



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مِن مَّالِ الصَّالِحِينَ

الْعَلَامَةِ

مَكِّي

مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ



دار الفکر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منهاج الصالحين

كاتب:

محمد سعيد حكيم طباطبائي

نشرت في الطباعة:

مكتب آية الله العظمى السيد الحكيم

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	منهاج الصالحين
٢٥	اشارة
٢٥	الجزء الأول
٢٥	اشارة
٢٦	مقدمة في بعض مسائل التقليد
٢٨	كتاب الطهارة
٢٨	اشارة
٢٨	المقصد الأول في الماء و أحكامه
٢٨	اشارة
٢٩	الفصل الأول في طهارة الماء و نجاسته
٣٠	الفصل الثاني في ماء المطر
٣٠	الفصل الثالث في الماء المستعمل في رفع الحدث أو الخبث
٣١	الفصل الرابع في الماء المشكوك
٣١	الفصل الخامس في الماء المضاف
٣٢	الفصل السادس في الأستار
٣٢	المقصد الثاني في أحكام الخلوة
٣٢	اشارة
٣٢	الفصل الأول في أحكام التخلّي
٣٣	الفصل الثاني في الاستنجاء
٣٤	الفصل الثالث في آداب التخلي
٣٤	الفصل الرابع في الاستبراء
٣٥	المقصد الثالث في الوضوء

٣٥	اشارة
٣٥	الفصل الأول فى نواقض الوضوء
٣٦	الفصل الثانى فى أجزاء الوضوء
٣٩	الفصل الثالث فى شروط الوضوء
٤٢	الفصل الرابع فى الجبائر
٤٤	الفصل الخامس فى سلس البول و البطن
٤٥	الفصل السادس فى غايات الوضوء
٤٦	الفصل السابع فى آداب الوضوء و سننه
٤٧	الفصل الثامن فى أحكام الشك
٤٨	المقصد الرابع فى الغسل
٤٨	اشارة
٤٨	المبحث الأول فى غسل الجنابة
٤٨	اشارة
٤٨	الفصل الأول فى سبب الجنابة
٤٩	الفصل الثانى فى أحكام الجنابة
٥٠	الفصل الثالث فى كيفية غسل الجنابة
٥٠	الفصل الرابع فى أحكام غسل الجنابة
٥١	المبحث الثانى فى غسل الحيض
٥١	اشارة
٥١	الفصل الأول فى سببه
٥٥	الفصل الثانى فى أحكام الحيض
٥٥	تتميم
٥٦	المبحث الثالث فى غسل الاستحاضة
٥٧	المبحث الرابع فى غسل النفاس

٥٩	المبحث الخامس فى غسل الأموات
٥٩	اشارة
٥٩	مقدمة فى مقدمات الموت و لواحقه
٦١	الفصل الأول فى تغسيل الميت
٦٢	الفصل الثانى فى التكفين
٦٤	الفصل الثالث فى التحنيط
٦٤	الفصل الرابع فى الصلاة على الميت
٦٧	الفصل الخامس فى الدفن
٦٩	تتميم. فيه مسائل ثلاث
٦٩	المبحث السادس فى غسل مس الميت
٧٠	المبحث السابع فى الأغسال المستحبة
٧٢	المقصد الخامس فى التيمم
٧٢	اشارة
٧٢	الفصل الأول فى مسوغاته
٧٤	الفصل الثانى فى ما يتيمم به
٧٥	الفصل الثالث فى كيفية التيمم
٧٦	الفصل الرابع فى شروط التيمم
٧٧	الفصل الخامس فى أحكام التيمم
٧٨	المقصد السادس فى الطهارة من الخبث
٧٨	اشارة
٧٨	الفصل الأول فى عدد النجاسات
٨٠	الفصل الثانى فى كيفية سراءة النجاسة
٨١	الفصل الثالث فى أحكام النجاسة
٨٣	الفصل الرابع فى ما يعفى عنه فى الصلاة من النجاسة

٨٥	الفصل الخامس فى التتهير من النجاسات
٩٠	خاتمة فى الأوانى
٩١	كتاب الصلاة
٩١	اشارة
٩٢	مقدمة
٩٢	المقصد الأول فى الصلاة اليومية
٩٢	اشارة
٩٢	المبحث الأول فى أعدادها
٩٣	المبحث الثانى فى أوقات الفرائض اليومية و نوافلها
٩٦	المبحث الثالث فى القبلة
٩٧	المبحث الرابع فى لباس المصلى
٩٧	اشارة
٩٧	الفصل الأول فى ما يجب ستره فى الصلاة
٩٧	الفصل الثانى فى اللباس الساتر
٩٩	الفصل الثالث فى تعذر الساتر الشرعى
١٠٠	المبحث الخامس فى مكان المصلى
١٠٤	المقصد الثانى فى كيفية الصلاة
١٠٤	اشارة
١٠٤	المبحث الأول فى الأذان و الإقامة
١٠٤	اشارة
١٠٤	الفصل الأول يستحب الأذان و الإقامة فى الفرائض اليومية
١٠٥	الفصل الثانى فصول الأذان ثمانية عشر:
١٠٦	الفصل الثالث من نسى الأذان و الإقامة حتى دخل فى الصلاة
١٠٧	تتميم فيه إيقاظ و تذكير

١٠٧	المبحث الثاني في أفعال الصلاة
١٠٧	اشارة
١٠٧	الفصل الأول في النية
١٠٩	الفصل الثاني في تكبيره الإحرام
١١٠	الفصل الثالث في القيام
١١٢	الفصل الرابع في القراءة
١١٨	الفصل الخامس في الركوع
١٢٠	الفصل السادس في السجود
١٢٢	الفصل السابع في التشهد
١٢٣	الفصل الثامن في التسليم
١٢٣	اشارة
١٢٤	تتميم
١٢٥	الفصل التاسع في الترتيب
١٢٥	الفصل العاشر في الموالات
١٢٥	خاتمة في القنوت
١٢٦	المبحث الثالث في منافيات الصلاة
١٢٩	خاتمة
١٣٠	تكملة
١٣٠	المقصد الثالث في صلاة الجمعة
١٣٠	اشارة
١٣٠	الفصل الأول في كيفيتها
١٣١	الفصل الثاني في شروط مشروعيتها و صحتها
١٣١	الفصل الثالث في أحكام صلاة الجمعة
١٣٢	المقصد الرابع في صلاة الآيات

١٣٢	اشارة
١٣٢	الفصل الأول فى أسبابها
١٣٢	الفصل الثانى فى وقتها
١٣٣	الفصل الثالث فى كفييتها
١٣٤	المقصد الخامس فى صلاة القضاء
١٣٤	اشارة
١٣٤	الفصل الأول فى حكم القضاء و مورده
١٣٤	الفصل الثانى فى النيابة
١٣٧	الفصل الثالث فى الاستتجار على تفريغ ذمة الغير
١٣٩	المقصد السادس فى صلاة الجماعة
١٣٩	اشارة
١٣٩	الفصل الأول فى ما تشرع فيه الجماعة
١٤٠	الفصل الثانى فى ما تنعقد به الجماعة
١٤٢	الفصل الثالث فى شروط انعقاد الجماعة
١٤٤	الفصل الرابع فى شروط إمام الجماعة
١٤٥	الفصل الخامس فى أحكام الجماعة
١٤٨	المقصد السابع فى الخلل
١٤٨	اشارة
١٤٨	الفصل الأول فى حكم الزيادة و النقيصة
١٤٨	الفصل الثانى فى الشك
١٤٨	اشارة
١٤٨	المقام الأول فى الشك فى الصلاة و أفعالها
١٥٠	المقام الثانى فى الشك فى الركعات
١٥١	الفصل الثالث فى قضاء الأجزاء المنسية

١٥٢	الفصل الرابع فى سجود السهو
١٥٣	الفصل الخامس فى الخلل فى النافله
١٥٤	المقصد الثامن فى صلاة المسافر
١٥٤	اشارة
١٥٤	الفصل الأول فى شروط السفر الموجب للقصر
١٥٩	الفصل الثانى فى قواطع السفر
١٦٢	الفصل الثالث فى أحكام المسافر
١٦٣	خاتمة فى بعض الصلوات المستحبة
١٦٦	كتاب الصوم
١٦٦	اشارة
١٦٦	الفصل الأول فى النية
١٦٨	الفصل الثانى فى المفطرات
١٧١	الفصل الثالث فى أحكام الإفطار
١٧١	الفصل الرابع فى الكفارة
١٧٤	الفصل الخامس فى شروط صحة الصوم
١٧٦	الفصل السادس الرخصة فى الإفطار
١٧٦	الفصل السابع فى ثبوت الهلال
١٧٧	الفصل الثامن فى أحكام قضاء شهر رمضان
١٨٠	خاتمة فى الاعتكاف
١٨٠	اشارة
١٨٠	الفصل الأول فى شروطه
١٨١	الفصل الثانى فى حكم الاعتكاف
١٨٢	الفصل الثالث فى أحكام المعتكف
١٨٣	كتاب الزكاة

١٨٣	اشارة
١٨٣	المقصد الأول فى زكاة المال
١٨٣	اشارة
١٨٤	المبحث الأول فى شروط وجوبها
١٨٤	المبحث الثانى فى ما تجب فيه الزكاة
١٨٤	اشارة
١٨٥	الفصل الأول فى زكاة النقدين
١٨٦	الفصل الثانى فى زكاة الأنعام
١٨٨	الفصل الثالث فى زكاة الغلات
١٩٠	المبحث الثالث فى المستحقين للزكاة
١٩٠	اشارة
١٩٠	الفصل الأول فى أصناف المستحقين
١٩٣	الفصل الثانى فى شروط المستحقين
١٩٤	المبحث الرابع فى بقية أحكام الزكاة
١٩٦	المقصد الثانى فى زكاة الفطرة
١٩٦	اشارة
١٩٦	الفصل الأول فى شروط وجوبها
١٩٧	الفصل الثانى فى من يجب دفعها عنه
١٩٧	الفصل الثالث فى جنسها و قدرها
١٩٨	الفصل الرابع فى وقت إخراجها
١٩٨	الفصل الخامس فى مصرفها
١٩٩	اشارة
١٩٩	مقدمة:
٢٠٠	الفصل الأول فى ما يجب فيه الخمس

- ٢٠٨ الفصل الثاني في مستحق الخمس
- ٢١٠ اشارة
- ٢١١ الفصل الأول في حقيقتهما
- ٢١١ الفصل الثاني في شروط وجوبهما
- ٢١١ اشارة
- ٢١٣ تتميم
- ٢١٣ الفصل الثالث في جملة من المحرمات
- ٢١٧ تتميم
- ٢١٧ اشارة
- ٢١٨ المطلب الأول في بعض مكارم الأخلاق
- ٢١٩ المطلب الثاني في بعض مساوئ الأخلاق
- ٢١٩ المطلب الثالث في التوبة
- ٢٢٠ كتاب الخمس
- ٢٢٠ كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر
- ٢٢٠ الجزء الثاني
- ٢٢٠ اشارة
- ٢٢٠ كتاب التجارة
- ٢٢٠ اشارة
- ٢٢٠ مقدمة في المكاسب
- ٢٢٠ اشارة
- ٢٢١ المقام الأول في المكاسب المحرمة
- ٢٢١ اشارة
- ٢٢٦ تتميم
- ٢٢٦ اشارة

٢٢٦ الأمر الأول فى بعض الأعمال المحرمة
٢٢٩ الأمر الثانى فى حكم التعامل مع من يتعرض فى كسبه للحرام
٢٣١ المقام الثانى فى آداب التجارة
٢٣٢ الفصل الأول فى عقد البيع
٢٣٤ الفصل الثانى فى شروط المتبايعين
٢٣٤ اشارة
٢٣٧ تميم: فى أولياء العقد
٢٣٩ الفصل الثالث فى شروط العوضين
٢٣٩ تمهيد.
٢٤٥ الفصل الرابع فى الخيارات
٢٤٥ اشارة
٢٤٥ الأول: ما يسمى بخيار المجلس
٢٤٦ الثانى: خيار الحيوان
٢٤٨ الثالث: خيار الشرط
٢٤٩ الرابع: خيار الغين
٢٥١ الخامس: خيار التأخير
٢٥٢ السادس: خيار الرؤية
٢٥٣ السابع: خيار العيب
٢٥٥ الثامن: خيار تخلف الوصف
٢٥٦ التاسع: خيار تبعض الصفقة
٢٥٧ العاشر: خيار تخلف الشرط
٢٥٧ تذييب:
٢٥٧ الفصل الخامس فى الشرط
٢٥٩ الفصل السادس فى التسليم و القبض

٢٦١	الفصل السابع فى النقد و النسيئة
٢٦٢	الفصل الثامن فى المساومة و المرابحة و المواضع و التولية
٢٦٣	الفصل التاسع فى الربا
٢٦٦	الفصل العاشر فى بيع الصرف
٢٦٨	الفصل الحادى عشر فى السلف
٢٦٨	اشارة
٢٦٨	المبحث الأول فى حقيقة السلف
٢٦٩	المبحث الثانى فى شروط السلف
٢٧٠	المبحث الثالث فى أحكام السلف
٢٧١	الفصل الثانى عشر فى بيع الثمار و الزرع و الخضر
٢٧٣	الفصل الثالث عشر فى بيع الحيوان
٢٧٤	الفصل الرابع عشر فى الإقالة
٢٧٤	تتميم: فى الشفعة
٢٧٥	اشارة
٢٧٥	المقام الأول فى تحديد الحق المذكور
٢٧٦	المقام الثانى فى الشفيع
٢٧٧	المقام الثالث فى الأخذ بالشفعة
٢٧٨	كتاب الإجارة
٢٧٨	اشارة
٢٧٨	الفصل الأول فى حقيقة الإجارة و شروط العقد و المتعاقدين
٢٧٩	الفصل الثانى فى شروط العوضين
٢٨١	الفصل الثالث فى لزوم الإجارة
٢٨٢	الفصل الرابع فى أحكام التسليم فى الإجارة
٢٨٣	الفصل الخامس فى تعذر استيفاء المنفعة

٢٨٥	الفصل السادس فى الضمان و عدمه
٢٨٧	الفصل السابع فى أحكام الإجارة
٢٨٨	اشارة
٢٩١	تتميم:
٢٩٢	خاتمة: فى بقية وجوه استيفاء المنفعة بالأجر
٢٩٢	اشارة
٢٩٣	المبحث الأول فى الاستيفاء و الإباحة بال ضمان
٢٩٥	المبحث الثانى فى الجعالة
٢٩٦	كتاب المضاربة
٣٠٠	كتاب المزارعة و المساقاة
٣٠٠	اشارة
٣٠٠	المبحث الأول فى المزارعة
٣٠٣	المبحث الثانى فى المساقاة
٣٠٤	المبحث الثالث فى بعض الأحكام المشتركة بين المزارعة و المساقاة
٣٠٦	كتاب العارية
٣٠٧	كتاب الاستيداع
٣٠٩	كتاب الشركة
٣١٤	كتاب السبق و الرماية
٣١٥	كتاب القرض و الدين
٣١٥	اشارة
٣٢٢	تتميم: فى المقاصة
٣٢٣	كتاب الرهن و الكفالة و الضمان و الحوالة
٣٢٣	اشارة
٣٢٣	الفصل الأول فى الرهن

٣٢٣	اشارة
٣٢٣	المبحث الأول فى إنشاء الرهن
٣٢٤	المبحث الثانى فى المال المرهون
٣٢٤	المبحث الثالث فى الدين الذى يرهن له
٣٢٧	المبحث الرابع فى أحكام الرهن
٣٢٩	الفصل الثانى فى الكفالة
٣٢٩	اشارة
٣٣١	تتميم:
٣٣٢	الفصل الثالث فى الضمان
٣٣٣	الفصل الرابع فى الحوالة
٣٣٣	اشارة
٣٣٤	تتميم
٣٣٥	كتاب الحجر
٣٣٧	كتاب الصلح
٣٣٩	كتاب الوكالة
٣٤٢	كتاب الهبة
٣٤٤	كتاب الوقوف و الصدقات
٣٤٤	اشارة
٣٤٤	المبحث الأول فى الوقف و ما الحق به
٣٤٤	اشارة
٣٤٤	الفصل الأول فى أقسام الوقف
٣٤٥	الفصل الثانى فى إنشاء الوقف و شروطه
٣٤٨	الفصل الثالث فى شروط الواقف
٣٤٩	الفصل الرابع فى شروط العين الموقوفة

٣٥٠	الفصل الخامس فى شروط الموقوف عليه
٣٥٠	الفصل السادس فى الولاية على الوقف
٣٥٢	الفصل السابع فى أحكام الوقف
٣٥٦	الفصل الثامن فيما يثبت به الوقف
٣٥٧	الفصل التاسع فى الحبس و السكنى و العمرى و الرقبى
٣٥٨	المبحث الثانى فى بقیة الصدقات مما لا یبتنى على التحبیس
٣٦١	كتاب الوصیة
٣٦١	اشارة
٣٦١	الفصل الأول فيما تتحقق به الوصیة
٣٦٢	الفصل الثانى فى الموصى
٣٦٣	الفصل الثالث فى الموصى له
٣٦٤	الفصل الرابع فى الوصى
٣٦٧	الفصل الخامس فى الموصى به
٣٧١	الفصل السادس فى أحكام الوصیة
٣٧٢	الفصل السابع فيما تثبت به الوصیة
٣٧٣	خاتمة: فى التصرفات المنجزة
٣٧٤	الجزء الثالث
٣٧٤	اشارة
٣٧٤	كتاب النكاح
٣٧٤	اشارة
٣٧٥	مقدمة فى العلاقة بين الجنسين و بين أفراد الجنس الواحد
٣٧٧	الفصل الأول فى آداب النكاح و سننه و ما یناسب ذلك
٣٨٠	الفصل الثانى فى عقد النكاح
٣٨١	الفصل الثالث فى أولياء العقد

٣٨٣	الفصل الرابع فى أسباب التحريم
٣٨٣	اشارة
٣٨٣	الأول: النسب.
٣٨٣	الثانى: المصاهرة و ما الحق بها.
٣٨٥	الثالث من أسباب التحريم: الرضاع.
٣٨٦	الرابع من أسباب التحريم: اللعان.
٣٨٨	الفصل الخامس فى زواج المتعة
٣٨٨	الفصل السادس فى العيوب و الشروط
٣٩٠	الفصل السابع فى المهر
٣٩٣	الفصل الثامن فى القسمة و النشوز
٣٩٤	الفصل التاسع فى أحكام الأولاد
٤٠١	الفصل العاشر فى النفقات
٤٠١	اشارة
٤٠١	الأول: نفقة الزوجة.
٤٠٢	الثانى: نفقة الأرحام.
٤٠٣	الثالث: نفقة المملوك.
٤٠٤	كتاب الطلاق و ما الحق به
٤٠٤	اشارة
٤٠٤	الفصل الأول فى حقيقة الطلاق و صيغته و ملكه
٤٠٦	الفصل الثانى فى شروط الطلاق
٤١٠	الفصل الثالث فى أحكام الطلاق
٤١٢	الفصل الرابع فى العدة
٤١٧	الفصل الخامس فى الخلع و المبرأة
٤٢٠	الفصل السادس فى الظهار

٤٢٢	الفصل السابع فى الإيلاء
٤٢٣	الفصل الثامن فى اللعان
٤٢٤	كتاب اليمين و النذر و العهد
٤٢٤	إشارة
٤٢٤	مقدمة
٤٢٧	الفصل الأول فى الحالف و الناذر و المعاهد
٤٢٨	الفصل الثانى فيما ينعقد به اليمين و النذر و العهد
٤٣٠	الفصل الثالث فى متعلق اليمين و النذر و العهد
٤٣٣	كتاب الكفارات
٤٣٣	إشارة
٤٣٣	الفصل الأول فى تعداد الكفارات
٤٣٤	الفصل الثانى فى أحكام الكفارات
٤٣٤	كتاب الإقرار
٤٣٤	إشارة
٤٣٨	تتميم
٤٣٩	كتاب العصب
٤٤٣	كتاب إحياء الموات
٤٤٣	إشارة
٤٤٧	تتميم فى المشتركات
٤٥١	كتاب اللقطة
٤٥١	إشارة
٤٥١	الفصل الأول فى اللقيط
٤٥٢	الفصل الثانى فى الضالة
٤٥٤	الفصل الثالث فى اللقطة

- ٤٥٤ اشارة
- ٤٥٨ تميم
- ٤٦٠ كتاب الصيد و الذبحة
- ٤٦٠ اشارة
- ٤٦٠ الباب الأول فى الصيد
- ٤٦٠ اشارة
- ٤٦٠ الفصل الأول فى صيد ما له نفس سائلة
- ٤٦٤ الفصل الثانى فى صيد ما ليس له نفس سائلة
- ٤٦٥ الباب الثانى فى الذبح
- ٤٦٥ اشارة
- ٤٦٦ الفصل الأول فيما يقبل التذكية
- ٤٦٦ الفصل الثانى فى الذبح
- ٤٦٧ الفصل الثالث فى كيفية الذبح
- ٤٦٨ الفصل الرابع فى شروط الذبح
- ٤٧٠ كتاب الأطةمة و الأشرية
- ٤٧٠ اشارة
- ٤٧٠ الفصل الأول فى حيوان البحر
- ٤٧١ الفصل الثانى فى حيوان البر
- ٤٧٢ الفصل الثالث فى الطير
- ٤٧٢ الفصل الرابع فيما يحرم بالعرض
- ٤٧٣ الفصل الخامس فى الجامد
- ٤٧٤ الفصل السادس فى المائع
- ٤٧٥ الفصل السابع فى بعض الأحكام العامة
- ٤٧٦ الفصل الثامن فى آداب المائدة

٤٧٧	كتاب الميراث
٤٧٧	اشارة
٤٧٨	الفصل الأول في موجبات الإرث
٤٧٨	الفصل الثاني في موانع الإرث
٤٨٠	الفصل الثالث في ميراث المرتبة الاولى
٤٨٣	الفصل الرابع في ميراث المرتبة الثانية
٤٨٥	الفصل الخامس في ميراث المرتبة الثالثة
٤٨٦	الفصل السادس في الميراث بالولاء
٤٨٧	الفصل السابع في ميراث الأزواج
٤٨٩	الفصل الثامن في ميراث ولد الملائنة و الزنا و الحمل و المفقود
٤٩٠	الفصل التاسع في ميراث الخنثى و ما يشبهه
٤٩٢	الفصل العاشر في ميراث الغرقى و المهودوم عليهم
٤٩٣	خاتمة
٤٩٤	كتاب القصاص و الديات
٤٩٤	اشارة
٤٩٦	القسم الأول في القصاص
٤٩٦	اشارة
٤٩٦	الفصل الأول في قصاص النفس
٤٩٨	الفصل الثاني في أحكام القصاص
٥٠٠	الفصل الثالث في قصاص الطرف
٥٠٢	خاتمة
٥٠٣	القسم الثاني في الديات
٥٠٣	اشارة
٥٠٣	الفصل الأول في دية النفس

٥٠٥ الفصل الثاني فى ديات قطع الأعضاء و نحوها مما فى البدن
٥٠٥ تمهيد: فى الأرش و الحكومه
٥٠٥ الأول: الشعر:
٥٠٦ الثاني: العين:
٥٠٦ الثالث: الأنف:
٥٠٦ الرابع: الأذن:
٥٠٧ الخامس: الشفة:
٥٠٧ السادس: اللسان:
٥٠٧ السابع: الأسنان:
٥٠٨ الثامن: اليد:
٥٠٨ التاسع: الأصابع:
٥٠٨ العاشر: الثديان:
٥٠٩ الحادى عشر: الذكر:
٥٠٩ الثانى عشر: البيضتان:
٥٠٩ الثالث عشر: قبل المرأة:
٥٠٩ الرابع عشر: الرجلان:
٥١٠ الفصل الثالث فى ديات الجرح و الصدع و الكسر و نحوها
٥١٤ الفصل الرابع فى ديات المنافع
٥١٨ الفصل الخامس فى دية الحمل و الميت و الحيوان
٥٢٠ الفصل السادس فى العاقلة
٥٢١ الفصل السابع فى موجبات الضمان
٥٢١ اشارة
٥٢١ المقام الأول: فى المباشرة:
٥٢١ اشارة

٥٢٢ تتميم:

٥٢٣ المقام الثانى: فى التسييب.

٥٢٤ خاتمة فى الفصول العشارية

٥٢٨ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

منهاج الصالحين

إشارة

سرشناسه : طباطبائی حکیم، محمد سعید، ۱۹۳۵- م.
 عنوان و نام پدید آور : منهاج الصالحين / فتاوی محمد سعید الطباطبائی الحکیم.
 مشخصات نشر : مکتب آیه الله العظمی السید الحکیم، ۱۴ق = ۱۹. = م = ۱۳-
 مشخصات ظاهری : ج.
 وضعیت فهرست نویسی : کاربرگه کتاب فارسی
 یادداشت : عربی
 یادداشت : چاپ قبلی: مکتب آیه الله العظمی السید الحکیم؛ موسسه المناره، ۱۴۱۶ق.
 یادداشت : ج. ۱ (چاپ دوم: ۱۴۱۸ق. = ۱۹۷۷م. = ۱۳۷۶).
 مندرجات : ج. ۱. العبادات. --
 موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه
 موضوع : فتواهای شیعه -- قرن ۱۴
 رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹ ط ۱۵م ۱۳۷۶
 رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲
 شماره کتابشناسی ملی : ۶۲۷۰-۷۸م

الجزء الأول

إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.
 و بعد. فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى (محمد سعيد) عفى عنه، نجل سماحة حجة الإسلام والمسلمين آية الله (السيد محمد علي الطباطبائي الحكيم) دامت بركاته: هذه رسالة عملية تشتمل على الأحكام الشرعية للمسائل التي تعم بها البلوى من أبواب العبادات و المعاملات و غيرها.

وقد سميتها (منهاج الصالحين) باسم رسالة سيدنا الأعظم مرجع الطائفة الأستاذ الجد (السيد محسن الطباطبائي الحكيم) أعلى الله مقامه لأنني وإن خرجت عنها كثيرا في التعبير والتبويب ونظم المسائل، إلا أنني قد جاريته في منهجها، وسرت على ضوئها، واستعنت بكثير من عباراتها. وقد حافظت على هذا الاسم تيمنا به، واعتزازا بصاحبه، وإبقاء لذكوره، اعترافا بالفضل وأداء للحق.
 وأسأله تعالى أن يعصمني من الزلل، في القول والعمل، ويجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، ولا يحرمني أجره، وأن ينفع به إخواني المؤمنين و يوفقني لخدمتهم، و يجعلني عند حسن ظنهم، و يرزقني مودتهم و دعاءهم.

و أسأله (جل شأنه) لي و لهم خير العاجلة و ثواب الآجلة إنه أرحم الراحمين و هو حسبنا و نعم الوكيل، نعم المولى و نعم النصير.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم العمل بهذه الرسالة الشريفة مجز و مبرئ للذمة ان شاء الله تعالى محمد سعيد الطباطبائي الحكيم ٢٠ شوال ١٤١٤ هـ

مقدمة في بعض مسائل التقليد.

يبلغ الإنسان الذكر مرتبة التكليف بأحد أمور:
 الأول: الإنبات، و هو ظهور الشعر الخشن في منطقة العانة و هي فوق الذكر و من جانيه.
 الثاني: خروج المنى، سواء كان بالاحتلام أم بدونه و لو في حال اليقظة.
 الثالث: إكمال خمس عشرة سنة قمرية. أما الأثني فتبلغ مرتبة التكليف بإكمال تسع سنين قمرية.
 مسألة (١): إذا بلغ الإنسان مرتبة التكليف و وجب عليه تطبيق أحكام الشريعة و تكاليفها على أعماله أمكنه تطبيقها بأحد وجوه منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦
 الأول: الاجتهاد، بأن ينظر في أدلة الأحكام الشرعية و يعرف بنفسه الحكم منها و يعمل عليه. و هو لا يتيسر إلا لقليل من الناس.
 الثاني: الاحتياط، بأن يتحفظ على التكليف في مورد احتماله، سواء قامت عليه حجة أم لم تقم.
 فإن أفتى بعض المجتهدين بحرمة التدخين - مثلا- و أفتى بعضهم بحليته يلتزم بترك التدخين لاحتمال حرمة. و إن أفتى بعضهم بوجوب تسيحة واحدة في الصلاة، و أفتى بعضهم بوجوب ثلاث تسيحات يلتزم بالإتيان بثلاث تسيحات لاحتمال وجوبها. و إن أفتى بعضهم بوجوب القصر و أفتى بعضهم بوجوب التمام يلتزم بالجمع بين القصر و التمام لاحتمال وجوب كل منهما.
 و هكذا كلما احتمل وجود التكليف يحتاط بموافقته. و هذا الطريق يتعذر أو يعسر في حق أكثر الناس.
 الثالث: التقليد، بأن يرجع المكلف في ما لا يعرفه من الأحكام للمجتهد العالم بها الذي يأخذها من أدلتها الشرعية و العقلية المعتمدة، فيعمل بفتاواه فيها.
 و هذا الطريق هو المتيسر لعامة الناس.

(مسألة ٢): يعتبر في المجتهد الذي يصح تقليده أمور:
 الأول و الثاني: الذكورة، و طهارة المولد على الأحوط و جوبا.
 الثالث: الإيمان، و هو الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثني عشر من أهل البيت «صلوات الله عليهم».
 الرابع: العدالة بمرتبة عالية، بأن يكون على مرتبة من التقوى تمنعه عادة من مخالفة التكليف الشرعي و من الوقوع في المعصية و إن كانت صغيرة، بحيث لو غلبته دواعي الشيطان - نادرا- فوقع في المعصية لأسرع للتوبة و أناب لله تعالى.
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧
 و أما العدالة المعتمدة في غير المقلد كإمام الجماعة و الشاهد فيكفي فيها التقوى المانعة من ارتكاب المعصية الكبيرة، و لا يقدح فيها ارتكاب المعصية الصغيرة من دون إصرار و استهوان.

(مسألة ٣): إذا قلد مجتهدا فمات و جب البقاء على تقليده إلى أن يظهر من الأحياء من هو أعلم منه بفارق ظاهر و مرتبة معتد بها.
 (مسألة ٤): إذا اختلف المجتهدون في الفتوى فإن كان أحدهم متفوقا على الآخرين بمرتبة معتد بها و جب اختياره، و مع عدمه فالأحوط و جوبا العمل بأحوط الأقوال و مع تعذر ذلك أو تعسره - كما هو الغالب - فاللازم اختيار الأعلّم و لو بمرتبة ضعيفة، و مع التساوي بينهم يترجح الأورع، و مع عدمه يتخير بين المجتهدين، فيقلد أحدهم، و يعمل بفتاواه.
 (مسألة ٥): يثبت اجتهاد المجتهد و علميته و عدالته - بالنحو المتقدم - بالعلم الناشئ من المخالطة و الاختبار أو من الشيع أو غيرهما. و مع عدمه يكفي فيه شهادة الثقة من أهل الخبرة، إذا استندت إلى الاختبار و نحوه مما يلحق بالحس، و لا يكفي استنادها للحس و

التخمين، و مع اختلاف أهل الخبرة تسقط شهادتهم.

(مسألة ٦): إذا احتمل أعلمية بعض المجتهدين وجب الفحص عنه، فمع ثبوته بالعلم أو غيره مما تقدم في المسألة الخامسة يلزم اختياره، و مع عدم تيسر معرفته بالوجه المتقدم، فإن أمكن العمل بأحوط الأقوال تعين، و مع تعذره أو تعسيره - كما هو الغالب - إن احتمل أعلمية شخص بعينه من دون أن يحتمل أعلمية غيره منه يتعين تقليده.

و إن كان احتمال الأعلمية لأكثر من شخص واحد تعين اختيار من يظن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨

بأعلميته، و مع اختلاط الأمر و عدم تيسر الظن بأعلمية أحدهم يتعين اختيار الأورع، و مع عدمه يتخير بينهم كما سبق في صورة التساوى.

(مسألة ٧): إذا قلد مجتهداً ثم ظهر له أن تقليده لم يكن على الوجه الشرعى لزم العدول عنه و التقليد لغيره على الوجه المطلوب شرعاً.

(مسألة ٨): إذا بقى على تقليد الميت فاستجدت له بعض المسائل التي لا يستطيع معرفة فتوى الميت فيها وجب الرجوع فيها للحى، و مع اختلاف الأحياء يجرى ما سبق من الترجيح و التخير. و كذا لو كان مقلداً للحى و تعذر معرفة رأيه في بعض المسائل.

(مسألة ٩): إذا قلد مجتهداً و عمل على رأيه مدة ثم عدل المجتهد عن رأيه اجتزأ المقلد بعمله السابق و لم يجب عليه قضاؤه في العبادات و نحوها مما يمكن فيه التدارك و كذا لو عدل المقلد من مجتهد إلى آخر إذا كان تقليده الأول على الوجه الشرعى، أو

على غير الوجه الشرعى غفلة من دون تقصير، و أما إذا ابتنى على التسامح و التقصير فهو كما لو عمل من غير تقليد و سيأتى حكمه.

(مسألة ١٠): إذا عمل من غير تقليد مدة من الزمان فليس له الاجتزأ بعمله، بل لا بد من الرجوع للمجتهد الجامع للشرائط فعلاً و عرض عمله السابق عليه، فإن أفتى له بصحته أو بعدم وجوب إعادته اجتزأ به، و إلا أعاد.

(مسألة ١١): من لا- يتيسر له الفحص عن من يجب تقليده و أخذ الحكم منه، لبعده عن مراكز الثقافة الدينية، أو لقلته إدراكه كبعض

النساء و العوام إذا وثق ببعض المتدينين - من طلاب العلوم الدينية أو غيرهم - في اختيار من يقلده أو في تعيين حكمه الفعلى ليعمل عليه، فأرشدته في أمره و عين له الحكم أو المجتهد الذى يقلده فعمل على ذلك كان كمن عمل عن تقليد صحيح، و تحمّل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩

الشخص الذى أرشده مسئولية عمله، فيجب عليه بذل الوسع و استكمال الفحص عن مقتضى الميزان الشرعى أداء للأمانة، و إلا كان خائناً مسئولاً أمام الله تعالى.

(مسألة ١٢): الوكيل فى العمل عن الغير يعمل على طبق تقليد موكله أو اجتهاده، إلا مع القرينة الخاصة على ابتناء الوكالة على خلاف

ذلك، و كذا الحال فى الوصى فإنه يعمل على طبق اجتهاد الموصى أو تقليده، إلا مع القرينة على خلاف ذلك. نعم مع الجهل بتقليد الموكل و الموصى أو اجتهاده يجوز العمل على طبق اجتهاد الوكيل أو الوصى أو تقليدهما.

و أما الولى - المكلف بالقضاء عن الميت - فيعمل على طبق تقليده أو اجتهاده بنفسه و كذا المتبرع. و أما الأجير فلا بد من اتفاهه مع المستأجر على كيفية العمل إلا مع الانصراف إلى وجه معين تبنتى عليه الإجارة ضمناً.

(مسألة ١٣): الحاكم الشرعى هو المجتهد العادل فإنه هو المنصوب من قبل أئمة أهل البيت عليهم السلام للحكم و القضاء. فيجب

الترافع إليه عند النزاع و التخاصم، و ينفذ حكمه فى فصل الخصومة، و لا- يجوز ردّ حكمه، بل الراد عليه كالراد على الأئمة عليهم السلام الذى هو كالراد على الله تعالى و هو على حدّ الشرك بالله، كما فى الحديث الشريف.

(مسألة ١٤): لا يجوز الترافع لغير الحاكم الشرعى، بل يحرم المال المأخوذ بحكم ذلك الشخص و إن كان الآخذ محقاً. نعم إذا علم

صاحب الحق بثبوت حقه جاز له استنقاذه بالترافع لغير الحاكم الشرعى، بشرط تعذر الترافع عند الحاكم الشرعى أما للعجز عن الوصول إليه أو الخوف من ذلك أو امتناع من عليه الحق من الترافع عنده.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠

(مسألة ١٥): لا يجوز للمقلد التصدي للقضاء و فصل الخصومة حتى على طبق فتوى مقلده و لا يجوز الترافع له و التحاكم عنده، و لا ينفذ حكمه.

نعم يجوز له بيان حكم الواقعة على طبق تقليد المتخصصين، فمع وثوقهما بصدقه و معرفته يجب عليهما العمل بقوله.

(مسألة ١٦): إذا مات المجتهد انزل و كيله في الأمور العامة التي يرجع إليه فيها كتولّي أموال القاصرين و الأوقاف التي لا ولي لها و غير ذلك، بل لا بد من تجديد و كالتة من مجتهد عادل آخر.

(مسألة ١٧): الاحتياط في هذه الرسالة على قسمين:

الأول: الاحتياط الوجوبي، و يتخير المكلف بين العمل به و الرجوع لمجتهد آخر، الأعلم فالأعلم مع الإمكان على التفصيل المتقدم.

الثاني: الاحتياط الاستحبابي، و يحسن من المكلف العمل به و إن كان له تركه.

(مسألة ١٨): إن كثيرا من المستحبات المذكورة في هذه الرسالة يبتنى استحبابها على ذكر العلماء لها أو ورود بعض الأخبار بها و إن لم تكن معتبرة السند، فيحسن الإتيان بها برجاء المطلوبية، و كذا الحال في المكروهات، فيحسن الترك لها برجاء الكراهة، و لا يجوز في المقامين الجزم بالاستحباب و الكراهة.

هذا، و قد ورد في الأخبار الكثيرة عن الأئمة عليهم السلام أن من بلغه ثواب عمل فعمله كان له أجر ذلك و إن لم يكن على ما بلغه، و منه سبحانه نستمد التوفيق.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١

كتاب الطهارة

إشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣

كتاب الطهارة و فيه مقاصد.

المقصد الأول في الماء و أحكامه

إشارة

ينقسم الماء ٧ إلى قسمين:

الأول: الماء المطلق، و هو ما يصح إطلاق لفظ الماء عليه من دون إضافة كماء المطر و ماء البحر و ماء النهر و ماء الآبار و العيون و الماء المقطر.

الثاني: الماء المضاف، و هو ما لا يصح إطلاق لفظ الماء عليه إلا بالإضافة و التقييد، و منه الماء المعتصر من بعض الأجسام كماء الليمون و ماء الرمان و ماء العنب، و منه الماء الذي يخلط به جسم آخر بقدر معتدّ به بحيث لا يصح إطلاق لفظ الماء عليه إلا مقيدا به و مضافا إليه، كماء السكر و ماء الملح. و محل الكلام هو الأول، و أما الثاني فلا يذكر إلا تبعا.

إذا عرفت هذا فيقع الكلام في ضمن فصول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤

الفصل الأول في طهارة الماء و نجاسته

الماء طاهر بالأصل، و هو بجميع أقسامه ينجس بملاقاة النجاسة إذا تغير لونه أو طعمه أو رائحته. و أما إذا لم يتغير بها فإنما ينجس بالملاقاة إذا كان قليلا- دون الكثر و لم يكن له مادة، أما إذا بلغ الكثر أو كان له مادة فإنه لا- ينجس بملاقاتها من دون تغير. و هو المسمى بالماء المعتصم.

(مسألة ١): إنما ينجس الماء القليل بملاقاة النجاسة مع استقراره، أما إذا كان متدافعا بحيث يصدق عليه الجريان عرفا باتجاه معين فلا ينجس منه إلا موضع الملاقاة، دون ما قبله. فإذا جرى من الأعلى للأسفل، و لاقى الأسفل النجاسة لم ينجس الأعلى، و إذا اندفع من الأسفل للأعلى- كما في النافورات- و لاقى الأعلى النجاسة لم ينجس الأسفل، و كذا إذا جرى من اليمين للشمال و لاقى جانب الشمال النجاسة لم ينجس من جانب اليمين و هكذا.

(مسألة ٢): الماء القليل كما ينفعل بملاقاة النجس ينفعل بملاقاة المتنفس بجميع أقسامه.

(مسألة ٣): الكثر بحسب الحجم سبعة و عشرون شبرا مكعبا. و الأحوط وجوبا القياس بالشبر المقارب لربع المتر. و أما الكثر بحسب الوزن فهو أربعمائه و أربعة و ستون كيلو غرام و مائة غرام، و الأحوط استحبابا ما يزيد على ذلك قليلا حتى يبلغ أربعمائه و سبعين كيلو غراما.

(مسألة ٤): المراد بالماء الذي له مادة هو المتصل بغيره بحيث إذا نقص

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥

أمده، سواء جرى عليه، كالماء الذي تجرى عليه الحنفيه التي تأخذ من المخازن الكبيرة، أم نبع فيه، كماء الآبار و العيون. و لا بد فيها من اتصال المادة بالماء و لا يكفي تقاطرها و ترشحها عليه من دون اتصال.

(مسألة ٥): المادة إنما تمنع الماء من الانفعال بملاقاة النجاسة إذا بلغت وحدها كرا، و لا يكفي كرية مجموع المائين، فإذا كانت المادة ثلاثة أرباع الكر مثلا و جرت على ماء يبلغ نصف كر لم تمنع من انفعاله، بل ينجس بملاقاة النجاسة و إن لم يتغير.

نعم مع استقرار المائين و عدم تدافع أحدهما على الآخر يكفي كرية المجموع في اعتصامه و عدم تنجسه بملاقاة النجاسة، كما في الغديرين المتصل أحدهما بالآخر بساقية ضيقة، و كما في المخازن الصغيرة المتصل بعضها ببعض بانبوب صغير. كما أن المجموع حينئذ يصلح أن يكون مادة عاصمه فإذا جرى منه على الماء القليل لم ينجس ذلك الماء بملاقاة النجاسة من دون تغير.

(مسألة ٦): لا بد في التغير- الذي ينجس معه الماء و إن كان كرا، أو كان له مادة- من أن يكون بأحد الصفات الثلاث المتقدمة و لا يكفي التغير بغيرها كالثقل و التخانة و غيرهما. و كذا لا بد من استناده للنجاسة، و لا يكفي استناده للمتنفس بها، فإذا تنجس الدبس مثلا بملاقاة الميتة، ثم وقع في الماء الكثير فغير طعمه لم ينجس. إلا أن يكون من الكثرة بحد يخرج الماء عن كونه ماء مطلقا و يجعله ماء مضافا.

نعم لو كان التغير بوصف النجاسة الذي يحمله المتنفس تنجس الماء على الأحوط وجوبا، كما لو أنتن المتنفس بملاقاة الميتة ثم وقع في الماء الكثير فأنتن الماء. أو لاقى الدم المتنفس فغير لونه، ثم وقع ذلك المتنفس في الماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦

الكثير فتأثر الماء بلون الدم الذي يحمله المتنفس.

(مسألة ٧): لا بد في تنجس الماء بالتغير من استناده لملاقاة النجاسة، و لا يكفي فيه التغير بسبب مجاورة النجاسة أو نحوها من دون ملاقاة.

(مسألة ٨): إذا تغير جانب من الماء الكثير بملاقاة النجاسة و لم يتغير الجانب الآخر لم ينجس الجانب غير المتغير إذا كان كرا أو

متصلا بالمادة.

(مسألة ٩): إذا شك في كرية الماء فلا مجال للبناء على كزيته حتى لو كان معلوم الكزية سابقا و أخذ منه حتى شك في بقاء كزيته، بل الأحوط وجوبا البناء على عدم كزيته، فينجس بملاقاة النجاسة و لو مع عدم التغير، و لا يكون مادة عاصمة للماء القليل.

(مسألة ١٠): إذا شك في أن للماء مادة بنى على عدم كونه ذا مادة. نعم إذا علم بسبق اتصاله بالمادة ثم احتمل انقطاعها عنه، بنى على أن له مادة.

(مسألة ١١): إذا تنجس الماء القليل لم يظهر بإضافة الماء إليه حتى يبلغ الكثر كما أن الكثر إذا تنجس بالتغير لم يظهر بزوال التغير عنه بنفسه أو بعلاج.

و ينحصر تطهير الماء النجس غير المتغير - قليلا - كان أم كثيرا - باتصاله بالكثر الطاهر مع استقرار المائين، أو مع جريان الكثر الطاهر و تدافعه عليه، أما مع تدافع الماء النجس على الكثر الطاهر فلا يكفي الاتصال في تطهير النجس بتمامه، و إنما يظهر منه خصوص ما صار مع الطاهر و استقر معه بعد التدافع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧

الفصل الثاني في ماء المطر

ماء المطر طاهر و معتصم في نفسه و لا ينجس بملاقاة النجاسة حال سقوطه من الجو، قبل استقراره، فإذا سقط على الموضع النجس فنضح منه على غيره لم ينجس المنتضح منه. نعم إذا لاقى المنتضح منه نجسا تنجس به. كما أنه إذا جرى من موضع سقوطه و لاقى نجسا تنجس به. إلا أن يستمر التقاطر و يستند الجريان لاستمراره، فلا ينجس الجارى حينئذ حتى ينقطع التقاطر.

(مسألة ١٢): إنما يجري حكم المطر على الماء إذا كان تقاطره من السماء مباشرة، أما إذا تقاطر على مكان ثم سقط منه على غيره لم يجر عليه حكم المطر، بل كان بحكم الماء القليل، كما لو تقاطر على ورق الشجر أو الخيمة ثم سقط منها على شيء آخر. نعم إذا جرى متصلا بسبب التقاطر كان الجارى معتصما ما دام التقاطر مستمرا.

(مسألة ١٣): ماء المطر بحكم المادة للماء المجتمع منه فلا ينجس بملاقاة النجاسة ما دام التقاطر عليه مستمرا.

(مسألة ١٤): إذا تقاطر ماء المطر على ماء نجس طهره و كان له بحكم المادة إذا كان التقاطر بمقدار معتد به، و لا تكفى القطرة و القطرتان و نحوها.

(مسألة ١٥): تقاطر المطر على غير الماء من المائعات - كالماء المضاف و غيره - لا يطهرها مهما كثر التقاطر إلا أن تستهلك و يصدق على المجتمع أنه ماء عرفا فيطهر مع التقاطر عليه حين صدق الماء عليه.

(مسألة ١٦): إذا تقاطر المطر على الأرض و نحوها من الأجسام الصلبة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨

طهرها إذا كانت نجسة بشرط إن يستولى على الموضع النجس، و لا يحتاج إلى التعدد و إن كانت النجاسة محتاجة للتعدد في غير المطر. و كذا يطهر باطنها بنفوذ الماء فيه حال استمرار التقاطر.

و كذا الحال في الفراش و نحوه، فإن ظاهره يطهر باستيلاء ماء المطر عليه، و باطنه يطهر بنفوذ فيه حال التقاطر، و لا يحتاج إلى العصر و لا إلى التعدد. نعم لو كان نفوذه بعد انقطاع التقاطر جرى عليه حكم التطهير بالماء القليل.

الفصل الثالث في الماء المستعمل في رفع الحدث أو الخبث

الماء المستعمل فى الوضوء و الغسل طاهر إذا لم تصبه نجاسة خارجية سواء كان قليلا أم كثيرا.

(مسألة ١٧): الماء المستعمل فى الوضوء يطهر من الخبث و هو النجاسة. كما أنه يطهر من الحدث، فيصح الوضوء به و الغسل.

(مسألة ١٨): الماء المستعمل فى غسل الجنابة و غيره من الأغسال الواجبة لا يصح الوضوء و لا الغسل به، إلا أن يكون معتصما كالكرز و ذى المادة. و أما المستعمل فى الغسل المستحب فلا بأس باستعماله فى الوضوء و الغسل، كما غسل الجمعة إذا لم يصادف الجنابة و لم يكن رافعا لها.

(مسألة ١٩): إذا كان عليه غسل واجب و كان عنده ماء قليل لا يكفي للغسل إلا بأخذ ما يتساقط منه و إكمال الغسل به، فالأحوط و جوبا الغسل به بالنحو المذكور ثم التيمم ثم إعادة الغسل بعد وجدان الماء الكافى للغسل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩

(مسألة ٢٠): الماء المستعمل فى التطهير من الخبث- و هو النجاسة- إذا كان قليلا- غير معتصم بمادة نجس، حتى ماء الغسلة التى يتعقبها طهارة المحل، كالغسلة الثانية من البول. و لا يجوز استعماله فى رفع الحدث و لا الخبث، بل هو منجس لما يلاقيه.

(مسألة ٢١): ماء الاستنجاء و إن كان نجسا إلا أنه لا ينجس ما يلاقيه بشروط:

الأول: عدم تعدى النجاسة المغسولة به عن موضع الغائط المعتاد عند الاستنجاء. و لا بأس بالتعدى القليل الذى يلزم من الانتقال من موضع التخلّى لموضع الاستنجاء.

الثانى: عدم تغييره بالنجاسة المغسولة به.

الثالث: عدم حمله لعين النجاسة بوجه غير متعارف من الكثرة. و لا بأس بحمله لأجزاء صغيرة متميزة بالنحو المتعارف فى الاستنجاء.

الرابع: أن لا تصيبه نجاسة من الخارج. بل الأحوط و جوبا اشتراط أن لا تصيبه نجاسة من الداخل، كالدم الخارج مع الغائط المغسول حال الاستنجاء.

نعم، لا بأس بإصابة اليد الغاسلة له المتنجسة بملاقاة النجاسة حين الاستنجاء، كما لا بأس بما يتعارف من إصابته لبعض أجزاء الطعام غير المهضوم الخارج مع الغائط و المتنجس به.

(مسألة ٢٢): الأحوط و جوبا الاجتناب عن المكان الذى يستقر فيه ماء الاستنجاء كالطشت و المنخفض من الأرض، و ترتيب أحكام النجاسة عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠

الفصل الرابع فى الماء المشكوك

(مسألة ٢٣): إذا تردد المائع بين أن يكون ماء مطلقا و غيره فلا- مجال لترتيب أحكام الماء المطلق عليه، بل يتعين استعمال ما يعلم بكونه ماء مطلقا، و مع الانحصار بالماء المشتبه يجمع المكلف بين الوضوء أو الغسل به و التيمم، و بعد تيسر الماء المعلوم كونه مطلقا يعيد الوضوء أو الغسل.

(مسألة ٢٤): إذا علم بأن أحد المائعين ماء مطلق كفى تكرار الوضوء أو الغسل بهما، بل و جب ذلك مع انحصار الماء بهما.

(مسألة ٢٥): إذا شك فى طهارة الماء بنى على طهارته. إلا أن يعلم بنجاسته سابقا و يشك فى تطهيره فإنه يبنى على نجاسته حينئذ.

(مسألة ٢٦): إذا كان عند المكلف ماء ان يعلم بنجاسة أحدهما و طهارة الآخر لم يجز استعمالهما فى التطهير من الحدث، بل ينتقل للتيمم و الأولى إهراقهما قبل التيمم.

الفصل الخامس فى الماء المضاف

الماء المضاف وغيره من المائعات لا تطهر من الحدث ولا من الخبث وإذا لاقت نجسا تنجس وإن كانت كثيرة أو ذات مادة، نعم مع التدافع لا تسرى النجاسة للمتدافع منه، كما سبق في الماء المطلق.

(مسألة ٢٧): إذا تنجس المائع غير الماء المطلق لا يطهر باتصاله بالكثرة وغيره إلا أن يستهلك، نظير ما تقدم في المسألة (١٥) من فصل ماء المطر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١

الفصل السادس في الأسرار

الأسرار كلها طاهرة إلا- سور نجس العين، كالكلب والخنزير. ويكره سؤر ما لا يحل أكل لحمه خصوصا الجلال و آكل الجيف و الفأرة و الحية و العقرب و الوزغ و ولد الزنا، و المرأة الحائض و الجنب غير المأمونتين على التطهير، بل مطلق الحائض خصوصا في الوضوء بسؤرهما، و لا بأس بسؤر الهرة.

(مسألة ٢٨): يستحب سؤر المؤمن و هو شفاء، بل في النص الصحيح وغيره أنه شفاء من سبعين داء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢

المقصد الثاني في أحكام الخلوة

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في أحكام التخلّي

يجب في حال التخلّي بل في جميع الأحوال ستر العورة عن كل ناظر مميّز عدا الزوج و الزوجة فإنه يجوز كشف كل منهما عورته للآخر، و كذا المالك و مملوكته إذا حلّ له نكاحها. و كذا الأمة المحلّلة بالنسبة إلى من حلّت له، إذا كان التحليل يتناول كشف العورة أو النظر إليها.

(مسألة ٢٩): المراد بالعورة في الرجل القضيب و البيضان و الدبر، و في المرأة القبل و الدبر.

(مسألة ٣٠): المراد بستر العورة ستر بشرتها، و لا- يضر ظهور الحجم، إلا- أن يكون مثيرا للشهوة. و يكفي في الستر كل ما يمنع النظر حتى الظلمة.

(مسألة ٣١): المعيار في التمييز كون الشخص ممن يقبح التكشف أمامه عرفا، لكونه ممن يدرك قبح العورة.

(مسألة ٣٢): يحرم النظر لعورة المؤمن. و كذا المخالف على الأحوط وجوبا.

دون الكافر إذا كان مماثلا فيجوز نظر الرجل لعورة الرجل الكافر، و نظر المرأة لعورة المرأة الكافرة، دون العكس. نعم لا بد أن لا يكون النظر إليها مثيرا للشهوة فإن كان مثيرا كان محرّما.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣

(مسألة ٣٣): يجوز النظر لعورة الطفل ما لم يبلغ مرتبة يقبح عرفا في حقه أن ينظر إليه بحيث يكون توهينا عليه منافيا لكرامته فيجوز عليه حكم الكبير.

- (مسألة ٣٤): إذا احتمل وجود الناظر فالأحوط وجوباً التحفظ والاحتراز من أن ينظر إلى العورة.
- (مسألة ٣٥): لا يجوز النظر لعورة الغير من وراء الزجاج و نحوها كالماء الصافي. بل الأحوط وجوباً ترك النظر إلى صورتها المنعكسة في المرأة و نحوها.
- (مسألة ٣٦): إذا اضطر لكشف العورة أمام الغير للتداوى أو غيره فاللزام ترجيح المماثل على غيره مع الإمكان. و كذا فيما لو اضطر للنظر إلى عورة الغير، فإنه يلزم ترجيح النظر لعورة المماثل مع الإمكان.
- (مسألة ٣٧): إذا دار الأمر بين النظر للعورة و النظر لصورتها المنعكسة في المرأة و نحوها لزم اختيار الثاني.
- (مسألة ٣٨): المشهور حرمة استقبال القبلة و استدبارها حال التخلي و التبول.
- لكن الظاهر الكراهة. و لا- ينبغي للمؤمن ارتكاب ذلك. و في الصحيح عن الإمام الرضا عليه السلام: «من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها إجلالاً للقبلة و تعظيماً لها لم يقدح ذلك حتى يغفر له».
- (مسألة ٣٩): لا يجوز قضاء الحاجة في الأماكن العامة الموقوفة لذلك ما لم يحرز المكلف شمول الوقف له. و يكفي إخبار المتولى أو من يقوم مقامه في إدارة شؤون المكان بالشمول. و كذا ظهور حالهما في ذلك.
- (مسألة ٤٠): الأحوط وجوباً عدم التخلي في المواضع التي توجب مزاحمة صاحب الحق و الإضرار به، كالتخلي في الطرق إذا زاحم المارة أو أضرب بهم، و في
- منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤
- أبواب الدور إذا زاحم صاحب الدار في دخوله إليها و خروجه منها أو أضرب به.

الفصل الثاني في الاستنجاء

- (مسألة ٤١): لا يجزئ في التطهير من البول إلا الماء. و يجب صب الماء على الموضع الذي يصيبه البول مرتين. و لا يجب الدلك إلا مع تلوث الموضع بمادة غليظة متنجسة بالبول لا تزول بالصب، كالوذى و المذى.
- (مسألة ٤٢): يتخير في الاستنجاء من الغائط بين غسله بالماء و المسح بالأحجار أو الخرق أو نحوهما مما يزيل عين النجاسة. و الغسل بالماء أفضل.
- و الأولى الجمع بتقديم المسح بالأحجار و نحوها ثم اتباعه بالغسل بالماء.
- (مسألة ٤٣): إنما يجزئ المسح بالأحجار و نحوها بشرطين:
- الأول: عدم تعدى الغائط عن المخرج بمقدار خارج عن المتعارف.
- الثاني: عدم خروج نجاسة أخرى مع الغائط- كالدّم- بحيث يتنجس الموضع بها.
- (مسألة ٤٤): إذا زالت عين النجاسة بالمسح بأقل من ثلاثة أحجار أو نحوها فالأحوط وجوباً إكمالها حتى تبلغ ثلاثة أحجار أو نحوها.
- (مسألة ٤٥): المسح بالحجر النجس إن أوجب تنجس الموضع به- لوجود الرطوبة المسرية- لم يجز في الاستنجاء، بل لا بدّ بعد ذلك من الاستنجاء بالماء و لا- يجزئ الحجر الطاهر، و إن لم يوجب تنجس الموضع فالأحوط وجوباً عدم الاجتزاء به لكن يكفي المسح بالحجر الطاهر بعده.
- (مسألة ٤٦): الأحوط وجوباً عدم الاستنجاء بالعظم و الروث. لكن لو
- منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥
- استنجى المكلف بهما أثم و طهر المحل.
- (مسألة ٤٧): يجب في الغسل بالماء إزالة عين الغائط و أثره، و هو الأجزاء الدقيقة و المادة الغروية المصاحبة له، و لا يجب إزالة اللون

ولا الرائحة لو فرض تخلفهما. و أما مع المسح فيكفي إزالة العين دون الأثر و نحوه مما من شأنه أن لا يزول بالمسح.

الفصل الثالث في آداب التخلي

يستحب للمتخلي - على ما تضمنته - النصوص الشريفة و ذكره علماء الطائفة (رضوان الله عليهم) - أن يكون بحيث لا يراه الناظر - و لو بالابتعاد عنه - و تغطية الرأس و أفضل منه التنعق - كما يستحب له التسمية عند دخول بيت الخلاء و عند التكشف و عند الخروج من بيت الخلاء و الدعاء بالمأثور، ففي النص الصحيح:

«إذا دخلت المخرج فقل: بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم، فإذا خرجت فقل: بسم الله الحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبث و أماط عني الأذى». كما يستحب تقديم الرجل اليسرى عند الدخول و اليمنى عند الخروج. و أن يتكئ حال الجلوس على رجله اليسرى و يفرج اليمنى.

و يكره التخلي في الشوارع، و مشارع المياه، و نحوها من الأماكن التي يستقى منها الماء، و تحت الأشجار المثمرة، و أبواب الدور إذا لم يزاحم أصحابها و إلا كان الأحوط وجوباً تركه، كما تقدم. و المواضع المعدة لنزول القوافل، و قبلة المسجد و أفئتها و هو ما اتسع أمامها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦

كما يكره أن يستقبل الشمس و القمر بفرجه، خصوصاً حال البول. و أن يستقبل الريح ببوله. بل يكره استقبال الريح و استدبارها في حال التخلي و البول معاً، و البول في الأرض الصلبة و نحوها مما يوجب التعرض لنضح البول على البدن. و البول في ثقب الحيوانات، و في الماء، خصوصاً الراكد.

كما يكره حال الجلوس للتخلي الكلام بغير ذكر الله تعالى و الأكل و الشرب و السواك، و الاستنجاء باليمين، و أن يكون في اليد التي يستنجى بها خاتم فيه اسم الله تعالى، بل يكره استصحاب الخاتم الذي فيه اسمه تعالى أو شيء من القرآن إلى غير ذلك مما ذكره.

الفصل الرابع في الاستبراء

يستحب للرجل إذا بال أن يستبرئ من البول بتقية المجرى مما تبقى فيه من البول. و الأحوط الأولى في كيفية: أن يمسح بشيء من الضغط من المقعدة إلى أصل الذكر ثلاثاً ثم يعصر أصل الذكر إلى طرفه - و يستحب ما فيه من البول - ثلاثاً، ثم ينتز طرف الذكر ثلاثاً.

(مسألة ٤٨): إذا خرج من المكلف بعد البول بلبل مشتبه مردد بين البول و غيره من المواد الطاهرة كالمذي، فإن كان قد استبرأ بنى على طهارته و عدم انتقاض وضوئه به لو كان قد توضأ، و إن لم يكن قد استبرأ بنى على نجاسته و انتقاض وضوئه به.

(مسألة ٤٩): يلحق بالاستبراء في الفائدة المذكورة ما إذا علم بنقاء المجرى من البول لعصر أو حركة أو طول مدة أو غيرها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧

(مسألة ٥٠): إذا شك من لم يستبرئ في خروج البلبل منه بنى على عدمه، و على طهارة المخرج إن كان قد طهره و على عدم انتقاض وضوئه إن كان قد توضأ.

(مسألة ٥١): إذا علم من لم يستبرئ بخروج المذي و نحوه من المواد الطاهرة و شك في خروج البول معه بنى على عدم خروجه، و على طهارة البلبل الخارج، و عدم انتقاض الوضوء به لو كان قد توضأ.

فما سبق من البناء على النجاسة و انتقاض الموضوع مختص بما إذا لم يعلم بنوع البلل الخارج، دون ما إذا علم بأنه من النوع الطاهر و شك في خروج البول معه.

(مسألة ٥٢): إذا شك المكلف في أنه هل استبرأ أو لم يستبرأ بنى على أنه لم يستبرأ حتى لو كان من عادته أن يستبرأ، إلا أن يكون منشأ الشك الوسواس.

و كذا لو شك في أنه استنجى أو لا، فإنه يبنى على أنه لم يستنج حتى لو كان من عادته أن يستنجى، إلا مع الوسواس أيضا.

(مسألة ٥٣): إذا استبرأ أو استنجى ثم شك في وقوع الاستبراء أو الاستنجاء على الوجه الصحيح بنى على الصحة.

(مسألة ٥٤): لا- استبراء على المرأة، و البلل الخارج منها محكوم بالطهارة فلا يجب الوضوء منه إلا أن يعلم باشماله على البول. نعم الأولى لها أن تصبر قليلا و تتنحج ثم تعصر موضع البول عرضا و تستنجى بعد ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨

المقصد الثالث فى الوضوء

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول فى نواقض الوضوء

ينتقض الوضوء و يصير الإنسان محدثا بأمور:

الأول و الثانى: خروج البول و الغائط من القبل و الدبر. و الأحوط وجوبا عموم الحكم لخروجهما من غير الموضعين، سواء كان خروجهما منه معتادا بسبب طارئ أم من غير اعتياد إذا كان يصدق على الخارج أنه بول أو غائط.

و المعيار على خروجهما عن حدّ الجسم و إن كان محبوسا بصونده- انبوبة- أو كيس أو نحوهما.

الثالث: خروج الريح من الدبر. و الأحوط وجوبا عموم الحكم لما يخرج من غيره إذا كان من شأنه أن يخرج من الدبر. و لا عبرة بما يخرج من القبل و لو مع الاعتياد.

الرابع: النوم الغالب على العقل. سواء حصل حال القيام أم القعود أم الاضطجاع. و لو شك فى تحققه بنى على ذلك مع غلبته على السمع.

الخامس: كل ما غلب على العقل من جنون أو إغماء أو سكر أو غيرها على الأحوط وجوبا.

السادس: الاستحاضة، على تفصيل يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩

(مسألة ٥٥): خروج ماء الاحتقان لا ينقض الوضوء و كذا خروج الدم أو القيح أو نحوهما إلا أن يعلم أن معه شيئا من البول أو الغائط.

(مسألة ٥٦): لا ينتقض الوضوء بالمذى أو الودى أو الودى. قيل: و الأول ما يخرج بعد الملاعبة، و الثانى ما يخرج بعد البول، و الثالث ما يخرج بعد المنى.

و لا يهم تحديدها بعد انحصار الناقض بما سبق.

(مسألة ٥٧): إذا شك فى حصول أحد النواقض المتقدمة بنى على عدمه.

و كذا لو علم بخروج شىء من السبيلين و تردد بين الناقض و غيره فإنه يبنى على عدم خروج الناقض إلا فى خروج البلل المشتبه مع

عدم الاستبراء على ما تقدم في الفصل الرابع من أحكام الخلوة.

الفصل الثاني في أجزاء الوضوء

الوضوء عبارة عن غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين فيقع الكلام في أمور:

الأول: يجب غسل الوجه، وحدّه طولاً- ما بين قصاص الشعر وأسفل الوجه- وهو طرف الذقن- وعرضاً ما دارت عليه الإبهام والإصبع الوسطى. والأحوط وجوباً غسل شيء مما خرج عن الحد لإحراز استيعاب الغسل لما دخل في الحد.

(مسألة ٥٨): الأحوط وجوباً الابتداء من أعلى الوجه نازلاً إلى أسفله، وعدم الاجترار بالغسل منكوساً. نعم لا يجب التدقيق في ذلك، بل يكفي بصدق الغسل من الأعلى للأسفل عرفاً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠

(مسألة ٥٩): غير مستوى الخلقه لكبر الوجه أو لصغره أو لطول الأصابع أو قصرها يرجع إلى متعارف الخلقه، فيغسل من جوانب الوجه ما يغسله متعارف الخلقه. وكذا الأغم الذي ينبت الشعر على جبهته والأصبع، فإنهما يغسلان طولاً ما يغسله متعارف الخلقه.

(مسألة ٦٠): إذا أحاط الشعر بموضع من البشرة وسترها- كاللحية والشارب والحاجين- لم يجب البحث عن البشرة وإيصال الماء إليها، بل يكفي جريان الماء على الشعر الظاهر. وإذا كان الشعر غير ساتر للبشرة- كالشعرات المتفرقة والشعر الرقيق- لم يجب غسله ووجب غسل البشرة لا غير، فلو كان على الشعر المذكور حاجب يمنع من وصول الماء إليه ولا يمنع من وصول الماء للبشرة لم يجب رفعه ولا إزالة الشعر المذكور.

(مسألة ٦١): إنما يجب غسل الظاهر، الذي يصله الماء بإجرائه عليه- ولو بمعوثة اليد ونحوها- من دون حاجة إلى بحث وعناية، ولا يجب غسل الباطن كباطن الأنف والفم، وكذا مثل ثقبه الأنف التي تجعل فيها الحلقة إلا أن تكون ظاهرة يصلها الماء بإجرائه و بإمرار اليد من دون عناية، وكذا لا يجب غسل باطن العين ومطبق الجفنين والشفنتين. هذا ولو شك في شيء أنه من الظاهر أو من الباطن ووجب غسله.

(مسألة ٦٢): الشعر النابت خارج الحد إذا تدلّى على ما دخل في الحد لا يجب غسله، بل يجب غسل ما تحته لا غير. كما أن الشعر النابت في الحد إذا استرسل وخرج عن الحد- كشعر اللحية- لم يجب غسل المقدار الخارج منه عن الحد، وأما الداخل في الحد فإن ستر البشرة ووجب غسله، وإن لم يسترها ووجب غسل البشرة على ما تقدم في المسألة (٦٠).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١

(مسألة ٦٣): يجب التأكد من استيعاب الوجه بالغسل بملاحظة الأماكن التي قد تتعرض لوجود الحاجب المانع من وصول الماء للبشرة كأطراف العينين التي قد يتجمع فيها من آثار الدمع ما يكون مانعاً فيجب إزالته، وكذا كلما شك في وجود المانع أو علم بوجود شيء وشك في مانعيته فإنه يجب الفحص عنه والعلم بإيصال الماء للبشرة في موضعه.

(مسألة ٦٤): تجب إزالة الصبغ والدهن ونحوهما مما يوضع للزينة أو التداوي أو غيرهما إن كان له جرم يمنع من وصول الماء للبشرة، وإن لم يكن كذلك للطافته ورقته أو لنفوذ الماء فيه لا يجب إزالته، بل يجترأ بالغسل مع بقائه.

وكذا الحال في الوسخ.

الثاني: يجب غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع. والمراد بالمرفق هو مجمع عظمي الذراع والعضد، ويجب إدخاله في المغسول.

(مسألة ٦٥): يجب في الغسل الابتداء من المرفقين نازلاً إلى أطراف الأصابع بحيث يحصل الترتيب بالنحو المذكور عرفاً، ولا يجوز النكس.

(مسألة ٦٦): إذا قطعت اليد فإن بقي منها شيء مما يجب غسله قبل القطع وجب غسله، وإن لم يبق منه شيء فالأحوط وجوبا غسل ما بقي من العضد، وإن قطعت من الكتف سقط غسلها.

(مسألة ٦٧): يجب غسل الزوائد النابتة دون المرفق مما يعدّ من توابع اليد كالإصبع واللحمة الزائدتين. وكذا الحال في ما يقطع من اليد أو الوجه إذا بقي معلقًا بجلده، فإنه يجب غسله، ولا يجب فصله.

(مسألة ٦٨): الشقوق التي في اليد إن كانت معدودة من الظاهر وجب غسلها وإلا لم يجب، وكذا ما تحت الأظفار. وقد تقدم المعيار في الظاهر والباطن في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢

المسألة (٦١) من غسل الوجه. كما تقدم في المسألة (٦٣) و (٦٤) حكم المانع والطلاء ونحوه.

(مسألة ٦٩): لا يجب الدلك في غسل الوضوء، بل يكفي وصول الماء واستيعابه للبشرة بنحو الترتيب المتقدم. فيكفي جعل العضو تحت الحنفية ونية الوضوء بجريان الماء من الأعلى للأسفل، كما يكفي جعله تحت المطر كذلك إذا استوعب العضو بتمامه وجرى الماء عليه بنحو الترتيب المتقدم.

(مسألة ٧٠): يكفي غسل العضو بنحو الارتماس إما برمس العضو من الأعلى إلى الأسفل، أو برمسه بتمامه من دون نية الوضوء، وتبدأ نية الوضوء بنحو الترتيب بأحد وجهين:

الأول: بجريان الماء باتجاهه، فإذا كان اتجاه جريان النهر من الشمال إلى الجنوب وضع مبدأ العضو المغسول باتجاه الشمال و آخره باتجاه الجنوب ونوى الوضوء بجريان الماء عليه من أوله لآخره وانتظر حتى يمر الماء من أول العضو لآخره تدريجاً.

الثاني: بتحريك العضو في الماء بنحو يمر الماء من أوله لآخره تدريجاً.

وكذا بإخراج العضو من الماء تدريجاً فيدخل اليد مثلاً ثم يخرجها من المرفق إلى أطراف الأصابع تدريجاً ناوياً الوضوء بالإخراج.

نعم، يشكل المسح باليد المغسولة بإجراء الماء أو برمسها، على ما يأتي في المسألة (٧٣) بيانه إن شاء الله تعالى.

الثالث: يجب مسح مقدم الرأس. وحدّه طولاً من أعلى الرأس إلى قصاص الشعر و عرضاً ما يوازي الجبهة.

(مسألة ٧١): المقدار الذي يجب مسحه من المقدم هو المسمى، فيكفي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣

المسح بإصبع واحدة قليلاً. نعم الأحوط استحباباً أن يكون بعرض ثلاث أصابع و طول إصبع.

(مسألة ٧٢): الأحوط وجوبا المسح بباطن الكف اليمنى، فلو تعذر فالأحوط وجوبا المسح بظاها، فإن تعذر فالأحوط وجوبا المسح بباطن الذراع، فإن تعذر فبظاها. ومع تعذر المسح باليمنى يمسح باليسرى على الترتيب المتقدم.

(مسألة ٧٣): يجب المسح بما تبقى في اليد من بله غسل الوضوء، ولا يجوز أخذ ماء جديد و المسح به. كما أن الأحوط وجوبا عدم اختلاط بله اليد بغير ماء الوضوء بحيث يكون المسح بهما معاً. بل الأحوط وجوبا أيضاً عدم اختلاط بله اليد بماء بقية الأعضاء بعد

إكمال الغسل الوضوئي. نعم لا بأس بما هو المتعارف من الاستمرار في غسل اليسرى للاحتياط أو لتعود ذلك و إن استلزم اختلاط مائها بماء اليمنى.

و يترتب على ذلك أمران:

الأول: أن لا يكون على موضع المسح بلل كثير يختلط ببله اليد بحيث يكون المسح عرفاً بالبتين معاً. نعم لا بأس بالبلل القليل الذي يستهلك في بله اليد، بحيث يكون المسح عرفاً ببله اليد وحدها. و أولى بالجواز من ذلك ما إذا كان على موضع المسح رطوبة غير مسرية.

الثاني: أنه إذا كان غسل اليدين بإجراء الماء عليهما أو برمسهما في الماء فالغالب كثرة الماء الجارى بعد إكمال غسل اليد، أو نزول

الماء من الذراعين للكفين حين إخراج اليد من الماء بعد رمسها فيه، وحينئذ يشكل المسح باليد لعدم كون بلتها من ماء الوضوء و حدّه.

و من هنا يتعيّن لمن يتوضأ بإجراء الماء على العضو أو برمس العضو في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤

الماء أن يستثنى قسما من اليد اليسرى فلا ينوى وضوءها بذلك، بل يستعين باليد اليمنى لإكمال غسلها. فإن تعدّر ذلك- لشلل أو غضب أو نحوهما- تحفّظ من كثرة الماء عند الوصول للكفين، فلا- ينوى غسلهما بإجراء الماء عليهما أو باخراجهما من الماء بعد الرمس، بل ينوى غسلهما بعد ذلك بماء قليل و لو بأن يبيل قطعة من القماش و ينوى غسل الكف بإمراره عليها. و بذلك يرتفع الإشكال الذي أشرنا إليه في آخر المسألة (٧٠).

(مسألة ٧٤): لو جفّ ما على اليد من البلل لعذر- من نسيان أو حرارة الهواء أو غيرهما- أخذ من بله الوضوء في اللحية أو أشفار العين أو الحاجبين أو غيرها من مواضع تجتمع البلل، و لا بأس بالأخذ من اللحية حتّى ما خرج منها عن الحد، كجانبى العارضين و ما نزل عن الذقن.

(مسألة ٧٥): لو كانت وظيفته المسح بباطن الكف مثلا- فجفّ ما عليه من البلل و بقى البلل على ظاهر الكف فالأحوط وجوبا الجمع بين المسح بظاهر الكف و أخذ البلل من بقية أعضاء الوضوء بباطنها و المسح به. و كذا الحال في بقية المراتب المتقدمة في المسألة الخامسة عشرة، فمع جفاف البلل في ما هو متقدم رتبة دون المتأخر يجمع المكلف بين المسح بالمتأخر رتبة و أخذ البلل من بقية أعضاء الوضوء بباطن الكف و المسح به.

(مسألة ٧٦): لو تعدّر حفظ بله الوضوء للمسح لحر أو نحوه فالأحوط وجوبا الجمع بين المسح بماء جديد و التيمم.

(مسألة ٧٧): يجوز المسح بأى وجه اتفق و لو منكوسا أو منحرفا أو عرضا.

(مسألة ٧٨): يجوز المسح على الشعر النابت في مقدّم الرأس لكن لا بد من كون الموضع الممسوح منه هو ما لم يخرج عن المقدّم، إما لكونه قصيرا لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥

يخرج عن المقدّم، أو لكونه طويلا مع كون المسح على أصوله غير الخارجة عن المقدّم، أو مع التفافه و تجعده بحيث يكون مقتضى طبعه عدم خروجه عن المقدّم حتّى لو أمكن خروج موضع المسح عن المقدّم بجزء و مدّه بعناية.

نعم لا يجوز المسح على أطراف الشعر الخارجة عن المقدّم. بل الأحوط وجوبا عدم المسح عليها حتّى لو أرجعت إلى المقدّم و قلبت عليه إذا لم يكن ذلك مقتضى وضعها الطبيعى.

(مسألة ٧٩): لا- يجوز المسح على الحائل و إن كان رقيقا لا يمنع من وصول البلل لما تحته، و مع تعدر رفعه فالأحوط وجوبا المسح عليه و ضمّ التيمم.

الرابع: يجب مسح ظاهر القدمين من أطراف الأصابع إلى الكعبين. و هما قبتا القدمين، و إن كان الأحوط استحبابا المسح إلى مفصل الساق. و يجزئ المسمى عرضا و لو بقدر إصبع أو دونه. و يستحب المسح بتمام الكف.

(مسألة ٨٠): الأحوط وجوبا مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى، مع تقديم اليمنى على اليسرى.

(مسألة ٨١): المقطوع منه بعض القدم يمسح الباقي مما دخل في الحد، و لو قطع من الكعب فالأحوط وجوبا مسح ما بقى من ظهر القدم.

(مسألة ٨٢): يكفى المسح بإمرار اليد على القدم بالنحو المتعارف من دون حاجة للتدقيق و إحراز وصول البله للمواضع المتعرجة أو لما تحت الشعر.

(مسألة ٨٣): لا يجوز المسح على الحائل إلا لبرد أو تقيء من المخالفين أو نحوهما من موارد الضرورة.

(مسألة ٨٤): يكفي في التقيء الخوف على النفس أو المؤمنين من الضرر، بل يكفي فيها التحبب للمخالفين و حسن معاشرتهم و مخالطتهم تجنبا لشهرهم و لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦

بلحاظ الأمد البعيد. نعم لا تشرع لمحض التلرف، كما إذا علموا مذهب أهل الحق في المسألة و علموا بأن المكلف منهم و لم يكن من حالهم طلب متابعتهم لهم و ترك ما يقتضيه مذهبه، فإنه لا تجزئ متابعتهم حينئذ بل قد تحرم تكليفا، لما فيها من توهين مذهب أهل الحق.

(مسألة ٨٥): إذا أمكن المكلف في مورد التقيء أن يوهم من يتقى منه العمل على طبق التقيء، مع إتيانه بالعمل التام في الواقع و جب ذلك، و لم يجزئه العمل على مقتضى التقيء إذا التفت لذلك.

(مسألة ٨٦): إذا دار الأمر في التقيء بين المسح على الحائل و غسل الرجلين اختار الثاني. لكن لو غفل المكلف عن ذلك و تخيل انحصار التقيء بالمسح على الحائل فمسح عليه أجزاءه.

(مسألة ٨٧): إذا غفل عن تحقق موضوع التقيء فخالفها و أتى بالعمل التام صح وضوءه، و كذا إذا التفت لذلك و كانت التقيء غير واجبة باعتقاده. نعم إذا اعتقد وجوبها و تعمد مخالفتها عصيانا بطل وضوؤه.

(مسألة ٨٨): يجوز مسح الرجلين تدريجا بأن يضع كفه على الأصابع و يجزها إلى الكعبين، كما يجوز دفعة بأن يضع كفه ابتداء على تمام موضع المسح من القدم ثم يجزها قليلا، لكن الأولى الأول.

(مسألة ٨٩): يجوز النكس في مسح الرجلين بأن يتدئ من الكعب و ينتهي بأطراف الأصابع. و أما المسح عرضا- بأن يضع كفه على تمام موضع المسح ابتداء و يمسحها إلى اليمين أو اليسار- فلا يخلو عن إشكال فالأحوط وجوبا تركه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧

الفصل الثالث في شروط الوضوء

يشترط في الوضوء أمور:

الأول: إطلاق الماء، و قد تقدم توضيحه في أول كتاب الطهارة.

الثاني: طهارة الماء.

(مسألة ٩٠): إذا كان العضو الوضوئي نجسا فإن كان الماء قليلا غير معتصم لم يمكن غسل ذلك العضو به للوضوء إلا بعد تطهيره من النجاسة، لأنه ينجس الماء القليل بصبه عليه، فلا يصلح لأن يتوضأ به، و إن كان الماء معتصما- لكونه كرا أو له مادة- أمكن تطهير العضو من النجاسة و الوضوء به دفعة واحدة، فلو وضع العضو النجس تحت ماء الإسالة مثلا و نوى الوضوء بذلك طهر العضو و تحقق الوضوء، نعم الأحوط استحبابا تطهيره أولا، ثم غسله للوضوء بعد ذلك.

الثالث: عدم استعمال الماء في رفع الحدث الأكبر، على تفصيل تقدم في الفصل الثالث من مقصد الماء و أحكامه.

الرابع: النية، و هي تتقوم بأمرين:

أحدهما: قصد الوضوء بال غسل و المسح، فلو غسل الأعضاء أو مسحها من دون أن ينوى الوضوء لم يتحقق الوضوء.

(مسألة ٩١): يكفي نية الوضوء إجمالا، فلو أراد شخص بأن يتعلم الصلاة مثلا فرأى رجلا يتوضأ و يصلى ففعل مثله ناويا متابعتة في ما فعل صح منه الوضوء و إن لم ينو الوضوء بعنوانه لجهله به، لأن نية المتابعة ترجع إلى نية الوضوء إجمالا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨

ثانيهما: قصد التقرب لله تعالى بالوضوء، بحيث يكون الداعي للوضوء هو التقرب. و لازم ذلك عدم وقوعه بوجه محرّم إذا التفت المكلف إلى ذلك، و له صور:

الاولى: أن يكون الوضوء استعمالاً لإناء الذهب أو الفضة لما يأتي في مبحث الأواني من حرمة استعمال الإناء المتخذ منهما.
الثانية: أن يلزم من الوضوء التصرف في المغسوب، إما لكون الماء أو إنائه مغسوباً، أو لكون المكان أو الفضاء الذي يقع فيه الوضوء مغسوباً، أو لزم جريان الماء في مكان أو طشت مغسوب أو كان ثوب المتوضى مغسوباً بحيث يلزم من الوضوء تحركه و التصرف فيه أو غير ذلك.

الثالثة: أن يلزم من الوضوء الوقوع في ضرر يحرم إيقاع النفس فيه. و كذا لو وجب حفظ الماء لخوف عطش مضر بنفس محترمة يجب المحافظة عليها، إلى غير ذلك من صور وقوع الوضوء بوجه محرّم. فإن الوضوء يبطل لامتناع قصد التقرب بما هو محرّم. نعم، لو غفل عن حرمة التصرف اللازم من الوضوء- و لو للتقصير في الفحص عن الحكم الشرعي- و تحقق منه قصد التقرب صح الوضوء. و هذا جار في جميع العبادات التي يعتبر فيها قصد التقرب، كما يأتي الإشارة إليه عند التعرض لكل منها إن شاء الله تعالى.
(مسألة ٩٢): إذا كان قصد الوضوء مستلزماً للعزم على فعل الحرام امتنع التقرب به و بطل، كما لو توضع في مكان مباح يلزم من إكمال الوضوء فيه الخروج من طريق مغسوب يحرم العبور فيه فشرع في الوضوء ملتفتاً لذلك.
و هذا يجري في جميع العبادات.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩

(مسألة ٩٣): المراد من التصرف في المغسوب كل تصرف مناف لحق الغير ممن هو محترم شرعاً، و له صور:

الاولى: أن يكون الغير مالكا للعين التي يقع التصرف فيها و لو بأن يكون شريكاً فيها.
الثانية: أن يكون الغير مالكا لمنفعتها، كما لو كان مستأجراً للدار التي يقع التصرف فيها.
الثالثة: أن يتعلق له حق فيها يكون التصرف منافياً له، كالعين المرهونة للغير حيث لا يجوز التصرف فيها بدون رضاه، و كتركة الميت المدين التي يتعلق بها حق الدائنين، و كذا تركة الميت التي تعلق بها وصيته، حيث لا يجوز التصرف فيها قبل إنفاذ الوصية إلا بإذن الوصي. و كالمال المتعلق للخمس و الزكاة، حيث لا يجوز التصرف فيه إلا على تفصيل مذكور في كتابي الزكاة و الخمس، و منه التصرف في الأوقاف على خلاف مقتضى وقفيتها، إلى غير ذلك مما يمنع من سلطنة المكلف على التصرف.
(مسألة ٩٤): إذا كان التصرف منافياً لحق الغير لم يحق التصرف إلا بإذنه- الصريح أو المعلوم من ظاهر حاله- أو العلم من حاله أنه لو علم بالتصرف لرضى به. هذا إذا كان مستقلاً بالتصرف أما إذا كان قاصراً لصغر أو جنون أو غيرهما فاللازم مراجعته و لئيه الشرعي.
(مسألة ٩٥): لو شك في إذن صاحب الحق أو رضاه لم يحل التصرف له، و كذا إذا شك المكلف في دخوله في الموقوف عليهم، على ما تقدم في المسألة الحادية عشرة من فصل أحكام التخلي.

(مسألة ٩٦): يجوز الوضوء و الصلاة و غيرهما تحت السقف المغسوب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠

و الخيمة المغسوبة إذا لم يكن الفضاء الذي تحتها مغسوباً، فمن غصب خيمته و نصبها في الصحراء مثلاً فعل محرّم، و لكن يصح وضوؤه و صلاته تحتها. نعم إذا نصب شخص خيمته في الصحراء صار له أولوية التصرف في المكان الذي تشغله و إن لم يملكه، فلا يجوز لغيره الانتفاع بالمكان و التصرف فيه بالوضوء و غيره بغير إذنه و رضاه.

(مسألة ٩٧): إذا توضع في المكان المغسوب ملتفتاً لحرمة عمله بطل وضوؤه، و لا ينفذ في صحته إرضاء المالك بعد ذلك و تحليله من تبعه التصرف.

(مسألة ٩٨): يجوز التصرف- بمثل الوضوء و الصلاة- في الأراضي المكشوفة المعرّضة لمرور عامة الناس. و كذا يجوز استعمال المياه

المكشوفة المعرّضة لاستعمال عامة الناس و إن لم يحرز رضا المالك في الجميع.

(مسألة ٩٩): إذا كان ماء المسجد مثلاً وفقاً على المصلين فيه حرم الوضوء منه بدون نية الصلاة فيه، و لو توضعاً كذلك بطل وضوؤه مع التفاته لحرمة ذلك و لا ينعف في تصحيحه أن يصلى في ذلك المسجد، و لو توضعاً بنية الصلاة في ذلك المسجد صح وضوؤه، و لو بدا له بعد الفراغ من الوضوء أن لا- يصلى فيه لم يجب عليه الصلاة فيه و لم يبطل وضوؤه. و كذا لو توضعاً غفلة عن وقفيته بالنحو المذكور أو غفلة عن حرمة الوضوء في هذا الحال فإنه يصح وضوؤه و لا يجب عليه الصلاة في ذلك المسجد لو علم بالحال بعد الوضوء.

(مسألة ١٠٠): إذا اعتقد المكلف حرمة التصرف بالماء أو في المكان فتوضعاً به بطل وضوؤه، و ليس له الاجتزاء به حتى لو ظهر له بعد ذلك عدم حرمة التصرف. و كذا الحال لو شك في الحرمة و لم يكن له مسوغ شرعى للعمل، كما لو شك في رضا المالك بالتصرف، فإن وضوءه بطل حتى لو انكشف بعد ذلك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١

رضا المالك بتصرفه.

(مسألة ١٠١): لا بد من الخلوص في النية، فلو قصد الرياء وحده أو مع التقرب لله تعالى بطل العمل. و المراد بالرياء المحرم أو المبطل هو أن يعمل المكلف من أجل أن يراه الناس متدينين، و ترتفع منزلته الدينية عندهم. نعم إذا كان الغرض من ذلك دفع شرهم و إضرارهم به و اعتدائهم عليه ظلماً فلا بأس به.

(مسألة ١٠٢): إذا أتى بالعمل بنية القربة خالصة من دون رياء، ثم خطر في باله أن ذلك يرفعه عند الناس لم يضر ذلك في صحة العمل بعد أن لم يكن عمله من أجل ذلك، بل قد يكون ذلك من وساوس الشيطان ليصدّه عن العمل، فليتعوّذ منه و ليستمر في عمله. (مسألة ١٠٣): لا يضر في التقرب نية الضمانم الراجعة شرعاً كإرضاء الوالدين بالعمل و استجلاب دعائهما أو دعاء المؤمنين، و تعليم الجاهلين، بل ذلك يؤكد التقرب. كما لا يضر أيضاً نية الضمانم المباحة كال تبرد.

(مسألة ١٠٤): لا يعتبر نية الوجوب و لا الندب و لا نية رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو غيرها.

(مسألة ١٠٥): لا- يجب في النية التلفظ بمؤداها، بل موقعها النفس. كما أنها لا تحتاج إلى تكلف و استحضار، بل يكفي حصولها بمقتضى طبع المكلف و ارتكازه، بحيث لو سئل لأجاب بأنى أريد الوضوء قربة لله تعالى. و كذا في سائر العبادات.

الخامس: من شروط الوضوء مباشرة المتوضى للغسل و المسح. فلو وضأه غيره بطل. إلا مع تعذر المباشرة عليه، فيجتزئ بذلك. و الذى يتولى النية حينئذ هو المتوضى لا الموضى. و إن كان الأحوط استحباباً ضم نيته إليه أيضاً. كما أنه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢

لا بد من تسبب المتوضى لفعل الغير بأن يطلبه منه، أو تمكينه من أن يوضأه، ليتسنى له قصد الوضوء و تقربه به.

السادس: الموالاة، و هى التتابع بين أجزاء الوضوء، بمعنى عدم الفصل بنحو يلزم جفاف تمام السابق قبل البدء باللاحق فلو جفّ لقلّة الماء أو لحرارة الهواء أو نحوهما من دون فصل عرفى لم يضر. و لا يضر المشى و الكلام و نحوهما فى الأثناء مع عدم الجفاف.

(مسألة ١٠٦): الأحوط وجوباً عدم الاكتفاء بقاء الرطوبة فى ما خرج عن الحد من اللحية أو غيرها. و كذا بقاء الرطوبة فى الباطن الذى لا يجب غسله و إن دخل فى الحد كباطن اللحية.

(مسألة ١٠٧): لو استأنف الوضوء قبل فوات الموالاة صح الوضوء المستأنف.

و كذا لو استأنفه احتياطاً لاحتمال فوت الموالاة.

(مسألة ١٠٨): لو شك فى فوت الموالاة لاحتمال الجفاف بنى على عدمه، و اجتزأ بإتمام وضوئه.

السابع: الترتيب بين الأعضاء فيغسل الوجه أولاً ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم يمسح الرأس ثم الرجلين. و الأحوط وجوباً تقديم

مسح اليمنى على مسح اليسرى. وكذا يجب الترتيب في كل عضو مغسول بالبدء بالأعلى فالأعلى، على ما تقدم في فصل أجزاء الوضوء.

(مسألة ١٠٩): لو أخل بالترتيب فمع عدم فوت الموالاة يكتفى بإعادة ما قدمه على ما يحصل معه الترتيب وإلا استأنف الوضوء، مثلاً لو غسل وجهه و غسل اليد اليسرى فإن بقي بلل على وجهه كفاه غسل اليد اليمنى ثم يعيد غسل اليسرى و يتم وضوءه، و إن جف وجهه استأنف الوضوء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣

(مسألة ١١٠): لو أخل ببعض العضو جرى فيه ما سبق، فمع عدم فوت الموالاة يتم غسل العضو على الترتيب المتقدم من غسل الأعلى فالأعلى ثم يتم وضوءه، و مع فوتها يستأنف الوضوء و لا يكتفى بتدارك خصوص الجزء الذى أخل به على الأحوط وجوباً.

الفصل الرابع فى الجبائر

من كان على بعض أعضاء وضوئه جبيرة فإن أمكنه و لم يضره الوضوء الاختيارى - بأجزائه و شرائطه السابقة - و جب، كما لو أمكن نزع الجبيرة أو إجراء الماء تحتها بنحو يحصل الغسل تدريجاً. و لو تعذر ذلك لكن أمكن إيصال الماء لما تحت الجبيرة - و لو بغمسها فى الماء حتى ينفذ للجلد - و جب أيضاً و أجزاءه و إن لم يحصل به الترتيب المعتبر فى الغسل. بل يكفي ذلك فى مواضع المسح - كالرجلين - و إن لم يتحقق به المسح الواجب حال الاختيار. أما مع تعذر إيصال الماء للبشرة فيكفى المسح على الجبيرة.

(مسألة ١١١): لا فرق فى التعذر المسوغ للمسح على الجبيرة بين أن يكون لتعذر حل الجبيرة لكونه مضرًا بالكسر أو الجرح من دون أن يضر به الماء، و أن يكون لإضرار الماء بالكسر أو الجرح. و أما إذا كان لتعذر إزالة النجاسة، فإن كان منشؤه الإضرار بالجرح فالظاهر جريان الحكم المذكور فيه، فيجزئ المسح على الجبائر، و إن كان منشؤه ضيق الوقت أو عدم الماء أو نحو ذلك مما لا يرجع للجرح فالظاهر الانتقال للتيمم و عدم الاجتزاء بالوضوء الجبيري.

(مسألة ١١٢): لو أمكن مسح البشرة بالماء من دون أن يحقق الغسل المعتبر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤

فالأحوط وجوباً الجمع بينه و بين المسح على الجبيرة إما بالجمع بينهما فى وضوء واحد، أو بتكرار الوضوء. بل لو أمكن نزع الجبيرة حال الوضوء و بقى الجرح مكشوفاً اجتزأ بمسح البشرة و لم يجب وضع الجبيرة و المسح عليها.

(مسألة ١١٣): لو تعذر المسح على الجبيرة فى موارد وجوبه فالأحوط وجوباً الجمع بين الوضوء الناقص و التيمم. و لا يجزئ غسل الجبيرة عن مسحها.

(مسألة ١١٤): لا بد من استيعاب الجبيرة بالمسح عرفاً، و لا تجب المدافاة فى ذلك، فلا يجب استيعاب مواضع الخلال - أى الفواصل - التى تكون بين الخيوط و نحوها.

(مسألة ١١٥): المراد بالجبيرة فى الأحكام المتقدمة ما يعم عصابة الجرح.

(مسألة ١١٦): الجرح المكشوف يكفي غسل ما حوله، و لا يجب وضع شىء عليه و مسحه. نعم إذا كان فى موضع المسح فإن أمكن مسحه و جب، و إلا فالأحوط وجوباً وضع شىء عليه و مسحه.

(مسألة ١١٧): إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة، فإن كان وضع الجبيرة لستر الجرح أو نحوه من دون أن يحتاج الجرح ذلك بطبعه لزم نزع الجبيرة و غسل الموضع الصحيح، و جرى حكم الجرح المكشوف.

و إن كان وضع الجبيرة مما يقتضيه طبيعته الجرح فإن كانت الجبيرة ساترة للصحيح بالمقدار المتعارف لم يجب نزع الجبيرة و اجتزأ المكلف بمسحها بدلاً عن غسل ما تحتها.

و إن كانت ساترة لأكثر من المتعارف لزم نزعها و غسل ما تحتها من المقدار الصحيح، و مع تعذر النزاع أجزاء المسح عليها إن كان كبير الجبيرة مما تقتضيه طبيعة الجرح، أما لو كان لفقد الجبيرة الصغيرة أو نحو من دون أن يحتاجه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٥

الجرح بطبعه فالأحوط وجوبا ضم التيمم.

(مسألة ١١٨): إذا كانت الجبيرة نجسة لم يجزئ المسح عليها، فإن أمكن تطهيرها أو تبديلها بجبيرة طاهرة أو نزعها و إجراء حكم الجرح المكشوف و جب، و إلا- فالأحوط وجوبا الجمع بين الوضوء الناقص- بعدم المسح على الجبيرة- و التيمم. و إن أمكن وضع شيء طاهر عليها و المسح عليه فإن عد ذلك من أجزاء الجبيرة عرفا أجزاء المسح عليه و لحقه حكم تبديل الجبيرة، و إن عدّ أمرا خارجا عنها زائدا عليها لم يجزئ المسح عليه و لحقه حكم تعذر المسح على الجبيرة من الجمع بين الوضوء الناقص و التيمم.

(مسألة ١١٩): لا فرق في جريان حكم الجبيرة المتقدم بين الجبيرة الصغيرة و غيرها حتى المستوعبة للعضو الوضوئي، بل المستوعبة لتمام الأعضاء. و أما الجرح المكشوف الكبير جدا فيشكل الاكتفاء بغسل ما عدا موضعه، بل الأحوط وجوبا ضم التيمم إليه.

(مسألة ١٢٠): لا فرق في جريان حكم الجبيرة بين أن تكون على العضو المغسول و أن تكون على العضو الممسوح.

(مسألة ١٢١): إذا استوعبت الجبيرة العضو الماسح مسحا ببلتها، و إلا مسح بالبشرة، إلا أن يكون الظاهر منها قليلا لا يكفى في المسح، فيتّم المسح بالجبيرة.

(مسألة ١٢٢): لا فرق في جريان حكم الجبيرة و حكم الجرح المكشوف بين أن يكون المانع من استعمال الماء كسرا و جرحا و ورما و غيرها مما يعود لنقص في البدن، فمع وضع شيء عليه من جبيرة أو عصابة يمسح عليه، و مع عدمه يغسل ما حوله على ما سبق تفصيله.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٦

نعم لو كان استعمال الماء للطهارة مضرا بما لا يجب غسله كباطن الأنف و العين يتعين التيمم و لا يجزئ الوضوء الناقص. و كذا يتعين التيمم لو كان استعمال الماء موجبا لحدوث خلل في البدن من دون أن يكون موجودا بالفعل، كبعض الأمراض الجلدية التي يخشى من ظهورها باستعمال الماء.

(مسألة ١٢٣): اللطوخ و الدهون المطلى بها العضو للتداوى إن أمكن المسح عليها و جب، و إلا فالأحوط وجوبا الجمع بين غسل ما حولها و التيمم. هذا إذا كانت مكشوفة أما إذا كانت عليها جبيرة فيلحقها ما تقدم من وجوب المسح عليها.

(مسألة ١٢٤): الحاجب اللاصق اتفاقا من دون أن يحتاج إليه للعلاج الأحوط وجوبا الجمع بين المسح عليه و التيمم.

(مسألة ١٢٥): لا يجب تخفيف الجبيرة، إلا أن يكون الزائد خارجا عن الجبيرة عرفا، كما يجوز إضافة شيء عليها إذا صار بحيث يعدّ جزءا منها عرفا.

(مسألة ١٢٦): ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة، و مع زواله يجب رفعها. فلو تعذر رفعها لأمر خارج من ضيق وقت أو فقد من يحسن إزالتها أو نحو ذلك فالأحوط وجوبا الجمع بين المسح عليها و التيمم، نظير ما تقدم في المسألة (١٢٤).

(مسألة ١٢٧): إذا خاف الضرر فعمل بحكم الجبيرة ثم تبين عدمه، فإن انكشف عدم الجرح أو الكسر أو نحوهما مما هو موضوع الجبيرة انكشف بطلان الوضوء و لزم إعادته و إعادة الصلاة الواقعة بالوضوء الأول. و إن كان موضوع الجبيرة موجودا و انكشف عدم الضرر من استعمال الماء فالظاهر عدم وجوب التدارك، نعم يجب إعادة الوضوء للصلوات الآتية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٧

(مسألة ١٢٨): إذا كان موضع من أعضاء الوضوء نجسا و تعذر تطهيره من دون أن يضرب به الماء سقط الوضوء و وجب التيمم. و كذا جميع موارد تعذر الوضوء من غير جهة وجود الحاجب أو خوف الضرر على الموضع الذي يصيبه الماء.

(مسألة ١٢٩): لا فرق بين جريان حكم الجبيرة بين الوضوء والغسل والتميم.

(مسألة ١٣٠): لا يجوز إيقاع الطهارة الجبيرة - ونحوها من الطهارة الناقصة، كالطهارة في الجرح المكشوف - في سعة الوقت إلا مراعاة باستمرار العذر في تمام الوقت، فإن ارتفع العذر في سعة الوقت انكشف عدم صحة الطهارة، ولا العمل المترتب عليها من صلاة أو نحوها، وإن استمر العذر إلى آخر الوقت انكشف صحة الطهارة وصحة العمل. وحينئذ لو ارتفع العذر بعد الوقت لم تبطل الطهارة من وضوء أو غسل، فلا يجب الاستئناف. وإن كان هو الأحوط استحباباً، خصوصاً في الوضوء، والتميم.

(مسألة ١٣١): إذا شرعت الطهارة الجبيرة ونحوها في حق المكلف، فإن جهل ذلك أو غفل عنه و أتى بالطهارة التامة صحت فإذا كان استعمال الماء مضراً في الواقع، إلا أن المكلف غفل عن ذلك ولم يخف الضرر فاستعمل الماء من دون جبيرة و أتى بالطهارة التامة صحت طهارته.

و إن خاف الضرر وتعهد الإتيان بالطهارة التامة، فإن لم يكن الضرر بحدّ يحرم إيقاع النفس فيه صحت طهارته أيضاً، وكذا إذا كان بحدّ يحرم إيقاع النفس فيه إلّا أنّه غفل عن احتمال الحرمة. و أما إذا التفت لاحتمال الحرمة حينئذ فإن كان إيصال الماء لما لا يضره الماء و غسله بنحو يستلزم وصوله لما يضره الماء بطلت طهارته، لعدم تأتّي قصد القربة منه مع التفاته لترتب الحرام على فعله، و إن لم يكن كذلك بل كان وصول الماء لما يحرم وصوله إليه بحركة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٨

مستقلة صحت طهارته.

و يجرى هذا التفصيل فيما لو خاف الضرر و تبين عدمه في الواقع بعد الإتيان بالطهارة التامة.

(مسألة ١٣٢): في كل مورد يشك المكلف في أن وظيفته الطهارة الجبيرة ونحوها أو التيمم يتعين عليه الجمع بينهما حتى يتضح له الحال بالسؤال ونحوه.

الفصل الخامس في سلس البول و البطن

و المراد بالأول عدم استمسك البول، و بالثاني عدم استمسك الغائط، و بحكمه عدم استمسك الريح.

(مسألة ١٣٣): ذوا السلس و البطن إن كان لهما فترة مضبوطة تسهل معرفتها تسع الوضوء و الصلاة التامة و جب عليها انتظارها و إيقاع الصلاة بطهارة تامة فيها. و كذا الحال في كل مستمر الحدث.

(مسألة ١٣٤): يكفي في الحكم السابق سعة الفترة لأدنى الصلاة الاختيارية الواجبة، بل يكفي سعتها لصلاة المستعجل كالفائدة للسورة. و أما لو كانت تسع الصلاة الاضطرارية دون الاختيارية كالصلاة بالإيماء، أو الصلاة بالتميم فالأحوط وجوب الجمع بينها و بين الوظيفة الآتية.

(مسألة ١٣٥): ذوا السلس إذا لم تكن له فترة مضبوطة تسع الطهارة و الصلاة التامة يجمع بين الظهرين بأذان و إقامتين بوضوء واحد، و كذا بين العشائين، و يتوضأ لكل صلاة غيرها إذا كانت مضيقه، حتى لو كانت مستحبة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٩

(مسألة ١٣٦): إذا فرق ذوا السلس في الفرض السابق بين الظهرين أو العشائين أعاد الوضوء للصلاة الثانية.

(مسألة ١٣٧): ذوا البطن إن لم تكن له فترة مضبوطة تسع الطهارة و الصلاة التامة إذا فاجأه الحدث في أثناء الصلاة توضأ و بنى على ما مضى من صلاته.

و الأحوط وجوباً تجب منافيات الصلاة من الكلام و القهقهة و البكاء. نعم لا بأس بترك الاستقبال و ترك الستر - للمرأة - بالمقدار الذي يقتضيه الوضوء، و كذا الفعل الكثير الذي تقتضيه تهيئته مقدمات الوضوء القريبة أما البعيدة كاستقاء الماء فالأحوط وجوباً قدحه.

(مسألة ١٣٨): إذا لم تكن لدى البطن فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة كان عليه الوضوء لكل صلاة.

(مسألة ١٣٩): صلاة الاحتياط و قضاء الأجزاء المنسية تابعة لصلاتها في الأحكام السابقة.

(مسألة ١٤٠): يجب على من به السلس و البطن التحفظ من تعدى النجاسة للبدن و الثوب مهما أمكن فيعلق الرجل كيسا فيه قطن للبول، و تستنفر «١» المرأة، كما يستنفران للغائط. و الأحوط وجوبا التطهير لكل صلاة. نعم في مورد الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد يكفي التطهير لكل صلاتين.

(مسألة ١٤١): بقیة أفراد مستمر الحدث- مثل من يفجؤه النوم- إذا لم تكن له فترة تسع الصلاة التامة اكتفى بالصلاة الاضطرارية مع الطهارة و لو بتيمم، فإن تعذر ذلك فالأحوط وجوبا الوضوء لكل صلاة. نعم لو كانت له فترة تسع

(١) بأن تضع ما يمنع من انتشار النجاسة كالخرقة و نحوها كما سيوضحه في صفحة ٧٦.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٠

الصلاة- و إن كانت اضطرارية بطهارة و لو بتيمم- لكنه لم يصل فيها للجهد بها أو تفريطا فالأحوط وجوبا الجمع بين الوضوء لكل صلاة أداء و القضاء بعد ذلك.

الفصل السادس في غايات الوضوء

الوضوء لا- يطلب لنفسه، بل لترتب الطهارة و رفع الحدث عليه، فكل ما يعتبر فيه الطهارة المذكورة يعتبر فيه الوضوء و يترتب على ذلك مسائل:

(مسألة ١٤٢): لا بدّ من الوضوء في صحة الصلاة الواجبة و المندوبة، و كذا صلاة الاحتياط و قضاء الأجزاء المنسية. بل هو الأحوط استحبابا في سجود السهو.

(مسألة ١٤٣): لا يعتبر الوضوء في صحة الصلاة على الميت.

(مسألة ١٤٤): يعتبر الوضوء في الطواف الواجب، و هو ما كان جزء من حج أو عمرة. و لا يعتبر في غيره حتى لو وجب بنذر أو نحوه. نعم الأفضل إيقاعه عن وضوء. و إنما يعتبر في صلاته لا غير.

(مسألة ١٤٥): يحرم على المحدث غير المتوضى مسّ كتابه المصحف الشريف و أعضائه. بل الأحوط وجوبا عدم مسّه لما يكتب من القرآن في غير المصحف، ككتب التفسير و الحديث و غيرها. نعم لا بأس بمسّ ما يكتب في الدراهم و الدنانير حتى الورقية، كما تعارف في عصورنا.

(مسألة ١٤٦): إنما يحرم على المحدث مسّ رسم الحرف القرآني في المصحف و نحوه، دون رسم الحركات الإعرابية و المدّ و التشديد و نحوها مما لا يكون رسما للحرف، بل لكيفية النطق به.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥١

(مسألة ١٤٧): الأحوط وجوبا أن لا يمسّ المحدث غير المتوضى لفظ الجلالة و سائر أسماء الله تعالى و صفاته. و لا يلحق به أسماء الأنبياء و الأئمة و سيده النساء صلوات الله عليهم أجمعين.

(مسألة ١٤٨): لا- فرق في الكتابة بين أنواع الخط العربي. بل الأحوط وجوبا العموم للخطوط غير العربية إذا رسم بها القرآن على عربيته، و كذا إذا رسم بها لفظ الجلالة أو أسماؤه تعالى العربية.

(مسألة ١٤٩): لا يحرم على المحدث مسّ ترجمة القرآن، و أما أسماؤه تعالى بغير اللغة العربية فالأحوط وجوبا عدم مسّها.

(مسألة ١٥٠): لا- فرق بين الكتابة بالمداد و التطريز و الحفر و غيرها. و يتحقق المسّ في الحفر بمسّ القعر، بل الأحوط فيه العموم

لمس الحواشي، وكذا الحال في مس الكتابة بنحو التخريم، فيكفي في الحرمة مس حواشيها.
 (مسألة ١٥١): الأحوط وجوباً عدم المس حتى بما لا تحله الحياة، كالظفر. نعم لا بأس في المس بالشعر.
 (مسألة ١٥٢): لا بد في صدق القرآن من قصد الكاتب- ولو إجمالاً- الحكاية عنه و رسمه، فلو كتب ما يطابقه لفظاً لا بتيه رسمه و الحكاية عنه لم يحرم مسه، من دون فرق بين الألفاظ المشتركة و المختصة.
 (مسألة ١٥٣): الظاهر أن الصور الفوتوغرافية لكتابة القرآن بحكم القرآن في المس.
 (مسألة ١٥٤): الظاهر جواز كتابة القرآن الكريم و نحوه على بدن المحدث، و لا- يجب على المحدث حينئذ المبادرة للوضوء أو الغسل.

(مسألة ١٥٥): لا يجب منع المحدث غير المكلف من مس القرآن و نحوه، بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٢

يجوز التسبب لمسّه، و كذا الحال في الجاهل بالحرمة جهلاً معذوراً.

(مسألة ١٥٦): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يستحب الوضوء للطواف المندوب، و لسائر أفعال الحج، و لطلب الحاجة، و لحمل المصحف الشريف، و لصلاة الجنائز، و لتلاوة القرآن، و لدخول المساجد، و لتغسيل الجنب للميت، و لجماع مغسل الميت قبل أن يغتسل، و للنوم، و لسجود الشكر، و للكون على الطهارة، و لتجديد الطهارة من دون حدث، و لغير ذلك.

(مسألة ١٥٧): يكفي في التقرب المعتبر في الوضوء الإتيان به من أجل بعض ما سبق، سواء توقفت صحته عليه- كالصلاة- أم توقف كماله عليه- كصلاة الميت و قراءة القرآن- أم توقف جوازه عليه كمس المصحف- أم توقف رفع كراهته عليه، كجماع مغسل الميت قبل أن يغتسل. بل يكفي فيه الإتيان به برجاء المطلوب لغاية يحتمل مشروعيته لها، كما هو الحال في بعض المستحبات المذكورة في كلماتهم، على ما ذكرناه في أواخر مباحث الاجتهاد و التقليد.

(مسألة ١٥٨): إذا توضأ لغاية- كالصلاة- ثم تبين أنه قد أتى بها صح و وضوءه.

(مسألة ١٥٩): إذا توضأ لغاية- كقراءة القرآن- ثم لم يأت بها صح و وضوءه.

(مسألة ١٦٠): إذا توضأ للتجديد ثم تبين أنه كان محدثاً صح و وضوءه و كان رافعاً للحدث.

(مسألة ١٦١): يصح الوضوء لغاية- كالصلاة- قبل دخول وقتها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٣

الفصل السابع في آداب الوضوء و سننه

(مسألة ١٦٢): لا- إشكال في كفاية الغسلة الواحدة لكل عضو من أعضاء الوضوء، كما لا- إشكال في مشروعيتها الثانية. بل قيل باستحبابها. لكنه لم يثبت.

و أما الثالثة فالظاهر أنها بدعة. بل يبطل الوضوء بها إذا تحقق المسح بمائها. كما لو غسل اليسرى ثلاثاً. و أما تعدد الغرفات للغسلة الواحدة فلا بأس به، و ليس لها عدد مفروض.

(مسألة ١٦٣): سنن الوضوء على ما تضمنته النصوص الشريفة أو ذكره العلماء (رضوان الله عليهم) أمور:

منها: السواك و هو ذلك الأسنان. بل هو مستحب حتى لغير الوضوء.

و الأفضل أن يكون بعود الأراك و ليفه و عود الزيتون، ثم مطلق قضبان الشجر، و أدناه أن يدلّكها بإصبعه.

و منها: وضع الإناء الذي يتوضأ منه على اليمين، و كذا الاعتراف باليمين حتى لغسلها فيصبه في اليسرى ثم يغسل اليمنى بها.

و منها: التسمية حين وضع اليد في الماء حين الاستنجاء مقدماً للوضوء، و قبل وضع اليد في الماء للوضوء، و بعد الشروع في غسل

الوجه. و يحسن تداركها في الأثناء لو تركها في أول الوضوء.

و منها: الدعاء بالمأثور، و قد وردت أدعية كثيرة، ففي النص الصحيح: «إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله و بالله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» و في حديث وضوء أمير المؤمنين عليه السلام: «فأتاه محمد بالماء منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٤

فأكفاه فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى ثم قال: بسم الله و بالله و الحمد لله الذي جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا. قال: ثم استنجى فقال: اللهم حصن فرجى و أعفه و استر عورتى و حرمنى على النار. قال: ثم تمضمض فقال: اللهم لقنى حجتى يوم ألقاك، و أطلق لسانى بذكراك. ثم استنشق فقال: اللهم لا تحرم على ریح الجنة و اجعلنى ممن يشم ريحها و طيبها. قال: ثم غسل وجهه فقال: اللهم بيض وجهى يوم تسود فيه الوجوه و لا تسود وجهى يوم تبيض فيه الوجوه. ثم غسل يده اليمنى فقال: اللهم أعطنى كتابى يمينى و الخلد فى الجنان بيسارى و حاسبنى حسابا يسيرا، ثم غسل يده اليسرى. فقال: اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى، و لا تجعلها مغلوثة إلى عنقى، و أعوذ بك من مقطعات النيران. ثم مسح رأسه فقال: اللهم غشنى برحمتك و بركاتك و عفوك. ثم مسح رجليه فقال: اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الأقدام و اجعل سعى فى ما يرضيك عنى». و فى الصحيح: «إذا فرغت فقل: الحمد لله رب العالمين». و هناك صور آخر و أدعية آخر يضيق المقام عن ذكرها.

و منها: المضمضة و الاستنشاق، و تثليثهما، و تقديم المضمضة.

و منها: بدء الرجل فى غسل اليدين بظاهر الذراعين، و بدء المرأة بباطنهما.

و منها: إسباغ الوضوء بتكثير الماء لكل عضو غرفتان، أو غرفة وافية، بحيث يستولى الماء على العضو المغسول و يفيض عليه، و عدم الاكتفاء بأقل المجزى الحاصل بوصول الماء للبشرة و إن قل.

و منها: الوضوء بمد و هو (ثمانمائة و سبعون غراما تقريبا). و الظاهر أن المقدار المذكور إنما يستحب مع الإتيان بأداب الوضوء.

و منها: فتح العينين عند غسل الوجه و إشرابهما الماء. إلى غير ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٥

(مسألة ١٦٤): يكره فى الوضوء أمور:

منها: الاستعانة بالغير فى صب الماء لوضوء الصلاة. بل يستحب عدم الاستعانة بالغير حتى فى مقدمات الوضوء البعيدة.

و منها: الوضوء فى المسجد من حدث البول و الغائط، و كذا غيرهما من الأحداث إذا وقع فى غير المسجد. و يأتى الكلام فى حكم المعتكف فى محله.

و منها: الوضوء من الإناء المفضض أو المذهب أو المنقوش بالصور. و كذا الوضوء فيه.

و منها: الوضوء بالماء المسخن بالشمس. بل مطلق الغسل به، بل مطلق الاستعمال.

و منها: الوضوء من الماء القليل الذى يدخل المحدث بالنوم أو البول أو الغائط أو الجنابة يده فيه. و ترتفع الكراهة، فى الأول بغسلها مرة، و كذا فى الثانى و إن كان الأفضل فيه مرتين، و فى الثالث بالغسل مرتين، و فى الرابع بالغسل ثلاثا.

و منها: الوضوء بالماء الآجن، و بجميع المياه التى يكره استعمالها، كماء البئر قبل الترح و الأسنار المكروهة إلى غير ذلك.

(مسألة ١٦٥): يكره صب الماء المستعمل فى الوضوء فى الكنيف، و هو مجرى المرافق الصحيحة.

الفصل الثامن فى أحكام الشك

(مسألة ١٦٦): من تيقن بسبق الحدث و شك فى التطهر منه بنى على الحدث ما لم يتيقن الطهارة. و من تيقن بسبق الطهارة و شك فى

انتقاضها بنى على الطهارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٦

ما لم يتيقن الحدث. ولا أثر للظن في الموردين إلا أن يكون ظنا معتبرا شرعا كالبيئة.

(مسألة ١٦٧): من تيقن سبق الحدث منه و الطهارة معا و جهل المتأخر منهما، فإن علم تاريخ الطهارة بنى على الطهارة و إن علم تاريخ الحدث بنى على الحدث. و إن جهل التاريخين لم يبن على الطهارة و لا على الحدث، فلا يصح منه الإتيان بما يعتبر فيه الطهارة- كالصلاة- حتى يتطهر، و لا يحرم عليه، ما يحرم على المحدث- كمسّ المصحف- حتى يحدث.

(مسألة ١٦٨): إذا شك في أثناء الصلاة في أنه على وضوء أو لا قطعها و تطهر و استأنف الصلاة. و لو كان شكه بعد الفراغ من الصلاة بنى على صحة الصلاة و توضعاً لما عداها.

(مسألة ١٦٩): إذا شك بعد الفراغ من الوضوء في صحته بنى على الصحة حتى لو علم من نفسه عدم التفاته لمنشأ الشك، كما لو توضعاً بخاتمه غفلة و احتمال وصول الماء تحته من دون أن يتعمد ذلك. نعم لو علم بعدم وصول الماء تحته و جبت عليه الإعادة. (مسألة ١٧٠): إذا كانت أعضاء وضوئه نجسة فتوضعاً ثم شك في أنه طهرها قبل الوضوء أو بقيت على نجاستها بنى على صحة وضوئه، و على نجاسة أعضائه فيطهرها.

و كذا إذا توضعاً بماء كان نجسا ثم شك بعد الوضوء في أنه طهره قبل الوضوء به أو لا، فإنه يبنى على صحة وضوئه و على نجاسة الماء الذى توضعاً به فيطهر كل ما وصل إليه ذلك الماء حتى أعضاء وضوئه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٧

المقصد الرابع فى الغسل

إشارة

يجب الغسل من الجنابة و الحيض و الاستحاضة و النفاس و مسّ الميت، و يجب أيضا غسل الميت. كما يستحب الغسل فى موارد كثيرة. فهنا مباحث.

المبحث الأول فى غسل الجنابة

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول فى سبب الجنابة

تتحقق الجنابة بأمرين:

الأول: خروج المنى من الرجل. و الأحوط وجوبا ثبوت الجنابة للمرأة بالإنزال أيضا.

و يترتب على ذلك لزوم الجمع عليها بين الغسل و الوضوء احتياطا و تطهير ما يلاقيه من ملابسها و بدنها. و هذا هو الحكم فى جميع موارد الاحتياط الوجوبى فى ثبوت الجنابة.

(مسألة ١٧١): إن عرف المنى فلا- إشكال و إن لم يعرف كفى فى الحكم به مع المرض خروجه عن شهوة. و أما حال الصحة فلا بد

فى الحكم به من اجتماع الدفق و الفتور و الشهوة. نعم يكفيه مع النوم إحراز الشهوة و الدفق، و لو شك فى الدفق كان قلّة البلبل أمارة على عدمه، فلا يجب معه الغسل. هذا فى الرجل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٨

و أما فى المرأة فليس المنى إلا ما يخرج من القبل عند بلوغ الشهوة الذروة. و لا أثر لما يخرج لنضح البلبل بملاعبة أو نحوها بدون بلوغ الشهوة الذروة.

الثانى: الجماع، و لو بدون إنزال المنى و يتحقق بدخول الحشفة فى القبل. بل الأحوط وجوبا تحققها بدخولها فى الدبر من الرجل و المرأة. و به تحقق الجنابة فى حق الفاعل و المفعول به و إن لم يكن مكلفا. نعم فى ثبوت الجنابة بوطء الميت للفاعل و المفعول به إشكال و إن كان هو الأحوط وجوبا. و أما الإدخال فى فرج البهيمة فالظاهر عدم تحقق الجنابة به مع عدم إنزال المنى.

الفصل الثانى فى أحكام الجنابة

(مسألة ١٧٢): لا يصح من الجنب جميع ما لا يصح من غير المتوضى مما تقدم فى غايات الوضوء، كما لا يصح الصوم منه أيضا على تفصيل يأتى فى كتاب الصوم إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٧٣): يحرم على الجنب جميع ما يحرم على غير المتوضى مما تقدم.

كما يحرم عليه أيضا الكون فى المسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم مطلقا. بل لو أصابته جنابة فيهما وجب عليه المبادرة للخروج بعد التيمم. و أما فى سائر المساجد فيستثنى الاجتياز بالدخول من باب و الخروج من آخر، و الدخول لأخذ شىء منها، و يحرم ما عدا ذلك.

(مسألة ١٧٤): لا يجوز للجنب الدخول للمساجد لوضع شىء فيها، نعم يجوز له وضع شىء فيها حال الاجتياز، كما يجوز إذا لم يستلزم الدخول فيها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٥٩

(مسألة ١٧٥): الأحوط وجوبا عدم مكث الجنب فى مشاهد النبى صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام فيقتصر من أعوزته حاجة لذلك أو أعجله أمر عن الغسل على العبور فيها، أو الطواف بها من دون مكث. نعم لا بأس فى المكث فى الأروقة المطهرة التى هى خارج البنية التى فيها القبر الشريف.

(مسألة ١٧٦): إذا احتل عدم مسجديه بعض أجزاء بنائه المسجد - كالساحة المكشوفة و المدخل - جاز الدخول فيه و المكث، و لم تجر عليه أحكام المسجديه.

(مسألة ١٧٧): لا فرق فى جريان أحكام المسجد بين العامر منها و الخراب.

(مسألة ١٧٨): يحرم على الجنب قراءة آية السجدة من سور العزائم الأربع، و هى (الم السجدة) و (حم السجدة) و (النجم) و (العلق). و يجوز قراءة بقية السور المذكورة، و إن كان الأحوط استحبابا تركها. نعم هو مكروه بل الأحوط استحبابا تركه، كما يكره قراءة القرآن مطلقا، خصوصا ما زاد على سبع آيات، و أولى بذلك ما زاد على السبعين.

(مسألة ١٧٩): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يكره للجنب الأكل و الشرب إلا بعد الوضوء أو غسل اليدين و المضمضة و الاستنشاق، و النوم إلا بعد الوضوء أو التيمم بدلا عنه. و مس ما عدا الكتابة من المصحف. و أما الكتابة فى الجنب مسها، كما تقدم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٠

الفصل الثالث فى كيفية غسل الجنابة

و يجب فيه أمور.

منها: النية، و إيصال الماء للبشرة، و مباشرة المغتسل لغسله، و إطلاق الماء و طهارته، و قد تقدم تفصيل هذه الأمور فى الوضوء، لأن المقامين من باب واحد.

(مسألة ١٨٠): لا يجب غسل الشعر، بل يجب إيصال الماء لما تحته من البشرة حتى لو كان الشعر كثيفا.

و منها: غسل تمام البدن. و المشهور أن له صورتين لا يجوز الخروج عنهما:

إحدهما: الترتيب بأن يغسل أولا تمام الرأس و الرقبة، ثم الجانب الأيمن من الجسد، ثم الجانب الأيسر منه.

ثانيتها: الارتماس بتغطية البدن فى الماء دفعة واحدة بحيث يحصل غسل تمام البدن حينها.

و هذا و إن كان أحوط إلا أن الظاهر عدم تعين إحدى الصورتين، غاية الأمر أنه لا يجوز تقديم الجسد على الرأس، و يجوز ما عدا ذلك، فمن الصور الجائزة:

غسل تمام البدن بالوقوف تحت المطر أو الحنفية أو نحوهما، (و منها): صب الماء على الرأس و الجسد، ثم إمرار اليد حتى يستوعب الماء تمام الرأس و الجسد، و لا بد من التأكد من وصول الماء لتمام الجسد، (و منها): تقديم الشق الأيمن من الرأس و الجسد على الشق الأيسر منهما. و غير ذلك من الصور الأخرى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦١

(مسألة ١٨١): لا يعتبر الموالاة فى الغسل، بل يجوز التفريق بين أجزائه و إن جفّ المغسول قبل الإتيان بالباقي.

(مسألة ١٨٢): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يستحب للجنب عند إرادة الغسل غسل اليدين من المرفقين ثلاثا ثم المضمضة ثلاثا ثم الاستنشاق ثلاثا.

الفصل الرابع فى أحكام غسل الجنابة

(مسألة ١٨٣): إذا أحدث بالأصغر فى أثناء غسل الجنابة فالأحوط وجوبا الجمع بين استئناف الغسل لاحتمال بطلانه، و الوضوء، و هكذا الحال فى كل غسل غير غسل الجنابة.

(مسألة ١٨٤): غسل الجنابة يجرى عن الوضوء و كذا كل غسل مشروع غير غسل الجنابة واجبا كان أو مستحبا، نعم من آداب غسل غير الجنابة تقديم الوضوء عليه.

(مسألة ١٨٥): إذا اجتمعت أغسال متعددة واجبة أو مستحبة أو مختلفة أجزاء عنها غسل واحد سواء أتى به المكلف بنية بعضها أم بنية الجميع و يجرى عن الوضوء، و لا سيما إذا كان المغتسل جنبا.

(مسألة ١٨٦): إذا علم بالجنابة و شك فى أنه اغتسل منها بنى على العدم حتى لو كان من عادته الاغتسال، إلا أن يرجع الشك للوسواس، فإنه لا يعتنى به و يبني على الطهارة.

(مسألة ١٨٧): إذا شك فى أثناء الغسل فى صحته أو فى أنه هل غسل موضعا من البدن وجب عليه التدارك، أما إذا شك فى ذلك بعد الفراغ من الغسل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٢

فلا يعتنى بشكته و يبني على صحه غسله و تماميته.

(مسألة ١٨٨): يستحب لمن كانت جنابته بخروج المنى البول قبل الغسل، و ليس هو شرطاً في صحه الغسل. و لكن فائدته أنه لو خرج منه بعد البول بلبل مشتبه بالمنى لم يبين على أنه منى، أما لو خرج منه البلبل قبل البول فاللازم البناء على أنه منى فيتطهر منه و ينتقض الغسل به و يجب إعادته. و لو شك أنه هل بال أو لا بنى على العدم.
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٣

المبحث الثاني في غسل الحيض

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في سببه

و هو خروج دم الحيض، الذى هو دم خاص يقذفه الرحم بمقتضى طبيعة مزاج المرأة. و لا بد فيه من النزول لظاهر الفرج، و لا يكفى النزول من الرحم لباطنه. و إن كان ذلك يكفى فى استمرار الحيض و بقاءه كما يظهر فى ما أتى.

(مسألة ١٨٩): إذا افتضت البكر فسال منها دم كثير و تردد بين أن يكون دم البكارة أو من دم الحيض أو منهما معا أدخلت قطنه و تركتها مدة قليلة ثم أخرجتها إخراجاً رقيقاً، فإن كانت مطوقه بالدم من دون أن يغمسها فهو من البكارة، و إن كانت مستنقعه فهو من الحيض.

(مسألة ١٩٠): كل دم تراه الصبية قبل بلوغها تسع سنين قمريه محكوم بأنه ليس بحيض، و كذا ما تراه المرأة بعد بلوغ سن اليأس. نعم لو علم يقيناً بأنه من الحيض ترتب عليه أحكامه.

(مسألة ١٩١): حد اليأس فى القرشية بلوغ ستين سنه قمريه، و فى غيرها بلوغ خمسين سنه و يكفى الانتساب لقريش من الزنا. و مع الشك فى كون المرأة قرشية يحكم بعدم كونها قرشية.

(مسألة ١٩٢): أقل الحيض ثلاثة أيام، و المراد باليوم هنا ما يعم الليل الحاصل بدورة تامة للأرض، لا خصوص بياض النهار.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٤

(مسألة ١٩٣): الظاهر أنه لا يعتبر التوالى فى الأيام الثلاثة، بل تكفى الثلاثة المتفرقة. لكن لا بد من اجتماعها فى ضمن عشرة أيام. نعم يجب عليها ترتيب أحكام الحيض بمجرد رؤية الدم، فإن استمر ثلاثة أيام، أو انقطع ثم رجع حتى تم لها ثلاثة أيام فى ضمن العشرة تحققت كونه حيضاً، و إلا انكشف أنه استحاضه و وجب عليها قضاء الصلاة التى تركتها حين رؤية الدم.

(مسألة ١٩٤): أكثر الحيض عشرة أيام. و هى أطول مدة بين أول الحيض و آخره، غايته أن الحيض قد يستوعبها، و قد يتفرق فيها، و إن كان اللازم بلوغ مجموعه ثلاثة أيام فأكثر.

(مسألة ١٩٥): إذا تفرقت الثلاثة أيام أو أكثر فى ضمن عشرة كان النقاء المتخلل بحكم الطهر، فتغتسل له و تصلى، و إن لم تفعل وجب عليها القضاء. نعم لا عبرة بفترات التقطع القصيرة التى تقتضيها طبيعة دم الحيض و تتعارف فى النساء سواء نزل الدم من الرحم لباطن الفرج أم لم ينزل، فإن الفترات المذكورة ما لم تكن منافية لاستمرار الحيض عرفاً تكون بحكم الحيض.

(مسألة ١٩٦): أقل الطهر بين حيضتين عشرة أيام، فكل دم تراه المرأة قبل ذلك فهو ليس من الحيض.

(مسألة ١٩٧): كل دم تراه المرأة تحكم عليه بأنه حيض إذا لم ينقص عن الثلاثة أيام و لم يزد على العشرة، و كان بينه و بين الحيض

السابق عشرة أيام، سواء كان بصفات الحيض الآتية أم لا.

نعم، يأتي الكلام في حكم الحامل و حكم الصفرة.

(مسألة ١٩٨): تحيض المرأة بمجرد رؤية الدم، إذا كان بعد عشرة أيام من الحيض السابق، سواء كان بصفات الحيض الآتية أم لا، و

حينئذ فإن تم له ثلاثة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٥

أيام فما فوق فهو، و إن نقص عنها انكشف عدم كونه حيضاً، فتقضى الصلاة التي تركتها.

(مسألة ١٩٩): تصوير المرأة ذات عادة باتفاق الحيض مرتين متواليتين في العدد و الوقت أو في أحدهما. فإن اتفقا في الوقت و العدد

فهى ذات عادة و قتيه و عدديه، كما لو رأت الدم في أول كل من الشهرين المتواليين سبعة أيام مثلاً.

و إن اتفقا في الوقت دون العدد فهى ذات عادة و قتيه لا عدديه، كما لو رأت الدم في أول الشهر الأول خمسة أيام، و فى أول الشهر

الثانى سبعة أيام مثلاً. و إن اتفقا في العدد دون الوقت فهى ذات عادة عدديه فقط، كما لو رأت الدم في أول الشهر الأول خمسة أيام،

و فى وسط الشهر الثانى خمسة أيام مثلاً.

(مسألة ٢٠٠): لا يزول حكم العادة باختلاف الحيض عنها فى الشهور اللاحقة مهما طالت المدة ما دامت الشهور مختلفة فى ما بينها.

نعم تنقلب العادة باتفقا شهرين متعاقبين من دون فصل على وقت أو عدد مخالف لعادتها السابقة، فتتعد عاداتها على الوجه اللاحق و

يكون العمل عليه.

(مسألة ٢٠١): الحيض يجتمع مع الحمل حتى مع استبانته، فإن كانت المرأة ذات عادة و قتيه تحيض برؤية الدم فى عاداتها أو قبل

عاداتها بقليل - يوم أو يومين - أو بعد عاداتها قبل ماضى عشرين يوماً من أولها هذا إذا كان أحمر، و أما إذا كان أصفر فالأحوط وجوباً

أن تجتمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضة. و إن رآته بعد ماضى عشرين يوماً من أول عاداتها فلا تحيض به و إن كان أحمر.

و أما إذا لم تكن ذات عادة فإنها تحيض بالدم إذا كان أحمر، و لا تحيض به إذا كان أصفر.

هذا و الظاهر أنه لا يعتبر فى حيض الحامل بلوغ ثلاثة أيام، بل يكفى يوم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٦

واحد أو يومان. نعم لا يكفى ما دون ذلك.

(مسألة ٢٠٢): الصفرة إن كانت سابقه على دم محكوم عليه بالحيضية بيومين فما دون يحكم عليها بأنها حيض، سواء كانت فى العادة

أم لا. و كذا إذا كانت متأخرة عنه بيومين فما دون متصله به، بل و إن كانت منفصلة عنه على الأحوط وجوباً. و إن تقدمت أو تأخرت

عنه بأكثر من ذلك فهى ليست بحيض.

كما أنها فى أيام العادة الوقتية أو قبلها بيومين يحكم عليها بأنها حيض، اتصلت بدم أو لم تتصل، بشرط بلوغها وحدها أو مع الدم

ثلاثة أيام. و فى ما عدا ذلك لا يحكم عليها بأنها حيض، سواء لم تكن المرأة ذات عادة أم كانت ذات عادة و تأخرت الصفرة عن

العادة و لو قليلاً أو تقدمت أكثر من يومين.

(مسألة ٢٠٣): إذا انقطع دم الحيض عن الخروج للظاهر و احتمل بقاؤه فى باطن الفرج و جب الفحص و الاستبراء، و ذلك بأن

تستدخل قطنه فى باطن الفرج فإن خرجت ملوثة بالدم بقيت على التحيض، و إن خرجت نقيه بنت على الطهر، و إن احتملت مع ذلك

احتباس شىء فى الرحم فلتقم و تلتصق بطنها بحائط و ترفع رجلها على حائط و تستدخل القطنه فإن خرج فيها شىء من الدم بقيت على

التحيض، و إن خرجت نقيه بنت على الطهر، و لا- يجب المبادرة للاستبراء ليلاً بل لها أن تنتظر به النهار و تبنى على بقاء الحيض

بدونه. و لو تعذر عليها الفحص و لو نهارا فإنها تبقى على التحيض حتى تعلم بالنقاء.

(مسألة ٢٠٤): إذا رأت المرأة الدم فتحيضت و استمر بها الدم فإن لم تكن ذات عادة عددية بقيت على التحيض به ما دام مستمرا، فإن انقطع قبل العشرة بنت على الطهر- بعد الاستبراء الذي تقدم في المسألة السابقة- و جرى عليه حكمه و إن استمر بعد العشرة عملت أعمال المستحاضة الآتية في المقصد الثالث.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٧

و إن كانت ذات عادة عددية فإن انقطع الدم عند مضي عاداتها بنت على الطهر بعد الاستبراء، و إن استمر بعد العادة جاز لها الاقتصار في التحيض على عاداتها و تعمل بعدها أعمال المستحاضة. لكن يستحب لها الاستظهار، بل هو الأحوط استحبابا. و ذلك بأن تبقى على التحيض يوما أو يومين أو ثلاثة مخيرة بينها بل لها أن تستظهر حتى تتم لها عشرة أيام من حين رؤية الدم، فإن استمر بعد مضي مدة الاستظهار التي اختارتها تعمل أعمال المستحاضة.

(مسألة ٢٠٥): إذا اقتضت ذات العادة في المسألة السابقة على عاداتها و عملت أعمال المستحاضة ثم انقطع الدم على العشرة أو قبلها لم ينكشف أن حيضها تمام العشرة، فلو كانت عاداتها سبعة أيام مثلا فاقترت عليها و قامت بعدها بأعمال المستحاضة و صلت و صامت، فإذا انقطع الدم على العشرة أو قبلها لم يجب عليها قضاء الصوم الذي جاءت به بين أيام عاداتها و العشرة.

و كذا إذا استظهرت بما لا يبلغ بها العشرة- كيوم أو يومين- ثم قامت بأعمال المستحاضة و صامت و صلت ثم انقطع الدم على العشرة، فإنها لا تقضى الصوم الذي جاءت به بين أيام استظهارها و العشرة. كما انها لو استظهرت بأى مقدار شاءت ثم تجاوزت الدم العشرة لم ينكشف أن حيضها خصوص أيام العادة فلا يجب عليها قضاء الصلاة التي تركتها أيام الاستظهار.

(مسألة ٢٠٦): إذا استمر الحيض بعد مدة الاستظهار في ذات العادة العددية و بعد العشرة في غير ذات العادة و عملت أعمال المستحاضة فإن انقطع بعد مدة قصيرة فلا إشكال، و إن استمر شهرا فما زاد فإن كانت ذات عادة وقتية و عددية اقتضت عليها و لم تستظهر، و عملت بأحكام المستحاضة بعدها. لكن بشرط أن يمضي أقل الطهر بين أول تحيضها و أيام عاداتها، و إلا لم تتحيز في ذلك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٨

الدور و انتظرت الدور الثاني.

مثلا: لو كانت عاداتها من الخامس عشر من الشهر إلى العشرين منه و رأت الدم في الثالث من الشهر، فتحيضت إلى السابع منه و استظهرت يومين، و بنت على الطهر و عملت أعمال المستحاضة من اليوم العاشر، فليس لها أن تتحيز أيام عاداتها من اليوم الخامس عشر، لعدم مضي أقل الطهر بين الحيضتين، بل تنتظر إلى الشهر اللاحق و تتحيز أيام عاداتها، و تبقى على ذلك في كل شهر استمر به الدم.

(مسألة ٢٠٧): من استمر بها الدم شهرا أو أكثر إن لم تكن لها عادة وقتية و عددية أو كانت ذات عادة وقتية و عددية و نسيتها ترجع للتمييز بأن تتحيز بالدم الواحد لصفات الحيض دون الفاقد له، بل تعمل في الفاقد أعمال المستحاضة. هذا إذا كان الواحد للصفات واجدا لشروط الحيض الثلاثة المذكورة في المسائل المتقدمة من (١٩٢) إلى (١٩٦)، و هى أن لا يقل عن ثلاثة أيام و لو متفرقة في ضمن العشرة، و أن لا يزيد على عشرة من أوله لآخره، و أن لا يقل الفاقد للصفة- المحكوم بعدم كونه حيضا- عن عشرة، لأن أقل الطهر بين الحيضتين عشرة أيام كما تقدم.

نعم، لا يضر تخلل الفاقد في ضمن حيضة واحدة و إن كان محكوما بكونه استحاضة، كما لو كان الواحد لصفات الحيض متفرقا في ضمن عشرة أيام يبلغ بمجموعه ثلاثة أيام أو يزيد عليها. كما لو رأت يومين بصفة الحيض ثم يومين فاقدًا لها ثم يومين بصفة الحيض ثم يومين فاقدًا لها ثم يومين بصفة الحيض، ثم استمر الفاقد لها. فإنها تجعل ما بصفة الحيض حيضة واحدة، و المتخلل بينه استحاضة،

نظير النقاء المتخلل لحبضة واحدة، على ما تقدم في المسألة (١٩٥).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٦٩

(مسألة ٢٠٨): المعيار في صفات دم الحيض التي تقدم في المسألة السابقة أنه يرجع إليها، على كون الدم شديد الحمرة بحيث يميل للسواد، وكونه حارًا يخرج بلذعة و دفع، فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بحيضته و مع عدمها أو عدم بعضها يحكم بكونه استحاضة.

(مسألة ٢٠٩): من استمر بها الدم شهرًا أو أكثر و لم تكن ذات عادة وقتية و عددية أو كانت لها و نسيته إذا لم يمكنها الرجوع للتمييز و صفات الحيض - إما لعدمها أو لفقدتها للشروط المتقدمة - رجعت إلى عادة أقرارها فتوافقها في العدد، و تستظهر بيوم فإن لم تعرف إلا عادة بعضهن عملت عليها، فإن اختلفن أو جهلت عاداتهن تحيضت بالعدد فتختار أي عدد شاءت من الثلاثة إلى العشرة. و إن كان الأولى اختيار السبعة.

(مسألة ٢١٠): المراد من الأقارب الأم و الجدات و الأخوات و العمات و الخالات القريبات و بناتهن. و لا يضر موتهن.

(مسألة ٢١١): الدم المنقطع على صور:

الاولى: أن يتم له بمجموعه ثلاثة أيام فما فوق و يقع كله في ضمن عشرة أيام. كما لو رأت يومين أو ثلاثة دما ثم انقطع يومين ثم رأت يومين دما و انقطع يوما ثم رأت يوما دما و انقطع. و حكمه البناء على كون الدماء حيضا واحدا.

و يكون النقاء بحكم الطهر على ما تقدم في المسألة (١٩٥).

الثانية: أن يتم لكل دم - متصلا أو متفرقا في ضمن عشرة - ثلاثة أيام فما فوق و يفصل بين مجموعتين من الدم عشرة أيام، كما لو رأت خمسة أيام دما ثم انقطع عشرة أيام ثم رأت خمسة أيام أخرى دما، أو رأت ثلاثة أيام أو يومين دما و انقطع يوما ثم رأت يومين دما و انقطع عشرة أيام ثم رأت ستة أيام دما متصله أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٠

منفصلة بيوم. و حكمه البناء على أن مجموع الدم الذي قبل عشرة النقاء حيض واحد، و مجموع الدم الذي بعد عشرة النقاء حيض آخر، من دون فرق بين ما يقع في أيام العادة الوقتية و ما يقع في غيرها، و لا بين ما يكون بصفات الحيض المتقدمة في المسألة (٢٠٨) و ما يكون فاقدًا لها. نعم تقدم الكلام في حكم الصفرة في المسألة (٢٠٢).

الثالثة: أن لا يتم لشيء من الدم - مجتمعا أو متفرقا في ضمن عشرة أيام - أقل الحيض، و هو ثلاثة أيام كما لو رأت يومين دما ثم انقطع عشرة أيام و هكذا، أو رأت يوما دما و انقطع يوما ثم رجع يومين دما و انقطع عشرة أيام، و هكذا. و حكمها البناء على عدم الحيض في جميع الدماء مهما تكررت على النحو المذكور.

الرابعة: أن يتم لشيء من الدم - مجتمعا أو متفرقا في ضمن عشرة أيام - أقل الحيض إلا أنه لا يفصل بين المجموعتين أقل الطهر الذي هو عشرة أيام، كما لو رأت الدم سبعة أيام و انقطع سبعة أيام و عاد سبعة أيام و انقطع سبعة أيام و هكذا. أو رأت الدم ثلاثة أيام و انقطع يومين و عاد ثلاثة أيام و انقطع يومين و عاد ثلاثة أيام و انقطع سبعة أيام ثم عاد ثلاثة أيام و هكذا من دون أن يتم انقطاعه عشرة أيام، و حكمها التحيض بالدم الحاصل في العشرة الأولى، دون الدم الثاني بل لا تحيض بعد ذلك إلا بعد مضي أقل الطهر - و هو عشرة أيام - فإذا استمرت على ذلك شهرا رجعت إلى وظائف المستحاضة المتقدمة في المسائل السابقة من المسألة (٢٠٥) حتى المسألة (٢٠٨).

(مسألة ٢١٢): إذا انقطع الدم لدون العشرة ثم عاد قبل مضي عشرة أيام من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧١

حين رؤية الدم الأول، فإن لم تكن ذات عادة عددية تحيضت بالأول و الثاني حتى تمضي العشرة، فإن انقطع و إلا عملت بعد العشرة

أعمال المستحاضة.

و كذا إذا كانت ذات عادة عديدة على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٢١٣): ما تراه المرأة قبل مضي أقل الطاهر من حيضها- و هو عشرة أيام- يحكم عليه بأنه استحاضة، فإن استمر مدة طويلة فإن كانت ذات عادة وقتية و عديدة تحيضت أيام عاداتها، و إلا رجعت للتمييز، فإن تعذر رجوعها له رجعت بعد مضي شهر من رؤية الدم لعادة أقاربها، فإن اختلفن أو فقدن تحيضت بالعدد بين الثلاثة إلى العشرة على ما تقدم توضيحه في المسائل السابقة.

الفصل الثاني في أحكام الحيض

تشارك الحائض الجنب في أكثر الأحكام المتقدمة، بل في جميعها على الأحوط وجوبا. بل الأحوط وجوبا عدم صحة طواف النافلة منها أيضا.

(مسألة ٢١٤): يحرم وطء الحائض في القبل، كما يحرم عليها التمكين من ذلك. و كذا الوطء في الدبر على الأحوط وجوبا. فإذا طهرت من الحيض حل وطؤها و إن لم تغتسل. لكنه يكره قبل الغسل.

(مسألة ٢١٥): لا يجب على الزوج الكفارة بوطء زوجته الحائض، نعم تستحب الكفارة مع تعمدته. و الأشهر أنها في أول الحيض دينار و في وسطه نصف دينار و في آخره ربع دينار. و الدينار يساوي أربع غرامات و ربع غرام ذهبا. و يكفي دفع قيمته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٢

(مسألة ٢١٦): يجوز الاستمتاع بالحائض بغير الوطء. و يكره الاستمتاع بموضع المثزر، و هو ما بين السرة و الركبة.

(مسألة ٢١٧): لا يجوز طلاق الحائض و لاظهارها على تفصيل يذكر في بحث الطلاق و الظهار.

(مسألة ٢١٨): يجب على الحائض قضاء صوم رمضان، و لا يجب عليها قضاء الصلاة الموقته التي استغرق الحيض وقتها. فإذا كانت حائضا في تمام المدة من الزوال إلى الغروب مثلا لم يجب عليها قضاء الظهرين. نعم يجب قضاء الصلاة التي حاضت بعد خروج وقتها الفضيلي كالظهر لو حاضت بعد دخول وقت العصر الفضيلي، بل الأحوط وجوبا قضاء الصلاة التي حاضت بعد ما مضى من وقتها بمقدار أدائها. فلو حاضت بعد الزوال مثلا بمقدار أداء صلاة الظهر قضتها.

كما يجب عليها إذا طهرت أداء الصلاة التي طهرت في وقتها دون التي خرج وقتها. بل لا يبعد عدم وجوب قضاء الصلاة التي خرج وقتها الفضيلي، فإذا طهرت بعد خروج وقت الظهر أو المغرب الفضيلي لم يجب أدائهما و إن بقى وقتها الأبدائي. لكن يستحب أدائهما، بل هو الأحوط استحبابا.

تتميم.

إذا طهرت المرأة من الحيض جاز وطؤها و إن لم تغتسل. لكنه مكروه، و لو تعذر الغسل تخف الكراهة بالتيمم. و الأحوط وجوبا تطهير فرجها قبل الوطء.

(مسألة ٢١٩): جميع ما تقدم عدم صحته من الحائض أو عدم جوازه لها لا يصح منها و لا يحل لها بمجرد الطهر من الحيض بل لا بد معه. من الغسل الرافع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٣

لحدث الحيض.

(مسألة ٢٢٠): غسل الحيض كغسل الجنابة في الكيفية، و يشترك معه في الأحكام المتقدمة. نعم تقدم أنه يستحب عند إرادته غسل الحيض الوضوء قبله.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٤

المبحث الثالث في غسل الاستحاضة

كل دم يخرج من الرحم لا- يحكم عليه بأنه حيض أو نفاس فهو محكوم بأنه دم استحاضة وهو موجب للحدث، فيمتنع على المستحاضة جميع ما يمتنع على المحدث الذي تقدم ذكره عند الكلام في ما يتوقف على الوضوء. ولا- يصح منها إلا مع القيام بالوظائف الآتية.

(مسألة ٢٢١): للاستحاضة ثلاث مراتب:

الأولى: القليلة، و هي التي يلطخ فيها الدم القطنة- التي تستدخلها داخل الفرج- من دون أن ينفذ فيها و يخرج من الجانب الآخر. الثانية: المتوسطة، و هي التي ينفذ دمها في القطنة التي تستدخلها في داخل الفرج و يخرج للجانب الآخر من غير أن يسيل عنها. نعم لا أثر لتلطيخ الخرقه بالدم لمجرد مماسه للقطنة من دون أن يستند لقوة دفع الدم. الثالثة: الكثيرة، و هي التي ينفذ دمها في القطنة و يسيل منها لقوة دفع الدم. بل الأحوط وجوبا الاكتفاء فيها بسيلان الدم لعدم وضع القطنة.

(مسألة ٢٢٢): حكم القليلة وجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت أو نافله، دون الأجزاء المنسية و صلاة الاحتياط و سجود السهو المتصل بالصلاة مما يعد من توابعها عرفا. و أما مع الفصل المعتد به فالأحوط استحبابا الوضوء له. و لا يجب تبديل القطنة أو تطهيرها لكل صلاة، و إن كان أحوط استحبابا.

(مسألة ٢٢٣): حكم المتوسطة غسل واحد لليوم، فإن كانت في أوله لم يبقه قبل صلاة الصبح، و إن حدثت في أثناءه لم يبقه لما بعد ذلك من الصلوات.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٥

و يجب الوضوء لكل صلاة منفصلة عن الغسل، كصلاة الظهر لو اغتسلت لصلاة الصبح، و كذا صلاة الصبح لو اغتسلت لها و لم تبادر إليها بعد الغسل.

و أما الصلاة المتصلة بالغسل فالظاهر عدم وجوب الوضوء لها، بل الظاهر الاجتزاء بالغسل لصلاتين لو جمعت بينهما، كما لو حصلت الاستحاضة المتوسطة قبل الظهر فإنها لو اغتسلت اجتزأت بغسلها عن الوضوء للظهرين إذا جمعت بينهما و جاءت بهما بعد الغسل بلا فصل و إن كان الأحوط استحبابا الوضوء لكل صلاة حتى الصلاة المتصلة بالغسل.

و تتخير بين تقديم الوضوء على الغسل و تأخيره عنه، و يجزئ الوضوء أو الغسل لتوابع الصلاة كقضاء الأجزاء المنسية و صلاة الاحتياط و سجود السهو نظير ما تقدم في المسألة السابقة، و لا يجب تبديل القطنة لكل صلاة و إن كان الاحتياط أكد منه في المسألة السابقة.

هذا، و الظاهر الاكتفاء في غير اليومية بالوضوء لكل صلاة، و إن كان الأحوط وجوبا الاقتصار على الصلوات المضيقه من الفرائض و النوافل، كصلاة الكسوف و النوافل الرواتب، دون الموسعة كصلاة القضاء، بل تنتظر بها الشفاء من الاستحاضة.

(مسألة ٢٢٤): حكم الكثيرة الغسل لصلاة الصبح تبادر إليها بعده، و الغسل للظهرين تجمع بينهما و تبادر إليهما بعده، و الغسل للعشائين كذلك. فإن فرقت بين الغسل و الصلاة أعادته، و إن فرقت بين الصلاتين أعادته للثانية. و لا يجب الوضوء لكل صلاة بل لا يجوز إذا أخل بالموالاة العرفية بين الغسل و الصلاة أو بين الصلاتين. نعم لا بأس بالوضوء قبل الغسل لأنه من آدابه، كما تقدم.

و يجب عليها التحفظ من خروج الدم بعد الغسل حتى تفرغ من الصلاة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٦

بحشو الفرج بقطنه و التعصب و الاستنفار بأن تشدّ وسطها بحزام و تجعل فيه خرقة من مقدمها ثم تنزلها بين فخذيهما و تخرجها من مؤخرها و تجعلها في الحزام من خلفها مع شدّها بقوة و إحكام، و نحو ذلك مما يمنع من زيادة خروج الدم، و لا يجب عليها تبديل القطنه أو الخرقة بين الصلاتين بل يلزم تجنب ذلك إذا أخل بالموالاة المعتبرة أو كان سببا في زيادة خروج الدم.

هذا و الظاهر أن لها الجمع بين صلاتين بغسل واحد حتى في غير اليومية و إن كان الأحوط و جوبا الاقتصار على الصلوات المضيقة من الفرائض أو النوافل نظير ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٢٢٥): ما تقدم من أقسام الاستحاضة إنما هو في الدم، و أما الصفرة التي لا يصدق عليها الدم عرفا فحكمها الوضوء لكل صلاة مهما كثرت.

(مسألة ٢٢٦): إذا علمت المستحاضة أن لها فترة مضبوطة ينقطع فيها الدم تكفى الطهارة و الصلاة و جب انتظارها و إيقاع الصلاة فيها، و كذا مع الاطمئنان بذلك بل مع الظن أيضا على الأحوط و جوبا، و أما مع عدم ذلك أو عدم تيسر ضبطه فلو عملت أعمال المستحاضة وصلت ثم حصلت الفترة بعد الصلاة لم تجب إعادة الصلاة و إنما تجب إعادة الأعمال للصلوات الآتية.

(مسألة ٢٢٧): يحل الطواف للمستحاضة إذا عملت بالوظائف المقررة للصلاة من الوضوء في القليلة و المتوسطة أو الغسل في الكثيرة بل في المتوسطة إذا أرادت الإتيان به أول اليوم، فإذا كانت وظيفتها الغسل اغتسلت - كما في الكثيرة و المتوسطة أول اليوم - و طافت من غير وضوء، و إذا كانت وظيفتها الوضوء أتت به قبل الطواف و اجترأت به لصلاته.

(مسألة ٢٢٨): لا يتوقف صحة الصوم من المستحاضة على القيام بوظائفها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٧

المتقدمة للصلاة، بل يصح منها مع التفریط بالوظائف المذكورة. و كذا قراءة العزائم، و دخول المساجد، و إن كان الأحوط و جوبا عدم دخول الكعبة الشريفة لها حتى مع القيام بالوظائف. بل الظاهر عدم جواز مسّ المصحف لها، و أما لو اضطرت له - و لو لتوقف رفع هتك المصحف عليه - كان عليها تجديد الوظائف المتقدمة له مع تيسرها، و مع تعذرها فالأحوط و جوبا الانتقال للتيمم.

(مسألة ٢٢٩): غسل الاستحاضة كغسل الجنابة و الحيض في الكيفية، و يجزئ هو عنهما و عن غيرهما من الاغتسال كما تجزئ عنه بقية الأغسال. كما يجزئ الإتيان بغسل واحد بنية الجميع نظير ما سبق في المسألة (١٨٥) من الفصل الرابع في أحكام غسل الجنابة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٨

المبحث الرابع في غسل النفاس

دم النفاس دم يقذفه الرحم بوضع الحمل سواء خرج أثناء الولادة بخروج جزء من الولد أم بعدها، دون ما خرج قبلها و إن استند إليها، بل يحكم عليه بأحكام الاستحاضة.

(مسألة ٢٣٠): يشكل صدق النفاس على ما يخرج بالسقط إذا لم يصدق عليه الولد، مثل ما يخرج عند إلقاء المضغ أو العلقه أو النطفة، و الأحوط و جوبا القيام معه بأعمال المستحاضة.

(مسألة ٢٣١): لا حدّ لقليل النفاس، بل قد لا يكون للمرأة نفاس كما إذا لم تر دما عند الولادة.

(مسألة ٢٣٢): النفاس إن استمر بها الدم فإن كانت ذات عادة عددية تنفست بقدر عاداتها، و استظهرت بيوم أو يومين إلى تمام العشرة، ثم تعمل أعمال المستحاضة نظير ما تقدم في المسألة (٢٠٤) من الفصل الأول من مباحث الحيض و إن كان الأحوط و جوبا لها عدم ترك الاستظهار و لو بيوم. و إن لم تكن ذات عادة عددية تنفست إلى العشرة ثم عملت أعمال المستحاضة، و إن كان الأحوط و جوبا

لها القيام بتروك النفساء إلى ثمانية عشر يوما.

(مسألة ٢٣٣): إذا لم تر المرأة بعد الولادة إلى عشرة أيام دما لم يكن لها نفاس أصلا، وإذا رأته بعدها كان حيضا إن كان واجدا لشروطه، وإلا كان استحاضة، وكذا لو انفصل الدم عن الولادة بمقدار معتد به بحيث لا يكون مسببا عرفا عنها ولا يعد نفاسا عندهم.

نعم إذا كان الفاصل قليلا بحيث يعد عرفا نفاسا جرى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٧٩

عليه حكم النفاس.

(مسألة ٢٣٤): مبدأ الحساب من حين تمام الولادة، لا من حين البدء بها وإن كان الخارج بظهور أول جزء من الولد نفاسا أيضا كما سبق.

(مسألة ٢٣٥): إذا تعدد الولد كان لكل نفاسة، ويتداخل النفاسان في الزمن المشترك بينهما وينفرد كل منهما بالزمن المختص به، فلو كان نفاس المرأة عشرة أيام وولدت الأول في أول الشهر، والثاني في خامسة كانت الخمسة الأولى من الشهر من نفاس الأول والخمسة الثالثة منه من نفاس الثاني والخمسة الثانية من نفاسهما معا، ولو لم يكن بينهما زمان مشترك - كما لو كان بينهما عشرة أيام فما فوق - اختص نفاس كل منهما بزمانه، ولا يعتبر فصل أقل الطهر - وهو عشرة أيام - بينهما، بل قد لا يفصل بينهما طهر أصلا.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج

الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ١، ص: ٧٩

(مسألة ٢٣٦): إذا تقطع الولد كان مبدأ الحساب خروج آخر قطعه منه، وإن وجب ترتيب أثر النفاس على الدم الخارج من أول ظهور جزء منه، كما سبق.

(مسألة ٢٣٧): الدم الخارج قبل المخاض حيض إن بلغ يومين فما زاد ولم يتجاوز العشرة، ولا يعتبر الفصل بينه وبين النفاس بأقل الطهر، بل يجوز أن يكون متصلا به من دون طهر أصلا، وإن لم يتجاوز العشرة أو لم يبلغ اليومين فهو استحاضة، وكذا ما يبدأ خروجه حال المخاض قبل ظهور جزء من الولد، أما بعد ظهوره فهو نفاس كما سبق.

(مسألة ٢٣٨): إذا رأت النفاس ثم انقطع ثم عاد قبل مضي عاداتها أو قبل العشرة فالتقاء المتخلل بين الدمين بحكم الطهر، كما تقدم نظيره في النقاء المتخلل بين دمى الحيض الواحد في ضمن العشرة.

(مسألة ٢٣٩): إذا استمر الدم بعد الولادة مدة طويلة شهرا أو أكثر فقد تقدم في المسألة الثالثة بيان مقدار نفاسها وأنها تعمل بعده على الاستحاضة والظاهر أنها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٠

تبقى على ذلك حتى ينقطع الدم فتحيض بمجرد رؤية الدم الجديد مع واجديته لشروط الحيض، ومنها الفصل بينه وبين أيام النفاس بعشرة أيام. ولا تتحيض باستمرار الدم الأول بمجرد مضي أقل الطهر بعد أيام النفاس، ولا بحضور عاداتها الوقتية - لو كانت لها عادة وقتية - ولا بالتمييز لو صار الدم بصفات الحيض ولا بغير ذلك مما تقدم في حكم مستمرة الدم في الحيض.

نعم، إذا طال أمد الدم بحيث خرج عما يتعارف عند النساء من الدم المتصل بالولادة، رجعت إلى حكم مستمرة الدم المتقدم في مبحث الحيض. وكذا إذا ضعف الدم المتصل بالولادة وخف، ثم رجع الدم إلى الكثرة بحيث يعد عرفا دما آخر غير الدم المسبب عن الولادة.

(مسألة ٢٤٠): يجب على النفساء الاستبراء عند انقطاع الدم عن الظهور بإدخال قطنه، نظير ما سبق في المسألة (٢٠٣) من الفصل الأول من مباحث الحيض.

(مسألة ٢٤١): يحرم على النفساء العبادات المشروطة بالطهارة، و تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة إلا التي تنفست أو طهرت في أثناء وقتها، كما يحرم عليها الدخول للمساجد على نحو ما تقدم في الحائض. كما يحرم وطؤها حال النفاس، من دون أن تجب الكفارة بذلك. و يكره وطؤها بعد النفاس قبل الغسل.

كما لا يصح طلائها، و لاظهارها، على نحو ما تقدم في الحيض. بل الأحوط وجوبا مشاركتها للحائض في الأحكام حتى المكروهات، بل هو الأظهر في أكثر تلك الأحكام.

(مسألة ٢٤٢): يجب عليها الغسل بعد الحكم بطهرها من النفاس، و هو يشارك غسل الحيض في الكيفية و الأحكام. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨١

المبحث الخامس في غسل الأموات

إشارة

و ينبغي التعرّض لسائر أفعال التجهيز و لما يناسب ذلك مما يتعلق بالموت، فيقع الكلام في ضمن مقدمة و فصول خمسة.

مقدمة في مقدمات الموت و لواحقه

يجب على الإنسان عند تخوف الموت أو ظهور أمارته المبادرة لأداء الواجبات المالية و غيرها التي في ذمته لله تعالى - كقضاء الصوم و الصلاة و أداء الخمس و الزكاة و غير ذلك - و أداء حقوق الناس الحالبة و التوثق من أداء ما لا يسعه أداءه في حياته بالوصية على أوثق الوجوه الموصلة لأدائه بعد وفاته، كما يجب عليه الإقرار و الإشهاد على ما في ذمته و ما تحت يده من الأمانات توثقا على حفظها و وصولها لأهلها. كما يتأكد عليه وجوب المبادرة للتوبة و المسارعة للاستغفار و التكفير عما عليه مما يخلصه من تبعات ذنوبه.

(مسألة ٢٤٣): يستحب توجيه المحتضر للقبلة، بل هو الأحوط استحبابا، كما يجب توجيهه إليها بعد الموت. و ذلك بأن يكون مستقبلا بوجهه و باطن رجليه إليها، بحيث لو جلس كان مستقبلا لها.

(مسألة ٢٤٤): يستحب للإنسان حال الاحتضار - بل في جميع الأحوال - الإقرار بالشهادتين و بولاية الأئمة عليهم السلام و بجميع العقائد الحقّة و تذكّرها و تقريرها في النفس دفعا لوساوس الشيطان. بل يستحب إظهار من حضره من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٢

المؤمنين بذلك عند الوصية بالمأثور و يستحب تلقينه بذلك كله عند الاحتضار، كما يستحب أن يكون آخر كلامه «لا إله إلا الله» ففي بعض النصوص المعتمدة «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» كما يستحب تلقينه كلمات الفرج، و هي: «لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و ما [تحتهن] و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين». و نسأله سبحانه أن يعيدنا و جميع المؤمنين من الشيطان الرجيم و من الفتنة عند الموت و لا- يخرجنا من الدنيا حتى يرضى عنا و أن يعيننا بأفضل العون و يلفظ بنا برحمته و يسهل علينا جميعا سكرات الموت إنه أرحم الراحمين و ولي المؤمنين و هو حسبنا و نعم الوكيل.

(مسألة ٢٤٥): يكره أن يمسّ حال النزح و أن يحضره جنب أو حائض.

(مسألة ٢٤٦): يستحب بعد الموت المبادرة لتغميض عيني الميت و شدّ لحييه - و هما عظما الفك الأسفل - إلى رأسه. قيل: و أن يطبق

فمه و تمدّ يده إلى جانيه و ساقاه، كما يستحب أن يغطى بثوب.

(مسألة ٢٤٧): يستحب إعلام إخوانه المؤمنين بموته ليحضروا جنازته، و تعجيل تجهيزه إذا تحقق موته.

(مسألة ٢٤٨): يجب على المكلفين كفاية تجهيز الميت المؤمن بحيث لو قام به أحدهم أجزأ عن الباقيين، و إن تركوه كلهم كانوا عاصين، و من عجز عن القيام بذلك و تمكن من التسبب له بإخبار غيره و إعانته عليه و جب عليه القيام بذلك.

(مسألة ٢٤٩): لا بدّ من وقوع التجهيز بإذن الولي، بمعنى حرمة الاستقلال عنه، فيكون الفعل محرّماً. و مع الالتفات لذلك يمتنع التقرب به، فيبطل إن كان عبادة كالصلاة و التمسيل، أما مع الغفلة عن الحرمة فيصح العمل و يجزئ، كما يجزئ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٣

ما لا يعتبر فيه التقرب كالتكفين و الدفن.

(مسألة ٢٥٠): الزوج أولى بزوجه من كل أحد، إلا أن يكون مملوكاً أو قاصراً عن مقام الولاية بصغر أو جنون أو نحوهما، كما أن المالك أولى من كل أحد بمملوكه، إلا مع قصوره. ثم تكون الولاية لطبقات الميراث على الترتيب بينهم و هم الأبوان و الأولاد، ثم الأخوة و الأجداد، ثم الأخوال و الأعمام، مع قيام أولادهم مقامهم عند فقدهم، على ما يذكر في مباحث الإرث، ثم المولى المعتق، ثم ضامن الجريرة، ثم الإمام.

و لا يرجع للطبقة المتأخرة إلا مع تعدّد الرجوع للطبقة المتقدمة لبعض الموانع الخارجية أو امتناعها عن أعمال ولايتها أو قصورها عن مقام الولاية بصغر أو نحوه.

(مسألة ٢٥١): مع تعدد الأولياء في الطبقة الواحدة تسقط ولاية من يتعدّد الرجوع إليه لبعض الموانع الخارجية أو من يمتنع عن أعمال ولايته، أو يقصر عن مقام الولاية بصغر أو نحوه. و أما الترجيح بين أفراد الطبقة الواحدة فغير ثابت و الأحوط وجوب الاستئذان من الجميع.

(مسألة ٢٥٢): إذا تعدّد الرجوع للولي في جميع الطبقات فالظاهر جواز استقلال كل أحد بالتجهيز و لا يحتاج لمراجعة الحاكم الشرعي.

(مسألة ٢٥٣): إذا كان الميت قد أوصى بأن يتولى أمره شخص غير الولي الشرعي فالأحوط وجوباً العمل بإذنه و إذن الولي معاً، كما انه لو أوصى بخصوصيات التجهيز كالغسل بماء خاص أو التكفين من نوع خاص أو الدفن في قبر خاص أو غير ذلك فالأحوط وجوباً عدم خروج الولي عن ذلك، إلا أن يستلزم صرف مال فيلحقه حكم الوصية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٤

(مسألة ٢٥٤): مؤن التجهيز كالكفن و الماء و السدر و أرض القبر لو توقفت على بذل المال من التركة تقدم على الدين و الوصية. نعم مؤن تجهيز الزوجة على زوجها، و لا تخرج من التركة إلا مع إعساره بحيث لا يقدر على الاقتراض.

و كذا مع عصيانه، و إن جاز للورثة حينئذ الرجوع عليه إذا دفعوها بتيه الرجوع عليه بعد مراجعة الحاكم الشرعي. كما أنّ مؤن تجهيز المملوك على مالكة.

هذا و لو لم يكن للميت تركه أو امتنع الورثة أو الزوج أو المالك عن القيام بذلك و تعدّد إجبارهم لم يجب على عامة الناس بذل المؤن كفاية، بل يسقط من التجهيز ما احتاج إلى بذل مؤنة عدا الدفن فإنه يجب القيام بمؤنته دفعا لهتك المؤمن و مراعاةً لحرمة.

(مسألة ٢٥٥): المقدار الذي يجب بذله من المؤنة من التركة أو على الزوج أو المالك هو المقدار الذي يتحقق به الواجب، دون ما زاد عليه من المستحبات أو ما تقتضيه الأعراف الاجتماعية أو العادات الخاصة بالقبيلة أو نحو ذلك، بل لا يتحمل الزيادة إلا من يريد القيام بها أو كان الميت قد أوصى بها فتخرج من ثلثه.

نعم لو أعدّ الإنسان كفنه و جب تكفينه به و إن زاد فرقه عن أصل الواجب، على الثلث أو استغرق التركة.

الفصل الأول في تغسيل الميت

(مسألة ٢٥٦): الأحوط وجوبا تطهير كل موضع من بدن الميت من كل نجاسة خارجية غير الموت قبل الشروع في تغسيله.

(مسألة ٢٥٧): كيفية تغسيل الميت كغسل الجنازة، وإن كان الرأس منفصلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٥

وجب تقديم غسل رأسه. كما أن غسل الميت يختلف عن غسل الجنازة بأمرين آخرين:

الأول: كثرة الماء وإفاضته بحيث يتحقق به الغسل عرفا على النحو المعهود في التطهير من الخبث، ولا يكفي القليل منه كما تقدم في غسل الجنازة وغيره.

الثاني: تثلث الغسلات، فيغسل أولا بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بالماء القراح - وهو الماء المطلق.

(مسألة ٢٥٨): لا بد فيه من النية على النحو المتقدم في الوضوء و يجري فيه ما سبق هناك من الفروع. و يترتب على ذلك عدم صحته بداعي أخذ الأجر أو الجعل عليه إذا لم يكن الداعي القربى صالحا للدعوى استقلالا. بل الأحوط وجوبا عدم الأجر عليه و لا الجعالة مطلقا، و لو أريد دفع شيء عليه كان هدية محضه غير مسبوقه بشرط أو اتفاق.

(مسألة ٢٥٩): لو تعذر أحد الخليطين أو كلاهما وجب الغسل بالماء القراح بدلا عن غسلته، والأحوط وجوبا نية البدلية و لو إجمالا بقصد ما هو المشروع على نحو ما شرع.

(مسألة ٢٦٠): يعتبر في السدر أن يكون بمقدار يحقق تنظيف جسد الميت الذي هو الغرض منه عرفا، و الظاهر أن ذلك ملازم لخروج الماء به عن الإطلاق.

نعم لا بد من عدم كثرته، بنحو لا يصدق به الغسل بماء السدر. كما يعتبر في الكافور أن يكون بمقدار يتحقق به تطيب جسد الميت. و أما الغسل الثالث فيعتبر فيه إطلاق الماء و لا يقدح فيه اشتماله على شيء من السدر أو الكافور أو غيرهما مما لا يخرج عن الإطلاق.

(مسألة ٢٦١): لو تعذر تثلث الأغسال لقله الماء لزم ترجيح الغسل بالماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٦

القراح. و مع القدرة على غسل آخر يتخير بين أحد الخليطين. و الأحوط وجوبا ضمّ التيمم حينئذ.

(مسألة ٢٦٢): إذا تعذر التمسح للماء أو لخوف تناثر جلد الميت - لحرق أو غيره - وجب أن ييمم. نعم لو أمكن صب الماء من دون ذلك و لم يخف معه من تناثر جلد الميت، وجب و لم يشرع التيمم.

(مسألة ٢٦٣): يكفي تيمم واحد. و إن كان الأحوط استحبابا التثلث كما في الغسل و ينوى بها ما هو المشروع واقعا من دون نية بدلية كل واحد عن غسل خاص.

(مسألة ٢٦٤): يجب في التيمم أن يكون الضرب و المسح بيد الميت مع الإمكان، و مع تعذره يكفي الضرب و المسح بيد الحي الذي ييممه.

(مسألة ٢٦٥): إذا تنجس بدن الميت بنجاسة منه أو من غيره بعد التمسح قبل التكفين وجب تطهيره منها. و لا يجب إعادة الغسل لها. بل الأحوط وجوبا التطهير حتى لو أصابته النجاسة بعد التكفين بل بعد وضعه في القبر إذا لم يتم الدفن.

(مسألة ٢٦٦): لا بد من المماثلة بين الميت و المغسل في الذكورة و الأنوثة.

و يستثنى من ذلك موارد:

الأول: الصبي و الصبية، فيجوز تغسيل غير المماثل لهما اختيارا إلى ثلاث سنين. و أما مع الاضطرار و فقد المماثل فيجوز مطلقا.

الثاني: الزوجان فيجوز تغسيل الزوج وزوجته و تغسيل الزوجة زوجها. و إن كان الأحوط وجوبا الاقتصار في الثاني على فقد المماثل. كما إن الأحوط وجوبا فيهما معا عدم النظر للعودة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٧

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهرة بشرط فقد المماثل، و أحد الزوجين. و يستحب كونه من وراء الثياب. و يحرم النظر للعودة.

الرابع: تغسيل المولى لأمه و الأمة لمولاها على كلام و تفصيل لا يهيم التعرض لهما بعد عدم الابتلاء بذلك في هذه العصور أو ندرته.

(مسألة ٢٦٧): إذا انحصر المماثل بالكتابي فمع وجود أحد الزوجين أو المحارم من غير المماثل يتعين توليهم التغسيل، و مع فقدهم يغتسل الكتابي ثم يغسل الميت. و إذا أمكن المخالف قديم على الكتابي. و الأحوط وجوبا اغتساله قبل التغسيل كالكتابي. و إذا وجد المماثل المسلم أو أحد الزوجين أو المحارم بعد ذلك أعاد التغسيل ما لم يتضيق وقت الدفن لتعرض الميت للهلك.

(مسألة ٢٦٨): إذا لم يوجد المماثل حتى الكافر و لا أحد الزوجين و الأرحام سقط التغسيل، نعم يستحب تغسيل غير المماثل له من وراء الثياب، و دونه في المرأة غسل مواضع الوضوء، ثم غسل مواضع التيمم - بأن يغسل باطن كفيها ثم وجهها ثم ظاهر كفيها- ثم الاقتصار على غسل الكفين. و يتخير بينها و بين التيمم أيضا.

(مسألة ٢٦٩): إذا دفن الميت بلا تغسيل عمدا أو خطأ وجب نبشه لتغليله.

و لو تعذر التغسيل لتغير جسد الميت وجب تيممه، و كذا يجب نبشه للتيمم إذا كان حكمه التيمم قبل الدفن فلم ييمم. نعم إذا لم محذور هتكه أو الإضرار ببدنه حرم النبش.

(مسألة ٢٧٠): إذا مات في حال الإحرام قبل أن يحل له الطيب حرم تطيبه بجعل الكافور في ماء غسله الثاني و بتحنيطه و بغيرهما من أنحاء التطيب.

(مسألة ٢٧١): المقتول في جهاد مشروع إذا لم يدركه المسلمون حيا بعد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٨

الحرب أو في أثنائها عند تفقد الجرحى لا يغسل و لا يحنط، بل يصلّى عليه و يدفن بثيابه، إلا أن يجرد من ثيابه فيكفن.

(مسألة ٢٧٢): من وجب قتله برجم أو قصاص فإنه يغتسل غسل الميت المتقدم و يتحنط و يكفن كتكفين الميت، ثم يقتل و يصلّى عليه و يدفن بلا تغسيل.

(مسألة ٢٧٣): يحرم تقليم أظافر الميت و قصّ شعره و حلقة و ختانه و نحو ذلك مما يوجب فصل شيء من بدنه، بل الأحوط وجوبا عدم تخليل أظافره إلا ما يتوقف عليه وصول الماء لظاهر البشرة الذي يجب غسله من الحي، و كذا ترجيل شعره و تمشيطه إذا احتمل سقوط شيء منه بسببه. و لو سقط منه شيء دفن معه.

(مسألة ٢٧٤): ذكروا للتغسيل سنا و آدابا يضيق المقام عن ذكرها. فلتراجع في المطولات.

(مسألة ٢٧٥): يستحب أن يستقبل الميت بعد التغسيل معترضا كما يستقبل به حال الصلاة عليه.

الفصل الثاني في التكفين

يجب تكفين الميت بثلاثة أثواب.

الأول: القميص. و الأحوط وجوبا عدم الاجتزاء عنه بثوب شامل لجميع البدن.

الثاني: الإزار والأفضل أن يلف به تمام البدن لكن يجزى ما يلف ما عدا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٨٩

الرأس منه.

الثالث: الرداء ولا بد أن يلف تمام البدن حتى الرأس. والأولى كونه بردا يمانيا.

(مسألة ٢٧٦): ذكروا أنه لا بد في القميص أن يكون ساترا من المنكبين إلى نصف الساق. لكن الظاهر كفاية ستره الفخذين.

(مسألة ٢٧٧): المشهور أن أول ثياب الكفن مئزر يستر ما بين السرة والركبة من دون حاجة للإزار الذي تقدم أنه الثوب الثاني من ثياب الكفن. وعليه اشتهر العمل اليوم. لكن لم يثبت مشروعيته فضلا عن الاجتزاء به عما ذكرنا. فاللازم التنبه لذلك. نعم قد يهون الأمر بلحاظ ما عليه كثير من المؤمنين من زيادة حبرة يلف بها الميت زائدا على الكفن للبناء على استحبابها، فإنه يتحصل بها العدد المطلوب.

(مسألة ٢٧٨): لا بد من حصول الستر بمجموع الثياب. بل الأحوط وجوبا كون كل منها ساترا بنفسه لما تحته.

(مسألة ٢٧٩): إذا تعذرت الثياب الثلاثة اقتصر على الميسور منها. ويقدم الأشمل مع الدوران بينه وبين غيره. وإذا لم يتيسر إلا ما يستر العورة وجب سترها به، ومع الدوران بين القبل والدبر يتعين ستر القبل.

(مسألة ٢٨٠): لا يجوز التكفين بالحريز، ولا بالمخلوط به إلا أن يكون الخليط أكثر. ومع الانحصار فالأحوط وجوبا التكفين به.

(مسألة ٢٨١): الأحوط وجوبا عدم التكفين بالجلد ونحوه مما لا يكون من سنخ المنسوج إلا مع الضرورة.

(مسألة ٢٨٢): لا بد من طهارة الكفن، ولو تنجس بعد التكفين به بنجاسة من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٠

الميت أو غيره وجب تطهيره أو قرض موضع النجاسة وقطعه من الكفن.

والأحوط وجوبا الاقتصار في القرض على ما إذا كان موضع النجاسة صغيرا بحيث لا يكون القرض مفسدا للكفن مانعا من ستر بدن الميت به، وإلا لزم رد بعضه على بعض. ولو انحصر الكفن بالنجس تعين التكفين به.

يحرم التكفين بالمغصوب ويسقط وجوب التكفين مع الانحصار به. لكن لا يجب على من علم بغصبيته الكفن السعي لزرعه أو تبديله إذا لم يكن هو الغاصب، وإن حرم عليه حينئذ التصرف به ولو بحمل الميت، نعم لو علم الوارث بغصبيته الكفن وجب عليه بذل الكفن من التركة مع وفائها به أو بالميسور منه.

(مسألة ٢٨٣): يستحب أن يزداد للميت خرقة يشد بها وركاه وفخذه وعورته تحت القميص أو فوقه، ويزاد للرجل العمامة، وللمرأة الخمار كما يستحب أن يكثر من وضع القطن على القبل والدبر تحت اللقافة.

(مسألة ٢٨٤): يستحب أن يكون الكفن من قطن أبيض وأن يكون من خالص المال و طهوره، وأن يكون فيه ثوب قد أحرم أو صلى فيه، وأن يكتب على حاشية الإزار منه فلان يشهد أن لا إله إلا الله ويستحب أن يكتب ذلك بترية الحسين عليه السلام. ولا بأس بإضافة الشهادة بالرسالة للنبي صلى الله عليه وآله والإمامة للأئمة عليهم السلام بل سائر الاعتقادات الحقبة برجاء انتفاع الميت بها. وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات.

(مسألة ٢٨٥): يستحب للإنسان أن يعدد كفنه في حياته وأن يكرر النظر إليه.

و حينئذ يعد الكفن المذكور من المؤمن فلا يجب إخراج خمسة إذا كان من أرباح سنة إعداده.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩١

(مسألة ٢٨٦): يستحب أن يجعل مع الميت جريدة رطبة، وأفضل منه جريدتان. وينبغي الاهتمام بذلك لأهمية فائدته بها. وقد أجمعت عليه روايات الفريقين، وهي كثيرة جدا إلا أن الله تعالى وفق هذه الفرقة للاهتمام بذلك والعمل بسنة النبي صلى الله عليه وآله

آله فيه دون غيرها، حتى صار من متفرداتها، و في النص الصحيح «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أ رأيت الميت إذا مات لم تجعل معه جريدة؟»

فقال: يتجافى عنه العذاب ما دام العود رطبا، إنما العذاب و الحساب كله في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل في القبر و يرجع القوم، و إنما جعلت السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب و لا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله. و لعل الأفضل بقاء خوصها عليها. (مسألة ٢٨٧): المستحب بالأصل جريد النخل، فإن تعدد الأولي عود السدر، ثم عود الخلاف- و هو نوع من الصفصاف- ثم عود الرمان، ثم كل عود رطب.

(مسألة ٢٨٨): يستحب أن يكون طول كل من الجريدتين قدر شبر، و أفضل منه قدر ذراع.

(مسألة ٢٨٩): يستحب وضع الجريدتين بإحدى كفتين:

الأولى: وضع إحدهما في الجانب الأيمن من عند الترقوة إلى ما بلغت طولاً ملصقة بالجلد، و الأخرى في الجانب الأيسر فوق القميص من عند الترقوة إلى ما بلغت طولاً كذلك.

الثانية: وضع إحدهما بين الركبتين طولاً- بحيث تكون الركبتان عند نصفها، و وضع الأخرى تحت الإبط الأيمن. و الأولى اختيار الكيفية الأولى. و مع عدم تيسر ذلك فالأولى وضعهما في القبر كيف اتفق، و مع عدمه تغرزان بعد الدفن في القبر. و لو كانت جريدة واحدة فالأفضل جعلها في يمين الميت.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٢

الفصل الثالث في التحنيط

يجب تحنيط الميت بعد تغسيله قبل إكمال تكفينه. و الواجب من مواضع التحنيط هو المساجد السبعة، و الأولى إضافة الأنف إليها، و يستحب أن يزداد عليها مفاصله و لئته- و هي الحفرة في أصل العنق تحت الحنجرة- و صدره و باطن قدميه و ظهر كفيه و رأسه و لحيته و عنقه و منكباه و فرجه و فمه و راحته و موضع الشراك من القدمين الذي هو قبة القدم. و الأولى إضافة المغابن، و هي الآباط من اليدين و المرافق التي هي من الرجلين كالأباط من اليدين.

(مسألة ٢٩٠): الحنوط هو الكافور. و يشترط فيه أن يكون مسحوقاً له رائحة.

و الأحوط و جوبا أن يكون طاهراً.

(مسألة ٢٩١): التحنيط بالكافور إنما يكون بمسحه على الموضع بنحو يبقى شيء منه عليه.

(مسألة ٢٩٢): يكره وضع الكافور في منخرينه و عينيه و أذنيه و على وجهه غير ما تقدم ذكره.

(مسألة ٢٩٣): يكفي من الكافور المسمى، إلا أن الأولى أن يكون بقدر ثلاثة عشر درهما و ثلث، ثم أربعة مثاقيل شرعية- و تساوى سبعة عشر غراماً- ثم مثقال و نصف- و تساوى ستة غرامات و ثلاثمائة و خمسة و سبعين ملغرام- ثم مثقال و يساوى أربعة غرامات و ربعاً.

(مسألة ٢٩٤): يستحب خلط الكافور بتربة الحسين عليه السلام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٣

الفصل الرابع في الصلاة على الميت

لا تشرع الصلاة على الطفل إذا لم يعقل الصلاة. و المشهور وجوبها بعد ذلك.

لكن الظاهر الاستحباب و عدم وجوبها حتى يبلغ و يكلف بالصلاة. هذا و قيل بأن الحدّ في عقله للصلاة أن يبلغ ست سنين، لكن الظاهر أن المرجع فيه العرف، و هو يختلف باختلاف الأطفال.

(مسألة ٢٩٥): تجب الصلاة على المؤمن كما تجب على المستضعف الواقف و هو الذي لا يجحد الولاية و لا يقرّ بها، و لو لعدم التفاته لها، و كذا على مجهول الحال. و لا- تجب على جاحد ولاية أهل البيت عليهم السلام، إنما تجب أو تحسن تقيّة من المخالفين أو مداراة لهم و تأليفاً لقلوبهم.

(مسألة ٢٩٦): الطفل ملحق بأبيه في الإيمان و غيره، و كذا المجنون المتصل جنونه بصغره، و أما من عرض له الجنون بعد البلوغ فهو محكوم بحاله حين البلوغ.

(مسألة ٢٩٧): يجب في الصلاة على المؤمن و المستضعف و مجهول الحال خمس تكبيرات لا بدّ من الذكر و الدعاء بينهما و ختامهما التكبيرة الخامسة من دون حاجة للتسليم، بل هو غير مشروع فيها. و أما الصلاة على الجاحد لولاية أهل البيت عليهم السلام فهي أربع تكبيرات لا بد من الذكر و الدعاء بينها أيضا، و يكون ختامها بالرابعة.

(مسألة ٢٩٨): لا- بد في الصلاة على الميت من الدعاء له إن كان مؤمنا بالغاً، و أما إن كان طفلا فيكفي الدعاء لأبويه إن كانا أهلا لذلك و للمؤمنين، و في بعض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٤

النصوص أنه يقال: «اللهم اجعله لأبويه و لنا فرطا و سلفا». و إن كان مستضعفا واقفا غير جاحد للولاية يدعى للمؤمنين بدل الدعاء له، و يجوز الدعاء له على سبيل الشفاعة لا- على سبيل الأخوة و الولاية في الدين. و أما مجهول الحال فيدعى بما ينفعه إن كان مؤمنا كالدعاء للمؤمنين عموما، و الدعاء له بأن يحشر مع من يتولاه، أو يقال: «اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه»، و نحو ذلك.

و أما الصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله فوجوبها في الصلاة على الميت لا يخلو عن إشكال، و إن كان الأحوط وجوبا الإتيان بها. و لا يجب في الصلاة على الميت ما عدا ذلك كالشهادتين و الدعاء للمؤمنين و إن كان حسنا.

و الأولى في كفيته: أن يكبر المصلى أولا و يتشهد الشهادتين، و له أن يضيف الإقرار بسائر العقائد الحقّة، ثم يكبر ثانيا و يصلى على النبي و آله (صلوات الله عليهم)، و يحسن أن يخص إمام العصر بالدعاء، و أن يضيف الصلاة على جميع الأنبياء و المرسلين و الملائكة المقربين و غيرهم ممن يستحق أن يصلى عليه، ثم يكبر ثلاثا و يدعو للمؤمنين و المؤمنان و يستغفر لهم. و يكبر رابعا و يدعو للميت إن كان مؤمنا بالغاً، و إلا فعلى النحو المتقدم ثم يكبر خامسا و ينصرف.

و يجوز تكرار جميع الأدعية المتقدمة بين التكبيرات كلها، كما يجوز الاقتصار على الصلاة على النبي و آله (صلوات الله عليهم) و الدعاء للميت و تكرار ذلك بين التكبيرات. و لا يجب في جميع الأدعية المتقدمة التقيّد بألفاظ مخصوصة، بل يكفي ما تضمن ذلك بأى لفظ كان.

(مسألة ٢٩٩): الأحوط وجوبا أن يكون المقدار الواجب من الدعاء بالعربية و أن لا يكون ملحونا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٥

(مسألة ٣٠٠): لا تجب قراءة القرآن في صلاة الميت. نعم يجوز الإتيان بالأدعية و الأذكار القرآنية المناسبة لصلاة الميت فيها.

(مسألة ٣٠١): يشترط في الصلاة على الميت أمور:

و منها: النية على نحو ما تقدم في الوضوء.

و منها: اذن الولي على ما تقدم تفصيله في المسألة (٢٤٩) من مقدمات الموت و لواحقه.

و منها: حضور الميت، فلا يصلى على الغائب. و ليست الصلاة عليه إلا الدعاء له.

و منها: وقوف المصلى خلفه محاذيا لبعضه، إلا- أن يكون المصلى مأموما و قد استطال الصف حتى خرج عن المحاذاة، أو كانت الجنائز متعددة قد وضعت بنحو التدرج على ما يأتى فى المسألة (٣١٠).

و منها: أن يكون الميت قريبا من المصلى غير بعيد عنه و لا مرتفع عليه كثيرا و لا منخفض عنه كذلك، و لا محجوب عنه بجدار أو ستر أو نحوهما. نعم لا بأس بأن يكون محجوبا بالستر الموضوع على السرير و نحوه كما لا يضرّ الفصل بالمقدار القليل، و اللازم أن يصدق عرفا كون المصلى واقفا عند الميت.

و منها: أن يكون المصلى قائما، و مع تعذره يجتزأ بصلاة الجالس، بل تجب، أما مع تعذر صلاة الجالس ففى وجوب صلاة المضطجع و المستلقى إشكال.

و منها: أن يكون الميت مستلقيا على قفاه.

و منها: الاستقبال للمصلى و الاستقبال بالميت بأن يكون معترضا رأسه باتجاه يمين المصلى و رجلاه باتجاه يساره.

و منها: الموالاة بين التكبيرات و الأدعية على الأحوط وجوبا. و اللازم فيها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٦

عدم الفصل بالنحو الذى يصدق معه عرفا عدم الانشغال بالصلاة. نعم لا بأس بإطالة الأدعية، بل يكفى الانشغال بالذكر و الدعاء و قراءة القرآن و إن لم يكن من سنخ الأدعية المعتبرة فى صلاة الميت.

و منها: أن تكون الصلاة بعد التغسيل أو التيمم و التحنيط، و التكفين، و قبل الدفن. لكن مع سقوط أحدها بالتعذر أو غيره- كما فى الشهيد- لا تسقط الصلاة. نعم إذا كان الميت عريانا و تعذر تكفينه و لو بثوب واحد، فإن أمكن ستر تمام بدنه بثوب حين الصلاة فقط و نزعها بعدها، و جب ستره و الصلاة عليه حينئذ ثم إنزاله فى القبر، و إن تعذر فالأحوط وجوبا إنزاله فى لحدّه و ستر بدنه به ثم ستر عورته باللبن و الحجر و نحوهما، ثم الصلاة عليه ثم دفنه.

(مسألة ٣٠٢): لا- يعتبر فى الصلاة على الميت طهارة المصلى من الحدث و لا من الخبث و لا إباحة اللباس، نعم الأحوط وجوبا ستر العورة حال الصلاة و ترك الكلام و الضحك و الانحراف عن القبلة، و نحوه مما يكون ماحيا لصورة الصلاة.

(مسألة ٣٠٣): يشرع تكرار الصلاة على الميت الواحد ممن لم يصلّ عليه، و كذا ممن صلى عليه إذا كان هو الإمام. بل هو مستحب خصوصا إذا كان الميت من أهل الشرف فى الدين.

(مسألة ٣٠٤): الظاهر عدم مشروعية الصلاة بعد الدفن حتى على من دفن بغير صلاة أو كانت الصلاة عليه باطلة. نعم لا بأس بالإتيان بها برجاء المطلوبية.

(مسألة ٣٠٥): يستحب فى صلاة الميت الجماعة. و كلما كان المصلون أكثر كان خيرا للميت. بل الظاهر عدم اعتبار إذن الولي فى الائتمام، و إنما يعتبر إذنه فى أصل الصلاة لمن يتقدم لها لأنها من شؤون التجهيز التى تقدم اعتبار إذن الولي فيها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٧

(مسألة ٣٠٦): الظاهر عدم اعتبار عدالة الإمام فى الصلاة على الميت و عدم اعتبار طهارته بالماء إذا كان المأموم متطهرا به، و عدم قبح الآفة فى نطقه إذا كانوا فصحاء، لعدم تحمله عنهم شيئا.

نعم لا يبعد عدم انعقاد إمامة الجالس للقائمين، و كذا مع كون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين و مع عدم اتصالهم به بالنحو المعتبر فى إمامة الجماعة فى الصلاة. كما أن الأحوط وجوبا فى انعقاد الجماعة تقدم الإمام على المأمومين إذا كان رجلا. نعم إذا كانت امرأة كان لها أن تؤمّ النساء، لكن تقوم فى وسطهن و لا تتقدم عليهن.

(مسألة ٣٠٧): إذا حضر شخص فى أثناء صلاة الإمام كان له أن يكبر و يلتحق بالإمام فى دعاء التكبير التى هو مشغول فيها و يجعلها

أول صلاته، ثم يتابع الإمام في التكبيرات فإذا فرغ الإمام قبل أن يفرغ هو من تكبيراته أتم ما بقى عليه من التكبير من دون دعاء أو مع تخفيف الدعاء، فإن رفعت الجنازة تبعها مستقبلا و أتم برجاء المطلوبة.

(مسألة ٣٠٨): الأفضل وقوف المصلي إذا كان إماما أو منفردا عند صدر الرجل و رأس المرأة. بل يكره وقوفه عند وسط المرأة. و لا بأس بوقوفه عند وسط الرجل و صدر المرأة. و أما إذا كان مأموما فإنه يقف حيث ينتهي به الصف.

(مسألة ٣٠٩): إذا اجتمعت جناز متعددة جاز تشريكها بصلاة واحدة، و يراعى فى الدعاء لهم التثنية أو الجمع و إذا كان فيهم رجال و نساء فالأفضل جعل الرجال أقرب للإمام.

(مسألة ٣١٠): مع اجتماع الجناز المتعددة يجوز أن يجعلوا جميعا فى سمت واحد أمام المصلي. لكن الأفضل جعل كل منهم عند ورك الآخر فيكونون صفا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٨

واحدا شبه الدرج، و يقف الإمام وسط الصف وراءهم جميعا. و إذا كان فيهم رجال و نساء وقف وسط الرجال. و يكون أقربهم للمصلي من هو على جانب يساره.

(مسألة ٣١١): يستحب للمصلي الطهارة من الحدث، و إذا خاف فوت الصلاة الأولى جماعة إن تطهر بالماء تيمم و صلى. بل لا بأس بالتيمم برجاء المطلوبة مع عدم خوف الفوت من استعمال الماء.

(مسألة ٣١٢): يستحب رفع اليدين عند التكبير، و الأولى أن يرفع الإمام صوته- فى صلاة الجماعة- بالدعاء حتى يسمع المأمومين. و أن يتحرى كثرة المصلين على الميت. كما يستحب الاجتهاد فى الدعاء للميت، و تكره الصلاة على الميت فى المسجد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٩٩

الفصل الخامس فى الدفن

يجب دفن المؤمن بمواراته فى الأرض بنحو يؤمن على جسده من السباع و نحوها، و يمنع من ظهور رائقته. و لا- يكفى وضعه فى تابوت محكم أو بناء إذا لم يكن فى بطن الأرض.

(مسألة ٣١٣): يجب وضع الميت فى قبره معترضا كما تقدم فى حال الصلاة عليه، إلا أنه يكون مضطجعا على جانبه الأيمن موجهة وجهه إلى القبلة. و إذا تعذر العلم بالقبلة عمل بالظن، و مع عدمه يسقط وجوب الاستقبال.

(مسألة ٣١٤): من مات فى البحر إن أمكن تجهيزه و الانتظار به حتى يدفن فى البر و جب، و إن تعذر- للزوم هتكه بظهور رائقته و تفسخه أو لإضرار من معه من الأحياء أو لغير ذلك- و جب تغسيله و تحنيطه و الصلاة عليه، ثم إن أمكن حفظ جسده بوضعه فى خايبة كبيرة تسعه من دون أن يلزم تكسيره و الاعتداء، على جسده و جب حفظه بجعله فى الخايبة، و من ثم يسد رأسها بأحكام و تلقى فى البحر. و إن تعذر ذلك و جب تثليله ليرسب فى الماء ثم يلقى فيه.

و يجرى الحكم المذكور فى من يموت فى البر أو تعذر دفنه فيه أو خيف من الاعتداء عليه بعد الدفن بنبشه و هتك حرمة.

(مسألة ٣١٥): يحرم دفن المؤمن فى مكان يوجب هتك حرمة كالمزبله و البالوعة، كما يحرم الدفن فى المكان الموقوف لجهة خاصة لا تعم الدفن، و لا فى المكان المملوك بغير إذن مالكة.

(مسألة ٣١٦): يحرم دفن ميت فى قبر ميت آخر حتى لو اتفق نبش ذلك القبر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٠

و فتح موضع الميت الأول إلا فى صورتين:

الأولى: أن يبتنى دفن الميت الأول على عدم اختصاصه بالقبر، بل على مجرد جعله فيه مع كونه في معرض دفن غيره معه.
الثانية: أن يخرج الميت الأول من القبر و ينقل عنه، أو يتلاشى فيه و يصير ترابا، بحيث يخرج المكان عن كونه قبرا له. نعم لو كان للميت كرامة دينية بحيث يكون قبره رمزا من رموز الدين و شعائره حتى بعد الاندراست أو بعد نقله منه بحيث يكون نبشه و دفن شخص آخر فيه هتكاً له و توهينا للدين حرم.

(مسألة ٣١٧): ورد في بعض النصوص النهى عن نقل الميت من بلد موته.

و يحسن متابعتها و إن كانت ضعيفة، لكنه غير واجب، بل يجوز النقل بلا- إشكال كما جرت عليه سيرة المسلمين و المؤمنين من الصدر الأول. بل يحسن النقل للبقاع الشريفة كحرم مكة و مشاهد المعصومين عليهم السّلام و خصوصا الغرى و الحائر الحسينى، فقد تضمنت الأخبار أن من دفن في الحرم أمن من الفزع الأ-كبر، و أن الدفن في الغرى بل في جميع مشاهد المعصومين عليهم السّلام مسقط لسؤال منكر و نكير.

(مسألة ٣١٨): يحرم نبش قبر الميت على نحو يظهر جسده إذا كان فيه هتك له بظهور رائحته و تغير صورته، بل الأحوط و جوبا عدم نبشه بعد الدفن مطلقا.

نعم يجوز النبش في موارد:

الأول: ما إذا دفن بلا غسل أو بلا تكفين أو مع وقوعهما على غير الوجه الشرعى، فيجوز نبشه لذلك إذا كان دفنه قريبا بحيث لا يلزم من النبش هتك الميت بظهور رائحته و تغير صورته، أما مع لزوم ذلك فيحرم النبش، و يسقط التمسيل و التكفين. كما أنه لو طال العهد و جف الميت بحيث لا يلزم هتكه لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠١

يجب النبش لتدارك التمسيل و التكفين.

الثانى: ما إذا كان النبش لمصلحة الميت، كالنقل للبقاع الشريفة أو لمقبرة عائلته إذا كان ذلك تعزيرا له أو سببا لذكره بما ينفعه من قراءة القرآن أو الاستغفار أو نحو ذلك. و اللازم تجنب هتكه بانتظار جفافه و التكتّم به مهما أمكن. بل قد يجب النقل، كما إذا دفن في مكان يستلزم هتكه كالمزابل و نحوها.

و إذا لزم منه ظهور رائحته أو نحو ذلك مما يوجب هتكه لزم اختيار أقل المحذورين.

الثالث: ما إذا كان في النبش دفع عدوان محرم، كما إذا دفن في ملك الغير بغير إذنه أو دفن معه مال للغير أو نحو ذلك و يراعى في ذلك عدم هتكه بظهور رائحته و نحوه مهما أمكن، و إذا أصر ذو الحق على التعجيل فالأحوط و جوبا الترجيح بالأهمية.

الرابع: ما إذا توقف على النبش مصلحة مهمة أو دفع مفسدة كذلك، و يراعى في ذلك عدم هتكه بظهور رائحته و نحوه مهما أمكن.
(مسألة ٣١٩): يستحب أن يجعل الميت في موضع متسع من قبره بقدر ما يمكن فيه الجلوس، و الأفضل أن يكون بشق لحد له في جانب القبر، فإن تعدد لرخاوة الأرض أو خيف انهدامه شق له في الأرض شقاً و سقف عليه ببناء و نحوه. كما يستحب أن يكشف عن وجهه و يجعل خده على الأرض، و أن يجعل معه في القبر شىء من تربة الحسين عليه السّلام، و الأولى أن يجعل أمام وجهه لبنه منها. و قد وردت أذكار كثيرة عند تناول الميت و إنزاله في القبر و بعد وضعه في القبر و عند سدّ القبر باللبن و بعد ذلك و لا يسع المقام ذكرها.

و ينبغي الاهتمام بتلقيه و هو في القبر قبل إكمال الدفن بالشهادتين و العقائد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٢

الحقّة و إمامة الأئمة عليهم السّلام واحدا بعد واحد. و كذا تلقيه بذلك من قبل أولى الناس به بعد إكمال الدفن عند انصراف المشيعين رافعا به صوته. كما يستحب تريع القبر، و رشه بالماء. و الأفضل أن يستقبل من يفعل ذلك القبلة و يبدأ من عند الرأس إلى

الرجلين ثم يدور إلى الجانب الآخر، فإن فضل منه شيء فالأولى صبه في وسطه. وفي بعض النصوص أنه يتجافى عنه العذاب ما دام الندى في التراب، كما يظهر من بعضها استحباب تكرار الصب في كل يوم إلى أربعين يوما أو أربعين شهرا، كما يستحب أن يضع الحاضرون أيديهم على القبر عند رأسه مع تفريغ الأصابع وغمزها فيه بعد رشه. وأن يستغفروا له ويدعوا له بمثل «اللهم جاف الأرض عن جنيبه وأصعد إليك روحه ولفه منك رضوانا وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمه من سواك». إلى غير ذلك. (مسألة ٣٢٠): يكره تعميق القبر أكثر من ثلاثة أذرع - وهي تقارب المتر والنصف - ونزول الأب في قبر ولده، وكذا نزول غير المحرم في قبر المرأة، وإهالة الرحم عليه التراب إلى غير ذلك.

تتميم. فيه مسائل ثلاث

الأولى: إذا مات الحمل دون أمه، فإن أمكن إخراجه صحيحا وجب، وإلا جاز تقطيعه مقتصرًا من ذلك على ما تقتضيه الضرورة، ولو خيف على الأم من الاحتياط في ذلك كان الاحتياط لها مقدّمًا على الاحتياط له. وإن ماتت هي دونه واحتمل حفظ حياته بإخراجه وجب ولو بشق بطنها، لكنه يخاطب بعد ذلك.

الثانية: يجب إجراء تمام أفعال التجهيز على أجزاء الميت في موارد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٣

الأول: العظام المجردة عن اللحم، ولا يخلّ نقص عظم أو عظمين مما يتعارف في من أكله السبع ونحوه.

الثاني: البدن التام وإن فقدت منه أطراف من الرأس واليدين والرجلين.

الثالث: النصف الذي فيه القلب عرضيا كان أو طوليا إذا كان واجدا للأطراف المناسبة له، فالعرضي أطرافه الرأس واليدين، والطولي أطرافه نصف الرأس ويد ورجل واحدة. لكن الأحوط وجوبا إجراء الأفعال المذكورة على النصف الذي فيه القلب وإن فقد الأطراف أو فقد بعضها.

و أما في غير الموارد المذكورة فلا - إشكال في وجوب دفنه، لكن الأحوط وجوبا في ما اشتمل منه على عظم أن يغسل ويلفّ في خرقة قبل الدفن. لكنه لا يظهر بالتغسيل والأحوط استحبابا في ما لا يشتمل على عظم أن يلف في خرقة لا غير.

الثالثة: لا تشرع الصلاة على السقط. لكن إذا كملت خلقته ونمت أعضاؤه غسل وحنط وكفن ودفن. وهو الأحوط وجوبا فيما إذا تم له أربعة أشهر ولم تتم خلقته لو أمكن ذلك. و أما إذا لم يكن مكتمل الخلقه ولم تتم له أربعة أشهر فالواجب دفنه، والأحوط وجوبا أن يكون بعد لفته بخرقة ولا يجب تغسيه ولا تحنيطه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٤

المبحث السادس في غسل مس الميت

يجب الغسل بمس ميت الإنسان بعد أن يبرد جميع جسده، من دون فرق بين المسلم والكافر. بل الأحوط وجوبه بمس السقط إذا ولجته الروح. و أما مسه بحرارته فلا يوجب الغسل، بل يوجب تنجس الماس إذا كان المس برطوبة.

(مسألة ٣٢١): إذا تم تغسيل الميت لم يجب الغسل بمسه، حتى لو كان المغسل له الكافر عند فقد المماثل. نعم يشكل الاكتفاء بالغسل الاضطراري الناقص، كالغسل الواحد مع قلة الماء والغسل الفاقد للخليطين، كما يشكل الاكتفاء بالتميم عند فقد الماء. فالأحوط وجوبا الغسل بالمس في المقامين.

(مسألة ٣٢٢): الأحوط وجوبا الغسل بمس ما لا تحله الحياة من الميت كالسن والظفر، وكذا مع المس بما لا تحله الحياة من الحي.

نعم الظاهر عدم وجوبه بمسّ الشعر من الميت، و بالمسّ بالشعر من الحي.

(مسألة ٣٢٣): يجب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي أو الميت إذا كانت مشتملة على العظم و لا يجب بمسّ اللحم الخالي من العظم، و لا العظم الخالي من اللحم سواء كان مقطوعاً من حي أم من ميت. و كذا لا يجب بمسّ العظم إذا كان مشتملاً على قليل من اللحم غير معتدّ به، كالسنن إذا قلع و معه قليل من اللحم.

(مسألة ٣٢٤): لا يجوز لمن عليه غسل المسّ كل عمل مشروط بالطهارة كالصلاة و مس المصحف، و لا يحرم عليه ما يختص بالجنب و الحائض كدخول المساجد و قراءة العزائم.

(مسألة ٣٢٥): غسل المس كغسل الجنابة و الحيض، و تقدم أنه يجزئ عن الوضوء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٥

المبحث السابع في الأغسال المستحبة

و هي أغسال كثيرة مذكورة في كتب الفقه و الأدعية و الزيارات و غيرها لا يسع المقام استقصاءها، إلا أنه لما تقدم منا في المسألة (١٨٤) من الفصل الرابع في أحكام غسل الجنابة أن كل غسل مشروع يجزئ عن الوضوء فالمناسب في المقام التعرض لجملته مما يثبت عندنا مشروعيته و استحبابه، ثم نشير لغيره مما لم يثبت عندنا استحبابه و إنما يحسن الإتيان به برجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ به عن الوضوء. و حينئذ نقول: الأغسال المستحبة على أقسام ثلاثة:

القسم الأول الأغسال الزمانية: و هي التي تستحب لخصوصية الزمان، و هي عدة أغسال:

و منها: غسل الجمعة، و هو من المستحبات المؤكدة و وقته من طلوع الفجر يوم الجمعة إلى الزوال. و يقضى بعده إلى آخر نهار يوم الجمعة، فإن لم يقضه حينئذ قضاها يوم السبت.

(مسألة ٣٢٦): مع إعواز الماء و قلته على المكلف في تمام يوم الجمعة يجوز تقديم غسله يوم الخميس. و لو أخطأ المكلف في اعتقاده ذلك، ينكشف بطلان غسله. و من ثم لو احتمل ذلك جاز له التقديم برجاء المطلوبة من دون أن يجتزئ به عن الوضوء.

و منها: غسل يومى العيدين - الفطر و الأضحى - و وقتها من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٦

و منها: غسل يوم عرفه و يوم التروية - و هو اليوم الثامن من شهر ذى الحجة - من دون فرق بين من يريد الحج و غيره. و وقتها من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

و منها: غسل الليلة الأولى من شهر رمضان، و السابعة عشرة منه، و غسل ليالى القدر - و هي الليالى التاسعة عشرة و الإحدى و العشرون و الثلاث و العشرون منه - و أفضل الثلاث الأخيرة ثم الثانية.

(مسألة ٣٢٧): يشرع غسل ليالى شهر رمضان في أى جزء من الليل، لكن الأفضل إيقاعه في أول الليل، و أفضل منه إيقاعه قبيل غروب الشمس بقليل.

و الأحوط وجوباً حينئذ عدم تخلل الحدث الأكبر أو الأصغر بينه و بين دخول الليل.

(مسألة ٣٢٨): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) من الأغسال الزمانية غسل يوم الغدير - و هو اليوم الثامن عشر من شهر ذى الحجة - و يوم المباهلة - و هو اليوم الرابع و العشرون منه - و يوم مولد النبي صلى الله عليه و آله - و هو اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول - و

يوم نيروز، و أول رجب و نصفه و آخره، و يوم المبعث - و هو اليوم السابع و العشرون منه - و ليلة النصف من شعبان، و أول يوم من شهر رمضان، و جميع ليالى الأفراد منه، و جميع ليالى العشر الأواخر منه، خصوصاً ليلة الرابع و العشرين، و غسل ثان في آخر الليلة

الثالثة و العشرين منه لمن اغتسل أول الليلة المذكورة، و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله، و غير ذلك. و هي و إن وردت

الأخبار في جملة منها، إلا أنها لم تثبت بنحو معتبر فيحسن الإتيان بها رجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ بها عن الوضوء.

(مسألة ٣٢٩): يجوز إيقاع الأغسال الزمانية في أى جزء من أجزاء الزمان الذى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٧

نسبت له إلا ما تقدم التنبيه على التقييد فيه بوقت خاص منه - كغسل الجمعة - أو لجواز إيقاعه قبل الوقت كأغسال ليالى شهر رمضان.

(مسألة ٣٣٠): لا تنتقض الأغسال الزمانية بالحدث الأصغر أو الأكبر في أجزاء الزمان الذى نسبت له إلا ما تقدم التنبيه عليه في المسألة

الثانية.

القسم الثانى من الأغسال المستحبة: الأغسال المكانية، و هى التى تشرع مقدمة للكون فى مكان خاص، و هى عدة أغسال:

منها: الغسل لدخول مكة أو المدينة. و المتيقن منهما الدخول لأداء فرض أو نفل من حج أو عمرة أو زيارة. و أما فى غير ذلك

فالمتعين الإتيان به برجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ به عن الوضوء.

و منها: الغسل لدخول الكعبة الشريفة.

و منها: الغسل لدخول مسجد النبى صلى الله عليه وآله.

و منها: الغسل لدخول أحد الحرمين الشريفين حرم مكة و حرم المدينة.

(مسألة ٣٣١): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) من الأغسال المكانية الغسل لدخول المسجد الحرام، و الغسل لدخول مشاهد الأئمة

عليهم السلام، بل لكل مشهد أو مكان شريف. لكنه لم يثبت بوجه معتبر، فالأولى الإتيان به برجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ به عن

الوضوء.

(مسألة ٣٣٢): وقت الأغسال المكانية قبل الدخول فى الأمكنة المشروعة لها.

عدا غسل دخول حرم مكة، فإن تقديمه على دخوله و إن كان أفضل إلا أنه يستحب لمن لم يفعله أن يأتى به بعد دخوله و لو فى مكة

نفسها.

القسم الثالث الأغسال الفعلية: و هى على قسمين:

أحدهما: ما يستحب بداعى إيقاع فعل خاص، و هى عدة أغسال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٨

و منها: الغسل للإحرام.

و منها: الغسل لطواف الزيارة، و هو الطواف الواجب فى الحج بعد الذبح عند الرجوع من منى. و قيل: باستحبابه لكل طواف و إن لم

يكن جزءاً من حج أو عمرة. لكنه لا يخلو عن إشكال. فالأولى الإتيان به برجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ به عن الوضوء.

و منها: الغسل للوقوف بعرفة فى الحج. و وقته بعد الزوال قريباً منه.

و منها: الغسل للذبح أو النحر فى الحج و المتيقن منه استحبابه لمن يباشر ذلك بنفسه، دون من يستنوب فيه.

و منها: الغسل للحلق فى الحج.

و هناك أغسال اخرى وردت مقدمة لإعمال و عبادات لا يسع المقام استقصاءها.

(مسألة ٣٣٣): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) من هذا القسم من الأغسال الفعلية الغسل للوقوف بالمشعر، لكنه لم يثبت بوجه معتبر. و

أما الغسل لزيارة النبى صلى الله عليه وآله و الأئمة عليهم السلام فقد تضمنته النصوص فى زيارات خاصة كثيرة يضيق المقام عن

استقصائها و تحقيق حالها، و لا مجال لاستفادة استحباب الغسل لكل زيارة منها، فالأولى الإتيان بالغسل فى جميع الموارد المذكورة

برجاء المطلوبة من دون أن يجتزأ به عن الوضوء.

(مسألة ٣٣٤): يجزئ فى الأغسال المكانية و فى القسم الأول من الأغسال الفعلية غسل اليوم لما يؤتى به فى ذلك اليوم، و غسل الليل

لما يؤتى به في ذلك الليل، ولا يستمر أثره لما بعد ذلك، فمن اغتسل نهاراً لدخول الكعبة أو للإحرام بالحج مثلاً فلم يتهيأ له فعلهما حتى دخل الليل لم يجزئه غسله، بل عليه
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٠٩
 الإعادة.

(مسألة ٣٣٥): تنتقض الأغسال المكانية و القسم الأول من الأغسال الفعلية بالحدث الأصغر - فضلاً عن الأكبر - بين الغسل و الغاية التي أوقع لها، فمن اغتسل لدخول الكعبة أو لإحرام الحج مثلاً ثم أحدث بالأصغر قبل فعلهما لم يجزئه غسله، بل عليه الإعادة.
 ثانيهما: ما يستحب بسبب وقوع فعل خاص و هو عدة أغسال:
 منها: الغسل لمسّ الميت بعد إتمام تغسيله.

و منها: الغسل لمن فرّط في صلاة الخسوف إذا احترق قرص القمر كله، فإنه يستحب له أن يغتسل و يقضى الصلاة.
 و منها: الغسل للتوبة من تعمد سماع الغناء و ضرب العود. بل يحسن الغسل للتوبة مطلقاً ببراءة المطلوبية من دون أن يجترأ به عن الوضوء.

(مسألة ٣٣٦): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) استحباب الغسل لقتل الوزغ و السعي لرؤية المصلوب و غير ذلك. لكنه لم يثبت بوجه معتبر فالأولى الإتيان به ببراءة المطلوبية من دون أن يجترأ به عن الوضوء.

(مسألة ٣٣٧): لم يثبت عموم مشروعية التيمم بدلا عن الأغسال المستحبة عند تعذرهما، بل قد يظهر من بعض النصوص عدمه. إلا في موارد خاصة لا مجال لاستقصائها، فلا ينبغي الإتيان به إلا ببراءة المطلوبية و حينئذ لا يجترأ به عن الوضوء.
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٠

المقصد الخامس في التيمم

إشارة

و فيه فصول:

الفصل الأول في مسوغاته

و هي أمور:

الأول: عدم الماء الكافي للوضوء أو الغسل بالمقدار الذي يتحقق به أقل الواجب من دون فرق بين أن يستند فقده للماء قهراً عليه و أن يكون لتفريطه به، كما لو كان عنده ثم أراقه.

(مسألة ٣٣٨): لو احتمل وجود الماء و جب الفحص عنه حتى يحصل له العلم أو الاطمئنان بعدمه.

(مسألة ٣٣٩): يكتفى المسافر في الفلاة بأن يطلب الماء في الأرض السهلة - و هي المنبسطة - غلوتين من كل جانب يحتمل وجوده فيه، و في الأرض الحزنة غلوة واحدة، و هي رمية سهم متعارفة.

(مسألة ٣٤٠): يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت، كما يسقط إذا خاف على نفسه أو ماله من لص أو سبع أو غيرهما. و كذا إذا عجز عن الطلب أو كان مجهداً له بنحو يبلغ الحرج.

(مسألة ٣٤١): إذا فرّط في الطلب حتى ضاق الوقت عصي و وجب عليه التيمم و الصلاة، ثم القضاء بعد ذلك إلا أن ينكشف عدم وجود الماء في محل الطلب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١١

فلا يجب القضاء.

(مسألة ٣٤٢): إذا طلب الماء فلم يجده فتيّم و صلى ثم انكشف وجود الماء، فإن كان موجودا في مكان من شأنه أن يعثر عليه بالطلب إلا- أن الطلب لم يكن كافيا وجب عليه الإعادة أو القضاء، وإن كان موجودا في مكان ليس من شأنه أن يعثر عليه، فإن وجده في الوقت فالأحوط وجوبا الإعادة، وإن وجده بعد ذلك صحت صلاته و لم يجب عليه القضاء.

(مسألة ٣٤٣): إذا لم يكن عنده الماء إلا- أنه كان واجدا لثمنه وجب شراؤه إلا أن يجحف به و يضر بحاله بمقتضى وضعه المالى فتيّم حينئذ. كما أنه إذا أمكنه تحصيله بالاستيهاب و نحوه وجب، إلا أن يستوجب هو انه بنحو يحرم الوقوع فيه، أو يكون حرجيا، فتيّم أيضا.

الثانى: خوف العطش من استعمال الماء الذى عنده- و إن لم يبلغ مرتبة التلف- على نفسه و من يتعلق به ممن من شأنه الاهتمام به حتى دابته و حيواناته.

و أما فى غير ذلك فإنما يشرع له التيمم إذا خاف التلف على نفس موجودة يجب حفظها.

(مسألة ٣٤٤): إذا لم يعتن باحتمال العطش فلم يتيمم بل توضأ أو اغتسل، فإن كان العطش المخوف بالنحو الذى يحرم الوقوع فيه- كما لو خيف منه تلف نفس محترمة- فمع التفاته لذلك يبطل غسله أو وضوؤه، و يجب عليه الإعادة أو القضاء، و مع غفلته عن ذلك يصح منه الغسل أو الوضوء و لا يجب عليه الإعادة أو القضاء، و كذا إذا لم يكن العطش المخوف بالنحو الذى يحرم الوقوع فيه.

الثالث: خوف الضرر البدنى من استعمال الماء بحدوث مرض أو زيادته أو بطء شفائه أو نحو ذلك. إلا أن تشرع فى حقه الجبيرة فيتعين استعمال الماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٢

معها على ما سبق تفصيله فى مباحث الوضوء، و لا يشرع التيمم حينئذ.

(مسألة ٣٤٥): إذا تيمم ثم تبين عدم الضرر صحّ تيمّمه و لم يجب عليه التدارك، إلا- أن يتبين ذلك فى الوقت فالأحوط وجوبا الإعادة.

(مسألة ٣٤٦): إذا كان يضره الماء فتوضأ أو اغتسل، فإن كان الضرر بمرتبة يحرم الوقوع فيه، و كان عالما به أو خائفا منه ملتفتا لحرمة بطل وضوؤه أو غسله و وجب عليه إعادة الصلاة الواقعة به أو قضاؤها، و إلا صحّ وضوؤه أو غسله و صلاته و لم يجب التدارك، سواء كان غافلا عن الضرر أم ملتفتا له، و لم يكن الضرر محرّما أم كان محرّما و كان غافلا عن حرمة.

الرابع: ما إذا وجب صرف الماء فى واجب آخر، كتطهير المسجد أو تطهير البدن أو الثوب للصلاة أو نحو ذلك. نعم إذا غفل عن ذلك و توضأ بالماء أو اغتسل صح وضوؤه و غسله.

الخامس: ما إذا لزم من استعمال الماء محذور شرعى كالتصرف فى أرض الغير أو إنائه من دون إذنه، أو محذور عرفى يصعب تحمّله كاعتداء ظالم عليه و نحوه مما يكون تحمله حرجيا. نعم إذا غفل عن ذلك فتوضأ بالماء أو اغتسل صح وضوؤه أو غسله. أما لو التفت لذلك و لم يعتن به فإن كان المحذور مما يحرم الوقوع فيه شرعا بطل وضوؤه أو غسله، و إن لم يكن كذلك- كما فى موارد الحرج- صح وضوؤه أو غسله.

(مسألة ٣٤٧): ذهب جماعة إلى أن ضيق الوقت عن استعمال الماء مسوغ للتيمم فيجترأ به فى صحة العمل، لكنه غير ثابت. نعم الأحوط استحبابا المبادرة لأداء الصلاة بالتيمم، ثم القضاء إذا تحققت شروطه. و يترتب على ذلك أنه إذا احتمل سعة الوقت لاستعمال الماء وجبت المبادرة لاستعماله برجاء إدراك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٣

الصلاة بالطهارة المائية ولا يجوز له الاكتفاء بالتيمم في الوقت. بل حتى لو علم بضيق الوقت عن إدراك تمام الصلاة بالطهارة المائية لكن علم أو احتمال إدراك بعضها بمقدار ركعة فما زاد فالأحوط وجوبا المبادرة لاستعمال الماء وعدم الاكتفاء بالتيمم في الوقت. هذا كله إذا كان واجدا للماء، أما إذا لم يكن واجدا له و أمكنه تحصيله بالسعي له أو بشرائه أو استيهابه إلا أن وقته يضيق عن ذلك فالظاهر مشروعية التيمم والاجتزاء به في صحته عمله، من دون أن يجب عليه القضاء.

(مسألة ٣٤٨): يستحب النوم على طهارة، فإذا آوى المكلف إلى فراشه و ذكر أنه على غير طهر فقد روى أنه يتيمم بدثاره و ثيابه، فلا بأس بالإتيان بذلك برجاء المطلوبة و إن كان يستطيع القيام و التطهر بالماء.

الفصل الثاني في ما يتيمم به

و هو كل ما يسمى أرضا و إن كان صلبا لا يعلق منه شيء بالكف عند ضربها به، كالصخر و الحجر الأملس. و إن كان الأحوط استحبابا التيمم بالتراب مع الإمكان.

(مسألة ٣٤٩): لا يصح التيمم بما لا يصدق عليه الأرض، و إن كان أصله منها، كالنبات و الملح و الزجاج، و بقية المعادن كالياقوت و الزمرد و الفيروزج و مسحوقها. نعم الظاهر صدق الأرض على درّ النجف، لأنه نوع من الحصى عرفا، و أما العقيق فالأمر فيه لا يخلو عن إشكال فالأحوط وجوبا مع الانحصار التيمم به ثم القضاء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٤

(مسألة ٣٥٠): الظاهر جواز التيمم بالأرض بعد طبخها كالجص و النورة و الإسمنت، و إن كان الأحوط استحبابا عدم التيمم بها مع تيسر غير المطبوخ.

(مسألة ٣٥١): يشترط في ما يتيمم به الطهارة، فلا يجوز التيمم بالنجس.

(مسألة ٣٥٢): لا يجوز التيمم بما يمتزج بغير الأرض بحيث لا يصدق عليه الأرض وحدها، نعم إذا كان الخليط مستهلكا في الأرض فلا بأس بالتيمم به.

(مسألة ٣٥٣): لا يجوز التيمم بما يملكه الغير من غير إذنه، و لو تيمم به ملتفتا لحرمة بطل تيممه، لعدم تحقق نية التقرب به على ما يتضح مما تقدم في مبحث النية من الوضوء.

نعم لو أكره على المكث في أرض الغير بحبس و نحوه جاز التيمم بها و صح تيممه إذا لم يضر بها ضررا زائدا على ما يقتضيه الحبس. كما يجوز التيمم بمثل حائط الغير من جانب الشارع و بالأرض المكشوفة و نحو ذلك، مما يجوز العبور فيه من دون إذن مالكة.

(مسألة ٣٥٤): إذا تيمم بأرض الغير بغير إذنه غفله عن حرمة ذلك صح تيممه.

(مسألة ٣٥٥): إذا عجز عن التيمم بالأرض فإن أمكنه جمع الغبار من ثيابه و فراشه و غيرهما بحيث يصدق عليه الأرض و جب و تيمم به. و إن لم يمكنه ذلك و جب التيمم بالغبار الموجود في ثوبه أو فراشه أو عرف دابته أو غيرها و إن قلّ.

نعم لا بد من كونه غبارا أصله من الأرض، أما إذا لم يكن أصله منها كغبار الدقيق و غبار الخشب المجتمع من نجارته فلا يصح التيمم به.

(مسألة ٣٥٦): إذا كان عنده طين، فإن أمكنه تجفيفه و التيمم به و جب و كان مقدما على التيمم بالغبار، و إن عجز عن تجفيفه فلا يجوز التيمم به إلا مع العجز

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٥

عن التيمم بالغبار. و الأحوط وجوبا في التيمم به أن يزيله عن الكفين بعد الضرب بهما عليه بفرك و نحوه ثم يمسح بهما وجهه و

يديه بعد ذلك.

(مسألة ٣٥٧): إذا وجب عليه التيمم بالأحوط وجوبا في كفيته أن يضرب بكفه على الطين ثم يفرك إحدى كفيه بالأخرى ليزيل ما علق بهما من الطين ثم يمسح بهما وجهه و يديه على ما يأتي في كيفية التيمم، ولا يمسح بكفيه قبل إزالة ما علق بهما من الطين.

(مسألة ٣٥٨): إذا عجز عن استعمال الماء و عن التيمم حتى بالطين صار فاقد الطهورين و سقط عنه أداء الصلاة في الوقت. و حينئذ إن كان قادرا في أثناء الوقت على استعمال الماء أو التيمم فلم يفعل غفلة أو تقصيرا ثم عجز عنهما في آخر الوقت وجب عليه قضاء الصلاة مع الطهارة. و هو الأحوط وجوبا فيما إذا كان عاجزا عنهما من أول الوقت إن كان العجز مستندا إليه- قصورا أو تقصيرا-، كما إذا كان عنده ماء فأراقه، أو سافر إلى مكان يعجز فيه عن استعمال الماء و عن التيمم.

و أما إذا كان عاجزا عنهما من أول الوقت و لم يستند العجز إليه، بل كان مغلوبا على أمره- كالسجين و نحوه- فلا يجب القضاء عليه. نعم الأحوط استحبابا في جميع الصور الجمع بين أداء الصلاة في الوقت بلا طهارة و القضاء في خارج الوقت مع الطهارة.

(مسألة ٣٥٩): يكره التيمم بتراب الطريق و نحوه مما يطؤه الناس بأرجلهم.

و الأولى التيمم من الأماكن العالية التي هي أبعد عن القدر و ملاقاته النجاسة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٦

الفصل الثالث في كيفية التيمم

أجزاء التيمم أمور:

الأول: ضرب باطن اليدين بالأرض دفعة واحدة. و لا يكفي مجرد مسّ الأرض من دون أن يصدق عليه الضرب.

الثاني: أن يمسح بباطن يديه جميعا جبهته. و هي العظم المستوى في أعلى الوجه، و حدّه من الأعلى قصاص الشعر و مبدأ الوجه و من الأسفل عظم الحاجبين، و من الجانبين صفحتا الوجه. و ينبغي مسح شيء مما خرج عن الحد ليعلم استيعاب الجبهة بالمسح. و لا بد من كون المسح من الأعلى إلى الأسفل، و لا يكفي المسح منكوسا و لا معترضا.

الثالث: مسح ظهر الكف اليمنى بباطن الكف اليسرى، و يبدأ من الزند- و هو المفصل الذي بين الكف و الذراع- و ينتهي بأطراف الأصابع.

الرابع: مسح ظهر الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى، على النحو المذكور في سابقه.

(مسألة ٣٦٠): لا بد من كون الضرب و المسح ببشرة الكفين من دون حائل كما لا بد من ذلك في الممسوح، فيجب إزالة الحاجب كالأخاتم و غيره مما يمنع من مماسة البشرة. هذا مع الإمكان و سيأتي الحكم مع التعذّر.

(مسألة ٣٦١): لا تجب إزالة الشعر النابت في الجبهة و ظهر الكفين بل يكفي المسح عليه.

(مسألة ٣٦٢): لا تجب المدافعة في استيعاب المسح للوجه و الكفين بملاحظة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٧

المواضع المتعرجة بل يكفي الاستيعاب العرفي الحاصل بإمرار اليدين مرة واحدة على المكان الممسوح، من دون حاجة لتخليل الأصابع و نحوها للوصول لما بينها من المواضع العميقة في ظاهر الكفين.

(مسألة ٣٦٣): الظاهر أنه يكفي ضرب الكفين مرة واحدة للوجه و الكفين في التيمم، كما سبق، سواء كان التيمم بدلا عن الوضوء أم عن الغسل. لكن الأحوط استحبابا الضرب مرة أخرى للكفين، فإذا أراد ذلك أتى بالتيمم على الوجه السابق فإذا أكمل مسح الكفين ضرب بهما مرة أخرى على الأرض و أعاد مسحهما فيمسح ظهر اليمنى بباطن اليسرى، ثم يمسح ظهر اليسرى بباطن اليمنى.

(مسألة ٣٦٤): إذا تعدّر الضرب و المسح بباطن الكفين انتقل إلى ظاهرهما.

(مسألة ٣٦٥): من كان بعض كفه مقطوعا يضرب و يمسح بالباقي، و من كانت إحدى كفيه مقطوعة بتمامها إن أمكنه أن يضرب ببقية يده المقطوعة الأرض ضرب بها مع كف اليد الأخرى و مسح تمام جهته بالكف و مسح ظهر كفه ببقية يده المقطوعة. و إن لم يبق من يده المقطوعة ما يضرب به الأرض ضرب بكف يده السالمة الأرض و مسح بها وجهه و مسح ظهر كفه بالأرض مباشرة. و الأحوط وجوبا أن لا يقتصر على ذلك، بل يطلب أيضا- مع الإمكان- من شخص آخر أن يضرب بكفه الأرض ثم يمسح ذلك الشخص بكفه تلك كف الأقطع.

(مسألة ٣٦٦): من كان تمام كفه مقطوعا إن أمكنه أن يضرب ببقية يديه الأرض ضرب بهما و مسح جهته، و كذا إذا تمكن أن يضرب ببقية يد واحدة فقط. و إن تعدّر عليه أن يضرب بشيء من يديه الأرض مسح جهته بالأرض منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٨

مباشرة. و الأحوط وجوبا أن يضم إلى ذلك مسحها بكف شخص آخر مع الإمكان على النحو المتقدم في المسألة السابقة. (مسألة ٣٦٧): من تعذر عليه المسح بكفه أو بكفه لشلل أو قيد أو نحوهما جرى عليه حكم مقطوع الكف و الكفين المتقدم في المسألتين السادسة و السابعة.

(مسألة ٣٦٨): من كان على بعض أعضاء تيممه جيرة لجرح أو كسر أو نحوهما و لم يمكن إزالتها جرى عليها حكم البشارة فيمسح بها و عليها. أما إذا لم يكن الحائل جيرة و تعدرت إزالته فإن كان في الجبهة أو ظهر الكف مسح عليه، و إن كان في باطن الكف ضرب الأرض بكفه و مسح بها بنحو يكون المسح بما لا حاجب عليه.

نعم إذا كان مستوعبا لباطن الكف- بحيث لا يمكن مسح الوجه و ظهر الكفين ببشرتها- فالأحوط وجوبا أن يضيف إلى ذلك ضرب الأرض بذراعه و المسح به، فإن تعذر عليه ذلك طلب من غيره أن يضرب بكفه الأرض و يمسح له، نظير ما تقدم في المسألتين (٣٦٥) و (٣٦٦).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١١٩

الفصل الرابع في شروط التيمم

يشترط في التيمم أمور:

الأول: النية على نحو ما تقدم في الوضوء، و لا بد من حصولها من حين الضرب.

(مسألة ٣٦٩): لا تجب نية البدلية عن الوضوء أو الغسل حتى لو اجتمعت أسبابهما، بل يكفي تيمم واحد عنهما حينئذ.

الثاني: المباشرة مع الإمكان، بحيث يستقل التيمم بالإتيان بإجزاء التيمم السابقة. نعم مع تعدّر ذلك يجوز الاستعانة بالغير لكن لا بد من نية التيمم، و لا تكفي نية الغير الذي ييممه.

(مسألة ٣٧٠): لا بد مع الاستعانة بالغير من الضرب بيدي التيمم و المسح بهما مع الإمكان، نعم مع تعدّر ذلك يضرب الغير الأرض بكفه و يمسح بهما وجه التيمم و ظاهر كفيه.

الثالث: الترتيب بين أجزاء التيمم على النحو المذكور في ما تقدم.

الرابع: الموالاة على الأحوط وجوبا و إن كان التيمم بدلا عن الغسل. و لا بد فيها من تعاقب الأجزاء و عدم الفصل بينها، بحيث يصدق أن التيمم مشغل بالتيمم عرفا من حين الشروع فيه حتى يكمله و لا يصدق أنه تركه في الأثناء ثم عاد إليه.

(مسألة ٣٧١): إذا خالف الترتيب عمدا أو سهوا وجب عليه التدارك على ما يطابقه بتكرار الجزء الذي قدّمه إذا كان حقه التأخير، فلو ضرب بكفيه الأرض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٠

ثم مسح الكفين ثم الوجه أعاد مسح الكفين، و لو مسح الكف اليسرى ثم اليمنى أعاد مسح اليسرى. بل إذا طالت المدة حتى فاتت الموالاة فالأحوط وجوبا استئناف التيمم من أوله.

الخامس: طهارة أعضاء التيمم فلا يصح التيمم مع نجاستها برطوبة إذا كانت موجبة لنجاسة الأرض التي يتيمم بها. بل الأحوط وجوبا اعتبار طهارتها حتى لو لم تستلزم ذلك، لجفافها. نعم إذا تعذر تطهيرها يصح التيمم مع الجفاف.

(مسألة ٣٧٢): إذا شك في صحة التيمم بعد الفراغ منه لم يلتفت و بنى على صحته. و إذا شك في الإتيان بجزء منه بعد الإتيان بالجزء الذي بعده بنى على الإتيان به، كما لو شك بعد مسح اليمنى في مسح الوجه. و إن كان الأحوط استحبابا التدارك.

(مسألة ٣٧٣): يستحب نفض اليدين بعد الضرب بهما قبل المسح إذا علق بهما شيء من الأرض، و يكفي عنه كل ما يزيل عنهما ما علق بهما، كضرب إحداهما بالأخرى أو مسحها بها.

الفصل الخامس في أحكام التيمم

(مسألة ٣٧٤): الأحوط وجوبا عدم التيمم للصلاة قبل وقتها حتى لو علم بتعذر الطهارة المائية عليه للصلاة ذات الوقت في تمام وقتها. نعم إذا علم أو خاف تعذر التيمم عليه بعد الوقت وجبت عليه المبادرة له، ليتمكن من الصلاة في وقتها.

(مسألة ٣٧٥): لا تجوز الصلاة بالتيمم في سعة الوقت إلا مع احتمال استمرار

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢١

العذر في تمام الوقت، فإن استمر أجزاء، و إن ارتفع لم يجزأ بها و وجبت إعادتها بالطهارة المائية.

و يستثنى من ذلك من كان عذره عدم وجدان الماء الذي يسعه الطهارة به فإنه إذا لم يعلم أو يظن بقدرته عليه في أثناء الوقت تجوز له المبادرة للصلاة بالتيمم و يجزأ بها حتى لو وجد الماء بعد ذلك قبل خروج الوقت. نعم يستحب له الإعادة حينئذ بالطهارة المائية، كما يستحب له الانتظار من أول الأمر بالصلاة حتى يقدر على الماء.

(مسألة ٣٧٦): لو تيمم لصلاة فريضه أو نافله ثم دخل وقت صلاة أخرى جاز له الصلاة بذلك التيمم على التفصيل المتقدم في المسألة السابقة. و لا ينتقض التيمم مهما طالت المدة إلا بالحدث أو بارتفاع العذر المسوغ للتيمم كوجدان الماء و الشفاء من المرض و نحوهما. و لو ارتفع العذر لكن لم يستعمل الماء ثم عاد العذر وجب إعادة التيمم و لا يكتفى بالتيمم السابق.

(مسألة ٣٧٧): من دخل في الصلاة بتيمم ثم وجد الماء قبل الركوع قطع الصلاة و تطهر بالماء و استأنف الصلاة، و إن وجدته بعد الركوع أتمّ صلاته بتيممه، و تطهر بالماء للصلوات الآتية. هذا إذا كان دخوله في الصلاة بالتيمم مشروعاً كما تقدم في المسألة (٣٧٥).

(مسألة ٣٧٨): يشرع التيمم بدلا عن الوضوء في جميع موارد مشروعية الوضوء حتى للكون على الطهارة، كما يشرع بدلا عن الأغسال الواجبة. نعم لا بدّ من كون الغاية مما يرجح تحقيقه فيجوز التيمم للكون في المسجد مثلا، لأنه أمر راجح شرعا، و لا يجوز التيمم

لمسّ المصحف، إلا أن يرجح المسّ أو يضطر إليه، بخلاف الوضوء، فإنه يجوز إيقاعه لمسّ المصحف و إن لم يرجح و لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٢

يضطر إليه. و أما مشروعية التيمم بدلا عن الأغسال المستحبة فهي لا تخلو عن إشكال، كما تقدم في آخر الكلام في الأغسال المستحبة.

(مسألة ٣٧٩): من تيمم لغاية جاز له الدخول بتيممه ذلك في جميع الغايات، فمن تيمم لصلاة جاز له الدخول بتيممه ذلك في صلاة أخرى و في الطواف، و جاز له به مسّ المصحف و الدخول للمسجد و إن كان مسبوقا بالجنابة و غير ذلك.

(مسألة ٣٨٠): تقدم في المسألة (٣٦٧) أن التيمم ينتقض بالحدث، و انتقاضه به على نحو انتقاض الوضوء أو الغسل الذي يقع بدلا

عنهما. وحينئذ فالمحدث بالأكبر إذا كانت وظيفته التيمم فتيمم ثم أحدث بالأصغر لم تنتقض طهارته من الحدث الأكبر، ولم تترتب عليه احكامه، بل تنتقض طهارته من الحدث الأصغر و تترتب أحكامه لا غير، فيجب عليه الوضوء مع القدرة عليه و مع تعذره يتيمم بدلا عنه لا عن الغسل. نعم الأحوط استحبابا مع القدرة على الوضوء الجمع بينه و بين التيمم بدلا عن الغسل، و مع تعذر الوضوء التيمم بدلا عما في ذمته من دون تعيين.

(مسألة ٣٨١): سبق في المسألة الثالثة أن التيمم ينتقض بالقدرة على استعمال الماء. و عليه فلو وجد شخصان متيمين أو أكثر ماء يكفي لشخص واحد، فإن قدر كل منهم على استعماله لعدم تسابقهم إليه بطل تيممهم جميعا. و إن لم يقدر بعضهم على استعماله، لسبق غيره إليه لم يبطل تيممه و بطل تيمم السابق فقط. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٣

المقصد السادس في الطهارة من الخبث

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في عدد النجاسات

و هي عشرة.

الأول و الثاني: البول و الغائط من كل حيوان يحرم أكل لحمه إذا كانت له نفس سائلة، أما ما يحل أكل لحمه فبوله و غائطه طاهران، و إن كان مكروه الأكل كالحمار و البغل و الفرس.

(مسألة ٣٨٢): لا فرق بين ما يحرم أكل لحمه بالأصل كالثعلب و الأرنب، و ما يحرم أكل لحمه بالعرض و هو أمور ثلاثة:

الأول: الجلال و هو الذي يتغذى بالعدرة فقط مدة معتدا بها، بحيث يصدق عرفا أن غذاءه العذرة.

الثاني: الجدى الذي يرضع لبن الخنزيرة حتى يشتد عليه و يكبر.

و الأحوط و جوبا العموم لكل حيوان يرتضع منها.

الثالث: البهيمة التي يطؤها الإنسان، حتى الذكر على الأحوط و جوبا، بل الأحوط و جوبا العموم لكل حيوان و إن لم يكن من البهائم كالطيور. و النسل في الجميع تابع للأصل.

(مسألة ٣٨٣): بول الطير و ذرقه طاهران و إن حرم أكل لحمه كالصقر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٤

(مسألة ٣٨٤): ما يحرم أكله مما ليس له نفس سائلة إن لم يكن له لحم - كالبق و الذباب - فما يخرج منه طاهر و إن كان له لحم - كالجوزي و السلحفاة - فغائطه طاهر. و ان كان له بول فالأحوط و جوبا الاجتناب عنه و إجراء حكم النجس عليه.

(مسألة ٣٨٥): المراد بالحيوان الذي له نفس سائلة هو الذي له عروق يشخب منها الدم، و غيره إما لا دم له كالخنفساء، أو له دم يجتمع في بطنه كالبق، أو ينضح دمه من لحمه عند قطعه كالسمك.

(مسألة ٣٨٦): ما يشك في أن له نفسا سائلة يحكم بطهارة غائطه، و الأحوط و جوبا الاجتناب عن بوله إن كان له لحم يحرم أكله.

(مسألة ٣٨٧): ما يشك في حلية أكل لحمه يحكم بطهارة بوله و غائطه، الثالث: المنى من كل ما لا يؤكل لحمه و كان له نفس سائلة. و أما ما لا نفس له سائلة فميتة طاهر، و كذا ما يؤكل لحمه و إن كان الأحوط استحبابا اجتنابه.

الرابع: الدم من الحيوان ذى النفس السائلة. أما دم ما لا نفس له سائلة كدم السمك و البرغوث و غيرها فهو طاهر.

(مسألة ٣٨٨): دم العلقه فى الحيوان و فى البيضه طاهر، و الأحوط و جوبا عدم أكله.

(مسألة ٣٨٩): الدم المتخلف فى الذبيحه بعد خروج ما يتعارف بخروجه بالذبح و النحر طاهر، إلا أن يتنجس بنجاسه خارجيه كما لو

لاقى السكين أو يد القصاب النجسه. نعم يحرم أكله، إلا ما يعدّ من أجزاء اللحم عرفا لقلته و تخلفه فى العروق الدقيقه.

(مسألة ٣٩٠): دم الحيوان المشكوك فى كونه ذا نفس سائلة محكوم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٥

بالطهاره. و كذا الدم الذى لا يعلم أنه من حيوان له نفس سائلة أو من حيوان ليس له نفس سائلة. فمن وجد على ثوبه دما و لم يعلم

أنه منه أو من البرغوث أو البعوض يبنى على طهارته، و كذا الحال فى كل دم مردد بين الطاهر و النجس كالدم المردد بين الخارج

بالذبح و المتخلف فى الذبيحه بعد الذبح.

(مسألة ٣٩١): الظاهر أن الحكم بنجاسه البول و الغائط و المنى و الدم مشروط بخروجها للطاهر و أما قبل ذلك فهي طاهره، و ملاقاتها

لا توجب نجاسه الملاقى.

الخامس: ميتة الحيوان الذى له نفس سائلة. و أما ميتة ما لا نفس له سائلة فهي طاهره، و منها الخفاش.

(مسألة ٣٩٢): الجزء المقطوع من الحى نجس كالميتة، و يستثنى من ذلك الأجزاء غير اللحمية التى هى من سنخ زوائد البدن، كقشور

البدن و أسفل القدم و كذا الثالول و نحوه مما من شأنه الانفصال.

(مسألة ٣٩٣): إذا أوصل الجزء المقطوع من الحيوان بجسم الإنسان أو بحيوان آخر و جرت فيه الحياة طهر، كما فى موارد زرع أعضاء

الجسم و أجهزته، و كذا موارد ترقيع الجلد. نعم إذا نقل من نجس العين لطاهر العين أشكل الحكم بالطهاره بمجرد وصله و جريان

الحياة فيه. بل الأحوط و جوبا عدم الحكم بطهارته إلا بعد إلحاقه عرفا بالحيوان الطاهر بحيث يعدّ كسائر أجزائه.

(مسألة ٣٩٤): ما لا تحلّ الحياة من أجزاء الميتة طاهر كالصوف و الشعر و العظم و القرن و الظفر، و كذا ما ينفصل عنها كالبيضه إذا

اكتست القشر، و اللبن و الأنفحة و هى ما يؤخذ من السخال و نحوها لصناعة الجبن. و الأحوط و جوبا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٦

الاقْتِصَارُ فى طهارتها على المادة المتجمدة الموجودة داخل الكرش دون نفس الكرش الذى فيه تلك المادة.

(مسألة ٣٩٥): المراد بالميتة هنا كل ميت لم يذك. و مع الشك فى التذكية يحكم بعدمها، و بنجاسه الحيوان و أجزائه من جلده و

لحمه و شحمه و دهنه و غيرها، إلا أن يقوم دليل شرعى على تذكيتها.

(مسألة ٣٩٦): ما يكون تحت يد المسلم من أجزاء الحيوان المشكوك التذكية يحكم بتذكيتها إذا كان يعامله معاملة المذكى بإعداده

للبيع أو للأكل أو استعماله فى المأكول و المشروب أو لبسه أو نحو ذلك، دون ما لا يعامله كذلك كظروف العذرات و النجاسات.

و كذا يحكم بتذكية ما يباع فى سوق المسلمين، أو يصنع فى بلاد الإسلام- و لو لغلبة المسلمين عليها- إذا احتمل كون البائع أو

الصانع لها مسلما، و كذا ما يوجد مطروحا فى بلاد الإسلام إذا احتمل كونه مسبوqa بيد المسلم، و كان عليه أثر الاستعمال المناسب

للتذكية.

(مسألة ٣٩٧): ما يؤخذ من يد الكافر إذا كان مسبوqa بيد المسلم محكوم بالتذكية.

(مسألة ٣٩٨): ما لم يكن فى يد المسلم إذا صار فى يد المسلم إن احتمل أخذه له بعد إحرازه لتذكيتها بوجه شرعى كان محكوما

بالتذكية، و إن علم بعدم إحراز المسلم لذلك فهو محكوم بالنجاسة و عدم التذكية.

السادس و السابع: الكلب و الخنزير البريان و كذا أجزاءهما و إن كانت مما لا تحلّ الحياة كالشعر و نحوه. و أما البحران فهما

طاهران.

الثامن: الكافر غير الكتابي على الأحوط وجوبا. أما الكتابي - وهو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٧

اليهودى والنصرانى والمجوسى - فالظاهر طهارته بنفسه، وإنما ينجس بملاقاة النجاسة كالميتة والخمر ونحوهما مما يستعمله مستحلا له أو غير مستحل.

(مسألة ٣٩٩): الإسلام هو الإقرار بوحداية الله تعالى ونبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله وبما جاء به من عند الله تعالى، فالكافر هو الذى لا يتدين بذلك، إما لعدم اعتقاده بدين أصلا أو لتدينه بدين غير الإسلام بالمعنى المذكور.

(مسألة ٤٠٠): إنكار الضرورى من الدين إن رجع إلى عدم الإقرار به بعد العلم بانزاله من قبل الله تعالى، أو إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله فى تبليغه به بعد العلم بتبليغه له كان موجبا للكفر، وإن رجع إلى عدم العلم بثبوته فى الدين أو بتبليغ النبي صلى الله عليه وآله له، لم يوجب الكفر، كما إذا نشأ من الجهل بتحريمه أو من شبهة اعتقد معها عدم التحريم.

(مسألة ٤٠١): الناصب نجس - على الأحوط وجوبا - إذا رجع نصابه إلى إنكار الضرورى بالنحو الموجب للكفر الذى تقدم فى المسألة السابقة. وكذا الغالى إذا رجع غلوه إلى إنكار التوحيد لله تعالى أو إنكار النبوة أو إنكار الضرورى بالنحو المتقدم.

(مسألة ٤٠٢): يكره مباشرة الكتابي برطوبة، إذا احتمل نجاسته بالعرض، و ترتفع الكراهة المذكورة بتطهيره بدنه من الخبث.

التاسع: الخمر وكل مسكر مائع بالأصل وإن لم يتعارف شربه. وأما المسكر الجامد - كالحشيشة - فإنه طاهر وإن صار مائعا بالعرض.

(مسألة ٤٠٣): لا ينجس العصير العنبى إذا غلى، بل يبقى طاهرا وإن حرم شربه حتى يذهب ثلثاه.

(مسألة ٤٠٤): إذا وضع العنب فى ماء وأغلى الماء، فإن لم يغل الماء الذى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٨

فى داخل حبات العنب فلا إشكال فى حليته، وإن غلى ماء العنب فى داخله فالأحوط وجوبا الاجتناب عنه، وكذا لو غلى ماء العنب فى داخله بتعرضه لحرارة النار رأسا من دون أن يوضع العنب فى ماء.

(مسألة ٤٠٥): الفقاع نجس وإن لم يظهر إسكاره. وهو شراب يتخذ من الشعير على وجه خاص يعرفه أهله.

العاشر: عرق الإبل الجلالة، بل كل حيوان جلال على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٤٠٦): الظاهر عدم نجاسة عرق الجنب من الحرام. نعم الأحوط وجوبا أنه مانع من الصلاة، فإذا أصاب الثوب لا تصح الصلاة فيه حتى يغسل.

(مسألة ٤٠٧): إذا تردد الشئ بين الطاهر والنجس يحكم بطهارته، كما إذا تردد الشعر بين أن يكون من الماعز وأن يكون من الخنزير. وهكذا كل ما يشك فى طهارته لاشتباه حاله.

الفصل الثانى فى كيفية سراية النجاسة

لا ينجس الجسم الطاهر بملاقاة النجاسة إلا مع الرطوبة المسرية التى تنتقل من أحدهما إلى الآخر بمجرد الملاقاة، سواء كانت مائة أم دهنية. وأما الندى الذى لا ينتقل إلا بمدة طويلة - كالحائط الذى يتأثر بالرطوبة - فلا تسرى به النجاسة.

(مسألة ٤٠٨): الذوبان من دون رطوبة مسرية لا يكفى فى التنجيس فالفلزات إذا أذيت فى بوتقة نجسة لم تنجس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٢٩

(مسألة ٤٠٩): الأجسام الجامدة إذا لاقت النجاسة برطوبة مسرية لم ينجس منها إلا موضع الملاقاة، ولا تسرى النجاسة إلى غيره وإن كانت الرطوبة المسرية مستوعبة له. فالثوب المبتل مثلا لا ينجس منه إلا موضع الملاقاة.

(مسألة ٤١٠): إذا لاقت النجاسة المائع تنجس كله. نعم إذا كان جامدا لبرد ونحوه لم يتنجس منه إلا موضع الملاقاة. والمعيار فى

الجمود على ما يكون عليه العسل و السمن في الشتاء على الأحوط وجوبا. و يلحق بالعسل ما يشبهه مما يتكثف بالجمود مع السيالان البطيء كالشيرة الكثيفة، و بالسمن ما يشبهه مما يتكثف بالجمود من دون سيالان كاللبن الناشف، و لا يكفي فيه التكثف مع السيالان البطيء.

(مسألة ٤١١): الأقوى أن المنتجس كالنجس ينجس ما يلاقيه بالرطوبة مهما تعددت الوسائط، من دون فرق بين الماء و غيره.
(مسألة ٤١٢): سبق في المسألة (٣٩١) من فصل عدد النجاسات إن الأعيان النجسة لا تحكم بالنجاسة ما لم تخرج للظاهر، و أن ملاقاتها في الباطن غير منجسة للملاقى. سواء كان الملاقى من الباطن كالريق يلاقى دم الأسنان فيخرج للظاهر، أم كان الملاقى من الظاهر، كما الاحتقان يلاقى الغائط ثم يخرج للظاهر. أما إذا كانت النجاسة من الظاهر فللملاقاتها في الباطن صورتان:
الاولى: أن يكون الملاقى من الباطن كالخمر يشربه الإنسان فيلاقى فضاء الفم أو الجوف، و بحكمه اللسان يخرج الإنسان فيذوق به الطعام النجس، و الظاهر هنا الحكم بالطهارة أيضا.

الثانية: أن يكون النجس و الطاهر معا من الخارج و يتلاقيان في الداخل، فإن كان الطاهر من توابع الباطن لم ينجس، كالذى يشد أسنانه بالذهب أو يضع
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٠

سنا صناعية ثم يتمضمض بالماء النجس، و إن لم يكن الطاهر من توابع الباطن فالأحوط وجوبا نجاسته، كما لو أدخل إصبعين في فمه و كان أحدهما نجسا فتلاقيا في الفم برطوبة ثم انفصلا و أخرج منه.
(مسألة ٤١٣): مع الشك في الملاقاة بينى على الطهارة، و كذا مع العلم بها و الشك في أن الملاقى هو الطاهر أو النجس، و كذا مع العلم بملاقاة النجس و الشك في وجود الرطوبة، أو في كونها مسرية.

الفصل الثالث في أحكام النجاسة

يشترط في صحة الصلاة طهارة بدن المصلى و ثيابه، و إن لم تكن ساترة للعودة من دون فرق في الصلاة بين الواجبة و المستحبة، بل حتى صلاة الاحتياط. و كذا قضاء الأجزاء المنسية. بل هو الأحوط استحبابا في سجود السهو. نعم تصح الصلاة على الميت مع النجاسة.
(مسألة ٤١٤): لا بد من طهارة مسجد الجبهة بالمقدار الذى يجب إمساس الجبهة له. و لا يضر نجاسة ما زاد على ذلك مما يمس الجبهة أو يمس بقية المساجد السبعة أو غيرها من أجزاء بدن المصلى فضلا عما لا يمسّه. نعم مع الرطوبة و سريان النجاسة لبدن المصلى أو لباسه لا تصح الصلاة، كما تقدم.

(مسألة ٤١٥): لا تضر نجاسة الغطاء في صلاة المستلقى أو المضطجع إذا لم يصدق عليه اللباس، إلا إذا لف المصلى به جسده بحيث يصدق أنه صلى فيه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣١

(مسألة ٤١٦): من صلى مع النجاسة جهلا- بوجودها و لم يعلم إلا- بعد الفراغ صحت صلاته، و لا- إعادة عليه. إلا- في دم الحيض فالأحوط وجوبا لإعادة.

(مسألة ٤١٧): من علم بوجود سبب النجاسة و صلى فيها للجهل بسببته للنجاسة صحت صلاته، كما لو علم بإصابة البول لثوبه فغسله مرة واحدة، و صلى فيه لاعتقاده- خطأ- بكفاية الغسل الواحدة في التطهير من البول.

(مسألة ٤١٨): من علم بالنجاسة و صلى فيها للجهل بمانعيتها من الصلاة صحت صلاته.

(مسألة ٤١٩): من علم بالنجاسة ثم نسيها و صلى كان عليه إعادة الصلاة إذا ذكر في الوقت، بل الأحوط وجوبا القضاء، لو ذكر بعد خروج الوقت.

(مسألة ٤٢٠): إذا دخل في الصلاة مع النجاسة جهلا بوجودها ثم علم بها في أثناء الصلاة بطلت صلاته، و عليه استئنافها بعد التطهير.
 (مسألة ٤٢١): إذا دخل في الصلاة مع الطهارة و أصيب بالنجاسة في أثناء الصلاة فإن لم يعلم بها إلا بعد الفراغ صحت صلاته، و إن علم بها في الأثناء فإن تيسر له التخلص من النجاسة- بالتطهير منها أو نزع الثوب النجس- من دون أن يقع فيما ينافي الصلاة- كالانحراف عن القبلة و الكلام- فعل ذلك و صحت صلاته، و إلا تخلّص من النجاسة و استأنف الصلاة. هذا مع سعة الوقت، و أما مع ضيق الوقت عن التخلص من النجاسة فاللزام إتمام الصلاة بالنجاسة و الاجتزاء بها.

(مسألة ٤٢٢): إذا رأى النجاسة في أثناء الصلاة و شك في أنها قد أصابته قبل الدخول فيها أو بعده بنى على الثاني، و جرى عليه الحكم المتقدم في المسألة السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٢

(مسألة ٤٢٣): إذا علم بنجاسة ثوبه أو بدنه فطهره هو أو غيره و صلى و ظهر له بعد الفراغ من الصلاة عدم صحة التطهير صحت صلاته و لم تجب عليه الإعادة. نعم لو اعتمد على تطهير غيره فيما يحتاج إزالته إلى كلفه كالمنى و نحوه من دون فحص عن حاله و ظهر بعد الصلاة عدم صحة تطهيره، فالأحوط وجوبا الإعادة.

(مسألة ٤٢٤): لو علم بالنجاسة و اعتقد بأنها قد طهرت فصلى، ثم ظهر له خطأ اعتقاده و عدم وقوع التطهير أصلا صحت صلاته، و ليس الحال فيه كالمسألة السابقة.

(مسألة ٤٢٥): لو علم بنجاسة ثوبه فصلى فيه و هو يرى أنه صلى في غيره صحت صلاته.

(مسألة ٤٢٦): لو علم بنجاسة شيء فنسى و لاقاه برطوبة فتنجس بدنه أو ثوبه و هو لا يعلم فصلى، و بعد الفراغ ذكر أن الذي لاقاه كان نجسا صحت صلاته.

(مسألة ٤٢٧): من لم يجد إلا ثوبا نجسا فإن اضطر الى لبسه لبرد أو نحوه صلى فيه، و أجزأته صلاته. و أما مع إمكان نزعه و الصلاة عاريا فالأحوط وجوبا الجمع بين الصلاة فيه و الصلاة عاريا بالكيفية الآتية في الكلام في تعذر الساتر الشرعى من مبحث لباس المصلى.

(مسألة ٤٢٨): إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما و جب عليه الصلاة في كل منهما بتكرار الصلاة، و مع تعدد الجمع في الوقت يأتي بالأخرى في خارجه.

(مسألة ٤٢٩): إذا كان بدنه و ثوبه نجسا و تعدد تطهيرهما معا رجح تطهير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٣

البدن، و جرى عليه في الصلاة بالثوب ما تقدم في المسألة (٤٢٧).

(مسألة ٤٣٠): لا- يجب على المكلف إعلام غيره بنجاسة بدنه أو ثوبه ليظهرهما في الصلاة بل يجوز له إيهامه في ذلك من دون كذب، إلا مع استثمانه له على ذلك، كما لو أوكل إليه أمر التطهير، أو طلب منه أن يختار له ثوبا للصلاة، فإن الأحوط وجوبا له حينئذ إعلامه بالحال و عدم الخروج عن مقتضى الاستثمان.

(مسألة ٤٣١): يحرم أكل النجس و المتنجس و شربهما، و يجوز الانتفاع بهما في ما لا يشترط فيه الطهارة، كاللبس و الفرش و التسميد بالعدرة و الدم و نحو ذلك.

(مسألة ٤٣٢): يحرم سقى الأطفال و المجانين المسكر. و أما سقيهم أو إطعامهم ببقية الأعيان النجسة أو المتنجسة فلا يحرم، إلا إذا كان منافيا لمصلحته الدينية أو الدنيوية أو بغير إذن الولي.

(مسألة ٤٣٣): يحرم تنجيس المسجد و إن لم يوجب هتكه من دون فرق بين ظاهر أرضه و باطنها و سقفه و سطحه و حيطانه و غيرها. نعم إذا كان تنجيسه لمصلحته- كما لو توقف عليه تعميره- جاز بنظر الولي الخاص أو العام.

كما أن الظاهر جواز تنجيس حائط المسجد من الخارج بالنحو المتعارف في ظاهر الأبنية التي جرت السيرة على التصرف فيها بالمس و نحوه من دون استئذان المالك أو نحوه. نعم إذا كان تنجيس حائط المسجد من الخارج هتكا له حرم. (مسألة ٤٣٤): تجب إزالة النجاسة عن المسجد إذا كان هتكا له. بل مطلقا على الأحوط وجوبا. نعم لا تجب إزالتها عن باطن أرضه لو أمكن من دون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٤

تخريب. بل لا يجوز إزالتها عن باطن أرضه و غيره من أجزائه لو توقفت على تخريبه بالنحو المضرب به، إلا مع وجود البازل لعمارة بعد التخريب أو أهمية المفسدة المترتبة على النجاسة حسب تشخيص الولي الخاص أو العام. (مسألة ٤٣٥): وجوب الإزالة فوري يقتضى المسارعة، إلا مع لزوم الضرر أو الحرج أو المزاومة بتكليف أهم. (مسألة ٤٣٦): وجوب الإزالة كفاي يعم جميع المكلفين ولا يختص بمن نجسه أو بوليه أو غيرهما. (مسألة ٤٣٧): يحرم تنجيس فراش المسجد. و يجب تطهيره بعد التنجيس إذا استلزم بقاء النجاسة هتك المسجد. (مسألة ٤٣٨): بقاء آليات المسجد و ما يوقف له إن ابنتى وقفه على التعرض للنجاسة - كالأخشاب المعدّ لوضع الأحذية - لم يحرم تنجيسه، و إلا حرم تنجيسه.

و أما تطهيره بعد التنجيس فيجرى فيه ما تقدم فى الفراش.

(مسألة ٤٣٩): المشاهد المشرفة كالمساجد فى حرمة التنجيس. كما يجب تطهيرها إذا كان بقاء النجاسة هتكا لها. و كذا الحال فى جميع الموقوفات للجهات المقدسة، إذا لم يبتن وقفها على الإذن فى تنجيسها. (مسألة ٤٤٠): لا يجوز تنجيس المسجد الخراب و إن صار أرضا خالية. و يجب تطهيره بعد التنجيس إذا لزم الهتك من بقاء النجاسة. (مسألة ٤٤١): يحرم تنجيس المصحف الشريف إذا كان هتكا له، و يجب تطهيره حينئذ. و كذا الحال فى كل ما يكتسب قدسيه بنسبته لجهة مقدسة، كترية الحسين عليه السلام و كسوة الكعبة و غيرهما. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٥

الفصل الرابع فى ما يعفى عنه فى الصلاة من النجاسة

تجوز الصلاة فى النجاسة فى موارد:

الأول: دم الجروح و القروح فى البدن و اللباس، حتى تبرأ. نعم إذا لم يكن الجرح أو القرحة مبنيا على استمرار النجاسة، بل يمكن تطهيره و يبقى طاهرا من دون أن يبرأ فالظاهر عدم العفو عن نجاسته. (مسألة ٤٤٢): يختص العفو بما إذا كانت سراية النجاسة مستندة لطبيعة الجرح أو القرحة بمقتضى المتعارف. أما لو استندت لأمر خارج عن ذلك فلا عفو، كما لو مس الجرح بيده فتنجست، فإنه لا يعفى عن نجاستها. (مسألة ٤٤٣): كما يعفى عن الدم فى الجروح و القروح يعفى عن القيح الخارج من الجرح أو القرحة و الدواء الموضوع عليهما و العرق المتنجس بهما.

نعم يشكل العفو عن الأشياء الخارجية الملاقية للجرح أو القرحة، كما لو وقع عليه ماء جرى منه للموضع الطاهر.

(مسألة ٤٤٤): الظاهر عدم العفو عن دم الجروح و القروح الباطنية، كدم الرعاف و قروح المعاء الذى قد ينزل من الأسفل و دم البواسير. بل يشكل العفو عن دم البواسير الظاهرة، و الأحوط وجوبا التطهير منه.

(مسألة ٤٤٥): إذا كانت الجروح أو القروح متقاربة بحيث لا يجدى عرفا التطهير من بعضها فى تخفيف النجاسة لتعرض ما ينجس

بسببه للنجاسة بسبب الآخر لم يجب التطهير منه عند برئه، وإن كان يجب تخفيف النجاسة دقة، بل منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٦
ينتظر بالتطهير براء الجميع.

و إن كانت متباعدة فإذا برئ بعضها وجب التطهير منه، وإن لم يبرأ الباقي.

(مسألة ٤٤٦): إذا شك في دم أنه من دم الجروح أو القروح أو من غيره من أقسام الدم النجس وجب التطهير منه.

الثاني: الدم دون الدرهم في اللباس، و أما في البدن فالأحوط وجوبا عدم العفو عنه.

(مسألة ٤٤٧): لا عفو عن دم الحيض وإن كان قليلا. وكذا النفاس على الأحوط وجوبا. و أما دم الاستحاضة فالظاهر أنه كسائر الدماء يعفى عنه إذا كان دون الدرهم، وإن كان الأحوط استحبابا الاجتناب عنه.

(مسألة ٤٤٨): لا يعفى عن دم ما لا يؤكل لحمه غير الإنسان وإن كان أقل من درهم. والأحوط وجوبا عدم العفو عن دم الميتة و دم نجس العين أيضا.

(مسألة ٤٤٩): العفو المتقدم إنما هو عن الدم الخالص دون المخلوط بغيره من طاهر أو نجس، دون المتنجس به، فلا تصح الصلاة في جميع ذلك، وإن كان أقل من الدرهم.

(مسألة ٤٥٠): إذا تفسى الدم من أحد الجانبين إلى الآخر فهو دم واحد وكذا إذا وقع الدم في الجانبين من مكان واحد إذا اتصلا حتى صارا دما واحدا.

و إن لم يتصلا فهما دمان فيلزم ملاحظة سعة مجموعهما. و على ذلك يجرى الدم في الثوب ذى الطبقات - كالظهارة و البطانة - فإنه إن اتصل الدم في الطبقات لتلاصقها كان دما واحدا، وإن لم يتصل كان دمين.

(مسألة ٤٥١): إذا شك في أن الدم الموجود في الثوب من المستثنيات أو من غيره - كدم الحيض - بنى على العفو عنه. وإذا شك في أنه بقدر الدرهم أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٧

دون ذلك بنى على عدم العفو عنه.

(مسألة ٤٥٢): الظاهر أن المدار في التقدير على الدرهم الشائع استعماله في عصر الصادقين عليهم السلام، والأحوط وجوبا الاقتصار فيه على ما يكون قطرة ستمترين و ثلاثة ملمات.

الثالث: ما لا تتم به الصلاة وحده، لعدم إمكان ستر عورة الرجل به.

كالخف و الجورب و المنديل الصغير و التكة و القلنسوة و الخاتم و غيرها. فإنه لا بأس بالصلاة في جميع ذلك و إن أصابته النجاسة. (مسألة ٤٥٣): الأحوط وجوبا عدم العفو عن نجاسة المحمول غير الملبوس إذا كان مما تتم به الصلاة كالثوب يحمل في الصلاة من دون لبس.

(مسألة ٤٥٤): لا يعفى عن الملبوس المتخذ من نجس العين أو الميتة و إن كان مما لا تتم به الصلاة، و كذا لا يعفى عن الميتة التابعة للملبوس كالسيف الذى يكون قرابة من جلد الميتة، بل الأحوط وجوبا عدم العفو عن النجس و الميتة المحمولين من دون لبس كالمحفظة المتخذة من جلد الميتة. و أولى بذلك ما إذا كان غير مأكول اللحم، إذا كان طاهرا، كالمحفظة المتخذة من شعر الأرنب فضلا عما إذا كان نجسا كالذى يتخذ من شعر الكلب مثلا.

الرابع: ثوب الام المربية لطفلها، فإنه معفو عنه بشروط:

الأول: أن تكون نجاسته ببوله، دون غيره مما يخرج منه، فضلا عن النجاسة الأجنبية عنه.

الثاني: أن لا يكون لها إلا ثوب واحد. و الأحوط وجوبا أن تكون بحيث يصعب عليها تحصيل غيره و إن لم يبلغ مرتبة الحرج.

الثالث: أن تغسله في اليوم مرة. و الأحوط وجوبا أن يكون غسله بحيث

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٨

تقدر على حفظ طهارته لأكثر من صلاة مع عدم لزوم الحرج من ذلك. كما أن الأحوط وجوبا أن يكون غسله في النهار.

(مسألة ٤٥٥): لا يلحق بالأم غيرها ممن يربي الطفل من النساء فضلا عن الرجال.

(مسألة ٤٥٦): إذا كان عندها ثياب متعددة تحتاج إلى لبسها جميعا لبرد أو نحوه فهي بحكم الثوب الواحد.

(مسألة ٤٥٧): لا يعفى عن نجاسة بدنها من بول ولدها، بل لا بد من تطهيره للصلاة.

الخامس: جميع موارد الاضطرار للصلاة مع النجاسة أو لزوم الحرج من تجنبها. وقد تقدم حكم الانحصار بالثوب النجس في المسألة (٤٢٧) من الفصل السابق.

الفصل الخامس في التطهير من النجاسات

و هو يختلف باختلاف المطهرات، و هي أمور.

الأول: الماء المطلق الطاهر، و هو مطهر لكل متنجس يصل إليه و يستولى عليه. بل تقدم في المسألة (١١) من الفصل الأول من أحكام المياه أنه يطهر الماء المطلق النجس.

و أما الماء المضاف و سائر المائعات فلا تطهر به إلا أن تستهلك فيه لغلته عليها بكثرتة بحيث تنعدم فيه عرفا. و لا بد في طهارتها حينئذ من طهارة الماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٣٩

حين استهلاكها فيه لاعتصامه بالكريه أو بالمادة أو بالمطر. إذا عرفت هذا فالكلام في مقامين:

المقام الأول: في شروط مطهريه الماء للمتنجس باستيلائه عليه.

(مسألة ٤٥٨): لا بد في تطهير الجسم بالماء من زوال عين النجاسة عرفا، و لا يضر بقاء الأثر من اللون أو الرائحة. كما أنه لو كان متنجسا بالمتنجس - كاللبن أو التراب المتنجس - فلا بد من زوال عينه أيضا، إلا أن يطهر بغسله بالماء مع ما تنجس به، كالثوب الطاهر ينجس بملاقاة الثوب المتنجس فيطهران بغسلهما معا بالماء.

(مسألة ٤٥٩): بعض ما ينفذ فيه النجاسة كالثياب و الفراش يحتاج زوال عين النجاسة فيها إلى عناية و لا يكفي فيه مجرد وصول الماء بصب أو غمس، بل لا بد من فركه أو نحوه مما يحقق الغسل عرفا.

(مسألة ٤٦٠): الدسومة إذا لم تبلغ مرتبة الجرم المانع من وصول الماء للمحل النجس لا تمنع من التطهير.

(مسألة ٤٦١): يشترط في التطهير بالقليل انفصال ماء الغسالة على النحو المتعارف، فإذا كان المتنجس صلبا لا ينفذ الماء فيه و لم تدخل النجاسة في أعماقه كفى صب الماء عليه و انفصاله عنه، و إذا كان مما ينفذ الماء فيه كالفرش و الثياب و الاسفنج فلا بد من إخراج ماء الغسالة منه بعصر أو غمز أو نفث أو نحوها، و يكفي توالى الصب عليه حتى يخرج ماء الغسالة منه و يخلفه غيره.

و إذا لم ينفصل و تجتمع في موضع بقى ذلك الموضع نجسا بل الأحوط وجوبا المبادرة بانفصاله على النحو المتعارف في غسل القذارات العرفية و عدم بقاءه مدة أطول من ذلك. نعم لا يضر تخلف قليل من ماء الغسالة في الجسم المغسول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٠

بالنحو المتعارف في الغسل بالماء. و أما مع الغسل بالمعتصم - كزرا كان أو غيره - فلا يعتبر شيء من ذلك.

(مسألة ٤٦٢): لا يضر تعدى ماء الغسالة من الموضع النجس بسبب تطهيره للموضع الطاهر المتصل به، فلو كان موضع من ذراعه نجسا فصب عليه الماء فجرى منه على كفه و وقع على الأرض لم تنجس كفه. و إذا لم ينفصل عن كفه في المثال لقله الماء لم تطهر الكف،

بل تنجس بماء الغسالة. وكذا إذا لم يتصل الموضع الظاهر بالموضع النجس الذى وصل منه الماء له، كما إذا طهر وجهه فتقاطر ماء الغسالة على بطنه فإن الظاهر نجاسة بطنه.

(مسألة ٤٦٣): إذا كان المتنجس صلبا قد تنجست أعماقه ولا ينفذ فيه ماء التطهير، كالشمع الذائب إذا تنجس ثم جمد فلا يطهر إلا ظاهره الملاقى للماء ويبقى باطنه نجسا. وحينئذ إذا أزيل منه سطحه الظاهر و ظهر ما تحته فهو نجس. ولو شك فى إزالة ظاهره وتبدل سطوحه حكم بنجاسته أيضا.

(مسألة ٤٦٤): إذا كان للمتنجس صلابة تمنع من نفوذ الماء فى باطنه بمجرد وصوله وإن أمكن نفوذه فيه ببطء فله صورتان: الأولى: أن يكون باطنه متنجسا قبل تصلبه، كالصابون المصنوع من الدهن المتنجس والجبن المصنوع من الحليب المتنجس والوحل المتنجس إذا انجمد حتى صار طينا، والظاهر أنه لا يظهر لا بالماء القليل ولا بالماء المعتصم مهما طال اتصاله به إذا بقى على تماسكه، إذ لا ينفذ فى باطنه حينئذ إلا رطوبة لا يصدق عليها الماء أو بلل كثير يمتزج بأجزائه بنحو لا يصدق عليه أنه ماء مطلق. نعم يمكن تطهير مثل الطين المتجمد إذا ذاب فى الماء المعتصم واستهلك فيه من دون أن يخرج عن الإطلاق، فإنه يكون طاهرا إذا تجمعت بعد ذلك ورسب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤١

فى الماء.

الثانية: أن يتنجس ظاهره بعد تصلبه فإن لم تنفذ الرطوبة النجسة لباطنه أمكن تطهيره بالماء سواء كان معتصما أم لم يكن. وكذا إذا نفذت فيه رطوبة من النجاسة غير مسرية. أما إذا نفذت فيه رطوبة مسرية من النجاسة فالحكم فيه كما فى الصورة الأولى.

(مسألة ٤٦٥): اللحم الطرى إذا طبخ بماء متنجس أمكن تطهيره بغسله فى الماء. وأما اللحم المجفف فإن علم بنفوذ الرطوبة المسرية لباطنه امتنع تطهيره بالماء، وإن لم يعلم بذلك، بل علم أو احتمال كون الرطوبة النافذة فى باطنه غير مسرية أمكن تطهيره بغسله بالماء، وإن كان الأولى إطعامه للأطفال ونحوهم ممن لا تكليف عليه. ويجرى هذا التفصيل فى جميع ما يطبخ بالماء المتنجس.

(مسألة ٤٦٦): لا بد فى التطهير بالماء القليل من ورود الماء على المتنجس.

نعم ما يتعارف فى تطهيره غسله داخل الماء المجموع لا فرق بين ورود الماء عليه ووروده على الماء، كالثوب يطهر بغسله فى الطست الذى يجتمع فيه الماء.

(مسألة ٤٦٧): إذا طهر الثوب المتنجس ثم وجد فيه شيئا من الطين أو دقيق الأسنان أو الصابون فإن كان ذلك الشيء مما يطهر ظاهره بالغسل لأن له نحو من الصلابة كالأسنان بنى على طهارة ظاهره كالثوب لغسله معه تبعا، وإلا تعين البناء على نجاسته و نجاسة الموضع الذى هو فيه من الثوب و طهارة باقى الثوب.

المقام الثانى: فى العدد اللازم فى التطهير.

فاعلم أنه يكفى فى تطهير المتنجس استيلاء الماء عليه- بالشروط المتقدمة- مرة واحدة إلا فى موارد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٢

المورد الأول: المتنجس بالبول ثوبا كان أو جسدا أو غيرهما فإنه لا يطهر بالماء القليل إلا مع الصب أو الغسل مرتين بأن يتخلل انقطاع الماء عنه وانفصال ماء الغسالة بينهما. ولا يكفى استمرار الغسل أو الصب فيه مرة واحدة مدة طويلة تعادل المرتين فى الزمن.

(مسألة ٤٦٨): لا بد من زوال عين النجاسة بالمرّة الأولى، ولا يكفى زوالها بهما معا.

(مسألة ٤٦٩): سبق فى المسألة الثانية أن الثياب ونحوها لا بد فيها من الغسل. ولكن يكفى فى بول الصبي و الصبية اللذين لم يتغذيا بالطعام صب الماء. بل يكفى فى بول الصبي صبة واحدة. والأحوط وجوبا فيهما معا العصر بعد الصب.

(مسألة ٤٧٠): يسقط التعدد فى البول مع الغسل بالماء المعتصم كرا كان أو ذا مادة أو مطرا.

الثاني: الإناء فإنه إذا تنجس لا يطهر بالماء القليل إلا إذا غسل ثلاث مرات بجعل الماء فيه كل مرة بنحو يصل إلى موضع النجاسة ثم يفرغ منه. أما إذا طهر بالماء المعتصم - كرا كان أو غيره - فيكفي مرة واحدة.

(مسألة ٤٧١): يلحق بالإناء كل موضع لا يمر فيه الماء مرورا، و ينفصل عنه، بل يجتمع فيه و يقر في قعره كالحب، بل حتى مثل الحوض و الحفيرة.

(مسألة ٤٧٢): إذا أمكن تطهير الإناء و نحوه من دون أن يتجمع فيه الماء أجزأ غسله مرة واحدة، كما إذا كان قليل التغير، أو كان مثقوبا في أسفله بنحو ينزل الماء منه كالمغسله التي في أسفلها ثقب لجريان الماء، و كذا إذا تنجس ظاهر الإناء و أريد تطهيره.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٣

(مسألة ٤٧٣): يجب في تطهير الإناء الذي يشرب فيه الكلب أن يغسل أولا بالتراب، ثم بالماء مرتين. من دون فرق بين شربه للماء و شربه لبقية المائعات.

(مسألة ٤٧٤): الأحوط وجوبا في لطع الكلب للإناء و وقوع لعابه فيه الغسل مرّة بالتراب ثم ثلاث مرات بالماء. و أما ملاقاته للإناء بغير ذلك مما يوجب تنجيسه له فلا يجب معها إلا الغسل ثلاث مرات بالماء وحده من دون تراب.

(مسألة ٤٧٥): لا بد من طهارة التراب الذي يغسل به الإناء كالماء.

(مسألة ٤٧٦): لا بد في الغسل بالتراب من أن يكون التراب ممزوجا بالماء بمقدار معتدّ به، بحيث يصدق أن الغسل بالتراب، نظير الغسل بالصابون و الأشتان و السدر و نحوها.

(مسألة ٤٧٧): يجب في تطهير الإناء الذي يشرب منه الخنزير الغسل سبع مرات.

(مسألة ٤٧٨): الأحوط وجوبا غسل الإناء الذي يتنجس بموت الجرذ - و هو الكبير من الفأر - فيه سبع مرات. بل يستحب فيه ذلك و إن لم يتنجس بموته فيه لعدم سريان الرطوبة للإناء مما تحله الحياة من جسده الميت.

(مسألة ٤٧٩): يسقط التعدد في غسل الإناء بالماء المعتصم، كما سبق. لكن لا يسقط معه الغسل بالتراب إذا تنجس بشرب الكلب منه.

(مسألة ٤٨٠): الإناء و نحوه إذا كان كبيرا أو مثبتا في موضعه - كالحوض - إذا طهر بالماء القليل و كان يصعب أو يتعذر تفریغه من ماء الغسالة رأسا يكفي تفریغه بالواسطة و لا يضر تقاطر ماء الغسالة فيه حال الإخراج كما لا يضر فيه نجاسة آلة التفریغ بسبب ماء الغسالة الذي يفرغ بها تدريجا، نعم الأحوط وجوبا تطهيرها لكل غسلة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٤

(مسألة ٤٨١): لا يعتبر التوالى بين الغسلات في كل ما يجب فيه التعدد، بل يكفي تحقق العدد المعتبر و لو مع الفصل بين الغسلات بزمان طويل.

نعم تقدم في المسألة الرابعة أن الأحوط وجوبا المبادرة لإخراج ماء الغسالة في كل غسلة بمجرد تماميتها، و عدم تركه مدة طويلة مع المتنجس المغسول به.

الثاني من المطهرات: الأرض. و هي تطهر باطن القدم و ما يتوقّى به كالنعل و الخف و الحذاء و غيرها بالمشى عليها.

(مسألة ٤٨٢): لا بد من طهارة الأرض و جفافها، بل يبوستها. و لو شك في طهارتها بنى على الطهارة، إلا أن يعلم بنجاستها سابقا و يشك في تطهيرها بعد ذلك. أما لو شك في جفاف الأرض و يبوستها فاللزام البناء على عدم التطهير بالمشى عليها.

(مسألة ٤٨٣): لا بد في تطهير باطن القدم من زوال عين النجاسة و لو قبل المشى. و لو شك في زوالها بنى على عدم التطهير و كذا لو شك في أصل علوق عين النجاسة بالقدم.

(مسألة ٤٨٤): الظاهر عموم الأرض لكل ما يطلق عليه اسمها، حتى المطبوخ منها كالطابوق.

(مسألة ٤٨٥): الظاهر اختصاص مطهريّة الأرض بما إذا كان التنجس بسبب المشى على الأرض لوجود عين النجاسة عليها أو لتنجسها،

دون ما إذا لم يكن بسبب المشى على الأرض فإن المشى على الأرض حينئذ لا يكون مطهرا، و كذا إذا كان بسبب المشى على الأرض إلا أنه لم يكن لنجاسة الأرض أو نجاسة ما عليها، بل كان لمثل جرح القدم حال المشى و تنجسها بالدم الخارج من الجرح. (مسألة ٤٨٦): الظاهر تحقق التطهير لمثل الجورب إذا كان هو الواقي للقدم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٥

لكن لا يطهر بالمشى إلا وجهه المماس للأرض، دون الباطن المماس للرجل إذا نفذت له النجاسة أو رطوبتها بالمشى.

(مسألة ٤٨٧): لا يكفي في تطهير القدم و النعل مسحهما من النجاسة بالأرض من دون المشى عليها.

(مسألة ٤٨٨): الأحوط وجوبا عدم طهارة نعل الدابة بمجرد زوال النجاسة أو المتنجس عنه، بل لا بد مع ذلك من مشيها على الأرض.

بخلاف رجل الدابة فإنها تطهر بزوال عين النجاسة كسائر أجزاء جسمها، كما يأتي في المطهر التاسع.

الثالث: الشمس فإنها تطهر الأرض و كل ما لا ينقل من الأبنية و ما ثبت فيها، و كذا الأشجار و الزرع و النبات و الثمر و إن حان قطافه.

(مسألة ٤٨٩): يشترط في التطهير بالشمس أمور:

الأول: رطوبة الموضع.

الثاني: جفافه بالشمس، بحيث يستند عرفا لإشراقها عليه، و لا يكفي استناده لحرارتها. نعم لا بأس بمشاركة الريح بالنحو المتعارف في

التجفيف.

الثالث: زوال عين النجاسة إذا كان لها جرم ظاهر كالغائط و الدم. دون مثل البول مما لا جرم له بعد التجفيف و إن بقى أثره. نعم إذا

تكثر و تكاثف ففي كفاية جفافه بالشمس من دون أن يخفف بالماء إشكال، و الأحوط وجوبا عدم طهارته.

(مسألة ٤٩٠): إذا جف الموضع النجس بغير الشمس و أريد تطهيره بالشمس فلا بد من بله، و لو بالماء النجس، فيطهر بتجفيف

الشمس له.

(مسألة ٤٩١): لا تطهر الشمس الحصر و البواري و كل ما ينقل. و في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٦

تطهيرها لمثل السفينة و السيارة و نحوهما من المنقولات التي لها نحو من السعة إشكال و الأحوط وجوبا عدم، نعم ما يكون من غير

المنقول عرفا لوضعه على الأرض و استقراره فيها كالبيوت الجاهزة ملحق بالأرض. و كذا ما يعدّ من أجزاء الأرض عرفا كأحجارها و

صخورها و نحو ذلك، دون مثل الحجر الموضوع في غير موضعه.

الرابع: الاستحالة إلى جسم آخر، بحيث يعد المستحال إليه مبينا عرفا للمستحال منه و ناشئا منه، كاستحالة الطعام و الشراب النجسين

اللذين يتناولهما الحيوان المأكل للحم روثا و بولا. له، و استحالة الخشب المتنجس رمادا و استحالة الماء بخارا و غير ذلك. نعم

يشكل تحققها بصيرورة الخشب فحما فالأحوط وجوبا البناء على نجاسته لو كان الخشب نجسا، بل لا إشكال في عدم تحققها بمثل

صيرورة الطين و الصخر و نحوها آجرا أو خزفا أو جصا أو نورة.

(مسألة ٤٩٢): إذا استحال المتنجس بخارا ثم استحال البخار عرفا كان العرق طاهرا، و كذا إذا استحال عين النجس بخارا ثم استحال

البخار عرفا، إلا أن يصدق على العرق عنوان نجس كالخمر فينجس حينئذ.

الخامس: الانقلاب، فإنه مطهر للخمر إذا انقلبت خلا أو شيئا آخر لا يصدق عليه الخمر، سواء انقلبت بنفسها أم بعلاج و لو بوضع شيء

فيها كالملاح و نحوه، سواء استهلك ذلك الغير في الخمر أم لم يستهلك.

(مسألة ٤٩٣): لا بد في الانقلاب المطهر من تبدل حال ما كان متصفا بالخمرية بحيث ينسلخ عنه اسم الخمر مع بقاء عينه. و لا يكفي

مزجه بغيره بحيث يستهلك الخمر فيه و لا يصدق على المجموع عنوان الخمر أو لا يكون مسكرا بسبب التخفيف و المزج.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٧

(مسألة ٤٩٤): لا بد في طهارة الخمر بالانقلاب من عدم وصول نجاسة خارجية من غير جهة الخمر إليها قبل الانقلاب فلو وضعت الخمر في إناء متنجس بغير الخمر ثم انقلب خلًا لم تطهر، وكذا لو لاقى نجاسة أخرى غير الخمر. وكذا لو تنجس الخل بغير الخمر ثم انقلب خمرا، ثم انقلبت الخمر خلا فإنه لا يطهر.

السادس: الانتقال، فإنه مطهر للمنتقل منه، كانتقال دم نجس العين إلى البق والبرغوث والقمل ونحوها، فإنه مطهر له. وأما انتقال دم طاهر العين لها فهو غير مطهر له، لأنه لم يكن نجسا عند ما كان في باطن الحيوان حتى يطهر بالانتقال.

(مسألة ٤٩٥): إذا امتص العلق الدم من الإنسان أو نحوه مما هو طاهر العين ثم انفجر يشكل الحكم بطهارة الدم المذكور والأحوط وجوبا إجراء حكم النجس عليه. وأما إذا امتص دم نجس العين ثم انفجر فلا إشكال في نجاسته.

وكذا ما يمتصه الحيوان الكاسر من الدم النجس أو يشربه، ما دام في جوفه قبل أن يتحلل ويستحيل ويصير جزء منه، فلو قاءه وجب الاجتناب عنه.

السابع: الإسلام فإنه مطهر للكافر النجس، حتى المرتد عن فطرة. و تطهر فضلاته المتصلة به معه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ١، ص: ١٤٧

(مسألة ٤٩٦): يكفي في الإسلام الإقرار ظاهرا بالتوحيد والرسالة من دون إعلان بعدم الاعتقاد بمضمونهما أو بلوازمه من الضروريات التي يلزم من الإقرار به الإقرار بها. والظاهر قبول الإقرار من الشخص بالنحو المذكور وإن علم بعدم الاعتقاد بأحد الأمرين إذا كتم ذلك.

(مسألة ٤٩٧): الظاهر قبول إسلام الصبي المميز الذي يحسن وصف الإسلام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٨

الثامن: التبعية فإنها مطهرة في موارد:

منها: ما إذا أسلم الكافر، فإن إسلامه كما يطهره يطهر ولده الصغار الذين لم يعلنوا الإسلام ولا الكفر. وكذا الحال في غير الأب ممن يعيش الطفل معه وفي كنفه كأقاربه وأسره إذا انقطع عن أبيه انقطاعا تاما لموت الأب، أو لثبته من أبيه أو نحو ذلك.

ومنها: تبعية أواني الخمر له إذا انقلبت وخرجت عن الخمرية فإنها تطهر معه، وكذا الآلات المستعملة في عملية الانقلاب المذكور والمصاحبة له كغطاء الأواني المذكورة. وكذا ما يتعارف جعله فيها من الأجسام الطاهرة بالأصل سواء وضعت قبل صيرورته خمرا - كالتمر الذي يجعل في الماء للتخليل حتى يصير الماء خمرا ثم يصير خلا - أم بعد صيرورته خمرا، كالمح الذي يجعل في الخمر من أجل أن ينقلب خلا.

ومنها: تبعية الإناء الذي يغسل فيه الثوب ونحوه له، فإنه وإن كان ينجس بملاقاة النجس الذي يغسل فيه وبملاقاة ماء الغسالة إلا أنه لا يحتاج إلى تطهير مستقل بعد تطهير ما يغسل فيه، بل يكفي غسله تبعا لما يغسل فيه ويطهر معه بعد تفرغته من ماء الغسالة من دون حاجة إلى تثليث.

ومنها: طهارة يد الغاسل للميت و ثوب الميت إذا غسل فيه وآلات تغسله فإنها تطهر بتمامية تغسيل الميت تبعا لطهارته. وبعضها وإن كان يغسل مع الميت فيطهر بذلك لا بالتبعية، إلا أنه قد لا تتم فيه شروط التطهير، كالعصر لثوب الميت.

التاسع: زوال عين النجاسة أو المتنجس عن بواطن الإنسان و تمام جسد غيره من الحيوانات لو قيل بأنها تنجس بملاقاة النجس و المتنجس. و أما لو قلنا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٤٩

بأنها لا تنجس فلا يحتاج إلى زوال عين النجاسة أو المتنجس من أجل تطهيرها، بل من أجل اجتناب ملاقاتهما و هما عليها.
(مسألة ٤٩٨): إذا علم بملاقاة باطن الإنسان أو جسد غيره من الحيوانات للنجاسة، ثم احتمل زوال عينها عنها، فإذا لاقاها جسم طاهر برطوبة لم يحكم بنجاسته، بل يبقى على طهارته.

(مسألة ٤٩٩): الملاقاة في الباطن لا توجب النجاسة، على تفصيل تقدم في المسألة (٤١٢) من فصل كيفية سراية النجاسة.
العاشر: استبراء الحيوان الجلال، فإنه مطهر لبوله و خثرته، و كذا لعرقه بناء على أنه نجس. و كذلك استبراء الحيوان الذي يرتضع من لبن خنزيرة. و المراد بكونه مطهراً لها أن ما يتجدد منها بعد الاستبراء طاهر ابتداء، لا أنه يطهر بعد نجاسته.
(مسألة ٥٠٠): يتحقق الاستبراء في الجلال بمنع الحيوان مدة طويلة عن أكل العذرة، بحيث يصدق عليه أنه ليس غذاؤه العذرة. و قد حدّد شرعاً في الإبل بأربعين يوماً، و في البقر بعشرين يوماً، و الأحوط الأفضل ثلاثون، و أحوط منه أربعون. و في الشاة بعشرة أيام، و الأحوط الأفضل أربعة عشر يوماً، و الأحوط وجوباً إلحاق الماعز بالشاة في ذلك. و في البطة بخمسة أيام، و الأحوط الأفضل سبعة أيام، و في الدجاجة بثلاثة أيام. و أما في ما عداها فالأحوط وجوباً ملاحظة أكثر الأمرين من صدق أنه ليس غذاؤه العذرة و من مضى مدة مناسبة لحجمه بالإضافة إلى ما سبق عده من الحيوانات. و أما الحيوان الذي يرتضع من لبن خنزيرة فإنه يحبس عنها و يعلف سبعة أيام أو يلقي على ضرع شاة هذه المدة.

الحادي عشر: تغسيل الميت، فإنه مطهر له من نجاسته بالموت. لكنه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٠

يختص بال غسل التام، دون الناقص، للضرورة، و دون التيمم عند تعذر الغسل.

الثاني عشر: حجر الاستنجاء و نحوه مما يزيل الغائط عن موضع التخلّي، على تفصيل تقدم في أحكام التخلّي.

(مسألة ٥٠١): إذا علم المكلف بتنجس الجسم و شك في تطهيره بنى على عدمه. إلا مع قيام الأمانة الشرعية على تحقيقه، كالبيئنة، و إخبار ذي اليد.

(مسألة ٥٠٢): لو علم بوقوع الغسل أو نحوه بعنوان التطهير و شك في صحته بنى على صحته.

(مسألة ٥٠٣): إذا علم المكلف بتنجس بدن المسلم أو ثوبه أو إنائه أو نحو ذلك من متعلقاته ثم غاب عنه بنى على طهارة ذلك المتنجس بشروط ثلاثة:

الأول: احتمال حصول التطهير لذلك المتنجس و لو من دون قصد الثاني: أن يعلم المسلم بأن الشيء الخاص الذي تحت يده قد تنجس.

الثالث: أن يتعامل مع ذلك الشيء الذي كان متنجساً تعامله مع الطاهر، إما باستعماله في ما يشترط فيه الطهارة شرعاً كشربه أو تقديمه ليشرب، أو باستعماله في ما لا يستعمل فيه النجس عادة، كما لو غمس يده التي كانت نجسة في ماء طاهر معروض لأن يشرب أو يتوضأ منه. نعم الأحوط وجوباً الاقتصار في ذلك على المساورة لما يشك في تطهيره بالأكل و الشرب و الوضوء من الماء الذي يلاقيه و نحوها، دون بقية أحكام الطهارة، كلبس ثوبه الذي كان متنجساً في الصلاة و السجود على ما كان متنجساً من الأرض و نحو ذلك مما لا يرجع للانفعال و المساورة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥١

خاتمة في الأواني

(مسألة ٥٠٤): أواني الخمر قابلة للتطهير بغسلها ثلاثاً مع الشروط المتقدمة في التطهير بالماء، و يجوز استعمالها بعد ذلك من دون فرق بين ما تنفذ فيه الرطوبة كإناء الخزف، و غيره كإناء الصفر.

(مسألة ٥٠٥): يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و غيرها من أنواع الاستعمال. و لا- يحرم التزيين بها، و لا اقتناؤها للادخار فقط.

(مسألة ٥٠٦): إذا انحصر الغرض من الإناء عادة بالاستعمال حرم صنعه من الذهب و الفضة، و أخذ الأجره عليه، و كذا يحرم بيعه و شراؤه، و يحرم ثمنه إن كان لهيئته دخل في بيعه و شرائه. و أما إذا كان البيع و الشراء لمادته من دون دخل لهيئته فلا بأس به. و أما إذا لم ينحصر الغرض من الإناء بالاستعمال بل كان صالحا له و للتزيين، أو متمحضا في التزيين فلا بأس بصنعه و بيعه و شرائه و يحل ثمنه. أما بعد صنعه فلا بأس بالتزيين به و اقتنائه للادخار حتى في القسم الأول.

(مسألة ٥٠٧): يجوز استعمال الإناء المفضض، و هو الذي فيه قطعة أو قطع من الفضة. نعم هو مكروه. بل الأحوط و جوبا عدم الشرب من موضع الفضة، كما أن الأحوط و جوبا إلحاق المذهب بذلك.

(مسألة ٥٠٨): لا إشكال في صدق الإناء على ما يتعارف وضع المأكول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٢

و المشروب فيه ليؤكل منه أو يشرب، و كذا ما يجعل فيه الماء ليتوضأ به أو يغتسل منه أو نحوهما، حتى مثل الأباريق على الأحوط و جوبا، دون مثل الملاعق مما يعد من سنخ آلات الأكل و الشرب و نحوهما.

و كذا ما يتعارف خزن الشيء فيه من دون أن يعد لأن يؤكل أو يشرب منه و كذا ما يتعارف وضع بعض الأمور المستعملة مما ليس من سنخ المأكول و المشروب و نحوهما، كظروف العطر و التبغ و غيرها، و ما يصنع بيتا للقرآن الشريف و العوذة و نحوهما لحفظها أو التزيين بها. بل يشكل صدقه على مثل زجاجة المشروبات الغازية و إن أعدت لأن يشرب بها. فلا بأس باستعمال ما يصنع بهيئتها من الذهب و الفضة. و كل ما شك في صدق الإناء عليه جاز استعماله.

(مسألة ٥٠٩): لا- فرق في الحرمة بين أن يكون الذهب و الفضة خالصين و أن يكونا مغشوشين، إذا لم يكن الغش مانعا من صدق الذهب و الفضة على المادة التي يصنع منها الإناء.

(مسألة ٥١٠): إذا شك في كون الإناء من الذهب أو الفضة جاز استعماله.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٣

كتاب الصلاة

إشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٥

كتاب الصلاة و هي إحدى الدعائم التي بنى عليها الإسلام بل هي أولها و أفضلها بعد الإيمان، و هي أصل الإسلام و عمود الدين و وجهه، و هي آخر وصية النبي صلى الله عليه و آله و وصايا الأنبياء عليهم السلام و أول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة، كما تضمن ذلك الأخبار عن النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة الأطهار عليهم السلام. و في بعضها: أن من ترك صلاته متعمدا فقد برئت منه مله الإسلام، و أنه ما بين الكفر و الإيمان إلا ترك الصلاة.

و هي الصلة بين العبد و ربه و المذكرة له به، فينبغي الاهتمام بها و التعاهد لها و التوجه و الخشوع فيها و التأنى في أدائها و إتمام ركوعها و سجودها و سائر أجزائها، فإنها إن قبلت قبل ما سواها و إن ردت ردت ما سواها. و عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن شفاعتنا لا تنال مستخفا بالصلاة». و لا يسعنا استقصاء ما ورد في فضلها و يكفينا ما عن الإمام الباقر عليه السلام «قال قال رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ كَانَ عَلَى بَابِ دَارِ أَحَدِكُمْ نَهْرٌ وَ اغْتَسَلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ كَانَ يَبْقَى فِي جَسَدِهِ مِنَ الدَّرَنِ شَيْءٌ؟
قلت: لا. قال: فَإِنَّ الصَّلَاةَ كَمَثَلِ النَّهْرِ الْجَارِي كُلَّمَا صَلَّى صَلَاةً كَفَّرَتْ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ». و ما عن الإمام الصادق عليه السَّلام قال:
«صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِينَ حَجَّةً، وَ حَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوءٍ ذَهَبًا يَتَصَدَّقُ مِنْهُ حَتَّى يَفْنَى».

و يحزّ في النفس ما نراه اليوم من التسامح و التهاون من كثير من أهل هذه الأمة في هذه الفريضة العظيمة و الاستخفاف بها ف إنا لله
وَ إنا إليه راجعون، و نرجو أن يكون ما قدّمناه رادعا لهم عن ذلك و محفّزا للاهتمام بهذه الفريضة، فَإِنَّ الذُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ. و منه
سبحانه و تعالى نستمدّ العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٦

مقدمة

الصلاة الواجبة في هذا الزمان بالأصل خمس: الصلاة اليومية، و صلاة الجمعة، و صلاة الآيات، و صلاة الأموات، و صلاة الطواف.
و الباقي صلوات مستحبة، و إن كانت قد تجب بالعرض لنذر أو إجارة أو نحوهما.
أما صلاة الطواف فالكلام فيها موكول لكتاب الحج، و صلاة الأموات تقدم الكلام فيها عند الكلام في أحكام الأموات تبعا للكلام في
تغسيل الميت من كتاب الطهارة، فلم يبق إلّا الصلوة اليومية، و صلاة الجمعة، و صلاة الآيات، و الصلوات المستحبة. فيقع الكلام فيها
ضمن مقاصد:

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٧

المقصد الأول في الصلاة اليومية

إشارة

و فيه مباحث

المبحث الأول في أعدادها

يجب في اليوم و الليلة خمس صلوات: الصبح و الظهر- و هي الصلاة الوسطى- و العصر و المغرب و العشاء.
أما الصبح فركعتان، و أما المغرب فثلاث ركعات، و أما الباقي فأربع ركعات.
(مسألة ١): تقصر الرباعية- و هي الظهر و العصر و العشاء- فتكون ركعتين في السفر و الخوف. على ما يأتي تفصيله في محله إن شاء
الله تعالى.

(مسألة ٢): يتخير المكلف في الحضر في عصر الغيبة و عدم بسط يد الإمام عليه السَّلام بين إقامة الظهر في يوم الجمعة أربع ركعات و
إقامة الجمعة بشروطها المقررة.

(مسألة ٣): الصلوات المستحبة و إن كانت كثيرة و يأتي الكلام في بعضها إن شاء الله تعالى إلا أن المناسب هنا التعرّض للنوافل
الرواتب التي هي ملحقة بالصلاة اليومية، و هي ثماني ركعات للظهر قبلها، و ثمان للعصر بينها و بين الظهر، و أربع للمغرب بعدها، و
ركعتان من جلوس تعدّان بركة للعشاء بعدها، و تسمى الوتيرة. و ثماني ركعات صلاة الليل، و ركعتا الشفع بعدها، و ركعة الوتر
بعدها. و ركعتان نافلة الفجر قبل الفريضة، و في يوم الجمعة يزداد في نافلة النهار

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٨

قبل الزوال أربع ركعات أو ست ركعات و هو الأفضل.

(مسألة ٤): النوافل المذكورة ركعتان ركعتان، لكل ركعتين تشهد و تسليم، عدا ركعة الوتر، فإنها ركعة واحدة بتشهد و تسليم، و تفصل عن الشفع بتشهد و تسليم. و أما بقية الصلوات المستحبة فهي ركعتان ركعتان بتشهد و تسليم، إلا ما استثني فيتبه عليه عند التعرض له.

(مسألة ٥): الوتيرة و إن كانت مشروعة في الأصل ركعتين من جلوس إلا أنه يشرع الإتيان بها من قيام، بل هو أفضل.

(مسألة ٦): يجوز الاقتصار على بعض النوافل المذكورة، كما يجوز الاقتصار في نافلة العصر على أربع ركعات، و في نافلة المغرب على ركعتين، و في صلاة الليل على الشفع و الوتر، و على الوتر خاصة.

(مسألة ٧): تسقط نافلة الظهرين في السفر عند قصر الفريضة. و الظاهر عدم سقوط الوتيرة، و هي الركعتان بعد العشاء.

(مسألة ٨): يجوز الإتيان بالنوافل الرواتب و غيرها حال الجلوس اختياراً.

لكن يستحب عد كل ركعتين بركعة، و عليه فيكرر الوتر مرتين. كما يجوز الإتيان بها حال المشى و الركوب و يومئ في الحالين للركوع و السجود. و الأحوط وجوباً أن يكون الإيماء للسجود أخفض.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٥٩

المبحث الثاني في أوقات الفرائض اليومية و نوافلها

وقت الظهرين من الزوال إلى المغرب. إلا أنه يجب تقديم الظهر على العصر و وقت المغرب و العشاء للمختار من المغرب إلى نصف الليل، إلا أنه يجب تقديم المغرب على العشاء. و أما المضطر- لنوم أو نسيان أو حيض أو غيرها- فيجب عليه الإتيان بالمغرب و العشاء قبل الفجر. لكن ينوى بهما حينئذ الأمر الفعلي المردد بين الأداء و القضاء. بل ذلك هو الأحوط و وجوباً في حق العامد في تأخيرهما عن نصف الليل، فإنه و إن كان آثماً بالتأخير إلا- أنه يبادر إليهما قبل الفجر بتيّة الأمر الفعلي المردد بين الأداء و القضاء. و وقت صلاة الفجر من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس.

(مسألة ٩): الفجر الصادق هو البياض المعترض في جانب المشرق الذي يتزايد و ضوحاً و جلاء حتى تطلع الحمرة ثم الشمس. و قبله الفجر الكاذب، و هو البياض المستطيل في الأفق صاعداً إلى السماء كالعمود، و هو يتناقض و يضعف حتى ينمحي.

(مسألة ١٠): الزوال منتصف ما بين طلوع الشمس و غروبها، الذي تميل فيه الشمس إلى جانب المغرب بعد منتهى ارتفاعها. و يعرف بزيادة ظل شاخص معتدل بعد نقصانه، أو بحدوث ظله بعد انعدامه.

(مسألة ١١): نصف الليل منتصف ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر الصادق.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٠

(مسألة ١٢): المغرب عبارة عن غروب الشمس و سقوط قرصها و غيابها في الأفق. و مع الشك فيه لا بد من اليقين به. و يكفي في معرفته ذهاب الحمرة المشرقية، و هي الحمرة التي تظهر في جانب المشرق عند مغيب الشمس. بل يكفي تغير الحمرة و ذهاب الصفرة. و أما مع اليقين به فلا يجب الانتظار، بل يستحب الانتظار قليلاً بما يقارب ذهاب الحمرة.

(مسألة ١٣): يجوز الجمع بين الظهر و العصر في وقتها المتقدم و بين المغرب و العشاء في وقتها المتقدم في السفر و الحضر، من غير مطر و لا ضرر، تأسيساً بالنبي صلى الله عليه و آله على ما رواه الفريقان شيعه أهل البيت عليهم السلام و غيرهم. نعم الأفضل الإتيان بكل منهما في وقت فضيلته على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٤): من قدم العصر على الظهر عامداً بطلت صلاته، و لو قدمها ناسياً فإن ذكر في الأثناء عدل بتيته إلى الظهر و أتمها ظهرها ثم جاء بالعصر، و إن ذكر بعد الفراغ فالأحوط و وجوباً أن يجعل ما أتى به ظهرها، ثم يأتي بأربع ركعات بتيّة ما في الذمة مرددة بين الظهر و

العصر. ولا فرق في ذلك بين الإتيان بالعصر عند الزوال والإتيان بها بعده بمقدار أداء الظهر. وإن كان الأحوط استحباباً في الصورة الأولى عدم الاعتداد بها، والإتيان بالفريضة معاً برجاء المطلوبة.

(مسألة ١٥): من قدم العشاء على المغرب عمداً بطلت صلاته، و من قدمها سهواً فإن ذكر في الأثناء قبل القيام للرباعية عدل ببيتته إلى المغرب و أتمها ثم جاء بالعشاء، و إن ذكر بعد القيام للرباعية بطلت. و إن ذكر بعد الفراغ صحت، و وجب عليه الإتيان بالمغرب لا غير. (مسألة ١٦): لا يجوز العدول من السابقة إلى اللاحقة، فإذا صلى الظهر مثلاً، و في الأثناء التفت إلى أنه كان قد صلّاها ليس له العدول إلى العصر، بل تبطل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦١

تلك الصلاة و يجب عليه استئناف العصر. و كذا المغرب و العشاء. نعم تقدم في المسألتين السابقتين جواز العدول من اللاحقة إلى السابقة.

(مسألة ١٧): من أخر صلاة الظهرين حتى خاف مغيب الشمس قبل الإتيان بهما معاً قدم العصر، ثم إن علم أو احتمل بقاء شيء من الوقت و لو بمقدار ركعة و جبت المبادرة إلى الظهر بتيه الأمر بها من دون تعيين الأداء و لا القضاء، و إن علم بخروج الوقت لم تجب المبادرة للظهر. و كذا الحال لو أخر صلاة المغرب و العشاء حتى خاف فوت الوقت لو صلّاها معاً.

(مسألة ١٨): وقت فضيلة فريضة الظهر من الزوال إلى بلوغ ظل الإنسان قدمين (سبعى الشاخص تقريباً). و كلما عجل بها كان أفضل ما لم يشتغل بالنافلة، فإذا لم يكمل النافلة حتى يبلغ الظل سبعى الشاخص تركها و بادر لفريضة الظهر. و إذا لم يصل الظهر حتى بلغ مثل الشاخص بادر إليها و كره له تأخيرها.

(مسألة ١٩): وقت فضيلة فريضة العصر من بلوغ ظل الإنسان قدمين (سبعى الشاخص تقريباً) إلى بلوغه أربعة أقدام (أربعة أسباع الشاخص تقريباً). و كلما عجل بها في ضمن الوقت المذكور كان أفضل ما لم يشتغل بالنافلة، فإذا لم يكمل النافلة حتى بلغ الظل أربعة أقدام (أربعة أسباع الشاخص تقريباً) تركها و بادر لفريضة العصر. و إذا لم يصل العصر حتى بلغ الظل مثلى الشاخص بادر لها و كره له تأخيرها. و الحكم في هذه المسألة و ما قبلها غير خال عن الإشكال، و كذا الحال في كثير من أوقات الفضيلة للفرائض و أوقات النوافل فالأولى العمل على ذلك برجاء المطلوبة مراعاةً للاحتتمالات البعيدة. و يهون الأمر أنه على الاستحباب.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٢

(مسألة ٢٠): وقت فضيلة فريضة المغرب من المغرب - بالمعنى المتقدم في المسألة (١٢) - إلى ذهاب الشفق و هو الحمرة المغربية، و يمتد في السفر إلى ثلث الليل. و كلما عجل بها في ضمن الوقت المذكور كان أفضل.

(مسألة ٢١): وقت فضيلة فريضة العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل، و كلما عجل بها في ضمن الوقت المذكور كان أفضل.

(مسألة ٢٢): وقت فضيلة فريضة الصبح من الفجر إلى أن يجلل الصبح السماء، بحيث يطبق ضياؤه على جوانبها. و الغلس بها في أول الفجر أفضل.

و قد ورد أن من صلاها مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين فتبته ملائكة الليل و تثبتت ملائكة النهار.

(مسألة ٢٣): من المستحبات المؤكدة التعجيل بالصلاة في أول وقتها. و قد ورد في بعض الأخبار أن من تعاهدها في أوقاتها الفضيلية المتقدمة لم يعد من الغافلين و أن ملك الموت يلقنه شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله و ينحى عنه إبليس. و قد ورد في النصوص الكثيرة النهى عن تأخيرها عمداً عن أوقات الفضيلة، و يظهر من النصوص أنه هو المراد بتضييع الصلاة و الاستخفاف بها الذى سبق الردع عنه. و عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إن الصلاة إذا ارتفعت في أول وقتها رجعت إلى صاحبها و هى بيضاء مشرقة تقول:

حفظتنى حفظك الله، و إذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها و هى سوداء مظلمة تقول: ضيعتنى ضيعك الله».

فالأمل بالمؤمنين الاهتمام بذلك و الالتزام به حتى يتعودوا عليه فيخفف عليهم.

(مسألة ٢٤): وقت نافلة الظهر من الزوال إلى أن يبلغ الظل الحادث قدمين (سبعى الشاخص تقريبا). و وقت نافلة العصر من أول وقتها إلى أن يبلغ الظل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٣

أربعة أقدام (أربعة أسباع الشاخص تقريبا).

(مسألة ٢٥): وقت نافلة المغرب بعد الفراغ منها إلى نصف الليل، غايته أنه بعد ذهاب الحمرة المغربية يستحب تقديم فريضة العشاء عليها. و أما نافلة العشاء فالأولى الإتيان بها قبل نصف الليل، و إن أخرها بعده أتى بها بتية الأمر المردد بين الأداء و القضاء.

(مسألة ٢٦): وقت نافلة الليل من منتصف الليل إلى الفجر الصادق، و أفضله قرب الفجر، و ربما يكون الأفضل من ذلك التفريق، بأن يصلى عند نصف الليل أربع ركعات، ثم يفصل مدة- بنوم أو غيره- ثم يصلى أربع ركعات، ثم يصلى الشفع و الوتر قرب الفجر.

(مسألة ٢٧): وقت نافلة الفجر السدس الأخير من الليل، فإذا طلعت الحمرة المشرقية بعد الفجر و لم يصلها كان الأولى تأخيرها عن فريضة الفجر و يجوز دسهما فى صلاة الليل قبل ذلك، لكن إن نام بعدها استحب له إعادتها.

(مسألة ٢٨): يجوز تقديم نافلتى الظهرين على الزوال يوم الجمعة. كما يجوز فى بقية الأيام أيضا إذا علم أنه يشغله عنها شاغل. بل يجوز من غير شاغل إلا أن أداءهما فى وقتها أفضل.

(مسألة ٢٩): يجوز تقديم صلاة الليل على نصف الليل للمسافر و المريض، و لمن يخشى أن يغلبه النوم فلا يقوم بعد نصف الليل، و لمن يصعب عليه القيام نصف الليل، بل مطلقا، و إن كان مرجوحا. و قضاؤها فى النهار أفضل من تقديمها.

(مسألة ٣٠): لا يجوز تقديم الفريضة على الوقت بل تبطل حينئذ. نعم لو دخل الوقت قبل الفراغ من الصلاة صحت الصلاة بشرط أن يكون قد دخل فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٤

الصلاة اعتمادا على حجة شرعية أو باعتقاد دخول الوقت و لو كان اعتقادا بدوياً راجعا للذهول و الغفلة عما يوجب الشك فيه.

(مسألة ٣١): لو دخل فى الصلاة و هو شاك فى دخول الوقت فلا تصح صلاته إلا إذا انكشف دخول الوقت قبل الصلاة، و لا يكفى دخولها فى الأثناء.

(مسألة ٣٢): يثبت الوقت بأمر:

الأول: العلم و لو حصل من إخبار ثقة عارف.

الثانى: قيام البينة، بأن يشهد عادلان بدخول الوقت إذا كان خبرهما مستندا إلى الحس فإنه يجوز الاعتماد على خبرهما حينئذ و إن احتمل بعيدا خطؤهما.

نعم إذا استند خبرهما إلى الحدس و التخمين فلا يجوز الاعتماد عليه إلا إذا أوجب اليقين.

الثالث: أذان العارف الثقة، الذى ينحصر خطؤه بالغفلة، دون التسامح أو قلة المعرفة.

(مسألة ٣٣): إذا بلغ الصبى فى أثناء الوقت فإن كان قد صلى اجترأ بصلاته، و إن كان فى أثناء الصلاة أتم صلاته و اجترأ بها. و إن لم يكن صلى و جبت عليه الصلاة إذا وسعها الوقت، بل الأحوط و جوبا المبادرة إليها إذا بقى من الوقت مقدار أداء ركعة.

(مسألة ٣٤): يجوز الإتيان بالنافلة فى وقت الفريضة، نعم مع تضييق وقت الفريضة تجب المبادرة لها. و كذلك يجوز الإتيان بالنافلة لمن عليه قضاء فريضة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٥

المبحث الثالث في القبلة

و هي الكعبة الشريفة، و ما حاذها من تخوم الأرض إلى عنان السماء. و يجب استقبالها في الصلاة الواجبة مع الإمكان، و كذا في تواجها كصلاة الاحتياط و قضاء الأجزاء المنسية، بل في سجود السهو على الأحوط وجوبا. و كذا النوافل إذا صلّيت على الأرض حال الاستقرار. أما إذا صلّيت حال المشى أو الركوب أو في السفينة، فلا يجب فيها الاستقبال.

(مسألة ٣٥): إذا علم المكلف حين إرادة الصلاة باتجاه القبلة الحقيقية وجب عليه التوجه لها، و لا يجوز له الانحراف عنها إلا في العراق و ما كان في سمته من البلاد فيجوز أن ينحرف المصلي إلى اليسار قليلا- و مع الجهل باتجاه القبلة الحقيقية يجزيه التوجه لجهتها العرفية التي لا يخلّ بها الفارق القليل فيتخير بين جميع نقاطها التي يحتمل وقوع القبلة الحقيقية فيها، و لا يجب معه تكلف تحصيل العلم بالقبلة الحقيقية و لا المداقة في ذلك. فمثلا لو علم ببناء مسجد أو مكان على القبلة الحقيقية لم يجب عليه الصلاة فيه، بل يجزيه الصلاة في مكان آخر متوجها لجهة القبلة العرفية.

(مسألة ٣٦): يجزى الرجوع في معرفة القبلة إلى البينة إذا ابنت شهادتها على الحس أو الحدس القريب من الحس و هي حينئذ مقدمة على كل طريق، و لا تسقط عن الحجية إلا مع العلم بخطئها.

(مسألة ٣٧): يجزى العمل على قبله بلد المسلمين التي يصلون و يذبحون إليها و عليها بنيت مساجدهم و محاريبهم و قبورهم. و لا يضر فيها الاختلاف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٦

اليسير الذي لا يخل بالجهة العرفية، بل يتخير بين نقاط تلك الجهة المتحصلة من المجموع. نعم إذا ظن بخطئها و خروجها حتى عن الجهة العرفية لم يجز العمل عليها.

(مسألة ٣٨): مع تعدد العلم بالقبلة و فقد الطرق المتقدمة يجب على المكلف بذل الجهد و الوسع في معرفتها بسؤال من يتيسر سؤاله و النظر في الأمارات الظنية و غير ذلك، و يعمل على ما تحصل له منها و إن كان ظنا. و يجزيه في عمله حينئذ الظن بالجهة العرفية التي لا يضر فيها الاختلاف اليسير.

(مسألة ٣٩): إذا تعدد على المكلف معرفة القبلة أو الظن بها أجزاء صلاة واحدة لأي جهة يحتمل كونها القبلة، و يستحب له الاحتياط بالصلاة إلى الجهات الأربع- بأن يكون بين كل صلاتين ربع دائرة عرفا- إذا احتمل وقوع القبلة في كل منها، و إن علم أو ظن بعدم وقوعها في بعضها سقط الاحتياط فيها و أجزاء الصلاة للباقي. كما أنه لو صلّى لبعض الجهات فانكشف وقوع القبلة في ضمنها صحت صلاته و لم يحتج إلى الصلاة لبقية الجهات.

(مسألة ٤٠): من صلّى إلى جهة و هو يرى أنها القبلة أو قامت حجة له على ذلك و بعد الفراغ تبين أنها ليست إلى القبلة فإن كانت القبلة أمامه في ما بين يمينه و يساره صحت صلاته و لا إعادة عليه، و إن كان انحرافه أكثر من ذلك بحيث تتجاوز ما بين اليمين و اليسار إلى الخلف فإن تبين ذلك في الوقت أعاد الصلاة و إن كان بعد الوقت مضت صلاته و لا قضاء عليه، حتى لو كان مستدبرا للقبلة.

(مسألة ٤١): من صلّى إلى جهة يرى أنها القبلة أو قامت حجة له على ذلك و تبين له في الأثناء أنها ليست إلى القبلة فإن كانت القبلة أمامه في ما بين يمينه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٧

و يساره انحرف إليها و أتم صلاته، و إن كان انحرافه أكثر من ذلك بطلت صلاته و وجب استئنافها إلى القبلة.

(مسألة ٤٢): الأحوط وجوبا جريان التفصيل المتقدم في المسألتين السابقتين في المتخير الذي تعذر عليه العلم بالقبلة و الظن بها الذي

تقدم حكمه فى المسألة (٣٩).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٨

المبحث الرابع فى لباس المصلى

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول فى ما يجب ستره فى الصلاة

يجب على الرجل حال الصلاة ستر العورة، و هى القضيبي و الأثنيان و الدبر.

و فى المرأة جميع جسدها عدا الوجه و الكفين و القدمين. من دون فرق بين وجود الناظر و عدمه و لو من جهة الظلمة المانعة من النظر. و قد تقدم فى أحكام الخلوة تحديد الستر و بيان الضابط فيه.

(مسألة ٤٣): المراد بالوجه فى المرأة طولاً من قصاص الشعر إلى تحت الحنك المسامت للرقبة، و عرضاً ما بين الأذنين. و يجب عليها ستر الشعر حتى المنسدل على الأحوط وجوباً، و كذا العنق.

(مسألة ٤٤): يسقط وجوب ستر الرأس و الرقبة عن الأمة التى لم يتحرر شىء منها. و كذا عن الصبية و المراد بها على الأظهر من لم تحض لصغرها، و إن كان الأحوط استحباباً للاقتصار على غير المكلف.

(مسألة ٤٥): لا يجب ستر العورة و البدن من جهة الأسفل بسراويل و نحوها.

نعم إذا كان المصلى واقفاً على شباك أو طرف سطح فالأحوط وجوباً التستر بحيث لو كان تحته أحد لم يره.

(مسألة ٤٦): إذا أخل بالستر جهلاً أو نسياناً و لم يلتفت إلا بعد الفراغ صحت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٦٩

صلاته. و أما لو التفت فى الأثناء فإن كان حين الالتفات مستورا صحت صلاته و لا يبطلها الإخلال به قبل الالتفات، و إن لم يكن حين الالتفات مستورا فبادر إلى الستر ففى صحته صلاته إشكالاً، فالأحوط وجوباً الإعادة. و له قطع الصلاة بفعل المبطل حين الالتفات و الاستئناف.

الفصل الثانى فى اللباس الساتر

يكفى فى الساتر عن النظر المحزوم كل مانع عن الرؤية كالثياب و ورق الشجر و الحشيش و الطين و اليدين، بل حتى البناء الحاجب عن الناظر و الظلمة على ما تقدم فى أحكام الخلوة. أما الساتر فى الصلاة فلا يكفى فيه ذلك، و لذا تقدم عموم وجوب الساتر لحالة عدم الناظر، بل الأحوط وجوباً مع الإمكان لزوم كون الساتر من سنخ الثياب و اللباس كالمترز و السراويل و القميص و الرداء و القناع للمرأة و نحو ذلك، و عدم الاجتزاء بمثل ورق الشجر و الحشيش و اليدين، فضلاً عن مثل الطين و الوحل و نحوها مما يطلى به البدن و يحجب عن النظر، إلا أن يضطر إلى ذلك فىأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

إذا عرفت هذا فيشترط في لباس المصلي أمور:

الأول: الطهارة، إلا في ما يعفى عنه على ما تقدم في أحكام النجاسات.

و تقدم حكم انحصار الساتر بالنجس.

الثاني: الإباحة، فلا تجوز الصلاة في المغصوب إذا كان يتحرك بحركات الصلاة الواجبة، كالهوى للرکوع و السجود و القيام منهما، بحيث تكون الأفعال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٠

اللازمة في الصلاة تصرفاً فيه. نعم منشأ شرطية الإباحة هو امتناع التقرب مع الحرمة، و ذلك يختص بما إذا كان المكلف ملتفتاً حين الصلاة لحرمة التصرف في المغصوب الذي عليه. على ما تقدم نظيره عند الكلام في نية الوضوء و تقدم كثير من الفروع المتعلقة بذلك فاللازم مراجعتها.

(مسألة ٤٧): لا- فرق في مانعية المغصوب، بين كونه ساتراً لما يجب ستره في الصلاة و غيره كالجورب للرجل. بل تعم المانعية المحمول الذي يتحرك بحركات المصلي.

الثالث: أن لا- يكون من الميته النجسة، و أما الميته الطاهرة فالأحوط وجوباً الاجتناب عما كان له جلد ينتفع به منها. و لا بأس بغيره كميته البق و القمل و نحوهما. كما لا- بأس بما لا تحله الحياة من أجزاء الميته. و قد تقدم في النجاسات بيان ذلك، و بيان حكم الشك في تذكية الحيوان.

(مسألة ٤٨): إذا صلى في الميته جاهلاً و لم يعلم حتى فرغ من صلاته صحت صلاته، و إن صلى فيها ناسياً فإن كانت طاهرة صحت صلاته، و إن كانت نجسة فالأحوط وجوباً الإعادة لو ذكر في الوقت و القضاء لو ذكر بعد الوقت.

(مسألة ٤٩): ما يشك في كونه من جلد الحيوان لا بأس به، مثل ما يشتهه في هذا الزمان فلا يعلم كونه من مادة «النيلون» و كونه من الجلد الذي تحرم الصلاة به.

الرابع: أن لا- يكون من أجزاء ما لا يحل أكل لحمه من ذى النفس السائلة، و أما من غير ذى النفس السائلة فالأحوط وجوباً المنع إذا كان له لحم، دون مثل البق و البرغوث و النحل و الخنافس مما لا لحم له.

(مسألة ٥٠): لا فرق في المنع بين الملبوس و المحمول مما تتم به الصلاة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧١

و غيره. بل حتى مثل الشعرات القليلة الواقعة على الثوب على الأحوط وجوباً.

(مسألة ٥١): يستثنى من غير مأكول اللحم الإنسان، فإنه يجوز الصلاة في أجزائه و فضلاته الظاهرة.

(مسألة ٥٢): يستثنى من أجزاء ما لا يؤكل لحمه وبر الخنزير و جلده، و هو دابة تعيش في الماء، و تخرج إلى البر له و بر ينسج منه الثياب. لكن في تعيينه إشكال، لأن المعروف بالخنزير الآمن ربما يكون حيواناً برياً. و هناك مستثنيات أخرى قيل بها، و لا يخلو استثنائها عن إشكال فالأحوط وجوباً الاجتناب عن الكل.

(مسألة ٥٣): إذا صلى في غير المأكول جاهلاً به صحت صلاته، و كذا لو صلى به ناسياً له، أو جاهلاً بمانعيته.

(مسألة ٥٤): إذا شك في أن شيئاً ما من أجزاء الحيوان صحت الصلاة به، و كذا لو علم بكونه من أجزاء حيوان مردد بين الحلال و الحرام كالماعز و الثعلب.

الخامس: أن لا- يكون من الذهب الملبوس و إن لم يكن ساتراً، كالحاتم، و لا بأس بالمحمول المستور. و أما الظاهر الذي يتزين به فالأحوط وجوباً مانعيته.

و هذا كله للرجال و أما للنساء فلا بأس بذلك كله.

(مسألة ٥٥): يحرم على الرجال لبس الذهب حتى في غير الصلاة، والأحوط وجوبا عدم التزين به، كتعليق الأوسمة من الذهب. نعم إذا لم يكن بنفسه زينة للرجل عرفا، بل زينة لما يحمله فلا بأس به، كتخليئة السيف و القلم به و إن ظهرا. بل تصح الصلاة به حينئذ، و أظهر من ذلك المحمول المستور.

(مسألة ٥٦): لا بأس بالمطلى بالذهب إذا كان الطلاء من سنخ اللون عرفا و لم يكن له جرم معتد به.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٢

(مسألة ٥٧): لا بأس بشدّ الأسنان بالذهب إذا لم يصدق عليه التزين عرفا. أما لو صدق عليه التزين فالأحوط وجوبا الترك إلا مع الحاجة لذلك و انحصار الأمر به.

(مسألة ٥٨): لا بأس باللباس الأسنان الداخلية الذهب، و أما الظاهرة فالأحوط وجوبا ترك إلباسها الذهب، إلا لدفع الضرر.

(مسألة ٥٩): إذا صَلَّى بالذهب جاهلا بوجوده أو ناسيا له صحت صلاته، و كذا لو صَلَّى جاهلا بكونه مبطلا للصلاة.

السادس: أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال، و أما للنساء فلا بأس به.

(مسألة ٦٠): يحرم لبس الحرير الخالص للرجال حتى في غير الصلاة.

(مسألة ٦١): لا بأس بلبس الحرير للرجال في الحرب، و تصح الصلاة به حينئذ، و كذا مع الاضطرار على ما يأتي في الفصل الثالث.

(مسألة ٦٢): الأحوط وجوبا عدم الصلاة في ما لا تتم به الصلاة من الحرير المحض كالقلنسوة و التكة.

(مسألة ٦٣): لا بأس بكفّ الثوب بالحرير المحض و إن زاد على أربع أصابع، و المراد به ما يجعل في أطراف الثوب، و كذا السفائف

و الأزرار و نحوها من توابع الثياب مما تزين به أو تشدّ فيه. و كذا إذا كان الثوب محشوا بالحرير.

(مسألة ٦٤): لا بأس بحمل الحرير و افتراشه و التغطى و التعصب به و شدّ الجروح و غير ذلك مما لا يعدّ لبسا له.

(مسألة ٦٥): الأحوط وجوبا عدم لبس الثوب الذي يكون بعضه حريرا محضا بحيث يكون البعض المذكور بعضا من الملبوس عرفا لا

تابعا له، كأكامه و بطاتته و صدره و نحوه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٣

(مسألة ٦٦): لا بأس بلبس ما يصنع من الحرير الممزوج بغيره، و إن كان الحرير أكثر ما لم يكن الخليط مستهلكا عرفا، بحيث يصدق

على النسيج أنه حرير خالص.

(مسألة ٦٧): إذا شكّ في كون اللباس حريرا جاز لبسه و الصلاة فيه، و كذا إذا تردد بين الحرير الخالص و غيره.

(مسألة ٦٨): إذا صَلَّى في الحرير جهلا به أو بحرمة و مانعته أو نسيانا لهما صحت صلاته.

(مسألة ٦٩): يجوز إلباس الصبيان الحرير أو الذهب. لكن لا تصح صلاتهم فيهما.

الفصل الثالث في تعذر الساتر الشرعي

تقدم في أول الفصل الثاني أن الأحوط وجوبا في الساتر الصلاتي أن يكون من سنخ الثياب و اللباس. و حينئذ إن تعذر ذلك فإن

وجد المصلى ما يتستر به كالحشيش و ورق الشجر و القرطاس و نحوها تستر به و أتمّ صلاته. و إن تعذر عليه ذلك أيضا و أمكنه

التستر بالطين و الوحل و نحوهما وجب أيضا و أتمّ صلاته. و إن تعذر عليه ذلك و أمكنه النزول في حفيرة ضيقة يتم بها ركوعه و

سجوده وجب عليه ذلك. و إن كان الأحوط وجوبا أن يستر عورته بيديه، رجلا كان أو امرأة. و يلحق بالحفيرة نحوها كالبنا الضيق و

التنور و نحوهما، و إن كان الأحوط وجوبا تقديم الحفيرة مع الإمكان.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٤

(مسألة ٧٠): من لم يجد ساترا حتى ما تقدم، فإن رآه أحد صلى جالسا و يومئ للركوع والسجود، وإن لم يره أحد صلى من قيام و يومئ للركوع والسجود أيضا. لكنه يجلس للتشهد والتسليم. ويستقبله بيديه ويتعمد أن لا ينفرج ليستر الدبر بالأيتين.

(مسألة ٧١): إذا اضطر إلى لبس الساتر الفاقد للشروط السابقة لبرد أو غيره صحت صلاته فيه.

(مسألة ٧٢): إذا انحصر الساتر بالفاقد للشروط السابقة و لم يكن مضطرا إلى لبسه - لبرد أو نحوه - ففي المغصوب والحريير والذهب يجب الصلاة عاريا بالكيفية المتقدمة في المسألة (٤٢) و في غير المأكول الأحوط وجوبا الجمع بين الصلاة به و الصلاة عاريا. و كذا الحال في النجس على ما تقدم في أحكام النجاسات.

(مسألة ٧٣): لا يجوز البدار للصلاة عاريا في أول الوقت أو مع الساتر الفاقد للشرائط إلا مع اليأس عن وجدان الساتر الواجد للشرائط في تمام الوقت، و لو صلى مع اليأس ثم اتفق وجدان الساتر الواجد للشرائط قبل خروج الوقت و جب إعادة الصلاة به.

(مسألة ٧٤): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يكره الصلاة في الثوب الأسود حتى للنساء عدا الخف والعمامة والكساء و منه العباءة. و في السروال وحده للرجل و إن كان صفيقا - ثخيناً كثيف النسيج - لا يحكى ما تحته، بل يجعل على منكبیه شيئا، و في ثوب واحد للمرأة و إن كان ساترا. و كذا يكره الصلاة في العمامة من دون تحنك. و كذا يكره في خاتم عليه صورة أو ثوب عليه صورة ذى روح و في لباس الكفار و أعداء الدين، و في الثوب الوسخ و في الثوب الضيق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٥

و غير ذلك.

(مسألة ٧٥): ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يستحب الصلاة في أنظف الثياب و أن تكون بيضاء و أن تكون قطنا أو كتانا مع التطيب و لبس السراويل و الخاتم من العقيق، و العمامة للرجل و ستر القدمين للمرأة و الرداء للإمام الجماعة و غير ذلك.

المبحث الخامس في مكان المصلي

لما كانت الصلاة من العبادات المعترف فيها التقرب فلا تصح إذا وقعت في المكان و الفضاء المغصوبين إذا كان المصلي ملتفتا للحرمة و كانت نيته للصلاة تبتني على نية المكث المحرم بقدرها من دون فرق بين أن تكون حركات المصلي تصرفا محرما فيهما كما في صلاة المختار، و أن لا تكون كذلك كما في صلاة الإيماء من دون قيام و قعود و ركوع و سجود، نعم إذا لم تبتن نيته للصلاة على نية المكث المحرم بقدرها و لم تشتمل الصلاة على حركات تستلزم التصرف المحرم صحت الصلاة، كما في صلاة العابر في الأرض المغصوبة إيماء. و قد تقدم في الموضوع كثير من الفروع المتعلقة بذلك تنفع في المقام، فاللازم مراجعتها.

(مسألة ٧٦): إذا دخل المكان الغصبي جهلا - ثم التفت فمع سعة وقت الصلاة لا - يجوز التشاغل بالصلاة، بل يجب قطعها و المبادرة بالخروج إذا لم يحرز رضا المالك بالصلاة حينئذ. و مع ضيق الوقت تجب الصلاة حال الخروج مع الإيماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٦

للركوع و السجود.

و كذا الحال لو دخله عمدا عصيانا ثم تاب، فإنه يصلى بالإيماء مع ضيق الوقت. بل و كذا الحال إذا لم يتب، لأن الخروج حينئذ و إن كان عصيانا محرما إلا أن الصلاة حال الخروج بالإيماء لا تكون تصرفا في المكان المغصوب عرفا.

(مسألة ٧٧): المحبوس في المكان المغصوب له أن يصلى فيه صلاة المختار إذا لم توجب تصرفا مضرا بالمكان.

(مسألة ٧٨): من سبق إلى مكان في المسجد أو المشهد أو غيرهما من الأماكن العامة فهو أحق به، و تحرم مزاحمته فيه، و لو قهره شخص و نجّاه و أخذ مكانه كان مكثه في المكان محرما ما دام الأول غير معرض عن المكان، و وجب تمكينه منه. فلو صلى فيه الغاصب بطلت صلاته. نعم إذا عرض الأول عنه بعد غصبه منه - و لو لتجنب المشاكسة و الاهتمام بقضاء طوره في مكان آخر - حلّ

المكث و صحت الصلاة فيه من الغاصب و غيره.

(مسألة ٧٩): لا بدّ في سبق الشخص للمكان الموجب لأحقّيته به من جلوسه فيه و إشغاله في ما هو معدّ له من عبادة أو نحوها، و لا يكفي وضعه شيئاً فيه كسجادة و سبحة، فمن اكتفى بذلك جاز لغيره إشغال المكان. نعم يحرم عليه التصرف في ذلك الشيء الموضوع فيه. فإذا أمكنه الانتفاع بالمكان- بصلاة أو غيرها- من دون تصرف في ذلك الشيء، الموضوع فيه جاز له و صح عمله. بل إذا كان حجز المكان بالشيء الموضوع فيه موجبا لتعطيله عرفا لطول المدّة و وجود من يحتاج لإشغاله فيه سقطت حرمة ذلك الشيء الموضوع فيه و جاز إشغال المكان و إن أوجب التصرف في الشيء الموضوع فيه، غاية الأمر أنه يلزم الاقتصار في التصرف فيه على مقدار الضرورة و الحاجة التي يقتضيها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٧

الانتفاع بالمكان.

(مسألة ٨٠): إذا سبق شخص لمكان من الأماكن العامة و أشغله فيما هو معدّ له و صار أحق به، ثم قام عنه، فإن قام معرضا عنه سقط حقه، و إن قام ناويا للعود إليه فإن ترك فيه شيئاً لتحجيره، بقي حقه فيه، فإن أشغله غيره في غيابه لم يحلّ له منعه منه إذا عاد إليه إلا أن تطول مدة غيابه، بحيث يلزم تعطيله عرفا لو بقي محجّرا عليه.

و أما إذا لم يترك فيه شيئاً لتحجيره ففي ارتفاع حقه إشكال، خصوصا إذا قام لحاجة كالوضوء و نحوه. فالأحوط وجوبا التراضي بينه و بين من يريد إشغال المكان. نعم إذا طالت المدّة بحيث يلزم تعطيل المكان عرفا فلا يبقى حقه.

(مسألة ٨١): تحرم الصلاة في الطريق إذا أضرت بالمارّة.

(مسألة ٨٢): لا- بأس بصلاة الرجل و المرأة في مكان واحد، متقدمة عليه و محاذية له و متأخرة عنه. نعم يكره ذلك، بل الأحوط استحبابا تركه، إلا أن يتقدم الرجل و لو بصدرة- بحيث إذا سجدا يحاذي رأسها ركبتيه- أو يكون بينهما حائل- كجدار و نحوه- و إن كان قصيرا لا يمنع من المشاهدة- أو يكون بينهما مسافة عشرة أذرع بذراع اليد- تقارب خمسة أمتار- و دون ذلك أن يكون بينهما ما لا يتخطى- و يقارب المتر و الربع- و دون ذلك أن يكون بينهما قدر عظم الذراع، و دون ذلك أن يكون بينهما شبر.

(مسألة ٨٣): لا فرق بين المحارم و غيرهم و الزوج و الزوجة و غيرهما، و البالغ و غيره. نعم لا بدّ من صحّة صلاة كل منهما.

(مسألة ٨٤): لا يجوز لمن يصلي عند قبر النبي صلى الله عليه و آله و قبور الأئمة عليهم السلام الصلاة أمام القبر الشريف، بحيث يكون القبر خلفه. بل تكون الصلاة خلف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٨

القبر و عن يمينه و شماله. و لا بأس بالتقدم من الجانبين عن سمت القبر الشريف، بحيث لا يصدق عرفا أن القبر خلف المصلي.

(مسألة ٨٥): يختص المنع عن الصلاة أمام القبر بالصلاة في البنية التي فيها القبر الشريف دون ما خرج عنها من الأروقة المتصلة بها.

(مسألة ٨٦): لو تقدم المصلي على قبر المعصومين عليهم السلام جهلا بموضع القبر أو بالحرمة أو غفلة فالظاهر صحّة الصلاة.

(مسألة ٨٧): الأحوط وجوبا إلحاق قبر الصديقة الزهراء عليها السلام بقبور النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام في الحكم المذكور لو تيسر العلم بموضعه. بخلاف قبور غير المعصومين مهما ارتفع مقامهم حتّى الأنبياء الآخرين عليهم السلام فإنّه يجوز التقدم عليها بالمعنى المذكور إلا أن يستلزم التوهين و سوء الأدب، فيحرم و تبطل الصلاة مع الالتفات لذلك.

(مسألة ٨٨): تجوز الصلاة في جوف الكعبة و سطحها. نعم يكره ذلك في صلاة الفريضة، بل الأحوط استحبابا تركه مع الاختيار.

(مسألة ٨٩): يجب في مسجد الجبهة- مضافا إلى الطهارة، كما تقدم في فصل أحكام النجاسة- أن يكون من الأرض أو ما أنبتت غير المأكول و الملبوس.

و السجود على الأرض أفضل، و أفضلها طين قبر الحسين عليه السلام فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه كان قد أعدّ منه

لصلاته و أنه قال «إن السجود على تربة أبي عبد الله عليه السلام تخرق الحجب السابع». و قال: «السجود على طين قبر الحسين عليه السلام ينور إلى الأرضين السبعة». و أما بقية المساجد فلا تجب مماسستها للأرض، و إن كانت أفضل.

(مسألة ٩٠): لا يجوز السجود على المعادن إذا لم يصدق عليها الأرض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٧٩

كالتقير، و قد تقدم في التيمم ما ينفع في المقام.

(مسألة ٩١): يجوز السجود على الأرض المطبوخة كالجص و الآجر و الخزف و الإسمنت و نحوها.

(مسألة ٩٢): المراد بالمأكل و الملبوس ما من شأنه أن يؤكل أو يلبس و إن احتاج إلى إعداد من طبخ أو غزل أو نحوهما، و المدار فيه على تعارف أكل الإنسان و لبسه له بحسب طبعه، و لا عبرة بالحالات الاستثنائية من مرض و مجاعة و نحوهما. نعم إذا كان عدم أكله أو لبسه في الحال المتعارف لندرته و قلّة وجوده فيدخر للضرورات و نحوها كان من المأكل أو الملبوس الذي لا يجوز السجود عليه.

(مسألة ٩٣): الأحوط و جوبا عدم السجود على غير المأكل مما يستخلص منه مادة تؤكل أو تشرب كاللبنّ و الشاي.

(مسألة ٩٤): المدار في الأكل و اللبس على عامة الناس، و لا- عبرة بالنادر. نعم إذا كان عدم أكل العامة له أو عدم لبسهم لعدم واجديتهم له مع أكلهم أو لبسهم له لو وجدوه كان من المأكل أو الملبوس الذي لا يجوز السجود عليه.

(مسألة ٩٥): الأحوط و جوبا عدم السجود على ما يؤكل أو يلبس إذا كان في قشره غير الصالح للأكل و اللبس كالجوز و اللوز و جوزة القطن و نحوها. نعم يجوز السجود على القشر بعد إخراج لبه. هذا في ما ينفصل قشره عنه، و أما ما يتصل به كالبطيخ فالظاهر عدم جواز السجود عليه قبل فصل قشره، بل الأحوط و جوبا عدم السجود على قشره حتّى بعد انفصاله عنه.

(مسألة ٩٦): لا يجوز السجود على المأكل و الملبوس حتّى إذا لم يصلح للأكل و اللبس بسبب تعفن أو طبخ أو تمزق أو نحو ذلك، كالثياب المستعملة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٠

تعالج و تكبس فتكون محفوظة أو نحوها.

(مسألة ٩٧): لا بأس بالسجود على النوى الذي لا لبّ له أو الذي له لبّ لا يتعارف أكله و إن كانت الثمرة ذات النوى مأكولة، و كذا ورق الشجر- الذي يؤكل ثمره- و كذا خشبه و أغصانه و نحو ذلك مما لا يؤكل منه.

(مسألة ٩٨): يجوز السجود على الخشب و إن صنع منه الأحذية الملبوسة أو دخل في صنعها. و كذا لو اتخذ منه الحلّي الملبوس أو كان قرابا أو مقبضا للسيف الملبوس.

(مسألة ٩٩): لا يجوز السجود على رماد ما يصح السجود عليه، و كذا الفحم على الأحوط و جوبا.

(مسألة ١٠٠): يجوز السجود على القرطاس المتخذ مما يصح السجود عليه كالبردي، دون ما يتخذ مما لا يصح السجود عليه كالقطن و الكتان. و لو شكّ في حاله لا يجوز السجود عليه.

(مسألة ١٠١): لا- تضر الكتابة على القرطاس و غيره مما يصح السجود عليه، نعم إن كانت جرما حائلا بين بشرة الجبة و ما يصح السجود عليه كانت مانعة من السجود عليه، و إن كانت من سنخ اللون من دون أن يكون لها جرم لم تمنع من السجود عليه، بل يكون السجود مكروها لا غير.

(مسألة ١٠٢): يجوز مع التقيّة السجود على ما لا يصح السجود عليه اختيارا.

و قد تقدم في الموضوع بعض الفروع المتعلقة بالتقيّة التي تنفع في المقام فراجع.

(مسألة ١٠٣): إذا تعذر السجود على ما يصح السجود عليه لغير تقيّة سجد على ثوبه، و الأحوط و جوبا تقديم الثوب من القطن أو

الكتان مع تيسرهما، فإن لم يتيسر الثوب سجد على ظهر كفه. و الراد بالتعذر مجرد عدم تيسر ما يصح

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨١

السجود عليه في الوقت و المكان الذي يريد المكلف الصلاة فيه - كالمسجد و نحوه - لبرد أو حرّ أو نحوهما، و لا يعتبر التعذر التام، فلا يجب تبديل المكان و لا تأخير الصلاة و لا غير ذلك مما يمكن معه القدرة على ما يصح السجود عليه.

(مسألة ١٠٤): لو تعذر السجود حتى على ظهر الكف جاز السجود على كل شيء، و الأحوط وجوبا تقديم النبات. و المراد بالتعذر هنا التعذر الحقيقي الذي لا يرتفع بتبديل المكان، و لا بتأخير الصلاة.

(مسألة ١٠٥): إذا فقد في أثناء الصلاة ما يصح السجود عليه ففي سعة الوقت يقطع الصلاة، و في ضيقها ينتقل إلى البدل المتقدم.

(مسألة ١٠٦): إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه كفى جزه إلى ما يصح السجود عليه و لا يجب رفعه، بل الأحوط وجوبا عدم الرفع، و لو تعذر تحصيله بالجزّ فالأحوط وجوبا استئناف الصلاة بعد فعل المبطل أو بعد إتمامها.

(مسألة ١٠٧): إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه جهلا به أو بوجوبه أو سهوا و لم يلتفت إلا بعد الفراغ من السجود صحت صلاته.

(مسألة ١٠٨): لا بدّ من تمكن الجبهة مما يسجد عليه بحيث تثبت و تستقر عليه، و لا يكفي مجرد المماسه من دون استقرار، فلا يجوز السجود على التراب الرخو و لا على الطين غير المتماسك، و كذا إذا كان ما يصح السجود عليه موضوعا على المكان غير المستقر، كالقطن المندوف. نعم إذا أمكن تحصيل الاستقرار بعد وضع الجبهة بزيادة الاعتماد صح السجود، و إذا لصق بجبهته شيء من الطين أو التراب وجب إزالته للسجدة الثانية إذا كان مستوعبا للجبهة.

(مسألة ١٠٩): إذا لم يجد إلا -الطين الذي لا تستمكن الجبهة عليه فالأحوط وجوبا السجود عليه و الاكتفاء بمماسه. نعم إذا كانت الأرض مع ذلك موحلة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٢

بحيث يتلطخ بدنه و ثيابه قام فصلى و ركع ثم سجد بالإيماء قائما ثم تشهد و سلم قائما أيضا.

(مسألة ١١٠): يشترط في مكان المصلى أن يكون بحيث يستقر فيه المصلى و يتحقق له الطمأنينة المعتبرة في الصلاة فلا تصح في المكان المضطرب و المهتزّ، كما في الكثير من صور الصلاة على الدابة و في السفينة و السيارة و القطار و الطائرة. نعم لا يضر مجرد سير هذه الأمور إذا لم يكن لها اهتزاز معتدّ به و تحققت بها الصلاة التامة بالركوع و السجود و الاستقبال و غيرها.

نعم مع الضرورة و لو لضيق الوقت تصح الصلاة فيها باليسور، و حينئذ ينحرف إلى القبلة كلما انحرفت، و إن تعذر الاستقبال في بعضها أو في جميعها سقط. و الأحوط استحبابا اختيار الأقرب للقبلة فالأقرب. و كذا الحال في الماشى و غيره من المعذورين. هذا كله في الفريضة و أما في النافلة فيجوز الإتيان بها ماشيا و راكبا اختيارا، كما سبق عند الكلام في أعداد الفرائض و النوافل.

(مسألة ١١١): يستحب إيقاع الصلاة في المسجد، بل في بعض النصوص أن الصلاة في المسجد فرادى أفضل من الصلاة في غيره جماعة. و أفضل المساجد المسجد الحرام و الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد، ثم مسجد النبي صلى الله عليه و آله و الصلاة فيه تعدل عشرة آلاف صلاة في غيره من المساجد، ثم مسجد الكوفة و المسجد الأقصى و الصلاة فيهما تعدل ألف صلاة - و في بعض النصوص مفاضلة بينهما - ثم مسجد الجامع و هو المسجد الأعظم في البلد و الصلاة فيه بمائة صلاة، ثم مسجد القبيلة و الصلاة فيه بخمس و عشرين صلاة، ثم مسجد السوق و الصلاة فيه باثنتي عشرة صلاة.

و صلاة المرأة في بيتها أفضل و أفضل البيوت المخدع.

(مسألة ١١٢): تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام، و قد ورد أن الصلاة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٣

عند على عليه السلام بمائتي ألف صلاة.

(مسألة ١١٣): يكره تعطيل المساجد، ففي الخبر ثلاثة يشكون إلى الله تعالى:

مسجد خراب لا يصلى فيه أحد و عالم بين جهال، و مصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه. و يكره الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى فيه، و فى الخبر أنه من علامات النفاق، إلا أن يريد الرجوع إليه. و كذا يكره لجار المسجد أن يصلى فى غيره لغير علة كالمطر، و فى الخبر: «لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد».

(مسألة ١١٤): يستحب التردد إلى المساجد، ففي الخبر: من مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات. و يستحب الجلوس فى المسجد لانتظار الصلاة. و عن النبي صلى الله عليه و آله: أن ترهب أمتى القعود فى المساجد و انتظار الصلاة بعد الصلاة.

(مسألة ١١٥): يستحب للمصلى أن يجعل بين يديه حائلا- من عود أو حبل أو قنسوة أو كومة تراب أو نحوها حتى مثل الخط فى التراب.

(مسألة ١١٦): قد ذكروا أنه يكره الصلاة فى الحمام و المزبله و المجزره و المواضع المعدة للتخلى و بيت فيه مسكر و مبارك الإبل و مرابط الخيل و البغال و الحمير و البقر و الغنم، بل فى كل مكان قدر، و فى الطريق إذا لم يضر المارة، و إلا كان محرما- كما تقدم- و فى مجارى المياه، و فى الأرض السبخة و بيت النار كالمطبخ، و ان يكون أمامه نار مضرمة و لو سراجا، أو تمثال أو صورة لذى روح أو مصحف أو كتاب مفتوحان، و يكره الصلاة على القبر و فى المقبرة أو أمامه قبر، و بين قبرين إلا مع الحائل أو بعد عشرة أذراع بذراع اليد و أن يكون أمامه إنسان مواجه له و غير ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٤

المقصد الثانى فى كيفية الصلاة

إشارة

و فيه مباحث:

المبحث الأول فى الأذان و الإقامة

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول يستحب الأذان و الإقامة فى الفرائض اليومية

أداء كانت أو قضاء، فى الحضر و السفر، و الصحة و المرض، سواء كانت الصلاة فرادى أم جماعة، و سواء كان المصلى ذكرا أم أنثى. و يتأكد استحبابهما للرجال و لا سيما فى الأدائية، خصوصا المغرب و الصبح، و أشدّهما تأكدا الإقامة. و لا يشرع الأذان و الإقامة للنوافل، و لا للفرائض غير اليومية كصلاة الآيات.

(مسألة ١١٧): للمرأة أن تجتزئ عن الأذان بالتكبير و الشهادتين مرة مرة، بل بالشهادتين فقط، كما تجتزئ عن الإقامة بالتكبير و شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده و رسوله. بل لو سمعت الأذان اجتزأت بالشهادتين.

(مسألة ١١٨): لا يشرع الأذان للعصر إذا جمعت مع الظهر في عرفه يومها، و للعشاء إذا جمعت مع المغرب في المزدلفة ليلة العيد. كما لا يجوز الأذان للصلاة الثانية للمسلوس إذا جمع بين صلاتين بوضوء واحد، و إذا أذن أعاد الوضوء للثانية. و كذا المستحاضة الكثيرة التي تجمع بين صلاتين بغسل واحد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٥

على الأحوط وجوبا، فإذا أذنت أعادت الغسل للثانية. بل كل من جمع بين صلاتين أدائيتين يجزيه لهما أذان واحد في أولهما بل يحتمل عدم مشروعيته لما بعدها حينئذ. و كذا من جمع بين صلاتين قضائيتين أو أكثر.

(مسألة ١١٩): يتحقق الجمع بين الصلاة بعدم الفصل بينهما بزمان طويل و لا ينافيه التعقيب القليل. نعم ينافيه التنفل بين الفريضتين و لو بركعتين على الأحوط وجوبا.

(مسألة ١٢٠): يسقط الأذان و الإقامة معا في موارد:

الأول: من دخل في جماعة قد أذن لها و أقيم، إماما كان أو مأموما. و الظاهر عدم مشروعيته.

الثاني: من دخل المسجد قبل تفرق الجماعة سواء صلى منفردا أم جماعة إماما أو مأموما بشروط:

أحدها: وحدة المكان عرفا على الأحوط وجوبا، فلا يسقطان مع تعدده لفصل المسجد بعرضه عن بعض بيضاء أو ستر، أو لكون إحدهما في أرض المسجد و الأخرى على سطحه.

ثانيها: أن تكون الجماعة السابقة بأذان و إقامة. بل الظاهر الاجتزاء بما إذا سقط الأذان و الإقامة عنهم لاجترائهم بأذان غيرهم و إقامته. نعم إذا لم يؤذّنوا و يقيموا من دون أن يسقطا عنهم لم يسقط الأذان و الإقامة عنهم بعدهم.

ثالثها: أن تكون الصلاتان أدائيتين مشتركتين في الوقت على الأحوط وجوبا ففي غير ذلك يؤتى بهما برجاء المطلوبية.

رابعها: أن تكون الجماعة الأولى صحيحة، و الظاهر أن السقوط عزيمة - بمعنى أنّهما غير مشروعيتين - لا رخصة. كما أن الظاهر عموم السقوط لغير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٦

المسجد مع وحدة المكان عرفا. نعم لا بأس بالإتيان بهما فيه برجاء المطلوبية.

الثالث: من سمع أذان غيره و إقامته للصلاة، فإنه يجزيه ذلك عن أن يؤذّن أو يقيم، و لو سمع أحدهما أو بعضا منهما أتم ما بقى بشرط مراعاة الترتيب، و لا فرق في المؤذّن و المقيم بين الإمام و المأموم و المنفرد، و كذا لا فرق في السامع بين الإمام و المنفرد، و أما المأموم فيشكل اكتفاؤه بسماع أذان غيره و إقامته في دخوله في الجماعة التي لم يؤذّن لها.

و الخلاصة: سماع الإمام يكفي عن الأذان للجماعة، أما سماع المأمومين أو بعضهم فلا يكفي لها. كما أنه يشكل مشروعية أذان بعضهم لنفسه بعد انعقاد الجماعة لدخوله فيها إذا لم يكن قد أذّن لها.

(مسألة ١٢١): يستحب حكاية الأذان لمن سمعه، كما يستحب الأذان في أذن المولود اليمنى و الإقامة في اليسرى.

الفصل الثاني فصول الأذان ثمانية عشر:

الله أكبر أربع مرات، ثم أشهد أن لا إله إلا الله، ثم أشهد أن محمدا رسول الله، ثم حيّ على الصلاة، ثم حيّ على الفلاح، ثم حيّ على خير العمل، ثم الله أكبر، ثم لا إله إلا الله، كلّ منها مرتان. و فصول الإقامة سبعة عشر، و هي كالأذان إلا أن التكبير في أولها مرتان و التهليل في آخرها مرة، و يزداد فيها قبل التكبير في آخرها «قد قامت الصلاة» مرتين.

(مسألة ١٢٢): تستحب الصلاة على النبي و على آله (صلوات الله و سلامه، عليهم أجمعين) عند ذكر اسمه الشريف في الأذان و غيره،

و عند سماع اسمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٧

(مسألة ١٢٣): ورد في بعض الأخبار أن من أجزاء الأذان الشهادة لعلی عليه السّلام بالولاية و إمرة المؤمنین، إلا أنه حيث لم تثبت حجية الأخبار المذكورة فلا مجال للإتيان بها بتية أنها من أجزاء الأذان. نعم يحسن الإتيان بها لا بتية ذلك، بل برجاء ورود ذلك، و بما أنها شهادة حق جعلها الله من الفرائض التي بنى عليها الإسلام، و لقوله عليه السّلام في خبر الاحتجاج: «إذا قال أحدكم لا إله إلا الله محمد رسول الله فليقل على أمير المؤمنين» و على ذلك جرت الشيعة حتى صار شعارا لهم و رمزا للإيمان، من دون أن يدعى أحد منهم أن ذلك جزء من الأذان أو الإقامة، فالترامهم بها كالتزامهم بالصلاة على النبي و على آله (صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين) عند ذكر اسمه الشريف راجح من دون أن يكون جزءا من الأذان.

(مسألة ١٢٤): يجزئ في السفر و العجلة الإتيان بكل فصل من الأذان و الإقامة مرة مرة.

(مسألة ١٢٥): يشترط في الأذان و الإقامة أمور:

الأول: النية فيؤتى بالفصول المتقدمة بعنوان أنها أذان أو إقامة، و لا يكفي التلقظ بها من دون قصد العنوان المذكور. و لا بدّ فيهما من قصد القرية. و الأحوط و جوبا تعيين الصلاة التي يراد الأذان و الإقامة لها.

الثاني و الثالث: العقل و الإيمان، دون البلوغ، بل يجزئ أذان و إقامة غير البالغ إذا كان مميزا.

الرابع: الذكورة على الأحوط و جوبا، فلا يجزئ أذان المرأة و إقامتها للرجال، نعم يجزئان للنساء.

الخامس: الترتيب بتقديم الأذان على الإقامة، و كذا الترتيب بين فصولهما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٨

على النحو المتقدم. و إذا خالف الترتيب بين الفصول أعاد على ما يحصل به الترتيب، إلا أن تفوت الموالات، فيعيد من الأول.

السادس: الموالات بين فصول كل من الأذان و الإقامة، فلا يصح كل منهما مع الفصل الطويل الماحي للصورة عرفا على الأحوط و جوبا.

و كذا بين الأذان و الإقامة بالنحو الذي لا ينافيه الفصل بما يأتي. و كذا بين الإقامة و الصلاة.

السابع: العربية، فلا يجزئ ترجمتها بغير العربية، كما لا يجزئ الملحون.

الثامن: دخول الوقت.

التاسع: القيام و الاستقبال و الطهارة في الإقامة. دون الأذان، بل غاية الأمر أنها مستحبة فيه.

(مسألة ١٢٦): يستحب فيهما التسكين في فصولهما. مع التأني في الأذان و الإسراع في الإقامة. كما يستحب في الأذان الإفصاح بالهاء و

الألف الواقعتين في آخر بعض فصوله و رفع الصوت فيه و وضع الإصبعين في الأذن و غير ذلك.

(مسألة ١٢٧): يكره الكلام في أثناء الأذان و الإقامة، و تشتد الكراهة في الإقامة، بل يستحب إعادتها حينئذ، و أشد ذلك بعد قول «قد

قامت الصلاة».

(مسألة ١٢٨): يستحب الفصل بين الأذان و الإقامة بصلاة ركعتين أو بسجدة، أو بجلوس أو بكلام إلا في الفجر فيكره الكلام. و

يستحب أن يقول في السجود:

«لا إله إلا أنت ربى سجدت لك خاضعا خاشعا» أو: «سجدت لك خاضعا خاشعا ذليلا».

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٨٩

الفصل الثالث من نسي الأذان و الإقامة حتى دخل في الصلاة

استحب له قطعها لتداركهما، ولا سيما إذا ذكر ذلك قبل أن يركع، وخصوصا إذا ذكره قبل أن يقرأ. وكذا إذا نسي الإقامة وحدها و ذكر قبل القراءة. بل الظاهر جواز القطع في غير ذلك لتدارك الأذان أو الإقامة سواء ترك الأذان وحده أم الإقامة وحدها. بل لو تعمد تركهما أو ترك أحدهما ثم بدا له التدارك جاز له القطع أيضا.

(مسألة ١٢٩): يجرى الحكم المذكور في من ترك بعض فصولهما فله القطع لتدارك ما ترك و ما بعده محافظة على الترتيب، إلا مع الإخلال بالموالاة فيستأنف من الأول.

تتميم فيه إيقاظ و تذكير

قال الله تعالى قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صِلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالأئمة عليهم السلام كما ورد في أخبار كثيرة أنه لا يحسب للعبد من صلاته إلا ما يقبل عليه منها، وأنه لا يقدم أحدكم على الصلاة متكاسلا، ولا ناعسا، ولا يفكرن في نفسه، و يقبل بقلبه على ربه، و لا يشغله بأمر الدنيا، و أن الصلاة وفادة على الله تعالى، و أن العبد قائم فيها بين يدي الله تعالى. فينبغي أن يكون قائما مقام العبد الذليل الراغب الراهب الخائف الراجي المسكين المتضرع، و أن يصلى صلاة مودع يرى أن لا يعود إليها أبدا، و كان على بن الحسين عليه السلام إذا قام في الصلاة كأنه ساق شجرة لا يتحرك منه إلا ما حركت الريح منه، و كان أبو منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٠

جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام إذا قاما إلى الصلاة تغيرت ألوانهما مرة حمرة و مرة صفرة و كأنهما يناجيان شيئا يريانه، و ينبغي أن يكون صادقا في قوله إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ فلا يكون عابدا لهواه و لا مستعينا بغير مولاه. و كذا ينبغي إذا أراد الصلاة أو غيرها من الطاعات أن يستغفر الله تعالى و يندم على ما فرط في جنب الله ليكون معدودا في عداد المتقين الذين قال الله تعالى في حقهم إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ.

و ما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت و إليه أنيب، و هو حسبنا و نعم الوكيل، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩١

المبحث الثاني في أفعال الصلاة

إشارة

و يجب فيها النية، و تكبيره الإحرام، و القيام، و القراءة، و الذكر، و الركوع، و السجود، و التشهد، و التسليم، و الترتيب، و الموالاة، فهنا فصول.

الفصل الأول في النية

الصلاة من العبادات التي تجب فيها النية، و لا بد فيها من الإتيان بالأفعال بقصد كونها صلاة، قرينة إلى الله تعالى على نحو ما تقدم في الوضوء، و قد تقدم هناك أنه لا بد من عدم وقوع العبادة بوجه محرّم، و تقدم كثير من الفروع المتعلقة بالنية الجارية في المقام.

(مسألة ١٣٠): لا بد من تعيين الصلاة التي يريد الإتيان بها و يمثل أمرها، فإذا كان عليه صلوات متعددة و نوى الإتيان بصلاة منها

مرددة بين الفريضة و النافلة أو بين الأدائية و القضائية أو بين القضائيتين بطلت صلاته. نعم يكفي تعيينها إجمالاً، كما لو نوى الصلاة الواجبة عليه فعلاً و كان الواجب عليه صلاة واحدة لا يعرف نوعها صحت صلاته، و كذا لو نوى ما وجب عليه أولاً مثلاً- فيما إذا كان الواجب عليه متعددًا.

(مسألة ١٣١): لا يعتبر نية القضاء و الأداء مع وحدة الصلاة الواجبة عليه، فلو علم انشغال ذمته بصلاة ظهر مثلاً و ترددت بين أن تكون أدائية و قضائية كفى نية الظهر الذي انشغلت بها ذمته. بل لو نوى الصلاة الخاصة بتخييل أنها أدائية فبانت منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٢

قضائية مثلاً- أو بالعكس صحت صلاته. فمن أفاق من نومه و تخيل عدم طلوع الشمس فصلّى صبح ذلك اليوم بتخييل أنها أدائية صحت صلاته حتى لو كانت الشمس طالعة في الواقع، و كذا لو تخيل طلوعها فصلّى صبح ذلك اليوم بتخييل أنها قضائية صحت صلاته حتى لو لم تكن طالعة في الواقع.

(مسألة ١٣٢): إذا أتى بالصلاة فنوى قطعها ثم رجع عن ذلك قبل أن يأتي بشيء من الأجزاء صحت صلاته. أما لو أتى بشيء من الأجزاء من النية المذكورة، كما لو نوى قبل القراءة قطع الصلاة بعد إكمال القراءة، فقرأ بهذه النية ثم عدل من نية القطع لم يجزئ بقراءته حينئذ، بل يشكل صحة صلاته حتى لو تدارك القراءة. فالأحوط وجوب الاستئناف بعد فعل القاطع للصلاة التي بيده أو بعد إكمالها.

(مسألة ١٣٣): لا يجب في الصلاة البناء على عدم قطعها، بل تصحّ مع التردد في قطعها، فلو صلّى في مكان يحتمل تعذر إكمال صلاته فيه و اضطراره لقطعها فصادف عدم حصول القاطع حتى أتمها صحت صلاته.

(مسألة ١٣٤): إذا شرع في الصلاة بنية صلاة معينة ثم تردّد في ما نواه أو تخيل أنه نوى صلاة أخرى فمضى في صلاته بنية إتمام ما دخل فيه صحت و وقعت على ما نواه عند الشروع فيها.

(مسألة ١٣٥): لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى بحيث تقع للثانية إلا في موارد:

الأول: من دخل في العصر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر أو دخل في العشاء ثم ذكر أنه لم يصل المغرب، فإنّ عليه العدول إلى السابقة محافظة على الترتيب الواجب مع بقاء محل العدول، و إلا فلا مجال للعدول كما لو ذكر أنه لم يصل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٣

المغرب و قد قام للرباعه من العشاء فإنها تبطل، كما تقدم في المواقيت.

الثاني: إذا كانت الصلاتان قضائيتين مترتبتين كالظهر و العصر و المغرب و العشاء على نحو ما تقدم في الأدائيتين.

الثالث: ما إذا دخل في الحاضرة فذكر أنّ عليه فائته فإنّ له العدول للفائته مع سعة وقت الحاضرة و بقاء محل العدول، و إلا تعين إكمال الصلاة على ما نواها.

الرابع: ما إذا قرأ في صلاة الجمعة سورة التوحيد و التفت بعد الفراغ منها، فإنّه يستحب أن يجعلها نافله و يتمها ثم يصلّى الجمعة بالجمعة و المنافقين.

الخامس: إذا دخل في الفريضة منفرداً ثم أقيمت الجماعة استحب له العدول بنيته للنافلة و إتمامها ركعتين ليدخل في الجماعة. و لو علم بعدم إدراك الجماعة إذا أتمها نافله جاز له قطعها، بل يجوز له قطعها حتى مع عدم خوف الفوت.

(مسألة ١٣٦): إذا عدل في غير مورد العدول، فإن لم يأت بشيء من الأجزاء جاز له الرجوع إلى ما نواه أولاً و يتمّ صلاته. و إن فعل شيئاً قبل الرجوع فكما لا يقع لما عدل إليه، كذلك الأحوط وجوباً عدم وقوعها لما عدل منه و نواه أولاً، بل يتخير بين إبطالها بفعل المبطل و إتمامها برجاء وقوعها عما نواه أولاً من دون أن يعتدّ بها.

(مسألة ١٣٧): إذا شكّ في أثناء الصلاة أنه نواها ظهراً أو عصرًا مثلاً، فإن كان لم يصلّ الظهر قبل ذلك نواها ظهراً و اجترأ بها. و كذا

لو شكَّ في أنه صَلَّى الظهر.

و إن كان قد صَلَّى الظهر بطلت، و الأحوط استحباباً عدم الدخول في غيرها إلا بعد إبطالها بفعل أحد المبطلات.

(مسألة ١٣٨): إذا قام لصلاة ثم شكَّ بعد الدخول في الصلاة أنه نوى ما قام له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٤

أو نوى غيرها لم يبين على أنه نوى ما قام له، بل يتعين عليه قطع ما بيده بفعل مبطل، أو إتمامه من دون أن يجتزئ به عن صلاة خاصة.

(مسألة ١٣٩): إذا كان في أثناء الصلاة ناوياً لصلاة معينة ثم شكَّ في أنه هل نوى تلك الصلاة من أول الأمر أو نوى غيرها لم يجتزئ

بها لصلاة خاصة، و يجري عليه حكم المسألة السابقة.

الفصل الثاني في تكبير الإحرام

و بها يكون الدخول في الصلاة. و هي ركن تبطل الصلاة بنقصها عمداً أو سهواً، كما تبطل بزيادتها عمداً، فإذا جاء بها ثانية بطلت الصلاة فيحتاج إلى ثلثه، فإن جاء بالرابعة بطلت أيضاً و احتاج إلى خامسة، و هكذا تبطل بالشفع و تصح بالوتر إذا قصد بكل منها الافتتاح. و الظاهر عدم البطلان بزيادتها سهواً، كما لو نسي أنه افتتح الصلاة بالتكبير فكثير للافتتاح. و إن كان الأحوط استحباباً الاستئناف بعد فعل المبطل.

و صورتها: «الله أكبر» (١) و يجب أن تكون على النهج العربي فلا- يجزئ الملحون كما لا- يجزئ مرادفها بالعربية و لا ترجمتها بغير العربية، و لا تغيير صورتها بإضافة شيء إليها، بل الأحوط وجوباً عدم وصلها بما قبلها و لا بما بعدها بحذف همزة «الله» و ضم راء «أكبر» للدرج.

(مسألة ١٤٠): الجاهل بها يجب عليه التعلّم و لو بتلقين غيره لها عند الصلاة،

(١) بعض الناس يقرؤها بهذه الصيغة «الله و كبير» و هو خطأ شائع لا بدّ من الانتباه إليه و تجنّبه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٥

فإن عجز عنها تامه على ما سبق اجترأ بالممكن منها، فإن عجز جاء بمرادفها بالعربية، فإن عجز فترجمتها.

(مسألة ١٤١): الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان، فإن لم يقدر على شيء منها اكتفى بتحريك لسانه و إشارته بإصبعه مع القصد للمعنى و لو إجمالاً، بأن يعلم المعنى و يقصده على إجماله حين تحريك اللسان و الإشارة بالإصبع من دون استحضار له بخصوصياته، و كذا الحال في قراءته للقرآن و تشهده و ذكره و دعائه.

(مسألة ١٤٢): لا بدّ في تكبير الإحرام من ظهور الصوت و لو خفيفاً بحيث لا يسمع إلا نفسه لو لم يكن مانع، و لا يكفي ما دون ذلك فضلاً عما إذا لم يكن له صوت أصلاً، بل كان بمجرد تحريك اللسان و الشفتين. كما لا بد من عدم علو الصوت المفرط المعدود عرفاً من الصياح.

و هكذا الحال في جميع ما يعتبر في الصلاة من قراءة أو ذكر أو غيرهما. نعم لا- بأس بارتفاع الصوت المفرط في القراءة و الأذكار المأثري بها لا بتيئه الجزئية من الصلاة، كما يقع من المتبهيين في صلاة الجماعة.

(مسألة ١٤٣): الأولى تفخيم اللازم من لفظ الجلالة و الباء و الراء من «أكبر».

(مسألة ١٤٤): يجب القيام التام حال تكبير الإحرام فإذا تركه عمداً أو سهواً بطلت.

(مسألة ١٤٥): لا يكفي القيام حال المشى فلو جاء بتكبير الإحرام ماشياً عمداً بطلت، و لو كان ذلك سهواً فالأحوط وجوباً الاستئناف

بعد إتمام الصلاة أو بعد فعل المبطل.

(مسألة ١٤٦): الأحوط وجوبا الطمأنينة حال تكبيرة الإحرام بحيث يصدق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٦

عرفا أنه مستقر حينها غير مضطرب، ولا يجب المدافعة في ذلك. ولو أخل بالطمأنينة عمدا بطلت التكبيرة وإن كان الأحوط وجوبا فعل المبطل قبل إعادتها. أما لو أخل بالطمأنينة سهوا فلا تبطل التكبيرة. كما أنه لو عجز عن الطمأنينة لمرض أو ارتجاج مكان لا يقدر على غيره سقطت.

(مسألة ١٤٧): لو شك في تكبيرة الإحرام قبل الإتيان بما بعدها وجب الإتيان بها، وإن كان ذلك بعد الدخول في ما بعدها - كالقراءة بل الاستعاذة بل دعاء التوجه المتقدم - بنى على أنه أتى بها.

(مسألة ١٤٨): يجزئ في تكبيرة الافتتاح واحدة، والأفضل ثلاث تكبيرات، وأفضل منها خمس، وأفضل منها سبع. ويتحقق الدخول في الصلاة بالأولى، والزائد عليها مكمل لفضيلتها. ويستحب للإمام في صلاة الجماعة الجهر بواحدة والإسرار بالباقي.

(مسألة ١٤٩): يجوز الإتيان بالتكبيرات ولاء من غير دعاء. والأفضل أن يكبر ثلاثا ثم يقول «اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت سبحانك إنى ظلمت نفسي فاغفر لى ذنبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» ثم يكبر تكبيرتين ثم يقول: «ليتك وسعديك والخير فى يديك والشري ليس إليك، والمهدى من هديت، لا ملجأ منك إلا إليك سبحانك وحنانيك و تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت»، ثم يكبر التكبيرتين الأخيرتين ويقول: «وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا مسلما و ما أنا من المشركين إن صلاتى و نسكى و محياى و مماتى لله رب العالمين لا شريك له و بذلك أمرت و أنا من المسلمين». و إذا اجتزأ بتكبيرة واحدة استحب له أن يقول بعدها: «وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض على مله إبراهيم حنيفا مسلما و ما أنا من المشركين، إن منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٧

صلاتى و نسكى و محياى و مماتى لله رب العالمين لا شريك له، و بذلك أمرت و أنا من المسلمين».

(مسألة ١٥٠): يستحب أن يكون التكبير فى حال رفع اليدين مستقبلا بباطنهما القبلة، والأولى أن تكون مضموتى الأصابع كلها أو ما عدا الإبهامين. و يستحب أن يكون رفعهما مقاربا للوجه أو ما زاد على ذلك حتى يحاذى الأذنين و لا يزيد على ذلك.

الفصل الثالث فى القيام

و هو إنما يجب فى الصلاة الواجبة مع القدرة و الاختيار و يسقط فيها بالتعذر، كما يأتى. و لا يجب فى الصلاة المندوبة، كما تقدم فى فصل أعداد الصلاة.

(مسألة ١٥١): يشترط فى الصلاة الواجبة مع القدرة القيام حال تكبيرة الإحرام، و حال القراءة أو الذكر بدلا عنها و قبل الركوع و بعده. و الإخلال به عمدا مبطل للصلاة فى الجميع، بل تقدم أن من كبر جالسا سهوا تبطل صلاته. و كذا لو قرأ أو سبح أو ركع و هو جالس سهوا على الأحوط وجوبا. و أما لو قام راکعا من دون أن يهوى للركوع من القيام فلا إشكال فى بطلان صلاته على ما يأتى فى مبحث الركوع، كما لا- إشكال فى صحه صلاته لو هوى من الركوع للسجود سهوا من دون أن ينتصب قائما من الركوع، على ما يأتى فى مبحث الركوع.

(مسألة ١٥٢): يجب مع الإمكان الاعتدال فى القيام، فإذا انحنى بظهره أو مال إلى أحد الجانبين بطل، و كذا إذا فرج بين رجليه كثيرا أو قوسهما بشئ الركبتين إلى الإمام. نعم يجوز إطراق الرأس، و إن كان الأفضل انتصابه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٨

(مسألة ١٥٣): الأحوط وجوبا القيام على تمام القدمين جميعا، لا على أحدهما ولا على أصولهما ولا على أطراف الأصابع. نعم لا يجب اشتراك الكل في الاعتماد، بل يجوز الاعتماد على إحدى القدمين دون الأخرى، وعلى بعض القدم دون بعض مع وضع تمام القدمين على الأرض.

(مسألة ١٥٤): يجوز الاتكاء حال القيام والاعتماد على شيء من إنسان أو عصا أو حائط، وإن كان مكروها، بل الأحوط استحبابا الاستقلال مع الإمكان. أما مع الاضطرار فلا بأس به.

(مسألة ١٥٥): إذا تعذر القيام منتصبا اجترأ بمسمى القيام ولو منحنيا أو مائلا إلى أحد الجانبين، أو مع عدم الطمأنينة، فإن تعذر صلى من جلوس. ويجب حينئذ مع الإمكان الانتصاب بإقامة الظهر واعتداله. والأحوط استحبابا عدم الاتكاء والاعتماد حاله، كما تقدم في القيام.

(مسألة ١٥٦): من عجز عن الجلوس صلى مضطجعا على جانبه الأيمن، موجها إلى القبلة بصدرة، فإن لم يستطع صلى مضطجعا على جانبه الأيسر.

موجها إلى القبلة بصدرة أيضا، فإن لم يستطع صلى مستلقيا بحيث لو جلس كان مستقبلا للقبلة. ويومئ للركوع والسجود. وليكن إيماء السجود أخفض.

ومع تعذر الإيماء يغمض عينيه على الأحوط وجوبا. ومع تعذره ينوي بقلبه.

كما أن الأحوط وجوبا مع القدرة أن يضع حال السجود بالإيماء جبهته على ما يصح السجود عليه، وكذا في حال السجود بتغميض العينين.

(مسألة ١٥٧): إذا تمكن من القيام وعجز عن الركوع قائما صلى من قيام وركع جالسا، وإذا عجز عن الركوع جالسا أو ما للركوع قائما وللسجود قائما أو جالسا، وجلس للشهد. ومع الإيماء يجرى ما تقدم في المسألة السابقة من كون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ١٩٩

الإيماء للسجود أخفض ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه.

(مسألة ١٥٨): حد العجز المسوغ للانتقال من القيام للجلوس ولما بعده من المراتب التعذر الحقيقي أو لزوم الضرر - من مرض أو عدو أو نحوهما - ويكفي فيه الخوف، أو لزوم الحرج والمشقة التي يصعب تحملها عادة.

(مسألة ١٥٩): من قدر على القيام في بعض الصلاة دون بعض وجب عليه القيام حتى يعجز فيجلس ثم يقوم متى قدر حتى يعجز وهكذا حتى يتم صلاته.

(مسألة ١٦٠): إذا دار الأمر بين الصلاة من جلوس بركوع وسجود والصلاة قائما بالإيماء اختار الأول. وكذا إذا دار الأمر بين الصلاة ماشيا بالإيماء والصلاة جالسا. نعم إذا دار الأمر بين الصلاة ماشيا مع الركوع والسجود التامين والصلاة من جلوس فالأحوط وجوبا الجمع بينهما. كما أن الأحوط استحبابا في الصورتين الأوليين الجمع بين الوجهين.

(مسألة ١٦١): إذا دخل الوقت وهو قادر على الصلاة من قيام وتوقع تجدد انعجز عنها في الوقت وجبت المبادرة إليها، فإن فرط حتى تعذر عليه جاز له الصلاة جالسا أو ما دونها من المراتب المتقدمة واجترأ بها، بل الأحوط وجوبا مع التفريط عدم الاكتفاء بالمشقة في الانتقال للمرتبة الدانية ولزوم تحمل الحرج بالإتيان بالصلاة التامة لو قدر عليها. وهكذا الحل في جميع موارد القدرة على الصلاة التامة وتوقع تجدد العجز في أثناء الوقت.

(مسألة ١٦٢): إنما تشرع الصلاة الناقصة بالجلوس وما دونه من المراتب مع استيعاب العذر للوقت، فلو بادر إليها في أول الوقت كانت صحتها مراعاة باستمرار العذر، وكذا الحال في جميع موارد تعذر الصلاة التامة، إلا ما استثني فيتبه عليه في موضعه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٠

(مسألة ١٦٣): يستحب في القيام إسدال المنكبين و إرسال اليدين و وضع الكفين مبسوطتين مضمومتى الأصابع على الفخذين بحذاء الركبتين، و أن يكون نظره- في غير حال القنوت- إلى موضع السجود، و أن يصف قدميه متحاذيتين بحيث لا تتقدم إحداهما على الأخرى، و إن يستقبل بهما و يباعد بينهما بإصبع إلى شبر، و الأفضل أن يكون بينهما ثلاث أصابع مفرجات إلا المرأة فإن الأفضل لها أن تجمع بين قدميها، و أن يساوى بينهما في الاعتماد، و أن يكون في حال خضوع و خشوع كقيام العبد الذليل بين يدي المولى الجليل.

الفصل الرابع في القراءة

يجب في الركعة الاولى و الثانية من كل صلاة- فريضة كانت أو نافلة- قراءة سورة فاتحة الكتاب. و منها البسمله، فإنها جزء منها و من كل سورة عدا سورة براءة.

(مسألة ١٦٤): يجب في الفريضة قراءة سورة كاملة بعدها. و المراد بها الفريضة بالأصل و إن صارت مندوبة بالعارض، كالصلاة اليومية المعادة جماعة و صلاة العيدين في عصر الغيبة. أما النافلة فلا يجب فيها قراءة السورة حتى لو وجبت بالعارض، كندر أو إجاره. نعم بعض النوافل الخاصة وردت بكيفية مخصوصه مشتمله على سور أو آيات مخصوصه و غير ذلك، فلا بد في إدراك فضيلتها من المحافظة على كفيتهما الواردة.

(مسألة ١٦٥): تسقط السورة في الفريضة على المريض و المستعجل.

و الأحوط و جوبا فيهما الاقتصار على صورة المشقة في الجملة، بل لا إشكال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠١

في عدم كفاية كون الشخص ممن يستعجل في صلاته و لو من دون شغل لعدم اهتمامه بها. كما يكفي في ترك السورة خوف ضيق الوقت، و الخوف من شيء يضرب به.

(مسألة ١٦٦): لا- تجوز قراءة السور التي يفوت الوقت بقراءتها. فإن قرأها متممدا ملتفتا لفوت الوقت بقراءتها و لحرمة ذلك بطلت الصلاة.

(مسألة ١٦٧): من قرأ السورة التي يفوت الوقت بقراءتها غفلة عن ذلك فإن التفت في الأثناء مع إمكان التدارك بتبديل السورة و إدراك الوقت وجب و صحت صلاته، و كذا مع ضيق الوقت عن قراءة سورة أخرى إذا أمكن إدراك الوقت و لو بإدراك ركعة، حيث يجب حينئذ ترك السورة لإدراك الركعة.

و أما إذا التفت مع ضيق الوقت عن إدراك الركعة أو بعد خروج الوقت فيجب إكمال السورة و إتمام الصلاة و تقع الصلاة قضاء حينئذ. و كذا لو التفت بعد إكمال السورة أو بعد إتمام الصلاة، فإنها تصح و تقع قضاء.

(مسألة ١٦٨): لا- تجوز قراءة إحدى سور العزائم الأربع في الفريضة، لو جوب السجود بها الموجب لبطانها. فإن قرأ بها بتية الجزئية متممدا و ملتفتا لذلك بطلت صلاته.

(مسألة ١٦٩): من قرأ إحدى سور العزائم لا بتية الجزئية حرم عليه قراءة آية السجدة منها فإن قرأها سجد لها و بطلت صلاته.

(مسألة ١٧٠): من قرأ إحدى سور العزائم بتية الجزئية سهوا أو غفلة عن وجوب السجود لها أو عن بطلان الصلاة بالسجود المذكور، فإن لم يلتفت و لم يسجد لها حتى أتم صلاته صحت صلاته، و وجب عليه السجود للتلاوة. و كذا تصح صلاته إن سجد غفلة عن مبطلية السجود للصلاة أو جهلا بها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٢

و إن التفت بعد قراءة آية السجدة وجب عليه السجود و بطلت صلاته، و إن التفت قبل قراءة آية السجدة عدل عن السورة- و لو بعد تجاوز النصف- لسورة أخرى و صحت صلاته، فإن لم يعدل و استمر في قراءة سورة العزيمة بطلت صلاته.

(مسألة ١٧١): إذا استمع إلى آية السجدة و هو في الصلاة أو مأ برأسه للسجود و لم تبطل صلاته. و كذا إذا سمعها من غير استماع على الأحوط وجوبا، و إن لم يومئ عصى، و لم تبطل صلاته أيضا.

(مسألة ١٧٢): من صلى مع إمام من العامة تقيته فقرأ الإمام سورة من العزائم فإن سجد الإمام لها سجد معه، و إن لم يسجد اجتزأ بالإيماء و صحت صلاته في الحالين. و يأتي في مبحث صلاة الجمعة- إن شاء الله تعالى- كيفية الائتمام بهم و مورده.

(مسألة ١٧٣): تجوز قراءة سورة من العزائم في النافلة فإذا بلغ موضع السجود سجد و لا تبطل صلاته، بل يتمها، و كذا الحكم لو قرأ آية السجدة منها. و لو نسي السجود لها في محله جاء به متى ذكره في الصلاة أو بعدها.

(مسألة ١٧٤): سور العزائم أربع: سورة (الم السجدة)، و موضع السجود منها الآية الخامسة عشرة. و سورة (حم السجدة) و هي سورة فصلت، و موضع السجود منها الآية السابعة و الثلاثون. و سورتا النجم و العلق، و موضع السجود منهما الآية الأخيرة.

(مسألة ١٧٥): يجب السجود لقراءة الآيات المذكورة من سور العزائم الأربع و لو في غير الصلاة على القارى و المستمع، بل السامع من دون استماع على الأحوط وجوبا، إلا أن يكون مصليا فلا يجب عليه السجود، بل الأحوط وجوبا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٣

له الإيماء برأسه بدلا عنه.

(مسألة ١٧٦): لا يجب السجود بقراءة بعض الآيات أو سماعها، إلا إذا كان مشتتلا على الجملة المتضمنة للسجود، فإن الأحوط وجوبا السجود حينئذ.

(مسألة ١٧٧): يستحب السجود في كل موضع من القرآن يشتمل على سجدة، و منها المواضع المعروفة المسجلة في المصاحف المطبوعة، حيث ذكر العلماء استحباب السجود فيها بالخصوص، و منها سجدة سورة (ص) و إن لم تشتمل على السجود بل اشتملت على الركوع.

(مسألة ١٧٨): وجوب السجود في العزائم الأربع و استحبابه في غيرها فوري، و مع عدم المبادرة عمدا أو سهوا لا يسقط، بل يبقى على فوريته.

(مسألة ١٧٩): يتكرر السجود بتكرر السبب. و لو تعدد السبب و لم يسجد في الكل وجب عليه تكرار السجود، و يكفي تخلل رفع الرأس بين السجدين و لا يجب الجلوس التام بينهما كما في الصلاة.

(مسألة ١٨٠): يجب في سجود التلاوة التية على نحو ما تقدم في الوضوء، و الأحوط وجوبا مماسة الجبهة للأرض أو ما أنبتت على نحو ما يأتي في سجود الصلاة. و عدم علو مسجد الجبهة بأكثر من أربعة أصابع. و وضع المساجد السبعة على الأرض على نحو ما يأتي في سجود الصلاة. نعم لا- تجب الثلاثة الأخيرة مع قراءة السجدة حال الركوب حيث يكفي السجود بالإيماء و الأحوط وجوبا حينئذ وضع الجبهة على الأرض أو ما أنبتت.

(مسألة ١٨١): لا- يشترط في هذا السجود الاستقبال و لا- الطهارة من الحدث و لا الخبث، و لا يسقط عن الحائض، كما لا يعتبر فيه طهارة موضع الجبهة و لا ستر العورة و بقيه شروط سجود الصلاة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٤

(مسألة ١٨٢): ليس لهذا السجود تكبير للافتتاح و لا تشهد و لا تسليم. نعم يستحب التكبير بعد رفع الرأس منه. و الأحوط وجوبا الذكر فيه و يجزئ فيه ما يجزئ في سجود الصلاة. و الأفضل أن يقول فيه «سجدت لك تعبدا و رقًا لا مستكبرا عن عبادتك و لا مستكفا و لا مستعظما، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير».

(مسألة ١٨٣): لا تجوز قراءة البسملة في الفريضة بنية الجزئية في الصلاة إلا بنية تعيينها لسورة خاصة. وإذا لم يعينها لسورة فإن قصد بها الذكر أو القرآن من دون نية الجزئية لم تبطل الصلاة وإن قصد بها الجزئية عمدا بطلت الصلاة، وإن كان سهوا لم تبطلها لكن لا يجتزأ بها، بل لا بد من إعادتها للسورة التي يريد قراءتها.

و لو عينها لسورة فليس له أن يقرأ بها غيرها، بل لا بد من إعادتها للثانية إذا جاز العدول إليها على ما يأتي التعرض لموارده. و يكفي في التعيين القصد الإجمالي الارتكازي الناشئ من العادة، فلو كان من عادته أن يقرأ سورة الإخلاص بعد الفاتحة فجاء بالبسملة لها جريا على عادته من دون التفات تفصيلي لذلك وقعت لسورة الإخلاص و لم يحتج لإعادتها. وهكذا الحال في كل ما هو مشترك بين السور مما يقع في أوائلها مثل (الم) و (حم) و (الحمد لله) و (تبارك الذي) وغيرها.

(مسألة ١٨٤): إذا قرأ البسملة ثم تردّد في السورة التي قصدها لها لم يجتزئ بها بل لا بد من إعادتها للسورة التي يريد قراءتها.

(مسألة ١٨٥): إذا عزم في أول الصلاة على قراءة سورة خاصة ثم غفل عنها و قرأ غيرها جريا على عادته أو لأمر آخر اجتزأ بما قرأ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٥

(مسألة ١٨٦): الأحوط وجوبا عدم الزيادة على سورة واحدة في الفريضة، وذلك بأن يأتي بما زاد على السورة على أنه جزء من الصلاة إلّا في مورد العدول الآتية، أما إذا أتى به لا بقصد الجزئية بل بما أنه قراءة للقرآن فلا بأس به كما لا بأس بالإتيان بأكثر من سورة في النوافل مطلقا، بل جملة من النوافل يستحب فيها ذلك أو يلزم.

(مسألة ١٨٧): لا يجوز الاقتصار في ركعة واحدة على (الضحى) و لا على (ألم نشرح)، و لا على (الفيل) و لا على (الإيلاف)، بل من أراد قراءة إحدى هذه السور لزم عليه الجمع في الركعة الواحدة بين الأوليين أو الأخيرتين مع الترتيب بينهما و توسط البسملة.

(مسألة ١٨٨): لا يجوز العدول من سورة التوحيد أو الجحد و هي الكافرون، إلى غيرها، و لا من إحداهما للأخرى، و يكفي في عدم جواز العدول الشروع بالبسملة. و أما العدول من بقية السور فلا يجوز إذا قرأ ثلثي السورة، بل الأحوط وجوبا عدم العدول مع تجاوز النصف.

(مسألة ١٨٩): من أراد أن يقرأ سورة الجمعة أو المنافقين في يوم الجمعة ففسى و قرأ سورة التوحيد جاز له العدول منها و الرجوع إلى ما أراد قراءته أولا، سواء كان ذلك في صلاة الصبح أم الظهر أم العصر أما لو تعمد قراءة التوحيد من أول الأمر فالأحوط وجوبا عدم العدول منها، كما أن الأحوط وجوبا عدم العدول من سورة الجحد للسورتين المذكورتين مطلقا.

(مسألة ١٩٠): يتخير المصلي في الثالثة من المغرب و الأخيرتين من الرباعية بين قراءة الفاتحة و الذكر، من دون فرق بين الإمام و المأموم و المنفرد. و الذكر أفضل للمأموم بل هو الأحوط استحبابا. و في أفضليته للإمام و المنفرد إشكال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٦

(مسألة ١٩١): لا يجب مساواة الركعتين الأخيرتين في القراءة أو الذكر، بل له القراءة في إحداهما و الذكر في الأخرى.

(مسألة ١٩٢): يجوز العدول من الذكر قبل إكماله إلى القراءة، و كذا العكس.

(مسألة ١٩٣): إذا قصد أحدهما فسبق لسانه إلى الآخر فلا يجتزئ به، بل لا بد من الاستئناف له أو لبديله. أما إذا عزم من أول الأمر على الإتيان بأحدهما أو كان من عادته ذلك ففسى و أتى بالآخر فإنه يجتزئ به، و كذا إذا قرأ باعتقاد أنه في الأوليين فتبين أنه في الأخيرتين أو اعتقد أنه في الأخيرتين فاختر القراءة ثم تبين أنه في الأوليين. أو اعتقد أنه في الأوليين فغفل و أتى بالتسبيح ثم تبين أنه في الأخيرتين. فإنه يجتزئ بما أتى به في جميع ذلك و لا يحتاج للاستئناف.

(مسألة ١٩٤): يكفي في الذكر في الركعتين الأخيرتين أن يقول: (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) مرة، و الأفضل ثلاثا أو يقول: (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله) ثلاثا، أو يقول: (الحمد لله و سبحان الله و الله أكبر) مرة، أو يسبح و يحمده الله و يستغفر. بل يحتمل الاجتزأ بمطلق الذكر من دون تحديد بصورة خاصة، لكن الأحوط وجوبا الاقتصار على إحدى الصور

المتقدمة.

و الأولى فى غير الصورة الأخيرة إضافة الاستغفار.

(مسألة ١٩٥): يجب الجهر على الرجال بالقراءة فى الصبح والأوليين من المغرب والعشاء، ولا يجب على النساء فيها، بل يتخيرن بينه وبين الإخفات.

(مسألة ١٩٦): يجب الإخفات على الرجال والنساء فى القراءة فى الظهرين، كما يجب عليهم جميعا الإخفات فى ثلثة المغرب و الركعتين الأخيرتين من الرباعية سواء اختار المصلى الذكر أم القراءة.

(مسألة ١٩٧): يستحب الجهر بالبسملة فى الأوليين من الصلاة الإخفائية، بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٧

حتى فى الأخيرتين لو اختار القراءة، وإن كان الأحوط استحبابا الإخفات.

(مسألة ١٩٨): يجب الجهر فى صلاة الجمعة، ويستحب فى صلاة ظهر يوم الجمعة تماما كانت أو قصرا.

(مسألة ١٩٩): يتخير المصلى بين الجهر والإخفات فى ما عدا القراءة و ذكر الركعتين الأخيرتين، كتكبيره الإحرام و ذكر الركوع و السجود و التشهد و التسليم.

(مسألة ٢٠٠): تقدم عند الكلام فى تكبيره الإحرام حد الكلام المعتبر فى جميع الألفاظ الواردة فى الصلاة. أما الجهر والإخفات فى المقام فالظاهر أن المرجع فيهما إلى العرف، فالإخفات ما يصدق به الإسرار عرفا، والأحوط وجوبا فيه عدم ظهور جوهر الصوت، و الجهر ما يصدق به الإعلان و الإظهار عرفا لارتفاع الصوت، والأحوط وجوبا فيه ظهور جوهر الصوت. و على ذلك لا يجزئ فى الجهر و لا الإخفات رفع الصوت من دون ظهور جوهره، كالكلام المرتفع الصادر من المبحوح.

(مسألة ٢٠١): لا بأس بارتفاع الصوت المفرد فى القراءة والأذكار المأتى بها لا بتية الجزئية من الصلاة، كما يكون من بعض المتبئين لصلاة الجماعة.

(مسألة ٢٠٢): إذا جهر المصلى فى موضع الإخفات أو أخفت فى موضع الجهر عمدا بطلت صلاته، و إذا كان ناسيا أو جاهلا بالحكم - و لو للجهل بضابط الجهر والإخفات - صحت صلاته. نعم إذا كان مترددا حين الصلاة فجهر أو أخفت برجاء المطلوبة و انكشف مخالفة ما أتى به للواقع فالأحوط وجوبا له الإعادة.

(مسألة ٢٠٣): إذا تذكر الناسى أو علم الجاهل فى أثناء القراءة أو الذكر أو بعدهما لم تجب عليه إعادة ما قرأه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٨

(مسألة ٢٠٤): يجب فى القراءة والذكر وغيرهما مما يعتبر فى الصلاة أن يكون على النهج العربى فلا يجزئ الملحون. و لا الترجمة نظير ما تقدم فى تكبيره الإحرام. نعم لا يعتبر ذلك فى الذكر المأتى به له بقصد الجزئية فى الصلاة.

(مسألة ٢٠٥): يجب حذف همزة الوصل فى الدرج إن لم تفصل بسكتة عما قبلها مثل همزة (الله) و (الرحمن) و (الرحيم) و (اهدنا) و غيرها، كما يجب إثباتها مع الوقوف على ما قبلها، و يجب إثبات همزة القطع مثل همزة (إياك) و (أنعمت) و (أشهد) و نحوها.

(مسألة ٢٠٦): الظاهر جواز الوقوف بالحركة و الوصل بالسكون. و إن كان الأحوط استحبابا ترك الأمرين معا. و لا يجوز تبديل الحركة بغيرها، و إلا كان الكلام ملحونا باطلا.

(مسألة ٢٠٧): الظاهر عدم وجوب المدّ فى الواو الساكنة المضموم ما قبلها و الياء الساكنة المكسور ما قبلها و الألف المفتوح ما قبلها إذا كان بعدها همزة و إن كانت فى كلمة واحدة، مثل (جاء) و (ماء) و (سوء) و (جىء). بل و كذا إذا كان بعدها سكون لازم كما فى مثل (ضالين). لكن لا بدّ من ظهور الحروف المذكورة عرفا و عدم حذفها بسبب التقاء الساكنين. نعم يحسن المدّ فى الموردين المذكورين، خصوصا الثانى، بل هو الأحوط استحبابا.

(مسألة ٢٠٨): يجب إظهار لام التعريف ولا يجوز إدغامها في ما بعدها إذا كان بعدها أحد الحروف القمرية، وهي الهمزة والباء والجيم والخاء والحاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف والميم والواو والهاء والياء، كما في مثل «الحمد» و«العالمين» و«المستقيم»، كما أن الأحوط وجوبا عدم إظهارها بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٠٩

تدغم في ما بعدها إذا كان بعدها أحد الحروف الشمسية، وهي باقى الحروف الهجائية.

(مسألة ٢٠٩): يجب إدغام أحد الحرفين المتماثلين فى الآخر إذا كان الأول ساكنا و كانا فى كلمة واحدة كما فى «مدد» و «عم» و هو الأحوط وجوبا فيما إذا كانا فى كلمتين، كما فى «أذهب بكتابى» و «يدرككم» و أما إذا كان الحرفان متقارباى المخرج - كالتاء و الدال و الطاء، و كالتاء و الذال، و الضاد و الظاء - فلا يدغم الأول إدغاما تاما، بل قد يظهر قليلا. و يجرى فيه الجرى على ما تقتضيه طبيعة النطق من دون تكلف كما فى «عبدتم» و «قالت طائفة»، و «يلهث ذلك» و نحوها. و الأحوط وجوبا إدغام النون الساكنة قبل أحد حروف «يرملون».

(مسألة ٢١٠): يتخير المكلف فى القراءة بين القراءات المشهورة المتداولة فى زمان الأئمة عليهم السلام. و إن كان الأولى اليوم القراءة على ما هو المثبت فى المصاحف المشهورة بين المسلمين.

(مسألة ٢١١): يجوز فى سورة الفاتحة قراءة «مالك يوم الدين» و «ملك يوم الدين» و قراءة «صراط» و «سراط»، و إن كان الأولى فى المقامين.

(مسألة ٢١٢): يجوز فى سورة التوحيد قراءة: «كفوا» بضم الفاء مع الواو، و «كفوا» و «كفوا» بضم الفاء و سكونها مع الهمزة. و إن كان الأولى الأول.

(مسألة ٢١٣): الأحوط وجوبا فى قوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ إظهار تنوين (أحد) و كسره فى الدرج.

(مسألة ٢١٤): تجب الموالاتة بين حروف الكلمة الواحدة بالمقدار الذى يتوقف عليه صدق الكلمة عرفا، فإذا فاتت الموالاتة سهوا بطلت الكلمة فتجب إعادتها و لا تبطل الصلاة بذلك، و كذا الموالاتة بين حرف التعريف و مدخولة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٠

و بين الضمير المتصل و ما يتصل به، و نحو ذلك مما يعدّ كلمة واحدة عرفا. بل هو الأحوط وجوبا فى حرف الجر و مدخولة و حرف العطف و مدخولة و حرف النداء و المنادى، بل جميع الحروف و مدخولها، و كذا المضاف و المضاف إليه.

و أما فى غير ذلك فإن كان الكلام ذكرا من تسييح أو تشهد أو نحوهما، مما كان وظيفة المصلى فيه قصد أداء مضمونه و لو إجمالا - و منه التسليم - فاللازم المحافظة فيه على الموالاتة بين المفردات فى الجملة الواحدة، و بين الجمل المتعلقة بعضها ببعض كالجملة الحالية و التعليلية مع ما قبلها، و كالجمل المتعاطفة و غيرها، فلا يجوز الفصل بينها بالسكوت الطويل الذى لا يتعارف عند أهل اللسان إلا عند الإعراض عن الكلام و لا بالكلام الأجنبى، فمن سكت بالمقدار المذكور بين أجزاء الشهادتين فى التشهد أو ردّ التّلام أو نحو ذلك لزمه استئناف التشهد و عدم الاجتزاء بما وقع منه بخلاف ما لو فعل ذلك بين التسيحات الأربع عند تكرارها أو بين التشهد و الصلاة على النبى و آله، و بين الصلاة و التسليم، حيث لا حاجة لاستئناف ما وقع إلا أن يكون السكوت طويلا ما حيا لصورة الصلاة فيستأنف الصلاة، على ما يأتى عند الكلام فى منافيات الصلاة.

و أما فى القراءة التى لا يعتبر فيها إلا قصد المصلى حكاية القرآن الكريم بلا حاجة لقصد المضمون، فلا يقدح الفصل بالسكوت الطويل و لا بالأجنبى، إلا أن يكون ما حيا لصورة الصلاة.

(مسألة ٢١٥): إذا شك فى حركة كلمة أو فى صورة نطقها أو غير ذلك مما يشترط فى صحتها فإن كان فى القراءة لم تجز له القراءة بالوجهين، أو بجميع الوجوه المحتملة، بل يجب عليه التعلّم. و لو حصل له الشك و هو فى الصلاة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١١

و تعذر عليه التعلّم حالها قرأ بأحد الوجهين برجاء صحته، فإن انكشف صحته اجتزأ به و إلا أعاد الصلاة. و كذا الحال في السلام. و إن كان في ذكر الله تعالى أو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أو الدعاء جاز النطق بجميع الوجوه المحتملة مع نية الصلاة إجمالاً بالصحيح منها و الذكر المطلق بغيره.

(مسألة ٢١٦): يجوز تكرار الآية أو الذكر أو الدعاء و إن لم يكن مطلوباً في الصلاة. لكن لا بدّ من عدم قصد الجزئية في الزائد، بل بقصد القرآنية أو الذكر المطلق.

(مسألة ٢١٧): يجوز في القراءة قصد مضمون الكلام من الدعاء و الخطاب و نحوها في طول قصد القرآنية، بأن يقصد بقراءة القرآن الكناية عن بيان مضمونه.

(مسألة ٢١٨): لا تصح القراءة و الذكر في الركعتين الأخيرتين حال المشى بل الأحوط وجوباً فيها الطمأنينة على نحو ما تقدم في تكبيره الإحرام، و تقدم هناك سقوطها مع التعذر و عدم البطلان بالإخلال بها سهواً.

(مسألة ٢١٩): إذا تحرك في حال القراءة قهراً وجب عليه السكوت فإن لم يسكت غفلة صحت صلاته و قراءته و لم يجب عليه إعادة ما قرأ حال التحرك - و إن كانت إعادته أحوط استحباباً - بل الأقوى ذلك أيضاً إذا قرأ قهراً القوة الاستمرار بنحو فقد السيطرة على نطقه، و إن كان الأحوط استحباباً فيه إعادة الصلاة بعد إكمالها أو استئنافها بعد قطعها.

(مسألة ٢٢٠): ما تقدم في تكبيره الإحرام من حكم الأخرس يجري هنا.

و لا يجب عليه الائتمام.

(مسألة ٢٢١): يجب تعلّم القراءة و الذكر و نحوه مما يجب في الصلاة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٢

(مسألة ٢٢٢): من لا يقدر إلا على الملحون و لو بتبديل بعض الحروف أجزاء ذلك، و لا يجب عليه الائتمام. و كذا إذا ضاق الوقت عن التعلّم.

(مسألة ٢٢٣): من كان يعلم بعض الفاتحة قرأه، و الأحوط وجوباً أن يقرأ من سائر القرآن بقدر بقيتها و يأتي بالسورة بعد ذلك. و إذا لم يعلم شيئاً منها قرأ من سائر القرآن و الأحوط وجوباً أن يكون بقدرها و إذا قدر على السورة التامة أتى بها، و إذا لم يقدر على ذلك فالأحوط وجوباً أن يقرأ من القرآن بقدرها. و إن لم يعلم شيئاً من القرآن أجزاءً أن يكبر و يسبح بقدر ما يحسن، و الأحوط وجوباً أن يكون بقدر الفاتحة و السورة.

(مسألة ٢٢٤): يجب تعلّم القراءة و الذكر و نحوهما مما يجب في الصلاة مع القدرة عرفاً على ذلك، كما يجب تعلّم النهج العربي المعتبر فيه، و لا يجزئ الناقص أو البدل حينئذ. و لو فرط حتى ضاق الوقت عن التعلّم فالأحوط وجوباً الإتمام مع القدرة عليه، و مع تعذره أو كون النقص في غير القراءة فالأحوط وجوباً الجمع بين الأداء بالناقص و القضاء.

(مسألة ٢٢٥): إذا قرأ أو ذكر بالوجه غير الصحيح معتقداً صحته جهلاً أو نسياناً و لم يلتفت إلا بعد مضي محل التدارك أجزاءً ما وقع و صحت صلاته.

(مسألة ٢٢٦): إذا نسي القراءة أو الذكر أو بعضهما حتى وصل إلى حدّ الركوع مضي و صحت صلاته، و لو ذكر بعد الهوى للركوع قبل الوصول لحدّه رجع و تدارك ما نسيه.

(مسألة ٢٢٧): إذا شك في القراءة أو الذكر قبل التكبير للركوع أو القنوت أتى بما شك فيه، بل هو الأحوط وجوباً إذا كان الشك بعد التكبير قبل الركوع، أما لو شك بعد الدخول في الركوع مضي في صلاته و بنى على أنه قد أتى بما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٣

شك فيه. بل الظاهر ذلك أيضا لو حصل الشك بعد الدخول في القنوت، وإن كان الأحوط استحبابا فيه الرجوع والإتيان بما شك فيه ثم إعادة القنوت برجاء المطلوبة.

(مسألة ٢٢٨): تستحب الاستعاذة قبل الشروع في القراءة في الركعة الأولى بأن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» والأولى الإخفات بها، ويستحب الجهر بالبسملة في أولى الظهرين، والترتيل في القراءة، وتحسين الصوت بلا غناء، والوقف على فواصل الآيات والسكتة بين الحمد والسورة، وبين السورة وتكبير الركوع، أو القنوت، وأن يقول بعد قراءة التوحيد: (كذلك الله ربى) أو (ربنا) وأن يقول بعد الفراغ من الفاتحة (الحمد لله رب العالمين)، والمأموم يقولها بعد فراغ الإمام وقراءة بعض السور في بعض الصلوات كقراءة (عمّ) و (هل أتى) و (الغاشية) و (البلد) في صلاة الصبح و سورة (الأعلى) و (الشمس) و نحوهما في الظهر والعشاء و سورة (النصر) و (التكاثر) في العصر والمغرب ويستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى و سورة الأعلى في الركعة الثانية من العشاءين ليلة الجمعة و قراءة سورة الجمعة في الأولى و التوحيد في الثانية من صبحها، و قراءة سورة الجمعة في الأولى و المنافقين في الثانية من ظهرها، و قراءة سورة (هل أتى) في الأولى و (هل أتاك) في الثانية في صبح الخميس و الاثنين، و يستحب في كل صلاة قراءة (التوحيد) في الأولى و (القدر) في الثانية، و روى عكس ذلك، و إذا عدل عن غيرهما إليهما لما فيهما من فضل أعطى أجر السورة التي عدل عنها مضافا إلى أجرهما.

(مسألة ٢٢٩): يكره ترك سورة التوحيد في الفرائض الخمس ليوم واحد، و يكره قراءتها بنفس واحد، و قراءة سورة واحدة في كلتا الركعتين الأوليين إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٤

سورة التوحيد فإنه لا يكره الاقتصار عليها في صلاة واحدة، بل في جميع الصلوات.

الفصل الخامس في الركوع

و هو واجب في كل ركعة مرة، فريضة كانت أو نافلة عدا صلاة الآيات، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى. كما أنه ركن تبطل الصلاة بزيادته و نقيصته عمدا و سهوا، عدا صلاة الجماعة، فلا تبطل بزيادته للمتابعة، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى، و عدا النافلة فلا تبطل بزيادته فيها سهوا على كلام يأتي في مباحث الخلل. و يجب فيه أمور:

الأول: الانحناء بقصد الركوع إلى الإمام مع استقامة الساقين و عدم ثنيهما إلى الإمام بمقدار تصل أطراف الأصابع إلى الركبتين. و غير مستوى الخلقه لطول اليمين أو قصرهما أو طول الجثة أو قصرها يرجع في مقدار الانحناء إلى مستوى الخلقه.

الثاني: الذكر و يجزئ فيه: «سبحان ربى العظيم و بحمده» أو «سبحان الله» ثلاثا. بل يجزئ مطلق الذكر من تحميد و تكبير و تهليل إذا كان بقدر الثلاث الصغريات، و يجوز الجمع بين التسيحة الكبرى و الثلاث الصغريات، و كذا بينها و بين غيرهما من الأذكار، و يشترط في الذكر العربية على نحو ما تقدم في القراءة.

(مسألة ٢٣٠): يجزئ «سبحان الله» مرة واحدة للمريض الذى يشق عليه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٥

الثلاث، و كذا مع ضيق الوقت عنها أو وجود ضرورة عرفية من خوف أو نحوه.

و الأحوط وجوبا الاقتصار في الضرورة العرفية على ما إذا كانت مستوعبة للوقت.

(مسألة ٢٣١): يجرى في الأخرس و العاجز عن تعلم الصحيح ما تقدم في القراءة.

(مسألة ٢٣٢): من نسي الذكر حتى رفع رأسه من الركوع و خرج عن حدّه الواجب صحت صلاته.

(مسألة ٢٣٣): من قال في الركوع «سبحان ربي الأعلى و بحمده» لم يجزئ به إلا أن يضيف من الذكر ما يكون معه المجموع بقدر ثلاث تسيّحات.

الثالث: الطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب على الأحوط وجوبا بالمقدار المتقدم في تكبيره الإحرام و القراءة.

الرابع: رفع الرأس منه حتى يعتدل قائما. و الأحوط وجوبا الطمأنينة حاله، و لو أخلّ بها سهوا لم تبطل صلاته. و كذا لو أخل بالاعتدال إذا خرج عن حدّ الركوع. و قد تقدم في القراءة بعض الفروع المتعلقة بالطمأنينة.

(مسألة ٢٣٤): إذا عجز عن الانحناء بالمقدار المتقدم- و لو بالاعتماد على شيء من عصا أو غيرها- ركع جالسا إذا تمكّن من الانحناء حال الجلوس بقدر الانحناء للركوع حال القيام. و إن تعذر الانحناء بالمقدار المذكور حتى جالسا فالأحوط وجوبا الانحناء بظهره بالمقدار الميسور و هو قائم، فإن تعذر الانحناء بظهره و لو قليلا- صلّى قائما بالإيماء و يومئ للركوع برأسه، فإن تعذر كان ركوعه بتغميض عينيه.

(مسألة ٢٣٥): إذا كان كالأركان خلقه أو لعارض فإن أمكنه الانتصاب التام

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٦

للقراءة و للهوى للركوع- و لو بالاستعانة بشيء- و جب، و إلا اكتفى بالميسور و لو بالخروج عن حدّ الركوع لخصوص الهوى للركوع، و إن تعذر عليه الخروج عن حدّ الركوع رأسا أو مأ برأسه للركوع أو بعينه على النحو المتقدم في من يتعذر عليه القيام في الصلاة و إن كان الأحوط استحبابا له مع القدرة الانحناء قليلا بنحو لا ينزل عن حدّ الركوع، و مع تعذر ذلك لكونه في آخر مرتبة من الركوع يرفع رأسه قليلا ثم يهوى إلى حاله بتيّة الركوع.

(مسألة ٢٣٦): يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع، فلو انحنى بقصد أمر آخر- كتناول شيء- فليس له أن ينوي بعد تحقق الانحناء منه الركوع، بل لا بد من الرجوع للقيام ثم الركوع منه.

(مسألة ٢٣٧): إذا نسي الركوع فهو إلى السجود، فإن ذكر قبل وضع جبهته على الأرض. رجع إلى القيام ثم ركع، و الأحوط وجوبا الاعتدال في القيام.

و إن ذكر بعد وضع جبهته على الأرض بطلت صلاته. و الأحوط استحبابا فيما لو ذكر قبل الإتيان بالسجدة الثانية أن يأتي بالمبطل قبل استئناف الصلاة.

(مسألة ٢٣٨): إذا هوى للركوع ثم نسي و هوى للسجود، فإن كان نسيانه قبل الوصول إلى حدّ الركوع كان كمن نسي الركوع الذي تقدم حكمه في المسألة السابقة. و إن كان نسيانه بعد الوصول إلى حدّ الركوع حسب له الركوع.

و حينئذ إن التفت قبل أن يخرج عن الانحناء في نزوله رجع راکعا و أتى بالذكر إن كان لم يأت به ثم قام منتصبا و هوى للسجود، و إن لم يلتفت حتى خرج عن الانحناء أو حتى سجد مضى في صلاته و صحّت منه.

(مسألة ٢٣٩): حدّ ركوع الجالس أن ينحنى قدر انحناء الراكع قائما. و مع العجز عن ذلك فالأحوط وجوبا الانحناء بالمقدار الميسور، و مع تعذره يركع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٧

بالإيماء برأسه، و مع تعذره فبتغميض عينيه.

(مسألة ٢٤٠): إذا شك في الركوع قبل الهوى للسجود أتى به، أما لو شك فيه بعد الهوى للسجود قبل وضع جبهته على الأرض أو بعده فإنه يبنى على أنه ركع و يمضى في صلاته.

(مسألة ٢٤١): يستحب التكبير قبل الركوع، و رفع اليدين حال التكبير و وضع الكفين على الركبتين اليمنى و اليسرى على

اليسرى، ممكنا كفيه من عينيهما، و ردّ الركبتين إلى الخلف، و تسوية الظهر، و مدّ العنق موازيا للظهر، و أن يكون نظره بين قدميه، و أن يجنح بمرفقيه، و أن يضع اليمنى على الركبة قبل اليسرى، و أن تضع المرأة كفيها على فخذيها، و تكرر التسييح ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر، و أن يكون الذكر وترا، و أن يقول قبل التسييح: (اللهم لك ركعت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربى خشع لك قلبى و سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما أفلته قدماى، غير مستنكف و لا مستكبر و لا- مستحسر) و أن يقول للانتصاب بعد الركوع: «سمع الله لمن حمده» و أن يضمّ اليه: «الحمد لله رب العالمين» أو أن يضم إليه: «أهل الجبروت و الكبرياء و العظمة و الحمد لله رب العالمين» و أن يرفع يديه للانتصاب المذكور، و أن يصلى على النبى و آله صلى الله عليه و آله فى الركوع.

و يكره فيه أن يطأطأ رأسه أو يرفعه إلى فوق، و أن يضم يديه إلى جنبيه، و أن يضع إحدى الكفين على الأخرى و يدخلهما بين ركبتيه، و أن يقرأ القرآن فيه، و أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقا لجسده.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٨

الفصل السادس فى السجود

و هو وضع الجبهة على الأرض بقصد الخضوع. و الواجب منه فى كل ركعة سجدتان. و هما معا ركن تبطل الصلاة بنقصانهما معا فى الركعة الواحدة عمدا و سهوا، كما تبطل زيادتهما فيها عمدا، بل سهوا أيضا على الأحوط وجوبا. و لا تبطل بزيادة واحدة و لا نقصها سهوا، و يجب فيه- مضافا إلى ما سبق فى مبحث مكان المصلى من لزوم مماسة الجبهة لما يصح السجود عليه- أمور:

الأول: السجود على سبعة أعضاء: الجبهة و الكفين و الركبتين و إبهامى الرجلين.

(مسألة ٢٤٢): المدار فى الزيادة و النقيصة و الزكينة على وضع الجبهة دون بقية الأعضاء.

(مسألة ٢٤٣): يعتبر مماسة الجبهة لما يصح السجود عليه، على ما تقدم فى مبحث مكان المصلى، و لا يعتبر ذلك فى بقية الأعضاء.

(مسألة ٢٤٤): الأحوط وجوبا السجود على باطن الكفين، و مع تعذره ينتقل للظاهر، و مع تعذره يسقط وضع اليدين فى السجود، و إن كان الأحوط استحبابا السجود على الأقرب فالأقرب من الذراع و العضد.

(مسألة ٢٤٥): يكفى فى الجبهة المسمى و لو قليلا، كما يكفى أن يكون متفرقا غير مجتمع كالسجود على الحصى الناعم أو السبحة من الطين، و يجزئ المسمى أيضا فى بقية الأعضاء، و إن كان الأحوط استحبابا فى الكفين استيعابهما عرفا. و يكفى فى الإبهامين أى جزء منهما. و إن كان الأحوط استحبابا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢١٩

طرفهما.

(مسألة ٢٤٦): لا بد فى السجود على كل عضو من الاعتماد عليه و لو قليلا، و لا يكفى مجرد مماسيته لما يوضع عليه مع الاعتماد على غيره.

الثانى: الذّكر. على نحو ما تقدم فى الركوع، إلا أن التسيحة الكبرى فيه:

«سبحان ربى الأعلى و بحمده»، و لو جاء بتسيحة الركوع و جب إكمالها على نحو ما تقدم فى الركوع لو أتى فيه بتسيحة السجود.

و اللازم أن يكون الذّكر حال وضع المساجد بتمامها، و استقرارها فى مكانها، و لو أتى به مع رفع بعضها أو تحرّكه عمدا بطلت الصلاة. و لو كان ذلك سهوا أو جهلا لم تبطل، و الأحوط وجوبا حينئذ إعادة الذّكر بعد وضع المساجد و استقرارها.

الثالث: الطمأنينة حال الذّكر على نحو ما تقدم فى الركوع.

الرابع: رفع الرأس بين السجدين حتى ينتصب جالسا مطمئنا، بل أحوط وجوبا ذلك بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة، وهو المعروف بجلسة الاستراحة.

الخامس: عدم ارتفاع مسجد الجبهة عن بقية المساجد بأكثر من أربع أصابع وعدم انخفاضه بأكثر من ذلك، بل الأحوط وجوبا عدم انخفاضه بأكثر من ذلك عن الرجلين وإن كان مساويا لبقية المساجد.

(مسألة ٢٤٧): إذا وضع جبهته على الموضع المرتفع أكثر من أربعة أصابع سهوا، فإن كان بحد لا يصدق معه السجود جاز له رفع رأسه والسجود على الموضع المنخفض، كما يجوز إزالة المرتفع وإكمال الهوى للسجود، وإن كان بحد يصدق معه السجود فالأحوط وجوبا إزالة المرتفع وإكمال الهوى أو جرّ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٠

الجبهة للموضع المنخفض، من دون رفع للرأس.

(مسألة ٢٤٨): إذا ارتفعت جبهته عن المسجد قهرا فله صورتان:

الاولى: أن يكون بعد استقرارها على المسجد وركودها فتحسب له سجدة من دون فرق بين إدراك الذكر فيها وعدمه. وحينئذ إن أمكن حفظها عن الرجوع للمسجد ثانيا وجب ولزم الجلوس منها. وإن رجعت قهرا للمسجد لم تحسب الثانية سجدة، بل إن كان ذلك في الأولى وجب الإتيان بالسجدة الثانية بعد الجلوس منها.

الثانية: أن يكون ذلك قبل استقرارها على المسجد - كما يتفق كثيرا مع العجلة - فإن عادت ثانيا قهرا فالأحوط وجوبا الإتيان بالذكر فيها برجاء الجزئية من دون أن تحسب سجدة ثانية، بل إن كان ذلك في الأولى وجب الإتيان بالسجدة الثانية بعد الجلوس منها. وإن أمكن حفظها عن الرجوع للمسجد ثانيا فالأحوط وجوبا استئناف الصلاة بعد فعل المبطل.

(مسألة ٢٤٩): إذا عجز عن السجود التام فالأحوط وجوبا الانحناء بالمقدار الممكن ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ووضع بقية المساجد في مواضعها، ومع تعذر الانحناء يتعين الإيماء برأسه، وإلا فبعينه وإلا فقلبه على ما تقدم في فصل القيام، وتقدم ما يتعلق بذلك من الفروع فراجع.

(مسألة ٢٥٠): من كان بجبهته قرحة أو نحوها إن أمكنه السجود على أطراف الجبهة ولو بحفر حفيرة ليقع السليم منها على الأرض وجب، فإن تعذر ذلك سجد على ذقنه. فإن تعذر ذلك فالأحوط وجوبا أن يسجد على شيء من وجهه مقدما الأنف على غيره.

(مسألة ٢٥١): من نسي سجدة أو سجدين، فإن ذكر قبل الركوع رجع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢١

و أتى بما نسيه، وبما بعده، وإن ذكر بعد الدخول فيه فإن كان المنسى سجدة واحدة مضى في صلاته وقضاها بعد الفراغ من الصلاة وإن كان المنسى سجدين بطلت صلاته.

(مسألة ٢٥٢): إذا شك في السجود قبل أن يستوى قائما - ولو في حال النهوض - أو قبل الدخول في التشهد رجع و أتى به، وإن شك فيه بعد أن يستوى قائما أو بعد الدخول في التشهد رجع و أتى به، وإن شك فيه بعد أن يستوى قائما - ولو بقول بسم الله والله - بنى على أنه أتى به و مضى في صلاته.

(مسألة ٢٥٣): يستحب التكبير حال الانتصاب بعد الركوع وقبل السجود، ورفع اليدين حال التكبير، والسبق باليدين إلى الأرض، واستيعاب الجبهة في السجود عليها، والإرغام بالأنف، وبسط اليدين مضمومتى الأصابع حتى الإبهام إزاء الأذنين متوجها بهما إلى القبلة، وشغل العين بالنظر إلى طرف الأنف حال السجود، والدعاء قبل الشروع في الذكر فيقول: «اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه و شق سمعه و بصره، الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين»، و يستحب تكرار الذكر و أن يكون وترا، واختيار التسبيح فيه و الأفضل التسبيح الكبرى منه، و تثليثها و الأفضل تخميسها

و أفضل منه تسيعها، و أن يسجد على الأرض بل التراب، و مساواة موضع الجبهة للموقف، بل المساواة في جميع المساجد، و التجافى حال السجود يعنى رفع البدن عن الأرض، و التجنح بمعنى أن يباعد بين عضديه عن جنبيه و يديه عن بدنه، و الدعاء في السجود بما يريد من حوائج الدنيا و الآخرة، خصوصا الرزق، فيقول: «يا خير المسؤولين و يا خير المعطين ارزقنى و ارزق عيالى من فضلك، فإنك ذو الفضل العظيم». و أن يصلّى على

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٢

النبي و آله صلّى الله عليه و آله في السجدين و التورك في الجلوس بين السجدين و بعدهما، بأن يجلس على فخذه اليسرى جاعلا ظهر قدمه اليمنى على بطن اليسرى، و أن يقول في الجلوس بين السجدين: «أستغفر الله ربي و أتوب إليه»، و أن يكبر بعد الرفع من السجدة الأولى بعد الجلوس مطمئنا، و يكبر قبل السجدة الثانية و هو جالس، و يكبر بعد الرفع من الثانية كذلك، و يرفع اليدين حال التكبيرات، و وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس، اليمنى على اليمنى، و اليسرى على اليسرى، و أن يقول رافعا ركبته قبل يديه، و أن يقول بين السجدين: «اللهم اغفر لى و ارحمنى و أجرنى و ادفع عني إني لما أنزلت إليّ من خير فقير، تبارك الله رب العالمين» و أن يقول عند النهوض: «بحول الله و قوته أقوم و أقعد و أركع و أسجد» أو «بحولك و قوتك أقوم و أقعد» و يضم إليه «و أركع و أسجد» و أن ييسط يديه على الأرض معتمدا عليهما للنهوض، و أن يطيل السجود و يكثر فيه من الذكر و التسيح و يباشر الأرض بكفيه، و زيادة تمكين الجبهة.

و يستحب للمرأة وضع اليدين بعد الركبتين عند الهوى للسجود و عدم تجافيهما بل تفرش ذراعيها و تلتصق بطنها بالأرض، و تضم أعضائها و لا ترفع عجزتها حال النهوض للقيام، بل تنهض معتدلة.

و يكره الإقعاء في الجلوس بين السجدين و بعدهما أيضا، و هو: أن يعتمد بصدر قدميه على الأرض و يجلس على عقبيه. و يكره أيضا نفخ موضع السجود و أن لا يرفع يديه عن الأرض بين السجدين، و أن يقرأ القرآن في السجود.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٣

الفصل السابع في التشهد

و هو واجب في الثانية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية، و يجب في الثالثة و الرابعة مرة أخرى بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة. و هو واجب غير ركن، فتبطل الصلاة بنقصه و زيادته عمدا، و لا تبطل بنقصه و زيادته سهوا، و إنما يجب مع نقصه سهوا قضاؤه بعد الصلاة، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٥٤): يجزئ في التشهد أن يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صلّ على محمد و آل محمد». و الأولى عدم الخروج عن هذه الكيفية. و إن كان الظاهر الاجتزاء بالشهادتين، و بالصلاة على النبي و آله صلّى الله عليه و آله بأى صورة حصلت. بل الظاهر عدم جزئية الصلاة على النبي و آله صلّى الله عليه و آله من التشهد. نعم الأحوط وجوبا عدم تركها في الصلاة.

(مسألة ٢٥٥): يجب في التشهد العربي، و عدم اللحن، و مع الجهل يجب التعلم، و مع العجز يجزئ الميسور و لو مع الترجمة على نحو ما تقدم في تكبير الإحرام، كما تقدم فيها حكم الأخرس. و تقدم في القراءة حكم من فرط في التعلم ملتفتا. و حكم من قرأ خطأ و هو يعتقد صحته ما أتى به.

(مسألة ٢٥٦): يجب في التشهد الجلوس، إلا مع تعدّره، على ما تقدم في حكم القيام.

(مسألة ٢٥٧): الأحوط وجوبا الطمأنينة حال التشهد على نحو ما تقدّم في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٤

تكبيره الإحرام و القراءة و غيرهما.

(مسألة ٢٥٨): إذا نسي التشهد فذكر حال القيام قبل الركوع وجب عليه الجلوس و الإتيان به، و إن ذكره بعد الركوع مضى في صلاته، و وجب عليه قضاؤه، و كذا إذا ذكره بعد التسليم المخرج من الصلاة، و لو ذكره قبله رجع و أتى به ثم سلم. هذا في الفريضة و أما النافلة فيأتي الكلام فيها في مباحث الخلل إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٥٩): إذا شك في التشهد بعد القيام أو بعد الشروع في السلام بنى على الإتيان به، و مضى في صلاته. و إن شك فيه قبل ذلك- و لو حال النهوض قبل أن يستوى قائما- وجب عليه الإتيان به.

(مسألة ٢٦٠): يكره الإقعاء فيه، بل هو أشد كراهة من الإقعاء بين السجدين. بل يستحب فيه الجلوس متوركا كما تقدم في ما بين السجدين، و أن يقول قبل الشروع في الذكر: «الحمد لله» أو يقول: «بسم الله و بالله، و الحمد لله و خير الأسماء لله» أو «و الأسماء الحسنی كلها لله». و أن يجعل يديه على فخذه منضممة الأصابع، و أن يكون نظره إلى حجره، و أن يقول بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله: «و تقبل شفاعته و ارفع درجته» في التشهد الأول، قيل: و في الثاني أيضا. و أن يقول: (سبحان الله) سبعا بعد التشهد الأول ثم يقوم، و يستحب للمرأة في جلوسها للتشهد أن ترفع ركبتيها عن الأرض و تضم فخذيها إلى نفسها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٥

الفصل الثامن في التسليم

إشارة

و هو واجب في كل صلاة، و هو آخر أجزائها، و المحلل لها، فيه يخرج عنها بحيث لا يبطلها بعده وقوع منافياتها. و له صيغتان (الأولى): «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» (و الثانية): «السلام عليكم». و يستحب أن يضيف في الثانية فيقول «السلام عليكم و رحمة الله».

و أفضل من ذلك أن يضيف فيها فيقول: «السلام عليكم و رحمة الله و بركاته» و إذا بدأ بالصيغة الأولى استحب له إضافة الثانية لها، و إذا بدأ بالثانية لم تستحب الأولى بعدها.

(مسألة ٢٦١): يجب الإتيان بالتسليم على النهج العربي، و مع العجز عن ذلك أو عن أصل التسليم بخرس أو غيره يجرى ما تقدم في التشهد.

(مسألة ٢٦٢): يجب فيه الجلوس، و كذا الطمأنينة على الأحوط وجوبا على نحو ما تقدم في التشهد و غيره.

(مسألة ٢٦٣): يجرى التسليم بالصيغة الثانية مرة واحدة للإمام و المأموم و المنفرد، و يستحب أن يومي بعينه أو بصفحة وجهه إلى جانب يمينه، كما يستحب للمأموم أن يسلم مرة أخرى إلى شماله إن كان على شماله أحد.

(مسألة ٢٦٤): إذا نسي التسليم حتى دخل في التعقيب و غيره مما لا يبطل الصلاة رجع و أتى به. و إن ذكره بعد الدخول في المنافي فإن كان المنافي مما لا يبطل الصلاة إلا مع العمد كالقلام أتى بالسلام و صحت صلاته، و إن كان مما يبطلها مطلقا كالحدث بطلت صلاته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٦

(مسألة ٢٦٥): إذا شك في التسليم بعد الفراغ من الصلاة بنى على صحتها.

و المعيار في الفراغ على إنهاء العمل المأتي به بعنوان الصلاة، و إذا لم يحرز ذلك فإن دخل في ما يترتب على الصلاة كالتعقيب أو

صلاة أخرى صحت صلاته.

(مسألة ٢٦٦): يستحب التورك في الجلوس حال التسليم و وضع اليدين على الفخذين، و أن يكون نظره إلى حجره، و يكره فيه الإقعاء، نظير ما تقدم في التشهد.

تتميم.

في التعقيب، و هو الاشتغال بعد الفراغ من الصلاة بالذكر و الدعاء و قراءة القرآن الكريم. و منه أن يكبر ثلاثا بعد التسليم رافعا يديه على نحو ما سبق في تكبيرات الصلاة. و أن يقول بعدها: «لا إله إلا الله وحده و حده، أنجز وعده، و نصر عبده، و أعز جنده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد يحيى و يميت و هو على كل شيء قدير».

و منه تسييح الزهراء عليها السلام و هو «الله أكبر» أربعا و ثلاثين ثم «الحمد لله» ثلاثا و ثلاثين، ثم «سبحان الله» ثلاثا و ثلاثين و أن يختمه بقول: «لا إله إلا الله».

و يستحب أن يكون التسييح بسبحة من طين قبر الحسين عليه السلام، و في بعض الأخبار أنها تسبح في يد من يديرها و يكتب ثواب تسييحها له و إن غفل عن التسييح. و من التعقيب قراءة سورة الفاتحة و قراءة سورة الإخلاص، و قراءة آية (شَهِدَ اللَّهُ) و هي الآية الثامنة عشرة من سورة آل عمران، و الأولى أن يضيف إليها الآية التاسعة عشرة منها، و آية الكرسي، و آية (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ). و هي الآية السادسة و العشرون و السابعة و العشرون من سورة آل عمران. و من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٧

التعقيب أن يستعيد بالله تعالى من النار و يسأله الجنة، و أن يزوجه من الحور العين. و غير ذلك مما هو كثير و مذكور في الكتب المعدة لذلك.

(مسألة ٢٦٧): يستحب سجدة الشكر بعد كل صلاة فريضة أو نافله، و في الخبر الصحيح عن الصادق عليه السلام: «أنه قال: سجدة الشكر واجبة على كل مسلم تتم بها صلاتك و ترضى بها ربك و تعجب الملائكة منك». و الأفضل سجدتان يفصل بينهما بتعفير الخدين أو الجبينين أو الجميع مقدما الأيمن على الأيسر.

و يستحب فيها افتراش الذراعين و إصاق الصدر و البطن بالأرض. و إن يقول فيها ثلاث مرات: «شكرا لله»، أو مائة مرة «شكرا» أو «عقوا» أو يقول مائة مرة «الحمد لله شكرا» و كلما قال عشر مرات قال «شكرا للمجيب» ثم يقول: «يا ذا المن الذي لا ينقطع أبدا، و لا يحصيه غيره عددا، و يا ذا المعروف الذي لا ينفذ أبدا، يا كريم يا كريم» ثم يدعو و يتضرع و يذكر حاجته دنيوية كانت أو أخروية. و قد ورد في بعض الأخبار أدعية أخرى، و منها أدعية طويلة لا مجال لاستقصائها.

و الأحوط وجوبا فيه السجود على ما يصح السجود عليه و السجود على المساجد السبعة. و يستحب بعد رفع الرأس من السجود أن يمسح موضع سجوده بيده ثم يمرها على وجهه و مقاديم بدنه و ما نالته يده منها. و يستحب سجود الشكر أيضا عند تجدد كل نعمة و دفع كل نقمة و عند التوفيق للخير و البر. بل يستحب السجود بقصد التذلل لله تعالى تعبدا له و لو لم يكن لأجل الشكر، بل هو من أعظم العبادات و أفضل القربات، و قد ورد أنه أقرب ما يكون العبد إلى الله تعالى و هو ساجد. و يستحب إطالته، و يجزئ فيه ما تقدم و غيره مما هو مذكور في المطولات.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٨

(مسألة ٢٦٨): يحرم السجود لغير الله تعالى من دون فرق بين المعصومين عليهم السلام و الأولياء المقربين لله تعالى. و سجود الملائكة ليس لآدم عليه السلام بل لله عز و جل تكريما لآدم، و كذا سجود إخوة يوسف عليه السلام ليس له بل لله عز و جل. و لا بأس بالسجود في المشاهد المشرفة لله تعالى شكرا على التوفيق لزيارتها و التشرف بالحضور فيها. و الدعاء فيه بقضاء الحوائج ببركتها و

بركة من حل فيها والاستشفاع به إلى الله تعالى في ذلك نسأله سبحانه و تعالى مزيد التوفيق لمراضيه، و هو حسنا و نعم الوكيل.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ١، ص: ٢٢٨

الفصل التاسع في الترتيب

يجب الإتيان بأفعال الصلاة على النحو المتقدم بأن يفتح الصلاة بالتكبير و يقدم القراءة أو الذكر في كل ركعة على الركوع، و الركوع على السجود، و السجود على التشهد، و التشهد على التسليم.

(مسألة ٢٦٩): إذا خالف الترتيب فقدم مؤخرًا، فإن كان عمدا بطلت الصلاة، و إن كان سهوا أو جهلا، فإن قدم ركنا على ركن بطلت الصلاة أيضا، كما لو ترك الركوع و لم يلتفت حتى أكمل السجدين أو ترك السجدين حتى دخل في ركوع الركعة اللاحقة و إن قدم غير الركن عليه رجوع و أتى بالركن و أعاد ما قدم، كما لو ترك الركوع و التفت بعد إكمال سجدة واحدة، فإنه يرجع و يأتي بالركوع ثم يعيد السجدة، و كذا إن قدم غير الركن، على غير الركن، كما لو تشهد بين السجدين فإنه يرجع و يأتي بالسجدة الثانية ثم يعيد التشهد. و إن قدم الركن على غيره فإنه يمضي في صلاته، كما لو قدم الركوع على القراءة أو على

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٢٩

التشهد. نعم إذا كان الجزء الفائت مما يقضى كالتشهد قضاءه بعد الفراغ من الصلاة.

الفصل العاشر في الموالاة

تقدم في القراءة بيان الموالاة المعتبرة فيها. و الأحوط وجوبا اعتبار الموالاة بين أجزاء الصلاة و عدم الفصل على نحو يوجب محو صورة الصلاة في نظر أهل الشرع. و لا بأس به لو وقع سهوا.

(مسألة ٢٧٠): لا يضر بالموالاة المعتبرة تطويل الركوع و السجود و قراءة السور الطوال و الذكر و القراءة و الدعاء و إن لم يكن بنية الجزئية.

خاتمة في القنوت

و هو مستحب في جميع الصلوات، فريضة كانت أو نافلة، على إشكال في الشفع، و ينبغي الإتيان به فيها برجاء المظلومية. و يتأكد استحبابه في الفرائض الجهرية، خصوصا في الصبح و الجمعة و المغرب و في الوتر من النوافل، و المستحب منه مرة بعد القراءة قبل الركوع في الركعة الثانية إلا في الجمعة و العيدين و الآيات، على ما يأتي عند التعرض لها إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٧١): يستحب القنوت في الوتر و إن كانت الركعة واحدة بعد القراءة قبل الركوع بل قيل في استحباب قنوت آخر فيها بعد الركوع. لكنه غير ثابت. نعم ينبغي أن يدعو بما روى عن الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٠

الكاظم عليهما السلام و هو: «هذا مقام من حسناته نعمة منك و شكره ضعيف و ذنبه عظيم، و ليس لذلك إلا رفقتك و رحمتك،

فإنك قلت في كتابك المنزل على نبيك المرسل صلى الله عليه وآله: «كانوا قليلا من الليل ما يهجعون و بالأسحار هم يستغفرون» طال و الله هجوعى و قل قيامى و هذا السحر و أنا أستغفرك لذنوبى استغفار من لا يملك لنفسه ضرا و لا نفعا و لا موتا و لا حياة و لا نشورا».

(مسألة ٢٧٢): لا يشترط فى القنوت قول مخصوص، بل يكفى فيه ما تيسر من ذكر أو دعاء أو حمد أو ثناء، و يجرى سبحانه الله خمسا أو ثلاثا. و الأولى قراءة المأثور عن المعصومين عليهم السلام. و لعل من أفضله كلمات الفرج، و هى: «لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلى العظيم سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين».

(مسألة ٢٧٣): يستحب فى قنوت الوتر أن يدعو بكلمات الفرج السابقة، و أن يستغفر لأربعين مؤمنا أمواتا و أحياء، و أن يقول سبعين مرة «أستغفر الله ربي و أتوب إليه». ثم يقول «أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم، ذو الجلال و الإكرام لجميع ظلمى و جرمى و إسرافى على نفسى، و أتوب إليه»، سبع مرات، ثم يقول سبع مرات «هذا مقام العائذ بك من النار». ثم يقول «رب أسأت، و ظلمت نفسى و بنس ما صنعت، و هذى يدي جزاء بما كسبت، و هذه رقبتى خاضعة لما آتيت، وها أنا ذا بين يديك، فخذ لنفسك من نفسى الرضا حتى ترضى، لك العتبي لا أعود» ثم يقول «العفو» ثلاثمائة مرة و يقول «رب اغفر لى و ارحمنى و تب على إنك أنت التواب الرحيم».

(مسألة ٢٧٤): يستحب التكبير قبل القنوت، و رفع اليدين حال التكبير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣١

و وضعهما ثم يقنت رافعا يديه حيال الوجه جاعلا باطنهما إلى السماء و ظاهرهما إلى الأرض. قيل منضمين مضمومتى الأصابع إلا الإبهامين، و أن يكون نظره إلى كفيه.

(مسألة ٢٧٥): يستحب الجهر بالقنوت للإمام و المنفرد، بل حتى للمأموم و إن كان يكره له إسماع الإمام.

(مسألة ٢٧٦): إذا نسى القنوت و هوى إلى الركوع فإن ذكر قبل الوصول إلى حد الركوع رجع و أتى به. و إن كان بعد الوصول إليه قضاه حين رفع الرأس من الركوع. و إن ذكره بعد الهوى منه أتى به بعد الصلاة و هو جالس مستقبل القبلة، و إن ذكره بعد ما قام استقبال القبلة و جاء به و لو قائما.

(مسألة ٢٧٧): يجوز القنوت بغير العربى و بالعربى الملحون إذا لم يكن مغيرا للمعنى، و تؤدى به وظيفة القنوت.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٢

المبحث الثالث فى منافيات الصلاة

و هى أمور:

الأول: فقد بعض الشروط كالطهارة من الخبث، و فقد الساتر و نحوها على تفصيل تقدم عند التعرض لها.

الثانى: الحدث سواء كان أصغر أم أكبر، فإنّه مبطل أينما وقع، و لو فى آخر جزء من السلام الواجب على الأحوط وجوبا. عمدا و سهوا. و يستثنى المستحاضة و المسلوس و المبطون و نحوها، كما تقدم.

الثالث: الالتفات بتمام البدن عن القبلة و إن لم يكن فاحشا إلا أن يكون بالمقدار المعتذر فى الاستقبال، الذى تقدم تحديده. من دون فرق بين السهو و الاختيار و الاضطرار لريح أو نحوه. إلا أن يضطر للصلاة بالنحو المستلزم للالتفات المذكور، كالصلاة فى السفينة. و أما الالتفات بالوجه مع الاستقبال بمقادير البدن فهو مكروه إذا لم يكن فاحشا، و إن كان فاحشا كان مبطلا.

و الظاهر إن المعيار فى كونه فاحشا على أن يرى ما خلفه، و هو ربع الدائرة الذى يكون فى جانب الخلف و يختص الإبطال به

بالفريضة، دون النافلة، و بالعمد دون السهو.

الرابع: ما كان منافيا للصلاة بنظر أهل الشرع بحيث يخرج به المصلى عنها بنظرهم تبعا لارتكازياتهم، على الأحوط وجوبا كالأصوات الخارجة من الفم الحاكية عن معان خاصة من دون أن يصدق عليها الكلام و كالرقص و التصفيق و نحوه مما يستعمل في مقام اللهو و الفرح، و كبعض الإشارات الواردة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٣

في مقام الفحش و البذاء، و كبعض الأعمال اليدوية المعتد بها كالخياطة و النساجه بنحو يعتد به لكثرتة، و غير ذلك. و منه الأكل و الشرب إذا كان بنحو معتد به، دون غيره كابتلاع بقايا الطعام في الفم و ما يذوب فيه من السكر.

(مسألة ٢٧٨): من كان مشغولا بالدعاء في الوتر، و قد نوى الصوم و ضاق عليه الوقت و هو عطشان جاز له أن يمشى للماء فيشرب منه قبل أن يفجأه الفجر و يعود للدعاء و لا تبطل صلاته بذلك.

(مسألة ٢٧٩): إذا أتى بفعل يشك في كونه منافيا للصلاة بنظر أهل الشرع كان عليه السؤال ممن يقلده عن ذلك.

(مسألة ٢٨٠): لا بأس في التصفيق للإعلام، و كذا مثل ضرب الفخذ و ضرب الحائط باليد أو بالعصا، و رمى الغير بالحصى لينبهه. كما لا بأس بمثل حركة اليد و الإشارة بها و الانحناء لتناول شيء من الأرض و مناولته للغير، و رمى الكلب بالحجر ليزجره، و قتل الحية و العقرب و القملة و الذباب و نحوه، و جلوس المرأة في الصلاة لحمل طفلها و إرضاعه و تسكيتها، و غير ذلك مما لا ينافي الصلاة بحسب نظر أهل الشرع.

(مسألة ٢٨١): الأحوط وجوبا عدم تعمد إدخال صلاة في صلاة، فتبطل الاولى به احتياطا. و كذا الثانية إذا كانت الأولى فريضة و كان ملتفتا لحرمة قطعها، و إن كانت نافلة أو فريضة و غفل عن حرمة قطعها صحت الثانية و له إتمامها، و يجرى حينئذ ما يأتي في السهو.

و أما لو أدخل إحدى الصلاتين في الأخرى سهوا فالظاهر عدم بطلان الاولى و صحة الثانية و يتخير في إكمال أيهما شاء، فإن سجد لإحدى الصلاتين سجدة واحدة ملتفتا للأخرى بطلت الأخرى، و كذا إذا سجد لها سجدتين مع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٤

غفلته عن الأخرى، بل هو الأحوط وجوبا في الركوع لإحداهما و حينئذ يتم التي مضى فيها لا غير. و إن كان الأحوط استحبابا عدم الاعتداد بها أيضا، فيستأنفهما معا بعد إبطال التي بيده أو إتمامها.

الخامس: تعمد الكلام عربيا كان أو غيره مع مخاطب أو بدونه منشئا كان المصلى أو حاكيا لكلام غيره. و الظاهر صدق الكلام على تعمد إخراج الحروف على الوجه المعهود عند العرف في مقام البيان و إن لم يقصد بها الحكاية عن معنى، لإهمالها أو لعدم قصد معناها منها. و الأحوط وجوبا عمومها للحرف الواحد غير المفهم للمعنى، و أما إذا كان مفهما له فلا إشكال في مبطلته.

و أما إخراج صورة الحروف بالنحو غير المعهود في مقام البيان، بل لغرض آخر كالتنحج الذي قد يستلزم خروج حرف الحاء و النفخ الذي قد يستلزم خروج حرف الفاء فالظاهر عدم صدق الكلام عليه.

(مسألة ٢٨٢): الأحوط وجوبا تجنب بعض الأصوات الصادرة من الفم التي يتعارف بالحكاية بها عن معان خاصة كالأنين الذي يتعارف بيان الألم به، و الزعقة التي يتعارف بيان الردع أو التضجر بها، فإنها و إن لم تكن من الكلام عرفا لعدم اشتغالها على الحروف المعهودة إلا أنها منافية للصلاة بنظر أهل الشرع فتدخل في القاطع الرابع.

(مسألة ٢٨٣): تبطل الصلاة بتعمد الكلام حتى لو كان التكلم مضطرا له لخوف أو حاجة ملحة. نعم لا تبطل به مع السهو لو تخيل الخروج من الصلاة.

(مسألة ٢٨٤): لا بأس بذكر الله تعالى و النبي صلى الله عليه و آله في الصلاة. و المراد به ذكرهما بما فيه ثناء عليهما و الأحوط وجوبا الاقتصار على ما كان بداعي التعظيم و المدح، دون ما كان بقصد الإخبار من دون نظر للمدح، كما لو قال رزق الله

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٥

زيدا ولدا. أو جاهد محمد الكفار.

(مسألة ٢٨٥): لا بأس بالدعاء إذا كان بنحو المناجاة مع الله تعالى و الخطاب له، مثل: اللهم ارحم زيدا، دون مثل: رحم الله زيدا، أو الخطاب لشخص بمثل:

رحمك الله. و على هذا فلا يجوز تسميت العاطس.

(مسألة ٢٨٦): لا بأس بقراءة القرآن في الصلاة.

(مسألة ٢٨٧): لا يجوز للمصلي السلام على الغير و لا غيره من أقسام التحية. نعم يجب على رد السلام، و إذا لم يردّ و مضى في صلاته صحت صلاته و إن أثم. لكن يكره السلام عليه.

(مسألة ٢٨٨): يجب أن يكون رد السلام في أثناء الصلاة بمثل ما سلم عليه، فإذا قال المسلم: «السلام عليك» قال المصلي في الجواب: «السلام عليك» و إذا قال: «السلام عليكم» قال: «السلام عليكم» و إذا قال: «السلام» قال: «السلام». نعم إذا أضاف المسلم أمرا غير السلام فالأحوط وجوبا عدم رده، فإذا قال المسلم: «السلام عليكم ورحمة الله و بركاته» اقتصر المصلي في الجواب على: «السلام عليكم».

(مسألة ٢٨٩): إذا كان السلام بالملحون ففي وجوب الرد في الصلاة و غيرها إشكال، و الأحوط الرد بقصد القرآنية إن لم يشرع الرد. هذا إذا لم يخرج باللحن عن كونه سلاما و إلا لم يجب الرد.

(مسألة ٢٩٠): إذا كان المسلم صبيا يميز السلام أو امرأة فالظاهر وجوب الرد.

(مسألة ٢٩١): الأحوط وجوبا الإسماع في رد السلام في الصلاة و غيرها، و لا يكفي الإعلام بالرد بمعونه الإشارة و نحوها. نعم يكره في الصلاة رفع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٦

الصوت كثيرا. و لو تعدد الإسماع لم يجب رفع الصوت بالرد حتى بالمقدار المتعارف، بل يكفي الرد الخفى. نعم الأحوط وجوبا الإعلام بالرد بمثل الإشارة.

(مسألة ٢٩٢): إذا كانت التحية بغير السلام لم يشرع الرد في الصلاة بل يكون مبطلا لها. نعم يستحب الرد في غير الصلاة بها أو بأحسن منها.

(مسألة ٢٩٣): رد السلام واجب كفاي، فإذا خوطب بالسلام جماعة أجزأهم رد واحد منهم و إن كان صبيا مميذا، و إن استحب للآخرين الرد أيضا.

و حينئذ إذا كان المصلي أحدهم، فإن لم يردّ غيره وجب عليه الردّ، و إن ردّ غيره فالأحوط وجوبا عدم الردّ منه، بل لو علم أو احتمل عدم قصده بالسلام من بينهم فلا إشكال في عدم جواز الرد عليه حتى لو لم يرد واحد منهم.

(مسألة ٢٩٤): إذا تعدد السلام من شخص واحد أو من جماعة أجزأ في الرد لكل الجواب مرة واحدة. نعم لو تجدد السلام بعد الرد وجب رده.

(مسألة ٢٩٥): إذا سلم كل من الشخصين على الآخر دفعة واحدة وجب على كل منهما الرد على صاحبه و لم يكتف بسلامه عليه. أما إذا تأخر سلام أحدهما عن الآخر كفى في الرد و لا يحتاج إلى قصد عنوانه. نعم إذا لم يعلم الثاني بسلام الأول حينما سلم عليه فالأحوط وجوبا الرد.

(مسألة ٢٩٦): إذا سلم سخرية أو مزاحا أو إحراجا لم يجب الرد.

(مسألة ٢٩٧): إذا كان السلام بصيغة «عليكم السلام» وجب الرد به.

(مسألة ٢٩٨): يجب في رد السّلام الفورية العرفية بالنحو المتعارف، فإذا أخر عصياناً أو نسياناً حتى خرج عن صدق الجواب لم يجب الرد، وفي الصلاة لا يجوز، ولو شك في عدم صدق الجواب فالحكم كما لو علم بعدم صدقه.

(مسألة ٢٩٩): الأحوط وجوباً عدم بدء المسلم للكافر بالسّلام إلا مع لزومه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٧

بمقتضى وضع المعاشرة، بحيث يكون ترك السّلام جفاء. ولو سلم الكافر بالأحوط وجوباً عدم رد السّلام عليه بالصيغة التامة، بل يقتصر على «السّلام» أو على «عليكم».

(مسألة ٣٠٠): يستحب لكل أحد البدء بالسّلام، لكن الأولى أن يسلم الصغير على الكبير، والقليل على الكثير، والقائم أو الماشى على القاعد، والراكب على الماشى.

السادس: تعمد الفقهية، وهي الضحك المشتمل على الصوت والترجيع، بل الأحوط وجوباً التعميم لمطلق الضحك المشتمل على الصوت، من دون فرق بين الاختيار والاضطرار. نعم لا تبطل الصلاة بالفقهية سهواً أو جهلاً بالحكم، كما لا بأس بالتبسم من دون صوت.

(مسألة ٣٠١): لو امتلاً جوفه ضحكا واحمرّ وجهه، لكن حبس نفسه عن إظهار الصوت فالظاهر عدم بطلان الصلاة بذلك.

السابع: تعمد البكاء المشتمل على الصوت إذا كان لأمر الدنيا، كذكر ميت أو فقد مال أو خوف من سلطان أو نحو ذلك فإن الأحوط وجوباً بطلان الصلاة به ولا بأس به إذا كان خوفاً من الله تعالى أو تذلاً له أو تضرعاً إليه لقضاء حاجة دينية أو دنيوية. كما لا بأس به إذا كان سهواً، أما إذا كان اضطراراً بأن غلبه البكاء فلم يملك نفسه فالظاهر أنه مبطل حينئذ.

(مسألة ٣٠٢): البكاء على مصائب أهل البيت عليهم السّلام وما نالهم و نال مبدأهم و شيعتهم إن رجع إلى أمر الآخرة فلا بأس به، كما إذا كان بكاء على الحق و خوفاً على معصية الله فيهم. و إن رجع لأمر الدنيا بأن يكون لمحض العاطفة غير المرتبطة به تعالى فالأحوط وجوباً كونه مبطلاً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٨

الثامن: التكفير وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى تذلاً و خضوعاً لله تعالى، فإن المشهور بطلان الصلاة به. لكنه لا يخلو عن إشكال و الأظهر الكراهة.

نعم إذا كان فيه ترويح للباطل كان محرماً، و كذا إذا أتى به بقصد التشريع على أنه أمر موظف في الصلاة، و حينئذ مع الالتفات لذلك يكون مانعاً من التقرب بالصلاة فتبطل. نعم لا بأس بالإتيان به تقيّة أو سهواً.

التاسع: تعمد قول «آمين» بعد تمام الفاتحة فإنه حرام، و مبطل للصلاة على الأحوط وجوباً. و لا يبطل إذا أتى به سهواً. و كذا تقيّة، بل قد يجب.

(مسألة ٣٠٣): إذا شك في حصول أحد القواطع المتقدمة بنى على عدمه.

(مسألة ٣٠٤): إذا شك في صحة الصلاة بعد الفراغ منها بنى على الصحة.

(مسألة ٣٠٥): يكره في الصلاة الالتفات بالوجه - كما سبق - و بالعين و العبث باليد و اللحية و الرأس و الأصابع، و القران بين السورتين، و نفخ موضع السجود، و البصاق، و التمطى و التثاؤب و مدافعة البول و الغائط و الريح و التكاسل و التناقص، و الثاقل و الامتخاط، و وصل إحدى القدمين بالأخرى بلا فصل بينهما، و تشبيك الأصابع، و لبس الخف أو الجورب الضيق، و حديث النفس، و النظر إلى نقش الخاتم و المصحف و الكتاب، و وضع اليد على الورك متعمداً، و غير ذلك مما ذكر في المفصلات.

الأحوط وجوبا عدم قطع الفريضة اختيارا. ويجوز لكل غرض راجح ديني أو دنيوي كأداء الواجبات والمستحبات الفورية و كحفظ المال و حبس الغريم و الدابة و نحوهما. و منه القطع لإيقاع الصلاة على الوجه الأكمل، كما لو منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٣٩

صلّى في ثوب يكره الصلاة فيه فله قطعها للصلاة في ثوب آخر لا- تكرر فيه الصلاة. و كذا قطعها و إعادتها لتجنب احتمال البطلان سواء صحت الصلاة ظاهرا، كما لو صلّى في ثوب يحتمل طهارته من دون سبق العلم بنجاسته أم لم تصحّ كما لو صلّى في أحد ثوبين يعلم بنجاسته أحدهما و يترتب على ذلك جواز قطع الصلاة في جميع موارد الاحتياط الوجوبي بإعادتها فإنه لا ملزم مع ذلك بإتمامها ثم الإعادة- كما جرى عليه جماعة من الأكابر- بل يجوز قطعها و استئناؤها، كما ذكرناه مرارا في ما تقدم.

(مسألة ٣٠٦): يجوز قطع النافلة اختيارا و لو لمجرد الإعراض عن امتثالها، حتى لو وجبت بالأصل كالمعادة جماعة أو وجبت بالعرض كالمنذورة.

(مسألة ٣٠٧): إذا وجب قطع الفريضة أو النافلة لأداء واجب فوري، فإن خالف المكلف و لم يؤدّ الواجب و انشغل بالصلاة، فإن كان الداعي لترك الواجب هو الانشغال بالصلاة أشكل صحتها لعدم وضوح تأتى قصد القربة بها، بل الأحوط وجوبا عدم الاعتداد بها. و إن كان الداعي لترك الواجب أمرا آخر فالظاهر صحة الصلاة.

تكملة

تستحب مؤكدا الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله لمن ذكره أو ذكر عنده، و إن كان في الصلاة، بل الظاهر كراهة تركها كراهة شديدة لمن لم يكن له عذر في ذلك.

بل قد يحرم إذا ابتنى على الزهد فيها.

(مسألة ٣٠٨): لا فرق في ذلك بين ذكره باسمه الشريف أو بلقبه أو كنيته أو بالضمير.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٠

(مسألة ٣٠٩): إذا ذكر اسمه مكررا استحبت تكرار الصلاة و إن كان الظاهر زوال الكراهة بالإتيان بها مرة.

(مسألة ٣١٠): الظاهر أن استحباب الصلاة عليه بنحو الفور العرفي.

(مسألة ٣١١): لا يعتبر في الصلاة عليه كيفية خاصة. نعم لا تؤدي وظيفتها إلا بضم آله- صلوات الله عليهم- إليه بل لعل تركه رغبة عنه محرّم.

و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤١

المقصد الثالث في صلاة الجمعة

إشارة

و قد تقدم في فصل أعداد الفرائض أنه مع عدم بسط يد الإمام- كما في عصرنا هذا عصر الغيبة- يتخير المكلف بينها و بين صلاة الظهر. و يقع الكلام فيها في ضمن فصول.

الفصل الأول في كيفيتها

و هي ركعتان، يقرأ فيهما بالفاتحة و سورة كسائر الفرائض المقصورة.

و تمتاز عنها بخطبتين قبلها بدل الركعتين، و بوجوب إيقاعها جماعة، بشروط الجماعة الآتية في محلها، و لا تشرع فرادى. (مسألة ٣١٢): يجب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة. و يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة الجمعة، و في الثانية بعد الفاتحة سورة المنافقين.

(مسألة ٣١٣): يستحب فيها قنوتان، في الركعة الأولى بعد القراءة قبل الركوع و في الركعة الثانية بعد الركوع حين الانتصاب منه. (مسألة ٣١٤): يجب أن يكون الخطيب هو الإمام للصلاة، و لا- يكفي خطبة غيره كما يجب عليه القيام حال الخطبة، و الفصل بين الخطبتين بجلسة قصيرة.

(مسألة ٣١٥): لا بد في الخطبة الأولى من حمد الله تعالى و الثناء عليه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٢

و الوصية بتقوى الله تعالى، و يقرأ سورة من القرآن. أما في الخطبة الثانية فلا بد من حمد الله تعالى و الثناء عليه و الصلاة على النبي و آله صلى الله عليه و آله، و الأحوط و جوبا تسمية الأئمة عليهم السلام واحدا واحدا عند الصلاة عليهم معه صلى الله عليه و آله و الاستغفار للمؤمنين و المؤمنات. و ينبغي الاهتمام في الأولى بالثناء على الله تعالى و تمجيده و تقديسه، و في الثانية بالأعذار و الإنذار و بيان ما يصلح للناس في أمر دينهم و دنياهم، و التنبيه لما ورد على المسلمين في الآفاق و ما ينبغي لهم الاهتمام به و الإعداد له.

(مسألة ٣١٦): الأحوط و جوبا رفع الصوت بالخطبة بالمقدار المتعارف في مقام الإسماع، لتحقيق الغرض المطلوب منها و لو بالإضافة إلى بعض المصلين، و لو تعدد الإسماع حتى بالإضافة إلى بعض المأمومين لتعدّد رفع الصوت على الإمام أو لصمم المأمومين أو لوجود مانع خارجي من سماعهم، أشكل مشروعية الجمعة فالأحوط و جوبا عدم الاجتزاء بها.

(مسألة ٣١٧): الأحوط و جوبا في الخطبة طهارة الإمام من الحدث و الخبث في الثوب و البدن بالمقدار المعترف في الصلاة.

(مسألة ٣١٨): الأحوط و جوبا العربية في المقدار الواجب من الخطبتين، دون المقدار الزائد منهما على الواجب. و مع كون جميع الحاضرين لا يفهمون العربية فالأحوط و جوبا الجمع في الأمر بتقوى الله تعالى بين العربية و اللغة التي يفهمونها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٣

الفصل الثاني في شروط مشروعيتها و صحتها

و هي أمور:

الأول: دخول الوقت، و هو شرط في الصلاة. أما الخطبتان فيجوز تقديمهما على الزوال بحيث يفرغ منهما عند الزوال، و يجوز تأخيرهما عن الزوال أيضا، لكن يرجح مؤكدا المبادرة عرفا لهما و للصلاة في أول الوقت، بل هو الأحوط و جوبا. فمع تراخي المكلف عنها لا يجزئ بها، بل يأتي بصلاة الظهر.

الثاني: اجتماع خمسة مصلين أحدهم الإمام. و الأحوط و جوبا عدم انعقادها بالمرأة و الصبي، و إن صحت منهما إذا انعقدت بخمسة غيرهما.

الثالث: عدم انعقاد جمعيتين بينهما دون ثلاثة أميال، و ال «ثلاثة أميال» فرسخ و هو يقارب ستة كيلومترات، و لو سبقت إحداهما و كانت واجدة لبقية الشروط بطلت الثانية، و لو اقترنا بطلتا معا.

الفصل الثالث في أحكام صلاة الجمعة

(مسألة ٣١٩): لا يجوز الكلام حال الخطبة، بل يحسن الإصغاء لها.

(مسألة ٣٢٠): من لم يدرك الخطبتين أجزاء إدراك الصلاة مع الإمام.

و يكفي في إدراكها أن يدرك الإمام بعد الدخول فيها إلى أن يركع في الركعة الثانية، فإذا التحق به في الركعة الثانية صلاها معه و أكملها بركعة أخرى يجهر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٤

فيها، و تتم له الجمعة. و أما إذا أدركه بعد الركوع فقد فاتته الجمعة و لزمه أن يصلي الظهر أربعاً.

(مسألة ٣٢١): لما لم تكن الجمعة في هذا الزمان واجبة تعييناً بل تخييراً فالظاهر عدم وجوب السعي إليها عند النداء إليها و عدم حرمة البيع.

(مسألة ٣٢٢): يستحب للإمام أن يعتّم في الشتاء و الصيف و أن يتردى ببرد يمني أو عدنى و أن يتوكأ على قوس أو عصا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٥

المقصد الرابع في صلاة الآيات

إشارة

و هي واجبة على كل مكلف عدا الحائض و النفساء. و فيها فصول.

الفصل الأول في أسبابها

و هي أمور:

الأول: كسوف الشمس و خسوف القمر سواء حصل الخوف منهما أم لا.

الثاني: الزلزلة، على الأحوط وجوباً، سواء حصل الخوف منها أم لا.

الثالث: كل مخوف سماوى، كالرياح السوداء و الحمراء و الصفراء و الظلمة الشديدة و الصاعقة و الصيحة و النار التي تظهر في السماء و غيرها. بل هو الأحوط وجوباً في المخوف الأرضى كالهدة و الخسف و غيرهما. و الظاهر أن المعيار فيها أن تكون مخيفة نوعاً بمقتضى طبع الإنسان، و إن لم يحصل الخوف فعلاً بسبب التعود أو قسوة القلوب أو تفسير الحوادث تفسيراً علمياً أو غير ذلك.

(مسألة ٣٢٣): إنما تجب هذه الصلاة على أهل المكان الذي يقع السبب فيه و ما يلحق به عرفاً، دون غيره ممن بعد عنه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٦

الفصل الثانى في وقتها

وقت صلاة الكسوفين من ابتداء الانكساف إلى تمام الانجلاء. و الأحوط استحباباً الإتيان بها قبل الشروع بالانجلاء. و الأحوط وجوباً مع بقاء شىء من الوقت لا- يسع تمام الصلاة الإتيان بها لا بنية الأداء و لا القضاء. و لو كان وقت الكسوف كله لا يسع تمام الصلاة فالأحوط وجوباً الإتيان بها برجاء المطلبية.

و أما وقت غيرها من الآيات فالظاهر وجوب المبادرة إليه عند حصوله بحيث يصدق عرفاً أنه صلى حينه، و إذا استمر السبب مدة طويلة لزم المبادرة إليه قبل ارتفاعه.

(مسألة ٣٢٤): إذا لم يعلم بالكسوفين إلى تمام الانجلاء فإن لم يحترق القرص كله لم يجب القضاء، وإن احترق القرص كله وجب القضاء، وكذا إذا علم بالكسوف أو الخسوف حينه ولم يصل، فإنه يقضى وإن لم يحترق القرص كله. وأما في غير الكسوفين من الآيات فالأحوط وجوباً مع العلم به وعدم الصلاة له القضاء. أما مع الجهل به حتى ارتفع فلا يجب القضاء.

(مسألة ٣٢٥): لو جاء بالصلاة في الوقت ثم تبين بعد خروج الوقت فسادها وجب قضاؤها.

(مسألة ٣٢٦): لا يجب على الحائض والنفاس عند حصول السبب قضاء الصلاة بعد الطهر من الحيض والنفاس.

(مسألة ٣٢٧): إذا حصل السبب في وقت الفريضة اليومية فمع سعة وقت كل منهما يتخير في تقديم أيهما شاء وإن كان الأفضل تقديم اليومية خصوصاً إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٧

خاف فوت وقت فضيلتها، ومع تضيق وقت إحداها دون الأخرى يبادر للتي ضاق وقتها وإن ضاق وقتها قدم اليومية.

(مسألة ٣٢٨): إذا شرع في صلاة الكسوف ثم خاف فوت وقت الفريضة الأدائي وجب عليه قطعها وأداء الفريضة اليومية، وإذا خاف فوت وقتها الفضلي استحب له قطعها وأداء الفريضة اليومية. وإذا لم يأت بالمنافى للصلاة في الموردين جاز له بعد الفراغ من الفريضة العود لصلاة الكسوف من الموضع الذي قطعها عنده، ولا يجب عليه استئنافها.

الفصل الثالث في كيفيتها

وهي ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات يقرأ قبل كل منها ويعتدل في قيامه بعد كل منها، وبعد القيام من الخامس يسجد سجدتين، ويتشهد بعد سجود الركعة الثانية ويسلم.

(مسألة ٣٢٩): يجب في كل ركعة من الركعتين قراءة الفاتحة وسورة وله تفريق سورة واحدة على الركوعات الخمسة يقرأ في الركعة الواحدة بعضها منها قبل كل ركوع حتى يتمها. وحينئذ إن ختم قبل الركوع سورة قرأ قبل الركوع الذي بعده الفاتحة وبدأ بسورة، وإن لم يختم سورة، بل هوى للركوع من بعض سورة بدأ قبل الركوع الذي بعده من حيث انتهى من تلك السورة ولم يقرأ الفاتحة حتى يتم خمسة ركوعات.

وعلى ذلك قد يكتفى بالفاتحة مرة واحدة في الركعة، كما إذا فرق سورة واحدة على الركوعات الخمسة، وقد يجب عليه الإتيان بالفاتحة خمس مرات

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٨

في الركعة كما إذا أتم السورة قبل كل ركوع من الركوعات الخمسة. وقد يجب عليه الإتيان بالفاتحة أكثر من مرة وأقل من خمس مرات، كما لو ختم سورة في بعض الركوعات وقطع السورة في بعض الركوعات وأتمها في بعض.

(مسألة ٣٣٠): الأحوط وجوباً عدم الهوى للركوع الخامس في كل من الركعتين إلا بعد إكمال السورة، وعدم الاكتفاء ببعض سورة وإن كان قد أتم سورة للركعة قبله.

(مسألة ٣٣١): حكم هذه الصلاة حكم الثنائية في البطالين بالشك في عدد الركعات، وفي حجية الظن فيها. وأما الشك في عدد الركوعات من ركعة واحدة فحكمه البناء على الأقل.

(مسألة ٣٣٢): ركوعات هذه الصلاة أركان تبطل الصلاة بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً، نظير ما تقدم في اليومية. ويجب فيها ما يجب في اليومية من الأجزاء والشرائط والأذكار الواجبة والمندوبة. كما يجري فيها أحكام الشك في المحل وبعد التجاوز.

(مسألة ٣٣٣): يستحب فيها القنوت بعد القراءة قبل الركوع الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر، ويجوز الاقتصار على بعضها. ويستحب التكبير عند الهوى للركوع وعند القيام منه، إلا في رفع الرأس من الركوع الخامس في كل من الركعتين، فإنه يقول: سمع الله

لمن حمده. نعم لا بأس بضم التكبير إليه برجاء المطلوبة.

(مسألة ٣٣٤): يستحب الإتيان بها جماعةً و يتحمل الإمام فيها القراءة لا غير كاليومية. و تدرك بإدراك الإمام قبل الركوع الأول أو فيه في كل من الركعتين، أما إذا أدركه في غيره ففيه إشكال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٤٩

(مسألة ٣٣٥): يستحب التطويل في صلاة الكسوف إلى تمام الانجلاء فإن فرغ قبله جلس في مصلاه مشتغلاً بالدعاء أو يعيد الصلاة. نعم إذا كان إماماً يشق على من خلفه التطويل خفف، و يستحب قراءة السور الطوال ك (يس)، و النور و الكهف و الحجر، و إكمال السورة في كل قيام، و ان يكون كل من الركوع و السجود بقدر القراءة في التطويل، و الجهر بالقراءة ليلاً أو نهاراً حتى في كسوف الشمس على الأصح، و كون الصلاة تحت السماء، و كونها في المسجد.

(مسألة ٣٣٦): يثبت الكسوف و نحوه بالعلم و البيئته و لا يثبت بقول المنجمين و نحوهم ممن لا يشهد برؤيته.

(مسألة ٣٣٧): تتعدد الصلاة الواجبة بتعدد السبب من أفراد نوع واحد أو أنواع متعددة. و لا يجب تعيين السبب عند الإتيان بالصلاة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٠

المقصد الخامس في صلاة القضاء

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في حكم القضاء و موره

يجب قضاء الصلاة اليومية التي فاتت في وقتها عمداً أو سهواً أو جهلاً أو لأجل النوم المستوعب للوقت أو لغير ذلك. و كذا إذا أتى بها فاسدةً لفقد جزء أو شرط مستلزم لبطلانها و وجوب إعادتها في الوقت.

و لا يجب قضاء ما تركه الصبي حال صباه و لا المجنون حال جنونه، و لا المغمى عليه، و إن كان ذلك منهما بفعلهما، و كذا ما تركه الكافر الأصلي حال كفره، و ما تركته الحائض و النفساء على تفصيل تقدم في مبحث الحيض. أما المرتد فالأحوط و جوباً أن يقضى ما فاتته حال الارتداد بعد توبته من دون فرق بين المرتد الفطري و الملى. و الظاهر قبول توبة الفطري و إن وجب قتله، فتترتب أحكام الإسلام عليه إذا لم يقتل.

(مسألة ٣٣٨): إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه وجب عليهم الأداء إذا أدركوا من الوقت ما يسع الصلاة، بل هو الأحوط و جوباً إذا أدركوا منه ما يسع ركعة واحدة، فإذا تركوه وجب القضاء. على الأحوط و جوباً.

(مسألة ٣٣٩): إذا طرأ الجنون أو الإغماء بعد ما مضى من الوقت مقدار ما يسع من الصلاة الاختيارية فالأحوط و جوباً القضاء. أما الحائض و النفساء إذا طهرتا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥١

في أثناء الوقت أو طراً عليهما الحيض و النفاس في أثناءه فقد تقدم الكلام فيهما في مبحث الحيض.

(مسألة ٣٤٠): يجب القضاء على السكران إذا كان السكر مستنداً إليه، أما إذا كان قهراً عليه فالظاهر عدم وجوب القضاء، و إن كان الأحوط استحباباً القضاء.

(مسألة ٣٤١): إذا استبصر المخالف وجب عليه قضاء ما فاتته دون ما أتى به على طبق مذهبه أو غيره إذا تأتى منه قصد القربة.

(مسألة ٣٤٢): الظاهر عدم وجوب قضاء النافلة المنذورة في وقت معين.

(مسألة ٣٤٣): إذا فاتته الصلاة في بعض أماكن التخيير بين القصر و التمام قضى قصرا على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٣٤٤): يستحب مؤكدا قضاء النوافل الرواتب. نعم لا يتأكد قضاء ما فات منها حال المرض. وإذا عجز عن قضاء الرواتب قدم ما فاته لطلب الدنيا الزائدة عن المعاش على ما فاته لطلب المعاش أو لقضاء الحقوق الواجبة والمستحبة، فإن عجز عن القضاء تصدق عن كل ركعتين بصدقة أقلها مد - ثمانمائة و سبعون غراما تقريبا - من طعام لكل مسكين عن كل ركعتين، فإن عجز عن ذلك تصدق به عن كل أربع ركعات، فإن عجز تصدق بمد عن نافلة الليل و مد عن نافلة النهار. و أما غير الرواتب من النوافل المؤقتة ففي مشروعيتها قضائها إشكال فالأولى الإتيان بها برجاء المطلوبة.

(مسألة ٣٤٥): لا يشترط الترتيب في القضاء بين الفوائت اليومية و غيرها، فمن كان عليه صلاة يومية فاتته و صلاة الكسوف جاز له تقديم أيهما شاء.

و أما الصلوات اليومية فما كان منها مترتبا أداء يجب الترتيب في قضائه، فمن فاتته الظهر و العصر أو المغرب و العشاء من يوم واحد وجب عليه تقديم الظهر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٢

أو المغرب. و أما غيرها فلا يجب الترتيب في قضائها، فمن فاتته أيام متعددة جاز له أن يقضى صباحا بعددها ثم ظهرا بعددها و هكذا. و إن كان الأحوط استحبابا الترتيب بينها في القضاء حسب ترتبها في الفوت خصوصا مع إمكان معرفة الترتيب بينها، فمن فاتته أيام متعددة يقضى يوما تاما ثم يوما تاما حتى يفرغ منها.

(مسألة ٣٤٦): إذا علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و رباعية ينوي بها ما في الذمة مرددا بين الظهر و العصر و العشاء، و يتخير فيها بين الجهر و الإخفات. و لو كان مسافرا أجزأته مغرب و ثنائية مرددة بين الصلوات الأربع الباقية. و كذا الحال في جميع موارد تردد الفائت بين الصلوات المذكورة، فإنه مع اختلافه في عدد الركعات يكرر حتى يقطع بالفراغ، و مع اتفاقه فيه يأتي بواحدة مرددة بين الكل مخيرا فيه بين الجهر و الإخفات مع اختلافها فيه.

(مسألة ٣٤٧): إذا شك في فوت الفريضة بنى على العدم، و إذا علم بالفوت و تردد الفائت بين الأقل و الأكثر جاز له الاقتصار على الأقل.

(مسألة ٣٤٨): إذا شك في الوقت في أداء الفريضة، فإن كان قد أتى بما يترتب عليها شرعا بنى على الإتيان بها، كما لو شك في الظهر و قد صلى العصر، أو شرع فيها. و إن لم يأت بما يترتب عليها وجب عليه الإتيان بها، كما لو شك في الظهرين معا أو في العصر قبل خروج الوقت فلو لم يأت بها في الوقت وجب قضاؤها بعده.

(مسألة ٣٤٩): لا يجب الفور في القضاء فيجوز التأخير ما لم يحصل التهاون في تفرغ الذمة.

(مسألة ٣٥٠): لا يجب تقديم قضاء الفائتة على الحاضرة فيجوز الإتيان بالحاضرة لمن عليه القضاء و إن كان ليومه، بل يستحب ذلك إذا خاف فوت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٣

فضيلة الحاضرة، نعم مع سعة وقت فضيلة الحاضرة يستحب تقديم الفائتة عليها، بل إن ذكر حينئذ الفائتة و قد شرع في الحاضرة استحبه له العدول للفائتة مع بقاء محله.

(مسألة ٣٥١): لا يجوز لذوى الأعذار البدار للقضاء، بل يجب عليهم انتظار ارتفاع العذر، نعم مع احتمال استمرار العذر إلى حين الموت يجوز البدار برجاء المطلوبة، و تكون صحة العمل مراعاة باستمرار العذر. كما يجوز البدار مع الجزم بالنية عند القطع باستمرار العذر. لكن لو انكشف عدم استمراره تجب الإعادة بعد ارتفاعه إذا كان الخلل بالأركان التي تبطل الصلاة بنقصها عمدا و سهوا. و أما

إذا كان الخلل بغيرها فلا تجب الإعادة.

الفصل الثاني في النيابة

لا يشرع التبرع ولا النيابة عن الأحياء في الواجبات ولو مع عجزهم عنها، إلا في الحج إذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة على ما يذكر في محله، ويجوز التبرع والنيابة عنهم في جملة من المستحبات، كالصلاة والصوم، والحج والصدقة والزيارة وقراءة القرآن. بل قد يشرع ذلك في بقية العبادات، وإن كان الأحوط وجوباً الإتيان بها بوجاهة المشروعية، كما يجوز التبرع والنيابة عن الأموات في الواجبات والمستحبات.

نعم يشكل مشروعية التبرع والنيابة في الدعاء عن الأحياء والأموات فالأولى إبداله بالدعاء لهم. وإما إهداء العمل أو ثوابه فقد ورد في بعض الأمور كالحج وبعض الصلوات وقراءة القرآن، وحكى فعله عن بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٤

والأحوط وجوباً الإتيان به بوجاهة المشروعية وترتب الأثر حيث يرجى ترتيبه بفضل الله سبحانه وسعة رحمته. نعم هو لا يقتضى براءة الذمة وتحقق الامتثال.

بل هما متوقفان على قصد الامتثال بالعمل حين الإتيان به الذي يكون مع التبرع أو النيابة.

(مسألة ٣٥٢): يشترط في النائب أمور:

الأول: العقل: فلا يجتزأ بفعل غيره وإن تحقق منه القصد في الجملة - لعدم التعويل على قصده - بل هو كقصد النائب ملغى عند العقلاء. نعم إذا لم يبلغ الضعف العقلي عنده مرتبة الجنون فلا بأس بعمله.
الثاني: الإسلام.

الثالث: الإيمان فلا يجتزأ بعمل المخالف، وإن جاء بالعمل على الوجه المعتبر عندنا. بل يشكل الاجتزاء بعمل المستضعف - غير المقر بالولاية ولا الجاحد لها - فالأحوط وجوباً عدم الاجتزاء بعمله.

(مسألة ٣٥٣): لا يشترط في النائب البلوغ، فيصح عمل الصبي المميز إذا أداه بالوجه المعتبر شرعاً. كما لا يشترط العدالة، فيصح عمل الفاسق، نعم يشكل التعويل على إخباره بالإتيان بالعمل إلا مع كونه في نفسه ثقة مأموناً وحصول الوثوق من خبره. نعم لو علم بإتيانه بالعمل بتبعية تفرغ ذمته الغير وشك في صحته عمله فالظاهر البناء على الصحة وإن لم يكن ثقة.

(مسألة ٣٥٤): لا يشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والأنوثة، فتصح نيابة الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، وفي الجهر والإخفات يراعى حال النائب.

(مسألة ٣٥٥): النائب يعمل على طبق اجتهاده أو تقليده لا على طبق اجتهاد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٥

الميت أو تقليده. نعم إذا كان مكلفاً من قبل الغير بحيث يكون في مقام الوفاء عنه كان ظاهر حال التكليف أن المطلوب منه هو العمل على طبق اجتهاد من كلفه أو تقليده فلا يستحق الأجرة إذا كان أجيراً، ولا الجعالة إلا إذا جاء بالعمل على الوجه المذكور، ولا يكفي العمل على طبق اجتهاده هو أو تقليده.

(مسألة ٣٥٦): يستحب التبرع عن المؤمن الميت في أداء الواجبات التي عليه كقضاء الصلوات والصيام وغيرها، وكذا المستحبات فإنه من أفضل الثمر بالمؤمن والصلوة له والإحسان إليه.

(مسألة ٣٥٧): ينوب النائب بالفعل امتثال أمر المنوب عنه وتفرغ ذمته، وذلك كاف في المقربية المعتبرة في العبادة، ولا يعتبر مع ذلك التقرب بأمر النيابة المتوجه للنائب نفسه. نعم يعتبر عدم وقوعه منه بوجه مبعده كما لو أوقعه بوجه محرّم، لغضب المكان أو

اللباس أو غيرهما.

(مسألة ٣٥٨): لا تبرا ذمة المنوب عنه بعمل النائب إذا كان اضطراريا كما لو كانت وظيفته التيمم أو الطهارة الجبيرة أو الصلاة من جلوس أو نحوها.

(مسألة ٣٥٩): لا بد من تعيين المنوب عنه حين العمل و لو إجمالا. و لا يكفى التعيين بعد العمل.

(مسألة ٣٦٠): يجب على ولي الميت أن يقضى ما على الميت من الصلاة و الصيام سواء فاته لعذر- من مرض أو جهل بالتكليف أو بكيفية الأداء- أم تسامحا. نعم لا يجب الأداء إذا مات الشخص و هو غير مهتم بالقضاء تهاونا و تمرّدا.

(مسألة ٣٦١): المراد بالولي هو الوارث الذكر. و فى عمومها للطفل حين موت الميت إشكال. فالأحوط وجوبا عليه القضاء إذا بلغ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٦

(مسألة ٣٦٢): الظاهر اختصاص وجوب القضاء بما إذا كان الميت رجلا و لا- يجب القضاء عن المرأة. و إن كان هو الأحوط استحبابا- بل لا إشكال فى استحبابه.

(مسألة ٣٦٣): إذا تعدد الولي وجب القضاء على كل منهم بنحو الوجوب الكفائي، فيعاقب الكل على تركه و يسقط بفعل البعض عن الباقي. و لا يتوزع القضاء عليهم بالنسبة.

(مسألة ٣٦٤): لا- يجب على الولي أن يقضى بدل الميت ما وجب على الميت قضاؤه عن غيره، كما لو كان وليا عن ميت قبله عليه صوم أو صلاة، أو كان مستأجرا على أن يصلى أو يصوم عن غيره، بل يسقط الأول و يجرى على الثانى حكم الدين فيخرج من أصل التركة، إلا أن يشترط مباشرته فتبطل الإجارة و يجب إرجاع الأجرة من تركته.

(مسألة ٣٦٥): يسقط القضاء عن الولي إذا قضى عن الميت غيره تبرعا أو بإجارة من قبل الولي أو غيره، و لو لوصية الميت بالقضاء من ثلثه.

(مسألة ٣٦٦): لو عجز الولي عن القضاء بنفسه سقط عنه، و لا يجب عليه السعى لقضاء غيره عن الميت باستئجار أو غيره.

(مسألة ٣٦٧): إذا شك الولي فى فوات شىء عن الميت لم يجب القضاء عليه، و إذا شك فى مقدار الفائت اقتصر على الأقل.

(مسألة ٣٦٨): إذا أخبر الرجل بانشغال ذمته بالفوائت فالأحوط وجوبا للولي قضاؤها عنه بعد موته إذا لم يكن متهما فى إخباره.

(مسألة ٣٦٩): إذا لم يكن للميت ولي أو كان و لم يجب عليه القضاء فالأقوى عدم وجوب إخراج ما انشغلت به الذمة من الفوائت من أصل التركة. نعم إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٧

أوصى بإخراجه نفذت وصيته فى الثلث.

(مسألة ٣٧٠): لا يجب الفور فى القضاء عن الميت، و إن كان الأولى المسارعة و لو لتخليص الميت من تبعه الفوت.

(مسألة ٣٧١): كما يجب على الولي قضاء ما فات الميت يجب عليه أداء ما وجب على الميت أدائه و لم يؤدّه كما لو مات فى وقت صلاة و لم يؤدّها و كان مكلفا بأدائها لمضى زمان يصلح منه الأداء فيه. و الأحوط وجوبا للولي المبادرة لها فى الوقت مع الإمكان، و إن لم يبادر وجب عليه أدائها بعده.

(مسألة ٣٧٢): لا تبرا ذمة الميت بصلاة الولي الاضطرارية، كصلاته بالتيمم أو بطهارة جبيرة أو من جلوس. نعم مع تعذر إتيانه بها بوجه اختيارى و عدم تفرغ ذمة الميت من قبل غيره يجب عليه الإتيان بالصلاة الاضطرارية تحقيقا للميسور.

الفصل الثالث فى الاستئجار على تفرغ ذمة الغير

كل عمل تصح فيه النيابة يشرع الاستئجار له، فيستحق صاحب المال على الأجير العمل للغير لامثال أمره و تفرغ ذمته حيا كان ذلك

الغير أو ميتا، واجبا كان ذلك العمل أو مستحبا. و أما الإجارة على العمل لإهداء ثوابه للغير فلا يخلو عن إشكال. نعم لا بأس بدفع المال مقابل إهداء الثواب إذا تحقق من الفاعل قصد القربة بالعمل.

(مسألة ٣٧٣): يشترط في الأجير في المقام ما يشترط في الأجير في سائر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٨

موارد الإجارة. نعم إذا ابتنت الإجارة على أن يباشر العمل بنفسه لزم فيه أيضا الشروط المتقدمة في النائب و جرى عليه حكمه.

(مسألة ٣٧٤): لا يعتبر في الأجير العدالة و لا الوثاقة. لكن لا يعول على إخباره بالقيام بالعمل المستأجر عليه إذا لم يكن ثقة مأمونا فلا يحكم براءة ذمة المنوب عنه لكن يلزم تصديقه من حيثية استحقاها الأجرة، لا ببناء الإجارة على ذلك في مثل هذه الأمور التي لا تعلم إلا بإخباره.

(مسألة ٣٧٥): لا- تفرغ ذمة الميت باستئجار من يصلى صلاة اضطرارية كالتميم و ذى الجبيرة و العاجز عن القيام، بل لا بد فيه من استئجار غيره فإن تجدد له العذر بعد الإجارة فإن كان العذر مؤقتا لا يستوعب زمان الإجارة و جب على الأجير انتظار القدرة على الصلاة الاختيارية التامة، و إن كان مستوعبا انفسخت الإجارة. نعم إذا لم تكن الإجارة لتفريغ ذمة الميت من صلاة واجبة ثابتة في ذمته بل لمجرد الصلاة عنه و إن لم يكن مشغول الذمة جاز الاستئجار للصلاة الاضطرارية.

(مسألة ٣٧٦): إذا اختلف الأجير و المؤجر في الاجتهاد أو التقليد في كيفية العمل المستأجر عليه فإن كانت الإجارة مقيدة بأحد الوجهين صريحا لزم العمل عليه، و إلا- فإن كان الاختلاف معلوما حين الإجارة كان ظاهرها لزوم العمل على اجتهاد المستأجر أو تقليده و على اجتهاد الميت أو تقليده إن كانت الإجارة بسبب وصيته بالعمل لا ابتداء من المستأجر. و إن لم يكن الاختلاف معلوما حين الإجارة و لا ملتفتا إليه كان ظاهرها الاكتفاء باجتهاد الأجير أو تقليده لمطابقتها لاجتهاد المؤجر أو الميت أو تقليدهما فإن ظهر الاختلاف قبل العمل أشكل الأمر و لزم الترافع للحاكم الشرعى أو العمل بأحوط الوجهين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٥٩

(مسألة ٣٧٧): لا تفرغ ذمة الميت بمجرد الإجارة، بل يتوقف على تحقق العمل المستأجر عليه.

(مسألة ٣٧٨): إذا استأجره على أن يصلى كان ظاهره لزوم مباشرته بنفسه و عدم الاكتفاء بفعل غيره بدلا عنه إلا بقرينة خاصة أو إذن خاص بعد الإجارة. أما إذا آجره على أن يكون مشغول الذمة بالعمل فظاهره عدم اشتراط المباشرة إلا مع قرينة صارفة عن الظهور المذكور.

(مسألة ٣٧٩): إذا كان مقتضى الإجارة عدم اعتبار المباشرة فلالأجير أن يستنبح غيره في تفريغ ذمة الميت بإجارة أو غيرها، نعم لا بد في الإجارة أن لا تكون بأقل من الأجرة التي جعلت له على العمل إلا مع اختلاف جنس الأجرة أو أدائه لبعض العمل.

(مسألة ٣٨٠): إذا أخذ في الإجارة زمان معين لأداء العمل فإن رجع ذلك لتعيين العمل المستأجر عليه بما يقع في الزمن المذكور، كما قد يكون في مثل قراءة القرآن في شهر رمضان، فمع عدم الإتيان بالعمل في الزمان المذكور تبطل الإجارة فلا يستحق الأجرة بالعمل بعدها، بل يكون متبرعا.

و إن رجع ذلك إلى اشتراط الزمان المذكور زائدا على الإجارة، كما لعله الغالب في المدد المضروبة لأجل الحث على المسارعة في العمل، فمع عدم الإتيان بالعمل المذكور لا تبطل الإجارة، و لا يكون الإتيان بالعمل بعدها تبرعا منه. غاية الأمر أن يكون للأجير حق فسخ الإجارة، فمع الفسخ يستحق اجرة المثل، و مع عدمه يستحق الأجرة المسماة. نعم تفرغ ذمة المنوب عنه بالعمل في جميع فروض المسألة.

(مسألة ٣٨١): إذا انكشف بطلان الإجارة بعد العمل استحق الأجير اجرة المثل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٠

على المستأجر، وكذا إذا فسخت لخيار أو إقاله.

(مسألة ٣٨٢): إذا لم تعين كيفية العمل من حيثية الاشتغال على المستحبات تنصرف الإجارة إلى النحو المتعارف في القضاء.

(مسألة ٣٨٣): إذا نسي الأجير بعض المستحبات المأخوذة في الإجارة أو الواجبات التي لا تخل بصحة العمل فإن كان بالنحو المتعارف لم ينقص من الأجرة شيء، وإلا نقص من الأجرة بالنسبة.

(مسألة ٣٨٤): إذا كانت الإجارة على تفريغ ذمة الميت فتبرع متبرع بالعمل قبل قيام المستأجر به بطلت الإجارة. أما إذا كانت على العمل عن الميت ولو مع فراغ ذمته فلا تبطل.

(مسألة ٣٨٥): إذا مات الأجير قبل القيام بالعمل المستأجر عليه فإن كانت المباشرة شرطا في العمل المستأجر عليه بطلت الإجارة، وإلا وجب على ورثته الاستتجار من تركته، ومنها الأجرة التي استحقها بالإجارة، كسائر الديون المالية، وإذا لم تكن له تركه لم يجب على الوارث شيء، ويبقى الميت مشغول الذمة بالعمل.

(مسألة ٣٨٦): كما يجوز استتجار الغير على الصلاة أو غيرها عن الميت يجوز جعل الجعل له، والفرق بينهما أن الإجارة عقد لازم مشروط بشروط وله أحكام المذكورة في محلها من كتاب الإجارة، أما الجعالة فهي إيقاع قوامه الوعد بدفع المال على العمل، ولا يكون لازما، بل لجاعل الجعل الرجوع عنه قبل عمل العامل. وجملة من الفروع المتقدمة تختص بالإجارة ولا تجرى في الجعالة، كما يظهر بالتأمل فيها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦١

المقصد السادس في صلاة الجماعة

إشارة

وهي من المستحبات المؤكدة في جميع الفرائض خصوصا الأدائية وخصوصا في الصبح والعشائين، وخصوصا لجيران المسجد الذي تقام فيه الجماعة ولمن يسمع النداء. ولها ثواب عظيم، وقد ورد في الحث عليها والذم على تركها أخبار كثيرة ومضامين عالية. ففي كثير من الأخبار أنها تعدل خمسا وعشرين صلاة للفرد، وعن النبي صلى الله عليه وآله: «من صلى خلف إمام عالم فكأنما صلى خلفي وخلف إبراهيم خليل الرحمن»، وعن الصادق عليه السلام: «الصلاة خلف العالم بألف ركعة وخلف القرشي بمائة» وعن النبي صلى الله عليه وآله: «ركعة يصلها المؤمن مع الإمام خير من مائة ألف دينار يتصدق بها على المساكين، وسجدة يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعة خير من عتق مائة رقبة». والكلام، فيها في ضمن فصول:

الفصل الأول في ما تشرع فيه الجماعة

تشرع الجماعة في الصلاة اليومية وصلاة الآيات وصلاة العيدين وصلاة الاستسقاء.

(مسألة ٣٨٧): يشكل مشروعية الجماعة في صلاة الاحتياط وفي الصلاة المنذورة ونحوها من النوافل الواجبة بالعرض، وفي صلاة الطواف - وإن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٢

وجبت تبعا للطواف - فالأحوط وجوبا عدم ترتيب أثر الجماعة عليها لو جعل المصلي لها إماما، وعدم الإتيان بها جماعة مأموما. نعم لا بأس بالإتيان بها جماعة برجاء المشروعية من دون أن يتحمل الإمام عن المأموم القراءة.

(مسألة ٣٨٨): الجماعة شرط في صلاة الجمعة. وكذا في صلاة العيدين مع وجوبها. وأما مع عدم وجوبها فليست شرطا فيها، بل تشرع فرادى أيضا.

(مسألة ٣٨٩): لا تشرع الجماعة لشيء من النوافل الأصلية وإن وجبت بالعارض لنذر ونحوه حتى صلاة الغدير، إلا في صلاة الاستسقاء، كما سبق. نعم ورد فيما إذا اتم المسافر بالحاضر أنه يصلى فريضة الظهر مع الإمام في الركعتين الأوليين من الظهر، ثم يصلى معه في الركعتين الأخيرتين منها النافلة، ويصلى معه في الركعتين الأوليين من العصر النافلة ثم يصلى معه في الركعتين الأخيرتين منها فريضة العصر. ولا بأس بالعمل بذلك بوجوبه المطلوبية.

(مسألة ٣٩٠): إذا صلى فرادى استحَبَّ له في الوقت إعادة صلاته جماعة إماما أو مأموما. بل حتى لو كان قد صلى جماعة، فإنه يشرع بل يستحب له أن يعيدها جماعة إماما أو مأموما، ولو ظهر بعد ذلك بطلان الأولى أجزأته الثانية وكانت هي الواجبة وإن تخيل أنها مستحبة.

(مسألة ٣٩١): لا تشرع إعادة الصلاة جماعة بعد الوقت.

(مسألة ٣٩٢): الصلاة المعادة في الوقت احتياطا إن أحرز اشتغالها على الأجزاء والشروط المعتبرة تشرع الجماعة فيها وتترتب آثارها، لأنه إن كانت الأولى صحيحة كانت الثانية إعادة لها جماعة، وقد تقدم في المسألة السابقة مشروعيتها. وإن كانت الأولى باطلة كانت الثانية صلاة مبتدأة، وإن كانت الأولى باطلة كانت الثانية صلاة مبتدأة جماعة، وإن لم يحرز اشتغالها على الأجزاء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٣

والشروط المعتبرة يجوز الإتيان بها جماعة بوجوب مشروعيتها، لكن لا مجال لترتيب آثار الجماعة عليها من قبل غير المصلى، وكذا الحال في كل صلاة يؤتى بها احتياطا ولا يحرز اشتغالها على الأجزاء والشروط المعتبرة وإن كانت ابتدائية لا معادة، فمن كثر الصلاة في التوبين المعلومه نجاسة أحدهما أو جمع بين القصر والتمام في موارد عدم قيام الحجة على وجوب خصوص أحدهما لا مجال لاجتزاء غيره بالانتماء به في إحدى الصلاتين، كما لا مجال لاتصال غيره به لو كان مأموما، بل لو كان الفصل به كثيرا لم تنعقد الجماعة.

وكذا الحال في المعادة خارج الوقت احتياطا سواء أحرز اشتغالها على الأجزاء والشروط المعتبرة أم لم يحرز. نعم إذا اتفقت الجهة الموجبة لاحتمال صحة الصلاة في حق جماعة جاز انتماء بعضهم ببعض واتصال بعضهم ببعض في الجماعة، كما لو كانت وظيفة جماعة الجمع بين القصر والتمام فإنه يجوز لهم الانتماء ببعضهم في كلتا الصلاتين، بأن يصلوا جماعة قصرا، ثم تماما أو بالعكس.

(مسألة ٣٩٣): يجوز اقتداء من يصلى إحدى الصلوات اليومية بمن يصلى الأخرى، وإن اختلف في الجهر والإخفات، والأداء والقضاء، والقصر والتمام.

ولا يجوز اقتداء مصلى اليومية بمصلى العيدين أو الآيات أو الأموات، وكذا العكس، ولو مع عدم لزوم اختلاف النظم، كما لو اتم مصلى اليومية في الركوع الأخير من صلاة الآيات. بل يشكل انتماء مصلى الآيات بمثله مع اختلاف السبب، فالأحوط وجوبا تركه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٤

الفصل الثاني في ما تنعقد به الجماعة

أقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة والعيدين اثنان أحدهما الإمام سواء كان المأموم رجلا أم امرأة أم صبيا مميّزا، وأما في الجمعة والعيدين فلا تنعقد إلا بخمسة أحدهم الإمام. ويشترط في انعقاد الجماعة أمور.

الأول: نية الانتماء من المأموم، ولو مع عدم نية الإمام للإمامة لامتناعه منها أو لجهله بوجود المأموم. نعم لا بد من نية الإمام للإمامة في صلاة الجمعة والعيدين، وكذا إذا كانت صلاته معادة، لتقوم الصلاة المشروعة بها.

(مسألة ٣٩٤): لا- يعتبر في انعقاد الجماعة قصد القربة لا- من الإمام ولا من المأموم. فإذا كان الداعي لها غرضاً مباحاً، كالفرار من الشك والتخلص من القراءة انعقدت وإن لم يترتب عليها الثواب. نعم إذا وقعت بوجه محرم كالرياء أو ترويج باطل ملتفت إليه لم تنعقد لبطان الصلاة بها. كما أنه إذا كانت الجماعة مقومة للصلاة تعين قصد القربة بها تبعاً للصلاة، كما في الصلاة المعادة وصلاة الجمعة.

(مسألة ٣٩٥): لا بد من نية الائتمام من أول الصلاة، فلا يصح للمنفرد العدول للائتمام في الأثناء.

(مسألة ٣٩٦): يجوز العدول من الائتمام إلى الانفراد اختياراً في جميع أحوال الصلاة، كما يجوز نية ذلك من أول الصلاة بأن ينوي أن ينفرد في الأثناء بعد انعقاد الجماعة، لا أنه ينوي من أول الأمر الائتمام في بعض الصلاة بحيث ينفرد بانتهاء البعض من دون نية، فإن ذلك لا يشرع، ولا تنعقد الجماعة حينئذ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٥

(مسألة ٣٩٧): إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الركوع أجزأته قراءة الإمام ولم تجب عليه القراءة، وأما إذا انفرد في أثناء القراءة فالأحوط وجوباً له استئناف القراءة لنفسه وعدم الاجتزاء بما قرأه الإمام قبل أن ينفرد.

(مسألة ٣٩٨): إذا توقف في أثناء صلاة الجماعة عن نية الائتمام- إما مع نية الانفراد أو بدونها- فإن أتى هو أو الإمام بشيء من الأفعال لم يجز له الرجوع للائتمام، بل وكذا إذا لم يأت أحدهما بشيء على الأحوط وجوباً، وأما إذا كان ناوياً للائتمام لكأنه تردد في أنه هل يبقى عليه أو ينفرد فالظاهر أنه يبقى على الائتمام ما لم يتوقف عن نيته.

(مسألة ٣٩٩): إذا شك في أثناء صلاة الجماعة في أنه هل نوى الانفراد أو لا، بنى على العدم وبقي على الائتمام.

(مسألة ٤٠٠): إذا شك في أنه نوى الائتمام أو لا بنى على العدم، حتى لو علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة أو ظهر عليه أحوال الائتمام كعدم القراءة ونحوه، بل وإن رأى نفسه ناوياً فعلاً للائتمام وشك في أنه هل نواه من أول الأمر أو لا. وعليه يتخير بين قطع الصلاة واستئنافها بنية الائتمام، وبين المضي فيها وترتيب آثار الانفراد، وإن كان الأحوط استحباباً في الثاني نية الانفراد. نعم لو رجع الشك للوسواس لم يعتن به.

الثاني: تعيين الإمام ولو إجمالاً، مثل إمام الجماعة المنعقدة، أو الذي يسمع صوته أو غير ذلك. ولا يجوز الائتمام بأحد شخصين على نحو التردد.

(مسألة ٤٠١): إذا نوى الائتمام بشخص خاص معتقداً أنه زيد فبان عمراً انعقدت جماعته. إلا أن يرجع إلى تقييد الائتمام بالشخص الخاص وتعليقه على أن يكون هو زيدا، وحينئذ يتعين عدم انعقاد الجماعة، بل بطلان صلاته إذا وقع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٦

فيها ما يبطل صلاة المنفرد حتى لو وقع سهواً كزيادة الركوع للمتابعة. لكن الفرض المذكور يحتاج إلى عناية خاصة وكلفة لا تحصل غالباً، بل يقطع بعدم حصولها لعامة الناس وفي الحالات المتعارفة.

الثالث: وحدة الإمام الذي ياتم به، فلا يجوز الائتمام بشخصين دفعة واحدة وإن اقتربا في الأقوال والأفعال، كما لا يجوز الانتقال في الائتمام من شخص لآخر في أثناء الصلاة، إلا أن يطرأ على الإمام ما يمنعه من الاستمرار في الصلاة من موت أو جنون أو إغماء أو حدث أو علة أو غير ذلك، ومنه ما إذا تذكر أنه كان محدثاً. وحينئذ للمأمومين أن يكملوا صلاتهم فرادى، ويجوز بل يستحب لهم الائتمام بشخص آخر من المأمومين أو من غيرهم يقدمه الإمام أو المأمومون أو يتقدم بنفسه يكملون معه صلاتهم. والأفضل أن لا يكون مسبقاً بركعة أو أكثر.

فإن كان مسبقاً أتموا صلاتهم معه، ثم يتم صلاته بعدهم.

الرابع: إدراك الإمام بعد تكبيرة الافتتاح وقبل التسليم في أي جزء من أجزاء الصلاة- القراءة أو الذكر أو تكبيرة الركوع أو الركوع

نفسه أو السجود أو التشهد.

نعم يتوقف إدراك ركعة واحتسابها من الصلاة على إدراكه في القيام قبل الركوع أو في تكبيرة الركوع أو في الركوع. أما إذا أدركه بعد رفع رأسه من الركوع فلا يدرك تلك الركعة ولا تحسب له ولا يعتد بما أدركه منها، ولا يحسب من صلاته.

(مسألة ٤٠٢): إذا أدرك الإمام بعد رفع رأسه من الركوع قبل السجود أو حاله كبر للافتتاح وسجد معه وتابعه ولم يعتد بسجوده ذلك للصلاة، فإن قام الإمام في الركعة الثانية أو الثالثة قام معه وجعلها الركعة الأولى له، وإن أدركه حال التشهد الأول كبر للافتتاح قائما، والأحوط وجوبا أن لا يجلس معه في التشهد،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٧

بل يبقى قائما حتى يقوم الإمام فيتابعه ويجعلها الركعة الأولى له.

وإن أدركه حال التشهد الثاني كبر للافتتاح قائما وجلس حتى يسلم ثم يقوم للركعة الأولى ولا يحتاج لاستئناف التكبير قائما عند البدء بالركعة الأولى في جميع الصور، وإن كان الأحوط استحبابا للتكبير في جميع الصور برجاء الجزئية من دون جزم بها، بل مرددا بينها وبين الذكر المطلق.

(مسألة ٤٠٣): إذا أدرك الإمام راعيا وعلم أنه إن كبر لم يدركه في الركوع فالأحوط وجوبا عدم التكبير حتى يرفع الإمام رأسه، فيكبر ويهوى معه للسجود على ما تقدم في المسألة السابقة، أو يكبر بعد قيام الإمام للركعة اللاحقة.

ولو كبر برجاء إدراك الإمام فرفع الإمام رأسه قبل أن يهوى المأموم للركوع فالأحوط وجوبا عدم إدراك الجماعة، بل إما أن ينوى الانفراد، أو يستأنف الصلاة بعد فعل المبطل ليدرك الجماعة. أما لو كبر وركع برجاء إدراك الإمام ولم يدركه فإنه لا يدرك بركوعه الجماعة، بل الظاهر وقوع صلاته فرادى واحتساب الركعة منها، وإن كان الأحوط استحبابا لاستئناف الصلاة بعد فعل المبطل.

(مسألة ٤٠٤): لو ركع برجاء إدراك الإمام راعيا فرفع الإمام رأسه، وشك في إدراكه له قبل رفع رأسه فالأحوط وجوبا عدم البناء على انعقاد الجماعة، بل ينوى الانفراد، والأحوط استحبابا مع ذلك استئناف الصلاة بعد فعل المبطل نظير ما تقدم في صورة عدم الإدراك.

(مسألة ٤٠٥): يكفي في إدراك الركوع اجتماع المأموم مع الإمام في حد الركوع وإن كان الإمام قد نهض منه والمأموم قد هوى إليه، وإن كان الأحوط استحبابا فيه نية الانفراد، على نحو ما تقدم في صورة عدم الإدراك.

(مسألة ٤٠٦): إذا حضر المكان الذي فيه الجماعة فرأى الإمام راعيا وخشى أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٨

يرفع رأسه قبل وصوله للصف كان له أن يكبر للإحرام في مكانه ويركع ثم يمشى في ركوعه أو بعده أو بين السجدين أو بعدهما، فيلتحق بالصف وهم جلوس أو قيام، سواء كان المشى إلى الإمام أم إلى الخلف أم إلى أحد الجانبين.

والأحوط وجوبا كونه حين التكبير متأخرا عن الإمام.

كما لا بد من عدم الانحراف عن القبلة ومراعاة سائر شروط الصلاة ومنها الطمأنينة حال الذكر. وكذا شروط الجماعة عدا البعد، فلا بد من عدم الحائل وعدم علو الإمام وغير ذلك. والأولى جزر الرجلين حال المشى وعدم التخطي فيه برفع الرجلين.

الفصل الثالث في شروط انعقاد الجماعة

الأول: أن لا يكون بين المصلين حائل من ستر أو جدار أو نحوهما من دون فرق بين الإمام والمأمومين، وبين المأمومين أنفسهم بل لا بد من اتصال بعضهم ببعض من أمامه أو من أحد جانبيه. نعم لا يمنع من ائتمام النساء بالرجل وجود الحائل بينهن وبين المصلين.

(مسألة ٤٠٧): لا بأس بالحائل القليل الارتفاع، كالذي يكون بقدر شبر. وأما الحائل غير المستوعب لجسد المصلي في امتداده

كالشجرة و أعمدة البناء فالظاهر عدم منعه. و على ذلك فلا يقدح فى الائتمام انفراد بعض المصلين و إن انحصر الاتصال من جانبه، إلا إذا استلزم البعد المانع، كما يأتى. نعم إذا امتد الحائل من موقف المصلى إلى ركبته عند الجلوس أو السجود و اختص الفراغ و الاتصال بمقدّم البدن عند السجود فالأحوط و جوبا منعه من الائتمام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٦٩

(مسألة ٤٠٨): لا يمنع من انعقاد الجماعة فصل مثل الشباييك و الجدران المخرمة نعم إذا كانت الفرج ضيقه فالأحوط و جوبا عدم الانعقاد، و كذا الحال فى الحائل المستوعب غير المانع من الرؤية كالزجاج و الثوب الرقيق الحاكى و الحائل المثقوب الذى يمكن معه الرؤية فى خصوص بعض الأحوال كالقيام أو الركوع أو السجود، فإنّ الأحوط و جوبا عدم الانعقاد فى جميع ذلك.

(مسألة ٤٠٩): إذا اتصل أهل الصف بعضهم ببعض كفى فى انعقاد الجماعة لهم عدم الحائل بين بعضهم و بين الإمام أو الصف المتقدم، و لا يضر فيه وجود الحائل بين بعضهم و الإمام أو الصف المتقدم، فإذا كانت الصفوف فى مكانين مفصولين بحائل فيه فتحة كالباب و نحوها صحّت الجماعة لكل من جهة الاتصال فى موضع الباب.

(مسألة ٤١٠): ليس من الحائل المانع من انعقاد الجماعة مرور الإنسان بين المصلين، نعم إذا كثر المارة و تكاثفوا و استمروا مدّة معتدًا بها منع ذلك من انعقاد الجماعة.

الثانى: أن تتصل الجماعة بأن لا يكون بين الإمام و المأمومين و بين المأمومين أنفسهم بعد كثير، و الأحوط و جوبا فى تحديده أن لا يكون بينهم من أحد الجانبين أو بين موقف المتقدم و مسجد المتأخر ما لا يتخطى، و هو يقارب المتر و الربع، و إن كان الأفضل الاتصال العرفى. و لا يضر الفصل المذكور من جانب إذا كان بينهم اتصال من جانب آخر.

نعم تقدم فى آخر الكلام فى الشرط الثالث عدم منع البعد فى ابتداء الجماعة لمن يدخل إلى مكان الجماعة و يخشى عدم إدراكها و أنّه يأتّم مع البعد ثم يتصل بالجماعة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٠

الثالث: أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم بمقدار معتدّ به، و الأحوط و جوبا أن لا يزيد على ثلاث أصابع. هذا إذا كان العلو دفعيا أو تدريجيا قريبا من الدفعى لوضوحه، كسفح الجبل، أما إذا كان تسريجيا خفيفا يغفل عنه عرفا و لا ينافى صدق أن الأرض منبسطة فلا بأس بالارتفاع أكثر من ذلك بسبب سعة المكان. و لا بأس بعلوّ موقف المأموم على موقف الإمام و إن كان كثيرا. (مسألة ٤١١): لا بأس بكون بعض المأمومين أسفل من بعض إذا لم يكن أسفل من الإمام حتى لو انحصر اتصاله بالجماعة بالمأموم المرتفع. نعم الأحوط و جوبا مع الانحصار أن لا يكون انخفاضه عنه كثيرا بحيث ينافى الاجتماع و يتحقق به تعدد المكان.

الرابع: أن لا يتقدم المأموم على الإمام، بل الأحوط و جوبا أن لا يساويه، بل يتأخر عنه بموقفه و لو قليلا جدّا كقدر أربع أصابع. (مسألة ٤١٢): الشروط الأربعة الأخيرة شروط فى الابتداء و الاستدامة، فإذا فقد أحدها فى الأثناء بطلت الجماعة و إذا لم يلتفت المأموم لذلك و بقى على نية الائتمام، فإذا أتى بما يبطل صلاة المنفرد حتى لو وقع سهوا- كزيادة الركوع- بطلت صلاته، و إلا صحّت فرادى.

(مسألة ٤١٣): لا بد من إحراز الشروط المذكورة حين الدخول فى الصلاة، فإذا غفل و دخل فيها ثم التفت بعد الفراغ بنى على صحّة صلاته و جماعته. و إن التفت فى الأثناء فإن تيسّر له إحرازها صحت صلاته و جماعته. و إلا بنى على عدم انعقاد الجماعة، فإن لم تشمل صلاته على ما يبطل صلاة المنفرد صحت فرادى.

(مسألة ٤١٤): إذا أحرز الشروط المذكورة حين الدخول فى الصلاة و أحرز

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧١

انعقاد الجماعة ثم احتمل فقدّها أو فقد بعضها فى الأثناء بنى على بقاء الجماعة.

الفصل الرابع في شروط إمام الجماعة

يشترط في إمام الجماعة- مضافا إلى العقل والإيمان- أمور:

الأول: طهارة المولد، فلا تصح إمامة ولد الزنا.

الثاني: الرجولة إذا كان في المأمومين رجل، فلا تصح إمامة المرأة إلا للمرأة. وفي صحة إمامة الصبي و لو لمثله إشكال، فالأحوط وجوبا عدم الائتمام به.

الثالث: العدالة، و هي عبارة عن كون الإنسان متدينا بحيث يمتنع من الكبائر، و لا يقع فيها إلا في حالة نادرة لغلبة الشهوة أو الغضب. و من لوازم وجودها حصول الندم و التوبة عند اللاتفات لصدور المعصية بمجرد سكون الشهوة و الغضب. أما إذا كثر وقوع المعصية منه لضعف تدينه و إن كان يندم كلما حصل ذلك منه فليس هو بعادل.

(مسألة ٤١٥): الكبائر هي الذنوب التي أوعده الله عليها النار. و هي كثيرة يأتي التعرض لجملة منها في كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٤١٦): لا يجوز الصلاة خلف من يشك في عدالته، بل لا بد من إحرازها بأحد أمور: (أحدها): العلم الناشئ من المعاشرة أو غيرها (ثانيها): البيئته إذا استندت شهادتها للمعاشرة و نحوها مما يوجب الاطلاع على العدالة بوجه مقارب للحس، و لا يكفي استنادها للحس و التخمين بدون ذلك و إن أوجب للشاهد العلم. و إذا شك في مستند الشهادة يحمل على الأول ما لم تقم أمانة منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٢

على الثاني. (ثالثها): حسن الظاهر و لو لظهور الخير منه و عدم ظهور الشر لمن يعاشره و يخالطه.

الرابع: أن يكون صحيح القراءة إذا كان المأموم يحسن القراءة الصحيحة و كان الائتمام في الأوليين من الجهريّة، على الأحوط وجوبا. أما إذا كان في الأخيرتين أو كان المأموم كالإمام في عدم صحة قراءته مع اتحاد محلّ اللحن فلا بأس بإمامته، و كذا إذا كانت الصلاة إخفائية، فإنه يجوز الائتمام به و يقرأ المأموم لنفسه.

(مسألة ٤١٧): تجوز إمامة الأخرس لمثله، و لا تجوز إمامته لغيره.

(مسألة ٤١٨): لا بأس بأن يأتّم الأفصح بالفصح و الفصح بغيره إذا كان يؤدي القدر الواجب.

(مسألة ٤١٩): تجوز إمامة القائم للجالس، و الجالس لمثله، و يشكل ما عدا ذلك كإمامة الجالس لغيره ممن هو أكمل منه و دونه، و إمامة المضطجع أو المستلقي لمثله أو لغيره.

(مسألة ٤٢٠): تجوز إمامة المتيّم لمثله و لدى الطهارة المائية، و إمامة ذى الطهارة الجبيريّة لدى الطهارة التامة. أما إمامة المسلسوس و المبطلون لمثلها و لغيرها فلا تخلو عن إشكال، و الأحوط وجوبا عدم انعقادها.

الخامس: أن لا يكون محدودا حدّا شرعيا و لو بعد التوبة. و الأحوط وجوبا عمومه لما إذا أقام الحدّ من ليس أهلا له إذا كان يدعى لنفسه الأهلية. نعم لا بدّ من كون الحدّ بحق، فإذا أقيم الحدّ على من لم يرتكب موجه خطأ أو ظلما لم يمنع من الاقتداء به.

السادس: أن لا يكون أعرابيا فإنه لا يؤمّ المهاجر. و المراد بالأعرابي من يسكن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٣

البوادي ممن تقل معرفتهم بالأحكام الشرعية، و يكثر منهم بسبب ذلك مخالفتها و يلحق بهم من هو مثلهم من سكنة المدن، و المراد بالمهاجر من يسكن المدن و يتفقه في الدين و يعرف الأحكام الشرعية، و يلحق به من يسكن البوادي ممن يتفقه في الدين.

(مسألة ٤٢١): إذا تبين بعد الصلاة فقد الإمام لأحد الشروط المتقدمة أو بطلان صلاته لفقد شرط عمدا أو فقد ركن و لو سهوا لم يجب على المأمومين الإعادة، و تصح صلاتهم إذا لم يكن فيها ما يبطل صلاة المنفرد بل مطلقا على الأقوى و إن كان الأحوط

استحباباً لإعادة الصورة المذكورة، كما لو زاد ركناً للمتابعة أو رجع للإمام في الشك في عدد الركعات و كان الإمام حافظاً يرى الأ-كثر، وهكذا الحال لو تبين بطلان صلاة الإمام في الأثناء، فإن المأموم يتمّ صلاته، ولا شيء عليه. نعم إذا تبين ذلك مع إمكان تدارك القراءة وجب تداركها كما لو تبين بطلانها قبل الركوع.

(مسألة ٤٢٢): إذا علم المأموم بطلان صلاة الإمام أو قامت عنده الحجة على ذلك لم يجز له الائتمام به، وإلا بنى على صحة صلاته و جاز له الائتمام به، من دون فرق بين أن يختلفا في الجهة الموجبة للبطلان أو لا، فمثلاً إذا كان الإمام يعتقد طهارة الماء و المأموم يعتقد نجاسته لكن احتمال المأموم أن الإمام لم يتوضأ به بل توضأ بغيره بنى على صحة صلاته و جاز له الائتمام به، وكذا إذا كان الإمام يرى عدم وجوب الترتيب في غسل الجنابة و المأموم يرى وجوبه، لكن احتمال المأموم أن الإمام قد اغتسل بنحو الترتيب بنى على صحة غسله و صلاته و جاز له الائتمام به.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٤

الفصل الخامس في أحكام الجماعة

(مسألة ٤٢٣): لا- يتحمل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة و أقوالها غير القراءة في الركعتين الأوليين إذا ائتم به فيهما، فتجزيه قراءته.

(مسألة ٤٢٤): الأحوط وجوباً عدم القراءة خلف الإمام في الركعتين الأوليين من الإخفائية بقصد الخصوصية، نعم يجوز له القراءة لا بقصد الخصوصية بل بما أن قراءة القرآن لا تبطل الصلاة، كما أنه يكره له السكوت و يستحب الاشتغال بالذكر، كالتسبيح و التحميد و الصلاة على النبي و آله (صلوات الله عليهم). و أما في الجهرية فإن سمع صوت الإمام و لو هممه و جب عليه ترك القراءة، و الأفضل له الاستماع و الإنصات له، بل هو الأحوط استحباباً. و إن لم يسمع حتى الهممه جازت له القراءة، سواء كان عدم السماع لصم أم بعد أم غيرهما.

(مسألة ٤٢٥): لو شك في أن ما يسمعه صوت الإمام أو غيره جازت له القراءة.

(مسألة ٤٢٦): المسبوق بركعة أو أكثر لا- يتحمل عنه الإمام في ثالثته أو رابعته القراءة، بل إن أدرك الإمام في الركوع سقطت عنه القراءة كما لو أدركه في ركوع الأوليين، و إن أدركه قائماً قبل الركوع قرأ لنفسه فإن ركع الإمام قبل أن يأتي بالسورة أو قبل أن يتمها اجترأ بما قرأ و ركع معه، و يجوز له إتمام السورة إذا لم يخلّ بالمتابعة العرفية.

و كذا إن ركع الإمام قبل أن يأتي المأموم بالفاتحة أو قبل أن يتمها. و إن كان الأحوط استحباباً له إتمامها إذا لم يخلّ بالمتابعة العرفية، و الانفراد من أجل القراءة إذا أخل الإتمام بالمتابعة. و إذا علم قبل الدخول في الصلاة بعدم إدراكه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٥

للفاتحة تامة فالأحوط استحباباً له انتظار الإمام حتى يركع فيدخل معه.

(مسألة ٤٢٧): المسبوق إن طابقت وظيفته وظيفته الإمام في التشهد جلس معه فيه، سواء طابقتها في السلام أيضاً، كما لو كانت صلاته ثنائية و دخل في الثالثة من الصلاة الرباعية للإمام- أم لم تطابقها فيه- كما إذا التحق من صلاته رباعية بالجماعة في الركعة الثالثة. و إن اختلفت الوظيفتان- كما لو دخل معه في الثانية أو الرابعة- و أراد البقاء على الائتمام و لم ينفرد تابعه في الجلوس للتشهد وحده أو مع السلام.

و استحباب له حال الجلوس الإتيان بالتشهد، و يجوز له الاشتغال بالذكر لا بقصد الخصوصية بل بما أنه أمر مستحب في نفسه لا يبطل الصلاة. كما يجب عليه الجلوس للتشهد لنفسه في ثانيته إذا قام الإمام للرابعة ثم يلتحق بالإمام، و لا يسقط عنه التشهد للمتابعة.

(مسألة ٤٢٨): إذا جلس المسبوق، لمتابعة الإمام في تشهده أو سلامته من دون أن تكون وظيفته في نفسه الجلوس فالأحوط وجوباً له

أن يتجافى، ولا يجلس متمكنا.

(مسألة ٤٢٩): إذا دخل المسبوق في ثانية الإمام قبل الركوع تابع الإمام في القنوت وإن كانت هي الركعة الأولى له. وفي مشروعية القنوت له مرة أخرى في ثانيته إشكال فالأحوط وجوبا له عدم الإتيان به إلا برجاء المطلوبة.

(مسألة ٤٣٠): يجب الإخفات في القراءة والذكر خلف الإمام سواء كانا مستحيين كالمأتى بهما حال الائتمام في الركعتين الأوليين للإمام أم واجبين كالمأتى بهما حال الائتمام في الركعتين الأخيرتين للإمام.

(مسألة ٤٣١): يجب على المأموم متابعة الإمام في الأفعال، فلا يتقدم عليه، ولا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٦

يتأخر عنه تأخرا كثيرا ينافي المتابعة عرفا. بل يتأخر عنه قليلا أو يقارنه، وإن كان الأحوط استحبابا عدم مقارنته له أيضا. وأما الأقوال- من القراءة والذكر- فالظاهر عدم وجوب المتابعة فيها عدا تكبيره الإحرام فلا يجوز التقدم فيها، بل لا بد من التأخر ولو كثيرا، بمعنى لزوم فراغ الإمام من التكبير الذي به يتحقق الدخول في الصلاة قبل شروع المأموم في التكبير.

(مسألة ٤٣٢): إذا ترك المتابعة عمدا لم تبطل صلاته ولا جماعته، بل يأنم بذلك، عدا تكبيره الإحرام فإن المتابعة فيها بالمعنى المتقدم شرط في انعقاد الجماعة، فلو لم يتابع صحت الصلاة فرادى.

كما أنه لا يجوز الركوع قبل فراغ الإمام من القراءة عمدا، بل حكمه حكم ترك القراءة عمدا، الموجب لبطلان الصلاة. وأما الركوع قبله سهوا فهو بحكم سبق الإمام سهوا الذي يأتي الكلام فيه. وأما عدم المتابعة في التسليم والإتيان به قبل الإمام فهو لا يوجب إلا عدم استكمال فضيلة الجماعة، من دون أن يقتضى بطلان الصلاة.

(مسألة ٤٣٣): إذا ركع قبل الإمام عمدا في الركعتين الأوليين قبل فراغ الإمام من القراءة بطلت صلاته، كما تقدم، وكذا إذا ركع قبله عمدا في غير ذلك أو سجد قبله عمدا ملتفتا لمنافاته لوجوب المتابعة وكونه معصية له. وإن غفل عن وجوب المتابعة فرقع- في الفرض- أو سجد قبل الإمام عمدا فالأحوط وجوبا البقاء في ركوعه أو سجوده بانتظار ركوع الإمام أو سجوده، وعدم الرجوع إلى الإمام ليرقع أو يسجد معه.

(مسألة ٤٣٤): إذا ركع أو سجد قبل الإمام سهوا فالأحوط وجوبا له المتابعة بالعودة إلى الإمام متى التفت ثم الركوع أو السجود معه، ولا يجب عليه قبل العود

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٧

الذكر في الركوع والسجود الأولين، بل يجب عليه الذكر في الركوع والسجود المعادين مع الإمام.

(مسألة ٤٣٥): إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام عمدا فإن كان قبل الذكر بطلت صلاته، وإن كان بعده فالأحوط وجوبا له البقاء على حاله إلى أن يلحقه الإمام، ولا تبطل جماعته ولا صلاته.

(مسألة ٤٣٦): إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا وجب عليه الرجوع للإمام إن احتمل إدراكه له قبل أن يرفع رأسه، وإن لم يرجع أثم ولم تبطل صلاته ولا جماعته. وإن رجع فرقع أو سجد ورفع الإمام رأسه قبل أن يتحقق منه الركوع والسجود. فالأحوط وجوبا إجراء حكم زيادة الركوع أو السجود سهوا.

(مسألة ٤٣٧): إذا رفع رأسه من السجود فرأى الإمام ساجدا فتخيل أنه في الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة فتبين أنها الثانية اجترأ بها، وإذا تخيلها الثانية فسجد أخرى بقصد الثانية فتبين أنها الأولى حسبت للمتابعة، ووجب عليه السجود مرة أخرى مع الإمام في السجدة الثانية له.

(مسألة ٤٣٨): إذا سها الإمام فزاد سجدة أو تشهدا أو غيرهما مما لا تبطل الصلاة بزيادته سهوا لم تجب على المأموم متابعتة فيه، ولا تبطل الجماعة بذلك، أما لو زاد عمدا أو كان الزائد ركنا بطلت صلاة الإمام وجرى حكم بطلانها على المأموم حيث يتعين الانفراد

أو تقديم إمام آخر، على ما تقدم في الفصل الثاني في ما تتعقد به الجماعة.

(مسألة ٤٣٩): إذا سها الإمام فنقص شيئاً لا يضر نقصه سهواً وجب على المأموم الإتيان به، وإذا التفت الإمام بعد ذلك فرجع لتدارك

ما فاته لم يتابعه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٨

المأموم فيه.

(مسألة ٤٤٠): إذا نسي الإمام القنوت فرجع للمأموم الإتيان به إذا لم يوجب فوات المتابعة عرفاً، وإذا لم يأت به عمداً وركع مع

الإمام فذكر الإمام وتدارك القنوت بعد الركوع لم يشرع للمأموم متابعته فيه. نعم يجوز له الدعاء لا بعنوان القنوت.

(مسألة ٤٤١): إذا كان الإمام لا يرى وجوب شيء - كجلسة الاستراحة - ويرى المأموم وجوبه فإن جاء به الإمام فلا إشكال، وإن لم

يأت به وجب على المأموم الإتيان به من دون أن يخل بالجماعة. نعم إذا كان من الأركان بنظر المأموم كانت صلاة الإمام باطلة بنظره

فلا يشرع الائتتمام بها.

(مسألة ٤٤٢): إذا كان الإمام يرى وجوب شيء فأتى به والمأموم لا يرى وجوبه فإن كان المأموم يرى مشروعيته تابعه فيه، وإلا لم

يجز له الإتيان به. لكن لا تبطل الجماعة، إلا أن يكون بنظر المأموم من الأركان التي تبطل الصلاة بزيادتها فتبطل الجماعة.

(مسألة ٤٤٣): إذا حضر الجماعة ولم يدر أن الإمام في الركعتين الأوليين أو الأخيرتين جاز له أن يقرأ الفاتحة والسورة برجاء الجزئية

فإن تبين كونه في الأخيرتين وقعت القراءة في محلها، وإن تبين كونه في الأوليين لم يضر.

(مسألة ٤٤٤): إذا شرع المقيم في الإقامة يكره لمن يريد الدخول في تلك الصلاة الشروع في النافلة، وإن علم أنه يدرك الجماعة في

الركعة الأولى أو غيرها. بل لو كان قد شرع في النافلة قبل ذلك جاز له قطعها، بل يستحب من أجل استحباب الدخول في الجماعة.

(مسألة ٤٤٥): إذا كان في الفريضة الثلاثية أو الرباعية وأقيمت الجماعة وخشى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٧٩

من إتمامها عدم إدراك الجماعة في الركعة الأولى منها استحباب له العدول بها إلى النافلة وإتمامها ركعتين. هذا ويجوز قطع الفريضة

لإدراك الجماعة بل يستحب من أجل استحباب إدراك الجماعة.

(مسألة ٤٤٦): إذا شك المأموم في عدد الركعات كان له الرجوع للإمام إذا كان حافظاً، ولو بأن يكون ظاناً، وكذا يرجع الإمام

للمأموم إذا كان حافظاً. وإن تعدد المأمومون فلا بد في رجوع الإمام لهم من اتفاقهم.

و أما إذا اختلف الإمام والمأموم بأن كان أحدهما متيقناً أو ظاناً على خلاف يقين الآخر أو ظنه فاللازم عمل كل منهما على مقتضى

يقينه أو ظنه.

(مسألة ٤٤٧): إذا شك الإمام أو المأموم في فعل من أفعال الصلاة كالركوع أو السجود قبل التجاوز عنه والدخول في غيره فالأظهر

رجوع أحدهما للآخر.

(مسألة ٤٤٨): إذا شك المأموم بعد السجدة الثانية للإمام في أنه سجد معه السجدة أو واحدة بنى على أنه سجد معه السجدة، و

كذا الحال في كل فعل يحتمل عدم متابعته فيه للإمام فإنه يبنى على إتيانه به ومتابعته فيه. نعم ما لا يجب المتابعة فيه - كالأقوال - لا

يبنى على أنه أتى به، إلا أن يكون كثير الشك أو يرجع شكه للوسواس.

(مسألة ٤٤٩): إذا شك المأموم في الوقت أو القبلة لا يجوز له التعويل على الإمام والدخول معه في الصلاة. وكذا لو شك في القبلة

إلا أن يثق بمعرفة الإمام لها بحيث يتحقق بالرجوع إليه التحزى الذي هو حجة في القبلة.

(مسألة ٤٥٠): اختلاف الإمام والمأموم في القبلة إذا لم يكن فاحشاً لا يمنع من انعقاد الجماعة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٠

المقصد السابع في الخلل

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في حكم الزيادة و النقيصة

من ترك شيئاً من أجزاء الصلاة و شرائطها عمداً بطلت صلاته، و لو كان ذلك الشيء حرفاً أو حركةً من القراءة أو الذكر، و كذا من زاد شيئاً من أجزائها عمداً، سواء كان ذلك الجزء من سنخ أجزاء الصلاة كالتكبير و الركوع أم من غير سنخها، كما لو رفع يده بقصد الجزئية.

(مسألة ٤٥١): لا تتحقق الزيادة إلا بالإتيان بالشيء بقصد الجزئية، فإن فعل شيئاً لا يقصد ذلك، كما لو حرّك يده أو حرّك جسده أو قرأ القرآن أو سبح أو صمّق للتنبية أو غير ذلك لم تبطل صلاته. نعم لا- يعتبر ذلك في السجود، فمن سجد لا يقصد الجزئية من الصلاة، بل بداع آخر- كما في سجود التلاوة أو الشكر- بطلت صلاته. و كذا الحال في الركوع على الأحوط وجوباً.

(مسألة ٤٥٢): من زاد جزء سهواً أو جهلاً- لم تبطل صلاته إلا أن يكون الزائد ركوعاً، أو سجدةً في ركعة، و أما من أنقص جزء سهواً أو جهلاً فيظهر حكمه مما تقدم عند التعرض لكل جزء من أجزاء الصلاة، و أما الطهارة من الحدث ففوتها يوجب بطلان الصلاة مطلقاً، و أما غيرها من الشروط فيظهر حاله مما تقدم التعرض له عند كل شرط شرط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨١

الفصل الثاني في الشك

إشارة

و المراد به ما يخالف اليقين سواء تساوى فيه طرفا الاحتمال أم ترجح أحدهما فكان مظنوناً و الآخر موهوماً.

نعم لا بد من عدم بلوغه مرتبة الوسواس الذي يخرج به الإنسان عن الوضع العقلاني فيرى الواقع بعقله و لا يطمئن له بقلبه، بل يبقى قلقاً مضطرباً، و مثل هذا لا يعتنى به في الصلاة و في جميع الأمور، بل ينبغي للإنسان مكافحة هذه الحالة بإهمالها و عدم الاهتمام بها ليستعيد شخصيته و ثقته بنفسه. إذا عرفت هذا فيقع الكلام في مقامين.

المقام الأول في الشك في الصلاة و أفعالها

(مسألة ٤٥٣): من شك في أنه صلّى أو لا فإن كان بعد خروج الوقت بنى على أنه صلّى و إن كان قبل خروجه أتى بها. نعم في المترتبين- كالظهر و العصر، و المغرب و العشاء- إن شك في الإتيان بالسابقة بعد الفراغ من اللاحقة لم يعتن بالشك المذكور و بنى على الإتيان بها. و أما إذا شك في الإتيان بالسابقة في أثناء اللاحقة و قبل الفراغ منها فالأحوط وجوباً الاعتناء بالشك فيعدل للسابقة مع بقاء محل العدول، على ما تقدم توضيحه في مباحث أوقات الصلاة.

(مسألة ٤٥٤): المراد بالشك في المقام و غيره ما يعمّ الظن بالوجود و الظن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٢

بالعدم.

(مسألة ٤٥٥): كثير الشك يعتنى بشكه في المقام إذا لم يرجع شكه للوسواس.

(مسألة ٤٥٦): إذا شك في بقاء الوقت بنى على بقاءه.

(مسألة ٤٥٧): إذا شك في صحة الصلاة بعد الفراغ منها بنى على الصحة.

(مسألة ٤٥٨): من شك في فعل من أفعال الصلاة و قد دخل في ما بعده بنى على الإتيان به و مضى في صلاته، كمن شك في الأذان و هو في الإقامة أو في الإقامة و هو في الصلاة، أو في تكبيره الإحرام و هو في القراءة إلى غير ذلك مما تقدم تفصيله عند الكلام في كل جزء جزء.

(مسألة ٤٥٩): إذا أتى بالجزء و شك في صحته بعد الفراغ منه بنى على صحته و إن لم يدخل في ما بعده، كمن كبر للإحرام ثم شك في صحة التكبير قبل الدخول في القراءة، أو قرأ ثم شك في صحة القراءة قبل القنوت أو قبل الركوع، أو أتى بذكر الركوع أو السجود ثم شك في صحته قبل رفع الرأس منهما إلى غير ذلك، فإنه يبنى على صحة ما وقع. و أما إذا شك في صحة الجزء و هو مشتغل به قبل الفراغ منه، فاللزام عليه الإعادة.

(مسألة ٤٦٠): إذا أتى بالمشكوك في المحل ثم تبين أنه قد فعله أولاً- لم تبطل صلاته إلا إذا كان الجزء مما تبطل الصلاة بزيادته عمدا و سهوا و هو الركوع و السجودتان من ركعة واحدة.

(مسألة ٤٦١): من كثر عليه الشك في فعل من أفعال الصلاة قبل الدخول في ما بعده، فإن أدرك أن أحد طرفي الشك من الشيطان لم يعتن به و جرى على الطرف الآخر، كما هو الغالب فيما إذا كثر عليه الظن بأحد الطرفين، حيث يكون المرتكز غالبا أن الاحتمال الآخر الموهوم من الشيطان، و إن لم يدرك أن أحد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٣

الطرفين بخصوصه من الشيطان فالأحوط وجوبا له البناء على الأكثر ما لم يكن مبطلا، فيبنى على الأقل حينئذ. فمن شك في أنه سجد أو تشهد أو لا، يبنى على فعلهما.

نعم إذا أمكن الإتيان بالمشكوك برجاء الجزئية من دون أن يستلزم الزيادة المبطله كان له الإتيان به احتياطاً، كما في التشهد دون مثل السجود و أما من كثر عليه الشك في الفعل، و قد دخل في ما بعده فإنه لا يعتنى بالشك مطلقاً و يبنى على تحقق الفعل المذكور ما لم يكن مبطلا.

(مسألة ٤٦٢): من كثر عليه الشك في شروط الصلاة لم يعتن بشكّه و إن كان ذلك قبل الفراغ من الصلاة. نعم من كثر عليه الشك في الشرط - كالطهارة- قبل الصلاة يعتنى بشكّه و يبنى على عدم حصول الشرط ما لم يبلغ مرتبة الوسواس.

(مسألة ٤٦٣): المرجع في كثرة الشك إلى العرف. نعم إذا كان يشك في كل ثلاث صلوات فهو ممن كثر عليه الشك، و قد تصدق كثرة الشك بأقل من ذلك.

(مسألة ٤٦٤): لا- بد في جريان حكم كثير الشك من أن يستند للشيطان لا إلى أسباب خارجية من مرض أو خوف أو قلق أو نحو ذلك مما يوجب اضطراب الذهن.

(مسألة ٤٦٥): إذا كثر عليه الشك في فعل خاص - كالشك في السجدة و السجدة- أو في حال خاص - كالصلاة فرادى- و كان شكّه في غير ذلك على المتعارف لا كثرة فيه اختص حكم كثير الشك بذلك الحال، أما في غيره فيجوز حكم الشك المتعارف.

(مسألة ٤٦٦): إذا لم يعتن بالشك ثم تبين أنه قد نقص في صلاته جرى عليه حكم النقيصة سهواً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٤

المقام الثاني في الشك في الركعات

من شك أثناء الصلاة في عدد الركعات فإن تيسير له الظن بأحد طرفي الشك - ولو بعد التروى - أخذ به وعمل عليه. وإن لم يتيسر له الظن، فإن كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية فليس له المضي في الصلاة، بل يستأنف. وإن كانت رباعية فإن أحرز الركعة الثانية بإتمام الذكر الواجب من السجدة الثانية من الركعة المرددة بين الثانية والثالثة أمكن تصحيح الصلاة في صور خمس:

الاولى: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال الذكر الواجب من السجدة الثانية. وحكمه البناء على الثلاث والإتيان بالرابعة، فإذا سلم صلى صلاة الاحتياط يتدارك بها النقص المحتمل، والأحوط وجوباً في كيفيتها أن يصلى ركعة من قيام بفتح الكتاب إخفاتاً، ثم يسلم.

الثانية: الشك بين الثلاث والأربع في أى موضع كان، وحكمه البناء على الأربع، فإذا سلم صلى صلاة الاحتياط - وهي ركعة من قيام، كما تقدم في الصورة الأولى - أو ركعتين من جلوس بفتح الكتاب، والأحوط استحباباً اختيار الركعتين من جلوس.

الثالثة: الشك بين الاثنتين والأربع بعد إكمال الذكر الواجب من السجدة الأخيرة. وحكمه البناء على الأربع، فإذا سلم صلى صلاة الاحتياط، وهي ركعتان من قيام بفتح الكتاب إخفاتاً.

الرابعة: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد إكمال الذكر الواجب من السجدة الأخيرة. وحكمه البناء على الأربع، فإذا سلم صلى صلاة الاحتياط،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٥

وهي ركعتان من قيام وركعتان من جلوس. ويتعين تقديم الركعتين من قيام.

الخامسة: الشك بين الأربع والخمس بعد ذكر السجدة الأخيرة. وحكمه البناء على الأربع فإذا سلم سجد سجدتي السهو.

وأما بقية الصورة المذكورة في كلمات الفقهاء وغيرها فالظاهر الحكم فيها بعدم جواز المضي في الصلاة، بل يتعين الاستئناف.

(مسألة ٤٦٧): من كانت وظيفته الصلاة من جلوس يتعين عليه صلاة الاحتياط على نحو يتم بها النقص الفائت. ففي صورتين الأوليين يتعين عليه ركعة من جلوس، وفي الثالثة يتعين عليه ركعتان من جلوس، وفي الرابعة يتعين عليه ركعتان من جلوس، ثم ركعة من جلوس.

(مسألة ٤٦٨): تقدم أنه لا بد في إمكان تصحيح الصلاة مع الشك في الرباعية من إحراز تمام الركعتين بالفراغ من الذكر الواجب في السجدة الثانية.

وعلى ذلك لو شك في أنه هل أتى بالسجدة الثانية أو لا، فإن كان مع مضي محل السجدة والدخول في ما بعدها كالتشهد أو القيام بنى على الإتيان بها، وكان له تصحيح الصلاة والقيام بوظيفته الشك، وإلا بنى على عدمها وعدم إحراز الركعتين واستئناف الصلاة.

(مسألة ٤٦٩): إذا تردد في أن الحاصل له ظن أو شك - كما قد يتفق عند اضطراب النفس - جرى عليه حكم الشك.

(مسألة ٤٧٠): إذا حصل له السك وقام بوظيفته وقبل الفراغ من الصلاة تبدل باليقين أو بالظن ترك وظيفته الشك وعمل بيقينه أو ظنه. وإذا حصل له الظن وجرى عليه ثم قبل الفراغ من الصلاة ارتفع الظن وصار شكاً عمل بوظيفته الشك الفعلية. مثلاً إذا تردد بين الواحدة والاثنتين وظن بالاثنتين وعمل بظنه ومضى في صلاته حتى إذا جاء بركعة ذهب ظنه وبقي شكاً جرى عليه حكم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٦

الشك بين الاثنتين والثلاث، وحينئذ فإن كان ذلك قبل الفراغ من الذكر الواجب في السجدة الثانية فليس له المضي في الصلاة، بل يستأنف، وإن كان بعده كان له تصحيح الصلاة بالبناء على الثلاث، كما تقدم في الصورة الأولى.

(مسألة ٤٧١): إذا ظن بالركعات و جرى على ظنه حتى فرغ من الصلاة ثم ارتفع ظنه و صار شكاً لم يعتن بالشك و بنى على صحة عمله.

(مسألة ٤٧٢): إذا شك و بنى على الأكثر، و بعد الفراغ من الصلاة قبل الإتيان بصلاة الاحتياط تبدل شكّه بالظن فله صور:
الاولى: أن يظنّ بالأكثر الذى بنى عليه، كما لو كان شكّه بين الثلاث و الأربع فظنّ بعد الفراغ، بالأربع. و الأحوط وجوباً الإتيان حينئذ بصلاة الاحتياط التى هى مقتضى وظيفة الشكّ السابق.

الثانية: أن يظنّ بنقص صلاته بالمقدار الذى تتداركه صلاة الاحتياط، كما لو ظنّ فى الفرض السابق بالثلاث، و الأحوط وجوباً حينئذ أن لا ينوى بصلاة الاحتياط الصلاة المستقلة، بل الأعم منها و من الركعة المتممة لصلاته السابقة، و لا يكبر لها بنية الافتتاح جزماً، بل برجاء الافتتاح و الجزئية.

الثالثة: أن يظنّ بنقص صلاته بالمقدار الذى لا تتداركه صلاة الاحتياط، كما لو كان شكّه بين الاثنتين و الأربع، فبنى على الأربع، و بعد الفراغ ظنّ بالثلاث، فالأحوط وجوباً الاستئناف بعد فعل المبطل و عدم الاعتداد بصلاته.

(مسألة ٤٧٣): إذا شكّ و بنى على الأكثر و بعد الفراغ من صلاته قبل الإتيان بصلاة الاحتياط تيقن بتمامية صلاته اجتزأ بها و لم يحتج لصلاة الاحتياط، و إن تيقن بنقص صلاته جرى عليه حكم من سلّم على النقص و لا يحتاج لصلاة الاحتياط.

(مسألة ٤٧٤): لو تبيّن فى أثناء صلاة الاحتياط تمامية صلاته انكشف أن صلاة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٧

الاحتياط نافله فله قطعها، أما لو تبيّن نقص صلاته كان عليه إتمام صلاة الاحتياط و أجزاءه.

(مسألة ٤٧٥): الظاهر عدم وجوب علاج الشكّ بالوجه المتقدم، بل يجوز قطع الصلاة بفعل المبطل و استئنافها، لكن لو مضى فى صلاته على طبق الوظيفة حتى سلّم فالأحوط وجوباً عدم ترك صلاة الاحتياط و عدم إعادة الصلاة بدلا عنها.

(مسألة ٤٧٦): يجب فى صلاة الاحتياط ما يجب فى الصلاة من الأجزاء و الشروط، و يجب فيها التشهد و التسليم، و يقتصر فى قراءتها على الفاتحة، و لا يشرع فيها سورة، إلا أن يؤتى بها من دون قصد الجزئية.

(مسألة ٤٧٧): الأحوط وجوباً عدم تخلل المنافى بينها و بين الصلاة. و لو تخلل فالأحوط وجوباً الإتيان بها ثم إعادة الصلاة. نعم لو كان مما لا تبطل الصلاة به سهوا فمع الإتيان به سهوا يجتزأ بصلاة الاحتياط.

(مسألة ٤٧٨): الأحوط وجوباً الموالاة بين الصلاة الأصلية و صلاة الاحتياط بالنحو المعتبر فى الصلاة.

(مسألة ٤٧٩): يجرى فى صلاة الاحتياط ما يجرى فى سائر الفرائض من أحكام السهو فى الزيادة و النقص، و الشكّ فى الجزء قبل الدخول فى ما بعده، و بعد الدخول فى ما بعده و غير ذلك. نعم إذا شكّ فى عدد ركعاتها فالظاهر أنه يتخير بين البناء على الأقل و البناء على الأكثر، و إن كان الأحوط استحباباً الثانى.

(مسألة ٤٨٠): إذا شكّ فى الإتيان بصلاة الاحتياط بنى على عدم، إلا أن يخرج الوقت، مع إمكان إيقاعها فيه لسعته، أو يتحقق منه الفراغ عن الصلاة لا بمجرد السلام الذى يكون قبل صلاة الاحتياط، بل بترك الصلاة بعنوان إكمالها و إتمامها و تحقق امتثالها المفرغ لذمته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٨

(مسألة ٤٨١): إذا بطلت صلاة الاحتياط فالأحوط وجوباً إعادة الصلاة ثم إعادة الصلاة نظير ما تقدم فى المسألة (٤٧٧) عند الكلام فى تخلل المنافى.

تقدم في مبحث السجود وجوب قضاء السجدة المنسية، كما تقدم في مبحث التشهد وجوب قضاء التشهد الأخير إذا ذكره المصلي بعد السلام.

و الأحوط وجوبا قضاء بعض التشهد إذا نسيه. ولا يقضى غير ذلك من الأجزاء.

و أما التشهد الأول إذا نسيه أو نسي بعضه و ذكر بعد الركوع فيجزيه عنه سجود السهو.

(مسألة ٤٨٢): يجب في القضاء جميع ما يعتبر في الجزء الصلواتي من الأجزاء و الشروط. و الأولى عدم الفصل بينه و بين الصلاة بالمنافى، بل هو الأحوط استحبابا، لكن الظاهر عدم بطلان الصلاة لو فصل به.

(مسألة ٤٨٣): إذا شك في نسيان الجزء الذي يقضى بنى على عدمه، و لو علم به و شك في قضائه بنى على العدم إلا أن يخرج الوقت أو يتحقق منه الفراغ عن الصلاة بالنحو المتقدم في المسألة (٤٨٠).

(مسألة ٤٨٤): إذا ذكر الجزء المنسى بعد خروج وقت الصلاة قضاها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٨٩

الفصل الرابع في سجود السهو

يجب سجود السهو لأمر:

الأول: الكلام قليلا كان أو كثيرا من دون فرق بين أن يتكلم ساهيا، و أن يتكلم عامدا بتخيل أنه خارج عن الصلاة، كما لو سلم في غير محل السلام. نعم لا يجب بالكلام عامدا لتخيل أن ما أتى به قرآن مثلا. كما لا يجب بسبق اللسان.

الثاني: نسيان التشهد الأول في الثلاثية و الرباعية، بل الأحوط وجوبا ثبوته بنسيان التشهد مطلقا.

الثالث: زيادة السلام المخرج على الأحوط وجوبا. بل هو الأظهر لو زاد معه التشهد المتصل به.

الرابع: الشك بين الأربع و الخمس بعد السجدين.

الخامس: إذا أتى جالسا بما يشرع حال القيام، أو أتى قائما بما يشرع حال الجلوس، كما لو قرأ من وظيفته القيام حال الجلوس، أو تشهد حال القيام.

السادس: من قرأ بدل التسيح أو سبّح بدل القراءة، كما لو سبّح في الركعتين الأوليين، أو قرأ حال الركوع و السجود بدل التسيح.

السابع: ما إذا علم إجمالا بالزيادة أو النقص من دون أن يلزم البطلان.

و الأحوط استحبابا أن يلحق به ما إذا تردد الأمر بين الزيادة و النقص و العدم. بل الأحوط استحبابا الإتيان به لكل زيادة أو نقص غير مبطل.

(مسألة ٤٨٥): يستحب سجود السهو لمن شك بين الثلاث و الأربع و ظن بالأربع فبنى عليها و سلم.

(مسألة ٤٨٦): الأحوط وجوبا المبادرة لسجود السهو بعد الصلاة، بحيث

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٠

لا يشتغل بشيء آخر من كلام أو عمل أو نحوهما. نعم الأحوط وجوبا تأخيره عن صلاة الاحتياط. و الأولى تأخيره عن قضاء الأجزاء المنسية.

(مسألة ٤٨٧): يجب عدم فصل الكلام بينه و بين الصلاة. بل الأحوط وجوبا العموم لغير الكلام من منافيات الصلاة.

(مسألة ٤٨٨): إذا لم يبادر لسجود السهو أو فصل بينه و بين الصلاة بالمنافى أو تركه رأسا لم تبطل الصلاة التي وجب تبعا لها.

(مسألة ٤٨٩): إذا نسي سجود السهو ثم ذكره و هو في الصلاة لم يبعد وجوب قطعها و الإتيان به إذا كان إتمامها موجبا لفوت المبادرة العرفية. لكن لو أتمها و لم يبادر إليه لم تبطل.

(مسألة ٤٩٠): الظاهر تعدد سجود السهو بتعدد السبب الموجب له. لكن لا يجب الترتيب بين السجود حسب ترتيب أسبابه. بل لا يجب تعيين السبب المأتي به له.

(مسألة ٤٩١): ليس في سجود السهو تكبيراً الافتتاح، وإن كان أحوط استحباباً.

(مسألة ٤٩٢): سجود السهو سجدتان، وليكونا متواليين على الأحوط وجوباً.

و يجب فيهما: (١) النية المعتبرة في العبادة، (٢) وأن يكون السجود فيهما على المساجد السبعة، (٣) وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الصلاة، (٤) وعدم علو موضع الجبهة. والأحوط وجوباً التشهد بعدهما ثم التسليم. كما إن الأحوط استحباباً اشتراطهما بشروط الصلاة من الطهارة والاستقبال وغيرهما على ما تقدم عند الكلام في الشروط المذكورة.

(مسألة ٤٩٣): الأحوط وجوباً في سجدي السهو الذكر، لكن لا يجب فيهما ذكر معين، نعم يستحب أن يقول: «بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد» أو «اللهم صل على محمد و آل محمد» أو: «بسم الله و بالله و السلام عليك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩١

أيها النبي و رحمة الله و بركاته» أو بحذف الواو في أول السلام.

(مسألة ٤٩٤): إذا شك في تحقق موجب سجود السهو بنى على العدم، وإذا شك في عدده بنى على الأقل. وإذا علم بوجوبه و شك في الإتيان به فالأحوط وجوباً الإتيان به و إن طالت المدة.

(مسألة ٤٩٥): إذا شك في أنه سجد سجدة أو سجدي بنى على الأقل إلا مع تحقق الفراغ من العمل.

(مسألة ٤٩٦): إذا شك بعد رفع الرأس من السجدة في أنه هل أتى بالذكر فيها أو لا، مضى و لم يعتن، و إذا علم بعدمه فالأحوط وجوباً إعادة السجدة.

(مسألة ٤٩٧): لا يبطل سجود السهو بالزيادة فيه.

الفصل الخامس في الخلل في النافلة

(مسألة ٤٩٨): تبطل النافلة بالنقص العمدي مطلقاً، وكذا بالزيادة العمدي على الأحوط وجوباً، كما تبطل بنقص الركن - وهو تكبير الإحرام و الركوع و السجود - و الطهارة الحديثية و القبلة على التفصيل المتقدم في مبحث القبلة سهواً. و لا تبطل بزيادة الركن سهواً.

(مسألة ٤٩٩): لو نقص جزء غير ركني - كالقراءة - حتى فعل جزء ركني - كالركوع أو السجديتين - لم يشرع له المضى، بل لا بد له من الرجوع و تدارك الجزء غير الركني و إن استلزم زيادة الجزء الركني الذي فعله.

و يترتب على ذلك أمران:

الأول: إن من لم يقرأ في الركعة الأولى مثلاً كانت الركعة الثانية هي الأولى له، و لزمه الإتيان بركعة بعدها.

الثاني: إن السجود و التشهد المنسيين لا يقضيان، بل يتعين تداركهما و إن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٢

دخل في ركن بعدهما. نعم إذا لم يذكر حتى سلم فالأحوط وجوباً الرجوع و التدارك ثم إتمام الصلاة حتى السلام.

(مسألة ٥٠٠): إذا شك في ركعات النافلة كان مخيراً بين البناء على الأقل و البناء على الأكثر. و الأولى البناء على الأقل. بل قيل إنه مستحب. كما أن الأحوط وجوباً العمل بالظن.

(مسألة ٥٠١): الأحوط وجوباً الاستئناف إذا شك في عدد الركعات في صلاة الوتر.

(مسألة ٥٠٢): إذا شك في النافلة في الجزء بعد الدخول في ما بعده مضى في صلاته، و أما إن شك فيه قبل الدخول في ما بعده فالأحوط وجوباً الإتيان به، كما تقدم في الفريضة.

(مسألة ٥٠٣): لا يجب سجود السهو في النافلة، وإن كان أحوط استحباباً.

(مسألة ٥٠٤): تبطل النافلة بنقص ركعة، فإن أمكن التدارك قبل فعل المنافي تمت الصلاة و صحت، نظير ما تقدم في الفريضة. و أما بطلانها بزيادة ركعة فلا يخلو عن إشكال، وإن كان هو الأحوط وجوباً.

(مسألة ٥٠٥): النوافل التي لها كفيات مخصوصة من حيثية السور أو أذكار أو غيرها يجوز للمكلف العدول في أثنائها عن الكيفية الخاصة إلى النافلة المطلقة. كما أنه لو نسي و خالف كفيته فإن ذكر قبل أن يأتي بما ينافيها كان له الرجوع و تدارك الكيفية الخاصة، كما لو نسي قراءة آية الغفيلة و قرأ سورة ثم ذكر قبل الركوع، فإن له قراءة الآية و إتمام الصلاة. و أما إذا ذكر بعد الإتيان بما ينافيها فلا يخلو التدارك عن إشكال، كما لو ذكر في الفرض السابق بعد الركوع، لأن الركوع يصح منه للنافلة المطلقة، و التدارك يستلزم زيادة الركوع عمداً، و قد سبق الاحتياط بمبطليته للنافلة. و من هنا يكون الأولى المضي في الصلاة بقصد النافلة المطلقة، أو قطعها ثم استئناف الصلاة الخاصة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٣

المقصد الثامن في صلاة المسافر

إشارة

تقصر الصلاة الرباعية في الخوف و السفر، أما قصرها في الخوف ففيه تفصيل و كلام لا مجال له في المقام بعد ندره الابتلاء أو عدمه بذلك. و الكلام هنا في السفر. و فيه فصول.

الفصل الأول في شروط السفر الموجب للقصر

و هي أمور:

الأول: المسافة و هي ثمانية فراسخ.

(مسألة ٥٠٦): تكفي الثمانية الملققة من أربعة فراسخ ذهاباً و أربعة إياباً فما زاد إذا لم يفصل بينها بأحد القواطع الآتية. و لا يكفي الملققة مما دون أحد الأمرين، كثلاثة ذهاباً و خمسة إياباً أو العكس.

(مسألة ٥٠٧): لا يشترط في وجوب القصر في المسافة الملققة قصد الرجوع ليوومه، بل يجب القصر و لو مع المبيت في مقصده يوماً أو أكثر ما لم يقصد البقاء عشرة أيام، حيث ينقطع حكم السفر كما يأتي.

(مسألة ٥٠٨): الثمانية فراسخ تقارب الستة و الأربعين كيلومتر و يحسن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٤

الاحتياط في ما نقص عن ذلك قليلاً أو زاد عليه قليلاً.

(مسألة ٥٠٩): تثبت المسافة بالعلم و بالبينة الشرعية- و هي شهادة العدلين-، و مع الشك في بلوغ السفر المسافة يجب التمام، لكن لو ظهر بلوغه المسافة في الوقت لزمت الإعادة قصرًا، و لو ظهر بعد الوقت فالأحوط وجوباً القضاء قصرًا.

(مسألة ٥١٠): إذا اعتقد بلوغ السفر المسافة فقصر الصلاة فظهر الخطأ و جبت عليه الإعادة في الوقت و القضاء خارجه، و كذا إذا اعتقد عدم بلوغ السفر المسافة فأتّم ثم ظهر الخطأ فالأحوط وجوباً له الإعادة أو القضاء.

(مسألة ٥١١): إذا كان للمقصد طريقان قريب لا يبلغ المسافة و بعيد يبلغها أتمّ إذا سلك القريب و قصر إذا سلك البعيد و إن لم يحتج

لسلوكة. و إذا كان الذهب من أحدهما و الرجوع من الآخر يبلغ ثمانية فراسخ فإن كان فى الطريق البعيد نقطة بينهما و بين بلده أربعة فراسخ فى ذهابه منه و رجوعه إليه قصر، و إلا أتم.

(مسألة ٥١٢): السير فى المسافة المستديرة حول البلد إن لم يصدق عليه السفر لقرب الطريق من البلد بحيث يكون من توابعه و جب التمام و كذا إذا لم يخرج عن حدّ الترخص الذى يأتى التعرض له، و إن صدق عليه السفر لبعده الطريق من البلد و جب فيه القصر إذا بلغ مجموع الدائرة مع الخط الواصل بينها و بين البلد ثمانية فراسخ.

(مسألة ٥١٣): مبدأ حساب المسافة من مبدأ صدق السفر، و هو من المنزل فيما إذا كان منفردا فى الصحراء، و من منتهى القرية، و من منتهى البلد.

(مسألة ٥١٤): البلدان الكبيرة التى تعارفت فى عصورنا كثيرا على قسمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٥

(الأول): ما يكون بعضه مرتباً ببعض فى الوضع المعاشى و الحياتى بحيث لا تستقل إحيائه و محالّه بنفسها، بل يرتبط أحدها بالآخر أو ترتبط كلها بالمركز. و فى هذا القسم يكون مبدأ حساب المسافة طرف البلد.

(الثانى): ما يستقل بعضه عن بعض، بحيث يستغنى كلّ حى أو محله بنفسه فى وضعه المعاشى. و لا يحتاج بعضها الآخر إلا كما يحتاج أو تحتاجه المدن الأخرى فهى - و إن تجاوزت و شملها اسم واحد- كالمدين المتعددة، و ليس تقاربها إلا كتقارب القرى أو المدن التى تتسع شيئاً فشيئاً حتى تتقارب أو تتصل. و مبدأ حساب المسافة فى هذا القسم المحله أو الحى الذى يسكنه المسافر. نعم إذا كان المسافر مرتباً بأكثر من حى أو محله، كان مبدأ الحساب له من منتهى أقرب الحيين أو الإحياء إلى جهة سفره. كالشخص الذى يبيت فى حى و يعمل فى آخر.

الثانى: القصد إلى السفر فى المسافة المتقدمة، فلا يكفى السفر من دون قصد كما لو ساروا به و هو مغمى عليه أو نائم، كما لا يكفى قصد السفر من دون قصد المسافة حتى لو تمادى به السير فبلغ المسافة من دون قصد لها. نعم إذا قصد الاستمرار بعد ذلك فى السير بما يبلغ ثمانية فراسخ أو أربعة مع قصد الرجوع قصر. و كذا إذا قصد الرجوع و كان ثمانية فراسخ قصر فيه.

(مسألة ٥١٥): يكفى فى التقصير قصد الموضع الذى يبلغ المسافة و إن لم يعلم ببلوغه لها، بل و إن اعتقد عدم بلوغه خطأ، كما لا يكفى فى التقصير قصد السفر لما يعتقد بلوغه المسافة إذا لم يبلغها فى الواقع.

(مسألة ٥١٦): يكفى قصد المسافة إجمالاً، كما إذا قصد أحد بلدين كل منهما يبلغ المسافة، أو قصد السير أربعة فراسخ مع تردده بين أن يرجع أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٦

يستمر فى السير ثمانية فراسخ ثم ينوى الإقامة فى المقصد.

(مسألة ٥١٧): إذا خرج إلى ما دون أربعة فراسخ و هو يريد التجاوز عنها معلّقاً على أمر غير معلوم الحصول - كتحصيل نفقة له أو رفيق فى طريقه، أو توثق على من خلف من أهله - لم يقصر إلا أن يحصل له ذلك و يتجدد منه العزم فعلا على السفر المسافة المذكورة، و حينئذ يكون مبدأ المسافة من حين تجدد العزم الفعلى.

(مسألة ٥١٨): يكفى فى قصد السفر للمسافة المذكورة العزم على ذلك لوجود المقتضى و عدم العلم بالمانع، و لا يضر احتمال عروض المانع.

(مسألة ٥١٩): لا يشترط قصد المسافة استقلالاً، بل يكفى قصدها تبعاً للغير، كما فى قصد الزوجة تبعاً لزوجها و العيال تبعاً لمعيلهم و الأجير تبعاً للمستأجر و الأسير تبعاً للأسر و نحوهم.

نعم لا بدّ من أمرين:

(أحدهما): العزم على عدم مفارقة المتبوع، فمع عدم العزم المذكور و احتمال مفارقتها لا يتحقق القصد التبعي و يتعين الإتمام.
(ثانيهما): العلم بقصد المتبوع للمسافة، أما مع الجهل بقصده المسافة فلا يتحقق القصد التبعي، و يتعين الإتمام. و لا يجب على التابع الفحص، و لا على المتبوع الإخبار لو سأله التابع. نعم إذا تجدد له العزم على عدم مفارقة المتبوع أو العلم بقصد المتبوع قصر إذا تحقق منه قصد المسافة الامتدادية أو الملققة، على نحو ما تقدم عند الكلام في اعتبار قصد المسافة.

الثالث: استمرار القصد للسفر في المسافة المذكورة، فلو عدل قبل بلوغ أربعة فراسخ فبنى على الرجوع أو تردد في الاستمرار أتم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٧

(مسألة ٥٢٠): إذا صلى قصراً أو تناول المفطر ثم تردد في الاستمرار في السفر أو عدل عن السفر قبل بلوغ المسافة فالأحوط وجوباً له إعادة الصلاة في الوقت و قضاؤها خارج الوقت. و وجب عليه الإمساك بقيته اليوم و قضاؤه.

(مسألة ٥٢١): إذا كان عدوله أو تردده بعد بلوغ أربعة فراسخ و كان عازماً على العود قبل إقامة عشرة أيام لم يجب عليه إعادة صلاته و لا الإمساك عن المفطرات في بقيته يومه، بل يبقى على القصر و الإفطار إلى أن يعود إلى منزله.

و إذا كان عدوله أو تردده بعد بلوغ ثمانية فراسخ فاللازم عليه القصر و الإفطار و إن لم يعزم على العود إلا أن ينوي إقامة عشرة أيام.

(مسألة ٥٢٢): يكفي في استمرار القصد للسفر البقاء على نية السفر و لو مع تبدل المقصد قبل بلوغ المسافة، كما إذا قصد السفر إلى مكان و قبل بلوغ المسافة عدل إلى مكان آخر. لكن لا بد من كون ما بقي من السفر بضميمة ما حصل منه متمماً للمسافة.

(مسألة ٥٢٣): إذا تردد أو عدل عن السفر قبل بلوغ أربعة فراسخ ثم عاد لنية السفر قبل قطع شيء من المسافة رجع إلى القصر. و إن قطع شيئاً من المسافة حال التردد أو العدول، ثم رجع إلى نية السفر فالظاهر وجوب التمام عليه. إلا أن يشرع في سفر جديد قاصداً ثمانية فراسخ أو قاصداً أربعة و هو ينوي الرجوع فيتم حينئذ.

الرابع: أن لا يكون ناوياً في أول السفر المرور بالوطن أو ما يلحق به أو إقامة عشرة أيام قبل بلوغ المسافة أو يكون متردداً في ذلك. فإنه لا يعتد بالسفر المذكور، فلا يكون مسوّغاً للقصر، و لا يكون التلفيق منه. فلا يقصر لا في الطريق و لا في محل الإقامة و لا في الرجوع، إلا أن ينوي سفراً جديداً بالمسافة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٨

المتقدمة.

(مسألة ٥٢٤): إذا عزم في أثناء السفر المرور بالوطن أو الإقامة، ثم عدل عن ذلك جرى فيه التفصيل المتقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٥٢٥): يكفي في وجوب القصر العزم على المرور بالوطن و عدم نية الإقامة و إن احتمل عروض ما يلزمه بأحد الأمرين، نظير ما تقدم في المسألة (٥١٨).

الخامس: أن يكون السفر مباحاً، فلو كان محرماً بنفسه - كسفر العبد الآبق و سفر الزوجة بدون إذن الزوج - أو بغايته - كالسفر لقتل نفس محرمة أو للسرقة - لم يوجب القصر، بل يجب فيه التمام.

(مسألة ٥٢٦): إذا كان السفر لغاية محرمة - كالسرقة - وجب التمام و إن لم تترتب الغاية، فعدم ترتبها لا يكشف عن وجوب القصر في ذلك السفر.

(مسألة ٥٢٧): لا يمنع من وجوب القصر ترتب الحرام على السفر - كأيذاء المؤمن - إذا لم يكن مقصوداً منه و لا غاية له. نعم إذا علم بأنه يضطر للحرام بسبب السفر بحيث لولا السفر لم يفعله وجب التمام و إن لم يكن الحرام - بالوجه المذكور - هو الغاية من السفر.

(مسألة ٥٢٨): إذا كان السفر مباحاً في الواقع و اعتقد المكلف حرمة خطأ، فالواجب القصر كما لو سافر للإضرار بمن يحل الإضرار به واقعا و هو يعتقد حرمة الإضرار به، و حينئذ لو صلى قصراً و تيسر له قصد القرية صحت صلاته، أما لو صلى تماماً فالأحوط وجوباً له الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه.

(مسألة ٥٢٩): إذا كان السفر حراما في الواقع و كان المكلف جاهلا بحرمة معذورا في جهله فالظاهر وجوب القصر عليه. أمّا لو لم يكن معذورا في جهله

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٢٩٩

فالأمر لا يخلو عن إشكال و الأحوط وجوبا الجمع بين القصر و التمام، فلو فعل أحدهما كان عليه الاحتياط بضم الآخر.

(مسألة ٥٣٠): إذا كان السفر مستلزما لترك أداء الواجب في بلده، فإن كان الغرض منه الفرار عن الواجب وجب التمام. و كذا إذا لم يكن الغرض منه ذلك لكن كان بحيث يؤدي الواجب لولا السفر، على الأحوط وجوبا. أما إذا لم يكن في مقام أداء الواجب سافر أو لم يسافر فالظاهر وجوب القصر.

(مسألة ٥٣١): إذا سافر المكلف سفرا مباحا في نفسه إلا أنه ركب على الدابة المغضوبه أو في السيارة المغضوبه أو نحوهما فإن كان بقصد الفرار بالمغضوب و سلبه وجب عليه الإتمام. و إلا وجب القصر.

(مسألة ٥٣٢): إذا كان السفر مضرا بالنفس أو الغير ضررا يحرم إيقاعه وجب الإتمام فيه.

(مسألة ٥٣٣): التابع للجائر في منصبه يتم في سفره الذي يكون من شؤون تبعيته له سواء كان مرسلا من قبله أم مشيعا له أم غير ذلك. نعم إذا كان مكرها في تبعيته له أو كان غرضه منها دفع مظلمة عن نفسه أو عن المؤمنين أو نفعهم من دون أن يلزم منها ظلم المؤمن قصر.

(مسألة ٥٣٤): التابع للجائر بشخصه لا بمنصبه يقصر في سفره إلا أن يستلزم ترويجا لباطل، أو ضررا على مؤمن أو نحوهما من العناوين المحرمة.

(مسألة ٥٣٥): السفر لصيد البر و البحر إن كان للقوت أو التجارة كان حلالا و وجب فيه التقصير و الإفطار، و إن كان للهو كان حراما و وجب فيه الإتمام و الصيام. و أما نفس الصيد فالظاهر أنه حلال مطلقا.

(مسألة ٥٣٦): إذا سافر لغايتين محللة و محرمة - كما لو سافر للتجارة -

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٠

و للإضرار بمؤمن - وجب عليه الإتمام، نعم لو لم تكن الجهة المحرمة غاية للسفر، بل مما قد تتفق فيه من دون أن تكون مقصودة منه وجب القصر.

(مسألة ٥٣٧): إذا كان السفر محرما بنفسه لا بلحاظ غايته - كالسفر تبعا للجائر، و السفر المضرّ بالبدن - فاللازم التمام فيه و إن كان إيقاعه بداعي غاية محللة.

(مسألة ٥٣٨): إذا اختلف السفر الواحد فكان بعضه حلالا و بعضه حراما وجب التقصير في القسم الحلال و الإتمام في القسم الحرام، و لا يتوقف التقصير في القسم الحلال إلى تبيّة قطع مسافة تامّة جديدة كما إن الإتمام في القسم الحرام إنما يتوقف على السير و قطع المسافة إذا كان العنوان المحرم يتوقف عليه كالسفر لتشيع الجائر.

أما إذا كان العنوان المحرم منطبقا على السفر ببقائه و لو مع عدم قطع المسافة فلا يحتاج وجوب الإتمام للسير و قطع المسافة. فمن سافر لغاية محللة، ثم بدا له التوقف في مكان لقطع الطريق أو التحق بركب الجائر وجب عليه التمام و إن لم يقطع مسافة.

(مسألة ٥٣٩): الراجع من سفر المعصية إن عدّ رجوعه من توابع سفر المعصية وجب عليه الإتمام حال الرجوع. و إلا فالأحوط وجوبا له الجمع بين القصر و التمام كما لو اختار طريقا خاصا في الرجوع لداع محلل. و أما لو لم يعدّ الرجوع من توابع سفر المعصية فالواجب فيه القصر، كما لو رجع على طريق بعيد لغرض محلل، أو فصل بين الذهاب و الرجوع بالمكث مدة معتدا بها بنحو لا يتعارف في سفر الذهاب.

السادس: أن لا يكون السفر كثيرا من المكلف بمقتضى طبيعته حياته

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠١

وعمله، فيجب التمام في السفر الذي يتكثّر من المكلف و يتعارف بمقتضى وضعه الحياتى و العملى، سواء كان عمله السفر- كالمكارى و الملاح و سائق السيارة- أم كان عمله فى السفر- كالجابى الذى يدور فى جبايته، و التاجر الذى يدور فى تجارته و الصانع الذى يدور فى صنعه- أم توقف عمله على تكرّر السفر- كالحطاب الذى تعوّد الخروج لاحتطاب الحطب و بيعه فى البلد، و من ابنتى عمله على جلب البضاعة فى فترات متقاربة و بيعها فى بلده- أم كان له غرض فى تكرّر السفر فى فترات متقاربة للزيارة أو العلاج أو الدرس أو غيرها.

(مسألة ٥٤٠): إذا كان كثير السفر لما دون المسافة، وجب عليه القصر إذا اتفق له السفر إلى المسافة.

(مسألة ٥٤١): إذا كان كثير السفر لجهة معينة فاتفق له السفر لغيرها، فإن كان السفر الطارى من سنخ السفر الذى تعوّد به بحيث يكون مقتضى طبيعته حياته و عمله مثله وجب عليه التمام فى السفر المذكور، كالسائق على خط خاص يستأجر لخط آخر، و جالب البضاعة من مكان معين يحتاج لجلبه من مكان آخر و نحوهما.

و إن كان السفر الطارى أجنيا عن السفر الذى تعوّد به، بحيث يخرج عن مقتضى طبيعته حياته و عمله وجب عليه القصر، كالسائق و الملاح و نحوهما إذا سافرا لزيارة إمام أو صديق أو لعلاج أو غيره، و منه ما إذا ترك السائق سيارته فى سفره، و رجع إلى أهله، إلا أن يتعوّد ذلك و يكثّر منه.

(مسألة ٥٤٢): من كان كثرة السفر مقتضى عمله كالتاجر الذى يدور فى تجارته و الملاح يكفى فى إتمامه اتخاذ العمل المذكور فيتم فى السفر الأولى بلا حاجة لتكرار السفر. أما من كان كثرة سفره لداعٍ خاص يقتضى كثرة السفر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٢

فالألزام مضى مدّة معتدّ بها يصدق فيها أنّ السفر مقتضى طبيعته حياته. و الأحوط وجوبا الجمع بين القصر و التمام من حين حدوث الداعى المذكور إلى مضى المدّة المذكورة.

(مسألة ٥٤٣): إذا كان كثير السفر بالوجه المتقدم فى فترة معينة من السنة اختص التمام عليه بتلك المدّة، كالذى يسوق بالأجره فى بعض المواسم أو يجلب الخضر فى فصل الصيف. نعم لا بدّ من كون المدّة معتدّا بها عرفا بحيث يصدق عرفا أن ذلك مقتضى وضعه الطبيعى بلحاظ حياته و عمله.

(مسألة ٥٤٤): لا بدّ فى صدق كثرة السفر بالوجه المتقدم من البناء على مزاولة السفر مرة بعد اخرى، و لا يكفى المرة و المرّتان و إن طالّت مدّة السفر.

و الظاهر صدقه فى السفر الطويل مع تقارب مدّة السفر مع مدّة الحضر فضلا عما إذا زادت مدّة السفر.

و أما فى السفر القصير فالظاهر صدقه مع تقارب عدد أيام السفر مع عدد أيام الحضر، فضلا عما إذا زادت أيام السفر. و أما مع زيادة أيام الحضر بقدر معتدّ به- كما فى من يسافر فى الأسبوع مرّتين- فالظاهر وجوب القصر.

(مسألة ٥٤٥): من كان كثير السفر بالوجه المتقدم إذا أقام فى بلده أو فى البلد الذى يدخله عشرة أيام قصر و أفطر فى السفر الأولى، سواء كانت العشرة منويّة من أول الأمر أم لا.

(مسألة ٥٤٦): السائح فى الأرض الذى لم يتخذ له وطنا منها يتمّ فى سياحته.

(مسألة ٥٤٧): من خرج معرضا عن وطنه عازما على التوطن فى غيره يقصر فى الطريق. و إن كان عازما على عدم التوطن فى غيره و عدم اتخاذ مقر له،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٣

بل يبقى متجولا- فى الأرض يتمّ. و كذا إذا كان مترددا فى ذلك. و إن كان الأحوط استحبابا له الجمع بين القصر و التمام إلى أن

تطول عليه المدة فيتم.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ١، ص: ٣٠٣

السابع: أن يصل إلى حدّ الترخص، و يعرف بأحد أمرين: (أولهما): أن يتوارى عن البيوت، بحيث يخفى شخصه على أهلها لبعده عنهم، و يعلم ذلك بأن يبعد بحيث يخفى عليه من كان واقفاً أو ماشياً عندها (ثانيهما): أن يبعد بحيث لا يسمع أذان أهل البلد. و لو اختلفا فاللازم الاحتياط.

(مسألة ٥٤٨): المدار في السماع على المتعارف من حيث السامع و الصوت المسموع و موانع السمع. و مع اختلاف المتعارف يلزم الاحتياط و لا عبرة بالسماع بسبب مكبر الصوت أو بسبب سماعة لاقطة له. كما إن المدار في التوارى على ما يستند للبعد دون ما يستند للمخاطب الخارجي. و كذا على المتعارف في النظر المجرد.

(مسألة ٥٤٩): الوصول إلى حدّ الترخص عند خروج المسافر من بلده، و منتهى التقصير عند رجوعه لبلده.

(مسألة ٥٥٠): الأحوط وجوباً عدم التقصير عند الخروج من محل الإقامة أو المكان الذي يبقى فيه ثلاثين يوماً إلا بعد الوصول إلى حدّ الترخص، و إذا أراد الصلاة قبله جمع بين القصر و التمام. و أما عند إرادة الدخول لمكان يريد المقام فيه عشرة أيام فلا يكفي في التمام الوصول إلى حدّ الترخص، بل لا بدّ من الوصول إلى مكان الإقامة بنفسه.

(مسألة ٥٥١): إذا شكّ في الوصول إلى حدّ الترخص للشك في مقدار المسافة التي قطعها بنى على عدمه، فيبقى على التمام في الذهاب و على القصر في الإياب. إلا أن يعلم إجمالاً ببطان إحدى الصلاتين، فيجب الاحتياط. و أما إذا منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٤

كان الشك في تحقق العلامتين السابقتين مع العلم بمقدار المسافة التي قطعها فاللازم الاحتياط.

(مسألة ٥٥٢): إذا اعتقد الوصول إلى الحدّ عند الخروج فصلّى قصراً أو عند الرجوع فصلّى تماماً ثم تبين الخطأ وجب التدارك بالإعادة أو القضاء، كما لو لم يصل أصلاً.

الفصل الثاني في فواطع السفر

و هي أمور.

الأول: المرور بالوطن. و المراد به المكان الذي يتخذ الإنسان مقرّاً له على الدوام لو خلى و نفسه، بحيث يعزم على البقاء فيه و عدم الخروج منه إلا لسبب طارئ. سواء كان مسقط رأسه أم استجده. و يكفي فيه التبعية للغير كالزوج و الأب و نحوهما، فوطن المتبوع وطن للتابع ما لم يعرض عنه و يخرج منه.

(مسألة ٥٥٣): يكفي في الوطن المستجد السكنى فيه بالتبعية المتقدمة، و لا يتوقف مع ذلك على قضاء مدة معتدّ بها، فلا يحتاج في المدة المذكورة لتبعية الإقامة أو الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام و إن كان أحوط استحباباً.

(مسألة ٥٥٤): يمكن تعدد الوطن، بأن يتخذ الإنسان أكثر من بلد واحد مقرّاً له يقضى في كل منهما قسماً من أوقاته و لا يخرج منها غيرها إلا لسبب طارئ.

و حينئذ لا بدّ في التقصير عند السفر بين الوطنين من أمرين:

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٥

(الأول): بلوغ المسافة الامتدادية، و هي ثمانية فراسخ، و لا يكفي الملققة لانقطاع السفر بدخول كل منهما.

(الثاني): أن لا يكون كثير السفر بينهما، وإلا وجب عليه التمام في الطريق و لم يقصّر إلا في السفر الأولى بعد أن يبقى في أحدهما عشرة أيام.

(مسألة ٥٥٥): إذا اتخذ الإنسان مسكنا يبيت فيه في مدينته، و محل عمل يعمل فيه في مدينته أخرى و كان كل منهما مبتيا على الدوام و الاستمرار، كان كل منهما وطنا له، فيجرى عليه حكم ذى الوطنين.

(مسألة ٥٥٦): الظاهر عدم ثبوت الوطن الشرعي، فلا تجرى أحكام الوطن على المكان الذى يملك فيه الإنسان منزلا قد أقام فيه ستة أشهر، بل يجب فيه القصر كما يجب فى الوطن الذى أعرض عنه.

(مسألة ٥٥٧): الظاهر عدم خروج الوطن عن كونه وطنا إلا بالعدول عن جعله وطنا مع الخروج عنه، و لا يكفى العدول عنه مع البقاء فيه و عدم الخروج منه، كما لا يكفى التردد فى البقاء على كونه وطنا و لو مع الخروج عنه.

(مسألة ٥٥٨): يلحق بالوطن المكان الذى يتخذه الإنسان مقرا له مدة طويلة يسكن فيه سكناه فى وطنه بمنزل و أثاث و نحوهما، بحيث يصدق عرفا أنه مسكنه فى المدة المذكورة، كالبلد الذى يسكنه طالب العلم فى مدة دراسته، و الموظف فى مدة وظيفته و صاحب العمل فى مدة عمله و نحوهم، فإنه و إن لم يكن، وطنا له- كما سبق فى معنى الوطن- إلا أنه يجرى عليه حكم الوطن، فإذا كان فيه كان حاضرا يتم و إن لم ينو الإقامة فيه، و إذا خرج منه صار مسافرا و لا- بدّ فى وجوب القصر عليه من العزم على قطع المسافة الامتدادية أو الملققة، و إذا مرّ به فى سفره انقطع سفره إلى غير ذلك. لكن لا بدّ فيه من أن لا يكثر الخروج

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٦

منه، و إلا لم يكن مقرا له. نعم يتم فيه لكونه كثير السفر حينئذ.

(مسألة ٥٥٩): لما كان السفر ينقطع بالمرور بالوطن و بالمقر، فلا بدّ فى التقصير عند السفر بينهما من بلوغ المسافة الامتدادية و هى ثمانية فراسخ.

(مسألة ٥٦٠): إذا اتخذ المكان مقرا له فى وقت معين من السنة لم يجر عليه حكم الوطن فى غير ذلك الوقت. فطلاب العلم الذين يتخذون محل دراستهم مقرا فى فصل الدراسة و يتركونه و يرجعون إلى أوطانهم بعد ذلك إذا ذهبوا إليه فى العطلة الدراسية كانوا مسافرين و جرى عليهم حكم السفر.

الثانى: العزم على الإقامة عشرة أيام متوالية فى مكان واحد أو العلم ببقائه فى المدة المذكورة و إن لم يكن باختياره. و يكفى تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر، فإذا نوى الإقامة مثلا من زوال يوم الى زوال اليوم الحادى عشر من ذلك اليوم كان عليه التمام. و مبدأ اليوم طلوع الفجر فإذا نوى الإقامة من طلوع الشمس فلا بدّ من نيتها إلى طلوع اليوم الحادى عشر كما أن الليالى المتوسطة داخله. بل الأحوط وجوبا دخول الليلة المتطرفة، و أبعاض الليلتين المتطرفتين بنحو يتم به ليلة ملفقة. فمن اقتصر على الأيام المجردة عن ذلك لزمه الجمع بين القصر و التمام.

(مسألة ٥٦١): يشترط وحدة محل الإقامة عرفا فلا تصح الإقامة فى أكثر من قرية أو بلد واحد. نعم لا يضر التنقل فى أبعاض القرية أو البلد الواحد، و نحو ذلك مما من شأن أهل المكان- الذى يقيم فيه- التنقل فيه بما أنهم أهل ذلك المكان، بحيث لا يكون تنقلهم فيه مبتيا على العناية و الخروج عن مقتضى إقامتهم فيه، كمسجده و حمامه و متنزهاته و مقبرته، دون غير ذلك مما يكون ذهاب أهل ذلك المكان له خروجا عن مقتضى إقامتهم فى مكانهم عرفا، نظير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٧

ذهاب غيرهم له من المسافرين. و إن كان ذهابهم له أيسر من ذهاب غيرهم لقبهم منه.

(مسألة ٥٦٢): تصح نية الإقامة فى الصحراء، على أن ينوى عدم الوصول إلى ما لا يتعارف وصول أهلها إليه من الأمكنة و المواضع.

(مسألة ٥٦٣): يكفى فى نية الإقامة النية التبعية كنية الزوجة تبعاً للزوج و الولد تبعاً لأبيه. لكن لا بدّ من العلم بتحقيق نية الإقامة من

المتبوع، ولا يكفي تحققها منه من دون أن يعلم التابع بها وإن كان بانيا على المتابعة.

(مسألة ٥٦٤): الظاهر عدم تحقق نية الإقامة في المكان مع نية الخروج منه إلى ما دون المسافة مما لا يعدّ من توابعه بحيث يعدّ ذهاب أهل المكان له سفرا منهم، وإن كان زمان الخروج قريبا، بل يتعين القصر مع ذلك حتى في المحل الذي نوى فيه الإقامة. نعم بعد انعقاد الإقامة بحيث لا يضر فيها العدول لا يكون نية الخروج لما دون المسافة مبطلا لها.

(مسألة ٥٦٥): إذا نوى المقام إلى حادث لا يعلم أمده - كورود مسافر أو قضاء حاجة - فصادف أمده عشرة أيام أو أكثر لم تنعقد له إقامة وكان الواجب عليه القصر.

(مسألة ٥٦٦): إذا نوى الإقامة إلى يوم معين وكان في الواقع عشرة أيام من دون أن يعلم ذلك تمت إقامته وكان من الواجب عليه التمام، كما لو نوى ظهر الأربعاء الإقامة إلى ظهر يوم الجمعة الثانية، وإن اعتقد خطأ إن نيته للإقامة كانت في ظهر يوم الخميس. ولو انعكس الأمر لم تنعقد له إقامة وكان الواجب عليه القصر.

(مسألة ٥٦٧): إذا نوى إقامة عشرة أيام في المكان ثم عدل عن إقامة قبل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٨

مضى عشرة أيام فعزم على الخروج قبل إكمالها أو تردد فإن كان قد صلى فريضة تماما بقي على التمام إلى أن يسافر.

وإن لم يكن قد صلى فريضة تماما رجع إلى القصر، سواء لم يصل أصلا - ولو عصيانا - أم صلى صلاة غير رباعية أم شرع في صلاة رباعية ولم يتمها وإن دخل في ركوع الركعة الثالثة، و سواء فعل غير الصلاة الرباعية مما لا يجوز للمسافر كالصوم، و النوافل النهارية أم لا. بل حتى لو صلى رباعية، ثم تبين بطلانها.

(مسألة ٥٦٨): إذا عدل عن نية الإقامة وهو في الرباعية قبل أن يتمها وجب عليه قصرها، وإن دخل في الركعة الثالثة قبل الركوع هدم وأتمها قصرا. وإن كان بعده بطلت، نعم لو كان في مواضع التخيير كان عليه إتمامها أربعا، لكن لا تكفى في البقاء على التمام.

(مسألة ٥٦٩): إذا نوى الإقامة فصام و عدل عن نية الإقامة قبل أن يصلي تماما وقبل الزوال بطل صومه، وإن كان عدوله بعد الزوال صح صوم ذلك اليوم، دون ما بعده، و وجب عليه القصر. و أما إن كان عدوله بعد الصلاة تماما فيصح صوم ذلك اليوم مطلقا كما يصح الصوم بعده ما دام لم يخرج.

(مسألة ٥٧٠): إذا عدل عن نية الإقامة وشك في أنه صلى تماما أم لم يصل بنى على أنه لم يصل و وجب عليه القصر. نعم إذا كان بعد الفراغ من الصلاة الرباعية وقد شك في صحتها، أو بعد خروج وقتها وقد شك في الإتيان بها فالظاهر البناء على الإتيان بها و البقاء على التمام، و إن كان الأحوط استحبابا ضم القصر إليه.

(مسألة ٥٧١): إذا صلى بعد نية الإقامة فريضة تماما نسيانا أو لشرف البقعة -

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٠٩

كما في مواضع التخيير كفى ذلك في انعقاد الإقامة و عدم الرجوع للقصر مع العدول عنها. أما إذا فاتته الصلاة أداء فقضائها تمام ثم عدل فالأمر لا يخلو من إشكال و الأحوط وجوبا الجمع بين القصر و التمام.

(مسألة ٥٧٢): إذا عدل عن نية الإقامة قبل أن يصلي فريضة تماما بطلت الإقامة من حين العدول لا من أول الأمر، فلو كان قد صام قبل العدول صح صومه، و لو فاتته صلاة رباعية قبل العدول قضائها تماما بعد العدول.

(مسألة ٥٧٣): إذا تمت مدة الإقامة لم يحتج في البقاء على التمام إلى إقامة جديدة، بل يبقى على التمام إلى أن يسافر و إن لم يصل في مدة الإقامة فريضة تماما.

(مسألة ٥٧٤): لا يشترط في انعقاد نية الإقامة كونه مكلفا حين النية، فلو نوى وهو غير بالغ كان حكمه التمام، على التفصيل المتقدم. و كذا لو نوت المرأة وهي حائض أو نفساء.

(مسألة ٥٧٥): إذا استقرت الإقامة- و لو بالصلاة تماما- ثم بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافة ثم السفر منه بمقدار المسافة، فإن لم يكن عازما على الرجوع إلى محل الإقامة وجب عليه القصر بالخروج منه. وإن كان عازما على الرجوع إلى محل الإقامة- و لو مع المكث فيه من دون تبيّة إقامة جديدة- لم يجب عليه القصر بالخروج من محل الإقامة، وإنما يجب بالخروج من المقصد المذكور. فمثلا من استقرت له الإقامة في النجف الأشرف إذا خرج إلى الكوفة و أراد الرجوع إلى النجف ثم الخروج منها إلى كربلاء لم يقصر بخروجه من النجف إلى الكوفة بل بخروجه من الكوفة.

الثالث: أن يقيم في مكان واحد ثلاثين يوما من دون عزم على إقامة عشرة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٠

أيام، سواء عزم على إقامة ما دون العشرة مرة بعد أخرى حتى أتم الثلاثين، أم لم يعزم على إقامة أصلا فيجب بعدها الإتمام حتى يسافر و إن لم يصل إلا صلاة واحدة. و لا يكفي الشهر الهلالي إذا كان تسعة و عشرين يوما، و الظاهر هنا تبعية الليالي للأيام، فلا بدّ من إكمال ثلاثين ليلة مع الأيام. و يكفي التلفيق من اليوم أو الليلة المنكسرين.

(مسألة ٥٧٦): لا بدّ من إتمام المتردد ثلاثين يوما من وحدة المكان الذي هو فيه هذه المدة على نحو ما تقدم في تبيّة الإقامة. و إذا خرج إلى ما دون المسافة جرى عليه ما سبق هناك.

(مسألة ٥٧٧): إذا انتقل من المكان قبل إتمام المدة بقليل لم يجب التمام و إن تكرر ذلك منه في أمكنة متعددة.

(مسألة ٥٧٨): يظهر منهم أن الإقامة ثلاثين يوما تمنع من تليق المسافة و تميم ما بعدها لما قبلها، فلا بدّ في القصر من سفر جديد و تام المسافة كما سبق. و ينكشف بها عدم مشروعية القصر منه إذا كانت المسافة السابقة منه دون الثمانية. و في هذا الأخير إشكال فالأحوط و جوبا قضاء ما صلاة قصرا و الإتيان به تماما غير مقصور.

الفصل الثالث في أحكام المسافر

و المراد به المسافر بالشروط المتقدمة و له أحكام:

الأول: حرمة الصوم منه و عدم صحته عدا ما استثنى مما يأتي التعرض له في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١١

(مسألة ٥٧٩): يصح الصوم من الجاهل بحرمة و عدم مشروعيته و لو للجهل بتحقيق السفر المرخص. و لا يصحّ من الناسي فضلا عن العامد.

الثاني: سقوط نافلة الصلاة المقصورة النهارية، دون غيرها حتى الوتيرة على الأقوى.

(مسألة ٥٨٠): إذا سافر بعد الوقت و لم يكن قد صلّى لم تشرع له نافلة تلك الصلاة. نعم لو صلاها قبل السفر صحت و إن لم يصلّ الفريضة إلا في السفر قصرا.

(مسألة ٥٨١): لا- تشرع نافلة المقصورة في السفر حتى لمن يؤخر الفريضة و يأتي بها تماما في الحضر. نعم إذا رجع من سفره قبل خروج وقتها شرعت له في الحضر.

الثالث: وجوب القصر في الفرائض الرباعية، و هي صلوات الظهرين و العشاء، و لا تشرع تماما إلا في مواضع التخيير الآتية.

(مسألة ٥٨٢): إذا صلّى الرباعية تماما عالما عامدا بطلت و عليه الإعادة أو القضاء. و إن صلاها جاهلا بأصل وجوب القصر في السفر لم تجب الإعادة، فضلا عن القضاء. و إن كان للجهل بتحقيق السفر المرخص- كما لو اعتقد خطأ عدم بلوغ مقصده المسافة- فالأحوط

و جوبا الإعادة و القضاء و كذا إذا كان عالما بأصل وجوب القصر في السفر لكن جهل خصوصياته، كما لو جهل أن كثير السفر لو أقام ببلدة عشرة أيام وجب عليه القصر أو أن العاصي بسفره يقصر إذا رجع إلى الطاعة و نحو ذلك من الفروع.

نعم إذا قلد في الخصوصيات تقليدا صحيحا فأفتى مقلده بالقصر ثم عدل إلى التمام أو عدل عن تقليده لشخص آخر يفتى بالتمام فالظاهر الإجزاء، كما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٢

تقدم في مبحث التقليد.

(مسألة ٥٨٣): إذا نسى المسافر فصلى تماما، فإن ذكر في الوقت فعلية الإعادة أو القضاء، وإن ذكر بعد خروج الوقت فلا قضاء عليه. من دون فرق بين نسيان السفر و نسيان وجوب القصر في السفر.

(مسألة ٥٨٤): لا تقصر المغرب في السفر، و من قصرها جاهلا فالأحوط وجوبا له التدارك بالإعادة أو القضاء. بل هو الواجب في غيره من موارد القصر في موضع الإتمام. نعم من قصر مع نيّة الإقامة جهلا بوجوب التمام أجزأته صلاته و لا إعادة عليه.

(مسألة ٥٨٥): العبرة في التمام و القصر بحال أداء الصلاة لا بحال دخول وقتها و التكليف بها، فمن دخل عليه الوقت و هو حاضر أو بحكمه- و لو لعدم تجاوزه حدّ الترخيص- فلم يصلّ حتى سافر- بشروط السفر السابقة- كان عليه قصر الصلاة، و من دخل عليه الوقت و هو مسافر فلم يصلّ حتى صار حاضرا كان عليه إتمام الصلاة.

(مسألة ٥٨٦): إذا فاتته الصلاة في الحضر قضى تماما و لو كان مسافرا حين القضاء، و إذا فاتته الصلاة في السفر قضى قصرا و لو كان حاضرا حين القضاء.

و المعيار في الفوت آخر الوقت، فمن خرج عليه الوقت و هو حاضر قضى تماما، و من خرج عليه الوقت و هو مسافر قضى قصرا. (مسألة ٥٨٧): يتخير المسافر بين القصر و التمام في الأماكن الأربعة الشريفة، و هي مكة المكرمة، و المدينة المشرفة، و الكوفة- و لا يلحق بها النجف الأشرف- و حرم الحسين عليه السّلام. و الأحوط وجوبا فيه الاقتصار على البناء الذي فيه القبّة الشريفة دون المسجد الملحق به من جانب الشمال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٣

(مسألة ٥٨٨): لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المذكور، بل المواضع المذكورة كغيرها فيه.

(مسألة ٥٨٩): التخيير المذكور استمراري، فإذا شرع في الصلاة بتيّة القصر كان له العدول للتمام و بالعكس. نعم الأحوط وجوبا الاستمرار في التمام مع القيام للركعة الثالثة فلا يشرع الهدم منه و الرجوع للقصر.

(مسألة ٥٩٠): لا يجرى التخيير في بقيّة المساجد و مشاهد المعصومين عليهم السّلام و نحوها من المواضع الشريفة غير ما تقدم.

(مسألة ٥٩١): لا يجرى التخيير المذكور في قضاء الصلوات الفائتة قصرا.

بل الأحوط وجوبا عدم جريانه في الصلاة التي تفوت في المواضع المذكورة، بل يتعيّن الإتيان بها قصرا.

(مسألة ٥٩٢): يستحب للمسافر أن يقول عقيب كل صلاة مقصورة ثلاثين مرة: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر». و في الحديث: «إن ذلك تمام الصلاة».

خاتمة في بعض الصلوات المستحبة

(منها): صلاة العيدين، و هي واجبة في زمان الحضور مع اجتماع الشرائط و مستحبة في عصر الغيبة جماعة و فرادى، و لا يعتبر فيها العدد و لا تباعد الجماعتين، و لا غير ذلك من شرائط صلاة الجمعة، و كفيّتها ركعتان يقرأ في كل منهما الحمد و سورة، و الأفضل أن يقرأ في الأولى (الشمس) و في الثانية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٤

(الغاشية) أو في الأولى (الأعلى) و في الثانية (الشمس) ثم يكبر في الأولى خمس تكبيرات و يقرأ عقيب كل تكبيرة. و في الثانية

أربعا و يقنت بعد كل تكبيرة على الأحوط في كل التكبيرات و القنوتات، و يجزئ في القنوت ما يجزئ في قنوت سائر الصلوات، و الأفضل أن يدعو بالمأثور فيقول في كل قنوت منها: «اللهم أهل الكبرياء و العظمة، و أهل الجود و الجبروت، و أهل العفو و الرحمة، و أهل التقوى و المغفرة، أسألك في هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيدا، و لمحمد صلى الله عليه و آله ذخرا و مزيدا، أن تصلى على محمد و آل محمد، كأفضل ما صليت على عبد من عبادك، و صل على ملائكتك و رسلك، و اغفر للمؤمنين و المؤمنات، و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، اللهم إنى أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون و أعوذ بك من شر ما استعاذ بك منه عبادك المرسلون»، و فى بعض الروايات غير ذلك، و يأتى الإمام بخطبتين بعد الصلاة يفصل بينهما بجلسة خفيفة، و الأحوط الإتيان بهما، و لا يجب الحضور عندهما و لا الإصغاء.

(مسألة ٥٩٣): لا يتحمل الإمام فى هذه الصلاة غير القراءة.

(مسألة ٥٩٤): إذا لم تجتمع شرائط وجوبها ففى جريان أحكام النافلة عليها وجه، فيجوز البناء على الأقل و الأكثر عند الشك فى الركعات، و لا تقدر فيها زيادة الركن سهوا، و الأحوط السجود للسهو و قضاء الجزء المنسى.

(مسألة ٥٩٥): إذا شك فى جزء منها و هو فى المحل أتى به و إن كان بعد تجاوز المحل مضى.

(مسألة ٥٩٦): ليس فى هذه الصلاة أذان و لا إقامة، بل يستحب أن يقول المؤذن: «الصلاة»، ثلاثا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٥

(مسألة ٥٩٧): وقت صلاة العيدين من طلوع الشمس إلى الزوال، و فى سقوط قضائها لو فاتت إشكال، و يستحب الغسل قبلها، و الجهر فيها بالقراءة، إماما كان أو منفردا، و رفع اليدين حال التكبيرات، و السجود على الأرض، و الإصحاح بها إلا فى (مكة) المعظمة فإن الإتيان بها فى المسجد الحرام أفضل، و أن يخرج إليها راجلا حافيا لابسا عمامة بيضاء مشمرا ثوبه إلى ساقه، و أن يأكل قبل خروجه إلى الصلاة فى عيد الفطر، و بعد عودته فى عيد الأضحى مما يضحي به إن كان.

(منها): صلاة الغفيلة و هى: ركعتان بين المغرب و العشاء يقرأ فى الأولى سورة الفاتحة و آية و ذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فتادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين فاستجبنا له و نجيناها من الغم و كذلك ننجى المؤمنين و فى الثانية سورة الفاتحة و آية و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو و يعلم ما فى البر و البحر و ما تسقط من ورقه إلا يعلمها و لا حية فى ظلمات الأرض و لا رطب و لا يابس إلا فى كتاب مبين ثم يرفع يديه و يقول: «اللهم إنى أسألك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى.» و يذكر حاجته ثم يقول: «اللهم أنت ولى نعمتى و القادر على طلبتى تعلم حاجتى فأسئلك بحق محمد و آل محمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لى» و يسأل حاجته. و لا يحتاج للبسملة فى الركعتين قبل الآيتين، بل لا يجوز الإتيان بها إلا بقصد الذكر و التبرك أو بقصد القرآنية من دون تية الورود و الخصوصية.

(مسألة ٥٩٨): يجزئ فى صلاة الغفيلة أن يأتى بركعتين من نافلة المغرب على الوجه المتقدم، و لا يلزم الإتيان بها بدون تية النافلة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٦

(و منها): صلاة جعفر بن أبى طالب علمها النبى صلى الله عليه و آله لجعفر لما قدم من الحبشة، و هى أربع ركعات يقرأ فيها بعد الفاتحة و السورة، خمس عشرة مرة (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) و فى الركوع عشر مرات و فى القيام بعد الركوع عشر مرات و فى السجدة الأولى عشر مرات و فى الجلوس بين السجدين عشر مرات و فى السجدة الثانية عشر مرات و فى الجلوس بعد السجدين عشر مرات فيتم له فى كل ركعة خمس و سبعون مرة، و يكون مجموع التسيحات فى الركعات الأربع ثلاثمائة تسيحة. و قد روى أنه يقرأ فى كل ركعة بعد سورة الفاتحة سورتي (التوحيد) (و الكافرون). كما روى أيضا أن يقرأ فى الأولى (الزلزلة) و فى الثانية (و العاديات) و فى الثالثة (النصر) و فى الرابعة (التوحيد)، و روى أنه يقرأ فيها (الزلزلة) (و النصر) (و القدر) (و التوحيد).

وله أن يأتي بأى سورة شاء، بل له أن يجتزئ بأى سورة شاء من القرآن.

(مسألة ٥٩٩): من كان مستعجلاً أجزاءه أن يصلّيها أربع ركعات من دون تسبيح ثم يقضى التسبيح وهو ذاهب في حاجته. كما روى أن من نسى التسبيح في بعض حالات الصلاة قضاه في الحالة الأخرى التي يذكره فيها، فإذا نسى التسبيح بعد القراءة حتى ركع سبّح في الركوع خمسا وعشرين مرة.

(ومنها): صلاة ليلة الدفن، وهي صلاة ركعتين في ليلة دفن المؤمن يقرأ في الأولى سورة الفاتحة وآية الكرسي. وفي الثانية: سورة الفاتحة وعشر مرات سورة القدر، فإذا سلّم قال: اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث ثوابها إلى قبري. ويذكر اسم الميت. (مسألة ٦٠٠): ورد عن النبي صلى الله عليه وآله الأمر بالتصدق عن الميت ليلة الدفن لأنها أشدّ ليلة تمرّ به، فإن لم يجد صلى ركعتين يقرأ في الأولى سورة التوحيد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٧

مّرتين، وفي الثانية سورة التكاثر عشرين.

(مسألة ٦٠١): لا يشرع الاستئجار لصلاة ليلة الدفن. نعم لا بأس بأن يدفع لشخص مالا ويأذن له في تملكه هبة بعد الإتيان بالصلاة المذكورة. وحينئذ لو لم يصل عمداً أو نسياناً جاز. لكن لم يحلّ له المال ووجب عليه إرجاعه لصاحبه، ومع الجهل به واليأس عن الوصول إليه يجري عليه حكم مجهول المالك وهو الصدقة.

ويمكن أن يدفع المال له هدية منجزة ويشترط عليه فيها أن يصلى الصلاة المذكورة، وحينئذ لا يجوز له ترك هذه الصلاة، فإن تركها عمداً - عسياناً - أو نسياناً كان لصاحب المال الرجوع في هديته، فإن لم يرجع ولو لجهله بالحال لم يحرم المال على الشخص المذكور.

(ومنها): صلاة أول الشهر، وهي ركعتان في أول يوم من كل شهر يقرأ في الأولى سورة (الفاتحة) وسورة (التوحيد) بعدد أيام الشهر، وفي الثانية: سورة (الفاتحة) وسورة (القدر) بعدد أيام الشهر ثم بعد الانتهاء من الصلاة يتصدق بما يتيسر له فيشتري بذلك سلامة الشهر كله. وفي بعض الروايات أنه يقرأ بعدها هذه الآيات الكريمة بسم الله الرحمن الرحيم وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرُّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ. بسم الله الرحمن الرحيم وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا - مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٨

كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ - رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ.

(ومنها): صلاة المهمات فعن الإمام الحسين عليهم السلام أنه قال: إذا كان لك مهمّة فصلّ أربع ركعات تحسن قنوتهن وأركانهن: تقرأ في الأولى (الحمد) مرة، وحسبنا الله ونعم الوكيل، سبع مرات، وفي الثانية (الحمد) مرة وقوله مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَأَ وَوَلَدًا سَبْعَ مَرَاتٍ. وفي الثالثة (الحمد) مرة وقوله لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، سبع مرات. وفي الرابعة (الحمد) مرة وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ، سبع مرات، ثم تسأل حاجتك.

(ومنها): صلاة الاستخارة فقد ورد في النصوص الكثيرة الحث على الاستخارة عند الإقدام على أمر. والمراد بها الابتهاال منه جل شأنه في أن يختار للعبد في ذلك الأمر ما هو الخير له، فإن كان خيرا له سهّله ويسّره، وإن لم يكن خيرا له صرفه عنه ومنعه منه. مثل أن يقول: «أستخير الله برحمته خيرة في عافية». وقد رويت لها صور مختلفة يضيق المقام عن استقصائها، نذكر:

(منها): ما روى عن الصادق عليه السلام من أنه قال: «ما استخار عبد قط في أمره مائة مرة عند رأس الحسين عليه السلام فيحمد الله و

يشنى عليه إلا رماه الله بخير الأمرين».

كما ورد في كثير من النصوص الأمر بالاستخارة بعد صلاة ركعتين على صور مختلفة.

(منها): ما روى في الصحيح عن مrazم قال: «قال لى أبو عبد الله عليه السّلام: إذا أراد أحدكم شيئاً فليصل ركعتين، ثم ليحمد الله و ليثن عليه، و يصلى على محمد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣١٩

و أهل بيته و يقول: «اللهم إن كان هذا الأمر خيراً لى فى دينى و دنيائى فيسيره لى و قدّره و إن كان غير ذلك فاصرفه عنى». قال مrazم: فسألته أى شىء أقرأ فيهما فقال: اقرأ فيهما ما شئت، و إن شئت فقرأ فيهما بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون، و قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن». و قد ورد فى كثير من النصوص أن اللازم على المكلف بعد الاستخارة الرضا بما يختاره الله تعالى، و إلا كان متهما له فى قضائه.

و نسأله سبحانه و تعالى أن يختار لنا ما فيه صلاح ديننا و دنيانا و آخرتنا إنه أرحم الراحمين.
و الحمد لله ربّ العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢١

كتاب الصوم

إشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٣

كتاب الصوم فريضة الصوم إحدى الدعائم التى بنى عليها الإسلام و إحدى الفرائض العظام التى فرضها الله سبحانه على عباده، و إحدى العبادات التى تعبد بها تعالى خلقه لتهديب نفوسهم و تطهير قلوبهم و زكاه أبدانهم، و هو جنّة من النار، و به يدخل العبد إلى الجنة، و فى الحديث: «قال الله تعالى: كل عمل ابن آدم الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلا الصيام فإنه لى و أنا أجرى به». و قد ورد فى الأخبار عن النبى و الأئمة عليهم السّلام: أنّ نوم الصائم عبادة، و نفسه و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاءه مستجاب، و خلوف فمه عند الله أطيب من رائحة المسك و أنّ الصائم يرفع فى رياض الجنة، و تدعو له الملائكة حتى يفطر، و له فرحتان: فرحة عند الإفطار و فرحة حين يلقى الله تعالى، كما ورد أن الصوم يباعد الشيطان و يسوّد وجهه.

و قد اختار الله سبحانه و تعالى لهذه الفريضة الشريفة أفضل الشهور و أكرمها عليه الذى اختصه لنفسه و نسبه إليه فكرمه و عظّمه، و شرفه بإنزال كتابه فيه، و اختصه بليلة القدر التى هى خير من ألف شهر، و فيه تغلّ الشياطين، و تغفر السيئات، و تضاعف الحسنات، و تغلق أبواب النيران، و تفتح أبواب الجنان، و دعى فيه المؤمنون إلى ضيافة الله تعالى، و جعلوا من أهل كرامته. و نسأله سبحانه التوفيق فيه لما يحب و يرضى و هو أرحم الراحمين.

و يقع الكلام فى كتاب الصوم فى ضمن فصول.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٤

الفصل الأول فى النبى

(مسألة ١): يشترط فى صحه الصوم النبى و تتقوّم بأمر:

الأول: نبى ترك المفطرات الآتية.

الثاني: أن ينوى بتركها الصوم.

الثالث: أن يكون الداعي للصوم هو التقرب لله تعالى. ولا يضمر فيه أن يكون ترك المفطرات لدواعي آخر- كتعذر حصولها أو عدم الرغبة فيها- ما دام الداعي لقصد الصوم بذلك هو التقرب، و يكفي فيها النية الارتكازية بحيث لو سئل لقال أريد الصوم، و لا يجب استحضارها تفصيلاً.

(مسألة ٢): لا يضمر عروض الغفلة المطلقة بنوم أو نحوه في صحة الصوم إذا سبقت النية المذكورة، فلو نوى الصيام غدا و نام حتى طلع عليه الفجر صح صومه، بل يصح صومه حتى لو استمر نومه من قبل الفجر إلى ما بعد الغروب.

نعم الأحوط وجوباً عدم صحة الصوم بعروض السكر و الإغماء في أثناء النهار.

(مسألة ٣): لا يجب قصد الوجوب و لا الاستحباب، و لا الأداء و لا القضاء و لا غير ذلك بل يكفي قصد الصوم عن أمره. نعم مع تعدد الأمر لا بد من تعيين الصوم المنوى و لو إجمالاً، كما لو نوى الصوم الذي انشغلت ذمته به أولاً صح صومه.

(مسألة ٤): من يصوم عن غيره باستئجار أو تبرع ينوي امتثال الأمر المتوجه لمن يصوم عنه و تفرغ ذمته.

(مسألة ٥): لا يجب العلم بالمفطرات بخصوصياتها، بل يكفي نية ترك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٥

المفطرات على إجمالها.

(مسألة ٦): لا يقع في شهر رمضان صوم غيره و ان لم يكن مكلفاً بصيام شهر رمضان كالمسافر، و ان نوى صيام غيره متعمداً بطل. نعم مع الجهل بدخول شهر رمضان أو نسيانه فإذا نوى صوم شعبان إما مندوباً أو مندوراً صح و وقع عن شهر رمضان إن صادفه. و أما لو نوى نذراً آخر أو نوى القضاء أو الكفارة ففي صحة صومه و وقوعه عما نوى أو عن رمضان إشكال. نعم لو رجع ذلك إلى نية صوم ذلك اليوم على ما هو عليه إن صادف رمضان فمنه، و إلا- فمن غيره، صح و وقع عن رمضان. و كذا لو ظهر له قبل الزوال أنه من رمضان فجدد النية و نوى صومه من رمضان.

(مسألة ٧): وقت النية في صيام شهر رمضان عند طلوع الفجر الصادق على الأحوط وجوباً بحيث يدخل عليه الفجر و هو ناو للصوم، و كذا الحال في جميع أنواع الصوم الواجب المعين كما لو نذر صوم أول خميس في الشهر.

(مسألة ٨): يمتد وقت النية إلى الزوال في صوم الواجب المعين - كقضاء شهر رمضان و الكفارة- و ان تضيق وقته فإذا أصبح ناوياً للإفطار ثم بدا له قبل الزوال أن يصوم قضاء- مثلاً- فنوى صيامه أجزاءه. أمياً لو أخر النية إلى ما بعد الزوال فالأحوط وجوباً عدم الاجتزاء به. أما الصوم المندوب فيمتد وقت النية فيه إلى أن يبقى من النهار ما يمكن فيه تجديد النية.

(مسألة ٩): الجاهل بدخول شهر رمضان و الناسى له إذا لم يستعملاً المفطر يجزئهما تجديد النية قبل الزوال، و كذا الجاهل بوجوب صيامه و الناسى، و كذا الحال في كل صوم واجب معين.

(مسألة ١٠): يوم الشك- المردد بين آخر شعبان و أول شهر رمضان- إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٦

صامه المكلف بتية صوم شعبان ندباً أو نذراً صح صومه، و إن تبين أنه من شهر رمضان أجزاءه عنه، و إذا تبين ذلك قبل الزوال أو بعده عدل بتية إليه، و كذا إذا صامه بتية الأمر الواقعي المتوجه إليه إما الأمر بصوم شعبان أو الأمر بصوم شهر رمضان، فإنه يصح و يجزئ عن شهر رمضان لو صادفه.

و لو صامه على أنه من شهر رمضان فإنه يبطل، و لا يجزيه عن صوم شهر رمضان حتى لو صادفه، أما لو صامه بتية القضاء أو الكفارة فإن لم يكن من شهر رمضان صح، و إن تبين أنه من شهر رمضان قبل الزوال جدد النية بصوم شهر رمضان و صح، و إن تبين بعد ذلك ففي صحته إشكال على ما تقدم في المسألة (السادسة).

(مسألة ١١): يجب البقاء على نية الصوم في تمام النهار في صوم شهر رمضان وغيره من الواجب المعين، فإذا عدل عن الصوم أو تردد فيه في أثناء النهار لم يجتزئ به مطلقاً على الأحوط وجوباً. وكذا إذا نوى أنه سوف يفطر.

و أما في الواجب غير المعين فيصح الصوم مع تجديد النية قبل الزوال، ولا يصح بعده على الأحوط وجوباً. و أما في المندوب فيصح مع تجديد النية ولو في آخر النهار.

(مسألة ١٢): إذا تردد في البقاء على الصوم للشك في صحة الصوم منه، صح في جميع الصور المتقدمة إذا كان عازماً على البقاء على الصوم لو كان صحيحاً، أما إذا كان الشك في صحة صومه سبباً في عدوله عن الصوم جرى فيه ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ١٣): لا يصح العدول من صوم إلى صوم إذا فات وقت نية الصوم المعدول إليه بل مطلقاً على الأحوط وجوباً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٧

الفصل الثاني في المفطرات

و هي أمور:

الأول والثاني: الأكل والشرب، ولا بدّ فيهما من صدق الأكل والشرب عرفاً من دون فرق بين القليل والكثير، وبين ما يتعارف أكله وشربه وغيره. و أما مع عدم صدق الأكل والشرب فيهما عرفاً، كابتلاع الحصى والخرز والدرهم ونحوها، مما يعد الجوف ظرفاً له لا غير، فلا إفطار به.

الثالث: الجماع، و يكفي فيه إدخال مقدار الحشفة في قبل المرأة ولو من دون إنزال، و هو الأحوط وجوباً في إدخاله في الدبر من المرأة وغيرها. و لا فرق في مفطرية الجماع بين الفاعل والمفعول به.

الرابع: الكذب على الله تعالى أو على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أو على الأئمة من آلهم السلام، سواء كان في أمر ديني أم دنيوي. نعم يختص بما إذا تضمن تحميل شيء عليهم لاقتضائه نحواً من النقص عليهم، و لو بتركهم للمستحب، أو تضمن تعهدهم بمضمون خبري أو إنشائي، دون ما لا يتضمن شيئاً من ذلك، كالإخبار عن أحدهم عليهم السلام أنه ولد نهاراً، أو في ليلة ممطرة، أو في يوم الأربعاء مثلاً.

(مسألة ١٤): إذا أخبر معتقداً الصدق، و تحقّق ما أخبر به لم يبطل صومه و إن كان في الواقع مخطئاً. أما إذا أخبر بشيء و هو يعتقد الكذب و عدم تحقّق ما أخبر به فيبطل صومه و إن كان في الواقع صادقاً. و كذا إذا أخبر بما يشكّ في ثبوته ملتفتاً للشك على الأحوط وجوباً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٨

الخامس: تعيّد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر في صوم شهر رمضان و في قضاؤه، بل في كل صوم واجب. أما الصوم المندوب فلا يبطل بذلك.

(مسألة ١٥): إذا طلع عليه الفجر و هو جنب من دون أن يتعيّد البقاء على الجنابة لم يبطل صومه، و لا فرق في ذلك بين صوم شهر رمضان، و غيره من الصوم الواجب و المندوب. نعم لا يصح منه قضاء شهر رمضان و إن تضيق وقته.

(مسألة ١٦): لا يبطل الصوم بالاحتلام في أثناء النهار من دون فرق بين الصوم الواجب و المندوب.

(مسألة ١٧): لا يبطل الصوم بمسّ الميت عمداً، و إن كان قبل الفجر، و إن لم يغتسل.

(مسألة ١٨): من علم من نفسه أنه لا يقدر على الغسل قبل الفجر إذا تعيّد الجنابة في الليل ملتفتاً لذلك كان من تعيّد البقاء على الجنابة، فيبطل صومه و يجب عليه القضاء و الكفارة، و لو تمكّن من التيمم فالأحوط استحباباً أن يبادر له قبل الفجر من دون أن يسقط عنه القضاء و الكفارة.

(مسألة ١٩): إذا نسي المجنب غسل الجنابة بطل صومه من دون فرق بين صيام شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب. نعم لا تجب بذلك الكفارة، وكذا الحال في الحائض والنفساء إذا نسيتا الغسل على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٢٠): إذا كان المجنب لا يتمكن من الغسل لمرض ونحوه فالأحوط استحبابا له المبادرة للتيمم قبل الفجر مع القدرة عليه، وإن كان الظاهر صحة صومه بدونه.

(مسألة ٢١): إذا ظن سعة الوقت فأجنب فبان ضيقه بنحو لا يسعه الغسل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٢٩

قبل الفجر فلا شيء عليه، و صح صومه. أما إذا تبين أن الجنابة بعد الفجر جرى عليه حكم من استعمل المفطر بعد الفجر للظن بعدم طوعه الذي يأتي حكمه في الفصل الرابع.

(مسألة ٢٢): إذا تساهلت الحائض والنفساء في الغسل حتى طلع الفجر بطل صومهما وعليهما القضاء. أما إذا تعمدا عدم الغسل فالأحوط وجوبا لهما القضاء والكفارة. نعم إذا حصل لهما النقاء في وقت لا يسع الغسل فالظاهر صحة صومهما، وكذا الحال إذا لم تعلما بالنقاء حتى طلع الفجر. وإن كان الأحوط استحبابا لهما في الصورة الأولى المبادرة للتيمم إن أمكن.

(مسألة ٢٣): لا يشترط في صحة صوم ذات الاستحاضة الكثيرة الغسل، وإن كان الأحوط استحبابا لها المحافظة على غسل ليلة الصوم و غسلي يومه.

(مسألة ٢٤): إذا علم بالجنابة ليلا في شهر رمضان و نام حتى طلع الفجر، فإن نام ناويا ترك الغسل كان من تعمّد البقاء على الجنابة، فيبطل صومه و عليه كفارة الإفطار. و إن نام عازما على الاستيقاظ و الغسل فغلبه النوم حتى طلع الفجر لم يبطل صومه. و إن استيقظ قبل الفجر و عاد إلى النوم ثانيا فغلبه النوم حتى طلع الفجر بطل صومه، و عليه القضاء دون الكفارة، و هكذا الحال مهما تكرر الاستيقاظ و النوم قبل الفجر ما دام لم يعدل عن العزم على الغسل.

(مسألة ٢٥): إذا علم بالجنابة ثم نام غافلا عن كونه مجنبا فغلبه النوم حتى طلع الفجر صح صومه، و لا فرق في ذلك بين النوم الأول و الثاني و غيرهما.

(مسألة ٢٦): إذا اعتقد إنه إن نام لم يستيقظ إلا بعد الفجر، فنام حتى طلع الفجر كان من تعمّد البقاء على الجنابة، فيجب عليه القضاء و الكفارة. و انما لا تجب الكفارة أو القضاء إذا احتمل الاستيقاظ و كان عازما على الغسل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٠

(مسألة ٢٧): لا تعدّ النوم التي يحتلم فيها من النوم الأول، بل النوم الأول: هو النوم الأولى بعد الاستيقاظ من الاحتلام.

(مسألة ٢٨): الحائض و النفساء لا يلحقان بالجنب بالحكم السابق، بل إذا صدق على نومهما التواني و التفريط بالغسل بطل صومهما، حتى في النوم الأول.

و إن لم يصدق التواني و التفريط بنومهما لم يبطل صومهما، و إن تكرر النوم منهما. هذا كله مع العزم منهما على الغسل. أما مع عدمه فالأحوط وجوبا لهما الكفارة أيضا.

السادس: خروج المنى مع قصد الاستمتاع بفعل ما يثير الشهوة، إذا احتمل خروجه به فإنه يوجب القضاء و الكفارة. و أما إذا كان واثقا من نفسه و آمنا من خروج المنى بالفعل المذكور فسبقه المنى بطل صومه، و عليه القضاء دون الكفارة.

(مسألة ٢٩): لا يبطل الصوم بخروج المنى بفعل ما لم يقصد به الاستمتاع و إثارة الشهوة، كما لو كَلَّم الرجل امرأته فسبقه المنى.

السابع: الاحتقان بالمائع، فإنه يبطل الصوم. بخلاف الاحتقان بالجامد، فإنه ليس مفطرا. و أما المواد الدهنية الجامدة، بسبب البرد- كالتحاميل الطيبة- فالأحوط وجوبا اجتنابها.

(مسألة ٣٠): لا يضر بالصوم كل ما لا يصل إلى الحلق مما لا يسمّى أكلا و لا شربا، كما إذا صبّ دواء في جرحه، أو عينيه، أو أذنه،

أو إحليله، وإن وصل إلى الجوف.

(مسألة ٣١): ما يتعارف في هذا الزمان من إيصال الغذاء إلى الجوف عن طريق الأنف و الحلق لبعض المرضى، فإنه مبطل للصوم بل يعد من الأكل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣١

و الشرب. و أما إيصاله إلى الجوف من طريق آخر غير الحلق فالأحوط وجوبا اجتنابه، إذا كان يصل إلى المعدة، و أما إذا لم يصل إليها فلا يضر بالصوم.

(مسألة ٣٢): لا بأس بزرق الدواء و المغذّي في الوريد أو العضلة، و لا يضر بالصوم، و إن كان الأحوط استحبابا في المغذّي الترك.

(مسألة ٣٣): يجوز للصائم ابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، و إن وصل إلى فضاء الفم، كما يجوز ابتلاع ما ينزل من الرأس و إن وصل إلى فضاء الفم. و يجوز أيضا ابتلاع الريق المجتمع في الفم و إن كثر و كان اجتماعه باختيار الصائم.

الثامن: تعمّد القيء و إن كان مضطرا إليه لمرض و نحوه، فإذا تعمّد القيء ليستريح من اضطراب في معدته، أو ألم في رأسه، بطل صومه. و أما إذا غلبه القيء من دون أن يتعمد فلا يبطل صومه.

(مسألة ٣٤): لا يبطل الصوم بما يخرج بالتجشؤ، و إن وصل إلى فضاء الفم، كما لا يبطل بابتلاعه بعد خروجه و إن كان الأحوط استحبابا تركه.

(مسألة ٣٥): الأحوط استحبابا عدم الارتماس بالماء، و عدم ابتلاع الغبار الغليظ، و إن كان الأظهر عدم مفطرتيهما، إلا أن يكون بحيث يصدق عليه الأكل للغبار عرفا لكثرتة و كثافته فيكون مفطرا.

(مسألة ٣٦): لا يبطل الصوم باستنشاق الهواء الممتزج بالدخان. نعم الأحوط وجوبا عدم التدخين بالنحو المتعارف في هذه العصور و إجراء حكم المفطر عليه.

(مسألة ٣٧): ليس من المفطرات مضغ الطعام للصبى و ذوق المرق و نحوه مما لا يتعدى عن الحلق و لا يصل إلى الجوف، أو وصل إلى الجوف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٢

من غير قصد، أو لسيان الصوم. أما مع التعمّد فإنه مفطر و إن كان قليلا جدا.

(مسألة ٣٨): لا بأس بمضغ العلك، إلا أن تنفتت أجزاؤه، و يبتلعها، أو يكون حاويا على ما يتحلل بالريق - كالسكر - و ينزل للجوف معه، فإنه يفطر حينئذ.

(مسألة ٣٩): لا بأس بمضّ لسان الزوج و الزوجة، و إن كان عليه رطوبة بالنحو المتعارف، نعم إذا تجمّع على اللسان ريق كثير بحيث يصدق عرفا أن الآخر قد ابتلعه بطل صومه.

(مسألة ٤٠): يكره للصائم ملامسة النساء و تقيلهن و ملاعبتهن إذا لم يقصد الإنزال و لا كان من عادته. و إن كان قاصدا الإنزال بطل صومه و إن لم ينزل، لثبّة المفطر، و إن أنزل فعليه الكفارة و إن لم يكن من عادته، على تفصيل تقدم في المفطر السادس.

و يكره للصائم الاكتمال بما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق كالصبر و المسك، و إخراج الدم المضعف، و الدخول للحمام إذا خشى الضعف، و شم كل نبت طيب الريح، و بلّ الثوب على الجسد، و جلوس المرأة في الماء، و الحقنة بالجامد، و قلع الضرس بل

مطلق إدماء الفم، و السواك بالعود الرطب، و المضمضة عبثا، و إنشاد الشعر، إلا في مرثي الأئمة عليهم اللام و مدائحهم. و في الخبر (إذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم عن الكذب و غضوا أبصاركم و لا تنازعوا و لا تحاسدوا و لا تغتابوا و لا تماروا و لا تباشروا و لا تخالفوا

و لا تغضبوا و لا تسابوا و لا تشاتموا و لا تنازروا و لا تجادلوا و لا تباذوا و لا تظلموا و لا تسافهوا و لا تراجروا و لا تغفلوا عن ذكر الله تعالى. الحديث).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٣

الفصل الثالث في أحكام الإفطار

(مسألة ٤١): المفطرات المتقدمة إنما تبطل الصوم إذا صدرت من الصائم عن عمد و علم بأن ما يستعمله مفطر، فإذا كان لا يعلم بأن ما يستعمله مفطر، فاستعمله و هو يرى أنه حلال لم يبطل صومه، و كذا إذا دخل في جوفه قهرا بدون اختيار، أو غفل عن الصوم فاستعمل المفطر، فإن الصوم لا يبطل في جميع ذلك. نعم يبطل مع الإكراه إذا لم يبلغ حدًا يخرج به عن الاختيار، كما إذا هدده شخص فخاف منه فأفطر، نعم يجب عليه القضاء دون الكفارة.

(مسألة ٤٢): الإفطار تقيية من المخالفين إن ابنتى على موافقتهم في جواز الإفطار و جب به القضاء دون الكفارة، كما لو أفطر بثبوت العيد عندهم تقيية. و إن ابنتى على موافقتهم في كيفية الصوم مع وجوبه، فلا يبطل به الصوم و لا- يجب به القضاء، كما لو استعمل بعض المفطرات عندنا لأنهم يرونها غير مفطرة، أو أفطر في النهار لأنهم يرون دخول الليل.

(مسألة ٤٣): إذا غلب على الصائم العطش و خاف على نفسه من الصبر عليه جاز أن يشرب بمقدار ما يرفع به ضرورته، و لا يرتوى، و لا- يفسد بذلك صومه، فإن زاد عليه عامدا بطل صومه و وجبت عليه الكفارة، أما إذا لم يخش من العطش بل كان حرجيا يصعب تحمله، ففي صحة صومه مع شرب الماء إشكال، و الأحوط وجوبا إتمام الصوم ثم القضاء.

(مسألة ٤٤): يجب على من بطل صومه في شهر رمضان الإمساك عن المفطرات في بقية النهار مراعاة لحرمة شهر رمضان، فإذا تعمد الإفطار و ترك الإمساك أثم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٤

الفصل الرابع في الكفارة

تجب الكفارة بتعمد الإفطار في شهر رمضان إذا كان الإفطار بالأكل و الشرب، و الجماع، و فعل ما يوجب خروج المنى، و تعمد البقاء على الجنابة، بل و كذا تعمد البقاء على حدث الحيض و النفاس، و تعمد التدخين على الأحوط و جوبا، و إيصال الغبار الغليظ إلى الجوف- لو قلنا بكونه مفطرا- و لا تجب بباقي المفطرات و هي: الكذب على الله و رسوله و الأئمة عليهم السلام، و الاحتقان بالمائع، و تعمد القيء، و الارتماس بالماء لو قلنا بكونه مفطرا. و أما تعمد الإفطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال فتجب فيه كفارته، إذا كان الإفطار بالجماع، بل هو الأحوط و جوبا في جميع المفطرات التي تجب بها كفارة إفطار شهر رمضان. و أما تعمد إفطار الصوم المنذور المضيق، فتجب به كفارة اليمين مطلقا من دون فرق بين المفطرات، بل تجب حتى مع الإخلال بنية الصوم من دون استعمال المفطر.

(مسألة ٤٥): إنما تجب الكفارة إذا كان الإفطار عن علم بحرمة الإفطار أو تردّد فيه، و أما إذا كان معتقدا لجوازه و لو تقصيرا فأفطر ثم تبين له حرمة الإفطار، لم تجب عليه الكفارة، نعم لا يفرق في وجوب الكفارة بين العلم حين استعمال المفطر بوجوبها و الجهل به.

(مسألة ٤٦): كفارة إفطار يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة مؤمنة، و صوم شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكينا، بإعطاء كل مسكين مدًا من طعام أو إشباعه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٥

(مسألة ٤٧): كفارة إفطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال إطعام عشرة مساكين لكل منهم مدًا، فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام متتابعة.

(مسألة ٤٨): كفارة إفطار الصوم المنذور المعين كفارة الحنث بالنذر، و هي عتق رقبة مؤمنة أو إطعام عشرة مساكين، فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام متتابعة.

(مسألة ٤٩): المَدِّ يساوي ثمانمائة و سبعين غراما تقريبا، و إذا دفع تسعمائة غرام كان احتياطا و افياء.

(مسألة ٥٠): يجب على من أفسد صومه في نهار شهر رمضان الإمساك عن المفطرات في بقية النهار، و إذا استعمل المفطر متعمدا عصي و أثم، لكنه لا تجب عليه الكفارة لذلك، إلا في الجماع فإنه إذا كثره في نهار شهر رمضان فالأحوط وجوبا الكفارة لكل مرة.

(مسألة ٥١): إذا عجز عن خصال الكفارة الثلاث، فالأحوط وجوبا أن يجمع بين الصدقة بما يطيق، و الاستغفار، فإن عجز عن الصدقة تعين الاستغفار، و إذا تصدق أو استغفر ثم قدر على الكفارة لم يجب دفعها، إلا إذا كانت فترة العجز قصيرة غير معتد بها عرفا، و إن كان الأحوط استحبابا التكفير بعد التمكن مطلقا.

(مسألة ٥٢): يجب في الإفطار على الحرام كفارة الجمع بين الخصال الثلاث المتقدمة، فمن أفطر على شرب الخمر في نهار شهر رمضان مثلا و جب عليه عتق رقبة و صوم شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا.

(مسألة ٥٣): إذا أكره زوجته على الجماع في صوم شهر رمضان كان عليه كفارتان و تعزيران - خمسون سوطا - فيتحمل كفارتها و التعزير عنها، و لا فرق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٦

في ذلك بين الزوجة الدائمة و المنقطعة، بل الأحوط وجوبا عموم الحكم للأمة.

(مسألة ٥٤): إذا كان الزوج مفطرا لعذر فأكره زوجته الصائمة على الجماع لم يتحمل عنها الكفارة و إن كان آثما بذلك.

(مسألة ٥٥): إذا أفطر عمدا ثم سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة.

(مسألة ٥٦): إذا علم من نفسه أنه قد أفسد صومه و تردد بين ما يجب فيه القضاء و الكفارة، و ما يجب فيه القضاء فقط لم تجب عليه الكفارة.

(مسألة ٥٧): إذا علم أنه أفطر أياما و جهل عددها اقتصر في الكفارة على القدر المعلوم، فإذا تردد بين عشرة أيام أو عشرين يوما اقتصر على العشرة فقط.

و إذا علم أنه أفطر عمدا و تردد بين أن يكون قد أفطر بالمحل فتجب عليه إحدى الخصال، و بين أن يكون قد أفطر بالمحرّم فيجب عليه الجمع بين الخصال، جاز له الاكتفاء بإحدى الخصال.

(مسألة ٥٨): إذا علم أنه أفطر في يوم صوم، و تردد صومه بين أن يكون من شهر رمضان، أو من قضاء شهر رمضان، فإن كان قد أفطر قبل الزوال لم يجب عليه شيء، و إن كان قد أفطر بعد الزوال كفاه إطعام ستين مسكينا بتيه ما في الذمة.

(مسألة ٥٩): يجوز التبرع بالكفارة عن الميت، و لا فرق بين أن يكون التكفير بالصوم و أن يكون بغيره. أما الحي فيجوز التبرع عنه، بالكفارة إذا كان التكفير بغير الصوم و لا يجوز التبرع عنه إذا كان التكفير بالصوم.

(مسألة ٦٠): تجب المبادرة إلى أداء الكفارة فإنها بمنزلة التوبة عن المعصية.

(مسألة ٦١): إطعام الفقير في الكفارة يكون بأمرين، الأول: إشباعه و لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٧

يعتبر فيه مقدار معين. الثاني: بإعطائه مدا، و يكفي فيه جميع أنواع الطعام من دون فرق بين التمر، و الحنطة، و الدقيق، و الرز، و الماش، و غيرها. نعم الأحوط وجوبا في كفارة اليمين الاقتصار على الحنطة و دقيقها و خبزها، إذا كان التكفير بالإعطاء، و أما إذا كان بالإشباع فيكفي جميع أنواع الطعام.

(مسألة ٦٢): يجب في كفارة الإفطار إطعام ستين مسكينا، و كذا في سائر الكفارات فإنه لا بد من مراعاة العدد، و لا يجزى إشباع مسكين واحد مرتين أو أكثر، و لا تسليمه مدين أو أكثر عن كفارة واحدة. نعم إذا تعدد إكمال العدد أجزأ التكرار على فقير واحد، لكن مع التفريق على أيام متعددة.

(مسألة ٦٣): إذا تعددت الكفارة في ذمة المكلف جاز تكرارها على الفقير الواحد بعدها، فإذا كان عليه كفارة إفطار عشرة أيام مثلاً أجزأه إعطاء ستين مسكيناً لكل مسكين عشرة أمداد.

(مسألة ٦٤): إذا كان للفقير عيال جاز إعطاؤهم وعد كل منهم من الستين وإذا كان وكيلاً عنهم، أو ولياً عليهم جاز تسليمه بعددهم، لكن الطعام يكون ملكاً لهم بعد قبضه فلا يجوز التصرف إلا - بإذنتهم إذا كانوا كباراً، وأما الصغار فيجب صرف حصصهم في مصالحهم.

(مسألة ٦٥): إذا بذل الزوج لزوجته نفقتها لم يجز أخذها من الكفارة، سواء كان الزوج غنياً أم فقيراً، وكذا الحكم إذا لم يبذل لها نفقتها ولكنها كانت قادرة على أخذها منه من دون محذور شرعي أو عرفي أو حرج، إلا أن تحتاج إلى نفقة غير لازمة على الزوج فيجوز أخذها من الكفارة، كما يجوز لها ذلك إذا تعذر عليها أخذ نفقتها منه، أو لزم منه محذور أو حرج.

(مسألة ٦٦): إذا ملك الفقير الطعام برئت ذمة المكفر، ولا تتوقف براءة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٨

ذمته على أكله للطعام، وعلى ذلك يجوز للفقير بعد أن تملك الطعام أن يبيعه على المكفر وغيره.

(مسألة ٦٧): إذا كان التكفير بالإعطاء والتملك أجزأ إعطاء المد من الطعام للصغير، أما إذا كان التكفير بالإشباع فلا بد من أن يزيد الصغير بقدر فرق ما بين أكله وأكل الكبير، فإن لم يتيسر ضبط ذلك قام صغيراً مقام كبير واحد. ولا بد من مراجعة ولي الصغير في الحالين.

(مسألة ٦٨): يجب القضاء دون الكفارة في موارد:

الأول: ما مر من النوم الثاني وما بعده للجنب حتى يطلع الفجر.

الثاني: إذا أفسد صومه بالإخلال بالنية من دون استعمال المفطر أو بالكذب على الله تعالى والنبى والأئمة عليهم السلام، أو بالاحتقان بالمائع، أو تعمّد القىء.

الثالث: إذا نسي غسل الجنابة يوماً أو أياماً.

الرابع: من استعمل المفطر في شهر رمضان من دون مراعاة وفحص عن الفجر ثم تبين له أنه كان بعد طلوع الفجر، سواء اعتقد عدم طلوعه أو شك في ذلك. أما إذا كان استعماله للمفطر بعد المراعاة بأن نظر بنفسه إلى الفجر فلم يره، فإنه لا قضاء عليه ولا كفارة، هذا في شهر رمضان، أما في غيره من الصوم الواجب والمندوب، فيبطل الصوم مطلقاً إذا تبين وقوع المفطر بعد الفجر، من دون فرق بين صورة المراعاة وغيرها. ويستثنى من ذلك كله استعمال المفطر في أوائل طلوع الفجر بالمقدار اللازم عند الاستمرار بالأكل حتى يؤذن المؤذن العارف بالفجر، فإنه لا يضر بالصوم مطلقاً.

(مسألة ٦٩): إذا تعذرت المراعاة لحبس أو نحوه، أو علم بعدم رؤيته

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٣٩

الفجر مع المراعاة، لحجب الأفق بالسحب، أو لغلبة نور القمر أو الكهرباء، أو نحو ذلك فالظاهر عدم وجوب القضاء لو صادف طلوع الفجر حين استعمال المفطر في شهر رمضان.

(مسألة ٧٠): إذا شك في طلوع الفجر جاز له استعمال المفطر من دون مراعاة، ويبنى مع ذلك على صحة الصوم في شهر رمضان وغيره. لكن إذا تبين طلوع الفجر لم يعتد بالصوم ووجب عليه القضاء كما سبق.

(مسألة ٧١): إذا شك في دخول الليل أو ظن به من دون حجة على دخوله - مع التفاته لاحتمال عدم دخوله - لم يجز له الإفطار، وإذا أفطر كان آثماً وعليه القضاء والكفارة إلا إذا تبين أنه كان بعد دخول الليل صح صومه ولا قضاء عليه. أما إذا اعتقد دخول الليل - ولو غفلة، لغيم أو غيره - أو قامت الحجة على ذلك فأفطر، ثم تبين أنه لم يدخل بعد صح صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة.

الخامس: إدخال الماء إلى الفم بمضمضة أو غيرها إذا سبق الماء و دخل إلى جوفه فإنه يجب عليه القضاء دون الكفارة، لكن إذا نسي الصوم فابتلعه فلا قضاء عليه، و هكذا إذا كانت المضمضة لوضوء الفريضة. و أما إذا كان الوضوء لناقله فيجب القضاء، و لا فرق في ما تقدم بين صوم شهر رمضان و صوم غيره.

و أما إذا كان إدخال الماء لغرض معتد به غير الوضوء - كقطع الدم - فالأمر لا يخلو عن إشكال و الأحوط وجوبا القضاء.

السادس: سبق المنى بملاعبة و نحوها مما يثير الشهوة إذا كان واثقا بعدم خروج المنى بذلك، فإنه يجب عليه القضاء دون الكفارة. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٠

الفصل الخامس في شروط صحة الصوم

يشترط في صحة الصوم أمور:

الأول: الإسلام، بل الإيمان، فلا يصح الصوم من الكافر و الجاحد لولاية أهل البيت عليهم السلام و إذا أسلم الكافر في أثناء النهار لم يصح صومه حتى في غير شهر رمضان، و كذا الحكم في الجاحد للولاية.

الثاني: العقل، فلا يصح الصوم من المجنون، و إذا ارتفع جنونه فجدد النية قبل الزوال فالأحوط وجوبا عدم صحة صومه، حتى في غير شهر رمضان.

الثالث: الخلو من الحيض و النفاس في تمام النهار، فلا يصح الصوم من المرأة إذا فاجأها الحيض أو النفاس في النهار، و هكذا إذا طهرت منهما في أثناء النهار.

(مسألة ٧٢): الأحوط وجوبا عدم الاعتداد بالصوم مع طرود السكر أو الإغماء حتى مع نية الصوم قبلهما.

الرابع: عدم السفر إلى مسافة يجب فيها قصر الصلاة، و يستثنى من ذلك مردان:

أحدهما: صوم ثلاثة أيام في الحج من العشرة أيام التي تجب على المتمتع بالحج إذا لم يجد الهدى.

ثانيهما: صوم النذر المشروط بإيقاعه في السفر، فإنه يجب الوفاء به في السفر، و لو كان حين النذر حاضرا.

(مسألة ٧٣): يجب على من أفاض من عرفات في الحج قبل الغروب أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤١

يكفر ببدنه - و هي البعير - فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوما، و قيل: له إيقاعها في السفر، و لكنه لا يخلو عن إشكال، و الأحوط وجوبا عدم إيقاعه في السفر.

(مسألة ٧٤): الأقوى عدم مشروعية الصوم المندوب في السفر، إلا صوم الأربعاء و الخميس و الجمعة في ضمن عمل خاص لقضاء الحاجة في المدينة المنورة.

(مسألة ٧٥): إذا لم يعلم بحرمه الصوم في السفر فصام صح صومه. و إن علم في الأثناء بطل صومه. و لا يلحق الناسى بالجاهل، فإنه لا يصح منه الصوم في السفر مطلقا.

(مسألة ٧٦): يصح الصوم من المسافر إذا كان حكمه التمام في الصلاة كناوى الإقامة و المسافر سفر معصية و نحوهما.

(مسألة ٧٧): عدم المرض الذى يضرب به الصوم، فلا يصح الصوم من المريض الذى يضرب به الصوم، سواء أ كان الضرر بشدة المرض أم طول فترة علاجه كل ذلك بالمقدار المعتد به عرفا، كما انه لا- يصح الصوم من الصحيح إذا كان موجبا لحدوث مرض له. أما المريض الذى لا يضرب الصوم بمرضه فيصح منه الصوم و يجب عليه.

(مسألة ٧٨): الضعف المؤقت ليس مرضا و لا مسوغا للإفطار و إن كان شديدا، إلا أن يكون تحمله حرجيا فيجوز به الإفطار. نعم إذا لزم استحكام الضعف المعتد به بحيث لا يزول بمضى أيام الصوم أو يحتاج إلى علاج طويل فهو نوع من المرض المسوغ للإفطار.

(مسألة ٧٩): إذا لم يطق المكلف الصوم إلا- بترك العمل اللازم لمعاشه، فإن أمكن تهيئة المعاش بدونه باستيهاب أو دين أو غيرهما من دون حرج لزم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٢

و وجب الصوم و إلا- جاز الإفطار. نعم إذا لم يستلزم من الصوم مع العمل إلا- العطش الذي لا يتحمل عادةً وجب الصوم، و كان له شرب الماء بحيث يرفع ضرورته و لا يرتوى، و يصح صومه فلا يجب عليه القضاء.

(مسألة ٨٠): إذا اعتقد المكلف أن الصوم لا- يضر به فصام فتيين كونه مضراً صحَّ صومه أما إذا صام مع اعتقاد الضرر أو خوفه فإن صادف تحقق الضرر بطل صومه، و إن صادف عدم تحققه و أمكنه قصد القرية- لعدم كون الضرر المحتمل بمرتبة يحرم الوقوع فيها أو للجهد بحرمه الصيام حينئذ- صح صومه.

(مسألة ٨١): قول الطبيب العارف غير المتهم حجةً يصح الاعتماد عليه في إثبات الضرر و إن لم يحصل من قوله الخوف، إلا مع العلم أو الطمأنينة بخضه، و أما إذا أخبر بعدم الضرر فمع عدم حصول الخوف بالضرر لا- إشكال في وجوب الصوم. و أما مع حصول الخوف بالضرر فالظاهر جواز الإفطار، إلا أن يكون الخوف غير عقلائي فلا اعتبار به حينئذ.

(مسألة ٨٢): إذا برىء المريض من مرضه قبل الزوال، فإن لم يستعمل المفطر و لم يكن عاصياً يماسكه بالأحوط و جوباً له تجديد النية ثم القضاء. نعم إذا انكشف يماسكه أنه لم يكن يضره الصوم في بعض النهار صح صومه و لم يحتج إلى القضاء.

(مسألة ٨٣): يصح الصوم من الصبي كغيره من العبادات.

(مسألة ٨٤): لا يصح الصوم المندوب ممن عليه قضاء شهر رمضان عن نفسه، أما إذا كان مستأجراً عن غيره في القضاء فلا بأس بأن يصوم ندباً، و كذا إذا كان عليه غير قضاء شهر رمضان من أقسام الصوم الواجب- كصوم الكفارة و النذر. و كذا يجوز لمن عليه قضاء شهر رمضان أن يكون أجيراً عن غيره، في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٣

الصوم المندوب و الواجب، و له أداؤهما حينئذ، نعم يشكل أن يؤدي عن غيره- تبرعاً و بلا إجارة- الصوم المندوب أو الواجب.

(مسألة ٨٥): يشترط في وجوب صوم شهر رمضان البلوغ، و العقل، و الحضر، و عدم المرض، و الخلو من الحيض و النفاس. و يلحق بصوم شهر رمضان في ذلك قضاءه و الصوم المندوب. أما صوم الاستئجار فلا يشترط في وجوبه غير البلوغ و العقل، و على هذا فإذا آجر نفسه لصوم شعبان مثلاً- لم يجز له السفر، و لا- إيقاع نفسه في المرض، و لا- إيقاع المرأة نفسها في الحيض و النفاس بالوجه الخارج عن المتعارف. و هذا بخلاف صوم شهر رمضان و ما الحق به.

(مسألة ٨٦): إذا صام الصبي تطوعاً ثم بلغ في أثناء النهار لم يجب عليه الإتمام و إن كان هو الأحوط استحباباً.

(مسألة ٨٧): إذا صار الزوال على الصائم و هو مسافر فإن كان قد نوى السفر من الليل بطل صومه، و إن بدا له بعد الفجر السفر أو كان سفره بعد الزوال صح صومه و وجب عليه الإتمام.

(مسألة ٨٨): إذا دخل المسافر بلده قبل الزوال و لم يكن قد استعمل المفطر و وجب عليه تجديد نية الصوم و يصح منه، و كذا إذا نوى الإقامة قبل الزوال في سفره. و أما إذا دخل بلده أو نوى الإقامة في سفره بعد الزوال، أو كان قد استعمل المفطر قبل الدخول لبلده أو قبل نية الإقامة فلا يصح منه الصوم، و إن كان الأحوط استحباباً له الإمساك إلى الغروب.

(مسألة ٨٩): لا- يجوز لمن عزم على السفر أن يفطر في بلده، بل لا- يجوز له الإفطار إلا بعد الوصول لحدّ الترخص، و إذا أفطر قبل ذلك عالماً بالحرمة و جبت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٤

عليه الكفارة.

(مسألة ٩٠): المراد من كون السفر قبل الزوال أو بعده على الخروج من البلد لا الخروج من حدّ الترخيص. فمن نوى السفر من الليل إذا خرج من بلده قبل الزوال أفطر، وإن كان خروجه من حدّ الترخيص بعد الزوال.

(مسألة ٩١): يجوز السفر في شهر رمضان، ولو للفرار من الصوم، ولكنه مكروه و ترتفع الكراهة في السفر لحج، أو عمرة، أو غزو في سبيل الله، أو في سبيل مال يخاف تلفه، أو أخ يخاف هلاكه، أو أخ يريد توديعه، أو كل حاجة لا بدّ منها. كما تخفّ الكراهة في السفر بعد مضي ثلاث وعشرين ليلة من شهر رمضان.

(مسألة ٩٢): يجوز السفر لمن عليه قضاء شهر رمضان، أو صوم مندور، وإن تضيق وقتها كما أن من كان مسافرا لا يجب عليه نيّة الإقامة أو العود إلى بلده من أجل تحقيق الصوم المذكور، نعم في بقیة أقسام الصوم لا يجوز السفر إذا كان مفوتا للصوم، كما يجب على المسافر نيّة الإقامة إذا توقف عليها تحقيق الصوم.

(مسألة ٩٣): يجوز للمسافر في شهر رمضان الجماع، والتملّى من الطعام والشراب في النهار على كراهة في الجميع، بل الأحوط استحبابا ترك ذلك، ولا سيّما الجماع.

الفصل السادس الرخصة في الإفطار

وردت الرخصة في الإفطار لأشخاص:

الأول والثاني: الشيخ والشيخة إذا كان الصوم حرجا أو متعذرا عليهما،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٥

وعليهما الفدية عن كل يوم بمدّ، ولا قضاء عليهما. نعم يشرع لهما الصوم مع القدرة و عدم الضرر، بل هو أفضل.

(الثالث): ذو العطاش، و يجرى عليه حكم الشيخ والشيخة، والمراد به من به داء العطش. أما من يعطش اتفاقا من دون مرض فلا يشرع له الإفطار، بل يشرب بقدر ضرورته و يبقى على الصوم، كما تقدم في المسألة (٤٣) من الفصل الثالث.

(الرابع): الحامل المقرب إذا كان الصوم مجهدا لها- بسبب طبيعة الحمل- من دون أن يضرّ بها أو بحملها، فإنّه يسوغ لها الإفطار و عليها الفدية عن كل يوم بمدّ مع القضاء، فإن فُرّطت في القضاء في أثناء السنة و جبت عليها فدية أخرى على ما يأتي تفصيله في المسألة (١١٠) في أحكام القضاء.

(مسألة ٩٤): إذا أضر الصوم بالحامل أو بحملها و جبت عليها الإفطار و القضاء في أثناء السنة، فإن لم تقض و جبت عليها الفدية، من غير فرق بين الحامل المقرب و غيرها.

(الخامس): المرضعة إذا أضر الصوم بلبنها بحيث يقلّ جدا، أو ينقطع و لا يعود بعد- كما هو الغالب- فيجوز لها الإفطار، و تجب عليها الفدية و القضاء، فإن لم تقض حتى جاء رمضان الآخر و جبت عليها فدية أخرى على ما يأتي في المسألة (١١٠) من الفصل الثامن في أحكام القضاء.

(مسألة ٩٥): إذا لم يضرّ الصوم بلبن المرضعة بالنحو المتقدم، لكن تعذّر عليها الجمع بين الرضاع و الصوم، إما لأنّه يضرّ بها، أو لأنه يضرّ بلبنها، مؤقتا فيضّر برضيعها، فإن أمكن أن يستغنى عنها رضيعها و جبت عليها الصوم، و إلا عليها الفدية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٦

(مسألة ٩٦): لا يجزئ الإشباع عن المدّ في الفدية في المقام و غيره، بل يختص الإشباع بالكفارة.

(مسألة ٩٧): الفدية هي التصدق عن كل يوم بمدّ على الفقير، و الأفضل مدّان، و أن يكونا من الحنطة.

الفصل السابع في ثبوت الهلال

يثبت الهلال بأمور:

الأول: العلم الحاصل من الرؤية، أو التواتر، أو الشياخ، أو مضى ثلاثين يوما من الشهر الماضي، فيثبت هلال شهر رمضان بمضى ثلاثين يوما من شهر شعبان، و يثبت هلال شوال بمضى ثلاثين يوما من شهر رمضان.

الثاني: شهادة العدلين برؤيتهما له، إذا لم يكن هناك ما يوجب الريب في صدقهما و يكون أماراً على خطئهما.

الثالث: رؤيته قبل الزوال، فإنه- لو حصل و لو نادرا- يبنى على أن الهلال لليلة الماضية و أن يوم رؤيته أول الشهر.

(مسألة ٩٨): لا يشترط في ثبوت الهلال بشهادة العدلين أن يشهدا عند الحاكم الشرعي، بل كل من علم بشهادتهما يجوز له الاعتماد عليهما.

(مسألة ٩٩): وجود الهلال في بلد يوجب دخول الشهر فيه و في جميع البلدان الغربية بالإضافة إليه. بل و كذا في البلاد الشرقية بالإضافة إليه، إذا كان البلد الذي ظهر فيه الهلال من بلدان العالم القديم- و هو القارات الثلاث آسيا، إفريقيا، أوروبا- دون بلاد الأمريكيتين، فإن ظهور الهلال فيها لا يوجب ثبوت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٧

الشهر في البلاد الشرقية بالإضافة إليها.

(مسألة ١٠٠): لا يثبت الهلال بشهادة النساء، و لا- بشهادة العدل الواحد و لو انضم إليها اليمين، و لا بقول المنجمين، و لا بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية كما إذا استندا إلى الحدس، كما لا يثبت بتطوقه، و لا بغيوبته بعد الشفق أنه لليلة ثانية، و لا بغير ذلك.

الفصل الثامن في أحكام قضاء شهر رمضان

(مسألة ١٠١): لا- يجب قضاء ما فات من الصيام في زمن الصبا، أو في حال الجنون أو الإغماء، أو الكفر، و يجب قضاء ما فات من الصيام لحيض، أو نفاس، أو نوم، أو سكر، أو مرض أو غير ذلك.

(مسألة ١٠٢): المخالف إذا استبصر فإن كان قد صام على طبق مذهبه أو مذهب غيره مع تأتى قصد القرية منه و لو تقصيرا، فلا يجب عليه إعادته، نعم إذا لم يصم في فترة مخالفته و جب عليه القضاء.

(مسألة ١٠٣): إذا شك في أنه هل صام يوما من شهر رمضان أو أكثر، أو لم يصم بنى على أنه قد صام. نعم إذا رجع شكه إلى احتمال كونه مسافرا أو مريضا، و كان مسبقا بالسفر أو المرض فالأحوط وجوبا قضاء ما يشك في أدائه. و أما إذا لم يكن مسبقا بالسفر أو المرض، فلا إشكال في أنه يبنى على أنه قد صام و لا يجب القضاء. و هكذا إذا علم أنه قد فاته الصيام و شك في عدد الأيام الفائتة فإنه يبنى على الأقل، إلا إذا رجع شكه إلى الشك في السفر أو المرض فيأتى التفصيل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٨

المتقدم.

(مسألة ١٠٤): لا يجوز تأخير قضاء شهر رمضان عن شهر رمضان اللاحق، و إذا أخره مع القدرة عليه أثم و وجبت عليه الفدية و يبقى في ذمته، لكن يكون موشعا إلى آخر العمر.

(مسألة ١٠٥): إذا كان عليه أيام من شهر رمضان معين لا يجب الترتيب بينها في القضاء، و لا التعيين، بل لو عين لم يتعين، و كذا إذا كان عليه أيام من أشهر متعددة.

(مسألة ١٠٦): إذا كان عليه قضاء شهر رمضان من سنته- التي تجب المبادرة إليها- و قضاء شهر رمضان من سنة سابقة- لا تجب المبادرة إليها- لم يقع عن خصوص أحدهما إلا بقصده و تعيين الصوم له. و مع عدم التعيين يصح الصوم، و تبرأ ذمته بالمقدار الذي أتى به، من دون أن يتعين لأحدهما، و حينئذ لا تفرغ ذمته من كل من الشهرين- السابق و اللاحق- إلا بالائتيان بما يستوعبهما معا.

- (مسألة ١٠٧): إذا وجبت المبادرة لأحد الصومين دون الآخر، فصام الذي لا تجب المبادرة إليه دون الآخر صح صومه و أثم بتأخيره لما تجب المبادرة له.
- (مسألة ١٠٨): لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب كالكفارة والنذر، فله تقديم أيهما شاء.
- (مسألة ١٠٩): إذا لم يصم المكلف لمرض، أو حيض، أو نفاس، و مات قبل أن يتمكن من القضاء لم يجب القضاء عنه.
- (مسألة ١١٠): من فاته شهر رمضان لعذر واستمر به العذر إلى شهر رمضان الثاني، فله صورتان:
الاولى: أن يستمر العذر الاضطراري كالمريض، و الحيض، و النفاس، و السفر
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٤٩
- الذى يضطر إليه، و حكمها سقوط القضاء و وجوب الفدية بدله، نعم يستحب القضاء بعد ذلك. و لا فرق في الحكم المذكور بين استمرار عذر واحد كالمريض، و تعاقب أعذار متعددة. إذ المدار على تعذر القضاء في أثناء السنة.
- الثانية: أن يستمر أو يتخلل العذر الاختياري كالسفر الاختياري، و كالحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن إذا لم يضرب بهما الصوم و لا بولدهما- حيث يجوز لهما الإفطار و لا يجب-، و حكمها بقاء وجوب الصوم في السنين اللاحقة على الأحوط و وجوب الفدية.
- (مسألة ١١١): من تمكن من القضاء في أثناء السنة و لم يقض تهاونا و لو بتخيل استمرار القدرة عليه فعجز حتى دخل شهر رمضان الثاني، ثبت القضاء في ذمته، و وجبت عليه الفدية- بمد من طعام لكل يوم- لتركه المبادرة إلى القضاء في أثناء السنة. و لا فرق في ذلك بين أن يكون وجوب القضاء بسبب الإفطار عصيانا، أو لعذر من سفر و غيره. و على هذا فمن تعمد الإفطار سنين متعددة وجب عليه القضاء و كفارة الإفطار و الفدية لتركه القضاء في أثناء السنة.
- (مسألة ١١٢): إذا أخر قضاء شهر رمضان واحد سنين متعددة لم يجب عليه إلا فدية واحدة للسنة الأولى.
- (مسألة ١١٣): يجوز في قضاء شهر رمضان الإفطار قبل الزوال مع سعة وقت القضاء، و لا يجوز بعد الزوال و قد تقدم أن فيه الكفارة.
- (مسألة ١١٤): يحرم الإفطار بعد الزوال في كل صوم وجب بعنوان كونه صوما، كصوم عشرة أيام بدل الهدى، و صوم الكفارة المرتبة، لكن لا تجب فيه الكفارة، و إن كان يجوز الإفطار قبل الزوال، أما الصوم المنذور الموسع، و الإجارة، و نحوهما مما وجب بعنوان آخر غير الصوم فيجوز فيه الإفطار متى شاء. و كذا
- منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٠
- الحال في صوم الكفارة المخيرة و الصوم المندوب.
- (مسألة ١١٥): يجوز إعطاء فدية أيام متعددة من شهر واحد، و من شهور متعددة إلى فقير واحد.
- (مسألة ١١٦): تجب فدية شهر رمضان على الشخص نفسه، و لا يتحملها عنه المعيل به، و لا من وجبت نفقته عليه، فلا يتحملها الزوج عن زوجته و لا الأب عن ولده.
- (مسألة ١١٧): لا تجزئ القيمة في الفدية، بل لا بد من إعطاء الطعام إلى الفقير، و كذا الحكم في الكفارات، نعم تفرق الكفارات في الاجتزاء فيها بالإشباع، و لا يجزئ ذلك في الفدية.
- (مسألة ١١٨): إذا انشغلت ذمة الرجل بصوم فمات قبل الإتيان به وجب على وليه قضاؤه عنه، سواء فاته تسامحا أم لعذر يجب معه القضاء، نعم لا بد من كون الميت عازما قبل موته على القضاء و إن لم يقض تسويفا. أما إذا كان متمردا غير عازم عليه فالظاهر عدم وجوب القضاء عنه. و لا يجب القضاء عن المرأة.
- (مسألة ١١٩): إذا فاته ما لا يجب قضاؤه لم يجب على وليه القضاء.
- (مسألة ١٢٠): المراد بالولي هو الوارث الذكر من دون فرق بين طبقات الميراث. و لا يجب القضاء على الإناث، و قد تقدم في قضاء الصلاة بعض الفروع المتعلقة بذلك فإنهما من باب واحد.

(مسألة ١٢١): القاضى عن غيره لا يلحقه حكم القضاء عن نفسه، فيجوز له الإفطار متى شاء و لا كفارة عليه.

(مسألة ١٢٢): يجب التتابع فى صوم الشهرين من كفارة الجمع و كفارة التخيير، و يكفى فى حصوله صوم الشهر الأول و يوم من الشهر

الثانى من دون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥١

فصل، ثم له بعد ذلك إتمام الشهر الثانى مع تخلل الإفطار، و يستثنى من ذلك كفارة القتل فى الحرم أو فى الشهر الحرام، فإنه يجب فيها صوم شهرين من الأشهر الحرم متتابعين تتابعا تاما من دون فصل فى الإفطار.

(مسألة ١٢٣): إذا شرع فى الصوم الذى يجب فيه التتابع ثم اضطر للإفطار لعذر طارئ، لم يضّر ذلك فى التتابع، فإذا ارتفع العذر رجع إلى الصوم حتى يتم له العدد المعتبر من دون حاجة لإعادة ما أتى به قبل طروء العذر، و لا فرق فى العذر بين ما لا يكون بفعله كالحيض، و ما يكون بفعله كالسفر المضطر إليه، نعم فى غير الحيض لا بد من كون العذر مانعا من الصوم عرفا، لا مانعا من التتابع من دون أن يمنع من أصل الصوم، كما لو ابتلى بمرض لا يتمكن معه من الاستمرار فى الصوم أكثر من عشرة أيام، أو كان قد نذر أن يصوم كل خميس أو نحوهما.

بل الظاهر تعذر التكفير بالصوم حينئذ.

(مسألة ١٢٤): إذا نذر صوم شهرين متتابعين لزم التتابع التام، إلا أن يكون قصد الناذر التتابع الشرعى فيجزى ما تقدم من التتابع فى شهر و يوم ثم جواز التفريق اختيارا. نعم مع إطلاق النذر لا يضّر بالتتابع الإفطار عن عذر فيمضى فى صومه بعد ارتفاع العذر حتى يتم الشهرين، إلا أن ينص الناذر على عدم الاجتزاء بذلك بحيث يرجع نذره إلى نذر استئناف الصوم بعد ارتفاع العذر.

(مسألة ١٢٥): إذا نذر صوم شهر متتابعا أجزأه أن يصوم خمسة عشر يوما متتابعا، ثم يفرق الباقي إن شاء. و لا يضّر بتتابع الخمسة عشر يوما الفصل بعذر غالب.

(مسألة ١٢٦): إذا وجب عليه صوم متتابع لا يجوز له أن يبدأ به فى وقت يعلم بفصل التتابع بالعيد أو أيام التشريق لمن كان فى منى، و كذا الحكم مع الشك فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٢

ذلك بل هو الأحوط وجوبا مع الغفلة عن ذلك، فإذا صام غفلة و اتفق تخلل العيد لزمه الاستئناف على الأحوط. و يستثنى من ذلك صوم ثلاثة أيام بدل الهدى إذا شرع فيها يوم التروية و عرفه فإن الأحوط وجوبا أن يأتى باليوم الثالث بعد العيد، أو بعد أيام التشريق لمن كان بمنى، أما إذا شرع يوم عرفه فيجب عليه الاستئناف بعد العيد و أيام التشريق.

(مسألة ١٢٧): إذا نذر أن يصوم شهرا أو أياما معدودة، فلا يجب فيها التتابع إلا إذا اشترط ذلك صريحا، أو كان النذر منصرفا إليه.

(مسألة ١٢٨): إذا نذر صوما متتابعا ففاته، فالظاهر عدم وجوب التتابع فى قضائه، و إن كان هو الأحوط استحبابا، و أظهر من ذلك ما إذا لم يؤخذ التتابع قيذا فى المنذور، بل كان لازما له خارجا كما لو نذر صوم شهر معين كصوم شهر رجب فلا يجب التتابع فى قضائه.

(مسألة ١٢٩): الصوم من المستحبات المؤكدة، و قد تقدم فى أول الكتاب بيان فضله و عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: «من صام يوما تطوعا ابتغاء ثواب الله و جبت له المغفرة». و له أفراد كثيرة عدا الأيام التى يأتى حرمة صومها. و المؤكدة منه صوم ثلاثة أيام من كل شهر، و الأفضل فى کیفیتها صوم أول خميس من الشهر و آخر خميس منه و أول أربعاء من العشر وسط الشهر، و صوم يوم الغدير فإنه يعدل مائة حجة و مائة عمرة مبرورات متقبليات، و صوم يوم المولد النبوى الشريف، و يوم مبعثه صلى الله عليه و آله، و يوم دحو الأرض و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة، و يوم عرفه لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء مع عدم الشك فى الهلال، و يوم المباهلة و هو الرابع و العشرون من ذى الحجة، و تمام شهر رجب، و تمام شعبان، و بعض كل منهما على اختلاف الأيام فى

الفضل، و يوم النيروز، و أول يوم من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٣

محرم، و ثلثه، و سابعه، و كل خميس و كل جمعة إذا لم يصادف عيدا.

(مسألة ١٣٠): يكره الصوم في موارد:

١- صوم يوم عرفه لمن يخاف أن يضعفه عن الدعاء، أو كان الهلال مشكوكا بحيث يحتمل كونه عيدا.

٢- صوم الضيف نافله بدون إذن مضيئه.

٣- صوم الولد نافله بدون إذن والده.

(مسألة ١٣١): يحرم صوم العيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى، و لو بعض النهار على الأحوط وجوبا. و يستثنى من ذلك من وجب

عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، و هو من قتل في الأشهر الحرم، أو في الحرم، فإنه يجب فيه التابع التام و إن استلزم صوم

الأيام المذكورة. و يحرم أيضا صوم يوم الشك على أنه من شهر رمضان. و صوم نذر المعصية بأن ينذر الصوم شكرا على فعل حرام،

أو ترك واجب، أما إذا نذر الصوم ليكون تثبيطا له عن الحرام و زاجرا له عن المعصية فلا بأس به، و يحرم صوم الوصال، و هو صوم

الليل و النهار، و لا بأس بتأخير الإفطار في الليلة إلى اليوم الثاني إذا لم يكن عن نية الصوم، و الأحوط استحبابا اجتنابه.

و الأحوط استحبابا للزوجة أن لا تصوم إلا بإذن الزوج إذا لم يناف حقه، و أما إذا نافي حقه فلا يجوز لها الصوم.

و نسأله تعالى التوفيق و السداد، إنه حسبنا و نعم الوكيل.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٤

خاتمة في الاعتكاف

إشارة

و هو التعبد لله تعالى باللث في المسجد و المكث فيه. و الأحوط استحبابا أن يكون بقصد عبادة أخرى من صلاة أو قراءة أو ذكر أو

دعاء.

و الكلام فيه يكون في ضمن فصول.

الفصل الأول في شروطه

يشترط في الاعتكاف - مضافا إلى الإيمان و العقل أمور:

الأول: النية. و هي القصد للمكث في المسجد و عدم الخروج منه إلا لحاجة، و أن يكون ذلك قرينة لله تعالى، كسائر العبادات على

النحو المعبر فيها. و وقتها عند طلوع الفجر. و يشكل تقديمها في الليل إذا نوى أنه سيكون معتكفا عند طلوع الفجر، بل الأحوط وجوبا

حينئذ تجديد النية. نعم إذا نوى الاعتكاف المشروع على إجماله من أثناء الليل أو عند الفجر أجزاء ذلك و لا يضره الغفلة أو النوم

حين طلوع الفجر.

(مسألة ١٣٢): لا يجوز العدول من اعتكاف لآخر اتفاقا في الوجوب أو الندب أو اختلاف، سواء كانا معا عن نفسه أم عن غيره أم

مختلفين.

الثاني: الصوم، فلا يصح بدونه، و يترتب على ذلك أنه لا يصح في زمان أو حال لا يصح فيه الصوم، كيوم العيد و كما لو كان

المعتكف مسافرا.

(مسألة ١٣٣): يكفى الصوم لغير الاعتكاف كصوم شهر رمضان وقضائه، و صوم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٥

النذر والإجارة وغيرهما.

الثالث: العدد، فلا يشرع اعتكاف أقل من ثلاثة أيام و يجوز ما زاد على ذلك حتى يبلغ خمسة فيجب اليوم السادس. قيل: و كلما زاد يومين وجب الثالث.

و هو لا يخلو عن إشكال، و إن كان الأحوط وجوبا العمل عليه.

(مسألة ١٣٤): لا بدّ من دخول الليلتين المتوسطتين دون المتطرفتين، إلا أن ينوى ضمّهما.

الرابع: أن يكون في المسجد الجامع في البلد، و هو الذى يجتمع فيه عموم أهل البلد، دون الذى يختص به أهل محله خاصة أو منطقة خاصة كمسجد المحلة و السوق. و الأحوط وجوبا مع ذلك أن يكون مما صلّى فيه صلاة جماعة صحيحة و لو سابقا. و الأحوط استحبابا للاقتصار مع الإمكان على المسجد الحرام و مسجد المدينة و مسجد الكوفة و مسجد البصرة.

(مسألة ١٣٥): لا بدّ من وحدة المسجد الذى يعتكف فيه، و لا يشرع الاعتكاف الواحد فى أكثر من مسجد واحد.

(مسألة ١٣٦): لو تعذر إتمام الاعتكاف فى المسجد الذى أوقعه فيه لم يجز إتمامه فى غيره، بل يبطل. و تجب إعادته- فى المسجد المذكور بعد ارتفاع المانع أو فى مسجد آخر- إن كان واجبا موسعا بنذر و نحوه. أما لو لم يكن واجبا أو كان واجبا مضيقا و قد خرج وقته فلا يجب تداركه.

(مسألة ١٣٧): إذا قصد الاعتكاف فى مكان خاص من المسجد لغى قصده و لم يجب الالتزام به.

الخامس: إذن من يعتبر إذنه كالزوج فى اعتكاف الزوجة إذا نأفى حقه أو كان مستلزما للخروج من بيتها، كما إذا لم تكن سكناهما فى المسجد، و الأبوين فى اعتكاف الولد إذا كان عقوقا لهما و قطيعه عرفا و لو بأن يكونا فى حاجة لقربه منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٦

منهما و كان قادرا على ذلك من دون محذور شرعى أو عرفى، و المولى فى اعتكاف عبده إذا نأفى حقه.

(مسألة ١٣٨): المشهور أن من شروط الاعتكاف استدامة اللبث فى المسجد و عدم الخروج إلا لحاجة لا بدّ منها، فلو خرج لغير ذلك بطل اعتكافه. لكنه غير ظاهر. بل الظاهر أن حقيقة الاعتكاف هى فرض المكلف على نفسه اللبث بنحو الاستدامة، نظير فرض الإحرام عن المحرّمات المعهودة. فلو نوى الاعتكاف بنحو يحقّ له الخروج لم ينقصد الاعتكاف، و كان ما نواه لاغيا. فإذا فرض على نفسه الاعتكاف بنحو الاستدامة و انعقد اعتكافه حرم عليه الخروج ما دام معتكفا. لكنه لو خرج بلا مسوغ من دون فسخ للاعتكاف كان خروجه محرّما من دون أن يبطل اعتكافه، فحرمة الخروج من أحكام الاعتكاف من دون أن يكون الخروج مبطلا له. نعم لو طالت المدة ففى صحه الاعتكاف إشكال.

و الأحوط وجوبا البقاء عليه برجاء الصحه، أو فسخه إذا بقى محل الفسخ. ثم القضاء إن كان واجبا، كالمندور.

(مسألة ١٣٩): لا يبطل الاعتكاف بلبس المعتكف اللباس المغصوب أو الجلوس على الفراش المغصوب. بل الظاهر عدم بطلان الاعتكاف بمزاحمة من سبق إلى مكان فى المسجد، فإذا أزال المعتكف من سبق إلى المكان و جلس بدله لم يبطل اعتكافه.

الفصل الثانى فى حكم الاعتكاف

الاعتكاف مندوب فى نفسه. و قد يجب بالعارض من نذر أو شبهه. فإذا شرع فيه المكلف و كان واجبا معينا- كما لو نذر الاعتكاف فى أيام خاصة- أو موسعا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٧

تضييق وقته - كما لو نذر الاعتكاف في شهر فاعتكف في آخره - وجب الاستمرار فيه و إكماله، و إن كان موسّعا لم يتضييق وقته أو كان مندوبا جاز قطعه قبل إكمال يومين منه، فإذا أكمل يومين وجب الثالث و لا يجوز فسخ الاعتكاف، إلا أن يشترط عند عقد نيّة الاعتكاف أنه له فسخه و الرجوع عنه متى شاء، فله الفسخ حينئذ حتى بعد إكمال اليومين.

(مسألة ١٤٠): الظاهر أن له اشتراط الرجوع و الفسخ متى شاء و إن لم يكن له عذر أو حاجة.

(مسألة ١٤١): إذا شرط الرجوع لنفسه حين عقد نيّة الاعتكاف، ثم أسقط شرطه لم يسقط، و جاز الرجوع.

(مسألة ١٤٢): يتأكد استحباب الاعتكاف في شهر رمضان، و عن النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه قال: «اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجّتين و عمرتين» و أفضله العشر الأواخر منه، ففي الصحيح: «كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد و ضربت له قبة من شعر، و شمّر المتزّر و طوى فراشه».

الفصل الثالث في أحكام المعتكف

يحرم على المعتكف أمور:

الأول: الخروج من المسجد إلا أن يكون لضرورة شرعية أو عرفية. و إذا خرج لضرورة اقتصر على أدائها ثم يرجع. و لا يصلى إلا في المسجد، إلا في مكة، فإنه يجوز له أن يصلى في بيوتها إذا خرج. بل قد يدعى جواز الخروج له من مسجدها اختيارا، و إن كان الأحوط وجوبا تركه.

(مسألة ١٤٣): يجوز للمعتكف الخروج لعيادة المريض المؤمن، أو حضور

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٨

جنازة المؤمن، و يجب عليه المبادرة بالرجوع.

(مسألة ١٤٤): الأحوط وجوبا مع طول مدة الخروج البقاء عليه برجاء صحته أو فسخه إذا بقي محل الفسخ نظير ما سبق في المسألة السابعة من الفصل الأول.

الثاني: الجماع قبلا- و دبرا ليلا- و نهارا للرجل و المرأة، و الأحوط وجوبا إلحاق اللبس و التقييل بشهوة به، و كذا الاستمناة بغير الجماع.

(مسألة ١٤٥): إذا جامع المعتكف وجب عليه كفارة إفطار شهر رمضان لإبطال الاعتكاف، و قد تجب عليه كفارة أخرى لحنث النذر إذا كان الاعتكاف مندورا مضيقا، و كفارة ثالثة لإبطال الصوم إذا كان الصوم مما يجب في إبطاله الكفارة.

الثالث: شم الطيب مع التلذذ، بل مطلقا على الأحوط وجوبا. و كذا شم الرياح «١» مع التلذذ. و لا ضرر فيهما إذا كان فاقدا لحاسة الشم.

الرابع: البيع و الشراء، بل مطلق التجارة المبنية على الاسترباح على الأحوط وجوبا كالإجارة و الصلح، دون مثل الهبة للغير و الاستيهاب منه و الدين و وفائه و غيرها.

(مسألة ١٤٦): لا بأس بالتوكيل في البيع و الشراء، إذا ابتنى على تولّي الوكيل للمعاملة بتمام شؤونها، أما التوكيل في خصوص إجراء العقد مع تحديد خصوصيات المعاملة من قبل المعتكف فالأحوط وجوبا تركه، إلا أن يكون التوكيل سابقا على الاعتكاف.

(مسألة ١٤٧): إذا اضطر للبيع و الشراء أو لزم من تركهما الحرج و تعذر التوكيل جاز إيقاعهما.

الخامس: المماراة، و هي الجدال و المخاصمة في الكلام، فتحرم إذا كانت بقصد الغلبة و إظهار الفضيلة، بل مطلقا و إن كانت لإظهار الحق على الأحوط

(١) كل نبات طيب الرائحة. مجمع البحرين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٥٩ وجوبا.

(مسألة ١٤٨): يفسد الاعتكاف بما يفسد الصوم، وكذا بالجماع ليلا وبالخروج الطويل من المسجد على الأحوط وجوبا، والظاهر عدم بطلانه بغير ذلك من المحرمات المتقدمة.

(مسألة ١٤٩): إذا فسد الاعتكاف فإن كان واجبا موسعا وجب تداركه. وهو الأحوط وجوبا لو كان واجبا مضيقا. وإن كان مندوبا لم يجب تداركه لو كان فساده في اليومين الأولين، والأحوط وجوبا تداركه إن كان فساده في اليوم الثالث. والأحوط وجوبا الفور في القضاء.

(مسألة ١٥٠): إذا اعتكف في زمان لا يسع الاعتكاف لم يجب القضاء كما لو صادف العيد في ثالث أيام الاعتكاف. نعم إذا كان الاعتكاف واجبا موسعا وجب التدارك، بل هو الأحوط وجوبا لو كان موسعا فتضييق وقته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦١

كتاب الزكاة

إشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٣

كتاب الزكاة وهي إحدى الدعائم التي بنى عليها الإسلام، وإحدى الفرائض العظام التي افترضها الله على عباده رحمة لهم وفي وصية أمير المؤمنين عليه السلام: «اللَّهُ فِي الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا تَطْفِئُ غَضَبَ رَبِّكُمْ» وقد قرنها الله تعالى بالصلاة، ففي الحديث عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «قال: إن الله قرن الزكاة بالصلاة فقال أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَمَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَأْتِ الزَّكَاةَ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ الصَّلَاةَ»، وعن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «قال: من منع قيراطا من الزكاة فليس هو بمؤمن ولا مسلم ولا كرامة» و عنه: «قال: من منع قيراطا من الزكاة فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا» وقد فرضها الله على عباده تطهيرا لهم وتزكية لأنفسهم، وتحصينا لأموالهم ونماء لأرزاقهم. وهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء فإن منعوها غصبوا حقهم، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما منع غنى، والله تعالى سائلهم عن ذلك». فطوبى لمن أداها طيبة نفسه رغبة في ما عند الله و طلبا للمزيد من فضله، ومنه تعالى الخلف، فعن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «ما أدى أحد الزكاة فنقصت من ماله، ولا منعها أحد فزادت في ماله».

ومنه تعالى نستمد التوفيق لنا وللمؤمنين، وهو أرحم الراحمين.

و يقع البحث في الزكاة في ضمن مقصدين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٤

المقصد الأول في زكاة المال

إشارة

و فيها مباحث

المبحث الأول فى شروط وجوبها

و هى أمور:

الأول: البلوغ.

الثانى: العقل.

الثالث: الحرّية، فلا تجب على من هو صبي أو مجنون أو عبد حال تعلق الوجوب أو فى أثناء الحول. نعم لا يمنع منها السكر والإغماء ونحوهما مما يفقد معه العقل مؤقتاً من دون أن يصدق اختلاط العقل أو الإصابة فيه.

الرابع: الملك الفعلى على النحو المتقدم. ولا يكفى الملكية الشأنية، كالمال الموصى به قبل وفاة الموصى.

(مسألة ١): تجب الزكاة فى نماء الوقف بالشروط المقررة إذا كان الوقف بنحو يقتضى ملك الموقوف عليهم النماء. وإن كان مقتضاه وجوب تمليكهم النماء فلا- تجب الزكاة فى النماء بمجرد ظهوره، بل لا بدّ من تمامية الشروط فيه بعد تمليكهم له. و أما إذا كان مقتضاه صرف النماء عليهم من دون تملكهم له ولا تمليكهم إياه فلا تجب الزكاة فيه أصلاً.

(مسألة ٢): لا تجب الزكاة فى الأعيان المشتركة إلا فى حقّ من تبلغ حصته

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٥

النصاب ولا يكفى بلوغ مجموع المال المشترك النصاب فى وجوب الزكاة فيه.

الخامس: القدرة على التصرف، على النحو المتقدم أيضاً، والمراد بها القدرة الخارجية والشرعية على التصرفات الخارجية بالإتلاف و التصرف ونحوه مما تقتضيه القدرة على المال، فلا تجب الزكاة فى المال المسروق والمجحود والضائع والمرهون والذى ينذر التصديق به وغير ذلك.

(مسألة ٣): إذا عرض العجز عن التصرف بعد تعلق الزكاة لم ترتفع وتكون مضمونة مع التقصير فى تأخير الأداء قبل طروء العجز ومع عدم التقصير لا ضمان، بل يجب أداؤها بعد تجدد القدرة.

(مسألة ٤): الإسلام وإن لم يكن شرطاً فى وجوب الزكاة، فالكافر مخاطب بها ومعاقب عليها كسائر الفروع، إلا أنه لا يجب على المسلم ترتيب آثار وجوبها فى حقه، فله التصرف فى مال الكافر الزكوى وإن علم بثبوت الزكاة فيه.

المبحث الثانى فى ما تجب فيه الزكاة

إشارة

تجب الزكاة فى تسعة أشياء: النقدين الذهب والفضة، والأنعام الثلاث: الإبل والغنم والبقر، والغلات الأربع: الحنطة والشعير والتمر والزبيب. ولا تجب فى ما عدا ذلك حتى الرطب والعب الذى لا يصير زبيبا. نعم المشهور استحبابها فى مال التجارة، وفى الحبوب التى تنبت من الأرض كالسمسم والأرز والماش والدخن والحمص والعدس والذرة، والثمار، دون الخضروات كالبقول والقثاء والبطيخ ونحوها. وفى إناث الخيل، دون ذكورها، ودون الحمير والبغال. ولا إشكال فى استحبابها بما أنها صدقة، أما استحبابها بعنوان كونها زكاة فلا يخلو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٦

عن إشكال. نعم يحسن الإتيان بها برجاء المطلوبية بالعنوان المذكور. والمهم الكلام فى ما تجب فيه الزكاة، وهو يقع فى ضمن

فصول.

الفصل الأول في زكاة النقدين

يشترط في وجوب الزكاة فيهما - مضافا إلى ما تقدم في المقصد الأول - أمور:

الأول: النصاب: وهو في الذهب عشرون دينارا فلا زكاة في ما نقص عنها.

وفيها نصف دينار، ثم لا يجب في الزائد عليها حتى يبلغ أربعة دنانير فيجب فيه عشر دينار، وهكذا كلما زاد أربعة دنانير وجب عشر دينار، وما بينهما معفو عنه.

أما نصاب الفضة فهو مائتا درهم، فلا زكاة في ما نقص عنها، وفيها خمسة دراهم، ثم لا يجب في الزائد عليها، حتى يبلغ أربعين درهما فيجب فيها درهم واحد. وهكذا كلما زاد أربعون درهما وجب درهم، وما بينهما معفو عنه كما في الذهب.

(مسألة ٥): الدينار أربعة غرامات وربع تقريبا. والدرهم ثلاثة غرامات إلا ربع عشر الغرام تقريبا.

(مسألة ٦): لا يكفي تليفيق النصاب من النقدين معا بلحاظ القيمة، فإذا كان عنده تسعة عشر دينارا و مائة و تسعون درهما لم يجب عليه شيء. نعم يتم النصاب من أصناف جنس واحد، فإذا كان عنده نصاب ملقق من ليرات عثمانية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٧

و جنهات سعودية وجبت الزكاة. وكذا الملقق من ريات «١» عراقية و سعودية.

الثاني: أن يكونا مسكوكين بسكة المعاملة، بحيث يصدق عليهما الدنانير و الدراهم دون غيرها كالسبائك و الحلوى و التراب و غيرها.

(مسألة ٧): إذا سقطت الدنانير و الدراهم عن أن يتعامل بها لم تجب الزكاة فيها، سواء كان ذلك لسقوطها قبل فعلية التعامل بها، أم لهجرها بعد ذلك، أم لإحداث شيء فيها منع من التعامل بها كاتخاذها للزينة.

الثالث: الحول، وهو مضي سنة قمرية. و يكفي في استقرار وجوب الزكاة الدخول في الشهر الثاني عشر، فلا يضرّ فقد الشرائط بعد الدخول فيه. نعم لا بدّ من تحقق الشرائط في تمام الأحد عشر شهرا، فلا تجب الزكاة بفقدائها و إن كان بفعل المكلف فرارا من الزكاة.

(مسألة ٨): وجوب الزكاة و إن كان بدخول الشهر الثاني عشر، إلا أن الشهر الثاني عشر محسوب من الحول الأول، و لا يبدأ الحول الثاني إلا بالدخول في الشهر الذي بعده.

(مسألة ٩): من كان عنده نصاب تام فملك ما زاد عليه في أثناء الحول فله صور:

الاولى: أن يملك مقدار العفو من دون أن يبلغ النصاب اللاحق، كما لو كان عنده في أول محرّم عشرون دينارا و ملك في أول رجب دينارين، و حينئذ لا أثر للملك المذكور، بل لا يدفع في شهر محرّم إلا نصف دينار.

الثانية: أن يملك نصابا تاما، كما لو ملك في الفرض السابق في أول رجب

(١) من العملات الفضية التي كانت متداولة سابقا، كما أنّ الأوليين عملتان ذهبيتان كانتا متداولتين سابقا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٨

عشرين دينارا اخرى. حينئذ يبدأ لكل نصاب حول بانفراده، فيدفع في أول محرّم الثاني نصف دينار، و في أول رجب الثاني نصف دينار.

الثالثة: أن يملك ما يتمم النصاب اللاحق من دون أن يكون نصابا مستقلا، كما لو ملك في الفرض المذكور في أول رجب ستة دنانير، و حينئذ يتم حول النصاب الأول و يخرج زكاته، و يستأنف حولا آخر بعد مضي الحول الأول للنصاب الثاني فيدفع في محرّم

الثاني نصف دينار، و يستأنف حولا للأربعة والعشرين دينارا فيدفع في محرم الثالث ستة أعشار الدينار.

الفصل الثاني في زكاة الأنعام

يشترط في وجوب الزكاة فيها- مضافا إلى ما تقدم في المقصد الأول- أمور:

الشرط الأول: النصاب.

(مسألة ١٠): للإبل اثنا عشر نصابا.

الأول: خمس، وفيها شاة.

الثاني: عشر، وفيها شاتان.

الثالث: خمس عشرة، وفيها ثلاث شياه.

الرابع: عشرون، وفيها أربع شياه.

الخامس: خمس وعشرون، وفيها خمس شياه.

السادس: ست وعشرون، وفيها بنت مخاض- وهي الداخلة في السنة الثانية- فإن لم يكن عنده بنت مخاض أجزأ عنها ابن لبون- و

هو الداخل في السنة الثالثة- ولا يجزئ إذا كانت عنده بنت مخاض، فإن لم يكونا عنده كان

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٦٩

مختيارا في شراء أو استيهاب أيهما شاء.

السابع: ست وثلاثون، وفيها بنت لبون- وهي الداخلة في السنة الثالثة- الثامن: ست وأربعون، وفيها حقة- وهي الداخلة في السنة

الرابعة- التاسع: إحدى وستون، وفيها جذعة- وهي الداخلة في السنة الخامسة- العاشر: ست وسبعون، وفيها بنتا لبون.

الحادي عشر: إحدى وتسعون، وفيها حقتان.

الثاني عشر: مائة وإحدى وعشرون فما زاد، وفيها في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، و حينئذ يتعين الحساب بالنحو

الذي لا يفضل معه عشر لا زكاة فيها، إما بالاقتران على أحد الحسابين فيقتصر في مثل المائة والخمسين على الخمسينات، وفي مثل

المائة والستين على الأربعينات، وإما بالتخير بينهما كما في مثل المائتين، وإما بالتبعيض كما في مثل المائتين والثمانين، حيث توزع

على أربع خمسينات وأربعينين، ونحو ذلك. وعلى ذلك لا عفو إلا عفا دون العشر.

(مسألة ١١): لا فرق في الإبل بين العراب والبخاتي، والاولى ذات السنام الواحد والثانية ذات السنامين.

(مسألة ١٢): الأحوط وجوبا في الشاة التي تجب في النصب الخمسة الاولى أن تدخل في السنة الثانية إن كانت من الضأن، وفي السنة

الثالثة إن كانت من المعاز.

(مسألة ١٣): للبق نصابان:

الأول: ثلاثون، وفيها تبع حولي- وهو ما دخل في السنة الثانية- والأحوط وجوبا عدم إجراء التبيعة- وهي الأثني-، وليس في ما

دون الثلاثين شيء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٠

الثاني: أربعون وفيها مسنة- وهي ما دخل في السنة الثالثة- والظاهر عدم إجراء المسن- وهو الذكر- فإذا بلغ الستين ففيها تبيعان،

فإذا بلغ السبعين ففيها تبع و مسنة، فإذا بلغ الثمانين ففيه مستتان، فإذا بلغ تسعين ففيها ثلاثة أتبعه، فإذا بلغ مائة فالأحوط وجوبا دفع

تبعين و مسنة، فإذا بلغ مائة وعشرة فالأحوط وجوبا دفع تبع و مستتين، فإذا بلغ مائة وعشرين فالأحوط وجوبا دفع ثلاث مسنات، ثم

الاحتياط بدفع مسنة لكل أربعين، و تبيع لكل ثلاثين مع تعيين الأول عند انقسام الموجود على العددين معا، كالمائتين و الأربعين، فيدفع ست مسنات، لا ثمانية أتبعه، و الاقتصار في الثاني على إكمال حساب الموجود، كما لو كان عنده مائة و خمسين فيدفع ثلاث مسنات و تبيعا، لا خمسة أتبعه مثلا.

نعم قد يتنافى الحسابان كما لو كان عنده مائة و ثلاثون، فإنه إذا اقتصر على حساب الأربعين كان عليه ثلاث مسنات و بقى عشر بقرات معفوا عنها، و إذا جمع بين الحساين كان عليه ثلاثة أتبعه لتسعين و مسنة لأربعين. فاللازم الاحتياط و لو بالانتقال لأكثر القيمتين، أو بدفع الأمرين معا للفقير ليقبض ما ينطبق عليه الزكاة واقعا ثم يتصالح معه على تعيين ملكه مما أخذ، أو بغير ذلك. و على ذلك يختص العفو بما دون العشرة.

(مسألة ١٤): الجاموس و البقر جنس واحد، فيجب في النصاب في كل منهما ما يجب في النصاب من الآخر، و يتم النصاب بالملفق منهما. و يتخير في الدفع من كل منهما و لو مع كون النصاب من الآخر.
(مسألة ١٥): للغنم خمسة نصب:

الأول: أربعون، و فيها شاء، و ليس في ما دون الأربعين شيء.

الثاني: مائة و إحدى و عشرون شاء، و فيها شاتان.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧١

الثالث: مائتين و شاء، و فيها ثلاث شياه.

الرابع: ثلاثمائة و شاء، و فيها أربع شياه.

الخامس: أربعمائة فما فوق، ففي كل مائة شاء بالغا ما بلغ.

(مسألة ١٦): لا فرق في الغنم بين الضأن و الماعز، فيتم النصاب بالملفق منهما، كما يجزئ أحدهما عن الآخر.

(مسألة ١٧): الأحوط و جوبا في الشاة التي تجب في الغنم أن تدخل في السنة الثانية إن كانت من الضأن، و في السنة الثالثة إن كانت من الماعز.

(مسألة ١٨): لا يجب دفع الزكاة من النصاب، بل يجوز الدفع من غيره و لو مع الاختلاف في الذكورة و الأنوثة أو كون المدفوع دون النصاب في القيمة.

(مسألة ١٩): لا فرق بين الصحيح و المريض و السليم و المعيب و الشاب و الهرم في العد من النصاب. و لا يجوز دفع المريض إلا إذا كان النصاب كله مريضا و لا- دفع المعيب إلا- إذا كان النصاب كله معيبا، و لا دفع الهرم إلا إذا كان النصاب كله هرما. و الأحوط و جوبا في صورة جواز دفع المريض أو المعيب أو الهرم الاقتصار على الدفع من النصاب.

الشرط الثاني: السوم، بحيث يصدق عرفا أنها سائمة في الحول. و لا يضر علفها اتفاقا بالنحو الذي لا تخلو منه السوائم عادة، لضرورة من مطر أو حر أو برد. و أما تعتمد علفها مدة قليلة بالنحو الذي لا يتعارف في السوائم، ففي صدق السوم معه إشكال، و الأظهر العدم.

(مسألة ٢٠): الظاهر توقف السوم على رعى الحيوان بنفسه في المراعى المكشوفة الواسعة كالصحارى و نحوها مما ينبت فيها بنفسه و إن كانت مملوكة و كان الرعى فيها بثمان، فلا يكفي الرعى في البساتين و إن اعتلف مما زرع فيها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٢

بنفسه، و لا في الصحارى إذا اعتلف زرعاً مملوكاً لزراعته و لا في المزابل الملقاة في الطرق الضيقة. و إن كان ذلك كله مجانياً، بل لا يكفي علفها مما ينبت في الأراضي المكشوفة إذا تعمد الراعى جزه و جمعه لها و حملها على اعتلافه. نعم لا يضر في صدق السوم علف الحيوان ما قد يلقي صدفة في المراعى لعجز حامله عن نقله أو لسقوطه عن الانتفاع المعد له، لعفن أو غيره.

الشرط الثالث: أن لا تكون عوامل. و المراد بالعوامل ما تعدد للعمل من نقل أو حرث أو غيرهما. و لا يكفي في صدقها وقوع العمل بها

صدقة من دون أن تعدّ لذلك، كما لو ركب الراعى أو غيره ظهر بعض الإبل أو استقى الماء به لحاجة طارئة.

الشرط الرابع: الحول على النحو المتقدم فى زكاة النّقدين.

(مسألة ٢١): من كان عنده نصاب تام فملك ما زاد عليه فى أثناء الحول فله صور:

الاولى: أن يملك مقدار العفو من دون أن يبلغ النصاب اللاحق، كما لو كان عنده فى أول محرّم أربعون شاة فملك فى أول رجب خمسين شاة أخرى أو كان عنده خمس من الإبل فملك ثلاثا، وحينئذ لا أثر للملك المذكور، بل لا يدفع فى شهر محرّم إلا شاة واحدة.

الثانية: أن يملك نصابا تاما، كما لو كان عنده فى أول محرّم خمس من الإبل فملك فى أول رجب خمسا أخرى و حينئذ يبدأ لكل نصاب حول بانفراده فيدفع فى محرّم الثانى شاة و فى رجب شاة أخرى.

الثالثة: أن يملك ما يتم النصاب اللاحق من دون أن يكون نصابا مستقلا، كما لو كان عنده فى أول محرّم ثلاثون بقرة فملك فى أول رجب اثنتى عشرة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٣

بقرة. و حينئذ يتم حول النصاب الأول و يخرج زكاته، ثم يستأنف بعده حولا آخر للنصاب الثانى، فيدفع فى محرّم الثانى تبيعا، و فى محرّم الثالث مسنة.

و مثله ما إذا كان عنده فى أول محرّم عشرون من الإبل و ملك فى أول رجب سبعا، فإنه يدفع فى محرّم الثانى أربع شياه و فى محرّم الثالث بنت مخاض. نعم لو ملك فى الفرض خمسا من الإبل كان من الصورة الثانية، فيدفع للخمس الأخيرة فى رجب الثانى شاة و يبقى على ذلك يدفع فى محرّم أربع شياه و فى رجب شاة، إلى أن تزيد الإبل فيبدأ بحول جديد للمجموع بعد انتهاء حولى ملكه سابقا و تنتقل فريضته من الشياه إلى فريضة المجموع.

(مسألة ٢٢): ابتداء حول الصغار من حين ولادتها سواء كانت أمهاتها سوائم أم معلوفات. نعم لو علفت قبل الحول لم تجب فيها الزكاة.

الفصل الثالث فى زكاة الغلات

و قد تقدم أنها الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و لا تجب فى غيرها حتى الرطب و العنب الذى لا يصير تمرا و لا زبيبا. و يشترط فى وجوب الزكاة فيها- مضافا إلى ما تقدم فى المقصد الأول- النصاب و هو ما يبلغ ألف كيلو و أربعة و أربعين كيلوا و ربعا تقريبا.

(مسألة ٢٣): المدار فى قدر النصاب على ما يصدق عليه الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، فإذا بلغت الثمرة فى النصاب قبل أن يصدق عليها ذلك ثم نقصت عنه عند جفافها و صدق العناوين المذكورة عليها لم تجب الزكاة.

(مسألة ٢٤): يضم النخيل و الكرم و الزرع بعضه إلى بعض فى بلوغ النصاب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٤

و إن كان فى أمكنة متباعدة، و كذا إذا اختلف زمان إدراكه إذا كان الاختلاف بالنحو المتعارف فى بلوغ ثمرة العام الواحد. و أما إذا كان الاختلاف بفواصل كثير خارج عن المتعارف فالظاهر عدم ضم بعضه إلى بعض، و إن كان الضم أحوط استحبابا.

(مسألة ٢٥): لا بدّ فى وجوب الزكاة فى الغلات من تمامية الشروط المتقدمه- هنا و فى المقصد الأول- عند ما يصدق على الثمرة عنوان الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، فلو بلغ الصبى أو عقل المجنون أو قدر على المال بعد صدق ذلك على الثمرة لم تجب الزكاة، و كذا لو اشتراها، بل تكون الزكاة على البائع، أما لو اشتراها قبل ذلك فصدمت العناوين المذكورة عند المشتري كانت الزكاة عليه دون البائع.

(مسألة ٢٦): زمان تعلق الزكاة بالثمرة و إن كان هو زمان صدق العناوين المتقدمة عليها- كما سبق- إلا أنه يجوز تقديم أداء الزكاة في الزبيب عند صيرورة الثمرة عنباً، بعد تخمين مقداره حين يصير زيبياً و دفع الزبيب من غير الثمرة.

(مسألة ٢٧): يجوز للمالك التصرف في الثمرة قبل صدق العناوين المذكورة و إن زاد على المتعارف من دون ضمان للزكاة، فلو تصرف في البسر و الرطب و الحصرم و العنب مثلاً بالأكل و الهبة و البيع و نحوها لم يضمن الزكاة بالمقدار الثابت فيها لو صارت تمراً أو زيبياً.

(مسألة ٢٨): إذا مات المالك بعد صدق العناوين المذكورة ثبتت الزكاة في العين و وجب على الورثة إخراجها. أما إذا مات قبله و صدقت العناوين المذكورة في ملك الورثة فلا تجب إلا على من بلغت حصته منهم النصاب. و كذا الحكم فيما إذا كان الانتقال بغير الإرث كالبيع و الهبة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٥

(مسألة ٢٩): لا- تجب المبادرة للإخراج قبل تصفية الغلة و اجتذاذ التمر و اقتطاف الزبيب على النحو المتعارف إلا أن تتعرض الثمرة للخطر على خلاف المتعارف، فيجب على من تحت يده الثمرة المبادرة لإخراج الزكاة و إيصالها لأهلها مع تيسر ذلك، و مع التفريط حينئذ يضمن. و أما المبادرة بعد التصفية و الاجتذاذ و الاقتطاف فسيأتي الكلام فيها في الفصل الرابع.

(مسألة ٣٠): لا تتكرر الزكاة في الغلات بتعاقب السنين، فإذا أعطى زكاة الحنطة مثلاً ثم بقيت عنده أكثر من سنة لم تجب فيها الزكاة مرة أخرى و إن بقيت الشروط المعتبرة فيها. و هذا بخلاف الأنعام و النقدين.

(مسألة ٣١): الظاهر عدم استثناء المؤن التي يحتاج إليها الزرع و الثمر من اجرة الفلاح و الحارث و الساقى و العوامل و الأرض و غيرها، من دون فرق بين المؤن التي يحتاجها قبل طلوع الثمرة و بعده قبل صدق العناوين المتقدمة و بعده، و منها الضرائب التي يأخذها السلطان. نعم ما يأخذ من عين الثمرة غصبا بعد تامة النصاب يرد نقصه على الزكاة بالنسبة إذا لم يمكن التخلص منه. كما أن ما يجعل على العين من المؤن- كما في المزارعة- يستثنى قبل النصاب، فلا تجب الزكاة إلا إذا كان الباقي للمالك من الثمرة بقدر النصاب.

(مسألة ٣٢): إذا اختلفت أنواع الغلة الواحدة في الجودة و الرداءة تخير المالك في الدفع من أيها شاء. و إن كان الأحوط استحباً عدم دفع الرديء عن الجيد.

(مسألة ٣٣): ورد العفو عن الزكاة في نوعين من التمر، و هما الجعور و المعافاة، كما ورد النهي عن دفعهما في الزكاة، و قد وصفا بأنهما من أردأ أنواع التمر عظيم النوى قليلاً- اللحاء. و لا يتيسر لنا تحديدهما، فمع اشتباه نوع من التمر الرديء بهما يجب الاحتياط بدفع الزكاة عنهما و لو منهما، و عدم دفعهما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٦

عن غيرهما.

(مسألة ٣٤): المقدار الواجب إخرجه في زكاة الغلات العشر إذا سقى بلا علاج، سيحاً أو بماء السماء أو بمصّ عروقه من ماء الأرض، و نصف العشر إذا سقى بعلاج كما لو سقى بالدلاء و النواعير و المكائن الزراعية و نحوها. و إذا سقى بالوجهين فالتنصيف، فيجب في النصف العشر و في النصف الآخر نصف العشر، سواء تساوى أم كان أحدهما أكثر. إلا أن تكون غلبة أحدهما بنحو لا يعتدّ معه بالآخر لقلته فالعمل على الغالب حينئذ.

(مسألة ٣٥): ليس من العلاج حفر النهر و استنباط العين و إصلاحهما و فتح طريق الماء للزرع فيجب العشر مع جميع ذلك إذا كان الماء يرتفع بنفسه إلى مستوى الزرع من دون علاج.

(مسألة ٣٦): الأمطار المعتادة في السنة لا تخرج ما يسقى بعلاج عن حكمه إلا إذا كثرت بحيث يستغنى عن الدوالي مدّة معتدّاً بها،

فيجب حينئذ التنصيف على نحو ما تقدم في المسألة الثانية عشرة، و لو استغنى بها عن العلاج في تمام المدة أو أكثرها بحيث لا يعتد بالسقى بالعلاج لقلته فالواجب العشر.

(مسألة ٣٧): المدار في وجوب العشر و نصف العشر على الثمر لا على الأصول، فإذا كان النخل أو الكرم حين غرسه يسقى بعلاج فلما بلغ أوان الأثمار استغنى سقيه عن العلاج و جب في الثمر العشر، و لو كان بالعكس و جب نصف العشر. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٧

المبحث الثالث في المستحقين للزكاة

إشارة

و فيه فصلان.

الفصل الأول في أصناف المستحقين

و هم ثمانية كما نطق بهم الكتاب المجيد:

الأول و الثانى: الفقير و المسكين، و الثانى أسوأ حالا من الأول، و يكفى فى كل منهما عدم قدرته على القيام بمؤنة سنته اللائقة بحاله له و لعياله من غير إسراف.

و الغنى بخلافهما، و هو من يقدر على القيام بمؤنة سنته بالنحو المذكور.

(مسألة ٣٨): إذا كان الشخص غير مالك لمقدار المؤنة المذكورة إلا أنه كان قادرا على تحصيلها بصنعه أو حيازة أو تجارة لم تحل له الزكاة. و لو لم يفعل تكاسلا لم تحل له، إلا أن يمضى وقت التحصيل، كما لو كان وقت التحصيل فصلا خاصا من السنة فلم يفعل حتى مضى الفصل المذكور، فيحل له أخذ الزكاة حينئذ.

(مسألة ٣٩): إذا كان قادرا على تعلم صنعه تكفيه فلم يفعل لم يحل له أخذ الزكاة. نعم إذا مضى وقت التعلم جاز له أخذها. و كذا يجوز له الأخذ لسد نفقته فى مدة التعلم، و إن كان الأحوط و جوبا الاقتصار على ما إذا لم يقدر على سد حاجته بالاستدانة مع القدرة على الوفاء بعد التعلم و على ما إذا صار فى مقام التعلم.

(مسألة ٤٠): إذا كان له رأس مال يتكسب به أو ضيعه يستنميها أو عقار أو آلات أو حيوانات يؤجرها أو يعمل عليها لكن لا يكفيه ما يحصله منها جاز

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٨

تتميم حاجته من الزكاة، و لا يجب عليه بيع الأشياء المذكورة و إن كان ثمنها و افيا بمؤنة سنته. نعم إذا كانت الأمور المذكورة معطلة غير مستغلة لاكتساب النفقة و لا محتاجا إليها فى حياته و كان ثمنها و افيا بمؤنة سنته لم يحل له أخذ الزكاة.

(مسألة ٤١): إذا كان قادرا على التكسب لكنه كان منافيا لشأنه - بحيث يكون وهنا عليه أو على بعض الجهات التى ينبغى حفظها - جاز له الأخذ من الزكاة.

(مسألة ٤٢): دار السكنى و الخادم و فرس الركوب المحتاج إليها بحسب حاله و لو لكونه من أهل الشرف لا يمنع من أخذ الزكاة، و كذا ما يحتاج إليه بحسب شأنه من الثياب و الأثاث و الكتب و غيرها. نعم ما كان زائدا عن حاجته يمنع من أخذ الزكاة إذا كان يفى

بمؤنة سنته.

(مسألة ٤٣): إذا أمكن إبدال ما عنده من دار و أثاث أو غيرهما مما يحتاج إليه بأقل منه قيمة، فإن كان الموجود عنده زائدا عن مقتضى شأنه و غير مناسب له و جب الإبدال، و إن كان مناسبا له لم يجب الإبدال.

(مسألة ٤٤): طالب العلم يجوز له الأخذ من الزكاة إذا كان فقيرا عاجزا عن التكسب و لو لكونه منافيا لشأنه، و كذا إذا كان طلب العلم واجبا عليه عينا- و لو لعدم قيام غيره بما يؤدي الواجب- و كان الانشغال به مزاحما للتكسب، بحيث لا يمكنه الجمع بينهما، و في غير هاتين الصورتين لا تحل له الزكاة من سهم الفقراء. نعم يجوز أن يدفع له من سهم سبيل الله تعالى بالمقدار الذي يحمله على طلب العلم إذا ترتب على طلبه له فائدة راجحة شرعا.

(مسألة ٤٥): يجوز للزوجة أخذ الزكاة إذا لم يكن الزوج باذلا لنفقتها و لم تقدر على إجباره بوجه غير حرجي، أما إذا كان باذلا لها أو كانت قادرة على إجباره بوجه غير حرجي فلا يجوز لها أخذ الزكاة.

(مسألة ٤٦): سقوط نفقة الزوجة بالنشوز لا يحل لها الأخذ من الزكاة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٧٩

(مسألة ٤٧): غير الزوجة ممن تجب نفقته على غيره إن كان من تجب نفقته عليه واجدا للنفقة باذلا لها من دون حرج معتد به في الأخذ النفقة منه فالأحوط وجوبا عدم أخذه من الزكاة. أما في غير ذلك فيجوز له الأخذ منها.

(مسألة ٤٨): وجود المتبرع بالنفقة للفقير من دون أن تجب عليه لا يمنعه من أخذ الزكاة و الاستغناء بها عنه.

(مسألة ٤٩): المدعى الفقر إن لم يعلم حاله فإن كان فقيرا سابقا- و لو حينما كان طفلا- جاز البناء على فقره، و إن علم غناه سابقا لم يصدق إلا إذا حصل الاطمئنان بفقره، و لو من شواهد و قرائن خارجية. و كذا الحال لو أخبر شخص بفقر غيره.

(مسألة ٥٠): دفع الزكاة للفقير على أحد وجهين:

الأول: تملكه إياها. و لا بد من قصده أو قصد وليه التملك لما يأخذه و إن لم يعلم بأنه زكاة و لم يقصده بل أخذه غافلا عن ذلك أو بتخيل كونه هدية. أما لو لم يقصد التملك فلا يحصل هذا الوجه، كما لو دفع إليه على أنه ملكه سابقا و قد أرجع إليه، و كذا لو قصد تملكه بشرط أن لا يكون زكاة ملتفتا لذلك.

الثاني: صرفها في مصالحه، كما لو دفع إليه الطعام الزكوي فأكله، و لا يحتاج هذا إلى القصد منه و لا من وليه، فلو دفع له الطعام الزكوي فأخذه على أنه ملكه سابقا قد أرجع إليه، أو على أنه ليس بزكاة بل هدية أو غير ذلك لم يمنع من حصول هذا الوجه. نعم لا بد من صرفه له في مصالح نفسه، كما لو أكل الطعام بنفسه، و لا يكفي صرفه في مصالح غيره ممن شأنه الصيرف عليه، كواجب النفقة و الضيف على الأحوط وجوبا. إلا أن يكون ذلك الغير فقيرا أيضا و يقصد دفع الزكاة بذلها له أيضا.

(مسألة ٥١): إذا كان للمالك دين على الفقير جاز احتسابه من الزكاة بلا حاجة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٠

إلى دفعها له ثم أخذها منه سواء كان المدين حيا أم ميتا. نعم إذا كان للميت تركة تفي بدينه لم يجز احتساب دينه من الزكاة إلا أن يتعذر وفاء دينه من التركة لامتناع الورثة من وفائه جهلا أو عصيانا و عدم تيسر إجبارهم على الوفاء أو إقناعهم به.

(مسألة ٥٢): إذا دفع الزكاة لشخص باعتقاد فقره فبان كون المدفوع له غنيا، فله صورتان:

الاولى: أن تكون متعينة بالعزل، من دون أن تنشغل بها ذمته، إما لعزلها من نفس النصاب أو من غيره بالدفع أو قبل الدفع. و حكمها أنه مع تفريط الدافع و خروجه عن مقتضى ولايته في إحراز فقره يكون ضامنا لها، و مع عدم تفريطه لا يكون ضامنا.

الثانية: أن لا تكون متعينة بالعزل، كما لو أتلّف النصاب قبل دفع الزكاة فانتقلت الزكاة إلى ذمته، أو تكون متعينة بالعزل إلا أنها مضمونة عليه لتأخير دفعها مع وجود المستحق أو لتفريطه في حفظها، و الظاهر هنا بقاء الضمان عليه مطلقا و إن لم يفرط في إحراز

فقر من دفعها إليه. هذا كله في حق دافع الزكاة، و أما في حق أخذها فيجربى عليه حكم أخذ المال بلا حق، فيضمن و لا يرجع على الدافع إلا أن يكون مغرورا من قبله، لعدم إخباره له بأن المدفوع إليه زكاة.

و هذا التفصيل يجربى في جميع موارد دفع الزكاة لغير المستحق، مثل من تجب نفقته و الهاشمى إذا لم يكن الدافع هاشميا و غير ذلك. نعم من دفع زكاته لغير المؤمن باعتقاد أنه مؤمن تجزئ عنه إذا كان قد اجتهد فى الفحص، و مع تقصيره لا تجزئ عنه من غير فرق فى الصورتين بين تعينها بالعزل و عدمه.

الثالث: من المستحقين للزكاة: العاملون عليها، و هم المنصوبون لأخذ الزكاة و حفظها و ضبطها و إيصالها لوليها أو إلى المستحق. و الذى ينصبهم لذلك هو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨١

الإمام أو نائبه الخاص. و فى ولاية الحاكم الشرعى على ذلك إشكال، بل منع.

الرابع: المؤلفه قلوبهم المسلمون الذين يضعف اعتقادهم بالمعارف الدينيه فيعطون من الزكاة تأليفا لقلوبهم ليأنسوا بالدين و يتحللوا من عقد الجاهلية و ينظروا بعين بصائرهم بعيدا عنها.

الخامس: الرقاب. و المراد به عتق العبيد. إما لكونهم مكاتبين عاجزين عن أداء مال الكتابة فيعطون من الزكاة ليؤدوا ما عليهم و يتحرروا، أو لكونهم عبيدا تحت الشدة، فيشترون و يعتقدون. و أما لو لم يكونوا تحت الشدة فاللازم الاقتصار على ما إذا لم يجد مصرفا للزكاة غيرهم، حتى لو كان المملوك مؤمنا على الأحوط و جوبا.

السادس: الغارمون. و هم الذين ركبهم الديون و عجزوا عن أدائها، و إن كانوا مالكين قوت سنتهم بشرط أن لا تكون ديونهم فى معصية و لا سرف.

(مسألة ٥٣): وفاء دين الغارم من الزكاة يكون بوجهين:

الأول: أن يعطى من الزكاة لوفاء دينه بها بعد أن يملكها.

الثانى: أن يوفى دينه من الزكاة ابتداء من دون أن تدفع الزكاة له، بل و إن لم يعلم بها.

(مسألة ٥٤): لو كان صاحب الزكاة هو الدائن جاز له احتساب دينه عليه زكاة، نظير ما تقدم فى المسألة (٥١)، و أما أن يجعل شيئا من زكاته للمدين من دون أن يقبضه المدين ثم يأخذه وفاء عن دينه فهو لا يخلو عن إشكال، و الأحوط و جوبا عدم الاجتزاء به.

(مسألة ٥٥): لو كان الغارم ممن تجب نفقته على صاحب الزكاة جاز لصاحب الزكاة إعطاؤه من الزكاة لوفاء دينه أو وفاء دينه منها ابتداء من دون أن يدفعها إليه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج

الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ١، ص: ٣٨٢

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٢

السابع: سبيل الله تعالى، و هو جميع سبل الخير الراجحه شرعا. و الأحوط و جوبا الاقتصار على الجهات العامه، كبناء المساجد و القناطر و إقامة الشعائر الدينيه و نحوها. و أما الجهات الخاصة كالترويج و الحج و نحوها فالأحوط و جوبا تخصيصها بسهم الفقراء، فيعتبر فى من ينتفع فيها الفقير.

الثامن: ابن السبيل، و هو المسافر الذى نفذت نفقته بحيث لا يقدر على الذهاب إلى بلده و لو يبيع بعض ما يسعه الاستغناء عنه من متاعه، بل اللازم الاقتصار على ما إذا تعدرت عليه الاستدانة و الوفاء من ماله من غير حرج.

و لا يشترط فيه أن يكون فقيرا فى بلده. نعم يشترط أن لا يكون سفره فى معصية.

الفصل الثاني في شروط المستحقين

و هي أمور:

الأول: الإيمان، فلا يعطى الكافر ولا غير المقر بولاية أهل البيت عليهم السلام، إلا من سهم المؤلفة قلوبهم، إذا كان في دفعها تأليف لهم، وكذا من سهم سبيل الله إذا كان دفعها لغير المؤمن من أجل صلاح المؤمن، كما إذا كان لدفع شره عن المؤمنين أو الاستعانة به لما ينفعهم.

(مسألة ٥٦): يجوز دفع الزكاة لأطفال المؤمنين و مجانينهم، فإن كان بنحو التملك وجب قبول وليهم، وإن كان بنحو الصرف مباشرة أو بتوسط أمين كفى إذن وليهم في ذلك، بل يحتاج إلى إذنه مع العلم بصلاح الصرف المذكور لهم من دون مزاحم. (مسألة ٥٧): إذا أعطى المخالف زكاته أهل نحلته ثم استبصر أعادها. وإن كان قد أعطها المؤمن أجزاء.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٣

(مسألة ٥٨): لا تشترط العدالة في مستحق الزكاة، بل يجوز دفعها لمرتكب المعاصي عدا شارب الخمر، والأحوط وجوبا عدم دفعها لمرتكب الكبائر التي هي أعظم من شرب الخمر، كترك الصلاة. بل يحرم دفعها للعاصي إذا كان في دفعها له تشجيع على المعصية، كما يجب منعه منها إذا كان منعه نهيها له عن المنكر.

الثاني: أن لا يكون ممن تجب نفقته على المعطى و هم الأبوان و إن علوا و الأولاد و أن نزلوا و الزوجة الدائمة إذا لم تسقط نفقتها و المملوك، فلا يجوز إعطاؤهم من الزكاة للنفقة الواجبة.

(مسألة ٥٩): يجوز لمن عليه الزكاة دفعها لمن تجب عليه نفقته إذا كان عاجزا عن الإنفاق عليه بالمقدار اللائق به، فيدفع له ما يتم النفقة الواجبة عليه، كما يجوز أن يدفع له من الزكاة للتوسعة غير اللازمة عليه بالمقدار الذي يحتاج إليه عرفا، و يجوز دفعها أيضا لنفقة لا تجب عليه، كوفاء الدين و القيام ببعض الواجبات الشرعية و العرفية المتوقفة على المال.

(مسألة ٦٠): إذا مات من عليه الزكاة جاز دفع زكاته لمن تجب عليه نفقته في حياته مع فقرهم.

(مسألة ٦١): يجوز للزوجة دفع زكاتها لزوجها و لو كان للإنفاق عليها.

الثالث: أن لا يكون هاشميا إذا كانت الزكاة من غير الهاشمي. من دون فرق بين سهم الفقراء و المساكين و غيرهما من سائر السهام حتى سهم سبيل الله تعالى. نعم لا بأس بتصرفهم في الأوقاف العامة إذا كانت من الزكاة، كالمساجد و المدارس و منازل الزوار و الكتب و نحوها.

(مسألة ٦٢): المراد من الهاشمي من انتسب لهاشم بالأب، دون من انتسب له بالأُم فقط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٤

(مسألة ٦٣): الظاهر شمول الهاشمي لمن انتسب لهاشم بالزنا فلا تحل له الزكاة من غير الهاشمي.

(مسألة ٦٤): يجوز للهاشمي أن يأخذ زكاة الهاشمي من دون فرق بين السهام أيضا.

(مسألة ٦٥): يجوز للهاشمي أخذ زكاة غير الهاشمي مع الاضطرار. و الأحوط وجوبا الاقتصار على الضرورة الحقيقية، نظير الاضطرار للميتة.

(مسألة ٦٦): لا- يحرم على الهاشمي غير زكاة المال و زكاة الفطرة من الصدقات الواجبة كالكفارات و الفدية و الصدقة المنذورة، فضلا عن مثل اللقطة و مجهول المالك مما وجب على الدافع دون المالك، و كذا الصدقات المنذوبة.

نعم ينبغي تزويجهم عما يتنى على الاستهوان من المحقرات.

(مسألة ٦٧): يثبت كونه هاشميا بالعلم وبالبيئة وبالفرش، كمن تولد من امرأة هي فراش للهاشمي و إن احتمل عدم تولده منه لزنا أو وطء شبهة. كما يثبت بالشياع الموجب للوثوق. ولا- يكفي مجرد الدعوى من دون ذلك. نعم يشكل مع الدعوى المذكورة دفع الزكاة له، إلا أن يعلم بعدم استناده في دعواه إلى حجة أو قامت البيئته على كذبه فيها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٥

المبحث الرابع في بقية أحكام الزكاة

(مسألة ٦٨): للمالك الولاية على صرف الزكاة في مصارفها السابقة عدا سهم العاملين عليها، لما تقدم من عدم الولاية على نصبه لغير الإمام و نائبه الخاص.

و حينئذ لا يجب على المالك دفع الزكاة للحاكم الشرعي ليتولى صرفها في مصارفها، بل لو دفعها إليه لا يكون الحاكم إلا وكيلا عن المالك، و لو انشغلت ذمة المالك بها لم تبرأ بالدفع للحاكم، بل تتوقف براءتها على صرف الحاكم لها في مصارفها.

(مسألة ٦٩): لا يجب البسط على الأصناف الثمانية، و لا على أفراد صنف واحد فيجوز إعطاؤها لشخص واحد من صنف واحد.

(مسألة ٧٠): الزكاة حق متعلق بالعين يمنع على الأحوط وجوبا من التصرف الخارجي فيها بالإتلاف و نحوه. و لو تصرف فيها المالك بالنحو المذكور ضمنها، و كذا لو فرط في أداء الزكاة حتى تلفت العين.

و أما لو تصرف فيها بالنقل بالبيع و نحوه. فإن كان التصرف المذكور في تمام النصاب نفذ البيع و بقيت الزكاة متعلقة بالعين، فإن أداها البائع من غير العين سلمت العين للمشتري، و إن أداها من العين كان للمشتري خيار تبعض الصفقة و إن لم يؤدها البائع و سلم العين للمشتري كان ضامنا لها و وجب على المشتري أداؤها أيضا، فإن أداها رجع على البائع، و إن أداها البائع سقطت عنه.

أما لو كان التصرف ببعض النصاب بحيث يقصر عن مقدار الزكاة فالأحوط وجوبا جريان الحكم السابق عليه، لكن إذا أدى المشتري الزكاة لم يرجع على البائع إلا أن يكون أداؤه لها بإذنه، فإن لم يأذن تعين الرجوع للحاكم الشرعي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٦

لإعمال ولاية الحسبة بالإضافة للبائع الممتنع من أداء الحق.

(مسألة ٧١): تجب المبادرة لأداء الزكاة و لا يجوز تأخير دفعها إلا لغرض عقلائي، كانتظار مستحق خاص أو توقع طالب لها يأمل منه دفعها إليه و أن طال زمان ذلك. و الأحوط وجوبا حينئذ عزلها و تعيينها أو كتابتها أو الإشهاد عليها خوفا من الضياع.

(مسألة ٧٢): يجوز للمالك عزل الزكاة من دون أن يدفعها سواء كان عزلها من نفس النصاب أم من غيره، و حينئذ يتعين المعزول زكاة فلو تلف النصاب لم يدخل عليه النقص. و نماء المعزول تابع له في المصرف.

(مسألة ٧٣): إذا عزل المالك الزكاة كانت أمانة في يده يضمنها بالتفريط و بتأخير دفعها للمستحق مع وجوده و العلم به، و إن جاز له التأخير كما سبق في المسألة (٧١).

(مسألة ٧٤): لا يجوز للمالك إبدال الزكاة بعد عزلها.

(مسألة ٧٥): إذا اعتقد وجوب الزكاة خطأ فأعطاهما لم يملكها الآخذ، و كان عليه إرجاعها مع بقاء عينها، و ضمانها مع تلفها إلا أن يكون مغرورا من قبل الدافع.

(مسألة ٧٦): يجوز دفع القيمة بدلا عن الزكاة من النقود و نحوها مما يتمحض في المالية كالأوراق النقدية المتعارفة في عصورنا. و المدار فيها على القيمة وقت الدفع و مكانه، لا وقت وجوب الزكاة و لا مكان وجود النصاب. و أما دفع القيمة من غير النقود كالثياب و

الطعام فلا يخلو عن إشكال، و الأحوط وجوبا تركه. نعم يجوز للمالك عزل الزكاة و شراء المتاع بها و لو من نفسه ثم دفعه إذا كان يرى أنها أنفع للفقير.

(مسألة ٧٧): يجوز نقل الزكاة من البلد الذي هي فيه إلى غيره و لو مع وجود

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٧

المستحق فيه. لكن إذا تلفت بالنقل مع وجود المستحق في البلد و القدرة على الدفع له يضمن، و لا يسقط الضمان إذن الفقيه في النقل. أما مع عدم وجود المستحق من الفقراء و المساكين فإن لم يجد مصرفاً آخر من المصارف الثمانية المتقدمة فلا ضمان، و أما مع وجودها و تيسر إحرازها لصاحب الزكاة فالأحوط و جوبا الضمان.

(مسألة ٧٨): مؤنة نقل الزكاة على المالك الناقل إلا أن ينحصر صرفها بالنقل فيجوز إخراج مؤنة نقلها منها، لكن لا بد من مراجعته الحاكم الشرعي قبل النقل و استئذانه في تحميل الزكاة المؤنة المذكورة، و مع تعدد مراجعته لا بد من بذل الجهد- و لو بالاستعانة بأهل المعرفة- لإحراز أن النقل مع تحميل الزكاة المؤنة المذكورة أصلح لها.

(مسألة ٧٩): لا يجوز تقديم الزكاة قبل تعلق الوجوب في غير ما تقدم من زكاة الزبيب عند صيرورته عبئا. نعم يجوز أن يعطى الفقير قرضا قبل وقت الوجوب و يحتسبه من الزكاة عند حلول وقتها مع بقاء المقترض على صفة الاستحقاق.

(مسألة ٨٠): إذا أتلّف الزكاة المعزولة متلف كان ضامنا لها و كذا إذا أتلّف النصاب بتمامه. و لا يضمن المالك معه إلا إذا تحقق منه سبب الضمان المتقدم في المسألة (٧٠)، و حينئذ يجب على المتلف دفع الزكاة لصاحبها ليتولى صرفها، و لا يصرفها بنفسه، إلا أن يكون صاحبها ممتنعا عن أدائها فيجب عليه مراجعته الحاكم الشرعي، لانتقال الولاية على الزكاة له حينئذ. و لو سبق تحقق سبب الضمان من صاحبها وجب عليه أيضا أداؤها فإن أداها رجع على المتلف، و إن أداها المتلف له لم يرجع عليه.

(مسألة ٨١): الزكاة من العبادات المفتقرة للتيّة و الأحوط و جوبا مقارنته للتيّة للعزل و للدفع معا و بدونها لا يترتب الأثر عليهما، فإن خلا العزل عن التيّة بقي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٨

المال على ملك المالك، و إن كان العزل عن تيّة و الدفع بلا تيّة بقي المال زكاة غير مملوكة لمن دفعت له، و تجوز التيّة ما دامت العين موجودة، فإن تلفت بلا ضمان القابض وجب الدفع ثانيا، و إن تلفت مع الضمان- كما لو كان هو المتلف لها- فمع عدم تعيينها زكاة بالعزل عن تيّة يكون الفقير مدينا للمالك، و مع تعيينها زكاة بالعزل يكون الفقير مدينا للزكاة. و في الأول يجوز للمالك احتساب الدين عليه زكاة إن بقي مصرفا لها، و في الثاني يشكّل الحال، و الأحوط و جوبا له تسليمها للمالك و يكون له حينئذ أن يرجعها له إذا بقي مصرفا لها.

(مسألة ٨٢): لا بد عند عزل الزكاة من تعيين المال المزكى عند اختلاف نوعه و لو إجمالا، فلو كان عنده خمس من الإبل و أربعون شاة فعزل شاة واحدة لا بد من تعيين المال الذي يزكى بها. نعم لو أخرج شاتين دفعة كفى قصد مجموع المالكين بهما بلا حاجة لتعيين كل منهما لأحد المالكين. أما مع عزل الزكاة فلا يجب عند دفع المعزول تعيين المال الذي يخصه. و كذا الحال لو كان عليه خمس و زكاة مثلا، حيث يجب قصد التعيين، عند العزل، لا عند الدفع.

(مسألة ٨٣): يجوز للمالك التوكيل في عزل الزكاة و في أدائها، و لا بد من نيّة الوكيل حينئذ بأن يقصد العنوان الموكّل فيه و امتثال أمر الموكّل و تقريبه به. كما يجوز التوكيل في الإيصال إلى الفقير مع تعيينه من قبل المالك نظير الحمال الذي تدفع له العين، و لا بد حينئذ من نيّة المالك عند دفع العين للوكيل، و لا يجب نيّة الوكيل أصلا.

(مسألة ٨٤): تجب المبادرة لأداء الزكاة عند ظهور أمارات الموت أو التوثق عليها بالإشهاد و نحوه. أما في غيرها من الحقوق الشرعية، فلا يجتزأ بالتوثق إلا عند تعذر الأداء، لوجوب المبادرة لأدائها بخلاف الزكاة، كما تقدم في المسألة (٧١).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٨٩

(مسألة ٨٥): لا يعطى الفقير من الزكاة أكثر من مؤنة السنة، و لا حد له من طرف القلة و إن كان دفع ما دون الخمسة دراهم مكروها

بل الأحوط استحبابا تركه.

(مسألة ٨٦): إذا لم يؤد الشخص زكاته حتى مات وجب إخراجها مع بقاء النصاب، وكذا مع تلفه إذا كان ضامنا للزكاة بالتفريط أو تأخير الأداء مع وجود المستحق.

(مسألة ٨٧): لو مات المالك بعد تعلق الزكاة بماله وشك في أدائه لها، فإن لم يعلم بانشغال ذمته بها لاحتمال أدائها أو بقائها في النصاب، فإن تصرف في النصاب تصرف المالك المطلق الظاهر في ملكيته لتمامه بنى على أدائها. وإلا فالأحوط وجوبا أدائها، وكذا لو علم انشغال ذمته بها لتفريطه فيها، فإن الأحوط وجوبا أدائها.

(مسألة ٨٨): قيل يستحب لمن يأخذ الزكاة الدعاء للمالك.

مسألة: ذكر العلماء أنه يستحب تخصيص أهل الفضل بزيادة النصيب. ويستحب ترجيح الأقارب وتفضيلهم على غيرهم، ومن لا يسأل على من يسأل، و صرف صدقة المواشى على أهل التجمل. وهذه مرجحات قد يزاحمها مرجحات أخر أهم وأرجح.

(مسألة ٨٩): يكره لصاحب المال استرجاع الزكاة من الفقير بشراء ونحوه، وكذا الحال في الصدقة المندوبة. نعم لا كراهة في بقائها على ملكه إذا رجعا إليه بميراث ونحوه من المملكات القهرية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٠

المقصد الثاني في زكاة الفطرة

إشارة

وهي من الزكاة الواجبة، وقد روى أن من لم تؤد عنه خيف عليه الموت في سنته، كما يظهر من بعض النصوص أن بها تمام الصوم. والكلام فيها في ضمن فصول.

الفصل الأول في شروط وجوبها

وهي أمور:

الأول: البلوغ، فلا تجب على الصبي.

الثاني: العقل، فلا تجب على المجنون ولو كان جنونه أدواريا.

(مسألة ٩٠): المشهور أنه يشترط في زكاة الفطرة عدم الإغماء. والأحوط وجوبا الاقتصار على ما إذا خرج المغمى عليه عن قابلية التكليف عرفا، لاستحكام الإغماء، دون الإغماء المؤقت الملحق بالنوم عرفا.

الثالث: الحرية فلا تجب على المملوك إلا إذا كان مكاتبا غير عيال للمولى.

الرابع: الغنى، فلا تجب على الفقير بالمعنى المتقدم في زكاة الأموال، سواء كان فقره لعدم ملكه قوت السنة وعدم نهوض كسبه لتحصيله أم لكونه مدينا عاجزا عن وفاء دينه، وإن كان واجدا للقوت.

(مسألة ٩١): من كان واجدا لمؤنة السنة أو قادرا على كسبها بعمل ونحوه وليس واجدا لما يزيد عليها بقدر الفطرة تجب عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩١

(مسألة ٩٢): لا بد من اجتماع هذه الشروط آنا ما قبل غروب ليلة العيد إلى أن يتحقق الغروب، فمن فقد بعضها قبل الغروب بلحظة أو مقارنا للغروب لم تجب عليه. قيل: ولو اجتمعت لشخص هذه الشروط بعد الغروب إلى ما قبل الزوال استحباب إخراجها.

(مسألة ٩٣): إذا أسلم الكافر لم يكلف بالفطرة سواء مضى وقتها أم لا إلا أن يكون إسلامه قبل الغروب آنا ما إذا استبصر المخالف

فالواجب عليه دفعها لو لم يدفعها و تداركها لو كان قد دفعها لغير المؤمن، نظير ما تقدم في زكاة المال. (مسألة ٩٤): يستحب للفقير إخراج الفطرة. و إذا لم يكن عنده إلا صاع تصدق به على بعض عياله، ثم يتصدق به الآخر على بعضهم و هكذا يتردد بينهم حتى يكون الصاع فطرة عنهم جميعا، و الأولى إخراجها في آخر الدور لأجنبي خارج عن العيال. و إذا كان فيهم صغير أو مجنون جاز دفعها له ثم دفعها عنه. و إن كان الأحوط استحبابا دفعها لخصوص البالغ العاقل من العائلة ثم أخذ الولي لها منه و دفعها عن المولى عليه. نعم لا بد في جواز دفعها لبعض أفراد العائلة من كونه فقيرا، فلو كان غنيا لم يجز للمعيل و لا لغيره دفعها له فطرة.

الفصل الثاني في من يجب دفعها عنه

يجب على من جمع شرائط التكليف المتقدمة أن يخرجها عن نفسه و عن كل من يعول به ممن يكون تابعا له عرفا في المعاش، سواء كان واجب النفقة أم لا، قريبا أم بعيدا، مكلفا أم لا، مسلما أم كافرا، صغيرا أم كبيرا، حتى الضيف و نحوه ممن يكون من عياله و تابعا له مؤقتا. نعم لا يكفي مجرد الحضور في الدار لدعوة و نحوها و إن أكل عنده إذا لم يتن حضوره فيها على التبعية للمعيل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٢

(مسألة ٩٥): لا بد في وجوب إخراج فطرة الغير من صدق كونه عيالا آنا ما قبل غروب ليلة العيد إلى أن يتحقق الغروب. (مسألة ٩٦): إذا تحمّل نفقة الغير لم يكف ذلك في صدق كونه من عياله، بل لا بد من نحو من التبعية له، بحيث يكون في حوزته. (مسألة ٩٧): إذا أدى المعيل عن العيال الفطرة سقطت عنهم، و إن لم يؤدها عصيانا أو جهلا أو نسيانا أو لعدم تامة شروط الوجوب في حقه فالأحوط وجوبا عليهم أداؤها. (مسألة ٩٨): يجوز التبرع بالفطرة عن كلف بها من دون حاجة لتوكيله.

و يترتب على ذلك أنه لو أدى العيال الفطرة عن أنفسهم سقطت عن المعيل و إن تمت في حقه شروط وجوبها. (مسألة ٩٩): إنما تجب فطرة الولد و الزوجة إذا كانا عيالا للأب و الزوج، فلو لم يكونا عيالا لهما لم تجب نفقتهما عليهما، بل على من يعول بهما.

(مسألة ١٠٠): إذا تعدد المعيل مع وحدة العيال وجبت فطرتهم على الكل بالنسبة، فإن لم يؤد بعضهم عصيانا أو لعدم واجديته لشروط الوجوب فالأحوط وجوبا على الباقي أداء ما عليه بالنسبة بل الأحوط وجوبا تتميم العيال مع واجديتهم للشروط. و اللازم اتحاد جنس ما يخرج الكلف عن كل فرد من العيال، فلا يجوز أن يدفع بعضهم الحصة التي عليه من فطرة العيال من جنس مخالف لما يدفعه الآخر. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٣

الفصل الثالث في جنسها و قدرها

يجزئ في الفطرة الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و كل قوت شائع يقوت به المكلف عياله، من ذرة أو أرز أو أقط أو لبن أو غيرها، و الأفضل التمر، ثم الزبيب.

(مسألة ١٠١): الأحوط وجوبا الاقتصار على الصحيح و عدم الاجتزاء بالمعيب إلا أن يكون قوتا شائعا يقوت به المكلف عياله.

(مسألة ١٠٢): لا يشترط اتحاد ما يخرج المكلف عن نفسه مع ما يخرج عن عياله، و لا اتحاد ما يخرج عن بعضهم مع ما يخرج عن البعض الآخر. نعم لا يجزئ عن الواحد الصاع الملقق من أكثر من جنس واحد.

(مسألة ١٠٣): المقدار الواجب إخراجها صاع. و هو ثلاثة كيلوات و أربعمائه و ثمانون غراما تقريبا، و إن دفع ثلاثة كيلوات و نصفها أو

زاد عليها كان احتياطا وافيًا.

(مسألة ١٠٤): لا يجزئ ما دون الصاع من جيد أحد الأجناس و إن كان مساويا في القيمة للصاع من متوسطها أو رديئها.

(مسألة ١٠٥): يجوز دفع القيمة من النقود و نحوها من الأوراق المالية المتداولة في عصورنا، دون غيرها من أنواع المتاع و العروض.

(مسألة ١٠٦): اللازم دفع القيمة السوقية العامة، و لا عبرة بالسعر الرسمي و لا بسعر الحصة التموينية التي تتعارف في بعض المناطق.

(مسألة ١٠٧): إذا اختلفت القيمة السوقية باختلاف الأوقات و الأزمنة و جبت قيمة وقت الإخراج و العزل دون قيمة وقت الوجوب، و إذا

اختلفت القيمة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٤

باختلاف البلدان و الأمكنة و جبت قيمة بلد الإخراج و العزل أيضا دون بلد المكلف.

الفصل الرابع في وقت إخراجها

وقت إخراجها يوم الفطر من طلوع الفجر و الأحوط و جوبا عدم تأخيرها عن الزوال، و الأفضل - بل الأحوط استحبابا - تقديمها على صلاة العيد لمن يصليها.

و يكفي في ذلك العزل و لو مع عدم الدفع لانتظار المستحق كما سيأتي. فإذا مضى الزوال و لم يخرجها، فالأحوط و جوبا المبادرة إلى إخراجها قبل الغروب، و إذا مضى الغروب و لم يؤدها بقيت في ذمته حتى يؤديها مهما طال الزمان، و لو مات قضيت عنه.

(مسألة ١٠٨): يجوز تقديمها في شهر رمضان، و إن كان الأفضل إخراجها في وقتها.

(مسألة ١٠٩): يجوز عزلها في مال مخصوص من الأجناس المتقدمة أو من قيمتها، و الظاهر عدم تحققه بعزلها في ماله على نحو الإشاعة، بأن يجب عليه صاع مثلا، فيخرج صاعين ينوي أن نصفهما فطرة و نصفهما الآخر باق على ملكه. نعم لو نوى الزائد صدقة مستحبة من دون أن يبقى في ملكه شيء فالظاهر كفايته في تحقق العزل. و الأحوط و جوبا عدم الاكتفاء بالعزل على نحو الإشاعة مع مال الغير، كما لو وجب عليه صاع، فعزل الفطرة في طعام قدره صاعان مشترك بينه و بين غيره.

(مسألة ١١٠): إذا عزلها لم يجز له تبديلها بغيرها. و لو فرط فيها كان ضامنا.

و كذا لو لم يؤدها مع وجود المستحق على الأحوط و جوبا، و إن جاز له ذلك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٥

بانتظار مستحق خاص أو نحوه، على نحو ما تقدم في زكاة المال.

(مسألة ١١١): يجوز نقلها إلى غير بلد الإخراج مع عدم وجود المستحق فيه، أما مع وجوده فالأحوط و جوبا صرفها فيه و عدم النقل

منه، و ليس من النقل إخراجها في غير بلد التكليف، لسفر المكلف إليه، أو لإخراج و كيله لها.

(مسألة ١١٢): لو نقلها جاز دفعها في البلد الثاني و لم يجب إرجاعها لبلد الإخراج و صرفها فيه.

(مسألة ١١٣): لو نقلها من بلد الإخراج لبلد آخر - لعدم المستحق أو مخالفة للاحتياط المتقدم - لم يجب صرفها في البلد الثاني، بل يجوز نقلها لغيره حينئذ.

الفصل الخامس في مصرفها

و هو مصرف زكاة المال من الأصناف الثمانية، على الشرائط المتقدمة إلا أنه يجوز عند عدم وجود المؤمن دفعها للمستضعف. و هو مقدم على نقلها من بلد الإخراج.

(مسألة ١١٤): لا يجوز للهاشمي أن يأخذ فطرة غير الهاشمي وإن كانت مستحبة، كفطرة الفقير.

(مسألة ١١٥): المعيار في الهاشمي الذي يجوز للهاشمي أخذ فطرته على المعيل دون العيال، فإذا كان المعيل هاشمياً و العيال غير هاشمي جاز للهاشمي أخذ فطرته، وإن كان الأحوط استحباباً الترك.

(مسألة ١١٦): يجوز للمالك دفعها بنفسه و بوكيله، و منه الدفع للحاكم الشرعي إذا لم يكن له، بل لإيصالها للفقير.

(مسألة ١١٧): الأحوط وجوباً أن لا يدفع للفقير أقل من صاع. و يجوز أن يدفع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٦

له صاعاً و كسراً، بأن يقسم ثلاثة أصوع على رجلين مثلاً.

(مسألة ١١٨): يستحب تقديم الأرحام و الجيران. و ينبغي الترجيح بالعلم و الدين و الفضل، نظير ما تقدم في زكاة المال التي تشاركها الفطرة في بقاء الأحكام المتقدمة.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٧

إشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٣٩٩

كتاب الخمس و هو حق فرضه الله تعالى له و لرسوله الأمين صلى الله عليه و آله و لآله الطاهرين عليهم السلام، و لبنى هاشم، عشيرته الأقربين عوضاً عما منعهم منه من صدقات الناس و أوساخهم، كرامة لهم، و رفعا لشأنهم، و تشريفا لمقامهم، و حفظاً لحق رسول الله صلى الله عليه و آله فيهم.

فعلى المؤمنين أعزهم الله تعالى الاهتمام بأداء هذا الحق، كي لا يعدوا في عداد الظالمين لأهله المعتدين عليهم، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة إذا قام صاحب الخمس فقال: يا رب خمسى». و بذلك طهارة المؤمنين، و حل أموالهم، و نماء أرزاقهم، فعنه عليه السلام أنه قال: «إنى لأخذ من أحدكم الدرهم و إنى لمن أكثر أهل المدينة مالا، ما أريد بذلك إلا أن تطهروا».

و عن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «و الله لقد يشر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسة دراهم جعلوا لربهم واحداً و أكلوا أربعة أحلاء، ثم قال: هذا من حديثنا صعب مستصعب لا يعمل به و لا يصبر عليه إلا ممتحن قلبه للإيمان». و عن الإمام الرضا عليه السلام في كتاب كتبه في أمر الخمس «. فلا تزووه عنا، و لا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه، فإن إخراجهم مفتاح رزقكم تمحيص ذنوبكم و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتمكم، و المسلم من يفىء لله بما عهد إليه، و ليس المسلم من أجاب باللسان و خالف بالقلب».

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٠

مقدمة:

المعيار في ثبوت الخمس الملك و الاستفادة الشخصية، فلا يثبت في الأموال العامة و لا في الأموال غير المملوكة من المباحات الأصلية أو المتعينة للجهات العامة. و إنما يثبت في الأموال المملوكة لأشخاص بأعيانهم من دون فرق بين الملكية الاختيارية و القهرية. كما لا يعتبر التكليف في من يجب في ماله الخمس. فيثبت الخمس في مال الطفل و المجنون، و يتولى إخراج الولي.

و حيث ظهر ذلك فالبحث في المقام في فصلين.

الفصل الأول في ما يجب فيه الخمس

و هو أمور:

الأول: الغنائم المنقولة المأخوذة بالحرب من الكفار الذين يحل قتالهم إذا كان يأذن الإمام. أما إذا لم يكن يأذنه فإن كان الإمام مبسوط اليد و لم يكن القتال واجبا فالغنيمة كلها للإمام، و إن لم يكن الإمام مبسوط اليد- و لو لغيبته- فيجب في الغنيمة الخمس لا غير. و كذا إذا وجب القتال على المسلمين من دون إذنه، كما في القتال دفاعا عند تعذر استئذانه، فإنه لا يجب في الغنيمة- حينئذ- إلا الخمس.

(مسألة ١): ما يؤخذ من الكافر الحربى من غير قتال لا يجب فيه الخمس إلا أن يزيد على مؤنة السنة على النحو الآتى فى الأمر السابع مما يجب فيه الخمس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠١

الثانى: المعدن، كالذهب و الفضة و الرصاص و الحديد و النحاس و الألمنيوم و غيرها من الفلزات. و منه أو يلحق به النفط و الكبريت و الملح و نحوها مما يخرج من الأرض و يباينها عرفا. و أما مثل العقيق و الفيروزج و الياقوت و نحوها من الأحجار الكريمة فإلحاقها به لا يخلو عن إشكال، و إن كان هو الأحوط وجوبا. نعم لا يلحق به الجص و النورة و حجر الرحي و طين الغسل و نحوها مما كان له خصوصية ينتفع بها و يرغب فيها من دون أن يخرج عن اسم الأرض.

(مسألة ٢): يشترط فى ثبوت الخمس فى المعدن بلوغ ما يخرج منه من موضع واحد بعد استثناء مؤنة الإخراج قيمة عشرين مثقال من الذهب و هى تقارب خمسة و ثمانين غراما.

(مسألة ٣): إذا أخرج المعدن من محل واحد على دفعات كفى فى ثبوت الخمس بلوغ المجموع النصاب إذا صدق على المجموع عرفا أنه إخراج واحد، لتقارب الدفعات. أما مع بعد الفاصل بين الدفعات بحيث يصدق تعدد الإخراج فيلزم فى وجوب الخمس فى كل إخراج بلوغه النصاب، و لا يكفى بلوغ المجموع النصاب.

(مسألة ٤): المعدن تابع للأرض التى هو فيها، فإن كانت مملوكة كان لمالكها، و لا يجوز لغيره إخراجها إلا بإذنه أو إذن وليه، و إذا أخرجها بغير إذنه لم يملكه، بل يكون لمالك الأرض. و عليه خمسه إذا صار تحت يده.

(مسألة ٥): إذا اشترك جماعة فى إخراج المعدن كفى بلوغ مجموع ما خرج منه النصاب، و إن كانت حصه كل منهم لا تبلغه.

الثالث: الكنز. و هو المال المدفون فى الأرض، إذا بعد عهده بحيث ينقطع عن مالكه و وراثته عرفا لتقادم العهد، فإنه يكون لواجده و عليه فيه الخمس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٢

(مسألة ٦): لا بد فى وجوب الخمس من أن يكون المال المدفون من النقدين المسكوكين للمعاملة دون غيرهما من الذهب و الفضة، فضلا عن غير الذهب و الفضة من المجوهرات و الآثار القديمة و غيرها، فإنه يجوز لواجدها تملكها بلا خمس. نعم إذا علم بكونه لمسلم طال العهد به فالأحوط وجوبا الجمع بين إجراء حكم مجهول المالك عليه و حكم ميراث من لا وارث له. و كذا إذا كان فى أرض الإسلام و علم بدفنه فيها بعد صيرورتها أرض الإسلام.

(مسألة ٧): المال القديم إذا كان مكشوفاً أو مخفياً فى غير الأرض- من جدار أو سقف أو غيرها- يملكه واجده من دون خمس إلا أن يعلم بكونه لمسلم أو يكون فى أرض الإسلام و يعلم كون جعله فيها بعد صيرورتها أرض الإسلام نظير ما تقدم فى المسألة السابقة.

(مسألة ٨): لا بد فى وجوب الخمس فى الكنز من بلوغ نصاب الزكاة، بأن يكون عشرين دينارا فما زاد أو مائتى درهم فما زاد، و لا

يكفى الملقق منهما إذا بلغ مجموعهما قيمة أحد النصابين.

(مسألة ٩): لا يفرق في حكم الكنز المتقدم بين أن يكون في أرض الإسلام وغيرها، عليه أثر الإسلام أو لا، يعلم بملك المسلم أو الذمي له أو بملك غيرهما له أو يجهل حال مالكه.

(مسألة ١٠): المال المدفون في الأرض إن قرب عهده، بحيث يحتمل وجود صاحبه أو وارثه إن كان في دار أو نحوها من الأمكنة المحجوبة عزف أهل المكان به إن احتل ملكيتهم له، فإن عرفه كان لهم، وإن لم يعرفه فإن احتمل العثور على صاحبه بالفحص و التعريف فالأحوط وجوبا ذلك، وكذا إذا علم بعدم ملكيتهم له أو كان في أرض مكشوفة. أما مع اليأس عن معرفته صاحبه-

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٣

قبل الفحص أو بعده- فيجب التصديق به عنه.

(مسألة ١١): إذا اشترى دابة فوجد في جوفها مالا- وجب تعريف بائعها به إن احتمل كونه له، ومثله الواهب لو كانت موهوبة، ولو قرب عهد البائع أو الواهب و عرف من سبقهما و احتمل ملكه له فالأحوط وجوبا تعريفه أيضا و مع عدم معرفتهم به فهو لواجده. وكذا الحال في ما يوجد في جوف السمكة إن كانت مدجئة عند المالك السابق، بحيث يتعارف ابتلاعها ما يقع في حوضه من ماله، وإن كانت مصطادة من البحر أو النهر فلا يعرف المالك السابق بالموجود فيها، بل يتملكه واجده. ولا يجب الخمس في الجميع إلا أن يفضل عن المؤنة على التفصيل الآتي في الأمر السابع مما يجب فيه الخمس.

الرابع: ما اخرج بالغوص أو بآله من البحر أو النهر من الجوهر و نحوه، بل الأحوط وجوبا العموم فيه لما يخرج من البحر بنفسه فيطفو على وجهه، أو يلقيه على الساحل. و أما مثل السمك من الحيوان فهو خارج عن هذا القسم و إن أخذ بالغوص.

(مسألة ١٢): يختص هذا القسم بما يكون في البحر من المباحات الأصلية التي يتعارف اكتسابها بمهنة الغوص المعهودة، دون مثل ما غرق في البحر و استخرج بالغوص أو بالآلة عند ترك صاحبه له فإنه لمستخرجه من دون خمس، إلا أن يفضل عن مؤنة السنة على ما يأتي في الأمر السابع مما يجب فيه الخمس.

(مسألة ١٣): ما يوجد من الجواهر و نحوها في جوف السمك و نحوه من الحيوانات البحرية المأخوذة بالغوص أو بالآلة لا يدخل في هذا القسم إلا أن يتعارف اكتسابه من طريق أخذ الحيوان الذي هو في جوفه، بحيث يكون عرفا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٤

داخلا في مهنة الغوص.

(مسألة ١٤): يشترط في وجوب الخمس في هذا القسم بلوغه- بعد استثناء مؤنة الإخراج- النصاب، و هو قيمة دينار، و يجري هنا ما تقدم في المعدن من حكم الدفعه و الدفعات و الانفراد و الاشتراك.

(مسألة ١٥): يجب الخمس في العنبر إن أخذ من وجه الماء. و الأحوط وجوبا عدم اعتبار النصاب فيه و إن أخذ بغوص أو بآله.

الخامس: الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم إذا لم تكن واجدة لعنوان زائد من دار أو خان أو بستان أو نحوها. بل مطلقا على الأحوط وجوبا. كما أن الأحوط وجوبا العموم لغير الشراء من أسباب انتقال الملك.

(مسألة ١٦): لا يسقط هذا الخمس بإسلام المشتري، فيجب عليه أداؤه لو لم يؤده حال كفره. وكذا لا يسقط بيع الأرض على المسلم فيكون البيع فضوليا في مقدار الخمس. نعم إذا كان المشتري مؤمنا حلّ له الخمس من الأرض و ملكه بالشراء.

السادس: المال المختلط بالحرام إذا لم يتميز الحرام منه عن الحلال، فإن إخراج الخمس منه يحلله. و مصرف الخمس في هذا القسم هو مصرف سائر أقسام الخمس.

(مسألة ١٧): إذا تميز الحرام لم يشرع الخمس، بل لا بدّ من التصديق بالحرام بعد اليأس من الوصول لصاحبه، كما هو الحال في سائر الأموال المجهولة المالك.

(مسألة ١٨): الظاهر أن التصدق بمجهول المالك لا يتوقف على استئذان الحاكم الشرعى وإن كان هو الأحوط استحباباً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٥

(مسألة ١٩): لا بدّ من كون المتصدّق عليه فى المقام فقيراً، كما هو الحال فى جميع موارد الصدقة.

(مسألة ٢٠): لا فرق فى محلّية الخمس للمال المختلط بالحرام بين العلم بكون الحرام أكثر من الخمس و العلم بكونه أقل من الخمس، و الجهل بالأمرين.

نعم مع العلم بنسبة الحرام للحلال يمكن الرجوع للحاكم الشرعى و المصالحة معه من أجل القسمة و تمييز الحرام من الحلال ثم التصدق بالحرام عن صاحبه الذى هو حكم مجهول المالك، و لا يحتاج مع ذلك للخمس.

(مسألة ٢١): إذا تبيّن المالك قبل دفع الخمس و جب دفع حقه له و لا يشرع الخمس. بل هو الأحوط و جوباً لو ظهر بعد دفع الخمس.

(مسألة ٢٢): إذا كان فى ذمته مال للغير و قد يئس من معرفته صاحبه أو الوصول إليه و جب عليه نية الوفاء لو قدر عليه. قيل: و يجب عليه التصدق بمقدار المال المذكور، و هو المعروف فى عصورنا برّد المظالم. لكن الظاهر عدم و جوب ذلك عليه، بل لا يجزئ فى فراغ الذمة من المال، نعم لا بأس فى التصدق المذكور بإذن الحاكم الشرعى برّجاء فراغ الذمة به، مع نية الوفاء لو قدر على المالك.

(مسألة ٢٣): إذا كان المال الحرام المختلط بالحلال غير مملوك لشخص خاص، بل متعين لجهة معينة معلومة كالحقوق الشرعية و نماء الوقف المعلوم المصروف لم يشرع الخمس، بل يجب مراجعة ولى المال المذكور و التصالح معه لتخليص المال من الحرام المذكور. بل لو تردد المال بين جهتين أو أكثر و جب الاحتياط مع عدم لزوم الضرر منه، و مع لزوم الضرر فالظاهر الرجوع للقرعة.

(مسألة ٢٤): يحرم التصرف بالمال المختلط بالحرام قبل إخراج الخمس،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٦

فإن فعل و صادف إن أتلّف الحرام انتقل للذمة و جرى عليه ما تقدم فى المسألة الثانية و العشرين.

السابع: ما يفضل عن مؤنة سنته له و لعياله من فوائد الصناعات و الزراعات و التجارات و الإجازات و حيازة المباحات، بل جميع الفوائد حتى مثل الهبة و المال الموصى به و نماء الوقف و المهر و عوض الخلع و الميراث الذى لا يحتسب، لبعده المورث عن الوارث سبباً أو نسباً، بخلاف الميراث المحتسب، لقرب المورث، فإنّه لا خمس فيه.

(مسألة ٢٥): لا بدّ فى صدق الفائدة على المال من كونه مملوكاً للإنسان، فإذا كان مباحاً له من دون أن يكون مملوكاً له فلا خمس فيه، كبعض صور نماء الوقف، و مثل سهم الإمام الذى كثيراً ما يدفعه الولى للشخص ليصرفه فى حوائجه من دون أن يملكه إياه. نعم لو ملكه إياه و جب فيه الخمس كما يجب فى سائر الحقوق الشرعية كسهم السادة و الزكاة و الكفارات و نحوها.

(مسألة ٢٦): لا يكفى فى صدق الفائدة التمليك القانونى، بل لا بدّ فيه من التملك الشرعى بتحقيق سببه، فالأراضى المباحة المملّكة من قبل الدولة بعوض أو مجاناً لا تكون من الفوائد التى يجب فيها الخمس إلا أن تملك شرعاً بالإحياء، و كذا المباحات الأصلية كالحصى و الحجر و الجص و نحوها فإنها لا تكون من الفوائد التى يجب فيها الخمس إلا أن تملك شرعاً بالحيازة.

(مسألة ٢٧): لا فرق فى الفوائد التى يجب فيها الخمس بين الأعيان الخارجية أو الذمىة - كالديون على الغير - و المنافع المملوكة بإجارة و نحوها، و الحقوق المجعولة بمعاوضة مالية، كحق السرقة، إذا كان بذل المال فى مقابل حق فى العين المستأجرة للدافع على المالك يقتضى أولويته باستئجارها من غيره، و أما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٧

إذا كان هدية من الدافع للاستئجار من دون أن يستحق فى قبالة شيئاً فلا يعدّ مالاً. نعم يكون بذل المال من مقدمات تحصيل الربح التى تستثنى من الربح كما يأتى إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٨): إذا باع ثمرة بستانه سنين متعددة كان الثمن من أرباح سنة البيع و وجب الخمس فى ما يفضل منه عن المؤنة، و كذا إذا

آجر داره سنين، فإن الأجرة تكون من أرباح سنة الإجارة، أما إذا آجر نفسه على عمل مدة طويلة أو قصيرة، فإن الأجرة وإن كانت من أرباح سنة الإجارة، إلا أنه إذا مضت السنة ولم يؤد بعض العمل أو لم يؤده بتمامه كان العمل الذى بقى فى ذمته مستثنى بقيمته من أرباحه كالدين. فإذا آجر نفسه لصلاة عشر سنين فصلى سنة واحدة ثم انتهت السنة، كان قيمة التسع سنين كسائر الديون مستثناة من مجموع ربحه، ولا يجب الخمس إلا فى الباقي من ربحه بعد استثنائها.

(مسألة ٢٩): الأموال التى أدى خمسها أو التى لم يتعلق بها الخمس - كالميراث الذى يحتسب - إذا زادت زيادة متصلة متحدة معها عرفا لم تعد تلك الزيادة من الفوائد فلا يجب فيها الخمس، كما إذا نمت الشجرة أو سمت الدابة أو كبرت. ولو بيعت العين مع الزيادة المذكورة لم يجب الخمس فى الثمن أيضا.

(مسألة ٣٠): الأموال التى أدى خمسها أو التى لم يتعلق بها الخمس إذا زادت زيادة مابينة لها عرفا وجب الخمس فى الزيادة، كالولد و الصوف و اللبن من الحيوان، و كالثمر من الشجر. بل لا- يبعد عموم ذلك لما إذا لم ينفصل إذا كان له وجود معتد به عرفا مقدرا بالمال، كالصوف إذا حان جزه، و الثمر إذا كان صالحا للقطف.

(مسألة ٣١): الأموال التى أدى خمسها أو التى لم يتعلق بها الخمس إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٨

ارتفعت قيمتها السوقية لم يجب الخمس فى زيادة السعر من دون فرق بين ما اتخذ للتجارة و ما اتخذ للدخار و ما اتخذ للانتفاع و المؤنة. نعم إذا بيعت و كانت قد ملكت بالشراء كان الربح الحاصل بارتفاع السعر من فوائد سنة البيع و يجب فيه الخمس. أما لو ملكت بغير الشراء - كالهديء و الميراث الذى لا يحتسب - فلا يجب شىء ببيعها و إن ارتفع سعرها.

(مسألة ٣٢): الأموال التى تعلق بها الخمس و لم يؤد خمسها إذا زادت زيادة متصلة أو منفصلة يجب الخمس فى الزيادة تبعا لها. و كذا إذا ارتفعت قيمتها السوقية فإذا أريد دفع الخمس لزم إخراج خمس المجموع - من الأصل و الزيادة - من العين، أو بقيمته حين إخراج الخمس.

(مسألة ٣٣): إذا نقص الخمس بسبب نزول القيمة السوقية لم يضمه المالك و إن فرط فى عدم بيع العين حين ارتفاع سعرها أو فى دفع الخمس عند رأس السنة، فإذا كان ربحه متاعا قيمته ألف دينار مثلا فلم يبعه و لم يدفع خمسه عامدا عاصيا حتى صار سعره خمسمائة دينار لم يجب عليه إلا خمسه فيدفعه من العين أو بقيمته و هى مائة دينار، و لا يجب عليه - مع ذلك - ضمان خمس فرق السعر، و هو ما يعادل مائة دينار اخرى.

(مسألة ٣٤): إذا اشترى أو استبدل متاعا بمال قد تعلق به الخمس و لم يؤده، فإن كان الشراء بعين المال المذكور، لم ينفذ الشراء فى مقدار الخمس إلا - بتنفيذ الحاكم الشرعى، فإذا أنفذه انتقل الخمس للمتاع، فيجب إخراج خمسه من العين، أو بقيمته حين دفع الخمس، و لم يكن دفع خمس الثمن الذى دفعه، فإذا أبدل سيارة قد تعلق بها الخمس بسيارة اخرى، فأجاز الحاكم الشرعى وجب أداء خمس السيارة الثانية - و لو بقيمته - لا أداء خمس السيارة الأولى. هذا إذا لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٠٩

يكن المشتري مؤمنا، أما إذا كان مؤمنا فينفذ البيع بلا حاجة إلى إمضاء الحاكم الشرعى و ينتقل خمس الثمن للذمة و لا يجب خمس المثمن، كالسيارة الثانية فى المثال المتقدم.

أما إذا كان الشراء بالذمة و الوفاء بالمال الذى تعلق به الخمس - كما هو الغالب - انتقل خمس الثمن المدفوع للذمة و لم يجب الخمس فى المثمن مطلقا، سواء كان المشتري مؤمنا أم غير مؤمن، و لم يتعلق الخمس بالمتاع الذى اشتراه. نعم إذا باع المتاع المذكور بربح كان الربح من فوائد سنة البيع، و وجب فيه الخمس إذا زاد عن مؤنة تلك السنة، فإذا اشترى سيارة - شخصية أو لعملة أو للتجارة - و دفع مائة ألف دينار قد تعلق بها الخمس و فاء لثمنها فإذا أجاز الحاكم الشرعى وجب دفع عشرين ألف دينار خمسا عمّا

دفعه من الثمن، ولا يجب دفع خمس السيارة، إلا أن يبيعها بريح، فيجب دفع خمس الربح إذا زاد عن مؤنة سنة البيع.

(مسألة ٣٥): المراد من مؤنة السنة التي يجب الخمس في الزائد عليها كل ما يتكلف صاحب الربح صرفه لغرض عقلائي من سد حاجة له و لعياله- من مطعم أو ملبس أو مسكن أو علاج أو نحوها- أو تحقيق رغبة أو قيام بحق شرعى أو عرفى أو مواساة الغير و الإحسان إليه- ابتداء أو ردا للجميل- إلى غير ذلك مما يعدّ من نفقاته عرفا.

(مسألة ٣٦): من جملة المؤمن المصارف المستحبة- من حج أو زيارة أو صدقة أو غير ذلك- مهما كثرت و عظمت سواء تعارف قيام صاحب الربح بها و كانت مناسبة لشأنه أم لا.

(مسألة ٣٧): لا يعتبر في المؤنة الرجحان، بل تعمّ المباحات و المكروهات،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٠

بل المحرّمات، فإن مرجوحيتها أو حرمتها لا تنافى استثناء ما ينفق فيها من الربح.

(مسألة ٣٨): المعيار في المؤنة على فعلية الصرف لا إلى الحاجة إليه، فمن احتاج للإنفاق فلم ينفق- اقتصادا أو تقفيرا أو لتبرّع الغير عنه بالإنفاق- لم يستثن مقدار الحاجة من الربح، و من لم يحتج للإنفاق في مورد فأنفق كانت نفقته مستثناة من الربح. نعم لا بدّ من كون الإنفاق من الشخص لغرض عقلائي، بحيث يكون الإنفاق في شؤونه و لا يستثنى المال الذى يتلفه من دون أن يصرفه في شؤونه، إلا أن يكون الإتلاف تبعا للإنفاق في المؤنة، كما لو صنع الطعام الكثير لعياله أو لضيوفه فتلف منه مقدار لكثرت من دون أن يصرف في حاجة، فإنّه يستثنى أيضا.

(مسألة ٣٩): لا- فرق في المؤنة بين ما ينتفع به بإتلاف عينه- كالأكل و الشرب و الدواء- و ما ينتفع به مع بقاء عينه كدار السكن و الثياب و الأثاث- كالثلاجة و الغسالة و أجهزة التبريد و غيرها- حتى السيارة الشخصية التى هى من شئون حياة الإنسان الخاصة، دون مثل سيارة العمل كما يأتى.

(مسألة ٤٠): من جملة المؤمن ما يتزين به الشخص أو يتزين به عياله من الحلى كالقلادة و السوار و الخاتم و نحوها.

(مسألة ٤١): ليس من المؤمن المستثناة رأس مال التجارة، و لا آلات العمل الذى يتكسب به، كالمعمل، و سيارة النقل و ديكور المحل و أجهزته، و كذا الحيوانات التى يعمل عليها أو ينقل عليها و غير ذلك، فإنها من جملة الأرباح التى يجب الخمس فيها، سواء احتاج إليها لتحصيل مؤنة سنته أم زادت عن ذلك و كان الغرض منها زيادة الربح.

(مسألة ٤٢): من جملة المؤمن المستثناة مصارف الحج و العمرة الواجبين فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١١

سنة الربح أو من سنين سابقه. لكن لو لم يحج- و لو عصيانا- لم تستثن مقدار المصارف المذكورة. و كذا الحال فى جميع ما وجب بنذر و نحوه من زيارة أو غيرها مما يقتضى صرف المال من دون أن يكون مالا بنفسه.

(مسألة ٤٣): إذا وجب عليه بنذر أو غيره إنفاق مال فى وجه خاص، فإن قام بذلك كان من المؤنة و استثنى من الربح و إن لم يقم بذلك فالأحوط وجوبا عدم استثناء مقداره فى النذر و الشرط، بل هو الأظهر فى اليمين و العهد.

(مسألة ٤٤): أداء الدين من المؤمن المستثناة سواء كانت الاستدانة فى سنة الربح أم قبلها. و إذا لم يؤدّ الدين كان مستثنى أيضا إذا كان ديناً لمؤنة السنة، كما لو استدان لشراء طعام لعياله. و كذا إذا كان الدين نفسه معدودا من المؤنة، كما لو ضمن فى تلك السنة دين مؤمن معسر مثلاً بلا إذنه. و أما فى غير ذلك فلا يستثنى مع عدم أدائه، كما لو تحمل دية بسبب القتل العمدى أو غيره أو ضمن مالا بسبب اليد أو الإتلاف، أو كان مدينا من سنين سابقه لمؤنة تلك السنين أو لغيرها، فإن الديون المذكورة لا تستثنى من الربح إذا لم يؤدّها.

(مسألة ٤٥): إذا كان حصول الربح موقوفا على صرف مال كان ذلك المال مستثنى من الربح كاجرة المحل و الحارس و الحمال و

صيانة البضاعة من التلف، و مصانع السلطان المتعلقة بالمال و غير ذلك، فمن كان عنده مال مخمس في أول السنة كعشرة آلاف دينار مثلاً- فأنفقه كله في مقدمات التجارة و تحصيل الربح لم يجب الخمس في الربح الحاصل بعد ذلك إلا أن يزيد على المال المذكور، فإذا نقص الربح في السنة الأولى عن المال المذكور كما لو كان الحاصل خمسة آلاف دينار في المثال السابق فإن عدّ النقص خسارة بعد ملاحظة الوضع الطبيعي في اكتساب المال كان رأس المال المخمس هو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٢

الناقص- و هو خمسة آلاف- و يجب الخمس في الزائد عليه في السنة الثانية، فإذا حصل له خمسة عشر ألف دينار كان ربحه منها عشرة آلاف دينار و وجب خمسها، و هو ألفان.

و إن لم يعدّ النقص خسارة لأن من شأن المقدمات المذكورة تأخر ربحها- كما قد يكثر ذلك في الزراعة- فلا يجب الخمس في السنة الثانية إلا بعد استثناء تمام المال المصروف، فلو حصل له خمسة عشر ألف دينار كان ربحه منها خمسة آلاف لا غير و وجب خمسها و هو ألف فقط.

(مسألة ٤٦): إذا كان حصول الربح مستتباً لخسارة مال، كان مستثنى من الربح، كضرائب السلطان، فتستثنى من الربح و إن لم يبادر لدفعها إذا لم يمكن التخلص منها. و من ذلك ما إذا وجب عليه شرعاً- بنذر أو يمين أو شرط أو غيرها- إنفاق مال على تقدير حصول الربح، كما لو نذر أن يتصدق ببعض ربحه أو أن يتصدق بمقدار من المال إن ربح في معاملة خاصة أو نحو ذلك. نعم إذا لم يجب شرعاً القيام بذلك- كما في الوعد المجرد أو النذر و اليمين غير الشرعيين- فلا يستثنى إلا أن يبادر إلى القيام به في أثناء السنة، حيث يكون من المؤن المصروفة التي تقدم استثنائها في المسألة الخامسة و الثلاثين.

(مسألة ٤٧): المراد من المؤنة المستثناءة هي مؤنة السنة، و مبدأ السنة هو ظهور أول ربح للإنسان مهما كان سبب حصوله. و لا يختلف مبدأ السنة باختلاف المكاسب و الأرباح، بل للإنسان سنة واحدة سواء ربح فيها أم لا، اتحد مكسبه أم تعدد، اتحد نوعه أم تعدد. و على المبدأ المذكور تتعاقب السنين.

(مسألة ٤٨): المعيار في السنة على السنة القمرية العربية. نعم إذا ضاق على شخص الجرى عليها لعدم مناسبتها لوضعه أمكن مراجعة الحاكم الشرعي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٣

و المصالحة معه لنقلها للسنة الشمسية.

(مسألة ٤٩): إذا كان رأس السنة غير مناسب لوضع الشخص أمكن الرجوع للحاكم الشرعي و المصالحة معه لتبديله.

(مسألة ٥٠): إذا جهل الشخص مبدأ سنته بالمعنى المتقدم أمكن الرجوع للحاكم الشرعي و المصالحة معه لتعيين مبدأ السنة.

(مسألة ٥١): يجب على المكلف أن ينظر في مبدأ سنته إلى ما زاد عن مؤنته من الأعيان التي ينتفع بها بإتلاف عينها- كالمطعم و المشروب و الدواء و غيرها- فتكون من جملة أرباحه التي تخمس. و كذا الأعيان التي ينتفع بها مع بقاء عينها إذا لم يستعملها و ينتفع بها انتفاع المؤنة، كالثياب غير المخيطة أو المخيطة غير الملبوسة، و الكتب التي لم ينتفع بها، و جميع الأثاث و المتاع الذي لم يستعمله بالوجه المناسب له. و أما إذا استعمله مدة معتداً بها بحيث يعدّ مستغلاً له عرفاً، فإنه يكون من المؤنة المستثناءة و لا يجب الخمس فيه.

(مسألة ٥٢): المؤنة التي ينتفع بها مع بقاء عينها- كالحلى و الثياب- إذا استعملها الشخص مدة معتداً بها ثم استغنى عنها لم يجب فيها الخمس، كالحلى التي تركها المرأة بعد ما يتقدم بها السن. نعم إذا كان قد اشتراه فإذا باعه بربح كان الربح من جملة أرباح سنة البيع التي يجب فيها الخمس بعد استثناء مؤنة السنة، و أما إذا لم يكن قد اشتراه، بل كان هدية أو ميراثاً فلا خمس فيه، و إن باعه بعد ارتفاع سعره.

(مسألة ٥٣): إذا مات صاحب الربح في أثناء السنة فالمستثنى من الربح هو المؤنة إلى حين الموت لا مؤنة تمام السنة.

(مسألة ٥٤): لا يشترط في استثناء مؤنة السنة من ربحها الإنفاق على المؤنة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٤

المذكورة من ذلك الربح، بل إذا أنفق عليها من الدين أو من مال آخر كان له استثناء مقدار ما أنفق فيها من الربح.

(مسألة ٥٥): إذا ادّخر من أرباح سنين متعددة مالا للمؤنة و لم ينفقه عليها إلا في سنين لاحقة كان عليه خمس ذلك المال المدّخر، كما لو ادّخر من ربح سنين متعددة مالا لزواج أو شراء دار أو أثاث، أو غيرها، فإنه يجب عليه خمس المال الذي يدخره من ربح كل سنة لا ينفقه في مؤنتها. وكذا إذا شرع في أعداد المؤنة تدريجاً و لم يستغلها إلا في سنة لاحقة. فإذا اشترى مثلاً في سنة أرضاً للدار و شرع في بنائها في الثانية، و أكمل البناء في السنة الثالثة و لم يسكن الدار إلا في السنة الرابعة كان عليه في السنين الثلاث الأولى خمس الدار لأنه لم ينتفع بها و لم تكن من مؤنته في تلك السنين.

و هذا بخلاف ما لو استدان للمؤنة و استغلها ثم وّفى دينه من أرباح السنين اللاحقة، كما لو استدان في سنة و اشترى داراً و سكنها أو تزوج، ثم و في دينه في السنين اللاحقة فإنه لا خمس عليه لا في سنة الشراء أو الزواج، لعدم وفاء ربحه لمؤنته، و لا في السنين اللاحقة لصرف أرباحها في وفاء الدين الذي تقدم أنه من المؤن.

و كذا لو أنفق ربح سنته في بناء دار ناقصة و سكنها في نفس السنة، ثم استمرّ في بنائها تدريجاً في السنين اللاحقة و انتفع في كل سنة بما يحدثه فيها من أرباحها، حتى أكملها، فإنه لا يجب عليه خمس شيء من هذه الأرباح، لصرفها في مؤنة سنة تحصيلها.

(مسألة ٥٦): لا فرق في استثناء مؤنة السنة من ربحها بين أن تكون سابقة على حصول الربح و أن تكون لاحقة له، فمن لا يظهر ربحه إلا في آخر السنة يستثنى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٥

مؤنة تمام السنة منه.

(مسألة ٥٧): الظاهر جبر ربح السنة للخسران الحاصل فيها سواء كانا في أبعاض فرد واحد، كما لو اشترى بضاعة فباع بعضها بربح و آخر بخسارة، أم في أفراد نوع واحد، كما لو اتجر تجارتين فربح في إحدهما و خسر في الأخرى، أم في نوعين كما لو ربح في الزراعة و خسر في التجارة.

(مسألة ٥٨): الظاهر جبر الربح للتلف الحاصل فيه أو في رأس المال، كما لو ربح في تجارته و سرق بعض بضاعته أو نقوده. بل الظاهر جبر الربح للخسارة الخارجة عن المكسب، كما لو ربح في تجارته و احترق بعض أثاث بيته أو هدمت داره، و إن كان الأحوط استحباباً في ذلك عدم الجبر.

(مسألة ٥٩): يترتب على المسائل الثلاث السابقة أن الربح الذي يخمس في آخر السنة هو الزائد على الموجود عند صاحبه في آخر السنة السابقة بعد إخراج تمام مؤنة سنة الربح و خسارتها و التلف الحاصل فيها.

(مسألة ٦٠): إذا كان الشخص لا يحاسب نفسه سنين عديدة و لا يخرج خمسة فإذا أراد أداء الحق لزم عليه أداء الخمس في أمور:

الأول: المال الموجود عنده مما فضل على مؤنته من نقود أو عقار أو آلات العمل و النقد التابع له، و غير ذلك مما يملكه.

الثاني: كل خسارة أو تلف حصل له بالمقدار الزائد على ربح سنة حصوله، إلا أن تكون خسارة أو تلفاً في مال لا يجب فيه الخمس - و هو الميراث الذي يحتسب - أو في مال مخمس.

الثالث: ما أنفق على مؤنته من أرباح سنين سابقة لم تخمس، كما لو مضت عليه مدة لا يربح فيها أو ينقص ربحه عن مؤنته فكان ينفق من المال الذي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٦

اكتسبه في السنين السابقة و لم يؤدّ خمسة، إلا أن يكون ذلك المال الذي أنفقه لا خمس فيه - و هو الميراث الذي يحتسب - أو كان

قد أخرج خمسه.

(مسألة ٦١): إذا اشترى عقارا مثلا ليس من المؤنة بدين، استثنى الدين في آخر السنة من العقار، فلا يجب الخمس في العقار إلا في المقدار الزائد على الدين، فإذا بقي العقار للسنة الثانية وقد برئت ذمته من بعض الدين أو جميعه فيها وجب الخمس في ما يقابل المقدار الذى برئت ذمته منه من الدين، وهكذا حتى يتم تخميس العقار بتمامه. وهكذا كل دين له مال مقابل عند المدين، فإن الدين يستثنى من ذلك المال ولا يجب الخمس في ذلك المال مهما تعاقبت السنوات إلا بالمقدار الذى يزيد على الدين ولا يقابل به.

(مسألة ٦٢): إذا انتهت سنة الربح فلم يدفع الخمس و دفعه من أرباح السنة الآتية فإن كان ربح السنة الأولى باقيا لم يكن وفاء الخمس من مؤن السنة الثانية، بل يجب خمس المقدار الذى وفى به الخمس كبقية ربح تلك السنة، وإن كان تالفا كان وفاء الخمس من مؤن السنة الثانية فلا يجب الخمس في مقداره.

(مسألة ٦٣): إذا انتهت السنة وكان بعض أرباحها دينا حالًا في ذمة الناس ثبت في ذمة المدين خمس ما في ذمته فيجب عليه أدائه بأداء الدين لصاحبه، ولا يجوز لصاحب الدين الإذن في تأخير الوفاء، إلا أن يبادر إلى أداء خمس الدين بنفسه. ولو أذن فإن كان المدين مؤمنا حلّ له التأخير و تحمّل الدائن تبعه تأخير الدين.

(مسألة ٦٤): يتعلق الخمس بالربح بمجرد ظهوره إذا كان أكثر من مؤنة السنة، ويجوز للمالك تأخير دفعه إلى آخر السنة حتى لو علم بزيادته عن المؤنة.

(مسألة ٦٥): يجوز للمالك تعجيل دفع الخمس بعد ثبوته قبل انتهاء السنة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٧

نعم لا يكفي في ذلك العلم بحصول الربح بما يزيد على المؤنة في مجموع السنة ولو في أواخرها بعد دفع الخمس، بل لا بد من حصوله قبل دفع الخمس، إذ مع عدم حصوله لا خمس حتى يدفع، فمن احتاج إلى تعجيل الدفع قبل العلم بحصول الربح يتعين عليه الدفع بعنوان القرض ثم وفاء القرض من الخمس بعد ظهور الربح.

(مسألة ٦٦): يجب المبادرة لأداء الخمس بعد انتهاء سنة الربح إذا كانت العين تحت يده، ولا يجوز تأخيره إلا بإذن الحاكم الشرعى.

(مسألة ٦٧): لا يجوز التصرف في العين التي تعلق بها الخمس بعد انتهاء سنة الربح من دون فرق بين التصرف الخارجى بالأكل و اللبس و نحوهما و التصرف الاعتبارى بالبيع و الشراء و الإجارة و نحوها، و الأحوط وجوبا العموم في ذلك للتصرف بالبيع و الشراء و نحوهما من أجل تصفية المال و دفع الخمس، فلا بد من استئذان الحاكم الشرعى في ذلك، و قد أذنت في ذلك إذنا عامًا لكل من يريد به المبادرة للأداء.

(مسألة ٦٨): يتعلق الخمس بالعين و يتخير المالك بين دفع العين و دفع القيمة من النقود دون الأعيان الأخرى. نعم في غنائم الحرب تكون الولاية في التعيين للإمام، و فى الأرض التي يشتريها الذمى لا يبعد إلزام الذمى بدفع القيمة إذا لم يكن خمس العين صالحا للانتفاع. بل يحتمل ذلك مطلقا. و الأمر سهل لعدم الابتلاء بذلك في عصورنا هذه.

(مسألة ٦٩): إذا تصرف المالك في المال الذى تعلق به الخمس قبل إخراج الخمس بالبيع أو الشراء أو الهبة أو الإبراء أو الإجارة أو الإذن في التصرف لم ينفذ تصرفه بدون إذن الحاكم الشرعى، فلا يجوز للغير ترتيب الأثر على ذلك،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٨

نعم يجوز للمؤمن ترتيب الأثر على ذلك لأن الأئمة عليهم أفضل الصلاة و السلام قد أباحوا لشيعتهم ذلك فينتقل خمس العين لذمة صاحب الحق إن أخذ المؤمن العين، كما ينتقل خمس منفعتها لذمة صاحب الحق إن تصرف المؤمن في المنفعة بإذنه. بل يكفي أخذ المؤمن للعين بوجه شرعى و لو من دون تصرف من صاحب المال، كما في موارد المقاصية و استيفاء الدين عند امتناع المدين من

أدائه ونحوها وكذا في ميراث المال إذا لم يكن المورث بانيا على أداء الخمس، و أما إذا كان بانيا على أدائه وقد غلبه الموت فالأحوط وجوبا عدم سقوط الخمس عن العين خصوصا إذا أوصى به، فيلزم إخراجها.

الفصل الثاني في مستحق الخمس

يقسم الخمس في زماننا- زمان الغيبة- نصفين، نصف لإمام العصر الحجة المنتظر عجل الله فرجه و جعل أرواحنا فداه، و نصف لبنى هاشم زادهم الله شرفا.

(مسألة ٧٠): المراد من بنى هاشم من انتسب لهاشم بالأب من دون فرق بين بطونهم، نعم الأولى تقديم العلوى بل الفاطمى.

(مسألة ٧١): يعتبر فى بنى هاشم الإيمان، و الفقر بالنحو المتقدم تفصيله فى الزكاة. نعم فى ابن السبيل يكفى الفقر فى بلد التسليم و إذا لم يتمكن من الاستدانة بالنحو الذى يقدر معه على الوفاء من ماله و الذى لا يلزم منه الإهانة و الحرج عليه. و الأحوط وجوبا أن لا يكون عاصيا بسفره.

(مسألة ٧٢): لا يعطى الفقير أكثر مما يتم له به مؤنة سنته، و أما ابن السبيل فلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤١٩

يدفع له أكثر مما يوصله لبلده، إلا أن يحتاج للاستمرار فى سفره فيدفع له ما يسد حاجته فيه.

(مسألة ٧٣): لا يصدق من ادعى النسب إلا بالبينه، أو الشيع الموجب للاطمئنان، و قد تقدم فى الزكاة ما ينفع فى المقام.

(مسألة ٧٤): لا يجوز للشخص إعطاء الخمس الذى فى ماله لمن تجب نفقته عليه، إلا إذا كانت عليه نفقة غير لازمة عليه على التفصيل المتقدم فى الزكاة.

(مسألة ٧٥): لا بد فى دفع نصف الحق لبنى هاشم من تملكهم له بقبض المستحق أو وليه، و لا يكفى بذله لهم أو صرفه عليهم من دون تملك.

(مسألة ٧٦): لا يشرع اشتراط مصرف خاص على من يملك الحق من بنى هاشم.

(مسألة ٧٧): لا يستقل من عليه الحق فى توزيع نصف الخمس على مستحقيه من بنى هاشم، بل لا بد من استئذانه الحاكم الشرعى فى ذلك، و قد أذنت لمن عليه الحق فى دفع الحق المذكور لهم، و ينبغى له ملاحظة المرجحات الشرعية.

(مسألة ٧٨): لا يجوز صرف النصف الراجع للإمام فى عصر غيبته إلا فى مورد يحرز رضاه بصرفه فيه، للعلم باهتمامه صلوات الله عليه به بمقتضى منصبه الرفيع و ولايته العامة و رعايته للدين و أبوته على المؤمنين و كفالتة لهم و لا نحز ذلك إلا فى موردين:

الأول: خدمة الدين الحنيف برفع دعائمه و إقامة شعائره و الحفاظ على حرمانه، و دفع عادية المعتدين عليه و رد كيد الظالمين عنه و ترويح الشرع الشريف و نشر أحكامه، و من أهم مصاديق ذلك خدمة أهل العلم المخلصين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٠

الصحيحين المهتمين بأداء وظيفتهم الذين يصرفون أوقاتهم فى تحصيل العلوم الدينية و تحقيق حقائقها، و الباذلين أنفسهم فى تعليم الجاهلين و إرشاد الضالين و نصح المؤمنين و وعظهم و إصلاح ذات بينهم و نحو ذلك مما يرجع إلى تقوية دينهم و تكميل نفوسهم و تقربهم من ربهم، فإنهم من أحسن مصارف هذا الحق فلهم أن يأخذوا منه ما يكفيهم و يحفظ لهم عزتهم و كرامتهم و يستغنون به عن غيرهم ليتفرغوا لأداء واجبهم، و القيام بوظيفتهم، بعيدا عن التوسع و الجمع و السرف و الترف.

و أما من تزى بزيتهم و انتسب لهم من دون أن يؤدى خدمة أو يقوم بواجب فلا يستحق من هذا الحق شيئا، و لو أخذ منه كان سارقا، و أولى بذلك من اتخذ من زيّه و نسبته لهم سلما للدينا المحرمة لا يهمنه من أين أتته و أى طريق يركب إليها، فصار أداة للشيطان سببا لطمس الحقائق و تضليل الغافلين و تحريف أحكام الشرع المبين. أعاذنا الله تعالى من ذلك و كفانا شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا و

أعانا على أنفسنا بما يعين به الصالحين على أنفسهم. و هو حسنا و نعم الوكيل.

الثانى: دفع ضرورات المؤمنين المتديّنين و مدّ يد العون إليهم، و إغائته لهفتهم و تنفيس كرتبهم، فإنهم عيال صاحب هذا الحق صلوات الله عليه اللازمون له الذين يجب عليه نفقتهم و كشف ضرهم و الذين يحزنه حزنهم و يؤلمه ألمهم، لأنه الأب الرؤوف و الوالد العطوف، ففى تفريج كرتبهم و إغائته لهفتهم تفريج لكرتبه و أداء لوظيفته فى غيبته و تحقيق لرغبته فى محتته.

و اللازم وراء هذين المصرفين شدة الاهتمام بإحراز رضاه عليه السلام و بذل الوسع فى ذلك بملاحظة المرجحات و الأولويات بعيدا عن الأغراض الشخصية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢١

و المغانم الفردية، فإن الحق حقه و المال ماله، و كل من قدّم مصلحته على مصلحة الحق خائن له صلوات الله عليه و لمنصبه الرفيع مهما كان مقام ذلك الشخص و إن خدعته نفسه بالأمانى الكاذبة و الأوهام الباطلة.

(مسألة ٧٩): لا يجوز للمالك الاستقلال فى التصرف بنصف الخمس الراجع للإمام و صرفه فى مصارفه المتقدمة، بل لا بدّ من الرجوع للحاكم الشرعى المستوعب للجهات العامة و الخاصة و العارف بجهات الصرف، الذى يتيسر له القيام بها و لو بالاستعانة بأهل المعرفة و الأمانة فىكون صرف الحق المذكور برأى كل من المالك و الحاكم، إما بإيكال أحدهما الأمر للآخر أو إعمال نظرهما معا فى كيفية الصرف، فاللازم على المالك الرجوع لمن هو الأوثق فى نفسه فى الأمانة و المعرفة و حسن التصرف و بعد النظر بعد الثبوت و بذل الجهد، و الحذر ثم الحذر من المؤثرات الخارجة عن مقتضى الوظيفة الشرعية، فإن هذا الحق أمانة بيده و بيد الحاكم الشرعى المذكور و بيد كل من تقع يده عليه، فاللازم على الكل تحزى الأقرب فالأقرب من رضاه صلوات الله عليه، لتؤدى الأمانة فيه على أفضل الوجوه و أحوطها، مع صدق النية و الإخلاص فى أداء الواجب و البعد عن الرغبات الشخصية و المغانم الفردية و محاباة الآخرين.

فعلّ الله سبحانه و تعالى إذا علم ذلك من القائمين به سدّدهم فى عملهم و وفقهم فى مساعهم و أجرى الخبي على أيديهم و بارك لهم فى أمرهم، و إن أخطأوا مع ذلك قبل منهم و عفى عنهم، لأن نية المرء خير من عمله و لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها، و إلا خذلهم فى أمرهم و أوكلهم إلى أنفسهم، يتورطون فى الشبهات و يرتطمون بالمحرمات، فإن صادف أن ترتب النفع على عملهم لم يكونوا مشكورين و لا مأجورين، و إن ضاع الحق بتصرفهم و صرف فى غير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٢

مورده كانوا محاسبين على تفريطهم، مؤاخذين بخيانتهم يوم لا يغنى مولى عن مولى شيئا و لا هم ينصرون، و هذا هو الواجب فى جميع موارد أداء الوظائف الشرعية و القيام بها، لأن المطالب بها عالم بالسرائر و مطلع على الضمائر قد أوضح معالم الحق و استكمل الحجة على الخلق.

(مسألة ٨٠): إذا أذن الحاكم الشرعى فى أخذ الحق لشخص يعلم من نفسه أنه ليس أهلا له- إما دفعا لشره أو ضرره، أو لخطئه فى تشخيص حاله بعد استكمال الفحص حسب طاقته- لم يحلّ المال لذلك الشخص، لأن الحاكم الشرعى و إن كان معذورا قد أدى وظيفته حسب طاقته و اجتهاده إلا أنه لا يحلّ حراما و لا يحرم حلالا، و لا يغيّر حقا و لا باطلا، فالمال المدفوع كالرشوة التى يدفعها صاحبها عند الضرورة دفعا للشر، يحلّ له دفعها و يحرم على أخذها أخذها و أكلها، أو كالمال المأخوذ بشهادة الزور الذى هو قطعة من النار و إن كان الحاكم به نبيا أو وصيا.

(مسألة ٨١): ليس من مصارف هذا الحق العاملون عليه الذين يتولون أخذه من صاحب المال و إيصاله للحاكم الشرعى، فإن ذلك مختص بالزكاة فقد جعل الله تعالى للعالمين عليها سهما فيها من ثمانية أسهم- على تفصيل تقدم فى كتاب الزكاة- و لم يجعله فى بقية الواجبات المالية من الخمس و غيره.

نعم إذا كان الموصل للحق من مصارفه- في نفعه الديني أو حاجته و تدبته- جاز دفع شيء له مما أوصل أو من غيره، بل قد يستحق أكثر مما أوصل، على نحو ما تقدم في المسألة التاسعة كما أنه إذا كان عارفاً بجهات صرفه مطلعاً عليها مأموناً على الحق يطبق أداء الوظيفة فيه حسن التعاون معه و مع أمثاله في إيصال الحق لأهله و صرفه في مصارفه و أداء الأمانة فيه، بل قد يحسن أن يوكل إليه منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٣

صرف تمام ما حمل أو أكثر منه حسبما يراه الحاكم الشرعي الذي هو مأمون عليه و ناظر فيه. و قد خرجنا في تحرير هذه المسائل عن الوضع التقليدي رغبة في إيضاح بعض الحقائق المسلمة التي قد تتعرض في زماننا هذا للتشويه و التحريف.

و نسأله سبحانه و تعالى أن يسدّد القائلين على هذا الحق المتولين لصرفه و يوفقههم لأداء وظيفتهم على أكمل و جوهها و أرضاها لصاحب هذا الحق إمام العصر و ولي الأمر عجل الله تعالى فرجه، ليكونوا بذلك مرضيين لديه، مقبولين عنده، معدودين في خدامه و أعوانه في غيبته، مستحقين دعاءه و شفاعته، ليفوزوا بأعلى منازل المقربين و أرفع درجات العاملين. و ما توفيقى إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

(مسألة ٨٢): يجوز نقل الخمس من بلد المال الذي وجب فيه إلى غيره مع عدم وجود المستحق فيه أو عدم معرفته، بل مع وجوده و معرفته إذا لم يكن النقل منافياً للفورية، و أما إذا كان منافياً لها فلا يجوز إلا بإذن الحاكم الشرعي.

(مسألة ٨٣): يجوز عزل الخمس في مال مخصوص بإذن الحاكم الشرعي فيتعين الخمس في المال المعزول و يتخلص المال من الحق. و حينئذ لا يجوز تبديل المال المعزول بغيره. كما أن المال المعزول يكون أمانة في يد صاحبه لا يضمنه إلا مع التعدي و التفريط و لو بتأخير الدفع للمستحق. و أما استقلال صاحب المال بعزل الخمس من دون إذن الحاكم الشرعي فالظاهر عدم ترتب الأثر عليه.

(مسألة ٨٤): إذا كان له دين في ذمة المستحق ففي كفاية احتسابه عليه من النصف الراجع للسادة إشكال. و الأحوط و جوباً الاستئذان من الفقير ليقبض عنه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٤

مقدار الحق الذي يراد دفعه إليه ليملكه ثم يؤخذ و فاء عن ذمته. و أما النصف الراجع للإمام فالظاهر جواز احتسابه بإذن الحاكم الشرعي.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٥

كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٧

إشارة

و هما من أعظم الواجبات الدينية و بهما يصلح المجتمع و يجمع الفساد و يستدفع الشر. قال تعالى كُنْتُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ قَالِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَمْرِي تَوَاكَلْتِ [تَوَاكَلُوا] الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَأْتُونَ بِوَقَاعِ مِنَ اللَّهِ» و عن الإمام الرضا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «التَّأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ التَّنَهُّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيْسَتْ عَمَلَانِ عَلَيْكُمْ شَرَارِكُمْ فَيَدْعُو خِيَارِكُمْ فَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ» و عن الإمام الباقر عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ سَبِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَ مِنْهَاجِ الصُّلَحَاءِ، فَرِيضَةٌ عَظِيمَةٌ تَقَامُ بِهَا الْفَرَائِضُ وَ تَأْمَنُ الْمَذَاهِبُ وَ تَحُلُّ الْمَكَاسِبُ وَ تَرُدُّ الْمَظَالِمَ وَ تَعْمُرُ الْأَرْضَ وَ يَنْتَصِفُ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَ

يستقيم الأمر» و في حديث: «قال النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله كيف بكم إذا فسدت نساؤكم و فسق شبابكم و لم تأمروا بالمعروف و لم تنهوا عن المنكر فقليل له: و يكون ذلك يا رسول الله قال:

نعم، و شرّ من ذلك، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر و نهيتم عن المعروف فقليل له:
يا رسول الله و يكون ذلك قال: نعم، و شرّ من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكرا و المنكر معروفا.
و الكلام فيه يقع في ضمن فصول.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٨

الفصل الأول في حقيقتهما

يجب على المؤمن بالنسبة للمعروف و المنكر موقفان مترتيبان طبيعا:

الأول: الموقف النفسى و هو: الانس بالمعروف و الانسجام معه و الانزعاج من المنكر و الرفض له نفسيا. و هو المراد بإنكار المنكر بالقلب.

الثانى: الموقف العملى، و هو محاولة التغيير بالحث على المعروف عند تركه بالأمر به و التشجيع عليه و الردع عن المنكر عند فعله بالنهى عنه و التبكيت عليه.

و هو المراد بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و له مراتب الاولى: التغيير الصامت بظهور الغضب و التألم من العاصى و الإعراض بالوجه عنه و الهجر له فى المعاشرة و قطع الإحسان عنه و نحو ذلك.

الثانى: التغيير بالقول بالأمر و النهى و الوعظ و التذكير بثواب الله تعالى و عقابه و نحو ذلك.

الثالث: التغيير العملى بالعقاب على المعصية عند القيام بها بالضرب و الحبس و الجرح و نحوها.

الفصل الثانى فى شروط وجوبهما

إشارة

و الكلام فى ذلك فى مقامين:

المقام الأول: فى الموقف النفسى الذى تقدم أنه المراد بإنكار المنكر فى القلب. و هو واجب على كل أحد، و لا يتوقف وجوبه على شىء إلا العلم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٢٩

بالمعروف و المنكر حيث لا- يحتاج إلى مؤنة بعد ذلك و من ثم كان من لوازم كمال الإيمان التى لا تفارقه، بل هو روح الإيمان بالدين و جوهره.

و يترتب عليه أن المؤمن إن صدرت منه الحسنه سرّته و أنس بها، و إن صدرت منه السيئه سائته و ندم عليها، و أنب نفسه، و على هذا ورد عن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و الأئمة عليهم السلام قولهم: «من سرّته حسنته و ساءته سيئته فهو مؤمن». و كذا إذا صدرت الحسنه من غيره فهو يأنس بها و يبارك له، و إن صدرت السيئه من غيره أنكرها فى نفسه و أنكر عمله، و على هذا ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «إنما يجمع الناس الرضا و السخط، فمن رضى أمرا فقد دخل فيه و من سخطه فقد خرج منه».

و اللازم على المؤمن شدة الاهتمام بهذه الجهة و الحذر من التفریط فيها. فإنّ كثرة وقوع المعاصى و ألفتها و التعود عليها قد توجب خفة الاستياء منها و الغضب لها، حتى يغفل المؤمن عن قبورها، و يأنس بها تدريجاً كما أن قلة المعروف و ندرته قد توجب إنكاره و النفرة منه، فيصير المعروف منكراً و المنكر معروفاً كما تقدم فى الحديث الشريف. و بذلك تتسلخ روح الإيمان و تنطفئ جذوته نعوذ بالله تعالى من خذلانه.

المقام الثانى: فى الموقف العملى الذى تقدم أنه المراد بالأمر المعروف و النهى عن المنكر. و الظاهر أنه يجب بشرطين: الأول: احتمال ترتب الفائدة عليه إما فى حق القائم به عن المعصية أو فى حق غيره ممن قد يتأسى به و يتشجع عليها بفعله، بحيث يحتمل كون القيام بالموقف المذكور سبباً فى تقليل المعصية و مانعاً من انتشارها.

الثانى: أن لا يخاف منه ضرر على النفس أو المال أو العرض على من يقوم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٠

بذلك أو على غيره من المؤمنين.

(مسألة ١): إذا تحقق الشرطان المذكوران وجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بالمرتبة الاولى و الثانية، و يختار المكلف منهما ما هو الأجدى بنظره مع الحذر من العنف إذا كان موجبا للتغيير من الدعوة للخير، و قد تكرر الحث فى الكتاب الكريم و السنة الشريفة على الدعوة لله تعالى بالحكمة و الموعدة الحسنة و على الرفق فى الأمور. و أما المرتبة الثالثة فلا يجوز الإقدام عليها إلا بالرجوع للحاكم الشرعى و مع عدم تيسره لا بدّ من اليقين بأهمية دفع المنكر من الإيقاع بفاعله و لا بدّ مع ذلك من الاقتصار على الأخف عند تأدى الغرض به.

(مسألة ٢): إذا علم أو احتمل كون قيام الشخص بترك الواجب أو فعل الحرام غير مبنى على التمرد، بل للجهل بكونه معصية وجب إنكار ذلك فى موارد:

الأول: ما إذا احتمل كون وقوع ذلك منه سبباً لتشجيع غيره عليه و لشيوع المعصية.

الثانى: ما إذا كان جهله راجعاً إلى الجهل بالحكم الشرعى حيث يجب حينئذ بيانه على من يعلم به إذا كان من شأنه القيام بذلك، بحيث يكون تركه له إغراء بالجهل عرفاً.

الثالث: ما إذا تكرر ذلك منه بسبب جهله و كان الأمر الواقع من المحرمات المهمة التى يعلم من حال الشارع الأقدس الإلزام بالاحتياط و التحفظ فى وقوعها حتى جهلاً، نعم لا يجوز فى جميع الصور الإنكار على الفاعل و تأنيبه و عدله و النيل منه، بل يقتصر على تنبيهه لخطئه أو إنكار فعله من دون نيل منه و تعدد عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣١

(مسألة ٣): لا بدّ فى من يقوم بالأمر بالمعروف و إنكار المنكر من أن يكون على بصيرة من أمره يعلم بأن المعروف معروف و المنكر منكر، لكن ذلك ليس شرطاً فى وجوب الوظيفة المذكورة عليه، بل مقدّمة لها. فيجب على الجاهل التعلم مقدّمة للقيام بوظيفته عند العلم بتحقيق الحاجة إليها.

(مسألة ٤): يجب تحمّل الضرر مقدّمة للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فى موارد العلم بأهمية محذور انتشار الفساد من الضرر الحاصل، و لا ضابط لذلك.

(مسألة ٥): لا يختص وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بصنف دون صنف، فالكل عباد الله عليهم القيام بواجبهم إزاءه و إزاء دينه.

(مسألة ٦): يتأكد وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فى حق المكلف بالنسبة إلى أهله، قال الله تعالى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا فَإِذَا رَأَى مِنْهُمُ التَّهَوَّنَ بِالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيَّةِ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمُ بِالْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمَةِ. و لا ينبغي له أن تمنعه العاطفة عن أداء

واجبة نحوهم، بل هي ادعى لردعهم عن المنكر و تجنيبهم غضب الله تعالى و عقابه الذي هو أشد من بلاء الدنيا الذي يحذر عليهم منه. و لو فُزط في أداء واجبة إهمالا- له أو من أجل عاطفته العمياء انقلبوا وبالا عليه حيث يكون سبب شقائه و استحقاقه عذاب الله تعالى، قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عِدْوًا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفُوا وَتَضَيَّفُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ.

(مسألة ٧): إذا كان المعروف مستحبا حسن الحث عليه من دون إلزام. لكنه ليس من الأمر بالمعروف لأن المراد به الإلزام بالمعروف و هو يختص بما كان تركه معصية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٢

تتميم.

يجب على الأمر بالمعروف و الناهي عن المنكر اختيار الوجه الأكمل في التأثير، و الطريق الأوصل للغرض و السبب الأوثق في بلوغ المراد. و إن من أهم أسباب تأثير الأمر و النهي في الناس شعورهم بصدق الأمر و الناهي في دعوته و إخلاصه في أداء رسالته، و لذا قيل: إن الموعظة إذا خرجت من القلب دخلت إلى القلب، و إذا خرجت من اللسان لم تتجاوز الآذان.

و من هنا كان لأئمتنا عليهم السلام من التأثير ما ليس لغيرهم. فاللزام على شيعتهم التأسى بهم و الاهتداء بهديهم و التأدب بآدابهم، فإن لكل مأموم إماما يقتدى به و يتبع أثره. و إن من أهم دواعي تصديق الناس للأمر و الناهي و شعورهم بإخلاصه اتعاضه بما وعظ فلا يأمر بمعروف إلا فعلة و لا ينهى عن منكر إلا و قد اجتنبه، فهو يعظهم بعمله قبل قوله و بسيرته قبل دعوته، على أن من دعى للحق بلسانه و خالفه بعمله إن كان دعوته رياء و نفاقا كانت وبالا عليه و سببا لشقائه.

و إن كانت صادقه و قد خالفها تسامحا و تفریطا فيا لها حسرة يوم القيامة حين يرى أنه قد أسعد الناس و أنقذهم و أشقى نفسه و أهلكتها. قال تعالى أَمْ تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَ تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ و عن النبي صلى الله عليه و آله في وصيته لأبي ذر: «يا أبا ذر يطّلع قوم من أهل الجنة إلى قوم من أهل النار فيقولون: ما أدخلكم في النار، و إنما دخلنا الجنة بفضل تعليمكم و تأديبكم فيقولون: إنا كنا نأمركم بالخير و لا نفعله». و عن خيثمة: «قال أبو جعفر عليه السلام: أبلغ شيعتنا أنه لن ينال ما عند الله إلا بعمل. و أبلغ شيعتنا أن أعظم الناس حسرة يوم القيامة من وصف عدلا ثم يخالفه إلى غيره». نسأله سبحانه أن يعيدنا و جميع المؤمنين من ذلك و يسد لنا لما يحب و يرضى. و هو أرحم الراحمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٣

الفصل الثالث في جملة من المعزمات

و تقتصر هنا على الكبائر منها التي يكون تركها معيارا في العدالة المعتبرة في كثير من الموارد و التي ورد أن اجتنابها تكفر الصغائر. و الظاهر أن الكبائر هي الذنوب التي ثبت الوعيد عليها بالنار أو التي ورد عدها من الكبائر في الأخبار، أو ما ثبت أنه أهم من بعض تلك الذنوب و هي- بعد الشرك بالله تعالى و الكفر بما أنزل- أمور:

الأول: اليأس من روح الله تعالى و القنوط من رحمته، و إن كان الزوح و الرحمة دنيويين، كشفاء مريض و كشف كرب، فإنه على كل شيء قدير و رحمته وسعت كل شيء.

الثاني: الأمن من مكر الله تعالى، و المتيقن منه الأمن مع المعصية المناسب لعدم الارتداع عنها. أما الأمن لاعتقاد عدم تحقق المعصية أو غفران الذنب بتوبة أو شفاعته أو عمل فلم يثبت كونه كبيرة. نعم لا إشكال في أن ذلك مرجوح شرعا، بل قد يكون محرما فقد ورد

الأمر بأن يكون المؤمن بين الخوف من الله تعالى و الرجاء له. و في الحديث عن الصادق عليه السلام أنه قال: «ارج الله رجاء لا يجركك على معصية (معاصيه) و خف الله خوفا لا يؤيسك من رحمته».

الثالث: عقوق الوالدين. و المتيقن منه الإساءة إليهما بمرتبة عالية تناسب القطيعة بهما و لا تناسب الصلة معهما. و أما غير ذلك فلم يثبت كونه من الكبائر و إن كان مرجوحا شرعا. بل قد يكون محرّما.

(مسألة ٨): تجب إطاعة الوالدين و الإحسان إليهما إذا كان تركها موجبا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٤

للعقوق و القطيعة عرفا، و لا يجبان في غير ذلك.

الرابع: قتل المؤمن و من يلحق به كالطفل و المجنون حتى السقط.

و كذا الإعانة على ذلك و لو بكلمة. بل من الكبائر التعدى على المؤمن بالضرب بلا حق.

(مسألة ٩): يحرم قتل الإنسان نفسه، و هو من الكبائر.

الخامس: قذف المحصن و المحصنة، و المراد بالإحصان العفة و الستر و لو لعدم ثبوت الفاحشة عليه.

(مسألة ١٠): المراد بالقذف هنا و إن كان هو الفاحشة كالزنا و اللواط، إلا أن الحكم يعم كل قبيح، فإن نسبته للبريء منه من البهتان الذى هو من الكبائر.

السادس: أكل مال اليتيم ظلما، بل مطلق المؤمن.

السابع: الفرار من الزحف في حرب واجبة شرعا.

الثامن: أكل الربا: و هو الفائدة المشروطة في الدين، و فاضل ما بين الثمن و المثل عند بيع المكيل أو الموزون من جنس واحد، على ما يذكر مفصلا في كتاب البيع.

(مسألة ١١): كما يحرم الربا على الآكل يحرم على المعطى و الكاتب و الشاهد، و الظاهر أنه من الكبائر في حق الكل.

التاسع و العاشر و الحادى عشر: الزنا و اللواط و السحق.

الثانى عشر: القيادة: و هى السعى بين اثنين لجمعهما على الوطء المحرّم.

الثالث عشر و الرابع عشر: السحر و الكهانة.

(مسألة ١٢): الظاهر جواز حلّ السحر بالسحر. و الأحوط و جوبا الاقتصار على صورة لزوم الضرر من السحر و انحصار حلّه بالسحر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٥

(مسألة ١٣): الظاهر عدم جواز تصديق الساحر و الكاهن و غيرهما ممن يخبر بالغيب، بل هو من الكبائر. و لا بأس بالسماع منهم لمجرد الاطلاع على ما عندهم فى الواقعة و احتمال صدق خبرهم من دون تصديق و جزم بما أخبروا، و هكذا الحال فى أخبارهم بالحوادث فإن كان إخبارا جازما كان محرّما، و إلا كان حلالا.

الخامس عشر: الكذب، و خصوصا على الله و رسوله و الأئمة، و منه الفتوى بغير علم و شهادة الزور و البهتان على المؤمن بنسبة ما يشينه إليه كذبا.

فإن أضيف للكذب اليمين كانت كبيرة أخرى، و لا سيما إذا كانت على أخذ مال مسلم ظلما، حيث تضمنت بعض الأخبار أنها اليمين الغموس الفاجرة التى ورد فى كثير من الأخبار عدّها من الكبائر.

(مسألة ١٤): اليمين المذكورة و إن كانت محرّمة، بل كبيرة إلا أنه لا كفارة عليها بل الخلاص من تبعتها بالتوبة و الاستغفار.

(مسألة ١٥): لا يفرق فى حرمة الكذب و اليمين عليه و كونها من الكبائر بين الإخبار عن أمر سابق و حاضر و مستقبل، نعم إذا رجعت اليمين إلى تعهّد صاحبها بفعل شىء أو تركه و جب الوفاء بها بالشروط المذكورة فى كتاب الأيمان، فإن خالفها مع تمامية الشروط

وجبت الكفارة. وإن لم تتم الشروط جاز مخالفتها من دون كفارة.

(مسألة ١٦): الكذب لدفع الضرر عن النفس و المال و الأخ المؤمن. و الظاهر توقفه على تعذر التورية و لو للخوف من ظهور الحال لعدم سيطرة المتكلم عليها.

(مسألة ١٧): يجوز الكذب للإصلاح و رفع الشحاء و التباغض بين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٦

المؤمنين، و لا يتوقف على تعذر التورية.

(مسألة ١٨): ذكر بعضهم أنه يجوز الوعد الكاذب على الأهل، و الأحوط وجوباً للاقتصار على ما إذا كان لدفع الشرّ و الفساد و لإصلاح الحال معهم أو بينهم نظير ما تقدم.

السادس عشر: منع الزكاة المفروضة، بل حبس كل حق لله تعالى - كالخمس - أو للناس كالمماطلة في أداء الدين مع القدرة على الأداء.

السابع عشر: شرب الخمر و كل مسكر.

الثامن عشر: ترك الصلاة و غيرها من فرائض الإسلام و هى الزكاة و الصوم و الحج.

التاسع عشر: نقض العهد.

العشرون: قطيعة الرحم، و هى ترك الإحسان إليه من كل وجه في مقام يتعارف فيه ذلك، فلا تصدق مع عدم تعارف الوصل، و كذا مع تعارفه و القيام ببعض وجوه الصلة و لو بمثل السلام.

الواحد و العشرون: التعرّب بعد الهجرة، و هو الانتقال للبلاد التى تنقص فيها معارف المكلف الدينية و يزداد جهله بدينه.

الثاني و العشرون: السرقة.

الثالث و العشرون: أكل الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما أهلّ به لغير الله، و هو ما ذكر عليه عند الذبح اسم غير الله تعالى من صنم أو نحوه.

الرابع و العشرون: القمار و لو من دون رهن: و هو كل لعبة ائنتت على المغالبة و اخترعت لكسب المال كلعب الورق و الطاوىلى و الدوملة و الشطرنج.

(مسألة ١٩): كما يحرم اللعب بالشطرنج يحرم بيع آلاته و أكل ثمنه و اتخاذ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٧

آلاته و الاحتفاظ بها- و لو بغير الشراء- من أجل اللعب بها كما يحرم التفرج على اللاعب بها و السلام عليه حال لعبه بها، و كل ذلك من الكبائر.

الخامس و العشرون: أكل السحت: و هو المال الحرام بوجه مؤكّد كئمن الميتة و الخمر و كل مسكر، و أجر الزانية و الكاهن، و ئمن آلات الشطرنج و الجارية المغنّية و الكلب الذى لا يصطاد، و مال اليتيم، و الربا بعد العلم، و ما أصيب من أعمال الولاة الظلمة، و ما أصيب بحكم قضاء الجور و إن كان الآخذ محقاً، و الرشوة فى الحكم و لو بالحق.

السادس و العشرون: البخس فى المكيال و الميزان.

السابع و العشرون: الولاية للظالمين، بل مطلق معونتهم سواء كانت بالعمل لهم و الانتساب لأجهزتهم أم بالقيام بعمل خاص بأجرة أو جعالة أو نحوهما.

نعم لا بدّ فى الحرمة من تبعية العمل لهم بما هم ظلمة بحيث يكون من شؤون ظلمهم و إن كان فى نفسه محللاً لو لم ينتسب لهم. أما إذا لم يكن كذلك بل كان فى شؤونهم الشخصية من دون أن يئتنى على الانتساب لهم بما هم ظلمة، و لا على الدخول فى كيانهم

فلا بأس به. ويستثنى من ذلك ما إذا استكره على العمل أو كان الغرض منه نفع المؤمنين على تفصيل لا يسعه المقام. الثامن والعشرون: كون الإنسان ممن يتقى شرّه و يخاف لسانه.

التاسع والعشرون: التكبر بالتعالى عن الناس و الترفع عليهم للبناء على أنه أرفع منهم.

الثلاثون: الإسراف و التبذير، و هو تجاوز الحد في الإنفاق بنحو يوجب إفساد المال من دون غرض عقلائي.

الواحد و الثلاثون: المحاربة لأولياء الله و الموادّة لأعدائه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٨

الثاني و الثلاثون: الاشتغال بالملاهي، كضرب الأوتار و الطبول و النفخ في المزامير و غير ذلك من الآلات الموسيقية، بالنحو المبنى على التلذذ و الطرب، على ما هو المعهود عند أهل الفسوق.

الثالث و الثلاثون: الغناء و هو الصوت المشتمل على المدّ بنسق خاص من شأنه أن يوجب الطرب مع قصد اللهو به، على النحو المعهود عند أهل الفسوق أيضا.

(مسألة ٢٠): كما يحرم الاشتغال بالملاهي و الغناء يحرم الاستماع إليها بالنحو المناسب لمحاولة الانفعال بها دون السماع العابر من دون انفعال.

الرابع و الثلاثون: الإصرار على الصغائر، و هو فعلها استهوانا بها بحيث لا يستنكر الفاعل من نفسه فعلها.

الخامس و الثلاثون: سبّ المؤمن و إذلاله و إهانته.

السادس و الثلاثون: النسيمة، و هي أن يحكى لشخص انتقاص غيره له.

السابع و الثلاثون: الرياء. و قد تقدم بعض الكلام فيه في مسائل الموضوع.

الثامن و الثلاثون: الغشّ للمؤمن، و هو إيهامه بالشئ على خلاف واقعه بنحو يقتضى وقوعه في ما لا يقدم عليه تجنّبا لضرره الديني أو الدنيوي، من دون فرق بين الغش و البيع و الشراء و غيره، حتى مثل مدح الخائن أمام شخص من أجل إيهامه بأمانته ليتورط معه و يستأمنه. أما مجرد إظهار الشئ على خلاف واقعه من دون أن يراد به ذلك فليس من الغشّ في شئ، أو هو غش غير محرم.

التاسع و الثلاثون: كتمان الشهادة، إذا كان المكلف قد طلب منه تحمل الشهادة. بل مطلقا على الأحوط وجوبا.

الأربعون: الهجر، و هو الفحش من القول و البذاء فيه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٣٩

الواحد و الأربعون: غيبة المؤمن، و هي انتقاصه و الوقوع فيه و إعابته في غيبته. و إن كان في حضوره لم يكن غيبه و إن كان محرّما.

(مسألة ٢١): ليس من الغيبة ذكر الغيب لا بقصد الانتقاص و الإعابة و لا كشفه إذا كان مستورا و إن كان ذلك محرّما.

(مسألة ٢٢): الظاهر اختصاص الغيبة بصورة سامع يقصد إفهامه، فمع ترديد ذلك وحده، أو مع من لا يفهم كلامه لا تصدق الغيبة. نعم إذا كان المقصود من الذكر الإفهام مع عدم وجود سامع - كما في تسجيل الكلام لسمعه الآخرون - كان محرّما أيضا و ملحقا بالغيبة.

(مسألة ٢٣): لا بدّ في صدق الغيبة من تعيين المغتاب الذي يعاب، فلو كان مبهما غير معين لم تكن غيبة له، كما لو قال: بعض أهل البلد جبان أو أحد أولاد زيد بخيل. نعم قد يحرم من جهة أخرى، كما لو لزم من ذلك توهين مؤمن.

(مسألة ٢٤): تجوز الغيبة في موارد:

الأول: ما إذا كان العيب ظاهرا كالحدة و العجلة. لكن لا بدّ من الاقتصار في الإعابة على ما يقتضيه العيب المذكور من دون تبشيع و تهويل، فضلا عن إبداء ما ليس عيبا بصورة العيب، كالانتقاص بالهزال و الفقر و السمرة و نحوها.

الثاني: غيبة المتجاهر بالفسق الخالع جلباب الحياء و لو في ما لم يتجاهر فيه، أو إمام من هو متسرّ معه، و المراد بالتجاهر بالفسق التجاهر به أمام العامة، و لا يكفي التجاهر أمام خواصه الذين يفضى لهم سرّه و يعرفون بواطن أمره.

الثالث: غيبة المظلوم للظالم. و الظاهر اختصاصها بذكر ظلامته، دون بقية العيوب المستورة.

الرابع: غيبة المبدع في الدين، لإسقاطه عند الناس دفعا لضرره. بل كل من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤٠

يخاف ضرره على الدين إذا كان الخوف بنحو معتد به. لكن يقتصر في الثاني على مقدار الحاجة لدفع ضرره.

الخامس: غيبة الشخص لدفع الضرر عنه أو عن المتكلم أو عن مؤمن ثالث.

نعم لا بد من كون الضرر الذي يراد دفعه أهم من الغيبة بمقدار معتد به.

السادس: كل مورد تزام حرمه الغيبة فيه بتكليف مساو لها في الأهمية أو أهم منها.

(مسألة ٢٥): ذكروا من مستثنيات الغيبة نصح المستشير، بل مطلق النصح، و أداء الشهادة. لكن الأمرين لا يستلزمان الغيبة، و هي ذكر

العيب بقصد الانتقاص، إذ لا يتوقف الأمران على الانتقاص، بل يكفي فيهما بيان الواقع لا بقصد الانتقاص و الإعابة. نعم هما قد

يلازمان كشف ستر الشخص و هو محرّم كالغيبة.

و من هنا يشكل جوازه في النصيحة، لإمكان تأدى الغرض ببيان رأى الناصح من دون تعرض للعيب الذى هو سبب ذلك رأى. نعم

لو توقف على بيان العيب عند النصيحة دفع ضرر مهم يعلم برضا الشارع بكشف ستر الشخص من أجله جاز، و لا ضابط لذلك. و أما

أداء الشهادة فالظاهر جوازه إذا ترتب عليه إثبات حق الله تعالى أو حقّ الناس، كما فى باب الحدود و الضمانات و المعاملات، دون ما

عدا ذلك، كالشهادة بفسق شخص مستور لمنع الناس من الصلاة خلفه.

(مسألة ٢٦): يحرم سماع الغيبة إذا ابتنى على التجاوب مع المغتاب و تحقيق غرضه، لأن ذكر العيب لا يوجب انتقاص المقول فيه ما لم

يكن هناك سامع يوجه الخطاب إليه، أما سماع الشخص لها من دون أن يوجه الخطاب إليه فلا بأس به. إلا أن يبتنى على الرضا بها،

لأن الرضى بعمل قوم يشركهم فى تبعه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤١

عملهم.

(مسألة ٢٧): يجب ردّ الغيبة و الدفاع عن المقول فيه، إما بمحاولة بيان عدم كون الأمر المقول فى الشخص الغائب نقصا يعاب به، أو

بيان عذره فى ما نسب إليه، و لا أقل من الردع عن الغيبة و النهى عنها، نعم لا بدّ من عدم لزوم محذور شرعى أو عرفى فى الرد

المذكور. و من أهم المحاذير خوف إغراق القائل فى الغيبة و الاستشهاد لصحة كلامه و لبيان أهلية الشخص لما قيل فيه دفاعا عن

موقفه و تعصبا له.

(مسألة ٢٨): لا بدّ فى خروج المكلف من تبعه الغيبة- مضافا إلى التوبة- من أن يحلله الشخص الذى اغتابه، فإن تعذر ذلك- و لو

لخوف ترتب فساد على ذلك- فلا بدّ من الاستغفار له، و هذا يجرى فى جميع موارد التعدى و الظلم للعباد. و لنكتف بهذا المقدار

من الكلام فى الكبائر التى تقدم بيان الضابط فيها حيث يضيق الوقت عن استقصائها كما يضيق عن استقصاء المحرمات غير الكبائر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤٢

تتميم

إشارة

و فيه مطالب.

المطلب الأول في بعض مكارم الأخلاق

منها: الاعتصام بالله تعالى، قال الله تعالى وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وقال أبو عبد الله عليه السلام: «أوحى الله عز وجل إلى داود ما اعتصم به عبد من عبادي دون أحد من خلقي عرفت ذلك من نيتته ثم تكيده السموات والأرض ومن فيهن إلا جعلت له المخرج من بينهن».

ومنها: التوكل على الله سبحانه، الرؤوف الرحيم بخلقه العالم بمصالحه والقادر على قضاء حوائجهم. وإذا لم يتوكل على الله تعالى فعلى من يتوكل أعلى نفسه أم على غيره مع عجزه وجهله قال الله تعالى وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ وقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الغنى والعز يجولان فإذا ظفرا بموضع من التوكل أوطنا».

ومنها: حسن الظن بالله تعالى، قال أمير المؤمنين عليه السلام في ما قال: «والذي لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبد مؤمن بالله إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن، لأن الله كريم بيده الخير يستحي أن يكون عبده المؤمن قد أحسن به الظن ثم يخلف ظنه ورجاءه فأحسنوا بالله الظن وارغبوا إليه».

ومنها: الصبر عند البلاء، والصبر عن محارم الله تعالى، قال الله تعالى إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث: «فاصبر فإن في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا، واعلم أن النصر مع الصبر، و أن الفرج مع الكرب، فإن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا»، وقال أمير المؤمنين عليه السلام «لا يعدم الصبر الظفر وإن طال به الزمان»، وقال: «الصبر صبران:

صبر عند المصيبة حسن جميل وأحسن من ذلك الصبر عند ما حرم الله تعالى عليك».

ومنها: العفة، قال أبو جعفر عليه السلام: «ما عبادة أفضل عند الله من عفة بطن و فرج»، وقال أبو عبد الله عليه السلام: «إنما شيعته جعفر من عفت بطنه و فرجه، و اشتد جهاده، و عمل لخالفه، و رجا ثوابه، و خاف عقابه، فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعته جعفر».

ومنها: الحلم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما أعز الله بجهل قط، و لا أذل بحلم قط»، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أول عوض الحليم من حلمه أن الناس أنصروه على الجاهل»، وقال الرضا عليه السلام: «لا يكون الرجل عابدا حتى يكون حليما».

ومنها: التواضع، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من تواضع لله رفعه الله و من تكبر خفضه الله، و من اقتصد في معيشته رزقه الله، و من بذر حرمه الله، و من أكثر ذكر الموت أحبه الله تعالى».

ومنها: إنصاف الناس، و لو من النفس، قال رسول الله صلى الله عليه وآله «سيد الأعمال إنصاف الناس من نفسك، و مواساة الأخ في الله تعالى على كل حال».

ومنها: اشتغال الإنسان بعبية عن عيوب الناس، قال رسول الله صلى الله عليه وآله «طوبى لمن شغله خوف الله عز وجل عن خوف الناس، طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب المؤمنين» وقال صلى الله عليه وآله: «إن أسرع الخير ثوابا البر، و إن أسرع الشر عقابا البغي، و كفى بالمرء عيبا أن يبصر من الناس ما يعمى عنه من نفسه، و أن يعير الناس بما لا يستطيع تركه، و أن يؤذى جلسه بما لا يعنيه».

ومنها: إصلاح النفس عند ميلها إلى الشر، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من أصلح سريره أصلح الله تعالى علانيته، و من عمل لدينه كفاه الله دنياه، و من أحسن في ما بينه و بين الله أصلح الله ما بينه و بين الناس».

ومنها: الزهد في الدنيا و ترك الرغبة فيها، قال أبو عبد الله عليه السلام: «من زهد في الدنيا أثبت الله الحكمة في قلبه، و أنطق بها لسانه، و بصره عيوب الدنيا داءها و دواءها و أخرجه منها سالما إلى دار

«السّلام»، وقال رجلٌ قلت لأبي عبد الله عليه السّلام إنى لا ألقاك إلا فى السنين فأوصنى بشيء حتى أخذ به، فقال: □
 أوصيك بتقوى الله، والورع والاجتهاد، وإياك أن تطمع إلى من فوقك، وكفى بما قال الله عز وجل لرسول الله صلى الله عليه و
 آله وَا تَمِيدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مِمَّا تَمْتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وقال تعالى فَمَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ فَإِنْ خفت ذلك
 فاذا عيش رسول الله صلى الله عليه وآله فإنما كان قوته من الشعير، وحلواه من التمر وقوده من السعف إذا وجدته، وإذا أصبت
 بمصيبه فى نفسك أو مالك أو ولدك فاذا ذكر مصابك برسول الله صلى الله عليه وآله فإن الخلائق لم يصابوا بمثله قط».

المطلب الثانى فى بعض مساوئ الأخلاق

منها: الغضب، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الخلّ العسل»، وقال أبو عبد الله: «الغضب مفتاح
 كل شر»، وقال أبو جعفر: «إن الرجل ليغضب فما يرضى أبدا حتى يدخل النار فأيا ما رجل غضب على قومه وهو قائم فليجلس من
 فوره ذلك فإنه سيذهب عنه رجس الشيطان، وإيا ما رجل غضب على ذى رحم فليدن منه فليمسه فإن الرحم إذا مسّت سكنت».

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤٥ □
 ومنها: الحسد، قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السّلام: «إن الحسد ليأكل الإيمان كما تأكل النار الحطب»، وقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله ذات يوم لأصحابه: «إنه قد دبّ إليكم داء الأمم ممن قبلكم وهو الحسد ليس بحالق الشعر ولكنه حالق الدين، وينجى
 فيه أن يكفّ الإنسان يده ويخزن لسانه ولا يكون ذا غمٍّ على أخيه المؤمن».

ومنها: الظلم، وأشد أنواعه ظلم من لا يجد ناصرا إلا الله فعن أبى جعفر عليه السّلام قال لما حضر على بن الحسين عليهما السّلام
 الوفاة ضمّنى إلى صدره ثم قال: يا بنى أوصيك بما أوصانى به أبى حين حضرته الوفاة، وبما ذكر أن أباه أوصاه به قال: □
 يا بنى إياك وظلم من لا يجد عليك ناصرا إلا الله. وقد ورد النهى عن كل ظلم فى كثير من الروايات فقد قال أبو عبد الله عليه
 السّلام: «ما ظفر بخير من ظفر بالظلم أما أن المظلوم يأخذ من دين الظالم أكثر مما يأخذ الظالم من مال المظلوم». وقال: «من ظلم
 مظلمة أخذ بها فى نفسه أو فى ماله أو فى ولده».

المطلب الثالث فى التوبة

□
 وهى التى من الله بها على عباده رافعة منه بهم ورحمة لهم. وقد ورد الحث عليها فى آيات كثيرة وأحاديث من النبى وأوصيائه
 (عليهم أفضل الصلاة والسّلام) وقد ورد أن العبد إذا اقترف سيئة أنظره الله تعالى سبع ساعات فإن تاب لم تكتب عليه، وإن لم يتب
 كتبت عليه سيئة، ثم هو فى فسحة من أمره تقبل منه التوبة ما دام فيه الروح- كما تظافرت به النصوص وأكدت عليه- فالواجب على
 المؤمن عقلا ونقلا المبادرة إليها وانتهاز الفرصة قبل أن يفجأه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ١، ص: ٤٤٦ □
 الأجل أو يسودّ قلبه من الذنوب ويطبع عليه، فلا يفيق من سكرته ولا يصحو من غشيته أولئك الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم، وما
 ربك بظلام للعبيد.

ولا بدّ فى التوبة من أمرين: الندم على الذنب والعزم على ترك العود فيه أبدا، وبذلك تتحقق التوبة النصوح التى ورد ذكرها فى
 الكتاب الكريم والسنة الشريفة فإن غلبته نفسه وسؤل له الشيطان فعاد فى الذنب كان عليه المبادرة للتوبة أيضا، وهكذا كلما عاد
 تاب حتى تقوى توبته وتستحکم حيث لا تغلق التوبة فى وجهه أبدا مهما عاد رافعة من الله ورحمة به، فإنه عزّ اسمه يحب من عبده أن

لا تقعد به المعصية عن التوبة مهما كثرت ذنوبه وعظمت عيوبه، و ليحذر العبد من القنوط و اليأس من رحمة الله تعالى، فقد تقدم أن ذلك من الكبائر، و هو من أعظم وسائل الشيطان و أقوى حباله ليسيطر على العبد و يجزه إلى الهلكة أعاذنا الله تعالى منه و من مكره و كيده، و نسأله أن يعصمنا من الزلل في القول و العمل و أن يختم لنا بالتوبة و المغفرة و السعادة و حسن العاقبة، إنه أرحم الراحمين و ولي المؤمنين، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

انتهى الكلام في العبادات ليلة الأربعاء، التاسع عشر من شهر رمضان المبارك، عام ألف و أربعمئة و أربعة عشر للهجرة النبوية على صاحبها و آله أفضل الصلوات و أزكى التحيات. و الحمد لله رب العالمين.

كتاب الخمس

كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

الجزء الثاني

إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين، إلى يوم الدين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧

كتاب التجارة

إشارة

و فيه مقدمة، و فصول، و خاتمة.

مقدمة في المكاسب

إشارة

التكسب و طلب الرزق من المستحبات المؤكدة، فعن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «العبادة سبعون جزء أفضلها طلب الحلال». و عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «من طلب الدنيا استعفافا عن الناس و سعيًا على أهله و تعطفًا على جاره لقي الله عزّ و جل يوم القيامة و وجهه مثل القمر ليلة البدر». و عن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه و عياله كان كالمجاهد في سبيل الله». و الأخبار في ذلك كثيرة لا يسع المقام استقصاءها. لكن يجب التحفظ من وجوه الحرام و الحذر منها، فعن النبي صلى الله عليه و آله أنه خطب في حجة الوداع فقال: «ألا- إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله و أجملوا في الطلب، و لا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله تبارك و تعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالا و لم يقسمها حراما، فمن اتقى الله و صبر أتاه الله برزقه

إلا كلب الصيد، وهو الكلب المعلم الذي يحسن الاصطياد فإنه يجوز بيعه وإن لم يكن سلوكياً. ولا يجوز بيع ما لم يتعلم وإن كان سلوكياً. كما لا يجوز بيع كلب الحراسة.

(مسألة ٩): يجوز بيع السباع وغيرها من الحيوانات المحرمة الأكل إذا لم ينحصر الغرض الظاهر منها بالوجه المحرم من الأكل أو غيره. نعم، الأحوط وجوباً عدم بيع القرد.

(مسألة ١٠): يجوز بيع الأعيان النجسة غير ما تقدم إذا كانت لها منفعة محللة معتد بها بحيث تقصد منها نوعاً، كالعذرة والدم للتسميد والتريق. وأما إذا لم تكن لها منفعة محللة بالنحو المذكور إما لانحصار منفعتها بالحرام، أو لكون منفعتها المحللة غير معتد بها ولا مقصودة منها فلا- يجوز بيعها. وكذا الحال في الأعيان الطاهرة، فلا يجوز بيع السمك المحرم الأكل إذا انحصر الغرض المعتد به والمقصود منه نوعاً بالأكل. ولا عبرة بالفوائد المحللة النادرة المغفول عنها نوعاً.

(مسألة ١١): إذا كان الشيء مما تنحصر منفعته نوعاً بالحرام كالأكل للميتة والجري والشرب للفقاع وكان هناك من يستحله من أهل الأديان والمذاهب الأخرى ففي جواز بيعه على المستحل نفسه أو على من يبيعه عليه إشكال، فالأحوط وجوباً عدم بيعه وعدم تسليمه له.

نعم، إذا أقدم المكلف تسامحاً على بيعه ممن يستحله وعلى تسليمه جاز له أخذ الثمن منه، ويملكه بأخذه من باب الإلزام، كما يأتي في آخر الكلام في المكاسب المحرمة إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٢): كما يحرم بيع الأمور المتقدمة يحرم شراؤها وجعلها اجرة في الإجارة و عوضاً عن العمل في الجعالة وفي الطلاق الخلعي وجعلها مهراً في النكاح ودفعها وفاء عن الدين وغير ذلك من وجوه الكسب.

نعم، إذا أمكن تحويل الخمر خلا جاز أخذها وفاء عن الدين، ولا بد حينئذ من تحويلها، ولا يجوز بيعها قبل ذلك.

(مسألة ١٣): الأمور المتقدمة وإن حرم التكسب بها والتعامل عليها إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١

أنها تملك في أنفسها بحيازتها أو بملكيّة أصولها المحللة، كما لو حاز الإنسان كلباً سائباً أو حيواناً محرّم الأكل، أو مات له حيوان مملوك، أو صنع خمراً من أعيان مملوكة، كما أنها تملك بأسباب الملك القهرية كالميراث.

و حينئذ يختص المالك بالسلطنة عليها ويجوز له الانتفاع بها بوجه محلل كالتسميد بالميتة وبما يحرم أكله، وتدريب الكلب على الحراسة، وتحويل الخمر خلا وغير ذلك. ولا يحل لأحد مزاحمته فيه وأخذه منه أو التصرف فيه بغير إذنه. ويجوز لغيره بذل المال له في مقابل رفع يده عنه أو الانتفاع به من دون أن يكون المال عوضاً عنه. لكن الأحوط وجوباً الاقتصار في ذلك على ما إذا لم يكن الغرض من ذلك الانتفاع بالوجه المحرم.

(مسألة ١٤): الأعيان المتنجسة إن لم تكن قابلة للتطهير، كالزيت والعسل، ولم يكن لها منفعة محللة معتد بها لم يجز بيعها، كما تقدم في الأعيان النجسة.

و إن كانت قابلة للتطهير، أو كان لها في حال نجاستها منفعة محللة معتد بها، كالزيت والنفط اللذين يوقد بهما، جاز بيعهما. ويجب إعلام المشتري بنجاستهما إذا كانت مما يؤكل أو يشرب، وكذا إذا كانت عيباً يكون إخفاؤه تدليسا، بل مطلقاً على الأحوط وجوباً.

(مسألة ١٥): يحرم التكسب بالآلات والأشياء المعدة بهيئاتها للحرام، كهيكل العبادة المحرمة مثل الأصنام والصلبان والشعارات المتخذة لتقوية الباطل والضلال، وآلات القمار، وآلات اللهو المحرمة كالآلات الموسيقية، و كتب الضلال، ونحو ذلك.

ولا- بأس ببيعها إذا لم يبتن البيع على احترام الهيئة المذكورة، كبيع صنم الذهب أو الخشب بما هو ذهب أو خشب لا يهتم بحفظ هيئته، و بيع الكتاب بما هو ورق لا يهتم بكتابه. وكذا إذا كان مبتياً على احترام الهيئة، لكن لا بلحاظ الجهة المحرمة له، لإغفالها عرفاً بل لجهة أخرى يهتم بها من لا يهتم بالجهة المحرمة، ككونها من الآثار القديمة، أو التحفيات الفتيّة، أو لكون بقاء الهيئة موجبا لزيادة

قيمة المادة، كما لو كانت من الأحجار الكريمة التي تزيد قيمتها كلما كبر حجمها، أو لترتب نفع عليها غير الجهة المحرمة كبعض الآلات

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢

الزراعية والصناعية التي هي بهيئة الصليب مثلا، و كبعض المصوغات التي يقصد الترتيب بها من دون نظر للجهة المحرمة، و ككتب الضلال التي يراد بها الأطلاع على ما يقوله أصحابها أو نقضه أو نحو ذلك.

لكن الأحوط وجوبا للاقتصار على ما إذا لم يعلم بترتب الاستعمال المحرم على البيع حينئذ، و على ما إذا لم يلزم من البيع بالهيئة المذكورة ترويح الباطل و تقويته لكونه شعارا له و لو مع عدم ترتب الاستعمال المحرم. بل لا إشكال في حرمة البيع تكليفا حينئذ في الثاني، و إنما الإشكال في البطلان.

(مسألة ١٦): كما يحرم بيع الآلات المذكورة يحرم صنعها إذا ابتنى على تحقيق الغرض المحرم بها، بل قد يجب إتلافها بإتلاف هياتها إذا كان بقاؤها موجبا لترويح الباطل و تقوية الحرام. و لا يجب فيما عدا ذلك، كما إذا كان الغرض من حفظها حفظ آثار الشخص الذي كان يستغلها كسائر متروكاته المختصة به، بل قد يجوز صنعها حينئذ، كما لو كان الغرض منه عرض نمط حياة شخص خاص أو مجتمع خاص و تصوير ذلك، من دون أن يبتنى على ترتب الحرام عليه. إلما أن يلزم من ذلك ترويح الباطل و تقويته، فيحرم، نظير ما سبق.

(مسألة ١٧): غش المسلم حرام يستحق به العقاب، بل هو من المحرمات المؤكدة، و قد تظافت النصوص بأن من غش المسلمين فليس منهم. و هو إظهار خلاف الواقع له بنحو يحمله على الإقدام على فعل مرجوح لا يقدم عليه لو لا ذلك. و لا بد فيه من أمور: الأول: علم الغاش بالواقع و قصده إظهار خلافه.

الثاني: جهل المغشوش بالواقع و توهمه خلافه بسبب تدليس المدلس، فلو علم بالواقع لم يصدق الغش، و كذا لو جهله لكن لم يستند خطأه فيه لفعل المدلس بل لأمر آخر لا دخل له فيه، كما لو تظاهر المريض بالعافية لإخفاء مرضه فلم يعتمد الطرف الآخر على ظهور حاله، بل فحسه فأخطأ في فحصه.

الثالث: أن يترتب على ذلك وقوع المغشوش في أمر يكرهه و لا- يقدم عليه لو لا- الغش، كترؤج المرأة المريضة، و شراء المتاع المعيب، و استعمال الماء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣

النجس، و نحو ذلك. أميا لو لم يترتب شيء من ذلك و لم تكن فائدة إخفاء الواقع إلّا التجمل، أو دفع عدوان الغير، أو نحو ذلك فليس إظهار خلاف الواقع من الغش المحرم.

(مسألة ١٨): الغش في المعاملة إن أوجب الإخلال بركن من أركانها، كالعوض أو المعوض، كان مبطلا- لها، كما لو غش الدبس فأوهم أنه عسل و اشتراه المشتري على ذلك. و إن لم يوجب ذلك لكن أوجب إخفاء عيب كانت المعاملة صحيحة، و ثبت خيار العيب الذي يأتي الكلام فيه في مبحث الخيار من كتاب البيع. و إن لم يوجب ذلك أيضا و إنما أوجب إظهار صفة كماله، أو صنف خاص يرغب فيه المشتري، و قد ابنت المعاملة عليه صحت المعاملة أيضا، و ثبت خيار تخلف الوصف لا خيار العيب.

(مسألة ١٩): لا- يجب إتلاف النقود المغشوشة. نعم لا يجوز التعامل بها مع جهل الطرف الآخر، للزوم الغش المحرم، و يجري فيها ما تقدم، سواء كان حصولها عند الشخص عن علم بها أم كان مغشوشا فيها، فإنه لا يحل للمغشوش بشيء أن يغش به غيره، كما لا يحل للمظلوم أن يظلم غير ظالمه.

(مسألة ٢٠): الظاهر جواز بيع المصحف الشريف و شرائه على كراهة، خصوصا في البيع. فالأولى إيقاع المعاملة على الغلاف و نحوه مما هو خارج عن المصحف مع بذل المصحف تبعا، أو دفع المصحف بعنوان الهبة المشروطة بعوض.

(مسألة ٢١): يحرم بيع المصحف الشريف على الكافر إذا استلزم إهانتته و هتكه، أما إذا لم يلزم منه ذلك فلا بأس به، بل قد يرجح، كما إذا كان مظنة للاهتداء به و سببا لعلو الإسلام و ظهور حجته.

(مسألة ٢٢): لا- بأس ببيع ما يتخذ منه الحرام و الحلال ممن يعلم أنه يتخذ منه الحرام، كبيع العنب و التمر و العصير ممن يعلم أنه يصنعه خمرا، و بيع الخشب ممن يعلم أنه يصنعه عودا أو آلة قمار و نحوها من الآلات المحرمة.

و يستثنى من ذلك بيع الخشب و نحوه ممن يتخذة أصناما أو صلبانا، فإنه يحرم و يبطل، بل الأحوط و جوبا العموم لجميع أنواع آلات العبادة المبتدعة في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤

الأديان غير الصحيحة. كما يستثنى من ذلك أيضا ما إذا لزم من البيع التشجيع على الحرام، أو كان في تركه ردع عن الحرام و نهى عن المنكر، فإنه يحرم ذلك حتى في مثل بيع العنب ممن يصنعه خمرا.

(مسألة ٢٣): إذا باع ما يتخذ منه الحلال و الحرام و اشترط في البيع اتخاذ الحرام منه كان الشرط حراما باطلا و لم يجب الوفاء به، من دون أن يبطل البيع.

(مسألة ٢٤): تحرم و تبطل إجارة الأعيان للمنافع المحرمة، كإجارة الدار لشرب الخمر أو الدعارة، و إجارة الحانوت لبيع الخمر، و إجارة السيارة للنقل المحرم. و تجوز إجارتها بوجه مطلق ممن يستغلها في الحرام من دون أن يؤخذ ذلك في عقد الإجارة و إن علم حين العقد بحصول ذلك منه.

نعم، إذا لزم من الإجارة التشجيع على الحرام حرمت، و كذا إذا كان في تركها ردع عن الحرام و نهى عن المنكر.

(مسألة ٢٥): تحرم الرشوة في الحكم من الراشى و المرتشى، و لا يحل أكلها للمرتشى، و المراد بها ما يبذل للقاضي من أجل الحكم لأحد الخصمين، حقا كان أو باطلا.

نعم، إذا توقف استنقاذ الحق على ذلك جاز دفعها من الراشى و حرمت على المرتشى.

(مسألة ٢٦): تحرم الرشوة من الراشى و المرتشى في غير الحكم و القضاء في مقابل أخذ حق الغير ظلما، و لا تحرم على الدافع من أجل استنقاذ الحق أو دفع الظلم.

(مسألة ٢٧): يحرم التكسب بالمراهنة في القمار و غيره، و المال المأخوذ به حرام لا يملكه الفائز، سواء ابتنى على عمل من المتراهنين أو من أحدهما، كالرهن على حمل الحجر الثقيل، و على المسابقة في الشعر أو في السباحة أو في الركض، أم لم يبتن على ذلك، كالرهن على مطر السماء، و قدوم المسافر، و سبق غير المتراهنين، و منه (الرايسز) المعروف في هذه العصور. و يستثنى من حرمة الرهن السبق و الرماية على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٨): اليانصيب إن كان لشركة تابعة لحكومة لا تقوم على أساس

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥

ديني و لا- تدعى لنفسها الولاية الدينية جرى على أوراقه و على الجائزة المستحصلة به ما يجرى على جميع ما يؤخذ من الجهات الحكومية المذكورة على ما يأتي في المسألة (٥٩). و إن كان لشركة أو جهة أهلية أو لشركة تابعة لحكومة تقوم على أساس ديني فله صور.

الاولى: أن ترجع إلى التراهن بين المشتركين لكسب الغالب منهم بالقرعة، بحيث يبقى المال المدفوع كله أو بعضه موقوفا غير مملوك لأحد حتى يملكه الفائز بالقرعة. و لا تكون ورقة اليانصيب إلّا وثيقة لإثبات الدخول في المسابقة من دون أن تكون مقابلة بالمال المدفوع. و هذه الصورة داخله في المراهنة المحرمة التي سبق الكلام فيها.

الثانية: أن ترجع إلى بذل المال للجهة الخاصة أو العامة و تعيينه لها بشرط أن تقوم تلك الجهة بالإفراع بين المشتركين و تملك

الجائزة للفائز، بحيث يتعين المال بتمامه لتلك الجهة بمجرد دفعه، و يكون الإقراع شرطاً زائداً على التملك يلزم الوفاء به ولا يوجب تخلفه إلا الخيار. و الظاهر حلية المعاملة في هذه الصورة و تملك الأطراف للمال المأخوذ بموجبها، سواء كانت ورقة اليانصيب مبدولة للمشارك من الجهة التي تقوم باليانصيب لمجرد التوثيق لإثبات مشاركته من دون أن تكون مقابلةً بالمال المدفوع، بل يكون المال هبةً للجهة مشروطةً بالإقراع، أم كانت الورقة مبيعةً من قبل الجهة المذكورة، بحيث يكون المال المدفوع ثمناً لها و يكون بيعها هو المشروط بالإقراع.

الثالثة: أن ترجع إلى بذل المال للجهة الخاصة أو العامة بنحو الهبة أو الشراء من دون شرط للإقراع و لا للجائزة. و يكون الإقراع و الجائزة إحساناً ابتدائياً من الجهة القائمة به للتشجيع على البذل المذكور من دون أن تكون ملزمةً به بعقد أو شرط لازمين، سواء سبق منها الوعد بهما قبل البذل أم لم يسبق، و لا إشكال في صحة المعاملة في هذه الصورة و تملك الأطراف للمال المأخوذ بموجبها. و تجرى هذه الصور الثلاث و ترتب أحكامها السابقة في جميع المسابقات العلمية و الفنية و العملية، التي تبذل فيها الجوائز للسابقين، فإن ابتنت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦

على استحقاق السابق للجائزة بمجرد سبقه كانت من الصورة الأولى، و إن ابتنت على قيام كل مشارك بالعمل المطلوب منه و بذله للجهة القائمة بالمسابقة بشرط بذل الجائزة له إن سبق كانت من الصورة الثانية، و إن ابتنت على قيام كل مشارك بالعمل المطلوب منه بلا شرط مع كون بذل الجائزة للسابق إحساناً ابتدائياً للتشجيع على المشاركة من دون شرط كانت من الصورة الثالثة.

(مسألة ٢٩): لا بأس بعقود التأمين على الحياة و على الحياة و على الحوادث من غرق و حرق و سرقة و غيرها إذا ابتنت على التعاقد بين الطرفين على أن يدفع المؤمن على حياته أو داره أو محله أو سيارته أو غيرها مبلغاً من المال معيناً مقطوعاً، أو أن يدفع في كل سنة مثلاً مبلغاً من المال و في قبال ذلك يتعهد الطرف الآخر المؤمن عنده بتدارك الضرر الواقع بقيمته حين حدوثه أو بمبلغ معين.

(مسألة ٣٠): لا يجوز التكسب بالأذان و أخذ الأجر عليه، سواء كان بإجارة أم جعلاً، و كذا الحال في الصلاة و الصوم و الحج واجبةً أو مندوبةً، بل جميع العبادات التي لم يثبت مشروعيتها النيابة فيها على الأحوط وجوباً. نعم، ما يقبل النيابة يجوز أخذ الأجر عليه و يقع امتثالاً عن المنوب عنه.

(مسألة ٣١): لا يجوز أخذ الأجر على القضاء، و الأحوط وجوباً عدم أخذها على بيان الحكم الشرعي الذي يحتاج الجاهل لمعرفة و لو لكونه في معرض الحاجة للعمل به، و أمراً ما لا- يحتاج إليه للعمل بل يكون تعلمه لمجرد التفقه أو لنفع الغير فالظاهر جواز أخذ الأجر على تعليمه.

نعم، لا- يجوز امتناع العالم بالحكم الشرعي عن تعليمه عند السؤال عنه من دون أجر، إلا أن يكون قضاء الوقت في بيانه حرجاً لكونه شاغلاً عن طلب المعاش، أو لغير ذلك.

(مسألة ٣٢): لا بأس بارتزاق القاضى و الفقيه من الأموال العامة مع عدم التمكن من الجمع بين التكسب و القيام بوظيفتهما، و الأحوط وجوباً الاقتصار على صورة حاجتهما للمال بالمقدار اللائق بشأنهما.

نعم، يجوز دفع المال لهما تشجيعاً لا بعنوان الارتزاق مع وجود المصلحة في ذلك. و تشخيص ذلك موكول لولى الأموال المذكورة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧

(مسألة ٣٣): الظاهر جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن، و إن كان الأولى عدم المشاركة في تعيين الأجر، بل يرضى بما يدفع له. و أولى منه عدم أخذ شيء عليه حتى الهدية.

(مسألة ٣٤): لا بأس بالتكسب بالأموال الراجعة التي لم يثبت وجوب إيقاعها مجاناً، كقراءة المواعظ و مصائب أهل البيت عليهم السلام و فضائلهم و غير ذلك.

و إن كان الأولى عدم المشاركة في ذلك، بل عدم أخذ الأجرة، و يكون الدفع و الأخذ بعنوان الهدية.
(مسألة ٣٥): يجوز أخذ الأجرة على إيقاع عقد النكاح و صيغة الطلاق و جميع العقود و الإيقاعات. و أما تعليم الصيغ المذكورة فيجربى فيه ما تقدم فى المسألة (٣١).

(مسألة ٣٦): تحرم و لا تصح الإجارة على المنافع و الأعمال المحرمة كما يحرم التكسب بها بغير الإجارة كالجعالة، فلا يستحق فاعلها الجعل و لا الأجر.

نعم إذا كان العامل بها جاهلاً بالحرمة استحق الأقل من الأجر المبذول و الأجر المقابل عرفاً للجهد الذى بذله العامل من دون خصوصية الفعل الخاص.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨

تتميم:

إشارة

فيه أمران.

الأمر الأول فى بعض الأعمال المحرمة

قد جرى الفقهاء قدس الله أسرارهم على ذكر جملة من المحرمات هنا لبيان حرمة أخذ الأجرة عليها، لكننا ذكرنا جملة منها فى كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر عند التعرض للكبائر. و ينبغى التعرض هنا لغيرها مما يناسب المقام، و ذلك فى ضمن مسائل.
(مسألة ٣٧): يحرم تدليس الماشطة و نحوها كالحماق، و ذلك بإخفاء عيب موجود، أو إظهار حسن لا واقع له، و لا بد فيه من أن يكون الغرض منه إيقاع الغير فيما لا يقدم عليه لو لا العمل المذكور، كالتزويج من الشخص الذى يفعل به ذلك، حيث يدخل فى الغش الذى سبق حرمة. أما إذا لم يكن الغرض منه ذلك فلا بأس به، كما لو تزوج الشخص المعيب فأراد إخفاء عيبه عن صاحبه بعد الزواج من دون أن يستلزم ذلك إقدام صاحبه على محذور لا يقدم عليه لو علم بالحال، و لا تكون فائدة إخفاء الواقع إلا تجنب النفرة و حصول الألفة و حسن المعاشرة. و كذا لو أراد الشخص التجمل لصاحبه مع علمه بالعيب، أو التجمل لغيره من الناس ممن لا علاقة له به و لو مع جهلهم بالعيب و نحو ذلك، لخروج ذلك كله عن الغش المحرم كما يظهر مما سبق فى المسألة (١٧).

(مسألة ٣٨): لا بأس بما تزينت به المرأة. نعم يكره وصل شعرها بشعر امرأة غيرها، بل الأحوط استحباباً تركه.

(مسألة ٣٩): يحرم على الرجل حلق اللحية إلا أن يخشى الضرر المعتد به من بقائها، و أما سخرية الآخرين فاهتمام المؤمن بها يبتنى غالباً على ضعف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩

النفس و الشعور بالنقص و عدم الاعتزاز بدينه و مبدئه، و إلا فمن قويت نفسه و اعتز بدينه و مبدئه يرد كما ردّ النبى نوح عليه السلام قومه إذ قال **إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَّرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ**.

نعم، مع الخوف و عدم القدرة على الجواب و التغيير قد تبلغ السخرية حدّ الضرر المعتد به فيجوز لأجله حلق اللحية. و ذلك كله من فساد الزمان بفساد أهله، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(مسألة ٤٠): يكفى فى مسوغ حلق اللحية خوف الضرر فى خصوص حال يتعلق الغرض العقلانى بالوقوع فيه و إن لم يضطر إليه شرعاً أو عرفاً، فمن خاف من بقاء لحيته عند ملاقة جائر جاز له حلقها عند ملاقاته إذا كان له غرض شرعى أو عرفى معتد به فى ملاقاته، و

إن لم يبلغ الغرض في ملاقاته حدّ الوجوب الشرعى أو الضرورة العرفية.

(مسألة ٤١): الحدّ اللازم في طول اللحية ما يصدق معه عرفاً عدم كون الشخص حالقاً لحيته. ويكره الزيادة في طولها على قبضة الكف.

(مسألة ٤٢): يجوز حلق العارضين و إبقاء الذقن إذا كان الباقي مقداراً معتدّاً به، كما يجوز تحديد اللحية و أخذ الشعر عند التحديد بأيّ وجه، كالحلق و التتف و الحف بخيط و غير ذلك. و إن كان الأولى للرجل الحفاظ على ما هو الأنسب برجولته.

(مسألة ٤٣): لا يجوز تشبّه الرجال بالنساء بقصد التخث، و لا تشبّه النساء بالرجال بقصد التذكر و الاسترجال، سواء كان باللباس أم الزينة أم الكلام أم بغير ذلك. و لا- بأس بفعل كل من الصنفين ما يناسب الآخر لغرض آخر، كالمعاونة في بعض الأعمال و التنكر لغرض ما، و كذا مثل لبس الرجل ثوب المرأة أو العكس للتستر أو التدفئة أو غيرهما.

(مسألة ٤٤): يحرم تصوير ذى الروح من الإنسان و الحيوان، سواء كان مجسماً أم لا- و لا- بأس بتصوير بعض ذى الروح و عضو منه كالرأس و الرجل، أمّا إذا صدق عليه أنه تصوير حيوان ناقص فهو حرام، كتصوير حيوان مقطوع اليد أو الرجل. و أظهر من ذلك تصوير حيوان على هيئة خاصة تقتضى عدم ظهور

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠

بعض أعضائه، كتصوير شخص جالس، أو بارز من نافذة قد اختفى أسفل جسده خلف الجدار، و منه تصوير الشخص إلى صدره مثلاً. نعم الظاهر جواز تصوير الجسد المقطوع الرأس.

(مسألة ٤٥): الظاهر أن المحرّم ليس هو إيجاد الصورة بأيّ وجه اتفق، بل تصوير الصورة، بحيث يكون الإنسان مصوّراً لها بأن تستند إليه هندستها و تنظيم أبعادها، فلا يحرم التصوير الفوتوغرافى، و لا طبع الصور و لا استنساخها، و لا جمع الأجزاء المتفرقة للصورة بنحو تتمّ بها الصورة كما في تركيب المكعبات المتعارف في زماننا.

نعم، إذا كانت الأجزاء دقيقة جداً فالأحوط وجوباً اجتناب تركيبها بنحو تتمّ بها الصورة.

(مسألة ٤٦): الأحوط وجوباً اجتناب تصوير الصور الوهمية لذوات الأرواح، كتصوير حيوان مركب من حيوانين و تصوير حيوان همي كالعنقاء و الغول و تصوير الملائكة و الجن.

(مسألة ٤٧): تصوير الكاريكاتير المتعارف في عصورنا إن كان عرفاً تصويراً لحيوان مشوّه كان حراماً و إلّا كان حلالاً و إن اشتمل على ملامح الحيوان العامة.

(مسألة ٤٨): يجوز على كراهية اقتناء الصور، كما يجوز بيعها و شراؤها من دون أن يقتضى صنعها. أمّا إذا اقتضى البيع صنعها فهو باطل، كما لو باع الصور بنحو بيع الكلى في الذمة و لم يمكن تسليمها إلّا بصنعها.

(مسألة ٤٩): يحرم سبّ المؤمن و ذمّه و هجاؤه و إهانته و هتكه و نحو ذلك من أنحاء التعدى عليه. نعم قد يجوز ذلك لدفع الضرر الأهم عنه أو عن غيره من المؤمنين. و كذا يجوز ذلك لتنفير الناس عنه دفعا لضرره على الدين، كما لو ابتدع بدعة أو دعا إلى ضلالة.

(مسألة ٥٠): مدح من لا يستحق المدح إن كان بنحو الخبر الكاذب حرم مطلقاً، و إن كان بوجه آخر كالبيان المبني على المبالغة و التخييل و المدح بنحو الإنشاء لا الإخبار فلا بأس به، إلّا أن يترتب عليه محرم آخر كترويج الباطل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١

و التشجيع عليه.

(مسألة ٥١): المشهور حرمة الشعبذة، و هى إراءة غير الواقع واقعا بسبب خفة الحركة و سرعتها بنحو يخرج عن المتعارف. لكن المتيقن من حرمة ما إذا لزم منه أمر آخر محرم كالإضرار بالمؤمن. كما أن الأحوط وجوباً تركها إذا كانت بداعى بيان قدرة المشعوذ على الأمر الخارق للعادة. أمّا إذا لم يكن بداعى بيان ذلك، بل ابتنى على أن ما يقع إيهام لا واقع له من دون أن يلزم منه أمر آخر

محرم فالظاهر جوازه.

(مسألة ٥٢): يحرم طبع كتب الضلال و الفساد و نشرها و حفظها و الدعاية لها و سائر وجوه ترويجها إذا خيف ترتب الضلال أو الفساد على ذلك، أو كان فيه تقوية للباطل و ترويج له. و لا بأس بما لا يخاف منه على شيء من ذلك، بل يرجع لو ترتب عليه أمر راجح، كافتئانها للاطلاع على مضامينها الباطلة من أجل ردّها و دفع شبهها.

(مسألة ٥٣): تحرم القيافة، و هي إلحاق الناس بعضهم ببعض استنادا إلى علامات خاصة، إذا كان الإلحاق بنحو الجزم، كما يحرم تصديق القائف حينئذ، و يحرم التكسب بذلك. و لا يحرم شيء من ذلك إذا لم يكن الإلحاق بنحو الجزم و اليقين من دون ترتب أثر مخالف لمقتضى الطرق و الموازين الشرعية. نعم يكره إتيانهم و الرجوع إليهم حينئذ.

(مسألة ٥٤): تعارف في عصورنا إخبار بعض الناس عن أمور مجهولة اعتمادا على طرق خاصة غير مبتنية على الحس أو التجربة أو نحوهما من الطرق العقلية، كالإخبار من طريق نشر بعض الأشياء المختلفة من خرز و حصى و غيرها، و من طريق قراءة الفنجان، أو غيرها. و الظاهر حرمة الإخبار بطريق الجزم و حرمة التصديق به كذلك و حرمة التكسب بذلك.

نعم، لا يحرم شيء منها إذا لم يكن الإخبار أو التصديق بنحو الجزم، نظير ما تقدم في القيافة.

(مسألة ٥٥): يدعى بعض الناس القدرة على تحضير الجن، و لا يسعنا إنكار ذلك، فإن صدقوا فتحضيرهم إن كان بطريق السحر كان محرما و إن لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢

يكن بطريق السحر فهو حلال إذا لم يستتبع إيذاء مؤمن، و لا بأس بالاستعانة بهم في الأمور المحللة. و يجرى على الإخبار عن الأمور الغيبية من طريقهم ما تقدم في حكم المسألتين السابقتين.

(مسألة ٥٦): اشتهرت في هذه الأيام دعوى تحضير أرواح الموتى و أخذ المعلومات منهم، و يجرى على الإخبار اعتمادا عليهم ما تقدم في حكم المسائل السابقة. و أما نفس التحضير فهو حلال إذا لم يستلزم إيذاء مؤمن، و إن كانت قناعتنا الشخصية على أنه لا أصل لذلك، و أن من يدعى هذه الأمور بين دجال كاذب و متخيل واهم قد لبست عليه نفسه و شبهت عليه، و إن فرض أن هناك بعض الأمور الحقيقية فهي أمور شيطانية، فالحضور للشياطين لا للأرواح التي زعم إحضارها، كما قد يناسبه أن كل فئة و أهل دين توحى إليهم الأرواح التي يزعمون تحضيرها ما يناسب عقائدهم، حقه كانت أو باطلة، مع أن الحقيقة التي تنكشف بعد الموت واحدة لا لبس فيها.

و من ثم ينبغي الاحتياط و الحذر من التصديق نتيجة تجربة صدق الخبر في بعض المرات، فإن ذلك قد يكون من الشيطان، استدراجا حتى يستحکم حسن الظن بهذه الأمور و يستسلم السامع لها و يؤخذ بها و لا يستطيع الإفلات منها، فإذا تم له ذلك سيطر عليه و قاده إلى ما يريد من ضلالات و محرقات، و شغله عن نفسه و دينه كما يشاء فخر الدنيا و الآخرة، ذلك هو الخسران المبين.

و الأخطر من ذلك و الأكذب ما شاع في زماننا هذا من دعوى إفاضة بعض الأئمة عليهم السلام و الأولياء على بعض الناس من أنوارهم، أو حلول أرواحهم فيهم متلبسين بهم فينطقون عنهم مخبرين كما يزعمون ببعض الأمور المجهولة أو آمرين أو ناهين، بنحو يثير الانتباه و يلفت النظر و يستجلب بعض المغفلين السذج فيعملون على ذلك مطيعين مصدقين و كأنهم يطيعون الإمام أو الولي و يصدقونه. و قد رأينا من قاده ذلك للسرقة و انتهاك الحرمات عن حسن نية، و لو تأمل قليلا لأدرك التخليط في ذلك، و إلا فما بال هذه الذوات الطاهرة تفيض أنوارها على النساء و ضعاف البصيرة و تتجسد فيهم و تترك ذوى النفوس العالية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣

و الشخصية القوية من علماء الدين و رجال الفكر المتدينين.

على أن تجسد أرواحهم عليهم السلام في أشخاص غيرهم أمر مرفوض دينيا و عقيدا أشد الرفض، و ليس ذلك إلا من عمل الشيطان

و كيدته و وساوسه و تخيلاته، و لذا شاع في الأوساط التي يضعف فيها الدين، و تجهل تعاليمه، و تخفى معالمه، و يقل المرشدون، حيث يكون ذلك مرتعا خصبا للشيطان، و بيئة صالحة لكيدته في تضليل الناس و العبث بهم، نعوذ بالله تعالى من كيدته و مكره، و نسأله العصمة و السداد إنه أرحم الراحمين، و ولي المؤمنين، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

(مسألة ٥٧): المشهور حرمة النجس. قيل: و هو أن يزيد الشخص في ثمن السلعة و هو لا يريد شراءها، بل لیسمعه غيره فيزيد لزيادته، أو هو مدح سلعة الغير للترغيب في شرائها. و الظاهر أن المعيار في الحرمة على تحقق الغش بذلك، بأن يكون الغرض من أحد الأمرين إيهام الغير جودة السلعة ليشترىها بأكثر من ثمنها. أما إذا كان الغرض من ذلك إنفاق السلعة الكاسدة و بيعها بثمنها أو بما دونه فلا يحرم، لعدم تحقق الغش، كما يظهر مما تقدم في المسألة (١٧).

(مسألة ٥٨): لا بأس بالنياحة و بالتكسب بها. و إن كان الأولى عدم المشاركة في ذلك و الرضا بما يدفع له، نعم قد تحرم النياحة لاشتمالها على خصوصية محرمة، كالنياحة بالكذب أو بالمدح بصفات مذمومة شرعا، كالسلب و النهب و حسن الغناء و نحو ذلك مما يستلزم المدح به الترويج للحرام و التشجيع عليه، و كذا إذا كان المرثى ممن يلزم من مدحه ترويج الباطل و تقويته، لكونه علما للضلال أو مشهورا بالفسق و انتهاك الحرمات أو نحو ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤

الأمر الثاني في حكم التعامل مع من يتعرض في كسبه للحرام

(مسألة ٥٩): ما تأخذه الحكومة التي تقوم على أساس ديني و تدعى لنفسها الولاية الدينية من الضرائب الشرعية المجعولة على الأراضي الخراجية و الأموال يقع عما عينته و تبرأ ذمة من عليه تلك الضريبة بأخذ الحكومة لها، سواء كانت تلك الدولة محقة في دعواها الولاية أم مبطله و ظالمة. و يكون الوزر في الصورة الثانية على الحاكم لا غير. كما يجوز للغير أخذه من الحكومة المذكورة، سواء دفعته الحكومة له جائزة و هدية مجانية أم بمعاملة معاوضية. بل إذا قاطعت الحكومة المذكورة شخصا آخر عن تلك الضريبة بمبلغ معين من المال يدفعه لها صحت المقاطعة، و كان لذلك الشخص أخذ الضريبة من الشخص الذي وجبت عليه. و وجب على من عليه تلك الضريبة دفعها له. و تبرأ ذمته أيضا بذلك.

و أما إذا لم تدع الحكومة لنفسها الولاية الدينية، بل ابتنت سلطتها على القوانين الوضعية فالظاهر عدم براءة الذمة من الضريبة بدفعها إليها. و أظهر من ذلك ما إذا لم تؤخذ الضريبة بعنوان كونها الضريبة الشرعية المعهودة، بل بعنوان آخر تقتضيه القوانين الوضعية، فإنها لا تجزى عن الضريبة الشرعية، حتى لو كان الآخذ حكومة تدعى الخلافة أو الولاية الدينية. و لا تخرج الضريبة المأخوذة عن ملك الدافع، فيحرم التصرف فيها إذا كان محترم المال مع العلم بها و تعيينها.

(مسألة ٦٠): المراد بالضريبة الشرعية في المسألة السابقة هي الزكاة و ضريبة الأرض الخراجية الزراعية، سواء كانت نقدية بمقدار معين من المال،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥

كما لو جعل على كل دونم عشرة دنانير مثلا، و هي المسماة بالخراج، أم حصه من الثمرة كالربع و الثلث و هي المسماة بالمقاسمة. و أما بقية الحقوق و الضرائب الشرعية كالخمس و الكفارات فلا يجرى عليها الحكم السابق، بل لا بد من أدائها بالوجه المقر شرعا.

(مسألة ٦١): يصح التعامل مع من يتلى في أمواله بالحرام كالمرابي و المقامر و السارق و بائع الخمر و غيرهم، كما يجوز الانتفاع بماله و التصرف فيه بإذنه بمثل الدخول في داره أو محله و الركوب في سيارته و الأكل من طعامه و غيرها، و يجوز أيضا أخذ المال منه و تملكه بهبة أو معاوضة أو غيرهما، إلا أن يعلم بحرمة المال بعينه فلا يجوز التصرف فيه و لا أخذه إلا بمراجعة مالكة الحقيقي أو وليه مع معرفته و لو جهل المالك فإن أمكن الفحص عنه و جب، و مع اليأس من معرفته و الوصول إليه يجب على من يقع المال تحت يده

التصدق به عن صاحبه على الفقراء. و لو صادف أن عرف المالك بعد ذلك و لم يرض بالتصدق فالأحوط وجوبا الضمان له. و هذا هو الحكم في كل مال مجهول المالك يقع تحت يد المكلف. و أما التصرف بالمال المجهول المالك من دون أن يتصدق به كالدور والمحلات وغيرها فلا بد في جوازه من الرجوع للحاكم الشرعي.

(مسألة ٦٢): لا- فرق في حكم المسألة السابقة بين كون من يتلى في أمواله بالحرام شخصا خاصا و كونه جهة عامة، كالدولة. نعم الدولة التي لا تقوم على أساس ديني و لا تدعى لنفسها الولاية الدينية، بل تبتنى سلطتها على القوانين الوضعية فالمال المأخوذ منها إن كان ملكا لها من دون أن يكون مسبقا بملك مسلم جاز تملكه منها بالوجه القانوني، كالنقود غير المستعملة (البلوك) و المواد التي تستوردها من الحكومات أو الشعوب غير المسلمة. و إن كان مسبقا بملك مسلم مجهول جرى عليه حكم مجهول المالك الذي تقدم في المسألة السابقة، كالنقود المستعملة التي تعاقبت عليها أيدي المسلمين بوجوه لا يعلم الحرام منها من الحلال، و كالمواد المشتراه من المسلمين من دون ضبط للمالك أو الغاصب أو المختلس أو نحوهما ممن لا يبالي كيف يكتسب المال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦

نعم، إذا كانت مشتراه ممن يرى نفوذ المعاملة مع تلك الدولة من فرق المسلمين أو الأديان الأخرى جاز أخذه منها و تملكه بمقتضى قاعدة الإلزام.

(مسألة ٦٣): المال المأخوذ من الدولة التي لا تدعى لنفسها الخلافة أو الولاية الدينية و إن جرى عليه حكم مجهول المالك فيجب التصديق به على الفقير إلا أن الأحوط وجوبا صرفه في الجهة التي تملكه قانونا إذا كانت محترمة بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليه، فإذا طلب شخص من آخر قبض مبلغ عنه من البنك مثلا- فقبضه فاللازم على القابض بعد إجراء وظيفة مجهول المالك على المبلغ دفعه للشخص الذي طلب منه قبض المبلغ، و إذا كان قد عيّن صرف المبلغ المذكور في وفاء دينه أو الإنفاق على أهله صرفه فيما عينه، إلا في موارد خاصة لا يتيسر ضبطها يراجع فيها الحاكم الشرعي.

(مسألة ٦٤): مما سبق يظهر أن من أجرى معاملة صحيحة أو باطلت تقتضى استحقاق المال عليه فدفق المال بالتحويل على البنك التابع للدولة التي لا تبتنى على كيان ديني و لا تدعى لنفسها الولاية الدينية لم يبرأ بأخذ المستحق للمال من البنك المذكور، لكون المال مجهول المالك.

نعم، إذا أخذه المستحق للمال و أجرى عليه وظيفة مجهول المالك ثم احتسبه بعد ذلك وفاء عمن عليه الحق الذي أجرى المعاملة معه برئت ذمته من عليه الحق بذلك. و لعل الأولى في دفع المحذور المذكور أن يتصالح الطرفان على براءة ذمته من عليه الحق في مقابل تسليطه لمن له الحق على أخذ المال من البنك بدفعه للصك له مثلا، فيكون دفعه للصك بنفسه سببا لبراءة ذمته من الحق الذي عليه، بلا حاجة إلى احتسابه عليه بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليه، و إنما يحتاج أخذ المال لإجراء وظيفة مجهول المالك من أجل تحليل المال له لا غير.

(مسألة ٦٥): إذا كان المال مشتركا بين الجهة غير المالكة و الجهة المالكة، كأموال الشركات المختلطة، جرى عليه حكم مجهول المالك في حصة الجهة غير المالكة و حكم معلوم المالك في حصة الجهة المالكة.

نعم، إذا حوّلت الشركة المذكورة المال المستحق عليها على جهة غير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧

مالكة فأخذ المال من تلك الجهة جرى عليه حكم مجهول المالك بتمامه.

(مسألة ٦٦): إذا اكتسب المؤمن المال بأحد الوجوه المحرمة السابقة و غيرها من مخالف في الدين يرى بمقتضى دينه صحة المعاملة و استحقاق المال عليه بموجبها حلّ للمؤمن أخذ المال إلزاما للمخالف بحكم دينه و إن كان إيقاع المعاملة محرما، فإذا باع المؤمن الخمر و الخنزير مثلا ممن يرى جواز البيع المذكور كان إيقاع المعاملة محرما و تسليم المبيع حراما، لكن لو فعل المؤمن ذلك عصيانا

أو جهلاً حلّ له أخذ الثمن و تملكه من الشخص المذكور.

و إذا وقع في يد المؤمن مال لمخالف له في الدين بوجه غير مشروع و كان صاحب المال يراه مشروعاً بمقتضى دينه حلّ للمؤمن أخذه و تملكه منه أو التصرف فيه. كما أنه إذا اكتسب المال بمعاملة غير مشروعاً من مخالف في الدين غير محترم المال جاز أخذ المال منه من باب الاستنقاذ و إن لم يكن حلالاً في دين الشخص المذكور.

(مسألة ٦٧): إذا دفع إنسان مالا إلى آخر لينفقه في طائفة من الناس، كالسادة أو الفقراء، و كان المدفوع له منهم، فإن ظهر من الدافع أن مراده صرف المال فيهم كيف اتفق بنحو يشمل أخذه لنفسه معهم جاز له الأخذ منه، و إن لم يظهر منه ذلك بل اشتبه المراد، أو كان ظاهر الحال إرادة صرفه في غيره بحيث يكون واسطة في الإيصال لا غير لم يحل له الأخذ من المال. و كذا الحال فيما لو دفع له بضاعة ليبيعهها أو مالا ليشتري به، حيث لا يجوز له شراء البضاعة لنفسه، و لا الشراء بالمال من نفسه إلا مع فهم العموم له و ظهور حال الدافع في ذلك.

و يجري ذلك في جميع النظائر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨

المقام الثاني في آداب التجارة

(مسألة ٦٨): يستحب ذكر الله تعالى في الأسواق، و طلب الخيرة منه، و الدعاء بالمأثور، و منه الشهادتان. كما يستحب عند الشراء التكبير ثلاثاً، و الدعاء بالمأثور أيضاً، و أن يستدرّ الرزق بالدعاء، و أن يرجو في نفسه الرزق من حيث لا يحتسب، و لا يعتمد على حذقه و كده و لا يطمئن إليهما.

(مسألة ٦٩): ينبغي للمتكسب أن يقصد بكسبه الاستعفاف عن الناس، و التوسعة على العيال، و القيام بأعمال الخير و البر، فإن ذلك من طلب الآخرة. و لا ينبغي له أن يكون همّه الجمع و الأذخار.

(مسألة ٧٠): يستحب الإجمال في الطلب، فإنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، و في حديث الإمام الصادق عليه السلام: «ليكن طلبك للمعيشة فوق كسب المضيق و دون طلب الحريص».

(مسألة ٧١): يستحب التعامل مع من نشأ في الخير. و يكره التعامل مع مستجدّ النعمة، و مخالطة السفلة.

(مسألة ٧٢): يستحب التوثق بالكتابة عند المعاملة.

(مسألة ٧٣): يستحب الإحسان في البيع و التسامح فيه، و أن يعطى زائداً، و أن يبادر للبيع عند حصول الربح، و أن لا يزهّد في الربح و الاسترزاق به و إن قلّ.

(مسألة ٧٤): يستحب إقالة النادم. و هي رفع اليد عن البيع و فسخه عند طلب أحد المتبايعين. ففي الحديث: «أتما عبد أقال مسلماً في بيع أقاله الله عشرته يوم القيامة». و يأتي الكلام في أحكامها في الفصل الرابع عشر إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩

(مسألة ٧٥): يستحب للمشتري المماكسة و التحفظ من الغبن، إلا في شراء الأضحية، و الكفن، و العبيد، و مصارف الحج فإنه يكره المماكسة فيها.

(مسألة ٧٦): صاحب السلعة أولى بالسوم بأن يبدأ ببيان الثمن الذي يطلبه، و لا يكون المشتري هو البادى ببيان الثمن الذي يدفعه.

(مسألة ٧٧): ينبغي للتاجر أن لا يشتغل بتجارته عن أداء الصلاة في أول وقتها، بل ينبغي ذلك لجميع أهل الأعمال، فعن أمير المؤمنين عليه السلام: «ليس عمل أحب إلى الله عزّ و جلّ من الصلاة فلا يشغلنكم عن أوقاتها شيء من أمور الدنيا، فإن الله عزّ و جلّ ذمّ أقواماً فقال الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ يعني: أنهم غافلون، استهانوا بأوقاتها».

(مسألة ٧٨): يكره للإنسان أن يكون أول داخل للسوق و آخر خارج منه، كما يكره السوم ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس.
(مسألة ٧٩): يكره للبائع أن يمدح سلعته، و للمشتري أن يذمها، و كذا كتمان العيب إذا لم يؤد إلى الغش، و ألا حرم، و الحلف في البيع و الشراء صدقا، و إن كان كذبا حرم.

(مسألة ٨٠): يكره للبائع الربح بمثل الثمن فما زاد، و يستحب الرفق في الربح على المؤمن إذا اشترى للتجارة، و يكره الربح عليه فيما يشتره لغيرها إلّا بمقدار الحاجة، كما يكره ربح البائع على من يعده بالإحسان إن اشترى منه، و يكره أيضا التفريق بين المشتري المماكس و غيره في الربح.

(مسألة ٨١): يكره للمشتري طلب الوضعية من الثمن بعد العقد، و قبولها إذا ردّها عليه البائع.

(مسألة ٨٢): يكره الشكوى من عدم الربح و من الإنفاق من رأس المال، ففي الحديث: «إن من شكى من ذلك فقد شكى الله تعالى». و لا بأس ببيانه كحقيقه واقعه من دون أن يتضمن الشكوى، خصوصا مع استدراك ذلك بحمده تعالى و شكره على ما رزق و يسر، فإن نعمه لا تحصى و لا ينبغي أن تنسى.

(مسألة ٨٣): يكره الدخول في سوم المؤمن. و المراد به أن يرى اثنين يتساومان في بيع و شراء فيدخل قبل أن ينتهي الأمر بينهما بالقبول أو الرد،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠

و يطلب أن يكون هو المشتري أو البائع بدلا من أحدهما. و لا بأس به إذا ابتنى بيع المتاع على طلب الزيادة، و هو البيع في المزاد.
(مسألة ٨٤): يكره أن يتوكل أحد من أهل المدينة للأعراب و أهل البوادي في بيع ما يأتون به للمدينة من البضائع. بل يتركون لبيعوها بأنفسهم.

(مسألة ٨٥): يكره تلقى الركبان، و هم الذين يجلبون البضائع للبلد، و المراد بتلقيهم الخروج لاستقبالهم، و مبادرتهم بالشراء منهم قبل دخول البلد.

و لا يكره ذلك لو صادف لقاءهم خارج البلد من دون قصد. و حدّ التلقى أربعة فراسخ، فإن زاد على ذلك كان من جلب البضاعة المستحب.

(مسألة ٨٦): يكره الاحتكار، و هو حبس الطعام لطلب الزيادة في الخصب أربعين يوما و في الشدة و البلاء ثلاثة أيام، بل يحرم حبس الطعام مطلقا مع حاجة الناس له و عدم البادل، بحيث يوجب الضيق على الناس، و المراد بالطعام الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الزيت و السمن.

(مسألة ٨٧): في مورد الاحتكار المحرّم يجبر المحتكر على البيع من دون أن يحدّد السعر عليه، إلّا أن يكون السعر الذي يطلبه مجحفا بالعامه، فيحدّد السعر عليه بنحو لا يجحف به و لا بهم.

(مسألة ٨٨): الذي يجبر المحتكر و يحدّد السعر عليه في مورد الإجحاف هو الحاكم الشرعي مع تيسر الرجوع إليه، و مع عدم تيسر الرجوع إليه يقوم بذلك عدول المؤمنين.

(مسألة ٨٩): يحرم الاحتكار إذا كان موجبا لتلف النفوس المحترمة، أو الضرر المهم بهم الذي يجب دفعه، كالأمراض الصعبة و تعطيل بعض الأعضاء، أو كان موجبا للهرج و المرج و اختلال النظام. من دون فرق بين الطعام و غيره كالدواء و اللباس و غيرها. بل حتى الأعمال، كعلاج الأمراض و النقل و غيرها، فيحرم الامتناع عنها إذا أوجب ذلك. و لا بدّ في الثمن حينئذ من أن يكون بنحو لا يلزم منه أحد المحذورين المذكورين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١

لا بد في تحقق البيع من التزام الطرفين به و إبرازهما الالتزام المذكور بما يدل على جعل المضمون و إيجاداه في الخارج ادعاء، المعبر عنه بالإنشاء. و هذا هو اللازم في جميع العقود.

(مسألة ١): يقع البيع بكل ما يدل على الالتزام المذكور من الطرفين من لفظ أو إشارة أو كتابته كالتوقيع من الطرفين على ورقة البيع أو فعل آخر، كتسليم أحد العوضين من الثمن أو المثلثن و تسلمه، المستمى بالمعاطاة، و نحو ذلك.

(مسألة ٢): لا يشترط في اللفظ العربي، فيقع بأية لغة كانت، كما يقع بالملحون و الكنايات و غيرها مما يتضمن إبراز الالتزام النفسى بالبيع و جعل مضمونه.

(مسألة ٣): إذا طلب أحد الطرفين من الآخر أن يبيعه شيئاً فقال: بعتك هذا الشيء، لم يكف في تحقق البيع ما لم يظهر من الطالب القبول و الرضا بالبيع.

أما لو لم يظهر منه ذلك أو صرح رأساً بالرد فلا بيع.

(مسألة ٤): إذا كان أحد الطرفين وكيلاً- عن الآخر كفى التزامه بالبيع عن نفسه و عن موكله و إنشأؤه له، بلا حاجة إلى إنشاء القبول عن الآخر.

نعم، إذا غفل عن وكالته فالترم بالبيع و أنشأه عن نفسه بانتظار قبول الآخر فلا يقع البيع ما لم يتحقق القبول عن الآخر أو منه. و هكذا الحال في الوكيل عن الطرفين، و الولي عليهما، و نحوهما من موارد تولي الشخص الواحد لطرفي العقد.

(مسألة ٥): يشترط في عقد البيع ابتداء التزام الطرفين بالمضمون على

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢

التزام الآخر به، فلو التزم كل منهما بالمضمون ابتداء بانتظار قبول الآخر لم يقع العقد إلا أن يطلع أحدهما على التزام الآخر و يرضى به. مثلاً إذا كتب الوسيط ورقة البيع و وقعها أحد الطرفين بانتظار توقيع صاحبه، و صادف أن وسيطاً آخر كتب ورقة أخرى للبيع و وقعها الطرف الثاني بانتظار توقيع صاحبه من دون أن يعلم بتوقيعه لم يقع البيع حتى يعلم أحد الطرفين بتوقيع الآخر و يرضى بالمعاملة. و هكذا الحال في جميع العقود.

(مسألة ٦): لا- يشترط في البيع التخاطب بين الطرفين و لا وحدة المجلس، و لا الموالاة بين الالتزام من الطرفين. فيقع البيع مثلاً بكتابة مضمونه في ورقة و توقيع أحد الطرفين فيها ثم إرسالها للآخر فيوقع فيها.

نعم، لا بد من بقاء الطرف الأول على التزامه حتى يقبل الآخر، فلو عدل الطرف الأول عن التزامه قبل صدور القبول من الآخر لم يقع البيع حتى لو لم يعلم الطرف الثاني حين قبوله بعدول الأول. و لو ادعى العدول قبل منه إلا أن يعلم بكذبه. و لو شك في زمان العدول و أنه قبل قبول الثاني أو بعده بنى على عدم صحة البيع. و هكذا الحال في جميع العقود.

(مسألة ٧): لا- بد في صحة البيع من اتفاق المتبايعين على مضمون واحد، بحيث يتطابق ما يلتزم به أحدهما مع ما يلتزم به الآخر في الثمن و المثلثن و غيرهما من الخصوصيات المأخوذة في البيع، كالشرط و الوصف و الأجل و غيرها، فإذا اختلفا في شيء من المضمون بطل البيع. و لو اختلفا في الإجمال و التفصيل، كما لو قال: بعتك الثوب بدينار، فقال: اشتريت كل ربع منه بربع دينار، فإن ابنتى التفصيل على الارتباطية بحيث يرجع إلى وحدة البيع في مجموع الأجزاء صح البيع، و إن رجع إلى الانحلال و إلى تعدد البيع بتعدد الأجزاء بطل. و هكذا الحال في جميع العقود.

(مسألة ٨): يشترط في البيع التنجيز، فلا- يصح البيع معلقاً على أمر غير حاصل حين العقد، سواء علم حصوله كالبيع معلقاً على طلوع الهلال أم لم يعلم، كالبيع معلقاً على قدوم المسافر. بل الأحوط و جوباً عدم البيع معلقاً على أمر حاصل مجهول الحصول، كما لو قال: بعتك إن كان ما ولد لي ذكراً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٣

نعم، يصح البيع معلقاً على مجهول إذا كان المجهول شرطاً في صحة البيع، كما لو قال: بعثك هذا الثوب إن كان لى. وكذا يصح إذا كان معلقاً على أمر معلوم الحصول حين العقد، وإن لم يكن شرطاً في صحة العقد. وهكذا الحال في جميع العقود والإيقاعات، عدا الوصية التملكية وهي التملك معلقاً على الموت والتدبير، وهو عتق العبد معلقاً على الموت والنذر المعلق على حصول شيء غير حاصل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٤

الفصل الثاني في شروط المتبايعين

إشارة

يعتبر في المتبايعين أمور.

الأول: البلوغ بأحد الأمور المتقدمة في أول مباحث الاجتهاد والتقليد، فلا يصح بيع الصبي و شراؤه لنفسه وإن كان مميزاً يفهم معنى البيع والشراء، ويدرك موارد النفع والضرر الماليين. بل لا بد في ذلك من إذن الولي، ويأتي في كتاب الحجر بعض الفروع المتعلقة بذلك إن شاء الله تعالى.

الثاني: العقل فلا يصح عقد المجنون. ويأتي في كتاب الحجر بعض الفروع المتعلقة بذلك إن شاء الله تعالى.

الثالث: الاختيار، فلا يصح بيع المكره و شراؤه، وهو الذي يأمره غيره بالبيع أو الشراء المكره له على نحو يخاف من ترتب الضرر بمخالفته. نعم إذا كان الإكراه بحق لم يمنع من صحة البيع.

(مسألة ١): المراد من الضرر الذي يتوقف صدق الإكراه معه ما يعتم الضرر الواقع على نفسه و ماله و شأنه و بعض من يتعلق به ممن يهيمه أمره كولدته و أبويه و إخوته، بل الظاهر أنه يعتم من يجب عليه دفع الضرر المعتد به عنه شرعاً، كما لو هددته بقتل مؤمن لا يعرفه، بل يعتم من يحسن منه شرعاً دفع الضرر عنه، كما لو هددته بنهب مال مؤمن لا يعرفه.

(مسألة ٢): لو قدر على دفع ضرر المكره بالاستعانة بالغير من دون محذور و التفت لذلك، ولكنه لم يفعل و أوقع البيع فالظاهر عدم صدق الإكراه، و صحة البيع حينئذ. وكذا إذا قدر على إيهام المكره أنه فعل ما أكرهه عليه و التفت لذلك و لم يفعل، بل أوقع البيع. و منه إذا قدر على التورية كما لو قصد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٥

بقوله: (بعث) الإخبار دون الإنشاء و التفت إليها، و لم يخش ظهور الحال و الوقوع في الضرر، فإنه إذا لم يور حينئذ و باع قاصداً البيع صح لعدم صدق الإكراه.

(مسألة ٣): إذا أمره الغير بالبيع و خاف من ترتب الضرر بمخالفته، لكنه باع برضاه من دون أن يستند البيع لأمر الغير صح البيع. وكذا إذا استند في بيعه لأمر الغير دفعا للضرر المترتب على مخالفته، ولكنه التفت إلى أنه لا يصح شرعاً فأوقع البيع راضياً به دفعا للمشاكل الشرعية المترتبة على بطلان المعاملة.

(مسألة ٤): إذا أكره على بعض الخصوصيات في البيع كالثمن و الزمان و المكان من دون أن يكره على أصل البيع، بل كان له تركه، فباع بالخصوصية التي أكره عليها صح البيع. كما لو حدد له الثمن من دون أن يلزم بالبيع به، بل كان له ترك البيع رأساً، فإنه لو اختار البيع بالثمن المحدد صح البيع.

(مسألة ٥): الإكراه إنما يبطل البيع إذا وقع على من له البيع أو على وليه أو وكيله مع عدم رضا الموكل بالبيع، أما إذا وقع على الوكيل

مع رضا الموكَّل بالبيع فالباع صحيح. وكذا إذا أكره صاحب المال أو وليه أو وكيله شخصا في أن يبيع عنه فباع، فإن البيع يصح حينئذ، ولا يبطله الإكراه.

(مسألة ٦): يصح بيع المكروه بالإجازة اللاحقة منه أو من وكيله أو وليه.

(مسألة ٧): لما كان البيع مع إكراه أحد الطرفين فاسدا فكما يبقى المكروه مالكا لما يؤخذ منه من ثمن أو مئمن يبقى الطرف الآخر مالكا لما يدفعه للمكروه، وحينئذ إن كان الطرف الآخر عالما بالإكراه وبفساد العقد، وتعمد أخذ ما أخذ غصبا كان للمكروه تملك ما أخذه منه من باب المقاصة، فإن كان ما أخذه مساويا لما أخذه الطرف الآخر في القيمة فقد استكمل حقه ولا شيء عليه، وإن كان ما أخذه أقل قيمة بقي له عند الطرف الآخر فرق ما بينهما، وإن كان ما أخذه أكثر قيمة استحق مقدار ما أخذ منه بالمقاصة، وبقي الزائد ملكا لصاحبه، لكن لا يضمه الآخذ لو تلف لعدم تعديه في أخذه. وبوسع المكروه تملك تمام الثمن بتصحيح البيع بإجازته له لاحقا، كما تقدم في المسألة السابقة.

وإن كان الطرف الآخر جاهلا- بالإكراه، أو بفساد البيع بقي ما دفعه للمكروه في ملكه و لم يكن للمكروه تملكه من باب المقاصة، بل يجب عليه إرجاعه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٦

لصاحبه و مراجعته فيه. و مع تعذر مراجعته لعدم معرفته أو لانقطاع خبره أو لغير ذلك فاللزام مراجعة الحاكم الشرعي فيه، لأنه ولى الغائب، و بوسع المكروه حينئذ تجنب ذلك بتصحيح البيع بإجازته اللاحقة، كما تقدم.

(مسألة ٨): إذا اضطر للبيع من غير جهة الإكراه لم يبطل البيع، كما لو اضطر لبيع داره لمعالجة مريضة أو تحصيل قوت عياله. وكذا لو كان من جهة الإكراه على أمر غير البيع، كما لو أكرهه الجائر على دفع مال، و لم يمكنه دفعه إلّا ببيع داره.

(مسألة ٩): يجوز الشراء ممن يقبل بالثمن القليل لاضطراره للبيع. وكذا البيع ممن يقبل بالثمن الكثير لاضطراره للشراء. نعم يكره استغلال اضطراره بحيث يكون تقليل الثمن في الأول و زيادته في الثاني لأجل اضطراره، أمّا إذا كان بداع آخر، كعدم الرغبة في الشراء أو البيع فلا كراهة. وكذا إذا كان الاضطرار للبيع أو الشراء موجبين لهبوط السعر السوقي أو ارتفاعه.

الرابع: السلطنة على التصرف في المبيع أو الثمن، لكونه مملوكا له أو في ذمته من دون أن يكون محجورا عليه أو لكونه وكيلا- على المال أو مأذونا في التصرف فيه ممن له التوكيل والإذن أو لكونه وليا عليه. فلو لم يكن كذلك لم ينفذ البيع، كما لو باع الأجنبي أو المالك المحجور عليه لصغر أو سفه أو غيرهما. وهو المسمى عندهم ببيع الفضولي و شرائه.

(مسألة ١٠): لا يكفي في خروج البيع أو الشراء عن كونه فضوليا العلم برضا من له السلطنة عليه به، بحيث لو التفت إليه لإذن فيه، بل لا بد من أعمال سلطنته فيه، بإذنه في البيع أو توكيله على إيقاعه، و لو كان مستفادا من شاهد الحال كما لو رأى صاحب المحل ولده يبيع له و يشتري و تكرر ذلك منه و لم ينكر عليه مع قدرته على الإنكار، حيث يظهر منه إذنه له في القيام مقامه في إدارة المحل.

(مسألة ١١): بيع الفضولي و شرائه و إن كان موقوفا غير نافذ إلّا أنه لا يبطل رأسا بحيث يبطل التنفيذ و التصحيح، بل ينفذ بإجازة من له السلطنة، من مالك أو وكيل أو ولي أو غيرهم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٧

(مسألة ١٢): لا- بدّ في تصحيح عقد الفضولي بالإجازة من بقاء الطرف الآخر على التزامه بالبيع إلى حين الإجازة، فلو أعرض عنه لم تنفع الإجازة في تصحيحه، فإذا باع الفضولي دار زيد على عمرو فأعرض عمرو عن البيع قبل إجازة زيد للبيع لم تنفع إجازة زيد بعد إعراض عمرو في صحة البيع.

(مسألة ١٣): يكفي في الإجازة كل ما يصلح لبيان إمضاء من له السلطنة للعقد من قول أو فعل، كقبض الثمن، و تسليم المبيع، و غيرهما. بل يكفي سكوته عنه و عدم ردّه بعد علمه به إذا كان كاشفا عن إقراره و تنفيذه له. أما مجرد الرضا الباطني بالعقد مع عدم

المبرز لإقرار العقد و الرضا به فلا يكفي في إجازة العقد و نفوذه.

(مسألة ١٤): ينفذ عقد الفضولي بإجازة من له السلطنة، سواء سبق منه أو من غيره من ذوى السلطنة المنع عن إيقاعه أو الرد له بعد وقوعه، أم لم يسبق شيء منهما.

(مسألة ١٥): إجازة عقد الفضولي تقتضى نفوذه و ترتب جميع آثار صحته من حين وقوعه، لا من حين إجازته فقط، فإذا باع الفضولي الدابة مثلا و حصلت الإجازة بعد مدة من الزمن حكم بملكية المشتري لها من حين العقد، فتكون نماءاتها كالولد و اللبن و منافعها من حين العقد للمشتري، و لو اعتدى عليها شخص بعد العقد و قبل الإجازة فأتلف منها شيئا كان ضامنا للمشتري لا للمالك الأول، و هكذا الحال في بقية الآثار. كما أنه يحكم بملكية البائع للثمن من حين وقوع العقد و تترتب آثار ذلك.

(مسألة ١٦): إذا باع الفضولي العين من شخص ثم أخرجها المالك أو من يقوم مقامه عن ملكه ببيع أو هبة أو غيرها قبل إجازة بيع الفضولي فلا- مجال لإجازته بعد ذلك. أما إذا أجر المالك أو من يقوم مقامه العين من دون أن تخرج عن ملكه فالظاهر أن له إجازة العقد الفضولي، فإذا أجازته صح، غايته أن يكون للمشتري حينئذ الخيار، و له فسخ البيع للعيب. و كذا الحال في كل تصرف من المالك في العين يوجب نقضا فيها من دون أن يوجب سلب سلطنته على بيعها كالرهن، بل حتى التصرف الخارجى فيها منه أو من غيره، كهدم الدار، أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٨

تغيير صورتها، و خياطة الثوب، و نحوها.

(مسألة ١٧): إذا باع شخص فضولا و قبل الإجازة ملك المبيع بالبراءة أو بغيره لم يصح بيعه الفضولي، حتى لو أجازته. و كذا لو ملكه غير البائع الفضولي، فإنه لا يصح منه إجازة بيع الفضولي السابق على ملكيته للعين.

نعم، إذا كان انتقال العين من المالك الأول للبائع الفضولى أو غيره بالميراث فلصحة بيع الفضولى بالإجازة من المالك الثانى وجه، إلا أن الأحوط و جوبا التوقف و الرجوع للصالح و نحوه مما يكون مرجعا عند اشتباه الحقوق.

(مسألة ١٨): إذا باع الشخص باعتقاد كونه مالكا أو وكىلا أو وليا فبين عدم كونه كذلك كان البيع فضوليا، و توقف على الإجازة، كما سبق. و إن باع باعتقاد عدم كونه مسلطا فبين كونه وليا أو وكىلا- و كان البيع مناسبا لولايته أو وكالته نفذ البيع و لم يحتج للإجازة. و إن تبين كونه مالكا، فإن ابتنى بيعه على أعمال سلطنته و لو ادعاء، نظير بيع الغاصب نفذ البيع، و إن لم يبتن على ذلك، بل على مجرد إيقاع العقد بانتظار تنفيذ من له السلطنة فالظاهر عدم نفوذ البيع و توقفه على إجازته، أو إجازة غيره ممن له السلطنة.

(مسألة ١٩): إذا باع الغاصب المال المغصوب لنفسه لم ينفذ البيع إلا بإجازة صاحب المال، فإن أجاز وقع البيع له و دخل الثمن فى ملكه، و لا يقع للغاصب و لا يدخل الثمن فى ملكه. و كذا الحال فى غير الغاصب ممن يبيع مال غيره لنفسه، كالذى يعتقد ملكية مال الغير خطأ أو تشريعا.

(مسألة ٢٠): من كان عنده مال للغير فاشترى به من دون إذن صاحب المال، فإن نوى الشراء لصاحب المال كان من بيع الفضولى، و توقف نفوذه على إجازة صاحب المال، و إن نوى الشراء لنفسه، فله صورتان.

الاولى: أن يشتري بشخص ذلك المال، كما لو قال: اشترت منك هذا الثوب بهذا الدينار، و فى هذه الصورة يلحقه حكم بيع الفضولى، فيتوقف نفوذه على إجازة صاحب المال.

الثانية: أن يشتري بالذمة و يدفع مال الغير، كما لو قال: اشترت منك هذا الثوب بدينار، ثم دفع له الدينار الذى هو ملك غيره. و هذه الصورة هى الشائعة،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٩

و البيع فيها نافذ بلا حاجة إلى إجازة من صاحب المال، و يكون المبيع للمشتري لا لصاحب المال، غاية الأمر أن ذمة المشتري لا تبرأ

من الثمن، بل يبقى في ذمته للبائع حتى يجيز صاحب المال، أو يعرض المشتري صاحب المال عنه، أو يدفع المشتري الثمن من ملكه. (مسألة ٢١): إذا لم ينفذ بيع الفضولي لعدم الإجازة، فقبض المشتري المبيع كان قبضه بلا-حق، و جرى عليه حكم المغصوب، من حيثية ضمانه و ضمان منافعه و غير ذلك، مما يأتي في كتاب الغصب إن شاء الله تعالى، من دون فرق بين العالم بكون البائع فضولياً و الجاهل بذلك، و إنما يفترقان في الإثم و عدمه.

نعم، إذا علم المشتري رضا المالك بقبضه للمبيع و بتصرفه فيه جاز له ذلك، و إن لم ينفذ البيع و لم يملكه لعدم الإجازة. بل يكفي الرضا التقديري من الغافل، و ذلك بأن يكون بحيث لو علم لرضى، فإنه يجوز التصرف مع ذلك لكل أحد. و حينئذ إن علم أنه يرضى بالتصرف من دون ضمان فلا ضمان، إلا أن ينكشف الخطأ فيضمن بالمثل أو القيمة، كما في الغصب، و إن علم أنه يرضى بالتصرف مع الضمان بالمثل أو القيمة تعين الضمان بأحد الأمرين، إلا أن ينكشف الخطأ فلا ضمان، و إن علم أنه يرضى بالضمان بالأقل من اجرة المثل أو بالأكثر منها فالأحوط وجوباً التراضي بينهما في الفرق بين اجرة المثل و أحد الأمرين.

(مسألة ٢٢): لو باع الإنسان ما له السلطنة على بيعه و ما ليس له السلطنة على بيعه صفقة واحدة نفذ البيع فيما له السلطنة عليه، و توقف نفوذه فيما لا سلطنة عليه على إجازة من له السلطنة، و مع عدم الإجازة يكون للمشتري خيار تبعض الصفقة مع جهله بعدم السلطنة على بيع البعض، و كذا مع علمه بذلك إذا كان البيع مشروطاً و لو ضمناً بتمامية المبيع للمشتري، و أما إذا لم يكن مشروطاً بذلك فلا خيار له. و أما طريق معرفة حصة كل منهما من الثمن، فيأتي الكلام فيه في خيار تبعض الصفقة إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٠

تتميم: في أولياء العقد

للإنسان أن يتصرف بنفسه أو بوكيله في نفسه و ماله، ما لم يكن محجوراً عليه لصغر أو جنون أو سفه. و الكلام هنا في الأولياء الذين لهم التصرف في شؤون المحجور عليه الرجعة لنفسه و ماله.

(مسألة ٢٣): للأب و الجد للأب التصرف في مال الصغير بالبيع و الشراء و غيرهما، كما أن لهم التصرف في نفسه بمثل الإطعام و الاستخدام و العلاج و الاستئجار للقيام ببعض الأعمال، و النكاح على تفصيل يأتي في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى و غير ذلك. نعم، لا يجوز لهما طلاق زوجته، و لا يلحق به فسخ النكاح بأحد الأسباب المسوّغة له، و هبة المدّة في النكاح المنقطع، بل يجوز لهما القيام بهما بالشرط الآتي.

(مسألة ٢٤): لا يعتبر في تصرف الأب و الجد لزوم المصلحة للصغير، فيجوز مثلاً بيع ماله بقيمة المثل مع عدم الحاجة للبيع، نعم لا بدّ من عدم لزوم المفسدة من التصرف و عدم كونه تفريطاً في حق الصغير عرفاً، فلا يجوز التصرف مع المفسدة، كالبيع بأقل من قيمة المثل من دون حاجة، كما لا يجوز التصرف بدون مفسدة مع تيسر التصرف الأصلح و الأنفع، كالبيع بقيمة المثل أو بأزيد منها مع تيسر البيع بأكثر من ذلك، لأنه تفريط حينئذ.

بل الأحوط وجوباً في مثل أعمال الحقوق و إسقاطها كهبة المدّة في النكاح المنقطع، و الفسخ في مورد الخيار، و الإقالة، و إسقاط حق الخيار الاقتصار مع الأمرين السابقين على صورة الحاجة العرفية لذلك، بأن يكون عدم القيام بها معرضاً لحدوث مشكلة للصغير أو لغيره ممن يتعلق به الحق، أو حصول مصلحة معتد بها للصغير، و لو بأن يبذل له مال معتد به بإزاء التصرف المذكور.

(مسألة ٢٥): يجوز للأب و الجد نصب القيم على اليتيم بعد موتها، و هو الوصي فيكون له الولاية على التصرف في مال الطفل على النحو المتقدم،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤١

من عدم المفسدة و عدم لزوم التفريط.

نعم، الأحوط وجوبا له عدم الاتجار بمال الطفل بضاعة أو مضاربة أو نحوهما إلا إذا أجاز له الموصى ذلك بالخصوص، أو مع ضمان الخسران لو وقع وكان العامل مليا قادرا على التدارك. ويكون الربح بتمامه لليتميم إلا إذا نص الموصى على الإذن في المضاربة. (مسألة ٢٦): ليس للقيم الوصى من قبل الأب أو الجد نصب القيم على اليتيم بعد موته والوصية بذلك لغيره. إلا إذا نص الأب أو الجد على الإذن له في ذلك.

(مسألة ٢٧): إذا بلغ الصغير مجنونا استمرت ولاية الأب والجد والوصى منهما عليه، وكذا إذا بلغ غير رشيد في بعض الجهات من المالية أو غيرها، فإن ولا يتهم تبقى عليه في تلك الجهة. وأما إذا بلغ رشيدا ثم جن فالظاهر انحصار الولاية عليه بالأب والجد، فلا يتولى غيرهما التصرف إلا بإذنهما. والظاهر عدم توقف التصرف على مراجعة الحاكم الشرعى، وإن كان هو الأحوط استحبابا. (مسألة ٢٨): إذا فقد الصغير أو المجنون الأب والجد من قبل الأب والوصى من قبل أحدهما فولايته لمن هو الأولى بميراثه، لكن لا بنحو يجب عليه تولى أمره، بل بمعنى أنه لا يجوز لغيره مزاحمته في ذلك، ولو تولى أمره تعيين على غيره استئذانه إذا أراد تولى شيء من أمره. أما إذا لم يتول أمره فلا يجب على غيره استئذانه في إدارة أمره.

نعم، الأحوط وجوبا في التصرفات المهمة إشراك العادل بها نظير ما يأتي في المسألة اللاحقة. (مسألة ٢٩): إذا لم يتول الأولى بالميراث أمر اليتيم أو المجنون في المسألة السابقة جاز بل استحباب لكل أحد كفالته ومخالطته بالمعروف وبالنحو الذى يصلح له، كالنفقة عليه من ماله - مع وجوده - أو من غيره، وحمله على التكسب بعمل أو غيره، والمحافظة عليه، ومداواته، وتأديبه، ونحو ذلك مما يحتاج إليه، وتقضييه طبيعة المعاشرة والمخالطة، من دون إفساد أو تفريط بالنحو المتقدم في ولاية الأب والجد. والإنسان على نفسه بصيرة، والرقب على

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٢

ذلك هو الله تعالى، فإنه يعلم المفسد من المصلح.

نعم، الأحوط وجوبا في التصرفات المهمة الخارجة عن ذلك مراجعة العادل فيها إن لم يكن المتولى عادلا مثل قسمة الميراث، وتصفيه الأموال ببيع ما لا صلاح في بقائه، ولا يحتاج في جميع ذلك إلى مراجعة الحاكم الشرعى، وإن كان هو الأحوط استحبابا. وإذا بلغ اليتيم غير رشيد بقى الحكم السابق عليه. وكذا الحال في المجنون الذى لا ولى له.

نعم، لا يجوز تزويجهما عند احتياجهما للزواج إلا بمراجعة الحاكم الشرعى مع إمكان ذلك، ومع تعذره يكفى الرجوع للعادل، نظير ما تقدم.

(مسألة ٣٠): يجب الرجوع للحاكم الشرعى وثبت له الولاية في أمور.

الأول: مال الغائب الذى لا يمكن الوصول إليه، ولا لوليه عند الحاجة إلى التصرف فيه، ومثله المال الذى يتعذر الرجوع لوليه، لغيبه أو خوف أو غيرهما.

نعم، يجوز التصرف الخارجى فى الجميع بمثل النقل والأكل وغيرهما إذا أحرز رضا المالك أو الولي به ولو تقديرا، بأن يكون بحيث لو التفت لرضى بالتصرف.

الثانى: الأموال العامة التى ليس لها مالك خاص، كأموال الخراج.

الثالث: الخمس، على تفصيل تقدم فى كتاب الخمس.

الرابع: الأوقاف التى لا ولى لها والأموال التابعة لها، على تفصيل يأتى فى كتاب الوقف إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٣١): إذا تعذر الرجوع إلى الحاكم الشرعى فى الموارد المتقدمة وجب الرجوع إلى عدول المؤمنين، ومع تعذره يجوز القيام بالتصرف لكل أحد، والأحوط وجوبا الاقتصار فيهما على مقدار الضرورة بحيث يقطع بأهمية التصرف ورضا الشارع الأقدس به، إلى

أن يتيسر الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

(مسألة ٣٢): لا- بدّ في الولى فى جميع الطبقات المتقدمة من أن يكون نظره على طبق الموازين العقلانية، فإذا كان شاذاً فى اختياره خارجاً عن طريقة العقلاء فى نظره سقط عن مقام الولاية، إلا أن تكون مخالفته لما عليه عموم العقلاء لاطلاعه على ما خفى عنهم، بحيث لو اطلعوا على ما اطلع عليه لأقروه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٣

على تصرفه و وافقوه فى اختياره.

(مسألة ٣٣): المعيار فى تشخيص المصلحة و عدم المفسدة على نظر الولى حين إيقاع التصرف، لا- على نظر الغير، فإذا باع الولى باعتقاد كون التصرف مصلحة جاز الشراء منه و إن اعتقد المشتري عدم المصلحة أو وجود المفسدة.

بل إن ظهر للولى الخطأ بعد إيقاع التصرف لم ينكشف بطلان التصرف، إلا أن يرجع ذلك للتقصير منه فى النظر للمولى عليه، فيبطل التصرف لقصور ولايته حينئذ. كما أنه لو تصرف معتقدا ترتب المفسدة على التصرف لم ينفذ تصرفه و إن كان التصرف صلاحاً فى الواقع، و كان موقوفاً على الإجازة، كتصرف غير الولى.

(مسألة ٣٤): إذا وقع التصرف من غير الولى أو من الولى الخارج عن مقتضى ولايته لحقه حكم تصرف الفضولى، فيتوقف نفوذه إذا كان عقداً على تنفيذ من له السلطنة عليه، على النحو السابق فى العقد الفضولى، سواء كان هو المولى عليه إذا ارتفع الحجر عنه كالصبي إذا بلغ، و المجنون إذا أفاق أم وليه حين إيقاع العقد، أم ولياً آخر حصلت له الولاية بعد إيقاع العقد، كما لو انعزل من كان ولياً حين العقد بالخيانة فصارت الولاية للحاكم الشرعى فرأى مصلحة المولى عليه فى تنفيذ العقد، فمثلاً إذا بيع مال الصغير بدون قيمة المثل تفريطاً، ثم نزل سعر المبيع إلى ما دون الثمن الذى وقع به البيع أمكن للولى تنفيذ البيع المذكور، لكون التنفيذ حينئذ مصلحة للصغير.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٤

الفصل الثالث فى شروط العوضين

تمهيد.

لمّا كان البيع من المعاوضات فهو موقوف بطبعه على أن يتعين المبيع لجهة خاصة كى يكون مورداً للمعاوضة، و يترتب على ذلك أمران.

الأول: امتناع بيع المباحات الأصلية، كالسمك فى الماء، و الطير فى الهواء قبل اصطيادهما.

نعم، لا- يعتبر أن يكون ملكاً لإنسان خاص بل يكفى تعيينه لجهة عامة أو خاصة، كالأموال الزكوية، و كالأموال المعينة لجمعيات و هيئات خيرية، و نماء الوقف غير المملوك، و غيرها.

(مسألة ١): لا بدّ فى التعيين للشخص أو للجهة- المصحح لكون المال موضوعاً للبيع- من كونه شرعياً بتحقيق سببه الشرعى، من حيازة أو أحياء أو غيرهما. و لا يكفى التعيين بمقتضى القانون الوضعى، فمثلاً لا يجوز بيع الأراضى الموات المشترأة أو الممنوحة من الدولة و إن تمّ تسجيلها باسم شخص خاص، لعدم كفاية ذلك فى ملكها شرعاً.

نعم، يجوز أخذ المال فى مقابل التنازل القانونى عنها للآخرين و الاعتراف بها لدافع المال و نقلها له رسمياً و قانونياً، و تتوقف ملكيته لها شرعاً على حصول سببها الشرعى و هو الإحياء.

الثانى: أن يدخل الثمن فى ملك من خرج منه المبيع، فلا- يقع البيع على أن يدخل الثمن فى ملك غير البائع، و على ذلك فلو دفع

الأب مثلاً لولده شيئاً على أن يبيعه الولد و يأخذ ثمنه لنفسه فلا يصح ذلك، إلّا بأحد وجهين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٥

أحدهما: أن يرجع إلى هبة الأب لولده ذلك الشيء الذى دفعه له، أو الإذن له بتملكه بحيث يملكه قبل البيع، فيبيعه لنفسه و يدخل ثمنه فى ملكه.

و يترتب على ذلك أنه لو فسخ البيع بإقاله أو خيار رجح المبيع للولد.

ثانيهما: أن يرجع إلى إذن الأب لولده فى تملك الثمن بعد البيع، فيقع البيع للأب و يدخل الثمن فى ملكه بدلاً عن المبيع، ثم يملكه الولد هبة من أبيه.

و يترتب على ذلك أنه لو فسخ البيع يبقى الثمن فى ملك الولد، و يجب على الأب ضمانه بمثله أو قيمته للمشتري، إلا أن تكون هبة الأب للثمن مشروطة و لو ضمنا بتحملة تبعات المعاملة. و لا- يمكن أن يبقى المبيع على ملك الأب إلى حين البيع ثم يدخل الثمن بالمبيع فى ملك الولد رأساً.

أما المبيع فمقتضى الوضع الطبيعى للبيع دخوله فى ملك من خرج منه الثمن، فإذا باع زيد لعمرو ثوباً بعشرة دنانير لعمرو أو فى ذمته كان مقتضى إطلاق العقد بطبعه صيرورة الثوب لعمرو بالمبيع، لكن يمكن قصد البيع على وجه آخر، بحيث يكون البيع لشخص آخر غير من خرج منه الثمن، و على ذلك يمكن أن يدفع الأب مثلاً لولده مالا ليشتري به الولد شيئاً له من دون أن يملك الولد ذلك المال، بل ينتقل المال من الأب للبائع رأساً فى مقابل المبيع الذى ينتقل من البائع للولد. و يترتب على ذلك أنه لو فسخ البيع رجح المبيع من الولد للبائع، و رجح الثمن من البائع للأب دون الولد، و فى مثل هذا البيع يكون أطراف العقد ثلاثة، البائع و المشتري و دافع الثمن، و لا بد فى صحته من إجازتهم.

إذا عرفت هذا فالكلام فى شروط العوضين يقع فى ضمن مسائل.

(مسألة ٢): الظاهر أنه لا يعتبر فى العوضين أن يكونا مالا، و هو ما يتنافس العقلاء على تحصيله، فيجوز بيع ما لا مائتة له كالماء على الشاطئ، و بعض الحشرات و الفضلات غير المرغوب فى اقتنائها عند عموم العقلاء إذا تعلق الغرض الشخصى بتملكها من مالكها. و يترتب عليه جميع آثار البيع.

(مسألة ٣): الظاهر عدم وقوع البيع على المنفعة و العمل، فلا- تكون مبيعاً، بل تكون موضوعاً للإجارة، نعم يجوز أن تكون ثمناً فى البيع. و يجوز بيع بقيه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٦

الأشياء القابلة للانتقال، كالأعيان مثل الثوب و الدار و الحقوق، كحق الاستثمار فى الأراضى الخراجية، و حق أولوية الاستئجار و هو المعروف ب (السرقفية).

(مسألة ٤): لا يصح بيع الحق غير القابل للانتقال، كحق الشفعة، نعم يمكن بذل المال فى مقابل إسقاطه بنحو من الصلح، و لا يصدق عليه البيع، و لا- تجرى أحكامه، فلا يثبت فيه الخيار مثلاً. و كذا الحال فى جميع موارد إسقاط الحق بالعوض، كإسقاط الحق الثابت بالشرط، و مثله الصلح على عدم إعمال السلطنة الشرعية التى هى نحو من الحكم الشرعى، كالصلح على عدم حيازة بعض المباحات الأصلية، و على عدم الدخول فى المزايدة فى بعض المعاملات، فإن ذلك كله ليس من البيع و لا تترتب عليه أحكامه.

(مسألة ٥): العين التى يصح معاوضتها على أقسام:

الأول: أن تكون خارجية شخصية، كالثوب الخاص و الدرهم الخاص.

الثانى: أن تكون كلية فى ضمن موجود خارجى، كما لو كان عنده كيس فيه مائة كيلو من الدقيق فباع كيلو منها بدينار.

الثالث: أن تكون ذمياً قبل البيع، كما لو كان له فى ذمته زيد كيلو من الدقيق فباعه على عمرو بدينار، أو كان له على زيد دينار فاشتري

به منه كيلو من الدقيق.

الرابع: أن تكون ذميمة بالبيع، كما لو باع الثوب على زيد بعشرة دنانير في ذمته. نعم لا يجوز بيع الدين بالدين إذا كانا ثابتين قبل البيع، على ما يأتي تفصيل الكلام فيه في كتاب الدين.

(مسألة ٦): لا- يجوز بيع الأرض الخراجية، و هي التي افتتحها المسلمون بالقتال مع الكفار و كانت عامرة حين الفتح، لأنها متروكة مختصة بعامه المسلمين ما تعاقبوا جيلا بعد جيل باستمرار الزمان، و ليست هي ملكا لمن هي في يده، بل له حق أعمارها بدفع الخراج للمسلمين بالنحو الذي لا- يجحف به، من دون فرق في عدم جواز البيع بين أن تكون فيها آثار مملوكة للبائع من بناء أو شجر أو غيرهما و أن لا تكون فيها آثار مملوكة له.

نعم، للذي هي في يده أولوية التصرف فيها بعمارتها و استغلالها، و هي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٧

نحو من الحق له في الأرض لا يجوز مزاحمته فيه. و حينئذ يجوز شراء هذا الحق منه، و يحل للمشتري القيام بعمارتها و استغلالها مع دفع الخراج، و هو حصه مما ينتج منها أو اجرة معينة.

(مسألة ٧): يجزى في حلية التصرف في الأراضي الخراجية و استغلالها التعامل عليها مع السلطان المدعى للخلافة أو الولاية الدينية و إن كان ظالما إذا كان واضعا يده على الأرض مسيطرا عليها، كما يرجع إليه في تحديد الخراج، و يجزى دفعه له، و يحل أخذه منه مجانا بنحو الجائزة أو بمعاملة معاوضة، بل يجوز للمكلف أن يتقبل الخراج من السلطان المذكور بمال معين يدفعه إليه، ثم يأخذ الخراج ممن يعمر الأرض بدلا من السلطان بالمقدار الذي عينه السلطان عليه، و لا يجوز لمن عليه الخراج منع الشخص المذكور من الخراج إذا كان محترم المال.

نعم، إذا كان السلطان ظالما، و أمكن منع الخراج منه و جبت مراجعته الحاكم الشرعي فيه. كما أنه إذا لم تكن الأرض تحت يد السلطان المدعى للخلافة أو الولاية الدينية، أو أمكن عدم مراجعته فيها لجهله بأنها خراجية أو نحو ذلك و جب التعامل على الأرض مع الحاكم الشرعي، و الاتفاق معه على مقدار خراجها، و الرجوع إليه في مصرفه.

(مسألة ٨): من كان بيده أرض خراجية، فتركها و أعرض عن عمارتها و استغلالها إغراضا منه عنها أو لعجزه عن عمارتها سقط حقه فيها، و جاز لغيره عمارتها و التعامل عليها مع السلطان أو مع الحاكم الشرعي.

نعم، إذا كان تركه لها بسبب مضارة السلطان له، بتثليل الخراج عليه و إجحافه فيه بقى حقه فيها، و وجب لمن يريد عمارتها إرضاءه، إلّا أن تكون مضارة السلطان له سببا في إغراضه عنها بحيث لا تتعلق نفسه بها.

(مسألة ٩): إذا تركت الأرض الخراجية مدة طويلة حتى خربت و ماتت- و لو بسبب ضعف السلطان أو جوره- فالظاهر أنه يجري عليها ما يأتي في حكم الأرض الموات.

(مسألة ١٠): الظاهر أن إحياء الأرض الموات موجب لجريان حكم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٨

الملك عليها في ثبوت حق للمحیی قابل للبيع و الشراء و غيرهما من أنحاء التصرفات المبنية على السلطنة، و لا يوجب ملكية الأرض حقيقة، بل هي ملك للإمام عليه السلام، و ليس ثبوت الحق فيها لمن عمّرها إلّا تفضلا منهم (عليهم السلام).

(مسألة ١١): لو ترك صاحب الأرض عمارتها مدة معتدا بها حتى ماتت، بحيث صدق عليها أنها من الأرض الموات سقط حقه فيها، سواء كان ذلك للإغراض عن نفس الأرض أو عن عمارتها، أم كان للعجز عن عمارتها، أم لداع آخر، كالانشغال بما هو أهم. و حينئذ يجوز لغيره عمارتها، و يثبت حقه فيها، و لا يجب عليه استئذان الأول، و لا دفع الأجرة له عن استغلالها و الانتفاع بها، و إن كان الأحوط استحبابا دفع الأجرة له، و أحوط منه استحبابا أيضا إرضاءه عن نفس الأرض، أو دفعها له لو أرادها. بل الأحوط وجوبا عدم

مزاحمته لو أراد عمارتها بعد خرابها قبل أن يعمرها الغير، فلا يسبقه الغير لعمارتها و إحيائها.

(مسألة ١٢): الظاهر عدم سقوط حق صاحب الأرض فيها لو كان خرابها بسبب منع ظالم له من عمارتها، فلا يجوز لغيره التصرف فيها حينئذ إلا بإذنه، إلا أن يكون منع الظالم له من عمارتها موجبا لإعراضه عن الأرض و عن عمارتها، وانصرافه عن ذلك، بحيث لا يستند بقاء الخراب لمنع الظالم وحده، بل للإعراض المذكور أيضا، فلا يبقى حقه فيها حينئذ، و يجوز للغير عمارتها.

(مسألة ١٣): لا بد في كل من العوضين أن يكون معينا، و لا يجوز أن يكون مرددا، فإذا قال: بعتك المتاع بدينار أو عشرة دراهم، أو قال: بعتك الثوب أو الطعام بدينار، فقبل، لم يصح البيع، إلا أن يرجع إلى توكيل أحد المتبايعين للآخر في إيقاع العقد بالنحو الذي يراه مناسبا، و حينئذ لا يتم العقد إلا بعد إيقاعه بالوجه الذي يراه.

(مسألة ١٤): إذا باعه بثمان حالا و بأزيد منه مؤجلا فقبل، صحّ البيع بالثمن الأقل مع الأجل، فإذا قال مثلا: بعتك هذا الثوب بدينار حالا و بدينارين إلى شهر، فقبل المشتري، وقع البيع بالدينار مؤجلا إلى شهر، و الأحوط وجوبا الاقتصار على ذلك و عدم التعدى إلى ما يشبهه، كالبيع مؤجلا بأجلين بثمانين، كما لو قال: بعتك بدينارين إلى شهر و بثلاثة دنانير إلى شهرين، أو البيع بأكثر من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٤٩

ثمانين، كما لو قال: بعتك بدينار حالا و بدينارين إلى شهر و بثلاثة دنانير إلى شهرين، و غير ذلك. بل يشكل صحة البيع في الجميع لما تقدم في المسألة السابقة.

نعم، لا بأس بالمساومة بنحو التردد لتعيين الثمن المطلوب على كل تقدير يفرض، ثم إيقاع العقد بنحو محدد يتفقان عليه.

(مسألة ١٥): يجب في المبيع إذا كان من المكيل أو الموزون معرفة كيله أو وزنه عند العقد، و لا يجوز بيعه جزافا، و الأحوط وجوبا ذلك في الثمن أيضا.

بل الأحوط وجوبا عموم اشتراط العلم بمقدار كل من العوضين بالنحو الذي يتعارف تقديره به عند البيع، من كيل أو وزن أو عدد أو مساحة أو مشاهدة، فلا بيع مع الجهل المطلق بأحد العوضين أو كليهما، مثل البيع بما في الصيرة، و البيع بقيمة الشراء، و بيع ما في الخزانة، كما لا بيع مع التقدير بما لا يتعارف التقدير به، كالاكتفاء بالمشاهدة في المكيل أو الموزون أو المعدود، و الاكتفاء بالكيل في الموزون أو المعدود أو غير ذلك.

نعم، إذا تعارف بيع الشيء في بعض الأحوال مجازفة صح بيعه كذلك، كبيع ثمرة البستان لسنة أو سنتين، و بيع اللبن في الضرع، على ما يأتي التعرض له إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٦): يترتب على ما سبق الإشكال فيما قد يجرى عليه بعض الناس من البيع بانتظار قائمة الشراء، بأن يوقع الطرفان البيع من دون تعيين للثمن و ينتظران في تعيينه وصول قائمة الشراء و الاطلاع عليها.

(مسألة ١٧): يمكن التخلص من الإشكال المتقدم بأحد وجهين:

الأول: إيقاع المعاملة بثمان معين مع اشتراط الفسخ لأحد الطرفين أو لكليهما لو ظهر أن الثمن غير مناسب للقائمة.

الثاني: إيقاع المعاملة بثمان معين مع اشتراط التدارك ببذل الفرق من البائع أو المشتري لو ظهر أن الثمن غير مناسب للقائمة.

(مسألة ١٨): إذا اختلف تقدير الشيء الواحد باختلاف الأحوال لزم تقديره في كل حال بما يتعارف تقديره به في ذلك الحال، كالتمر

بياع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٠

بالمشاهدة على الشجر أو عند البيع جملة، و يباع بالوزن عند البيع مفردا، كما أنه قد يباع الشيء في حال كيلا في صناديق أو أكياس، و في حال بالوزن، و غير ذلك. و كذا الحال في اختلاف البلدان و الأزمنة، فيراعى في كل بلد و زمان ما يناسبه.

(مسألة ١٩): يكفي في معرفة المقدار إخبار البائع به، كيلا أو وزنا أو عدا أو مساحة. نعم إذا اشترى الشيء اعتمادا على إخبار البائع لم

يصح منه الاكتفاء بذلك في التعهد بالمقدار لمن يبيعه عليه، إلما أن يعلم صدقه. وكذا يجوز الاعتماد على ظهور حال المبيع لو تعارف كونه بقدر خاص، كما قد يتعارف بلوغ كيس الحبوب مائة كيلو، والطاقة من القماش ثلاثين مترا، والصندوق من الأمتعة بعدد خاص، ونحو ذلك.

(مسألة ٢٠): إذا ظهر الخطأ بالنحو الخارج عن المتعارف في الكيل أو الوزن أو غيرهما من جهات معرفة المبيع أو الثمن، فإن كان موضوع المعاملة هو الكلي المقدر بالمقدار الخاص كعشرة كيلوات من الدقيق و مائة دينار وجب إتمام ما نقص و إرجاع ما زاد، وإن كان شخصا فإن كان الخطأ في المبيع بالزيادة وجب على المشتري إرجاع الزائد للبائع، وإن كان بالنقص وجب على البائع إرجاع ما قبلها من الثمن على المشتري، وإن كان الخطأ في الثمن بالزيادة وجب إرجاع الزائد، وإن كان بالنقص وجب إرجاع ما قبله من المبيع.

نعم، إذا كان الاجتماع موردا لغرض عقلائي كان لهما الفسخ في مورد وجوب الإرجاع.

(مسألة ٢١): يجوز مع التراضي جعل الكيل طريقا إلى معرفة العدد، بأن يعد ما في مكيال خاص ثم يكيل بحسابه، وكذا يجوز جعله طريقا إلى معرفة الوزن، بأن يوزن ما في مكيال خاص ثم يكال بحسابه، أو يوزن بعض الأكياس ثم يؤخذ باقيها بحسابه، ولا رجوع مع ذلك لو ظهر الخلاف.

نعم، لا بد من كون الفرق المتوقع قليلا لا ينافي صدق معلومية المقدار عرفا، وأن يقع التراضي بذلك من الطرفين، وإلا فلا مجال للاكتفاء بذلك في معرفة المقدار.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥١

(مسألة ٢٢): يجوز مع التراضي استثناء مقدار معين من الوزن للظروف، كالصناديق و الأكياس و القرب و نحوها، إذا كانت مجهولة المقدار و تردد المستثنى بين الزيادة و النقصان، و لا رجوع حينئذ لو ظهر الخلاف كما في المسألة السابقة. و أما إذا علم أن المستثنى أكثر من مقدار الظرف فإن كان قصدهما بيع تمام الباقي على جهالته أشكال صحته، و يدخل فيما تقدم من بيع المجهول، و إن كان قصدهما بيع المقدار الأقل، و هبة الباقي من البائع للمشتري صح البيع.

(مسألة ٢٣): إذا اشترى جملة بكيل أو وزن فزاد أو نقص، فإن كان بالمقدار الذي يتعارف فيه الخطأ و كان البناء من المتبايعين على الرضا بالزيادة و النقصان صح البيع، و كفى الوزن و الكيل المذكوران، و لا يرجع بالزيادة و النقصان، و إن كان بالنحو الخارج عن المتعارف المبني على التعمد و الاختلاس، أو على الغلط في الحساب، أو نحو ذلك لم يكف في التقدير، و لزم الرجوع بالزيادة و النقصان على نحو ما تقدم في المسألة (٢٠).

(مسألة ٢٤): يجوز بيع مقدار معين في ضمن مقدار مجهول بلا حاجة إلى عزل المقدار المبيع و تعيينه بأحد الوجوه المتقدمة، بل يدفع الكل على أن يكون المقدار المعين منه مبيعا و الزائد هبة من البائع للمشتري، فإذا كان عنده مقدار من الطعام مردد بين العشرة كيلوات فما زاد جاز دفعه بتمامه من دون وزن على أن يكون عشرة كيلوات منه مبيعا و الزائد هبة، لا على أن يكون بتمامه مبيعا على جهالة مقداره.

(مسألة ٢٥): إنما يلزم معرفة المقدار بالنحو المتقدم في الثمن و المثلن اللذين يقع عليهما البيع، سواء كانا شخصيين كبيع الطعام الخاص، و البيع بالدرهم الخاص أم كليين، كبيع مائة كيلو من الطعام، أو البيع بعشرة مثاقيل من الفضة، أما بعد تعين الثمن و المثلن في الذمة فلا يلزم التعيين في مقام الوفاء، فيجوز دفع مقدار مجهول وفاء عما انشغلت به الذمة إذا تراضى به الطرفان على جهالته، كما يجوز الوفاء من غير الجنس مع التراضي، و يرجع إلى نحو من الصلح خارج عن البيع و مترتب عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٢

(مسألة ٢٦): الذي يلزم أن يعرف مقدار العوضين بالنحو المتقدم هو المتولى للمعاملة، سواء كان أصيلا، أم وكيلا مفوضا في المعاملة،

دون الأصيل غير المتولى للمعاملة، و دون الوكيل على إجراء الصيغة فقط.

(مسألة ٢٧): يجوز إيكال أحد الطرفين للآخر تعيين المثمن أو الثمن، فيدفع المشتري للبائع عشرةً دنانير مثلاً ليدفع له ما يقابلها من المكيل أو الموزون بالقدر الذى يراه البائع مناسباً، وإن جهله المشتري، أو يأخذ به المشتري القدر الذى يراه مناسباً، وإن جهله البائع، كما يجوز أن يدفع البائع للمشتري عشرة كيلوات من الطعام بالثمن الذى يراه المشتري مناسباً، وإن جهله البائع، أو يراه البائع مناسباً، وإن جهله المشتري.

(مسألة ٢٨): يجوز بيع جملة مشاهدة مجهولة المقدار على أن كل مقدار منها بثمن معين، فيبيع بيدرا من الطعام مجهول المقدار مثلاً على أن كل طن منه بألف دينار، و يبيع طاقةً من القماش على أن كل متر منه بعشرة دنانير، و نحو ذلك، و لا تضر جهالة مجموع المقدار و الثمن.

(مسألة ٢٩): قد يؤخذ الوزن أو الكيل أو العدد أو المساحة شرطاً زائداً على المبيع من دون أن يكون به قوام التقدير و الكمية المقابلة بالمال، بل لتعلق الغرض بها زائداً على الكمية المأخوذة فى البيع، كما لو باعه عشرة كيلوات من الفاكهة على أن يكون عددها مائة، أو باعه مائة بيضة على أن يكون وزنها عشرة كيلوات، أو باعه عشرين متراً من القماش على أن يكون وزنها خمسة كيلوات، أو باعه حيواناً مشاهداً على أن يكون وزنه خمسين كيلو، و نحو ذلك. و حينئذ لو تخلف الشرط المذكور لم يبطل البيع، و لم ينقص شيء من الثمن، بل يثبت به خيار تخلف الوصف فيتخير المشتري بين الفسخ و الرضا بالعقد بتمام الثمن.

هذا إذا كان المبيع شخصياً، و إن كان كلياً قد أخذت فيه إحدى الخصوصيات المذكورة و كان المدفوع للمشتري فاقداً لها فلا خيار حينئذ، بل يتعين الإبدال بالواحد للخصوصية المشروطة.

(مسألة ٣٠): لا- يعتبر رؤية العوضين إذا لم تتوقف عليها معرفة مقدارهما و صفاتهما الدخيلة فى الرغبة فيهما لانضباطها، كبعض المصنوعات فى زماننا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٣

مما له ماركة معينة عرف بها، بل الظاهر عدم اعتبار الرؤية أيضاً فيما إذا لم يتوقف عليها معرفة المقدار بأحد الوجوه المتقدمة حتى لو توقف عليها معرفة الصفات التى تختلف فيها الرغبات من اللون و الطعم و غيرها. غاية الأمر أنه لو اشترطت صفات خاصة و لو ضمنا فتخلفها موجب للخيار فى حق المشتري لها، و أما بالإضافة إلى الصفات الأخرى غير المشترطة و التى تختلف فيها الرغبات فالظاهر ثبوت خيار الرؤية فى حق المشتري إذا لم ير المبيع، و هو الأحوط وجوباً فى حق البائع إذا لم ير الثمن، فلا- بد فى الخروج عن الاحتياط المذكور بالتراضى بينهما فى فسخ العقد أو إقراره. و يأتى الكلام فى خيار الرؤية عند الكلام فى الخيارات إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٣١): الظاهر عدم اشتراط معرفة جنس العوضين و صفاتهما، كاللون و الطعم و الجودة و الرداءة و الرقة و الغلظة و الرطوبة و اليوسه و غيرها إذا اختلفت القيمة باختلافها، فضلاً عما لا أثر له فى اختلاف القيمة، و إن اختلفت فيه الرغبات الشخصية.

نعم، إذا اشترط وصف خاص فى أحد العوضين صريحاً أو ضمناً كان تخلفه موجباً للخيار للمشتري. كما أنه إذا ظهر أن أحد العوضين معيب جرى عليه حكم العيب الذى يأتى عند الكلام فى الخيارات إن شاء الله تعالى. هذا كله مع رؤية العوضين، أما مع عدم رؤيتهما فقد تقدم الحكم فى المسألة السابقة.

(مسألة ٣٢): ما يتعارف ببيع مع جهالة مقداره و تعذر معرفته حتى بالمشاهدة كاللبن فى الضرع، و الجنين فى بطن الحيوان، و السمك فى الماء المملوك إن علم بسلامه شيء منه جاز ببيعه، و إلا وجب ضم شيء إليه معلوم الحصول، و يكون البيع للمجموع، و لا يضر فيه الجهالة حينئذ. كما لا يجب حينئذ وجود المبيع عند البيع، بل يكفى وجوده بعد ذلك، كبيع صوف قطع غنم قبل ظهوره، و بيع أولادها قبل أن تحمل بها. و يستثنى من ذلك الزرع و الثمر، حيث يأتى الكلام فيهما فى فصل بيع الثمار إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٣٣): يعتبر فى المبيع أن يكون بحيث يقدر المشتري على تحصيله، فلو لم يكن كذلك لم يجز بيعه، كالعبد الآبى و الجمل

الشارد و المال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٤

الضائع.

نعم، إذا كان المال محفوظاً في نفسه إلا أن عدم تحصيله لقصور في البائع كالسجين الذي لا يعلم بإطلاق سراحه قبل تلف المال فالظاهر جواز بيعه و صحته، غاية الأمر أن المال لو تلف قبل قبض المشتري كان على البائع، و رجع الثمن للمشتري، كما يأتي في أحكام القبض إن شاء الله تعالى.

كما أنه يجوز في القسم الأول بيعه مع الضميمة المضمونة الحصول نظير ما تقدم في المسألة السابقة، و حينئذ لو تلف المال غير المضمون حين البيع لم يكن على البائع، و لم يرجع المشتري بشيء من الثمن، بل يكفي أخذه للضميمة.

(مسألة ٣٤): الأحوط وجوباً جريان ذلك في الثمن أيضاً، فلا بد من كونه بحيث يقدر البائع على تحصيله، على التفصيل المتقدم.

(مسألة ٣٥): يعتبر في كل من العوضين أن يكون طلقاً و يترتب على ذلك أمور.

الأول: أنه لا يجوز بيع ما تعلق به حق الغير، و لا جعله ثمناً في البيع إذا كان البيع منافياً للحق، كبيع العين المرهونة، و العين المشروط عدم بيعها، و نحو ذلك. و لو وقع البيع في ذلك كان من بيع الفضولي الموقوف نفوذه على إجازة صاحب الحق، نظير ما تقدم في شروط المتبايعين.

الثاني: أنه لا يجوز بيع العين المنذورة لجهة خاصة ينفىها البيع، مثل نذر التصديق بها، أو صرفها في جهة خاصة راجحة. و كذا نذر عدم بيعها إذا كان نافذا لكون البيع مرجوحاً شرعاً، فإن البيع يبطل في الجميع. و أما اليمين و العهد اللذان يجب الوفاء بهما فهما يوجبان حرمة البيع و وجوب الكفارة به من دون أن يكون باطلاً.

الثالث: أنه لا يجوز بيع الوقف، على تفصيل يأتي في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى، و لا يبيع أم الولد و هي الجارية التي يستولدها المالك، على تفصيل لا مجال لاستقصائه لندرة الابتلاء بذلك في عصورنا هذه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٥

الفصل الرابع في الخبرات

إشارة

البيع من العقود اللازمة سواء كان إنشأؤه باللفظ، أم بغيره، كالمعاطاة. و حينئذ لا يصح فسخه إلّا بالتقابل برضا الطرفين، أو بثبوت الخيار لهما أو لأحدهما، و الخيار حق يقتضى السلطنة على فسخ العقد برفع مضمونه أو إقراره و الرضا به و إلزامه بحيث يمتنع بعده الرد، و الخيارات عشرة.

الأول: ما يسمى بخيار المجلس

و المدار فيه على بقاء المتبايعين مجتمعين بأجسامهما من حين إيقاع عقد البيع، سواء بقيا في مكانهما، أم انتقلا- عنه مصطحبين، ماشيين أو راكبين أو غير ذلك، فإذا افترقا سقط هذا الخيار.

(مسألة ١): الظاهر أن الموت بحكم الافتراق، فيسقط به الخيار.

(مسألة ٢): إذا أوقع المتبايعان العقد و هما متفرقان فلا- خيار لهما، كما لو أوقعا و هما في مكانين متباعدين باتصال هاتفي، أو بالمراسلة بأن وقع أحدهما على ورقة البيع فأرسلت للآخر فوقّعها، أو غير ذلك.

(مسألة ٣): إذا كان المباشر للعقد الوكيل أو الولي فالخيار للموكل أو الموكل عليه، وقيام الوكيل والولي بإعمال الخيار إنما يكون بدلا عن له الخيار، لا لأن الخيار له، فيجب عليه ملاحظة مصلحة الأصيل في إعمال حق الخيار لا مصلحة نفسه، ولذا إذا كانت وكالة الوكيل تقصر عن إعمال حق الخيار لم يكن له إعماله، ولا ينفذ فسخه.

(مسألة ٤): المدار في الاجتماع والافتراق على المباشر للبيع، أصيلا كان أو وليا أو وكيلًا. نعم إذا كان الوكيل وكيلا على إجراء الصيغة فقط من دون أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٦

تكون المعاملة منوطه به فلا- أثر لاجتماعه وافتراقه، بل المدار على اجتماع وافتراق المتولى، أصيلا كان أو غيره. وحينئذ إذا كان المتوليان للمعاملة مفترقين حين إيقاع البيع فلا خيار من أول الأمر، نظير ما تقدم في المسألة (٢).

(مسألة ٥): إذا أوقع الوكيل أو الولي البيع فمات المالك قبل افتراق المباشرين للبيع ففي انتقال حق الخيار لوارثه وقيام وكيل المورث أو وليه مقامه إشكال، فالأحوط وجوبا التراضي بين الأصيلين في الفسخ وعدمه، أما إذا افترق المباشران فلا خيار قطعا، كما أنه لو كان المباشر هو الأصيل فمات فقد سبق أن موته بمنزلة الافتراق مسقط للخيار.

(مسألة ٦): إذا كان المتولى للعقد شخصا واحدا أصالة عن نفسه ونيابة عن الطرف الآخر، أو نيابة عن الطرفين فلا خيار من أول الأمر. (مسألة ٧): يسقط هذا الخيار بأمر:

الأول: اشتراط عدمه في ضمن العقد أو في ضمن عقد آخر.

الثاني: إسقاطه بعد العقد قبل التفرق.

الثالث: إقرار العقد والرضا به، ولو بفعل ما يدل على ذلك مما لا يصدر ممن هو متردد في الإمضاء والفسخ كنتطيع الثوب، و طبخ الطعام، و عرض ما اشتراه للبيع، و نحو ذلك.

(مسألة ٨): إذا تلف أحد العوضين أو كلاهما قبل التفرق أو خرج عن ملك صاحبه بوجه لا يظهر في إمضائه للعقد وإقراره له فالظاهر سقوط الخيار.

أما إذا تعيب أو نقص ففي بقاء الخيار إشكال، وعلى تقدير بقاءه ففي ضمانه على من وقع النقص أو التعيب عنده إشكال. بل الظاهر عدم ضمانه إذا كان الفاسخ هو الطرف الآخر.

نعم، إذا كان العوض فرديا و دفع فرد منه فتلف أو تعيب أو خرج عن الملك قبل التفرق فالظاهر عدم سقوط الخيار، بل يجب على صاحبه عند الفسخ دفع فرد آخر.

(مسألة ٩): يختص هذا الخيار بالبيع، ولا يجري في غيره من العقود المعاوضيه كالإجارة فضلا عن غيرها كالهبة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٧

الثاني: خيار الحيوان

و هو يثبت لمن انتقل اليه الحيوان بالبيع، سواء كان الحيوان مبيعا أم ثمنا، فلو بيع الحيوان بالحيوان كان الخيار للمتبايعين معا. (مسألة ١٠): المراد بالحيوان هو الحي دون الميت المذكى، فلا يثبت في بيعه هذا الخيار، بل الظاهر عدم ثبوته في الحيوان الحي غير مستقر الحياة الذى يباع للحمه، كالمذبوح، و الصيد المجروح جرحا قاتلا، و السمك الذى اخرج من الماء إذا كانت فيها الحياة حين البيع. بل يشكل ثبوته في مستقر الحياة إذا ابتنى البيع على عدم إبقاء الحيوان على حياته، بل على المبادرة بإزهاق روحه، كالسمك المصيد المجهول في الماء للحفاظ على حياته ليؤكل طازجا، إذا بيع للأكل لا للحفاظ، و الهدى الذى يشتري ليذبح حين الشراء، و نحوهما. فالأحوط وجوبا في مثل ذلك التراضي من المتبايعين معا في فسخ البيع و عدمه في مدة الخيار.

(مسألة ١١): مدّة هذا الخيار ثلاثة أيام من حين إيقاع عقد البيع، و لو ملفقة، كما لو وقع البيع في أثناء اليوم، حيث لا ينتهي إلّا في نفس الوقت من اليوم الرابع و الليلتان المتوسطتان داخلتان في مدّة الخيار، و كذا الليلة الثالثة المتوسطة لو وقع البيع في أثناء النهار، و كذا الليلة المتطرفة الاولى لو وقع البيع في أول الليل أو أثنائه. و أما الليلة المتطرفة الأخيرة أو أبعاضها لو وقع البيع في أول النهار أو في أثناء الليل فالأحوط وجوباً التراضي من المتبايعين معاً في فسخ البيع و عدمه فيها.

(مسألة ١٢): يسقط هذا الخيار بما يسقط به خيار المجلس الذي تقدم في المسألة (٧).

(مسألة ١٣): إذا بيع الحيوان فتلف قبل القبض جرى عليه ما يأتي في تلف المبيع قبل قبضه، و إذا تعيّب قبل القبض جرى عليه ما يأتي في خيار العيب، و أما إذا تلف أو تعيّب بعد القبض فله صور.

الاولى: أن يكون بمقتضى الوضع الطبيعي للحيوان، كما لو مرض فمات أو عثر فانكسر. فمع التلف يرجع المشتري على البائع بالثمن، و مع التعيّب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٨

يكون للمشتري الفسخ من دون أن يدفع أرش النقص، و ليس له مطالبة البائع بالأرش مع عدم الفسخ.

الثانية: أن يكون بفعل البائع، و يتخير المشتري حينئذ بين الفسخ و أخذ الثمن و عدمه مع مطالبة البائع بضمان ما حدث بمثله أو قيمته السوقية.

الثالثة: أن يكون بفعل المشتري، فإن كان فعله ظاهراً في رضاه بالعقد و إقراره له فليس له الفسخ و لا المطالبة بالأرش، و إن لم يكن ظاهراً فيه، لصدوره منه غفلة أو ذلك ففي جواز الفسخ له و رجوعه بالثمن و ضمانه لما حدث بالمثل أو القيمة السوقية أو عدم جواز الفسخ إشكال، فالأحوط وجوباً التراضي منهما معاً بالفسخ أو عدمه.

الرابعة: أن يكون بفعل أجنبي، و حينئذ يكون للمشتري الرجوع على الأجنبي و مطالبته بضمان ما حدث بمثله أو قيمته السوقية، و في جواز الفسخ له و رجوعه على البائع بالثمن، ثم مطالبة البائع الأجنبي بضمان ما حدث بمثله أو قيمته السوقية إشكال، فالأحوط وجوباً التراضي من البائع و المشتري معاً بالفسخ أو عدمه، كما سبق في الصورة الثالثة.

الخامسة: أن يكون بأفه سماوية، كما لو أخذ السيل الحيوان، أو سقط عليه جدار فهلك أو تعيّب ففي جواز الفسخ للمشتري و رجوعه بالثمن و ضمانه لما حدث بالمثل أو القيمة السوقية أو عدم جواز الفسخ له إشكال، فالأحوط وجوباً التراضي منهما معاً بالفسخ أو عدمه.

ثم إن هذه الصور الخمس تجرى فيما إذا كان الحيوان ثمناً، غاية الأمر أنه يجرى على البائع هنا حكم المشتري هناك و على المشتري حكم البائع.

(مسألة ١٤): يختص هذا الخيار بالبيع و لا يجرى في غيره من العقود، نظير ما تقدم في خيار المجلس.

(مسألة ١٥): إذا مات صاحب الحيوان قبل مضي ثلاثة أيام من البيع انتقل الخيار لوارثه، و مع تعدد الورثة لا بدّ من اتفاقهم على فسخ البيع أو إقراره و الرضا به، و مع اختلافهم لا يترتب الأثر على فعل كل منهم و يبقى البيع نافذاً ما لم يتفقوا على الفسخ، فإذا اتفقوا عليه انفسخ البيع، و إن سبق من بعضهم إقرار

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٥٩

البيع و الرضا به.

(مسألة ١٦): إذا باع في عقد واحد الحيوان مع غيره صفقة واحدة، فإن ابتنى البيع على اشتراط عدم الخيار فهو، و إلّا ثبت الخيار لصاحب الحيوان فيه فإن فسخ ثبت لهما معاً في غير الحيوان خيار تبعض الصفقة الذي يأتي الكلام فيه في التاسع من الخيارات إن شاء الله تعالى.

الثالث: خيار الشرط

و هو الخيار المجعول من قبل المتعاقدين باشرطه في ضمن العقد لكل منهما، أو لأحدهما بعينه دون الآخر. (مسألة ١٧): إذا جعل الخيار لأحد الطرفين، فكما يمكن جعله بنحو يكون هو المباشر للفسخ الصادر عن نظره كذلك يمكن جعله بنحو يقوم شخص آخر في الفسخ عنه، بحيث يصدر الفسخ من الشخص الآخر بنظره بدلا عنه، و أما جعل حق الخيار للشخص الآخر استقلالا بحيث يكون له، من دون أن يقوم به عن أحد المتعاقدين، بل يكون قهرا عليهما فلا يخلو عن إشكال. (مسألة ١٨): ليس لهذا الخيار مدة معينة، بل لهما أن يشترطا ما شاءا من مدة طويلة أو قصيرة، متصلة بالعقد أو منفصلة عنه، فكما يجوز أن يجعل الخيار إلى سنة من العقد مثلا لهما أن يجعله على رأس سنة من العقد.

(مسألة ١٩): لا يجوز جعل الخيار مدة مرددة لا تعين لها في الواقع، بل لا بد من تعيين المدة، سواء كانت مستمرة باستمرار أثر العقد، أم محددة بحد معلوم كشهر، أم مجهول قابل للضبط، كموسم الحصاد، و أيام نزول المطر، و إلى مجيء الحاج، و وضع المرأة الحمل، و نحو ذلك.

(مسألة ٢٠): من أفراد هذا الخيار خيار رد الثمن بعينه أو بمثله، بأن يشترط البائع على المشتري أنه له الفسخ متى جاء بالثمن، أو إن جاء به في وقت خاص معلوم المقدار، أو مجهول المقدار قابل للضبط على ما تقدم، بحيث لو جاء الوقت المذكور و لم يأت بالثمن فلا خيار له، و يسمى ببیع الخيار.

و لعل بيع خيار الشرط بإطلاقه ينصرف إلى ذلك، و لا يعم صورة عدم رد الثمن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٠

في الوقت المشروط فيه الخيار إلّا بالتخصيص على ذلك.

(مسألة ٢١): المنصرف من إطلاق البيع مع خيار رد الثمن هو تهيئة البائع للثمن، بحيث لو كان المشتري قابلا لأخذه و أراد أخذه لأخذه، فالمعيار فيه على الإقدار من جانب البائع و رفع المانع من قبله، لا على فعله أخذ المشتري للثمن، فلا يخلّ به امتناع المشتري عن أخذ الثمن، و لا عجزه عن أخذه لمرض أو غيبه، أو عدم سلطنته عليه بجنون أو سفه أو غيرهما، بل يكفي مع امتناعه من قبضه التخليه بينه و بين الثمن، و مع عجزه أو عدم سلطنته يكفي تسليمه لو كيله أو وليه و لو كان هو الحاكم الشرعي. بل لو تعذر قبض الولي حينئذ كان للبائع الفسخ إذا كان قادرا على التسليم.

نعم، إذا صرحا في عقد البيع بما يخرج عن الإطلاق المذكور كان العمل عليه عملا بالشرط.

(مسألة ٢٢): المنصرف من إطلاق بيع خيار الشرط للبائع اشتراط بقاء المبيع، و عدم إخراج المشتري له عن ملكه أو إتلافه و عدم تصرفه فيه تصرفا مغيرا لصورته، كهدم الدار و تقطيع الثوب و كسر المصاغ و نحو ذلك، و مقتضى ذلك عدم نفوذ التصرف المخرج عن الملك، و حرمة الإتلاف و التصرف المغير للصورة، فلو أتلّف المشتري المبيع أو غير صورته كان ضامنا له أو للأرش على تقدير إعمال البائع للخيار بفسخ البيع.

نعم، لو صرحا في عقد البيع بجواز التغيير المذكور فلا حرمة، و لو صرحا بعدم الضمان فلا ضمان، كما أنه لو صرحا فيه بجواز إخراج المشتري له عن ملكه نفذ إخراج له، و كان عليه ضمانه بالمثل أو القيمة لو أعمل البائع حق الخيار و فسخ البيع.

(مسألة ٢٣): لو تلف المبيع أو تغيرت صورته قهرا على المشتري فالظاهر عدم ضمانه، فلا يبقى موضوع للفسخ مع التلف، و لا ضمان مع تغيير الصورة، بل ليس للبائع إلّا العين على ما هي عليه من غير أرش، إلّا مع التصريح أو قيام القرينة على الضمان حينئذ، فيتعين بقاء الخيار مع الضمان في التلف و تغيير الصورة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦١

(مسألة ٢٤): المنصرف من إطلاق بيع خيار الشرط العموم لصورة موت المشروط عليه الخيار، فيقوم وارثه مقامه في جواز رجوع من له الخيار عليه، فإذا اشترط البائع الخيار على المشتري مثلاً - فمات المشتري لم يسقط خيار البائع، و يقوم وارث المشتري مقامه في ثبوت الخيار عليه، و أما بالإضافة إلى من له الخيار فلا يقتضى الإطلاق قيام وارثه مقامه، فإذا مات سقط خياره. نعم، مع التصريح بخلاف ذلك أو قيام القرينة عليه يتعين العمل على النحو المصرح به، أو الذى اقتضته القرينة.

(مسألة ٢٥): إذا ابتنى الشرط على كون حق الخيار مطلقاً غير مقيد بحياء صاحبه كان موروثاً، و مع تعدد الورثة يجرى ما تقدم فى خيار الحيوان فى المسألة (١٥) كما أن الظاهر حينئذ عدم اختصاص الإرث بمن يرث أحد العوضين، بل يعم غيره، فمن باع أرضاً بخيار أو اشترى أرضاً بخيار فمات كانت زوجته شريكة فى الخيار و ان كانت لا ترث من الأرض. و كذا من باع أو اشترى شيئاً من الحبوبه بخيار، فإن جميع الورثة يشتركون فى الخيار، و لا يختص به من يرث الحبوبه.

(مسألة ٢٦): إذا كان أحد العوضين من سنخ الأثمان التى يهتم بماليتها لا بخصوصياتهما كالتقود و الذهب الموزون و نحوهما و كان الخيار لمن دخل ذلك العوض فى ملكه فمقتضى إطلاق البيع المشتمل على خيار الشرط بقاء الخيار مع خروج العين عن ملكه أو تلفها عنده، فله الفسخ مع إرجاع البدل.

و إذا لم يكن من سنخ الأثمان فيشكل شمول الإطلاق لصورة خروجه عن ملك من له الخيار أو تلفه عنده، بل يشكل شموله لصورة تغير العين، كتقطع الثوب و انهدام الدار، فيحتاج بقاء الخيار فى الجميع إلى عناية من تصريح أو قرينة على العموم لذلك، و معهما يتعين ثبوت الخيار له، و إرجاع البدل من المثل أو القيمة مع التلف، و ضمان الأرض مع التغير، إلا مع التصريح بعدم الأرض حينئذ.

(مسألة ٢٧): يجوز اشتراط الفسخ بالإضافة إلى خصوص بعض المبيع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٢

إذا كان ورود البيع على الأبعاض بنحو الانحلال عرفاً، كما لو تضمن العقد مقابلة كل جزء من المبيع بجزء من الثمن، كما لو باعه مثلاً فى عقد واحد الثوب بدينار و الحصير بدينار، أو باعه الثوبين كل منهما بدينار. و أما إذا كان ورود البيع على تمام المبيع بنحو المجموعية ففي صحة اشتراط الخيار فى البعض إشكال.

(مسألة ٢٨): يسقط هذا الخيار بإسقاطه بعد العقد، و بإقرار العقد و الرضا به، و لو بفعل ما يدل على ذلك، نظير ما تقدم فى خيار المجلس.

(مسألة ٢٩): يصح اشتراط الخيار فى جميع العقود اللازمة عدا النكاح، و كذا الصدقة على الأحوط وجوباً. و الظاهر صحة اشتراطه فى الهبة اللازمة، و كذا فى عقد الضمان إن كان برضا المدين. و لا يصح اشتراطه فى العقود الجائزة، و لا فى الإيقاعات حتى الوقف، و يبطل الوقف باشتراطه فيه. و أما بقية الإيقاعات ففي بطلانها باشتراطه إشكال، فاللازم الاحتياط بإعادتها من دون شرط.

(مسألة ٣٠): المنصرف من إطلاق العقد عدم أخذ خصوصية البائع فى أعمال الخيار و دفع الثمن مقدماً للفسخ، فيقوم وكيله و وليه مقامه فى أعمال الخيار و فى دفع الثمن مع عموم الولاية و الوكالة لذلك سواء كان موقع المعاملة هو الأصيل أم الوكيل أم الولي. و لو خرج عن الولاية و الوكالة كان للأصيل أعمال الخيار، و لو تبدل الوكيل أو الولي كان للبدل القيام بذلك.

نعم، لو صرح فى العقد المتضمن للشرط المذكور بخصوصية الأصيل أو الوكيل أو الولي، أو بخصوصية وكيل خاص أو ولي خاص تعين العمل على مقتضى الشرط. بل لو أخذت خصوصية الشخص الخاص حتى لو خرج عن الوكالة أو الولاية تعين العمل على ذلك، غاية الأمر أنه ليس له أعمال حق الخيار بالفسخ رغماً على من جعل له الخيار فى العقد، نظير ما تقدم فى المسألة (١٧).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٣

و هو يثبت للمشتري مع الشراء بأكثر من القيمة السوقية، و للبائع مع البيع بأقل منها.

(مسألة ٣١): إنما يثبت هذا الخيار مع غفلة الموقع للمعاملة عن التفاوت بين المسمى و القيمة السوقية، فلا خيار لو علم بالفرق أو احتمله و أقدم على المعاملة على كل حال، لاهتمامه بتحصيل المبيع أو الثمن من دون اهتمام بالحفاظ على المالية.

(مسألة ٣٢): إنما يثبت هذا الخيار إذا ابنت المعاملة على عدم الخروج عن القيمة السوقية، كما هو الغالب في نوع المعاملات. و لا يثبت إذا لم تبتن على ذلك، كما هو الغالب في مثل بيع المزاد المبتنى على أعمال النظر الشخصي من أطراف المزايدة، و كذا مثل بيع التحفيات و النوادر التي يكون المعيار فيها على الرغبة الشخصية من دون نظر للقيمة السوقية.

(مسألة ٣٣): إذا كانت القيمة السوقية مرددة بين الأقل و الأكثر تبعاً لاختلاف البائعين من حيثية الصعوبة و السهولة، أو المشتريين من حيثية المماكسة و عدمها فلا يكون الغبن إلا بالزيادة على أعلى القيم، أو النقص عن أدنى القيم، و لو كانت القيمة محددة بالدقة كما في موارد التسعيرة الرسمية إذا كان مبنى الناس على العمل بها و عدم الخروج عنها صدق الغبن بالزيادة عليها أو النقص عنها و إن كان الفرق قليلاً.

(مسألة ٣٤): لو اختلفت القيم باختلاف البلدان أو المناطق أو الأسواق، كما يتعارف كثيراً في زماننا، كان المعيار في القيمة التي يكون الغبن بلحاظها، على الموضع الذي يقع فيه البيع، و لا عبرة بغيره من المواضع.

(مسألة ٣٥): المعيار في هذا الخيار على حصول الغبن واقعا، لا على العلم به، فإذا فسخ المغبون البيع و هو جاهل بحصول الغبن ثم علم به انكشف صحة فسخه.

(مسألة ٣٦): المعيار في الغبن على اختلاف السعر حين البيع، و لا أثر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٤

لارتفاع السعر أو نزوله بعد البيع و لو بزمان قليل.

(مسألة ٣٧): يتخير المغبون بين الفسخ و القبول بتمام الثمن، و ليس له ترك الفسخ و المطالبة بالتفاوت. و لو بذل له الغابن التفاوت، على أن لا يفسخ لم يجب عليه القبول.

نعم، لو تصالحا على بذل التفاوت في مقابل عدم الفسخ أو إسقاط الخيار صحَّ منهما ذلك، و لزمهما العمل عليه.

(مسألة ٣٨): إذا ظهر الغبن كان للمغبون الخيار و الفسخ مع بقاء العوضين على حالهما و في ملك من صار له بالبيع و أما مع تلف أحدهما أو خروجه عن ملك من صار له بالبيع بعق أو هبة أو بيع أو غيرها فإن كان العوض المذكور من سنخ الأثمان التي لا يهتم إلا بماليتها عرفاً فالظاهر بقاء الخيار، و مع الفسخ يتعين إرجاع البدل، و إن كان من سنخ العروض الذي يهتم بتحصيله زائداً على ماليتها أشكال بقاء الخيار و نفوذ الفسخ. و كذا الحال في تغير الصورة، كتقطيع الثوب و خياطته، و كسر المصاغ، و بناء الدار و إجارته، و مزج الشيء بغيره بنحو لا يتيسر تصفيته، و نحو ذلك، فالأحوط وجوباً التراضي من المتبايعين بالفسخ أو عدمه، أو إسقاط الخيار و لو بالمصالحة ببذل شيء من المال. نعم لا يرتفع الخيار باشتباه العين بغيرها من دون امتزاج، فيتعين بعد الفسخ تعيين العين المسترجعة بالقرعة أو بالمصالحة.

(مسألة ٣٩): الظاهر أن خيار الغبن ليس فورياً، سواء علم المغبون بالغبن و بثبوت الخيار له أم لم يعلم، فله تأخير الفسخ بانتظار استيضاح الأصلح باستشارة أو استخارة أو تفكير، أو بانتظار العثور على البائع، أو غير ذلك.

(مسألة ٤٠): إذا اشترى شيئين في عقد واحد كل منهما بثمن يخصه، و حصل الغبن في أحد البيعين دون الآخر فله صورتان.

الاولى: أن يبتنى العقد على الارتباط بين البيعين، و حينئذ إن ابنت المعاملة على عدم الخروج عن القيمة السوقية في كل من البيعين كان للمغبون الخيار في البيع الغبني، فإن فسخ ثبت خيار تبعض الصفقة لمن أخذ الارتباطية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٥

شرطا له في المعاملة. وإن ابنتت المعاملة على عدم ملاحظة القيمة السوقية في كل من البيعين كما لعله الغالب فلا خيار للمغبون، على ما تقدم.

الثانية: أن يبتنى العقد على الانحلال بين البيعين، وحينئذ لو ثبت الخيار للمغبون في البيع الغبني لا ببناء المعاملة على عدم الخروج عن القيمة السوقية، فلا يثبت خيار تبعض الصفقة.

(مسألة ٤١): يسقط هذا الخيار باشتراط سقوطه في ضمن العقد، و بإسقاطه بعد العقد وإن كان قبل ظهور الغبن، كما يسقط بإقرار العقد و الرضا به، و لو بفعل ما يدل على ذلك مع العلم بالغبن أو احتمالها، نظير ما تقدم في خيار المجلس.

(مسألة ٤٢): الظاهر ثبوت خيار الغبن في كل معاوضة مبنية على ملاحظة القيمة السوقية من صلح أو إجارة أو غيرهما. نعم في ثبوتها في الإجارة و نحوها بعد استيفاء المنفعة إشكال، نظير الإشكال المتقدم في البيع مع تلف أحد العوضين إذا لم يكن من سنخ الأثمان.

(مسألة ٤٣): الظاهر أن خيار الغبن يورث على النهج المتقدم في خيارى الحيوان و الشرط.

الخامس: خيار التأخير

إطلاق العقد يقتضى تعجيل كل من المتبايعين تسليم العوض الذى استحقه الآخر بالبيع مع تسليم صاحبه له ما استحقه هو بالبيع، فالعقد مبنى على التسليم و التسلم.

نعم، إذا لم يسلم أحدهما ما عليه عصيانا أو عجزا لم يجب على الآخر التسليم. و لو امتنع أحد المتبايعين من التسليم مع حضور الآخر له كان للآخر إجباره عليه. و مع عدم تسليم أحد الطرفين لما عنده عصيانا أو عن عذر، يثبت للطرف الآخر الخيار فى فسخ العقد، و لا يختص ذلك بالبيع، بل يجرى فى جميع المعاوضات، و هو داخل فى خيار تخلف الشرط الذى يأتى التعرض له فى الخيار الثامن إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٦

نعم، يختص البيع بأنه مع عدم تسليم المبيع و عدم تسليم الثمن لا يثبت الخيار إلا بعد ثلاثة أيام، فإن جاء المشتري بالثمن و قبض المبيع فهو و إلا كان للبائع الخيار و الفسخ بعد الثلاثة، و لو تلف المبيع قبل تسليمه ضمنه البائع و كان من ماله على ما يأتى فى أحكام القبض إن شاء الله تعالى. و المتيقن من ذلك ما إذا رضى البائع بالتأخير فى الجملة، و إن كان الأحوط وجوبا العموم لما إذا لم يرض بالتأخير من أول الأمر، من دون أن يشترط التعجيل صريحا فى العقد.

هذا و الظاهر جريان ذلك بالإضافة إلى عدم قبض المبيع وحده، فلو قبض البائع الثمن و لم يقبض المشتري المبيع مع بذل البائع له يكون البيع لازما إلى ثلاثة أيام، و يثبت الخيار بعدها للبائع.

نعم، لو ابنتى عدم قبض المشتري للمبيع على إيداعه عند البائع، بحيث يكون البائع و كيلا عن المشتري فى القبض، و يبقى المبيع عنده وديعة فلا خيار، و ليس له الفسخ. و لو تلف المبيع عنده من دون تفریط منه لم يضمه حينئذ، و كان من مال المشتري. بل الأحوط وجوبا ذلك فى الثمن أيضا فلو لم يقبضه البائع لم يكن له الفسخ إلا بعد ثلاثة أيام، فإن لم يدفعه المشتري كان للبائع الفسخ بعد الثلاثة، و إن كان المشتري قد قبض المبيع.

هذا كله مع عدم التصريح باشتراط التعجيل قبل الثلاثة أو التأخير عنها. أما معه فاللازم العمل عليه، و يثبت الخيار مع مخالفة شرط التعجيل و لو قبل الثلاثة، كما لا خيار بعد الثلاثة مع اشتراط التأخير أكثر من ذلك.

(مسألة ٤٤): المراد من الأيام الثلاثة هنا هو المراد منها فى خيار الحيوان، و قد تقدم توضيحه.

(مسألة ٤٥): لا فرق فى المبيع بين أن يكون شخصا مثل كيس خاص من الحنطة و أن يكون كليا، كمائة كيلو من الحنطة غير معينة، و كذا الحال فى الثمن.

(مسألة ٤٦): ما يفسده أو يضر به المبيت كبعض الخضر و البقول و اللحم إذا لم يقبضه المشتري و لم يسلم الثمن يلزم البيع فيه إلى دخول الليل، فإذا لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٧

يجيء المشتري حتى دخل الليل كان للبائع الخيار، فإذا فسخ جاز له أن يتصرف في المبيع كيف يشاء. و يختص هذا الحكم بالمبيع الشخصي، و أما في غيره فالمرجع فيه ما سبق.

(مسألة ٤٧): لو لم يفسخ البيع بدخول الليل فيما يفسده أو يضره المبيت، فإن تلف أو تضرر كان عليه ضمانه للمشتري، لما أشرنا إليه و يأتي من أن تلف المبيع قبل قبضه من مال بايعه. نعم له يبعه عن المشتري عند خوف تلفه أو تضرره إذا كان يبعه أنفع لصاحبه من الفسخ، و لا بد من الاستئذان من الحاكم الشرعي مع إمكانه.

(مسألة ٤٨): يجري ما سبق في كل ما يكون تحت يد المكلف لغيره و يتعرض للتلف مما ثبت له فيه الخيار له و لم يفسخ. أما إذا لم يثبت له فيه الخيار إما لكونه أمانة ابتدائية أو لكونه مبيعا ببيع لازم فاللازم الحفاظ على ماليته مهما أمكن، يبيعه أو بغير ذلك، و اللازم مراجعته الحاكم الشرعي فيه مع الإمكان.

و إن كان مضمونا عليه كالمغصوب كان عليه ضمان الفرق بين قيمته الأصلية و ما أمكن الحفاظ عليه بالبيع أو غيره من ماليته.

(مسألة ٤٩): يسقط خيار التأخير بأمور:

الأول: إسقاطه بعد ثبوته، و لا يسقط بإسقاطه قبل ذلك، و على هذا يسقط في غير البيع بإسقاطه بعد العقد، و لا يسقط في البيع إلا بإسقاطه بعد الأيام الثلاثة أو بعد الليل فيما يفسد ليومه.

الثاني: إقرار البيع و الرضا به من قبل من له الخيار إذا كان بعد ثبوت الخيار أيضا.

الثالث: اشتراط سقوطه في ضمن العقد. و أما بذل المشتري للثمن و حضوره لأخذ المبيع بعد ثبوت الخيار فهو لا يسقط الخيار.

(مسألة ٥٠): الظاهر أن هذا الخيار ليس فوريا، فلو لم يعجل صاحب الخيار بالفسخ لم يسقط خياره إلا بأحد المسقطات المتقدمة.

(مسألة ٥١): يقوم الوارث مقام المورث في استحقاق هذا الخيار، على النهج المتقدم في الخيارات السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٨

السادس: خيار الرؤية

تقدم عند الكلام في شروط العوضين الكلام في اشتراط العلم بمقدار العوضين. و تقدم في المسألة (٣٠) من الفصل السابق أنه لا يعتبر رؤية العوضين إذا لم يتوقف عليها العلم بمقدارهما.

نعم، إذا توقف عليها العلم بصفات المبيع التي تختلف باختلافها القيمة أو الرغبة الشخصية فالبيع و إن كان صحيحا إلا- أنه يثبت للمشتري فيه الخيار.

و أما الصفات التي لا- تظهر بالرؤية فلا- تتوقف صحة البيع على العلم بها، كما لا يكون تخلفها موجبا للخيار، إلا أن يكون عيبا، أو تكون مشروطة في البيع و لو ضمنا، فيثبت في الأول خيار العيب، و في الثاني خيار تخلف الشرط، و يأتي الكلام فيهما إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٥٢): الأحوط وجوبا ثبوت خيار الرؤية للبائع بالإضافة إلى الثمن إذا كان شخصيا، فلا بد من التراضي بين المتبايعين بالفسخ أو عدمه.

(مسألة ٥٣): يسقط هذا الخيار بما يسقط به خيار المجلس.

(مسألة ٥٤): يقوم الوارث مقام المورث في استحقاق هذا الخيار على النهج المتقدم.

(مسألة ٥٥): الظاهر أن هذا الخيار ليس فورياً، نظير ما تقدم في غيره من الخيارات.

السابع: خيار العيب

و يثبت للمشتري فيما إذا اشترى شيئاً فظهر به عيب، فإنه يتخير بين الرضا بالبيع بتمام الثمن و الفسخ، و ليس له الرضا بالبيع مع الأرش إلا أن يتعذر الرد، و ذلك بأمور.

الأول: تلف العين، و بحكمه تعذر إرجاعها للبائع بضياح أو غضب أو غرق أو نحوها، و لو ارتفع التعذر قبل أخذ الأرش فليس له المطالبة بالأرش، بل ليس له إلا الفسخ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٦٩

الثاني: خروجها عن الملك ببيع أو هبة أو عتق أو نحو ذلك، و لو عاد للملك ففى امتناع الفسخ و لزوم الأرش إشكال، فاللازم الاحتياط بالتراضى بينهما فى الفسخ أو الأرش.

الثالث: التصرف الاعتبارى اللازم الذى يوجب اختلاف الرغبة فيه، كإجارة العين و رهنها. و لو فسخ التصرف المذكور أو انتهت مدته قبل أخذ الأرش جرى فيه ما تقدم فيما لو عاد للملك.

الرابع: تغير صورة المبيع بما يوجب اختلاف الرغبة فيه، كتقطيع الثوب و صبغه و خياطته و بناء الدار و التغيير فيها و انهدامها و نحو ذلك.

نعم، لو كان التغير مضموناً على البائع كمرض الحيوان قبل مضى ثلاثة أيام لم يمنع من الرد، و كذا إذا كان بفعل البائع من دون إذن من المشتري.

الخامس: وطء الجارية، فإنه يمنع من ردها بالعيب إلا أن تكون حبلية، فعليه حينئذ ردها إن كان الحبل من المولى و يرد معها نصف عشر قيمتها، و إن كان الحبل من غير المولى فالأمر لا يخلو عن إشكال، و هو غير معهم لندرة الابتلاء بالمسألة أو عدمه.

(مسألة ٥٦): لو رضى البائع برجوع العين فى الأخيرين، فإن أضر الرد بالمشتري كما لو صبغ الثوب لم يسقط الأرش، و إلّا فالأحوط وجوباً التراضى بينهما فى الفسخ أو الأرش.

(مسألة ٥٧): إذا تعذر الرد كان للمشتري الأرش، و هو فرق ما بين الصحيح و المعيب، و نسبته للثمن كنسبة الفرق بين الصحيح و المعيب فى القيمة السوقية، فإذا كان قيمة المعيب ثلثى قيمة الصحيح مثلاً، كان نسبة الأرش للثمن الثلث، و إذا لم يكن بين الصحيح و المعيب فرق فى القيمة السوقية كما قد يدعى فى الخصاء فى الحيوانات فلا أرش و إن تعذر الرد.

(مسألة ٥٨): المرجع فى معرفة نسبة المعيب للصحيح أهل الخبرة من أهل الأمانة و الثقة، و مع اختلافهم يتعين الأخذ بمن هو أخبر و أعرف بالنحو المعتد به عند العقلاء، و مع عدم الترجيح يجزى البائع دفع الأقل.

(مسألة ٥٩): يجب على البائع إخراج الأرش من الثمن مع وجوده، لكن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٠

لا بنحو يكون المشتري شريكاً معه فى النسبة، بحيث لا يتصرف فيه كل منهما إلا برضا الآخر، بل يكون للبائع وحده التصرف فيه، غاية أنه يجب عليه أن يدفع مقدار الأرش للمشتري، و عليه لا يجوز له بعد امتناع الرد إتلاف الثمن أو إخراجها عن ملكه بتمامه، بل لا ينفذ تصرفه فيه حينئذ إلّا بإذن المشتري، نعم له ذلك فيما عدا مقدار الأرش. و لو لم يكن الثمن قابلاً للقسمه كان عليه دفع قيمته، و لو تلف الثمن أو خرج عن ملك البائع أو نحو ذلك مما يتعذر معه إخراج الأرش منه لزمه ضمان مقدار الأرش بمثله إن كان مثلياً و بقيمته إن كان قيمياً.

(مسألة ٦٠): إذا كان المبيع المعيب ربوياً و ثمنه من جنسه و بقدره لم يمنع ذلك من استحقاق الأرش من الثمن، و لا يلزم منه الربا، و

إنما يلزم الربا إذا نقص الثمن أو المبيع حين البيع.

(مسألة ٦١): الظاهر أن العيب الحادث بعد البيع قبل القبض بحكم العيب الحاصل قبل البيع، فيثبت للمشتري فيه الرد، فإذا قبضه وحدث عنده ما يمنع من الرد كان له الأرش، وإن كان الأحوط استحبابا التراضي بين الطرفين في الجميع.

(مسألة ٦٢): لا فرق في حكم المسألة السابقة بين العيب الحادث بأمر سماوى والحادث بفعل البائع والحادث بفعل الغير، غاية أنه في الأخير للبائع بعد دفع الأرش الرجوع على ذلك الغير بأرش العيب، والأحوط وجوبا له الاقتصار على الأقل في الفرق بين الصحيح المعيب مما دفعه للمشتري ومن القيمة السوقية، كما أن للمشتري عدم الرجوع بالأرش على البائع والرجوع به على ذلك الغير، فيأخذ منه فرق ما بين الصحيح والمعيب بحسب القيمة السوقية، لا بنسبته من الثمن. وأما إذا كان العيب بفعل المشتري فلا رد ولا أرش.

(مسألة ٦٣): إذا اشترى شيئين بثمانين صفقة، فظهر عيب في أحدهما دون الآخر فإن حصل ما يمنع من الرد استحق الأرش لا غير، وإن لم يحصل ما يمنع من الرد ثبت له خيار العيب، فإن لم يبتن بيعهما على الارتباطية كان له رد المعيب وحده، وإن ابتنى بيعهما على الارتباطية بين المبيعين ثبت خيار تبعض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧١

الصفقة الذى يأتي الكلام فيه في التاسع من الخيارات لمن أخذت الارتباطية شرطا له في المعاملة، فله الرجوع في الآخر أيضا وإن لم يكن معيبا.

نعم، إذا حدث في الآخر نقص أو زيادة أو تبدل حال يوجب اختلاف الرغبات بالأحوط وجوبا التصالح بينهما في الفسخ وعدمه ولو ببذل مال.

(مسألة ٦٤): يجرى التفصيل المتقدم لو كانا معا معيين فرد أحدهما ولم يرد الآخر لرضاه به على عيبه، أو لحدوث ما يمنع من الرد فيه.

(مسألة ٦٥): إذا اشترى شيئين بثمان واحد و كان أحدهما معيبا دون الآخر كان له الخيار في المعيب، فإن فسخ فيه ثبت في الثاني لهما خيار تبعض الصفقة كما تقدم.

(مسألة ٦٦): العيب هو الخروج عن الوضع المتعارف للشئ بما يعد نقصا فيه عرفا، لإخلاله بالغرض المقصود منه نوعا كالمرارة في المطعوم أو لكونه سببا في مؤنة زائدة كشرود الحيوان المقتضى للالتزام بربطه أو لترتب ضرر عليه، أو لتشوه صورته، أو لكونه ناشئا عن نقص في طبيعته ومزاجه - كعدم نبات الشعر في المواضع المعهود فيها نباته - أو لغير ذلك. أما إذا كان الخروج عن الوضع المتعارف فيه راجعا إلى كماله عرفا فلا خيار فيه، كحده ذكاء الحيوان وقوة بصره، وكثرة رواء الفاكهة ونحو ذلك، إلا أن يستلزم أمرا يرغب عنه نوعا، كما إذا كانت قوة الذكاء مستلزما لقصر العمر، أو كانت قوة البصر بنحو تقتضى اختراق النظر لما وراء الثياب كما يحكى في زماننا عن بعض الشواذ أو نحو ذلك، فتكون عيبا يثبت به الخيار.

(مسألة ٦٧): إذا تعارف وجود العيب في صنف المبيع، أو في زمان البيع، أو مكانه، بحيث لا يبتنى البيع على السلامة من العيب ارتكازا فلا يقتضى الخيار. وكذا إذا قامت القرينة الخاصة في البيع على عدم ابتناؤه على السلامة من العيب، كما قد يكون فيما إذا ابتنى شراء الطعام أو الخضمر والفاكهة على أن تجعل علفا للحيوان، أو شراء الذهب المصوغ على الإذابة والتصفيه، حيث لا يكون العيب المغير للطعم في الأول، والكسر في المصوغ في الثاني سببا للخيار.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٢

(مسألة ٦٨): إنما يثبت خيار العيب فيما إذا كان المبيع عينا شخصية معيبة، أما إذا كان المبيع كليا ودفع البائع معيبا وفاء له فلا خيار، بل للبائع حينئذ إبدال المعيب بالصحيح، فلو باعه طنا من الحنطة، فدفع إليه حنطة معيبة استرجعها وأخذ حنطة غير معيبة، وإذا امتنع كان له خيار عدم تسليم المبيع الذى تقدم الكلام فيه في الخامس من الخيارات، وكذا الحال في الثمن الكلى لو سلم المشتري معيبا

وفاء له.

(مسألة ٦٩): يسقط خيار العيب بأمر:

الأول: علم المشتري بالعيب حين البيع.

الثاني: براءة البائع من العيب حين البيع الراجعة لاشتراط عدم ثبوت الخيار به إما صريحا، أو ضمنا لابتناء المعاملة على ذلك، كما يكون كثيرا في بيع الأشياء المستعملة المعروضة بالمزاد.

الثالث: إسقاط الخيار المذكور بعد البيع.

الرابع: إقرار البيع والرضا به بعد العلم بالعيب، ولو بالتصرف في المبيع تصرفا ظاهرا في عدم إرادة الفسخ والرد، سواء كان تصرفا مانعا من الرد، أم لم يكن، وفي جميع ذلك لا يجب الأرش، فإنه إنما يجب بحصول ما يمنع من الرد حال ثبوت الخيار، لا مع سقوطه بأحد هذه المسقطات.

(مسألة ٧٠): إذا زال العيب قبل علم المشتري به، فإن كان زواله بفعل البائع من دون إذن من المشتري لم يمنع من الرد، وإلا منع من الرد واستحق المشتري الأرش. نعم إذا كان زواله لعدم استحكامه كالمرض الطارئ في الحيوان الذي يزول من قبل نفسه فقد يكشف ارتفاعه عن عدم كونه عيبا أو كونه عيبا لا أرش له، ولا ضابط لذلك، بل المرجع فيه العرف.

(مسألة ٧١): الظاهر أن هذا الخيار ليس على الفور، فلو لم يبادر المشتري بعد اطلاعه على العيب للفسخ لم يسقط حقه فيه، كما أنه لو لم يبادر لطلب الأرش بعد امتناع الرد لم يسقط حقه فيه.

(مسألة ٧٢): الظاهر جريان جميع ما تقدم فيما لو كان العيب في الثمن، إلا أن الخيار في الرد و ثبوت الأرش هنا للبائع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٣

(مسألة ٧٣): يقوم الوارث مقام المورث في استحقاق هذا الخيار على النهج المتقدم في الخيارات السابقة. أما لو سقط الرد فإن كان سقوطه في حياة المورث اشترك جميع الورثة في الأرش، وإن كان سقوطه بعده ففي اشتراك جميع الورثة في الأرش أو اختصاصه بمن يرث المبيع المعيب إشكال، فاللازم الاحتياط بالتراضى بين جميع الورثة.

الثامن: خيار تخلف الوصف

العنوان المأخوذ في أحد العوضين إن كان مقوما له بحسب وضع المعاملة كان تخلفه موجبا لبطلان البيع، وإن لم يكن مقوما له، بل كان وصفا زائدا فيه فتخلفه موجب للخيار. والأحوط وجوبا للاقتصار في الخيار على ما إذا ابتنى البيع على الوصف لاهتمام أحد المتبايعين به، حتى لو كان اهتمامه شخصا من دون أن يهتم به عامة الناس.

(مسألة ٧٤): المرجع في تمييز العنوان المقوم من الوصف الزائد هو العرف، وهو يختلف باختلاف المعاملات، فالشئ الواحد قد يكون عنوانا مقوما للمبيع في حال ووصفا زائدا عليه في حال آخر، فالجنس مثلا كالصوف والذهب والحنطة ونحوها قد يكون مقوما للمبيع، بحيث يكون تخلفه موجبا لبطلان البيع، وقد يكون وصفا زائدا عليه لا يلزم من تخلفه إلا الخيار مع كون العنوان المقوم للمبيع هو العنوان المنتزع من الهيئة الخاصة، كالثوب والبساط والمصاغ والخبز ونحوها، كما قد يكون المقوم للمبيع كلا الأمرين من الجنس والهيئة، فيكون تخلف كل منهما موجبا لبطلان ولا ضابط لذلك.

(مسألة ٧٥): لا يعتبر في الوصف الذي يكون تخلفه موجبا للخيار أن يكون مصرحا به في العقد، بل يكفي أخذه ضمنا اعتمادا على قرينة عامة ارتكازية نظير وصف السلامة في المبيع أو خاصه، لظهور الحال المستفاد من خصوصية السوق أو خصوصية العين المبيعة، ومنه الغش المظهر للمبيع على خلاف حاله، كترطيب الخضر الموهوم لجدها أو وجودتها، كتجليل المبيع بالجيد منه وإخفاء الردىء تحته ونحو ذلك، فإن ذلك كله موجب للخيار، وإن لم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٤

يصدق العيب على الواقع المخفى، كما لو أخفى نوعاً من التمر لا عيب فيه في نوع آخر أجود منه.

(مسألة ٧٦): إذا حدث في المبيع عند المشتري أحد الموانع الرد المتقدمة في خيار العيب ففي بقاء خيار تخلف الوصف إشكال، فالأحوط وجوباً التراضي بين المتبايعين في الفسخ مع الأرش أو بدونه و عدمه. و أما رجوع المشتري بالأرش حينئذ فلا مجال له إذا لم يرجع تخلف الوصف للعيب، وكذا الحال لو حدث أحد موانع الرد المذكورة في الثمن.

(مسألة ٧٧): يختص هذا الخيار بما إذا كان العوض الموصوف شخصياً، أما إذا كان كلياً و كان المدفوع فاقد الوصف فلا خيار، بل يجب إبدال الفاقد للوصف بالواجد له، نظير ما تقدم في خيار العيب.

(مسألة ٧٨): يسقط هذا الخيار بإسقاط المشتري له بعد البيع، و بإقرار البيع و الرضا به بعد العلم بتخلف الوصف، كما أنه ينتقل للوارث، نظير ما تقدم في الخيارات السابقة.

التاسع: خيار تبعض الصفقة

و ثبت فيما إذا لم يتم البيع في بعض المبيع، إما لعدم كونه مما يصح بيعه، كالوقف و الحر و الخمر أو لعدم سلطان البائع على بيعه فيكون البيع فيه فضولياً، من دون أن يجيزه من له السلطنة عليه، أو لثبوت الخيار فيه كالمعيب و الحيوان في الأيام الثلاثة مع فسخ صاحب الخيار، فإنه يصح لكل من المتبايعين الفسخ في تمام المبيع.

(مسألة ٧٩): إذا لم يفسخ من له خيار تبعض الصفقة و رضى بالبائع في البعض أخذه بحصته من الثمن. و حينئذ فله صورتان.

الأولى: أن لا يكون للاجتماع دخل في زيادة قيمة الأجزاء و لا في نقصها، و حينئذ يقوم ما تم البيع فيه و ما لم يتم البيع فيه، و يبقى للبائع من الثمن بنسبة قيمة ما تم البيع فيه المبيع للقيمتين، فإذا كانت قيمة ما تم فيه البيع نصف مجموع القيمتين أخذ البائع نصف الثمن، و إذا كانت قيمته ربع مجموع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٥

القيمتين أخذ ربع الثمن، و هكذا.

الثانية: أن يكون للاجتماع دخل في زيادة قيمة الأجزاء، أو في نقصها، و حينئذ قد تتفق الأجزاء في نسبة الدخل المذكور فيكون الحكم كما في الصورة الأولى، كنسبة قيمة كل من النصفين المشاعين لقيمة المجموع، و قد تختلف، كما لو كان الاجتماع موجبا لزيادة قيمة بعض الأجزاء و نقص قيمة بعضها، مثل الجارية و بنتها الرضية، حيث تنقص قيمة الأم إذا كانت معها ابنتها، و ترتفع قيمة البنت إذا كانت مع أمها، أو كان الاجتماع موجبا لزيادة قيمة بعض الأجزاء أو نقصها من دون أن يكون دخيلاً في بعضها، أو كان الاجتماع موجبا لزيادة قيمة بعض الأجزاء بنسبة تختلف عن نسبة الزيادة في الأجزاء الأخرى. إلى غير ذلك من الصور. و يتردد الأمر هنا بين وجهين:

الأول: ملاحظة نسبة قيمة ما تم فيه البيع منفرداً لقيمة المجموع و يأخذ البائع من مجموع الثمن بتلك النسبة. فإذا كان الثمن عشرين، و كانت قيمة ما تم فيه البيع منفرداً ثلاثة، و قيمة المجموع اثني عشر أخذ البائع خمسة من العشرين.

الثاني: ملاحظة نسبة قيمة ما تم فيه البيع في حال انضمامه للمجموع لقيمة المجموع، و يأخذ البائع من مجموع الثمن بتلك النسبة، ففي المثال السابق إذا كانت قيمة ما تم فيه البيع في حال انضمامه للمجموع ستة أخذ البائع عشرة من العشرين، فاللازم على المتبايعين الاحتياط و التصالح بين الوجهين.

(مسألة ٨٠): كما يثبت خيار تبعض الصفقة مع عدم تمامية البيع في بعض المبيع يثبت مع عدم تماميته في أحد المبيعين كما إذا باع شيئين بثمانين لكل منهما ثمن يخصه فلم يتم بيع أحدهما لكن بشرط أن يتنى بيعهما معا على الارتباطية، لا على الانحلال. و حينئذ لو

اختيار عدم الفسخ فيما تمّ فيه البيع لزم الثمن الذي عيّن في البيع، و لا تلحظ نسبة قيمة أحدهما لقيمة المجموع. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٦

العاشر: خيار تخلف الشرط

على تفصيل يأتي عند الكلام في الشروط إن شاء الله تعالى.

تذنيب:

ينفذ العقد و يترتب أثره بوقوعه، و لا- يتوقف على مضي زمن الخيار، فالمبيع في مدة الخيار في ملك المشتري و الثمن في ملك البائع. و يترتب على ذلك أمران.

الأول: أن ضمان المبيع لو تلف بعد قبضه في مدة الخيار على المشتري و ضمان الثمن على البائع. لا- بمعنى لزوم دفعهما المثل أو القيمة مطلقا و لو مع عدم فسخ البيع، بل بمعنى أنه مع عدم فسخ البيع تكون خسارة التالف على من تلف في ملكه و لا يرجع على الآخر، كما يرجع المشتري على البائع لو تلف المبيع قبل القبض. أما مع فسخ البيع في فرض بقاء الخيار مع التلف فيتعين على من تلف أو نقص عنده أحد العوضين دفع بدل العين أو أرش النقص إلى الآخر.

نعم، في خيار الحيوان يكون ضمان الحيوان إلى من انتقل عنه، على تفصيل تقدم، كما تقدمت بعض التفصيلات عند الكلام في بعض الخيارات الأخر.

الثاني: أن نماء العين و منفعتها يكونان لمالك العين، نعم إذا ردّت العين بالفسخ ردّ معها من النماء ما كان ملحقا بها عرفا، كاللبن في الضرع. بل يستحب أن يرد المشتري بدل اللبن الذي يشربه في الأيام الثلاثة التي هي مدة خيار الحيوان ثلاثة أمداد من الطعام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٧

الفصل الخامس في الشرط

و هو التزام في ضمن العقد تابع له، كما إذا باعه البستان و اشترط أن له ثمرتها إلى سنه، أو باعه الدار و اشترط أن عليه دفع ضريبتها، أو أن له الخيار فيها إلى سنه، أو اشترط عليه أن يخدمه عشرة أيام، أو نحو ذلك، مما يتضمّن استحقاقا لعين أو منفعة أو حق أو عمل. و يعتبر في نفوذ الشرط و ترتب الأثر عليه أمور.

الأول: أن يبتنى عليه العقد، إمّا لذكره فيه صريحا، أو لأخذه فيه ضمنا لقرينه من بناء عرفي عامّ أو خاص، مثل اشتراط التسليم للعوضين، و اشتراط الاعتراف في بيع العقار بدائرة الطابو الذي تعارف في زماننا أو نحو ذلك. أمّا إذا ذكر قبل العقد أو بعده من دون أن يبتنى عليه العقد فهو وعد لا يجب الوفاء به، بل يستحب.

الثاني: أن لا يكون مخالفا للكتاب و السنه، و ذلك بأمرين:

أحدهما: أن يكون مضمونه مخالفا للحكم الشرعي، مثل أن يكون الطلاق بيد غير الزوج، و أن لا يرث الورثة من المال، و أن يكون ولد الحر رقا، و أن لا يثبت الخمس في المال الخاص، و نحو ذلك.

ثانيهما: أن يقتضى الإلزام بترك واجب أو فعل حرام، كما لو اشترط أحدهما على الآخر أن يصنع له الخمر، أو أن يحلق لحيته، أو أن يغش له في بيعه، أو أن يترك الصلاة، أو يفطر في شهر رمضان. إلى غير ذلك. و يلحق به ما إذا اشترط عملا محلا في نفسه إلّا أنّه مستلزم لترك واجب أو فعل حرام، مثل العمل في تمام نهار شهر رمضان بنحو يضطرّ معه لترك الصوم أو الصلاة. و أمّا الالتزام بفعل

مباح أو مكروه أو ترك مباح أو مستحب فلا مانع منه، إلا أن يدل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٨

الدليل على المنع منه بالخصوص، على ما قد نبه عليه في المواضع المناسبة.

الثالث: أن لا يكون منافيا لمقتضى العقد، و هو على قسمين:

الأول: أن يكون منافيا لمقتضى العقد الذي أخذ فيه الشرط، مثل أن يبيعه بشرط أن لا يستحق الثمن.

الثاني: أن يكون منافيا لمقتضى عقد آخر، مثل أن يشتري المتاع بشرط أن لا يتحمل خسارته، أو بشرط أن يشاركه في الربح، إذا رجع ذلك إلى وقوع الخسارة عليه أو شركته في الربح إذا رجع ذلك إلى وقوع الخسارة عليه أو شركته في الربح عند بيعه ابتداء، فإنه و إن لم يناف عقدا شراء المتاع الذي أخذ فيه الشرط، إلا أنه ينافى عقد بيعه بعد ذلك الذي تقع فيه الخسارة أو الربح، لأن مقتضى البيع دخول الثمن بتمامه في ملك مالك المثلث المستلزم لوقوع الربح له و الخسارة عليه، و أمّا لو رجع إلى تدارك البائع الأول لخسارة المشتري، أو استحقاق البائع الأول من الربح بعد دخوله بتمامه في ملك المشتري الذي باعه بعد ذلك فهو لا ينافى مقتضى العقد، و لا يكون باطلا.

(مسألة ١): ليس من الشرط المنافي لمقتضى العقد بيع الشيء بشرط أن يبيعه المشتري على البائع، نعم لا- يصح البيع مع الشرط المذكور في بعض صورته، على ما يأتي إن شاء الله تعالى عند الكلام في بيع النقد و النسئة.

الرابع: أن يكون الشرط مقدورا للمشروط عليه، فلو كان متعذرا في تمام أزمته اشتراطه كان باطلا، و لو اعتقد القدرة عليه ثم انكشف عدمها انكشف البطلان من أول الأمر. نعم إذا كان مقدورا في بعض الأزمنة ثم تعذر كان صحيحا، غاية أنه يسقط الوفاء به في زمن التعذر.

(مسألة ٢): لا- يبطل الشرط بالتعليق، كما لو اشترط عليه أن يصلح عنه إن مات قبله. و لا يبطل أيضا بالجهالة، كما لو اشترط عليه أن يسكنه في داره حتى يشفى مريضه أو يقدم مسافره.

(مسألة ٣): إذا بطل الشرط لفقد أحد الشرطين الأولين لم يبطل العقد به.

(مسألة ٤): إذا بطل الشرط لفقد الشرط الثالث، فإن كان لمنافاته لمقتضى العقد الذي أخذ فيه بطل العقد بتبعه، و إن كان لمنافاته لمقتضى عقد آخر لم يبطل العقد الذي أخذ فيه، و لا العقد الآخر.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج

الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٢، ص: ٧٨

(مسألة ٥): إذا صحَّ الشرط و كان المشروط هو استحقاق عين أو منفعة أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٧٩

حق ترتب أثره و لم يمكن خروج المشروط عليه عنه، فإذا باعه البستان و اشترط عليه أن له ثمرتها إلى سنه، أو باعه الدار و اشترط عليه أن له منفعتها إلى شهر، أو أن له الخيار في البيع إلى سنتين مثلا ملك البائع الثمرة و المنفعة و الخيار، و لم يقدر المشتري على التخلص عن الشرط المذكور. و يلزم العقد على كل حال، فلو امتنع المشتري عن تسليم الثمرة مثلا أو المنفعة كان غاصبا لها من دون أن يستحق البائع فسخ البيع، إلا أن يرجع الشرط المذكور إلى اشتراط التسليم و التمكين من الثمرة و المنفعة في المسألة الآتية.

(مسألة ٦): إذا صحَّ الشرط و كان المشروط عملا كما لو اشترط عليه أن يخدمه أو يخيظ ثوبه أو نحو ذلك استحق صاحب الشرط على المشروط عليه ما اشترطه، فيجب على المشروط عليه القيام به على النحو الذي يلزم به الشرط، فإن امتنع كان للمشروط له إجباره، و إن قصر في القيام به أو تعذر عليه ذلك كان للمشروط له فسخ العقد، سواء تمكن من إجباره فلم يفعل، أم لم يتمكن من إجباره، و

ليس له المطالبة بقيمة الشرط لو كان له قيمة.

(مسألة ٧): لصاحب الشرط إسقاط شرطه، فإن رجع إسقاطه إلى رفع اليد عن الالتزام به في العقد رأساً لم يجب على المشروط عليه القيام به، و لم يستحق المشروط له الخيار بتخلفه، وإن رجع إسقاطه إلى رفع اليد عن استحقاقه لا غير لم يجب على المشروط عليه القيام به، لكن يستحق المشروط له الفسخ مع تخلفه.

(مسألة ٨): إذا فسخ العقد الذى تضمن الشرط بخيار أو تقايل سقط الشرط تبعاً له. نعم إذا كان الشرط مترتباً على فسخ العقد من أحد الطرفين، كالشرط الجزائى المتعارف فى هذه الأيام لم يسقط الشرط و وجب على الفاسخ القيام بما تضمنه، و لا يسقط الشرط المذكور إلا بالتقابل بين الطرفين فى تمام المعاملة و رفع اليد عنها رأساً.

(مسألة ٩): الظاهر نفوذ الشرط فى ضمن العقود الجائزة، كالعارية و الوكالة و بعض أقسام الهبة.

(مسألة ١٠): لا ينفذ الشرط فى الإيقاع، إلا فى موارد خاصة تذكر فى مواضعها إن شاء الله تعالى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٠

الفصل السادس فى التسليم و القبض

يجب على كل من المتبايعين بعد تمامية البيع بذل كل من العوضين لصاحبه الذى صار له بالبيع، و تمكينه منه عند بذل الآخر و تمكينه مما عنده، و لا يجوز لأحدهما الامتناع من ذلك عند بذل الآخر، و لو امتنع من ذلك حينئذ أُجبر عليه.

(مسألة ١): لو اشترط أحدهما أو كلاهما عدم بذل العوض الذى تحت يده مدة من الزمن صح الشرط. كما يجوز له اشتراط الانتفاع مدة من الزمن بما تحت يده، كسكنى الدار و لبس الثوب و زرع الأرض و غيرها.

(مسألة ٢): لا يجوز فى المدة المشترط فيها تأخير التمكين أو الانتفاع بالعين أن تكون مرددة لا- تعين لها فى الواقع، بل لا بد من تعيينها، سواء كانت مستمرة باستمرار بقاء العين، أم محدودة بحد معلوم كشهر أو مجهول قابل للضبط، كموسم الحصاد، و رجوع الحاج، و وضع المرأة حملها، و نحو ذلك. و لا يجرى فيه ما يأتى فيما إذا كان المبيع كلياً مؤجلاً من أنه لا بد من ضبط الأجل بحد معلوم.

(مسألة ٣): لا يجب على أحد المتبايعين إقباض الآخر، و تسليم ما تحت يده له، بل يكفى بذله له و تمكينه منه، كما سبق.

(مسألة ٤): لو بذل البائع المبيع فامتنع المشتري من أخذه كفاه فى خروجه عن عهده إخراجاً من حوزته بحيث يستطيع المشتري أخذه، نعم إذا كان المشتري عاجزاً عن أخذه و جب عليه حفظه حسباً، كما أنه تقدم أن له بعد ثلاثة أيام فسخ العقد لخيار التأخير. و هكذا الحال فى الثمن لو بذله المشتري و امتنع البائع عن قبضه. هذا إذا كان شخصياً، أما إذا كان كلياً فسيأتى الكلام فيه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨١

(مسألة ٥): إذا تلف المبيع بأفة سماوية أو أرضية و هو فى حوزة البائع كان للمشتري أخذ الثمن، سواء كان قد امتنع من تسليمه للمشتري، أم رضى هو و المشتري ببقائه عنده. بل هو الأحوط و جوباً إذا لم يكون راضياً هو بذلك، لكن كان المشتري عاجزاً عن أخذ المبيع، فلا بد من التراضى بينهما فى ذلك.

أمّا إذا طلب من المشتري أخذه فامتنع المشتري، مع قدرته على ذلك فالظاهر خروجه عن عهدة البائع و عدم ضمانه له، و وقوع الخسارة على المشتري من دون أن يسقط حق البائع فى الثمن. و كذا إذا قبضه المشتري أو قبضه وكيله، بل و كذا لو وكل المشتري البائع فى قبضه عنه و جعله عنده وديعاً، أو طلب منه إرساله إليه بيد شخص معين، أو غير معين فأرسله و تلف بعد خروجه عن حوزته.

(مسألة ٦): يلحق بتلف المبيع تعذر الوصول إليه و لبدله، كما لو سرقه شخص مجهول، أو غرق، أو كان حيواناً وحشياً فأُفلت.

(مسألة ٧): إذا أُلّف البائع المبيع قبل أن يخرج عن عهده كان المشتري مخيراً بين فسخ البيع و الرجوع على البائع بالثمن المسمى، و

عدم فسخه فيضمن البائع المبيع بمثله إن كان مثليا و قيمته إن كان قيميا، على التفصيل الآتى فى كتاب الغصب إن شاء الله تعالى. أما إذا أتلفه بعد أن خرج عن عهده بما سبق فى المسألة (٤) فالمتعين الثانى و هو عدم الفسخ، و الضمان بالمثل أو القيمة. و كذا الحال لو فرط فيه إذا كان وديعه عنده.

(مسألة ٨): إذا أتلّف المبيع أجنبي قبل أن يخرج عن عهده البائع تخير المشتري بين الفسخ و عدمه، فإن فسخ رجوع على البائع بالثمن، و رجوع البائع على الأجنبي بالمثل أو القيمة، و إن لم يفسخ لم يرجع على البائع بشيء، بل يرجع على الأجنبي بالمثل أو القيمة. و أما إذا أتلّفه الأجنبي بعد أن خرج عن عهده البائع فالمتعين الثانى، و هو الرجوع على الأجنبي بالمثل أو القيمة. و يلحق بإتلاف الأجنبي ما إذا وضع يده عليه و لم يقدر البائع على استنقاذه منه، غايته أنه مع رجوع البائع أو المشتري على الأجنبي يجب على ذلك الأجنبي إرجاع العين مع قدرته على ذلك، و لا يجزيه دفع المثل أو القيمة إلا مع تعذر إرجاعها عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٢

(مسألة ٩): إذا أتلّف المشتري المبيع لم يستحق شيئا على البائع، سواء كان إتلافه له قبل خروجه عن عهده البائع، أم بعد خروجه عنها. و يلحق بذلك ما إذا أذن بإتلافه للبائع أو لغيره.

(مسألة ١٠): إذا تعيب المبيع قبل خروجه عن عهده البائع فقد تقدم حكمه فى المسألة (٦٠) من الفصل الرابع المعقودة لحكم التعيب قبل القبض، لأنّ المراد من القبض ما يعم الخروج عن عهده البائع. و إذا تعيب بعد خروجه عن عهده فى زمن الخيار فقد تقدم الكلام فيه فى تذييب الفصل المذكور. و إذا تعيب بعد الخروج عن عهده البائع و انقضاء زمن الخيار كان من المشتري.

(مسألة ١١): ما تقدم إنما هو فيما إذا كان المبيع أو الثمن شخصيا، كالثوب الخاص و الدينار الخاص. أما إذا كان كليا كما لو باعه مائة كيلو حنطة فى الذمة بألف دينار فلا يتعين حق كل منهما فى الفرد الشخصى إلا برضاها معا، فإن اتفقا على تعيينه فى فرد خاص و لم يأخذه صاحبه كان أمانة فى يد الآخر لا يضمنه، و لا يضمن العيب الذى يحصل فيه إلا مع تفریطه، و له إلزامه بقبضه منه، فإن امتنع خلّى بين المال و صاحبه مع قدرته على أخذه، و خرج عن عهده. و إن أبى أحدهما من تعيين حقه الكلى فى فرد مع حلول وقت أدائه كان للآخر الرجوع للحاكم الشرعى فى تعيينه، ثم يجرى عليه ما سبق فيما لو رضى صاحبه بتعيينه و لم يأخذه.

(مسألة ١٢): إذا حصل للمبيع نماء قبل خروجه عن عهده البائع كان للمشتري، فإذا تلف المبيع قبل الخروج عن عهده البائع و رجوع المشتري بالثمن بقى النماء له.

(مسألة ١٣): لو باع جملة فتلف بعضها قبل الخروج عن عهده البائع انفسخ البيع بالنسبة إلى التالف، و رجع ما يخصه من الثمن، و كان له فى الباقي خيار تبعض الصفقة الذى تقدم فى التاسع من الخيارات.

(مسألة ١٤): يجب على البائع مع إطلاق عقد البيع المبادرة لتفريغ المبيع عما فيه، من أثاث أو بضاعة أو غيرها. و لو توقف التفريغ على التصرف فى العين بهدم بناء، أو قلع باب، أو فتق وعاء، أو غير ذلك، فإن ابتنى البيع على ذلك لزم من دون حاجة فيه لاستئذان المشتري، إلا أن يبتنى البيع على استئذانه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٣

لاختيار التصرف الأصح. و لا يجب على البائع إصلاح الخلل إلا إذا استفيد اشتراط ذلك عليه عند البيع صريحا، أو ضمنا لتعارف ذلك فى أمثاله، أو لنحو ذلك من القرائن.

و إن لم يبتن البيع على التصرف المذكور للغفلة عن انشغال المبيع، أو لتخيل عدم احتياج التفريغ لذلك التصرف، أو نحو ذلك لزم استئذان المشتري فيه. و حينئذ لو عدّ ذلك نقضا عرفا جرى فيه ما تقدم فى خيار العيب، و إن لم يعد عيبا لم يجز للمشتري الفسخ. ثم أنه إذا لزم من التفريغ خلل فى المبيع بهدم أو نحوه و جب على البائع إصلاحه، إلا أن يتفقا على حلّ آخر، كدفع عوض خاص، أو شراء المشتري لما انشغل به المبيع، أو غير ذلك. و كذا الحال فيما لو عدّ عيبا و لم يفسخ المشتري.

هذا ولو اشترط البائع صريحا أو ضمنا عدم التفريغ أبدا أو إلى مدة نفذ الشرط ووجب العمل عليه، و جاز للبائع تعاهد ما يشتغل به المبيع و إن لزم التصرف في المبيع بالمقدار المتعارف، أو المتفق عليه بينهما عند البيع.

(مسألة ١٥): من اشترى شيئا و لم يقبضه، فإن كان مما لا يكال و لا يوزن جاز بيعه قبل قبضه على كراهة، و كذا إذا كان مما يكال أو يوزن و كان البيع برأس المال، أما إذا كان البيع بربح أو ضيعة فالأحوط وجوبا عدم بيعه ذلك الشيء حتى يقبضه.

نعم، يستثنى من ذلك بيع أحد الشركاء في المبيع حصته لشريكه، فإنه يجوز مطلقا و إن لم يقبض المبيع و لم يكن البيع برأس المال. و كذا يجوز بيع ما يملكه بغير الشراء كالميراث و الصداق قبل قبضه، و تمليك المبيع و غيره مما يملكه بغير البيع كجعله صدقا أو اجرة قبل قبضه. و في جريان حكم المبيع على الثمن في البيع إشكال، فاللازم الاحتياط.

(مسألة ١٦): المراد بالقبض في المسألة السابقة معناه العرفي، و هو الاستيلاء على المبيع و كونه في حوزة المشتري، و لا يكفي خروجه عن عهدة البائع، الذي عليه المدار فيما سبقها من المسائل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٤

الفصل السابع في النقد و النسيئة

و المراد بالنقد هو البيع المبتنى على استحقاق تعجيل تسليم الثمن.

و المراد بالنسيئة هو البيع المبتنى على جواز تأجيل الثمن، نعم لا بد في النسيئة من كون الثمن كليا في ذمة المشتري. أما إذا كان شخصا و قد اشترط تأخير تسليمه، فالشرط المذكور و إن كان نافذا إلا أن البيع لا يكون نسيئة حينئذ.

(مسألة ١): بيع النسيئة يتوقف على اشتراط التأجيل في ضمن العقد، أما بيع النقد فلا يحتاج إلى شرط، بل هو مقتضى إطلاق العقد، و يجب فيه المبادرة بتسليم الثمن، كما يظهر ذلك كله مما تقدم في خيار التأخير. و قد تقدم في الفصل السابق حكم ما لو امتنع البائع من قبض الثمن المستحق له.

(مسألة ٢): الأحوط وجوبا في بيع النسيئة أن يكون الأجل معلوما، مضبوطا بنحو لا يقبل الزيادة و النقصان، و لا يكفي تعيينه واقعا مع الجهل به حين العقد، كقدوم المسافر، و وضع المرأة حملها، بل حتى مثل الشهور العربية أو الرومية أو الفارسية مما هو منضبط في نفسه إذا لم يألفه المتبايعان، بحيث يحتاج معرفة المدة بها إلى الحساب أو الرجوع للغير.

نعم، لا يضمر التحديد بأول الشهر إذا تردد الشهر السابق عليه بين الزيادة و النقصان.

(مسألة ٣): لا حد للأجل في النسيئة، و إن كان الأحوط استحبابا أن لا يبلغ ثلاث سنين.

(مسألة ٤): كما لا يجب على المشتري في بيع النسيئة دفع الثمن قبل الأجل لا يجب على البائع أخذه لو دفعه المشتري قبل الأجل، و لا يجري فيه ما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٥

تقدم في الفصل السابق إلّا بعد حلول الأجل.

نعم، لو قامت القرينة على أن التأجيل شرط للمشتري دون البائع كان للمشتري التنازل عن شرطه فيكون الثمن حالا، لكن لا يكفي في ذلك انتفاع المشتري بالشرط غالبا دون البائع، لإمكان أن يكون طلب المشتري للتأجيل يوجب ترتيب البائع لأموره بنحو يلائمه الشرط المذكور، فيجعلان الشرط لهما معا و لا يسقط إلّا برضاهما معا، فلا بد من قيام القرينة الخاصة على خلاف ذلك، و على أن الشرط للمشتري فقط.

(مسألة ٥): يصح بيع الشيء بثمن حالا، و بأكثر منه مؤجلا من دون تعيين أحدهما، كما لو قال: بعثك هذا الثوب بعشرة دنانير نقدا، و باثني عشر إلى شهر، لكن يقع البيع بأقل الثمنين و أبعد الأجلين، كما تقدم تفصيل ذلك في المسألة (١٤) من الفصل الثالث.

(مسألة ٦): يجوز في بيع النسيئة أن يزيد في الثمن من أجل الأجل كما يتعارف كثيرا، فإذا كانت قيمة الشيء عشرة مثلا جاز بيعه نسيئة باثني عشر، ولا محذور في ذلك.

نعم بعد تعيين الثمن في العقد بقدر خاص إذا حلّ وقت دفعه لا- يجوز تأجيله بزيادة عليه، كما لا يجوز أن يزيد في أجل المؤجل بزيادة عليه، فإذا باعه السلعة بخمسة عشر إلى شهر مثلا و تمّ البيع ثم بدا لهما أن يزيدا في الأجل بزيادة في الثمن بأن يجعلوا الثمن عشرين مثلا إلى شهرين لم يصح ذلك.

وهكذا الحال في كل دين حالّ أو مؤجل، للزوم الربا منه.

نعم، يمكن التخلص من ذلك ببعض الطرق:

منها: أن يبيع المدين الدائن شيئا منه بدينه ثم يشتريه نسيئة بأكثر منه، مثلا إذا كان زيد مدينا لعمره ألف دينار فحلّ دينه و لم يكن عند زيد ما يفى به جاز له أن يبيع عمرا ثوبا بألف دينار فإذا تمّ البيع اشتراه منه بألف و ماتى دينار نسيئة إلى أجل معين.
و منها: أن يبيع عليه شيئا بأكثر من قيمته و يعتبر عليه في البيع تأجيل الدين، أو الزيادة في أجله، مثل أن يبيعه في المثال السابق ما قيمته عشرة بمائة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٦

بشرط أن يؤجل دينه الحال عليه، إلى غير ذلك مما يذكر في التخلص من الربا.

(مسألة ٧): يجوز تعجيل الثمن المؤجل بل كل دين بنقصان منه، بأن يعجل له بعضه و يبرئه من الباقي، كما يجوز أن يبيع الدين عليه بأقل منه معجلا أو يصلحه عنه بأقل منه معجلا- أيضا، إلا- أن يكون من المكيل أو الموزون فلا يجوز البيع و لا الصلح، بل يتعين الإبراء.

(مسألة ٨): لا يصح بيع الشيء نسيئة بثمن بشرط أن يبيعه المشتري على البائع نقدا بثمن أقل. و الأحوط وجوبا المنع في عكسه أيضا، و هو بيع الشيء نقدا بثمن بشرط أن يبيعه المشتري على البائع نسيئة بثمن أكثر. بل الأحوط وجوبا أيضا عدم البيع بشرط أن يبيعه المشتري على البائع مطلقا، كان البيعان معا نقدا أو نسيئة أو مختلفين. بل الأحوط استحبابا عدم البيع إذا كان من قصدهما الشراء بعده بحيث لو لم يقع لردّ أحدهما البيع حتى لو لم يشترط ذلك في البيع، بل لا يوقعان البيع الثاني مع قصده من أول الأمر إلا بعد لزوم البيع الأول، بسقوط خيار المجلس و نحوه مما يسوغ لأحدهما الردّ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٧

الفصل الثامن في المساومة و المراجعة و المواضع و التولية

التعاقد بين البائع و المشتري و تعيينهما الثمن عند البيع.

تارة: لا يبتنى على ملاحظة رأس المال الذي اشترى به البائع السلعة، بأن يتفقا على الثمن ابتداء.

و اخرى: يبتنى على ملاحظة رأس المال المذكور.

و البيع في الأول يسمى مساومة و هو الأفضل. و أما في الثاني، فإن كان البيع برأس المال سمي تولية، و إن كان بربح عليه سمي مراجعة، و إن كان بنقصان عنه سمي مواضع.

(مسألة ١): لا- بدّ في القسم الثاني بصورة الثلاث من ذكر مقدار رأس المال ليعلم مجموع الثمن، بناء على ما سبق من لزوم العلم بالثمن، فلا- يكفي ذكر رأس المال من دون بيان مقداره، بأن يقول مثلا: بعثك الثوب برأس ماله فقط، أو مع ربح كذا، أو و ضيعه كذا. بل يقول: بعثك الثوب برأس ماله و هو عشرة فقط، أو مع ربح كذا، أو و ضيعه كذا.

(مسألة ٢): الظاهر كفاية نسبة الربح أو الوضعية لرأس المال المعلوم و إن جهل مجموع الثمن حين إيقاع البيع و توقفت معرفته على

الحساب، فيصح -مثلا- أن يقول: بعتك هذا المتاع برأس ماله و هو مائتان مع ربح واحد لكل عشرة، و إن لم يعرف أحدهما أو كلاهما حين البيع أن الثمن يكون مائتين و عشرين و احتاج ذلك إلى الحساب.

(مسألة ٣): في بيع المرابحة و المواضعة و التولية إذا أخبر البائع برأس

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٨

المال على خلاف الواقع صح البيع و كان للمشتري الخيار في البيع، نظير خيار تخلف الوصف.

(مسألة ٤): إذا كان الشراء بثمان مؤجل و جب على البائع في المرابحة و المواضعة و التولية أن يخبر بالأجل، فإن أطلق و لم يبين كان للمشتري الخيار بين الفسخ و الإمساك بذلك الأجل.

(مسألة ٥): إذا اشترى شخص جملة أشياء بثمان واحد صفقة لم يجز له بيع أجزائها مرابحة أو مواضعة أو تولية على تقويمه من دون إعلام المشتري بالحال، إلا أن يكون توزيع الثمن على الأجزاء معلوما من غير حاجة للتقويم، بأن كانت الصفقة جملة متماثلة الأجزاء، كما لو اشترى عشرة أقلام من ماركة خاصة بمائة دينار.

(مسألة ٦): إذا اشترى شيئا بثمان معين و عمل فيه بنفسه عملا- له اجرة كما لو خاط الثوب لم يحل له أن يضم الأجرة للثمان، في بيع المرابحة و المواضعة و التولية، بل لا بد أن يخبر بالحال، و كذا لو عمل له الغير ذلك العمل تبرعا، و كذا إذا عمله له بأجرة، إلا أن تقوم القرينة على أن المراد بالثمان مطلق الكلفة، لا- ثمن الشراء فقط. و هكذا الحال في كل ما ينفقه على المتاع من اجرة النقل و الحفظ و غيرهما، فإنه لا يجوز إضافتها للثمان و عدّها منه، إلا مع قيام القرينة على أن المراد بالثمان ما يعمها، و بدونها لا بد من إعلام المشتري بالحال، و إلا ثبت له الخيار.

(مسألة ٧): إذا حدّد صاحب المال للدلال سعرا، و قال له: ما زاد فهو لك، جاز ذلك و يكون الزائد للدلال، إلا أنه لا يجوز للدلال أن يبيعه مرابحة، بأن يفرض القدر المحدّد عليه رأس المال و ما زاد هو الربح، لأنه لم يشتره بالمقدار الذي حدده عليه.

(مسألة ٨): إذا اشترى معييا و رجع على البائع بالأرش فليس له البيع مرابحة أو وضعية أو تولية بثمان الشراء، بل لا بد من بيان الحال. و كذا لو لم يرجع أو رجع و لم يدفع له البائع الأرش، فإن اللازم بيان أن الشراء بذلك الثمن إنما كان بتخيل السلامة، لا مع العلم بالعيب. و كذا الحال لو اشتراه بالثمان الخاص

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٨٩

سالما فتعيب عنده أو تغير تغيرا قد ينقص قيمته أو يوجب اختلاف الرغبة فيه، فإن اللازم بيان أن الشراء بالثمان الخاص إنما كان قبل التعيب أو التغير.

(مسألة ٩): لو اشترى شيئا بثمان خاص ثم أسقط البائع بعض الثمن تفضّلا أو مجازاة على إحسان سابق جاز للمشتري بيعه مرابحة أو وضعية أو تولية بثمان الشراء و لا- يستثنى منه ما أسقطه البائع. بخلاف ما لو كان الشراء بالثمان مع إسقاط بعضه للتحويل في زيادة الثمن، فإنه لا- بد من بيان الحال، و إلا ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ و الإمساك بتمام الثمن بل الأحوط وجوبا البيان فيما لو عدّ الإسقاط عرفا من توابع المعاملة و لواحقها، بحيث يرى العرف أن الثمن هو الباقي بعد الإسقاط. و هكذا الحال في جميع موارد الانصرافات العرفية التي لو انكشف الأمر فيها على حقيقته لعدّ البائع متحايلا، مثل ما لو سبق منه المواطأة مع ولده على أن يبيع المتاع عليه ثم يشتريه منه بأكثر من ثمنه المتعارف فإنه لا يجوز ملاحظة ثمن الشراء من ولده في بيعه بعد ذلك، بل لا بد من بيان الحال، و إلا كان تدليسا و ثبت الخيار للمشتري.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٠

و هو من المحرمات الشديدة و الذنوب الموبقة التي أكد الكتاب المجيد و السنة الشريفة على الردع عنها، حتى عدّ في النصوص الكثيرة من الكبائر الخمس أو السبع التي يظهر من النصوص أنها أكبر الكبائر، و في الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «درهم ربا أشدّ من سبعين زنية كلها بذات محرم في بيت الله الحرام»، و في بعض النصوص أنه: سبعون جزء أيسرها مثل أن ينكح الرجل امه في بيت الله الحرام، و أنه أخبث المكاسب، و أن صاحبه لا يزال في لعنة الله تعالى و الملائكة ما كان عنده منه قيراط، و أنه إذا أراد الله بقوم هلاكاً ظهر فيهم الربا، إلى غير ذلك.

و قد تقدم في كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أنه يشترك في إثمه الأكل و المعطى و الكاتب و الشاهد.

إذا عرفت هذا، فاعلم أن الربا على قسمين:

الأول: ما يكون في الدين.

الثاني: ما يكون في المعاوضة.

أمّا الأول فيأتي الكلام فيه في كتاب القرض و الدين إن شاء الله تعالى.

و أمّا الثاني فهو عبارة عن المعاوضة مع زيادة أحد العوضين عن الآخر في المقدار. و لا فرق فيه بين المعاوضة بالبيع و غيره، كالمقاطعة مع الطحان عن مقدار من الحنطة بمقدار من الدقيق أكثر منه، و المصالحة عن الشيء بالشيء الأكثر منه، و فاء الدين بأكثر منه، كما لو كان له على رجل مقدار من الحنطة الجيدة فلا تكون عنده فيدفع إليه بدله أكثر منه من الحنطة الرديئة، و هكذا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩١

نعم، لا بد من تضمن المعاملة المعاوضة بين العينين، أمّا إذا لم تبتن على ذلك فلا يلزم الربا المحرم، كما إذا وهبه مقدارا من الحنطة على أن يهبه أكثر منها، أو تصالحا على إبراء ذمته كل منهما ممّا انشغلت به للآخر مع التفاضل بين الحقيقتين. و منه الصلح على القسمة في المشاع، و المشتبه، لعدم ابتائنه على المعاوضة بين ما يستحقه كل من المتصالحين و ما يأخذه، بل على تعيين حقه بما يأخذه. و يعتبر فيه أو في حرمة أمران:

الأول: أن يكون كل من العوضين من المكيل أو الموزون. فإذا كان أحدهما أو كلاهما ممّا يباع عدداً، أو جزافاً، أو يقدر بالمساحة كالثياب فلا بأس بالتفاضل بينهما.

(مسألة ١): يجوز بيع غير المكيل و الموزون بما يماثله في الجنس مع عدم التفاضل في المقدار مطلقاً نقداً و نسيئاً. و أمّا مع التفاضل كبيع بيضة بيضتين و شاة بشاتين و ثوب بثوبين فيجوز بيعه نقداً بلا إشكال. بل الظاهر جواز بيعه نسيئاً أيضاً. و إن كان الأحوط استحباباً تركه.

نعم، إذا كان أحد العوضين مؤجلاً و كان أكثر من المعجل و لم يكن بينهما فرق في القيود و الأوصاف فالأحوط وجوباً الاجتناب عن المعاوضة بينهما.

(مسألة ٢): لا بأس ببيع الحنطة أو دقيقها بالخبز و نحوه منها مع التفاضل إذا لم يكن الخبز موزوناً، و كذا بيع القطن أو غزله بالثوب المنسوج منه مع التفاضل إذا لم يكن الثوب موزوناً. أمّا إذا كان الخبز أو الثوب موزوناً فلا يجوز ذلك. و كذا الحال في أمثال ذلك مما كان فيه أحد العوضين مكيلاً أو موزوناً و الآخر غير مكيل أو موزون.

(مسألة ٣): إذا كان الشيء في حال يباع موزوناً أو مكيلاً و في حال يباع جزافاً، لم يجز بيعه بمثله متفاضلاً في الحال الأول و جاز بيعه متفاضلاً في الحال الثاني. و كذا إذا اختلف حاله باختلاف البلدان.

(مسألة ٤): الأوراق النقدية كالدينار و الدولار و الريال و التومان لما لم تكن من المكيل و الموزون فلا بأس ببيعها من جنسها مع التفاضل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٢

الثاني: أن يكون العوضان متحدين في الجنس و إن اختلفا في الصفات، كالجودة و الرداءة و الجفاف و الرطوبة و اللون و الطعم. بل و إن اختلف الصنف كالعنب الراقى و غيره، و التمر البرنى و غيره، و الرز العنبر و غيره إلى غير ذلك.

و المرجع في وحدة الجنس و اختلافه العرف عدا ما دلت عليه النصوص بالخصوص بالخصوص و هو الحنطة و الشعير، فإنهما و إن كانا جنسين عرفا إلا أنهما بحكم الجنس الواحد في المقام، فلا يجوز التفاضل بينهما.

(مسألة ٥): المدار في اتحاد جنس ما يؤخذ من الحيوان من اللحوم و الألبان و الأدهان و الأصواف و غيرها و تعدده على اتحاد جنس الحيوان المأخوذ منه و تعدده. فما يؤخذ من حيوان متحد الجنس متحد جنسا، و ما يؤخذ من حيوان مختلف الجنس مختلف جنسا. نعم، الظاهر أن اللحم و الشحم مختلفان جنسا و إن كانا لحيوان واحد كالعظم و اللحم. كما أن الظاهر أن صوف الغنم مخالف لشعر المعز عرفا، و إن قيل أن الحيوانين من جنس واحد.

(مسألة ٦): لما كان العظم و اللحم و الشحم أجناسا مختلفة كما سبق فإذا بيع قسم من الحيوان مشتمل على الأمور المذكورة بقسم منه كذلك لا يلزم الربا مع التفاضل لما يأتى من عدم لزوم الربا مع الضميمة. نعم لا بد من كون كل منهما بمقدار معتد به بحيث يكون موضوعا للمعاوضة.

(مسألة ٧): الأحوط و جوبا عدم بيع اللحم بالحيوان، و لا- بيع الحيوان باللحم من غير فرق بين اتحاد جنس الحيوان ذى اللحم مع الحيوان العوض أو المعوض عنه و عدمه. بل الأحوط و جوبا العموم للحيوان المذبوح.

(مسألة ٨): التمر بأنواعه جنس واحد، و الحبوب كل منها جنس، فالحنطة و الأرز و الماش و الذرة و العدس و الفاصوليا و الباقلاء و الحمص و غيرها كل واحد منها جنس برأسه. و الفلزات كل نوع منها جنس، فالذهب و الفضة و الصفر و الألمنيوم و الحديد و الرصاص كل واحد منها جنس برأسه.

(مسألة ٩): تفرع الشيء أو الأشياء عن الأصل إن رجع إلى تبدل الصفة مع حفظ الذات عرفا فهو جنس واحد، كالحنطة مع الدقيق و الخبز بأنواعه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٣

و حتى مثل الحلوى المتخذة منها إذا كان الدقيق هو المقوم لها عرفا. و كالحليب مع اللبن الرائب و الجبن، و كالزبد مع السمن، و كالبسر مع الرطب و التمر، و كالمشمس مع ما يسمى بالراشى أو الطحينية. نعم لا- بد من انحفاظ الجزء المقوم له عرفا، كالحليب و الجبن، أما مع انحفاظ الجزء غير المقوم كالماء المنفصل من الحليب عند صيرورته جبنا فالظاهر مباينته عرفا للأصل.

و إن كان من قبيل تولد شيء من شيء فهما جنسان كالزبد أو السمن مع الحليب، و الزيوت النباتية مع أصولها كالجوز و اللوز و الزيتون و نحوها. و نظير ذلك ما يستخرج بالتفاعل مع الأصل كالخل من التمر و العنب و نحوها. و أمّا مثل الدبس المعتصر أو المطبوخ من التمر، و العصير من العنب و الزبيب و الرمان و غيرها فالأحوط و جوبا العمل معه بالإضافة إلى أصله معاملة الجنس الواحد.

(مسألة ١٠): يجوز بيع أحد الفرعين بالآخر مع التفاضل إذا لم يكونا متحدين عرفا، كالزبد و اللبن المخيض المستخرجين من الحليب. دون مثل الجبن و اللبن المخيض.

(مسألة ١١): يجوز على كراهة بيع الجاف بالرطب من جنس واحد مع التساوى في المقدار، كالرطب بالتمر، و العنب بالزبيب، و اللحم بالقديد، و جميع أنواع الفواكه الطرية باليابس منها و إن كان الأحوط استحبابا تركه. و أمّا مع التفاضل في المقدار فلا يجوز البيع بلا إشكال حتى لو كانت الزيادة في جانب الرطب بحيث لو جفّ ساوى الجاف.

(مسألة ١٢): لا فرق في حرمة الزيادة في بيع الأجناس الربوية بين أن تكون من جنس العوضين، كما لو باعه تسعة كيلوات من الحنطة بعشرة كيلوات منها و أن تكون من غير جنسها، كما لو باعه عشرة كيلوات حنطة بعشرة كيلوات منها مع أكياسها. بل الأحوط و جوبا

ترك الزيادة غير العينية، كما لو اختص أحد المتبايعين بشرط، كالأجل وغيره، فلا يباع مثل بمثل بشرط تأجيل أحدهما دون الآخر، أو زيادة أجل أحدهما على أجل الآخر، أو بشرط أن يعمل البائع دون المشتري أو المشتري دون البائع عملاً، أو نحو ذلك مما يوجب لأحد المتبايعين حقاً لا يثبت للآخر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٤

(مسألة ١٣): لا ربا بين الوالد وولده، فيجوز لكل منهما أخذ الزيادة من الآخر. من دون فرق في الولد بين الذكر والأنثى، ولا بين الولد الصلبى وولد الولد. ولا تلحق الأم بالأب في ذلك.

(مسألة ١٤): لا ربا بين المولى ومملوكه فيجوز لكل منهما أخذ الزيادة من الآخر، من دون فرق فيهما بين الذكر والأنثى، ومن دون فرق في المملوك بين القن والمدبر وأم الولد. وفي العموم للمكاتب إشكال.

(مسألة ١٥): لا ربا بين الزوج وزوجته. وفي العموم للمتمتع بها إشكال، كالإشكال في جريان هذا الحكم على المطلقة رجعياً.

(مسألة ١٦): لا ربا بين المسلم والحربي لكن على أن يكون أخذ الزيادة هو المسلم دون الحربي. أما الذمى فلا يجوز الربا معه وإن كان أخذ الزيادة هو المسلم. نعم لو فرض العصيان بإيقاع المعاملة معه جاز أخذ الزيادة منه من باب الإلزام إذا كان مقتضى دينه صحة الربا ونفوذه عليه.

(مسألة ١٧): المراد بالحربي من لا يقوم بشرائط الذمة وإن كان كتابياً.

(مسألة ١٨): لا فرق في الربا المحلل في المسائل السابقة بين ربا المعاوضة و ربا القرض، و يترتب على ذلك أنه يجوز الإيداع في البنوك الأهلية الكافرة مع الفائدة، ولا يجوز ذلك في البنوك الأهلية المسلمة، وحبذا لو أعلنت إدارة البنوك الأهلية المسلمة عن أن من يمتنع شرعاً من الإيداع فيها بالفائدة له أن يودع فيها لا بشرط الفائدة و يأخذ الفائدة بنية الهدية التبرعية من دون أن تكون مستحقة بالشرط. لثلا يمتنع المسلمون المتدينون عن الإيداع فيها و يودعوا في البنوك الكافرة التي يحل أخذ الفائدة منها.

(مسألة ١٩): يجوز الإيداع في البنوك الحكومية في الحكومات التي لا تبتنى على الولاية الدينية لا بتية اشتراط الفائدة ثم يجوز أخذ الفائدة بتية كونها منحة مجانية من الدولة، لكن يجرى عليها حكم مجهول المالك، كما يجرى الحكم المذكور في جميع ما يؤخذ منها إذا كان المال مما تعاقبت عليه أيدي المسلمين، نظير ما تقدم في المسألة (٥٩) من مقدمة كتاب التجارة.

(مسألة ٢٠): من أخذ مالا بوجه ربوى جاهلاً بحرمة ثم علم بعد ذلك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٥

فإن تاب و انتهى عنه حل له ما أخذ، و وجب عليه ترك ما لم يأخذ. من دون فرق بين الجهل بحرمة الربا رأساً و الجهل ببعض الخصوصيات و الفروع المتعلقة به مع العلم بحرمة أصل الربا. كما لا فرق أيضاً بين ربا المعاوضة و ربا القرض.

(مسألة ٢١): من أخذ الربا عالماً بحرمة لم تنفعه التوبة في تحليله له، بل إن بقى عين المال فإن كان متميزاً و جب إرجاعه لصاحبه مع معرفته، و مع الجهل به يجرى عليه حكم مجهول المالك، و إن كان مختلطاً بماله جرى على الكل حكم المال المختلط بالحرام، و إن تلف أو خرج عن يده انشغلت به ذمته. و قد تقدمت أحكام ذلك كله في حكم المال المختلط بالحرام من كتاب الخمس.

(مسألة ٢٢): من ورث ما لا- من شخص يأخذ الربا، و علم أن فيه الربا، فإن عرف الربا بعينه أرجعه لصاحبه، و إن لم يعرفه جرى عليه حكم مجهول المالك، و إن كان الربا مختلطاً بغيره من مال المورث حل له المال كله، فله المهنتاً و الوزر على المورث. و لا فرق في ذلك بين ربا المعاوضة و ربا المعاوضة و ربا القرض.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٧

و هو بيع الذهب بالفضة و بيع الفضة بالذهب، من دون فرق بين المسكوك منها و هو الدراهم و الدنانير و نحوها و غيره. و من ثم كان مورداً للابتلاء، و إن لم يكن شائعاً نحو شيوعه فيما سبق يوم كانت النقود التي عليها مدار التعامل من الذهب و الفضة المسكوكين.

(مسألة ١): يجب في بيع الصرف نقداً التقابض بين المتبايعين قبل التفرق، فلو أوقعا العقد متفرقين لم يصح. و في صحة البيع نسيئته المستلزم لعدم قبض أحد العوضين إشكال و الأحوط وجوباً اجتنابه.

(مسألة ٢): لا يعتبر القبض في مجلس العقد، فلو فارقا المجلس مصطحين ثم تقابضا قبل التفرق صح العقد.

(مسألة ٣): لو تقابضا في بعض المبيع أو الثمن و لم يتقابضا في الباقي حتى افترقا صح بالإضافة إلى ما تقابضا بالنسبة، و كان لهما خيار تبعض الصفقة.

إذا لم يكن افتراقهما مبنياً على الرضا منهما بالتبعض. و كذا الحال لو كان بعض المبيع من غير الذهب و الفضة، فإنه لو لم يحصل التقابض صح في ذلك الغير بالنسبة و بطل في الذهب أو الفضة غير المقبوضين، و ثبت خيار تبعض الصفقة بالشرط المتقدم.

(مسألة ٤): يختص اشتراط التقابض بالبيع و لا يجري في الصلح و غيره من العقود.

(مسألة ٥): إذا كان له في ذمته غيره دين من الذهب فباعه عليه بفضة لم يحتج إلى قبض المشتري بأن يعين ما في ذمته من الذهب في ذهب خاص

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٨

و يقبضه، بل يكفي انشغال ذمته به عن قبضه. نعم لا بد من قبض البائع و هو الدائن للثمن و هو الفضة قبل التفرق. أما لو قال الدائن للمدين: حوّل الذهب الذي في ذمتك إلى فضة بسعر خاص، فقبل صح التحويل بلا حاجة أيضاً إلى قبض الدائن للفضة. و كذا الحال في عكس ذلك، و هو ما إذا كان له في ذمته الغير فضة و أراد بيعها بذهب أو تحويلها إلى ذهب.

(مسألة ٦): لا يجب على المتبايعين في الصرف الإقباض من أجل تصحيح البيع، بل لكل منهما الامتناع منه و إن لزم البطلان.

(مسألة ٧): يكفي في قبض كل من العوضين في الصرف قبض أكثر من الحق من دون تمييز للحق في ضمنه، فإذا باعه مائة غرام ذهباً مثلاً كفي قبض مائتي غرام، على أن يرجع الزائد، و لا يجب قبل التفرق تعيين المائة التي هي له.

(مسألة ٨): لا يجري حكم الصرف على الأوراق النقدية التي تعارف التعامل بها في عصورنا، سواء رصدت لها الحكومات ذهباً أم لا. فيصح بيع بعضها ببعض و صرفه من دون تقابض، سواء كانت لدولة واحدة كالدينار بالدينار، أم لدولتين كالدولار بالدينار.

(مسألة ٩): إذا انشغلت ذمته الإنسان بنقد معين كالدينار العراقي و جب عليه في مقام الوفاء الدفع منه مهما طال الزمان و إن تغيرت قيمته السوقية، زيادة أو نقيصة. و لا يجب ملاحظة قيمته حين انشغال الذمته به. سواء كان انشغال الذمته به لاقتراضه، أم لإتلافه، أم لجعله ثمناً في بيع أو مهراً في نكاح، أو نحو ذلك. و هكذا الحال في كل ما تشغل به الذمته من الأعيان المثلية.

(مسألة ١٠): إذا كان النقد الذي تشغل به الذمته بدلاً عن مضمون قيمى عينا كان أو منفعة فاختلف سعر المضمون و جب دفع الثابت حين انشغال الذمته من دون زيادة و لا نقيصة إذا كان اختلاف السعر لاختلاف مالية المضمون، كما لو كان عزيز الوجود فابتدل أو مبتدل الوجود فعزّ. أما إذا كان لاختلاف مالية النقد فالأمر لا يخلو عن إشكال، و الأحوط وجوباً التصالح بين الطرفين.

(مسألة ١١): إذا اقترض نقداً معيناً و كان المدفوع فئه خاصة منه كفضة الخمسة و عشرين ديناراً أو طبعه خاصة منه، لم يجب حفظ الخصوصية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٩٩

المذكورة في مقام الوفاء، بل يكفي دفع أى فرد شاء يصدق عليه النقد المذكور، و إن اختلف سعر الخصوصية بين الطرفين بعد ذلك. إلا أن يشترط في القرض حفظ الخصوصية المذكورة عند الوفاء. و كذا الحال في إتلاف بعض الأفراد منه، فإنه لا يجب حفظ الخصوصية

التي يمتاز بها المتلف إذا لم يكن لها حين الإلتلاف فرق في المالىة، و إن اختلفت قيمتها بعد ذلك. و كذا إذا ضمنها بسبب آخر غير الإلتلاف، فإنه لا- يجب الوفاء بواجد الخصوصية الموجودة أو الشائعة الوجود حين الضمان، نعم إذا كان الاقتراض أو الإلتلاف بعد اختلاف الخصوصية في السعر وجب الوفاء بواجد الخصوصية المقترضة أو المتلفة.

(مسألة ١٢): إذا انشغلت ذمة الشخص بنقد خاص ثم أسقطت الدولة الطبعه الشائعه منه و استبدلتها بطبعه اخرى وجب الوفاء من الطبعه الثانيه. و أما إذا أسقطت العملة رأساً أو سقطت العملة بنفسها عن المالىة لسقوط الدولة فلا يجب الوفاء بغيرها مما كان بسعرها من النقود أو الأعيان الأخرى.

(مسألة ١٣): إذا انشغلت الذمة بنقد معين ثم منعت الدولة من التعامل به من دون أن تسقط مالىته وجب الوفاء به مهما بلغت قيمته.

(مسألة ١٤): تراب الصاغه إذا علم بأن فيه ذهباً فقط و جهل قدره لم يجوز بيعه بالذهب، بل يتعين بيعه بالفضه نقداً أو بغير الذهب و الفضة نسيئته أو نقداً.

و ينعكس الحال لو علم باشماله على الفضة فقط. أما لو علم باشماله على الذهب و الفضة فقط أو مع غيرهما مما له قيمة جاز بيعه بالذهب فقط أو بالفضه فقط لكن بشرط العلم بزيادة الثمن إذا كان من الفضة عما فيه من الفضة. و إذا كان من الذهب عما فيه من الذهب. كما يجوز بيعه بالذهب و الفضة معا. و يجب فيه و فيما قبله التقابض. و يجوز بيعه بجنس ثالث كالأوراق النقدية و الطعام، و لا يجب حينئذ التقابض. و هذا هو الحال في كل ما اشتمل على الفضة أو الذهب من الأمتعة كالأواني و السيوف المحلاة و غيرها.

(مسألة ١٥): تراب الصاغه المشتمل على الذهب و الفضة و غيرهما من الفلزات إن كان ما فيه منها باقياً على ملك أصحابه الأول من دون أن يعرضوا عنه فمع معرفتهم بأعيانهم يجب مراجعتهم فيه، و مع ترددهم بين جماعة معينه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٠

يجب مراجعة الكل و الصلح معهم، و مع التشاح يقرع بينهم بعد مراجعة الحاكم الشرعى. و مع ترددهم بين جماعة غير معينه يتصدق به عن أصحابه على الفقراء. أما إذا كان ملكاً للصائغ فثمنه له، كما هو الغالب، للبناء على إعراض أصحابه الأول عنه، لعدم أهميته، أو للصلح معهم عنه بضمن الصائغ لنقص ما يأتون به و تعويضهم عنه. و يجرى التفصيل المذكور في أمثال الصاغه ممن تجتمع عندهم فضلات ما يعملون به، كالحديد عند الحدادين و القماش عند الخياطين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠١

الفصل الحادى عشر فى السلف

إشارة

و فيه مباحث.

المبحث الأول فى حقيقة السلف

و يقال له السلم أيضاً، و هو ابتياح كلى مؤجل بثمن حال عكس النسيئة.

و قد تقدم فى خيار التأخير أن إطلاق العقد يقتضى تعجيل تسليم كل من الثمن و المثل، و حينئذ فاستحقاق تأجيل المبيع الذى يبتنى عليه السلف يحتاج إلى شرط مخرج عن مقتضى الإطلاق المذكور، نظير ما تقدم فى النسيئة من أن استحقاق تأجيل الثمن يحتاج إلى شرط مخرج عن ذلك الإطلاق.

(مسألة ١): الظاهر أنه لا بد فى السلف من أن يكون المبيع كلياً بحيث تشغل به ذمة البائع، فإذا كان المبيع شخصياً قد اشترط تأجيل

تسليمه إلى أجل لم يكن من السلف و إن كان البيع صحيحا. وكذا إذا كان كليا في معين خارجي كما إذا باعه مائة كيلو حنطة من بيدر خاص. و حينئذ لو تلف المبيع قبل قبضه أو تعذر تسليمه بطل البيع و استحق المشتري الثمن لا غير. وكذا لو تلف تمام المعين المشتمل على المبيع، كالبيدر في المثال المتقدم. نعم لو تلف بعضه لم يبطل البيع، بل يجب على البائع تسليم تمام المبيع من الباقي، إلا أن يكون الباقي أقل من المبيع فيبطل البيع فيما لا يمكن تسليمه.

(مسألة ٢): يجوز بيع الكلي حالا بحيث يستحق المشتري المطالبة به فعلا و إن لم يكن عند البائع حين البيع فرد منه إذا كان يقدر على تحصيله و تسليمه للمشتري و لو بشرائه من غيره أو استيهابه أو اقتراضه. نعم يجب المبادرة لذلك فإن تأخير على خلاف المتعارف في مثله كان للمشتري الخيار.

(مسألة ٣): لا يجوز للإنسان أن يبيع أمرا شخصيا لا يملكه فعلا على أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٢

يشتره أو يستوهبه من مالكة ثم يسلمه للمشتري، فلو فعل ذلك بطل البيع، و لو اشترى البائع المبيع حينئذ من مالكة الأول لم يستحقه المشتري. نعم لا بأس بأن يساوم شخصا على ما لا يملك من دون أن يبيعه إياه، ثم يشتره بعد ذلك من مالكة و يبيعه لذلك الشخص بعد أن يشتره و يصير في ملكه، لكن على أن يبقى لكل منهما حرية الاختيار بالبيع و عدمه إلى أن يتحقق منهما البيع بعد شرائه من مالكة الأول، و كل منهما لا يلزم بالبيع قبل ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٣

المبحث الثاني في شروط السلف

و هي أمور.

الأول: ضبط أوصاف المبيع في الجملة بالنحو الراجع للاختلاف الفاحش، كضبط الحيوان بالأسنان، و ضبط الطعام بالجنس و الكيل و الوزن، و كذا جميع ما يكال أو يوزن، و ضبط القماش بالطول و العرض، و نحو ذلك. و لا يجب استيعاب الصفات التي تختلف القيمة باختلافها و التدقيق فيها، فضلا عن الأوصاف التي تختلف الرغبة باختلافها من دون أن يكون لها دخل في القيمة. الثاني: قبض الثمن قبل التفرق، و إلا لم يقع سلفا، و في صحته يباع من غير أن يكون سلفا إشكال، فاللازم الاحتياط. و لو قبض بعض الثمن صح فيما يقابله. لكن لو قلنا بكون القبض شرطا في صحة العقد المستلزم لبطان العقد في الباقي كان لهما خيار تبعض الصفقة، إذا لم يكن افتراقهما مبتئا على الرضا منهما بالتبعض.

(مسألة ٤): إذا كان للمشتري دين في ذمة البائع كان له جعله ثمنا في السلف، و لا يحتاج إلى القبض حينئذ.

الثالث: تعيين الأجل المضبوط للمبيع بالأيام أو الشهور أو السنين، من دون فرق بين الطويل و القصير. و لا يكفي الأجل المردد كتسليمه عند المطالبة، و لا المعين واقعا المجهول حين العقد، كقدوم المسافر و وضع المرأة حملها، بل حتى مثل الشهور العربية أو الرومية أو الفارسية إذا لم يألفها المتبايعان و لم يعرفا الوقت بها.

الرابع: قدرة البائع على تسليمه في وقته على حسب ما تضمنه العقد،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٤

سواء كان عامّ الوجود أم نادرة، فلو انكشف عدم قدرته عليه حينئذ انكشف بطلان البيع. و يكفي في قدرته عليه المعتبرة في صحة العقد القدرة الحقيقية، و لو بالقدرة على تحصيله قبل الأجل و حفظه إلى حين حلوله، سواء كان تحصيله بصنعه أم بشرائه أم باستيهابه أم بغير ذلك. و لا يبطل العقد إلا مع انكشاف العجز عن تحصيله رأسا، فلو كان قادرا على تحصيله قبل الأجل فلم يفعل عمدا أو لتخيل قدرته على تحصيله بعد ذلك فاتفق عجزه حينئذ فالعقد صحيح.

الخامس: عدم الإخلال بشروط الصرف و عدم لزوم الربا، فلا يجوز إسلاف الذهب بالفضة، و لا الفضة بالذهب، لما تقدم من وجوب التقابض في بيع الذهب بالفضة و بيع الفضة بالذهب.

كما أن الأحوط وجوبا عدم الإسلاف مع اتحاد جنس المبيع و الثمن إذا كانا من المكييل أو الموزون لثلا يلزم الربا. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٥

المبحث الثالث في أحكام السلف

(مسألة ٥): إطلاق العقد يقتضى وجوب تسليم المبيع إذا حلَّ أجله في بلد العقد، ما لم تقم قرينه على إرادته غيره، فيتعين تسليمه فيه حينئذ.

(مسألة ٦): إذا اشترى شيئا سلفا و صحَّ الشراء لقدرة البائع على تسليمه في وقته بالمعنى المتقدم جاز بيعه على من اشتراه منه قبل حلول الأجل و بعده بغير جنس الثمن الذى اشتراه به، و بجنسه من دون زيادة. بل مع الزيادة أيضا على كراهية، و إن كان الأحوط استحبابا تركه. أما بيعه على غير البائع فلا يجوز حالاً قبل حلول الأجل، و لا مؤجلاً إلى أجل لا يبلغ الأجل الذى له، كما يشكل بيعه قبل قبضه مرابحة، أو بوضيعة إذا كان ممّا يكال أو يوزن، على ما تقدم في المسألة (١٥) من الفصل السادس. و لا بدّ في بيعه في جميع الصور من ملاحظة الضوابط المتقدمة للربا و بيع الصرف.

و أما إذا انكشف بطلان السلف لتعذر المبيع في وقته كما لو اشترى مقدارا من طعام قربة فتلف فاحترق زرعها قبل بلوغه فلا يصح بيعه في جميع الصور، و لو بيع بتخيل صحة السلف انكشف بطلانه بانكشاف بطلان السلف.

(مسألة ٧): إذا دفع البائع المبيع في السلف قبل وقت الأجل لم يجب على المشتري القبول، إلّا أن يكون التأجيل شرطا للبائع دون المشتري، نظير ما تقدم في المسألة (٤) من الفصل السابع.

(مسألة ٨): إذا دفع البائع المبيع في السلف فاقتدا للصفة المشترطة لم يجب القبول على المشتري و كان له طلب واجد الصفة، و كذا لو دفع له المعيب، فإن له طلب التبديل. لكن لو رضى بالمدفوع بعد العلم بفقده الصفة أو بالعيب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٦

صحَّ و برئت ذمّة البائع منه.

(مسألة ٩): إذا دفع البائع المبيع على الصفة المطلوبة من دون عيب و جب على المشتري القبول، فإن امتنع جرى ما تقدم في المسألة (٤) من الفصل السادس.

(مسألة ١٠): إذا دفع البائع من المبيع ما هو فوق الصفة المشترطة في السلف، فإن كان شرط الصفة راجعا إلى التقييد بخصوص الموصوف كان للمشتري عدم القبول، نظير ما تقدم في المسألة (٨) و إن كان شرط الصفة راجعا إلى التقييد بعدم دفع ما دون الموصوف فقط، مع العموم للموصوف و ما فوقه و جب عليه القبول.

(مسألة ١١): إذا حلَّ الأجل في السلف و تعذر على البائع دفع المبيع تخير المشتري بين الفسخ و الرجوع بالثمن بلا زيادة و لا نقيصة و انتظار المشتري إلى أن يتمكن البائع من دفع المبيع إليه في وقت آخر، و للمشتري بيع حقه على البائع بما يتفقان عليه من الثمن و إن زاد على ثمن شرائه كما تقدم في المسألة (٦).

هذا، إذا كان التعذر بعد القدرة على تسليم المبيع، و أمّا إذا كان التعذر في تمام الأرمنة فينكشف بطلان العقد رأسا كما تقدم و لم يستحق المشتري إلا الثمن.

(مسألة ١٢): إذا قدر البائع على تسليم بعض المبيع دون بعض و جب عليه تسليم ما قدر على تسليمه، و يجرى على الباقي ما تقدم.

(مسألة ١٣): لو كان المبيع موجودا في غير البلد الذى يجب فيه التسليم، فإن تراضيا بتسليمه في موضع وجوده أجزاء. و مع عدم

تراضيها يجب على البائع نقله إلى البلد الذي اشترط تسليمه فيه، و مع تعذر ذلك عليه يجرى حكم المسألة (١١).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٧

الفصل الثاني عشر في بيع الثمار و الزرع و الخضر

الأحوط وجوبا عدم بيع الثمرة قبل ظهورها عاما واحدا بلا ضميمة.

و يجوز بيعها أكثر من عام واحد و إن لم تظهر، و كذا بيعها مع الضميمة و لو كانت عاما واحدا و لم تظهر، و كذا بيعها بلا ضميمة و لو عاما واحدا إن ظهرت. نعم يكره ذلك قبل بدو صلاحها، بل الأحوط استحبابا تركه. بل الأفضل أن ينتظر بثمرتها حتى تأمن من الآفة.

(مسألة ١): بدو الصلاح في التمر احمراره و اصفراره، و في العنب أن يصير له عنقود ينعقد فيه الحب. و فيما له ورد أن ينعقد بعد سقوط ورده، لكن الأحوط وجوبا أن ينتظر به حتى يصلح للأكل. و كذا الحال في بقية الثمار غير التمر و العنب.

(مسألة ٢): يعتبر في الضميمة التي تقدم جواز بيع الثمرة معها أن تكون مما يجوز بيعها منفردة، و كون الثمن لها و لما انضمت له بنحو الإشاعة، من دون تخصيص كل منهما بجزء معين من الثمن. و لا يعتبر فيها أن تكون مقصودة بالأصل، بل يكفي كونها تابعة للثمره، كورق العنب. و كذا يكفي مثل الشجر اليابس و السعف و الكرب و الحطب و الحشيش الذي في البستان و غير ذلك.

(مسألة ٣): يكفي في الضميمة ظهور بعض ثمر البستان، فيصح بيع تمام ثمرته حتى ما لم يظهر منه، بل يجوز ضمه لبستان أو بساتين آخر لم تظهر ثمرتها بعد.

(مسألة ٤): إذا كان الشجر يثمر في السنة مرتين فلا يجرى على بيع تمام ثمرة السنة الواحدة حكم بيع ثمرة السنتين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٨

(مسألة ٥): إذا باع مالك الأصول الثمرة الظاهرة أو التي لم تظهر بنحو يصح البيع، ثم باع الأصول من شخص آخر، فإن كان المقصود ببيع الأصول بيعها مع الثمرة لكون الأصول كالضميمة للثمره صح البيع في الأصول و توقف في الثمرة على إجازة مشتريها، و لم يستحق البائع من الثمن إلّا ما يقابل الأصول، و إذا لم يجرى مشتري الثمرة الأول بيع الثمرة كان للمشتري الثاني خيار تبعض الصفقة إذا لم يبتن شراؤه على الرضا بالتبعض. و إن كان المقصود ببيع الأصول بيعها وحدها مع كون الثمرة من سنخ المنفعة المملوكة تبعا صح البيع و استحق البائع تمام الثمن مقابل الأصول وحدها، و كان لمشتري الأصول خيار تخلف الوصف إذا كان جاهلا بالحال حين البيع. (مسألة ٦): لا يبطل بيع الثمرة بموت المشتري قبل أخذ لها، بل تنقل لورثته، كما لا يبطل بموت البائع، بل تنتقل الأصول لورثته من دون أن يستحقوا بتبعها الثمرة المبيعة.

(مسألة ٧): إذا بيعت الثمرة لم يجرى للبائع أو لمن يشتري الأرض أو الأصول منه أن يتصرّف في الأرض أو في الأصول بما يضرّ بخروج الثمرة و صلاحها، فليس له قلع الأصول، و لا منعها من السقى، و لا أن يضع في الأرض من المواد ما يضرّ بالثمره، و لا غير ذلك.

(مسألة ٨): مسئولية خدمة الأرض و الأصول بالنحو الذي يتوقف عليه صلاح الثمرة تابعة لما يتفق عليه الطرفان من كونها على البائع أو على المشتري أو عليهما.

(مسألة ٩): إذا بيعت الثمرة بعد وجودها و صلوحها للقطف، بحيث كان مقتضى البيع أخذها رأسا فإن تلفت بعد قبض المشتري لها و لو قبض أصولها و الاستيلاء على الأرض التي هي فيها كانت من مال المشتري، و إن تلفت قبل ذلك لحقها حكم تلف المبيع قبل قبضه الذي تقدم في مسائل التسليم و القبض.

و كذا إذا بيعت قبل صلوحها للقطف و كان البيع مبتنيا على تعهّد البائع بتسليمها سالحة للأكل. و أما إذا ابتنى البيع على عدم تعهد البائع بتسليمها سالحة للأكل كما هو الغالب فالظاهر عدم ضمان البائع بتلفها قبل القبض إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٠٩

كان مستندا لسبب داخلي فيها كالمرض أو خارجي طبيعي كالزوابع والأمطار المتلفه للثمرة و نحو ذلك مما يتعارف تعرض الثمرة له، و كما لا ضمان بعدم ظهور الثمرة حينئذ أو بعدم بلوغها و نضجها بعد ظهورها حتى تتلف، و كذا إذا كان التلف مستندا للمشتري. و أما إذا كان ذلك مستندا للبائع أو لأجنبي، فإن كان بنحو يقتضى تلف الثمرة بعد نضجها لحقه ما تقدم فى حكم تلف المبيع قبل قبضه من مسائل التسليم و القبض، و إن كان بنحو يمنع من نضج الثمرة و صلوحها للأكل أو يوجب نقصها أو عيبها اقتضى الخيار للمشتري، إلا أن يبتنى البيع على براءة البائع من ذلك و عدم مسؤوليته به، فلا خيار حينئذ.

(مسألة ١٠): لما كانت الثمرة قبل قطفها ليست من المكيل و الموزون فكما يجوز بيعها بغير جنسها يجوز بيعها بجنسها. و إن كان الظاهر كراهة ذلك.

(مسألة ١١): لا يجوز بيع حمل النخل بسرا كان أو رطبا أو تمرا بتمر منه، و لا بيع زرع الحنطة بحنطة منه. و الظاهر العموم لجميع أنواع الثمار، فلا يجوز بيعها بشيء من ثمرتها. نعم لا بأس ببيع الكل حتى التمر و الحنطة بمقدار من جنسه ثم الوفاء من ثمرته من دون أن يختص الثمن بذلك، كما لا بأس بأن يؤخذ ذلك شرطا فى البيع.

و لا يفرق فى المنع بين العريه و غيرها، و العريه هى النخلة للإنسان فى دار غيره أو بستانه أو نحو ذلك، فلا يجوز بيع ثمرتها أو حملها بتمر منها.

نعم قد يرجع البيع المذكور إلى الصلح بين صاحب الشجر و غيره على أن يكون الزائد من الثمرة على المقدار المتفق عليه لغير صاحب الشجر فى مقابل خدمته أو خدمة الثمرة أو على تسليمه لصاحب الشجر من دون أن يتكلف هو الدخول لأخذها، أو نحو ذلك. و حينئذ يصح ذلك فى العريه و غيرها و النخل و غيره، و الثمار و غيرها من أنواع الزرع، بل حتى غير الزرع كالحيوان يصلح صاحبه غيره على أن له مقدارا من نمائه كصوفه و لبنه و الزائد للغير فى مقابل خدمة الحيوان أو نحوها.

(مسألة ١٢): يجوز لمن يشتري الثمرة أن يبيعها قبل قبضها بربح أو بدونه، كما يجوز ذلك بعد القبض، و لا يجرى فيه ما سبق فى المسألة (١٥) من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٠

الفصل السادس.

(مسألة ١٣): لا- يجوز بيع الحب قبل ظهوره. نعم يجوز شراء أصوله، و هو الزرع الأخضر على أن يحصده قصيلا أو بعد أن يسنبل، فيملك الحب تبعا له.

(مسألة ١٤): إذا اشترى الأصول و هى الزرع الأخضر على أن يحصده قصيلا فتركه حتى سنبل كان الحب له، و عليه أجره الأرض لصاحبها إذا لم يأذن ببقائه بعد ذلك.

(مسألة ١٥): إذا لم يشتر الأصول بتمامها، بل اشترى الظاهر منها على أن يحصده، فلم يحصده حتى سنبل كان السنبل بينهما، و يرجعان فى تعيين حصه كل منهما للصلح و على المشتري أجره الأرض لصاحبها. و كذا إذا اشترى الظاهر فقط قبل أن يصير قصيلا على أن يتركه حتى يصير قصيلا فيحصده، فإنه لو تركه و لم يحصده حتى سنبل كان السنبل بينهما و على المشتري لمالك الأرض أجره بقاءه بعد صيرورته قصيلا.

(مسألة ١٦): لا يجوز بيع الخضر كالخيار و الباذنجان قبل ظهورها، و يجوز بعد ظهورها لقطه واحدة و لقطات.

(مسألة ١٧): إذا كانت الخضرة مما يجز كالكرات و النعناع لم يجز بيعه قبل ظهوره، و يجوز بيعه بعد ذلك جزه أو جزات. و كذا الحكم فيما يخرط كورق الحنء و التوت، فإنه يجوز بيعه بعد ظهوره خرطه و خرطات، بخلاف ما إذا لم يظهر.

(مسألة ١٨): المرجع فى تعيين وقت اللقطة و اللقطات، و الجزه و الجزات، و الخرطه و الخرطات هو عرف المزارعين.

(مسألة ١٩): إنما يعتبر الظهور في الخضر و نحوها إذا بيعت الثمرة أو الورق. أما إذا بيعت الأصول فلا يعتبر ذلك، بل يجوز بيعها قبل ظهور الثمرة المقصودة منها، و تملك الثمرة المقصودة منها إذا ظهرت تبعا لملك الأصول.

(مسألة ٢٠): ما لا يظهر من الثمر كالبطاطا و الجزر إن علم انعقاد شيء منه جاز بيعه، و إن كان الأحوط استحبابا المصالحه عليه. و أما بيع أصوله فيجوز مطلقا و إن لم يعلم انعقاد شيء من الثمرة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١١

(مسألة ٢١): إذا اشترك اثنان في نخل أو شجر أو زرع جاز أن يتقبل أحدهما حصه صاحبه من الثمرة و نحوها بمقدار معين، فإذا اتفقا على ذلك استحق الشريك على صاحبه ذلك المقدار بدلا عن حصته، زادت عليه أو نقصت عنه أو ساوته. و يجري ذلك فيما إذا زاد الشركاء عن اثنين لو تراضى واحد منهم أو أكثر مع البقية في تقبل حصته.

(مسألة ٢٢): إذا كان المقدار المتقبل به كليا و جب دفعه مطلقا، سواء تلفت الثمرة أم لا. أما إذا كان المقدار المتقبل به من الثمرة المشتركة، فإن تلفت بتمامها من غير تفریط منه لم يجب عليه التعويض. نعم لو بقى منها شيء و جب عليه الدفع منه، و لا يتحمل الشريك النقص حينئذ.

(مسألة ٢٣): إذا مرّ الإنسان بشيء من النخل أو الشجر أو الزرع جاز له أن يأكل من ثمره بلا إفساد للثمر من كثرة الأكل، و لا إضرار بالأغصان أو الشجر أو غيرها، سواء التفت لذلك حين العبور و رؤية الثمر، أم كان قاصدا لذلك من أول الأمر. بل لو كان له طريقان فرجح الطريق المار بالثمر من أجل الأكل جاز له الأكل أيضا. و لو لم يكن له غرض في العبور إلّا الأكل فالأحوط له و جوبا عدم الأكل. نعم لا بأس بالخروج عن الطريق السالك لأخذ الثمرة إذا كانت منحرفة عن الطريق بالنحو المتعارف، بحيث لا ينافى صدق المرور بالثمر عرفا.

(مسألة ٢٤): لا فرق في جواز الأكل بين العلم بكراهة المالك و عدمه. بل لو نهاه المالك جاز له الأكل، و إن كان الأحوط استحبابا الترك فيه و فيما لو علم بكراهة المالك.

(مسألة ٢٥): لا يمنع من جواز الأكل حجز البستان بحائط أو شباك أو شجر غير مشمر أو نحو ذلك. نعم لو كان تخطى الحاجز مفسدا له حرم.

(مسألة ٢٦): يحرم أن يحمل معه شيئا من الثمر، و لو حملة كان سارقا و ضامنا له.

(مسألة ٢٧): لا يجوز الأكل مما لا يتعارف أكله إلّا بعد الطبخ، كما لا يجوز أخذه و الانتظار به حتى يطبخ ثم يؤكل. نعم لا بأس بأكل ما يحتاج إلى إزالة قشرة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٢

الفصل الثالث عشر في بيع الحيوان

و المهم من مسائله يتعلق ببيع الإنسان المملوك، و بخيار الحيوان، و الأول ليس موردا للابتلاء أو يندر الابتلاء به فلا ينبغي إطالة الكلام في فروعه، و الثاني تقدم في مباحث الخيار. فلنقتصر على بعض المسائل.

(مسألة ١): يجوز بيع بعض الحيوان مشاعا، كصنفة و ربه.

(مسألة ٢): الأحوط و جوبا عدم شراء بعض معين من الحيوان كالرأس و الجلد و القلب و غيرها، من دون فرق بين ما يقصد منه الذبح و ما يقصد منه الإبقاء للركوب و الحرث و غيرهما.

(مسألة ٣): يستثنى مما تقدم ما إذا باع بعيرا و استثنى الرأس و الجلد، فإنه يكون شريكا في البعير بنسبة قيمة الرأس و الجلد لقيمة البعير، فله من البعير جزء مشاع بالنسبة المذكورة، و ما إذا اشترك اثنان في شراء بعير على أن يكون لأحدهما الرأس و الجلد. فإنه

يكون شريكا في البعير بنسبة الثمن الذي دفعه مقابلهما للثمن الذي دفعه الآخر، فله من البعير جزء مشاع بالنسبة المذكورة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٣

الفصل الرابع عشر في الإقالة

وهي إجابة أحد المتعاقدين الآخر في طلب فسخ العقد، وهي ترجع إلى فسخ العقد برضاها معا. وقد تقدم في آداب التجارة أنها من المستحبات المؤكدة.

(مسألة ١): لا تختص الإقالة بالبيع، بل تجرى في جميع العقود حتى الجائزة عدا النكاح، وكذا الصدقة على الأحوط وجوبا. والظاهر جريانها في الهبة اللازمة، وكذا الضمان إذا رضى المدين. ولا تجرى في الإيقاعات.

(مسألة ٢): إقالة البيع ليست ببيعاً، فلا تجرى فيها أحكامه وشروطه ولو أحقه، بل هي فسخ للبيع وحل له.

(مسألة ٣): تقع الإقالة بكل ما يدل على فسخ العقد ورفع اليد عنه، من قول أو فعل.

(مسألة ٤): لا تجوز الإقالة بزيادة على الثمن أو المثلن أو وضيعة منهما.

فإن فعل بطلت الإقالة، وبقي كل من العوضين على ملك مالكة بالبيع.

(مسألة ٥): لو بذل له على الإقالة جعلا صحت الإقالة ولزم الجعل، فلو قال: إن أقلتني فلك كذا، فأقاله صحت الإقالة ولزمه المال المذكور. وكذا لو تصالحا على أن يقيله ويدفع له شيئا من المال فأقاله عملا بالمصالحة المذكورة. أما الإقالة بشرط مال أو عمل ففي

صحتها إشكال، فلو قال له: أقلتك على أن تدفع لي كذا أو على أن تخطب ثوبى، فقبل ففي صحة الإقالة واستحقاق الشرط إشكال.

(مسألة ٦): لا يجرى في الإقالة خيار ولا فسخ ولا إقالة.

(مسألة ٧): في صحة الإقالة في العقد مع موت أحد المتعاقدين وقيام

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٤

وارثه مقامه إشكال، والأحوط وجوبا العدم.

(مسألة ٨): تصح الإقالة في بعض مضمون العقد إذا كان مبنيا على الانحلال، بحيث يرجع عرفا إلى عقدين، أما مع الارتباطية في المضمون الواحد، بحيث يكون العقد واحدا عرفا ففي صحة الإقالة إشكال، والأحوط وجوبا العدم.

(مسألة ٩): في صحة الإقالة مع تلف أحد العوضين أو كليهما إشكال، والأحوط وجوبا العدم. نعم إذا كان التالف من سنخ الأثمان

التي يقصد ماليتها من دون نظر إلى خصوصيتها كالتقود فلا يمنع تلفه من الإقالة. وفي حكم التلف خروج العوض عن ملك صاحبه ببيع أو هبة أو غيرهما، بحيث لا يمكن رجوعه إلى مالكة الأول بالإقالة.

(مسألة ١٠): إذا تغير أحد العوضين أو تعيب لم يمنع ذلك من الإقالة، لكن لا يستحق مالكة الأول الأرش إلا بمصالحة ونحوها مما تقدم في المسألة (٥). ولو حصلت الإقالة جهلا من المقبل أو المستقبل بحصول التغير أو العيب بطلت الإقالة.

(مسألة ١١): يتحقق الغرض المهم من الإقالة بالبيع ثانيا، فيمكن اختياره مع عدم تيسر الإقالة بالوجه المشروع، أو مع عدم كون الوجه المشروع ملائما لأحد الطرفين، فبدلا من الإقالة بوضيعة من الثمن مثلا يمكن للمشتري بيع المبيع على البائع بأقل من الثمن الذي اشتراه

به. وهكذا في جميع موارد الإشكال المتقدمة في صحة الإقالة. نعم يجرى عليه حينئذ أحكام البيع من الخيار والفسخ والإقالة وغيرها.

والحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٥

إشارة

و هي حق الشريك في أخذ حصة شريكه إذا أراد بيعها من ثالث بالثمن. فإذا كانت الدار مثلا مشتركة بين زيد و عمرو، فأراد زيد بيع حصة منها على بكر، كان لزيد أخذ الحصة المذكورة بالثمن الذي يقع الشراء به، فإذا وقع الشراء كان منافيا للحق المذكور، فللشريك إعمال حقه بأخذ المبيع سواء كان قابلا للقسمه أم لا، و سواء كان منقولاً أم لا. نعم لا تثبت في السفينة، و النهر، و الطريق، و الرحي و الحمام. و بقيه الكلام فيها في ضمن مقامات.

المقام الأول في تحديد الحق المذكور

المشهور أن حق الشفعة يثبت ببيع الشريك حصته، فقبل البيع لا موضوع للحق المذكور، و إنما يثبت بعد البيع، فهو حق للشريك على المشتري، يقتضى سلطنه الشريك على أخذ الحصة التي اشتراها من شريكه بالثمن الذي دفعه له. لكن الظاهر أن الحق المذكور سابق على البيع يثبت عند إرادة الشريك بيع حصته من ثالث بثمان معين، فهو حق للشريك على شريكه يقتضى أولوية الشريك بالشراء من غيره. فإن أقدم الشريك على بيع حصته من ثالث كان له انتزاعها منه بالثمن الذي دفعه. و على ذلك فإعمال الشريك الحق المذكور يكون بأحد أمرين مترتين.

الأول: السبق إلى شراء الحصة من شريكه بالثمن الذي يريد بيعه به على الثالث. و ذلك من أفراد البيع الذي هو من العقود، و يعتبر فيه ما تقدم في البيع من رضا الطرفين و غيره.

الثاني: انتزاع الحصة من المشتري بالثمن الذي دفعه قهرا عليه، و هو من سنخ الإيقاع الذي يكفي فيه إنشاء المضمون من طرف واحد، و هو الشريك في المقام. و يقع بكل ما يدل على ذلك من قول أو فعل، فيقع بمثل قوله: أخذت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٦

المبيع بالثمن، و قوله: شفعت في البيع، كما يقع بمثل دفع الثمن للمشتري، أو الاستقلال بالمبيع مع بذل الثمن، إذا قصد بهما إنشاء المضمون المذكور. و لا يعتبر فيه العلم بقدر الثمن الذي وقع عليه البيع.

(مسألة ١): لما كانت الشفعة من الحقوق فهي تسقط بالإسقاط عند إرادة الشريك البيع، أو بعد تحقق البيع، فإذا أراد الشريك بيع الحصة بثمان خاص و عرض ذلك على شريكه فأسقط حقه كان للشريك البيع على الثالث فإن باع لزم البيع، و لم يكن للشريك بعد ذلك حق الشفعة و انتزاع المبيع بالثمن.

و كذلك إذا أسقط الحق المذكور بعد البيع فإنه ليس له الرجوع و انتزاع المبيع.

(مسألة ٢): يكفي في إسقاط الحق المذكور كل ما يدل عليه و لو بأن يحضر البيع أو يشهد عليه بنحو يظهر منه إقراره و الرضا به.

(مسألة ٣): إذا كان المال مشتركا بين الولي و المولى عليه، فباع الولي حصته من ثالث لم يكن له المطالبة بحق الشفعة في حق المولى عليه، لظهور حاله في إسقاط الحق المذكور. إلا أن يكون غافلا عن ذلك، أو كان مفرطا في حق المولى عليه و خارجا عن مقتضى ولايته، فلا أثر لإسقاطه.

(مسألة ٤): الظاهر ابتداء حق الشفعة على الفور العرفي بعد علم الشريك بإرادة شريكه للبيع، أو بإيقاعه له بخصوصياته من الثمن و المشتري و نحوهما مما له دخل في الرغبة في إعمال الحق، و بعد علمه أيضا بثبوت الحق المذكور له، فإذا لم يبادر مع ذلك للأخذ بالشفعة سقط حقه فيها. نعم إذا كان عاجزا عن الأخذ بها لحبس أو غيبه أو نحوهما فلا يكون عدم المبادرة مسقطا لحقه، إلا مع طول المدة بحيث يضر بالشريك أو بمن يشتري منه.

(مسألة ٥): تختص الشفعة بالبيع، ولا تجزى في غيره من أسباب التمليك لحصة الشريك المشاعة، كما لو جعلت مهرا في النكاح أو ملكت للغير بهبة أو صلح أو غيرهما.
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٧

المقام الثاني في الشفع

و هو الشريك الذى له حق الشفعة. و يعتبر فيه أمور.
 الأول: الإسلام، فلا شفعة للكافر إذا كان كل من البائع و المشتري مسلما، بل الأحوط وجوبا ذلك إذا كان أحدهما مسلما. نعم تثبت الشفعة للكافر إذا كان البائع و المشتري معا كافرين.
 الثانى: أن يكون أحد شريكين لا أكثر، فإذا كان الشركاء أكثر من واحد لم يكن لأحدهم شفعة، سواء باع الكل و بقى واحد أم باع البعض و بقى أكثر من واحد. و يستثنى من ذلك ما يأتى فيما لو اشترك جماعة فى الطريق.
 (مسألة ٦): إذا باع أحد الشريكين بعض حصته ففى ثبوت الشفعة للشريك إشكال. و كذا إذا باع تمام حصته من شخصين على نحو التعاقب. نعم إذا باع تمام حصته من شخصين أو أكثر دفعة واحدة كان للشريك الأخذ بالشفعة. و كذا إذا باعه من شخص واحد و لو تدريجا.

(مسألة ٧): إذا كانت العين مشتركة بين الوقف و الملك فلا شفعة فيها، سواء كان المبيع هو الملك أم الوقف فى مورد جواز بيعه.
 (مسألة ٨): لا تثبت الشفعة بالجوار من دون شركة، فإذا باع أحد الجارين داره أو محل عمله المختص به فليس لجاره حق الشفعة، من دون فرق بين اختصاص كل منهما بماله من أول الأمر و سبق الشركة بينهما إذا وقع البيع من الجار بعد القسمة و تعيين حصة كل منهما.

(مسألة ٩): إذا كانت داران أو أكثر كل منها مختصة بشخص، و كان لها جميعا طريق واحد يشترك فيه كلهم ففى المقام صورتان.
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٨

الاولى: أن يبيع أحدهم داره دون حصته من الطريق المشترك. و لا شفعة للآخرين حينئذ، لا فى الدار و لا فى الطريق، نعم يبقى للبائع حصته من الطريق، فله الانتفاع به بالمرور فيه و الجلوس على باب الدار التى باعها، و على المشتري أن يتجنب المرور فى الطريق بغير إذنهم، بل يفتح بابا أخرى فى طريق آخر أو تبقى داره بلا-باب. و فى جواز دخوله لداره فى الطريق بإذن البائع بلحاظ حصته منه إشكال، و كذا الإشكال فى جواز تصرفه فيه لو ملكه من قبله بغير البيع. نعم ليس لهم الشفعة فى الطريق حينئذ.

الثانية: أن يبيع أحدهم داره مع حصته من الطريق. و حينئذ تثبت لهم الشفعة فى مجموع الدار و الطريق. و لكل منهم الأخذ بها، و مع تشاؤهم إذا كانوا أكثر من واحد يتعين اشتراكهم فى حق الشفعة المذكور، فتكون الدار و الحصة التابعة لها من الطريق لهم جميعا.

(مسألة ١٠): الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالدور و لا يجرى فى غيرها كالمحلات التجارية و نحوها. إلّا إذا صدق عليها أنها دور.

(مسألة ١١): الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالاشتراك فى الطريق، و لا يعم غيره كالنهر و البئر و نحوها. نعم للشريك الشفعة فى الأمر المشترك فقط إذا كان بين شريكين لا أكثر، على نحو ما تقدم. فإخذه بحصته من الثمن بعد توزيع الثمن عليه و على الدار.

(مسألة ١٢): إذا اشترك شخصان أو أكثر فى طريق دور فباع أحدهم حصته منه دون الدار كان للآخرين الشفعة. و أما إذا كان الطريق لغير الدور فتختص الشفعة بالشريكين، و لا تعم الأكثر، نظير ما تقدم فى المسألة السابقة.

الثالث: أداء الثمن، فلا تثبت للعاجز عن الثمن و لا للمماطل به. و إذا بذل الرهن أو أتى بضامن يضمنه عنه من دون أن يؤديه لم تجب إجابته.

(مسألة ١٣): إذا ادعى حضور الثمن فى البلد و احتياج تهيئته إلى مدة أجل ثلاثة أيام من حين إرادة الشريك البيع بعد إعلانه بذلك،

فإن جاء بالثمن، وإلا فلا شفعة له. والمراد بالأيام الثلاثة ما سبق في الأيام الثلاثة التي يثبت فيها خيار الحيوان.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١١٩

(مسألة ١٤): إذا ادعى الشفيع أن الثمن في بلد آخر انتظر به مدة ذهابه لذلك البلد ورجوعه وزيادة ثلاثة أيام، فإن جاء بالثمن وإلا فلا شفعة له. والمراد بمدّة الذهاب و الرجوع مدّة قطع الطريق فقط، لا ما يعمّ مدّة تهيئته جواز السفر و الحصول على بطاقته و نحو ذلك مما تعارف في عصورنا.

(مسألة ١٥): إذا كان الشريك غائباً عن البلد وقت البيع ثبت له حق الشفعة إذا علم بإرادة الشريك للبيع أو بإيقاعه و له في غيبته، مع قدرته على الأخذ بها بالتوكيل أو بالاتصال المباشر بالمشتري، و له تأجيل الثمن إن كان الثمن في البلد ثلاثة أيام، و إن كان في غيره كان له التأجيل بمقدار وصوله للبلد مع زيادة ثلاثة أيام، على نحو ما تقدم. و لو تعذر عليه الأخذ بها في غيبته كان له الأخذ إذا رجع. و كذا إذا لم يعلم بالبيع حتى رجع.

(مسألة ١٦): تثبت الشفعة للمحجور عليه و يأخذ بها عنه و ليه، أو يأذن له في الأخذ بها إن كان يحسن معناها و الأخذ بها. فإن أسقطها الولي أو لم يبادر للأخذ بها سقط حق المولى عليه فيها، إلّا أن يكون ذلك من الولي للتفريط في حق المولى عليه و الخروج عن مقتضى ولايته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٠

المقام الثالث في الأخذ بالشفعة

(مسألة ١٧): ليس للشفيع التبعض في المبيع، بل إما أن يأخذه بتمامه أو يدع.

(مسألة ١٨): الشفيع يأخذ بقدر الثمن لا بأقل منه ولا بأكثر، سواء كان البيع غنياً للبائع أو المشتري أم لم يكن. و إذا تنازل البائع للمشتري عن بعض الثمن لم يكن للشفيع تنقيصه.

(مسألة ١٩): إذا غرم المشتري شيئاً زائداً على الثمن كاجرة الدلال و مصارف التسجيل لم يجب على الشفيع تداركه. نعم ليس للشفيع إلزام المشتري بالاعتراف له رسمياً.

(مسألة ٢٠): لا بدّ في ثبوت الشفعة من كون الثمن مثلياً، و لا تثبت إذا كان قيمياً.

(مسألة ٢١): يشكل ثبوت الشفعة إذا اشتمل البيع على شرط للبائع على المشتري، كما لو باع الشريك حصته بألف دينار و اشترط على المشتري أن يخيّط ثوبه.

(مسألة ٢٢): إذا اشترط المشتري على البائع شيئاً لم يجب مثله على المشتري للشفيع، فإذا باع الشريك حصته بألف دينار و اشترط المشتري على البائع أن يخيّط ثوبه فأخذ الشفيع بالشفعة لم يجب على المشتري أن يخيّط له ثوباً و لا أن يعوضه بأجرته.

(مسألة ٢٣): إذا تصرف المشتري في الحصّة مع ثبوت حق الشفعة تصرفاً منافياً للحق المذكور كما لو أوقفها أو وهبها أو جعلها صداقاً لم يبطل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢١

حق الشفيع بالشفعة، بل له الأخذ بها فيبطل التصرف المذكور.

(مسألة ٢٤): إذا باع المشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة لم تسقط، بل جاز للشفيع الأخذ من المشتري الأول بالثمن الأول فيبطل الثاني، و له الأخذ من المشتري الثاني بالثمن الثاني فيسقط حقه من الشفعة في الأول. و هكذا لو تعاقبت البيوع، فإنه يكون له الأخذ بالشفعة في السابق فيبطل ما بعده و له الأخذ بها في اللاحق فيسقط حقه في الشفعة من السابق. هذا و لو وقع بعضها بإذنه سقط حقه من الشفعة فيها و فيما قبلها إذا كان يعلم به.

(مسألة ٢٥): إذا باع أحد الشريكين نصيبه و كان للآخر الشفعة، فإذا باع الآخر حصته قبل أن يأخذ بالشفعة سقط حقه فيها، وإن كان جاهلا بالبيع الأول.

(مسألة ٢٦): إذا تلف تمام المبيع قبل الأخذ بالشفعة سقطت، وإذا تلف بعضه أو تعيب لم تسقط و جاز للشفيع الأخذ لكن بتمام الثمن من دون أرش النقص، و لا ضمان على المشتري.

(مسألة ٢٧): إذا كان الثمن مؤجلا- جاز للشفيع الأخذ بالشفعة مع تأجيل الثمن للأجل الذي أخذ في البيع. و ليس للمشتري إلزامه بالرهن أو الكفيل أو نحوهما مما يوجب التوثق على الثمن. نعم لو لم يكن مقدما على الضرر المذكور لجهله بثبوت حق الشفعة للشبهة الحكمية أو الموضوعية كان له خيار تخلف الوصف في البيع، كما تثبت سائر الخيارات، و مع الفسخ ترجع العين للبائع بالثمن، و يبطل حق الشفعة.

(مسألة ٢٨): الظاهر أن حق الشفعة لا يورث، فإذا باع أحد الشريكين حصته من ثالث، فمات الشريك قبل أن يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه واحدا كان أو متعددا أن يأخذ بالشفعة. نعم لو مات قبل البيع و كان وارثه واحدا كان له الأخذ بالشفعة لو بقى الشريك على إرادة البيع أو باع، لكنه حينئذ يكون شفيعا بالأصل لا وارثا للشفعة. كما أنه لو مات الشريك بعد الأخذ بالشفعة كانت الحصه لورثته و إن تعددوا، لكنه من إرث المال، لا من إرث حق الشفعة.

(مسألة ٢٩): إذا تقابل الشريك البائع و المشتري قبل أخذ الشريك الآخر بالشفعة ففي بقاء حق الشفعة بحيث يكون للشريك الآخر الأخذ بها المستلزم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٢

لبطلان الإقالة إشكال، فالأحوط وجوبا التصالح.

(مسألة ٣٠): الظاهر عدم ثبوت خيار العيب للشفيع إذا أخذ المبيع من المشتري. و في ثبوت الأرش له إذا أخذه المشتري من الشريك إشكال، فالأحوط وجوبا التصالح.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٣

كتاب الإجارة

إشارة

و فيه فصول.

الفصل الأول في حقيقة الإجارة و شروط العقد و المتعاقدين

الإجارة هي المعاوضة على منافع الأعيان، سواء كانت المنفعة عملا- كالإجارة على الخياطة- أم غير ذلك، كإجارة المساكن و الملابس و الدواب و المعامل و غيرها.

(مسألة ١): لا بد في الإجارة من كون المنفعة ملحوظة بالأصل و معوضة بالثمن، أما إذا كانت عوضا عن تملك شيء أو شرطا في تملكه فلا تكون المعاملة إجارة، بل يباع أو هبة مشروطة أو صلحا، و خرجت عن محل الكلام.

(مسألة ٢): تبتنى الإجارة على تملك المنفعة بالعوض، من دون أن تخرج العين ذات المنفعة عما كانت عليه من كونها ملكا للمؤجر أو غيره، أو وقفا، أو غير ذلك، فيجب إرجاعها بنفسها بعد استيفاء المنفعة. و على ذلك لا يجوز إجارة الأرض- مثلا- على أن توقف

مسجداً أو مصلىً أو غير ذلك. نعم لا بأس بإجارتها لتكون مصلىً أو نحوه مدة معينة.

(مسألة ٣): لا يجوز استئجار العين ذات النماء بنحو يقتضى ملكية النماء، كاستئجار الشجر للثمر و الشاة للبن، و البئر للماء، إلا أن يرجع إلى بيع النماء قبل ظهوره، فيجوز على ما تقدم في المسألة (٣٢) من الفصل الثالث من منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٤

كتاب البيع. نعم لا بأس باستئجار العين المذكورة للانتفاع بنمائها بمثل الأكل و الشرب من دون أن يملك. (مسألة ٤): تكرر على ألسنة بعض الناس إطلاق إجارة النقد أو الذهب أو نحوهما على دفع الأمور المذكورة ليتعامل بها بالبيع و الشراء و نحوهما أو ليعمل فيها بمثل الصياغة و نحوها ثم إرجاع مثلها بعد مضي المدة المضروبة. و لا يخفى أن الإطلاق المذكور تسامحي، لخروج المعاملة المذكورة عن الإجارة في الحقيقة من وجهين: الأول: ابتناؤها على تملك الأعيان بأنفسها، و ترتيب آثار الملك عليها كالبيع و الاستهلاك و غيرهما. الثاني: عدم رجوعها بأعيانها بعد انقضاء المدة و إنما يسترجع مثلها.

و ليست هذه المعاملة في الحقيقة إلما اقتراضاً للأموال المذكورة فيتملكها المقترض و يتصرف بها تصرف المالك، و تشغل ذمته بمثلها، فيجب عليه إرجاعه لا- إرجاعها بأعيانها. و على ذلك تكون الأجرة في الحقيقة فائدة في مقابل القرض المذكور، و تدخل المعاملة في القرض الربوي المحرم. نعم تصدق الإجارة حقيقة في مثل إجارة الذهب المصوغ للبس و التزين به مدة بأجرة، على أن يبقى على ملك صاحبه و يرجع إليه بعينه بعد انقضاء المدة.

(مسألة ٥): الإجارة تبنى على ملكية المستأجر للمنفعة و المؤجر للثمن بمجرد وقوعها قبل استيفاء المنفعة، حيث يلزم كل من المتعاقدين بملكية المنفعة في مقابل الثمن، و لذا كانت من العقود التي يجب الوفاء بها بتسليم كل من العوضين لصاحبه. و هناك طرق أخرى لاستحقاق الأجر على المنفعة لا تبنى على الإلزام و الالتزام، كالجعالة و الاستيفاء بالضمان و الإباحة بالضمان. و يأتي الكلام فيها في خاتمة كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٦): حيث كانت الإجارة من العقود، فلا بد في تحققها من التزام المؤجر و المستأجر بها و إبرازهما للالتزام المذكور بالعقد المتضمن لذلك باللفظ أو بغيره، على النحو المتقدم في عقد البيع و بالشروط المتقدمة فيه، و تجرى هنا جميع الفروع الجارية هناك، فلتراجع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٥

(مسألة ٧): يعتبر في المتعاقدين هنا ما يعتبر في المتعاقدين في البيع، و تجرى هنا جميع الفروع المتقدمة هناك للفضولي و المكروه و غيرهما.

(مسألة ٨): يكفي في صحة الإجارة ملكية المؤجر للمنفعة أو ولايته عليها، و إن لم يملك العين كالموقوف عليه و المستأجر، على تفصيل يأتي في محله.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٦

الفصل الثاني في شروط العوضين

حيث سبق أن موضوع الإجارة هو المنفعة دون العين، فلا بد.

أولاً: من استقلال المنفعة عن العين، بحيث يمكن استيفاؤها مع بقاء العين، فلا يصح مثل إجارة الخبز لأن يؤكل و المال لأن يباع، نظير ما تقدم.

و ثانياً: أن تكون العين صالحة للمنفعة الخاصة، فلا يصح إجارة الأرض للزراعة إذا كانت غير قابلة لأن تزرع، و لو خرجت بعد

الإجارة عن القابلية المذكورة في الوقت المطلوب انكشف بطلانها من أول الأمر.

إذا عرفت هذا فيعتبر في المنفعة- مضافا إلى ذلك- أمور.

الأول: التعيين، فلو كانت مرددة لا تعين لها في الواقع بطلت الإجارة، كما لو آجره على أن يخطط أحد الثوبين أو استأجر منه إحدى السيارات. إلا أن يرجع إلى إرادة القدر المشترك بين المنفعتين، نظير الواجب التخييري، فتصح حينئذ.

(مسألة ١): كما يعتبر التعيين في المنفعة يعتبر في الثمن، فلا تصح الإجارة مع تردده وعدم تعيينه بحدود واقعيه، كما لو تردد الثمن بين دينار ذهبي و عشرة دراهم فضيّه. إلا أن يرجع إلى إرادة القدر المشترك، نظير ما تقدم في المنفعة.

(مسألة ٢): إذا تردد الثمن تبعا لتردد المنفعة كما لو قال: إن نقلت المتاع يوم الجمعة كان لك عشرة دراهم و إن نقلته يوم السبت كان لك خمسة دراهم، صح جعله. و أما صحته إجارة، بحيث يلزم كل منهما بالمضمون، فتوقف على رجوع كل من الثمين و المنفعتين إلى قدر مشترك يكون هو اللازم بالعقد،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٧

و تكون الخصوصية الأخرى زائدة ملحوظة بنحو الشرط، كما قد يوجه في المثال السابق بأن يراد إجارته على أصل النقل في أحد اليومين بخمسة دراهم مع اشتراط زيادة خمسة دراهم لو عجل بالنقل يوم الجمعة. و لا تصح إجارة بدون ذلك، كما لو قال: إن نقلت المتاع يوم الجمعة كان لك ديناران و إن نقلته يوم السبت كان لك عشرة دراهم. بل لا يصح حينئذ إلا جعله لا يلزم بها أحد الطرفين.

(مسألة ٣): ليس من التردد ما إذا استؤجر على العمل بوجه خاص مع اشتراط زيادة الأجر أو نقصها لو جرى به بوجه آخر، بل تصح الإجارة و يلزم الشرط حينئذ، كما لو قال: آجرتك على نقل المتاع يوم السبت بعشرة دراهم على أنك إن نقلته يوم الجمعة كان لك عشرون أو إن نقلته يوم الأحد كان لك خمسة. أو قال: آجرتك على أن تصبغ الثوب بالسواد بعشرة دراهم على أنك إن صبغته بالخضرة كان لك خمسة عشر درهما، أو إن صبغته بالحمرة كان لك ثمانية دراهم. نعم لا يصح الشرط إن كان موجبا لسقوط الثمن بتمامه.

الثاني: أن تكون محللة فلا تصح إجارة الأماكن لإحراز ما يحرم إحرازه- كالخمر- أو للقيام فيها بأعمال محرمة كالغناء، و لا تصح الإجارة على الأعمال المحرمة، كقتل النفس المحترمة و الغناء و صنع الخمر و سقيها و غير ذلك، بل لا يستحق الأجر بها حتى مع الجعالة و نحوها. و قد تقدم في المكاسب المحرمة ما ينفع في المقام.

الثالث: أن لا يتوقف تسليمها على فعل الحرام، كاستئجار الحائض لكنس المسجد، فإن كنس المسجد و إن لم يكن محرما عليها إلا أنه موقوف على دخولها للمسجد و هو محرم. و أما لو توقف تسلم المنفعة على فعل الحرام فالظاهر عدم بطلان الإجارة، كما لو استأجر الدار و توقفت سكانها على المرور بالأرض المغصوبة. نعم لو كان المستأجر جاهلا بذلك كان له الفسخ بخيار العيب.

الرابع: القدرة الخارجية على استلام المنفعة على الأحوط و جوبا، فلا تصح الإجارة بدون ذلك و إن احتمل القدرة عليه في وقته كإجارة الجمال الشارد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٨

و العبد الآبق. بل لو جهل المستأجر تعذر الاستلام كان له الفسخ قطعاً لو فرض صحة الإجارة.

الخامس: أن لا تكون المنفعة منافية لحق الغير، كحق الزوج و المولى و المستأجر السابق، و إلا توقف نفوذها على إذن صاحب الحق. نعم لو آجرت المرأة نفسها قبل التزويج لم يمنع التزويج من نفوذ الإجارة و إن كانت المنفعة منافية لحق الزوج.

(مسألة ٤): الظاهر جواز الإجارة على المنفعة- التي يتعذر على المؤجر تسليمها- مع الضميمة المعلومة الحصول، عينا كانت تلك الضميمة أو منفعة، كما لو باعه ثوبا تحت يده و آجره عبداً بآلف دينار، و كما لو آجره جملين أحدهما شارد و الآخر غير شارد

بمائة دينار.

(مسألة ٥): الأحوط وجوبا جريان ذلك في الثمن أيضا، وقد تقدم نظير ذلك في البيع.

(مسألة ٦): الأحوط وجوبا العلم بمقدار المنفعة في الجملة، ولا ملزم بالمداقة في ذلك، فلا تضر الجهالة بالنحو الذي لا يوجب التغيرير بالمال عرفا، كاستئجار الدابة والسيارة إلى بلد معهود وإن لم تعرف المسافة دقة، أو لحمل ما تطيقه وإن لم يعلم بمقدار طاقتها دقة، واستئجار المنزل في موسم خاص وإن لم يعلم عدد الأيام، واستئجار العامل لتصليح الآلة المعيبة وإن لم يعلم مقدار العيب ولا مقدار الجهد المبذول لإصلاحه دقة، واستئجار المضخة لسحب المياه مدة معينة وإن لم تعرف المدة التي يمكن الانتفاع بها فيها لعدم تحديد أيام تواجد الماء القابل للسحب، ولا أيام اتصال التيار الكهربائي الذي يتوقف عليه عملها، ونحو ذلك مما يتسامح فيه العقلاء ويتعارف بينهم الإقدام على الإجارة مع الجهل به.

(مسألة ٧): الأحوط وجوبا اعتبار العلم بمقدار الثمن، على التفصيل المتقدم في ثمن المبيع.

(مسألة ٨): إذا قال: آجرتك الدار كل شهر بكذا، فالظاهر رجوعه للإجارة في الشهر الأول، والإذن باستيفاء المنفعة بأجر مخصوص في بقية الشهور، الذي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٢٩

تقدمت الإشارة إليه في المسألة (٥) من الفصل الأول.

(مسألة ٩): لا يعتبر اتصال مدة الإجارة بالعقد، فيجوز أن يؤجر في شوال داره على أن يسكنها في ذى الحجة. نعم إذا أطلقت الإجارة كان ظاهرها إرادة الزمان المتصل بالعقد.

(مسألة ١٠): يجوز إجارة الحصه المشاعة من العين، فيجوز لمالك نصف الدار إجارة النصف الراجع إليه، فيقتسم الشريك المنفعة مع المستأجر كما كان يقتسمها مع شريكه. نعم لا يجوز للشريك المؤجر تسليم العين للمستأجر إلّا بإذن شريكه.

(مسألة ١١): يجوز أن يستأجر أكثر من واحد عينا واحدة، وتكون منفعتها مشتركة بينهم بالنسبة. كما يجوز أن يستأجر أكثر من واحد لعمل واحد يشتركون بالقيام به.

(مسألة ١٢): لا تجوز إجارة الأرض للزرع بمقدار معين مما يحصل منها، حنطه كان أو شعيرا أو غيرهما من الطعام، بل الأحوط وجوبا العموم لغير الطعام من أنواع الزرع. كما أن الأحوط وجوبا أيضا العموم لما يحصل من أرض خاصة غيرها، بل العموم لكل ما لا وجود له في الخارج، مما سيوجد من دون أن يكون ذميا. نعم تجوز إجارته بحصه مشاعة مما يحصل منها، كالثلث والرابع فتشبه المزارعة. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٠

الفصل الثالث في لزوم الإجارة

الإجارة من العقود اللازمة، فلا يصح فسخها إلّا بالتقابل برضا الطرفين أو بثبوت الخيار لهما أو لأحدهما.

(مسألة ١): يجري في الإجارة خيار الغبن و خيار الشرط و خيار العيب و خيار تخلف الوصف و خيار تبعض الصفقة و خيار تخلف الشرط، وقد تقدم تفصيل الكلام فيها في البيع. كما يجري خيار عدم تسليم العوضين، دون خيار التأخير على ما يتضح بمراجعة ما تقدم في البيع. ولا يجري فيها خيار المجلس ولا خيار الحيوان ولا خيار الرؤية.

(مسألة ٢): إذا وجد المستأجر في العين المستأجرة عيبا و كان جاهلا به حين العقد، فإن كان موجبا لفوات بعض المنفعة - كخراب بعض بيوت الدار - قسّطت الأجرة و رجع على المؤجر من الأجرة بما يقابل المنفعة الفائتة، و كان له مع ذلك خيار تبعض الصفقة، و إن لم يوجب فوت بعض المنفعة لكن كان موجبا لعيب في المنفعة - مثل عرج الدابة - كان له الفسخ بخيار العيب، و إن لم يوجب ذلك أيضا إلّا أنه كان موجبا لنقص الأجرة كان له الفسخ أيضا لكن بخيار تخلف الوصف، و هو وصف السلامة الذي يبتنى عليه

العقد ضمنا و إن لم يصرح به فى متن العقد. أما إذا لم يوجب شيئا من ذلك فلا خيار.

(مسألة ٣): إذا كان موضوع الإجارة عينا كلية فدفع المؤجر عينا معيبة لم يكن للمستأجر الفسخ فى جميع الصور المتقدمة، بل له المطالبة بالصحيح، و مع تعذره أو امتناع المؤجر من إبدال العين يكون له الخيار فى أصل العقد.

(مسألة ٤): إذا وجد المؤجر عيبا فى الأجرة، فإن كانت أمرا كليا كان له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣١

المطالبة بالبدل، و إن كانت أمرا شخصا كان له الفسخ. و إن تصرف فيها تصرفا موجبا لاختلاف الرغبة فيها فالأحوط وجوبا التراضى بينهما.

(مسألة ٥): يجوز للمالك أن يبيع العين المستأجرة قبل انقضاء مدة الإجارة على المستأجر وغيره، و لا تبطل الإجارة بذلك، بل تنتقل إلى المشتري مسلوبة المنفعة مدة الإجارة، نعم على البائع أن يعلم المشتري بأنها مستأجرة للأجل الخاص، فإن جهل المشتري بأنها مستأجرة، أو اعتقد قلّة المدة كان له فسخ البيع، و ليس له المطالبة بالأرش أو الأجرة التى تخص المدة الباقية.

(مسألة ٦): إذا فسخت الإجارة بعد البيع بخيار أو تقايل رجعت المنفعة إلى البائع دون المشتري.

(مسألة ٧): لا تبطل الإجارة بموت المؤجر و لا المستأجر، إلّا إذا أخذت خصوية أحدهما فى المنفعة التى هى موضوع الإجارة، كما إذا آجر نفسه للعمل بنفسه، أو استأجر الدار ليسكنها بنفسه، حيث يتعذر استيفاء المنفعة حينئذ. و ذلك مبطل للإجارة على ما يأتى بتفصيل فى الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٨): فى ولاية ولى الصبى - كالأب و الجد - على إجارة الصبى بنفسه، أو إجارة ماله مدة تريد على صباه إشكال، فالأحوط وجوبا الاقتصار فى ذلك على مقدار الضرورة العرفية اللازمة من تعرض النفس أو المال أو العرض للضرر المهم.

(مسألة ٩): لا أثر لموت الولي و الوكيل الذى يتولّى الإجارة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٢

الفصل الرابع فى أحكام التسليم فى الإجارة

إذا وقع عقد الإجارة ملك المستأجر المنفعة و ملك المؤجر الأجرة، كما هو مقتضى المعاوضة، و وجب على كل منهما تسليم ما عليه للآخر. لكن حيث كانت المنفعة تدريجية الحصول فلا مجال للتقارن بينهما فى التسليم و التسلم - كما هو الواجب فى المعاوضة بين الأعيان - بل لا بدّ من تقديم أحدهما، و هو تابع لما يتفقان عليه فى العقد صريحا، أو ارتكازا تبعا للعرف و العادة، أو تقتضيه القرائن الخاصة.

(مسألة ١): إذا امتنع أحد المتعاقدين من التسليم فى الوقت المستحق عصى و كان للآخر إجباره. و لو ظهر عليه الامتناع من التسليم فى وقته كان للآخر التوقف عن التسليم و طلب الاستيثاق لنفسه.

(مسألة ٢): إذا امتنع المؤجر من تسليم المنفعة فى الوقت المستحق مع بذل المستأجر الأجرة كان للمستأجر الفسخ و الرجوع بالأجرة و له الانتظار حتى ينتهى أمد الإجارة فتفسخ قهرا، و لا مجال للبناء - حينئذ - على صحة الإجارة و ضمان المؤجر للمنفعة بنحو يقتضى دفع اجرة المثل لها.

(مسألة ٣): إذا امتنع المستأجر من تسليم الأجرة فى الوقت المستحق، فإن لم يكن استوفى المنفعة كان للمؤجر الفسخ فترجع المنفعة له. و إن كان قد استوفىها ففى جواز الفسخ للمؤجر و الرجوع لاجرة المثل إشكال، و الأحوط وجوبا الاقتصار على المطالبة بالأجرة المسماة.

(مسألة ٤): تقدم أن المؤجر يملك الأجرة بالإجارة، إلّا أن ملكيته لها لا تستقر إلّا بتسليمه المنفعة، و مع عدم تسليمه لها يكون

للمستأجر الرجوع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٣

بالأجرة. و يأتي الكلام في المسائل الآتية في معيار التسليم الذي تستقر به الأجرة.

(مسألة ٥): إذا كانت المنفعة التي هي موضوع الإجارة محددة بوقت خاص مساو لها كفى في تسليمها- الموجب لاستقرار الأجرة للمؤجر على المستأجر- بذل المؤجر للعين، سواء استوفى المستأجر المنفعة منها مع ذلك أم لم يستوفها و فرط فيها، فإذا استأجر الدار على أن يسكنها في شهر شعبان، أو السيارة على أن يستغلها يوم العيد فسلمه المؤجر الدار في الشهر المذكور و السيارة في اليوم المذكور استحق عليه الأجرة و إن لم ينتفع بهما عنده.

(مسألة ٦): قد تكون المنفعة محددة بوقت أوسع منها، كما إذا استأجر الدار على أن يسكنها أسبوعاً من شهر شعبان، و السيارة على أن ينتقل متاعه بها يوماً في ضمن الأسبوع، فالظاهر أنه لا مجال لإطلاق المنفعة في مثل ذلك، بل لا بد من تقييدها بإناطة تعيين وقت المنفعة بإرادة المؤجر فقط أو المستأجر فقط أو إرادتهما معا أو إرادة أي منهما حسبما تقتضيه قرائن المقام المختلف. و حينئذ يجري مع تعيين من بيده التعيين حكم المسألة السابقة من الاكتفاء في استقرار الأجرة بالبدل في المدة المعينة.

(مسألة ٧): إذا لم تحدد المنفعة- صريحا أو ضمنا- بوقت خاص فمقتضى إطلاق العقد التعجيل، لكن لا بمعنى تقييد المنفعة به بحيث ينتهي أمدها لو لم يعجل، بل بمعنى استحقاق المطالبة بها فوراً ففوراً، و الاكتفاء بالبدل فيها كذلك، فإذا تحقق البدل من المؤجر في أي وقت استحق الأجرة، إلا أن تقوم القرينة على التقييد بحال خاص كاستئذان المستأجر أو طلبه أو غير ذلك.

(مسألة ٨): في الإجارة على الأعمال يكفى في استقرار الأجرة حضور العامل و بذل نفسه للعمل و مضى المدة المطلوبة للعمل، فإذا استأجره على أن يبني في داره أو يخطط ثيابه أو غير ذلك فحضر للعمل في الوقت المناسب- حسبما تقدم في المسائل الثلاث السابقة- و بذل نفسه في تمام المدة استقرت الأجرة على المستأجر، سواء استوفى عمله أم لم يستوفه. بل لو انشغل الأجير في الوقت المذكور بعمل آخر لنفسه غير مناف لبدل نفسه للعمل المستأجر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٤

عليه لم يمنع من استقرار الأجرة.

(مسألة ٩): إذا كانت العين المستأجرة كلية كفى في التسليم و استقرار الأجرة تسليم فرد منها، و بذله لاستيفاء المنفعة منه في الوقت المناسب للإجارة- حسبما تقدم- و كذا إذا كان الأجير كلياً، كما لو استأجره على أن يبني داره بنفسه أو بشخص آخر بدلا عنه، فإنه يكفى في استقرار الأجرة حينئذ تهيئة عامل خاص للبناء و حضوره للعمل في الوقت المناسب، حسبما تقدم.

(مسألة ١٠): إذا كان العمل قائماً بعين مملوكة للمستأجر تحت يد الأجير كفى في تسليمه و استقرار الأجرة إنجاز العمل فيه، فلو دفع له ثوبه ليخطه أو سيارته ليصلحها استقرت له الأجرة بخياطة الثوب و تصليح السيارة، و لا يتوقف مع ذلك على إرجاع العين التي يقوم بها العمل- كالثوب و السيارة في المثال- للمستأجر. و على ذلك لو تلفت عنده لم تسقط الأجرة، غاية الأمر أن تلفها إذا كان بفعله أو بتفريط منه كان ضامناً لها بما لها من الصفة الحاصلة بسبب العمل.

(مسألة ١١): لو امتنع المستأجر في المسألة السابقة من تسليم الأجرة غاصبا لها و متعدياً كان للمؤجر حبس العين استيثاقاً لحقه، كما له حبس غيرها من أمواله. كما أنه لو امتنع المؤجر من تسليم العين غاصبا لها كان للمستأجر حبس الأجرة عليه استيثاقاً لحقه، كما له حبس غيرها من أمواله. و هذا بخلاف ما إذا لم يسلم المستأجر الأجرة أو لم يسلم الأجير العين لعذر من دون تعدد منهما، حيث لا يجوز معه للآخر الحبس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٥

تعذر استيفاء المنفعة من العين المستأجرة.

تارة: يكون لتلفها و لو بمثل الموت.

و اخرى: يكون لخروجها عن قابلية الانتفاع مع وجودها، كتداعى الدار و مرض الدابة.

و ثالثة: يكون لمانع خارجي، كمنع السلطان، و كما لو استأجر الدابة أو السيارة للسفر فمرض بنحو لا يستطيع السفر، أو غضب العين

المستأجرة غاصب، أو غير ذلك.

و جميع ذلك موجب لبطلان الإجارة و عدم استحقاق الأجرة إذا وقع قبل بذل المؤجر العين و تسليمها للمستأجر ليستوفى المنفعة

منها، سواء استند للمؤجر أم للمستأجر أم لأجنبي أم لسبب قهري بتفريط من أحد أو لا. و كذا إذا وقع بعد تسليم العين و لم يكن

بتفريط من المستأجر.

أما إذا كان بتفريط منه ففي الأول- و هو التلف- تبطل الإجارة، و يكون ضامنا للعين غير مسلوبة المنفعة. كما أن الأجنبي لو ضمن

العين بإتلاف أو نحوه يضمنها غير مسلوبة المنفعة أيضا. و فى الثالث لا تبطل الإجارة و تلزمه الأجرة، نظير ما تقدم فى المسألة (٥) من

الفصل السابق.

و أما الثانى فالأمر فيه لا يخلو عن إشكال، و الأحوط وجوبا فيه التراضى بين المؤجر و المستأجر.

(مسألة ١): إذا استؤجر على عمل فى عين- كبناء الدار و خياطة الثوب- فتعذر العمل، فإن كان تعذره لقصور فى الأجير- بموت أو

مرض أو نحوهما-

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٦

بطلت الإجارة مطلقا، و إن كان لأمر آخر- كتلف العين و ضياعها و منع السلطان و غير ذلك- فإن لم يكن بتفريط من المستأجر

بطلت الإجارة أيضا، و إن كانت بتفريط منه ففي بطلان الإجارة و عدم استحقاق الأجير الأجرة إذا كان مستعدا للعمل إشكال، و

الأحوط وجوبا التراضى بينهما.

(مسألة ٢): تعذر استيفاء المنفعة بجميع أقسامه إنما يبطل الإجارة إذا لم تستقر الأجرة ببذل العين و مضى مدة يمكن استيفاء المنفعة

منها على التفصيل المتقدم فى المسألة (٥) من الفصل السابق. و كذا الحال فى تعذر العمل من الأجير الذى تقدم حكمه فى المسألة

السابقة، فإنه إنما يبطل الإجارة إذا لم تستقر الأجرة ببذل الأجير نفسه للعمل فى تمام المدة المطلوبة بالنحو المتقدم فى المسألة (٨) من

الفصل السابق.

(مسألة ٣): إذا غضب العين غاصب، فإن لم يستوف المنفعة جرى التفصيل المتقدم، و إن استوفى المنفعة المستأجر عليها فإن كان قبل

تسليم العين للمستأجر كان المستأجر مخيرا بين فسخ الإجارة، فترجع له الأجرة المسماة و يرجع المؤجر على الغاصب بالمثل، و عدم

الفسخ، فتستقر الأجرة المسماة للمؤجر و يرجع هو على الغاصب بأجرة المثل. و كذا إذا كان الغصب بعد تسليم العين من دون تفريط

من المستأجر. أما إذا كان بتفريط منه فليس له فسخ الإجارة، بل تستقر الأجرة عليه و له الرجوع على الغاصب بأجرة المثل.

(مسألة ٤): إذا تعذرت المنفعة- بنحو يقتضى بطلان الإجارة- فى بعض المدة دون بعض، فإن كان التعذر قبل تسليم العين لاستيفاء

المنفعة- كما إذا استأجر الدابة شهرا فمرضت فى النصف الأول من الشهر و برئت فى النصف الثانى- كان كل من المؤجر و المستأجر

مخيرا بين فسخ الإجارة، فترجع الأجرة بتمامها للمستأجر و ليس له من المنفعة شىء، و عدم الفسخ فتصح الإجارة فى المقدار القابل

للاستيفاء بما يقابله من الأجرة.

و إن كان بعد تسليم العين لاستيفاء المنفعة منها- كما إذا مرضت الدابة فى المثال السابق بعد مضى نصف شهر من تسليمها- فلا

مجال لفسخ الإجارة رأسا، بل تبطل من حين سقوط العين عن الانتفاع، و تصح فى الزمن السابق بما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٧

يقابله من الأجرة. و يجرى التفصيل المذكور في تعذر بعض العمل المستأجر عليه. و يأتي في آخر الفصل السابع ما يتعلق بذلك. (مسألة ٥): إذا تعذر استيفاء المنفعة لمانع خاص بالمستأجر - كما لو استأجر سيارة لیسافر بها فمنع من السفر بمرض، أو من قبل السلطان - فإن اشترط و أخذ في الإجارة مباشرة كان من تعذر استيفاء المنفعة، و إلا فلم تتعذر، بل كان له بذل العين لغيره مجاناً أو بأجرة ليستوفى منفعتها.

(مسألة ٦): إذا استأجره للمداواة فبرئ بطلت الإجارة، لارتفاع موضوع المنفعة، من دون فرق بين أن يستند الشفاء للمؤجر أو يكون قهراً عليه.

(مسألة ٧): إذا استأجر الطبيب لقلع ضرسه أو لإجراء عملية جراحية له أو نحو ذلك فالظاهر أخذ الحاجة الصحيحة في موضوع ذلك، فإذا ارتفعت الحاجة له بالشفاء قبل وقت الإجارة دخل في تعذر استيفاء المنفعة، نظير ما تقدم في المسألة السابقة، بخلاف ما إذا استأجره لخياطة ثوبه و بناء داره فارتفعت الحاجة لذلك بأن رزق ثوباً آخر أو داراً أخرى، فإن الإجارة لا تبطل بذلك.

(مسألة ٨): إذا كانت العين المستأجرة كلبية فسلم فرداً منها لتستوفى منه المنفعة و بعد تسليمه تعذر استيفاء المنفعة منه لم تبطل الإجارة، بل يجب على المؤجر تبديل ذلك الفرد بفرد آخر. و ما سبق من بطلان الإجارة بذلك في بعض الصور يختص بما إذا كان موضوع الإجارة العين الشخصية.

(مسألة ٩): إذا استأجر أجيراً للعمل خاص فقام به غيره بنحو لا يبقى موضوع لعمله، كما لو استأجره على أن يخطط ثوبه، أو يداوى مريضه، فإن ابنت الإجارة على مباشرة الأجير العمل بنفسه، بطلت الإجارة، و إن لم تبتن على ذلك بل على انشغال ذمته بالعمل مع إمكان قيام غيره مقامه فيه، فإن كان عمل الغير بدلاً عن الأجير - تبرعاً أو بأجرة - صحت الإجارة و استحق الأجير الأجرة، و إلا بطلت أيضاً و لم يستحق الأجير شيئاً، و لا العامل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٨

الفصل السادس في الضمان و عدمه

(مسألة ١): العين المستأجرة إذا كانت تحت يد المستأجر فهي أمانة في يده يجرى عليها حكم الأمانات، فلا تكون مضمونة إلا بأمرين. الأول: التعدي عليها على خلاف مقتضى الاستئمان، باستعمالها في غير ما يقتضيه العقد، كما لو استأجر الدابة مدة فأخرها عنها، أو إلى مكان فركبها إلى غيره، أو استأجر الثوب ليلبسه عند التجمل فلبسه حال التبذل، أو جعله فراشا يوطأ، و كما لو ترك الدابة بلا طعام و لا شراب أو أجهدها أو عرّضها للبرد حتى مرضت أو نفقت، و كما لو ابتل الثوب فلم ينشره و يجففه حتى تعفن و تعيب. الثاني: التفريط، و هو عدم التحفظ على العين بالنحو المتعارف، كما لو لم يوثق الدابة فشردت أو تردت في حفرة، أو لم يقفل البيت فسرق ما فيه، أو نحو ذلك.

(مسألة ٢): المشهور أن التعدي و التفريط في الأمانات موجبان لضمنان تلفها و ضررها المتأخرين عنهما و إن لم يستندا إليهما، فلو ركب الدابة إلى غير المكان المأذون فيه بمقتضى الاستئمان فلم يضر بها ثم تلفت بسبب غير مضمّن كان عليه الضمان، و كذا إذا لم يوثق الدابة فلم تشرد ثم مرضت، إلى غير ذلك. فالتعدي و التفريط عندهم مخرج لها عن حكم الأمانة إلى حكم الغصب.

لكن الظاهر اختصاص الضمان بما إذا استند سبب التلف أو العطب إلى التعدي أو التفريط، و لا يجرى عليها حكم الغصب إلا إذا كان وضع اليد عليها عدوانياً، كما لو انتهت مدة الإجارة أو بطلت أو فسخت بخيار فأبقى العين عنده بدون رضا المالك مع قدرته على تسليمها له.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٣٩

(مسألة ٣): في مورد الضمان إذا تعيبت العين و لم تلتف، بل بقيت لها قيمة عرفا يلزم الأرش و هو الفرق ما بين قيمتها قبل طرود العيب و قيمتها بعده.

و إن تلفت أو صارت بحكم التالف عرفا لعدم المالية لها، فإن كانت مثلية لزم مثلها، و إن كانت قيمية لزم قيمتها يوم التلف، إلا أن يجرى عليها حكم الغصب - على ما تقدم في المسألة السابقة - فحينئذ تلزم قيمتها يوم الغصب.

(مسألة ٤): إذا كانت مثلية و تعذر المثل لزم دفع قيمته يوم الأداء.

(مسألة ٥): المثلى هو الذى تنسب القيمة فيه عرفا لنوعه لا - لشخصه، كالذهب و أنواع الطعام و منتوجات المعامل الحديثة ذات الماركات الخاصة.

و القيمي هو الذى تنسب القيمة عرفا له بشخصه، ككثير من المصنوعات اليدوية و الحيوانات و الأشياء المستعملة و غيرها.

(مسألة ٦): للمؤجر أن يشترط على المستأجر الضمان، بحيث تشغل ذمته بالمثل أو القيمة، و أظهر من ذلك ما إذا اشترط عليه أن يعطيه عوض العين أو أرش النقص. و لا يفرق فى ذلك بين الإجارة الصحيحة و الفاسدة.

(مسألة ٧): كما أن العين المستأجرة أمانة فى يد المستأجر، كذلك العين التى يدفعها المستأجر للأجير ليعمل فيها، كالثوب الذى يدفع للأجير ليخيطه أو يصبغه، و الجهاز الذى يدفع له ليصلحه، و الدقيق الذى يدفع له ليخبره، و غير ذلك، فإن جميع ذلك أمانة فى يد الأجير، و يجرى عليها الحكم المتقدم من عدم الضمان إلا بالتعدى و التفريط و الشرط.

(مسألة ٨): لا يجب على المستأجر تدارك ما يحصل للأجير فى مدة الإجارة أو العمل من ضرر فى نفسه، سواء كان عمل الأجير فى حوزة المستأجر و تحت يده - كما لو حفر بئرا فى داره - أم لا، كما لو دفع إليه الثوب ليخيطه، و سواء كان الأجير عبدا أم حرا، كبيرا أم صغيرا، و سواء كان الضرر بسبب العمل أم بسبب آخر، إلا مع الشرط، أو كون المستأجر هو السبب فى الضرر، أو كونه غارا أو خادعا، فيضمن حينئذ.

(مسألة ٩): إذا دفع إليه عينا ليعمل فيها عملا - كخياطة أو صبغ أو غيرهما - فعمله، ثم تلفت مضمونة عليه و جب عليه ضمانها بما أنها واجدة للصفة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٠

الحاصلة من العمل، كما سبق. نعم يستحق الأجير اجرة العامل حينئذ.

(مسألة ١٠): كل من أجر نفسه لعمل فى مال الغير أو فى نفسه - كالخياط و النجار و الحداد و القصاب و الختان و غيرهم - إذا استؤجر على أن يعمل بوجه صالح من دون تحديد العمل الذى يعمله فهو ضامن إذا أفسد. و كذا إذا حدد له العمل فتجاوزه فأفسد، أما إذا لم يتجاوز ما حدد له فلا ضمان عليه، و تجرى ذلك فى كل من يعمل للغير و إن لم يكن مستأجرا حين التبرع.

(مسألة ١١): يضمن الطبيب و البيطرى المباشران للعلاج - بمثل حقن الدواء فى بدن المريض و طلى جسمه به و تدليكه و شقه و جبر كسره و نحوها - مطلقا، و كذا الطبيب المشرف على العلاج - بحيث تكون فعليه العلاج بتوجيهه، فلا يستعمل المريض الدواء فى كل مرة إلا - بأمره - إذا كان المريض قاصرا لا - يستقل بالتصرف لصغر أو جنون أو نحوهما، بل مطلقا على الأحوط و جوبا. بل الأحوط و جوبا ضمانه بوصفه للعلاج عند الرجوع إليه من أجل أن يتعالج به و إن لم يكن مشرفا على العلاج، حتى لو كان المريض أو المباشر للعلاج مستقلا بالتصرف. نعم لا يضمن بمجرد وصفه للدواء إذا كان لمجرد الاعلام برأيه من دون أن يكون من أجل ترتب العلاج عليه.

(مسألة ١٢): يسقط ضمان الطبيب و البيطرى بأخذه البراءة من المريض أو المالك أو وليهما. و يكفى فى البراءة حضورهم للعلاج مع علمهم بعدم ابتداء العلاج على اليقين، و تعرضه للخطر. و الظاهر جريان ذلك فى كل من يعمل للغير و يتبرأ من الضمان.

(مسألة ١٣): الممرض التابع للطبيب و المنفذ تعاليمه فى حق المريض يضمن مع مباشرته للعلاج أو أمره للمريض القاصر باستعمال

العلاج في حالتين.

الاولى: أن لا يكون مأذونا من قبل المريض أو وليه بتنفيذ أمر الطبيب أو إرشاده.

الثانية: أن يتجاوز إرشاد الطبيب و توجيهه من دون إذن المريض أو وليه.

(مسألة ١٤): إذا عثر الحمال فسقط ما على رأسه فتلف لم يضمنه إلا أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤١

يكون مقصرا، لإقدامه على الحمل مع علمه من نفسه أنه يتعثر كثيرا، أو لسلكه طريقا غير مستو، أو لإسراعه في السير على خلاف المتعارف، أو نحو ذلك.

(مسألة ١٥): إذا حمل الأجير على الدابة شيئا فسقط منها و تلف أو تعيب، فإن استند ذلك إليه ضمن، كما إذا لم يحكم شد المتاع و أرسلها فسقط المتاع، أو نخس الدابة أو ضربها فنفرت و ألفت ما عليها، إلا أن يتعارف فعل ذلك، بحيث تبتنى الإجارة على عدم الضمان معه. و إن لم يستند إليه لم يضمن، كما لو طار طائر فنفرت، أو مطرت السماء فزلقت، إلا أن يكون مقصرا، كما لو تعارف إحكام شد المتاع في أيام المطر، فلم يفعل. و يجرى هذا التفصيل في جميع وسائل النقل و نحوها.

(مسألة ١٦): إذا قال للخياط: خط هذا الثوب قميصا لي، فقطعه فلم يكف قميصا له، كان عليه ضمان النقص، لعدم تحقق ما أذن له فيه. أما إذا قال:

أصبغ هذا الثوب لأجعله قميصا لي فصبغه فلم يكف فلا- ضمان عليه، إلا أن يكون الإذن مقيدا بكفايته، كما لو قال: إن كان هذا الثوب يكفيني قميصا فاصبغه أو نحو ذلك.

(مسألة ١٧): حيث تقدم أن العين التي يدفعها المؤجر للأجير أمانة في يد الأجير لا يضمنها إلا بالتعدى و التفريط، فإن ادعى تلفها بسبب لا- يقتضى الضمان- كالسرقة و الحرق و الغرق من دون تفريط- فإن كان هناك ما يناسب ذلك- كسرقة محله كله و نحو ذلك مما يرفع الشبهة عنه- صدق، و كذا إذا كان ثقة مأمونا أو جاء بالبينة، بل الأحوط و جوبا عدم تضمينه إذا حلف، أما إذا لم يحلف فيجوز تضمينه.

(مسألة ١٨): إذا استؤجر لحراسة محل تجارى أو نحوه من دون أن يجعل تحت يده أمانة عنده، فسرق المحل فإن لم يكن بتقصير منه فلا ضمان، و يستحق الأجر، و إن كان بتقصير منه لم يستحق الأجر لكن لا يضمن أيضا، إلا أن يتضمن عقد الإجارة اشتراط الضمان على تقدير التفريط أو مطلقا، فيضمن حسب الشرط.

(مسألة ١٩): إذا استؤجر لحفظ متاع و جعل تحت يده أمانة عنده فسرق،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٢

كان ضامنا له مع التقصير. و لا ضمان مع عدمه إلا مع الشرط، كما تقدم في المسألة السابقة. و لا يستحق الأجر على كل حال، إلا أن يكون الحفظ المستأجر عليه استمراريا إلى مدة معينة- كشهرا- فحفظه في بعض المدة، فإنه يستحق من الأجر بنسبة المدة التي حفظه فيها إلى المدة المستأجر عليها.

(مسألة ٢٠): إذا استأجر عينا فأجرها لغيره و سلمها له- في مورد صحة الإجارة الثانية- فتلفت عند الثاني، أو تعيبت بتقصير من الثاني كان الثاني ضامنا، و أما الأول فلا يضمن إلا إذا كان الثاني الذى سلمها له غير مأمون عنده.

و كذا الحال إذا استؤجر على عمل في عين يأخذها عنده فاستأجر آخر على العمل فيها و سلمها له.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٣

الفصل السابع في أحكام الإجارة

إشارة

(مسألة ١): إذا استوفى المستأجر من العين أكثر من المنفعة المستأجر عليها كان عليه للمؤجر مع الأجرة المسماة قيمة مثل المنفعة الزائدة، كما إذا سار بالدابة أطول من المسافة المقررة، أو حملها أكثر من الحمل المتفق عليه، أو أسكن في الدار أكثر من العدد المقرر، أو استعمل الأجير مدة أطول، و هكذا.

و كذا إذا استوفى منها منفعة أخرى مع المنفعة المستأجر عليها، كما لو استأجر الدابة لجر العربء فحمل عليها مع ذلك، أو استأجر الجارية للخدمة فاسترضعها لولده، فإن عليه مع الأجرة المسماة أجرة المثل للمنفعة الأخرى.

(مسألة ٢): إذا استلم المستأجر العين و لم يستوف منها المنفعة المستأجر عليها بل استوفى غيرها مع إمكان استيفاء المنفعتين معا و جب عليه الأجرة المسماة للمنفعة المستأجر عليها التي فوتها على نفسه و اجرة المثل للمنفعة الأخرى التي استوفها، سواء كان ذلك لعدم التضاد بين المنفعتين - كما لو استأجر الأمة للخدمة فاسترضعها و لم يستخدمها - أم لسعة الوقت للمنفعتين معا مع التضاد بينهما، كما لو استأجر السيارة يوما للذهاب لكربلاء، فلم يذهب لكربلاء بل ذهب للنجف. نعم يستحق في الثاني مع بقاء الوقت استيفاء المنفعة المستأجر عليها، إلا أن يبتنى عقد الإجارة على اشتراط عدم الجمع بين المنفعتين تجنبا لإجهاد العين، و حينئذ يلحقه حكم تعذر الجمع بين المنفعتين.

(مسألة ٣): إذا استلم المستأجر العين و لم يستوف منها المنفعة المستأجر عليها، بل استوفى غيرها مما يتعذر جمعه معها - كما إذا استأجر الدار للسكن فصيرها محلا تجاريا، أو استأجر السيارة يوما للسفر شرقا فسافر بها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٤

غربا - فالظاهر أن للمؤجر مع الأجرة المسماة قيمة المثل لفرق ما بين المنفعتين، فإذا كانت قيمة منفعة المحل التجارى ضعف قيمة منفعة دار السكن في المثل السابق استحق مع الأجرة المسماة نصف اجرة المثل للمحل التجارى. و إذا كانت المنفعتان متساويتين قيمة أو كانت المنفعة المستوفاه أقل لم يستحق شيئا زائدا على الأجرة المسماة. نعم له في جميع الصور فسخ الإجارة، لمخالفة المستأجر الشرط باستعمال العين في غير المنفعة المستأجر عليها، و حينئذ يستحق اجرة المثل للمنفعة المستوفاه بتامها، دون الأجرة المسماة.

(مسألة ٤): إذا استأجر أجيرا لعمل خاص فحضر الأجير للعمل فطلب منه عملا آخر فعمله - كما إذا استأجر عاملا يوما للخياطة، فكلفه بالحراسة أو الكتابة - فإن رجع ذلك منهما إلى التراضى على إبدال العمل المستأجر عليه بالعمل الآخر فلا إشكال في لزوم الإجارة و استحقاق الأجرة المسماة لا غير، و إن لم يرجع إلى ذلك - كما لو كانا غافلين عن مقتضى الإجارة، أو كان الأجير مجبورا على العمل الآخر، أو قاصرا لا ينفذ تصرفه، أو غير ذلك - جرى فيه التفصيل المتقدم في المسألتين السابقتين.

(مسألة ٥): إذا استأجر عينا على أن يستوفى منفعتها بنفسه فمكّن غيره من استيفائها و أذن له في ذلك لم ينفذ ذلك منه، و يحرم على ذلك الغير استيفائها، فلو استوفها كان المورد من صغريات ما تقدم في المسألة (٣) من استيفاء المنفعة المضادة للمنفعة المستأجر عليها، فيكون للمؤجر فسخ الإجارة، فإن فسخ لم يستحق الأجرة المسماة على المستأجر، بل يستحق اجرة المثل للمنفعة المستوفاه على من استوفها، و إن لم يفسخ كان له الأجرة المسماة على المستأجر، و كان للمستأجر على المستوفى اجرة المثل للمنفعة إذا لم يكن قد أذن له في استيفائها مجانا. نعم لو فرض - حينئذ - زيادة أجرة المنفعة إذا استوفها الشخص المذكور عن أجرتها إذا استوفها المستأجر كان للمؤجر قيمة المثل لفرق ما بين المنفعتين، نظير ما تقدم في المسألة (٣).

(مسألة ٦): إذا استأجر عينا على أن يستوفى منفعتها بنفسه فأجرها من غيره ليستوفها لم تنفذ الإجارة منه، بل تتوقف على إجازة المؤجر الأول، فإن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٥

أجاز نفذت الإجارة و وقعت للمستأجر الأول، لرجوعها عرفا إلى إسقاط شرط مباشرته في الاستيفاء، فيلحقها حكم المسألة الآتية. و إن لم يجز حرم على المؤجر الثاني استيفاء المنفعة، و إن استوفاهما حينئذ جرى حكم المسألة السابقة.

(مسألة ٧): إذا استأجر عينا على منفعة خاصة فاستوفى غيره منفعتها من دون إذن منه، فإن كان ذلك مع استيفاء المستأجر للمنفعة المستأجر عليها- لعدم التضاد بين المنفعتين- استحق المؤجر على المستأجر الأجرة المسماة، و على الثاني أجرة المثل للمنفعة التي استوفاهما. و ان لم يستوف المستأجر المنفعة المستأجر عليها فله صورتان.

الاولى: أن يكون عدم استيفاء المستأجر للمنفعة بسبب منع ذلك الغير له من دون تقصير منه، و حينئذ تبطل الإجارة و يجب على المؤجر إرجاع الأجرة المسماة للمستأجر، و يستحق هو اجرة المثل للمنفعة المستوفاه على من استوفاهما.

الثانية: أن يكون عدم استيفاء المستأجر للمنفعة تسامحا منه في ذلك مع قدرته عليه، و حينئذ لم تكن المنفعة المستوفاه مضادة للمنفعة المستأجر عليها صحت الإجارة و وجب للمؤجر الأجرة المسماة على المستأجر، و اجرة المثل للمنفعة المستوفاه على من استوفاهما. و إن كانت مضادة لها صحت الإجارة أيضا و وجبت للمؤجر الأجرة المسماة.

و أما بالإضافة إلى أجرة المثل للمنفعة المستوفاه، فإن زادت قيمة المثل للمنفعة المستوفاه عن قيمة المثل للمنفعة المستأجر عليها كان للمؤجر نسبة ما بين القيمتين منها و الباقي للمستأجر، فإذا كانت قيمة المنفعة المستوفاه ضعف قيمة المنفعة المستأجر عليها كان للمؤجر نصف قيمة المنفعة المستوفاه و النصف الثاني للمستأجر، و إن لم تزد عليها كانت بتمامها للمستأجر. نعم إذا كان استيفاء الغير للمنفعة بالوجه المذكور منافيا لشرط صريح أو ضمنى في عقد الإجارة بأن تبتنى الإجارة على عدم تمكين الغير من العين و كان الاستيفاء مبنيا على التسامح من المستأجر في ذلك كان للمؤجر فسخ الإجارة فلا يستحق معه الأجرة المسماة، بل يستحق تمام اجرة المثل للمنفعة المستوفاه على من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٦

استوفاهما.

(مسألة ٨): يجوز لمستأجر العين أن يؤجرها من غيره، فمن استأجر مقعدا في سيارة مثلا- جاز له أن يؤجره من غيره، إلا مع اشتراط المباشرة صريحا أو ضمنا و لو لانصراف الإجارة إليها. نعم إذا كانت الإجارة في مثل المنفعة المذكورة مبنية على تسليم العين للمستأجر فلا يجوز للمستأجر الأول تسليمها للثاني إذا لم يكن أمينا بنظره، و إلا كان ضامنا، كما سبق. و هكذا الحال إذا استأجر لعمل في عين لغيره كخياطه ثوبه و بناء داره، فإنه يجوز مع عدم اشتراط المباشرة أن يستأجر غيره لذلك، و لا يجوز له تسليمه العين إلا إذا كان أمينا بنظره.

(مسألة ٩): من استأجر عينا لم يشترط فيها المباشرة جاز له أن يؤجرها لغيره بأقل مما استأجرها به و بقدره، و كذا بالأكثر إذا أحدث فيها حدثا- كصخب بيوت الدار و إصلاح بابها و غير ذلك- أو غرم فيها شيئا. و أما بدون ذلك فلا يجوز في البيت و الدار و الدكان، بل و لا في الرحى و الأرض على الأظهر، بل الأحوط و جوبا عموم المنع لكل عين مستأجرة.

(مسألة ١٠): قيل: يجوز لمن استأجر عينا أن يؤجرها بغير جنس الأجرة التي استأجرها بها، و إن كانت أكثر قيمة منها بحيث يكون له الربح في ذلك. لكنه لا يخلو عن إشكال، بل الأظهر المنع في الأرض، و الأحوط و جوبا المنع في غيرها أيضا.

(مسألة ١١): يجوز للمستأجر أن يؤجر بعض العين المستأجرة بأكثر من نسبه من اجرة الكل، بل يجوز بتمام اجرة الكل من دون زيادة، فمن استأجر دارا بألف دينار- مثلا- جاز له أن ينتفع بثلاثها بنفسه، و يؤجر ثلثها بألف دينار، لا بأكثر.

(مسألة ١٢): يجوز لمن تقبيل أرضا للزراعة أن يقبلها لغيره بأكثر مما تقبلها به و إن لم يحدث فيها شيئا و لم يغرم، إذا كان ذلك بحصة مشاعة من ثمرها، لا بمقدار معين، فمن تقبل أرضا مثلا على أن يدفع ربع حاصلها لمالكها جاز له أن يقبلها لغيره بنصف حاصلها، فإذا أخذ النصف دفع منه ربعا للمالك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٧

و يكون الربع الثانى ربحا له. و لا يجوز ذلك مع تحديد الأجرة بشيء معين، كألف دينار.

(مسألة ١٣): من استأجر لعمل - كخياطة ثوب و بناء دار - بأجر معين من دون شرط المباشرة لا يجوز له أن يستأجر غيره عليه بأقل من ذلك الأجر، إلا أن يعمل فيه شيئا، كتقطيع الثوب للخياطة و شق الأسس للبناء و نحو ذلك. و فى كفاية الغرم من غير عمل إشكال، كما إذا دفع اجرة لنقل العين التى فيها العمل أو لحراستها، إلا أن يكون العمل الذى يغرم لأجله من جملة العمل المستأجر عليه، فيجوز حينئذ و إن حصل له ربح من ذلك.

و كذا يجوز إذا كان الثمن الأول مدفوعا بإزاء عين مع العمل و الثانى مدفوعا بإزاء العمل فقط، كما إذا استأجر على الخياطة أو البناء أو غيرهما بثمان معين على أن عليه المواد اللازمة لإنجاز العمل، فإنه يجوز له أن يستأجر غيره على إنجاز العمل وحده بأقل من ذلك الثمن على أن تكون المواد عليه لا على ذلك الغير.

(مسألة ١٤): إذا استأجر عينا لمنفعة ما مدته معينة لا يحق له أن يشغلها بما من شأنه إشغاله فيها أكثر من تلك المدّة، فمن استأجر أرضا للزرع لا يحق له أن يزرع فيها ما يبقى أكثر من مدّة الإجارة، و من استأجر بيتا لا يحق له أن يعمل فيه أو يحرز فيه ما لا يمكن تفريره منه عند انقضاء مدّة الإجارة، و لو فعل عامدا كان متعديا فى إبقاء ذلك الشيء، فيحق للمالك إجباره على أن يسلمه العين المستأجرة غير مشغولة به، و إن استلزم الضرر عليه، و لا يجوز له الامتناع من ذلك، إلا أن يرضى المالك بإشغال العين به و لو بثمان يتفقان عليه. أما لو فعل ذلك غير عامد، فإن أمكن إزالته من دون لزوم ضرر على صاحبه لزم مع عدم رضا المالك بالإبقاء و لو بثمان، و إن لزم عليه الضرر و جب على المالك الرضا بالإبقاء بأجرة ما لم يلزم الضرر على المالك أيضا، فيجب على المستأجر إزالته مع عدم رضا المالك، كما إذا كان موجبا لنقص قيمة العين و تعيينها عرفا.

و كذا الحال لو أشغل المستأجر العين بما من شأنه أن يفرغ منها عند

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٨

انقضاء مدّة الإجارة فاتفق خلاف ذلك لطوارئ غير محتسبة، كما لو لم ينضج الزرع لبرودة الهواء أو لقلّة الماء.

(مسألة ١٥): إذا استأجر أرضا للزراعة فحصد الزرع عند انقضاء المدّة و بقيت أصوله فنبتت بعد ذلك، فإن كان قد أعرض عنها فهى لمن سبق إليها، بلا فرق بين مالك الأرض و غيره، غاية الأمر أنه يحرم على الغير الدخول إلا بإذنه.

بل لو كان مرجع إعراض المستأجر عن أصول الزرع إلى تركها لمالك الأرض - كما لعله الغالب - لم يجز لغيره تملكها.

هذا كله إذا كان الإعراض منه مع الالتفات لاحتمال نباتها بعد ذلك، أو مع الغفلة عنه و سبق صاحب الأرض أو غيره لتملكها قبل النبات. أما إذا كان غافلا عن احتمال نباتها فنبتت قبل أن يسبق شخص لتملكها فلا يجوز لأحد تملكها بل يجرى عليها حكم المسألة الآتية.

(مسألة ١٦): إذا حصد مستأجر الأرض الزرع عند انقضاء مدّة الإجارة و أبقى الأصول له غير معرض عنها - عصيانا أو للبناء على قلعها فانشغل عن ذلك - كان النبات له. نعم للمالك المطالبة بقلعها على التفصيل المتقدم فى المسألة (١٤). كما أن له المطالبة بأجرة المثل فى جميع الصور المتقدمة إذا لم تدخل فى ملكه، و كان من شأنها أن تزال عند انتهاء مدّة الإجارة.

(مسألة ١٧): إذا استأجره على عمل مقيد بقيد خاص - من زمان أو مكان أو آله أو غيرها - فجاء به على خلاف الوجه الذى وقع الاتفاق عليه فله صورتان.

الاولى: أن يتعذر العمل المستأجر عليه و لو لمضى المدّة التى قيدت بها الإجارة، و حينئذ تبطل الإجارة و لا يستحق الأجير شيئا، ثم إنه إذا كان العمل فى مادة خاصة - كما إذا استأجره على أن يخطط ثوبه قميصا فخاطه قباء فإن نقصت قيمتها بالعمل المذكور كان ضامنا للأرش، و إن زادت فإن كان قد تعمد ذلك فلا شيء له فى مقابل عمله، و إن كان قد أخطأ فالظاهر استحقيقه لنتيجة عمله فى العين

فله الزيادة الحاصلة بسببه.

الثانية: أن لا يتعذر العمل المستأجر عليه، كالذهب يستأجر على صياغته بوجه فيصوغه بوجه آخر مع بقاء مدة الإجارة، وحينئذ إن كان قد تعمد العمل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٤٩

بالوجه الآخر لم تبطل الإجارة ووجب إعادة العمل على الوجه المستأجر عليه.

و كذا إذا كان قد أخطأ في ذلك و لم يكن العمل موجبا لزيادة القيمة، أما إذا كان موجبا لزيادة القيمة فإعادة العمل جريا على مقتضى الإجارة مضرّ بالأجير، لأنه يستلزم إتلاف نتيجة عمله فيكون المورد من تزامم الحقوق و لا بدّ من التراضي بينهما. و مع تشاھهما لا بدّ من الرجوع للحاكم الشرعي.

(مسألة ١٨): إذا استأجره على عمل و اشترط عليه شرطا زائدا على العمل المستأجر عليه فجاء بالعمل و تخلف عن الشرط صحت الإجارة و استحق الأجر، و كان للمستأجر الفسخ و الرجوع بالأجر المسماة و دفع أجره المثل بدلها. و هكذا الحال في كل شرط في الإجارة، فإنّ تخلفه لا يوجب بطلان الإجارة، بل يوجب الخيار لصاحب الشرط، فإذا فسخ لزم الرجوع لأجره المثل.

(مسألة ١٩): الفرق بين القيد و الشرط أن القيد يكون مضيقا للعمل المستأجر عليه فلا ينطبق على فاقد القيد، ليقع به الوفاء بالإجارة، و الشرط التزام خارج عن العمل المستأجر عليه لا يقتضى قصوره عن صورة فقد الشرط، سواء كان الشرط خارجا عن العمل المستأجر عليه، كما لو استأجره على الصلاة عن الميت و اشترط عليه أن يخيظ ثوبه، أم متعلقا به، كما لو استأجره على الصلاة عن الميت و اشترط عليه التعجيل به زائدا على أصل العمل. غايته أن تميز الأول عن القيد أيسر من تمييز الثاني، بل يحتاج تمييز الثاني عن القيد إلى عناية لفظية أو قرينة عرفية.

(مسألة ٢٠): إذا استأجره على عمل خاص، فعجز و لم يكمله، كان له من الأجر بقدر ما أتى به من العمل. أما إذا استأجره على نتيجة العمل غير القابلة للتبعض، كحضور موسم خاص - من حج أو عمرة أو زيارة أو سوق أو غيرها - فأتم له العمل من دون أن تترتب النتيجة المذكورة - بأن حضر بعد ذهاب الوقت مثلا لزمهما الصلح و التراضي على دفع بعض الأجره بنسبة قيمة العمل خاليا عن النتيجة المذكورة لقيمة إذا كان واجدا لها، فإذا كانت قيمة السفر مثلا للمكان المذكور من دون حصول النتيجة المذكورة نصف قيمته مع حصولها استحق نصف الأجره المسماة. نعم إذا لم يكن للعمل الفاقد للنتيجة قيمة لم يستحق الأجير شيئا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٠

تتميم:

ليس لمستأجر العين أولوية الإجارة من غيره بعد انقضاء مدة الإجارة، فإذا استأجر زيد من عمرو دارا أو محلا تجاريا أو سيارة سنة واحدة مثلا فانقضت السنة كان لعمرو أخذ هذه الأعيان من زيد و إيجارها من غيره، و له أن يعطله أو ينتفع به بنفسه، و يجب على المستأجر تسليمه. و ما تعارف من أولوية مستأجر المسكن أو المحل التجارى ليس أمرا شرعيا، بل أولوية عرفية، و قد أكدها صعوبة الانتقال خصوصا من المحل التجارى.

(مسألة ١): نظرا للأولوية العرفية المتقدمة فقد تعارف سابقا بذل شىء من المال للمستأجر من أجل أن يخلى المحل التجارى و يفسح المجال لدافع المال كى يستأجره من المالك، و هذا المال المدفوع هو الذى كان يسمى (سر قفلية) و هو فى الحقيقة هدية مشروطة بالإخلاء لا يوجب حقا لدافعه فى الاستئجار لا فى السنة الأولى و لا بعدها، بل لا بد فى ذلك من مراجعة المالك، و لا يكفى مراجعته المستأجر المدفوع له المال بعدم عدم ثبوت حق له فى العين شرعا.

نعم لو رضى المالك بأن يكون لدافع المال المذكور الأولوية فى الاستئجار فى مقابل ما دفع ثبت له الحق فى ذلك، لكن لا يكفى

فى ذلك رضا المالك باستئجار الثانى بعد بذله المال للمستأجر الأول، بل لا بدّ فيه من عناية خاصة و اتفاق خاص يرجع إلى عقد أطرافه ثلاثة أشخاص المالك و المستأجر و دافع المال، و يتضمن العقد المذكور التزام المالك بأنّ للدافع حقا فى العين يقتضى أولويته باستئجارها فى مقابل دفعه المال المذكور للمستأجر الأول من أجل إخلالها.

(مسألة ٢): تعارف فى عصورنا أن يبذل من يريد استئجار المحل التجارى أو المسكن مقدارا من المال مقدّمه للاستئجار يسمى (سر قفلية) أيضا. و يمكن أن يقع ذلك على وجهين.

الأول: أن يكون بذل المال من أجل تقديم البازل على غيره ممن يريد الاستئجار من دون أن يكون للدافع فى مقابل المال المدفوع الأولوية و الحق فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥١

الاستئجار بعد ذلك، و حينئذ لا يكون للمستأجر المذكور فى العين المستأجرة حق شرعى، بل لا يكون له إلا الأولوية العرفية التى تقدم التعرض لها.

الثانى: أن يكون بذل المال فى مقابل حق للباذل فى العين المستأجرة يقتضى أن يكون له الحق فى استئجارها، و حينئذ لا يكون للمالك حق أخذ العين منه، إلا أن يتنازل عن الحق المذكور مجانا أو بعوض.

(مسألة ٣): الحق فى الصورة الثانية من جملة المكاسب التى يملكها المؤجر التى تكون موضوعا للخمس، كما سبق فى كتاب الخمس. كما أنه يورث، إلا أن يكون مقيدا عند العقد بمباشرة خصوص دافع المال، بخلاف الحال فى الصورة الأولى حيث لا موضوع فيها للإرث و الخمس. نعم سبق فى كتاب الخمس أن المال المدفوع فيها يكون من مؤن التجارة المستثناة من الأرباح.

(مسألة ٤): لما كان الحق المذكور فى الصورة الثانية مجعولا للمتعاقدين فعمومه و خصوصه تابع لنحو الاتفاق بينهما، فإذا اتفقا على أن للمستأجر بذله لغيره بعوض أو مجانا جاز ذلك له و نفذ قهرا على المالك، و إلا لم يجز له بذله إلا بإذن المالك.

(مسألة ٥): الحق المذكور فى الصورة الثانية يختص بما إذا حضر المستأجر- البازل للمال- للاستئجار فى السنين اللاحقة و بذل الأجرة، و لا يعم ما إذا لم يفعل ذلك، و لو قهرا لحبس أو تشريد، بل يجوز للمالك حينئذ الانتفاع بالمحل بنفسه و إيجاره على غيره من دون بذل شىء للمستأجر البازل للمال، إلا أن يتفقا على ثبوت الحق المذكور بنحو يقتضى ضمانه بالقيمة المدفوعة أو بقيمة المثل عند إرادة استيفاء منفعة العين و تعدّر مراجعة صاحب الحق. و هو يحتاج إلى عناية خاصة و تنبيه لا يبتنى عليه طبيعة الحق ارتكازا.

(مسألة ٦): للمالك عند انتهاء مدة الإجارة و إرادة تجديدها أن يزيد على الأجرة السابقة، سواء كان للمستأجر حق السرقة المتقدم أم لم يكن، إلا- أن يتفق المؤجر و المستأجر و يشترطا فى عقد الإجارة أو فى عقد آخر تحديد الأجرة أو تبعيتها للقوانين الوضعية المفروضة فى البلد، فيلزم الشرط و يجب العمل عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٢

خاتمة: فى بقية وجوه استيفاء المنفعة بالأجر

إشارة

استيفاء المنفعة بالأجر لا- يختص بالإجارة، بل له وجوه أخرى جرى العرف و العقلاء على العمل عليها، و هى تشارك الإجارة فى اشتراط حلية المنفعة و الأجرة، على الضوابط المتقدمة فى المكاسب المحرمة. و تختص الإجارة من بينها بأنها من العقود، حيث تتضمن المعاوضة و تملك المنفعة بالأجر بمجرد وقوع المعاملة قبل استيفاء المنفعة، كما تقدم فى الفصل الأول. و لذا كان لكل من الطرفين المطالبة بما ملك، و على كل منهما تسليم ما ملك و فاء بالعقد اللازم، كما تقدم أيضا.

و هذا بخلاف الوجوه الأخر، فإنها إنما تقتضى ملكية الأجر بعد استيفاء المنفعة من دون أن تقتضى ملكية المنفعة، و لا ملكية الأجر قبل استيفائها، و لذا لا يكون لكل من الطرفين المطالبة بشيء قبل الاستيفاء، و إنما يحق لمن استوفيت المنفعة منه المطالبة بعد استيفائها بالأجر.

إذا عرفت هذا، فالمناسب التعرض لتلك الوجوه فى ضمن مبحثين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٣

المبحث الأول فى الاستيفاء و الإباحة بالضمان

كل من طلب من غيره عملاً أو منفعة لهما مالياً عرفاً فوقاه ما طلب كان عليه لمن استوفى منه أجر تلك المنفعة أو العمل، كما إذا قال المريض للطبيب:

داونى، أو قال الماشى لصاحب الدابة أو السيارة: احملنى، أو قال صاحب الثوب للخياط: خط لى هذا الثوب، أو قال طالب المتاع للدلال: اشتر لى المتاع الفلانى، أو قال الطارق لصاحب البيت: دعنى أنام فيه إلى غير ذلك، فإنه إذا استجاب المطلوب منه للطالب فاستوفى الطالب منه ما طلب كان عليه أجره العمل أو المنفعة التى استوفاه.

(مسألة ١): لا بد فى لزوم الأجر من كون الطالب للعمل نافذ التصرف، فلو كان محجوراً عليه بصغير أو جنون أو سفه فلا أجر عليه إن علم العامل بحاله، و إلا- فلا- يخلو الأمر عن إشكال، و يحتمل لزوم أقل الأمرين من الأجر المعين و أجره المثل، فالأحوط وجوباً التصالح مع الولى.

(مسألة ٢): إذا علم المطلوب منه أن الطالب يريد العمل أو المنفعة مجاناً فأدى له ما طلب لم يكن له أجر، و كذا إذا ظهر له من حاله ذلك بقرائن حالية أو مقالية. نعم لو غفل عنها استحق الأجر واقعا، و توقف استحقاقه له ظاهراً على إثبات غفله.

(مسألة ٣): قد يعلم المطلوب منه من حال الطالب أنه يريد منه العمل تبرعاً و بلا أجر، فلا يرضى فى نفسه بذلك، و لا يهون عليه تنبيهه إلى ذلك خجلاً منه، أو خوفاً من أن يترك التعامل معه فيكون أضر عليه، فيكتم ما فى نفسه و يعمل له بقصد الأجير، و يعتمد للتحايل فى تحصيل الأجر له، فمثلاً يقول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٤

زيد لعمرو: اشتر لى البضاعة الفلانية، قاصداً الشراء له مجاناً من دون أن يدفع له دلالية، فإذا لم يعجب عمراً ذلك تحايل فى أخذ الدلالية منه بأحد وجهين.

الأول: أن يأخذ منه الدلالية بإضافتها للثمن مع إيهام أن الثمن هو المجموع.

الثانى: أن يتفق مع البائع على زيادة الثمن من أجل أن يدفع الدلالية له.

لكن الأول سرقة محرمة، و الثانى مخالف لقصد المشتري الذى وكله، لأن مطلوبه منه تحزى أرخص الأثمان، ثقة به و اعتقاداً بأنه لا يأخذ لنفسه شيئاً، فلا يكون الشراء بالثمن المذكور مأذوناً فيه و يخرج عن شرط وكالته فيبطل الشراء، و لا يستحق البائع الثمن كما لا يستحق هو الدلالية.

و قد يلجأ بعضهم إلى أن يأخذ المشتري للبائع مع اتفاق مسبق مع البائع أن يزيد فى الثمن من أجل الدلالية، فيخبر البائع المشتري بالثمن الأكثر، فيرضى به ثقةً بصاحبه الذى أرشده للبائع المذكور، لتخيل أنه أرشده لصاحب الثمن الأقل. و هذا الطريق و إن لم يستلزم بطلان البيع، إلا أنه يبتنى على خيانه صاحبه- الذى أئتمنه و استرشده- و غشه، و ذلك من أعظم المحرمات، فاللازم اجتناب هذه الطرق الملتوية و أمثالها، و سلوك الطرق الواضحة الصريحة تجنباً للحرام و لطيب المكسب و يهناً.

(مسألة ٤): إذا تعارف دفع البائع الدلالية فى المسألة السابقة من دون حاجة إلى اتفاق خاص بينه و بين الوسيط، بحيث يكون السعر

الذي يطلبه هو السعر الطبيعي، و لم يكن هناك بايع آخر بدون الثمن الذي يطلبه جاز للوسيط الشراء لمن طلب منه بالثمن الذي يعينه البائع المذكور، و حلّ له أخذ الدلائية، و لا يجب عليه حينئذ تنبيه المشتري الذي طلب منه التوسط و لا إعطاء الدلائية له، كما لا يجب عليه التنازل عن الدلائية و عدم أخذها من البائع من أجل أن ينقص الثمن لصالح المشتري الذي استعان به و استنصحه، لعدم كونه غاشا له حينئذ بعد جريه على النحو المتعارف من دون التواء و تحايل.

(مسألة ٥): إذا أدى المطلوب منه ما طلب بقصد التبرع و المجانية لم يستحق شيئا. و لو دفع له الأجر لم يستحقه، فليس له أخذه إلا إذا قصد الدافع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٥

الهدية لا-الأجر، و لو أعلمه بالحال فأصر على دفع الأجر فالظاهر جواز أخذه له، لظهور حاله عرفا في إجازته له أن يأخذه بعنوان الهدية.

(مسألة ٦): إذا كان المطلوب منه محجورا عليه بصغر أو جنون أو سفه لم ينفع قصد التبرع منه أو من الطالب في سقوط الأجر، بل يتعين ثبوت أجر المثل له. نعم إذا رأى وليه صلاحه في العمل تبرعا جاز له أن يأذن في ذلك فلا يثبت الأجر. و يكفي استفادة إذنه من شاهد الحال.

(مسألة ٧): إذا ابتنى طلب المنفعة و أداؤها على أجر معين بين الطرفين لزم، كما إذا اتفقا بوجه خاص على مقدار الأجر مسبقا، و كما إذا أعلن العامل بوجه عام أجرا خاصا لعمله، كالطبيب يكتب أجر المعاينة في عيادته، و صاحب الفندق يكتب أجر المبيت، و سائق السيارة يكتب أو يعلن عن اجرة السيارة.

(مسألة ٨): لا- يعتبر علم كلا- الطرفين بمقدار الأجر، بل يكفي رضاهما بالأجر المعلن المعين إجمالا و إن جهله أحدهما أو كلاهما تفصيلا.

(مسألة ٩): إذا علم أحدهما بقصد الآخر أجرا معيناً و لم يعرف مقداره فليس له قصد غيره، بل لا بدّ إنّما من الرضا به على إجماله فيلزم به، أو التوقف عن بذل المنفعة أو استيفائها. و لو أقدم حينئذ من دون أن ينبه صاحبه على عدم الرضا به لزم بما قصده صاحبه. و كذا الحال إذا علم بما قصده صاحبه تفصيلا، فإنه ليس له إلا الرضا به فيلزمه، أو التوقف.

(مسألة ١٠): إذا قصد كل منهما غير ما قصده الآخر بتخيل أن ذلك هو الأجر المطلوب فهناك صور:

الاولى: أن يقصد صاحب المنفعة أو العمل أجرة المثل أو ما زاد عليها و يقصد المستوفى ما نقص عنها.

الثانية: أن يقصد المستوفى اجرة المثل و يقصد صاحب العمل أو المنفعة ما زاد عليها.

و اللازم في هاتين الصورتين اجرة المثل.

الثالثة: أن يقصد صاحب المنفعة أو العمل ما نقص عن اجرة المثل و يقصد المستوفى ما دونه أو ما فوقه، مساويا لاجرة المثل أو زائدا عليها. و في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٦

وجوب ما قصده صاحب المنفعة أو العمل أو وجوب اجرة المثل حينئذ إشكال، و الأحوط وجوبا التصالح بينهما.

الرابعة: أن يقصد كل منهما ما زاد على اجرة المثل. و في وجوب أقل الأمرين مما قصده كل منهما أو وجوب اجرة المثل حينئذ إشكال أيضا، و الأحوط وجوبا التصالح.

(مسألة ١١): إذا لم يبتن طلب المنفعة و أداؤها على التبرع لكن لم يعين الطرفان أجرا خاصا وجبت اجرة المثل. نعم يكره استعمال الأجير من دون تحديد أجرته.

(مسألة ١٢): إذا كان أحد الطرفين محجورا عليه لصغر أو غيره فلا- عبرة بتعيينه، إلا- أن يحرز إذن وليه له في ذلك. فلو استوفيت

المنفعة من دون ذلك، فإن كان المحجور عليه هو المستوفى للمنفعة لم يكن عليه أجر، وإن كان هو صاحبها فهل اللازم اجرة المثل، أو أكثر الأمرين منها و ممّا أقدم عليه المستوفى؟
وجهان، و الأحوط وجوب التصالح و التراضي بينهما.

(مسألة ١٣): المعاملة المذكورة ليست عقداً، فيجوز الرجوع فيها ما لم تستوف المنفعة و يثبت الضمان. نعم إذا تعارف عدم الرجوع في أثناء استيفاء المنفعة كان الشروع في استيفائها برضاها معا راجعا إلى التزام كل منهما للآخر بالمضى فيما شرعا فيه، فيلتزم صاحب المنفعة للمستوفى بالاستمرار في بذل المنفعة حتى تكمل في مقابل تمام الأجر، و يلتزم المستوفى لصاحب المنفعة بتمام الأجر لو بقي على بذله، فتكون المعاملة نحواً من الصلح، و عقداً خاصاً اتفق عليه الطرفان ضمناً و إن لم يصرح به لفظاً.

(مسألة ١٤): كما أنه قد يطلب الشخص استيفاء المنفعة فيجرب فيه ما تقدم، كذلك قد يبيع صاحب المنفعة استيفاءها بثمن معين، فيلزم الثمن المذكور على كل من استوفاهما، كأن يأذن صاحب الكراج بجعل السيارة فيه، و صاحب الخان بالمبيت فيه، و صاحب الحمام بالغسل فيه، و صاحب السيارة العامة بالركوب فيها، و غير ذلك. و ليس ذلك من الإجارة في شيء، كما أنه ليس من العقود ما لم يبتن على الإلزام و الالتزام بأن يتعارف عدم الرجوع في الأثناء،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٧

بحيث لا يحق لأحدهما العدول عما شرعا فيه، نظير ما تقدم في المسألة السابقة (مسألة ١٥): الظاهر جريان نظير ما سبق في الأعيان المملوكة، فمن طلب من أحد طعاماً فأكله كان عليه مع عدم قصد المجانية من الطرفين قيمة المثل، إلا مع تعيين قيمة خاصة فتلزم، و إن لم تكن معلومة تفصيلاً. و كذا من بذل طعامه و أباحه بالضمان كان له قيمة المثل، أو القيمة التي عينها على من يأكل الطعام أو يتصرف فيه التصرف المانع من الانتفاع به على الوجه المطلوب، كما هو الشائع في المطاعم العامة و نحوها. و لا يكون ذلك بيعاً ليكون مشروطاً بشروطه، بل هو استيفاء بالضمان أو بإباحة بالضمان. و تجرى فيه الفروع المتقدمة في العمل و المنفعة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٨

المبحث الثاني في الجعالة

و هي عبارة عن التزام الإنسان بجعل مال لغيره على عمل يقوم به بحيث يكون المال جعلاً على العمل و عوضاً عنه. أما الوعد بدفع المال هدية لمن يقوم بالعمل، من دون أن يكون عوضاً عنه و جعلاً عليه فهو و عد مجرد لا يجب الوفاء به.

(مسألة ١٦): الجعالة من الإيقاعات، فيكفي فيها الإيجاب ممن يريد العمل و يحثّ عليه، و لا تحتاج إلى القبول. و إيجابها على نحوين: خاص و عام، فالأول كما إذا قال لشخص: إن خطت ثوبي فللك درهم، و إن كنت المسجد فللك دينار، و الثاني كما إذا أعلن صاحب الضالة عن جعل شيء من المال لمن ردها عليه، أو أعلن من يهمله أمر البلد عن جعل شيء من المال لمن يرد عن البلد عادية حيوان أو سيل أو عدو أو نحو ذلك.

(مسألة ١٧): يعتبر في الجاعل أن يكون نافذ التصرف غير محجور عليه لصغير أو جنون أو سفه، و إلا احتاج نفوذ الجعالة منه لإذن الولي. و بدون ذلك تبطل الجعالة، و لا يستحق العامل شيئاً. نعم إذا أمر بالعمل و لم يقتصر على جعل الجعل جرى ما تقدم في المبحث الأول.

(مسألة ١٨): لا يعتبر في العامل نفوذ التصرف، فإذا لم يكن نافذ التصرف و جاء بالعمل استحق الجعل. بل إذا كان الجاعل قد أمره بالعمل و لم يقتصر على جعل الجعل و اندفع في العمل عن أمره استحق أكثر الأمرين من الجعل و اجرة المثل.

(مسألة ١٩): لا يعتبر انتفاع الجاعل بالعمل، بل يكفي رغبته في تحصيله لمصلحته غيره، كما إذا قال: من خاط ثوب زيد فله كذا. بل حتى لو كان لمصلحة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٥٩

العامل نفسه، كما إذا قال: إن غسلت ثوبك فلك كذا.

(مسألة ٢٠): لا يعتبر في العمل أن يكون معلوماً من حيثية الكثرة والقلة والمشقة والسهولة وغير ذلك مما يوجب اختلاف المايه أو الرغبة، بل يكفي تحديده بنحو ينضبط. وكذا الحال في الجعل فتصح مع جهالته، كما لو قال: من ردّ دابتي فله ما في هذه الصرة. بل تصح مع تردد الجعل بين أمرين، كما لو قال:

من ردّ دابتي فله أحد هذين الثوبين، لكن لا بد من انضباطه في الجملة بجعل طريق لتعيين أحدهما، كالقرعة أو اختيار الجاعل أو المجعول له أو نحو ذلك.

(مسألة ٢١): لا بدّ في استحقاق العامل للجعل من ابتداء عمله على الجعالة، بحيث يقصد به استحقاق الجعل، فلو قام بالعمل جاهلاً بها أو غافلاً عنها لم يستحق شيئاً، وإن كان بأمل إحسان الجاعل. وكذا لو كان عالماً بها إلا أنه قصد التبرع بعمله.

(مسألة ٢٢): يجوز للجاعل الرجوع بالجعالة قبل شروع العامل في العمل وفي مقدماته. وفي جواز رجوعه بعد شروعه في المقدمات قبل البدء بالعمل إشكال، كما لو قال: من ردّ دابتي فله كذا، فسافر العامل من أجل العثور عليها. وكذا بعد الشروع في العمل قبل إكماله إذا كان الجعل مبنياً على الارتباطية، وأما إذا كان مبنياً على الانحلال فله الرجوع، ويستحق العامل من الأجر بنسبة عمله.

(مسألة ٢٣): يجوز للمجعول له الرجوع بعد الشروع في مقدمات العمل، بل بعد الشروع في العمل نفسه، إلا أن يتعارف عدم الرجوع حينئذ، فيجوز ما تقدم في المسألة (١٣).

(مسألة ٢٤): إذا اشترك في العمل المجعول عليه الجعل أكثر من واحد اشتركوا في الجعل بالنسبة. وإن قام به كل منهم بنحو الاستقلال - كما لو قال: من صلى عن أبي صلاة الظاهر فله كذا، فصلاها جماعة - فإن كان الجعل على الوجود الواحد كان الجعل لمن سبق في إكمال العمل، وإن تقارنوا في ذلك اشتركوا في الجعل، وإن كان الجعل على كل وجود بنحو الانحلال بأن كان المراد تعدد الجعل بتعدد العمل استحق كل منهم جعلاً. والحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦١

كتاب المضاربة

المضاربة عبارة عن معاملة خاصة بين صاحب المال وشخص آخر تبتنى على اتجار ذلك الشخص بالمال على أن يكون له شيء من الربح.

(مسألة ١): لا بدّ في المضاربة من بقاء المال على ملك صاحبه وعدم تملك العامل له من المالك، فيكون العامل بمنزلة الوكيل على المال يبيع به ويشتري لصاحبه، بحيث يكون من شأن الربح أن يكون بتمامه لصاحب المال، لأنه ربح ماله، لو لا أن العامل بسبب عمله يستحق بعضه.

وليس من المضاربة ما إذا دفع المالك المال للتاجر على أن يخرج عن ملكه ويصير للتاجر مع انشغال ذمته بمثله، وحينئذ يعمل التاجر به كما يعمل بماله يبيع ويشتري به لنفسه، ويربح لنفسه، غاية أنه يجعل لمن أخذ منه المال بعضاً من الربح لأنه انتفع بماله، بل المعاملة المذكورة قرض ربوي محرم.

ولا يكفي في جعلها مضاربة - مع خروج المال عن ملك الدافع - اشتراط تحمل دافع المال للخسارة، بل لا بد مع ذلك من بقاء المال على ملك مالكة الأول وكون التاجر بمنزلة الوكيل، كما ذكرنا.

وقد شاع في عصرنا دفع الإنسان ماله لمن يعمل به على أن يعطيه شيئاً من الربح باسم المضاربة، والظاهر رجوعه للقرض الربوي، و

ليس له من المضاربة إلا الاسم، غفلة عن الضابط المتقدم للمعاملتين، فاللازم التنبه لذلك و الحذر من التورط في الحرام.
(مسألة ٢): المضاربة من العقود، فلا بد فيها من الإيجاب و القبول، و لا يعتبر فيها اللفظ، بل يكفي كل ما يدل على ذلك، و لو مثل دفع المال للشخص و أخذه له بعنوان المضاربة.

(مسألة ٣): يعتبر في المتعاقدين - و هما صاحب المال و العامل - نفوذ التصرف و عدم الحجر لصغر أو جنون أو سفه، و لا تصح بدون ذلك إلا بإذن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٢
الولي.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٢، ص: ١٦٢

و لو وقع العقد بدون ذلك و عمل العامل، فإن كان المحجور عليه هو المالك كان له تمام الربح و ليس للعامل شيء إن علم بالحال، و إن جهله أو جهل عدم نفوذ المضاربة حينئذ فلا يخلو الأمر عن إشكال، فالأحوط وجوباً التراضي بينهما. و إن كان المحجور عليه هو العامل كان له اجرة المثل.

(مسألة ٤): لا يعتبر في مال المضاربة أن يكون من الدنانير و الدراهم التي هي عبارة عن الذهب و الفضة المسكوكين بسكة المعاملة، بل تصح بجميع النقود و إن كانت و رقية. بل تصح حتى بالأعيان إذا ابنتت المعاملة على حفظ رأس المال بمثله، كما لو دفع إليه ألف مثقال من الذهب - مثلاً - ليبتجر بها بالبيع و الشراء بنسبة من الربح على أن يحسب الربح بعد حفظ الألف مثقال من الذهب بمثلها، بل تصح بالأعيان حتى لو ابنتت على أن يكون رأس المال هو الثمن الخاص لها أو ثمن بيعها، كما لو دفع إليه بضاعة خاصة و اتفقا على أن ثمنها ألف دينار تكون هي رأس المال، أو على أنها تباع و ما يحصل من ثمنها هو رأس المال.

(مسألة ٥): الظاهر صحة المعاملة على المنفعة و إن لم تكن مضاربة بأن يجعل لها قسطاً من الربح، كما لو دفع لشخص شبكة ليصيد بها و يكون الصيد بينهما، أو سيارة لينقل بها و يكون الوارد بينهما. بل قد تكون المعاملة على المنفعة و المال معاً، كما لو دفع شخص معملاً و آخر مالا لشخص ثالث على أن يستغل المال لإنتاج المعمل و يكون الربح بينهم.

(مسألة ٦): إذا كان المال ديناً في ذمة شخص لم يصح لمالكه المضاربة عليه معه قبل قبضه، و لو ضاربه عليه بطل العقد، فلو عمل به حينئذ كان الربح بتمامه للعامل و بقي الدين في ذمته.

نعم، لو كان و كيلاً في تعيينه و عزله و قبضه عن المالك، ففعل ذلك ثم عمل به كان الربح بتمامه للمالك، و عليه للعامل اجرة المثل لعمله، و برئ العامل من الدين.

و لا تقع المضاربة إلا أن يوكله في إيقاع عقد المضاربة في المال بعد عزله و قبضه عنه، بأن يتولى طرفي العقد معاً، فإنه لو فعل ذلك حينئذ صحت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٣

المضاربة و كان الربح بينهما على النحو الذي يتفقان عليه.

(مسألة ٧): إذا كان المال ديناً في ذمة شخص فضارب الدائن به شخصاً آخر فالظاهر صحة المضاربة به معه و إن لم يقبض ممن عليه.

(مسألة ٨): الأحوط وجوباً في مال المضاربة أن يكون معيناً، فلا يضارب بأحد مالين مردداً من دون تعيين. نعم لا يعتبر فيه أن يكون معلوماً حين العقد، فتصح المضاربة على المال المعين و إن كان مجهولاً جنساً أو قدراً، نعم لا بد من معرفته مقداره قبل الاسترباح به ليعلم مقدار الربح.

(مسألة ٩): الظاهر توقف صدق المضاربة على المعاملة على ما إذا كان الربح بينهما بنحو الإشاعة بنسبة معينة كالنصف أو الثلث أو الربع. أما لو اشترط العامل مقدارا معيناً كألف دينار، فإن رجوع إلى استحقاق ذلك على كل حال في ذمة المالك وإن لم يف الربح به صحت المعاملة بلا إشكال مع تعيين مدة العمل، لكن لا تكون مضاربة، بل إجارة على العمل بالمال وكالة عن المالك، وإن رجع إلى استحقاقه من الربح على تقدير وفائه به، بحيث لو لم يف به كان أجره دون ذلك أو لا أجر له، فالظاهر صحتها أيضاً، لكن لا تكون مضاربة ولا إجارة، بل معاملة خاصة خارجة عنهما. وأما لو اشترط المالك مقدارا معيناً فلا تصح مضاربة، بل إن رجع ذلك إلى استحقاقه المقدار المعين على كل حال وإن لم يف به الربح بطلت المعاملة، وحينئذ لو عمل العامل بالمال كان له على المالك أجره المثل والربح بتمامه للمالك، وإن رجع إلى استحقاقه ذلك من الربح على تقدير وفائه به صحت المعاملة، ولم تكن مضاربة.

(مسألة ١٠): لا بد في صحة المضاربة من قدرة العامل على الاتجار بالوجه المجعول فيها، فلا تصح مع عجزه، ولو تجدد العجز بطلت. (مسألة ١١): يجوز في المضاربة الواحدة تعدد العامل على أن تكون الحصص بين العامل بالسوية أو بالتفاضل، كما يجوز فيها تعدد المالك، بأن يكون المال مشتركاً بين مالكين أو أكثر ويعمل فيه غيرهما بحصة من ربحه وللمالكين الباقي منه بالسوية أو بالتفاضل أيضاً.

(مسألة ١٢): يجوز مع تعدد المضاربة ابتداء كل مضاربة على الشركة بين المالكين، بأن يأخذ العامل المال من كل شخص على أن له أن يخلطه بالمال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٤

المأخوذ من الآخر، ويعمل فيهما معا بنحو الشركة.

(مسألة ١٣): مقتضى إطلاق عقد المضاربة دفع المال للعامل بحيث يكون تحت يده، لكن يمكن الخروج عن ذلك بأن يشترط بقاء المال تحت يد المالك.

(مسألة ١٤): مقتضى إطلاق المضاربة جواز فسخ كل من المالك والعامل لها متى شاء، وحينئذ تبطل بموت أحدهما، وبطوئه ما يمنع من استقلاله بالتصرف كالجنون والسفه.

(مسألة ١٥): إذا حددت المضاربة بأجل خاص، فإن كان المراد بذلك مجرد عدم جواز الاتجار بالمال بعد الأجل بقي لكل منهما حق الفسخ قبل الأجل، وإن كان المراد به - زائداً على ذلك - لزوم البقاء عليها في الأجل المذكور لزم في ذلك الأجل، ولم يكن لأحدهما أن يستقل بالفسخ قبله، إلا أن يتفقا معه عليه، من دون فرق بين التصريح بالأجل، وابتداء المضاربة عليه ضمناً لقرينه حاله من عرف أو عادة أو غيرهما، حيث كثيراً ما يتعارف إرادة موسم خاص أو سوق خاص. وإن لم ينضب مدة بالشهور والأيام، وحينئذ لا تبطل بموت المالك ولا - بطوئه ما يمنع من استقلاله بالتصرف قبل الأجل، و تبطل بموت العامل و بطوئه ما يمنع من استقلاله بالتصرف إذا أوجب عجزه عن الاتجار بالمال.

(مسألة ١٦): يجب على العامل أن يقتصر على التصرف المأذون فيه، فإذا عين المالك نوعاً من البضاعة أو وقتاً للعمل أو مكاناً خاصاً أو سعراً معيناً أو نحو ذلك لزم العمل به، فإن خالف ضمن رأس المال، وإن كانت المعاملة الواقعة منه صحيحة و يكون الربح بينهما. (مسألة ١٧): الظاهر من إطلاق المضاربة إيكال التصرف فيها لنظر العامل، من حيثية السفر بالمال وعدمه، والبيع بالنقد والنسيئة، و كيفية حفظ المال، و كيفية الاسترباح به، و غير ذلك. فاللازم عليه تحرى الأقرب لحفظ المال و حصول الربح بالنحو المتعارف، و إلا كان مفرطاً معتدياً ضامناً، كما يأتي.

(مسألة ١٨): الظاهر أنه ليس للمالك بعد تمامية عقد المضاربة أن يشترط شيئاً خارجاً عن مقتضى العقد، إلا أن يرجع إلى فسخ العقد و تجديده

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٥

على طبق الشرط فيتوقف على أن يكون له الفسخ.

(مسألة ١٩): مقتضى ظاهر إطلاق المضاربة أن جميع النفقات التي يحتاج إليها لحفظ المال وصلاحه و للاسترباح به على مال المضاربة، و لا يتحملة العامل و لا المالك من غير مال المضاربة. نعم لو اشترط خلاف ذلك كان العمل على الشرط.

(مسألة ٢٠): إذا احتاجت المضاربة لسفر العامل كانت نفقته من رأس المال. و إذا فسخت المضاربة في أثناء السفر، فمع اشتراطهما و لو ضمنا وقوع نفقة الرجوع على مال المضاربة أو عدمه يعمل بالشرط، و مع عدم الشرط ففي التحمل و عدمه إشكال، فالأحوط وجوبا التراضي بين الطرفين.

(مسألة ٢١): لا إشكال في انجبار الخسارة بالربح الحاصل في المضاربة، فلا يثبت للعامل شيء من الربح إلا بعد تدارك الخسارة، سواء كانت سابقة على الربح أم لاحقة له، فإذا خسرت المضاربة في بعض المعاملات مائة، و ربحت في أخرى مائتين فحصة العامل تثبت في خصوص مائة من الربح المذكور، لا في تمامه. كما أن الظاهر جبر الربح للتلف الحاصل في مال المضاربة بعد دورانه في التجارة إذا كان من توابع التجارة و شؤونها - كخطأ الحساب و عدم وفاء بعض الغرماء و تلف البضاعة بسبب النقل و نحو ذلك - و عدم جبره للتلف و نحوه إذا كان قبل الشروع في التجارة و لم يكن من شؤونها و توابعها، كما إذا سرق بعض المال أو عطب. و أما إذا وقع التلف المذكور بعد الشروع في التجارة ففي جبر الربح له إشكال، فالأحوط وجوبا التراضي بينهما. نعم لو اشترط أحد الأمرين صريحا أو ضمنا كان العمل عليه.

(مسألة ٢٢): يملك العامل الحصة بظهور الربح، و لا يتوقف على إنضاض البضاعة الذي هو عبارة عن بيعها بالنقد، و حينئذ يملك العامل من تمام الموجود من البضاعة و النقد بالنسبة، لكن الملك المذكور لا يستقر، إلا مع عدم تجدد الخسارة أو التلف، و إلا كان الربح جابرا لهما، على ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٢٣): الربح و إن كان جابرا للخسارة كما سبق، إلا أن أمد الانجبار تابع لما يتفقان عليه حين العقد صريحا أو ضمنا و لو بسبب عرف أو عادة، فإذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٦

اتفقا على تمييز حق كل منهما كل سنة - مثلا - كان الانجبار مختصا بما يقع في السنة الواحدة، و إذا اتفقا على تمييز حق كل منهما لكل بضاعة كان الانجبار مختصا بما يقع فيها. و إذا أغفلا هذه الجهة كان ظاهرهما الانجبار في تمام مدة بقاء المضاربة، فمع عدم تحديد أمدها يجوز لكل منهما فسخها في أي وقت شاء - كما سبق - فيستقر الربح بفسخها، و مع أخذ أجل خاص فيها لا يستقر الربح إلا بمضى الأجل، إلا أن يتفقا معا بعد ذلك على الفسخ قبله فيستقر الربح بذلك.

(مسألة ٢٤): لا يضمن العامل تلف مال المضاربة و لا يتحمل الخسارة الطارئة عليه، إلا أن يخالف ما عينه له المالك، أو يكون معتديا خارجا عن مقتضى وظيفته المتقدمة في المسألة (١٧) إذا كان التلف و الخسارة مسببين عن مخالفة المالك أن عن التعدي، و أما إذا لم يكونا مسببين عنهما فالظاهر عدم الضمان مع التعدي. و في الضمان مع المخالفة إشكال، فالأحوط وجوبا التراضي بينهما.

(مسألة ٢٥): ليس للمالك أن يشترط على العامل المضارب الضمان عند تلف رأس المال أو طروء الخسارة عليه من دون تفریط، و لو اشترط ذلك كانت المضاربة بحكم القرض، فليس له إلا رأس ماله و لا يستحق من الربح شيئا، بل يختص به العامل، من دون فرق بين اشتراط الضمان رأسا و اشتراط تدارك الخسارة إن حصلت.

(مسألة ٢٦): إذا أخذ العامل مال المضاربة و لم يتجر به تسامحا و خروجا عن مقتضى وظيفته كان ضامنا له إن تلف، إلا أن يكون ذلك بإذن المالك. نعم إذا لم يبتن الاتفاق بينهما على إلزام العامل بالعمل، بل على مجرد جعل الحصة من الربح له على تقدير العمل إن أراد له لم يكن مفرضا بترك العمل، و الظاهر خروج ذلك عن المضاربة و دخوله في الجعالة، لكنه يشارك المضاربة في حكم اشتراط الضمان المتقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٢٧): لا- يصح للمالك أن يشتري من مال المضاربة، لأن بعضه أو تمامه ملك له، ولا يشتري الإنسان من نفسه، إلا أن يريد بالشراء محض تبادل مال المضاربة بالثمن، ليكون الثمن مالا للمضاربة بدلا عنه، فيصح حينئذ، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٧

و يترتب على الثمن آثار مال المضاربة.

(مسألة ٢٨): إذا مات العامل قبل تسليم مال المضاربة فهنا صور.

الصورة الأولى: أن يعلم بعدم وجود مال المضاربة، فإن علم بضمانه له- لتعديه عليه- كان المالك كسائر الغرماء يضرب معهم بحيث لو قصرت التركة لحقه النقص مثلهم، و يكون مثلهم مقدما على الورثة، و إن لم يعلم بضمان العامل فلا شيء للمالك.

الصورة الثانية: أن يعلم بوجود مال المضاربة، و حينئذ.

تارة: يعلم بوجوده في ضمن التركة الظاهرة التي تصل إليها يد الوارث.

و اخرى: يعلم بخروجه عنها.

و ثالثة: يشك في وجوده فيها أو خروجه عنها.

ففي الأولى يستحق المالك عين المال مع تميزه، و أما مع عدم تميزه ففي استحقاقه تمام مقدار المال من التركة مقدما على الغرماء، أو كونه كبقية الغرماء وجهان، فالأحوط وجوبا التراضي بينه و بينهم. و في الثانية إن علم بضمان العامل للمال- لتفريطه فيه، و لو بعدم إخباره عنه- يكون المالك أسوة الغرماء، و إن علم بعدم ضمان العامل للمال فلا شيء للمالك، بل تكون التركة بتمامها للورثة بعد وفاء الديون، و إن شك في ضمانه له ففي كونه أسوة الغرماء في التركة أو عدم استحقاقه شيئا وجهان، فالأحوط وجوبا التراضي بينه و بين الورثة و الغرماء. و في الثالثة إن علم بضمان العامل للمال كان المالك أسوة للغرماء، و إن لم يعلم بضمان العامل ففي عدم استحقاق المالك شيئا، أو كونه أسوة الغرماء وجهان، و الأحوط وجوبا التراضي بينه و بين الغرماء و الورثة.

الصورة الثالثة: أن يشك في وجود مال المضاربة، فحكمها حكم الفرض الثالث من الصورة الثانية.

(مسألة ٢٩): يكره مضاربه الذمي، بل مطلق الكافر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٦٩

كتاب المزارعة و المساقاة

إشارة

و الكلام فيه في ضمن مباحث.

المبحث الأول في المزارعة

و هي معاملة خاصة بين صاحب الأرض و شخص آخر تبتنى على قيام ذلك الشخص بزراعة الأرض في مقابل حصه من حاصلها. و يعتبر فيها أمور.

الأول: أن يكون الحاصل بينهما و لا يختص به أحدهما.

(مسألة ١): لو اتفقا على أن يكون الحاصل بتمامه لأحدهما صح العقد و لم يقع مزارعة، كما إذا كان غرض مالك الأرض أن يزرع أرضه بنوع من الزرع لسحب أملاحها مثلا لا من أجل أن يتتفع بحاصلها فلم يجد من يرضى بذلك إلا بتمام الحاصل مع كون البذر منه أو من مالك الأرض، أو كان غرض العامل أن يتمرن على الزراعة فلم يجد من يأذن له في العمل في أرضه إلا مجانا على أن لا

يترك العمل قبل بلوغ الزرع.

الثاني: أن تكون شركتهما في تمام الحاصل بنحو الإشاعة، كما إذا كانت حصة العامل الربع أو النصف أو الثلث أو نحو ذلك، و الباقي للمالك. فلو اشترط أحدهما مقدارا معيناً - كعشرة أطنان - و الباقي للآخر لم يصح العقد مزارعة و لا غيرها. و كذا إذا اشترط لأحدهما نوع من النماء و للآخر نوع آخر، كما لو زارعه على أن له الحنطة و للعامل الشعير، أو على أن له حاصل بعض معين من الأرض و للعامل حاصل بعض آخر منها. نعم لا بأس بإجارة العامل الأرض بشيء معلوم من النقد أو غيره، لكن تقدم في مسألة (١٢) من الفصل الثاني من كتاب الإجارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٠

أنه لا يجوز إيجارها بشيء من حاصلها على تفصيل و كلام، فراجع.

(مسألة ٢): يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر شيئاً معيناً من النقد و غيره حتى الثمر. نعم يشكل اشتراط مقدار معين من الحاصل الذي تقع المزارعة عليه، فالأحوط و جوباً عدم اشتراطه.

الثالث: تعيين المدة بالنحو المناسب لتعيين الزرع المستحق، سواء كان بالشهور و الأعوام، أم بالفصول، أم بدفعات الزرع، إلى غير ذلك مما يرتفع معه إبهام الزرع المستحق.

الرابع: تعيين الأرض بالنحو الراجع للإيهام، و يكفي تعيين مقدار خاص من كلي أو خارجي، كما إذا قال: زارعتك على عشرين دونماً من أرض صفتها كذا، أو من هذه الأرض. و لا يجوز المزارعة على إحدى أرضين من دون تعيين لها، نعم لو ابتنى على الرجوع في تعيينها لاختيار أحدهما المعين أو اختيار ثالث كفي.

الخامس: تعيين ما على كل منهما من البذر و الآلات و العوامل و حفر النهر و غير ذلك، إما صريحاً، أو ضمناً لقرينته خاصة، أو عامة كالعارف.

السادس: إمكان الزرع، لكون الأرض صالحه له، مع القدرة على مقدماته الأخرى. و إذا كان المانع موجوداً في بعض الأرض بطلت المزارعة فيه خاصة، و كان لكل منهما خيار تبعض الصفقة في الباقي إن ابنت المزارعة على المجموعية و الارتباطية.

(مسألة ٣): لا يعتبر في المزارعة أن يكون المزارع مالكا للأرض، بل يكفي أن يكون مالكا للمنفعة، كالمستأجر و الموقوف عليه إذا كان مقتضى الوقف ملكية المنفعة. بل يكفي اختصاص المنفعة بجهة معينة، كما في الأرض الموقوفة للجهات العامة، أو على أناس خاصين على أن تكون لهم ثمرتها لا - منفعتها، فإنه يجوز لوليها إجراء عقد المزارعة عليها. و كذا الحال في أرض الخراج التي هي مختصة بالمسلمين. و أما المزارعة ممن له حق الاختصاص بالأرض من دون أن يختص بمنفعتها - مثل من حجر أرضاً أو سبق إليها من دون أن ينوي حيازتها له - فلا يخلو عن إشكال، و الأحوط و جوباً عدم صحته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧١

(مسألة ٤): الظاهر جواز استعارة الأرض للمزارعة عليها، و مرجع ذلك إلى إذن المالك في المزارعة بنحو يكون أجر الأرض للمستعير، نظير إذن المالك لغيره في بيع ما يملكه على أن يكون الثمن للمأذون لا للمالك، فقد تقدم في أول كتاب البيع أنه يمكن البيع مع كون الثمن لثالث و أنه يرجع إلى عقد بين ثلاثة أطراف البائع و المشتري و الثالث الذي يكون الثمن له، و كذا إذن المالك في إجارة العين على أن يكون الثمن للمأذون لا للمالك العين، حيث لا مانع من صحة هذه المعاملات، نعم لا بد من شمول الإذن في العارية لإيقاع المزارعة، و هو يحتاج إلى عناية، لا تقتضيها العارية بطبعها.

(مسألة ٥): يجوز للعامل أن يباشر الزرع بنفسه و أن يستنيب غيره في تمام العمل أو في بعضه، إلا أن تشترط المباشرة في ضمن عقد المزارعة.

(مسألة ٦): إذا اتفقا في العقد على زرع خاص، أو زمان خاص، أو حال خاص، أو غير ذلك من شؤون العمل تعين، و لا يجوز

الخروج عنه إلا برضا الآخر، وليس للمالك أو العامل فرض شيء بعد العقد.

(مسألة ٧): إذا خرج الزارع عما اتفقا عليه في العقد فيما هو قوام العقد- كما لو زرع أرضا أخرى، أو نوعا آخر من الزرع- فإن كان البذر من المالك كان الحاصل بتمامه له و ليس للعامل شيء، و عليه ضمان النقص الحاصل في الأرض أو البذر أو غيرها مما يعود للمالك. و إن كان البذر من العامل فإن كان متعمدا كان متعديا و كان للمالك قلعه، و له القبول ببقائه مع أجره الأرض، و يكون الحاصل للعامل، و إن لم يكن متعمدا كان على المالك القبول ببقائه لو بأجره ما لم يتضرر، و يكون الحاصل للعامل.

(مسألة ٨): إذا خالف الزارع شرط المالك غير المقوم للعقد كان للمالك الفسخ، فإن كان البذر منه كان تمام الحاصل له و عليه أجره المثل لعمل العامل، و إن كان البذر من العامل كان تمام الحاصل له و عليه أجره المثل للأرض.

(مسألة ٩): مقتضى إطلاق العقد تحمل المالك لضريبة الدولة التي تجعلها على الأرض، و خروج ضريبة الدولة التي تجعلها على الحاصل من المجموع قبل القسمة، و كذا الخراج الذي كان يضعه السلطان على الأرض في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٢

العصور السابقة، لأنه مجعول على حاصلها حقيقة، و إذا اشترط خلاف ذلك كان العمل على الشرط.

(مسألة ١٠): يجوز لكل من صاحب الأرض و الزارع أن يخرص الزرع على الآخر بعد إدراكه بمقدار معين، فإذا تراضيا نفذ ذلك عليهما، و ليس لهما الرجوع بعد ذلك لو ظهرت الزيادة أو النقص.

(مسألة ١١): إذا تلف شيء من الزرع و بعد تراضيهما بالخرص كان التلف منهما معا و لحق من خرص عليه من حقه بنسبة التالف للمجموع، فإذا تراضيا بخرص مجموع الزرع بعشرة أطنان مثلا و رضى المالك بخمسة أطنان عن حصته و كان الزرع في الواقع اثني عشر طنا، فتلف نصفه- و هو ستة أطنان- كان التلف الذي على المالك طنين و نصفا، و الذي على الزارع ثلاثة أطنان و نصفا، من دون فرق في ذلك كله بين أن يكون التلف بوجه مضمّن و أن لا يكون كذلك. نعم إذا كان التلف بوجه مضمّن كان على الضامن لكل منهما بمقدار ما وقع عليه من التلف.

(مسألة ١٢): إذا ظهر أن الأرض مغصوبة ففي المقام صور.

الاولى: أن يعلمما بذلك قبل العمل، و اللازم عليهما هنا التوقف عن التصرف فيها و مراجعة المالك، فإن استمررا في عملهما جرى عليهما ما يأتي في حكم الصور الآتية.

الثانية: أن يعلمما بذلك بعد إكمال العمل مع كون البذر للمزارع الغاصب للأرض، و حينئذ إن أجاز المالك سلمت للعامل حصته، و كانت حصة المزارع بين المالك و الغاصب بنسبة قيمة منفعة الأرض لمنفعة البذر، فإذا كان المتعارف أن يجعل للبذر الثلث و للأرض الثلث و للعمل الثلث مثلا كان للمزارع نصف الحصة المجعولة له بالعقد، و للمالك نصفها، نعم لمالك البذر حينئذ خيار تبعض الصفقة فله الفسخ، فيكون كما لو لم يجر المالك على ما يأتي.

و إن لم يجر المالك كان الزرع كله للمزارع الغاصب و استحق مالك الأرض على المباشر للعمل أجره المثل لمنفعة الأرض التي استوفاه، فإن كان مغرورا من قبل الغاصب أو غيره كان له الرجوع على من غره، و له أيضا الرجوع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٣

على الغاصب بأجره المثل لعمله في بذره حتى أنتج، أما إذا كان عالما بالحال فلا رجوع له عليه بشيء، أما ما دفعه للمالك فلعدم الغرور، و أما عمله في البذر حتى أنتج فلحرمة و لا أجره لحرام.

الثالثة: أن يعلمما بذلك بعد إكمال العمل مع كون البذر للعامل الزارع، و حينئذ إن أجاز المالك سلمت للعامل حصته و كان الباقي لمالك الأرض، و ليس للمزارع الغاصب شيء، و إن لم يجر كان الزرع بتمامه للزارع و عليه أجره المثل للأرض يدفعها لمالكها.

الرابعة: أن يعلمما بالحال في الأثناء، و يجب عليهما التوقف عن العمل و مراجعة المالك، فإن أجاز المعاملة جرى حكم الصورة الثانية

إن كان البذر للمزارع الغاصب، و حكم الصورة الثالثة إن كان البذر للزراع العامل، و إن لم يجزها كان له على المباشر للعمل اجرة المثل لما استوفاه من منفعة الأرض، و وجب عليه الرضا ببقاء الزرع في أرضه بالأجرة إلا أن يتضرر بذلك، فيكون له الحق في القلع. و أما حكم الزرع و غيره مما يستحقه أحدهما على الآخر فيظهر مما تقدم في الصورتين الثانية و الثالثة.

(مسألة ١٣): إذا كان البذر مغصوبا كان الزرع بتمامه لمالكه المغصوب منه، و إن تلف شيء من البذر أو نقصت قيمته كان له الرجوع على الزارع المباشر لذلك، و للزراع الرجوع بما يغرم للمالك على صاحب الأرض إن كان مغرورا من قبله.

ثم إنه إن كان الغاصب هو صاحب الأرض المزارع لم يستحق شيئا على العامل، و استحق عليه العامل اجرة المثل لعمله إن لم يعلم بالحال، و إن كان قد علم لم يستحق شيئا، و إن كان الغاصب هو الزارع استحق عليه صاحب الأرض اجرة الأرض إلى أن يعلم بالحال، و إن علم بالحال قبل بلوغ الزرع فإن تضرر صاحب البذر كان على صاحب الأرض إبقاؤه بالأجرة، إلا أن يتضرر صاحب الأرض بذلك فله المطالبة بالقلع.

(مسألة ١٤): إذا ظهر بعد الشروع في العمل عدم إمكان بلوغ الزرع بالنحو المقصود من المزارعة بطلت، و لا يضمن صاحب الأرض عمل العامل،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٤

كما لا يضمن العامل ضرر الأرض لو حصل بسبب عمله. و كذا لا يضمن كل منهما البذر لصاحبه، نعم لا يشرع الاستمرار في العمل بعد ذلك و لو استمر العامل في العمل كان عمله هدرا لا عوض له، بل لو أضر بالأرض من دون رضا مالكتها كان ضامنا لما حصل، كما أنه لو طلب صاحب الأرض من العامل الاستمرار في العمل مع علمه بالحال و جهل العامل به كان عليه اجرة المثل لعمله.

و كذا الحال إذا حصل موجب التعذر بسبب قهري عليهما، أو بسبب اختياري لهما، أو لأحدهما من دون أن يعلم بترتب ذلك عليه و لم يشترط في عقد المزارعة تجنبه، كما لو أخطأ العامل في كيفية الحرث أو السقي، أو أخطأ المالك في تعقيب معاملة الأرض من الناحية الرسمية. و أما إذا كان بسبب اختياري يعلم بترتب ذلك عليه، أو مخالف لشرط المزارعة، فإن كان من صاحب الأرض كان عليه للعامل اجرة المثل لعمله، و ضمان البذر- إن كان له- إذا تلف أو نقص، و إن كان من العامل كان عليه لصاحب الأرض ضمان ما حصل بسبب عمله من ضرر في الأرض أو البذر إن كان له.

(مسألة ١٥): إذا بطلت المزارعة أثناء العمل بأحد الوجوه المتقدمة، فإن كان البذر لصاحب الأرض و كان البطلان قبل ظهور ما تقتضى المزارعة الاشتراك فيه- كما لو كان مقتضاها الاشتراك في الثمرة و كان البطلان قبل ظهورها- فلا شيء للعامل من الزرع لو كان قد طلع، و إن كان بعد ظهور ما تقتضى المزارعة الاشتراك فيه كان للعامل نصيبه منه.

(مسألة ١٦): إذا بطلت المزارعة بعد ثبوت حصة العامل في الزرع فإن لم يتضرر بقلعه كان لصاحب الأرض المطالبة بذلك، و ليس للعامل إلزامه ببقائه طلبا لزيادة النفع، و إن تضرر به وجب على صاحب الأرض تدارك ضرره، أو الرضا ببقائه في أرضه بأجرة المثل، أو بوجه آخر يتفقان عليه، إلا- أن يتضرر هو أيضا بذلك فله المطالبة بقلعه مجانا. و كذا الحال إذا انتهت مدة المزارعة قبل بلوغ الحاصل بالنحو المطلوب في المزارعة. نعم إذا اشترط في عقد المزارعة القلع أو الإبقاء مجانا أو بأجرة كان العمل على الشرط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٥

المبحث الثاني في المساقاة

و هي معاملة خاصة بين صاحب الأصول المغروسة- كالنخل و الشجر و الكرم- و شخص آخر، تبنتى على قيام ذلك الشخص بخدمة تلك الأصول- بسقيها و تقليمها و تلقيحها و غير ذلك- في مقابل حصة من ثمرتها. و يعتبر فيها أمور.

الأول: أن يكون الثمر مشتركا بينهما، فلو اختص به أحدهما لم تصح مساقاة، و إنما تصح معاملة أخرى، على نحو ما تقدم في

المزارعة.

الثاني: أن تكون شركتهما في تمام الحاصل بنحو الإشاعة على الأحوط وجوبا. و لو شرط أحدهما لنفسه أمرا زائدا على الحصة جرى فيه التفصيل المتقدم في المزارعة أيضا.

الثالث: تعيين المدء و الأصول المساقى عليها و ما على كل منهما من الأعمال و الآلات و غيرها، على النحو المتقدم في المزارعة.
الرابع: كون الأصول ثابتة في الأرض، فلو كان موضع العقد و ديا أو شتلا خاصا على أن يشتل و ما خرج منه كان بينهما أو لأحدهما صح، و لم يقع مساقاة و لم يجر عليه حكمها و لا يشترط فيه شروطها، بل كان معاملة أخرى. و كذا الحال لو كان موضع العقد أصلا مزروعا في الأرض من دون أن يبتنى على الثبات فيها كالبطيخ و الباذنجان و نحوهما.

الخامس: أن يكون ذلك قبل ظهور الثمرة، أو بعده قبل بلوغها إذا كان بلوغها يحتاج إلى عمل من سقى أو غيره، أما إذا لم يحتاج لذلك، أو كان العقد بعد بلوغ الثمرة، و كان التعامل بلحاظ الحفظ أو القطف أو النقل أو نحو ذلك فلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٦

تصح المعاملة مساقاة، و إنما تصح على أنها معاملة خاصة خارجة عن المساقاة، كما يتعارف في عصورنا جعل حصة من الحاصل لمن يحصد بالآلة.

السادس: القدرة على خدمة الأصول بالنحو الذى تقتضيه الثمرة المطلوبة، على نحو ما تقدم في المزارعة، و تجرى فيه الفروع المتقدمة.

(مسألة ١٧): الظاهر جواز المساقاة على الشجر الذى لا- ثمر له و ينتفع بورقه كالحناء، أو الذى له ثمر لا ينتفع به و إنما ينتفع بورقه، فيكون الورق هو الملحوظ فى التعامل، و كذا الذى ينتفع بثمره و ورقه معا- كالسدر- و الذى ينتفع بخشبه، و غير ذلك مما يكون الانتفاع فيه بغير الثمر.

(مسألة ١٨): لا- يعتبر فيمن يساقى على الأصول أن يكون مالكا لها، بل يكفي استحقاقه لثمرتها، كالموقوف عليه، و من يشتري الثمرة قبل ظهورها أو بعده.

(مسألة ١٩): يملك العامل فى المساقاة الحصة من الثمر حين ظهوره، و إذا وقع عقد المساقاة بعد ظهور الثمر ملك الحصة منه بالعقد.

(مسألة ٢٠): إذا ظهر عدم إمكان بلوغ الثمرة بالنحو المطلوب فى المساقاة بطلت، و جرى فى المقام ما يناسب ما تقدم فى المسألة (١٤).

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٧

المبحث الثالث فى بعض الأحكام المشتركة بين المزارعة و المساقاة

المزارعة و المساقاة من العقود المبنية على الإلزام و الالتزام، و مقتضاها استحقاق صاحب الأرض أو الأصول على العامل العمل، و استحقاق العامل عليه الحصة من الزرع و الثمر قبل العمل، فيجب على كل منهما الجرى على مقتضى الالتزام المذكور.

أما إذا لم يبتن الاتفاق بينهما على الإلزام و الالتزام، بل على مجرد التزام صاحب الأرض أو الأصول بجعل الحصة لمن يعمل، من دون التزام من الطرف الآخر بشيء لم يكن ذلك مزارعة و لا مساقاة، بل يصح جعلها، و جرت عليه أحكام الجعالة المتقدمة.

(مسألة ٢١): يقع عقد المزارعة و المساقاة بكل ما يدل على الإلزام و الالتزام من قول أو فعل، على النحو المتقدم فى سائر العقود.

(مسألة ٢٢): لما كانت المزارعة و المساقاة من العقود المالية فاللزام فيهما أهلية المتعاقدين و عدم الحجر عليهما، لصغر أو جنون أو رق أو سفه أو فلس.

(مسألة ٢٣): المزارعة و المساقاة من العقود اللازمة، فلا تنفسخ إلا بالتقاييل من الطرفين، أو بفسخ من له الخيار منهما. و يثبت فيهما

الخيارات الثابتة في الإجارة بالشروط المذكورة فيها، على ما تقدم.

(مسألة ٢٤): إذا لم يكن صاحب الأرض أو الأصول نافذ التصرف فأوقع عقد المزارعة أو المساقاة توقف نفوذ العقد على إجازة وليه، و مع عدمها لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٨

يترتب أثر على العقد و لم يستحق العامل شيئاً، و لو عمل كان عمله هدراً، عالماً كان بالحال أو جاهلاً.

نعم في المزارعة إذا كان العامل جاهلاً بعدم نفوذ تصرف مالك الأرض و كان البذر منه جرى ما تقدم في المسألة (١٢). أما إذا لم يكن العامل نافذ التصرف فإن العقد و إن لم ينفذ إلا- أن صاحب الأرض أو الأصول لو مكنه منها فعمل جرياً على مقتضى العقد استحق عليه اجرة المثل لعمله. و إذا كان البذر في المزارعة من العامل كان له الزرع و استحق عليه مالك الأرض اجرة المثل للأرض مع جهله بعدم نفوذ تصرفه، و أما مع علمه بذلك ففيه تفصيل لا يسعه المقام.

(مسألة ٢٥): إذا امتنع العامل من العمل كان لصاحب الأرض أو الأصول إجباره، و إذا تأخر عنه على خلاف مقتضى العقد كان له الفسخ.

(مسألة ٢٦): إذا لم يؤد العامل العمل المطلوب منه، أو قصر في عمله بنحو يضرّ بالزرع و الثمر ففي ضمانه اجرة المثل لما لم يؤده من العمل و عدمه وجهان، و الأحوط وجوباً التراضي بينهما. نعم إذا كان التقصير في المزارعة موجبا لتلف بعض البذر كان ضامناً له، و كذا يضمن ضرر الأرض أو الأصول في المزارعة و المساقاة.

(مسألة ٢٧): إذا تعذر إتمام العمل من العامل - لمرض أو موت أو حبس أو غيرها- فإن لم تؤخذ المباشرة شرطاً في العقد وجب عليه استئجار من يتم العمل، و إن مات وجب الاستئجار من تركته، فإن لم يفعل ذلك دخل في المسألة (٢٥). أما إذا تعذر ذلك- لعجزه عن الاستئجار في حياته، و عدم التركة مع الموت- بطل عقد المزارعة أو المساقاة، و حينئذ يستحق من الحصّة المجعلولة له بنسبة عمله الذي وقع منه للعمل المطلوب منه، فإذا كانت حصته من الحاصل الثلث، و كان قد أدى نصف العمل المطلوب منه بمقتضى العقد استحق من الحاصل نصف الثلث، و نصفه الآخر في مقابل العمل الذي لم يؤده.

هذا إذا قام غيره بالعمل الباقي و أتى الحاصل بالنحو المتعارف، أو لم يقيم غيره بالعمل الباقي و قلّ الحاصل، أو أتى معيباً. و أما إذا لم يأت الحاصل فلا شيء له.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٧٩

هذا في المساقاة، و كذا في المزارعة إذا كان البذر من المالك، و أما إذا كان البذر من العامل ففي صورة نقص الحاصل أو تعيينه إشكال، و الأحوط وجوباً التراضي بين المالك و بينه أو بن ورثته. و في حكم التعذر ما إذا أخذت المباشرة شرطاً في المساقاة.

(مسألة ٢٨): يجوز التعدد في كلا الطرفين في عقد المزارعة و عقد المساقاة، على نحو يشترك في الحصّة المجعلولة لأحدهما أكثر من واحد، كما إذا كانت الأرض أو الأصول مشتركة بين أكثر من واحد، أو تعدد العامل بحيث يشترك الكل في العمل بتمامه في الحصّة المجعلولة في مقابل العمل.

(مسألة ٢٩): الظاهر جواز التعاقد بين أكثر من شخصين على أن يختص كل شخص بشيء في مقابل حصّة من الثمرة تخصه، كما إذا كانت الأرض من شخص و البذر من آخر و العوامل من ثالث و الماء من رابع و العمل من خامس، على أن يكون لكل منهم حصّة من الحاصل، و كما إذا كانت الأصول من شخص و العوامل من آخر و الماء من ثالث و العمل من رابع على أن يكون لكل منهم حصّة من الثمرة، لكن الظاهر خروج المعاملة المذكورة عن المزارعة و المساقاة، و إن كانت قد تؤدي مؤداهما.

(مسألة ٣٠): إذا تعاقد صاحب الأرض مع شخص آخر على أن يعمرها و يغرس فيها شجراً و نحوه على أن يكون الحاصل بتمامه للعامل مدة معينة، ثم ترجع لصاحبها عامرة صح العقد و إن لم يقع مساقاة. و كذا إذا تعاقد على أن يعمرها و يغرس فيها شجراً و نحوه

على أن يكون الشجر المغروس بنفسه بينهما، سواء كان الأصل المغروس من صاحب الأرض، أم من العامل. وكذا إذا تعاقدنا على أن يغرس الأرض ويعمرها على نحو معين على أن تكون الأرض بما فيها بينهما. فإن هذه العقود تصح جميعا وإن لم تكن من المساقاة. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨١

كتاب العارية

و هي عقد ثمرته التسليط على العين المملوكة منفعتها للانتفاع بها مجانا. وصاحب العين هو المعير و أخذها هو المستعير أو المعار. و تقع بكل ما يدل على التسليط المذكور و الرضا به، من قول أو فعل. (مسألة ١): يعتبر في المعير الاستقلال في التصرف و الاختيار، فإن كان محجورا عليه - لجنون أو صغر أو غيرهما - لم تنفذ إلا بإذن وليه، و مع عدمه يحرم وضع اليد على العين و التصرف فيها، و تكون مضمونة بذلك، كما تكون المنفعة مضمونة بأجرة المثل. و كذا مع الإكراه.

(مسألة ٢): تصح الإعارة من مالك المنفعة و إن لم يملك العين، كالمستأجر إذا لم تؤخذ المباشرة شرطا في عقد الإجارة. (مسألة ٣): لا تصح الإعارة من غاصب المنفعة و إن كان مالكا، فإذا أعار الغاصب، فإن كان غاصبا للعين و المنفعة كان على المستعير ضمان العين و المنفعة التي استوفاه، و إن كان غاصبا للمنفعة مالكا للعين لم يضمن المستعير العين و ضمن المنفعة التي استوفاه لا غير، و له الرجوع على الغاصب بما ضمن إن كان مخدوعا و مغرورا من قبله.

(مسألة ٤): يعتبر في المستعير العقل الذي يتوقف عليه القصد للمعاملة، و بدونها لا تصح العارية، و إن لم يكن التصرف محرما في حقه، كما لا يكون ضامنا للعين و لا للمنفعة.

(مسألة ٥): لا- يعتبر في المستعير البلوغ، فتصح العارية للصبي المميز، إلا أن تتضمن التزاما عليه بأمر- كالضمان- فلا يصح الالتزام المذكور منه. و كذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٢

الحال في المكره، و أما السفیه و المفلس فلا ينفذ الالتزام المالي منهما و ينفذ غيره.

(مسألة ٦): كل عين مملوكة يصح الانتفاع بها مع بقائها تصح إعارتها.

(مسألة ٧): ينتفع المستعير بالعين بالنحو المأذون له فيه، و مع إطلاق العارية تنصرف للمنافع المتعارف استغلال العين لها، و لما يكون الإضرار بالعين أقل.

(مسألة ٨): مع تعدى المستعير عن الاستعمال المأذون فيه يضمن العين إن أضرب بها التعدى المذكور، و عليه اجرة المثل للمنفعة التي تعدى فيها، دون المنافع المأذون فيها.

(مسألة ٩): لا يجوز للمستعير أن يعير العين لغيره بدون إذن المعير، و إلا كان متعديا و جرى على إعارته حكم إعارة الغاصب.

(مسألة ١٠): العين المستعارة أمانة في يد المستعير فيلحقها حكم الأمانات في الضمان، و قد تقدم في أول الفصل السادس من كتاب الإجارة.

(مسألة ١١): الظاهر جواز اشتراط الضمان في عقد العارية، فتكون العين مضمونة و لو مع عدم التعدى و التفريط.

(مسألة ١٢): عارية الذهب و الفضة مضمونة مطلقا و لو مع عدم الشرط، نعم إذا اشترط فيها عدم الضمان لزم الشرط.

(مسألة ١٣): عقد العارية مع إطلاقه جائز، لكل منهما الرجوع فيه متى شاء، إلا أن يشترط فيه الأجل فيلزم الشرط. و كذا إذا كان التصرف المقصود لهما من شأنه الاستمرار مدة معينة بحيث تبني العارية على الاستمرار في تلك المدة، و يكون مشروطا فيها ضمنا، كاستعارة الأرض لزرعها و استعارة الدابة للسفر بها، و القدر لطبخ الطعام، فإنه لا يجوز الرجوع فيها قبل بلوغ الزرع و انتهاء السفر و

مضى الوقت الذى يتعارف تفرغ القدر فيه من الطعام. لكن يجوز مع الإطلاق الرجوع قبل الشروع فى هذه الأمور، لأن المتيقن من اشتراط الاستمرار ضمنا صورة الشروع. نعم لو اشترط عدم الرجوع حتى قبل الشروع لزم الشرط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٣

كتاب الاستيداع

و هو عقد ثمرته الائتمان للحفظ. و صاحب العين هو المودع، و المؤتمن عليها هو الودعى، و المال المودع هو الوديعة. و تقع بكل ما يدل على الاستئمان المذكور و الالتزام به، من قول أو فعل، و لا يعتبر فيه فعل خاص أو لفظ خاص.

(مسألة ١): لا تصح الوديعة من المجنون، و لو أخذها المكلف منه كان ضامنا لها، إلا أن يكون بإذن وليه.

(مسألة ٢): لا تصح الوديعة من الصبي إلا بإذن وليه، فإن لم يأذن كان على أخذها منه الضمان.

(مسألة ٣): لا يصح من المكلف أن يودع الصبي و المجنون، و لو دفع المال لهما لم يكن وديعة عندهما، و لا ضمان عليهما حينئذ بالتفريط و الإهمال، كما لا ضمان بالتعدى إذا لم يستند له الضرر أو التلف، بل حتى إذا استندا له. و أما مع تمييزهما فى الضمان و عدمه إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٤): لا يجوز التعدى على الوديعة بالتصرف فيها تصرفا منقضا لها، أو معرضا لها للخطر، كما لو أكل منها أو لبسها أو فك حرزها أو نحو ذلك، مما يبتنى على مخالفة الوضع الذى يريده المودع لها فى مقام التحفظ عليها، و إن فعل الودعى ذلك كان متعديا عليها. و هذا بخلاف التصرف الذى لا يأذن به المالك إذا لم يكن منافيا للتحفظ عليها، كالاتكاء على القاصة، أو الكتابة عليها كتابة تسهل إزالتها، أو نحو ذلك، فإنه - و إن كان محرما إذا لم يحرز به رضا المالك - لا يصدق به التعدى من حيثية الاستيداع.

(مسألة ٥): إطلاق الوديعة يقتضى وجوب حفظ الوديعة على الودعى بالنحو المتعارف، بنحو لا يعتبر عرفا مفردا. و إذا علم المودع كيفية حفظ الودعى للوديعة فأطلق كان للودعى الاجتزاء بالكيفية التى يعمل عليها، و إن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٤

كانت على خلاف المتعارف، و استلزم التفريط عرفا.

(مسألة ٦): إذا عين المودع وجهها خاصا للحفظ تعين و لا يجوز الخروج عنه. نعم إذا ابتنى تعيين المودع على بيان أدنى مراتب الحفظ كان للودعى اختيار الأحسن و الأوثق بنظره.

(مسألة ٧): إذا عين المودع وجهها للحفظ لتختل إحكامه و كان الودعى يعلم بخلل فيه مغفول عنه و جب عليه تبييه، و لو أبقاها على غفلته و عمل عليه كان مفردا.

(مسألة ٨): إذا عين المودع وجهها للحفظ فطراً ما يمنع من التوثق به، فإن كان ذلك متوقعا للمودع لم يجز للودعى تبديله، و إن لم يكن متوقعا فإن أمكن مراجعة المالك و جبت و إلا كان على الودعى مع القدرة تبديله بما هو بمرتبته فى التوثق أو الأحسن منه. و كذا يجب التبديل بالوجه المذكور إذا تعذر استعماله، كما لو عتق له صندوقا خاصا فتلف أو سرق أو منع من وضع الوديعة فيه.

(مسألة ٩): يجب على الودعى تعاهد الوديعة بالنحو المتعارف، و القيام بما تحتاج إليه من طعام أو شراب أو تعريض للهواء أو الشمس أو لف أو نشر أو تجفيف أو غير ذلك، حسب اختلاف الودائع و الأوقات و الأحوال، و لو قصر فى ذلك كان مفردا. هذا كله مع الإطلاق، أما مع اشتراط عدم ذلك فلا يجب.

(مسألة ١٠): إذا احتاج حفظ الوديعة و القيام بما تحتاج إليه إلى بذل مال، فإن كان ذلك متوقعا لها حين الإيداع و جب على الودعى بذله و الرجوع ببذله على المودع، إلا أن يشترط عليه صريحا أو ضمنا عدم رجوعه به، و إن لم يكن متوقعا، فإن رضى الودعى ببذله له من دون رجوع فهو، و إلا - فإن أمكن إعلام المودع بالحال و العمل على ما يتفقان عليه و جب، و إن تعذر كان على الودعى أن

يختار الأصلح للوديعة و المودع، من يبيعها و حفظ ثمنها للمودع، أو يبيع بعضها للإنفاق على الباقي، أو الإنفاق عليها و الرجوع على المودع، أو غير ذلك.

و يجب مراجعة الحاكم الشرعي مع الإمكان للاتفاق معه على أحد الوجوه، إلا- أن يبتنى عقد الوديعة على إيكال الاختيار عند الطوارئ للودعي نفسه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٥

(مسألة ١١): إذا توقف دفع تعدّي الظالم على الوديعة على الكذب في أمرها، أو الحلف كاذبا و جب على الودعي ذلك، و إن لم يفعل مع علمه بوجوب ذلك عليه كان مفرطاً ضامناً، أما مع جهله و تخيله الحرمة فالظاهر عدم التفريط، إلا أن يكون مفرطاً عرفاً في جهله.

(مسألة ١٢): لا يضمن الودعي الوديعة إلا بالتعدّي و التفريط، على التفصيل المتقدم في أول الفصل السادس من كتاب الإجارة. و إن اشترط في عقد الاستيداع ضمانها مطلقاً فالظاهر نفوذ الشرط.

(مسألة ١٣): عقد الاستيداع مع إطلاقه جائز، لكل منهما الرجوع فيه متى شاء، إلا أن يشترط فيه الأجل صريحاً أو ضمناً، فيلزم الشرط. (مسألة ١٤): تحرم خيانة الوديعة بالتعدّي عليها، أو التفريط بها، أو اختلاسها، سواء كان المودع مؤمناً أم مخالفاً، بل و إن كان ناصباً أو كافراً. و يجري ذلك في كل أمانة دفعت بناء على الاستئمان و قبلت على ذلك، حتى الدين، بل يجري ذلك حتى في مثل نصيحة المستنصح، ففي حديث عمار بن مروان عن الامام الصادق عليه السّلام عليهم السلام «اعلم أن ضارب عليّ بالسيف و قاتله لو ائتمنى و استنصحنى و استشارني ثم قبلت ذلك منه لأديت إليه الأمانة».

فعلى المؤمنين - وفقهم الله تعالى - الاهتمام بذلك و عدم التسامح و التساهل، لشدة الأمر فيه، ففي حديث الحسين بن مصعب عنه عليه السّلام: «ثلاث [ثلاثة] لا عذر لأحد فيها: أداء الأمانة إلى البر و الفاجر، و الوفاء بالعهد للبر و الفاجر، و بر الوالدين برين كانا أو فاجرين».

(مسألة ١٥): يجب على الودعي رد الوديعة للمالك أو وكيله مع مطالبته بها أو تعرضها للخطر، و لو لتخوف الموت و عدم قيام وارثه بالأداء. و لو مات المالك و جب دفعها لوارثه، و لا يجوز دفعها لبعض الورثة إلا مع العلم بإيصاله لكل ذي حق فيها حقه، نعم يجوز دفعها لوصي الميت أو لوكيل الورثة. و لو تعذر الوصول للمالك و جب الانتظار حتى يسلمه له أو لوارثه.

(مسألة ١٦): إذا جهل المودع أو وارثه و احتمل العثور عليه بالفحص و جب الفحص عنه حتى يحصل اليأس من العثور عليه بالفحص، فإن حصل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٦

اليأس فلا فحص، و كذا لو تعذر الفحص، أو لزم منه محذور مهم، و حينئذ إن احتمل - و لو بعيداً - العثور عليه أو على وارثه صدفة من دون فحص فالأحوط و جوباً الانتظار مهما طال الزمان، نعم إذا قطع بعدم العثور عليه أو على وارثه و جب التصديق بالوديعة عن مالكةا.

(مسألة ١٧): من استولى على عين بلا حق - عمداً أو جهلاً - فأودعها غيره فلا أثر لايداعه، و لا تترتب على العين أحكام الوديعة، و لا على الآخذ لها حكم الودعي، بل تكون مضمونة عليه لمالكها، و يجب عليه تسليمها له، و يحرم عليه إرجاعها للمودع، فإن جهل مالكةا جرى ما تقدم في المسألة السابقة من وجوب الفحص أو الانتظار، غاية أنه مع اليأس عن العثور على المالك - بالفحص أو بدونه - إذا احتمل بعيداً العثور عليه صدفة لا يجب الانتظار - كما و جب في المسألة السابقة - بل تجوز المبادرة للتصدق، كما يجوز الانتظار أيضاً.

(مسألة ١٨): إذا أجب المودع في المسألة السابقة الودعي على استرجاع الوديعة و أخذها منه فالظاهر ضمان الودعي لها، لكن لا يجب

عليه التصديق ببدلها، بل يجب عليه نية الوفاء للمالك لو طالبه، فإن ظهر المالك - مع الفحص أو بدونه - ورجع عليه دفع له البدل، ورجع هو على المودع إن قدر عليه، وإن رجع المالك على المودع رأساً وأخذ منه البدل فلا شيء على المودع.

(مسألة ١٩): إذا تصدق بالوديعة في مورد عدم الوصول للمالك ثم ظهر المالك فالأحوط وجوباً مراجعته وإخباره بذلك، فإن رضى به كان له أجر الصدقة، وإن أبى ضمن المتصدق له المال، وكان أجر الصدقة للمتصدق، ويجرى ذلك في جميع موارد التصديق بمجهول المالك.

والحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٧

كتاب الشركة

وهي اشتراك أكثر من شخص واحد في ملكية مال واحد، بأن يكون ملكاً لكل بنحو الإشاعة، الراجع لملكية كل واحد حصه منه مشاعاً. أما لو كان كل واحد منهم مالكا لجزء منه معين فليس هو من الشركة في شيء.

(مسألة ١): الشركة كما تكون في الأعيان الخارجية - كالدار والثوب - تكون في الأعيان الذميمة كالديون، كما لو باع الشركاء المال المشترك بثلث في الذمة، أو اقترض الرجل من أموال الشركة أو أتلفها. بل تكون في الحقوق أيضاً، كحق الخيار والشرط وحق السر قفلية الذي تعارف في عصورنا وغير ذلك.

(مسألة ٢): الشركة.

تارة: تكون قهرية، كشركة الورثة في المال الموروث، وكما لو أوصى الميت بمال لأكثر من واحد.

و أخرى: تكون اختيارية، وهي على قسمين.

الأول: الحكيمية، وتكون بسبب الاشتراك في سبب الملك، كما لو اشترك أكثر من واحد في حيازة مال واحد، أو في إحياء أرض واحدة، أو في حفر بئر واحدة، أو في عمل واحد له جعل معين. ومنه اشتراك أكثر من واحد في شراء شيء واحد بثلث من الكل.

الثاني: العقدية، وهي تكون.

تارة: بتشريك شخص في مال آخر، كما لو قال أحد الشخصين لصاحبه:

أشركني في بضاعتك أو دارك أو غير ذلك بثلث كذا، فقبل الآخر. وكذا لو باع أحدهما نصف داره أو بضاعته المشاع لآخر.

و أخرى: بتشريك كل من المالكين الآخر في ماله، بأن يكون لكل من الشخصين مال يختص به، فيتعاقدان على أن يشتركا في المالكين بنحو الإشاعة،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٨

ولا يعتبر فيها حينئذ مزج أحد المالكين بالآخر. والشركة العقدية بقسميها كما تقع بين اثنين تقع بين أكثر.

(مسألة ٣): إذا امتزج المالكان المملوك كل منهما لشخص امتزجا رافعا للتمييز بينهما عرفا جرى عليهما حكم الشركة، سواء اتفقا جنسا ووصفا - كما لو امتزج الزيت الجيد بالزيت الجيد - أم اتفقا جنسا واختلفا وصفا - كما لو امتزج الزيت الجيد بالزيت الرديء - أم اختلفا جنسا - كما لو امتزج زيت الزيتون بزيت الذرة - بل يجري ذلك مع امتياز أحد المالكين وصعوبة الفصل بينهما لصغر الأجزاء، كما امتزج الحنطة بالحنطة أو بالشعير. وأما اشتباه أحد المالكين بالآخر من دون امتزاج - كما لو كان لزيد كيس من الحنطة ولعمرو كيس آخر فاشتبه أحدهما بالآخر - فلا يجري عليه حكم الشركة، بل يتعين الرجوع في رفع الاشتباه للقرعة أو الصلح.

(مسألة ٤): الشركة العقدية وإن كانت عبارة عن التعاقد على الشركة في المال، إلا - أنها كثيرا ما تبتنى - زائدا على ذلك - على التكسب بالمال بالاتجار به، أو استتمائه أو غيرهما من وجوه الاسترباح. وذلك على نحوين.

الأول: أن يتفق الأطراف عليه ابتداء من غير أن يؤخذ في عقد الشركة، وحينئذ يعمل على ذلك- ما دامت الأطراف آذنة به- على النحو المأذون فيه، و متى عدل بعضهم عن إذنه لزم التوقف عن العمل، و كذا لو سقط إذن بعضهم عن الأثر بموت أو جنون أو نحوهما.

الثاني: أن يؤخذ ذلك في ضمن عقد الشركة، كما جرت عليه الشركات ذات الأنظمة الخاصة المتعارفة في عصورنا، و منها الجمعيات التعاونية، و حينئذ يجب العمل عليه على طبق ما أخذ في العقد سعة و ضيقا، كما يؤخذ بسائر ما تضمنه العقد من تعيين المباشر للتكسب بالمال، و الأجر الذي يستحقه، و المدة التي تبقى فيها الشركة، و غيرها من الشروط المشروعة التي تقدم تحديدها في مبحث الشروط من كتاب البيع.

و بلحاظ هذين النحويين يتجه منا تقسيم الشركة إلى جائزة و لازمة. و أما بلحاظ أصل الاشتراك في المال مع قطع النظر عن التصرف فيه و التكسب به

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٨٩
فالشركة لازمة لا تحلّ إلا بالقسمة.

و يجرى ذلك لو كان الشرط في ضمن عقد لازم غير عقد الشركة، كما يمكن جريانه حينئذ في الشركة غير العقدية، فإنه يمكن اشتراط التكسب بمال الشركة في ضمن عقد لازم.

(مسألة ٥): تشرع المضاربة بالمال المشترك، سواء كان العامل من الشركاء أم من غيرهم، و تجرى على المضاربة به أحكام المضاربة المتقدمة.

(مسألة ٦): يجوز شراء بعض الشركاء من مال الشركة، إلّا أن الشراء يلغو بالإضافة إلى حصة الشريك المذكور، لعدم صحة البيع مع وحدة مالك الثمن و المثل، لكن لا أثر لذلك فإن الثمن المقابل لحصته يقوم مقام حصته في الدخول في الشركة. نعم قد يشكل الحال لو كان للعامل في الشركة حصة من الربح، لأن ما يقابل الحصة من الربح ليس ربحا في الحقيقة بعد أن كان البيع لاغيا في الحصة، بل هو ربح صوري فلا يستحق العامل حصة منه، إلا أن يكون المراد من الربح- الذي يجعل للعامل في الشركة حصة منه- ما يعم مثل هذا الربح الصوري، كما هو الظاهر.

(مسألة ٧): يجوز للشريك الاقتراض من مال الشركة، إلا- أن الاقتراض يلغو في حصته، لامتناع اقتراض الإنسان من ماله، فإن أُرجع المقدار الذي استدانه دخل في الشركة مجددا، نظير ما إذا زاد الشركاء في مال الشركة، و حينئذ إن كانت الشركة جائزة لم يكن ملزما بذلك، بل ليس عليه إلا إرجاع حصة الشركاء لهم، و إن كانت لازمة كان ملزما بذلك، لا ابتناء رضاهم بالاقتراض- مع لزوم الشركة- على لزوم إرجاع مقدار المبلغ الذي اقترضه للشركة و تجديد الشركة فيه.

(مسألة ٨): يجوز شراء أسهم الشركات ذات الأنظمة المحددة، و حينئذ يجرى على المشتري نظام الشركة و يلزم به. نعم لو كانت بعض مكاسب الشركة محرمة لم يجز شراء ما يقابل أرباح تلك المكاسب، كما لا ينفذ نظام الشركة المتعلق بالجهة المحرمة، و لا يجوز العمل عليه و لا التكسب بالوجه المحرم.

(مسألة ٩): لا إشكال في أن الدين يقع موردا للشركة القهرية، كما لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٠

مات شخص عن دين له فاشترك فيه ورثته. بل الظاهر جريان الشركة العقدية فيه، فإذا أراد جماعة تأسيس شركة بمبلغ معين فكما يجوز لكل منهم أن يعين ما يقابل أسهمه في الشركة في النقود الموجودة عنده فيدفعها للشركة، له أن يعينه في الدين الذي له في ذمة الغير من أفراد أو مؤسسات أهلية، فيدفع للشركة صكا مقابلا للدين المذكور ليسجل في حساب الشركة. و إن لم تستوف الشركة الدين، فإن كان قبول الشركاء بالدين مبنيا على اشتراط تحصيله ضمنا، أو كان من شأن الدين أن يتحصل كان لهم فسخ الشركة فيه، و

إلا لزمهم القبول به، و يكون من سنخ الخسارات الواردة على الشركة التي يتحملها جميع الشركاء.

هذا و لو كان دفع الصك راجعا إلى التوكيل في قبض المبلغ و تسجيله في حساب الشركة بعد القبض خرج عن الشركة في الدين، و تعين عدم دخول المبلغ في الشركة قبل قبضه، و إن تلف قبله كانت خسارته على صاحبه فقط.

(مسألة ١٠): الظاهر أن المنافع كالدين، فكما تقع موردا للشركة القهريه تقع موردا للشركة العقدية، بأن تجعل منفعة الدار مثلا التي هي ملك أحد شخصين أو أشخاص موضوعا للشركة بينهم مع أعيان أو منافع يدفعها الأطراف الأخر.

و أظهر من ذلك ما إذا صالح صاحب المنفعة الطرف الآخر على حصة من تلك المنفعة بنقد منه، مثلا: إذا كان لزيد دار و لعمر و عشرة آلاف دينار، فيصلح عمرو زيدا عن نصف منفعة الدار إلى سنة بخمسة آلاف دينار، و تتم الشركة بعد ذلك بينهما في منفعة الدار بتمامها إلى سنة و العشرة آلاف دينار. و هناك وجه ثالث، و هو أن يتصالحا على أن يدفع صاحب المنفعة أجره منفعة التي تأتيه منها للشركة في مقابل تشريكه في مال الطرف الأخر. و لا يفرق في جميع ذلك بين منفعة عمل الشريك و منفعة مملوكاته، كداره و دابته و غيرها.

(مسألة ١١): لا تصح شركة الوجوه، و هي أن يشتري كل من الطرفين مثلا مالا بثمن في ذمته ثم يبيعانه، و ما كان من ربح أو خسارة فهو بينهما. و مثلها كل ما كان موضوع الشركة تكسب كل منهما لنفسه- من تجارة أو إجارة أو زراعة أو حيازة أو غيرها، و لا يكون فائدة الشركة إلا الاشتراك فيما يرد عليهما من ربح

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩١

أو خسارة من دون اشتراك في الأصل، و كذا لو عم ذلك ما يحصل لكل منهما من غير تكسب، كهبة أو ميراث أو غيرها، و هي المسماة بشركة المفاوضة. نعم يمكن في الجميع تصالح الأطراف فيما بينهم على أن يشرك كل منهم جماعته فيما يتحصل له، فإذا حصل له شيء و ملكه جعله في صندوق الشركة، أو قبضه عن الكل بنحو الشركة.

(مسألة ١٢): لا- بد في الشركة العقدية من اتفاق الأطراف على الشركة أو ما يقوم مقامها، بحيث يتعاقدون على ذلك بعد تعيينه و توضيح حدوده، و يكفي في تحقق العقد كل ما يدل على إنشاء التعاقد من قول أو كتابة أو عمل، كخلط الأموال بعضها ببعض، أو جمعها في محل الشركة، أو نحوهما، ثم الجرى على ذلك في عملهم.

و لا- ينبغي للأطراف المعنية التهاون في ذلك إغفالا له، أو اعتمادا على الثقة المتبادلة بينهم، أو لمنع الخجل منه، أو غير ذلك، فكم من أفراد عائلة واحدة متحابين متآلفين عملوا مع كبيرهم و هم لا- يعرفون من عملهم إلا- أن الكل يعملون و يكسبون و ينفقون من مجموع الوارد، من دون أن يحددوا وجه عملهم و يتفقوا عليه، فهم لا- يعرفون أنهم شركاء مع كبيرهم، أو أنهم أعوانه في عمله يعملون له و ينفق عليهم، حتى إذا تقلبت بهم الأحوال و أرادوا هم أو ورثتهم تصفية الأمور، لم يرجعوا إلى شيء محدد واضح المعالم، و صعب الحل الشرعي، بل العرفي أيضا، و حصلت المشاكسة و المنافرة، و مهما يكن الحل بعد ذلك فهو لا يصادف رضا الكل، بل يشعر بعضهم أو كل منهم بأنه مغبون مهضوم، و قد يترتب على ذلك الشقاق و التعادى و التقاطع و التدابر بعد ذلك التحاب الشديد و التآلف الطويل.

(مسألة ١٣): يلحق كلا من الشركاء من الربح و الخسران بنسبة ماله، إلا أن يشترط في ضمن عقد الشركة أو في ضمن عقد آخر تحمل بعض الشركاء الخسران، فيلزم الشرط المذكور. كما يجوز اتفاقهم على اختصاص بعضهم برأس المال مع كون الربح و الخسران للآخر، سواء تم هذا الاتفاق بعقد مستقل به، أم كان شرطا في ضمن عقد الشركة أو عقد آخر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٢

(مسألة ١٤): يجوز لبعض الشركاء اشتراط الزيادة في الربح على نسبة ماله إذا كانت في مقابل عمل يقوم به، فإن كانت الزيادة حصة مشاعة من الربح دخل في المضاربة و جرى حكمها، و إن كانت مالا معيننا- كألف دينار- دخل في الإجارة و جرى حكمها. و كذا

يجوز له أخذ الزيادة في مقابل منفعة يبذلها- كمنفعة المحل التجاري، أو سيارة العمل- و يكون من الإجارة إن كان مالا معيناً، أما إذا كان حصّة مشاعه فهو معامله مستقلة و ليست إجارة و لا مضاربة.

(مسألة ١٥): لا يجوز زيادة بعض الشركاء في الربح على نسبة ماله من دون عمل أو منفعة يبذلها. نعم يجوز لبعضهم أن يشترط على الآخرين في ضمن عقد الشركة أو عقد آخر أن يعطوه من حصتهم التي يستحقونها بمقتضى الشركة بعد تملكهم لها.

(مسألة ١٦): يجوز أن يستأجر شخصان لعمل واحد بأجرة واحدة، فيستحق المستأجر على كل منهما نصف العمل مشاعاً، ويستحق كل منهما نصف الأجرة مشاعاً، و حينئذ إن اشتركا في العمل بنىء الوفاء عنهما معا لم يستحق أحدهما على الآخر شيئاً، حتى لو صادف أن كان عمل أحدهما أكثر، لأنه يكون متبرعا عن صاحبه بالزيادة، و كذا لو اقتسما العمل بينهما من دون أن يجعلا لكل منهما قسما من الأجرة، أما لو اقتسما العمل و جعلا لعمل كل منهما أجرة خاصة فيستحق كل منهما من صاحبه ما يتفقان عليه، سواء ساوى مجموع الأجرتين الأجرة المفعولة على تمام العمل، أم نقص عنها، أم زاد عليها.

كذا الحال لو استأجرا شخصا آخر للقيام بالعمل عنهما، أو استأجر أحدهما أو كل منهما من يقوم مقامه في حصته من العمل. نعم إذا كان العمل المستأجر عليه في الأجرة الثانية تمام العمل المستأجر عليه في الأجرة الأولى من دون تقسيم أو تقيص فلا يجوز أن تنقص الأجرة الثانية عن الأجرة الأولى، على ما سبق في كتاب الإجارة.

(مسألة ١٧): لا يجوز لأحد الشريكين التصرف في العين المشتركة بدون إذن شريكه، إلا أن يكون لازماً عليه بشرط أو نحوه. و منه ما إذا ابتنى الاشتراك في العين على ذلك ضمناً، كما في الطريق غير النافذ للدور أو المحال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٣

التجارية المتعددة، و الساحة الخارجة عنها المفعولة فضاء بينها للتهوية و الإنارة و التنزه و نحوها من الشؤون المشتركة، و البئر بين الدور المتعددة للاستقاء، و نحوها من الأمور التابعة للأعيان المختصة، فإن إنشائها أو شراءها لتكون تابعة لها يبتنى عرفاً على كون الغرض هو انتفاع الأطراف بها من دون حاجة للاستئذان.

و هذا بخلاف ما إذا لم تبتن الشركة بها على ذلك، كما إذا اشترى المتجاورون أرضاً ليجعلوها محلاً تجارياً ثم عدلوا عن ذلك و تركوها للانتفاع المشترك بين دورهم كطريق أو ساحة تابعة لها، و كما لو حفروا بئراً لبيعوا ماءها ثم بدا لهم تركها ليستقوا منها لأنفسهم في دورهم، أو ورثوا شيئاً من ذلك فاختاروا تركه للانتفاع المشترك، فإن الانتفاع في جميع ذلك يحتاج لإذن الشركاء.

نعم إذا لم يبتن جعلها تابعة على مجرد الإذن في الانتفاع المشترك، بل على الإلزام و الالتزام بين الأطراف بتبعيتها و تعيينها منهم لذلك لم يبتن الجرى عليه و لم يحتج التصرف للإذن حينئذ، نظير ما سبق فيما لو ابتنى الاشتراك على التبعية. و قد تشهد القرائن بذلك، كما لو اتفقوا على أن يغوروا آبارهم المختصة و يستبدلوها بالبئر المشتركة، و غير ذلك مما يختلف باختلاف المقامات.

(مسألة ١٨): تقدم أن الشركة العقدية قد تبتنى على التصرف في مال الشركة و التكبس به، و أن ذلك قد يكون بنحو اللزوم لاشتراطه في ضمن عقد لازم، و حينئذ يجوز العمل عليه بلا حاجة إلى إذن بقيه الشركاء. و أما في غير ذلك فلا بدّ في التصرف في المال المشترك من إذن جميع الشركاء، و لا يجوز استقلال بعضهم بالتصرف من دون رضا الباقين، و إذا رضى الشركاء بتصرف خاص وجب الاقتصار عليه، و إذا تعاسر الشركاء، أو عيّن كلّ منهم ما يراه الآخر مضراً، أو منع مما يرى الآخر تركه مضراً للمال تعين الرجوع للحاكم الشرعي، و الأحوط وجوباً ذلك حتى لو علم أن الشريك لم يعين ما عيّن و لم يمنع مما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٤

منع إلا- مضارة للآخرين من دون أن يراه صلاحاً. نعم إذا تعذر حينئذ الرجوع للحاكم جاز مخالفة الشريك و العمل بما يراه الآخر لازماً لصالح المال مقتصرهما مهما أمكن على أقل وجوه مخالفته.

(مسألة ١٩): إذا طلب بعض الشركاء القسمة وجب إجابته، إلا إذا كان ذلك على خلاف شرط لازم في عقد الشركة أو عقد لازم

آخر، أو كانت القسمة مضرّة بالمال المشترك، أو كانت موقوفة على الرد بأن يتعذر قسمة المال على نسبة السهام بل يتوقف على دفع بعض الشركاء للباقيين شيئاً من المال يتدارك به الفرق.

(مسألة ٢٠): تصح قسمة الوقف مع الملك الطلق إذا كان عدمها مضراً بأحدهما.

(مسألة ٢١): لا تصح قسمة الوقف بين الموقوف عليهم. نعم تصح قسمة موقفاً بالنحو الذي لا ينافي مقتضى الوقف، كما لو تساوى نماء القسمين فيتصالح الشريكان على اختصاص كل منهما بأحدهما ما دام الأمر كذلك، ولا بدّ في نفوذها حينئذ من إذن الولي.

(مسألة ٢٢): مع تراضى الشركاء في كيفية القسمة يقسمون كيف شأؤوا، ولا حاجة للقرعة، ولعل الأولى أن يقسم بعضهم ويختر الباقيين.

(مسألة ٢٣): مع تشاخ الشركاء في كيفية القسمة يرجعون إلى الحاكم الشرعي، وعليه تعديل السهام و تقسيم العين المشتركة بما يناسب سهام كل شريك ثم القرعة لتعيين ما يختص به كل منهم من أقسام العين المشتركة.

(مسألة ٢٤): إذا وقعت القسمة وانكشف أن ما تعين لبعض الشركاء معيب كان له الفسخ إلا أن تبني القسمة على الرضا به على كل حال، أو أسقط خيار العيب بعد القسمة.

(مسألة ٢٥): إذا كان بعض أموال الشركة ديوناً على الناس، فوَقعت القسمة وشملت الديون فتلف الدين الذي صار لبعض الشركاء كان تلفه من الكل، وبطلت القسمة وانكشف أن ما تعين لبعض الشركاء على توزيع أموال الشركة بينهم بنحو خاص ولو مع توقع الخسارة من دون أن يرجع ذلك إلى القسمة نفذ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٥

الصلح المذكور.

(مسألة ٢٦): إذا كان بعض أموال الشركة ديناً في ذمة الناس فقبض بعض الشركاء حصته من الدين على أنها حصته التي يختص بها صح قبضه وبطلت الشركة في الدين المذكور، وكذا إذا اشترى به شيئاً من المدين أو صالحه عليه بشيء أو أبرأ ذمته منه. نعم إذا كانت الشركة لازمة لم يصح منه القبض لنفسه، بل لا يمكن التصرف في الدين إلا للشركة.

(مسألة ٢٧): الشريك المأذون في التصرف، أو الذي له حق التصرف بمقتضى عقد أو شرط لازم أمين لا يضمن ما تحت يده من المال المشترك إلا بالتعدى أو التفريط.

(مسألة ٢٨): إذا اشترى بعض الشركاء لنفسه فليس له أن يدفع الثمن من مال الشركة إلا- مع إذن الشركاء الراجع لإذنتهم له في الاقتراض من مال الشركة الذي تقدم بيان حكمه في المسألة (٧)، وإذا دفع من دون إذنتهم كان خائناً، لكن ذلك لا يوجب بطلان الشراء، ولا وقوعه للشركة.

(مسألة ٢٩): يكره مشاركة الكافر الكتابي فضلاً عن غيره. نعم إذا شاركه غيره و صار أميناً على المال من قبله حرم خيانتة.

(مسألة ٣٠): إذا كان لأحد عين قيمتها عشرون ديناراً مثلاً وللآخر عين قيمتها ثلاثون ديناراً واشتبهت إحدى العينين بالأخرى فلا تعرف ذات العشرين من ذات الثلاثين، فإن خير أحدهما الآخر فاختر إحداهما فلا إشكال، وهو راجع إلى الصلح بينهما على تعيين ما يملكه كل منهما أو تبديله، وإلا- فإن كان الغرض لكل منهما الحفاظ على ماله يباعا معاً وقسم الثمن بين المالكين بنسبة قيمة إحدى العينين لقيمة الأخرى، فيعطى في المثال المذكور صاحب العين التي قيمتها عشرون خمسى الثمن والآخر ثلاثة أخماسه، وإن كان الغرض لكل منهما الحفاظ على خصوصية العين التي له فالمرجع للقرعة.

هذا إذا كان الاشتباه في العينين أما إذا كان الاشتباه في المالكين، كما إذا تميزت العين ذات العشرين ديناراً عن الأخرى في المثال المتقدم و تردد المالك لكل منهما فلا بد إما من الصلح بينهما أو الرجوع للقرعة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٧

كتاب السبق والرماية

السبق عقد يقتضى استحقاق السابق لجعل معين، و الرماية عقد يقتضى استحقاق الأجود رميا لجعل معين. و أطراف العقدين جميع المشتركين فى التسابق و المغالبة، و يضاف إليهم باذل الجعل إذا لم يكن منهم. و لا بدّ فيهما من أمرين. الأول: كون أطراف العقد نافذى التصرف بالبلوغ و العقل و عدم الحجر.

الثانى: الإيجاب من بعضهم و القبول من الباقي، و يكفى كل ما يدل على الإلزام و الالتزام بذلك من قول أو فعل كسائر العقود، و إذا تم لزوم العقد و وجب التسابق، و لا يجوز الامتناع عنه مع المطالبة إلا بعروض المبطل للعقد، كعجز بعض الأطراف أو موته، أو بالتقاييل الراجع لحل العقد.

هذا إذا ابتنى السبق و الرماية على الالتزام بالتسابق ثم استحقاق الجعل للسابق، نظير الإجارة. أما إذا ابتنى على استحقاق السابق الجعل من دون إلزام بالتسابق كانا من الإيقاعات، و كفى فيهما الالتزام من باذل الجعل بجعله للسابق من دون حاجة لالتزام الباقي، و لم يقتضيا وجوب التسابق، و جاز العدول عنهما قبل العمل، كالجعالة و جرى عليهما حكمها.

(مسألة ١): يجوز السبق بكل ذى خوف، و هو الإبل و الفيلة، و بكل ذى حافر، و هو الخيل و البغال و الحمير. و تجوز الرماية بكل ذى نصل، و هو الحديد الموحدة الموضوعه فى طرف السلاح، كالسيف و الرمح و السهم و الحربة و نحوها. و لا يجوز التسابق مع الرهن فى غير ذلك، حتى الحمام على الأحوط و جوبا، نعم يجوز اللعب و التسابق فيه بلا رهن، إلا أن يكون قمارا فيحرم، على ما تقدم عند ذكر الكبائر من كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

(مسألة ٢): يجوز أن يكون العوض عينا خارجية، و أن يكون ذميا كألف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٨

دينار فى ذمه الجاعل.

(مسألة ٣): يجوز أن يكون العوض من أحد المتسابقين، و من جميعهم، كما لو بذل كل منهم مائة دينار للسابق بحيث يكون للسابق مجموع ما يبذله الكل، كما يجوز أن يبذل العوض من غير المتسابقين.

(مسألة ٤): لا يجوز جعل الرهان لغير السابق من المتسابقين، كما تعارف فى عصورنا مرانهة بعض المشاهدين على سبق أحد المتسابقين، بحيث لا يكون سبق السابق سببا لاستحقاقه الرهان بنفسه، بل لاستحقاق أحد المتراهنين له، فإن ذلك من الرهن المحرم، و هو المعروف فى عصورنا بالرايسز.

(مسألة ٥): لا بد فى المسابقة من تحديد الجهات الدخيلة فيها، كالزمان و المكان و مقدار الرمي و نحو ذلك، بنحو تنضبط به المسابقة و يحدد معيار السبق و استحقاق الجعل، و لا يجب ما زاد على ذلك.

(مسألة ٦): فى المسابقات المحللة التى لا يجوز فيها الرهن إذا بذلت آله اللعب للمتسابقين مجانا فلا إشكال، و إن كانت بأجره فلا يجوز الاتفاق على أن يتحملها المغلوب وحده، و يجوز اشتراك المتسابقين فيها، أو تحمل بعضهم المعين لها.

(مسألة ٧): ينبغى للمؤمن أن يترفع عن اللهو و اللعب و إن كان حلالا، فعن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أَنه قَالَ: «كل لهو المؤمن باطل إلا- فى ثلاثة: تأديبه فرسه و رميه عن قوسه و ملاعبته امرأته، فإنهن حق». و يتأكد ذلك فيما يبتنى على المغالبة و التسابق، فإنه يجز للتباهى و التفاخر و الأشر و البطر، و هى من وسائل الشيطان المهلكة. و كثيرا ما تكون عاقبة ذلك التنافر و التباغض و العدوان و التحاسد، و لا أقل من كون ذلك مضيعه للوقت الثمين الذى هو رصيد الإنسان فى دنياه، و الذى يستطيع أن يكتسب به أرباح المكاسب و ينال به أسنى المطالب و أسنى المراتب. و منه سبحانه نستمد التوفيق و التسديد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ١٩٩

كتاب القرض والدين

إشارة

القرض عقد يتضمن تملك المال للغير مضمونا عليه. أما الدين فهو كل ما انشغلت به الذمة، سواء كان بعقد - كبديل القرض في المقام، و المبيع في السلم، و المهر المؤجل، و ثمن المبيع و اجرة الإجارة إذا لم يكونا عينا خارجية - أم بدونه كبديل المضمون باليد و الإتلاف.

(مسألة ١): يعتبر في القرض ما يعتبر في سائر العقود من استقلال المتعاقدين في التصرف بالبلوغ و العقل و عدم الحجر و السلطنة على المال، و بدون ذلك لا- ينفذ العقد و لا يترتب عليه الأثر. نعم إذا أخذ المقرض المال كان ضامنا له و إن لم يملكه، إلا أن يكون المقرض غير مميز فإنه لا يضمن المال إذا كان الدافع له مميذا، بل يكون الدافع مفرطا في دفع المال و لا ضمان له.

(مسألة ٢): لا بد في نفوذ عقد القرض و ترتب الأثر عليه من قبض المقرض المال، فلا يملك المقرض المال قبل ذلك. بل لا يبعد توقف صدق القرض على القبض المبني على الضمان العقدى، و لا يكفي في صدقه العقد بدون القبض.

(مسألة ٣): إذا تم عقد القرض و حصل القبض لزم العقد و لا يجوز الرجوع فيه من أحدهما، فلو طلب المقرض إرجاع عين المال لم تجب إجابته، و كذا لو طلب المقرض إرجاعه و فسخ العقد. نعم له الوفاء بعين المال الذي أخذه.

(مسألة ٤): يقع القرض في المثليات، و هي الأمور التي تقوم ماليتها بنوعها أو صنفها دون خصوصياتها الفردية، كالنقود و الذهب و الفضة و الحبوب و منتوجات المعامل ذات الماركات الخاصة و غيرها. و أما القيميات - و هي الأمور التي تقوم مالياتها بخصوصياتها الفردية ككثير من المنتوجات اليدوية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٠

و الحيوانات - فالظاهر وقوع القرض فيها إذا كانت مماثلاتها في الصفات الدخيلة في المالية عرفا ميسورة، و قصد ضمانها بمثلها حينئذ. و أما إذا لم تكن مماثلاتها ميسورة أو لم يقصد ضمانها بمماثلاتها، بل بقيمتها فلا يقع القرض بها. نعم تقدم في خاتمة كتاب الإجارة جواز بذل العين مضمونة بقيمتها أو بعوض خاص، لكنه ليس من القرض، و لا يكون مملكا للعين المبدولة.

(مسألة ٥): يكره القرض، بل مطلق الدين مع إمكان الاستغناء عنه.

(مسألة ٦): يجب نية الأداء عند الاقتراض، و في أخبار أهل البيت عليهم السلام:

أنها سبب - بعون الله تعالى - على الأداء، و أن من اقترض مالا و في نيته أن لا يؤديه فهو بمنزلة السارق.

(مسألة ٧): يستحب إقراض المؤمن، و فيه أجر عظيم، و قد ورد أنه أفضل من الصدقة.

(مسألة ٨): يحرم اشتراط الزيادة للمقرض، و هو من الربا في الدين الذي تقدم في التاسع من كتاب التجارة أنه القسم الثاني من الربا المحرم. و لو اشترط الزيادة بطل الشرط و لا يبطل عقد القرض، فيملك المقرض المال و ليس عليه الزيادة.

(مسألة ٩): لا فرق في الزيادة المحرمة بين العين و المنفعة - كسكنى الدار و ركوب الدابة - و الصفة، كما لو أقرضه حنطة رديئة على أن يعطيه حنطة جيدة، أو أقرضه نقودا من فئة خاصة على أن يعطيه من فئة أخرى خير منها، و قد تكون نفعا خارجيا، كما لو أقرضه ألف دينار و شرط عليه أن يبيعه ثوبا بأقل من قيمة المثل، بل مطلق البيع على الأحوط و جوبا، بل الأحوط و جوبا العموم لكل شرط للمقرض على المقرض، سواء عاد نفعه له أم لا، كما لو اشترط أن يعطى مالا - لشخص ثالث أو أن يبني المسجد، و سواء كان الملحوظ فيه المال أم لا، كما لو اشترط أن يدعو له أو لأبيه أو للمؤمنين، نعم يجوز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض.

(مسألة ١٠): يجوز أن يشترط المقرض على المقرض شيئا له، سواء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠١

كان عينا أم منفعة أم صفة أم غيرها، كما يجوز له اشتراط الأداء بأقل مما أخذ.

(مسألة ١١): المحرم هو اشتراط الفائدة في القرض، ولا يحرم العكس، وهو اشتراط القرض في الفائدة، كما لو وهب زيد عمرا عشرة دنائير على أن يقرضه عمرو مائة دينار، أو أجره داره بأقل من ثمن المثل على أن يقرضه مبلغا من المال، وغير ذلك.

(مسألة ١٢): يجوز للمقرض قبول الهبة و كل فائدة من المقترض إذا لم تكن مشروطة في القرض، نعم هو مكروه، والأولى له أن يحتسب الهبة من دينه، كما يجوز الوفاء بالأجود والأكثر من دون شرط، بل يستحب ذلك للمقترض.

(مسألة ١٣): لا يجوز تأجيل القرض الحال بل مطلق الدين بزيادة فيه، وكذا إطالة أجل الدين المؤجل، بل هو من الربا المحرم. نعم يمكن التخلص من الحرمة بإيقاع معاملة تنمر ذلك، مثلا: يبيع المدين متاعا من الدائن بدينه ثم يشتريه منه بأكثر منه إلى أجل، أو يهب المدين للدائن شيئا ويشترط عليه أن يؤجل دينه، أو غير ذلك مما يتضح بملاحظة ضوابط الربا المحرم.

(مسألة ١٤): يجوز تعجيل القرض المؤجل بل مطلق الدين المؤجل بإسقاط بعضه.

(مسألة ١٥): لا يختص الربا في الدين بالمكيل والموزون، بل يجري في غيرهما أيضا، وليس هو كالربا المعاملي.

(مسألة ١٦): ما تقدم في الربا المعاملي من حكم أكل الربا عمدا أو بجهالة، و ميراث المال ممن يأخذ الربا جار في ربا القرض فراجع.

(مسألة ١٧): يجوز أن يشترط في عقد القرض جعل رهن على المال المقترض، كما يجوز اشتراط التوثق منه بغير الرهن، كالإقرار والاشهاد ونحوهما. كما يجوز أن يشترط في عقد آخر التوثق من القرض بل مطلق الدين بالرهن أو غيره.

(مسألة ١٨): إطلاق القرض يقتضى عدم التأجيل، لكن ظاهر حال المقرض حينئذ الإذن بتأخير وفائه، فلا يجب على المقرض المبادرة لوفائه إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٢

مع ظهور أماره عدم الرضا بالتأخير من المقرض، فيجب الوفاء حينئذ فضلا عما إذا طلب الوفاء.

(مسألة ١٩): يجوز اشتراط الأجل في عقد القرض، كما يجوز اشتراط تأجيل القرض بل مطلق الدين في عقد آخر، وله حينئذ صور ثلاث.

الاولى: أن يكون المشترط هو المقرض، فيكون مفاد الشرط أن التأخير حق له وحده، و حينئذ لا يجوز للمقرض الإلزام بالوفاء قبل الأجل، ولا- يجب على المقرض الوفاء لو طالبه قبله، نعم يجوز له المبادرة للوفاء قبل الأجل و إن لم يطالبه المقرض و يجب على المقرض القبول.

الثانية: أن يكون المشترط هو المقرض دون المقرض، كما لو كان عاجزا عن حفظ المال قبل الأجل فاشترط الأجل كى لا يتعرض ماله للخطر لو حصل الوفاء قبله و أجابه المقرض لذلك مع استعداده للتعجيل لو قدر عليه و قبل به المقرض، و حينئذ لا يجب على المقرض القبول لو أراد المقرض الوفاء قبل الأجل. أما لو طالب المقرض بالوفاء قبل الأجل فاللزام على المقرض المبادرة مع القدرة. الثالثة: أن يكون الشرط لهما معا، و حينئذ لا يجوز للمقرض الإلزام بالوفاء قبل الأجل، و لا يجب على المقرض المبادرة لو طالب به، كما أنه لا يجب على المقرض القبول لو أراد المقرض المبادرة بالوفاء قبل الأجل.

و الشائع هو الصورة الاولى، و هى المفهومة من إطلاق اشتراط الأجل، و بعدها الثالثة، و أما الثانية فهى أبعد الصور عن ظاهر الاشتراط، و يحتاج الحمل عليها إلى عناية خاصة.

(مسألة ٢٠): لا يتأجل الدين الحال برضا الدائن بالتأجيل إذا لم يشترط الأجل في عقد القرض أو عقد آخر، نعم لا يجب على المدين المبادرة للأداء ما دام الدائن راضيا، أما لو عدل و طالب بالأداء فإنه يجب على المدين المبادرة له و لا ينتظر الأجل.

(مسألة ٢١): يجب على المدين - إذا كان واجدا- المبادرة لأداء الدين غير المؤجل إذا ظهرت على الدائن أماره عدم الرضا بتأخير الأداء، كما يجب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٣

عليه المبادرة لأداء الدين المؤجل إذا حلّ أجله، ولا يحل له حبسه في المقامين، بل هو من الكبائر. أما لو كان عاجزا فالأحرى به ملاطفة الدائن و حسن الاعتذار منه، و إرضاءه مهما أمكن.

(مسألة ٢٢): إذا لم يؤد المدين الدين الحالّ مع قدرته على أدائه جاز للدائن أو وليه أو وكيله مطالبته، و إذا امتنع جاز إجباره، و إذا انحصر الأمر باللجوء لحاكم الجور جاز. نعم مع التنازع و إمكان الرجوع للحاكم الشرعي لا يجوز الترافع لحاكم الجور، كما تقدم في مسائل التقليد.

(مسألة ٢٣): إذا أراد المدين وفاء الدين و جب على الدائن القبول، إلا إذا كان الدين مؤجلا لم يحل أجله و كان الأجل شرطا للدائن وحده أو مع المدين، كما سبق في المسألة (١٩).

و إذا امتنع الدائن من القبول مع وجوبه عليه جاز إجباره، و إذا تعذر جاز التسليم للحاكم الشرعي بدلا عنه، و إن امتنع الحاكم الشرعي من قبض المال كفى في فراغ ذمة المدين تمكينه للدائن من المال و التخليه بينه و بينه، و الأحوط وجوبا عدم الاكتفاء بذلك إلا بعد مراجعته الحاكم الشرعي إن أمكن.

(مسألة ٢٤): يكفى في وجدان المدين الملزم له بالوفاء و المسوّغ لإلزامه به أن يكون له ما يقدر على وفاء دينه به من نقد أو دين أو عروض أو عقار أو ضياع، فيجب عليه الوفاء مع القدرة على ذلك، و بيع ما يتوقف الوفاء به على البيع، و غير ذلك.

(مسألة ٢٥): لا يجب على المدين بيع دار سكناه و ثياب تجمله و نحو ذلك من ضرورياته العرفية لوفاء دينه، كما لا يجب بذل ما يحتاج إليه لمعاشه من رأس مال أو آلة عمل أو عقار يدّرّ عليه قوت سنته، فإن ذلك كله مستثنى من وجوب وفاء الدين. نعم إذا كان له فضل في ذلك و جب بذله، كما لو كان في داره سعة و أمكنه بيع بعضها أو استبدالها بأصغر منها، و كذا لو أمكنه الاقتصار في آلة العمل أو العقار أو رأس المال على البعض، أو استبداله بالأقل بحيث يكفيه للمعاش، فإنه يجب بذل الزائد.

(مسألة ٢٦): إذا أمكنه الاستغناء عن دار السكن بدار موقوفة و لم يكن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٤

الانتقال إليها حرجا عليه فالظاهر عدم استثنائها، بل يجب بذلها لوفاء الدين، و كذا الحال في غيرها من المستثنيات. بل هو الظاهر في رأس المال و آلة العمل و العقار إذا أمكن الاستعاضة عنها في المعاش بعمل يكفيه و يناسب حاله من دون مهانة أو حرج، فإنه يجب حينئذ بذلها لوفاء الدين.

(مسألة ٢٧): إذا لم يكن عنده بعض المستثنيات لا يجوز استثناء مقدارها مما عنده، بل يجب وفاء الدين بما عنده و إن بقي فاقدا لذلك الشيء.

(مسألة ٢٨): إذا رضى ببيع بعض المستثنيات و وفاء الدين بثمانه فالأولى للدائن أن لا يقبل ذلك، فضلا عن أن يحمله عليه و يشجعه، لكن لو فعل و وفى الدين به جاز القبول، بل و جب مع إصراره على ذلك.

(مسألة ٢٩): المستثنيات المذكورة إنما تستثنى في حياة المدين، أما إذا مات فيتعلق الدين بها و لا يجوز للورثة التصرف فيها إلا بعد وفاء الدين أو مراجعته الدائن.

(مسألة ٣٠): إذا اشترط الدائن على المدين في عقد القرض أو في عقد آخر بيع المستثنيات أو بعضها لوفاء الدين صح الشرط، و وجب العمل عليه.

(مسألة ٣١): إذا قدر المدين على التكسب لوفاء دينه بنحو يليق بحاله و جب عليه ذلك.

(مسألة ٣٢): لا يجب على المدين الاسترفاد و الاستيهاب و طلب الحق الشرعي - كالخمس و الزكاة - و التعرض للصدقات و نحوها، نعم الأحوط وجوبا له قبول ذلك مع بذله إذا لم يكن فيه مهانة عليه.

(مسألة ٣٣): إذا كان عنده ما يجب وفاء الدين به لكن لم يتيسر بيعه إلا بدون قيمة المثل وجب بيعه، إلا أن يكون الفرق كثيرا بحيث يكون إقدامه عليه في مثل حاله تضييعا للمال عرفا، ففي وجوب البيع عليه حينئذ إشكال، خصوصا إذا كان ذلك مؤقتا، ولا يلزم منه الانتظار طويلا. نعم إذا أمكن الاقتراض على المال المذكور و المبادرة لوفاء الدين فالظاهر وجوب الوفاء حينئذ.

(مسألة ٣٤): إذا عين المدين مالا لوفاء الدين لم يتعين له و لم يتحقق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٥

الوفاء به إلا مع رضا الدائن بذلك، سواء قبضه أم لا، و منه ما لو عين له موضعا خاصا فوضعه المدين فيه، كما لو قال له: ضعه في صندوقي، أو على باب الدار، أو ادفعه لزيد، أو نحو ذلك. أما إذا لم يرض الدائن بتعيين المدين فإن المال يبقى على ملك المدين، و تبقى ذمته مشغولة بالدين فله الوفاء بغيره، و لو حصل منه نماء كان له، و لو تلف كان من ماله. نعم يسقط اعتبار رضاه بامتناعه من استيفاء الدين، كما سبق في المسألة (٢٣).

(مسألة ٣٥): إذا دفع المدين لشخص مالا ليوصله للدائن وفاء عن دينه، فتصرف الوسيط في المال - عمدا أو غفلة - تصرفا غير مأذون فيه فإنه يضمن المال للمدين لا للدائن، فلا يكفيه مراجعة الدائن أو دفع دينه له في براءة ذمته، بل لا بدّ فيها من مراجعة المدين. و كذلك الحال في كل من دفع ماله لشخص ليوصله لآخر هدية أو ثمن مبيع أو حقا شرعيا أو غير ذلك، فإن الوسيط لو ضمن المال - بأحد موجبات الضمان - لم يبرأ من الضمان إلا بمراجعة الدافع، و لا يكفيه مراجعة الشخص المطلوب منه إيصال المال إليه، و لا دفع بدل المال له. و هذا أمر يغفل عنه كثير من الناس فاللزام التنبيه له.

نعم إذا كان الوسيط و كيلا عن الشخص الذي يوصل المال إليه في قبض المال عنه، فقبضه عنه و صار المال في يده ملكا له فإنه إذا ضمن المال بأحد أسباب الضمان يتعين مراجعته موكله في براءة ذمته، و لا يحتاج إلى مراجعة الدافع.

(مسألة ٣٦): إذا مات المدين تعلق الدين بتركته و كان مقدما على الوصية. نعم يتقدم عليه الكفن الواجب، كما يتقدم عليه حج الإسلام إذا انشغلت به ذمته في حياته.

(مسألة ٣٧): إذا اشترى متاعا و لم يؤد ثمنه حتى مات، فإن وجد البائع متاعه بعينه كان له أخذه إلا أن تقصر تركه الميت عن ديونه فليس للبائع أن يأخذ متاعه، بل يأخذ من التركة بنسبة دينه، و لا فرق في المقامين بين أن يكون عدم دفع الثمن لكونه مؤجلا و أن لا يكون كذلك.

(مسألة ٣٨): إذا مات الشخص و عليه دين مؤجل حلّ دينه و سقط

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٦

الأجل، فليس للورثة تأخير الوفاء من تركته، أما إذا كان له دين مؤجل على الغير ففي سقوط الأجل إشكال، و الأحوط وجوبا الصلح و التراضي.

(مسألة ٣٩): إذا كان الدين نقدا تابعا لدولة معينة وجب الوفاء من نقد تلك الدولة - و إن اختلفت طبعاته أو فئاته - بشرط أن لا تسقط الدولة الطبعة أو الفئة عن الاعتبار، فإذا اقترض من فئة العشرات مثلا جاز الوفاء بفئة المئات. نعم إذا اشترط في عقد القرض الوفاء من الفئة التي وقع القرض بها لزم الشرط، أما إذا اشترط الوفاء من غيرها، فإن كان المشتري هو المقترض صح الشرط، و إن كان المشتري هو المقرض بطل. و إذا صح الشرط لم يجب دفع غيرها إذا أسقطتها الدولة. إلا أن يرجع الشرط إلى اشتراط ترجيحها مع إقرار الدولة لها من دون أن ينحصر الوفاء بها، كما لعله الأظهر من حال المشتري، خصوصا إذا كان هو المقرض.

(مسألة ٤٠): إذا اختلفت قيمة الشيء المدين لم يختلف مقداره في مقام الوفاء، فإذا كان الدين طنا من الحنطة وجب الوفاء بالطن، و لا ينقص بارتفاع قيمة الحنطة و لا يزيد بنقص قيمتها، و يترتب على ذلك عدم اختلاف الوفاء إذا كان الدين نقدا ورقيا عملة لدولة معينة باختلاف قيمة النقد المذكور بالإضافة إلى عملة دولة أخرى، أو بالإضافة إلى الذهب، أو غيره من أنواع العروض.

(مسألة ٤١): إذا اشترط الدائن الوفاء على ما يناسب قيمة الدين في وقته لعملة أخرى أو لعروض خاص من ذهب أو غيره، كما إذا كان مقدار الدين من النقد يعادل مائة غرام من الذهب فاشترط الوفاء بما يعادل مائة غرام منه سواء ارتفعت قيمة العملة أم هبطت، فله صور.

الاولى: أن يكون الدين قرضاً و يقع الشرط في عقد القرض.

الثانية: أن يكون الدين قرضاً و يقع الشرط في ضمن عقد آخر.

الثالثة: أن لا يكون الدين قرضاً، بل بسبب عقد آخر - كضمن مبيع أو مهر نكاح أو غيرهما - و يقع الشرط في ضمن العقد الذي استحق به، أو في ضمن عقد آخر. و يصح الشرط في الصورتين الأخيرتين، و لا يصح في الصورة الأولى.

أما لو كان المشترط هو المدين فيصح الشرط حتى في الصورة الأولى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٧

هذا، و للمشرط في جميع الصور التي يصح فيها الشرط إسقاط شرطه، فيكون كالعدم.

(مسألة ٤٢): لا يجوز بيع الدين بالدين، و المراد أنه يكون لشخص دين في ذمته غيره و لآخر دين في ذمته غيره أيضاً، فيتبايعان على الدينين بحيث يكون أحد الدينين ثمناً للآخر، سواء كانا حاليين أم مؤجلين أم مختلفين، و سواء كان الدينان على غيرهما - كما لو كان لمحمد دين في ذمته على و لحسن دين في ذمته حسين، فيبيع محمد دينه في ذمته على على حسن بدينه في ذمته حسين، و تكون النتيجة أن يصير حسين مديناً لمحمد و على مديناً لحسن - أم كانا عليهما - كما لو كان لمحمد دين من حنطة على على، و لعلی دين من دنانير على محمد، فيبيع محمد حنطته على على بدنانيره - و تكون النتيجة براءة ذمتها معا. نعم يمكن الاستعاضة عن الثاني بإبراء كل منهما الآخر من دينه أو المصالحة بينهما على براءة ذمته كل منهما مما عليه.

و الظاهر جواز ما عدا ذلك، سواء كان أحد العوضين خارجياً و الآخر ذمياً - دينا قبل البيع أو دينا بعد البيع - أم كانا معا ذميين. و إن كان الأحوط استحباباً عدم بيع الذمي بالذمي و لا سيما إذا كانا معا مؤجلين. نعم لا بد من مراعاة ما تقدم في البيع قبل القبض من أحكام القبض و في بيع السلف.

(مسألة ٤٣): إذا بيع الدين بأقل منه من جنسه، أو بأقل قيمة منه من غير جنسه ففي استحقاق المشتري على المدين من الدين ما زاد على مقدار الثمن الذي اشترى به الدين إشكال، و الأحوط وجوباً التصالح بينهما.

(مسألة ٤٤): إذا بيع الدين الذي في ذمته الغير، فإن تعذر تحصيله جرى عليه حكم تلف المبيع قبل قبضه من تلفه من مال البائع و استحقاق المشتري الثمن الذي دفعه لا غير. و إذا تعهد البائع، فإن رجع إلى اشتراط استحقاق فسخ البيع عند تعذر تحصيله لم يستحق المشتري إلا الثمن الذي دفعه، و إن رجع إلى اشتراط دفعه بدلاً عن المدين استحقاق المشتري تمام الدين الذي اشتراه. إلا أن رجوع البائع على المدين بما دفع موقوف على استئذانه في دفع الدين عنه للمشتري، و لا يستحق ذلك مع عدمه بعد عدم كونه مديناً له بل للمشتري. نعم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٨

إذا كان الدين معرضاً للتلف حين يبيعه جاز بيعه مع الضميمة، و لا رجوع حينئذ.

(مسألة ٤٥): تعارف في عصورنا تنزيل الكمبيالات، و ذلك بأن يكون لشخص دين على آخر إلى أجل فيدفع له به كمبيالة عليه، فإذا أراد تعجيل المال نزل الكمبيالة المذكورة لصالح شخص ثالث بمبلغ أقل يدفعه له نقداً، و هو مشكل شرعاً، لأنه إن رجع إلى اقتراض المبلغ المذكور من الثالث على أن يستلم بدله الدين الذي تضمنته الكمبيالة في وقته كان قرضاً ربوياً محرماً، و إن رجع إلى بيع الدين المذكور بالمبلغ المعجل - كما لعله أظهر - فهو و إن لم يستلم الربا المحرم، لأن نقود هذه الأيام ليست من المكيل و الموزون ليلزم من الزيادة في أحد العوضين الربا المحرم، إلا أنه يجري فيه ما تقدم في المسألة (٤٣) من الإشكال في استحقاق مشتري الدين بأقل منه

على المدین ما زاد على مقدار الثمن الذى اشترى به الدين، مع أنه عند عدم دفع من عليه الكميالة للدين يجرى ما تقدم فى المسألة السابقة.

(مسألة ٤٦): تعارف فى عصورنا أيضا تنزيل كميالة المجاملة، وذلك بأن يحتاج شخص لمقدار من المال، فيدفع له شخص آخر كميالة تتضمن دينا مؤجلا عليه من دون أن يكون مدينا له حقيقة، فيأخذ الأول الكميالة منه و ينزلها لحساب شخص ثالث مع خصم مبلغ منها فى مقابل تعجيل المال، ولا إشكال فى بطلان المعاملة مع جهل الشخص الثالث بالحال، لتردها بين القرض الربوى و البيع من دون مبيع. أما مع علمه بالحال فقد توجه بأحد وجهين.

الأول: رجوعها إلى توكيل موقع الكميالة الأول بأن يبيع فى ذمته المبلغ المذكور فى الكميالة بالثمن الأقل معجلا، ثم يقترض الثمن المذكور منه. لكن لازم ذلك دفع موقع الكميالة تمام المبلغ المذكور فيها لأنه مملوك عليه، و عدم رجوعه على الشخص الأول إلا بالمقدار الذى اقترضه منه و هو الذى أخذه بعد التزليل و الخصم.

الثانى: رجوعها إلى بيع من له الكميالة المقدار الذى تضمنته فى ذمته مؤجلا بالثمن الأقل معجلا، و يكون مرجع توقيع الكميالة من قبل الشخص الأول إلى كفالاته للبائع كفالة عرفية- التى يأتى الكلام فيها فى الكفالة- فهو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٠٩

متعهد بدفع المبلغ الذى باعه عنه إن لم يدفعه هو. لكنه يشكل بالزيادة بين العوضين من دون فرق بينهما إلا بالزمان الذى تقدم فى المسألة (١) من بيع الربا الإشكال فى جوازه، و من هنا يصعب تصحيح هذه المعاملة إلا بتدارك جهات الإشكال التى أشرنا إليها.

(مسألة ٤٧): لما كانت الصكوك المصرفية حوالة بالمال الذى تتضمنه من دون أن تكون بنفسها مالا فإن دفعها على أحد وجهين.

الأول: أن يقصد دافع الصك تملك مبلغ له على البنك بقدر المبلغ الذى تضمنه الصك، إما يبيعه أو يجعله ثمنا فى مبيع أو نحوهما، و حينئذ يجرى عليه حكم بيع ما فى ذمة الغير أو نحوه، فلا يجوز بيعه إذا لم يكن له فى ذمة صاحب البنك مال، كما يتعارف كثيرا دفع الصك قبل رصد ما يقابله فى البنك على أن يكون سحبه بعد ذلك أو لأن دفعه على حسابه المكشوف، كما لا يجوز لدافع الصك سحب تمام رصيده فى البنك حتى إذا كان من عزمه إرجاع المبلغ الذى تضمنه الصك قبل حلول وقت قبضه المتفق عليه. و إذا امتنع البنك من الدفع تبطل المعاملة و يرجع آخذ الصك بما دفعه فقط، لأن كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه. إلى غير ذلك.

الثانى: أن يقصد بدفع الصك الحوالة العرفية- التى يأتى الكلام فيها فى الحوالة- على البنك بالمبلغ المذكور من دون تملك لشيء فى ذمة البنك، بل إذا كانت هناك معاملة تتضمن التملك فالتملك يكون فى ذمة دافع الصك نفسه، و حينئذ يجرى على المعاملة المذكورة حكم المعاملة على شيء فى ذمة المتعامل نفسه، فيشكل بيع المبلغ بأقل منه إذا كان الفارق بينهما الزمن لا غير، كما تقدم فى المسألة (١) من بيع الربا. و أما التحويل و دفع الصك فهو خارج عن صلب المعاملة، نعم قد يكون شرطا فيها زائدا عليها، فيلحقه حكم الشرط.

(مسألة ٤٨): الظاهر أن سندات القرض- بمقتضى وضعها القانونى- وثيقة على المال الذى تضمنته فصاحبها مالك لذلك المال، و ليست هى بأنفسها مالا بلحاظ إمكان تحصيل المال بسببها من دون أن يكون مملوكا بنفسه قبل تحصيله بها، فهى نظير الكميالة بمبلغ معين، لا نظير النقود ذات المالية بلحاظ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٠

تعهد الدولة بها و جعلها الرصيد لها، و لا نظير الطوابع البريدية، و لا نظير الشبكة التى يمكن بها تحصيل الصيد. و دفع المال بإزاء تحصيل السندات المذكورة أو المحافظة عليها ليس لتقوم المالية بها من دون نظير للمبلغ الذى تضمنته، بل هو نظير دفعه بإزاء الكميالة التى يتوثق بها للمبلغ الذى تضمنه.

و على ذلك يكون دفع المال و تحصيل السندات المذكورة من الجهة التي جعلتها على نفسها إقراضا للمال المدفوع لتلك الجهة، و يجرى عليه حكم القرض من حرمة الزيادة فيه، لأنها ربا محرم، كما أن بيعها ثانيا يجرى عليه حكم بيع الدين، و إذا كان بعضه فائدة ربوية بطل البيع فيه بالنسبة، كما لا يستحق المشتري الزيادة المتجددة، لأنها ربا محرم. نعم لو كانت بنفسها مالا لصح شراؤها من الجهة التي تصدرها كما يصح بيعها من المشتري لها و شراؤها منه، و إن اختلف ثمنها و زاد.

(مسألة ٤٩): ما تقدم في أحكام المسائل الأربع يختص بما إذا كانت الجهة التي تكون طرفا للمعاملة و يتحصل منها المال جهة مالكة، و حينئذ إن كانت محترمة المال لزم التوقف عن التعامل معها في مورد بطلان المعاملة و حرم المال المأخوذ منها بسبب المعاملة المذكورة، إلا بتحليل خاص منها بعد الالتفات لبطلان المعاملة، أو تكون تلك الجهة مخالفة في الدين و ترى صحة المعاملة فيجوز أخذ المال حينئذ من باب الإلزام، و إن لم تكن محترمة المال أمكن استنقاذ المال منها من طريق المعاملات المذكورة و إن كانت باطلة، بل قد ترتفع بعض جهات بطلان المعاملة فيها، كالزيادة الربوية التي يحل أخذها من الكافر الحربي.

أما إذا لم تكن مالكة شرعا و كان المال المأخوذ منها مجهول المالك، فالمعاملة معها باطلة على كل حال. نعم يحل إيقاع صورة المعاملة و دفع المال للجهة المذكورة بداعي التسلط على المال المجهول المالك، فيؤخذ المال و يحل بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليه.

هذا، و أما إذا كانت الجهة التي يتعامل معها مالكة محترمة المال إلا أنها تدفع المال بالتحويل على الجهات غير المالكة و التي يكون المال المأخوذ منها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١١

مجهول المالك - كبيع البنوك الحكومية - فالأحكام المذكورة سابقا تجرى على التعامل معها، لكن يمكن قبض المال بسبب التعامل معها و تحليله بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليه. و هكذا الحال في جميع المعاملات غير الصحيحة إذا أجريت مع جهة مالكة محترمة و كان دفعها للمال بالتحويل على جهة غير مالكة يكون المال المأخوذ منها مجهول المالك.

و أولى من ذلك أن تستبدل المعاملات المتقدمة - في مورد الإشكال فيها - بنحو من الصلح بين تلك الجهة و الطرف الآخر، على أن يدفع الطرف المذكور لتلك الجهة المال في مقابل تسليطه - بدفع الكميالة أو الصك أو السند - على أخذ المال من الجهة المحوّل عليها من أجل تحليله بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليه. و هذا جار في جميع المعاملات - صحيحة كانت أو باطلة - التي يكون طرفها محترم المال لكن يدفع المال بالتحويل على الجهة غير المالكة التي يكون المال المأخوذ منها مجهول المالك، كما سبق في المسألة (٦٤) من مقدمة المكاسب، فراجع.

(مسألة ٥٠): إذا باع الكافر شيئا من المحرمات - كالخمر و الخنزير - على كافر مثله حرم عليه ثمنه، لكن لو قبض الثمن جاز للمسلم أخذه منه و فاء عن دين له عليه، أو ثمنا في معاوضة بينهما. بل لو أسلم الكافر قبل قبض الثمن جاز له أخذه من المشتري، كما تقدم في المكاسب المحرمة.

(مسألة ٥١): إذا اقتسم الشريكان الدين بينهما فتلفت حصة أحدهما كان التلف من المجموع و بطلت القسمة، كما تقدم في المسألة (٢٥) من كتاب الشركة.

(مسألة ٥٢): إذا لم يقدر المدين على الوصول للدائن أو من يقوم مقامه ليوفيه دينه و جب عليه العزم على الوفاء لو قدر عليه و الوصية بالدين توثقا له و السعي للوصول إليه مع الإمكان، و كفاه ذلك مهما طال الزمان، حتى مع اليأس من معرفته و الوصول إليه. و لا يجب عليه حينئذ التصديق عنه بقدر الدين، بل لا يجزبه التصديق في براءة ذمته من الدين، و ليس هو كالمال الخارجي المجهول المالك في وجوب التصديق به عن صاحبه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٢

و أما ما ذهب إليه جمع من فقهاءنا - رفع الله تعالى شأنهم - في العصور القريبة من وجوب التصديق و الاجتزاء به و اشتهر بين المتشرعة باسم (رد المظالم) فإنه لم يثبت عندنا، نعم لا بأس بالعمل عليه احتياطا و برجاء المطلوبية و الوفاء، من دون بناء على براءة الذمة من الدين بذلك.

(مسألة ٥٣): إذا غاب صاحب الدين و انقطع خبره فإن علم بموته و جب دفع الدين لورثته و إن علم بحياته جرى ما تقدم في المسألة السابقة، و إن احتمل موته في غيبته جاز بل و جب دفعه إلى وراثته بعد أربع سنين من الفحص عنه في الأرض، كما يجب دفعه لهم بعد عشر سنين من غيبته و انقطاع خبره، و إن لم يفحص عنه في الأرض. أما لو كان انقطاع خبر صاحب الدين و العجز عن الوصول إليه لأمر طارئ على المدين نفسه - من غيبة أو سجن أو نحوهما - فلا يجوز له دفع الدين للوارث حتى إذا لم يعلم بموت صاحب الدين أو تقوم عليه حجة شرعية مهما طال الزمان، و جرى عليه ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٥٤): إذا و جب دفع الدين للورثة - للعلم بموت صاحب الدين أو الحكم به شرعا - فلا يكفي الدفع لبعضهم، أو لمن يتولى إدارة أمورهم ما لم تثبت ولايته، أو كالتة عنهم جميعا، بل يلزم مع عدم ثبوت ذلك إحراز وصول حصه كل واحد منهم من الدين له و التوثق من ذلك. و إذا ادعى بعض الورثة عدم وصول حقه له و جب على المدين تصديقه ما لم يثبت كذبه. و كذا الحال في جميع ما يجب إيصاله لورثة الميت من أمواله التي في أيدي الناس.

(مسألة ٥٥): إذا و جب دفع الدين للوارث و لم يعرف الوارث، فإن علم بوجود وارث لصاحب الدين غير الامام عليه السلام إلا أنه مجهول الشخص أو المكان جرى عليه ما تقدم في المسألة (٥٢) من حكم تعذر الوصول لصاحب الدين، و إن لم يعلم بوجود وارث له غير الامام كان الدين من الأنفال التي هي ملك الامام عليه السلام و و جب مراجعته الحاكم الشرعي فيه، و الأحوط وجوبا حينئذ تقديم فقراء بلد الميت إذا كان له بلد معروف، فيصرف فيهم بإذن الحاكم الشرعي.

(مسألة ٥٦): إذا حلّ الدين و جب على المدين وفاؤه في أي مكان يصل فيه المال للدائن، إلا مع تعيين مكان التسليم في عقد لازم فيجب الاقتصار عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٣

(مسألة ٥٧): إطلاق القرض يقتضى استحقاق المقرض على المقرض التسليم في بلد القرض، بمعنى و جب ذلك عليه و إن استلزم ضررا عليه أو صرف مال زائد على الدين، و لا - يجب عليه التسليم في غيره إذا طالبه المقرض إلا - إذا لم يستلزم شيئا من ذلك، فالأحوط وجوبا حينئذ الوفاء.

(مسألة ٥٨): يجب إنظار المعسر و لا يجوز التضيق عليه و إلزامه بالوفاء، كما يستحب ترك الحق له أو بعضه و إبرأؤه منه.

(مسألة ٥٩): يستحب الرفق في طلب الدين حتى مع يسار المدين.

و يكره المدافعة و الاستقصاء في الاستيفاء.

(مسألة ٦٠): يستحب قضاء دين الأبوين، خصوصا بعد وفاتهما، كما يستحب تحليل المؤمن الحي فضلا عن الميت من الدين الذي عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٤

تتميم: في المقاصة

من كان له عند غيره مال - عينا كان أو دينا - بنحو يمتنع من دفعه إليه ثم قدر صاحب المال على مال للشخص الذي أخذ ماله كان له أن يقاصه من دون أن يعلمه، بأن يأخذ من ماله الذي قدر عليه بمقدار ما أخذ هو منه، سواء كان امتناع أخذ المال الأول من إرجاعه لتعمد غصبه، أم لجعله باستحقاق صاحبه له.

نعم هو مكروه، خصوصا في موارد:

الأول: إذا كان مال الممتنع قد وقع بيد صاحب الحق الأول على وجه الأمانة.

الثاني: إذا كان صاحب المال الأول قد احتسب المال المأخوذ منه عند الله تعالى.

الثالث: إذا حلف آخذ المال الأول على عدم استحقاقه عليه. بل الأحوط وجوبا ترك المقاصة إذا كان حلفه بطلب من صاحب المال الأول، بأن استحلفه فحلف.

(مسألة ٦١): يستحب لمن يريد أخذ المقاصة أن يقول حين أخذه:

«اللهم إني آخذ هذا المال مكان مالى الذى أخذه منى، وإني لم آخذ الذى أخذته خيائنه ولا ظلما» و روى الدعاء بوجه آخر لا يسعنا استقصاؤها.

(مسألة ٦٢): الأحوط وجوبا عدم المقاصة مع عدم امتناع آخذ المال الأول، بل كان أخذه جهلا به مع تعذر مراجعته، نعم لو تعذرت مراجعته فى المال الثانى أيضا وهو المال الذى له عند صاحب المال الأول فقد يتسنى أخذ المال المذكور مقاصة، لكن بعد مراجعته الحاكم الشرعى، فإنه قد يرى بمقتضى ولايته على الغائب تفرغ ذمته من الحق الذى عليه بذلك المال. والحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٥

كتاب الرهن و الكفالة و الضمان و الحوالة

إشارة

و فيه أربعة فصول.

الفصل الأول فى الرهن

إشارة

و هو اتفاق يتضمن جعل مال وثيقة على دين ليستوفى منه صاحب الدين دينه، فهو يتضمن جعل حق لصاحب الدين فى الوثيقة المذكورة يقتضى حجبها لذلك. و الشئ المجعول وثيقة هو المرهون و قد يطلق عليه لفظ الرهن أيضا، و المدين هو الراهن، و صاحب الدين هو المرتهن. و الكلام فى ذلك يقع فى ضمن مباحث.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٦

المبحث الأول فى إنشاء الرهن

لا بد فى تحقق الرهن من التزام الراهن بمضمونه و قبول المرتهن به.

و يكفى فيه كل ما يدل على ذلك من قول أو فعل، و يقع على وجهين.

الأول: أن يلتزم به استقلالاً، إما ابتداءً أو جريا على اشتراطه فى ضمن عقد لازم، كعقد القرض فيقول المدين للدائن مثلا: رهنتك هذا الثوب على دينك، فيقبل الدائن بذلك.

الثانى: أن يلتزم به فى ضمن عقد لازم، كعقد القرض أو غيره، فيقول المقرض مثلا: أقرضتك هذه المائة دينار على أن يكون هذا

الثوب رهنا عليها، فيقبل المقترض بذلك، أو يقول الدائن: بعثك هذا الدفتر بهذا الدينار على أن يكون ثوبك هذا رهنا على دينك، فيقبل المدين.

(مسألة ١): الرهن من الإنشاءات اللازمة بالأصل، ولا يجوز الرجوع فيها لأحد الطرفين إلا بالتقاييل أو بطرود أحد أسباب الخيار العامة، كتخلف الشرط الصريح أو الضمني. نعم يجوز للمرتهن إسقاط حقه من المال المرهون متى شاء، فينفذ عليه، ولا يجوز له الرجوع فيه بعد ذلك، لكنه ليس فسخا للرهن، بل هو نظير الإبراء من الدين لا يكون فسخا للعقد الذي أوجبه.

(مسألة ٢): يصح الرهن و يلزم بمجرد اتفاق الطرفين عليه، ولا يتوقف صحته و لا لزومه على قبض المرتهن للمال المرهون.

(مسألة ٣): يسقط حق الرهن ببراءة ذمة من عليه الدين من الدين الذي وقع الرهن له بتمامه، و لا يكفي براءته من بعضه في سقوط حق الرهن عن بعض المال بنسبته، فضلا عن سقوطه عنه بتمامه.

(مسألة ٤): إذا كان للمرتهن على الراهن دينان و كان الرهن على أحدهما دون الآخر، فإذا برئت ذمة الراهن من الدين الذي عليه الرهن لم يكن للمرتهن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٧

إمساك المال المرهون ليكون رهنا على الدين الآخر، بل يجب تسليمه للراهن مع مطالبته به.

(مسألة ٥): إذا تلف المال المرهون أو سقط عن قابلية استيفاء الحق منه، فإن كان بوجه مضمون قام بدله مقامه في كونه رهنا على الحق، و إن لم يكن مضمونا بطل الرهن، و لا يجب على الراهن إبداله بغيره إلا إذا سبق اشتراط ذلك عليه في الرهن أو في عقد آخر.

(مسألة ٦): يعتبر في الرهن و المرتهن الكمال و البلوغ و العقل و عدم الإكراه، كما يعتبر في الراهن ملك المال المرهون و عدم الحجر بسفه أو فلس، و لا- يعتبر ذلك في المرتهن، لعدم كون الرهن تصرفا في ماله. و إذا كان أحد الطرفين قاصرا قام وليه مقامه، كما يقوم الوكيل مقام الأصيل في ذلك.

(مسألة ٧): إذا وقع الرهن مع قصور سلطنة أحد الطرفين كان فضوليا و توقف نفوذه على إجازة من له السلطنة و جرت فيه فروع الفضولي، و يتضح كثير منها مما تقدم في البيع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٨

المبحث الثاني في المال المرهون

و لا بد من كونه مالا قابلا لأن يستوفى منه الحق أو بعضه بلحاظ مألتيه، إما بنفسه- كما لو كان من سنخ الحق المرهون عليه أو ببدله- كالأعيان القابلة لأن تباع، فلا يصح رهن مالا مائيه له، كبعض الحشرات، و لا ماله مائيه عرفيه إلا أنه لا يقابل بالمال شرعا، كالخمر و الخنزير، أو ماله مائيه إلا أنه لا يمكن استيفاء الحق منه، مثل ما يسرع له الفساد إذا ابتنى الرهن على أن لا يباع بل يبقى بعينه إلى حين حلول الدين.

(مسألة ٨): لا يصح رهن الخمر و الخنزير مع كون الراهن أو المرتهن مسلما، و إن كان الآخر كافرا.

(مسألة ٩): لا إشكال في صحته رهن الأعيان الخارجية. و أما منافع الأعيان قبل استيفائها و الديون غير المقبوضة فيشكل صحته رهنها، نعم لا بأس بجعلها وثيقة على الحق تبعا لشرط في ضمن عقد لازم، نظير ما تقدم في الوجه الثاني لإنشاء الرهن و ذلك بأحد وجهين.

الأول: أن يشترط في العقد اللازم كونها بنفسها وثيقة على الدين، فيقول المقرض مثلا للمقترض: أقرضتك هذه المائة دينار إلى سنة على أن تكون منفعة دارك أو الدين الذي لك على زيد وثيقة لديني هذا، فيقبل المقترض ذلك.

الثاني: أن يشترط في العقد اللازم جعل الوثيقة من دون تعيين، فيقول المقرض مثلا للمقترض: أقرضتك هذه المائة دينار إلى سنة على أن تجعل لي وثيقة على ديني هذا، فيقبل المقترض، ثم يتفقان اتفاقا آخر على أن الدين الخاص أو المنفعة الخاصة هي الوثيقة

على ذلك الدين عملاً بمقتضى الشرط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢١٩

و على كلا الوجهين يكون للمقرض في المنفعة أو الدين المذكورين حق نظير حقه في الرهن يقتضى حجرهما له و استحقاؤه استيفاء دينه منهما، و لا يصح الالتزام بكونهما وثيقة على نحو الاستقلال من دون شرط سابق، نظير ما تقدم في الوجه الأول لإنشاء الرهن، فإن ذلك يختص برهن الأعيان. و بلحاظ مشروعيتها الوجه السابق يصح تعميم الرهن للمنافع و الديون.

(مسألة ١٠): رهن المنافع بالوجه المتقدم يبتنى.

تارة: على التعجيل باستيفائها بالأجر ثم حفظ الأجر ليستوفى منه الدين عند حلوله.

و اخرى: على عدم استيفائها إلا عند حلول الدين، فيستوفى منها حينئذ صاحب الدين بنفسه ما يقابل دينه، أو تستأجر العين و يستوفى الدين من أجرتها.

و كذلك الديون حيث يبتنى رهنها.

تارة: على التعجيل باستيفائها و حفظ المال ليستوفى منه الدين عند حلوله.

و اخرى: على عدم استيفائها إلا عند حلول الدين.

و تعيين أحد هذه الوجوه تابع لاتفاق الطرفين.

(مسألة ١١): تعارف في عصورنا أن يشترط الدائن على المدين استيفاء دينه من راتبه الشهري الذي يستحقه بعمله بقدر معين أو بنسبة معينة في كل شهر. و ذلك إن ابتنى على التزام المدين للدائن بالعمل الذي يستحصل به الراتب - بحيث ليس له التفرغ و ترك العمل - كان مبتنيا على ما سبق من رهن المنافع، لأن الأعمال من جملة المنافع، و إن لم يبتن على ذلك بأن لم يكن ملزماً من قبله بالعمل، فهو أجنبي عن الرهن، و راجع إلى اشتراط الوفاء من مال خاص، و هو شرط نافذ، و إن لم يكن ذلك المال مستحقاً بعمل، بل كان من سنخ التبرع، كما لو اشترط الدائن على المدين أن يوفى دينه مما يصل له من حقوق شرعية أو عادات على الناس أو هبات مبتدأة خاصة، أو نحو ذلك. و منه الرواتب التي تبذل في عصورنا للمشتغلين بطلب العلوم الدينية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٠

و يترتب على ذلك أنه لا بد في صحة العقد على الوجه الأول من كون العمل الذي يستحق به الراتب محللاً و الاستئجار عليه صحيحاً. أما الثاني فيكفى في صحته ملكية المدين للراتب و لو بعد حصوله في يده، لكونه مباحاً أصلياً أو مالا مجهول المالك يصح له تملكه بوجه شرعى.

(مسألة ١٢): ما سبق في رهن الدين و المنفعة جار في رهن الحق إذا كان مقابلاً بالمال، كحق السرقفلية الذي تقدم الكلام فيه في ذيل كتاب الإجارة، و حق الأولوية للمزارع في الأراضي الخراجية الذي تقدم الكم فيه في فصل شروط العوضين من كتاب البيع.

(مسألة ١٣): في جواز رهن الكلي على إطلاقه - كثوب أو بقرة - أو الكلي في المعين - كثوب من رزمة معينة - إشكال. نعم يجوز التوثق بهما للدين بالالتزام به في ضمن عقد لازم، نظير ما سبق في المنافع و الديون، و حينئذ يكون على من عليه الدين دفع فرد من الكلي ليكون هو الوثيقة.

(مسألة ١٤): لا يجوز رهن الأعيان غير المملوكة كالأوقاف و الأراضي الخراجية، إلا أن يرجع رهن الوقف إلى رهن منفعته إذا كانت ملكاً للموقوف عليهم، و رهن الأرض الخراجية إلى رهن حق الأولوية فيها، فيصح بالوجه الذي تقدم في المسألة (٩).

(مسألة ١٥): المال المرهون على دين يجوز رهنه على دين آخر إما بنحو يزاحم مقتضى الرهن الأول، كما لو اقتضى كون الاستيفاء للدينين في عرض واحد أو ابتنى على شرط مخالف لمقتضى الأول، و إما بنحو لا يزاحمه، كما لو اقتضى الاستيفاء للدين الثاني بعد استيفاء الدين الأول من دون أن يبتنى على شرط مناف لمقتضى الرهن الأول، و لا فرق بين كون الدينين لشخص واحد و كونهما

لشخصين. نعم لا بدّ في الصورة الثانية من رضا المرتهن الأول إذا كان الرهن الثاني مزاحماً للرهن الأول، أما إذا لم يزاحمه فلا يعتبر رضاه. كما يمكن في المقام فسخ الرهن الأول بالتقاييل من الطرفين ثمّ رهن المال على الدينين معا.

(مسألة ١٦): يجوز تعدّد الرهن على الدين الواحد، فللمرتهن استيفاء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢١

دينه من كل من الرهنيين مخيراً بينهما أو مع تقديم أحدهما، حسب ما يتفق عليه الطرفان.

(مسألة ١٧): لا- يعتبر في المال المرهون أن يكون ملكاً للمدين بل يجوز رهن مالا يملكه المدين، سواء كان ملكاً لغيره أو لم يكن مملوكاً لأحد كالصدقات العامة. نعم لا بدّ من إذن من له الولاية على المال المرهون من مالك أو ولي، وإذا وقع الرهن بغير إذنه كان فضولياً و توقّف نفوذه على إذنه. بل يصح التبرّع لغير المدين برهن ماله على دين غيره، فإذا كان زيد مديناً لعمرو جاز لبكر أن يرهن ماله على الدين المذكور، و حينئذ لا يعتبر إذن زيد، بل يكفي اتفاق بكر و عمرو على ذلك، و الراهن في الحقيقة في جميع ذلك هو صاحب المال المرهون.

(مسألة ١٨): من رهن ماله على دين غيره، فإن لم يكن الرهن بطلب من المدين و لا بإذنه فلا يستحق الرجوع على المدين إذا استوفى المرتهن دينه من المال المرهون، و إن كان بإذن المدين أو بطلب منه كان لصاحب المال المرهون الرجوع عليه إذا استوفى المرتهن دينه من المال. إلا أن يكون إذنه في الرهن أو طلبه له مبتئاً على التبرّع و عدم الضمان، فلا بدّ حينئذ من قيام القرينة على ذلك.

(مسألة ١٩): لا يعتبر العلم بمقدار المال المرهون و لا بصفاته و لا بمقدار ماليته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٢

المبحث الثالث في الدين الذي يرهن له

يصح الرهن على كلّ عين ثابتة في الذمّة، كالدرهم و الدنانير و الطعام و نحوها ممّا يكون ديناً في ذمّة الغير. و في عمومها للمنافع إشكال، كما لو استأجر إنسان على عمل لم تؤخذ فيه المباشرة، فأراد المستأجر أن يستوثق لنفسه فأخذ رهناً، ليكون له أن يستوفى منه العمل المستأجر عليه إذا لم يؤدّه الأجير، فيبيع الرهن المذكور و يستأجر بثمنه من يقوم بذلك العمل. نعم يجوز له التوثق لذلك بالالتزام في ضمن عقد لازم بجعل شيء و وثيقه للعمل المطلوب، نظير ما تقدّم في رهن الديون و المنافع.

(مسألة ٢٠): لا يصح الرهن على ما يتوقّع ثبوته في الذمّة قبل أن يثبت فعلاً، سواء تحقّق مقتضى ثبوته كالجعل في الجعالة قبل الإتيان بالعمل، و بدل المغصوب قبل التلف لأنّ يد الغاصب سبب للضمان، أم لم يتحقق المقتضى، كبذل الأمانات غير المضمونة إذا أراد صاحبها التوثق بأخذ الرهن حذراً من التفريط فيها، و بدل المبيع الذي يقبضه المشتري إذا أراد البائع التوثق بأخذ الرهن حذراً من حصول أحد أسباب الفسخ أو البطلان من دون أن يستطيع استرجاع المبيع كى يستطيع استيفاء بدله من الرهن، و نظيره بدل الثمن الذي يقبضه البائع إذا أراد المشتري التوثق بأخذ الرهن حذراً من حصول أحد أسباب الفسخ أو البطلان من دون أن يستطيع استرجاع الثمن.

و كذا الحال في الأعيان المملوكة إذا كانت في يد الغير- كالأمانة و المبيع الذي يعتبر تأجيل تسليمه- و أراد صاحبها التوثق لنفسه بأخذ مال ممن هي في يده ليكون ملزماً بتسليمها بأعيانها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٣

نعم يمكن اشتراط التوثق في جميع ذلك في ضمن عقد لازم، نظير ما تقدّم في رهن المنافع و الديون، كما لو اشترى عمرو سيارة زيد نقداً و اشترط عليه أن تكون داره و وثيقه للثمن الذي دفعه ليستوفيه منها لو ظهرت السيارة معيبة أو مغصوبة ثم وقع تسليم الثمن مبنياً على الشرط المذكور، بأن يكون دفعه مع احتمال بطلان البيع مبنياً على جعل الدار و وثيقه له، و كما لو اشترى زيد دار عمرو على أن

تسلم إليه الدار بعد سنة و اشترط على عمرو أن يدفع له سيارته لتكون وثيقة للدار من أجل أن يسلمها بعد السنة و هكذا، فإن الشرط المذكور نافذ، كما تقدم نظيره.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٤

المبحث الرابع في أحكام الرهن

(مسألة ٢١): إطلاق الرهن يقتضى استحقاق المرتهن أخذ المال المرهون، فيجب على الراهن تسليمه له و إذا امتنع اجبر على ذلك، و لا يجوز له استرجاعه منه بعد أخذه له. و قد يتأكد مقتضى الإطلاق بالشرط، كما قد يخرج عنه باشتراط بقاء المال المرهون عند الراهن أو عند شخص ثالث، و يجب العمل بالشرط حينئذ.

(مسألة ٢٢): المال المرهون و إن كان باقيا على ملك الراهن إلا أن مقتضى الرهن ثبوت حق للمرتهن فيه، و هو حق استيفاء دينه منه، و قد سبق أن مقتضى إطلاقه أنه يستحق وضع يده عليه و جعله في حوزته، و حينئذ يتعين منع الراهن من كل تصرف ينافي أحد هذين الحقين - و لو لكونه دخيلا- في كيفية إعمالهما- إلا بإذن المرتهن، فلا يجوز له إتلافه، أو إخراجه عن ملكه ببيع أو وقف أو عتق أو نحوها، أو تغيير حاله بصنع أو كسر أو نحوهما مما قد يعرضه لقله الرغبة فيه، و لا إجارته أو إعارته أو نحوهما مما يوجب خروجه عن حوزة المرتهن أو يجعله معرضا للتلف و الضرر، و لا أن يحدث فيه ما يصعب معه حفظه على المرتهن و جعله في حوزته، كحلل شده الموجب لانفراط أجزائه و تفرقها، و إقبال الدابة الموجب لزيادة الكلفة في حفظها مع ولدها، أو نحو ذلك.

و إذا فعل الراهن شيئا من ذلك من دون إذن المرتهن، فإن كان تصرفا خارجيا- كالإتلاف و الصنع- كان حراما و معصية، و إن كان تصرفا اعتباريا- كالبيع و الإجارة- لم ينفذ إلا أن يجيزه المرتهن، كالعقد الفضولي.

(مسألة ٢٣): يجوز للراهن التصرف في المال المرهون من غير إذن المرتهن إذا لم يكن منافيا لحقه بالوجوه المتقدم، و من ذلك بيعه على أن يبقى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٥

بعينه مرهونا مستحقا للمرتهن، بحيث لا يستقل المشتري به إلا بعد وفاء الحق المرهون عليه، نظير ما لو كان المال المرهون ملكا لغير من عليه الحق.

(مسألة ٢٤): إذا أذن المرتهن في بيع المال المرهون أو أجاز بيعه بعد وقوعه قام الثمن مقام المبيع في كونه رهنا على الدين، إلا أن يبتنى الإذن أو الإجارة على إسقاط حق الرهن، فحينئذ يستقل الراهن بالثمن.

(مسألة ٢٥): المال المرهون إذا صار- بمقتضى إطلاق عقد الرهن أو بمقتضى الشرط تحت يد الراهن- فهو أمانة بيده لا يضمه إلا بالتعدى أو التفريط، على النحو المتقدم في أوائل الفصل السادس من كتاب الإجارة.

(مسألة ٢٦): لا يجوز للمرتهن التصرف في المال المرهون إلا بوجهين:

الأول: التصرف الذى هو مقتضى أمانته، كإطعام الحيوان و نشر الثوب أو الطعام لو خيف عليهما من التلف.

الثانى: ما يأذن به المالك صريحا، أو يفهم من ظاهر حاله و لو بسبب التعارف.

(مسألة ٢٧): إذا تعرض المال المرهون للفساد بنحو يسقط قيمته، أو ينقصها نقصا معتادا به و جب مراجعة مالكة، فإن أذن ببيعه فذاك، و إلا فإن بلغ الضرر حدا يمنع من استيفاء الدين من الرهن كان للمرتهن بيعه بعد الاستئذان من الحاكم. و كذا إذا تعدرت مراجعة المالك. و يجرى ذلك فيما لو تعرض المال المرهون للخطر من غير جهة الفساد، كما لو كان معرضا للسرقة أو نحوها.

(مسألة ٢٨): منافع المال المرهون- كركوب الدابة و سكنى الدار- و نماءاته- كالبيض و الحليب- ملك للراهن، و ليس للمرتهن استيفاؤها و أخذها إلا- بإذنه الصريح أو المستفاد من ظاهر الحال، فإن ابتنى إذنه على المجانية فهو، و إلا كان عليه بدلها و نقص

مقداره من دينه. وكذا الحال إذا استوفاهما من غير إذنه.

(مسألة ٢٩): إذا اشترط المرتهن أن تكون منافع المال المرهون أو نماءاته له، أو أن له استيفاءها وأخذها مجاناً فلذلك صور. الأولى: أن يشترط ذلك في عقد القرض، كما إذا أقرض المال برهن و اشترط حين القرض أن تكون منافع المال المرهون أو نماءاته له، أو أقرض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٦

المال و اشترط على المقرض أن يجعل عليه رهناً تكون منفعه و نماءاته له.

الثانية: أن يشترط ذلك في نفس الرهن - فيما إذا أنشئ استقلالاً - أو في عقد آخر، كما لو طالب الدائن المدين بالرهن، فلما أراد أن يرهن عنده شيئاً اشترط عليه في الرهن أن تكون منفعه و نماءاته له فقبل الراهن الشرط.

الثالثة: أن يشترط ذلك في عقد ثالث، كما إذا باع شيئاً بثمن مؤجل برهن و اشترط في عقد البيع أن تكون منافع المال المرهون أو نماءاته له، أو رهن المدين شيئاً على دينه ثم أوقع مع المرتهن عقداً - كالبيع - و شرط أن تكون منافع ذلك الشيء المرهون أو نماءاته له.

أما في الصورة الأولى فيبطل الشرط المذكور، لأنه من الربا المحرم، فإذا استوفى المرتهن المنافع و النموات كان ضامناً لها و نقص من دينه بقدرها، و أما في الصورتين الأخيرتين فالظاهر جواز الشرط المذكور و نفوذه، فيملكك به المرتهن منافع المال المرهون و نماءاته، فإذا استوفاهما و أخذها لم يكن ضامناً لبدلها و لم تنقص من دينه.

(مسألة ٣٠): تجرى الصورتان السابقتان أيضاً فيما إذا كان المشروط هو استيفاء الراهن المنافع و أخذه النماء بعوض.

(مسألة ٣١): إذا أراد الطرفان استيفاء الراهن منافع العين المرهونة و نماءاتها مجاناً أمكنهما الاستعاضة عن الدين و الرهن ببيع الشرط الذي تقدم التعرض له في الخيار الثالث من الفصل الرابع من كتاب البيع، فمثلاً إذا أراد زيد أن يقترض من عمرو بألف دينار إلى سنة و يرهن عليها داره، فبدلاً من ذلك يبيع زيد داره من عمرو بألف دينار و يجعل له خيار ردّ الثمن إلى سنة، فإذا أرجع زيد لعمرو الألف دينار في آخر السنة يفسخ البيع و يسترجع داره، فإن الدار و منافعها في تلك السنة تكون ملكاً لعمرو حينئذ، و له أن يستوفيهما مجاناً.

نعم لو تلفت الدار يكون تلفها عليه، بخلاف ما لو كانت مرهونة فإن تلفها يكون على زيد و لا يضمه عمرو إلا مع التفريط، كما أنه إذا لم يأت زيد بالثمن في الأجل المحدد فليس له الفسخ إلا أن يرضى عمرو.

(مسألة ٣٢): حق الرهانة يورث، فإذا مات المرتهن انتقل حق الرهن في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٧

المال المرهون لورثته، و لا يسقط حق كل منهم إلا بإسقاطه، أو براءة ذمة المدين من حصته من الدين الذي عليه الرهن.

(مسألة ٣٣): لا يبطل الرهن بموت الراهن، بل يبقى المال المرهون معه مورداً لحق الرهن و إن صار للوارث.

(مسألة ٣٤): إذا حلّ وقت استيفاء الدين لم يستقلّ المرتهن باستيفائه من المال المرهون، بل لا بدّ من مراجعة الراهن ليقوم بأدائه من عنده، أو من المال المرهون - إن كان من سنخ الدين - أو ببيع المال المرهون على المرتهن أو غيره و يوفى الدين بثمنه. و إن امتنع جاز إجباره على أحد الأمرين، و إن تعذر ذلك جاز للمرتهن أن يتولى البيع بنفسه. و الأحوط وجوباً مراجعة الحاكم الشرعي مع الإمكان. و يجري ذلك فيما إذا تعدّرت مراجعة المالك لغيبة أو جهالة أو نحوهما.

(مسألة ٣٥): إذا اشترط المرتهن على الراهن في عقد الرهن أو في عقد آخر أن يكون له بيع الرهن لاستيفاء الدين من دون مراجعته نفذ الشرط المذكور. و كذا إذا جعله الراهن و كيلاً عنه في البيع و شرط عليه المرتهن في عقد الرهن أو في عقد آخر غير عقد الوكالة أن لا يعزله. نعم الأحوط وجوباً عدم اشتراط ذلك في عقد القرض.

(مسألة ٣٦): إذا أفلس المرتهن أو مات مدينا دينا لا- تفي به تركته ففي تقديم حق المرتهن في العين المرهونة على بقية الغرماء إشكال، و الأحوط وجوبا التراضي و التصالح معهم.

(مسألة ٣٧): إذا مات الراهن و لم يكن للمرتهن بينة على دينه عليه، و خاف إن هو أقر بالمال المرهون أن يأخذه الورثة منه و ينكروا دينه، جاز له أن يستوفى دينه من المال المرهون بنفسه و يرجع ما زاد منه للورثة من دون أن يقر بالرهن.

(مسألة ٣٨): إذا وجد المرتهن عنده رهنا على دين و جهل صاحبه كان له استيفاء دينه منه، فإن كان الدين بقدر الرهن فذاك، و إن كان أكثر من الرهن بقي الزائد من دينه في ذمة الراهن المجهول، و إن كان أقل من الرهن بقي الزائد من منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٨

الرهن أمانة في يده للراهن المجهول، و جرى عليه حكم الأمانة المجهول مالکها، و قد تقدم في المسألة (١٦) من كتاب الاستياداع. و إن جهل مقدار الدين و احتمال كونه بقدر الرهن جاز له احتسابه بدينه و يكون له.

(مسألة ٣٩): إذا تردّد الدين الذي عليه الرهن بين الأقلّ و الأكثر بنى على الأقلّ.

(مسألة ٤٠): إذا كان عند شخص عين لآخر، و تردّد بين كونها رهنا على دين و كونها وديعة أو نحوها بنى على عدم كونها رهنا، سواء علم بأن صاحب العين مدين للشخص الذي عنده العين أم لم يعلم بذلك. نعم إذا اتّفقا على كونه مدينا له، و ادّعى الدائن أن العين رهن على ذلك الدين و ادّعى المدين أنها ليست برهن كان القول قول الدائن ما لم يقيم المدين البينة على عدم كونها رهنا، و يكفي أن يقيم البينة على أنه تسلمها منه لا على وجه الرهنية، و لا يسمع مع ذلك دعوى الدائن أنه رهنها عنده بعد ذلك، إلا بيّنة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٢٩

الفصل الثاني في الكفالة

إشارة

و هي نظير الرهن في كونها استيثاقا للحق، لكن موضوعها النفس و الغرض منها الحضور. فهي عبارة عن تعهد شخص لآخر بحضور شخص ثالث، بحيث يلزمه أن يحضره لو لم يحضر. و الأول الكفيل، و الثاني المكفول له، و الثالث المكفول. و محلّ الكلام ما إذا وجب الحضور على المكفول، و كان المكفول له يستحق ذلك عليه. و يأتي تمام الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١): لا إشكال في توقّف الكفالة على رضا الكفيل و المكفول له، و الظاهر توقّفها على رضا المكفول أيضا، فمع عدم رضاه بها لا- سلطان للكفيل عليه، و لا يترتب أثرها بالنسبة إليه. نعم المفروض وجوب الحضور عليه على كل حال و لو مع عدم الكفالة، لكن ذلك لا يقتضى سلطنة الكفيل على إحضاره و لا لزوم متابعتة للكفيل بالحضور ما لم يرض بالكفالة.

(مسألة ٢): لا بد من إنشاء مضمون الكفالة و التزام الأطراف المعينة به و إبراز الالتزام المذكور بكل ما يدل عليه من قول أو فعل، نظير ما سبق في بقية العقود.

(مسألة ٣): يجوز اشتراط الكفالة على الكفيل- من قبل المكفول أو المكفول له أو شخص ثالث- في ضمن عقد لازم، فينفذ مع رضا المكفول و المكفول له. و هو على وجهين:

الأول: أن يشترط كونه كفيلا لزيد مثلا و مسئولا به.

الثاني: أن يشترط عليه أن يكفل زيدا. و في الأول يكون كفيلا بمجرد الشرط، و في الثاني لا يكون كفيلا إلا بعد إنشاء الكفالة، و لا يكون فائدة الشرط

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٠

إلا وجوب إنشائها.

(مسألة ٤): لما كانت الكفالة متمحصنة في التعهد من جانب الكفيل وحده فالأحوط وجوبا للاقتصار في نفوذها على ما إذا ابنتت على أن يترتب عليها شيء من جانب المكفول له، كما إذا كان قد اشترط الكفالة فيرجع قبوله بها للقبول بكونها وفاء بشرطه، أو كان مستحقا للحضور على المكفول أو حابسا له فعلا فيأذن بانصرافه أو يطلق سراحه اعتمادا على الكفالة، أو كان طالبا- من المكفول أو من غيره ممن يتعلق به- التوثق لحقه ساعيا لذلك، فيترك الطلب و السعى المذكورين اكتفاء بالكفالة أو نحو ذلك. أما إذا كانت مبتدأة من دون ذلك نظير الوعد المجرد فيشكل نفوذها إلا أن تكون مشروطة على الكفيل من قبل المكفول له في ضمن عقد آخر فتتخذ تبعا لنفوذ العقد.

(مسألة ٥): يعتبر في الكفيل أن يكون قابلا- لأن يلزم بإحضار المكفول على ما تقتضيه الكفالة لكمالها بالبلوغ والعقل، فإذا كان مقتضى الكفالة إحضار المكفول بعد شهر من العقد- مثلا- لزم كمال الكفيل حينئذ ولا يجب كماله حين إجراء العقد، بل يمكن قيام وليه مقامه في إجراء العقد إن كانت الكفالة صلاحا له. أما المكفول و المكفول له فلا يعتبر كمالهما، فيمكن كفالة الصبي و المجنون و الكفالة لهما إذا رضى بها وليهما بدلا عنهما.

(مسألة ٦): لا- يعتبر قدرة الكفيل على إحضار المكفول واقعا، بل يكفي زعمه القدرة على ذلك، فإذا كفه بالزعم المذكور ثم تبين عجزه لم ينكشف بطلان الكفالة. و ليس المراد بالقدرة على إحضاره القدرة على مباشرة الإحضار بنفسه بحيث يأتي به معه، بل المراد ما يعم استجابة المكفول للكفيل لو أمره بالحضور.

(مسألة ٧): تشرع الكفالة سواء كان طلب حضور المكفول لتعلق حق مالي به- كدين أو كفالة أو تسليم مبيع أو نحوها- من أجل أن يستوفى منه ذلك الحق، أم كان لأمر آخر، كحضوره لمرافعة أو لأداء شهادة أو دخول سجن بحق أو ليقترض منه أو غير ذلك. و يعتبر في القسم الأول أن لا يكون الكفيل و المكفول له محجورا عليهما بسفه أو فلس. و لا يعتبر ذلك في المكفول لثبوت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣١

الحق عليه على كل حال.

(مسألة ٨): تصح الكفالة في المليات، سواء كان الحق ثابتا فعلا، كما لو كان المكفول مدينا للمكفول له، أم لم يكن ثابتا فعلا مع وجود سببه، كالجعل في عقد الجعالة و العوض في عقد السبق و الرماية، بل تصح مع عدم وجود السبب فعلا، كثمن أو أجر في بيع أو إجارة متوقعي الحصول، كما لو قال: بعه الدار أو أجره الدكان و أنا كفيل بإحضاره ليؤدي الثمن أو الأجرة.

(مسألة ٩): مع إطلاق الكفالة في المليات يجب على الكفيل إحضار المكفول، و مع تعذر ذلك يجب عليه دفع المال الذي عليه. أما لو صرح في عقد الكفالة باقتضاره على إحضار المكفول فلا يجب عليه مع تعذر الإحضار دفع المال. نعم لو دفع المال انحلت الكفالة، لما يأتي من انحلالها ببراءة ذمة المكفول من الحق.

(مسألة ١٠): يمكن في الكفالة مطلقا جعل شرط جزائي على تقدير عدم إحضار المكفول، لكن لا بد في نفوذه من تقديم الشرط، فإذا قال الكفيل:

علّي كذا إن لم أحضره، لزمه الشرط. و إذا قال: إن لم أحضره فعلى كذا، لم يلزمه الشرط و لم يكلف إلا بإحضاره.

(مسألة ١١): في الكفالة في المليات إذا دفع الكفيل المال، فإن كان يأذن المكفول أو يطلب منه كان للكفيل الرجوع عليه بما دفع، و إن لم يكن باذنه لم يرجع عليه، إلا- إذا كان آذنا في الكفالة المطلقة التي سبق ظهورها في دفع الحق عند تعذر الإحضار، فإن له الرجوع حينئذ إذا كان قد دفع المال مع تعذر الإحضار.

(مسألة ١٢): مع إطلاق الكفالة يلزم الكفيل إحضار المكفول في بلد عقد الكفالة، و لا يكفي إحضاره في غيره إلا مع القرينة الصارفة عن مقتضى الإطلاق.

(مسألة ١٣): يجب على المكفول الاستجابة للكفيل والحضور معه، فإن امتنع جاز له إجباره و لو بالاستعانة بالظالم. نعم نفقة الإحضار على الكفيل و لا يتحملها المكفول إلا مع الشرط، و إن كان ضمناً مستفاداً من شاهد الحال عند إذن المكفول في الكفالة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٢

(مسألة ١٤): يجوز أن يكفل الكفيل شخص ثان، يكون ملزماً بإحضاره ليقوم بمقتضى كفالته، كما يجوز أن يكفل الثاني شخص ثالث، و هكذا تتراعى الكفالات.

(مسألة ١٥): إذا أمسك صاحب الحق من عليه الحق لاستيفاء حقه منه من دون تعد عليه فجاء آخر فخلصه منه كان عليه تسليمه أو أداء الحق الذى عليه. و إذا كان قاتلاً- عمداً لزمه إحضاره ليقترض منه أولياء المقتول، و لهم حبسه لذلك، إلا أن يرضوا منه بالدية فيدفعها لهم. و كذا إذا مات القاتل فيجب على من خلصه من أيدي أولياء المقتول دفع الدية لهم.

(مسألة ١٦): الكفالة عقد لازم لا يجوز فسخه من طرف الكفيل، إلا مع الخيار، أو بالتقاييل منه و من المكفول له. نعم ينحل بأمر. الأول: القيام بمؤداه و هو إحضار المكفول.

الثاني: براءة ذمة المكفول من الحق الذى عليه بأدائه، أو بارتفاع موضوعه، كما إذا كان كافلاً لشخص فبطلت كفالته له.

الثالث: انتقال الحق من المكفول له لشخص آخر، ببيع أو صلح أو حوالة أو غيرها، فإن الشخص الآخر لا يقوم مقام المكفول له فى استحقاق الكفالة، بل تنحل الكفالة. نعم إذا كان الانتقال بالإرث قام الوارث مقام المورث فى استحقاق الكفالة و لم تنحل.

الرابع: موت المدين أو سقوطه عن قابلية الإحضار لاستيفاء الحق بجنون أو نحوه. نعم إذا ابنت الكفالة على أداء الكفيل للحق عند تعذر الإحضار فلا تبطل الكفالة حينئذ، بل يجب عليه أداء الحق إن تعذر أدائه من ماله أو تركته.

الخامس: إسقاط المكفول له حقه من الكفالة.

(مسألة ١٧): لا- تصح الكفالة إذا لم يجب الحضور على المكفول مع قطع النظر عنها، كالمحبوس ظلماً، و الشاهد فى الترافع عند الظالم، و الملزم ظلماً بدفع مال، و نحو ذلك، فلو وقعت الكفالة لم يحل للمكفول له إلزام الكفيل بإحضار المكفول. و لم يجب على الكفيل إحضاره.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٣

نعم يمكن نفوذ الكفالة حينئذ فى حق المكفول بالإضافة إلى الكفيل إذا ابنتى رضاه بالكفالة على تعهده بالاستجابة له فى الحضور إن كفله، دفعا للضرر الوارد على الكفيل لو لم يحضر، فالمسجون بظلم مثلاً قد يرضى الظالم بخروجه من السجن مؤقتاً إذا كفله شخص و تعهد برجوعه بعد الوقت، كما قد يتعارف فى زماننا، و حينئذ إذا طلب من شخص أن يكفله عند الظالم متعهداً له بالرجوع للسجن بعد الوقت لثلاً- يقع الكفيل فى الضرر فكفله ذلك الشخص بناء على التعهد المذكور و جب عليه الحضور، و جاز للكفيل إحضاره و إجباره على الحضور بمقتضى نفوذ التعهد المذكور، و إن لم يستحق المكفول له حضوره، بل كان ظالماً فى ذلك، إلا أن يكون الحضور محرماً فيشكل الأمر، كما إذا كان يتعرض فى رجوعه للسجن للهلكة أو لضرر يحرم تحمله.

تتميم:

المعروف من الكفالة هى كفالة النفس التى تبتنى على التعهد بحضور المكفول لاستيفاء الحق منه، و هى التى سبق الكلام فيها. و الظاهر مشروعية الكفالة المتمحضة فى المال، المتعارفة فى زماننا هذا، و هى تعهد الكفيل للمكفول له بأداء حقه الثابت له على المكفول، لا- بمعنى جعل الحق المذكور فى ذمة الكفيل و براءة المكفول منه- كما يأتى فى الضمان- بل بمعنى تعهد الكفيل للمكفول له بحصوله على حقه بأن يؤديه له المكفول، فإن لم يفعل أداه هو عنه، من دون أن تقتضى الكفالة المذكورة براءة ذمة المكفول من الحق.

و الظاهر عدم اشتراط إذن المكفول في هذا القسم من الكفالة، بل يكفي رضا الكفيل و المكفول له عليها و رضاهما بها. (مسألة ١٨): كما تجرى هذه الكفالة في الأمور الذميمة تجرى في الأعيان الخارجية، كما لو قال: لا تتعقب السارق و أنا كفيل بما أخذ، أو لا تخاصم الغاصب و أنا كفيل بما غصب، على معنى أنه مسئول بإرجاع عين المال و مع تعذره فهو مسئول ببدله، من دون أن تبرأ ذمة صاحب اليد مما أخذ.

(مسألة ١٩): لا يعتبر في هذه الكفالة ثبوت الحق و انشغال ذمة المكفول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٤

فعلا، بل يكفي تحقق سبب ثبوته و انشغال الذمة به و إن لم تشغل بعد، كما لو قال: بع زيدا أو آجره و أنا كفيل بالثمن أو الأجر، أو أدخله بيتك و أنا كفيل بما ألتف، أو أعره المتاع و أنا كفيل به، أو لا تغلق باب المنزل و أنا كفيل بما يسرق منه. نعم، لا بد في جميع ذلك من أن تبنتي على أن يترتب عليها شيء من جانب المكفول على النحو المتقدم في المسألة (٤) فلا تنفذ بدون ذلك، كما لو أيس المسروق من الظفر بما له فقال له: أنا كفيل بما سرق منك، أو أحكم الشخص غلق أبوابه أو قام بأقصى جهده في التحفظ على ماله فقال له: إن سرق منك شيء فأنا كفيل به، و نحو ذلك.

(مسألة ٢٠): تصح كفالة درك الثمن لو ظهر المبيع مغصوبا أو غير ذلك مما يوجب بطلان البيع، فإذا باع شخص شيئا بثمان معين، و خشى المشتري أن يكون المبيع مغصوبا كان له طلب الكفيل بالثمن الذي دفعه، فإذا كفله شخص كان له الرجوع عليه بالثمن الذي دفعه لو ظهر بطلان البيع لكون المبيع مغصوبا.

كما تصح كفالة الثمن على تقدير فسخ البيع بخيار، أو بطلانه لتلف المبيع قبل القبض، أو نحو ذلك.

(مسألة ٢١): إذا لم تكن هذه الكفالة بإذن المكفول لم يكن للكفيل الرجوع عليه بما أدى عنه، و إن كانت بإذنه كان للكفيل الرجوع عليه بما أدى عنه من الحق في وقته على حسب مقتضى الكفالة، إلا أن يبنتي إذنه له في الكفالة على عدم ضمانه له لو أدى عنه، و هو يحتاج إلى عناية و قرينه خاصة.

(مسألة ٢٢): يجوز ترامي هذه الكفالة، نظير ما تقدم في كفالة النفس.

(مسألة ٢٣): تجوز هذه الكفالة مع عدم ثبوت الحق على المكفول شرعا، بل كان مؤاخذا به ظلما، فإنها و إن لم تنفذ في حق المكفول له لكونه ظلما، إلا أنها تنفذ في حق المكفول إذا أذن بها أو طلبها، فيجب عليه أداء المال للكفيل لو أداه عنه بمقتضى الكفالة، نظير ما تقدم في المسألة الأخيرة من كفالة النفس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٥

الفصل الثالث في الضمان

و هو عبارة عن تحمل شخص دينا في ذمة آخر، بحيث تشغل ذمته بالدين و تفرغ منه ذمة المدين. و المتحمل هو الضامن، و المدين الأول هو المضمون عنه، و صاحب الدين هو المضمون له. و يكفي في إنشائه كل ما يدل على الالتزام بالمضمون المذكور من قول أو فعل، كما تقدم في غيره من العقود.

(مسألة ١): الضمان عقد بين الضامن و المضمون له، فلا بد من صدوره عن اختيارهما، و لا يقع مع الإكراه كسائر العقود، كما لا بد فيه من كونهما بالغين عاقلين غير محجور عليهما بسفه. و أما عدم الحجر بالفلس فالظاهر اشتراطه في المضمون له إذا كان نفوذ الضمان منافيا لمقتضى الحجر، و لا يعتبر في الضامن، غاية أن المضمون له لا يشارك الغرماء في أمواله التي هي مورد الحجر، و يأتي التعرض لذلك في كتاب الحجر إن شاء الله تعالى. أما المضمون عنه فلا يعتبر رضاه، كما لا يعتبر فيه ما سبق، بل يصح الضمان عنه و إن كان ميتا.

(مسألة ٢): إذا كان الضامن و المضمون له قاصرين لصغر أو جنون قام وليهما مقامهما، كما يقوم وكيلهما مقامهما لو كانا كاملين.
 (مسألة ٣): لا بد في الضمان من ثبوت الدين في ذمة المدين، سواء كان لازماً - كالقرض - أم مترزلاً - كضمن المبيع في زمن الخيار - فمع عدم ثبوته لا يصح ضمانه، سواء تحقق سببه، كالجعل في الجعالة قبل العمل، أم لم يتحقق، كضمن المبيع قبل البيع. كما لا بد في الضمان أيضاً من كون الحق ذمياً، ولا يجرى في الأعيان المضمونة كالمغصوب. نعم تصح الكفالة في جميع ذلك من دون أن تبرأ بها ذمة من عليه الحق، كما تقدم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٦

(مسألة ٤): إذا لم يكن الضمان بإذن المضمون عنه لم يكن للضامن الرجوع عليه بما أدى من الحق، أما إذا كان بإذنه فله الرجوع عليه بما أدى، ولا يجوز الرجوع عليه بما لم يؤده لعجز أو إبراء، وكذا لو صالح على الدين بما هو دونه، فإنه ليس له الرجوع إلا بما صالح به.

(مسألة ٥): الضمان من العقود اللازمة، فلا يجوز الرجوع فيه للضامن ولا للمضمون له، بل لا يمكن حله حتى بالتقاييل منهما، ولا يصح شرط الخيار فيه، كما لا يثبت فيه خيار تخلف الشرط أو الوصف، فإذا رضى المضمون له بالضمان بشرط أن يفعل الضامن شيئاً أو بشرط أن يكون موسراً، فلم يفعل الضامن ذلك الشيء أو بان إعساره حين الضمان لم يكن للمضمون له الفسخ، سواء كان الشرط صريحاً أم ضمناً. نعم إذا كان الضمان بإذن المضمون عنه فالظاهر صحة شرط الخيار فيه، وثبوت خيار تخلف الشرط أو الوصف فيه إذا كان الاشتراط بإذنه أيضاً. كما أن الظاهر إمكان التقاييل فيه بإذن المضمون عنه، بحيث يرضى الثلاثة بحله ورفع اليد عنه.

(مسألة ٦): يجوز ضمان الدين الحال مؤجلاً، بحيث لا يستحق المضمون له المطالبة إلا بعد الأجل، كما يجوز العكس، وهو ضمان الدين المؤجل حالاً.

(مسألة ٧): إذا أمر شخص صاحب المال بإتلاف ماله، فإن كان الإتلاف محرماً - لكونه تبييراً - وعلم صاحب المال بذلك لم يكن عليه ضمانه، حتى لو تعهد بضمانه على تقدير الإتلاف، كما لو قال: أحرق ثوبك وعلّي قيمته، وإن لم يكن محرماً - لوجود غرض عقلائي مخرج له عن التبيير - أو كان محرماً ولم يعلم صاحب المال بذلك، فإن فهم صاحب المال إرادة الأمر المجانية فلا ضمان أيضاً. وكذا إذا وجب الإتلاف على صاحب المال وكان الأمر به من باب الأمر بالمعروف.

وفي غير ذلك يتعين الضمان، سواء صرح الأمر بالضمان أم لا، لكن ذلك ليس من الضمان الذي هو محل الكلام، بل هو نظير الضمان بالاستيفاء الذي تقدم في المبحث الأول من خاتمة كتاب الإجارة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٧

الفصل الرابع في الحوالة

إشارة

و المراد بها تحويل المدين للدائن بدينه على غيره، بحيث تبرأ ذمة المدين من الدين و تشغل به ذمة ذلك الغير. و المدين الأول هو المحيل، و الدائن هو المحال، و قد يسمى بالمحتال، و الذي يحوّل عليه الدين هو المحال عليه. و يكفي في إنشائها كل ما دل على الالتزام بالمضمون المذكور من قول أو فعل.

(مسألة ١): لا بد في الحوالة من رضا المحيل و المحال، أما المحال عليه فلا بد من رضاه أيضاً إذا كان بريئاً غير مدين للمحيل، و كذا إذا كان مديناً له و كانت الحوالة بغير الجنس، كما إذا كان مديناً له بدراهم فأحال عليه بدنانير، و أما إذا كان مديناً و كانت الحوالة بنفس الجنس، فإن أريد بالحوالة عليه الحوالة على ذمته ابتداءً - و لو لتخيل كونه بريئاً - فلا بد من رضاه أيضاً، و إن أريد بها الحوالة

على الدين الثابت في ذمته فلا يعتبر رضاه.

(مسألة ٢): لا بدّ في المحيل و المحال من البلوغ و العقل و عدم الإكراه، كما يجب ذلك في المحال عليه في المورد الذي يعتبر فيه رضاه.

(مسألة ٣): يعتبر عدم الحجر بسفه أو فلس في المحال و المحال عليه في كل مورد يكون نفوذ الحوالة منافيا لمقتضى الحجر. و لا يسعنا تفصيل ذلك، بل قد يظهر بالتأمل و بملاحظة ما يأتي في كتاب الحجر.

(مسألة ٤): تجوز الحوالة على البريء - غير المدين للمحيل - بإذنه، كما أشرنا إليه، فإن ابنتت الحوالة على رجوعه على المحيل بما أحال عليه انشغلت ذمة المحيل له بمثل الذي أحال به، و إن ابنتت على تبرع المحال عليه فلا تشغل ذمة المحيل له بشيء.

(مسألة ٥): إذا تمّ عقد الحوالة بشروطه برئت ذمة المحيل من الدين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٨

الذي أحال به للمحال، و برئت ذمة المحال عليه إذا كان مدينا للمحيل من مقدار الدين الذي أحال به عليه، و انشغلت ذمة المحيل للمحال عليه بمثل الدين الذي أحال به إذا كان المحال عليه بريئا و كان مبنى الحوالة على رجوعه على المحيل بما أحال عليه، و لا يتوقف شيء من ذلك على أداء المحال عليه للمحال الدين الذي أحيل به.

(مسألة ٦): لا بدّ في الحوالة من ثبوت الدين في ذمة المحيل حينها، و لا يكفي حصول سببه - كالجعل في الجعالة قبل العمل - فضلا عن توقع ثبوته من دون ذلك، كضمن المبيع قبل البيع.

(مسألة ٧): الحوالة كالضمان في اللزوم، و عدم إمكان شرط الخيار و غيره إلا إذا كانت بإذن المحال عليه، فيمكن فيها شرط الخيار و غيره و التقايل، نظير ما تقدم في الضمان. نعم إذا كان المحال عليه معسرا حين الحوالة و لم يعلم المحال بإعساره كان له الخيار إذا علم بعد ذلك. و إذا زال إعساره قبل الفسخ ففي بقاء الخيار إشكال، كالأشكال في ثبوت الخيار إذا كان بناء المحال عليه على الاقتراض أو الاستيهاب أو نحوهما و كان يمكنه ذلك، بل الأظهر هنا عدم الخيار.

تتميم

الحوالة المصطلحة للفقهاء و التي دلّت عليها النصوص هي الحوالة بالمعنى المتقدم المبني على نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

أما الحوالة المعروفة في زماننا هذا فهي عبارة عن طلب المحيل من المحال عليه دفع المال عنه للمحال من دون أن تشغل ذمة المحال عليه للمحال بشيء.

و يترتب على ذلك أمور.

الأول: أنه لا يعتبر في المال المحال به أن يكون دينا ثابتا فعلا في ذمة المحيل، بل كما يكون كذلك يكون ثمنا في بيع حين الحوالة، كما إذا اشترى المحيل شيئا بثمان يأخذه المشتري من المحال عليه، أو يكون دينا آثلا إلى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٣٩

الثبوت، كالجعل في الجعالة قبل العمل، و ثمن المبيع قبل البيع، بل يمكن أن يكون مالا متبرعا به.

الثاني: أنه لا يعتبر رضا المحال إلا حيث يكون له الامتناع عن أخذ المال المحال به، كما إذا كان ثمنا في بيع، حيث يجوز له الامتناع عن إطلاق الثمن بحيث يشمل المال المحال به، بخلاف ما إذا كان دينا في ذمة المحيل، فإنه حيث يكون تعيين الوفاء تابعا للمدين فإذا كان إطلاق الدين يشمل المال المحال به و عين المدين الوفاء به لم يكن للدائن الامتناع عن قبضه.

و أما المحال عليه فقد يكون ملزما بقبول الحوالة، كما إذا كان و كيلا للمحيل، أو كان بينهما عقد ملزم بالدفع عند التحويل.

الثالث: إذا دفع رجل إلى آخر مالا في بلد ليأخذ بدله في بلد آخر، فإن اختلف المالان في الجنس فلا إشكال، كما لو دفع في العراق دينارا عراقيا ليأخذ بدله في خارج العراق عملة أخرى، لرجوعه إلى بيع إحدى العملتين بالأخرى. وإن اتفقا في الجنس، فله صور ثلاث.

الاولى: أن يكون المدفوع أولا أقل من المأخوذ بدلا عنه، كما لو دفع في العراق ألف دولار على أن يأخذ في الخارج ألفا وخمسين دولارا، وحينئذ إن كان الدفع بعنوان القرض كانت الزيادة ربا محرما، وإن كان بعنوان البيع، بأن يبيعه ألف دولار في العراق بألف وخمسين دولارا في الخارج كان حلالا، لعدم حرمة الزيادة في العوضين في المعدود.

نعم الأحوط وجوبا عدم الزيادة المذكورة مع انحصار الفرق بالزمن، كما لو باعه ألف دولار معجلة بألف وخمسين دولارا مؤجلة إلى شهر مثلا من دون فارق من جهة أخرى كالمكان.

الثانية: أن يكونا متساويين، والظاهر جريان التفصيل المتقدم بين القرض والبيع، فيحل في البيع ويحرم بالقرض، لأن شرط اختلاف المكان زيادة فيحرم بالقرض.

الثالثة: أن يكون المدفوع أولا أكثر من المأخوذ بدلا عنه، كما لو دفع في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٠

العراق ألف دولار على أن يأخذ في الخارج تسعمائة وخمسين دولارا، والظاهر جواز ذلك مطلقا، سواء كان بعنوان البيع أم بعنوان القرض، لأن أخذ الزيادة إنما يحرم على الدائن لا على المدين.

والحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤١

كتاب الحجر

وهو منع الإنسان من التصرف في نفسه أو ماله لقصور في سلطنته، وأسبابه كثيرة، إلا أن بعضها يختص ببعض الموارد، كالرهن المانع للراهن من التصرف في المال المرهون، والتحبس المانع للمحبس من التصرف في العين المحبسة، والدين والوصية المانعين للوارث من التصرف في تركة المدين وإن كانت ملكا له، والشرط المانع من التصرف على خلاف مقتضاه، وغير ذلك مما يذكر في كتب الفقه المتفرقة، وقد استغنى بذكره هناك عن ذكره هنا.

وقد خص الفقهاء (رضوان الله عليهم) الكلام هنا بأمور ستة: الصغر، والجنون، والسفه، والفلس، والرق، والمرض. وحيث لم يكن الرق في عصورنا موردا للابتلاء بوجه معتد به، وكان التحجير بالمرض مبني على القول بمنع الإنسان في مرض الموت من التصرف فيما زاد على الثلث، وهو ضعيف عندنا، انحصر الكلام في الأربعة الأول.

الأول: الصغير، فلا يستقل الصغير بالتصرف وإن كان مميزا إلا مع البلوغ، ويستثنى من ذلك بعض التصرفات، كالوصية على ما يذكر في محله.

(مسألة ١): يصح تصرف الصبي في ماله ونفسه بإذن الولي، كما يصح تصرفه في مال غيره ونفسه بإذن من له التصرف أو بإذن وليه وإن لم يأذن ولي الصبي. ولا بد في الحالين من تمييز الصبي للتصرف الذي يوقعه وإدراكه لمعناه وقصده له، أما إذا لم يكن كذلك فلا يصح منه التصرف.

نعم يمكن أن يكون واسطة في إعلام الطرف الآخر للمعاملة بإذن الولي فيها، فيتولى الطرف المذكور الإيجاب والقبول معا، كما لو أرسل معه الثمن لصاحب المحل التجاري لإعلامه بأن المرسل يطلب من صاحب المحل بيع البضاعة عليه بالثمن المذكور وإرسالها معه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٢

(مسألة ٢): إذا أقدم الصبي المميز على إيقاع المعاملة لنفسه و شكك في كونه مأذونا من الولي حكم ظاهرا بتحقيق الإذن و صحة المعاملة التي أقدم عليها، خصوصا إذا ادعى صريحا الإذن له. نعم إذا أنكر الولي بعد ذلك صدور الإذن منه فالقول قوله. و كذا الحال إذا كان تحت يده مال لغيره فأقدم على التصرف فيه بالبيع أو الشراء أو غيرهما. أما إذا لم يكن تحت يده مال للغير و أراد التعامل عنه في ذمته فلا مجال للبناء على صدور الإذن من ذلك الغير ما لم يثبت بوجه شرعي، و هكذا الحال في البالغ.

و أما إذا لم يكن الصبي مميزا لكن احتمال كونه واسطة في إيصال الثمن مثلا للإعلام بإذن الولي في إيقاع المعاملة من قبل الطرف الآخر فلا مجال للبناء على ذلك ما لم يثبت بوجه شرعي. هذا و قد تقدم في كتاب البيع الكلام في أولياء العقد. (مسألة ٣): يثبت البلوغ بالعلم و بالبينه، و بإخبار الشخص عن نفسه إذا لم يكن متهما.

الثاني: الجنون، و هو في الشدة و الضعف على مراتب. و يكفي في الحجر عليه كونه بمرتبة من ضعف العقل و نقص الإدراك بحيث لا يميز الصلاح من الفساد و الضرر من النفع، و لا يحسن الاختيار بالوجه العقلائي، و حيث إن كان يدرك معنى المعاملة و يتحقق منه القصد إليها من دون أن يحسن الاختيار جرى عليه حكم الصبي المميز، و إن كان فاقدا لذلك أيضا جرى عليه حكم الصبي غير المميز.

(مسألة ٤): إذا لم تظهر أمارات الجنون على الشخص بينى على عدم جنونه، إلا- أن يعلم بأنه كان فيما مضى مجنوناً فلا بينى حينئذ على ارتفاع جنونه إلا بالعلم أو البيهنة.

الثالث: السفه، و الظاهر أنه صفة نفسية ترجع إلى قصور الإنسان عن أن يدرك- و لو بالتعلم- ما يحفظ ماله من التلف و الفساد و النقص، بحيث يقدم بسبب قصوره على ما يعرضه لذلك، كإهمال التحرز عليه من السرقة، و ترك إطعامه و سقيه إن كان محتاجا لهما، و كبذله مجانا، و كإيقاع المعاملات الغبية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٣

بالمقدار الفاحش عليه.

أما لو لم يكن إقدامه على ذلك مسببا عن قصور في إدراكه، بل عن دواعٍ أخرى- و إن لم تكن مناسبة للحكمة- فالظاهر عدم صدق السفه به، كمن بذل ماله لمحبوب مشغوف به، أو إغراقا في مفاخرة أو ترف أو شهوة محللة أو محرمة، أو غير ذلك من الدواعي المقبولة شرعا أو عرفا أو المستهجنة. نعم إذا كانت الاستجابة للداعي المذكور مسببة عرفا عن النقص في الإدراك تحقق السفه أيضا.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج

الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٢، ص: ٢٤٣

(مسألة ٥): إذا لم تظهر أمارات السفه بنى على عدمه. نعم لا يجوز لولي الصغير تمكينه من ماله إذا كبر حتى يتبين له رشده بالاختبار أو غيره، كما أنه إذا علم بأن الشخص كان سفيها فيما مضى فلا بد في التعامل معه من ثبوت رشده بالعلم، أو البيهنة، أو بالاعتماد على معاملة الولي له معاملة الرشيد برفع يده عن ماله و تسليمه له.

(مسألة ٦): من اتصل سفهه بصغره بقى تحت ولاية وليه حال الصغر، و من تجدد له السفه بعد أن بلغ رشيدا فالأحوط وجوبا اشتراك الولاية عليه بين أقرب الناس إليه- و هم ورثته- و الحاكم الشرعي. نعم لو ظهر للحاكم الشرعي عدم أهليتهم للولاية لعجزهم عن رعاية أمواله أو لخيانتهم استقل هو بالولاية.

(مسألة ٧): لا يحتاج ثبوت السفه أو ثبوت ارتفاعه إلى حكم الحاكم، بل لكل شخص أن يعمل على مقتضى الوظيفة السابقة. نعم مع التشاح و التنازع لا بد من الرجوع للحاكم في ثبوته و عدمه، كما لو ادعى الولي على الشخص حال صغره أنه بلغ سفيها فوضع يده

على ماله و ادعى المولى عليه أنه ليس بسفيه أو ادعى تجدد الرشد له بعد البلوغ بمدّة، و كما لو أوقع الشخص معاملة مع شخص ثم ادعى أنه كان سفيها عند إيقاع المعاملة و ادعى طرف المعاملة أنه لم يكن سفيها، و كذا لو ادعى أهل الشخص أنه سفيه توصلا بإبطال المعاملة التي أوقعها و ادعى هو أو طرف المعاملة أنه ليس بسفيه توصلا لتصحيحها، أو ادعوا سفيهه لطلب الحجر عليه فأنكر هو ذلك. إلى غير ذلك.

(مسألة ٨): السفيه إنما يحجر عليه في التصرفات المالية، مجانية كانت -

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٤

كالهبة و الصدقة - أو معاوضي - كالباع و الإجارة - بل يمنع حتى عن اليمين و النذر و العهد المقتضية لصرف المال فلا تنفذ، دون التصرفات غير المالية كالطلاق و الظهار، نعم الظاهر منعه عن النكاح لابتنائه على استحقاق المهر و إن لم يكن مقوما له.

(مسألة ٩): كما يمنع السفيه من التصرفات المالية كذلك لا يقبل إقراره بها و بكل ما يرجع للمال كالإتلاف و السرقة. و لو أقر بنسب يستتبع الإنفاق من ماله فالظاهر ثبوته و عدم وجوب الإنفاق. نعم الظاهر قبول قوله من باب الشهادة لو كان عادلا، فيترتب عليه حكم الشاهد الواحد، دون حكم الإقرار.

(مسألة ١٠): لا يلغى إنشاء السفيه في الأمور المالية، بل يصح بإذن الولي، كما يصح تصرفه في مال غيره بإذنه، و لو أوقع العقد لنفسه من دون إذن الولي كان فضوليا موقوفا، فإذا أجازة الولي نفذ، و كذا إذا أوقع العقد على مال غيره من دون إذنه، ثم أجازة صاحب المال، فهو كالصبي المميز في ذلك.

الرابع: الفليس، و هو أن تقصر أموال المدين عن ديونه التي عليه.

و المعروف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يحجر على المفلس بشروط ثلاثة: ثبوت ديونه عند الحاكم الشرعي بالمقدار الزائد على أمواله، و حلولها، و مطالبة الغرماء بالتحجير عليه. فإن تمت الشروط المذكورة و جب على الحاكم التحجير عليه، فإن حجر عليه منع من التصرف في أمواله، و ثبت حق الغرماء فيها، و كان على الحاكم أن يتولى وفاء ديونهم منها.

لكن الأمر لا يخلو عن إشكال، و الذي تقتضيه الأدلة أنه مع امتناع المدين عن وفاء الدين و رفع الأمر للحاكم الشرعي فإن الحاكم الشرعي يأمره بالوفاء إذا كان ذا مال، فإن امتنع تولى الحاكم وفاء ديونهم من ماله، عدا مستثنيات الدين المتقدمة، فإن قصر المال عن الديون وقع النقص عليها جميعا بالنسبة، و كذا إذا لم يمتنع و كان ماله قاصرا عنها. و إن طالب الغرماء باستسعائه في وفاء دينه كان لهم ذلك إذا كان لائقا به.

و مقتضى ذلك أنه بأمر الحاكم له بالوفاء تسلب سلطنته على ماله في خصوص التصرفات المانعة من وفاء ديونه به أو الموجبة لقصوره عن ذلك،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٥

و كذا عن المال الحاصل له بالاستسعاء حتى يتم الوفاء، و لا حجر عليه فيما عدا ذلك.

(مسألة ١١): إذا قصرت أموال الشخص عن ديونه، فمن وجد من أصحاب الديون ماله الذي اشتراه منه المدين بعينه كان له أخذه بدل دينه، و لا يقسم مع بقية أمواله على الغرماء بالنسبة. و هناك فروع كثيرة تبنت على مذهب المشهور لا يسعنا التعرض لها.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٧

كتاب الصلح

و هو عقد يحتاج اليه عند قصور العقود المعهودة عن تحقيق المطلوب للمتعاقدين أو حل مشكلتهما، و يجب فيه ما يجب في سائر

العقود من أهلية المتعاقدين، و اختيارهما، و عدم الحجر عليهما، و إنشاء المضمون المتفق عليه بكل ما يدل عليه من قول أو فعل. نعم لا يصح إذا تضمن تحليل حرام أو تحريم حلال و مخالفة حكم شرعى، نظير ما تقدم فى الشروط.

(مسألة ١): الصلح من العقود اللازمة، إلا أن يشترط فيه الخيار، فيصح فسخه لمن له الخيار، كما يصح فسخه من أحدهما، بتخلف الشرط أو الوصف أو بظهور العيب، على النحو المتقدم فى البيع، كما يصح فسخه بالتقاييل من الطرفين معا.

(مسألة ٢): يصح الصلح عند التخاصم و التنازع أو عند خوف ذلك على تبييض الحق المتنازع عليه بين الطرفين، أو اختصاصه بأحدهما فى قبال شىء للآخر، أو غير ذلك مما يرفع به التنازع، أو يمنع من تحقيقه، و إن كان الحق فى الواقع بتمامه لأحدهما، بل و إن كان كل منهما عالما بالأمر على حقيقته إلا أنه يملك ما يمكنه من التخاصم فيه، و لو كان هو رفع صاحبه للحاكم، بل و إن لم يملك ذلك - لسبق إقرار منه أو نحوه - إلا أنه يستطيع الشكوى من صاحبه و التشنيع عليه حتى لو كان ظالما له فى ذلك، و حينئذ يسقط حق الدعوى بالصلح المذكور و يحل المال المأخوذ به فى الواقع، حتى لو انكشف بعد ذلك الأمر على حقيقته بإقرار أو نحوه. نعم إذا كان ترك العدوان المحرم أحد ركنى العقد فالظاهر عدم صحته، كما إذا اتفق صاحب الحق مع الطرف الآخر على أن يدفع صاحب الحق شيئا له فى مقابل أن لا يعتدى عليه بشتم أو ضرب أو رفع لحاكم الجور أو غير ذلك،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٨

فيكون دفع المال فى مقابل عدم العدوان، لا - من باب الصلح بين الطرفين. و كذا لو كان صاحب الحق مكرها على الصلح بالوجه المذكور لتهديد الطرف الآخر بالإضرار به إذا لم يصالحه و لو برفع أمره لحاكم الجور، لبطان العقد مع الإكراه.

(مسألة ٣): يجوز لصاحب الحق أن يصالح - تفاديا للنزاع - بما يشاء، و كذا لو كيله بإذنه. أما الولي فلا يصح منه الصلح المذكور إلا إذا كان بنظره صلاحا للموئى عليه، كما إذا لم يأمن القدرة على إثبات الحق له، أو كان ما يبذله عند الصلح دون مؤنة إثبات الحق أو بقدرها، أو خاف على الموئى عليه من بقاء النزاع و الخصومة، أو كان فى الخصومة حرج على الولي لا - يجب عليه تحمله لصالح الموئى عليه. أما إذا كان لمصلحة الولي نفسه - تجنبا للخصومة أو غير ذلك - دون الموئى عليه فلا يجوز له أن يصالح على بذل مال من الموئى عليه إلا أن يضمه له.

(مسألة ٤): يجوز الصلح بنحو يقتضى تمييز الحق المشاع، كما إذا اشترك شخصان فى فرس و بقرة فاصطلحا على أن تكون لأحدهما الفرس و للآخر البقرة، و لا يكون ذلك من القسمة.

(مسألة ٥): يجوز الصلح عند اشتباه الحقوق بنحو يقتضى تعيين ما يستحقه كل طرف من أطراف الاشتباه، كما إذا كان لأحد شخصين كتاب و للآخر ثوب و اشتبه مالك الكتاب بمالك الثوب، فيتصالحان على أن يكون لأحدهما المعين الثوب و للآخر الكتاب.

(مسألة ٦): يجوز الصلح من صاحب الحق و من وليه عند الشك فى ثبوت الحق بنحو يقتضى رفع الشك، كما لو شك فى اقتراض زيد من عمرو مبلغا من المال أو فى وفاء القرض المذكور بعد ثبوته، فيتصالحان على ثبوت نصفه مثلا. و فائدة الصلح المذكور الحل واقعا فى المقدار المتصالح عليه بحيث لو انكشف الحال بعد ذلك لم يخرج عن مقتضى الصلح، أما بدونه فالعمل لصالح أحد الشخصين فى تمام الحق المشتبه و إن كان لازما بمقتضى الأصل إلا أنه يقتضى الحل ظاهرا ما دام الجهل باقيا، و لا يقتضى الحل واقعا.

و هذه جهة مهمة كما قد تدعو صاحب الحق للتنازل عن بعض حقه قد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٤٩

تكون مصححة للتنازل بنظر الولي فى حق الموئى عليه. و على ذلك قد تجرى المصالحة مع الحاكم الشرعى فى تعيين الحق الشرعى الذى له الولاية عليه.

نعم، مقتضى الإنصاف و طبيعته الاشتباه الصلح بالتصاف مع تساوى الاحتمالين فى القوة و الضعف، و مع اختلافهما يكون التفاضل

لصالح من كان الاحتمال في جانبه أقوى بنسبة قوة الاحتمال المذكور، مثلاً: إذا كان احتمال ثبوت الحق بنسبة خمسة و سبعين بالمائة و احتمال عدمه بنسبة خمسة و عشرين بالمائة يكون الصلح على ثبوت ثلاثة أرباع الحق المشتبه. و ربما تكون هناك جهات ملحوظة لصاحب الحق أو وليه تقتضى الخروج عن ذلك.

(مسألة ٧): يجوز الصلح عن الحق الثابت المعلوم ببعضه فتراً ذمه من عليه الحق من الباقي، لكن بشرطين.

الأول: علم من له الحق بمقداره، أما لو كان جاهلاً به و لم يعلم به إلا من عليه الحق فلا يصح الصلح المذكور، نعم لو كان صاحب الحق راضياً بالصلح حتى مع علم من عليه الحق بالمقدار فيصح الصلح حينئذ.

الثاني: أن يكون الصلح حقيقياً راجعاً إلى إبراء من له الحق لمن عليه الحق من بعضه بطبيعة نفسه، أما إذا كان لمجرد استنقاذ من له الحق لبعض حقه لامتناع من عليه الحق من أدائه بتمامه فالصلح المذكور صوري و لا يصح حقيقة، بل يبقى من عليه الحق مشغول الذمة بالباقي، و كأنه إلى هذا يشير قول الامام الصادق عليه السلام في الحديث الصحيح: «إذا كان لرجل على رجل دين فمطله حتى مات، ثم صالح ورثته على شيء، فالذي أخذ الورثة لهم، و ما بقي فللميت حتى يستوفيه منه في الآخرة، و إن هو لم يصلحهم على شيء حتى مات و لم يقض عنه فهو كله للميت يأخذه به».

و لا يخفى أن الصلح بالوجه الصحيح على تبعض الحق إنما يصح من صاحب الحق، لأنه مسلط على ماله فله التنازل عنه كله فضلاً عن بعضه. أما من الولي فلا يصح بمقتضى طبيعته ولايته، لأن وظيفته ملاحظة مصلحة المولى عليه، و التنازل عن بعض حقه ليس من مصلحته.

نعم، قد يتجه منه الصلح بالنحو المذكور إذا أخرج، من باب استنقاذ الحق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٠

لامتناع من عليه من أدائه بتمامه. لكن الصلح المذكور صوري لا يصح حينئذ حقيقة و لا يترتب عليه براءة ذمته من بعض الحق، كما سبق. و على ذلك يشكل المصالحة مع الحاكم الشرعي على إسقاط بعض الحق الشرعي، كما قد يتردد على ألسنة كثير من الناس، إلا أن يلحظ الولي المأمون جهات خاصة في صالح الحق مصححة للتنازل عن بعض الحق و يرى أن ملاحظتها تقتضى ولايته، فيعمل على ذلك، و هو أمر لا يتسنى لنا فعلاً استيضاحه. و منه سبحانه نستمد العون و التسديد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥١

كتاب الوكالة

و هي عقد يقتضى قيام الوكيل مقام الموكل، نظير قيام الولي مقام المولى عليه، فيترتب أثرها المذكور بمجرد العقد قبل وقوع التصرف، و هذا بخلاف الإذن في التصرف، فإنه لا يقتضى ذلك، بل هو إيقاع من الأذن يقتضى سلطنة المأذون على التصرف المأذون فيه من دون أن يقتضى قيامه مقامه. و يظهر الأثر في الوكالة التفويضية على الشيء بنحو الإطلاق كتوكيل الشخص في الأمور المالية المتعلقة به و توكيل الولي فيما هو مولى عليه، حيث يجب على الوكيل القيام بما يجب على الموكل القيام به، و لا يجب ذلك على المأذون من دون توكيل، و إن جاز له الإتيان بالأمر المأذون فيه و يصح منه.

(مسألة ١): الوكالة كسائر العقود لا بد من إنشائها، و يكفي فيها كل ما يدل على الالتزام بها من الوكيل و الموكل من قول أو فعل.

كما أن الأحوط وجوباً فيها التنجيز، فلا تصح مع تعليقها على أمر غير معلوم الحصول، نعم لا بأس بتعليق الأمر الموكل فيه.

(مسألة ٢): يعتبر في الوكالة كمال الوكيل و الموكل بالبلوغ و العقل أو إذن وليهما، و لا تصح بدون أحد الأمرين. نعم إذا وكل شخص طفلاً مميزاً أو مجنوناً مميزاً بحيث يتأتى منهما القصد للتصرف الموكّل فيه و إنشأؤه نفذ تصرفهما عليه و إن لم يأذن وليهما في توكيلهما، لكنه ليس لصحة الوكالة، بل لتحقق الاذن منه لهما بالتصرف تبعاً لتوكيلهما، و لا يعتبر في نفوذ تصرف المأذون كماله

و لا إذن وليه، بل يكفي التمييز الذي يتحقق معه القصد للتصرف المأذون فيه.

(مسألة ٣): يعتبر في نفوذ تصرف الوكيل سلطنة الموكل على ذلك التصرف، فإذا وكلت البكر الرشيدة ذات الولي مثلا شخصا في تزويجها صحت وكالته، و لا ينفذ تزويجه لها إلا برضا وليها، و إذا وكل الراهن شخصا في بيع منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٢

العين المرهونة صحت وكالته و لا- ينفذ بيعه لها إلا- بإذن المرتهن. نعم إذا كان قصور سلطنة الموكل لعدم كماله- كالصبي و المجنون- كفى صدور الوكالة عن الولي في نفوذ تصرف الوكيل، و لا يحتاج إلى إذن الولي فيه.

(مسألة ٤): يعتبر في الموكل عدم الحجر بسفه إذا كانت الوكالة في الماليات، فإذا وكل السفه لم تصح الوكالة، و لا يصح من الوكيل التصرف حتى بعد ارتفاع سفه الموكل. أما الحجر بالفلس أو نحوه مما تقدم في كتاب الحجر فالظاهر أنه غير مانع من صحة الوكالة و إنما يمنع من نفوذ تصرف الوكيل في مورد عدم نفوذ تصرف الموكل.

(مسألة ٥): الوكالة من العقود الجائزة، بمعنى أن لكل منهما متى شاء عزل الوكيل عن وكالته. نعم لا ينفذ عزل الموكل للوكيل إلا بعد أن يعلم الوكيل بالعزل، أو يخبره به ثقة.

(مسألة ٦): إذا اشترط أحدهما عدم عزل الوكيل أبدا، أو إلى أمد خاص في ضمن عقد آخر لزم و لم ينفذ العزل، بل الظاهر لزومه إذا اشترط ذلك في عقد الوكالة بنفسه.

(مسألة ٧): تبطل الوكالة بموت الوكيل و لا تنتقل لورثته، كما تبطل بموت الموكل، إلا أن تبتنى على العموم لما بعد الموت، فترجع إلى كون الشخص وكيلا حال الحياة وصيا بعد الموت، فيلحقه بعد موت الموكل حكم الوصي.

(مسألة ٨): المشهور بطلان الوكالة بجنون الموكل و الإغماء عليه و إن كانا موقتين، لكن المتيقن من ذلك عدم جواز التصرف للوكيل حال الجنون، لقصور سلطنة الموكل من دون ان تبطل الوكالة، فإذا ارتفع الجنون و عادت سلطنة الموكل جاز للوكيل التصرف. بل إذا كان الموكل ملتفتا لاحتمال طرود الجنون عليه، و عمم الوكالة له كان مرجعها إلى جعل الوكيل وليا على التصرف حال الجنون، و الظاهر نفوذ الجعل المذكور و إغناؤه عن ولاية الولي الشرعي، فيجوز التصرف للوكيل حتى حال الجنون. و أما الإغماء فإن كان مستحكما طويل الأمد فهو بحكم الجنون، و إن كان طارئا موقتا فهو بحكم النوم لا ينافي سلطنة المغمى منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٣

عليه عرفا، و لا يمنع الوكيل من التصرف، فضلا عن أن يبطل وكالته.

(مسألة ٩): المشهور بطلان الوكالة بجنون الوكيل و الإغماء عليه و إن كانا موقتين، لكنه ممنوع. نعم إذا كانا مستحكما طويلي الأمد فقد يكون إطلاق الوكالة منصرفا عنهما، فيكون بطلان الوكالة معهما لقصورها عنهما ابتداء، لا لكونهما مبطلين لها.

(مسألة ١٠): يجوز للولي أن يوكل غيره، و له صورتان.

الاولى: أن يوكل عن نفسه، و حينئذ تبطل وكالة وكيله بخروجه عن الولاية.

الثانية: أن يوكل عن المولى عليه، و حينئذ لا تبطل الوكالة بخروجه عن الولاية، بل لا بد في بطلانها من عزل الوكيل من قبل من بيده الأمر بعد خروج الولي عن الولاية، إلا- أن يكون توكيله عن المولى عليه مختصا بحال ولايته عليه، فيكون خروجه عن الولاية موجبا لانتهاه أمد الوكالة.

و يجري نظير ذلك في توكيل الوكيل، حيث قد يوكل عن نفسه و قد يوكل عن الموكل. و لا بد في جميع ذلك من كون التوكيل داخلا- في عموم الولاية و الوكالة الاولى، أما إذا كان خارجا عن مقتضاهما فهو لا-غ و لا يترتب عليه الأثر حال الولاية و الوكالة الأولى، فضلا عما بعد الخروج عنهما.

(مسألة ١١): يصح التوكيل في كل ما لا يتعلق غرض الشارع الأقدس بمباشرة الموكل له بنفسه، بل يكفي في انتسابه إليه وقوعه عن

أمره نيابة عنه، بحيث يكون نسبه للمباشر في طول نسبه إليه، سواء كان أمرا اعتباريا، كإيقاع العقود و الإيقاعات، أم حقيقيا خارجيا، كقبض المبيع و الموهوب و إقباضهما، و أداء كثير من الواجبات و المستحبات. و مع عدم تنصيب الشارع الأقدس على ذلك بالخصوص يكتفى فيه ببناء المتشعرة، و مع عدم وضوح بنائهم يكتفى فيه ببناء العرف. و قد تعرضنا- تبعا للفقهاء (رضوان الله عليهم)- في أبواب الفقه المختلفة لكثير من الموضوعات الشرعية التي تقبل الوكالة و التي لا تقبلها.

(مسألة ١٢): لا يجب في الأمر الموكّل عليه أن يكون متحقق الموضوع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٤

حين الوكالة، كما في التوكيل في الإنفاق على الزوجة التي هي في حبال الموكّل فعلا، أو في طلاقها، بل يجوز التوكيل فيما لم يتحقق موضوعه بعد على تقدير تحقق موضوعه، سواء عمت الوكالة تحقيق الموضوع، كما لو وكله في شراء البضاعة ثم بيعها، أو في تزويج المرأة ثم الإنفاق عليها أو طلاقها، أم لا، كما لو وكله في بيع البضائع التي سيشتريها، أو في الإنفاق على الزوجة التي سوف يتزوجها من دون أن يوكله في الشراء و التزويج.

(مسألة ١٣): يجوز للوكيل مع إطلاق الوكالة اختيار أي فرد شاء، و لا يجوز مع تقييدها الخروج عما عتّن له، و لو خرج عنه لم ينفذ تصرفه إلا بإجازة الموكّل. و المرجع في تحديد مفاد الوكالة سعة و ضيقا هو العرف حسبما يفهم من إطلاق الكلام بضميمة القرائن المقالية و الحالية المحيطة به، و منها التعارف و شاهد الحال و غير ذلك مما لا مجال لإعطاء الضابط له.

(مسألة ١٤): إذا كانت الوكالة متعلقة بعين للموكّل يسلمها للوكيل - كما لو دفع إليه مالا ليشتري به بضاعة، أو بضاعة لبييعها أو يصلحها، أو حيوانا ليطعمه أو ليرعاه- فالعين المذكورة أمانة بيد الوكيل لا يضمنها إلا بالتعدى عما عينه الموكّل - و لو من دون تعمد- أو التفريط فيها، على نحو ما سبق في جميع الأمانات. و إذا تعدّى فيها أو فرط كان ضامنا من دون أن ينعزل عن الوكالة فيما و كل فيه.

(مسألة ١٥): إذا طرأ ما لا- يمكن معه العمل على مقتضى الوكالة، و لم يمكن إرجاع العين للمالك أو حفظها له أو مراجعته فيها، و جب على الوكيل العمل بما تقتضيه مصلحة المالك بعد مراجعة الحاكم الشرعي مع تسره، و لا ضمان عليه حينئذ، بل إذا لم يفعل تهاونا ضمن.

مثلا: إذا دفع الموكّل للوكيل نقدا ليشتري به بضاعة معينة، فصار النقد في معرض النهب أو السقوط عن المالية بإسقاط الدولة له أو نحو ذلك مما لا يتيسر معه شراء البضاعة المعينة فاللازم على الوكيل فعل ما يراه صلاحا، كإبدال النقد بنقد آخر أو إقراضه أو شراء بضاعة أخرى أو غير ذلك.

(مسألة ١٦): إذا ادّعى شخص الوكالة عن شخص من أجل أن يوقع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٥

معاملة من عقد أو إيقاع عنه، فإن كان التصرف بما تحت يده من مال ذلك الشخص جاز تصديقه و ترتيب الأثر على معاملته، فيجوز الشراء منه و البيع عليه بالثمن الذي تحت يده، و ترتيب أثر الوقف عليه إذا أوقفه و غير ذلك، بل يجوز إيقاع المعاملة في ذمه ذلك الشخص على أن يقبض المال مما تحت يده، كما إذا كان عنده ألف دينار لذلك الشخص فاشترى بضاعة بألف دينار في ذمته و دفع تلك الألف و فاء عنها، بل يجوز في المثال إيقاع المعاملة معه و إن لم يكن تحت يده ألف دينار له، و إنما جاء بها و دفعها بعد ذلك. بل لا حاجة في جميع ذلك إلى دعواه الوكالة صريحا في نفوذ تصرفه ظاهرا بعد كونه صاحب يد، فإن مقتضى يده سلطنته على التصرف فيما تحت يده و نفوذ تصرفه فيه، فمن جلس في متجر غيره و أخذ يبيع و يشتري و يتصدق مما في المتجر جاز البناء على صحة تصرفه و التعامل معه و إن لم يدّع الوكالة صريحا. نعم، إذا أنكر المالك الوكالة بعد ذلك كان القول قوله حتى إذا كان

صاحب اليد قد ادعى الوكالة.

و أما إذا لم يكن تصرفه فيما تحت يده، بل فيما هو خارج عنها، فلا مجال لتصديقه و ترتيب الأثر على تصرفه- بنحو يلزم به ذلك الشخص- من دون حجة شرعية، فمن مرّ على متجر قد تركه صاحبه فجاء شخص آخر من جيران ذلك المتجر أو عابر عليه فأراد أن يبيعه شيئاً مما فى المتجر من دون أن يضع يده عليه لم يكن له أن يشتري منه و يبنى على صحة البيع بنحو يجوز له أخذ ذلك الشيء الذى باعه له، و من اشترى لشخص فى ذمته من دون أن يكون له مال عنده لم يكن للبائع البناء على استحقاقه الثمن فى ذمة ذلك الشخص، بحيث له مطالبته أو أخذ مقدار ذلك الثمن منه مقاصه أو من وارثه، بل لو قال ذلك الشخص: إن كنت مدينا لك فخذ من مالى ما يفى بدينك، لم يجوز له أخذ شيء منه، إذ لا حجة له على كونه مدينا له. نعم يجوز ترتيب الأثر على البيع فى حق مدعى الوكالة نفسه كما يأتى.

(مسألة ١٧): إذا أجرى الوكيل المعاملة كان مسئولاً بها و بتبعاتها، فيجوز

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٦

مطالبته بالثمن إن امتنع الموكل من تسليمه- عصياناً أو لإنكار الوكالة- فإن كان ذمياً دفعه عن الموكل، و إن كان عيناً خارجية دفع بدلها، كما يجوز مطالبته بأرش العيب فى المبيع، و بالثمن عند حصول سبب الفسخ، و بالمهر فى النكاح، و غير ذلك. نعم إذا قامت قرينة على عدم مسئوليته بالمعاملة فلا رجوع عليه، كما إذا كان وكيلاً فى إجراء الصيغة فقط، أو صرح بعدم مسئوليته بالمعاملة أو تبعاتها، أو أقام البيئه أو نحوها من الشواهد على الوكالة من أجل التنبيه على أن المسئول بالمعاملة هو الموكل لا غير، أو نحو ذلك.

(مسألة ١٨): لا بأس بجعل الموكل الأجر للوكيل، فإن كان الأجر على نفس الوكالة استحقه بها و لم ينظر لخصوصيات العمل، كما إذا جعله وكيلاً- للقيام عنه بما يناسب عند الحاجة، و عين له فى كل شهر مثلاً مبلغاً من المال، و إن كان الأجر على العمل الموكل عليه استحقه به، كما إذا عين للوكيل عنه فى إجراء المعاملات مبلغاً من المال لكل معاملة يقوم بها.

(مسألة ١٩): إذا كان الأمر الموكل فيه مما يمكن وقوعه للوكيل و الموكل، كحيازة المباحات و إحياء الموات و الشراء فى الذمة، فالقول قول الوكيل فى تعيين من أوقع له ذلك الأمر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٧

كتاب الهبة

و هى عقد يتضمن تملك عين لا على نحو المعاوضة، بل مجاناً، و لا على نحو التصديق الذى هو نحو من العبادة المشروطة بالتقرب. و طرفا العقد هما الواهب و الموهوب، فلا بدّ من إنشاء المضمون منهما أو من وكيلهما أو من وليهما. و يكفى فيه كل ما يدل على الالتزام بالمضمون المذكور من قول أو فعل، كما هو الحال فى سائر العقود، فيكفى فى الإيجاب مثلاً- من الواهب إرسال العين الموهوبة للموهوب بقصد الهبة، و فى القبول من الموهوب أخذها على ذلك.

(مسألة ١): إذا وقعت الهبة على نحو القرية لم تكن صدقة، بل الصدقة ماهية خاصة لا بدّ فى وقوعها من قصد عنوانها و لو إجمالاً، و لا يكفى فيها قصد التملك المجانى على نحو القرية.

(مسألة ٢): يعتبر فى الواهب و الموهوب الكمال بالبلوغ و العقل، و مع عدمه يقوم الولى مقامهما. كما لا بدّ فى الواهب من عدم الحجر بسفه أو فلس، على الكلام المتقدم فى كتاب الحجر.

(مسألة ٣): يعتبر فى صحة الهبة قبض الموهوب للعين الموهوبة بإذن الواهب، فلو مات الواهب قبل القبض بطلت الهبة، و كانت العين الموهوبة ميراثاً. و يكفى قبض وكيل الموهوب و وليه عنه.

(مسألة ٤): لا يعتبر فى القبض الفورية، و لا كونه فى مجلس العقد.

(مسألة ٥): إذا حصل القبض صحت الهبة و ملك الموهوب العين الموهوبة من حينه، لا من حين العقد، فإذا حصل لها نماء بعد العقد قبل القبض فهو للواهب.

(مسألة ٦): إذا كانت العين الموهوبة حين الهبة في يد الموهوب أو يد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٨

وليه أو وكيله صحت الهبة، ولا تحتاج إلى قبض جديد. فإذا وهب الولي ما تحت يده للمولى عليه صحت الهبة، و لم يحتج لقبضه لها عنه بعد ذلك.

(مسألة ٧): لا- يكفي في القبض هنا التخليه بين الموهوب و العين الموهوبة، و لا التسجيل الرسمي، بل لا بد من خروجها عن حوزة الواهب و استيلاء الموهوب عليها خارجا بحيث يصدق أنها في حوزته عرفا.

(مسألة ٨): لا بد في الموهوب من أن يكون عينا، و لا تصح هبة المنفعة.

(مسألة ٩): تصح هبة الحصة المشاعة و يكون قبضها بقبض العين بتمامها.

(مسألة ١٠): تصح هبة ما في الذمة لغير من هو في ذمته، و يكون قبضه بقبض ما يتحقق به وفاؤه، فإذا كان لزيد على عمرو مبلغ من المال كان له أن يهبه ل بكر، فتصح الهبة بقبض بكر المال من عمرو. أما إذا وهبه لمن هو في ذمته فإنه يصح من دون حاجة للقبض و يكون بحكم الإبراء.

(مسألة ١١): إذا وقعت الهبة و صحت بالقبض لم تلزم، و كان للواهب الرجوع فيها، إلّا في موارد الأول: أن يكون الموهوب له رحما ذا قرابة، و المدار فيه على الصدق العرفي.

الثاني: أن يعوض الواهب عن هبته.

الثالث: أن تتغير العين الموهوبة عن حالها التي كانت عليه حين الهبة، كما لو قطع الثوب أو خيط أو طحن الحب أو خبز الدقيق أو طبخ الطعام أو ذبح الحيوان أو انكسر الإناء أو نحو ذلك، سواء كان ذلك بفعل الموهوب أم لا.

(مسألة ١٢): الظاهر عدم إلحاق الزوج و الزوجة بذى الرحم، فيجوز لكل منهما الرجوع فيما يهبه للآخر.

(مسألة ١٣): لا- يعتبر في العوض أن يكون عينا، بل يكفي كل ما يصدق به التعويض و الجزاء عن الهبة، عينا كان أو منفعة أو عملا، سواء كان تعويضه بتمليكه ذلك الشيء، أم ببذله له حتى استوفاه من دون أن يملكه، بل حتى يبيعه شيئا يرغب في شرائه أو شراء شيء منه يرغب في بيعه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٥٩

نعم لا بد في الجميع من أن يصدر بعنوان التعويض و الجزاء، و الأحوط وجوبا توقف اللزوم على أن يقبله الواهب بالعنوان المذكور أيضا، أما إذا دفع إليه بعنوان التعويض و قبله لا بالعنوان المذكور، للغفلة عن قصد الدافع ففي الاجتزاء به في لزوم الهبة إشكال.

(مسألة ١٤): الأحوط وجوبا أن يكون التعويض من الموهوب، و في الاجتزاء بالتعويض من غيره- كالأب و الأخ و الأجنبي- إشكال.

(مسألة ١٥): إذا مات الواهب قبل الرجوع بالهبة فليس لورثته الرجوع بها.

(مسألة ١٦): إذا مات الموهوب قبل الرجوع بالهبة انتقلت العين الموهوبة لورثته و ليس للواهب الرجوع بها عليهم. و كذا إذا خرجت عن ملك الموهوب ببيع أو هبة أو غيرهما فإنه ليس للواهب الرجوع عليه لا بعينها و لا ببدلها، أما إذا رجعت إليه بفسخ أو شراء أو غيرهما ففي جواز رجوع الواهب بها إشكال.

(مسألة ١٧): إذا كانت الهبة مشروطة بشرط و جب على المشروط عليه القيام بالشرط ما دامت الهبة باقية لم يرجع فيها، و مع عدم قيامه بالشرط يثبت للآخر خيار تخلف الشرط حتى مع أحد الملزمات المتقدمة. أما مع قيامه بالشرط فلا يثبت الخيار المذكور، و تبقى الهبة على الحكم المتقدم.

(مسألة ١٨): يكره للشخص تفضيل بعض أولاده على بعض في العطية إذا كان معسرا، بل قيل إنه مكروه مطلقا، لكن لا إشكال في جوازه، كما يجوز له ذلك في نسائه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦١

كتاب الوقوف والصدقات

إشارة

تتشارك الصدقات جميعا في ابتنائها على خروج المالك عن ملكه و عدم انتفاعه به، إلا أنها على قسمين: الأول: ما يبتنى على حبس العين من أجل استيفاء منفعتها أو نمائها تدريجا في الجهة المتصدق عليها. الثاني: ما لا يبتنى على ذلك، بل على مجرد خروج المال عن ملك مالكة، مع بقاءه على ما هو عليه صالحا للتصرف في الوجوه المختلفة و التنقل بينها. و الأول هو الوقف و ما الحق به، و الثاني بقیة الصدقات. فيقع الكلام في القسمين معا في ضمن مبحثين.

المبحث الأول في الوقف و ما الحق به

إشارة

الوقف عبارة عن إخراج العين عن ملك مالكةا و تحييسها من أجل استيفاء منفعتها أو نمائها مع تسهيل تلك المنفعة أو النماء و بذلهما لجهة معينة عامة أو خاصة. و يقع الكلام فيه ضمن فصول. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٢

الفصل الأول في أقسام الوقف

الوقف على قسمين.

القسم الأول: ما كان متقوما بحفظ عنوان خاص من دون نظر إلى موقوف عليه تعود المنفعة إليه. و هو وقف المسجد، فإنه يتقوم بعنوانه من دون نظر إلى منفعة خاصة ترجع لموقوف عليه خاص، و الانتفاع به للمصلين و نحوهم من توابع العنوان المذكور لا من مقوماته.

و الظاهر أن مثله في ذلك وقف المشاهد المشرفة التابعة للمراقد المقدسة و نحوها، فإن المنظور فيها عنوان الحرم للمرقد المذكور أو نحوه، و انتفاع الزوار و غيرهم بها من توابع ذلك لا من مقوماته. و كذا ما تعارف في بعض البلاد النائبة عنها من جعل شبيه للمرقد و الحرم الخاص، أو جعل مكان منسوب للنبي أو للإمام أو الولي نحو نسبة يقصد منها تشریف المكان بنسبته له إعلاء لذكره و شدا لقلوب الناس نحوه، فإن الوقف في جميع ذلك متقوم بحفظ العنوان الخاص، و ليس انتفاع من ينتفع بالمكان إلا تابعا لذلك من دون أن يكون مقوما له. و لا تملك المنفعة في مثل ذلك، و لا تقع موردا للمعاوضة، كما لا تقع موردا للضمان بالغصب أو الاستيفاء.

(مسألة ١): إذا وقف مكان للمصلين أو الزائرين أو الداعين أو المنشغلين بالثناء على الله تعالى، أو على صاحب المرقد لم يكن المكان المذكور مسجدا و لا حرما و لا نحوه مما تقدم ذكره، و لا يكون الوقف المذكور من هذا القسم، بل من القسم الآتي.

(مسألة ٢): لا يصح هذا القسم من الوقف مع عدم مشروعية العنوان،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٣

لكونه شعارا مشيدا بدعوة باطله يعلم من الشارع الأقدس عدم الرضا بتشييدها، كالأماكن المختصة بالأديان الوثنية والمنسوخة و المبتدعة التي يكون اختصاصها بتلك الأديان كاختصاص المساجد بدين الإسلام، و كالمشاهد التابعة لمرآد أهل الكفر والضلال و البدع، و نحو ذلك.

نعم لا بأس بما كان منها يمثل حقا قد استغله أهل الضلال، كالمساجد التي يستغلها المخالفون، و المساجد التابعة للأديان المنسوخة قبل نسخها التي هي في الحقيقة مساجد تابعة للإسلام الذي هو دين الفطرة و قد استغلها المنتسبون لتلك الأديان بعد نسخها، و كالمشاهد التابعة لمرآد المؤمنين التي يستغلها أهل البدع و الضلال، فإنه يصح وقفها، و إن كان استغلالها من أهل الدعوة الباطلة غير شرعى.

القسم الثانى: ما كان مبتنيا على وجود موقوف عليه تعود المنفعة أو الثمرة إليه، و له صور ثلاث.

الاولى: أن يبنى على بذل المنفعة أو الثمرة لهم ليستوفوها و ينتفعوا بها بأنفسهم من دون أن يملكوها، كوقف المدارس على طلاب العلم، و وقف الخانات و المنازل على الزائرين أو المسافرين أو الفقراء، و وقف كتب العلم أو الأدعية أو الزيارات على أهل العلم أو المؤمنين أو الزائرين، و وقف الأشجار و المياه على العابرين، و نحو ذلك.

و منه بعض أنواع الوقف الذرى كوقف الدار على أولاده ليسكنوها.

و وقف البستان عليهم لياكلوا ثمرتها. و لا تصح المعاوضة فى ذلك على المنفعة أو الثمرة من قبل الموقوف عليهم و لا من قبل الولي، كما أنهما لا يكونان مضمونين على الغير بالغصب أو الاستيفاء أو الإتلاف.

الثانية: أن يبنى على ملكية المنفعة أو الثمرة لهم، كما لو قال: الدار وقف على أولادى على أن تكون منفعتها لهم، أو: البستان وقف على أولادى على أن تكون ثمرتها لهم، و حينئذ يترتب أثر ملكهم لها و إن لم يقبضوها، و تجب فيها الزكاة و الخمس بشرطهما، كما يجوز لهم المعاوضة عليها بأنفسهم أو بتوسط ولي الوقف حسب شرط الواقف. و تكون مضمونة لهم على الغير بالغصب أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٤

الاستيفاء أو الإتلاف.

(مسألة ٣): الظاهر عدم إرادة هذه الصورة إذا كان الموقوف عليه عنوانا عاما غير منحصر الأفراد عرفا كالعلماء و السادة و الفقراء و الزوار و نحوهم. و إنما يمكن إرادة هذه الصورة مع انحصار الموقوف عليهم بعدد تنقسم عليه المنفعة أو الثمرة حسب السهام التي يعينها الواقف.

الثالثة: أن يبنى على تملك الولي المنفعة أو الثمرة لهم بنفسها أو ببديلها، بحيث لا يتحقق الملك و لا تترتب آثاره بمجرد وجوده المنفعة أو الثمرة، بل بعد تملك الولي و قسمته لها عليهم. و الظاهر الضمان فيها حتى بطرود سببه قبل تملكهم، فيجب على الولي تملكهم البديل كما كان يجب على تملكهم الأصل.

(مسألة ٤): لا يصح الوقف فى هذا القسم بصورة الثلاث مع حرمة المنفعة المعينة فى الوقف، كوقف آلات اللهو و القمار، و كذا مع حرمة الصرف المقصود منه، كالوقف على طبع كتب الضلال و على إعانة الداعين إليه و على ترويح الفسق و الفجور و إعانة الظالمين و نحو ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٥

لا- يتحقق الوقف إلا- بإنشاء الواقف له، و ذلك بفعل ما يدل عليه بداعي جعله له و إبراز التزامه به، كما هو الحال في سائر الأمور الإنشائية من العقود و الإيقاعات.

و الإنشاء المذكور يكون بأحد أمرين:

الأول: القول بمثل: وقفت كذا، أو حبسته و سبلته، أو نحوهما بداعي جعل ذلك، لا الإخبار عنه نظير إخبار الأجنبي.

الثاني: الفعل، كالتوقيع على ورقة الوقية لبيان الالتزام بمضمونها، و دفع العين الموقوفة لمن يتولى استغلالها في الجهة التي وقفت عليها، كولى الوقف أو ولي تلك الجهة، و مثل فرش الفراش في المسجد أو المشهد أو نحوهما، أو نصب السراج فيه بداعي جعله وقفا عليه، و مثل الإذن في الانتفاع بالوقف بالوجه المناسب له و لو بمثل فتح باب المسجد ليصلى الناس فيه، إلى غير ذلك مما يصدر من الواقف بداعي جعل الوقف و بيان الالتزام به.

(مسألة ١): يكفي في إنشاء الوقف قيام و كيل الواقف به، و لا يجب مباشرة المالك له.

(مسألة ٢): الوقف من الإيقاعات، لا- من العقود، فلا- يحتاج إلى قبول الموقوف عليهم، سواء كان وقفا عاما- كالوقف على الفقراء أو المسجد أو المشهد- أم خاصا، كالوقف على ذرية شخص معين. نعم لا بد مع منافاته لحق الغير من إذن من له الولاية على ذلك الحق، فإذا أراد أن يوقف فراشا على أن يفرش في دار زيد، أو ثلاجة على أن تنصب في المسجد، أو مشربة على أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٦

توضع في الطريق بنحو قد تزامم المارة، فاللازم إذن مالك المكان أو وليه في ذلك. لكن الإذن المذكور ليس شرطا في صحة الوقف، بل شرط في جواز العمل بمقتضاه ما دام حاصلا، فإذا ارتفع الإذن تعذر العمل بمقتضى الوقف، و قد يستتبع ذلك بطلانه.

(مسألة ٣): الأحوط وجوبا اشتراط الوقف بقصد القربة، لكن الظاهر أنه يكفي و إن صدر ممن لا تصح عبادته كالكافر.

(مسألة ٤): يعتبر في صحة الوقف القبض في حياة الواقف، فإذا مات قبله لم يصح الوقف، بل تصير العين الموقوفة ميراثا، و الأحوط وجوبا كون القبض بإذن الواقف، كما أن له الرجوع في الوقف قبل القبض.

(مسألة ٥): إذا نصب الواقف قيما على الوقف- و لو كان هو الواقف نفسه- كفى قبضه، بل الأحوط وجوبا عدم الاجتزاء بقبض الموقوف عليهم حينئذ.

(مسألة ٦): إذا لم ينصب الواقف قيما على الوقف كفى قبض الطبقة الاولى من الموقوف عليهم أن قبض و كيلهم أو وليهم عنهم، فإن كانوا تحت ولاية الواقف- كأولاده الصغار- كفى قبضه عن قبضهم. و حينئذ لو لم تكن العين الموقوفة تحت يد الواقف فلا بد في صحة الوقف من قبضه لها.

(مسألة ٧): في الوقف على الجهات العامة إذا لم ينصب الواقف قيما فالأحوط وجوبا عدم صحة الوقف إلا بحصول التصرف المناسب للوقف، كالصلاة في المسجد، و الدفن في المقبرة، و السكن من المسافرين في الخان الموقوف عليهم، و الصلاة أو إقامة المآتم في الحسينية، و نحو ذلك. أما إذا لم يبتن الوقف على تصرف مناسب في العين الموقوفة، كما لو وقف بستانه على أن تكون ثمرته للفقراء فالأحوط وجوبا عدم صحة الوقف إلا مع الجرى على مقتضى الوقف. نعم إذا رجع عدم نصب القيم إلى كون الواقف هو القيم كفى قبضه في الجميع. و على كل حال لا يحتاج إلى قبض الحاكم الشرعي، بل لا أثر له.

(مسألة ٨): في الوقف التابع لوقف آخر يكفي عن القبض جعله على النحو الذي وقف عليه، كالمشهد يبنى تبعا للمرقد، و توسعة المسجد بما يلحق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٧

به، و بناء حائط المكان الموقوف، و نصب الباب الموقوفة له فيه، و وضع الفراش في المسجد الموقوف عليه، و نصب السراج و المروحة الموقوفين عليه فيه، إلى غير ذلك.

(مسألة ٩): في الوقف على جماعة مخصوصين لا يكفي قبض بعضهم من الطبقة الأولى إلا في حصته من الوقف.

(مسألة ١٠): لا يكفي في القبض في المقام رفع الواقف يده عن العين الموقوفة و التخليه بينها وبين الموقوف عليه، كما لا يكفي فيه التسجيل الرسمي، و لا بذل الثمرة أو المنفعة للموقوف عليهم و أخذهم أو استيفاءهم لها، بل لا بد فيه من استيلاء القابض على العين الموقوفة خارجا، بحيث تكون في حوزته عرفا.

(مسألة ١١): لا- يعتبر إمكان القبض حين الوقف، و لا- كون العين الموقوفة تحت سيطرة الواقف، بل يكفي تحقق القبض أو ما هو بمنزلة بعد ذلك و إن كان متعذرا حين الوقف، فيصح وقف الحيوان الشارد و العين المغصوبة و نحوهما مما لا سيطرة للواقف عليه، و الوقف على الغائب و السجين و نحوهما ممن لا- يستطيع القبض. غاية الأمر أنه لا بد من تحقق القبض في جميع ذلك و لو بعد الوقف بزمان طويل إذا بقي الواقف و لم يرجع في وقفه.

(مسألة ١٢): يعتبر في الوقف التأييد، فلو وقته بمدة لم يقع وقفا، بل يحمل على التحيس و يصح، إلا أن يعلم إرادة الوقف فيبطل. و يجرى ذلك فيما يوقف على من يتوقع انقراضه، و أما ما يوقف على من لا- يتوقع انقراضه فاتفق انقراضه فالظاهر أنه يكون وقفا، و يرجع بعد الانقراض صدقة.

(مسألة ١٣): إذا وقف عينا و شرط عودها إليه عند الحاجة فالظاهر البطلان، إلا أن يرجع ذلك إلى تحيسها ما دام مستغنيا عنها، فيصح حبسا، و إذا احتاج إليها رجعت له منفعتها، و أما العين فهي لا تخرج عن ملكه كي تعود إليه.

(مسألة ١٤): يعتبر في صحة الوقف التنجيز، فيبطل لو علقه على أمر مستقبل معلوم الحصول، كقدوم المسافر و طلوع هلال شهر خاص، و كذا إذا علقه على أمر حالي محتمل الحصول لا تتوقف عليه صحة الوقف، كما إذا قال
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٨

دارى وقف إن كان هذا الجنين ذكرا. إلا إذا كان ذلك الأمر مما يتوقف عليه صحة الوقف فإن الظاهر الصحة، كما إذا قال: إن كان هذا ملكي فهو وقف.

(مسألة ١٥): إذا قال: هذا وقف بعد وفاتي، كان من الوقف المعلق و بطل.

إلا- أن يريد بذلك أنه يوصى بأن يوقف بعد وفاته، فتنفذ من الثلث، أو بإجازة الوارث، و حينئذ يجب أن يوقف بعد وفاته عملا بالصوية.

(مسألة ١٦): لا يصح الوقف على النفس مستقلا و لا منضمما للغير، و لو وقف كذلك بطل في الكل. بل الظاهر عدم صحة الوقف على الغير إذا اشترط الواقف عليه القيام بمؤنته، أو بأداء الحقوق الواجبة عليه، أو وفاء ديونه من نماء الوقف الذي يصله أو من مال آخر له. و كذا إذا جعل لمتولى الوقف سهما من وارد الوقف و كان الواقف هو المتولى له في بعض الطبقات. نعم إذا كان الجعل في مقابل عمل يقوم به المتولى في إدارة الوقف و شؤونه فلا بأس به، و إن كان الأحوط وجوبا فيه الاقتصار على ما إذا لم يكن الجعل أكثر من قيمة العمل.

(مسألة ١٧): إذا وقف عينا على أن يوفى من نمائها عنه بعد موته ما عليه من ديون الناس، أو الحقوق الشرعية، أو يؤدى عنه العبادات الواجبة أو المستحبة فالظاهر الصحة.

(مسألة ١٨): لا يجوز للواقف أن يوقف العين مع استثناء منفعة خاصة منها- محددة بزمان معين أو نوع معين- لنفسه، بحيث تبقى ملكا له غير مشمولة بالوقف.

(مسألة ١٩): إذا آجر المالك العين أو صالح على منفعتها مدة معينة ثم أوقفها قبل انقضاء المدة لم تدخل المنفعة في المدة المذكورة في الوقف، أما لو فسخ الإجارة أو المصالحة بخيار أو تقايل ففي عود المنفعة إليه أو دخولها في الوقف إشكال. و لا ينافي ذلك ما سبق في كتاب الإجارة من رجوع المنفعة للبائع، للفرق بين البيع و الوقف بإمكان استثناء المنفعة في البيع دون الوقف.

(مسألة ٢٠): إذا أراد الواقف التخلص من محذور الوقف على النفس أمكنه تملك العين لغيره - بهبة أو بيع أو مصلحة أو غيرها - ثم يوقفها من تملكها على النحو الذي يريده صاحبها الأول و إن كان بنحو يقتضى انتفاعه بها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٦٩

و له ان يتوثق لنفسه باشتراط الوقف بالنحو المذكور في ضمن عقد التملك، ليكون له فسخ عقد التملك لو امتنع الطرف المذكور أن يتوقف العين أو تعذر عليه ذلك.

(مسألة ٢١): يجوز لمن وقف مسجداً أو حرماً أو نحوهما مما لم يؤخذ فيه موقوف عليه خاص أن يصلى فيه أو يزور أو ينتفع به بالنحو الذي يجوز لسائر المسلمين. وكذا يجوز انتفاع الواقف بالعين التي أوقفها على العناوين العامة إذا ابتنى وقفها على بذل المنفعة أو النماء للموقوف عليهم ليستوفوها بأنفسهم من دون أن يملكوها، و هي الصورة الأولى من الصور الثلاث للقسم الثاني من قسمي الوقف المتقدمين في الفصل الأول، و لا يجوز له الانتفاع في غير ذلك، إلا في طول انتفاع الموقوف عليهم، كنزوله ضيفا عليهم، أو استعارته العين منهم.

(مسألة ٢٢): يتعارف عند أهل البوادي و الريف الوقف على وجهين:

أحدهما: أن يوقفوا شاةً أو بقرةً مثلاً لتكون (منيحة) ينتفع بصوفها و لبنها على أن يكون الذكر المتولد منها ذبيحةً يذبح و يؤكل و الأنثى المتولدة منها (منيحة) كامها، و هكذا.

ثانيهما: الوقف لأحد المعصومين صلوات الله عليهم أو الأولياء، فيوقفون شاةً خاصةً مثلاً - أو حصهً مشاعهً من غنمهم لتبقى الأنثى للاستيلاء على النحو المتقدم و يذبح الذكر في سبيل الموقوف له، أو يباع و يصرف ثمنه في سبيله. و الظاهر الصحة في الصورتين معا.

نعم، حيث تقدم عدم صحة الوقف المعلق فلا بد من تنجيز الوقف في الصورتين، فلو علق على شفاء مريض أو فك أسير أو ورود مسافر أو سلامة غنمهم من المرض أو نحو ذلك بطل.

كما أنه حيث تقدم لزوم خروج الواقف عن الوقف فلا بد من عدم ابتناء الوقف على تملك الواقف بنفسه للصوف أو اللبن أو اللحم أو أثمانها، بل تكون لغيره، أو تبذل لعنوان عام يدخل فيه - كالفقراء أو الأكلين في المضيف - فينتفع بها من دون أن يملكها على ما تقدم في المسألة (٢١)، أو تكون ملكاً له في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٠

مقابل خدمته للوقف و ما يبذله عليه من علف أو نحوه لو احتاج إلى ذلك على النحو المتقدم في المسألة (١٦).

(مسألة ٢٣): إذا تمّ الوقف بشروطه المتقدمة كان لازماً لا يجوز للواقف الرجوع فيه، و لا للورثة رده حتى إذا وقع في مرض الموت و زاد على الثلث.

(مسألة ٢٤): إذا اشترط الواقف على الموقوف عليهم شرطاً، فإن رجع إلى مجرد إلزامهم به لم ينفذ و لم يجب الأمر المشروط عليهم، و إن رجع إلى تقييد دخولهم في الوقف بقيامهم به فالظاهر نفوذه، لكن لا - يجب عليهم القيام به، غاية الأمر أنه مع عدم قيامهم به يخرجون عن الوقفية. و الظاهر أن المراد بشرط الواقف مع عدم القرينة هو الثاني، و أما الأول فهو يحتاج إلى قرينة و عناية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧١

الفصل الثالث في شروط الواقف

(مسألة ١): يعتبر في الواقف أن يكون مالكا للعين الموقوفة، مختاراً، نافذ التصرف فيها بالعقل و عدم الحجر لسفه أو رق أو فلس، على التفصيل المتقدم في كتاب الحجر.

(مسألة ٢): الأحوط وجوبا عدم نفوذ الوقف من الصبى قبل البلوغ حتى لو بلغ عشر سنين و كان وقفه بالمعروف. نعم إذا كان الوقف صلاحا له فأوقف بإذن وليه نفذ.

(مسألة ٣): يصح الوقف من ولى الصبى إذا كان صلاحا للصبى، كما يصح الوقف من ولى المال فى الوقف من سهم الإمام عليه السلام، و من المال الزكوى، و من المال الموصى به، و نحوها.

(مسألة ٤): الظاهر عدم جريان حكم الفضولى فى الوقف، فلو وقف غير المالك لم ينفذ وقفه بامضاء المالك، و لو وقف المالك مكرها لم ينفذ وقفه برضاه بعد ذلك. و كذا لو وقف و هو غير نافذ التصرف، فإنه لا ينفذ برضا وليه أو رضاه بعد نفوذ تصرفه.

(مسألة ٥): لا يعتبر فى الواقف الإيمان، بل و لا الإسلام، فيصح الوقف من المخالف و الكافر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٢

الفصل الرابع فى شروط العين الموقوفة

يعتبر فى العين الموقوفة أمور.

الأول: أن تكون عينا، فلا يصح وقف المنفعة إلا أن يرجع إلى الحبس أو العمرى أو الرقبى التى يأتى الكلام فيها.

الثانى: أن تكون موجودة، فلا يصح وقف المعدوم كوقف ولد الدابة قبل وجوده. و فى جواز وقف الحمل قبل ولادته إشكال. نعم يجوز وقف المعدوم تبعا للموجود، كوقف الدابة على أن يكون نسلها وقفا مثلها.

الثالث: أن تكون شخصية، فلا يصح وقف الكلى، سواء كان دينا فى ذمته الغير - كما لو كان له فى ذمته شخص شاء فأوقفها قبل قبضها - أم لم يكن، كما لو قال: وقفت شاء، قاصدا تعيينها بعد ذلك. بل لا يصح وقف الكلى فى المعين، كما لو كان عنده قطع من الغنم، فقال: وقفت شاء من هذا القطيع.

الرابع: أن تكون معينة، فلا يصح وقف المردد، كما لو قال: وقفت إحدى هاتين الشاتين.

الخامس: أن تكون لها منفعة قابلة للتحصيل مع بقاء عينها، كالشجرة ينتفع بها فى الاستغلال و الثمرة، و الشاء ينتفع بها فى الولد و اللبن و الصوف، و البقرة ينتفع بها فى اللبن و الولد و الحرث، و الثياب ينتفع بها فى اللبس، و الدار ينتفع بها فى السكن، و الأرض ينتفع بها فى الزرع، و الحلى ينتفع بها فى التزين، و هكذا. و لا يصح وقف ما يتوقف الانتفاع به على تلف عينه، كالطعام و الفواكه و الصابون.

(مسألة ١): الظاهر عدم جواز وقف النقود لينتفع بها فى الاقتراض، أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٣

وقفها لينتفع بها فى الاستثمار، لعدم بقاء عينها معه، بل لا يتحقق الانتفاع إلا باستبدالها. نعم الظاهر جواز جعلها لذلك على أن تكون نحو من الصدقة غير الوقف، كما فى التبرع لبعض المشاريع الخيرية، فيجعل قسم من المال لصندوق خيرى من أجل إقراض المؤمنين، أو يتبرع به لمؤسسة خيرية من أجل الاتجار به أو غيره من وجوه الاستثمار لصالحتها، أو يعين الحيوان للذبح فى مناسبة خيرية.

(مسألة ٢): لا يعتبر قابلية العين للانتفاع حين الوقف، بل يكفى صلوحها له و لو بعد ذلك، فيصح وقف الحيوان الصغير الذى لا يصلح للانتفاع بالحمل أو اللبن إلا بعد زمان طويل، كما يصح وقف الأرض للزرع و إن كانت سبخة لا تصلح للزرع إلا بعد العلاج.

السادس: أن تكون المنفعة المسبلة فى الوقف محللة، فلا يصح وقف آلات القمار و اللهو المحرم، ليستعملها الموقوف عليه أو لينتفع باجرتها.

السابع: أن تكون العين مملوكة، أو متعينة لجهة خاصة كالمال الزكوى، فلا يصح وقف المباحات الأصلية، و لا وقف الحر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٤

الفصل الخامس في شروط الموقوف عليه

يعتبر في الموقوف عليه أمور.

الأول: أن يكون موجودا، فلا يصح الوقف على المعدوم، سواء كان موجودا قبل ذلك- كما لو وقف على زيد بعد موته- أم سيوجد، كما لو وقف على أولاده و لم يولد له بعد، حتى لو كان له حمل لم ينفصل.

والمتيقن من ذلك ما إذا كان مفاد الوقف أمرا يتوقف على وجود الموقوف عليه، كما لو كان مفاده التملك أو الانتفاع فعلا. أما إذا كان مفاده مجرد صرف وارد الوقف عليه أو تملكه له حين وجوده فالظاهر صحة الوقف، كما لو وقف الدار على أن يجمع المتولى واردها و يدفعه لمن سيولد له، أو ينفقه عليه، أو وقفها لينفق واردها في صالح الحمل الموجود فعلا و لم ينفصل.

كما أنه لو كان مفاده التملك في المستقبل عند وجود الموقوف عليه فالظاهر الصحة أيضا، كما لو وقف شجرا لا يثمر إلا بعد سنين على من سيولد له، فإنه يصح و إن كان مفاد الوقف ملكية الموقوف عليه للثمر بمجرد ظهوره.

نعم لا مجال لذلك فيمن وجد سابقا و مات قبل الوقف، بل يتعين البطلان مطلقا.

و كذا لو صادف عدم وجود الموقوف عليه في المستقبل على خلاف ما كان يتوقعه الواقف، فإنه ينكشف بطلان الوقف عليه من أول الأمر مطلقا أيضا.

(مسألة ١): في صورة بطلان الوقف على المعدوم إذا حصل الوقف المذكور بطل الوقف بتمامه إن كان في الطبقة الأولى، و كذا إن كان في الطبقات اللاحقة إذا كان انعدام الموقوف عليه متوقعا. نعم إذا كان انعدامه مستمرا فقد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٥

تقدم في المسألة (١٢) من الفصل الثاني أنه يحتمل حينئذ على التحيس. و أما إذا لم يكن انعدامه متوقعا فالظاهر صحة الوقف، و حينئذ إن كان الانعدام مستمرا انقلبت العين الموقوفة صدقة، و إن كان مؤقتا بقيت العين وقفا، و كانت الثمرة أو المنفعة عند انعدام الموقوف عليه صدقة مطلقه و ترجع إلى الموقوف عليهم بعد عودهم.

الثاني: أن يكون معيناً، فلا يصح الوقف على المردد، كالوقف على العلماء أو الفقهاء، و الوقف على أحد المسجدين، أو أحد الوالدين، إلا أن يرجع إلى الوقف على أحد الأمرين على نحو التخيير في الصرف، أو إلى الصرف على كل منهما عند احتياجه.

الثالث: أن لا يكون الوقف عليه ليصرفه في المعصية كالزنا و شرب الخمر و ترويح الباطل و نحوها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٦

الفصل السادس في الولاية على الوقف

(مسألة ١): للمالك جعل الولاية و القيمومة على الوقف لنفسه و لغيره، سواء كانت الولاية في استثمار الوقف، أم في صرف نمائه، أم في عمارة العين الموقوفة و إصلاحها و حفظها. و حينئذ لا يجوز لغير الولي التصرف من دون إذنه.

(مسألة ٢): يجوز جعل الولاية لأكثر من واحد بنحو الشريك أو الترتيب أو بنحو يقتضى استقلال كل واحد عند سبقه للتصرف أو عند حضوره أو غير ذلك.

(مسألة ٣): لا يعتبر في الولي المجعول أن يكون عادلا.

(مسألة ٤): لا تتوقف ولاية الولي المجعول من قبل الواقف على قبوله، كما لا تبطل برده، غاية الأمر أنه لا يجب عليه العمل بمقتضى الولاية، و له التخلف عنها، فيصير الوقف كما لو لم يجعل الواقف له وليا. نعم إذا كان الوقف تحت يده لم يجز له التفريط به، بل لا

يجوز له تسليمه إلا إلى من هو مأمون عليه كالولي الذي يجعله الحاكم الشرعي، كما هو الحال في كل من يكون الوقف تحت يده، كما أنه لو رضى بالقيام بمقتضى الولاية بعد الامتناع عنه كان هو المتعين لذلك، ولا تسقط ولايته بالامتناع المذكور.

(مسألة ٥): للواقف ان يجعل للولي شيئاً من نماء العين الموقوفة في مقابل قيامه بمقتضى الولاية، سواء كان بقدر اجرة المثل، أم أكثر، أم أقل. ولا يجوز للولي أن يأخذ أكثر مما جعل له، كما لا يجوز له أن يأخذ شيئاً لو ابتنى جعله ولياً على قيامه بمقتضى الولاية مجاناً. نعم له الامتناع عن القيام بمقتضى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٧

الولاية في الحالين معاً، فيلحقه ما يأتي في المسألة (١١).

(مسألة ٦): إذا لم يجعل الواقف ولياً على الوقف ففي الوقف الخاص ترجع الولاية للموقوف عليهم، ومع تشاحهم لا بد من الرجوع للحاكم الشرعي لحل المشكله بينهم باختيار ما هو الأوفق بنظره بمصلحة الوقف، وفي الوقف العام تكون الولاية للحاكم الشرعي، فلا ينفذ التصرف مع عدم مراجعته. نعم لا يحتاج لمراجعته في الانتفاع به بمقتضى الوقيء، وفي خدمته وإصلاحه فيما لا يحتمل فيه فساد من جهة ما، أما مع احتمال الفساد فلا بد من الرجوع للحاكم الشرعي.

وكذا الحال إذا تردد العمل بمقتضى الوقف بين وجهين أو أكثر، فإنه لا بد من الرجوع للحاكم الشرعي في اختيار الأوفق والأرفق بالوقف والموقوف عليهم، كما إذا حصل التردد في وقت فتح المسجد أو الحرم، أو في وقت الإنارة أو التبريد أو غير ذلك.

(مسألة ٧): إذا لم يقيم الولي المجمعول من قبل الواقف بمقتضى ولايته خيانه أو عجزاً أو امتناعاً، فإن كان الواقف قد عين خلفاً له فهو، وإلا جرى على الوقف حكم الوقف الذي لم يعين الواقف له ولياً. ولو عاد وأراد القيام بمقتضى الولاية كان له ذلك، ولم يسقط عن الولاية بقصوره أو تقصيره السابق، إلا أن تتضمن الوقيء انعزاله بذلك.

(مسألة ٨): إذا كانت الولاية للموقوف عليهم فلا بد من مراعاتهم مصلحة الوقف بالإضافة إلى جميع البطون، لا بالإضافة إلى خصوص الموجودين، وليس لهم التصرف فيه تصرفاً يلزم البطون اللاحقه إلا إذا كان صلاح الوقف في ذلك، فليس لهم إجارتها مثلاً مدة تزيد على أعمارهم إلا إذا كانت صلاحاً للوقف، ولا يكفي كونها صلاحاً للبطن الموجود.

(مسألة ٩): في مورد الرجوع للحاكم الشرعي تكون للحاكم الولاية على التصرف بنفسه أو بوكيله الذي ينزل بعزل الحاكم أو بموته، وليس له نصب القيم عليه بحيث لا ينزل بعزل الحاكم ولا بموته. وكذا الحال في الموقوف عليهم إذا صارت لهم ولاية الوقف، فإن لهم جعل الوكيل عنهم في إدارة أمر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٨

الوقف، لا نصب القيم على الوقف.

نعم، إذا تضمنت الوقيء ولاية الموقوف عليهم أو الحاكم أو غيره على نصب القيم كان له نصبه، فتثبت له القيمومة ولا ينزل حينئذ بعزل من نصبه أو بموته.

(مسألة ١٠): للحاكم الشرعي أن يجعل للوكيل الذي يقوم مقامه في إدارة الوقف شيئاً من نماء الموقوف إذا كان الوقف محتاجاً له و امتنع من القيام بذلك مجاناً، سواء عين الواقف لمن يقوم بأمر الوقف شيئاً أم لم يعين. نعم مع التعيين لا يجوز الزيادة على ما عين إلا مع انحصار الأمر بمن يطلب الزيادة. وكذا الحال في وكيل الموقوف عليهم إذا صارت الولاية لهم.

(مسألة ١١): إذا عين الواقف ولياً للوقف على أن يقوم بإدارته مجاناً و امتنع الولي المذكور من إدارته إلا - بأجرة، فإن وجد الحاكم الشرعي من يقوم بإدارته مجاناً كان عليه ذلك، وإن لم يجده فالأحوط وجوباً ترجيح الولي الذي عينه الواقف و دفع الأجرة له، إلا أن يطلب أكثر من غيره فيجب اختيار الأقل.

(مسألة ١٢): مع تعذر الرجوع للحاكم الشرعي يتعين الرجوع لعدول المؤمنين من أهل المعرفة مع تيسرهم، وإلا تعين الرجوع للأكثر

اهتماما بمصلحة الوقف الأقرب إلى صلاحه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٧٩

الفصل السابع في أحكام الوقف

(مسألة ١): إذا تم الوقف لا- يجوز للواقف ولا- لغيره التبديل و التغيير عما وقع عليه في كيفية الوقف، أو في الموقوف عليه، أو في كيفية الانتفاع بالوقف.

نعم يجوز للواقف أن يشترط لنفسه أو لغيره التبديل في الموقوف عليهم بإدخال غيرهم فيهم وإخراج بعضهم منهم، أو في كيفية الانتفاع بالوقف، و حينئذ يكون العمل على مقتضى الشرط. أما إذا اشترط حق التغيير في كيفية الوقف ففي صحة الشرط إشكال، كما إذا وقف مسجدا على أن له أن يجعله حسينية، أو متجرا ينفق وارده في جهة عامة أو خاصة، أو بالعكس.

(مسألة ٢): إذا احتاج الوقف للتعمير أو الإصلاح لأجل بقاءه و الانتفاع به بالوجه الذي تضمنته الوقفية، فإن كان الواقف قد عين ما ينفق منه عليه و كان ذلك كافيا فهو، و إن لم يعين أو لم يكن ما عينه كافيا، فإن كان هناك من يتبرع بما يحتاج إليه عمر به، و إلا فإن كان الوقف من القسم الأول من القسمين المتقدمين في الفصل الأول فلا مجال لعمارة من الوقف، و إن كان من القسم الثاني منهما فله صورتان.

الاولى: أن يفهم من الوقف أن ذكر الانتفاع الخاص بالوقف ليس لخصوصيته، بل للاهتمام بانتفاع الجهة الموقوف عليها، كما هو الظاهر في الأوقاف التي يصرف ريعها و واردها في الجهات الخاصة أو العامة، كالأولاد و العشيرة و المساجد و المدارس و طلبه العلم و الفقراء و غيرهم، و الظاهر حينئذ لزوم عمارة الوقف من وارده لتوقف انتفاع الجهة الموقوف عليها بالوقف على العمارة المذكورة، و ذلك بإجارته مدة طويلة و إنفاق الأجرة على عمارته، أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٠

بالاتفاق مع المستأجر على أن يقوم بعمارة في مقابل انتفاعه به مدة طويلة، ثم يعود للجهة الموقوف عليها المعروف في عصورنا بالمساحطة، أو نحو ذلك.

و لا يضر مع ذلك حرمان الطبقات السابقة، لأن الغرض نفع العنوان دون خصوص الأفراد.

الثانية: أن لا يفهم من الوقف ذلك، بل يعلم أو يحتمل خصوصية الانتفاع الخاص، و هو انتفاع الموقوف عليهم بالوقف مباشرة، كما هو الحال في مثل وقف المدارس و الحسينيات و منازل الزوار و المسافرين و مأوى الفقراء و المنقطعين، بل لعله الظاهر في مثل وقف الدار لسكنى الذرية، و وقف الشجرة لاستظللال المارة بها و أكلهم من ثمرتها، و وقف جهاز التبريد للمسجد أو الحسينية، أو نحو ذلك. و في مثل ذلك لا تجب عمارة الوقف من وارده، بل لا يجوز ما دام الوقف صالحا لأن ينتفع به في الجهة التي وقف عليها نفعا معتدا به، و إن كان قليلا نسبيا.

أما إذا تعطل الوقف في مثل ذلك أو كان نفعه قليلا غير معتد به بسبب خرابه فيأتي الكلام فيه في المسألة (٥) إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٣): إذا أمكن تبديل الوقف من حاله الذي وقف عليه إلى حال آخر- كتبديل البستان بشقق سكنية، و تبديل الدار بمحلات تجارية، و تبديل المدرسة بمستشفى، و غير ذلك- فالظاهر التفصيل في جوازه بين صورتين المتقدمتين، فيجوز في الصورة الأولى مع كونه أنفع للموقوف عليهم أو أصلح للوقف، بل قد يجب، و لا سيما مع تعذر الانتفاع به على الوجه الأول الذي وقف عليه لفقده للوازم ذلك، كالبستان ينقطع عنها الماء، و الدار في محلة يعرض الناس عن السكنى فيها، أو لمنع السلطان، أو نحو ذلك. و إن احتاج لبذل مال حينئذ فإن عين له الواقف أو حصل متبرع به فذاك، و إلا- أنفق عليه من ريع الوقف و وارده، نظير ما تقدم في المسألة السابقة.

و أما في الصورة الثانية فلا يجوز مع إمكان الانتفاع به على الوجه الذي وقف عليه، و أما مع تعذره فيأتي الكلام فيه في المسألة (٥) إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٤): إذا احتاج الوقف للصرف مال في عمارته أو في إدارة شؤونه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨١

فإن كان هناك مال معين للصرف - من نفس الوقف أو من التبرعات أو من الحقوق الشرعية المبذولة للصرف المذكور ممن له حق البذل - فكما يجوز لمتولى الصرف الإنفاق منه بعينه - فيشتري مثلا - أو يستأجر به بشخصه - يجوز له الاقتراض عليه و الإقراض بنية الرجوع عليه، و كذا إذا كان هناك منفعة أو نماء متوقع مخصصان أو مبذولان له، كعقار أو بستان موقوفين أو مبذولين له. أما مع عدم ذلك فلا يجوز لمتولى الصرف الاقتراض على التبرع المتوقع أو الحق المتوقع بذله للصرف المذكور و لا الإقراض بنية الرجوع عليه. و لو اقترض كان القرض في ذمته و عليه وفاؤه من ماله.

و لو أقرض و أنفق لم يتحقق القرض، بل كان ما ينفق تبرعا منه، و لم يجز له الوفاء و لا - الاستيفاء من التبرع أو الحق المبذول بعد ذلك للصرف المذكور، إلا أن يكون التبرع أو البذل لخصوص الوفاء أو الاستيفاء المذكورين، أو يعلم بعمومه له، فلا بأس بالوفاء و الاستيفاء منه حينئذ. و هذا أمر قد يغفل عنه المتولون للصرف، فاللزام التنبه له.

(مسألة ٥): قد يتعطل الوقف عن الانتفاع به بالوجه الذي تضمنته الوقفية لخراب و نحوه، و قد سبق في المسألة (٢) أنه يجب عمارته من المال الذي عينه الواقف أو من التبرع مع وجودهما، و مع عدمهما فيجب عمارته من ريع الوقف و واردة في الصورة الأولى من صورتين المتقدمتين دون الثانية.

و حينئذ إذا تعذر تعميره في الصورة الأولى فالظاهر بقاء العين وقفا على الموقوف عليهم إن كان لها غلة معتد بها، و إلا فهي صدقة عليهم، و الأحوط وجوبا حينئذ استبدالها بما يدرّ عليهم على نهج الوقف الأول. و مع تعذر شراء شيء أو خوف الضياع عليه بوجه معتد به فالأحوط وجوبا بذله للموقوف عليهم و توزيعه على الموجودين منهم على نحو توزيع وارد الوقف و ريعه.

و أما في الصورة الثانية، فإن أمكن تعمير الوقف من واردة أو من غيره بنحو يحفظ به عنوانه الذي أوقف عليه و يؤدي به الغرض المطلوب منه و لو في الزمن اللاحق فالأحوط وجوبا القيام بذلك. و أما ما تقدم في المسألة (٢) من عدم جواز تعميره من واردة في الصورة المذكورة فيختص بما إذا كان خرابه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٢

بنحو لا - يمنع من الانتفاع به فيما أوقف عليه. و إن تعذر ذلك فالظاهر صيرورة العين صدقة مطلقه يجوز بيعها كما يجوز إبقاؤها و الانتفاع بها و لو بعمارتها على وجه آخر غير ما أوقفت عليه. نعم لا تتعين حينئذ للوجه الآخر، بل تبقى صدقة مطلقه يجرى عليها حكم الصدقات، فيجوز الانتفاع بها بعد خراب العمارة الثانية على وجه آخر، و هكذا مهما تعاقبت عليها العمارات.

هذا، و لا بد في إجراء الأحكام المذكورة من أن يقوم بذلك ولي الوقف الخاص مع وجوده، و إلا فالحاكم الشرعي، و عليه ملاحظة القرائن العامة و الخاصة في تشخيص الصورة و الوجه الذي وقع عليه الوقف. و مع اشتباه الحال فاللزام الاحتياط.

(مسألة ٦): إذا خرب الوقف و تعذرت عمارته من واردة أو من غيره جاز بيع بعضه لعمارة الباقي من غير فرق بين صورتين المتقدمتين. و ما تقدم من صيرورة العين صدقة إنما هو مع تعذر ذلك.

(مسألة ٧): في حكم تعطيل الوقف لخرابه تعطيله لسبب آخر غير الخراب، كما لو تعذر السكن في الدار لمنع السلطان، أو لعدم توفر لوازم السكن، أو غير ذلك، فيجرى حينئذ التفصيل المتقدم.

(مسألة ٨): قد لا يتعطل الوقف بل يبقى صالحا للانتفاع الذي تضمنته الوقفية، إلا أنه يتعذر انتفاع الموقوف عليه به و استعماله في الوجه الذي أوقف عليه. و ذلك لأحد أمور:

الأول: ارتفاع موضوعه، كما لو وقف شيئا لعمارة مسجد أو إنارته أو وقف فراشا أو أثاثا له فخرّب ذلك المسجد أو هجر، و كما لو وقف مدرسة في بلد لطلاب العلم، فترك الناس طلب العلم في ذلك البلد و هاجروا منه، و كما لو وقف شيئا لمصلحة هيئة أو جمعية معينة فانحلت تلك الهيئة أو الجمعية.

الثاني: الاستغناء عنه، كالاستغناء بالحديث عن القديم في أدوات الانارة أو التبريد أو الفرش أو الكتب أو الأبواب أو الأخشاب أو غيرها.

الثالث: تعذر استعماله لمنع سلطان أو نحوه.

الرابع: الخوف على العين الموقوفة من التلف أو السرقة أو نحوهما بنحو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٣

خارج عن المتعارف غير متوقع حين الوقف.

و حينئذ إن كان التعذر مؤقتا أو يتوقع زواله قريبا بحيث لا يستلزم تعطيل الوقف عرفا وحب الانتظار، و حرم الانتفاع بالعين الموقوفة في غير الوجه الذي وقفت له، و إنما فالأحوط وجوبا أنه إن أمكن الانتفاع بالعين الموقوفة مع بقاء عينها بمثل الانتفاع الذي أخذ في الوقف تعيين الانتفاع المذكور بها في مثل الجهة التي وقفت لها مع حاجتها، فيستعمل ما وقف لمسجد في مسجد، و ما وقف لحسينية في حسينية، و ما وقف لمدرسة في مدرسة، و ما وقف لجماعة من طلاب العلم - كالسادة مثلا - في طلاب العلم، مع مراعاة الأقرب فالأقرب في جميع ذلك. و مع تعذر استعماله في مثل تلك الجهة أو الاستغناء عنه فيها يستعمل فيما هو الأقرب فالأقرب لها عرفا كاستعمال ما وقف للمسجد في حسينية مثلا ثم في جهة عامة قريبة ثم في جهة خاصة قريبة أيضا.

نعم لا يختص الوقف بما يجعل له حينئذ، بل يجوز نقله لنظيره اختيارا، فإذا جعل في مسجد مثلا جاز نقله لمسجد آخر مع حاجته، بل إذا جعل في الأبعد لفقد الأقرب ثم وجد الأقرب فالأحوط وجوبا نقله إليه مع الحاجة.

أما إذا لم يمكن الانتفاع بالعين الموقوفة مع بقاء عينها بمثل الانتفاع الذي أخذ في الوقف في مثل الجهة التي وقفت لها أو الأقرب إليها - لعدم صلوحها للاستعمال المذكور كالأخشاب التالفة و الفرش المستهلكة، أو للاستغناء عنها في الأمثال و النظائر - فالظاهر أنها تكون صدقة يجوز بيعها و صرف ثمنها في مصرف الصدقات.

بقي في المقام أمران:

الأول: أنه يستثنى من ذلك ما إذا دار الأمر بين الانتفاع بالعين الموقوفة في غير الجهة التي وقفت عليها بنحو الانتفاع بها في الجهة التي وقفت عليها و بين الانتفاع ببدلها في نفس الجهة التي وقفت عليها، كما إذا هدم المسجد و دار الأمر بين استعمال آجره و أخشاب بنائه في بناء مسجد آخر و بين بيعها و صرف ثمنها في بنائه، و كما إذا قصرت أدوات إنارته أو تبريده عن الوفاء بحاجته و دار الأمر بين الانتفاع بها في مسجد آخر و بين بيعها و صرف ثمنها في إنارة نفس

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٤

المسجد أو تبريده. فإن الظاهر هنا لزوم اختيار الثاني، لأنه الأقرب عرفا للوقف.

الثاني: أن الأحوط وجوبا مع عدم وجود ولي خاص للوقف مراجعة الحاكم الشرعي، و استئذانه في التصرف في العين الموقوفة بالوجه المتقدم عند تعذر الانتفاع بها في الوجه الذي وقفت عليه.

(مسألة ٩): إذا جهل مصرف نماء الوقف، فإن أمكن الاحتياط تعين، فإذا تردد مثلا بين العلماء مطلقا و خصوص الفقراء منهم، صرف في الفقراء منهم، و كذا إذا تردد بين العلماء مطلقا و الفقراء مطلقا، و إن تعذر الاحتياط، فإن كانت المحتملات محصورة تعين الرجوع للقرعة، كما إذا تردد بين أحد مسجدين أو بين مساجد معينة، أو تردد بين الدفع للفقراء و الصرف لعمارة المسجد، و إن لم تكن محصورة صرف في وجوه البر، و الأحوط وجوبا اختيار ما يحتمل كونه مصرفا للوقف عند التردد بينه و بين ما يعلم بعدم كونه مصرفا

له.

(مسألة ١٠): إذا أجر الولي العين الموقوفة في الوقف التشريكي أو الترتيبي مدة معينة - كسنة مثلا - و في أثنائها مات بعض الموقوف عليهم أو تمام البطن السابق، أو ولد بعض من يشارك الموقوف عليهم لم تبطل الإجارة بالإضافة إلى حصته في تلك المدة، غاية الأمر أنه ينكشف بطلان التوزيع للأجرة، و يتعين توزيع ما يخص المدة الباقية على النحو المناسب للموت و الولاية الحادثين. على أنه لا يبعد أن ينصرف الوقف - تبعا للتعرف - إلى توزيع اجرة تمام السنة مثلا على الموجودين في رأس تلك السنة.

(مسألة ١١): الفسيل الخارج بعد الوقف إذا نما و استطال حتى صار نخلا مثمرا، أو قلع من موضعه و غرس في موضع آخر فما حتى صار نخلا - مثمرا لا يكون وقفا، بل هو من نماء الوقف فيجوز بيعه و صرفه في مصارف منفعة الوقف و نمائه، و كذا الحال في الولد الذي يلدته الحيوان الموقوف، إلا - أن ينص الواقف على وقف النماء المذكور تبعا للأصل، فيصح كما تقدم. و كذا إذا نص واقف البستان مثلا على أن للولي أن يغرس في البستان فسيلا و يجعله وقفا، ففعل الولي ذلك، فإنه يصير حينئذ وقفا كالنخل الذي أوقفه الواقف بوقفه للبستان.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٥

(مسألة ١٢): لا يجوز بيع الوقف في القسم الأول من القسمين المتقدمين في الفصل الأول مطلقا. و كذا في القسم الثاني، إلا أنه يستثنى منه مردان.

الأول: ما إذا بطلت الوقفية و صارت العين صدقة خاصة أو مطلقه، لتعذر الانتفاع بالوقف على الوجه الذي وقف عليه، على ما تقدم مفصلا في المسائل (٥) و (٦) و (٧) و (٨).

الثاني: ما إذا صرح الواقف في الوقف بالإذن في بيعه عند حدوث أمر - كاختلاف الموقوف عليهم و حاجتهم - بل مطلقا على الأظهر، و حينئذ يصرف ثمنه فيما يذكره الواقف أو يفهم منه.

و قد يدعى جواز البيع أيضا فيما إذا احتاج الموقوف عليهم و كان البيع خيرا لهم و برضاهم، و فيما إذا وقع الاختلاف بينهم. لكن الأحوط وجوبا عدمه و الاقتصار على ما سبق.

(مسألة ١٣): المخطوطات الأثرية و إن كانت تبطل وقفيتها إذا سقطت عن الانتفاع و تكون صدقة مطلقه أو خاصة إلا أن الاحتفاظ بها في المكتبات العامة الآمنة من أوضح مصارف الصدقات فلا ينبغي تضييعها ببيع أو نحوه.

و كذا الحال في جميع الأمور الأثرية التي يعتز بها و يهتم بحفظها إذا كان في حفظها إعزاز للدين و أهله.

(مسألة ١٤): إذا كان مفاد الوقفية تملك المنفعة أو النماء أو ثمنهما للموقوف عليهم، فإن كان الموقوف عليهم محصورين يمكن الوصول إليهم جميعا في العادة كان الظاهر التوزيع بينهم جميعا، و يكون بنحو التساوي ما لم ينص الواقف على التفاضل، و إن لم يكونوا محصورين و لا - يمكن الوصول إليهم جميعا في العادة - كالقراء و السادة - فالظاهر التوزيع بينهم في الجملة و لا - يجب الاستيعاب.

(مسألة ١٥): إذا كان مفاد الوقفية إن للموقوف عليهم الانتفاع بالوقف بالمباشرة - كالسكنى في الدار و المدرسة، و النزول في منازل المسافرين و الزوار، و الصلاة أو الجلوس في الحسينية، و الأكل من ثمرة الشجرة - فإن كان

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٦

هناك قرينة عامة أو خاصة على مقدار الانتفاع المبذول في الوقف كما و كيفا و زمانا عمل عليها، و إلا انصرف للمقدار المتعارف من الانتفاع، و هو يختلف باختلاف الأشياء الموقوفة، فالانتفاع في دار السكن يختلف مساحة عن الانتفاع في سكنى المدرسة، و هما يختلفان عن الانتفاع في منزل المسافرين، و لا يجوز لبعض الموقوف عليهم منع الآخرين.

نعم مع ضيق الوقف عن الاستيعاب و تشاح الموقوف عليهم و عدم تضمن الوقفية الترخيص بينهم، فإن كان مفاد الوقفية ثبوت الحق

للكل مطلقا تعين التصالح بينهم في كيفية القسمة بلحاظ الزمان - كشهر فشهرا أو سنة فسنة - أو بلحاظ المقدار بانتفاع كل منهم دون المقدار المجعول في الوقف، أو غير ذلك، ومع عدم التصالح يتعين الرجوع للحاكم الشرعي لفض النزاع، وإن كان مفاد الوقفية ثبوت الحق للكل ما وسعهم الوقف فالترجيح للسابق، ومع عدم السبق فاللازم التصالح في كيفية القسمة أو الرجوع للحاكم، على النهج السابق. هذا كله إذا لم تتضمن الوقفية تحكيم الولي في تعيين من له الانتفاع، وإلا كان هو المرجع مع التشاح.

(مسألة ١٦): إذا كان مفاد الوقفية إن للموقوف عليهم الانتفاع بالمباشرة فليس لبعضهم أخذ شيء من المال من الباقيين بدلا عن الانتفاع المذكور، ليستقلوا بالانتفاع ولا يشاركونهم فيه. نعم له أن يصلحهم على شيء من المال في مقابل عدم إعمال حقه، فيكون أخذ المال في مقابل ترك إعمال الحق، لا في مقابل نفس الانتفاع المستحق.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٧

الفصل الثامن فيما ثبت به الوقف

لا إشكال في أن الوقف يحتاج إلى إثبات، وأنه لا يحكم به بمجرد الاحتمال، بل يحكم بعده حينئذ. كما أنه بعد ثبوته والشك في خصوصياته - من عموم وخصوص وغيرهما - لا مجال للبناء على خصوصية ما من دون إثبات. ولو شك المكلف في دخوله في الموقوف عليهم أو في عموم الوقف لبعض التصرفات لم يحل له التصرف ما لم يحرز عموم الوقف له أو للتصرف المذكور، فإذا شك مثلا في أن حوض المدرسة أو بئرها أو مرافقها وقف على خصوص طلاب العلم أو على كل وارد لها لم يحل لغيرهم التصرف فيها، وكذا إذا شك في أن المرافق أو الميضاة الملحقين بالمسجد وقف على خصوص من يصلى في المسجد أو على ما يعم غيرهم لم يحل لغير من يصلى في المسجد استعمالها، وهكذا.

(مسألة ١): تثبت الوقفية بالعلم من أي سبب حصل، وبالبينة، و بإخبار ذي اليد، كما تثبت بها كيفية الوقف من كونه مسجدا أو حسينية أو وقفا تشريكية أو ترتيبية، على نحو تمليك المنفعة أو النماء للموقوف عليهم أو بذلها للانتفاع بهما بالمباشرة، إلى غير ذلك من الخصوصيات.

(مسألة ٢): إذا كانت العين تحت يد أكثر من واحد، فإن أخبر الكل بوقفيتها أو بكيفية وقفيتها صدقوا و ثبتت وقفيتها، وإن أخبر بعضهم فقط، فإن كان ظاهر يدهم ملكية العين تثبت الوقفية في حصته بالنسبة ولا تثبت في حصه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٨

الآخرين، وإن لم تكن يدهم كذلك - كما لو كانوا مستأجرين للعين، أو كانت عارية في أيديهم، أو غاصبين لها، أو غير ذلك - ثبتت الوقفية في تمام العين بإخبار بعضهم بها، إلا أن يكذبه الآخرون، فلا تثبت الوقفية في شيء منها حينئذ. وإن اتفقوا على الوقفية و اختلفوا في كفيتهما لم تثبت إحدى الكيفيتين.

(مسألة ٣): لا فرق في إخبار صاحب اليد بين أن يكون بالقول، و أن يكون بالكتابة و نحوها من طرق الإخبار. بل يكفي تصرفه في العين و معاملته لها معاملته الوقف، أو معاملته وقف خاص، كمسجد أو حسينية أو وقف تشريكية أو ترتيبية أو غير ذلك من كفييات الوقف. نعم لا بد من ظهور حاله في التصرف في بنائه على ما يناسب تصرفه و جزمه به، أما لو احتمل صدور التصرف منه لمجرد الاحتياط تبعا لاحتمال فلا يترتب عليه شيء.

(مسألة ٤): إذا كانت هناك عين صالحة للوقفية قد كتب عليها أنها وقف و احتمل أنها صادقة و أن العين وقف، فالكتابة المذكورة. تارة: لا تصدر عادة إلا ممن يضع يده على العين، بحيث تكون العين حين الكتابة تحت يده و في سيطرته، كما هو الظاهر في الأشياء الصغيرة كالإبناء و الكتاب و نحوهما، و كذا في الأشياء الكبيرة - كالدار و العقار - إذا كانت الكتابة محتاجة لعناية كالكتابة بالكاشي المثبتة في البناء و نحوها.

و اخرى: لا تكون الكتابة كذلك، كالكتابة على الدار من الخارج بالفحم.

و لا عبرة بالثانية، أما الأولى فالظاهر أنها توجب الحكم بوقفية العين المذكورة.

نعم، إذا كانت العين بيد شخص و ادعى ملكيتها، و اعتذر عن الكتابة بعذر مقبول صدق و حكم بملكيتها، و ترتب أحكامها. و كذا إذا ادعى أنه قد اشتراه لتحقق المبرر لبيع الوقف.

(مسألة ٥): إذا وجدت ورقة بخط شخص تتضمن أن العين الفلانية وقف، و كانت العين المذكورة في ملكه أو تحت ولايته بحيث له وقفها، فإن ظهر من حال الكتابة أنها صادرة بداعي الإخبار بصدور الوقفية أو بداعي إنشائها ثبتت الوقفية بذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٨٩

و إن لم يظهر ذلك فلا تثبت بها الوقفية، كما إذا احتل صدورها لمجرد تعلم الإنشاء، أو لكتابة مسودة الوقفية لعرضها على بعض الناس و استشارتهم فيها، على أن يتم إنشاؤها بعد ذلك عند اتضاح رجحانها أو حصول بعض التعديلات عليها.

(مسألة ٦): المتبع في تعيين نوع الوقف و كلفته و خصوصياته ظاهر كلام الواقف المتحصل منه بعد ملاحظة القرائن العامة و الخاصة المحيطة به، و قد تعرض فقهاؤنا رضى الله تعالى عنهم لمفاد جملة من العبارات، و قد أعرضنا عن ذلك لأن المعيار في مفاد العبارات المذكورة في كلامهم على ما ذكرنا، و هو أمر لا ينضبط، لعدم انضباط القرائن.

(مسألة ٧): تثبت الوقفية بتصرف الناس في العين على أنها وقف لهم، يستحقون التصرف فيه جيلا بعد جيل من دون مزاحم و مانع و معارض، كما يثبت عموم الوقفية و خصوصها و جميع خصوصياتها بذلك أيضا، فالأماكن العامة التي يتصرف الناس فيها على أنها وقف لهم من دون مزاحم يبنى على وقفيتها بما يناسب تصرفهم، و لا يحتاج إلى مثبت آخر من بينه أو إقرار أو غيرهما. و لا ترفع اليد عن ظاهر التصرف المذكور إلا بشواهد و قرائن تكشف عن عدم وقوعه في محله.

و الحمد لله رب العالمين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٠

الفصل التاسع في الحبس و السكنى و العمرى و الرقبى

و هي تشترك مع الوقف في تحييس العين من أجل استيفاء المنفعة تدريجا، إلا- أنها تخالفه في عدم ابتنائها على إخراج العين عن ملك مالكيها، بل تبقى في ملكه فتكون موروثه لورثته، و ليس لمن حبست له في التصرف بها في مدة الحبس تصرف المالك بالبيع و الشراء و نحوهما.

(مسألة ١): التحييس عبارة عن التصديق بمنفعة العين وحدها و قصرها على شخص أو أشخاص محصورين، أو على جهة معينة عامة يصح الوقف عليها، كالفقراء و العلماء و الحجاج و الزوار و سبيل الله تعالى و خدمة المسجد و غيرها.

(مسألة ٢): لا- بد في التحييس من إنشاء مضمونه بما يدل عليه من قول أو فعل، على نحو ما تقدم في الوقف و غيره، كما إذا قال: حبست فرسى على زيد، أو فى سبيل الله تعالى، أو دفع فرسه لزيد بتيئه تحييسها عليه، أو نحو ذلك.

(مسألة ٣): لا بد فى لزوم التحييس من قصد القرية و القبض، على النهج المتقدم هناك. و فى اشتراط القبول فيه إشكال.

(مسألة ٤): إذا حبس المالك ملكه مدة معينة لزم فى المدة المذكورة، و ليس له الرجوع عنه قبل مضيتها، و إذا مات قبل مضيتها فليس لوارثه الرجوع فيه، فإذا مضت المدة عادت المنفعة له أو لوارثه.

(مسألة ٥): إذا أطلق المالك التحييس و لم يوقت بمدة معينة و كانت الجهة التي حبسه لها محدودة لا دوام لها- كشخص معين- لم ينفذ بعد موت الحابس،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩١

بل يرجع ميراثا لورثته. و الظاهر لزومه عليه في حياته، و ليس له الرجوع فيه.

نعم، له الرجوع متى شاء إن اقتصر على بذل ملكه للمنفعة الخاصة، كما لو أسكن شخصا الدار أو أخدمه عبده أو استخدم سيارته أو دابته في نقل الحجاج أو الزوار، من دون أن ينشئ التحبب و يلتزم به.

(مسألة ٦): إذا أطلق المالك التحبب و لم يوقت بمدة معينة و لم تكن الجهة التي حبسه لها محدودة، بل كان من شأنها الدوام- كالعلماء و الفقهاء و خدمة المسجد- فهل يبقى التحبب مع إطلاقه نافذا ما دامت العين باقية، و لا يظهر الفرق بينه و بين الوقف عملا إذا سقطت العين عن الانتفاع المقصود، حيث تبقى صدقة في الوقف و تبقى ملكا لمن حبسها في التحبب، أو يبطل التحبب بموت الحابس كما في الصورة السابقة و جهان أقواهما الثاني. و كذا الحال إذا صرح الحابس بالدوام و التأيد.

(مسألة ٧): من أفراد الحبس السكني و هي تختص بالمسكن، و تتضمن جعل حق السكن لشخص معين، و تجري فيها الأحكام المتقدمة.

(مسألة ٨): إذا قيد الحبس- في المسكن و غيره- بمدة معينة- كعشر سنين مثلا- قيل له أيضا: رقبى، و إذا قيد بعمر الحابس أو عمر المحبب عليه قيل له: عمرى. و يختص الجميع بما إذا كان المحبب عليه شخصا معيناً، أما إذا كان عنوانا عاما فلا- يطلق عليه إلا الحبس.

(مسألة ٩): حيث سبق عدم خروج العين في الحبس و ما الحق به عن ملك المالك فللمالك بيع العين مسلوبة المنفعة من دون أن يبطل التحبب أو ينافيه. أما المحبب عليه فليس له أن يبيع المنفعة، أو يصالح عليها أو على إسقاطها، لعدم وضوح كونه مالكا لها، بل يشكل جواز المصالحة معه على أن لا ينتفع بالعين بنحو يكون للمصالح معه الانتفاع بها بدلا عنه، لأن الظاهر أو المتيقن أن للمحبب عليه الانتفاع بالمباشرة، فمع عدم انتفاعه بنفسه تكون المنفعة تحت سلطان المالك المحبب تبعا للعين التي هي ملكه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٢

المبحث الثاني في بقية الصدقات مما لا يبني على التحبب

و هي على قسمين:

القسم الأول: ما يكون صدقة بنفسه من دون أن يضاف إلى متصدق عليه، و يكون تملكه للمستحق أو بذله له أو تسليطه على الانتفاع به متأخرا رتبة و زمانا عن كونه صدقة بنفسه و متفرضا على ذلك، لا مقوماً و مقارنا له. و منه الزكاة الواجبة التي جعلها الله تعالى في النصاب المملوك، و زكاة الفطرة التي جعلها في ذمة المكلف، فإنهما متعينان بأنفسهما، بل يمكن تعيينهما بالعزل خارجا قبل أخذ المستحق لهما، و منه الوقف إذا بطلت وقفته كما تقدم.

(مسألة ١): الظاهر مشروعية التصديق بالنحو المذكور، فهو نحو من الإيقاع و يكفي فيه إخراج المالك المال عنه و تعيينه في جهة قريبة، نظير الوقف، و ليس الاختلاف بينهما إلا في ابتناء الوقف على تحبب العين لاستيفاء النماء أو المنفعة، و عدم ابتناء التصديق المذكور على ذلك، بل على مجرد جعل العين صدقة مطلقاً أو مقيدة بمصرف خاص من دون تحبب أو تملك، فيخرج المال بذلك عن ملك مالكة و يتعين للجهة التي عين لها، و لا يجوز للمالك الرجوع فيه بعد تعيينه.

(مسألة ٢): من الصدقة المطلقة بالمعنى المذكور ما تعارف في عصورنا من عزل مقدار من المال بعنوان الخيرات التي تصلح للصرف في جميع وجوه البر.

(مسألة ٣): من الصدقة المقيدة بالمعنى المذكور التبرعات للجهات

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٣

الخيرية المختلفة، كالمناسبات الحسينية و نحوها مما ينسب للنبي صلى الله عليه و آله و آله عليهم السلام من إطعام أو مجالس أو

مواكب عزاء أو أفراس، وكذا ما يخصص لسائر المناسبات الدينية، وكذا التبرع لصنف من المؤمنين - كالعلماء و السادة - أو لسد حاجة شخص معين، كبناء داره أو زواجه أو علاجه أو نحوها إذا ابتنى التبرع على تعيين المال للجهة المذكورة من دون تملك للشخص حينه، وإلا دخل في القسم الثاني من الصدقة. هذا كله إذا ابتنى التبرع على قطع المالك علاقته بالمال وإخراجه عن ملكه، وإلا كان وعدا بالبذل عند الحاجة من دون أن يكون المال صدقة قبل الصرف.

(مسألة ٤): من الصدقة المذكورة التبرع للصادق الخيرية التي تعارف استحداثها في عصورنا إذا ابتنت على قطع المتبرع علاقته بالمال، أما لو بقي المال له و كان مبنى الصندوق على بذله للتصرف فيه بالإقراض أو المعاوضة أو نحوها فهو خارج عن ذلك، و راجع إلى التوكيل في التصرف الخاص.

(مسألة ٥): من الصدقة المذكورة التبرع للجمعيات أو الجهات العامة الخيرية كالمكتبات و المستشفيات و الجامعات و نحوها، فإن الظاهر كون المال في جميع ذلك صدقة تتعين فيما عينت له.

(مسألة ٦): لا بد في لزوم التصدق المذكور من قبض المال الذي تصدق به من قبل من يتولى صرف الصدقة المذكورة أو جمعها، و إذا كان هو المتصدق نفسه كفى قبضه المال بما أنه متعين للجهة المتصدق لها و خارج عن ملكه.

(مسألة ٧): إذا كانت الصدقة المذكورة مقيدة بمصرف خاص فتعذر أو ارتفع موضوعه صرف المال في مصارف الصدقات، و الأحوط استحبابا حينئذ تحرى الأقرب فالأقرب للمصرف الخاص المقتيد به التصدق. و كذا الحال لو كان التعذر و ارتفاع الموضوع من أول الأمر قبل التصدق.

(مسألة ٨): إذا جعل المتصدق الصدقة لله تعالى، من دون نظر لمصرف خاص فالأحوط وجوبا صرف المال في الفقراء و المساكين و ابن السبيل.

القسم الثاني: ما يكون صدقة بإضافته لمتصدق عليه و جعله له، نظير الهبة. و هي بالمعنى المذكور واجبة في موارد كثيرة، كما في الكفارات و فدية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٤

الصيام و غيرها مما يذكر في أبواب الفقه المتفرقة، أما في غير ذلك فهي من المستحبات المؤكدة، و قد تواتر الترغيب فيها و الحث عليها في الكتاب المجيد و أحاديث النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة من إله عليهم السلام، و قد ورد أنها جنّة من النار، و أن من ختم له بها دخل الجنة، و أنها تفك من بين لحي سبعين شيطانا، بل سبعمائه - كلهم يأمر الإنسان أن لا يفعل، و أنها تقع في يد الله تعالى قبل أن تقع في يد العبد، كما قال عزّ من قائل أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحْفَظُهَا لِلْمَتَصَدِّقِ فِي خَزَائِنِ رَحْمَتِهِ مَبَاشَرَةً، من دون أن يتوسط في إيصالها ملك يرفعها.

كما ورد أنها دواء للمريض، و بها تدفع ميتة السوء، و الداء و الدبيلة - و هي الطاعون و خراج و دمّل يظهر في الجوف و يقتل صاحبه غالبا - و الحرق و الغرق و الهدم و الجنون. إلى أن عدّ سبعين بابا من السوء، و أن بها يؤخر الأجل، و يقتضى الدين، و هي تزيد في المال، و تخلف البركة. إلى غير ذلك مما ورد فيها و في الحث عليها.

(مسألة ٩): يستحب افتتاح اليوم بالصدقة، ليدفع بها شره و نحسه، و انفتاح الليل بها، ليدفع شره و نحسه، و في الحديث: «أن صدقة الليل تطفى غضب الرب، و تمحو الذنب العظيم و تهون الحساب، و صدقة النهار تثر المال و تزيد في العمر». و أفضلها صدقة السر، فقد ورد أنها تطفى غضب الرب، و صاحبها أحد السبعة الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله.

(مسألة ١٠): الظاهر صحة الصدقة المذكورة من الصبي في ماله إذا بلغ عشر سنين و وضعها في موضعها، و لا يشترط فيها إذن الولي، و ذلك من جملة المستثنيات من الحجر على الصبي.

(مسألة ١١): الصدقة بحسب الأصل من سنخ الهبة مشروطة بالقرب، فهي من العقود تفتقر إلى الإيجاب و القبول، و تقع بكل ما يدل

على إنشاء ذلك و الالتزام به من قول أو فعل، نظير ما تقدم في جميع العقود، كما أنها مشروطة بالقبض كالهبة. و يلحق بها كل إحسان مالى كإبراء المديون من دينه و إعاره المتاع و بذله لمن يطلبه، و كذا بذل الطعام و الشراب و نحوهما و إن لم يكن بنحو منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٥

التملك. و لا يلزم فيها حينئذ أن تكون عقدا، بل قد تكون إيقاعا، و لا يجرى عليها حكم الهبة، بل يلحق بالصدقة كل إحسان و إن لم يكن ماليا، فقد ورد أن كل معروف صدقة، و أن تنحية الأذى عن الطريق صدقة، و أن صنائع المعروف تدفع ميتة السوء و مصارع الهوان.

(مسألة ١٢): يعتبر فى الصدقة قصد القربة، بمعنى عدم ترتب أثر خصوصية الصدقة بدونه، و إن ترتب عليها أثر الهبة حينئذ. نعم ليس كل هبة بقصد القربة صدقة، بل الصدقة هبة خاصة يعرفها المتشعبة بمرتكباتهم.

(مسألة ١٣): تحل صدقة الهاشمى على الهاشمى، مستحبة كانت أو واجبة، حتى الزكاة المفروضة. و لا تحل زكاة غير الهاشمى على الهاشمى على ما تقدم فى كتاب الزكاة، و تحل غيرها من أنواع الصدقة من غير الهاشمى على الهاشمى، واجبة كانت - كالكفارات و فدية الصيام - أو مستحبة. نعم ما يتعارف من دفع المال القليل لدفع البلاء و نحوه، مما كان فيه نحو من الذل و الهوان على الآخذ ففى جوازه إشكال، و الأولى دفعه بعنوان الهبة و الهدية و إن كانت قريبة، تجنباً لحرمانه و هوانه.

(مسألة ١٤): لا يجوز الرجوع فى الصدقة بعد القبض و إن كانت لأجنبى، حتى قبل التصرف المغير للعين، و بذلك تمتاز عن الهبة. (مسألة ١٥): لا- تجوز الصدقة التى هى من سنخ الهبة على الغنى، و إن دفعت له بعنوان كونها صدقة لم يملكها، و لم تبرأ بها ذمة الدافع إذا كانت واجبة.

نعم يستحب التصديق على مجهول الحال إذا سأل، احتياطا لاحتمال حاجته، و إن لم يحل له المال إن كان غنيا. (مسألة ١٦): لا تجوز الصدقة على الناصب، و تجوز على غيره من المخالفين و الكفار عند ضرورتهم كسدد جوعه و رى عطشه، كما تجوز الصدقة على مجهول الحال، و لا سيما من وقعت له الرحمة فى القلب، و على المستضعفين و الضعفاء من الشيوخ و النساء و الصبيان. و الأولى الاقتصار فى الصدقة عليهم على القليل.

(مسألة ١٧): من تصدق بصدقة على شخص و أوصلها له فلم يقبلها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٦

و ردّها لم يحل للمتصدق أكلها و إرجاعها فى ماله، بل عليه أن ينفقها فى وجوه البر، و تكون من القسم الأول من الصدقة. نعم حيث تقدم هناك توقف لزوم الصدقة على قبضها فيكفى فى القبض هنا قبض الرسول الذى كلف بإيصالها، كما يكفى قبض من تصدق عليه بها فلم يقبلها و ردّها.

(مسألة ١٨): التوسعة على العيال من غير سرف أفضل من الصدقة على غيرهم، بل يكره لصاحب المال إنفاقه فى وجوه البر و المعروف بحيث يبقى هو و عياله من غير شىء، و فى بعض الروايات أنه حينئذ ممن لا يستجاب له لو دعا بالرزق.

(مسألة ١٩): الصدقة على الرحم أفضل من الصدقة على غيره. بل فى بعض الروايات: لا يقبل الله الصدقة و ذو رحم محتاج. و أفضلها الصدقة على الرحم الكاشح، و هو الذى يضم لك العداوة، أو الذى يعرض عنك لعداوته، و لعل الثانى أقرب.

(مسألة ٢٠): يستحب التوسط فى إيصال الصدقة للمسكين، ففى الخبر:

«لو جرى المعروف على ثمانين كفا لأجروا كلهم من غير أن ينقص صاحبه من أجره شيئا».

(مسألة ٢١): تكره المسألة مع الحاجة. و يظهر من جملة من النصوص حرمة السؤال مع عدم الحاجة. بل يظهر من بعضها أنه ليس المراد بالحاجة هو الفقر الشرعى، بل الحاجة العرفية القريبة ففى الحديث: «من سأل الناس و عنده قوت ثلاثة أيام لقي الله يوم يلقاه و ليس على وجهه لحم».

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٧

كتاب الوصية

إشارة

و هي عهد الإنسان في حياته بما يريد بعد وفاته، و هي من المستحبات المؤكدة، و قد ورد أنها حق على كل مسلم، و أنه لا ينبغي أن يبني إلا و وصيته عند رأسه. و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أنه قال: «من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا في مروته و عقله» و عنهم عليه السَّلام: «إن الله تبارك و تعالى يقول: ابن آدم تطولت عليك بثلاثة: سترت عليك ما لو يعلم به أهلك ما و أروك، و أوسعت عليك فاستقرضت منك فلم تقدم خيرا، و جعلت لك نظرة عند موتك في ثلثك فلم تقدم خيرا». و قد تقدم في مقدمة الكلام في غسل الأموات ما ينفع في المقام.

و يقع الكلام فيها في ضمن فصول.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٨

الفصل الأول فيما تحقق به الوصية

الوصية قسمان.

القسم الأول: الوصية التمليلية، و هي عبارة عن أن يجعل شيئا من تركته لشخص خاص أو لجهة خاصة، و هي نحو من التمليك أو التخصيص المعلق على الموت، و يترتب مضمونها بعد الموت بلا- حاجة إلى سبب لإيقاعه، كما لو قال: الشيء الفلاني لزيد بعد وفاتي، أو للفقراء أو للمسجد. فإن الشيء المذكور يتعين فيما عتین له بعد الوفاة بلا حاجة إلى جعل من الوصي أو الوارث، بل ليس وظيفتهما إلا بذله لمن جعل له أو فيما جعل له، لأنه مستحق بعد الموت بالوصية نفسها.

القسم الثاني: الوصية العهدية، و هي العهد لشخص معين بالولاية على أطفاله القاصرين أو على ما له الحق فيه من تركته لينفذ فيه عهده، و كذا العهد بالتصرف في قسم من تركته بما يريد، سواء كان التصرف المذكور خارجيا- كما لو أوصى بتكفينه بكفن خاص قد أعدّه- أم اعتباريا، كما لو أوصى بقسم من تركته أن يعطى لزيد، أو يجعل مسجدا، أو أن يباع و يوزع ثمنه على الفقراء، أو نحو ذلك. و التصرف الاعتباري في هذا القسم لا ينفذ بنفس الموت، بل لا بد من إيقاعه من الوصي أو غيره ممن له ذلك، و لو لم يوقعه من له إيقاعه لم يقع، غاية الأمر أن الوصي يكون عاصيا في عدم إيقاعه.

(مسألة ١): تقدم في مباحث تجهيز الميت الإشكال في نفوذ الوصية بالتجهيز، و أن اللازم معها الجمع بين إذن الولي الشرعي و الوصي. نعم إذا أعد الإنسان كفنه و جب تكفينه به.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٢٩٩

(مسألة ٢): يكفي في تحقق الوصية كل ما دلّ عليها، من لفظ صريح أو ظاهر، أو فعل من إشارة أو كتابة أو غيرهما. و إذا وجدت كتابة بخطه تتضمن وصية، فإن ظهر منها أنها صادرة بداعي إنشاء الوصية أو الإخبار بها كفى في ثبوت الوصية، و إلا لم تثبت الوصية بها، نظير ما تقدم في الوقف.

(مسألة ٣): لا يعتبر القبول من الموصى له في الوصية التمليلية.

و المشهور بطلانها مع رد الموصى له إذا كان شخصا معينا أو أشخاصا معينين، و هو لا يخلو عن إشكال، فاللازم الاحتياط، بل لا

إشكال في عدم بطلانها برده لها إذا سبق منه القبول بها في حياة الموصى أو بعد وفاته.

(مسألة ٤): لو أوصى له بشيئين فردّ أحدهما جرى الإشكال المتقدم فيما ردّ، و صح في الآخر. و كذا الحال فيما إذا أوصى له بشيء واحد فردّ بعضه.

(مسألة ٥): إذا تضمنت الوصية العهدية أمرا متعلقا بالغير لم يجب عليه تنفيذه، سواء كان في صالح الموصى له، كما لو أوصى بأن يعطى قسما من تركته أو يلبس ثيابه، أم لم يكن في صالحه كما لو أوصى بأن يصلى عنه أو يحج عنه.

نعم لو أوصى بأن يصلى عليه أو نحوه من واجبات التجهيز فالأحوط وجوبا قيامه به بإذن الولي، إلا أن يلزم الحرج عليه.

(مسألة ٦): لا يفرق في حكم المسألة السابقة بين الوصى و غيره، و ما يأتي من أن الوصى مكلف بتنفيذ وصايا الميت إنما يراد به وجوب السعي عليه لتحصيل من يقوم بها، لا أنه ملزم بتحقيقها مطلقا و لو بمباشرته للعمل الموصى به.

(مسألة ٧): قد يجب على الغير تنفيذ ما طلبه الموصى بالمباشرة من حيثية أخرى غير الوصية، كما لو صالحه في حياته على أن يصلى عنه بعد وفاته بمال معين، أو شرط عليه ذلك في ضمن عقد لازم، أو كان المكلف قد ألزم نفسه بالعمل بتنفيذ ما طلب منه بيمين أو نحوه، لكن ذلك خارج عما نحن فيه من لزوم العمل عليه من حيثية الوصية.

(مسألة ٨): إذا قال: ليصلّ زيد بمائة دينار- مثلا- لم يجب على زيد الصلاة عنه، كما تقدم، لكن لو صلى عنه استحق المال المجعول لا من حيثية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٠

الجعالة، بل من حيثية الوصية، لأن الطلب المذكور يرجع إلى الوصية بدفع ذلك المال لزيد على تقدير صلاته عنه كاجرة للصلاة، و حينئذ لا بد من تحقق شروط نفوذ الوصية في الوصية المذكورة، و لذا تخرج من الثلث، لا من أصل التركة كالديون.

(مسألة ٩): لا يتوقف نفوذ وصاية الوصى على قبوله. و إذا ردّ لم ينفذ ردّه و وجب عليه أن يقوم بما أوصى له إلا أن يبلغ الموصى ردّه في حال يمكنه أن يوصى إلى غيره.

(مسألة ١٠): إذا ردّ الوصى و أبلغ الموصى برده فإن أعرض الموصى عن وصيته إليه سقطت وصايته، و إن لم يعرض أو أصرّ على وصيته إليه فالظاهر عدم سقوط وصايته، غاية الأمر أنه لا يجب عليه القيام بالوصية و له الامتناع من ذلك، فيكون الحال كما لو تعذر على الوصى تنفيذ الوصية، و لو رضى بعد ذلك بالقيام بالوصية كان هو المقدم على غيره في تنفيذها.

(مسألة ١١): الظاهر ترتب الأثر المتقدم على الرد حتى لو كان قبل الوصية، فإذا قال زيد لعمر: لا توص إلى، أو: لا أقبل وصيتك إلى، فلم يعتن عمرو و أوصى إليه، لم يكن زيد ملزما بالقيام بالوصية من دون حاجة إلى أن يبلغه برده مرة أخرى بعد الوصية. و أظهر من ذلك ما إذا أوصى إليه فردّ و أبلغه بالرد فلم يعتن و جدّد الوصية له.

(مسألة ١٢): الظاهر أن قبول الوصى للوصية لا يمنعه من ردّها فينفذ ردّه بالشرط المتقدم.

(مسألة ١٣): إذا طلب الوالد من ولده قبول وصيته لم يكن للولد الامتناع و الرد. أما إذا أوصى إليه من دون أن يطلب منه القبول فله الرد، على نحو ما تقدم في غيره.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠١

الفصل الثاني في الوصى

و يعتبر فيه أمور.

الأول: البلوغ، فلا تنفذ وصية غير البالغ على نحو وصية البالغ. نعم تصح وصية ابن عشر سنين إذا كان قد عقل و كانت وصيته في وجوه الخير و المعروف. بل الأحوط وجوبا نفوذ وصيته باليسير في وجوه الخير و المعروف إذا كان ابن سبع سنين، فعلى الورثة إنفاذ

وصيته حينئذ عملا على الاحتياط المذكور.

الثاني: العقل، فلا تصح وصية المجنون و السكران و نحوهما حال فقدهم للعقل. نعم لا تبطل الوصية بطرء شيء من ذلك بعدها.
(مسألة ١): في اشتراط الرشد المالى فى الوصية بالمال إشكال. بل الظاهر عدم اشتراطه إذا كانت الوصية فى وجوه الخير و المعروف.
كما أنه لا يعتبر الرشد المالى فى الوصية بغير المال.

الثالث: الاختيار، فلا تصح وصية المكره.

الرابع: الحرية، فلا تصح وصية المملوك إلا بإذن مولاه. و لو أوصى ثم تحرر لم تنفذ وصيته إلا أن يجيزها، فتكون الإجازة وصية مستأنفة.

الخامس: أن لا يكون قاتل نفسه، فمن أحدث فى نفسه حدثا برجاء أن يترتب عليه الموت و كان عاصيا بذلك ثم أوصى و مات لم تنفذ وصيته فى ماله.

و تنفذ فيما عدا ذلك، كما إذا لم يتعمد ما أحدثه فى نفسه، أو تعمده لا برجاء الموت، أو تعمده برجاء الموت بوجه يعذر فيه و لم يكن عاصيا، كما لو توقف عليه واجب أهم، أو كان عاصيا بذلك لكنه لم يمت به، بل عوفى منه ثم مات

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٢

بسبب آخر، أو أوصى قبل أن يحدث فى نفسه الحدث المذكور ثم أحدثه و مات به. نعم فى نفوذ وصيته بعد الحدث المذكور فى غير المال - كالولاية على أطفاله - إشكال، فاللازم الاحتياط.

(مسألة ٢): لا يعتبر فى الموصى الإيمان، فتصح الوصية من المخالف و الكافر. نعم للمؤمن إلزامها بمقتضى دينهما فى حكم الوصية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٣

الفصل الثالث فى الموصى له

(مسألة ١): لا تصح الوصية التمليلية و لا العهديه للمعدوم إذا استلزمت تمليكا لمعدوم، كما إذا قال: إذا مت فدارى لأولاد زيد لكلّ منهم ربع منها، أو قال: إذا مت فاعطوا دارى بعد موتى لأولاد زيد لكلّ منهم ربع منها، و كان ذلك منه بتخيّل أو توقع أن أولاد زيد حين موته أربعة، و كانوا فى الواقع ثلاثة. و تصح فيما عدا ذلك، بأن كان الموصى له معدوما حين الوصية موجودا حين موت الموصى، كما لو قال: دارى لأولاد زيد الموجودين حين موتى، أو: أعطوها لهم، و لم يكن لزيد أولاد حين الوصية، و إنما وجدوا بعدها، أو كان أولاده حين الوصية ثلاثة و حين موت الموصى أربعة، فإن الدار تقسم بين الأربعة أرباعا لا بين الثلاثة الكبار أثلاثا.

و مثل ذلك ما إذا كان الموصى له معدوما حين الوصية و حين موت الموصى، إلا أنه موجود حين تحقق التملك الموصى به، كما لو قال: ثمرة البستان الفلانى فى كل عام لمن يوجد فى ذلك العام من ذريتى طبقه بعد طبقه، أو: ادفعوا الثمرة المذكورة لهم، فإن الثمرة المتجددة بعد وفاة الموصى تكون لمن هو موجود فى عام حصولها، و إن لم يكن موجودا حين الوصية أو حين موت الموصى.

(مسألة ٢): إذا أوصى للحمل وصية تمليكية فإن سقط حيا و استهل صحت الوصية، و إلا فإن لم تحلّ الحياة بطلت، و إن حلّت الحياة و مات قبل أن يستهل ففى صحتها إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٣): تجوز الوصية للوارث، و تستحب الوصية لغيره.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٤

(مسألة ٤): تجوز الوصية للمخالف و الكافر ذميا كان أو حريبا، إلا أن يكون فى الوصية ترويح للباطل و تشجيع عليه، فتبطل.

(مسألة ٥): لا تصح الوصية لمملوك غير الموصى، إلا أن يكون قد أعتق منه شيء فتصح الوصية بنسبة ما أعتق منه، فإن كان هو الربع مثلا صحت الوصية فى ربعها، و هكذا.

- (مسألة ٦): تصح الوصية لمملوك الموصى على تفصيل غير مهم بعد قلّة الابتلاء بالمسألة أو عدمه.
- (مسألة ٧): إذا مات الموصى له قبل الموصى، فإن رجح الموصى عن وصيته سقطت الوصية، ولو لم يرجع - ولو للجهل بموته - انتقل المال الموصى به لوارثه. ولا أثر لرد الوارث حينئذ، بل هو يملك قهرا على نحو ملكه للميراث.
- (مسألة ٨): استحقاق وارث الموصى له للوصية على نحو استحقاقه لميراثه منه، فيقسم بين الورثة على نحو قسمة الميراث، ولا ترث الزوجة منه إن كان أرضا، وتوفى منه ديون الموصى له للميت، وتنفذ منه وصاياه، وغير ذلك.
- (مسألة ٩): لا فرق في ذلك بين الوصية التمليلية - كما لو قال: هذا لزيد بعد وفاتي - والوصية العهديه، كما لو قال: أعطوا هذا لزيد بعد وفاتي.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٥

الفصل الرابع في الوصى

- وهو الذى يجعله الموصى متوليا لتنفيذ وصاياه، سواء كان واحدا أم متعددا. ويعتبر فيه أمور.
- الأول: البلوغ، فلا تصح الوصية إلى الصبى منفردا، ولا منضمًا للغير، إذا أريد بها تصرفه حال صباه. أما إذا أريد تصرفه بعد البلوغ فالظاهر صحتها. كما أنه مع إطلاق الوصية له تصح، لكن ليس له التصرف قبل البلوغ.
- نعم، التصرفات الفورية - كقضاء الدين وقسمة المال على الورثة، ودفع الغائلة عن المال لو تعرض للخطر - يقوم بها غيره من الأوصياء لو كان، ومع عدمه يقوم بها غير الوصى، كما لو لم يكن للميت وصى، أو كان وفقد، أو تعذرت مراجعته على ما يأتى.
- (مسألة ١): إذا أوصى إلى الصبى والبالغ، فإن نصّ على عدم التصرف إلا بعد بلوغ الصبى وجب الانتظار، وإن أطلق استقل البالغ بالتصرف، ولا ينتظر بلوغ الصبى، فإن بلغ الصبى لم يكن له الاعتراض والتبديل فيما أمضاه البالغ، إلا أن يكون البالغ قد خالف وصية الميت، فإنه يردده إلى ما أوصى به.
- (مسألة ٢): إذا أوصى إلى الصبى والبالغ فمات الصبى قبل البلوغ أو بلغ مجنونًا، أو نحو ذلك مما يتعذر معه قيامه بالوصية، فإن نصّ على عدم التصرف إلا بعد بلوغ الصبى جرى ما يأتى فى حكم تعذر قيام أحد الوصيين بالوصية، وإلا استقل البالغ بالتصرف كما يستقل به قبل بلوغ الصبى على ما تقدم.

الثانى: العقل، فلا تصح الوصية للمجنون، على النحو المتقدم فى الصبى.

(مسألة ٣): إذا أوصى إلى عاقل فجّن، فإن ظهر من الموصى الإعراض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٦

عن الوصية إليه بطلت وصايته، ولم تعد لو عاد إليه عقله، وإلا - بقيت وصايته وعمل عليها لو عاد إليه عقله. وأظهر من ذلك ما لو صرح الموصى ببقائه على الوصاية إذا عاد إليه عقله.

الثالث: الحرية، فلا تصح الوصية للمملوك إلا بإذن سيده، وإذا أذن كان له الرجوع عن إذنه ما دام الموصى حيا. والأحوط وجوبا الاقتصار فى ذلك على ما إذا أبلغ الموصى برجوعه فى حال يسعه نصب غيره.

(مسألة ٤): المشهور اشتراط الإسلام فى الوصى إذا كان الموصى مسلما.

ولا يخلو عن إشكال، خصوصا إذا كانت متمحضة فى المالىات الراجعة إليه، ولم تتضمن ولاية على مسلم ولا على ماله، بل الظاهر حينئذ صحتها.

(مسألة ٥): لا تشترط العدالة فى الوصى، بل ولا الوثوق، إلا إذا تضمنت الوصية الولاية على الأطفال، فإنه لا يجوز للموصى جعلها لمن لا يثق به فى مراعاة صلاحهم، ولو فعل كان خارجا عن مقتضى الولاية عليهم، فلا تصح وصيته له، ويكون كما لو لم يوصّ بهم.

أما إذا أوصى لمن يثق به فإن وصيته تنفذ، ولا ينزل إلا بظهور تفريطه، على ما يأتي في حكم تقصير الوصى.

(مسألة ٦): تجوز الوصاية للمرأة على كراهية.

(مسألة ٧): يجوز للموصى أن يوصى إلى أكثر من واحد بنحو التشريك - بحيث لا ينفذ التصرف إلا باجتماعهم - أو بنحو الترتيب، أو بنحو يقتضى استقلال كل واحد عند سببه للتصرف، أو عند حضوره، أو غير ذلك، أو بنحو يقتضى استقلال كل واحد في جهة خاصة أو قسم خاص من التركة. والمتبع في جميع ذلك تصريح الموصى أو ظهور كلامه، و لو بضميمة القرائن الحالية أو المقالية.

(مسألة ٨): إذا أوصى لأكثر من واحد بنحو التشريك فسقط أحدهم عن مقام الولاية بموت أو مرض أو عجز أو غيرها، فإن استفيد من الوصية له مجرد تشريفه و تكريمه استقل الباقي بالولاية، و إن استفيد منها الاهتمام بإعمال نظره توثقا من الوصى لحسن التصرف و عدم اكتفائه برأى الوصى الآخر فالأحوط وجوبا الرجوع للحاكم الشرعى لتعيين من يقوم مقامه فى ذلك. و كذا الحال لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٧

تردد الأمر بين الوجهين.

(مسألة ٩): إذا أوصى لأكثر من واحد بنحو التشريك فتشاح الأوصياء لاختلاف نظرهم، فإن كان هناك شيء يجتمعون على صحته تعين، كما لو اختار بعضهم إنفاق المال فى وجوه البر على الإطلاق و اختار الآخر إنفاقه على خصوص الفقراء، و إن لم يكن هناك شيء يجتمعون على صحته - كما لو اختار بعضهم اتفاق المال على الفقراء و اختار الآخر إنفاقه على مجالس سيد الشهداء عليه السلام - فالأحوط وجوبا الرجوع للحاكم الشرعى. و الأحوط وجوبا للحاكم - حينئذ - محاولة إقناع الأطراف على ما يجتمعون عليه، و مع تعذر ذلك يكون التصرف له، و لا يخرج عن أحد الوجوه التى اختلف الأوصياء فيها، فإن اتضح له أولوية بعضها عمل عليه، و إلا فالأحوط وجوبا له الرجوع للقرعة فى تعيين ما يعمل عليه منها.

(مسألة ١٠): إذا سقط الوصى عن مقام الولاية بموت أو عجز أو نحوهما فالأحوط وجوبا الاشتراك بين الورثة القابلين للولاية و الحاكم الشرعى فى تنفيذ الوصية. و لا يشترط - حينئذ - نصب وصى مستقل بالتصرف نظير الوصى الذى عينه الموصى، بل لا بد من كون المتصرف وكيلا عنهم.

(مسألة ١١): إذا قصير الوصى فى تنفيذ الوصية كان لكل أحد رده و خصوصا الورثة، فإن لم يرتدع أو تشاح مع الورثة كان لهم بالاشتراك مع الحاكم الشرعى الإشراف عليه، و مع تعذر إزمته بتنفيذ الوصية فالحكم كما فى المسألة السابقة.

(مسألة ١٢): الوصى أمين لا يضمن إلا بأمرين:

الأول: التعدى عما يجب عليه و الخروج عنه، سواء كان ذلك بالخروج عما أوصى إليه و تبديله - كما لو أوصى بالحج بالمال ففرقه فى الفقراء - أم بالخروج عما يجب عليه بعد تعذر ما أوصى به - كما إذا نسي الوصى الأمر الذى عينه الموصى - فإنه يتعين عليه إنفاقه فى وجوه البر - كما يأتى إن شاء الله تعالى - فإذا أنفق فى غيرها كان ضامنا.

الثانى: التفريط، سواء كان فى الوصية - كما إذا أخر تنفيذها فتلف المال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٨

- أم فى المال نفسه، كما إذا قصّر فى حفظه فسرق.

(مسألة ١٣): إذا عين الموصى للموصى عملا خاصا و جب الاقتصار عليه، و إن أطلق فإن كان هناك انصراف إلى شيء معين بسبب عرف أو عادة تعين، و إلا كان التصرف موكولا لنظر الوصى، و كان عليه اختيار ما فيه صلاح الميت، و مع تعدد وجوه الصلاح يختار ما هو الأصح له مع تيسر فعله بالنحو المتعارف، و ذلك يختلف باختلاف الأموات و الأوقات. نعم لا إشكال فى تقديم الواجبات التى انشغلت بها ذمة الميت على غيرها من وجوه البر.

(مسألة ١٤): إذا قيد الوصاية بجهة معينة اقتصر الوصى عليها، و إن أطلق - كما لو اقتصر على قوله: فلان وصى - كان ظاهره فى عرفنا

قيام الوصى بإخراج الثلث، و صرفه في مصلحة الموصى، و أداء الحقوق التي عليه، و الأمانات المودعة عنده، و نحو ذلك. و في شموله للقيومة على القاصرين من أولاده إشكال، و الأحوط وجوبا لمن يدير شؤونهم الاستئذان منه.

(مسألة ١٥): لا يجوز للوصى تفويض الوصاية إلى غيره، بأن ينزل هو عن الوصاية و يكون ذلك الغير هو الوصى مستقلا بالسلطنة، حتى لو كان ذلك الغير أعرف منه بنظره.

نعم له تفويض الأمر في الوصية إلى الغير ممن يراه مثله أو أعرف منه في تنفيذها أو تنفيذ بعض فقراتها، لكن مع بقائه هو على الوصاية، و يكون ذلك الغير وكيلا عنه في إنفاذ الوصية مستمدا سلطنته من سلطنته.

و يترتب على ذلك أن تسقط سلطنة المفوض المذكور بموت الوصى أو نحوه مما يوجب بطلان توكيله، و حينئذ يجرى ما تقدم في المسألة (١٠) من حكم موت الوصى.

نعم، إذا كان مراد الموصى من إيكال الأمر للوصى ليس خصوص تنفيذه، بل ما يعم تعيين من يتولى تنفيذه لم تسقط سلطنة الشخص المذكور بموت الوصى، لأنه ليس وكيلا محضا، بل متوليا من قبل الموصى بتوسط جعل الوصى.

و قد يفهم ذلك من الوصى بقرائن الأحوال، كما لعله كذلك في عصورنا حيث يتعارف عدم معرفة الوصى بمواقع الصرف و عدم توليه ذلك بنفسه، بل يتعارف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٠٩

إيكاله لمن يثق به من أهل العلم و المعرفة، فيكون قد أدى وظيفته بذلك و حثيل الشخص الموكل إليه المسؤولية، فإن التعارف المذكور قد يكون قرينة على عموم وصايته للتفويض بالنحو المذكور.

و كذا الحال إذا توفى الشخص الذي يوكل إليه الأمر، فإنه لو كان وكيلا محضا على تفرغ ذمة الميت لزم بطلان و كالتة بموته، فيلزم مراجعة دافع المال له، وصيا كان عن الميت أو متبرعا بتفرغ ذمته أو بدفع الخيرات عنه، إلا أن يفهم من دفع المال له تفويض الأمر إليه، بحيث له أن يوصى بتنفيذ ما كلف به، كما لعله كذلك في عصورنا، حيث تعارف تكديس الأموال عند مراجع الدين و نحوهم ممن يتصدى للأموال العامة من أهل العلم، و بنحو يتوقع موتهم قبل تهيؤ صرف الأموال في مصارفها، مع بناء الدافع على قطع علاقته بالمال عند دفعه، فإن ذلك قد يكون قرينة عامة على عموم التفويض للإيضاء بالمال، و إن كان الأمر لا يخلو بعد عن الإشكال، فاللازم الاحتياط مهما أمكن.

(مسألة ١٦): تعارف في عصورنا أن يجعل الموصى ناظرا على الوصى، فإن رجع ذلك إلى الوصية إليهما معا بحيث يوكل إليهما معا أمر تنفيذ الوصية مع تقديم أحدهما على الآخر عند الاختلاف فالظاهر نفوذه، و إن رجع إلى قصر الوصاية على أحدهما بحيث يكون هو المتولى لتنفيذ الوصية، و ليس للآخر إلا إعمال نظره ففي نفوذه إشكال، بل منع. نعم يمكن للموصى تكليف الوصى باستشارة شخص ما و العمل برأيه في تنفيذ الوصية، لكن لا يجب على الشخص المذكور إبداء نظره حينئذ.

هذا، و لو مات المستشار في هذا الفرض أو تعذر الرجوع إليه فإن استفيد من الأمر باستشارته مجرد الاهتمام بتكريمه استقل الوصى بالوصية، و إن استفيد منه الاهتمام برأيه توثقا لحسن التصرف و عدم الاكتفاء برأى الوصى فالأحوط وجوبا مراجعة الحاكم الشرعي، لتعيين من يقوم مقامه في ذلك، و كذا الحال مع التردد بين الوجهين. و يجرى ذلك في صورة اشراكه في الوصية، على ما يظهر مما تقدم في المسألة (٨).

(مسألة ١٧): إذا تضمنت الوصية أن للوصى أخذ أجره المثل في مقابل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٠

قيامه بتنفيذ الوصية فذاك، أما إذا ابنت على المجانية، أو تضمنت تعيين ما دون أجره المثل فلذلك صورتان.

الاولى: أن لا يكون ذلك مجحفا بالوصى، لعدم كون تنفيذ الوصية مقابلا بالمال، أو كان مقابلا بمال لا يكون عدم أخذه مجحفا به،

و حينئذ يجب على الوصى تنفيذ الوصية مجانا.

الثانية: أن يكون ذلك مجحفا بالوصى و منشأ للحرص المعتد به عليه، لكثرة المال بنحو معتد به، أو لكون الوصى محتاجا للتفرغ لسد حاجاته المعاشية.

و حينئذ إن كان قد قبل بالوصية ملتفتا لذلك مقدما عليه كان عليه تنفيذ الوصية مجانا أيضا، و إن لم يكن قد قبل بالوصية أو كان قد قبل بها بتخيل عدم لزوم الإجحاف و الحرج منها كان له الامتناع عن تنفيذ الوصية، و حينئذ فالأحوط وجوبا الرجوع للورثة و الحاكم الشرعى معا من أجل تنفيذ الوصية، فإن وسعهم تنفيذها مجانا أو بأجرة دون أجره المثل فذاك، و إلا كان عليهم بذل أجره المثل للوصى، فيجب على الوصى حينئذ تنفيذ الوصية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١١

الفصل الخامس فى الموصى به

تقدم فى الفصل الأول أن الوصية تمليكية و عهديه. و الموصى به فى الوصية التمليكية هو كل مال له نفع محلل معتد به، سواء كان عينا موجودة أو معدومة متوقعة الحصول - كحمل الدابة و ثمرة الشجرة - أم كان منفعة لعين موجودة أو معدومة متوقعة الوجود، أم كان حقا من الحقوق القابلة للنقل، كحق التحجير، دون ما لا يقبله، كحق الشفعة.

أما فى الوصية العهديه فالموصى به فى التركة كل تصرف محلل، سواء كان خارجيا - كما لو أوصى بعلف حمام الحرم من حب مملوك له - أم اعتباريا، كما لو أوصى بالصدقة بماله، أو باستئجار من يصلى عنه أو يحج عنه، أو غير ذلك من التصرفات الصحيحة شرعا. أما فى غير التركة فقد سبق فى أوائل الفصل الأول صحة الوصية بالولاية على أطفاله القاصرين، و الإشكال فى صحة الوصية بتجهيزه.

(مسألة ١): يصح لكل من الأب و الجد للأب الوصية بالولاية على أولاده القاصرين، و لا يصح من غيرهم الوصية بها.

(مسألة ٢): لا يصح لكل من الأب و الجد الوصية بالولاية على القاصرين مع وجود الآخر بنحو يساويه فى الولاية و يزاحمه فيها. أما مع عدم المزاحمة كما لو أوصاه بالولاية عليهم على تقدير عجز الآخر أو موته فالظاهر جوازه، خصوصا إذا كانت من الأب، و كذا إذا كانت الوصية من أحدهما حال عجز الآخر، لغيبه أو مرض أو نحوهما. و قد تقدم فى كتاب البيع ما ينفع فى المقام.

(مسألة ٣): لا تجوز و لا تنفذ الوصية بما تكون منفعته المقصودة منه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٢

نوعا محرمة، كالخمر و نحوها، و كذا إذا لزم منها الحرام، كترويح الباطل و التشجيع على المنكر.

نعم، لا بأس بالوصية بالخمر القابلة للتخليل، و التى لها منفعة مقصودة نوعا غير الشرب محللة، و كذا الحال فى غيرها من المحرمات. و لا فرق فى جميع ذلك بين الوصية التمليكية و العهديه.

(مسألة ٤): ما كان المقصود منه نوعا محرما بهيته، كآلات القمار و الموسيقى و هياكل العبادة المبتدعة، إذا كان لمادته منفعة مقصودة محللة تجوز الوصية به بلحاظ مادته، لكنها لا تقتضى احترام هيئته فيجوز تغييرها، بل قد يجب.

(مسألة ٥): لا تصح الوصية بالمعصية، كترويح الباطل و معونة الظالمين و مجالس الغناء و غير ذلك.

(مسألة ٦): ليس للميت من تركته إلا - الثلث، فله أن يوصى فيه بما شاء، وصية تمليكية أو عهديه. و الأفضل الاقتصار على الربع، و أفضل منه الاقتصار على الخمس.

(مسألة ٧): إذا لم يكن للميت وارث من طبقات الميراث غير الإمام فأوصى بماله كله فى وجوه الخير نفذ فى الثلث، و الأحوط وجوبا فى الثلثين الباقيين الجمع فى مصرفهما بين ما أوصى به و مصرف ميراث من لا وارث له.

(مسألة ٨): لا فرق في نفوذ الوصية من الثلث بين الوصية بحصة مشاعة من التركة و الوصية بعين خاصة، كالدار و الفرس، و الوصية بكلى كمائة دينار.

(مسألة ٩): لا يعتبر في نفوذ الوصية قصد الموصى أنها من الثلث الذى له الوصية به، فإذا غفل عن الثلث، أو جهل نفوذ الوصية فيه دون غيره فأوصى بشيء فصادف عدم تجاوزه الثلث نفذت الوصية به.

(مسألة ١٠): المعيار فى الثلث على الثلث حين وفاة الموصى، فإذا أوصى بشيء زائد على الثلث حين الوصية نفذ إذا صار ذلك الشيء حين الموت بقدر الثلث أو دونه، إما لنزول قيمته، أو لارتفاع قيمة بقية أموال الموصى، أو لزيادة أمواله. و إذا أوصى بشيء لا يزيد على الثلث حين الوصية إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٣

أنه تجاوزه حين الموت لارتفاع سعره مثلاً لم تنفذ الوصية فى الزائد على الثلث.

(مسألة ١١): إذا تجدد بعد الموت مال تابع لعمل الميث لحقه حكم مال الميث، فتنفذ الوصية من ثلث المجموع، كما إذا نصب شبكة فوقع فيها صيد بعد موته، أو فتح طريقاً للماء ليحوزه فصار الماء فى حوزته بعد موته، فإن الصيد و الماء المذكورين يكونان بحكم ماله.

(مسألة ١٢): إذا قتل الموصى خطأ كانت ديته بحكم ماله، فتنفذ الوصية من ثلث المجموع، و كذا إذا قتل عمداً فصالح أولياؤه على الدية. و أما ديوات الجروح و نحوها، فإن كانت قبل موته كانت له فى حياته كسائر تركته، و إن كانت بعد موته فليست بحكم ماله فى الميراث و نحوه، بل تنفق عنه فى وجوه البر، و توفى منها ديونه لأنه أفضل البر له، و لا تخرج منها وصاياه إلا أن تكون من وجوه البر فيجوز إنفاذها منه، بل هو الأحوط و جوبا.

(مسألة ١٣): إنما يحسب الثلث بعد استثناء ما يخرج من أصل التركة، من مؤن التجهيز الواجب - على التفصيل المذكور فى محله - و الديون المالية، و ما الحق بها.

(مسألة ١٤): إذا كان على الموصى دين فأبرأه الدائن بعد وفاته، أو تبرع شخص بأدائه لم يكن مستثنى من التركة و كان بمنزلة عدمه، و كذا إذا تبرع متبرع بمؤن التجهيز.

(مسألة ١٥): إذا كان بعض التركة ضائعا أو مغصوبا أو نحو ذلك مما لا يسلم للوارث كان المدار فى الثلث على الباقي، لا بمعنى عدم تعلق الوصية بما لا يسلم للوارث، بل بمعنى عدم تنفيذ الوصية فعلاً إلا فى ثلث ما يسلم للوارث، فإذا كانت التركة بمجموعها عشرة آلاف دينار - مثلاً - قد غصب منها أربعة آلاف و كان قد أوصى بما يساوى ثلاثة آلاف دينار و جب تنفيذ الوصية فعلاً فى ألفى دينار، و بقى ألف منها معلقه فى المغصوب، فإذا استوفى الورثة بعد ذلك ثلاثة آلاف من المغصوب و جب تنفيذ الوصية فى ألف منها.

(مسألة ١٦): إذا سلمت التركة للوارث بحيث صارت فى قبضته، ثم طرأ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٤

عليها قبل القسمة و تنفيذ الوصية تلف أو سرقة أو نحوهما، فإن كانت الوصية فى عين خارجية شخصية لا تزيد على ثلث المجموع فالتلف يختص بمورده، فإن كان مورده العين المذكورة لم يلحق الميراث نقص، و إن كان مورده غيرها لم يلحق الوصية نقص، بل تنفذ فى تمام العين، و إن كانت الوصية فى حصة مشاعة - كالثلث و الربع - نقص من الوصية بنسبة التالف للتركة، فإن كان التالف ربع التركة نقص من الوصية الربع، و إن كان نصف التركة نقص من الوصية النصف، و هكذا. نعم إذا كان التالف مضموناً كان الضمان مشتركاً بين الوصية و حصة الورثة. و إن كان الوارث مفراطاً فى عدم تنفيذ الوصية كان ضامناً للتلف الوارد عليها.

و هكذا الحال إذا كانت الوصية كلياً فى التركة - كألف دينار - و هى لا تزيد على الثلث، فإنها و إن نفذت بموت الوصى إلا أن

النقص يلحقها كما يلحق حصّة الوارث، و يتعلق بالتالف، فإن كان التالف مضمونا لحق الوصية نصيبها من الضمان. (مسألة ١٧): إذا أوصى بثلث ماله أو رבעه أو نصفه أو نحوها فالظاهر منه إرادة التركة التي تنفذ منها الوصية، وهي التي سبق تحديدها، إلا أن تقوم القرينة على إرادة معنى آخر، كالمال الموجود حال الوصية، أو النقود، أو ما يقابل الدين الذي له على الناس، أو مجموع التركة من غير إخراج المستثنيات المتقدمة، أو غير ذلك، و حينئذ لا تنفذ الوصية المذكورة إلا في مقدار ثلث التركة بالمعنى الذي سبق تحديده.

(مسألة ١٨): الواجبات المالية التي تخرج من الأصل هي الأموال التي اشتغلت بها الذمة، كالمال المقترض، و المبيع الذي باعه سلفا، و ثمن ما اشتراه نسيئة، و عوض المضمونات، و أروش الجنایات، و العمل الذي اشتغلت به ذمته بإجارة أو نحوها، و الشرط الذي جعل عليه في ضمن العقد إذا لم تعتبر فيه مباشرته بنفسه.

(مسألة ١٩): من جملة الواجبات المالية الحقوق الشرعية التي في ذمته، كالزكاة و الخمس، إلا أن الظاهر عدم وجوب أداء الخمس من تركته إذا لم يكن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٥

بانيا على أدائه، سواء كان متعلقا بعين التركة، أم لم يكن بل انشغلت ذمته به.

نعم، يبقى مطالبا به في الآخرة، فإذا أراد الوارث تفرغ ذمته و تفرغ كرتبه و التخفيف عنه أداه. كما أنه إذا كان قد أوصى بمال يصرف في مصالحه على نحو الإطلاق كان إخراج الخمس من أظهر مصاديق ذلك.

أما إذا كان بانيا على أدائه فالأحوط وجوبا إخراجها من أصل التركة، على ما تقدم في كتاب الخمس. و حينئذ يلزم مراعاة الاحتياط في حق القاصرين، فيخرج الخمس من غير حصتهم. نعم لو تسامح الوارث في أداء الخمس حينئذ جاز لغيره التصرف بإذنه في عين التركة التي ورثها. و الأحوط وجوبا ضمان الوارث للخمس حينئذ.

(مسألة ٢٠): من جملة الواجبات المالية الديون التي لا يعلم صاحبها و لا يقدر عليه. و قيل: يجب التصديق بمقدار تلك الديون عن صاحبها، و هو المعروف في عصورنا برد المظالم، و يترتب على ذلك لزوم إخراجها بعد وفاة المدين من أصل التركة و التصديق به. لكن الظاهر عدم وجوب التصديق به على المدين، و لا على وارثه، و لا يجزى ذلك في وفاة المدين. بل يكفي المدين و وارثه أن يعلم الله تعالى منهما نية الوفاء لو قدر عليه، من دون أن يمنع الوارث من التصرف في التركة، كما لا يمنع من تنفيذ الوصية منه. نعم يحسن الاحتياط بالتصدق المذكور لاحتمال تفرغ الذمة به من أموال الورثة أو من الثلث مع إطلاق مصرفه، فينوي به التصديق عن انشغلت ذمة الميت له إن كان مجزيا في تفرغ ذمة الميت من الدين و إلّا فعن الميت نفسه بآ به.

(مسألة ٢١): يجب التصديق في كثير من الموارد، ككفدية إفتار شهر رمضان، و جملة من كفارات الإحرام، و غيرها. و في كونها من الواجبات المالية التي تخرج من أصل التركة إشكال، و أظهر عدم. و أظهر منها في ذلك الكفارات المخيرة بين الصدقة و غيرها كالعتق و الصيام.

(مسألة ٢٢): في كون النذور التي لم تؤخذ فيها المباشرة من الواجبات المالية التي تخرج من أصل التركة إشكال، و أظهر عدم. و أما بقية الواجبات التي تنشغل بها ذمة الميت و يشرع أدائها عنه - كالصلاة و الصيام - فالظاهر عدم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٦

إخراجها من الأصل، عدا حجة الإسلام فإنها من الواجبات المالية التي تخرج من أصل التركة، بل هي مقدمة على بقية الديون التي لله تعالى - كالزكاة - و التي للناس، إلا أن يوصى بإخراجها من الثلث فتخرج منه حينئذ.

(مسألة ٢٣): إذا طرأ على شيء من التركة تلف أو سرقة أو نحوهما لم يدخل النقص على الواجبات المالية، بل يجب قضاؤها من الباقي، و يقع النقص على الوصية و الميراث.

(مسألة ٢٤): إذا امتنع بعض الورثة من وفاء الواجبات المالية- عصيانا أو لعدم ثبوت الدين عنده- وجب على الباقيين وفاؤها ولا يجوز لهم التصرف في حصتهم قبل ذلك. وحينئذ إن كان للميت وصى و أمكن استئذانه فى الوفاء تعين استئذانه، ليستحق بذلك المؤدى للدين الرجوع على من لم يؤده من تمام التركة، و لا يستحق الرجوع عليه مع عدم استئذانه، و إن لم يكن للميت وصى أو لم يمكن استئذانه كان له الاستقلال بالوفاء، و يستحق الرجوع على الورثة فى بقية التركة، إلا أن يؤديه بتية التبرع فلا يستحق حينئذ.

(مسألة ٢٥): إذا أوصى بأكثر من الثلث- بالمعنى المتقدم- نفذت الوصية فى الثلث، و توقف نفوذها فى الزائد على إجازة الوارث فى حياة الموصى أو بعد وفاته. و إذا أجاز بعضهم دون بعض نفذت الوصية فى حصة المجيز خاصة، كما أنهم إذا أجازوا بعض الوصية دون بعض نفذ ما أجازوه خاصة.

(مسألة ٢٦): لا- بد فى إجازة الوارث للوصية الزائدة على الثلث من إنشاء إمضاء الوصية، و لو بفعل ما يظهر فى الإمضاء كالعامل بالوصية. بل يكفى السكوت بعد العلم إذا كان ملازما عرفا لإقرار الوصية، كما لو ترك الوصى يعمل بالوصية و ينفذها و هو قادر على الرد. نعم لا يكفى الرضا النفسانى المجرى عن ذلك.

(مسألة ٢٧): ليس للمجيز الرجوع عن إجازته حال حياة الموصى و لا بعد وفاته. كما أن الرد لا يمنع من تعقب الإجازة و نفوذها.

(مسألة ٢٨): إذا تضمنت الوصية حرمان بعض الورثة أو جميعهم من الميراث فذلك يقع على أحد وجهين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٧

الأول: أن يتمحض فى الوصية بحصة ذلك الوارث لغيره لغناه عن المال، أو لحاجة ذلك الغير، أو لحاجة الموصى للوصية المذكورة، لكونها من وجوه البر التى تنفعه بعد موته إلى غير ذلك مما لا يرجع إلى حرمان الوارث من الميراث، بل إلى التعدى على ميراثه. و حينئذ إن أجاز الوارث ذلك نفذت الوصية بتمامها و إن لم يجز نفذت فى الثلث خاصة.

الثانى: أن يرجع إلى حرمان الوارث من الميراث تشكيكا فى نسبه، أو عقوبة له على سئى فعله معه، أو نحو ذلك. و الظاهر هنا عدم صحة الوصية و عدم نفوذها حتى فى الثلث، أجاز ذلك الوارث أم لم يجز. نعم لو أوصى مع ذلك بحصة ذلك الوارث بجهة خاصة- كما إذا قال: لا- تورثوا ولدى فلانا و ادفعوا ميراثه للفقراء- فإن أجاز الوارث نفذت وصيته بتمامها، و إن لم يجز نفذت فى الثلث خاصة.

(مسألة ٢٩): إذا قال: لا تورثوا ولدى فلانا و ادفعوا الميراث لباقي الورثة، أو: لا تورثوا ولدى و ادفعوا الميراث لإخوتى، و نحو ذلك مما كان مفاد الوصية الثانية فيه مطابقا لحرمانه من الميراث، فإن قصد بالوصية الثانية تأكيد حرمانه من الميراث- كما لعله الظاهر- بطلت الوصية مطلقا، و إن قصد بها أمرا زائدا على حرمانه من الميراث، و هو الوصية بدفع الحصة المذكورة لبقية الورثة، نظير وصيته بدفعها للفقراء نفذت بإجازة الوارث أو فى الثلث.

(مسألة ٣٠): من زنى بأم ولد أبيه أو امرأة أبيه فأوصى أبوه بإخراجه من الميراث ففى بطلان الوصية إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٣١): إذا عين الموصى ثلثة فى عين مخصوصة تعين، و إذا فوض التعيين إلى الوصى فعينه فى عين مخصوصة تعين أيضا بلا حاجة إلى رضا الوارث. و يكفى فى التفويض ظهور حال الموصى فى ذلك، كما إذا ابتنت وصيته فى الثلث على عزله و بقائه مدة، مثلما لو أوصى بالاتجار بثلثة مدة من الزمن و إنفاق ربحه فى وجوه البر، فإن الظاهر من إطلاقه ذلك إيكال عزل الثلث للموصى. أما فى غير ذلك- كما إذا أوصى بإنفاق ثلثة- فالظاهر عدم ولاية الوصى و لا غيره على عزل الثلث و تعيينه فى عين مخصوصة، بل يبقى الثلث مشاعا فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٨

التركة، فإن زادت فى الاستمنا و نحوه زاد الثلث، و إن نقصت لتلف و نحوه نقص الثلث.

(مسألة ٣٢): إذا أوصى بجزء من ماله أو من ثلثة أو غيرهما، أو بسهم منه، أو بشىء منه، فإن كان هناك قرينه على إرادة مقدار معين

عمل عليها، و مع عدمها يحمل إطلاق الجزء على العشر، و إطلاق السهم على الثمن، و إطلاق الشيء على السدس، بمعنى عدم النقص عن هذه المقادير. أما في غير ذلك من العناوين المطلقة كالقسم و المقدار و نحوهما فالعمل على الإطلاق، فيكفي ما يصدق عليه عرفاً. و حينئذ إن كان موضوع الوصية المذكورة الثلث الموصى به كان المرجع في تعيين المقدار من له القيام بتنفيذ الوصية من وصى أو وارث أو غيرهما، و إن كان موضوعها مال الميت لزم الاقتصار على أقل أفراد الإطلاق العرفية، إلا أن يرضى الوارث بالزيادة. (مسألة ٣٣): إذا أوصى لجماعة حمل على التوزيع بالسوية. نعم إذا أوصى بمال لأعمامه و أخواله كان لأعمامه الثلثان يوزع عليهم بالسوية و لأخواله الثلث يوزع عليهم بالسوية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣١٩

الفصل السادس في أحكام الوصية

(مسألة ١): للموصى الرجوع عن وصيته ما دام حياً، و يتحقق الرجوع بكل ما دل عليه من قول أو فعل.

(مسألة ٢): يجوز الرجوع عن بعض الوصية، فتبطل في خصوص ذلك البعض، و يجب العمل عليها في الباقي.

(مسألة ٣): إنكار الوصية ليس رجوعاً عنها، سواء كان عن نسيان لها، أم مع الالتفات إليها. نعم إذا ورد لبيان عدم الرضا بالعمل بها كان رجوعاً عنها، من دون فرق أيضاً بين نسيانها و عدمه.

(مسألة ٤): إذا أوصى بوصية ثم أوصى بما يضادها كان ذلك رجوعاً عن الأولى و عملاً بالثانية، كما إذا أوصى بشيء لزيد ثم أوصى به لعمرو. و لو كان التضاد في بعض الأولى كان رجوعاً في ذلك البعض لا غير، كما إذا أوصى بداره لزيد ثم أوصى بنصفها لعمرو، من دون فرق في جميع ذلك بين نسيان الوصية الأولى و عدمه.

(مسألة ٥): إذا أوصى بوصية ثم أوصى بوصية أخرى لا تضادها، بل تجتمع معها لم يكن رجوعاً عن الأولى، بل يجب العمل بهما معا إذا وسعهما المال، كما إذا أوصى بحجة ثم أوصى بأن يخرج عنه عشر سنين صلاة. نعم إذا ظهر منه حين الوصية الثانية أنها هي تمام وصيته التي يعمل عليها كان ذلك رجوعاً عن الأولى و وجب العمل بالثانية لا غير.

(مسألة ٦): إذا اختلفت الوصيتان بالإطلاق و التقييد مع اتحاد موضوعهما كانتا متضادتين، و وجب العمل بالثانية لأنها تكون رجوعاً عن الأولى، كما إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢٠

أوصى بصرف ثلثه في الحج و العمرة و أوصى بصرفه في وجوه البر.

(مسألة ٧): إذا أوصى بوصايا متعددة لا تضاد بينها إلا أنها متراحمة - بأن لا يسعها المال الذي تنفذ فيه الوصية - و كان فيها واجب قدم الواجب على غيره، سواء كان الواجب مالياً كالحج أم بدنياً كالصلاة، و سواء كانت الوصية بالكل دفعه، أم بنحو الترتيب، مع تقدم الواجب في الذكر أو تأخره. نعم لا - بد في الترجيح المذكور من كون الوصية بالواجب لوجوبه و لو ظاهراً، أما إذا كان لمجرد الاحتياط غير اللازم فلا مجال لترجيحه، بل يكون كالوصايا التبرعية.

(مسألة ٨): إذا أوصى بوصايا متعددة لا تضاد بينها، كلها واجبات، أو ليس فيها واجب، و كانت متراحمة - بأن لا يسعها المال الذي تنفذ فيه الوصية - فإن كانت الوصية بها جملة واحدة من دون ترتيب بينها دخل النقص على الجميع بالنسبة، كما إذا قال: أدوا عني ما على من العبادات الواجبة، و كان عليه صوم و صلاة، أو قال: زوروا عني الأئمة عليهم السلام في مشاهدتهم المشرفة كل إمام عشر زيارات. و إن كانت الوصية بها على نحو الترتيب بدئاً بالأسبق فالأسبق و وقع النقص على اللاحق، كما إذا قال: أدوا عني ما فاتني من الصوم و ما فاتني من الصلاة، أو قال: زوروا عني أمير المؤمنين عليه السلام مرتين و الحسين عليه السلام مرتين و صدقوا عني بمائة دينار و ادفعوا لزيد مائة دينار و أخرجوا عني عشر ختمات للقرآن الكريم.

(مسألة ٩): إذا أوصى بإخراج الواجب المالى من الثلث اخرج منه إلا أن يقصر عنه، فيتيمم من أصل التركة. وكذا إذا أوصى بإخراج جملة أمور من ثلثه، منها واجب مالى، و لم يف الثلث بها جميعاً، فوقع النقص عليها جميعاً أو على الواجب المالى، فإن الواجب المالى يتم من أصل التركة، و يبقى النقص على غيره بلا تدارك.

(مسألة ١٠): إذا أوصى بوصايا متعددة لا تضاد بينها إلا أنها متراحمة و ظهر منه أن بعضها ليس من الثلث الذى له كان النقص على ذلك البعض و إن كان مقدماً فى الذكر، كما إذا كان مجموع تركته ثلاثين ألف دينار فقال: ادفعوا لولدى الصغير مائة دينار و أخرجوا ثلثي و هو عشرة آلاف دينار و أنفقوه فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢١

وجوه البر عنى، فإن النقص يقع على المائة دينار التى أوصى بها لولده الصغير، فلا تنفذ الوصية بها إلا بإجازة الورثة. كما أنه لو ظهر منه أن بعض وصاياه يخرج من أصل التركة فإنه لا ينفذ من تلك الوصية إلا ثلثها، و يحتاج نفوذ باقية لإذن الورثة، كما إذا قال: ادفعوا لزيد مائة دينار و أخرجوا ثلثي من الباقي فأنفقوه عنى فى وجوه البر.

نعم إذا صادف أن لم يوص بالثلث نفذت الوصية بذلك الشيء ما لم يزد على الثلث، كما لو قال: ادفعوا لولدى الصغير مائة دينار أما ثلثي من الباقي أو من مجموع التركة فإنى سوف اوصى به فيما أريد، و صادف أن مات قبل أن يوصى بالثلث المذكور، فإن الوصية المذكورة بالمائة دينار تنفذ ما لم تتجاوز ثلث التركة فيتوقف نفوذها فى الزائد على إجازة الورثة.

(مسألة ١١): إذا أوصى بشيء فلم يكف المال الذى تنفذ منه الوصية لذلك الشيء، فإن كان قابلاً للتبعض تعين، كما إذا أوصى بأن يتصدق بعشرة دنانير و كان المال خمسة، و إن لم يكن قابلاً له تعين صرف المال فى وجوه البر، كما إذا أوصى بأن يحج عنه فلم يكف المال للحج حتى من الميقات، سواء كان نقص المال عن ذلك الشيء ابتدائياً، أم كان بسبب تراحم الوصايا و وقوع النقص على ذلك الأمر الموصى به.

(مسألة ١٢): حيث تقدم أنه مع تعدد الوصايا و تضادها يعمل على اللاحقة، و مع تراحمها من دون تضاد يعمل على السابقة، فلو اشتبه السابق و اللاحق فى المقامين، فإن كان الاختلاف بينهما بالإطلاق و التقييد و جب العمل على المقيد، كما إذا أوصى بصرف ثلثه فى الصدقة و أوصى أيضاً بصرفه فى وجوه البر، أو أوصى بصرف مائة دينار فى الصدقة و صرف مائة أخرى فى وجوه البر، و ظهر أن الثلث مائة دينار لا غير. أما إذا كان الاختلاف بينهما بالتباين فاللازم الرجوع للقرعة.

(مسألة ١٣): إذا نسى الوصى أو غيره ممن يوكل إليه التنفيذ بعض مصارف الوصية، و عجز عن معرفته فإن تردد بين المطلق و المقيد اقتصر على المقيد، و إن تردد بين أمور متباينة محصورة فالمرجع القرعة، و إن تردد بين أمور

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢٢

غير محصورة تعين صرف المال فى وجوه البر.

(مسألة ١٤): إذا ترددت الوصية بين الأقل و الأكثر اقتصر على الأقل، كما لو تردد المال الموصى به بين ألف دينار و ألفين. أما إذا كان التردد بين مالين معينين متباينين أحدهما أقل من الآخر فالمرجع القرعة.

(مسألة ١٥): حيث تقدم عدم جواز الوصية فى وجوه الحرام، فالظاهر أن الوصية بها لا تبطل رأساً، بحيث يكون المال ميراثاً، بل يجب على الوصى أو غيره ممن يقوم بتنفيذ الوصية صرف المال فى سبل الخير.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢٣

الفصل السابع فيما ثبت به الوصية

إذا شك فى الوصية من دون حجة عليها بنى على عدمها، و إذا علم بالوصية و شك فى العدول عنها من دون حجة عليه بنى على

عدمه، ووجب إنفاذ الوصية.

(مسألة ١): تثبت الوصية بالعلم، و بإقرار الموصى، و بالبينه، و هى شهادة رجلين مؤمنين عادلين. و مع عدمها يكتفى بشهادة رجلين من أهل الكتاب، و فى اشتراط كونهما ذميين إشكال. و إذا ارتاب بهما الوارث كان له أن يطلب من الحاكم الشرعى إحلافهما، فيحلفهما بعد الصلاة على صحة شهادتهما.

(مسألة ٢): تثبت الوصية التمليلية بشهادة رجل واحد عادل و امرأتين عادلتين. و كذا تثبت بشهادة رجل واحد عادل أو امرأتين عادلتين، لكن مع يمين صاحب الحق. و لا تثبت بذلك الوصية العهديه.

(مسألة ٣): تثبت الوصية التمليلية بتمامها بشهادة أربع نساء عادلات و ثلاثة أرباعها بشهادة ثلاث نساء عادلات، و نصفها بشهادة امرأتين عادلتين، و ربعها بشهادة امرأة واحدة عادلة. و كذا الوصية العهديه إذا كانت تقبل التبعض، كالوصية بالمال، دون مثل القيومه على الأطفال القاصرين.

(مسألة ٤): تثبت الوصية التمليلية و الوصية العهديه بالمال بإقرار الورثة بأجمعهم إذا كانوا عقلاء بالغين و إن لم يكونوا عدولا، و إذا أقر بعضهم دون بعض تثبت بالنسبة إلى حصه المقرّ دون المنكر. و كما يثبت بإقرارهم أصل الوصية بالمال يثبت به ولاية الوصى عليه لو أقروا بوصايته أيضا. و إذا كان المقر منهم عدلا جرى على إقراره حكم الشهادة المتقدم فى المسائل السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢٤

(مسألة ٥): يثبت الرجوع عن الوصية بالعلم، و بإقرار الموصى، و بالبينه، و هى شهادة رجلين عادلين. كما يثبت الرجوع عن الوصية السابقة بالشهادة على الوصية اللاحقة بالوجه المتقدم فى المسائل السابقة. نعم لا يثبت بإقرار الورثة أو بعضهم بالوصية اللاحقة إذا لم يكن عدولا. أما إذا كانوا عدولا فيجرى على إقرارهم حكم الشهادة، كما تقدم.

(مسألة ٦): إذا دفع إنسان مالا لآخر و أوصاه بإنفاقه فى وجه من الوجوه بعد وفاته و جب على آخذ المال إنفاقه فيما أوصاه به إن احتمل صحة الوصية المذكورة منه، لكون المال دون الثلث، أو لكون الوجه المذكور من الواجبات المالية التى تخرج من الأصل، أو لعدم ملك الدافع للمال، بل هو مال معين للمصرف الذى ذكره، أما إذا علم بعدم صحتها فيجب عليه مراجعة الورثة إن احتمل كونه ملكا للدافع، و إن علم بعدم ملكيته له جرى عليه حكم مجهول المالک.

خاتمة: فى التصرفات المنجزة

للإنسان أن يتصرف فى ماله ما دام حيا، تصرفا منجزا بما يشاء، سواء أضر بالورثة- كما فى الإبراء من الدين، و فى التملك المجانى، و المعاوضى المبني على المحاباة، و نحوها- أم لا، و سواء كان مريضا مرض الموت أو غيره أم صحيحا.

(مسألة ١): لا- يكفى فى التصرف المنجز التسجيل الرسمى فى دائرة الطابو و نحوها، بل لا بد فيه من تحقق التملك المعاوضى أو المجانى بشروطه، بحيث لو أراد الثانى أن يستقل بالمال و يمنع الأول منه لم يكن ظالما له. نعم لو شك فى أن التملك الرسمى تابع أو مقارن لتمليك شرعى حقيقى أو لا، بل هو تمليك صورى لزم البناء ظاهرا على تحقق التملك الحقيقى، و يبقى الحكم الواقعى فيما بينه و بين الله تعالى تابعا لحصول التملك واقعا. أما لو علم بأنه حين وقع لم يكن هناك تمليك حقيقى، لكن احتمل إيقاع التملك الحقيقى بعد ذلك فاللزام البناء ظاهرا على عدمه ما لم يثبت بطريق شرعى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٢، ص: ٣٢٥

(مسألة ٢): إذا أقر الإنسان بدين أو عين لوارث أو غيره نفذ عليه فى حياته مطلقا، فللمقر له مطالبته به. كما ينفذ بعد موته فى حق وارثه إذا كان المقر مأمونا مرضيا، و إن لم يكن مأمونا لم ينفذ إلا من الثلث، و يقدم على الوصية. هذا إذا كان مبني الإقرار على الوصية بدفع الدين بعد موته، لصدوره حال حضور الموت أو حال المرض أو فى مقام الوصية، أما إذا لم يكن كذلك، بل حصل

اعتباطا فالظاهر نفوذه مطلقا، وإن لم يكن مأمونا.

(مسألة ٣): ليس للإنسان التصرف في ماله تصرفا معلقا على موته إلا في الوصية والعق، وهو المسمى بالتدبير، ولا يصح غير ذلك من التصرفات، كالوقف والصدقة وإبراء المدين من الدين وغيرها. بل ليس له إلا- إيقاعها منجزة فيكون ملزما بها في حياته، أو الوصية بها فتنفذ بشروط الوصية، فلو أوقع شيئا من ذلك معلقا على موته بطل، ولم ينفذ حتى من الثلث، كما لا ينفع في نفوذه إجازة الورثة.

نعم، في الإبراء إذا رجعت إجازة الورثة إلى إبرائهم المدين بأنفسهم صح إبراءهم له، أما إذا لم ترجع لذلك، بل إلى مجرد إضائهم لإبراء مورثهم له فلا يترتب الأثر على إجازتهم، ولا سيما إذا صدرت منهم الإجازة بعد تحقق الوفاء من المدين، حيث لا موضوع معه لإبرائهم له بأنفسهم، وإن كان موضوعه متحققا حين إبراء مورثهم. والله سبحانه وتعالى العالم.

والحمد لله رب العالمين.

انتهى الكلام في كتاب الوصية ضحى الثلاثاء الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول عام ألف وأربعمائة وستة عشر للهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلوات وأزكى التحيات، في النجف الأشرف، ببركة المشهد المشرف على مشرفة الصلاة والسلام، وبه ختام الجزء الثاني من رسالتنا (منهاج الصالحين) المشتمل على القسم الأول من أحكام المعاملات. ونسأل الله تعالى العون والتوفيق والتأييد والتسديد وهو حسنا ونعم الوكيل.

الجزء الثالث

إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧

كتاب النكاح

إشارة

وهو رباط شريف شرعه الله تعالى رحمة بعباده، لبقاء النوع الإنساني وتنظيم الغرائز التي أودعها فيه، حفاظا على عفة الإنسان ودينه، وأنسا لوحشته، ووصلا لوحده و نظما لحياته. قال تعالى وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنًا وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِإِنْعَامِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ، وقال عز اسمه وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.

وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من تزوج أحرز نصف دينه، فليتيق الله في النصف الباقي». وقال الإمام الباقر عليه السلام: «ما أفاد عبد فائدة خيرا من زوجة صالحة إذا رآها سرته و إذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله».

وهو من المستحبات المؤكدة بل يكره تركه. قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «ما بنى بناء في الإسلام أحب إلى الله عز وجل من التزويج»، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من أحب أن يكون على فطرتي فليستن بسنتي وإن من سنتي النكاح»، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من أحب أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليلقه بزوجة».

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «ركعتان يصليهما متزوج أفضل من رجل أعزب يقوم ليله ويصوم نهاره». وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

«رذال موتاكم العزاب»، والنصوص في ذلك ونحوه لا تحصى كثرة.

وقد تضمن جملة منها النهى عن ترك الزواج خوف الفقر، وأن من فعل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨

ذلك فقد ساء ظنه بالله تعالى. بل ورد فيها أن الزواج من أسباب الرزق، وأن الرزق مع النساء والعيال. إلى غير ذلك. فعلى المؤمنين

وفقههم الله تعالى الاهتمام بتسهيل أمر الزواج بتخفيف قيوده وتقليل نفقاته والتعاون عليه، إقامة للسنة ودفعاً للفساد والفتنة.

ومن عجز عن الزواج فعليه أن يدرع التقوى والصبر، ويبعد نفسه عن مواقع المعصية والفتنة، ويحذر من كيد الشيطان وغروره، و

يكبح جماح النفس الأمارة بالسوء، ويتحلى بالعفة والفضيلة، ويربأ بنفسه عن السقوط في مهاوى الخسة والرذيلة متمسكا بوصية الله

تعالى له، حيث يقول:

وَ لَيْسَ تَغْفِي الدِّينَ لَأَ يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْفِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. وقد ورد عنهم عليهم السلام: أنه يستحب الاستعانة على العزوبية

بالصيام وتوفير الشعر، وأن بهما تخف حدة الحاجة للنكاح.

ونسأله سبحانه أن يعين شباب المؤمنين في بلبثهم، ويعصمهم في محتهم ويزيدهم إيماناً وتسليماً ومن يتق الله يجعل له مخرجاً. و

يَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وينبغي - مقدمة للكلام في المقام - التعرض لحكم العلاقة بين الجنسين، وبين أفراد الجنس الواحد، مع قطع النظر عن الزواج، ثم

الكلام في النكاح في فصول تتضمن آدابه وأركانه وأقسامه وشروطه وأحكامه ونحوها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩

مقدمة في العلاقة بين الجنسين وبين أفراد الجنس الواحد

(مسألة ١): يحرم على الرجل والمرأة التلذذ الجنسي بغير الزوجة والزوج ونحوهما، سواء كان مماثلاً كالرجل بالرجل والمرأة

بالمراة، أم مخالفاً محرماً أو غير محرماً. بل الظاهر عدم جواز التلذذ المذكور بغير الإنسان، كالبهائم والتمائيل المجسمة والصور غير

المجسمة.

(مسألة ٢): لا فرق في حرمة التلذذ المذكور بين أن يكون باللمس والتقبيل والنظر والسمع، كما لا فرق بين أن يكون بقصد الإنزال

وغيره.

(مسألة ٣): إذا كانت الأمور المذكورة مبنية على الإعجاب بجمال المنظور أو الملموس أو المسموع من دون أن تصل إلى التلذذ

الجنسي فلا تحرم، لكن ينبغي الحذر من الوصول إلى التلذذ الجنسي، فالأولى التجنب حذراً من الوقوع فيه. هذا كله في المماثل وأما

في غيره فيلحقه ما يأتي.

(مسألة ٤): يحرم على الإنسان - رجلاً - كان أو امرأة - التلذذ بمس عضوه الجنسي، ببعض جسده أو بغيره، وإن لم يبلغ حد الإنزال،

فضلاً عما إذا بلغ ذلك. بل الأحوط وجوباً العموم للتلذذ بالنظر. نعم يستثنى من ذلك العبث بالعضو الجنسي للاستعانة على الوطء

المحلل واستكمالاً للتلذذ به من دون أن يبلغ حد الإنزال.

(مسألة ٥): يجب على المرأة ستر جميع جسدها وشعرها عن غير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠

المحرم من الرجال عدا الوجه والكفين. وأما القدمان فالأحوط وجوباً سترهما.

نعم إذا قعدت عن النكاح جاز لها أن تكشف رأسها وذراعيها من دون زينة غير ما يأتي، وإن كان الأفضل لها ستر ذلك.

(مسألة ٦): يجوز للمرأة التزين في الموضع الذي يحل كشفه من بدنها بالكحل والخاتم والسوار، ولا يحل ما زاد على ذلك

كالمكياج المتعارف في عصورنا. نعم يحل على كراهة زينة الثياب الظاهرة، سواء كانت بمثل التلوين و التطريز أم بكيفية الخياطة و التفصيل، إلا ما كان مظنة الإثارة و الفتنة فالأحوط وجوبا تجنبه. كما أن الأحوط وجوبا لها عدم استعمال الطيب بحيث يشمه الأجنبي. (مسألة ٧): لا يجب التستر عن غير ذى الإربة من الرجال، و هو الذى لا رغبة له فى النساء. و الأحوط وجوبا للاقتصار على من استمر على ذلك من طفولته لنقص فى إدراكه و لبلايته، دون مثل الشيخ و المريض.

(مسألة ٨): لا يجب على المرأة التستر عن المحارم، و هم الذين يحرم نكاحهم لها بالنسب أو الرضاع المحرم كالأب و الولد و الأخ و العم. و كذا المحارم بالسبب، و هم الذين يحرم نكاحهم لها مؤبدا بسبب عقد النكاح الصحيح، كأب الزوج و ابنه و زوج البنت و زوج الام المدخول بها، أو بسبب وطء مشروع كموطوءة الأب و الابن بالملك. دون ما يحرم بسبب عقد نكاح غير مشروع كنكاح ذات البعل أو فى العدة أو بسبب وطء محرم كاللواط بالأخ، أو بسبب آخر كالطلاق تسعا، فضلا عما يحرم مؤقتا كالمطلقة ثلاثا و بنت الزوجة غير المدخول بها و أخت الزوجة.

(مسألة ٩): يستثنى من جواز التكشف للمحارم و من جواز النظر إليهم العورة على ما تقدم فى أحكام التخلّى من كتاب الطهارة. كما أن الأحوط وجوبا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١

ترك ما كان مظنة الإثارة و الفتنة من التخلع و التزين، نظير ما تقدم فى غير المحارم.

(مسألة ١٠): يحرم على الرجل النظر لما يجب ستره من جسد المرأة، إلا أن تكون متكشفة بحيث إذا نهيت لا تنتهى و لا تستتر، من دون فرق فى ذلك بين كون تكشفها لاعتقاد الحل و أن يكون تسامحا و عصيانا. أما إذا كان تكشفها غفلة عن وجود الناظر بحيث لو نهبت لاستترت فلا يجوز النظر إليها إذا كانت مسلمة، بل حتى إذا كانت كافرة على الأحوط وجوبا.

(مسألة ١١): الأحوط وجوبا عموم وجوب الستر و حرمة النظر لصورة المرأة فى المرأة و نحوها مما يحكى حكاية تامة، بل الأحوط وجوبا العموم لمثل الماء الصافى مما يحكى حكاية ناقصة، إلا- أن لا- تتميز الصورة حينئذ، بل تكون شبيحا لا غير. و أما الصورة التلفزيونية و الفتوغرافية و نحوهما فالظاهر جواز النظر إليها، و إن كان الأحوط استحبابا تركه إذا لم تعتمد المرأة بذل الصورة. بل يحرم إذا كانت مؤمنة و كان النظر هتكاً لها و توهيناً عرفاً، كما قد يكون ذلك فيما إذا كانت مصونة فى نفسها و كانت الصورة معرفة لها.

(مسألة ١٢): يجوز نظر المرأة للرجل الأجنبي، و الأحوط وجوبا أن لا تملأ نظرها منه و تتأمله.

(مسألة ١٣): يحرم على كل من الرجل و المرأة الأجنبيين مس أحدهما الآخر، من دون فرق بين ما يحل النظر له من المرأة و غيره، فلا يجوز لهما المصافحة. و لا يسوغ ذلك كونه فى بعض الأوساط و الأعراف البعيدة عن الدين من جملة آداب المعاشرة، بحيث يرمى تاركه بسوء الخلق و مجانية الأدب، فإن فى الجرى على تلك الأعراف فى مثل ذلك تضييعاً لتعاليم الدين و طمسا لمعامله و انصهارا بتقاليد الكفر و تبعية له، بل يلزم الإصرار على تطبيق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢

الحكم الشرعى و العمل عليه بلطف و وداعة و أدب، حتى يشيع و يعرف حاله على حقيقته، و يصير التزام المسلم به علامة على قوة شخصيته و تمسكه بدينه و اعتزازه بمبدئه، و تسامحه فيه علامة على ضعف شخصيته و تحلله.

(مسألة ١٤): الظاهر عدم وجوب ستر الشعر و الجزء المفصولين من المرأة عن الرجل و جواز نظره إليه. نعم إذا كانت المرأة الميته مقطعة الأعضاء فالأحوط وجوبا عدم النظر إلى أعضائها المعتد بها المقومة لجسدها عرفاً، بل إذا صدق على النظر إليها النظر للمرأة الميته فالظاهر حرمة.

(مسألة ١٥): إذا اضطر للنظر المحرم لعلاج أو نحوه، فإن أمكن الاكتفاء بالنظر للصورة المنعكسة فى المرأة تعين، و إلا- حلّ النظر

للجسد بنفسه، و يقتصر على مورد الاضطراب من حيثية المقدار المنظور إليه و مدة النظر و زمانه.
و هكذا الحال في المس.

(مسألة ١٦): ليس من الاضطراب المسوغ للنظر و المس المحرمين الاختلاط العائلي، لاجتماع العوائل في بيت واحد، أو لتآلفها و كثرة الاجتماع و التزاور بينها. و ما تعارف - نتيجة لذلك - من التسامح في الحجاب و النظر بين الرجل و زوجة أخيه أو أخت زوجته أو بنت عمه أو نحوهم من الأقارب بل الأصدقاء لا مسوغ له. و من الغريب تعارف ذلك بين بعض العوائل المحترمة و المعروفة بالتدين و الالتزام و الاحتشام. و الأُنكى من ذلك و الأَمْض رفع الحواجز في مناسبات الأفراح و الأعراس حيث يستخف الفرح أهله فيدخل الشباب و هم في أوج حيويتهم و نشاطهم على النساء المتبرجات بملابسهن الفاضحة و زينتهن الصارخة على أتم الوجوه و ادعاها للفتنة و الإثارة، تغاضيا عن مقتضيات الغيرة و العفة، و خروجا عن قوانين الشرع الشريف، و نبذا لتعاليم الدين الحنيف، كفرا لنعمة الله تعالى بمعصيته و انتهاك حرمة و تعدى حدوده في موقف هو ادعى لشكره تعالى بطاعته و الخضوع لإرادته و الوقوف منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣

عند أمره و نهيهِ، استيجابا لرحمته و استزادة من نعمته كما قال جلت أسماؤه و عظمت آلاؤه لئن شكركم لآزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد.

(مسألة ١٧): يجوز للرجل سماع صوت المرأة الأجنبية، و للمرأة سماع صوت الرجل الأجنبي. نعم لا بد من عدم التلذذ الجنسي بذلك كما تقدم.

(مسألة ١٨): يكره للرجل النظر لأدبار النساء.

(مسألة ١٩): يكره اختلاط الرجال بالنساء الأجنبية، و في حديث سيده النساء عليها السلام قالت: «خير للنساء أن لا يرين الرجال و لا يراهن الرجال» بل قد يحرم إذا كان مظنة للفتنة و الفساد، خصوصا ما يبتنى منه على التراحم و التضام.

(مسألة ٢٠): يكره للرجل الجلوس في مكان المرأة إذا قامت عنه حتى يبرد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤

الفصل الأول في آداب النكاح و سننه و ما يناسب ذلك

(مسألة ٢١): يستحب للرجل عند إرادة التزويج أن يصلى ركعتين و يحمد الله تعالى و يقول: «اللهم إني أريد أن أتزوج، اللهم فقدّر لي من النساء أعفهن فرجا و أحفظهن لي في نفسها و في مالي و أوسعهن رزقا و أعظمن بركة، و اقدر لي منها ولدا طيبا تجعله خلفا صالحا في حياتي و بعد موتي».

(مسألة ٢٢): يجوز للرجل النظر للمرأة التي يريد الزواج منها، و الأحوط وجوبا الاقتصار على ما يتعارف كشفه عند لبس ثياب البيت كالعضدين و الساقين و الرأس و قسم من الصدر، دون ما يتعارف ستره بالثياب، و لا بأس بترقيق الثياب و كونها بحيث تحكى حجم البدن. نعم لا بد من الاقتصار على ما يعرف به حالها و عدم الاستزادة من النظر عن قدر الحاجة.

(مسألة ٢٣): يستحب اختيار البكر الجميلة الطيبة الريح الطيبة الطبخ الضحوك العفيفة الهينة اللينة الودود الكريمة الأصل ذات الدين و الخلق و التي تعين زوجها و تحفظه في غيبته. و في الحديث: «إنما المرأة قلادة فانظر ما تتقلد».

(مسألة ٢٤): يكره اختيار المرأة لمالها و جمالها، فعن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «من تزوج امرأة لمالها و كله الله إليه، و من تزوجها لجمالها رأى فيها ما يكره، و من تزوجها لدينها جمع الله له ذلك». كما يكره تزوج المرأة الحسناء السيئة الأصل، و قد شبهها النبي صلى الله عليه و آله بالنبته الخضراء في المزبله. و يكره تزوج الحمقاء، و قد ورد أن الأحقق قد ينجب و الحمقاء لا تنجب.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥

(مسألة ٢٥): يستحب اختيار المرأة الولود و يكره تزوج العقيمة و إن كانت جميلة.

(مسألة ٢٦): يستحب الإشهاد على العقد و الإعلان به، و الخطبة أمام العقد، و أقلها حمد الله تعالى. كما يستحب الوليمة فيه نهارا يوما أو يومين، و يكره ما زاد على ذلك.

(مسألة ٢٧): يستحب زف المرأة و إدخالها على زوجها ليلا. و يستحب للزوج صلاة ركعتين عند ذلك و أن يدعو بالمأثور و قد ورد عدة صور لذلك، و منها أن يأخذ بناصيتها مستقبل القبلة و يقول: اللهم بأمانتك أخذتها و بكلماتك استحلتها، فإن قضيت لى منها ولدا فاجعله مباركا تقيا من شيعه آل محمد، و لا تجعل للشيطان فيه شركا و لا نصيبا». و قد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام لجلب الألفة بين الزوجين قال: «إذا دخلت فمرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئه، ثم أنت لا تصل إليها حتى تتوضأ و تصلى ركعتين ثم مرهم أن يأمرها أن تصلى أيضا ركعتين، ثم ميخد الله و صل على محمد و آل محمد، ثم ادع الله و مر من معها أن يؤمنوا على دعائك. و قل: «اللهم ارزقنى الفها و ودها و رضاها و رضنى بها، ثم اجمع بيننا بأحسن اجتماع و أسر ائتلاف، فإنك تحب الحلال و تكره الحرام».

(مسألة ٢٨): يكره دخول الرجل بالمرأة ليلة الأربعاء.

(مسألة ٢٩): أكد الإسلام على لسان نبيه صلى الله عليه و آله و الأئمة من أهل بيته عليهم السلام على نبذ فوارق النسب فى النكاح و أن المؤمن كفاء المؤمنة. كما أكد على أنه ينبغي الاهتمام بالدين و الخلق و الأمانة و العفة، و قد ورد عن النبي صلى الله عليه و آله و عنهم عليهم السلام فى نصوص كثيرة: «إذا جاءكم من ترضون خلقه و دينه فزوجوه إلا- تفعلوه تكن فتنه فى الأرض و فساد كبير». فلا ينبغي رد الخاطب المؤمن إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦

كان متدينا حسن الخلق، خصوصا إذا كان ذا يسار، بحيث ينهض بمعاشه و معاش عياله. و أما ما تعارف عند بعض القبائل من عدم تزويج بناتهم لغيرهم اعتزازا بأنفسهم و ترفعا و تعاليا عن غيرهم أو قصر بناتهم على فئة خاصة من الناس فهو استجابة لدعوة الشيطان للعصية الجاهلية، مع ما يترتب على ذلك من تعطيل النساء و حرمانهن من أهم حقوقهن، فإن صبرن ظلمن ظلم من لا يجد ناصرا إلا الله تعالى و هو أفحش الظلم، و إن خرجن عن ذلك فهو الجريمة و الإثم منهن و من القبيلة و العار و الشنار عليهن و عليها، ثم ردود الفعل الظالمة التى ما أنزل الله تعالى بها من سلطان أفحككم الجاهليته يبغون و من أحسن من الله حكما لقوم يوقنون.

(مسألة ٣٠): ما تعارف عند كثير من المؤمنين من عدم الاستجابة لتزويج الخاطب الذى يرتضونه إلا بعد الاستخارة بالوجه المتعارف فى زماننا، ليس له أساس شرعى، و لا يناسب النصوص المشار إليها آنفا. نعم يحسن فى الزواج و فى جميع الأمور الاستخارة بمعنى طلب الخيرة من الله تعالى بالوجه المتقدم فى مبحث صلاة الاستخارة من الصلوات المستحبة.

(مسألة ٣١): يكره تزويج شارب الخمر و سبي الخلق و المخنث، بل كل من ليس له التزام دينى. و عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «النكاح رق، فإذا أنكح أحدكم وليدة فقد أرقها، فليظر أحدكم لمن يرق كريمته».

(مسألة ٣٢): يكره للمرأة تعطيل نفسها عن الزواج، و عن الزينة لزوجها و إن كانت مسنة.

(مسألة ٣٣): يستحب تعجيل زواج البنت، و عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من سعادة المرأة أن لا تطمئنت ابنته فى بيته». بل يكره تأخيرها إذا أدركت و حاضت.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧

(مسألة ٣٤): يكره إيقاع عقد الزواج إذا كان القمر فى برج العقرب، كما يكره فى محاق الشهر، و هو آخره عند عدم ظهور القمر و دخوله فى شعاع الشمس.

(مسألة ٣٥): يكره الجماع ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس، و من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق، و حين اصفرار الشمس عند

طلوعها وغروبها، وفي اليوم الذي تنكسف فيه الشمس، وفي الليلة التي ينخسف فيها القمر، وفي الليلة وفي اليوم اللذين يكون فيهما الزلزلة، وخصوصا حال الزلزلة، وفي حال هياج الرياح السوداء والصفراء والحمراء، وفي محاق الشهر. ويكره الجماع أيضا في أول ليلة من الشهر الهلالي و ليلة النصف منه، ويستثنى من ذلك أول ليلة من شهر رمضان المبارك، فقد ورد في بعض الروايات استحباب الجماع فيها.

(مسألة ٣٦): يكره الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها، وفي السفينة، وعلى ظهر طريق عامر، وتحت السماء.

(مسألة ٣٧): يكره الجماع بعد الاحتلام قبل الغسل منه، وحين الاختضاب قبل أن يأخذ الخضاب مأخذه.

(مسألة ٣٨): يكره الجماع عاريا، ومن قيام. كما يكره الكلام حال الجماع بغير ذكر الله تعالى، ولبس خاتم فيه ذكر الله تعالى أو شيء من القرآن.

(مسألة ٣٩): يكره نظر الزوج لفرج امرأته خصوصا حال الجماع.

(مسألة ٤٠): يستحب التستر بالجماع، ويكره الجماع في بيت فيه أحد يصف حالهما ويسمع نفسهما وإن كان صيبا. وتستحب التسمية عند الجماع والاستعاذة من الشيطان، والدعاء بالمأثور، ومنه أن يقول: «بسم الله وبالله اللهم جنبني الشيطان و جنب الشيطان ما رزقتني».

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨

(مسألة ٤١): يستحب أن يختص كل من الرجل والمرأة بخرقه للتمسح بها بعد الجماع، ويكره اشتراكهما بخرقه واحدة يتمسحان بها معا، وفي النصوص أن ذلك من أسباب النفرة والبغضاء بينهما.

(مسألة ٤٢): يستحب لمن رأى امرأة فأعجبه أن يجامع زوجته. نعم يكره أن يجامع الرجل امرأته بشهوة غيرها. والظاهر أن المراد به ما إذا كان الداعي للجماع هو شهوة امرأة أجنبية خاصة إشباعا لتلك الشهوة، بل ينتظر حينئذ حتى تهدأ فورة الشهوة بما يشغله عنها. أما الأول فالمراد به أن يكون الجماع لإشباع الشهوة حذرا من تعلق النفس بالأجنبية من دون أن تكون قد تعلقت بها فعلا.

(مسألة ٤٣): يكره للمسافر أن يطرق أهله ليلا حتى يعلمهم.

(مسألة ٤٤): يجوز لكل من الزوجين التلذذ الجنسي بما يشاء من جسد الآخر، صغيرا كان أو كبيرا بجميع وجوه التلذذ من النظر واللمس والتقبيل وغيرها، كما يجوز له الإنزال بذلك. نعم يكره للرجل وطء الزوجة في دبرها. بل يحرم إذا لم يكن برضاها.

(مسألة ٤٥): لا يجوز الدخول بالزوجة قبل أن يتم لها تسع سنين قمرية. لكن لو دخل بها لم تحرم عليه مؤبدا حتى لو أفضاها. كما أنه يجوز له الاستمتاع بها بغير الوطء.

(مسألة ٤٦): يجوز العزل عند الوطء بإخراج الذكر من الفرج وإراقه المنى خارجه. نعم يكره العزل عن الحرة إذا لم يشترط ذلك عليها ولم ترض به، خصوصا إذا كانت ممن يتوقع حملها وكانت ترضع ولدها ولم تكن سليطة ولا بذيئة. والسليطة هي طويلة اللسان الصخابة. والبذيئة هي ذات الكلام الفاحش السافل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩

(مسألة ٤٧): الامتناع عن الأنجاب إن كان بتعقيم أحد الطرفين، بأن يتعطل جهازه التناسلي فلا ينجب أبدا فالأحوط وجوبا الاقتصار فيه على لزوم الضرر البدني من الاستمرار في الأنجاب. وإن كان بتوقفه عن الأنجاب مؤقتا جاز اختيارا، إلا أن يستلزم كشف العورة المحرم - كما لو توقف على الاستعانة بالطبيب أو الطبيبة - فيقتصر فيه على مورد الحاجة العرفية، بحيث يلزم من الأنجاب الحرج أو الضرر.

(مسألة ٤٨): لا يجوز للمرأة الامتناع عن الحمل بما ينافي حق الزوج في الاستمتاع - كالعزل و عدم التمكين من الوطء في الوقت الذي

يتوقع فيه قابلية البويضة للإخصاب- إلا برضا الزوج أو باشتراط ذلك عليه في عقد النكاح أو غيره من العقود اللازمة. و أما بالطرق الأخرى غير المنافية للاستمتاع فالأحوط وجوبا استئذان الزوج في ذلك، إلا أن يكون الحمل مضرا بها فلا يجب استئذان الزوج حينئذ.

(مسألة ٤٩): المراد بالامتناع عن الأنجاب في المسألة السابقة هو فعل ما يمنع من انعقاد النطفة و تلقيح البويضة بها. أما بعد انعقاد النطفة و تلقيح البويضة بها فلا يجوز الإجهاض مهما قصرت المدة، و لا يسوغه تشوه الجنين و لا مرض المرأة أو إجهاذا و لا الضائقة الاقتصادية، قال تعالى و لَّا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ.

نعم يجوز مع الاطمئنان بتعرض الام للموت بدونه، بحيث يدور الأمر بين موتها مع الجنين و موت الجنين وحده. و لا بد من الثبوت في ذلك.

(مسألة ٥٠): في مورد حرمة الإجهاض تجب الدية به، و يتحملها المباشر الذي يستند الإجهاض لفعله، كالمراة إذا شربت الدواء أو تحركت حركة عنيفة فأجهضت، و كالطبيبة إذا قامت بعملية الإجهاض. و لا يتحملها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠

الذي يأذن به أو يطلب من الغير إيقاعه، كما لا تتحملها المرأة إذا سلمت نفسها للطبيبة فقامت بعملية الإجهاض، و إن كان ذلك كله محرما.

(مسألة ٥١): يجب على الزوجة تمكين الزوج من الوطء و غيره من الاستمتاع في أى وقت شاء، و على أى حال كانت. و يحرم عليها الامتناع من ذلك مغاضبة أو للانشغال عنه، أو لخوف الحمل أو لغير ذلك. بل يستحب لها التزين و التطيب و التهيو له، بل عرض نفسها عليه. نعم إذا خافت على نفسها الضرر جاز لها الامتناع مما تخاف منه.

الفصل الثاني في عقد النكاح

يحل النكاح بأحد وجهين.

الأول: الزواج.

الثاني: ملك اليمين.

و حيث يندر الابتلاء بالثاني في زماننا، فالمناسب الاقتصار على الأول.

و هو عقد يتضمن علقه خاصة معروفة بين الرجل و المرأة، بل مطلق الذكر و الأنثى و إن كانا صغيرين. و هو على قسمين.

الأول: الدائم.

الثاني: المنقطع. و الكلام هنا في الأول.

(مسألة ٥٢): لا بد في هذا العقد من إنشائه باللفظ، فلا يقع بدونه، و إن دل على إنشاء المضمون و الالتزام به، كالتوقيع على ورقة العقد. و بذلك يخالف سائر العقود. نعم مع تعذر العقد- لخرس و نحوه- تجزئ الإشارة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١

المفهمه له.

(مسألة ٥٣): لا يشترط في عقد النكاح العربية، فيجوز إيقاعه بكل لغة، و إن كان الأحوط استحبابا الإتيان به بالعربية مع الإمكان.

(مسألة ٥٤): العقد عبارة عن الإيجاب من أحد الطرفين و القبول من الآخر بأى وجه وقعا، و ذلك يكون.

تارة: بالإيجاب من المرأة و القبول من الرجل بأن تقول: تزوجتك نفسى بمهر كذا، فيقول: نعم أو رضيت أو قبلت.

و اخرى: بالإيجاب من الرجل و القبول من المرأة بأن يقول: تزوجتك بمهر كذا فتقول: نعم، أو نحو ذلك.

(مسألة ٥٥): لا- يتعين في الإيجاب لفظ التزويج، بل يقع بلفظ النكاح وغيره مما يؤدي معنى الزواج، كما لو قالت المرأة: أنكحتك نفسي، أو قال الرجل: أنكحتك، أو نحو ذلك.

(مسألة ٥٦): لا يشترط في عقد النكاح موافقة القواعد الإعرابية، بل يقع مع اللحن إذا قصد بالكلام إنشاء عقد الزواج به و كان مؤديا لذلك عرفا.

(مسألة ٥٧): لا يشترط الإيجاب بلفظ الماضي، فكما يقع بمثل:

تزوجت فلانة و زوجت فلانا فلانة أو من فلانة و أنكحت فلانا فلانة، يقع بمثل: أتزوج فلانة، و أزوج فلانا فلانة أو من فلانة، و أنكح فلانا فلانة.

(مسألة ٥٨): يصح إيقاع عقد النكاح من الطرفين مباشرة، فيقول الرجل: تزوجتك، أو تقول المرأة: زوجتك نفسي، و يقبل الطرف الآخر بنفسه، كما يصح إيقاعه ممن يقوم مقامهما كالولي و الوكيل، فيقول ولي أحد الطرفين أو وكيله مثلا: زوجت فلانا من فلانة، فيقبل الطرف الآخر بنفسه أو يقبل وليه أو وكيله عنه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢

(مسألة ٥٩): يصح قيام شخص واحد مقام كلا الطرفين في العقد بأن يكون أصيلا عن نفسه و وليا أو وكيفا عن الطرف الآخر، أو وليا أو وكيفا عن كلا الطرفين، أو وليا على أحدهما و وكيفا عن الآخر. نعم لا يجوز أن توكل المرأة رجلا في تزويجها من نفسه على أن يتولى طرفي العقد.

(مسألة ٦٠): مع قيام شخص واحد مقام كلا الطرفين في العقد لا يجب أن يوجب عن أحدهما و يقبل عن الآخر، بل يكفي إنشاؤه للمضمون عن كل منهما من دون حاجة للقبول.

(مسألة ٦١): يكفي في صورة عقد الزواج أن تقول المرأة للرجل الذي تريد الزواج به: زوجتك نفسي بمهر قدره كذا، أو تقول لوكيله: زوجت نفسي من فلان بمهر قدره كذا. أو يقول وكيلها للزوج: زوجتك فلانة بمهر قدره كذا، أو يقول لوكيله: زوجت فلانة من فلان بمهر قدره كذا، فيقول الزوج أو وكيله: قبلت. و إنما أثبتنا ذلك لأنه المعروف و ليسهل تعلمه على من يريده، و إلا فالصور المجزئة كثيرة، كما يظهر مما سبق.

(مسألة ٦٢): الزواج في المحاكم إن اقتصر فيه على تسجيل الزواج و توقيع كلا الطرفين على ورقة العقد لم يصح و لم يترتب عليه الأثر، و إن اشتمل على الصيغة بالوجه المتقدم صح. و بهذا لو لم يقتصر القائمون بتسجيل الزواج على سماع إقرار كلا الطرفين برضاهما بالزواج و أخذ توقيعه به، بل يلتزمون مع ذلك بإجراء الصيغة بين الطرفين بأخذ الوكالة عليها من أحدهما و إجرائها مع الآخر أو الطلب من الطرفين بإجرائها بينهما قبل التسجيل فإن في ذلك الحفاظ على الحكم الشرعي من دون كلفة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣

الفصل الثالث في أولياء العقد

(مسألة ٦٣): للأب و الجد للأب- و إن علا- الولاية في النكاح على الولد و البنت الصغيرين، و كذا على المجنونين الكبيرين اللذين يتصل جنونهما بصغرهما. فإن زواجهما نفذ التزويج عليهما و ليس لهما الرجوع عنه إذا بلغا و تم رشدتهما. و أيهما سبق صح تزويجه، فإن تقارنا أو تشاحا كان المقدم هو الجد.

(مسألة ٦٤): المراد بالجد للأب هو أبو الأب و أبو أبيه و إن علا، دون أبي أم الأب أو أبي جدته أو نحوهما ممن يتصل بالأب من طريق النساء.

(مسألة ٦٥): يكفي في جواز تزويج الأب و الجد للصغير عدم المفسدة، و لا يشترط ثبوت المصلحة. نعم لا بد من عدم التفريط حينئذ،

كما لو دار الأمر بين زوجين لا مفسدة في التزويج منهما إلا أن أحدهما أصلح من الآخر، فإنه لا يجوز اختيار المرجوح، نظير ما تقدم في البيع.

(مسألة ٦٦): ليس لغير الأب و الجد للأب من الأرحام الولاية على الصغيرين كالأخ و الجد للام و الأعمام و الأخوال و غيرهم.

(مسألة ٦٧): ليس للأب و الجد و لا غيرهما الولاية في التزويج على البالغ الرشيد، رجلا كان أو امرأة، بل يستقل بالولاية على تزويج نفسه، إلا في البنت البكر مع أبيها أو جدها فإن الولاية في التزويج تشترك بينها و بينهما، فلا ينفذ نكاحها إلا بإذنها و إذن أحدهما، و إذا كانا معا موجودين كفى إذن أحدهما. نعم لو تشاحا فالظاهر تقديم الجد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤

(مسألة ٦٨): المراد بالبكر غير المتزوجة زواجا يستتبع الدخول في القبل، سواء لم تتزوج و بقيت بكارتها أو ذهبت من دون دخول أو بوطء محرم و لو عن شبهة، أم تزوجت و لم تذهب بكارتها أو ذهبت بغير وطء الزوج.

(مسألة ٦٩): ليست البنت بضاعة بيد الأب و الجد يملكان التصرف فيها تبعا لرغبتهما، بل اللازم عليهما ملاحظة مصلحتها و حاجتها الطبيعية للزواج و إن خرجا بذلك عن مقتضى العرف و العادة. بل تسقط ولايتهما على البنت مع منعها لها من التزويج بنحو يضر بها عرفا. كما تسقط ولايتهما بتعذر استئذانهما لمرض أو غيبة طويلة أو نحوهما، و حينئذ تستقل بنفسها بالتزويج و لا تحتاج إلى إذن أحد حتى الحاكم الشرعي.

(مسألة ٧٠): ليس لأحد من الأرحام مع فقد الأب و الجد للأب الولاية على البالغة البكر فضلا عن غيرها، بل تستقل فيه بنفسها. و ما قامت عليه بعض الأعراف من تدخل الأرحام و منعهم للمرأة عما تريد، بل عما يريد لها و ليها مع وجوده ظلم صارخ و خروج عن الموازين الشرعية و انتهاك لحدود الله تعالى و تجاهل لأحكامه في عباده. و هو من أسباب الفساد المهمة التي قد يترتب عليها ردود فعل لا تحمد عقباها، يتحمل المفسد عارها و شنارها في الدنيا، و تبعثها و مسئوليتها في الآخرة، يوم لا يغنى مولى عن مولى شيئا و لا هم ينصرون.

(مسألة ٧١): يكفي في إذن البكر سكوتها عند عرض التزويج عليها و عدم إبانها له، إلا مع وجود ما يثير احتمال كون السكوت عن غير رضا منها بما عرض عليها، بحيث يكون أمرها مريباً أو يكون هناك أمارة على عدم الرضا منها. و لا فرق في ذلك بين وجود الأب أو الجد و عدمه. و المراد بالبكر هنا من بقيت بكارتها، فلا يعم من ذهبت بكارتها و لو بغير الوطء على الأحوط وجوبا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥

(مسألة ٧٢): إذا أوصى الأب أو الجد بالطفل أو المجنون لشخص، فإن نص على أن له تزويجه كان له ذلك على النحو الذي يثبت للموصى، و إن لم ينص على ذلك فالأحوط وجوبا للموصى الاقتصار على صورة حاجة الموصى به للتزويج بمرتبة معتد بها و لو من غير جهة الرغبة الجنسية، كما لو احتاج للتزويج من أجل إدارة شؤونه الخارجية. لكن لا بد من استئذان الوصى من الحاكم الشرعي، و مع تعذره فالأحوط وجوبا له استئذان عدول المؤمنين إن لم يكن الوصى منهم، و مع تعذره يستقل هو بالتزويج. لكن الأحوط وجوبا في صورة تعذر الرجوع للحاكم الاقتصار على صورة لزوم الضرر أو الحرج من الانتظار. و تقدم في كتاب الوصية ما ينفع في المقام.

(مسألة ٧٣): مع فقد الأب و الجد و الوصى لا يجوز تزويج الصغير و لا المجنون إلا مع الحاجة بالنحو المتقدم في المسألة السابقة، و يتولى ذلك من له تولى أمورها ممن تقدم التعرض له في مبحث الأولياء من فصل شروط المتعاقدين من كتاب البيع، و الأحوط وجوبا مراجعة الحاكم الشرعي مع الإمكان حتى لو كان المتولى لاموره غيره، و مع تعذره يراجع العادل إن لم يكن المتولى لاموره عادلا.

(مسألة ٧٤): السفية في الماليات إذا كان رشيدا في بقية الأمور لا يستقل هو و لا وليه في تزويجه، بل لا بد من اشتراكهما فيه و وقوعه بإذنها معا.

(مسألة ٧٥): إذا وقع عقد النكاح من غير من له السلطنة عليه كان فضوليا و توقف نفوذه على إجازة من له السلطنة، على نحو ما تقدم في البيع، و تقدم من فروعه ما يجرى في المقام.

(مسألة ٧٦): كما يمكن وقوع عقد النكاح ممن له السلطنة عليه يمكن وقوعه من وكيله، على نحو ما تقدم في العقود. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦

الفصل الرابع في أسباب التحريم

إشارة

و هي أمور.

الأول: النسب.

(مسألة ٧٧): يحرم نكاح الام و إن علت، كأم أحد الأبوين أو أحد الجددين و ما فوق. و البنت و إن نزلت، كبنت البنت و بنت الولد و بنات أولادهما فما دون. و الأخت و بناتها و إن نزلن. و العممة و الخالة و إن علتنا كعممة الأبوين و الجددين و خالتهما و هكذا. و بنات الأخ و إن نزلن.

الثاني: المصاهرة و ما الحق بها.

(مسألة ٧٨): من تزوج امرأة حرمت مؤبدا على آباءه مهما علوا، و على أبنائه مهما نزلوا، سواء دخل بها أم لا. (مسألة ٧٩): من تزوج امرأة حرمت عليه مؤبدا أمها و إن علت، سواء دخل بها أم لم يدخل. كما تحرم عليه بنتها و إن نزلت ما دامت الأم في حبالته، و لا تحرم عليه البنت مؤبدا إذا لم يدخل بالأم، فإن طلق الأم أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له زواج البنت. أما إذا دخل بالأم فإن ابنتها تحرم عليه مؤبدا، من دون فرق بين ابنتها التي ولدتها قبل الزواج منه و ابنتها التي ولدتها بعد الزواج منه. (مسألة ٨٠): بنت الزوجة المدخول بها و إن كانت تحرم على الزوج مؤبدا إلا أنها لا تحرم على أبيه و لا على ابنه من زوجة أخرى، فيجوز لهما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧

الزواج منها و إن بقيت الأم في حبالته.

(مسألة ٨١): تحرم أخت الزوجة جمعا، لا مؤبدا، فلا يجوز له الزواج منها ما دامت أختها في حبالته و إن كانت في عدتها الرجعية. أما إذا خرجت من حبالته- و إن كانت في عدة منه بائنة- فإنه يجوز له الزواج بأختها.

(مسألة ٨٢): يجوز الزواج من المرأة على عمتها و خالتها بإذنها، و لا- يجوز بغير إذنها. نعم إذا عقد بغير إذنها ثم أجازتا صح العقد. و إن كان الأحوط استحبابا تجديد العقد بإذنها.

(مسألة ٨٣): الظاهر أن الزنى لا ينشر التحريم، فمن زنى بامرأة لم تحرم عليه أمها و لا بنتها، و لا تحرم هي على أبيه و لا على ابنه. نعم الأحوط استحبابا أن لا يتزوج الزانى بعد الزنى أم المزنى بها و لا بنتها، و لا يتزوج المزنى بها أبو الزانى و لا ابنه، بل لو كان الزنى بعد الزواج قبل الدخول فالأحوط استحبابا ترتيب أثر الحرمة عليها، و مع منافاته لحقها يطلقها. أما إذا كان الزنى بعد الزواج و الدخول فلا إشكال في عدم اقتضائه تحريم الزوجة.

(مسألة ٨٤): يستثنى من المسألة السابقة من زنى بعمته أو خالته، فإن الأحوط وجوبا له أن لا يتزوج ابنتها. أما إذا كان الزنى بعد الزواج بالبت فإنه لا يحرمها، خصوصا إذا كان بعد الدخول بها، كما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٨٥): الظاهر عدم إلحاق وطء الشبهة بالزنى في الاحتياط الوجوبى في المسألة السابقة. نعم يلحق به في الاحتياط الاستجابى فيها وفي المسألة التى قبلها. أما التقييل و اللمس و النظر بشهوة و نحوها فلا يلحق بالزنى حتى في الاحتياط الاستجابى.

(مسألة ٨٦): اللواط من الرجل موجب لحرمة أم الموطوء و أخته و بنته عليه فلا يجوز له أن يتزوج إحداهن، بل إن كانت إحداهن زوجة له قبل اللواط

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨

فالأحوط وجوبا له إذا تحقق اللواط ترتيب أثر الحرمة عليها، و مع منافاته لحقها يطلقها. و إذا كان اللواطى صبيا فلا حرمة.

(مسألة ٨٧): الأحوط استجابا أن لا يتزوج ابن اللواطى أو الموطوء بنت الآخر.

(مسألة ٨٨): يحرم التزويج دواما و انقطاعا من المزوجة دواما و انقطاعا، و كذا من المعتدة من دون فرق بين أقسام العدة. و لو وقع الزواج كان باطلا.

(مسألة ٨٩): من تزوج امرأة مزوجة حرمت عليه مؤبدا، إلا أن يكون جاهلا و لم يدخل بها لا قبلا و لا دبرا، فإنها لا تحرم عليه مؤبدا، بل له أن يجدد العقد عليها بعد أن تخرج عن حباله زوجها و عن عدته.

(مسألة ٩٠): المدار في عدم الحرمة المؤبدة على جهل الزوج دون الزوجة، فلا تحرم عليه إذا كان جاهلا و إن كانت عالمة. و المتيقن منه الجهل بالموضوع - و هو أن لها زوج - أما الجهل بالحكم - و هو حرمة تزويج ذات الزوج - ففي كفايته في المنع من الحرمة المؤبدة إشكال.

(مسألة ٩١): من تزوج امرأة في عدتها حرمت عليه مؤبدا، إلا مع الجهل و عدم الدخول، نظير ما تقدم في المسألة السابقة. لكن لو كان أحدهما جاهلا و الآخر عامدا مع عدم الدخول تثبت الحرمة المؤبدة في حق العامد، و في ثبوتها في حق الجاهل إشكال. كما أنه لا فرق هنا في الجهل المانع من الحرمة المؤبدة بين الجهل بالموضوع و هو كونها في العدة، و الجهل بالحكم و هو حرمة التزويج في العدة.

(مسألة ٩٢): إذا تزوج المرأة في العدة جاهلا و لم يدخل بها حتى خرجت من العدة ثم علم لم تحرم عليه مؤبدا، بل له تجديد العقد عليها. و كذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩

لو تزوج ذات الزوج جاهلا و لم يدخل بها حتى خرجت عن زوجية زوجها الأول و عن عدته. أما إذا دخل بها في عدته فالأحوط وجوبا حرمتها عليه مؤبدا، خصوصا إذا كانت العدة رجعية.

(مسألة ٩٣): لا يصح العقد على المتوفى عنها زوجها قبل أن يبلغها الخبر. و لو حصل العقد حينئذ ففي جريان حكم تزوج المرأة في العدة - و هو الحرمة المؤبدة - إشكال، و الأحوط وجوبا العمل على ذلك.

(مسألة ٩٤): يجوز تزوج الزانية و إن كانت معروفة بالزنى. نعم يكره تزوجها لمن لم يعرف توبتها، و لو بأن يدعوها للحرام فتأباه.

(مسألة ٩٥): يستحب لمن يريد أن يتزوج الزانية أن يستبرئها بحيضة خصوصا إذا كان هو الزانى بها، بل هو الأحوط - حينئذ - استجابا. و أما إذا كانت حاملا فلا حاجة للاستبراء.

(مسألة ٩٦): من زنى بامرأة مزوجة - دواما أو متعة - فالأحوط وجوبا ترتيب أثر حرمتها مؤبدا، من دون فرق بين العلم بأنها مزوجة و الجهل بذلك.

و كذا إذا كانت معتدة عدة رجعية، دون غيرها من أقسام العدة.

(مسألة ٩٧): إذا زنت المرأة المزوجة لم تحرم على زوجها، نعم يستحب له استبراؤها بحيضة.

(مسألة ٩٨): إذا تزوج المحرم بطل نكاحه، فإن كان عالما بحرمة التزويج عليه حرمت عليه مؤبداً، سواء دخل بها أم لم يدخل، وإن

كان جاهلاً لم تحرم عليه مؤبداً، سواء دخل بها أم لم يدخل. والأحوط وجوباً جريان ذلك في المحرمة.

(مسألة ٩٩): يحرم الجمع بين أكثر من أربع نساء بالزواج الدائم.

و يجوز ما زاد على ذلك في الزواج المنقطع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠

الثالث من أسباب التحريم: الرضاع.

و يشترط في الرضاع المحرم أمور.

الأول: أن يكون بالامتصاص من الثدي، و لا يكفي التغذية بحليب المرأة بطريق آخر.

الثاني: أن تكون الرضعة تامة، بحيث يمتلئ الرضيع و يشبع، و لا يكفي في التحريم الرضعة القليلة، لقله لبن المرأة، أو لعدم تقبل

الرضيع للرضاع مهما كثر العدد. نعم لا يضر الفصل القليل غير المعتد به الذي يكثر حصوله في الرضعة الواحدة لانشغال الطفل بلعب

قليل أو لتبديل الثدي أو نحوهما. و لا فرق في اعتبار الشرط المذكور بين الرضاع العددي و غيره من الوجوه الثلاثة الآتية.

الثالث: أن يكون خمس عشرة رضعة، أو يوماً و ليلة، أو يشد العظم و ينبت اللحم و الدم بحيث يزيد نمو الطفل المرتضع به عرفاً.

(مسألة ١٠٠): لا بد في التحريم في الخمس عشرة رضعة و باليوم و الليلة من التوالى بين الرضعات، بمعنى عدم الفصل بين الرضعات

برضاع امرأة غيرها. و كذا بغير الرضاع من طرق التغذية في اليوم و الليلة. بل هو الأحوط وجوباً في الخمس عشرة رضعة. و أما فيما

يشد العظم و ينبت اللحم و الدم فلا- يخل الفصل برضاع آخر فضلاً عن غيره من طرق التغذية، إلا إذا كان الفاصل كثيراً بحيث لا

يستند الإنبات و الاشتداد للرضاع عرفاً.

(مسألة ١٠١): لا بد في نشر الحرمة بالرضاع يوماً و ليلة من إرضاع الطفل كلما احتاج للرضاع في المدة المذكورة، و لا يكفي حبسه

على الرضاع من امرأة خاصة من دون أن يكتفى به.

الرابع: أن يكون الرضاع من مرضعة واحدة بلبن فحل واحد، فلا حرمة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١

لو رضع الطفل تمام المقدار المذكور من امرأتين أو أكثر و إن كان لبنهن لفحل واحد، فلا يكون ولداً للفحل المذكور. كما لا حرمة

لو رضع تمام المقدار المذكور من امرأة واحدة ملفقا من لبن فحلتين - لو أمكن ذلك - فلا يكون ابناً للمرضعة المذكورة.

الخامس: أن يكون اللبن عن ولادة، فلو درّ لبن المرأة من دونها فأرضعت ولداً لم ينشر الرضاع المذكور الحرمة. و الأحوط وجوباً أن

لا تكون الولادة من زنى.

السادس: أن يكون قبل بلوغ الطفل الرضيع سنتين. و الأحوط وجوباً أن يكون قبل فطامه أيضاً، و قبل مضي سنتين من ولادة صاحبة

اللبن.

(مسألة ١٠٢): إذا تحقق الرضاع بشروطه المتقدمة صار الرضيع ابناً للمرضعة و لصاحب اللبن، فيترتب على ذلك ما يترتب على بنوته

لهما نسباً، فيصير أولادهما له إخوة و أخوات و آباؤهما له أجدادا و جدات و إخوتها له أعماما و أخوالا- و أخواتها عمات و

خالات، و هكذا. و يترتب حينئذ أثر العلاقة الحاصلة من حيثية التحريم بها أو بالمصاهرة المترتبة عليها أو بالجمع المترتب عليها أو

نحوها. فكما يحرم على الرجل نكاح بنته الرضاعية يحرم عليه نكاح زوجته ابنة الرضاعي، و يحرم الجمع بين الأختين الرضاعيتين، و

يحرم نكاح المرأة على عماتها الرضاعية أو خالتها إلا بإذنها، و هكذا.

(مسألة ١٠٣): كما تتحقق بالرضاع العلاقة المحرمة بين المرتضع و من يتعلق بصاحب اللبن أو بالمرضعة بالنسب تتحقق بينه وبين من يتعلق بهما بالرضاع، فكما يحرم المرتضع على آباءهما و أبنائهما و إخوانهما النسبيين يحرم على آباءهما و أبنائهما و إخوانهما الرضاعيين. و يستثنى من ذلك ما إذا أرضعت امرأة واحدة أطفالا من لبن فحوله مختلفين، فإن كلا منهم و إن صار ابنا منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢

لها فيحرم عليها و على آباءها و إخوانها النسبيين و الرضاعيين، إلا أنه لا تحصل الاخوة المحرمة بين المرتضعين أنفسهم لاختلاف الفحل، بل يجوز النكاح بينهم. كما لا يحصل ما يترتب عليها من العلاقات المحرمة، فكما لا يكون أحدهم أخا للآخر من الرضاعة لا يكون عما أو خالا- لابنه أو بنته. نعم تتحقق الاخوة المحرمة بين ولدها الرضاعي و أولادها النسبيين حتى من كان منهم ولدا لغير صاحب اللبن.

(مسألة ١٠٤): مما تقدم يظهر أن من وسائل تحليل نظر الرجل للمرأة الأجنبية أن يتزوج طفلة رضيعة فترضعها تلك المرأة بالشروط المتقدمة، فإنها تصير أم زوجته.

(مسألة ١٠٥): يحرم على أبي المرتضع- و إن علا- أن يتزوج أولاد صاحب اللبن و أولاد أولادهم- مهما نزلوا- نسبيين كانوا أو رضاعيين، كما يحرم عليه أن يتزوج أولاد المرضعة النسبيين، دون أولادها الرضاعيين إذا رضعوا من لبن فحل آخر غير الفحل الذي ارتضع ابنه من لبنه. و على ذلك ينبغى الحذر من إرضاع الطفل من قبل جدته لأمه أو زوجة جده لأمه، لأن ذلك يوجب حرمة أمه على أبيه و بطلان نكاحهما، لأن النسبة الرضاعية كما تمنع من صحة النكاح لو كانت سابقه عليه توجب بطلانه لو حصلت بعده. أما إرضاعه من قبل جدته لأبيه فلا يوجب تحريم أمه على أبيه، غاية أنه يصير أخا لأبيه و لأعمامه و عماته فيحرم على أولاد أعمامه لأنه يصير عما لهم بالرضاع و على أولاد عماته لأنه يصير خالا لهم بالرضاع.

(مسألة ١٠٦): لا يحرم أولاد صاحب اللبن على إخوة المرتضع الذين لم يرتضعوا معه.

(مسألة ١٠٧): يثبت الرضاع المحرم بالعلم و بالبينه، و لا يثبت بدعوى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣

المرأة الإرضاع، و لا بشهادة النساء و إن كنّ أربعا، إلا أن يحصل العلم من قولها أو من قولهن.

الرابع من أسباب التحريم: اللعان

، بشروطه المقررة التي يأتي الكلام فيها في آخر كتاب الطلاق.

(مسألة ١٠٨): يلحق باللعان قذف الزوج زوجته الخرساء و كل من لا- تستطيع الكلام فإن ذلك يوجب حرمتها و إن لم تلاعن. و المتيقن من ذلك ما إذا تمت بقیة شروط اللعان، و أما بدونها فلا يخلو التحريم عن إشكال.

الخامس: الطلاق تسعا، على ما يأتي في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

السادس: الكفر، على التفصيل الآتي.

(مسألة ١٠٩): لا يجوز نكاح المسلمة من الكافر مطلقا، كتابيا كان أو غيره.

(مسألة ١١٠): لا يجوز للمسلم أن يتزوج الكافرة غير الكتابية مطلقا دواما و متعة.

(مسألة ١١١): يجوز للمسلم أن يتزوج اليهودية و النصرانية دواما و متعة على كراهة، خصوصا في الدوام و مع وجود المسلمة عنده أو تيسر الزواج بها.

(مسألة ١١٢): يشترط في نكاح اليهودية و النصرانية على المسلمة دواما إذن المسلمة في ذلك، و يكفي رضاها بالتزويج بعد وقوعه. و لا يشترط اذنها في التزويج بهما متعة.

(مسألة ١١٣): يجوز نكاح المجوسية متعة على كراهة أشد من نكاح اليهودية و النصرانية. أما نكاحها دواما فلا يخلو عن إشكال، و الأحوط

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٤ وجوبا الترك.

(مسألة ١١٤): الارتداد عن الإسلام قسمان.

الأول: الفطرى، و هو ارتداد من ولد على الإسلام إما من أب مسلم أو من أبوين مسلمين. و أما ولادته من أم مسلمة و أب كافر فيشكل حاله، و لا سيما و أن ذلك لا يتم بناء على ما سبق من حرمة تزويج المسلمة من الكافر، إلا فى وطء الشبهة أو فى فروض نادرة. هذا و الظاهر أنه لا يشترط فى المرتد الفطرى أن يصف الإسلام بعد البلوغ، بل يكفى أن يولد على الإسلام بالمعنى المتقدم. الثانى: الملى، و هو ارتداد من ولد على الكفر ثم أسلم.

إذا عرفت هذا فإذا ارتد الزوج ارتدادا فطريا بانت منه زوجته، و وجب عليها أن تعتد منه عدة الوفاة، سواء كان قد دخل بها أم لم يدخل. أما إذا كان ارتداده مليا ففى بينونة زوجته منه إشكال، خصوصا إذا كان قد دخل بها. نعم لا إشكال فى أنها تعزل عنه و يمنع من الاستمتاع بها. كما لا- إشكال فى بينونتها منه بعد خروج العدة. و عدتها عدة الطلاق. نعم إن مات فى أثناء العدة المذكورة فالأحوط وجوبا أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها.

(مسألة ١١٥): إذا ارتدت الزوجة عن الإسلام، فإن صارت غير كتابية بانت من زوجها المسلم و بطل نكاحهما. و إن صارت كتابية فالظاهر عدم بينونتها، بل تبقى فى حبالته، سواء دخل بها أم لم يدخل، و سواء كان ارتدادها فطريا أم مليا.

(مسألة ١١٦): الارتداد و إن كان مبطلا للنكاح- على التفصيل السابق- إلا أنه لا يمنع من النكاح المستجد بعده، لا فى الرجل و لا فى المرأة، بل إن بقى المرتد على ارتداده لحقه حكم دينه الذى اختاره، و إن رجع إلى الإسلام لحقه حكم المسلم، فله نكاح المسلمة حتى زوجته الاولى بتجديد العقد عليها، من منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٥ دون فرق بين الارتداد الفطرى و الملى.

(مسألة ١١٧): الارتداد الفطرى حده القتل إلا أنه بنفسه بمنزلة الموت موجب لميراث مال المرتد و صيرورته لورثته حين الارتداد. نعم لا مانع من تملكه مالا جديدا بعد ارتداده فيستقر له و لا يورث إلا بقتله أو بموته، أما الارتداد الملى فهو لا يوجب القتل إلا بعد أن يستتاب المرتد ثلاثة أيام و لا يورث ماله بارتداده بل بموته أو قتله.

(مسألة ١١٨): إذا ارتدت المرأة لم تقتل بل تستتاب و تحبس و يضيق عليها و لا يورث مالها بالارتداد من دون فرق بين الارتداد الفطرى و الملى.

(مسألة ١١٩): لا بد فى ترتب الأثر على الارتداد من أن يكون المرتد بالغا عاقلا مختارا قاصدا.

(مسألة ١٢٠): إذا أسلم الزوجان الكافران معا بقيا على نكاحهما.

(مسألة ١٢١): إذا كان الزوجان كافرين فأسلم أحدهما دون الآخر قبل الدخول بطل نكاحهما. و إن أسلم بعد الدخول لزم التربص فإن أسلم الآخر فى مدة عدة الطلاق بقيا على نكاحهما، و إن لم يسلم حتى خرجت العدة بطل نكاحهما. و يستثنى من ذلك ما إذا أسلم الزوج و كانت الزوجة يهودية أو نصرانية، فإنها تبقى فى عصمته و لا يبطل زواجهما، سواء أسلم قبل الدخول أم بعده، و سواء أسلمت بعده فى العدة أم بقيت على الكفر.

(مسألة ١٢٢): الأفضل للمؤمن أن يتزوج المؤمنة، و لا بأس أن يتزوج المستضعفة، و يكره له تزويج المخالفة غير المستضعفة. كما يكره تزويج المؤمنة من المستضعف، و أشد منه تزويجها من المخالف غير المستضعف.

و الأحوط وجوبا عدم نكاح الناصبي و الناصبية.
(مسألة ١٢٣): إذا خيف الضلال من نكاح المخالف أو المخالفه حرم و لم يبطل.
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٦

الفصل الخامس في زواج المتعة

و هو الزواج إلى وقت محدد، بحيث ينتهي به من دون حاجة للطلاق.
و قد ثبت تشريعه بإجماع المسلمين، و أجمع أهل البيت عليهم السّلام و شيعتهم أعز الله دعوتهم على عدم نسخه، و تشهد بذلك الأخبار الكثيرة التي رووها هم و جمهور المسلمين.
(مسألة ١٢٤): لا بد في زواج المتعة من الإيجاب و القبول اللفظيين، على نحو ما تقدم في الزواج الدائم. و يكفي فيه أن تقول المرأة للرجل: زوجتك نفسي إلى وقت كذا بمهر قدره كذا، فيقول الزوج: قبلت. أو يقول الرجل: أتزوجك إلى وقت كذا بمهر قدره كذا، فتقول المرأة: قبلت. و يجزئ غير ذلك من الصور كما يظهر مما تقدم في الزواج الدائم.
(مسألة ١٢٥): يشترط في زواج المتعة ذكر المهر، فإن لم يذكر بطل، و بذلك يختلف عن الزواج الدائم.
(مسألة ١٢٦): يشترط في زواج المتعة ذكر الأجل، فإن نسيا ذكره أو استحيا منه أو اكتفيا بالقصد إليه من دون تصريح به في العقد صار الزواج دائما.
(مسألة ١٢٧): الأحوط وجوبا عدم الاكتفاء عن الأجل بتعيين عدد المواقعة كالمرّة و المرتين. و لو حصل ذلك فالأحوط وجوبا الطلاق ثم تجديد العقد. نعم لا بأس باشتراط العدد زائدا على الوقت، فيجعل الأجل يوما مثلا و يشترط العدد الخاص فيه.
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٧
(مسألة ١٢٨): لا بد من ضبط الأجل و تعينه، و لا يكفي الأجل المردد بين الأقل و الأكثر كقدوم المسافر، فلو وقع ذلك بطل و لم يقع متعة و لا دائما.
(مسألة ١٢٩): لا بد من تعيين الوقت، و لا يكفي تحديده من دون تعيين، كما لو تزوجها شهرا و لم يعينه، فإنه يبطل حينئذ و لا يقع متعة و لا دائما. بل الأحوط وجوبا أن يكون متصلا بالعقد، فلو اشترط شهرا معينا منفصلا عن العقد جدد العقد، و لا يقع دائما.
(مسألة ١٣٠): ليس في المتعة طلاق، بل تبين بانقضاء الأجل و بهبه المدة.
(مسألة ١٣١): إذا عينا أجلا ثم أرادا الزيادة عليه فالأحوط وجوبا تجديد العقد بعد انتهاء الأجل أو هبه المدة، و لا يكفي اتفاقهما على الزيادة بالأجر في أواخر الأجل قبل خروجه.
(مسألة ١٣٢): يجوز لولي الصغيرين تزويجهما متعة بمدة قليلة لا يكونان فيها قابلين للاستمتاع، بل لغرض آخر كالتحريم المترتب على المصاهرة. نعم لا بد من عدم لزوم المفسدة أو التفريط في حق الصغيرين، كما تقدم في أولياء العقد.
(مسألة ١٣٣): يجوز لولي الصغير أن يهب المدة في زواج المتعة إذا كان ذلك صلاحا له.
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٨

الفصل السادس في العيوب و الشروط

النكاح عقد لازم، بل يمتاز عن كثير من العقود اللازمة بعدم إمكان فسخه بالتقاييل، و لا بالاشتراط و لا بتخلف الشرط. نعم يثبت الخيار فيه في بعض الموارد الخاصة- على ما يتضح في المسائل الآتية- و لا يتعدى عنها.
(مسألة ١٣٤): للزوجة الخيار في فسخ النكاح بجنون الزوج قبل العقد أو بعده و لو بعد الوطء.

(مسألة ١٣٥): للزوجة الخيار في فسخ النكاح إذا عجز الزوج عن الوطء لعنن أو عمل شيطاني أو لكونه ممسوحا أو مجبوبا أو نحو ذلك. وإن وطأها مرة واحدة فلا خيار. وكذا إذا كان قادرا على وطء غيرها من النساء، فإنه لا خيار لها ما دام قادرا على غيرها، فإذا تجدد له العجز عن غيرها أيضا ثبت الخيار لها.

(مسألة ١٣٦): ليس للزوجة المبادرة للفسخ مع عجز الزوج عن الوطء، بل ترافعه للحاكم فيؤجله سنه، فإن قدر على وطئها أو وطء غيرها فلا خيار، وإلا كان لها الخيار.

(مسألة ١٣٧): للزوجة الخيار في فسخ النكاح إذا كان الزوج خصيا حين العقد عليها.

(مسألة ١٣٨): إذا تزوجت المرأة الرجل على أنه من قبيلة خاصة فبان من غيرها كان لها الخيار في فسخ العقد، سواء ظهر ذلك قبل الوطء أم بعده.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٩

(مسألة ١٣٩): للزوج خيار فسخ النكاح بأحد أمور في زوجته.

الأول: الجنون.

الثاني: الجذام.

الثالث: البرص.

الرابع: كل عيب فيها مانع من وطئها أو موجب لصعوبته، كرتق موضع الوطء أو غده فيه أو عليه أو لحمه أو عظم، بل حتى ضيق المسلك بنحو غير متعارف بحيث يعد عيبا.

الخامس: الإفضاء، وهو اتصال مخرج الحيض والغائط وانخراط الحاجز بينهما.

السادس: العمى، وهو فقد البصر، ولو مع فتح العينين.

السابع: العرج.

الثامن: الزنى.

وإنما توجب هذه الأمور الخيار إذا كانت قبل العقد، دون ما إذا كانت بعده قبل الوطء أو بعده.

(مسألة ١٤٠): لا فرق في ثبوت الخيار في عيوب الزوج والزوجة بين الزواج الدائم والمنقطع.

(مسألة ١٤١): ليس الخيار المذكور في عيوب الرجل والمرأة فوريا، بل لصاحب الخيار التراخي في ذلك ولا يسقط خياره إلا بإسقاطه أو بالرضا بالعقد بعد العلم بالعيب. نعم يكفي في الرضا من الزوج الوطء بعد العلم بالعيب. بل الأحوط وجوبا ذلك في الزوجة، فيكون تمكينها للزوج من الوطء بعد العلم بالعيب مسقطا للخيار.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٠

(مسألة ١٤٢): الفسخ حل لعقد النكاح فيسقط به المهر ويسترجعه الزوج مع عدم الدخول إلا في العنن، فإن عليه معه نصف المهر، وكذا في الخصاء على الأحوط وجوبا. وأما مع الدخول فإنها تستحق بسببه تمام المهر الذي جعله لها. لكن مع التدليس والغش يكون له الرجوع بالمهر على من دلسها، وإن كانت هي المدلّسة استرجعه منها. أما مع عدم التدليس منها ولا من غيرها فلا يرجع به.

(مسألة ١٤٣): إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبان ثيبا فليس له الخيار في فسخ العقد، نعم ينتقص من المهر بنسبة التفاوت بين مهر البكر والثيب، والأحوط وجوبا الاقتصار على ما إذا ثبت أن ارتفاع بكارتها بسبب وطء سابق، دون ما إذا كان بسبب آخر أو احتمال ذلك. ولا ينتقص المهر في غير ذلك من العيوب.

(مسألة ١٤٤): لا يثبت الخيار بسبب المرض المعدى أو نحوه في أحد الزوجين، سواء كان قبل العقد أم بعده، نعم إذا خاف الآخر من الضرر جاز له اعتزال المريض بالمقدار الذي يندفع به احتمال الضرر، فإن كان المعتزل حينئذ هو الزوجة لم تسقط نفقتها، وإن كان

هو الزوج لم يجب عليه الطلاق الراجع لحقوق الزوجية، إلا- أن يلزم الضرر على الزوجة من الاعتزال، فالأحوط وجوبا حينئذ للزوج الطلاق إذا لم يؤد لها حقوقها.

ثم إن ما سبق يختص بما إذا لم يعلم أحد الزوجين بمرض الآخر حين العقد و لم يقدم على ذلك، أما إذا علم به و أقدم عليه فاللزام عليه القيام بحقوق الزوجية للآخر و إن لزم الضرر، إلا أن يكون الضرر شديدا يحرم إيقاعه بالنفس فيجب تجنبه بالاعتزال.
(مسألة ١٤٥): إذا تزوج المريض امرأة توقفت صحة زواجه على دخوله

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤١

بها، فإن دخل بها صح زواجه و ترتبت عليه جميع الآثار، و إن لم يدخل بها بطل زواجه و لم يترتب عليه الأثر، فلا ميراث بينهما و لا مهر و لا عدة.

و المعيار في المرض ما يظهر و يصدق به أنه مريض عرفا، دون الأمراض الكامنة التي لا مظهر لها و لا يدركها إلا الأطباء بطرقهم الخاصة.

(مسألة ١٤٦): إذا كانت المرأة مريضة صح الزواج منها و لو مع عدم الدخول.

(مسألة ١٤٧): تخلف الشرط في عقد النكاح و إن لم يوجب الخيار في فسخه كما تقدم، إلا أنه يجب الوفاء بالشرط الواجد للضوابط المتقدمة في مبحث الشروط من كتاب البيع. و لا يجب الوفاء به بدونها من دون أن يوجب ذلك بطلان العقد.

(مسألة ١٤٨): إذا اشترطت الزوجة في العقد أن لا يطأها أو أن لا يخرجها من بلدها أو من بيتها وجب على الزوج الوفاء بذلك إلا أن تتنازل عن شرطها.

(مسألة ١٤٩): إذا اشترطت الزوجة على الزوج في العقد أن لا يتزوج عليها وجب الوفاء بالشرط، بل لو تزوج بطل زواجه إلا أن ترضى به و لو بعد ذلك.

(مسألة ١٥٠): إذا اشترطت الزوجة على الزوج في عقد النكاح أو في عقد آخر أن يطلقها في حال خاص- من مرض أو سفر أو غيرهما- نفذ الشرط و وجب الوفاء به، و كذا لو اشترطت عليه أن لا يطلقها فإنه لا يصح منه الطلاق حينئذ.

(مسألة ١٥١): إذا اشترطت عليه أن يוכלها على طلاق نفسها في أي وقت شاءت، أو في حال خاص- كمرض أو سفر طويل أو سجن أو غير ذلك وجب عليه أن يוכלها. و إذا اشترطت عليه مع ذلك أن لا يعزلها لم يصح منه عزلها، بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٢

يصح ضم التوكيل لعقد النكاح مشروطا بعدم العزل، كما لو قالت: زوجتك نفسي و جعلت نفسي و كيلة عنك في طلاق منك على أن لا تعزلي، فقال:

قبلت. فإنها تصير زوجه له و وكيلة عنه بلا حاجة للتوكيل ثانيا، و حينئذ يصح طلاقها لنفسها. نعم لا يجوز أن تشترط عليه أن يبدها الطلاق، بحيث يكون وقوع الطلاق و عدمه منوطا بها لا به، بل يبطل الشرط المذكور.

الفصل السابع في المهر

و هو كل شيء له مالىة و يحل التكسب به، و إن قل، عينا كان أو دينا أو منفعة، كخياطة الثوب و تعليم القرآن. و أما ما لا يحل التكسب به، كالخمر و الخنزير و آلات اللهو و المنافع المحرمة، فلا يصح جعله مهرا.

(مسألة ١٥٢): لا- بد من جعل المهر ملكا للزوجة في العقد، فإن جعل لغيرها من أب أو أخ أو غيرها بطل النكاح، و كذا لو اشترط الولي شيئا له من مهرا. نعم لها أن تشترط هي شيئا لغيرها غير المهر زائدا عليه.

(مسألة ١٥٣): لا- يصح نكاح الشغار، و هو: أن يتزوج شخصان امرأتين على أن يكون مهر كل منهما زواج الأخرى، مثل أن يزوج

الرجل أخته من رجل على أن يزوجه ذلك الرجل أخته. و هو من أنكحه الجاهلية. و أما إذا اشتمل الزواج على المهر و اشترط فيه زواج آخر، فالزواج صحيح و الشرط باطل إلا أن يرضى به الزوجان الآخرا.

(مسألة ١٥٤): لا بد في الزواج من المهر، و إن ابتنى على عدم المهر بطل، أما لو أهمل ذكره في العقد من دون أن يبتنى على عدمه فإن كان العقد منقطعاً بطل أيضاً كما تقدم، و إن كان دائماً صح، لكنها تستحق مهر المثل بالدخول، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٣

فإن طلقها قبل الدخول كان عليه المتعة، و ذلك بأن يعطيها شيئاً على حسب حاله من حيثية الغنى و الفقر. و الأولى مع ذلك مراعاة حالها أيضاً فلا يدفع لها ما لا يناسب شأنها. و الأحوط وجوباً ثبوت المتعة أيضاً بموت أحدهما قبل الدخول، فلا بد من التصالح. (مسألة ١٥٥): إذا كان طلاق غير المدخول بها التي لم يسم لها مهر خلعي فلا متعة لها، و في المبارأة إشكال.

(مسألة ١٥٦): من تزوج امرأة على حكم أحدهما، فإن كان العقد منقطعاً بطل، و إن كان دائماً صح، و حينئذ إن كان الحكم للزوج ثبت للزوجة ما يحكم به الزوج قل أو أكثر، و إن كان الحكم للزوجة لم يكن لها أن تتجاوز مهر السنة.

فإن مات أحدهما قبل الحكم و قبل الدخول فلا حكم حينئذ، بل تستحق المتعة إن كان الميت هو الحاكم، بل مطلقاً على الأحوط وجوباً. و إن كان بعد الدخول، فإن كان الميت هو الحاكم استحققت مهر المثل، و إن كان الميت هو الآخر كان للحاكم أن يحكم على التفصيل المتقدم، فينفذ حكمه، و كذا ينفذ حكمه لو كان الموت بعد الحكم مطلقاً.

(مسألة ١٥٧): تملك المرأة المهر بالعقد، و إطلاقه يقتضى التعجيل فلها حينئذ المطالبة به كاملاً، بل لها الامتناع من تسليم نفسها حتى تقبضه، سواء كان الزوج موسراً أم معسراً. لكن لو دخل الزوج بها قبل التسليم لم يكن لها الامتناع بعد ذلك من أجل أن تستلمه، فلو امتنعت حينئذ كانت ناشزاً. نعم يجب على الزوج حينئذ تسليمه مع مطالبته به و قدرته عليه، كسائر الديون.

(مسألة ١٥٨): يجوز اشتراط التأجيل في المهر، فإن ابتنى التأجيل على تأجيل تسليم نفسها تبعاً للمهر كان لها الامتناع من تسليم نفسها قبل الأجل و بعده حتى تستلم المهر، و لا تكون فائدة التأجيل حينئذ إلا عدم استحقاقها منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٤

المطالبة بالمهر قبل الأجل. و إن لم يبتنى على ذلك - بأن يكون الغرض من المهر المؤجل التوثق لبقاء الزواج أو لمجرد تكريم المرأة بتكثير مهرها كما يتعارف في عصورنا - فليس للمرأة الامتناع من تسليم نفسها من أجل قبض المهر، سواء طلب الزوج إدخالها عليه قبل الأجل أم لم يطلبه حتى حل الأجل.

(مسألة ١٥٩): مع إطلاق التأجيل في المهر - بتمامه أو في بعضه - من دون ذكر أجل لا تستحق تسليم المهر إلا بالطلاق أو الموت، و يجوز للزوج التعجيل بأدائه. و مع تعيين الأجل يتعين العمل عليه، إلا أن يراد استحقاق التأجيل ما دامت عنده، كما هو غير بعيد في زماننا، و حينئذ يجب تسليمه بالطلاق و إن حصل قبل الأجل، كما يحل بالموت مطلقاً.

(مسألة ١٦٠): يكفي تعيين الأجل في الجملة، مثل ورود المسافر و وضع الحمل، و لو كان مبهماً بحتاً سقط الأجل و كان معجلاً.

(مسألة ١٦١): يسقط نصف المهر في الزواج الدائم بالطلاق قبل الدخول، و بموت أحد الزوجين قبله. و يستقر تمامه بالدخول و لو دبراً، و لا يقوم مقامه إزالة البكارة بغير الوطء. نعم يثبت مع إزالته بكارتها بغير إذن مهر المثل، فإن دخل بها بعد ذلك أو قبله ثبت تمام المهر المسمى أيضاً. و كذا يثبت مهر المثل على غير الزوج لو أزال بكارة المرأة بغير إذنها.

(مسألة ١٦٢): في الزواج المنقطع لا يسقط شيء من المهر بانقضاء الأجل أو الموت قبل الدخول، و في سقوط نصفه بهبة المدة قبل الدخول إشكال. نعم إذا أخلت بتمكين نفسها من الوطء بعض المدة مع طلبه منها أو شرطه عليها سقط من المهر بالنسبة، سواء كان الإخلال لعذر أم لا. و يستثنى من ذلك أيام الحيض أو النفاس أو الإحرام أو نحو ذلك مما يحرم فيه الوطء. هذا إذا كان الغرض المهم من الزواج هو الوطء، أما إذا كان الغرض بقبية الاستمتاع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٥

فالإخلال بها بعض المدة موجب لنقص المهر وإن صادف أيام الحيض مثلا.

و المدار في تبويض المهر على تبويض مدة الحضور، لا على التبويض في وجوه الاستمتاع.

(مسألة ١٦٣): إذا دفع الزوج للزوجة شيئا عوضا عن مهرها ثم طلقها قبل الدخول أو مات أحدهما رجع نصف المهر المسمى، لا نصف ما دفعه لها.

(مسألة ١٦٤): إذا أبرأت الزوجة الزوج من مهرها أو من بعضه ثم طلقها قبل الدخول أو مات أحدهما كان عليها نصف المهر. وكذا إذا قبضت المهر ثم تلف عندها و طلقها قبل الدخول أو مات أحدهما.

(مسألة ١٦٥): إذا كان المهر عينا فقبضتها ثم زادت عندها أو نقصت و طلقها أو مات أحدهما قبل الدخول رجع نصف قيمتها بلحاظ حالها حين قبضها. أما إذا زادت القيمة السوقية أو نقصت من دون تغيير في العين فاللازم دفع نصف العين وإن اختلفت القيمة.

(مسألة ١٦٦): إطلاق عقد النكاح يقتضى ثبوت المهر في ذمه الزوج.

و يمكن أن يتحمله عنه غيره بأن يشترط ذلك في العقد. بل إذا زوج الأب ولده الصغير و لم يكن للولد مال كان المهر على الأب و إن لم يشترط ذلك في العقد.

(مسألة ١٦٧): إذا تحمل غير الزوج المهر فطلق الزوج أو مات أحد الزوجين قبل الدخول لم يرجع نصف المهر للزوج، بل لمن تحمله. وكذا إذا كان المهر على الزوج فتبرع به غيره عنه.

(مسألة ١٦٨): من وطأ امرأة شبهة بعقد فاسد قد اشتمل على المهر كان عليه ذلك المهر، فإن لم يشتمل العقد على المهر كان عليه مهر المثل، و كذا عليه مهر المثل إذا وطأها شبهة بغير عقد. نعم إذا كان مغرورا كان له الرجوع على من غره. و إن كانت هي التي خدعته سقط مهرها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٦

(مسألة ١٦٩): لا يثبت للمرأة شيء من المهر بالعقد الفاسد من دون وطء. نعم في عقد الفضولي من دون وطء يحتمل ثبوت نصف المهر المسمى على الفضولي لا على الزوج، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ١٧٠): لا يثبت شيء مع الزنى من دون شبهة. و المعيار في الزنى و الشبهة على الزوجة لا على الزوج.

(مسألة ١٧١): من وطأ امرأة مكرها لها كان عليه مهر المثل لها.

(مسألة ١٧٢): الهدايا التي تتعارف في عصورنا لكل من الزوجين بمناسبة الزواج لا يلحقها حكم المهر، بل يلحقها حكم الهبة، فتلزم إذا كان المهدي رحما أو عوضت الهدية أو تصرف المهدي له فيها تصرفا مغيرا لصورتها، على ما تقدم توضيحه في كتاب الهبة. و لا تتنصف بالطلاق قبل الدخول. نعم لا يبعد ابتناء هبة النيشان و بعض الملابس التقليدية على عدم الطلاق قبل الدخول، بحيث يكون مشروطا بذلك ارتكازا، فإن تم ذلك تعين ثبوت الخيار لدافع الأمور المذكورة بحصول الطلاق قبل الدخول حتى مع حصول أحد الملزمات.

(مسألة ١٧٣): يكره زيادة المهر، حتى ورد عنهم عليهم السلام أن من بركة المرأة قلته مهرها و من شؤمها كثرة مهرها. كما يكره الزيادة على مهر السنة، و هو خمسمائة درهم فضة، تكون ألفا و أربعمئة و سبعة و ثمانين غراما و نصفها من الفضة تقريبا.

(مسألة ١٧٤): إذا وقع العقد الشرعي على مهر خاص، و أعلن مهر آخر أو ثبت عند تسجيل الزواج في المحكمة كان الثابت هو المهر الذي وقع عليه العقد، و يحرم العمل على غيره.

(مسألة ١٧٥): يكره الدخول بالمرأة قبل دفع شيء لها من مهرها، أو هدية خارجة عن المهر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٧

الفصل الثامن في القسمة و النشوز

(مسألة ١٧٦): تستحق الزوجة الدائمة على الزوج المبيت عندها في كل ليلة من أربع ليال، سواء كان عنده غيرها أم لم يكن. ولا تستحق ذلك المتمتع بها.

(مسألة ١٧٧): المبيت الواجب هو المبيت المبني على الإيناس و حسن المعاشرة بالوجه المتعارف، و لا يكفي ما يبتنى منه على الهجر و الإعراض و النفرة.

(مسألة ١٧٨): يجوز لمن كان عنده أكثر من امرأة أن يفضل بعض نسائه على بعض في المبيت و المواقعة و النفقة بما يزيد عما تستحقه منه من دون أن ينقص الأخرى عن حقها. فمن كان عنده زوجتان جاز له أن يبيت عند إحداهما ثلاث ليال و عند الأخرى ليلة واحدة. إلا أن يكثرَ أربعاً فلا مجال للتفضيل في المبيت.

نعم يكره له تفضيل بعضهن، بل ينبغي له أن يجهد في العدل بينهن في جميع الأمور عدا الميل النفسي الذي قد يخرج عن الاختيار. و قد حكى عن بعض الأكابر ممن كان له نساء أربع أنه كان يقول: إن إحداهن في نفسي كالعقرب و لا يستطعن أن يعرفن من هي.

(مسألة ١٧٩): إنما يجب المبيت مع الحضور في البلد، و يجوز السفر و ترك المبيت عند الزوجة. إلا أن يخرج السفر عن المتعارف في كثرته و يبتنى على إهمال حق المرأة عرفاً بنحو ينافي بالمعاشرة بالمعروف، فالأحوط وجوباً

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٨

إرضائها حينئذ. كما أن الأحوط وجوباً مع تعدد النساء المحافظة على الدورة عند الرجوع، فيبدأ بصاحبة النوبة عند حصول السفر.

(مسألة ١٨٠): إذا كان الزوج ممن لا يتسنى له المبيت في بيته لعمل يتعيش به أو نحوه ففي سقوط حق الزوجة في القسمة إشكال، فالأحوط وجوباً التصالح معها. و مع الاضطرار لذلك و إباطها فالأحوط وجوباً تعويضها بالصيرورة عندها في النهار.

(مسألة ١٨١): إذا كانت الزوجة أمه أو كتيبة كان لها ليلة من ثمان.

(مسألة ١٨٢): من تزوج امرأة جاز له تفضيلها عند إدخالها عليه بأن يبقى عندها ثلاث ليال، بل إن كانت بكرًا جاز له أن يزيدا إلى سبع ليال.

(مسألة ١٨٣): للمرأة أن تنازل عن ليلتها رغبة عنها، و زهداً فيها- لملل أو نحوه- أو تجنباً لمحدور- كالطلاق- أو تعرضاً لأمر ترغب فيه كزيادة النفقة أو الإذن في الخروج أو نحو ذلك. و لها العدول عن ذلك بعد صدوره منها، إلا أن يلزمها بشرط أو عقد لازمين.

(مسألة ١٨٤): أن تنازلت الزوجة عن ليلتها لزوجها كان له أن يقضيها حيث شاء، و إن تنازلت عنها لضررتها أجمع دخلت في قسمتهن، فإذا كنّ ثلاثاً مثلاً- كان لكل منهن ليلة من ثلاث، و إن تنازلت عنها لواحدة بعينها اختصت بها، فتكون لها ليلتان. لكن التنازل في الأخيرين لا ينفذ على الزوج إلا أن يرضى به، و لو رضى به كان له العدول إلا أن يلزمه بشرط أو عقد لازمين.

(مسألة ١٨٥): تستحق الزوجة على الزوج الوطء في القبل في كل أربعة أشهر، من دون فرق بين الشابة و غيرها. و الظاهر عدم كفاية مسمى الوطء، بل ما يتعارف الإتيان به لإشباع الحاجة الجنسية. و في عموم ذلك للمتمتع بها إشكال، و إن كان أحوط وجوباً. كما تستحق عليه أيضاً النفقة، على ما يأتي في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٤٩

الفصل العاشر إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٨٦): إذا ترك الزوج وطء زوجته أربعة أشهر مغاضباً لها رفعت أمرها للحاكم الشرعي فيلزمه بأحد أمرين: الوطء أو الطلاق، نظير ما يأتي في الإيلاء. أما لو ترك وطأها من دون مغاضبة بل لعجز أو سفر أو نحوهما ففي رجوعها للحاكم الشرعي إشكال و الأظهر العدم.

(مسألة ١٨٧): يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع - عدا الوطء في الدبر - وإزالة المنفر، بل التهيؤ والتطيب والترين بما يهيؤه الزوج لها و يطلبه منها.

(مسألة ١٨٨): يحرم على الزوجة الخروج من منزل زوجيتها إلا بإذن زوجها أو بإحراز رضاه، إلا أن تضطر لذلك للتداوى أو نحوه مما تتضرر بتركه أو يتوقف عليه أداء واجب كحجّة الإسلام. أما لو أخرجها عن منزل زوجيتها فذهبت إلى منزل آخر فالظاهر جواز خروجها حينئذ منه بغير إذنه.

(مسألة ١٨٩): للزوجة أن تعمل ما شاءت من غير إذن الزوج في بيتها من الأعمال التي تتكسب بها وغيرها ما لم يناف حق الزوج في الاستمتاع أو يوجب التعدي على ملكه.

(مسألة ١٩٠): إذا نشزت الزوجة فلم تؤد للزوج حقه كان له وعظها، فإن لم ينفع هجرها في المضجع بأن يوليها ظهره ويعرض عنها، فإن لم ينفع ضربها من دون إدماء لحم ولا كسر عظم.

(مسألة ١٩١): إذا نشز الزوج لم يكن للزوجة النشوز معه والامتناع عن أداء حقه، نعم لها أحد أمرين.

الأول: أن ترفع أمره للحاكم الشرعي، فيلزمه بأداء الحق، ومع امتناعه له تعزيره. كما أن له إلزامه بالطلاق إذا طلبته الزوجة، فإن امتنع طلق عنه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٠

الثاني: أن تتنازل عن بعض حقوقها كالمبيت ونحوه، تأليفاً له وتجنباً لتفاقم الأمر حذراً من الطلاق.

(مسألة ١٩٢): إذا وقع الشقاق بين الزوجين والتنافر بينهما فالأولى عدم التسرع في الطلاق وعدم إهمال الأمر حتى يتفاقم الشر، بل يختار كل منهما حكماً عنه، وإن أمكن أن يكون من أهله فعل، ولينظر الحكمان في مشكلتهما وليجهدا في تقريب وجهات النظر والإصلاح، مع صدق النية منهما في ذلك، فإن تعذر ذلك لم يكن لهما اختيار البذل والطلاق إلا مع تحقق شروط الخلع أو المبرأة و رضا الزوجين به أو عموم وكالتهما له، ومع اتفاق الحكمين عليه.

(مسألة ١٩٣): حيث جعل الله سبحانه القيمومة للزوج فالمنتظر منه القيام بما يناسب ذلك من مقتضيات الحكمة، وذلك بسعة الصدر ومحاولة تخفيف الأزمّة واستيعاب المشاكل والتروى في حلها والصبر على الأذى، والتسامح عن الخطأ وغفران الزلل وتجنب الغضب والضجر واللجاجة والحرص ونحوها من وسائل الشيطان الرجيم مستعينا بالله تعالى ومستمدداً منه التوفيق والتسديد.

كما ينبغي للمرأة أن تعرف موقعها وتحمل مسؤوليتها ولا تنسى أن جهادها الذي أراد الله تعالى منها حسن التبعّل ومحاولة إرضاء الزوج والتجاوب معه، فإنه أعظم حقاً عليها من كل أحد، حتى ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». وما جعل الله سبحانه كلّاً من الزوجين في موقعه وأدبه بأدبه إلا حفاظاً على كيان العائلة ومحاولة لإسعاد أفرادها وراحتهم، فعليهما شكر ذلك وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهما، والحذر من نزغات الشيطان الرجيم وتسويلاّت النفس الأمارّة بالسوء، وتجنب الاندفاع في سورة الغضب والانفعال، حيث قد يصلان بذلك إلى ما لا تحمد عقباه ولا يمكن تلافيه، والله سبحانه من وراء القصد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥١

الفصل التاسع في أحكام الأولاد

يلحق الولد بصاحب النطفة التي انعقد منها، سواء كان الانعقاد عن طريق الوطء أم بدونه، كما لو سال منى الرجل فدخل فرج المرأة، أو أدخل بالآلة، أو لقتحت بويضتها بحيمن الرجل خارج الرحم ثم أدخلت البويضة في الرحم، أو غير ذلك.

(مسألة ١٩٤): توصل العلم الحديث إلى تلقيح بويضة المرأة بحيمن الرجل خارج الرحم ثم زرعها في رحم امرأة أخرى فتحضنها حتى

يستكمل الجنين نموه فتلده. و في إلحاق الولد حينئذ بصاحبة البويضة أو بالحاضنة التي حملته وجهان أقربهما الأول. و كذا يلحق بصاحبة البويضة لو فرض استكمال نموه خارج الرحم في حاضنة صناعية. و إن كان الظاهر أن ذلك فرض مجرد لا واقع له الآن. (مسألة ١٩٥): يجوز تلقيح بويضة المرأة بنطفة زوجها، من دون فرق بين تلقيحها في الرحم - بطريق الوطء أو بإدخال المنى من دون وطء - و تلقيحها خارج الرحم. و أما تلقيحها بنطفة أجنبي فهو حرام إذا كان التلقيح في الرحم بطريق الوطء المحرم أو بمجرد إدخال المنى، بل الأحوط وجوبا تركه مطلقا و إن كان التلقيح خارج الرحم، إذا استتبع دخول البويضة بعد التلقيح في الرحم. بل مطلقا، إلا أن لا يستتبع التلقيح تكوّن آدمى، بل كان لمحض التجارب العلمية في مرحلة بدائية.

(مسألة ١٩٦): الأحوط وجوبا عدم حضن المرأة بويضة ملقحة بنطفة غير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٢

زوجها، سواء كانت البويضة لها أم لغيرها، و يجوز حضنها لبويضة ملقحة بنطفة زوجها، سواء كانت البويضة لها أم لغيرها، كما لو كان للرجل زوجتان فاستخرجت بويضة إحداهما و لقتحت بحيمنه ثم أودعت رحم الأخرى.

(مسألة ١٩٧): لما كان استخراج البويضة و إرجاعها للرحم مستلزما لكشف العورة للأجنبي و مسها غالبا فهو محرم من هذه الجهة، و لا يحل إلا بمبرر يبلغ حد الحرج أو الضرر. و كذا الحال لو توقف التلقيح على الاستمنا من الرجل.

(مسألة ١٩٨): قد سبق المعيار في إلحاق الولد بالرجل و المرأة و حينئذ تترتب مع المعيار المذكور جميع آثار الأبوة و الأمومة، كحرمة النكاح و جواز النظر و النفقة و الميراث و غير ذلك. و يستثنى من ذلك التوارث، فلا يترتب مع الانتساب بسبب الزنى و هو وطء المرأة من دون زواج و لا ملك يمين و لا اشتباه بأحدهما.

(مسألة ١٩٩): إذا كان الوطء عن شبهة من أحد الطرفين دون الآخر تمّ التوارث بين الولد و الطرف الذي حصل الاشتباه له، دون الطرف الآخر الذي لا شبهة منه، بل كان وطؤه زنا.

(مسألة ٢٠٠): إذا حملت المرأة من الزنى لم ينفع زواجها من الواطئ في ارتفاع حكم الزنى فلا يترتب التوارث بين الزانى و الولد.

(مسألة ٢٠١): قد سبق حرمة تلقيح بويضة المرأة بنطفة الرجل الأجنبي عمدا؟ و حينئذ هل يترتب معه حكم الزنى في عدم التوارث بين الطفل و المتعمد للتلقيح المحرم؟ إشكال. فاللازم الاحتياط.

(مسألة ٢٠٢): هل تلحق النفقة بالتوارث في الاستثناء المتقدم مع الزنى؟

إشكال. فاللازم الاحتياط أيضا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٣

(مسألة ٢٠٣): إذا علم بأن الولد قد انعقد من حويمن الرجل فلا إشكال، و إن لم يعلم فإذا حملت الزوجة الدائمة أو المنقطعة الحق الحمل بالزوج بشروط.

الأول: وطؤه لها و طء يحتمل كونه سببا للحمل، أو ما يقوم مقامه، كإراقته المنى على فرجها بنحو يحتمل دخوله في رحمها و تلقيحها به.

الثانى: ولادة الحمل تاما - بحيث تستقر فيه الحياة - بعد ستة أشهر من الوطء المذكور أو ما الحق به، فلو ولد لأقل من ستة أشهر و عاش فهو ليس له.

الثالث: عدم تجاوز أقصى الحمل، و هو سنة قمرية على الأظهر. فمع تحقق الشروط المذكورة يحرم على الأب نفى الولد.

(مسألة ٢٠٤): إذا اعترف الزوج بتحقيق الأمور المذكورة لم يقبل منه نفى الولد. أما إذا لم يعترف بها فله نفى الولد إذا كانت المرأة التى حملت بالولد زوجة متمتع بها أو أمه، و كذا إذا كانت زوجة دائمة لم يثبت دخوله بها. أما إذا ثبت دخوله بها فلا يقبل منه نفى الولد إلا باللعان، أو بإقامة البينة على ما يمنع من تولد الولد منه، كاعتزالها أو غيبة طويلة عنها أو نحو ذلك.

(مسألة ٢٠٥): إذا ادعى عدم الدخول فالقول قوله يمينه إلا أن تقيم الزوجة البينة على أنه اختلى بها خلوة يمكن معها الدخول عادة.
 (مسألة ٢٠٦): إنما يلحق الولد بالزوجين - مع الشروط المتقدمة - إذا تصادقا على أن الزوجة قد حملت به، أو ثبت ذلك بالعلم أو البينة، ولا يلحق بدون ذلك، كما إذا ولدت الزوجة في المستشفى مثلا، فدفعت لها ولد و احتملت هي أو الزوج أن الذي ولدته طفل آخر.

(مسألة ٢٠٧): إذا طلقت المرأة ثم ولدت قبل مضي مدة أكثر الحمل من طلاقها الحق الولد بزوجها مع تحقق الشروط المتقدمة فيه. هذا إذا لم تتزوج أما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٤
 إذا تزوجت قبل ولادتها فسيأتى الكلام فيه.

(مسألة ٢٠٨): إذا طلقت الزوجة الدائمة أو انقضت أجل المتمتع بها فاعتدت و تزوجت ثم ولدت ولدا تاما لستة أشهر فما زاد من زواجها الثاني الحق الولد بزوجها الثاني مع تحقق الشروط المتقدمة فيه. وإن ولدت لأقل من ستة أشهر منه، أو لم تتحقق الشروط المتقدمة فيه لم يلحق الولد به، و حينئذ إن لم تمض مدة أكثر الحمل لخروجها عن زوجية الأول ألحق الولد بزوجها الأول مع تحقق الشروط المتقدمة فيه، و انكشف أن الزواج الثاني في عدة الأول فتحرم على الثاني مؤبدا إن كان قد دخل بها. و إن مضت مدة أكثر الحمل لخروجها عن زوجية الأول أو لم تتم الشروط المتقدمة فيه لم يلحق الولد به أيضا.

(مسألة ٢٠٩): إذا وطأ الرجل المرأة شبهة الحق الولد به مع تحقق الشروط المتقدمة فيه، إلا- أن تكون المرأة مزوجة أو في العدة الرجعية، فإنه إن علم بلحق الولد بالواطى أو بالزوج عمل به، و إن تردد بينهما يقرع بينهما و يعمل على مقتضى القرعة.

(مسألة ٢١٠): المراد بوطء الشبهة هنا هو الوطاء عن شبهة من جانب الرجل الواطى، و إن كانت المرأة الموطوءة زانية لعلمها بالحال.

(مسألة ٢١١): إذا تردد الولد بين الزوج و الزانى الحق بالزوج.

(مسألة ٢١٢): إذا تردد الولد بين اثنين أقرع بينهما و عمل على مقتضى القرعة، كما إذا ولدت زوجتان لزوجين و اشتبه ولد كل منهما بولد الآخر، أو ولدت زوجتان لرجل واحد و اشتبه ولد كل منهما بولد الأخرى، أو وطء رجلان امرأة شبهة أو كان أحدهما زوجها و أمكن إلحاق الولد بكل منهما إلى غير ذلك. نعم إذا كان أحدهما زانيا و الآخر صاحب فراش - و لو لكونه واطئا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٥
 بشبهة - كان الترجيح للثاني و الحق به الولد من دون حاجة للقرعة.

(مسألة ٢١٣): يقبل من الرجل الإقرار بالولد الذى يولد من امرأة هي فراش له، و كذا من امرأة يتصادق معها على أنها فراش له، سواء سبق منه نفيه عنه أم لا. نعم إذا سبق منه نفيه عنه الزم بنفيه فى حق نفسه، لا فى حق الولد، فيرثه الولد و يجب عليه نفقته و لا يرث هو الولد و لا يجب على الولد نفقته. هذا و إذا أقر بالولد فى فرض كون امه فراشا له فليس له بعد ذلك نفيه حتى باللعان.

كما لا يسمع من الولد الانتفاء منه إلا بالبينة. هذا كله مع احتمال صدقه فى الإقرار بالولد. أما مع العلم بكذبه به لخروجه عن الضوابط المتقدمة فى لحوق الولد بأبيه فلا أثر للإقرار المذكور.

(مسألة ٢١٤): إذا أقر بولد امرأة لم يثبت كونها فراشا له فلا يقبل الإقرار و لا تثبت بنوة الولد إلا مع كون الولد تحت يده و فى حوزته، إذا لم يكن هناك ما يوجب الريب فى صدقه، و يكفى فى الريب تكذيب الولد له إذا كان مميزا يدرك معنى التكذيب. و كذا الحال فى المرأة فإنه يقبل منها دعوى بنوة الولد الذى هو فى حوزتها مع عدم ما يوجب الريب فى صدقها. بل الظاهر جريان ذلك فى جميع الأرحام. نعم إذا كبر الطفل و أنكر النسب - مدعى العلم أو قيام الحجة على نفيه - ففى إلزامه به إشكال، بل منع فى جميع الفروض المتقدمة.

(مسألة ٢١٥): إذا تصادق شخصان كبيران على نسب بينهما - كالبنوة و الاخوة و العمومة و الخؤولة و غيرها - و استمرا على ذلك و لم

يرجعا عنه و لم يكن هناك من يكذبهما فيه - مدعي العلم بذلك أو قيام الحجّة عليه - ثبت النسب المدعى بينهما و ترتب أثره من ميراث أحدهما من الآخر أو ممن يتقرب به و ميراث الآخر و من يتقرب به منه إلى غير ذلك من آثار النسب. نعم في ثبوت لازم النسب المدعى إشكال، كما لو تصادقا على الاخوة، حيث يشكل البناء على كون أحدهما ولدا لأب الآخر ليرث منه مع بقاء أولاده أو ابن أخ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٦

لعمه، فلا يترك الاحتياط، خصوصا إذا كان للمورث ورثة آخرون.

(مسألة ٢١٦): يثبت النسب بالبينه، ولا يثبت بشهادة رجل و امرأتين و لا- بشاهد و يمين حتى بالإضافة إلى الميراث على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٢١٧): من ادعى نسبا لا تنهض دعواه بإثباته لإخلاله بالشروط المتقدمة يلزم بالحقوق المترتبة عليه بمقتضى النسب الذى يدعيه أخذا له بإقراره إذا تمت شروط الإقرار.

(مسألة ٢١٨): يحرم على الرجل و المرأة تبنى طفل لم يتولد منهما و لم يحكم عليه شرعا بأنه لهما، و لا أثر للتبنى المذكور شرعا فى وجوب النفقة أو حرمة النكاح أو الميراث أو غيرهما من أحكام البنوة و قد ألغى الإسلام التبنى المذكور الذى كان شائعا فى الجاهلية قال تعالى وَ لَمَّا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَ اللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَ هُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ. ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَ مَوَالِيكُمْ، كما يحرم على الإنسان أن يتبرأ من نسبه و ينتسب لغير أبيه فى الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «كفر بالله من تبرأ من نسب و إن رق»، و من المؤلم ما نراه اليوم من رجوع هذه العادة الجاهلية عند بعض الناس غافلين أو متغافلين عن حكم الإسلام القاطع فى ذلك. فإننا لله و إنا إليه راجعون.

هذا، و أما التربية و الكفالة للطفل الذى لا يعرف أهله أو يضعف أهله عن تربيته و كفالته من دون أن يدعيه المربي و الكافل و يتبناه فهو إحسان محض يشكر فاعله. لكن يجب الحذر من أن يؤدى ذلك لاشتباه النسب أو ضياعه.

و كذا الحال فى تسجيل الطفل باسم غير أبيه فى دائرة النفوس بحيث يكون ولدا له بحسب القوانين الوضعية. فإنه لا بأس به فى نفسه، بل قد يحسن إذا توقف عليه حل مشكلة قانونية ما لم يؤد ذلك لاشتباه النسب أو ضياعه أو ترتب آثاره

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٧

بوجه غير شرعى من ميراث و نحوه فإنه يحرم حينئذ كما ذكرنا. و الحذر ثم الحذر من مخالفة أحكام الله تعالى و تعدى حدوده و انتهاك حرماته بعد أن أوضح الحق و أقام أعلامه و لم يبق عذرا لمعتذر إذ قد يكون ذلك سببا للنكال و الوبال فى الدنيا و الآخرة للمجتمع الذى يشيع فيه ذلك فضلا عن مباشره و يقوم به.

(مسألة ٢١٩): يحرم عند الولادة اطلاع الرجل على المرأة بنحو يقتضى النظر لما يحرم عليه النظر منها، خصوصا العورة، إلا- مع الاضطرار، فيقتصر على مقدار الضرورة.

(مسألة ٢٢٠): ينبغى للمؤمن إذا بشر بمولود أن لا- يسأل عن أنه ذكر أو أنثى، بل يسأل عن استواء خلقته، فإذا كان سويا قال: «الحمد لله الذى لم يخلق منى خلقا مشوها» فإن علم بعد ذلك أنه ذكر شكر الله على نعمته، و إن كان أنثى لم يكره اختيار الله تعالى له، و فى الحديث: «البنات حسنات و البنون نعمه و الحسنات يثاب عليها و النعمة يسأل عنها».

(مسألة ٢٢١): يستحب عند الولادة أمور.

الأول: غسل المولود. و الظاهر احتياجه للنية من قبل الغاسل.

الثانى: أن تكون الخرقه التى يلف بها بيضاء، و يكره أن تكون صفراء.

الثالث: أن يؤذن فى اذنه اليمنى أذان الصلاة، و يقام فى اليسرى.

و الأولى أن يكون قبل قطع سرتة.

الرابع: أن يحنك بماء الفرات و بترية الحسين عليه السلام فإن لم يتيسر فبماء السماء. و أن يحنك بالتمر، بل العسل أيضا. و المراد جعل هذه الأمور في حنكه. و للإنسان حنكان: أعلى الفم من داخل، و أسفله تحت اللسان في مقدم الفم، فيحتاط بجعله فيهما معا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٨

(مسألة ٢٢٢): من حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه، و قد ورد أن أصدق الأسماء ما تضمن العبودية لله تعالى - كعبد الله و عبد الرحيم - و أفضلها أسماء الأنبياء، و أفضلها (محمد)، بل ورد: أن من ولد له أربعة أولاد، بل ثلاثة، و لم يسم أحدهم باسم محمد فقد جفا رسول الله صلى الله عليه و آله، كما ورد أيضا الحث على التسمية بعلي، و في الحديث: «إن الشيطان إذا سمع مناديا ينادي: يا محمد أو يا علي ذاب كما يذوب الرصاص»، و ورد عنهم عليهم السلام: «لا يدخل الفقر بيتا فيه اسم محمد أو أحمد أو علي أو الحسن أو الحسين أو جعفر أو طالب أو عبد الله أو فاطمة من النساء». كما يكره التسمية بأسماء أعداء أهل البيت عليهم السلام، و ورد عنهم عليهم السلام: «إن الشيطان إذا سمع مناديا ينادي باسم عدو من أعدائنا اهتر و اختال» و المراد به الاسم الذي يعرف بمرور الزمن لأعدائهم، بحيث ينصرف لهم عند إطلاقه، فلا تكره التسمية به قبل ذلك.

(مسألة ٢٢٣): يستحب تسمية المولود عند ولادته بمحمد إلى اليوم السابع، ثم يترك بعد ذلك أو يغير.

(مسألة ٢٢٤): يستحب تسمية المولود بأن يضاف لاسمه اسم مبدوء بأب إن كان ذكرا أو مبدوء بأم إن كان أنثى، فإن لم يكن في صغره استحباب له أن يكتنى إذا كبر و إن لم يكن له ولد. و يكره التكنية بأبي عيسى و أبي الحكم و أبي مالك و أبي مره، و كذا بأبي القاسم إن كان اسمه محمدا.

(مسألة ٢٢٥): يستحب حلق شعر الصبي في اليوم السابع و التصديق بوزنه ذهبا أو فضة.

(مسألة ٢٢٦): يستحب ختان الصبي يوم السابع، و يكره تأخيره عنه. و إذا بلغ غير المختون وجب عليه أن يختن نفسه. و لا بد في الختان من قطع تمام الغلفة و هي اللحم التي تغطي الحشفة، و إن نبت الغلفة بعد الختان وجبت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٥٩

إعادته. و من ولد مختونا استحباب إمرار الموسيقى على مقطع الغلفة منه.

(مسألة ٢٢٧): يستحب أن يقال عند ختان الصبي: «اللهم هذه سنتك و سنة نبيك صلى الله عليه و آله، و اتباع منا لك و لدينك بمشيئتك و بإرادتك، لأمر أردته و قضاء حتمته و أمر أنفذته، فأذقته حر الحديد في ختانه و حجامته لأمر أنت أعرف به مني. اللهم فطهره من الذنوب و زد في عمره و ادفع الآفات عن بدنه و الأوجاع عن جسده و زده من الغنى و ادفع عنه الفقر، فإنك تعلم و لا نعلم».

و عن الصادق عليه السلام: «من لم يقلها عند ختان ولده فليقلها عليه من قبل أن يحتلم، فإن قالها كفى حر الحديد من قتل أو غيره».

(مسألة ٢٢٨): يستحب مؤكدا العقيقة عن الصبي في اليوم السابع، فإن لم يعق عنه في اليوم السابع عق عنه بعد ذلك، بل لو كبر و لم يعلم بأنه عق عنه أو لا استحباب له أن يعق عن نفسه. بل قد يظهر من بعض النصوص استحباب أن يعق الكبير عن نفسه و إن سبق أن عق عنه في صباه. كما يستحب قضاؤها لو مات بعد السابع، بخلاف ما لو مات قبله.

(مسألة ٢٢٩): لا يجزئ عن العقيقة التصديق بثمنها، نعم تجزئ عنها الأضحية.

(مسألة ٢٣٠): العقيقة شاة أو بقرة أو بدنة، و يستحب تعددها عن الواحد، و لا تجزئ الواحدة عن أكثر من واحد.

(مسألة ٢٣١): أفضل العقيقة كبش، خصوصا عن الذكر، و أفضلها أسمنها، و لا يشترط فيها شروط الأضحية.

(مسألة ٢٣٢): يستحب أن يقال عند ذبح العقيقة: «بسم الله و بالله عقيقة عن فلان لحمها بلحمه و دمها بدمه و عظمتها بعظمه، اللهم

اجعله و قاء لآل محمد صَلَّى الله عليه و آله» و وردت أدعية أخرى يضيق المقام عن ذكرها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٠

(مسألة ٢٣٣): يكره أن يأكل الأبوان و عيالهما منها. و تتأكد الكراهة في الأم، بل الأحوط استحباباً الترك. و يدفع للقبالة ثلثها أو ربعها أو رجل منها مع الورك أو بدونه. فإن لم تكن قابله أعطيت حصتها للام تدفعه لمن تشاء، و يطبخ الباقي و يقسم على المؤمنين أو يدعى عليه نفر منهم، و يستحب أن يكونوا عشرة فإن زادوا فهو أفضل، فيأكلون و يدعون للصبي. و يجوز إهداؤها لحما لم يطبخ. و الأحوط وجوباً تخصيص ما عدا حصه القبالة بالمؤمنين، و عدم دفعها لغيرهم ممن لا يوالى أهل البيت عليهم السلام و عدم إطعامه منها.

(مسألة ٢٣٤): يستحب أن تقطع العقيقة أعضاء تامه، و يكره أن يكسر لها عظم. و أما ما اشتهر بين سواد الناس من لف العظام بخرقه و دفنها فلم نعث له على سند شرعى.

(مسألة ٢٣٥): لا يشرع لطح رأس الصبي بدم العقيقة، و هو من فعل الجاهلي، بل يلطخ بالخلوق، و هو - كما قيل - ضرب من الطيب أكثر أجزاء الزعفران.

(مسألة ٢٣٦): أفضل المراضع الام، و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «ما من لبن رضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن امه». لكن لا تجبر الام على إرضاع ولدها، و لو أرضعته كان لها المطالبة بالأجرة من ماله إن كان له مال، و إلا فمن مال أبيه إن كان له مال، و إلا فمن مال من تجب نفقته عليه الذى يأتى التعرض له فى الفصل العاشر.

فإن رضيت بما يرضى به غيرها من تبرع أو اجرة فهي أحق بإرضاعه، و إن طلبت ما زاد على ذلك لم يجب إجابتها، سواء زاد على اجرة المثل أم لا.

نعم يستحب ترك الطفل حينئذ مع امه و إرضاعه منها.

(مسألة ٢٣٧): أتم الرضاع شرعاً عامان، و يجوز الزيادة على ذلك. و أقل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦١

الرضاع شرعاً واحد و عشرون شهراً. و الظاهر جواز النقص عن ذلك - مع عدم ظهور حاجة الصبي له - على كراهة.

(مسألة ٢٣٨): الولي على الصبي هو الأب، إلا - أن للام أن تطالب بحضانتها و ذلك بتولى شؤون عيشه و تربيته، و يكون فى حجرها حينئذ تحت نظر أبيه و فى رعايته، كما هو مقتضى ولايته عليه. و الظاهر اختصاص ذلك بمدة الرضاع، فإذا فطم - و لو قبل مضى سن الرضاع الشرعى - سقط حقها فى الحضانه، و اختص بذلك أبوه.

(مسألة ٢٣٩): إذا طلقت الام تبقى حضانتها فى مدة الرضاع ما لم تتزوج، فإذا تزوجت سقطت حضانتها، و كان للأب أن يضعه حيث يشاء. و إذا طلقت لم تعد لها الحضانه.

(مسألة ٢٤٠): إذا ماتت الأم فى مدة الرضاع سقطت حضانتها و لا تنتقل لورثتها و لا لوصيها.

(مسألة ٢٤١): إذا طلبت الأم أجراً زائداً على الرضاع فاسترضع الأب غيرها سقطت حضانتها.

(مسألة ٢٤٢): إذا سقط الأب عن الولاية بموت أو جنون فالحضانه للام حتى لو كانت تزوجت، و ليس لوصى الأب أو الجدة للأب انتزاعه منها، فإذا عادت الولاية للأب عادت له الحضانه إذا كان الطفل قد فطم.

(مسألة ٢٤٣): حق الحضانه الذى يكون للام يسقط بإسقاطها، و لها إسقاطه دفعة، كما لها إسقاطه تدريجاً، مدة فمدته. أما ولاية الأب و حضانتها للطفل فهي لا تقبل الإسقاط، و لو رضى بتركها مدة و إيكال أمر الصبي لغيره من أجل مصلحة الصبي كان له الرجوع عن ذلك متى شاء.

(مسألة ٢٤٤): الظاهر عدم استحقاق الأم الأجرة على الحضانه زائداً على

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٢

اجرة الرضاع، فلو طالبت بالأجره كان له انتزاع الصبي منها و دفعه لغيرها و لو بأجرة. نعم للأب أن يستأجرها حينئذ بما يتفقان عليه فتستحق الأجر.

(مسألة ٢٤٥): لو اعتدى الأب أو غيره على الام و منعها من حضانه الطفل مدة من الزمن، فلا يتدارك ذلك بالقضاء، و لا بدفع القيمة أو نحوها.

(مسألة ٢٤٦): إذا فقد الأبوان فلا حق لأحد في حضانه الصبي، بل هي تابعة للولي فيضعه حيث يراه صلاحا له.

(مسألة ٢٤٧): إذا بلغ الصبي رشيدا فلا ولاية للأبوين و لا غيرهما عليه، و يكون الخيار له في الانضمام لمن يشاء منهما أو من غيرهما أو الاستقلال.

(مسألة ٢٤٨): يستحب تقبيل الصبي و التصابي له و ملاعبته، و ينبغي إشعاره بعطف الأبوة و حنوها.

(مسألة ٢٤٩): يستحب تمرين الصبي على العبادات، كالصلاة و الصيام و الصدقة، و التدرج معه في ذلك حسب إدراكه و طاقته، على وجوه مذكورة في المطولات، و لا ينبغي إهمال ذلك و التهاون به، خصوصا الصلاة فقد ورد أنه يلزم بها لسبع سنين.

(مسألة ٢٥٠): ينبغي للأب تربية ولده تربية يصلح بها في دينه و بدنه و خلقه، فقد ورد: أن من حقوق الولد على أبيه أن يحسن أدبه، و قد ورد أنه يترك للعب ست سنين أو سبع سنين و يلزمه الأب نفسه فيؤدبه بأدبه و يعلمه الكتاب سبع سنين و يعلمه الحلال و الحرام سبع سنين. كما يلزم إبعاده - بالتفهيم و التعليم و بالحكمة و الموعظة الحسنة - عن آداب الكفر و الجاهلية و عن الانحلال و الرذيلة. و لا- ينبغي التهاون في ذلك و التفريط فيه، ففي ذلك فساد و فساد المجتمع و انحلاله، و قد قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٣

كما ينبغي على المؤدب الرفق معه و اللين و الأناة في ذلك و في جميع الأمور و حسن المعاشرة و المخاطبة، و التحبب و التودد حتى يجذب إليه و يتقبل منه و يتفاعل معه، قال تعالى ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَ الْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، و عن النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه قال: «إن الرفق لم يوضع على شيء إلا زانه، و لا نزع من شيء إلا شانه»، و قال: «رحم الله و الدين أعانا ولدهما على برهما». إلى غير ذلك.

(مسألة ٢٥١): يجوز للولي تأديب الصبي و ضربه بما يراه صلاحا له. نعم لا بد من الاقتصار على مقدار الحاجة و التدرج في ذلك مع كمال التروي و التعقل، و عدم الزيادة عن الحاجة تشفيا و انتقاما أو استهوانا بأمر الصبي لضعفه. كما لا بد من الحذر من اختلاط النظر لمصلحة الصبي بالانفعال النفسى منه، أو من المؤثرات الخارجية الأخرى. و قد ورد في الأخبار الترخيص بخمس أو ست ضربات مع الحث على الرفق، فاللازم عدم الزيادة عليها إلا عند الحاجة و الضرورة.

(مسألة ٢٥٢): لا- يجوز لغير الولي ضرب الطفل بغير إذن الولي. و لو توقف دفع ضرره على ضربه و تعذر الرجوع للولي لزم الرجوع للحاكم الشرعى، و مع تعذر الرجوع إليه يتعين الاقتصار على ما لا بد منه لدفع شره و ضرره من دون إضرار به مهما أمكن.

(مسألة ٢٥٣): يجوز ضرب الصبي بإذن الولي و حينئذ إن كان الإذن مستفادا من شاهد الحال - كوضع الصبي عند المعلم الظاهر في الإذن له بتأديبه بالوضع المتعارف - لزم الاقتصار عند الحاجة على ثلاث ضربات و عدم الزيادة على ذلك إلا بعد مراجعة الولي و شرح الحال له و التعاون معه. و إن كان الإذن مستفادا بالتصميم لزم الرجوع لما يقتضيه الإذن سعة و ضيقا مع عدم تعدى الولي عن مقتضى وظيفته المتقدمة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٤

(مسألة ٢٥٤): لا بد من الحذر من الإضرار بالصبي عند تأديبه بمثل الجرح و الكسر و العيب. و لو حصل شيء من ذلك كان مضمونا

بالدية. وكذا الحال في الضرب من دون حاجة أو مع الزيادة عليها.

الفصل العاشر في النفقات

إشارة

و محل الابتلاء منها أقسام.

الأول: نفقة الزوجة.

وهي تختص بالزوجة الدائمة وإن كانت أمه أو ذمية. ولا تجب للمتمتع بها، ولو شرطت في العقد المنقطع فإن رجع الشرط إلى وجوب النفقة بنفس الزواج المنقطع بطل، بل الأحوط وجوبا حينئذ بطلان العقد أيضا. وإن رجع إلى وجوبها بالشرط الذي تضمنه صح، ووجبت النفقة على حسب الشرط.

(مسألة ٢٥٥): تجب النفقة على الزوجة وإن كانت صغيرة، إلا إذا ابنتى الزواج بها على عدم الإنفاق عليها ما دامت صغيرة غير قابلة للاستمتاع أو للوطء، بأن أخذ ذلك شرطا في العقد صريحا أو ضمنا مستفادا من شاهد الحال ولو بسبب تعارف ذلك.

(مسألة ٢٥٦): لا يشترط في وجوب نفقة الزوجة فقرها، بل يجب الإنفاق عليها وإن كانت غنية.

(مسألة ٢٥٧): يسقط وجوب النفقة على الزوجة بنشوزها على الزوج بأحد أمرين.

الأول: منعه عن حقوقه التي عليها من وجوه الاستمتاع - غير الوطء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٥

في الدبر - والتزير الذي يريده منها، وعدم المنفقات له - ولو مثل سبه و شتمه والإعراض عنه و سوء معاشرته - مع حفظه في ماله و عرضه و عدم خيانتة فيهما.

الثاني: الخروج من بيت زوجيتها بغير إذن الزوج، الذي تقدم في المسألة (١١٨) حرمة عليها. نعم لو كان خروجها لضرورة مسوعة لم تسقط النفقة. وكذا لو كان خروجها بإذنه، إلا أن يبتنى إذنه لها على عدم النفقة لها حين الخروج، كما يتعارف في الإذن لها بالذهاب إلى أهلها أو غيرهم لتكون في ضيافتهم ومنه ما يتعارف من رضاه ببقائها عند أهلها أو في بيتها من حين العقد عليها إلى حين زفافها له و مجيئها إلى بيته.

(مسألة ٢٥٨): المطلقة رجعيًا بحكم الزوجة، فتجب لها النفقة على زوجها ما دامت في العدة، وكذا المطلقة بانئا إذا كانت حاملا منه. ولا تجب لها النفقة إذا كان حملها من غيره، أو لم تكن حاملا، كما لا تجب النفقة للمعتدة غير المطلقة على صاحب العدة وإن كانت حاملا منه كالمتمتع بها والمنسوخ نكاحها والموطوءة شبهة والملاعنة.

(مسألة ٢٥٩): المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها من تركه زوجها وإن كانت حاملا.

(مسألة ٢٦٠): النفقة الواجبة للزوجة هي الطعام - مطبوخا إن احتاج للطبخ - و الشراب، و الكسوة - مخيطة إن احتاجت للخياطة - بالوجه المتعارف، و السكن حيث يسكن الزوج حسب قدرته و طاقته مفروشا بالوجه المتعارف، كما يجب عليه أن يبذل لها فراش النوم في ليلته معها، بل مطلقا على الأحوط وجوبا.

و أما الزينة و التنظيف و نحوهما فإن طلبها الزوج كان عليه بذل مؤنتها و إن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٦

لم يطلبها لم يكلف بها، إلا مؤنة غسل الجنابة المسببة عنه فإن الأحوط وجوبا له بذلها، كما يجب عليه بذل مصاريف الحمل و الولادة

بالمقدار الذى يحفظ به الولد، و يدخل فى نفقة الولد لا نفقة الزوجة. و لا يكلف بما زاد على ذلك لها، إلا مع التوافق بينهما فيبذل لها ما تحتاج إليه، بل يوسع عليها و يزيد فى رفاها، و تقوم هى بما يحتاج إليه من خدمة البيت و إدارته و رعاية الأطفال و غير ذلك، و بذلك تتم سعادة العائلة و يصلح أمرها.

(مسألة ٢٦١): إذا توقف سد حاجاتها التى تتضرر بتركها على الخروج من البيت للعمل أو الاسترفاد كان لها ذلك، لكن تحاول - مهما أمكن - أن يكون الخروج بنحو لا ينافى حقه، و ليس له منعها إلا أن يقوم بسد حاجاتها بنفسه لتستغنى عن الخروج.

(مسألة ٢٦٢): إذا لم ينفق الزوج على زوجته - قصورا أو تقصيرا - ففى بقاء النفقة دينا عليه إشكال، و الأظهر العدم، إلا أن تنفق على نفسها بقصد الرجوع عليه - على ما يأتى - و كذا إذا لم تستوف الزوجة نفقتها منه مع بذله لها تسامحا منها أو لإنفاقها على نفسها من مالها أو مما يبذله غير الزوج لها، حتى لو لم يرجع ذلك منها إلى إسقاطها النفقة عن الزوج و إبراء ذمته منها، فإنه فى جميع ذلك لا تبقى النفقة دينا على الزوج، و هكذا الحال فى نفقة الأرحام.

(مسألة ٢٦٣): إذا كان للزوج مال و جب عليه الإنفاق منه مع التمكن و لو بالاستدانة عليه. و إن لم يكن له مال، و جب عليه التكسب بتجارة أو عمل أو نحوهما.

(مسألة ٢٦٤): إذا لم يكن للزوج مال و تعذر عليه التكسب أو لزم منه الضرر أو الحرج فالأحوط و جوبا له الاستدانة إن علم بقدرته على الوفاء من مال يأتى، و إن لم يعلم بذلك لم تجب الاستدانة حتى لو كان قادرا على الاسترفاد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٧

و الاستيهاب، و طلب الحقوق و الصدقات و نحوها مما يفى دينه.

(مسألة ٢٦٥): إذا لم ينفق الزوج على زوجته فإن أنفق عنه غيره عليها فذاك، و إلا كان لها أن ترفع أمرها للحاكم الشرعى مطالبة بأحد أمرين.

الأول: النفقة، فيلزمه بالإنفاق عليها، فإن امتنع و كان له مال أنفق عليها منه.

الثانى: الطلاق، فيأمره بطلاقها فإن تعذر أمره بذلك أو امتنع من طلاقها طلقها الحاكم و ليس على الحاكم حينئذ إلزام الزوج بالإنفاق، أو الإنفاق عليها من ماله و إن أمكن ذلك. نعم إذا كان عدم إنفاق الزوج لمانع خارجى من مرض أو حبس أو نحوهما مع إمكان الإنفاق عليها من ماله فالظاهر عدم مشروعية الطلاق، بل ينفق عليها من ماله حينئذ إن طلبت ذلك.

هذا، و يستثنى من ذلك المفقود، على ما يأتى فى أول كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

الثانى: نفقة الأرحام.

يجب الإنفاق على الأولاد و إن نزلوا، و على الأبوين، بل الأحوط و جوبا الإنفاق على آبائهما و أمهاتهما. و لا يجب الإنفاق على غيرهم من الأرحام، حتى الوارث الصغير، و إن كان أحوط استحبابا. نعم تستحب النفقة عليه و على الأرحام قاطبة.

(مسألة ٢٦٦): إنما تجب النفقة على الأرحام مع فقرهم، و لا تجب مع غناهم و لو بقدرتهم على التكسب اللائق بهم. و لا يكفى قدرتهم على أخذ الحقوق - من الأحماس و الزكوات - و الصدقات و الهبات، نعم مع بذل ذلك فعلا من دون مهانة و لا حرج ففى وجوب الإنفاق حينئذ إشكال، و إن كان أحوط و جوبا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٨

(مسألة ٢٦٧): إنما تجب النفقة على الأرحام مع القدرة، و لو بالقدرة على التكسب أو الاستدانة على مال موجود عنده، و لا تجب الاستدانة فى غير ذلك، و إن كان قادرا على الوفاء من مال يأتى، كما لا يجب الاسترفاد و التعرض لطلب الحقوق و الصدقات و نحوها.

(مسألة ٢٦٨): الواجب من النفقة للأرحام هو الطعام و الشراب و اللباس و الإسكان و الدواء و سائر ما يحتاجون إليه لمعاشهم، و لا يجب عليه ما عدا ذلك من حوائجهم، كوفاء الديون التي عليهم لله تعالى أو للناس و كتزويجهم.

(مسألة ٢٦٩): يختص الأب بالنفقة على الولد مع قدرته، دون الام، و دون الجد و الجدة للأب و الام. و مع فقده أو عجزه أو امتناعه - بحيث يتعذر الإنفاق من ماله - ففي وجوب الإنفاق عليهم كفاية أو توزيع النفقة عليهم أو الترتيب بينهم إشكال، و اللازم الاحتياط. نعم مع عدم الإنفاق من بعضهم و تعذر الإنفاق من ماله يتعين الإنفاق على الباقيين، و لا يبقى الولد بلا نفقة.

(مسألة ٢٧٠): إذا كان لمن يحتاج النفقة أب و ولد ففي وجوب الإنفاق عليه على أبيه أو عليهما معا كفاية أو بنحو التوزيع إشكال، و اللازم الاحتياط، و مع عدم الإنفاق عليه من أحدهما يتعين على الآخر الإنفاق عليه و لا يبقى بلا نفقة، نظير ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٢٧١): إذا امتنع المكلف بالنفقة من الإنفاق كان لمن تجب النفقة له - من الأرحام أو الزوجه - أو لوليه المطالبة بالإنفاق عليه و إجباره على ذلك، و الأحوط وجوبا رفع أمره للحاكم الشرعي ليجبره على الإنفاق، و إن تعذر إجباره على الإنفاق و كان له مال أنفق عليه منه، و إن تعذر ذلك أيضا جاز الإنفاق عليه بقصد الرجوع على من تجب عليه النفقة إن كان له مال و يكون ذلك حينئذ دينا عليه. و إن تعذر الرجوع للحاكم جاز لمن له النفقة أو لوليه تولى ذلك كله و لو بالاستعانة بالغير.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٦٩

و يجري ذلك كله في حق غير الممتنع ممن يكلف بالنفقة و لا ينفق، كالمسافر و المسجون و الغائب إذا تعذرت مراجعتهم.

(مسألة ٢٧٢): نفقة النفس مقدمة على نفقة الغير، إلا - أن يكون واجب النفقة على غيره و لم يكن الغير ممتنعا عنها فالأحوط وجوبا حينئذ له أن ينفق على من تجب عليه نفقته و يأخذ هو نفقته ممن تجب عليه.

(مسألة ٢٧٣): نفقة الزوجه مقدمة على نفقة الأقارب، و نفقة الأقرب منهم مقدمة على نفقة الأبعد، فالولد مقدم على ولد الولد، فإن تساوا و عجز عن الإنفاق عليهم نفقة تامه تخير بين أن ينفق على بعضهم نفقة تامه و يترك الآخر و أن ينفق عليهم جميعا بعض النفقة الواجبه بنحو التوزيع، إلا - أن لا - ينتفع بعضهم بالتوزيع فيتعين الأول. و إذا كان بعضهم واجب النفقة على غيره أيضا و لم يكن الغير ممتنعا عنها فالأحوط وجوبا إيكاله لذلك الغير و الإنفاق على الآخر.

الثالث: نفقة المملوك.

تجب النفقة للإنسان المملوك، لكن لما لم يكن موردا للابتلاء غالبا في زماننا فلا نطيل الكلام ببيان فروعه. كما تجب النفقة على الحيوان المملوك، و لو بتركه يرضى بنفسه، و مع تعذر ذلك فالأحوط وجوبا بيعه أو ذبحه.

(مسألة ٢٧٤): نفقة الزوجه تقبل الإسقاط تبرعا أو بالمصالحة عن شيء من الزوج يقوم به لها، من دون فرق بين نفقة اليوم و ما زاد عليها. أما نفقة الأقارب و المملوك فلا تقبل الإسقاط.

(مسألة ٢٧٥): تستحب النفقة على الأرحام غير من تقدم. و في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «من عال ابنتين أو أختين أو عمتين أو خاليتين حجبته من النار يا ذن الله».

(مسألة ٢٧٦): يستحب التوسعة على العيال، و قد ورد الحث و التأكيد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٠

على ذلك عن المعصومين عليهم السلام، ففي صحيح أبي حمزة عن الإمام السجاد عليه السلام: «أرضاكم عند الله أسبغكم [أو سعمكم] على عياله» و في حديث مسعدة: «قال لى أبو الحسن عليه السلام: إن عيال الرجل أسراؤه، فمن أنعم الله عليه بنعمة فليوسع على أسرائه، فإن لم يفعل أو شك أن تزول النعمة». نعم ينبغي ملاحظة أمور.

الأول: عدم الإفراط في ذلك، بنحو يؤدي للترف و البطر، فعن الإمام زين العابدين عليه السلام: «لينفق الرجل بالقسط و بلغة الكفاف، و يقدم منه الفضل لآخرته، فإن ذلك أبقى للنعمة و أقرب إلى المزيد من الله و أنفع في العاقبة»، على أن عواقب ذلك و خيمة عليهم في سلوكهم و خلقهم و تكوين شخصيتهم و مستقبل حياتهم.

الثاني: عدم الاستهوان بالمال بتضييعه هدرًا أو صرفه بمصارف تافهة، فعن الإمام الصادق عليه السلام: «إن القصد أمر يحبه الله عز و جل، و إن السرف أمر يبغضه الله عز و جل، حتى طرحك النواة فإنها تصلح لشيء، و حتى صبك فضل شرابك»، و في حديث إسحاق بن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يكون للمؤمن عشرة أقمصه؟ قال: نعم. قلت: عشرون؟ قال: نعم. قلت: ثلاثون؟ قال: نعم، ليس هذا من السرف، إنما السرف أن تجعل ثوب صونك ثوب بذلتك».

الثالث: الموازنة بين الدخل و المصروف، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «رب فقير هو أسرف من الغنى، إن الغنى ينفق مما أوتي، و الفقير ينفق من غير ما أوتي».

و على المؤمن أن يكون حكيماً في ذلك و في جميع أمورهِ، فالحكمة فوق كل شيء. و منه سبحانه نستمد التوفيق و التسديد. و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧١

كتاب الطلاق و ما الحق به

إشارة

الطلاق أمر شرعه الله تعالى رافةً بالناس و حلاً لمشاكلهم، على بغض منه تعالى له، لما فيه من تقويض بيت الزوجية- الذي هو أحب شيء إليه تعالى و هدم كيان العائلة و تشتيت شملها، فعن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «ما من شيء أحب إلى الله عز و جل من بيت يعمر بالنكاح، و ما من شيء أبغض إلى الله عز و جل من بيت يخرب في الإسلام بالفرقة»، و عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

«ما من شيء مما أحله الله أبغض إليه من الطلاق».

فينبغي للمؤمنين أعزهم الله تعالى أن يتجنبوه ما وسعهم ذلك بالصبر و الأناة و الحكمة و محاولة حل المشاكل أو استيعابها و تخفيفها، حتى إذا بقيت عقدة الزواج سبباً لانتهاك حدود الله تعالى و تعدى أحد الزوجين على الآخر و عيش العائلة وسط جحيم الشقاق و المشاكل المعقدة فليجئوا حينئذ لأبغض الحلال الذي من الله تعالى به عليهم لحل مشكلتهم، قال تعالى و إِنَّ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ و عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «خمس لا يستجاب لهم: رجل جعل بيده طلاق امرأته و هي تؤذيه و عنده ما يعطيها و لم يخل سبيلها».

و الكلام في الطلاق و ما الحق به في ضمن فصول.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٢

الفصل الأول في حقيقة الطلاق و صيغته و مالكة

الطلاق إيقاع يتضمن فرقة بعد النكاح الدائم دون غيره من أقسام النكاح، فيكفي فيه الإيجاب ممن يملكه، و لا يحتاج إلى قبول من أحد. و هو بيد الزوج و أمره إليه ينفرد به، و لا يشاركه فيه غيره، و له أن يطلق متى شاء حتى لو كانت الزوجة موافقة، و إن كان ذلك مكرهاً كراهةً شديدةً.

نعم يقوم مقام الزوج غيره في موارد.

الأول: ما إذا لم ينفق الزوج على الزوجة، كما تقدم تفصيل الكلام فيه في فصل النفقات من كتاب النكاح.

الثاني: ما إذا ظاهر الزوج على ما يأتي في فصل الطهار.

الثالث: ما إذا فقد الزوج، فإنها إن صبرت بقيت على الزوجية حتى يعلم موته أو طلاقه، وكذا إذا كان للزوج مال فأنفق منه وليه عليها، أو أنفق الولي عليها من ماله، فإنه يجب عليها الصبر حينئذ. وإن لم يكن له مال ولم ينفق الولي عليها كان لها رفع أمرها للحاكم الشرعي، فيؤجلها إلى مضي أربع سنين من غيبته، ولا بد من الفحص عنه هذه المدة في البلاد التي علم ذهابه لها وفقد فيها. وإن لم يعلم له بلد خاص فقد فيه فحص عنه في جميع البلاد التي يحتمل وجوده فيها، فإن علم حياته صبرت، وإن علم موته اعتدت عدة الوفاة من حين يبلغها الخبر، كما يأتي في مباحث العدد، وإن جهل خبره أمر الحاكم وليه- وهو أقرب الناس إليه ممن يقوم مقامه ويتولى أموره- أن يطلقها، فإن أبي أو لم يكن له ولي طلقها الحاكم، ثم اعتدت بقدر عدة الوفاة من حين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٣

طلاقها، فإذا انقضت عدتها كان لها أن تتزوج.

(مسألة ١): الطلاق المذكور رجعي ولا يجب فيه الحداد، فإذا قدم الزوج في أثناء العدة المذكورة كان له الرجوع بها، وإن قدم بعد انقضائها فقد بانت منه وليس له عليها رجعة.

(مسألة ٢): في عموم المفقود لمن فقد في بلده واحتمل عدم خروجه منه إشكال، والظاهر عدم جريان الحكم المتقدم عليه، بل يتعين على زوجته حينئذ الانتظار حتى يبلغها عنه موت أو طلاق.

(مسألة ٣): الظاهر الاجتزاء بالفحص قبل أن ترفع أمرها للحاكم، سواء كان منها أم من غيرها، فإن الحاكم يجتري به إذا علم باستيعابه وأنه لا يتيسر له الفحص زائدا عنه. وكذا الحال لو كان الفحص من الحاكم نفسه، كما لو كان للمفقود أكثر من زوجة فرفعت إحداهن أمرها له ففحص عنه، فإن الظاهر اجتزأه به لباقي زوجاته عند رفع أمرها، ولا يحتاج إلى تكرار الفحص.

(مسألة ٤): إذا تعذر الفحص عن المفقود لم يشرع الطلاق ووجب على المرأة الانتظار.

(مسألة ٥): إذا علم بعدم وجوده في البلاد التي فقد فيها ولم يعلم موته فيها أو خروجه منها لغيرها لم يجب الفحص عنه لا في البلاد التي فقد فيها ولا في غيرها.

الثالث: ما إذا كان الزوج معتموها ناقص العقل، فإنه يطلق عنه وليه مع حاجته لذلك، وكذا المجنون المطبق الذي لا يتوقع زوال جنونه. أما الأدوارى أو من يتوقع زوال جنونه فلا يطلق الولي عنه، بل ينتظر دور إفاقته وزوال جنونه، إلا مع الضرورة الملحة للتعجيل بحيث يعلم برضا الشارع الأقدس بالطلاق لو فرض تحقق ذلك. وكذا الحال في الصبي، فإنه ينتظر بلوغه إلا مع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٤

الضرورة بالوجه المذكور فيطلق عنه وليه، والأحوط وجوبا مراجعة الحاكم الشرعي حينئذ، فلا يطلق الولي إلا بإذنه.

(مسألة ٦): يجوز لمن يملك الطلاق أن يأذن لغيره في إيقاعه عنه، أو يوكله في ذلك، فينفذ طلاقه حينئذ، وإن كانا معا حاضرين في مجلس الطلاق.

(مسألة ٧): إذا ادعى غير الزوج الوكالة على الطلاق أو الولاية عليه لم يقبل منه، ولو أوقع الطلاق لم يترتب عليه الأثر ظاهرا، إلا أن يثبت بعد ذلك سلطنته عليه، ولو بأن يصدق من له الولاية على الطلاق الوكيل في دعوى الوكالة.

(مسألة ٨): يجوز توكيل الزوجة على طلاق نفسها وينفذ طلاقها حينئذ، بل لها أن تشتترط في عقد النكاح الوكالة في الطلاق، كما تقدم في آخر الفصل السادس من كتاب النكاح.

(مسألة ٩): لا يصح طلاق الفضولي، وهو الذي ليس له السلطنة على الطلاق، ولا يصححه بعد وقوعه إجازة من له السلطنة عليه.

(مسألة ١٠): صيغة الطلاق أن يقول: فلان طالق، أو أنت طالق، أو زوجتي طالق، أو نحو ذلك مما يتضمن تعيين الزوجة المطلقة مع المحافظة على الهيئة المذكورة. ولا تجزئ مادة الطلاق مع اختلاف الهيئة، كما لو قال: طلقتك، أو أنت مطلقة، أو نحو ذلك.

(مسألة ١١): إذا قال: أنت طالق ثلاثا، أو اثنتين فلا يقع العدد المذكور. وفي حصول طلاق واحدة به إشكال.

(مسألة ١٢): لا يقع الطلاق بالكنيات من دون أن تشتمل على مادة الطلاق، مثل: أنت حرام، أو بائنه، أو خلية. وفي وقوعه بقوله: اعتدى، إذا نوى به إنشاء الطلاق إشكال، والأحوط وجوبا العدم. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٥

(مسألة ١٣): إذا قيل للزوج: هل طلقت زوجتك؟ فقال: نعم، لم يقع بذلك طلاق، سواء قصد بقوله: (نعم) إنشاء الطلاق أم الإخبار عنه. غاية الأمر أنه إذا قصد الإخبار كان إقرارا بالطلاق فيلحقه حكم الإقرار.

(مسألة ١٤): لا يقع الطلاق بغير العريية إلا مع تعذر العريية على المطلق، فيطلق بلغة أخرى، ولا يحتاج للتوكيل.

(مسألة ١٥): لا يقع الطلاق بالكتابة، ولا بالإشارة إلا مع تعذر النطق على المطلق لخرس أو نحوه، فيجزئه الطلاق بالكتابة، بأن يكتب بقصد إنشاء الطلاق و يشهد على ذلك مع مراعاة شروط الطلاق الأخرى، ومع عجزه عن الكتابة يكتفى بالإشارة المفهومة بقصد إنشاء الطلاق أيضا، مثل أن يضع ثوبا على رأسها كأنها صارت أجنبية عنه.

(مسألة ١٦): لا أثر لتخيير الزوج زوجته، حتى لو كان بقصد إنشاء الطلاق، كما لا أثر لاختيارها نفسها بعد التخيير المذكور. نعم إذا رجع التخيير المذكور إلى الإذن لها في طلاق نفسها فطلقت نفسها على النحو المأذون فيه صح طلاقها. ولا بد حينئذ من حصول شروط الطلاق حال طلاقها لنفسها، لا حال تخيير الزوج لها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٦

الفصل الثاني في شروط الطلاق

وهي أمور.

الأول: البلوغ، فلا يصح طلاق الصبي، وإن بلغ عشر سنين و طلق للسنة.

الثاني: العقل، فلا يصح طلاق المجنون والسكران ونحوهما.

الثالث: الرشد، فلا يصح طلاق المعتوه ونحوه.

الرابع: عدم الإكراه، فلا يصح طلاق المكره وإن رضى بعد ذلك.

(مسألة ١٧): يكفي في الإكراه وقوع الطلاق من دون رضى به، بل مداراة للغير كالأبوين والزوجة ونحوهم. أما إذا وقع الطلاق راضيا به لتجنب مشاكل الآخرين فليس ذلك من الإكراه و يصح الطلاق حينئذ.

الخامس: القصد إلى إنشاء الطلاق بالصيغة، فلا يصح طلاق الغالط والساهي والهازل ونحوهم، كما لا يقع الطلاق إذا تلفظ بالصيغة لا- بقصد إنشاء الطلاق، بل لمجرد إرضاء الغير مثلا- وكذا إذا تلفظ بها بنية الإخبار عن الطلاق لا إنشائه. غاية أنه يكون إقرارا بالطلاق فيلحقه حكم الإقرار.

السادس: أن يكون منجزا، فلا- يصح الطلاق المعلق، سواء علّقه على التزويج، كما لو قال: إن تزوجت فلان فلهي طالق، أم على أمر آخر، كما لو قال: إن خرجت من بيتها فهي طالق، أو نحو ذلك. والأحوط وجوبا عموم ذلك لما إذا علّقه على أمر معلوم الحصول، أو محتمل الحصول، مقوما لصحة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٧

الطلاق، كما لو قال: إن كانت فلانة زوجتي فهي طالق، أو إن كانت زوجتي طاهرا فهي طالق.

السابع: تعيين المطلقة و لو إجمالا، كما لو قال: أكبر نسائي طالق، بخلاف ما لو كانت مرددة من كل وجه، كما لو قال: إحدى نسائي طالق، فإنه لا يقع حينئذ.

الثامن: أن يقع حال كون المرأة المطلقة في طهر لم يجامعها فيه، فلا يصح طلاقها حال الحيض أو النفاس، ولا في طهر قد جامعها فيه. بل الظاهر عدم صحة طلاقها في النقاء المتخلل بين الدمين في الحيض الواحد و إن كان بحكم الطهر.

(مسألة ١٨): لو طلق جاهلا بحالها لم يقع الطلاق ظاهرا، إلا أن ينكشف كونها في طهر لم يواقعها فيه، فينكشف صحته.

(مسألة ١٩): إذا شك في الحيض بعد العلم بالطهر بنى على عدم الحيض، و إذا علم بدخولها في الحيض و شك في طهرها منه بنى على بقائها في الحيض. لكن إذا أخبرت بأنها حائض صدقت، و كذا إذا أخبرت بأنها قد دخلت في الطهر الذي لم يجامعها فيه.

نعم إذا أخبرت بأنها دخلت في طهر لم يجامعها فيه فطلقها ثم أخبرت بأنها كانت كاذبة في خبرها لم يقبل منها، و حكم بصحة الطلاق، إلا أن يعلم بصدقها في خبرها الثاني أو تقوم به البينة.

(مسألة ٢٠): الغائب عنها زوجها إن علم حالها فهو كالحاضر يجري عليه الحكم السابق، و كذا إن جهله و تيسر له الفحص عنه. أما إذا صعب عليه الفحص فيجوز له طلاقها، لكن الأفضل أن ينتظر شهرا من سفره. بل لو كان سفره حال حيضها فليكن مبدأ الشهر بعد مضي مدة حيضها الذي فارقتها عليه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٨

و الأفضل للغائب أن ينتظرها ثلاثة أشهر، بل خمسة أو ستة.

(مسألة ٢١): المسترابة إذا كانت مدخولا بها لا يطلقها زوجها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر قمرية من آخر مرة واقعها فيها، من دون فرق في ذلك بين الحاضر و الغائب. و المراد بالمسترابة من لا تحيض و هي في سن من تحيض، سواء كان ذلك لعارض اتفاقى لها من مرض أو نحوه، أم بوجه يتعارف في أمثالها، كما لو كانت في أول بلوغها أو قاربت سن اليأس، أو كانت مرضعة.

(مسألة ٢٢): الحاضر إذا تعذر عليه معرفة حيض زوجته من طهرها لتعذر الوصول إليها أو لامتناعها من الإخبار عن حالها أو لغير ذلك - فإن علم بأنها مستقيمة الحيض جرى عليه حكم الغائب، و إن احتمل كونها مسترابة لا تحيض أجرى عليها حكم المسترابة المتقدم.

(مسألة ٢٣): لا يشترط وقوع الطلاق في طهر لم يجامعها فيه في موارد.

الأول: أن تكون صغيرة لم تبلغ سن الحيض، بأن كانت دون التسع سنين قمرية، و إن كان قد جامعها.

الثاني: أن تكون قد بلغت سن اليأس، و هو في القرشية ستون سنة قمرية، و في غيرها خمسون.

الثالث: الحامل المستبين حملها، بل مطلقا على الأظهر، فإذا طلق الرجل زوجته في طهر قد جامعها فيه أو في حال الحيض - عمدا أو جهلا - ثم تبين أنها حامل حين الطلاق انكشف صحة طلاقه لها.

الرابع: غير المدخول بها قبلا أو دبرا، فإنه يصح طلاقها و إن كانت حائضا.

(مسألة ٢٤): إذا جامع الرجل زوجته حال الحيض - عمدا أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٧٩

جهلا - صح منه طلاقها بعد طهرها من الحيض، و لا يشترط دخولها في طهر آخر.

(مسألة ٢٥): إذا شك في البلوغ بنى على عدمه، و كذا إذا شك في اليأس، أو في الحمل، أو في الدخول، و يجوز ترتيب الأثر على ذلك ظاهرا في الجميع، لكن لو ظهر الخطأ بالحكم تابع للواقع.

التاسع: الإشهاد، وذلك بأن يشهد الطلاق رجلان عادلان، بحيث يسمعه إذا كان باللفظ، و يريانه إن كان بالإشارة و نحوها من الأخرس و نحوه.

(مسألة ٢٦): يشترط عدالة الشاهدين حين الطلاق و لا يبطله خروجهما عن العدالة بعده، كما لا يكفي عدالتهما بعد الطلاق إذا لم يكونا عادلين حينه.

(مسألة ٢٧): إذا أحرز من يتولى الطلاق - مباشرة كان أو موكلاً- مفوضاً عدالة الشاهدين حين الطلاق فطلق ثم ظهر منهما ما ينافي العدالة فإن كشف عن عدم عدالتهما حين إيقاع الطلاق انكشف بطلان الطلاق، و إن لم يكشف عن ذلك بل احتمال خروجهما عن العدالة بعد اتصافهما بها، بنى على صحة الطلاق. بخلاف ما إذا لم يحرز عدالتهما حين الطلاق، و أوقع الطلاق متردداً في حالهما و في صحة الطلاق، فإنه لا يجوز البناء على صحة الطلاق حتى يعلم سبق العدالة منهما و وقوع الطلاق حينها.

(مسألة ٢٨): لا يكفي إحراز عدالة الشاهدين من قبل الوكيل على إجراء الصيغة فقط، بل لا بد من إحراز عدالتهما من قبل موكله. نعم يكفي إحرازها من قبل الوكيل إذا كان مفوضاً إليه أمر الطلاق.

(مسألة ٢٩): تقدم في فصل شروط إمام الجماعة تحديد العدالة، و التعرض لكيفية إحرازها.

(مسألة ٣٠): لا يشترط في الشاهدين أن يعرفا الرجل المطلق أو المرأة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٠

المطلقة بعد أن كانت معينة في نفسها.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٣، ص: ٨٠

(مسألة ٣١): لا يشترط في الإشهاد أن يطلب من الشاهدين تحمل الشهادة، فلو فاجأهما بصيغة الطلاق كفى. نعم لا بد من معرفتهما مراده بالصيغة أو بالإشارة التي تقوم مقامها من الأخرس و نحوه.

(مسألة ٣٢): لا بد من أن يشهد الشاهدان إنشاء الطلاق، و لا يكفي أن يشهد إقرار الزوج به إذا كان قد أوقعه من دون إشهاد. بل لا بد من إنشائه مجدداً بشروطه المقررة أمامهما. و يترتب الأثر من حين الإنشاء الذي وقع أمامهما.

(مسألة ٣٣): لا يشترط في شهادة الشاهدين حضور مجلس الطلاق، فلو سمعا الصيغة من بعيد صح الطلاق. و على ذلك يصح الطلاق لو سمعه الشاهدان بالهاتف أو المذياع إذا كانا يسمعان صوت المطلق بنفسه، أما إذا كانا يسمعان الصدى ففيه إشكال، و كذا إذا كانا يريان الإشارة - من الأخرس و نحوه - في الصورة التلفزيونية و إن كان البث مباشراً. بل لا إشكال في عدم الصحة مع سماعه من التسجيل، أو رؤيته في الصور التلفزيونية إذا لم يكن البث مباشراً.

(مسألة ٣٤): إذا طلقها وكيل الزوج فلا بد من شاهدين غير الوكيل. و في الاكتفاء بكون أحدهما الزوج الموكل أو وليه - إذا كان قد حضر و كان عادلاً إشكال، و الأحوط وجوباً العدم.

(مسألة ٣٥): لا يشترط في صحة الطلاق حضور المرأة المطلقة في مجلس الطلاق، و لا علمها به حين وقوعه، فضلاً عن رضاها به أو إذنها فيه.

(مسألة ٣٦): لا بد من إحراز الشروط المتقدمة بالوجه المقرر شرعاً من قبل الزوج الموقع للطلاق أو وليه أو وكيلهما المفوض فيه، أما الوكيل على إجراء الصيغة فقط فلا يشترط إحرازه لها، بل يكفي إحراز الموكل، و مع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨١

إحرازها يصح الطلاق ظاهراً و يعمل عليه. لكن لو انكشف الخطأ انكشف بطلان الطلاق و عدم ترتب الأثر عليه، و بقاء المرأة على

الزوجة.

(مسألة ٣٧): إذا وقع الطلاق من دون إحراز للشروط من قبل المتولى له- المباشر أو الموكل على إجراء الصيغة فقط- لم يصح ظاهرا ولا يجوز ترتيب الأثر عليه، إلا أن يثبت بعد ذلك بالوجه الشرعي تحقق الشروط حين الطلاق.

هذا إذا كان المتولى للطلاق مترددا في صحة الطلاق حين إيقاعه بسبب عدم إحراز الشروط. أما إذا أوقعه جازما بصحته غفلة عن لزوم إحراز الشروط، ثم احتمل تحقق الشروط و صحة الطلاق فالظاهر البناء على الصحة. لكن يحسن جدا الاحتياط حينئذ.

(مسألة ٣٨): إذا أحرزت الشروط حين الطلاق ممن يجب عليه إحرازها ثم شك في صحة الطلاق لاحتمال الخطأ في إحراز الشروط بنى على صحة الطلاق.

(مسألة ٣٩): إذا علم بإيقاع الطلاق ممن له السلطنة عليه و شك في صحته و فساده بنى على الصحة.

(مسألة ٤٠): إذا أخبر من له السلطنة على الطلاق بإيقاع الطلاق قبل منه حتى لو كان بعد مضي زمان العدة، بأن ادعى أنه طلق قبل مدة تزيد على زمان العدة. و إذا شك حينئذ في صحته بنى على الصحة. و كذا إذا علم بوقوع الطلاق و شك في صحته، و لا يجب الفحص و السؤال. نعم إذا علم بكذبه في إخباره أو علم ببطان الطلاق فلا مجال لترتيب الأثر عليه.

(مسألة ٤١): إذا وقع الطلاق بوجه صحيح عند بعض فقهاءنا باطل عند آخر صح ظاهرا عند من يرى صحته من الفقهاء و مقلديهم، و بطل ظاهرا عند من يرى بطلانه من الفقهاء و مقلديهم، و لا يلزم الكل أحد الوجهين بعينه. و كذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٢

الحال لو كان الاختلاف للاختلاف في الموضوع، كما لو كان الشاهدان عادلين عند بعض فاسقين عند آخر.

(مسألة ٤٢): إذا وقع المتولى للطلاق الطلاق بوجه لا- تراه المرأة صحيحا لم يجز لها ترتيب الأثر عليه، و كان لها مطالبة بحقوق الزوجية، فإن امتنع رفعت أمرها للحاكم الشرعي، فينفذ عليهما حكم الحاكم ظاهرا، فإن كان مطابقا لما تراه المرأة كان للزوج التخلص بتجديد الطلاق، و إن كان مخالفا له كان للحاكم تخليصها من مشكلتها بإلزامه بالنفقة، فإن أبى ألزمه بطلاقها، فإن أبى طلقها عنه. و كذا الحال إذا أخبر بالطلاق و اعتقدت المرأة كذبه.

أما إذا انعكس الأمر بأن كان الطلاق ثابتا أو صحيحا عند المرأة و خالفها الرجل في ذلك، فإن ترافعا للحاكم فحكم للمرأة و اعتقد الرجل بقاء الزوجية فليس عليه من حقوق الزوجية شيء لعدم مطالبتها بها و عدم تمكينها من نفسها. لكن ليس له ترتيب الأثر على عدم الزوجية- فلا يتزوج الخامسة مثلا إلا أن يطلق.

و إن حكم الحاكم للرجل نفذ الحكم على المرأة و وجب عليها التمكين مع المطالبة و حرم عليها ما زاد على ذلك. و ينبغي لهما حينئذ حل مشكلتهما بما يناسب وضعهما معا بتجديد العقد أو الطلاق، و البعد عن التعنت و المضارة أو الخروج عن الميزان الشرعي الثابت في حق كل منهما.

و يجرى نظير ذلك لو اختلفا في حصول النكاح أو في صحته، كما يظهر بالتأمل.

(مسألة ٤٣): إذا طلق المخالف طلاقا يصح في مذهبه و لا يصح عندنا لم يصح طلاقه واقعا، فيجوز لزوجته المؤمنة أن تمكنه من نفسها لو لم يرتب هو الأثر على ذلك الطلاق. لكن لنا إلزامه بصحته، فيجوز لزوجته إن كانت مؤمنة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٣

أن تتزوج من غيره بعد الخروج من العدة، و يصح زواجها حينئذ، كما يجوز للمؤمن أن يتزوج زوجته التي طلقها مؤمنة كانت أو مخالفة. و إن استبصر بعد أن تزوجت زوجته التي طلقها فلا سبيل له عليها، و إن استبصر قبل أن تتزوج فلا ينفذ الطلاق عليه، بل تبقى المرأة زوجة له على النحو الثابت عندنا. أما المؤمن فإنه إذا طلق على مذهب المخالفين مخالفا لما عندنا لم ينفذ طلاقه لا في حقه و لا

في حقنا ولا يجوز إلزامه به.

(مسألة ٤٤): إذا طلق الكافر من غير أهل القبلة زوجته طلاقاً صحيحاً في دينه باطلاً عندنا فطلاقه نافذ عليه وعلى غيره مطلقاً، سواء بقى على دينه أم أسلم، وقد تزوجت المرأة أو لم تتزوج.

الفصل الثالث في أحكام الطلاق

(مسألة ٤٥): الطلاق الفاقد للشرائط المتقدمة باطل لا يترتب عليه الأثر.

وهو المعروف عند المسلمين بالطلاق البدعي.

(مسألة ٤٦): الطلاق الصحيح قسمان.

الأول: البائن، وهو الذي تخرج به المطلقة عن عصمة الزوج، فلا يشرع له الرجوع بها حتى لو كانت ذات عدة. وهو طلاق المرأة بعد بلوغها سن اليأس المتقدم، وطلاق الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين قمرية، وطلاق المرأة التي لم يدخل بها الزوج قبلاً ولا دبراً. وطلاق الخلع والمبارأة، على تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى. وطلاق الثالث للحرّة، والثاني للأمة، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني: الرجعي، وهو الذي تبقى فيه المطلقة في عصمة الزوج فيشرع له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٤

الرجوع بها ما دامت في العدة، وهو ما عدا الأقسام السابقة.

(مسألة ٤٧): لا يشرع الطلاق بعد الطلاق من دون أن يتخلل بينهما رجوع، فإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، صح الأول و بطل ما بعده.

(مسألة ٤٨): يصح الطلاق بعد الطلاق إذا تخلل بينهما الرجوع، وإن لم يتخلل بينهما المواقعة، بل وإن كانا في طهر واحد. فيصح طلاق المرأة ثلاثاً بينها رجوعان من دون موقعة في طهر واحد، ويكون الثالث بائناً لا رجوع معه في العدة، وإن كان الأولى أن يكون لكل طلاق طهر. بل الأولى أن تحصل الموقعة بعد الرجوع، فيطلقها ثم يراجعها و يواقعها، و ينتظر بها طهراً آخر، فيطلقها ثم يراجعها و يواقعها، و ينتظر بها طهراً آخر، فيطلقها الثالث.

وهذا هو المعروف بطلاق العدة.

(مسألة ٤٩): إذا طلق الرجل المرأة ثلاثاً حرمت عليه في الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره، فيكون هو المحلل لها، سواء كان الرجوع المتخلل رجوعاً من طلاق رجعي أم زواجاً بعقد جديد، بعد الخروج من العدة أو بعد طلاق بائن.

هذا في الحرّة، أما الأمة فإنّ زوجها إذا طلقها مرتين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره. و حيث كان الابتلاء بذلك في عصورنا نادراً أو منعداً فقد أعرضنا عن بقیة أحكامها.

(مسألة ٥٠): من طلق امرأته طلاق العدة- الذي تقدم في آخر المسألة (٤)- ثم تزوجت غيره و حللها ثم طلقها و تزوجها الأول، ثم طلقها طلاق العدة المتقدم أيضاً، ثم تزوجت غيره و حللها ثم تزوجها الأول، ثم طلقها طلاق العدة المتقدم أيضاً، فتم له طلاقها تسع تطليقات للعدة حرمت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٥

عليه مؤبداً. و المشهور اختصاص التحريم المؤبد بذلك، فلا تحرم بغيره من أقسام الطلاق مهما بلغ. و لكن الأحوط وجوباً التحريم المؤبد بالطلاق التاسع مطلقاً و إن لم تكن التطليقات للعدة.

(مسألة ٥١): يشترط في الزوج المحلل للحرّة بعد ثلاث تطليقات و للأمة بعد تطليقتين أمور.

الأول: أن يكون زواجه منها دائما، فلا يكفى الزواج المنقطع، فضلا عن ملك اليمين أو وطء الشبهة.

الثانى: أن يكون بالغا.

الثالث: أن يدخل بها و إن لم ينزل. نعم لا اعتبار بزواج الخصى منها و إن دخل بها.

الرابع: أن يكون الوطء فى القبل، على الأحوط وجوبا.

فإذا تمت هذه الشروط حصل التحليل، فإذا خرجت عن زوجيته بطلاق أو موت أو نحوهما حلّ للأول تزوجها.

(مسألة ٥٢): المحلل المذكور كما يوجب سقوط حكم التطليقات الثلاث و يرفع التحريم الحاصل بها يرفع حكم التطليقة الواحدة و التطليقتين أيضا، فمن طلق امرأته تطليقة واحدة أو تطليقتين ثم تزوجت غيره بالنحو المذكور و طلقت، فإذا تزوجها الأول لم تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثا بعد زواجه منها، و لا تحرم بطلاقها مرة أو مرتين.

(مسألة ٥٣): الرجوع إيقاع يتضمن الرجوع فى الزوجية و رفع اليد عن الطلاق، و لا يشترط فيه قول مخصوص، بل يقع بكل ما يدل عليه، مثل:

رجعت بك، و رددتك، و أنت زوجتى، و غير ذلك مما يراد به الرجوع. بل يقع بالفعل المقصود به الرجوع، كما لو واقعها أو قبلها بقصد الرجوع. أما لو فعل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٦

ذلك لا- بقصد الرجوع فلا- يتحقق به الرجوع إلا- فى الواقعة، فإنها تكون رجوعا و إن لم يقصد بها الرجوع. نعم الأحوط وجوبا الاقتصار على ما إذا واقعها ملتفتا لكونها فى العدة الرجعية، دون ما إذا نسي الطلاق أو تخيل أنها قد خرجت من العدة أو أن عدتها بائنة أو أنها امرأة أخرى غير المطلقة، فيحتاط حينئذ بتجديد الرجوع أو الطلاق. بل لو لم يقصد الواقعة- كما لو كان نائما أو ساهيا- أو واقع مكرها فالظاهر عدم حصول الرجوع، و لا يحتاج للاحتياط.

(مسألة ٥٤): إذا طلق بالشرائط ثم أنكر الطلاق قبل خروج العدة الرجعية كان إنكاره بحكم الرجوع، سواء قصد به الرجوع، أم لم يقصد بأن وقع منه نسيانا للطلاق أو مكابرة فيه و كذبا.

(مسألة ٥٥): لا يشترط فى الرجوع المباشرة، بل يمكن التوكيل فيه فيقع من الوكيل بكل ما يدل على الرجوع و يقصد به.

(مسألة ٥٦): لا يشترط فى الرجوع الإشهاد، نعم هو مستحب. و لو لم يشهد حين الرجوع استحب له الإشهاد بعده، بأن يقر أمام شاهدين عادلين بأنه قد سبق منه الرجوع.

(مسألة ٥٧): يقبل قول الرجل فى الرجوع ما دامت المرأة فى العدة، فإذا خرجت من العدة لم يقبل منه دعوى الرجوع فى العدة إلا بالبينة. و لا يقوم مقام البينة شهادة رجل و امرأتين، و لا شهادة رجل واحد و يمين الزوج.

(مسألة ٥٨): إذا رجع الزوج فى العدة و أشهد على ذلك، لكنه كان مستترا به و طلب من الشهود الكتمان، فلم يبلغ ذلك المرأة حتى خرجت العدة، ففي صحة الرجوع حينئذ إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٥٩): يكره للرجل الرجوع فى الطلاق إذا لم يكن له بالمرأة حاجة، و كان رجوعه لأجل تجديد الطلاق. بل يستحب له تركها حتى تخرج

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٧

من عدتها بالطلاق من دون رجوع، متحليا بالصبر و الأناة لتبقى لهما حرية الاختيار، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

و لا ينبغي للمؤمن أن يسد على نفسه بابا فتحه الله تعالى له- توسعه عليه و رحمة به- فى موقف انفعالى قد يدفع الشيطان له لا يستطيع بعد ذلك تداركه.

(مسألة ٦٠): يكره للمريض طلاق زوجته، فإن طلقها توارثا فى العدة الرجعية مطلقا، و لا- يرثها هو فى غيرها كما هو الحال فى

الصحيح. أما هي فترته- وإن كان الطلاق بائنا- إلى سنة من حين الطلاق إلا في موارد.

الأول: أن يصح من مرضه قبل السنة ثم يموت.

الثاني: أن تتزوج بغيره بعد الخروج من العدة في أثناء السنة. أما الزواج منه- دواما أو متعة- فلا يسقط ميراثها منه إلى السنة. بل لو كان دواما و دخل بها ورثته حتى لو مات بعد السنة.

الثالث: أن يكون الطلاق بعد مراجعتها و رضاها، أو كان خلعا أو مبارأة.

بل الظاهر عدم كراهة الطلاق منه حينئذ من حيثة المرض.

الفصل الرابع في العدة

تجب العدة على المرأة بأمر.

الأول: وفاة الزوج.

الثاني: الخروج عن الزوجية- مع حياة الزوج- بأحد أمور.

أولها: الطلاق في الزواج الدائم.

ثانيها: انقضاء الأجل أو هبة المدة في المنقطع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٨

ثالثها: فسخ النكاح بأحد العيوب المتقدمة.

رابعها: بطلان النكاح، كما لو أرضعت إحدى الزوجتين الأخرى حتى صارت اما لها، أو ارتد أحد الزوجين، على التفصيل المتقدم في بحث حرمة النكاح بالكفر، أو غير ذلك من أسباب البطلان.

الثالث: وطء الشبهة.

إذا عرفت هذا فعدة الوفاة تثبت مطلقا، سواء كانا صغيرين أم كبيرين أم مختلفين، و سواء كانا مسلمين أم كافرين أم مختلفين، و سواء دخل بها أم لا.

أما غيرها فهي مشروطة بأمرين.

الأول: أن تكون المرأة في سن الحيض، فلا عدة على الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين قمرية، و لا على اليائسة التي خرجت عن سن الحيض ببلوغ ستين سنة قمرية في القرشية و خمسين في غيرها.

الثاني: الدخول قبلا- أو دبرا، فلا- عدة على غير المدخول بها. نعم الأحوط وجوبا مع دخول منى الرجل في فرج المرأة من غير وطء الجمع بين تكاليف المعتدة و غيرها، فلا تتزوج في مدة العدة مثلا و لا يرجع بها الزوج لو طلقها.

(مسألة ٦١): عدة الحرة المطلقة التي تحيض ثلاثة أطهار، و هي ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه و طهران بعده، و تنتهي عدتها بأن ينزل عليها الدم من الحيضة الثالثة. فلها أن تتزوج حال الحيض حينئذ على كراهة، لكن يحرم عليها أن تمكن زوجها من وطئها حتى تطهر.

(مسألة ٦٢): تعتد الكافرة الحرة المطلقة بثلاثة أطهار من حين طلاقها إذا أسلمت قبل مضى طهرين من طلاقها، بل و إن لم تسلم على الأحوط وجوبا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٨٩

(مسألة ٦٣): تعتد الأمة المطلقة بطهرين، و تخرج عن العدة بنزول الدم من الحيضة الثانية، إلا أن تعتق قبل ذلك فتم عدة الحرة.

(مسألة ٦٤): إنما يحسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق من العدة إذا بقي منه شيء بعد الطلاق. أما إذا كان الطلاق في آخر الطهر بحيث

كان التحيض مقارنا للفراغ من الطلاق فلا يحسب ذلك الطهر من العدة، بل تبدأ العدة بالطهر الذي يكون بعد ذلك الحيض. (مسألة ٦٥): عدة المتمتع بها التي تحيض طهران، فإن خرجت عن الزوجية- بانتهاء المدة أو هبتها- في طهر كان عليها إكمالها و إكمالها الطهر الثاني فتخرج عن العدة بالحيضة الثانية، وإن خرجت عنها في آخر الطهر أو في أثناء الحيض كان عليها إكمال طهرين، فتخرج عن العدة بالثالثة.

(مسألة ٦٦): تقدم في فصل شروط الطلاق أن المسترابة- وهي التي لا تحيض و هي في سن من تحيض- لا تطلق إلا بعد أن تستبرأ بأن يعتزلها الزوج و لا يطأها ثلاثة أشهر، فإذا طلقها و كانت حرة فعدتها ثلاثة أشهر قمرية و لو ملففة، و إن كانت أمه فعدتها شهر و نصف.

(مسألة ٦٧): عدة المتمتع بها إذا كانت مسترابة شهر و نصف.

(مسألة ٦٨): لا- فرق في التي لا- تحيض و هي في سن من تحيض بين من يتعارف ذلك منها في سنها- كالمرأة في أول بلوغها و في آخر أيام حيضها و من يتعارف ذلك منها لرضاع و نحوه، و من ينقطع حيضها لعارض خاص من مرض أو نحوه. نعم إذا احتتمل أن انقطاع حيضها للحمل فإنها تنتظر أقصى الحمل من حين المواقعة الأخيرة، و هو سنة، فإن ظهرت حاملا و إلا انكشف أن عدتها ثلاثة أشهر أو شهر و نصف.

(مسألة ٦٩): من تحيض كل ثلاثة أشهر أو أقل أو أكثر إن كان طلاقها في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٠

أول الطهر فمضى لها ثلاثة أشهر بيض لم تر فيها دما كانت عدتها الأشهر المذكورة لا غير. و إن كانت ترى الدم في أقل من ثلاثة أشهر فلا يتم لها طهر ثلاثة أشهر كانت عدتها ثلاثة أطهار. و إن كانت أطهارها مختلفة بالطول و القصر تعدت إلى أسبق الأمرين من ثلاثة أشهر بيض و ثلاثة أطهار، فأيهما سبق تمت به عدتها. و عليه قد تكون عدتها مركبة من طهر أو طهرين و ثلاثة أشهر بيض. نعم إذا كانت شابة مستقيمة الحيض، فلم تحض في ثلاثة أشهر إلا حيضة واحدة، ثم انقطع حيضها و جهل سببه، فإنها تتربص تسعة أشهر من يوم طلاقها، ثم تعدت بثلاثة أشهر، فتكون عدتها سنة.

(مسألة ٧٠): من كانت عدتها طهرين أو شهرا و نصفا- كالمتمتع بها و الأمة المطلقة- إذا كانت تحيض كل ثلاثة أشهر أو أكثر أو أقل فالظاهر أن عدتها طهران، و لا تعدت بشهر و نصف أبيض لو سبق لها قبل إكمال الطهرين.

(مسألة ٧١): المستحاضة التي يستمر بها الدم تمام الشهر ترجع في تعيين أيام حيضها إلى ما تقدم في مبحث الحيض من كتاب الطهارة، فلا- تطلق فيها، بل تطلق في الأيام المحكومة بأنها طهر. و الأحوط وجوبا أن لا تتحيز بالأطهار إن كانت حرة مطلقة، بل بثلاثة أشهر، خصوصا إذا كانت تحيض بالعدد، لعدم كونها ذات عادة سابقة، و لا ذات تمييز و ليس وظيفتها الرجوع لأقاربها. أما إذا كانت متمتعاً بها أو أمه مطلقة فالأحوط وجوبا أن تعدت بأبعد الأجلين من الطهرين و الشهر و النصف، فإذا بدأت عدتها في أول الطهر تكمل الطهر الثاني و لا تكتفي بشهر و نصف، و إذا بدأت عدتها بأواخر الطهر تكمل شهرا و نصفاً و لا تكتفي بإكمال الطهر الثاني.

(مسألة ٧٢): الأحوط وجوبا في التي تحيض في الشهر مرارا أن تعدت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩١

بأبعد الأجلين و هو الشهور، فتعدت بثلاثة شهور إن كانت حرة مطلقة، و بشهر و نصف إن كانت متمتعاً بها أو أمه مطلقة.

(مسألة ٧٣): المطلقة الحرة إذا كانت صغيرة و هي في سن من تحيض فاعتدت بشهر ثم حاضت لم يحسب الشهر من عدتها، بل تستأنف عدتها بالأطهار فتعدت بثلاثة أطهار بعد الحيض الذي وقع عليها. و هو الأحوط وجوبا في كل من تكون عدتها بالشهور إذا فجأها الحيض قبل إكمال عدتها.

(مسألة ٧٤): من تكون عدتها بالأطهار إذا بدأت عدتها بطهر أو طهرين ثم انقطع حيضها تلغى الأطهار ثم تستأنف عدتها بالشهور، إلا أن تكون طاعنة في السن بحيث يكون انقطاع حيضها لانتهاؤه عادة لا لاضطرابه فإنها لا تلغى ما تعتد به من الأطهار، بل تكمل عدتها بالشهور، فإذا اعتدت بطهر و حاضت حيضة واحدة ثم انقطع حيضها أتمت عدتها بشهرين، و إذا اعتدت بطهرين و حاضت حيزتين ثم انقطع حيضها أتمت عدتها بشهر، سواء بلغت سن اليأس أم لا.

هذا، إذا كانت حرة مطلقاً أما إذا كانت متمتعاً بها أو أمه مطلقه فإنها إذا اعتدت بطهر واحد و حاضت حيضة واحدة ثم انقطع حيضها بالنحو المذكور تلغى الطهر و تستأنف عدتها بشهر و نصف.

(مسألة ٧٥): عدة الحامل من الطلاق وضع الحمل و إن كان بعد الطلاق بلحظة.

(مسألة ٧٦): لا فرق في وضع الحمل بين كونه تاماً و كونه سقطاً إذا علم أنه مبدأ تكون آدمى.

(مسألة ٧٧): إذا كانت حاملاً- بأكثر من واحد بانة من زوجها- إن كانت العدة رجعية- بوضع الأول، فلا يجوز لزوجها الرجوع بها حينئذ، لكن لا يحل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٢

لها الزواج حتى تضع ما بقي من حملها.

(مسألة ٧٨): الأحوط وجوباً في المتمتع بها إذا كانت حاملاً أن تعتد بأبعد الأجلين من وضع الحمل و عدتها إذا لم تكن حاملاً.

(مسألة ٧٩): الاعتداد بوضع الحمل يختص بما إذا كان الحمل محكوماً شرعاً بأنه من صاحب العدة، كالمطلق، أما إذا كان من غيره لشبهه أو زنا فلا دخل له في العدة، بل عدتها حينئذ الأطهار أو الشهور، على ما تقدم. هذا مع الدخول أما بدونه فلا عدة، كما تقدم.

(مسألة ٨٠): إذا توفي الزوج اعتدت زوجته أربعة أشهر و عشرة أيام، سواء كان الزوج دائماً أم منقطعاً، و سواء كان الزوجان كبيرين أم صغيرين، و مسلمين أم كافرين، و حرين أم مملوكين أم مختلفين في الكل.

هذا إذا لم تكن حاملاً، فإن كانت حاملاً فعدتها أبعد الأجلين من المدة المذكورة و وضع الحمل.

(مسألة ٨١): إذا طلقت المرأة و مات زوجها في العدة البائنة أتمت عدتها و لم تعتد للوفاة. أما إذا مات في العدة الرجعية فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة.

هذا و ربما زاد ما بقي من عدتها عن عدة الوفاة، كما لو كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فمات زوجها و هي في طهرها الأول، و حينئذ فالأحوط وجوباً أن تتمه بعد عدة الوفاة.

(مسألة ٨٢): إذا طلقت زوجة الغائب بعد الفحص عنه و جب عليها أن تعتد بقدر عدة الوفاة، كما تقدم في أول كتاب الطلاق.

(مسألة ٨٣): يجب على المرأة في عدة الوفاة الحداد بترك الطيب و الزينة في البدن و اللباس، و يجوز لها الغسل و التنظيف و التمشط و تقليم الأظفار و نحو ذلك مما لا يعد زينة عند العرف، بل حتى مثل الاكتحال إذا لم يكن للزينة، بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٣

لحاجتها إليه أو لتعارفه من دون أن يعد زينة عرفاً.

(مسألة ٨٤): يجوز لها الاعتداد في بيت زوجها و في أي بيت شاءت، بل لها أن تقضى عدتها في بيوت متعددة كل مدة في بيت. و يجوز لها الخروج من البيت الذي تعتد فيه، نعم هو مكروه إلا أن تكون في حاجة لذلك أو لأداء حق أو في طاعته، و لو تيسر لها أداء ذلك بالخروج بعد نصف الليل و الرجوع في اليوم الثاني عشاء كان أولى.

و أما ما شاع عند كثير من عوام الناس من أن عليها الاعتزال و الاحتجاب حتى لا يرى شخصها من ليس محرماً لها و لا يسمع صوتها و لا يرى ما يحل كشفه من بدنها، و غير ذلك من القيود فليس له أصل شرعي.

(مسألة ٨٥): الحداد ليس شرطاً في العدة، بل هو واجب فيها، فعدم قيامها به جهلاً أو عمداً لا يبطل العدة، و لا يجب معه قضاؤها.

(مسألة ٨٦): لا يجب الحداد على الأمة، ولا على الصغيرة و المجنونة، كما لا يجب على وليهما أو غيره إلزامهما به.

(مسألة ٨٧): لا يجب الحداد على المعتدة في غير عدة الوفاة، بل يستحب لذات العدة الرجعية أن تتجمل و تترين لزوجها.

(مسألة ٨٨): تثبت عدة الطلاق في كل ما يوجب الفراق بعد الزواج الدائم، كفسخ النكاح بأحد العيوب المتقدمة، و بطلانه بعروض أحد أسباب البطلان كالرضاع المحرم. فإن كانت من ذوات الأقران اعتدت بالأقران، و إن كانت من ذوات الشهور اعتدت بالشهور، و إن كانت حاملا اعتدت بوضع الحمل. و أما لو عرضت هذه الأمور على الزواج المنقطع فعدتها عدة المتمتع بها المتقدمة.

(مسألة ٨٩): هذه العدة بائنة تخرج بها المرأة عن عصمة الزوج. و لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٤

يجرى عليها حكم العدة الرجعية.

(مسألة ٩٠): تثبت عدة الطلاق المتقدمة على المرأة الحرة بوطن الشبهة، سواء كانت الشبهة لتوهم وقوع العقد مع عدم وقوعه، كما لو اشتهت على الرجل زوجته غيرها فوطأها، أم لتوهم صحة العقد الباطل، كما لو تزوج ذات الزوج لتوهم خروجها عن عصمته، أو ذات العدة لتوهم عدم العدة، أو لتوهم عدم مانعية العدة من الزواج.

(مسألة ٩١): إذا كانت الموطوءة بالشبهة خلية غير ذات زوج حرم عليها الزواج في عدتها، و إن كانت مزوجة حرم على زوجها وطؤها في عدتها، بل الأحوط وجوبا اعتزاله لها فلا يستمتع بها بقبية الاستمتاع، بل الأحوط وجوبا أيضا عدم نظره إلى ما يحرم على غيره النظر إليه منها.

(مسألة ٩٢): المدار في وطء الشبهة على الشبهة من جانب الرجل، فمع الشبهة من طرفه تثبت العدة و إن كانت المرأة متعمدة الحرام، و مع عدم الشبهة من طرفه لا تثبت العدة و إن كانت المرأة في شبهة.

(مسألة ٩٣): لا عدة مع الزنا و لا استبراء، نعم يستحب استبراء المزنى بها من ماء الفجور، بل هو الأحوط استحبابا، خصوصا إذا كان الزانى هو الذى يريد التزويج بها.

(مسألة ٩٤): لا تعتد الموطوءة شبهة عدة الوفاة لموت الواطئ قبل ارتفاع الشبهة و لا لموته في العدة بعد ارتفاع الشبهة.

(مسألة ٩٥): إذا اجتمعت عدة و طء الشبهة مع عدة أخرى للمرأة تتداخل العدتان، سواء كانتا من سنخ واحد، كما لو وطأها رجل شبهة و وطأها آخر شبهة أيضا، أو وطأها الواطئ نفسه في عدته، أم من سنخين، كما لو طلق الزوج المرأة بائنا ثم وطأها هو أو غيره شبهة، أو وطئت ذات الزوج من غيره

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٥

شبهة فطلقها الزوج أو مات عنها، و غير ذلك. مثلا لو وطأها رجل شبهة فشرعت في العدة ثم وطأها آخر بعد مضي شهر من العدة و جب عليها الاعتداد ثلاثة أشهر لو طء الثانى و لا يجب عليها إكمال عدة الأول ثم استئناف عدة الثانى.

(مسألة ٩٦): مبدأ عدة الطلاق و الفسخ و بطلان عقد النكاح من حين حصول السبب، سواء بلغها الخبر حينه أم بعده، قبل مضي مقدار العدة أو بعده، فإذا بلغها بعد مضي زمان العدة فلا عدة عليها. نعم لو جهلت تاريخ حصول السبب بنت على تأخره.

(مسألة ٩٧): مبدأ عدة الوفاة على المرأة من حين يبلغها خبر وفاة زوجها، لا من حين نفس الوفاة، من غير فرق بين الغائب و الحاضر، حتى لو كانت المدة بين الوفاة و حصول الخبر قريبا كثلثة أيام أو أربعة على الأحوط وجوبا. كما أن الأحوط وجوبا العموم لمن لا يجب عليها الحداد كالأمة و الصغيرة.

(مسألة ٩٨): المراد ببلوغ الخبر وصول ذلك إليها بعلم أو حجة معتبرة يعمل عليها.

(مسألة ٩٩): مبدأ عدة و طء الشبهة من حين ارتفاع الشبهة و ظهور الحال، لا من حين آخر و طء. و لو توفى الواطئ و الشبهة باقية كان مبدأ العدة الوفاة، لكن العدة حينئذ عدة الطلاق لا عدة الوفاة كما سبق.

(مسألة ١٠٠): جميع أنواع العدة المتقدمة بائنة، إلا عدة الطلاق الرجعي وقد تقدم بيانه في أول الفصل الثاني.

(مسألة ١٠١): الطلاق البائن تخرج به المرأة عن عصمة الزوج وتصير أجنبية فليس له النظر إليها، ولا يجب عليه نفقتها ولا إسكانها، ولها الخروج من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٦

بيتها بغير إذنه، ولا- تجب عليها طاعته، وله أن يتزوج الخامسة لو كانت هي الرابعة وغير ذلك. نعم ترثه إلى سنة إذا طلقها وهو مريض، على تفصيل تقدم في آخر كتاب الطلاق كما أن الأحوط وجوبا عدم تزوج إحدى الأختين في عدة أختها من النكاح المنقطع وإن كانت بائنة، واعتزال الزوجة بوطء أختها أو أمها شبهة حتى تنقضي عدة الوطء من الشبهة.

(مسألة ١٠٢): تبقى المرأة في عصمة الزوج في العدة الرجعية وهي بمنزلة الزوجة، فليس له الزواج بأختها، ولا بالخامسة إذا كانت هي الرابعة، ويتوارثان إذا مات أحدهما في العدة، ويجوز له الدخول عليها بغير إذنها، كما يجوز لها إبداء زيتها له، بل هو مستحب- كما تقدم- ويجب عليها طاعته، وإجابته لمواقعتها لو طلب ذلك وتكون مواقعتها لها رجوعا بها كما تقدم، كما يجب عليه نفقتها وإسكانها، معه ولا يجوز له إخراجها من بيته وترك إسكانها معه مراغما لها، إلا أن تأتي بفاحشة مبينة، والأحوط وجوبا الاقتصار في الفاحشة المبينة على القبيح من القول والفعل مما يتعلق بالجنس. أما لو تراضيا بعدم إسكانها لها وسكانها منفصلة فلا بأس.

(مسألة ١٠٣): لو أسكنها معه لم يجز لها الخروج بغير إذنه، إلا- لضرورة لا- تستطيع معها استئذانه، أما مع إذنه فلا بأس بخروجها، كالزوجة.

(مسألة ١٠٤): إذا طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيا ورجع بها ثم طلقها طلاقا خلعي أو غير خلعي- قبل الدخول وجب عليها استئناف عدة تامة، ولا يكون طلاقا بلا عدة، كما لا يكفي إكمال العدة الأولى التي انقطعت بالرجوع.

(مسألة ١٠٥): لا- تعدد المرأة من صاحب العدة، فله أن يتزوجها في عدتها البائنة- إذا لم تحرم عليه من جهة أخرى- كعدة الطلاق الخلعي، و عدة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٧

العقد المنقطع، و عدة فسخ النكاح أو بطلانه بأحد موجبات البطلان، و عدة و طء الشبهة.

لكن لو تزوجها دواما أو متعة ثم خرجت عن عصمته قبل الدخول- بالطلاق أو هبة المدة أو فسخ النكاح أو بطلانه- لم تحل لغيره حتى تستكمل عدتها الأولى بعد احتساب مدة زواجها الثاني منها. مثلا: إذا كانت المرأة ممن تعدد من الطلاق بثلاثة أشهر، فطلقها زوجها- بعد الدخول- طلاقا خلعي في أول شهر رجب ثم عقد عليها في أول شهر شعبان ثم طلقها في أول شهر رمضان قبل الدخول بها، لم يحل لغيره أن يتزوجها إلا في شهر شوال بعد إكمال عدتها الأولى التي بدأت بشهر رجب.

و إذا كانت المرأة ممن تعدد من العقد المنقطع بشهر ونصف فوهبها المدة- بعد الدخول- في أول شهر شوال، ثم عقد عليها في نصف شهر شوال متعة، ثم وهبها المدة من دون أن يدخل بها في آخر شهر شوال لم يحل لغيره أن يتزوجها إلا بعد خمسة عشر يوما من شهر ذي القعدة.

و ربما يتوهم سقوط عدة الفراق الأول بالزواج الثاني و عدم العدة بالفراق من الزواج الثاني لأنه قبل الدخول، فتحل لكل أحد بمجرد الفراق، حتى قيل:

إن المرأة الواحدة تدور على جماعة في ليلة واحدة، فيعقد عليها أحدهم و يدخل بها ثم يهبها المدة و يعقد عليها ثانيا ثم يهبها المدة قبل الدخول فيعقد عليها الثاني و يدخل بها، ثم يهبها المدة و يعقد عليها ثانيا ثم يهبها المدة قبل الدخول، و يعقد عليها الثالث، و هكذا حتى تدور على الجماعة كلهم.

و إن صح ذلك فهو من الفجائع الفضيعة و المنكرات الشنيعة، و إن كان هناك من يفتي بجوازه كان شاهد عيان على نقصان الإنسان،

و أن غير المعصوم قد يتعرض للخطل الفاضح و الغفلة العجيبة ليكون ذلك عبرة تمنع من الإغراق

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٨

في حسن الظن بغير المعصوم مهما بلغ شأنه، و داعيا للتثبت عند الفتوى و عدم التسرع فيها حذرا من سقطات الوهم و عثرات الفكر و النظر. و نسأله سبحانه و تعالى التسديد و التوفيق لتحقيق الحقائق، و نعوذ به من الخطل و الزلل في القول و العمل، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

الفصل الخامس في الخلع و المبرأة

و هما نوعان من الطلاق يبتيان على طلب الزوجه من الزوج أن يفارقها مع بذلها له مالا من أجل ذلك، فيكون فراقه لها إيجابه لطلبها و رضى بعرضها.

(مسألة ١٠٦): لما كان الخلع و المبرأة من أنواع الطلاق فلا بد فيهما من الشروط المتقدمه في الطلاق نفسه، كالإشهاد، و في المطلق، كالبلوغ و العقل و القصد و عدم الإكراه، و في المطلقة، ككونها في طهر لم يواقعها فيه، إلا ما استثني كالحامل و الصغيرة و غيرها، على التفصيل المتقدم في الطلاق.

(مسألة ١٠٧): يشترط في الخلع أن تكون المرأة كارهه لعلقه الزوجيه بينها و بين الرجل، بنحو يؤدي ذلك إلى امتناعها عن القيام بحقوقه و التعدي عليه و عصيان الله تعالى فيه و انتهاك حدوده، أو بحيث تهدد الزوج بذلك جاده به. و لا يكفي كراهتها للعلقه المذكوره إذا كانت ملتزمه بأداء حقوق الزوج تدينا أو تجملا، بل حتى لو احتمل أداء الكراهه للتفريط بحقوقه من دون أن تهدد بذلك جاده به. بل لا يشرع الخلع لو لقتها غيرها و حملها على أن تهدد بذلك من دون أن يحرز قناعتها به و عزمها على الجرى عليه. (مسألة ١٠٨): يشترط في المبرأة كراهه كل من الزوجين للآخر و إن لم يبلغ حد التعدي من أحدهما على الآخر و التفريط بحقه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٩٩

(مسألة ١٠٩): لا يشرع الخلع و المبرأة لتفادي مشاكل اخرى على المرأة تابعه لعلقه الزوجيه من دون كراهه لها، بأن صعب عليها مثلا أداء بعض حقوق الزوج أو السفر معه أو معاشره أهله، فضلا عما إذا كان ذلك منها لأمر خارج عن العلقه الزوجيه، كاستجابه لطلب أهلها أو لعرف عشائري أو خوف من ظالم أو رغبه في خير موعود به، أو غير ذلك.

(مسألة ١١٠): يحرم على الزوج التعدي على زوجته و التضييق عليها من أجل أن تتخلص منه ببذل مالها، ففي ذلك استغلال لضعفها، و هو من أفحش الظلم، و في الحديث عن النبي صلى الله عليه و آله: «و من أضّر بامرأة حتى تفتدى نفسها منه لم يرض الله له بعقوبه دون النار، لأن الله يغضب للمرأة كما يغضب لليتيم».

ألا و إن الله و رسوله بريان ممن أضّر بامرأته حتى تختلع منه». و كذا الحال في غير الزوج ممن يتدخل بين الزوجين و يسعى لحمل الزوجه- بالترغيب و التهيب و المضايقات- على البذل و طلب الطلاق. و لو سولت النفس و غرّ الشيطان الزوج أو غيره فأجرم و فعل ذلك فطلبت الطلاق و بذلت لم يحل للزوج ما بذلت و لم يقع الخلع و لا المبرأة.

نعم إذا أدى ذلك إلى حصول شرط الخلع أو المبرأة بالنحو المتقدم فبذلت حلّ المال و صح أحد الأمرين، و تحمل المسبب لذلك إثم هذه الجريمة.

(مسألة ١١١): حيث تقدم ابتناء الخلع و المبرأة على بذل المال من قبل الزوجه، فلا بد من كون الشيء المبذول مما يصح التعارض به شرعا، عينا كان أو منفعة أو حقا، دون مثل الخمر و الخنزير. كما لا بد من كونه معيناً، و لا يكفي المردد، كأحد الثوبين أو ما يطلبه الزوج. نعم لا بأس بجهالته مع تعيينه، كما لو بذلت مجموعه من الأوراق النقدية من دون أن يعرف قدرها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٠

(مسألة ١١٢): لا حد في الفداء من حيثية القلة والكثرة. نعم لا بد في المباراة من أن لا يتجاوز الفداء مقدار المهر، ولا بأس في الخلع بزيادته عن ذلك.

(مسألة ١١٣): لا بد من كون الفداء الذي تبذله المرأة مالا لها تملكه قبل البذل أو تجعله عليها وفي ذمتها عند البذل. ولا يصح أن تبذل مال غيرها حتى لو كان بإذنه. نعم لو أذن لها في تملكه وبذله فتملكته وبذله فلا إشكال.

(مسألة ١١٤): لا بد من كون الطالب للفراق البازل من أجله هو الزوج، ولا يجزئ طلب غيرها - كأبيها وعشيرتها - حتى لو كانت كارهه بالوجه المتقدم وكان الفداء ملكا لها وبذله بإذنها. نعم إذا كان الغير وكيلا عنها في طلب الفراق وبذل الفداء أجزأ طلبه وبذله.

(مسألة ١١٥): لا بد في الخلع والمبارأة من أن يكونا مرتبطين بالبذل متفرعين عليه، نظير ارتباط القبول بالإيجاب، فلا يكفي فيهما العلم برضا المرأة بالفداء من دون أن تبذله فعلا، وكذا إخبارها للزوج بأنها مستعدة للبذل في سبيل فراقها، بل لا يصح به الخلع ولا المباراة ما لم يتحقق منها البذل بالفعل فيخلعها أو يبارئها استجابة لها.

(مسألة ١١٦): يشرع الإتيان بصيغة الخلع والمبارأة بأحد وجهين.

الأول: أن يأتي بصيغة الطلاق، فيقول: أنت طالق على ما بذلت، أو فلانة طالق على ما بذلت.

الثاني: أن ينشئ الفراق خاليا عن صيغة الطلاق، ويجزئ فيه كل ما يدل على إخراجها عن زوجيته وحالته وعصمته من غير أن يتضمن فسخ عقد النكاح وحله.

فيقول في الخلع: خلعتك على كذا، أو أنت مختلعة على كذا، أو خلعت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠١

فلانة على كذا، أو هي مختلعة على كذا، ويقول في المباراة: بارأت فلانة على كذا، أو بارأتك على كذا. أو يقول فيهما معا: فارقتك على كذا أو فارقت فلانة على كذا أو تركتك على كذا أو تركت فلانة على كذا. بل لو قالت في مقام البذل: اخلعني على كذا، أو: بارئني على كذا، أو: لك كذا و اخلعني، أو بارئني، أو فارقتي، فقال قاصدا إنشاء الخلع أو المباراة: رضيت بذلك، بحيث تحقق منهما معا الرضا بذلك كفى في تحقق أحد الأمرين، بلا حاجة حينئذ إلى إنشاء الفراق من الزوج ابتداء.

ولا يحتاج في الوجه الثاني إلى الإتيان بعد ذلك بصيغة الطلاق. نعم هو أحوط استحبابا خصوصا في المباراة، فيقول - بعد تامة الخلع أو المباراة بإحدى العبارات المتقدمة في الوجه الثاني ومع بقاء شروط الطلاق - كحضور الشاهدين و طهر المرأة -: فلانة طالق، أو: أنت طالق.

(مسألة ١١٧): لا بد في الخلع والمبارأة من التنجيز، فلا يصحان معلقين على أمر مستقبل أو حاضر مجهول الحصول. نعم لا بأس بتعليقهما على أمر حاضر معلوم الحصول، كما لا بأس بتعليقهما على ما يتوقف صحتهما عليه، كما لو قال: خلعتك أو بارأتك إن كنت كارهه لي، أو إن كنت زوجتي. وبذلك يفترقان عن الطلاق، حيث تقدم عدم صحة تعليقه حتى على ما يتوقف صحته عليه.

(مسألة ١١٨): لا تشترط المباشرة في الخلع والمبارأة، بل يمكن لكل من الطرفين التوكيل في طلب الفراق والبذل، وفي إيقاع الفراق استجابة للطلب ومبتنيا على البذل.

(مسألة ١١٩): إذا خلعها أو بارأها على ما لا يصح التعاوض به شرعا كالخمر والخنزير - لم يصح الخلع ولا المباراة، كما لا يقع طلاقا بلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٢

عوض، بل تبقى المرأة زوجة. من دون فرق بين إقدامهما على ذلك عمدا و عدمه، بأن وقع ذلك منهما خطأ جهلا - بالحكم أو الموضوع. وكذا الحال إذا لم تكن الفدية ملكا للمرأة، بل مملوكة لغيرها أو وقفا. نعم لو كان قد أتبعها بالطلاق المجرد - كما تقدم

أنه مقتضى الاحتياط في الوجه الثاني - صح الطلاق و كان رجعياً أو بائناً حسب اختلاف الموارد.

(مسألة ١٢٠): إذا ظهر بعد الخلع أو المبرأة أن الفدية معيبة أو على خلاف ما وصفت لم يبطل الخلع ولا المبرأة. و في استحقاق الرجل الأرش أو التبديل إشكال، فاللازم الاحتياط. هذا إذا كانت الفدية شيئاً معيناً في الخارج كثوب خاص، أما إذا كانت أمراً كلياً في ذمة المرأة كعشرة مثاقيل من الذهب، فسلمت للرجل فرداً معيناً أو مخالفاً للوصف فلا إشكال في استحقاق الرجل التبديل، و إن تعذر على المرأة التبديل كان عليها إرضاء الرجل و لو بالمصالحة معه على شيء من المال.

(مسألة ١٢١): تعتد المرأة من الخلع و المبرأة عدة الطلاق إذا كانت ممن تعتد في الطلاق، كالمَدْخُولِ بها و هي في سن الحيض، إلا أن عدتها بائنة، حتى لو كانت المرأة بحيث لو طلقت من دون خلع و لا مبرأة لكان طلاقها رجعياً، فتجرى عليها أحكام العدة البائنة، كعدم جواز الرجوع للرجل فيها، و عدم التوارث بينهما لو مات أحدهما في أثناءها، و غير ذلك.

(مسألة ١٢٢): للمرأة الرجوع في الفدية ما دامت في العدة بشرطين.

الأول: بقاء الفدية في ملك الزوج، فلو خرجت عن ملكه ببيع أو هبة أو وقف فلا مجال لرجوعها بها. هذا إذا كانت عينا خارجة كثوب خاص. أما إذا كانت أمراً كلياً فسلمته فرداً منه فخرج عن ملكه ففي صحته رجوعها به مع تكليف الرجل أن يدفع إليها فرداً آخر إشكال، فلا يترك الاحتياط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٣

الثاني: أن يشرع للرجل الرجوع بالمرأة. و لا بد في ذلك من أمرين.

أحدهما: كون المرأة لو طلقت من دون خلع و لا مبرأة لكان طلاقها رجعياً.

ثانيهما: عدم حصول ما يمنع من الرجوع فيها، كما لو تزوج أختها، أو صار له أربع زوجات دائمة غيرها، أو أرضعت هي زوجته فصارت أمها بالرضاع، أو نحو ذلك.

هذا، و يشترط في الخلع شرط ثالث، و هو أن تفلح عن التعدي على حقه و تتوب من معصية الله تعالى فيه.

(مسألة ١٢٣): إذا كانت المرأة قد تزوجت من دون ذكر مهر فاختلفت قبل الدخول لم يكن لها متعة، بخلاف ما لو طلقت بلا عوض، فإنها تمتع كما سبق في المهور.

(مسألة ١٢٤): الخلع و المبرأة و إن لم يجبا على الزوج عند بذل المرأة، إلا - أنه إذا توقف حل المشكله على أحدهما فلا ينبغي له التعنت و التصلب إخراجاً للمرأة أو تشفياً منها، فإن الله تعالى إنما شرعها لحل المشاكل المستعصية حذراً من انتهاك حرمانه و تعدى حدوده، و ليتسنى لكل من الزوجين أن يعيش تجربة أخرى قد يحصل بها على البيت السعيد و العيش الرغيد. قال جلت آلاؤه و عظمت نعمائه و إِنَّ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاً مِنْ سَعِيَّتِهِ وَ كَأَنَّ اللَّهَ وَاسِعاً حَكِيماً و لم يجعل الله تعالى الأمر للرجل من أجل أن يتعنت و يستغل موقعه، إجحافاً بالمرأة و استهواناً بها، بل لأنه الأرش و الأقدار على ملاحظة مقتضيات الحكمة و العمل عليها. فينبغي له أن يؤدي شكر نعمة الله تعالى عليه في ذلك بأن يقوم بمقتضى مسؤوليته و يخرج عن عهدها.

(مسألة ١٢٥): إذا لم تتم شروط الخلع و المبرأة لم يشرع الطلاق بالعوض

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٤

المبذول من المرأة أو غيرها، و انحصر الأمر بالطلاق المجرد عن العوض. نعم يمكن بذل العوض للزوج من المرأة أو غيرها و تملكه له بشرط الطلاق، فإذا قبل الزوج بذلك وجب عليه الطلاق وفاء بالشرط، فلو لم يطلق كان عاصياً، و كان للبازل الرجوع في البذل. و إن طلق جرى عليه حكم الطلاق بلا عوض، الذي قد يكون رجعياً، كما لو كانت المرأة مدخولاً بها و في سن من تحيض و كان هو الطلاق الأول أو الثاني. و حينئذ يكون للزوج الرجوع، إلا أن يشترط عليه عند البذل و التمليك عدم الرجوع حينئذ، فيلزمه الشرط و يحرم عليه الرجوع. لكن لو عصى و رجع ففي نفوذ رجوعه إشكال، و اللازم الاحتياط.

نعم لا ينبغي سلوك هذا الطريق، إلا عند ضرورة تسوغ تقويض بيت الزوجية من دون أن يلزم حيف على المرأة، وإلا تحمل من يقوم بذلك مسئولية جسيمة وإن كانت المعاملة صحيحة والشرط نافذاً.
و منه سبحانه نستمد التوفيق والتسديد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الفصل السادس في الظهار

وهو تشبيه من يحل نكاحها بالفعل - من زوجته أو أمه - بإحدى المحارم بقصد تحريمها عليه، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.
وهو من مبتدعات الجاهلية، وقد استنكره الله تعالى لما فيه من تحريم ما أحل، قال عز من قائل الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَمْذَنَّهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا. وقد عاقب الله تعالى من أقدم عليه بإلزامه بما قال و تحريم من حرّمها على نفسه حتى يكفر. فحرىّ المؤمن أن يتجنب ذلك و يتثبت في أفعاله و أقواله، و يحفظ
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٥

لسانه عن الخطل و الباطل مهما كانت الظروف المحيطة به، مراعيًا تعاليم الله تعالى و متأدبا بأدبه، و لتلا يحرج نفسه و يضيق عليها و على أهله متكلفا بذلك و متعديا.

(مسألة ١٢٦): المظاهر هو الرجل، و لا يقع الظهار من المرأة لتحريم الرجل عليها.

(مسألة ١٢٧): يتحقق الظهار بأن يقول الرجل للمرأة بقصد تحريمها عليه: أنت عليّ كظهر أمي. و يكفي كل ما يدل على المرأة التي يراد تحريمها، كفلانته، أو هي. كما يكفي كل ما يدل على التشبيه، مثل: أنت عليّ ظهر أمي، أو: أنت مني كظهر أمي، أو: أنت حرام عليّ كظهر أمي، إلى غير ذلك.

(مسألة ١٢٨): يقوم مقام الام جميع المحرمات النسبية، كالأخت و بنتها و بنت الأخ و العمه و الخاله، بل مطلق المحرمات بالنسب و الرضاع و المصاهرة.

(مسألة ١٢٩): الظاهر اختصاص الظهار بما إذا أخذ في المشبه به العنوان المحرم، كالأم و الأخت، دون شخص المرأة التي هي محرم، فإذا قال: أنت عليّ كظهر زينب، و كانت زينب امه أو أخته لم يقع الظهار.

(مسألة ١٣٠): يقوم مقام الظهر كل عضو من أعضاء المحارم، كالرجل و اليد و البطن و الفرج و غيرها. و كذا لو كان المشبه به هو المرأة المحرم نفسها، كما لو قال: أنت عليّ كأمي أو كاختي.

(مسألة ١٣١): لا يقع الظهار بالتحريم المجرد عن التشبيه بالمحارم، كما لو اقتصر على قوله: أنت عليّ حرام.

(مسألة ١٣٢): لا يقع الظهار موقتا بزمان، كشهر أو سنة، بل لا بد فيه من الإطلاق و عدم التوقيت.

(مسألة ١٣٣): لا يقع الظهار مؤجلا، كما لو قال: أنت عليّ كظهر أمي من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٦

يوم الجمعة، أو عند خروج هذا الشهر.

(مسألة ١٣٤): لا يقع الظهار في يمين، و هو الذي يراد به الحمل على فعل أو الزجر عنه، كما لو قال: أنت عليّ كظهر أمي إن تركت صلاة الليل، أو إن اغتبت مؤمنا. و في وقوعه مشروطا بشيء من دون أن يراد به اليمين على تركه إشكال، و الأظهر العدم.

(مسألة ١٣٥): يشترط في المظاهر البلوغ و العقل و القصد إلى الظهار المعهود المبني على تحريم المرأة مع بقائها على الزوجية، فلو قصد به الكناية عن الطلاق لم يقع ظهارا و لا طلاقا.

(مسألة ١٣٦): يشترط في المظاهر الاختيار، فلا يقع الظهار مع الإكراه، و لو لأجل إرضاء الغير، كأمه و زوجته تجنبا لبعض المشاكل.

(مسألة ١٣٧): لا يقع الظهار مع الغضب و الانفعال تسرعا من دون قصد سابق.

(مسألة ١٣٨): يقع الظهر بالزوجة دائمة كانت أو متمتعاً بها، ولا يقع بالأجنبية، حتى لو علقه على الزواج بها، بأن قال مثلاً: إن تزوجت فلانة فهي على كظهر أُمي.

(مسألة ١٣٩): لا يقع الظهر بالمرأة إلا بعد الدخول بها ولو دبراً.

(مسألة ١٤٠): لا بد في الظهر من أن تكون المرأة في طهر لم يواقعها فيه إذا كانت في سن الحيض، على التفصيل المتقدم في الطلاق. وفي جريان حكم الغائب هنا إشكال، فاللزام الاحتياط.

(مسألة ١٤١): لا بد في الظهر من شهادة عادلين، على النحو المتقدم في الطلاق.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٧

(مسألة ١٤٢): لا يقع الظهر في إضرار. والظاهر أن المراد بذلك ما إذا أوقعه بقصد الإضرار بالمرأة والإيذاء لها.

(مسألة ١٤٣): إذا تمّ الظهر حرم على المظاهر وطء المرأة المظاهرة ما دامت زوجة له حتى يكفر، ولا يحرم عليه غير الوطء من وجوه الاستمتاع، فإن كفر حلّ الوطء، وإن وطأها قبل أن يكفر عصي ووجب عليه كفارة أخرى للوطء المذكور، وهكذا إذا كرر الوطء قبل التكفير اللازم بالظهار، فإن الكفارة تتعدد بتعدد الوطء.

(مسألة ١٤٤): إذا خرجت المرأة المظاهرة عن زوجية المظاهر بطلاق أو غيره سقط الظهار وسقطت معه الكفارة، فإن عادت له بتزويج جديد حلّ له وطؤها بلا كفارة. نعم لو طلقها طلاقاً رجعيًا ورجع بها قبل خروجها عن العدة لم يسقط الظهار فلا يحلّ له وطؤها حتى يكفر، كما لو لم يطلقها.

(مسألة ١٤٥): إذا تعدد الظهار على المرأة الواحدة في مجلس واحد أجزأته كفارة واحدة في تحليل وطئها، أما مع تعدد المجلس فاللزام تعدد الكفارة بتعدد الظهار المتفرق. نعم لو وطأها قبل التكفير لزمته كفارة واحدة للوطء مهما تعدد الظهار.

(مسألة ١٤٦): إذا ظاهر من نساء متعدّدات كان لكل امرأة ظهارها، حتى لو كان ظهارهن جميعاً بكلام واحد، وحينئذ يحرم عليه وطء كل واحدة حتى يكفر لها، ولا يجزئه كفارة واحدة لتحليلهن جميعاً.

(مسألة ١٤٧): كفارة الظهار عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يقدر فإطعام ستين مسكيناً. لكل مسكين مد، هذا في الحر، وأما العبد فكفارته صيام شهر واحد.

(مسألة ١٤٨): المراد بالتتابع هنا هو المراد بالتتابع في سائر الكفارات،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٨

وهو أن يصوم شهراً تاماً ويوماً من الشهر الثاني، ثم له أن يفرق الصوم حتى يكمل الشهر الثاني. وقد تقدم في أواخر كتاب الصوم بعض فروع التتابع.

(مسألة ١٤٩): إذا لم يقدر على العتق وشرع في الصيام ثم وطأ المرأة المظاهرة قبل إكمال الصوم لزمه كفارة الوطء قبل التكفير. ثم إن أحلّ الوطء بالتتابع - كما لو وطأها نهاراً قبل مضي شهر ويوم - وجب عليه استئناف صوم كفارة الظهار، وإن لم يخل به - كما لو وطأها ليلاً أو بعد مضي شهر ويوم - أجزأه إكمال صوم كفارة الظهار الذي شرع فيه ولم يجب استئنافه.

(مسألة ١٥٠): إذا عجز عن عتق الرقبة فشرع في الصوم ثم أيسر، فإن كان قد دخل في الشهر الثاني أجزأه إتمام الصوم، وإلا وجب عليه العتق. أما إذا عجز عن العتق والصوم فشرع في الإطعام ثم قدر على أحدهما قبل إكماله فإن الأحوط وجوباً التكفير بالعتق أو الصيام وعدم الاجتزاء بما أتى به من الإطعام إلا أن يستمر العجز حتى يكمله.

(مسألة ١٥١): إذا عجز عن الخصال المتقدمة وآخرها إطعام ستين مسكيناً صام ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام. ولا يجب فيها التتابع، وإن كان أحوط استحباباً.

(مسألة ١٥٢): إذا عجز حتى عن صوم الثمانية عشر يوماً ففي الاجتزاء بالاستغفار في تحليل الوطء - مع بقاء الكفارة في ذمته حتى يقدر

عليها إشكال، والأحوط بل الأظهر العدم، و يجري عليه حينئذ ما يأتي في المسألة الآتية.
(مسألة ١٥٣): إن كَفَّرَ المظاهر فلا إشكال، وإن لم يكفر فإن صبرت المرأة المظاهر منها فذاك، وإلا انتظر بالرجل ثلاثة أشهر من حين الظهار ثم كان لها أن ترفع أمرها للحاكم الشرعي، فيلزمه بأحد الأمرين من الكفارة أو الطلاق، و مع منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٠٩

إبائه عن ذلك فإن أمكنه التضييق عليه حتى يطلق بنفسه فالأحوط وجوباً ذلك، وإلا طلق عنه، و كان الطلاق بائناً أو رجعيًا حسب اختلاف الموارد، فإن كان رجعيًا كان له الرجوع في العدة، و وجب عليه التكفير، وإلا لزم مرةً أخرى بالطلاق، حتى ينتهي به إلى التكفير و الوطء أو خروجها عن عصمته و بينونها منه.

الفصل السابع في الإيلاء

و هو الحلف على ترك و طء الزوجة على وجه مخصوص يأتي الكلام فيه، فإن خرج عن ذلك كان يمينا، و لحقه حكم اليمين المحض في اللزوم و عدمه، على ما يأتي تفصيله في بحث اليمين إن شاء الله تعالى.
و لا ريب في كراهته من وجوه.

الأول: ما يأتي من كراهة اليمين إعظاماً لاسم لله تعالى أن يحلف به.

الثاني: ما يأتي أيضاً من كراهة أن يتعرض الإنسان للحقوق و يجعلها على نفسه بنذر و نحوه.

الثالث: أنه يبتنى على الإضرار بالمرأة و الإيذاء لها. فينبغي للمؤمن تجنب ذلك و التحلي بالحلم و الصبر و ضبط النفس، و لا يندفع في موافقه الانفعالية إلى ما قد يحرج نفسه و يؤدي أهله بما هو في غنى عنه، و ليق ل نفسه حرية الاختيار، التي جعلها الله تعالى له و لا يفرط بها. و الله سبحانه و تعالى وليّ التوفيق و التسديد.

(مسألة ١٥٤): لا يقع الإيلاء إلا بالحلف بالله تعالى، كما هو الحال في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٠

سائر الأيمان، على ما يأتي في بحث اليمين إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٥٥): لا بد في الإيلاء من أن يكون الحلف على ترك و طء الزوجة بقصد الإضرار بها و إغضاؤها و هجرها. فلو كان بداعي أمر آخر - من مرض أو مراعاة الولد أو غيرهما - لم يكن إيلاء، و جرى عليه حكم اليمين المحض.

(مسألة ١٥٦): الظاهر وقوع الإيلاء معلقاً على شرط، كما لو قال: و الله لا أجامعك إن خرجت من الدار، أو إن طلعت الشمس.

(مسألة ١٥٧): يقع الإيلاء مؤبداً، كما لو قال: و الله لا أجامعك أبداً أو دائماً. و يقع أيضاً مطلقاً، كما لو قال: و الله لا أجامعك، فيكون بحكم المؤبد.

و يقع أيضاً مؤقتاً، كما لو قال: و الله لا أجامعك إلى سنة. نعم لا بد حينئذ من أن يكون الأمد أكثر من أربعة أشهر، و إلا لم ينعقد الإيلاء، و لحقه حكم اليمين المحض.

(مسألة ١٥٨): لا بد في الرجل المولى من أن يكون بالغاً عاقلاً قاصداً مختاراً، على نحو ما تقدم في الظهار، و أن يكون قادراً على جماع المرأة التي يؤلى منها، فلا يقع من المجبوب و العنين، و لا مع كون المرأة رتقاء أو نحوها ممن يتعذر وطؤها.

(مسألة ١٥٩): لا بد في المرأة المولى منها من أن تكون زوجة دائمةً مدخولاً بها، و لا يقع الإيلاء بدون شيء من ذلك، بل يكون يمينا محضاً.

(مسألة ١٦٠): إذا تمّ الإيلاء و انعقد فلا بد من الكفارة عند و طء الزوجة حتى لو كان الوطء المحلوف على تركه راجحاً. و بذلك يختلف الإيلاء عن اليمين المحض، فإن اليمين لا ينعقد إذا كانت مخالفتها راجحةً - كما يأتي - و لا تجب بمخالفتها الكفارة.

(مسألة ١٦١): كفارة الإيلاء هي كفارة اليمين، و هي عتق رقبة أو إطعام

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١١

عشرة مساكين أو كسوتهم، فإن لم يستطع فصيام ثلاثة أيام، على ما يأتي في بحث اليمين إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٦٢): المشهور أن الكفارة في الإيلاء تجب بعد الوطء كما في اليمين، لكن الظاهر أنها شرط في جواز الوطء، فلا بد من تقديمها عليه ككفارة الظهار. نعم لو وطأ قبل التكفير لم تجب كفارة أخرى، بل يجزئ بكفارة واحدة للوطء اللاحق، و يكفي الاستغفار للوطء الأول، على خلاف ما تقدم في الظهار.

(مسألة ١٦٣): إذا آلى الرجل من امرأته، فإن صبرت فذاك، مهما طالت المدة، و لها أن ترفع أمرها للحاكم الشرعي من يوم آلى منها أو بعد ذلك، فيمهله الحاكم أربعة أشهر من حين رفع أمرها له يخيره فيها بين أن يفىء و يرجع - و ذلك بأن يدفع الكفارة و يجامعها- و أن يطلق، فإذا مضت الأربعة أشهر و لم يفعل أحد الأمرين أجبره على أحدهما، بأن يجبسه و يضيق عليه في المطعم و المشرب و نحو ذلك حتى يفعل أحدهما، فإن لم ينفع ذلك و أيس منه طلق الحاكم عنه و فرق بينهما.

(مسألة ١٦٤): لو حصل الطلاق كان بائناً أو رجعيًا حسب اختلاف الموارد. فإن كان رجعيًا و رجح الزم بأحد الأمرين أيضا على النهج السابق.

(مسألة ١٦٥): إذا طلقها و بانت منه ثم تزوجها لم يسقط حكم الإيلاء و وجبت الكفارة بالوطء.

(مسألة ١٦٦): لا تعدد الكفارة بتعدد الحلف مع اتحاد الزمان الذي وقع الحلف على ترك الوطء فيه، بل تجب كفارة واحدة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٢

الفصل الثامن في اللعان

أكد الإسلام فيما أكد على تهذيب اللسان و عفته، و قد ورد الردع عن قذف غير المسلم بالفاحشة ما لم يطلع على ذلك منه، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه نهى عن قذف من ليس على الإسلام إلا أن يطلع على ذلك منهم. و قال:

«أيسر ما يكون أن يكون قد كذب».

أما المسلم فقد أكد على عرضه و شدد فيه حتى قال تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ.

يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ. و قد عدّ قذف المحصنة من الكبائر، بل من أكبر الكبائر، و من الكبائر السبع الموجبات.

ثم لم يكتف بذلك حتى جعل عليه حدا أو تعزيرا- على تفصيل مذكور في محله- يكونان عقوبة معجلة في الدنيا رادعة لمن لم يرتدع بعذاب الآخرة الموعود.

و لا يسقط ذلك إلا شهود أربعة يشهدون بالفاحشة عن حس و معاینه لا عن حدس و تخمين، و بدون ذلك يعدّ القاذف عند الله تعالى كاذبا فاسقا منتهاكا لحرماته مستحقا للحد، و لا تقبل شهادته، بل يلزم على المؤمنين ردعه و تكذيبه و إن احتملوا صدقه أو ظنوا به.

و مع الأسف الشديد نرى تهاون الناس في ذلك، و تسرعهم في الطعن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٣

و القذف لأوهام و ظنون و اتهامات لا تغني من الحق شيئا، و لا تنهض حجة بين يدي الله تعالى، غافلين أو متهاونين بتعاليم الله تعالى، قال عز من قائل في حديث الإفك بعد أن شدد في الإنكار على من قام به لولا إذ سيمعتوه ظن المؤمنون و المؤمنات بأنفسهم خيرا و

قَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ. لَوْ لَّا جِئَاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ. وَلَوْ لَّا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالنِّسْبَةِ وَقُلْتُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ. وَلَوْ لَّا إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ. يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.

فعلى المؤمنين أن يتأدبوا بأدب الله تعالى، ويتورعوا عن محارمه، ويقفوا عند حدوده التي لم يجعلها إلا لصالحهم وخيرهم. وقد استثنى الله تعالى من ذلك الزوج مع زوجته لأن قيامها بالفاحشة خيانه عظيمه له، وقد توجب إلحاق ولد غيره به، وكثيرا ما لا يتيسر له إقامة الشهود، فاكفى منه عند رمى زوجته باللعان بشروط مشددة، وتكون نتيجة الحرمة المؤبدة بينهما والفرق الدائم. من دون أن يسوغ لغيره التعويل عليه في رمى المرأة وقذفها وانتهاك حرمتها، فإذا لا عن الرجل زوجته و فارقها حرم على غيره قذفها بالزنى.

وقد عقدنا هذا الفصل للنظر في شروط اللعان وكيفية وأحكامه.

(مسألة ١٦٧): إنما يشرع اللعان بقذف الزوج زوجته إذا لم يشهد بزناها أربعة شهود مقبولي الشهادة يثبت زناها شرعا بشهادتهم، أما مع ذلك فلا لعان، بل تكفى شهادتهم في ثبوت الحد عليها وسقوط حد القذف عن الزوج.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٤

و لا بد من إقامتهم الشهادة، أما بدون ذلك فيشرع اللعان حتى لو كانوا مستعدين لإقامة الشهادة لو دعوا إليها.

(مسألة ١٦٨): يكفى في الشهود الأربعة أن يكون أحدهم الزوج، ولا يجب أن يكونوا غيره.

(مسألة ١٦٩): إنما يشرع اللعان بقذف الزوجة إذا ادعى الزوج أنه عاينها تزني، أما إذا لم يدع المعاينة فإنه يجري عليه حكم القاذف.

(مسألة ١٧٠): تقدم في أحكام الأولاد الضابط في إلحاق الولد بالرجل ظاهرا، وأنه لا يحل للرجل نفى الولد عنه، بل لا يقبل منه النفي مع اعترافه بتحقيق الضابط المذكور. أما مع عدم اعترافه بتحقيقه فيقبل منه نفى الولد عنه مع كون المرأة موطوءة بالملك أو متمتعاً بها أو زوجة دائمة لم يدخل بها. أما إذا كانت زوجة دائمة مدخولا بها فلا يقبل من الزوج نفى الولد إلا باللعان، أو بإقامة البينة على ما يمنع من تولد الولد منه.

و حينئذ نقول: إن رجع نفى الولد إلى قذف امه بالزنى توقف انتفاء الولد وسقوط حد القذف عن الزوج على اللعان، لكن لا يشترط حينئذ أن يدعى معاينة الزنى منها، بل يكفى فيه أن يدعى عليها أنها حملت به من الزنى.

و إن لم يرجع إلى قذف الام بالزنى - لاحتمال وطئها من قبل الغير شبهة أو مكرهه، أو إدخال منى الأجنبية في فرجها من دون أن يطأها - انحصر نفى الولد بإقامة البينة على ما يمنع من تولد الولد منه، فإن لم يتيسر له ذلك تعين لحوق الولد به ظاهرا وإلزامه به، نعم له و عليه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يجرى عليه أحكام ولده لو علم بعدم تولده منه، كما لو علم من نفسه أنه كان عقيما أو أنه لم يطأ المرأة وطء يقتضى إلحاق الولد به أو غير ذلك.

(مسألة ١٧١): قذف الزوجة بالزنى بمجرد لا يقتضى نفى الولد، سواء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٥

أشهد على زناها أم أقرت به أم تلاعنا، بل يلحق الولد به لأنه صاحب الفراش، و يتوقف انتفاء الولد منه على أن يدعى أنها حملت بالولد من الزنى، و يلاعنها على ذلك.

(مسألة ١٧٢): يشترط في المتلاعنين البلوغ، والعقل، و أن يكونا زوجين زواجا دائما مع الدخول، كما يشترط في الزوجة الملاعنة أن لا تكون خرساء أو نحوها ممن لا تستطيع الكلام، وقد تقدم في السبب الرابع من أسباب تحريم النكاح أن قذف الخرساء و نحوها موجب لتحريمها و إن لم تلاعن.

(مسألة ١٧٣): صورة اللعان أن يشهد الزوج القاذف أربع شهادات بالله تعالى أنه صادق فيما رماها به، فيقول مثلاً: أشهد بالله أنني صادق فيما رميتها به، ثم في الخامسة يجعل لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فيقول مثلاً: لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به، ثم تشهد الزوجة المقدوفة أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به، فتقول مثلاً: أشهد بالله أنه كاذب فيما رمانى به، ثم في الخامسة تجعل غضب الله عليها إن كان من الصادقين، فتقول مثلاً: غضب الله عليّ إن كان صادقاً فيما رمانى به.

(مسألة ١٧٤): يجب التلفظ بالشهادات من الزوج، إلا- في الأخرس ونحوه ممن يتعذر في حقه النطق، فإنه تكفيه الإشارة المفهومة صريحاً حسب ما يعلم من حاله. أما الزوجة فلا يشرع اللعان معها إذا كانت خرساء كما تقدم.

(مسألة ١٧٥): يجب النطق بالشهادات بالعربية مع الإمكان، ومع تعذرها يجزئ غيرها.

(مسألة ١٧٦): يجب القيام عند الشهادة، بل الأحوط وجوباً قيامهما معاً في تمام الملاعنة، فتقوم المرأة مع الرجل عند بداية الشهادة، و يبقى الرجل قائماً معها حتى تكمل هي الشهادة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٦

(مسألة ١٧٧): يستحب جلوس الحاكم مستدبر القبلة، ووقوف الرجل عن يمينه والمرأة- والصبي المنفى إن كان- عن يساره مستقبلين القبلة. كما يستحب أن يعظ الحاكم كلا منهما بعد أن يشهد الشهادتين الأربع قبل الخامسة، ففي الصحيح- بعد ذكر الشهادتين الأربع من الرجل:- «ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أمسك، و وعظه، ثم قال: اتق الله فإن لعنة الله شديدة»، وبعد ذكر الشهادتين الأربع للمرأة: «ثم قال لها: أمسكي، فوعظها ثم قال لها: اتقي الله فإن غضب الله شديد». قيل: ويستحب حضور جماعة من الأعيان والصلحاء يسمعون اللعان، لكن لو تم ذلك فقد ورد الأمر بالتباعد عن المتلاعنين، وحينئذ يحضرون بنحو يسمعون التلاعن مع بعدهم عن مجلس الملاعنة.

(مسألة ١٧٨): إذا قذف الرجل المرأة ولم يكن له شهود عرض عليه الحاكم اللعان، فإن أبي حنيفة حذ القاذف، وكذا إذا أكذب نفسه. وإن لا عن و أتى بالشهادات الخمس سقط عنه الحد، ثم يعرض الحاكم على المرأة اللعان، فإن أبت أو صدقته ثبت عليها حد الزنى، وإن لا عنت و أتت بالشهادات الخمس سقط عنها الحد، و حرمت عليه مؤبداً، كما تقدم في فصل أسباب تحريم النكاح.

(مسألة ١٧٩): إذا لا عن لنفى الولد و تم اللعان انتفى الولد منه و الحق بامه، و لا يحكم عليه أنه ابن زنى، بل من نسبه لذلك لزمه حد القذف، و حينئذ لا يرث الولد من الملاحن و لا ممن يتقرب به، و لا يرثونه، بل يكون التوارث بينه و بين امه و من يتقرب بها لا غير.

(مسألة ١٨٠): مع اختلال شروط اللعان المتقدمة و عدم مشروعيتها لا تترتب أحكامه المتقدمة، بل يترتب حكم القذف على الزوج لا غير. نعم إذا كانت المرأة خرساء تحرم مؤبداً بمجرد القذف و إن لم يشرع اللعان كما تقدم، و في انتفاء الولد بذلك إشكال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٧

(مسألة ١٨١): إذا أقر بالولد قبل أن يقذف امه لزم به، و لا يقبل منه نفيه حتى باللعان.

(مسألة ١٨٢): إذا أقر الملاحن بالولد بعد أن ينفيه منه باللعان الحق به، فيرث الولد منه و من قرابته، لكنهم لا يرثونه، بل يبقى ميراثه لامه و من يتقرب بها.

(مسألة ١٨٣): إذا أكذب أحدهما نفسه بعد حصول اللعان منهما لم يرتفع التحريم بينهما، و لو كان الذى أكذب نفسه هو الرجل لم يجب عليه حد القذف.

(مسألة ١٨٤): إذا ادعت الزوجة أو المطلقة الحمل من الزوج فأنكر الدخول بها فالقول قوله، و له نفى الولد بلا لعان. نعم إذا أقامت بينة على أنه اختلى بها خلوةً يمكن معها الدخول عادةً حكم به و الحق به الولد، و توقف نفيه على اللعان، أو على إقامة البينة على ما يمنع من تولد الولد منه.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١١٩

كتاب اليمين والنذر والعهد

إشارة

جعل الله سبحانه وتعالى على الإنسان مجموعة من التكاليف لم يجعلها عليه إلا استصلاحاً له و لمجمعه، وكثيراً ما لا يقوم الإنسان بامتثالها استثقلاً لها أو استهواناً بها. لكنه مع ذلك قد لا يكتفى بما جعله الله عليه حتى يجعل على نفسه - يميناً ونحوه - ما لم يجعله الله تعالى عليه و يتكلف ما لم يكلفه به، أملاً - في تيسير عسر ضاق به ذرعاً أو تفريج كرب جزع له قلبه هلعاً أو لغير ذلك من الدواعي، مستسهلاً ما جعله على نفسه من أجل ذلك، لقصر نظره و عدم تدبره لعواقب الأمور، حتى إذا تيسر عسره و انفرج كربته، و وجب عليه ما جعله على نفسه ثقل عليه القيام به. و كان بوسعها أن يتجنب ذلك من أول الأمر و يتدبر العاقبة قبل أن يورط نفسه، و كم رأينا من ورط نفسه في نذور و أيمان يعجز عنها لا يدرى كيف يخرج منها، و لذا ورد عن أئمتنا عليهم السلام كراهة ذلك، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إني لأكره الإيجاب، أن يوجب الرجل على نفسه».

و كثيراً ما يتسامح الإنسان بعد تحصيل مراده في القيام بما جعله على نفسه و يسوف فيه بنحو قد ينتهي للإهمال و التضييع، مع ما شدد الله تعالى في ذلك. قال عز من قائل و أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذْ عَاهَدْتُمْ وَ لَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَ قَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا، و قال سبحانه و تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَ أَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا يُزَكِّيهِمْ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، و قال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٠

عز و جل يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَ يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، و في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «لا تتعرضوا للحقوق، فإذا لزمتمكم فاصبروا لها».

إذا عرفت هذا، فجعل الإنسان على نفسه لا يلزم إلا باليمين و النذر و العهد. و الكلام فيها يكون في ضمن مقدمه و فصول.

مقدمة

اليمين على قسمين.

القسم الأول: ما يريد به الحالف تأكيد دعواه و ما يخبر عنه، كالحلف على وقوع أمر سابق، كأن يقول: و الله لقد مطرت السماء أمس، أو: و الله قتل زيد عمراً. أو تحقق أمر في المستقبل، كأن يقول: و الله تمطر السماء غداً، أو: و الله يموت زيد. أو حصول أمر حالي، كأن يقول: و الله هذا بيتي، أو: و الله زيد عادل.

(مسألة ١): يجوز من هذا القسم اليمين الصادقة، إلا أن يلزم منها محذور شرعي كالإضرار بمؤمن، فتحرم لذلك.

(مسألة ٢): تكره اليمين بالله تعالى، و إن كان الحالف صادقاً، بل يستحب ترك طلب الحق إذا توقف على اليمين المذكورة، ففي الحديث: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من أجل الله أن يحلف به أعطاه الله خيراً مما ذهب منه».

و يتأكد ذلك في المال القليل، و في بعض النصوص أنه ثلاثون درهماً فما دون، و هي تساوي تسعة و ثمانين غراماً من الفضة تقريباً.

(مسألة ٣): اليمين التي يثبت بها الحق شرعاً عند الخصومة و التداعي و تسقط بها الدعوى هي اليمين بالله تعالى دون غيره كالقرآن الشريف و الكعبة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢١

المعظمة و الأنبياء و الأئمة صلوات الله عليهم و الأولياء، فلا تجب الإجابة إلى غيرها لو طلبها الخصم. و لا بد في ترتب الأثر عليها و سقوط الدعوى بها من أن تقع بطلب من الحاكم الشرعى عند التخاصم إليه. نعم إذا تصالح الخصمان على سقوط حق الدعوى من أحدهما يمين الآخر كانت اليمين مسقطاً للدعوى و إن لم تكن بالله تعالى، و لا بحضور الحاكم الشرعى، بل على النحو الذى يتفقان عليه.

(مسألة ٤): تحرم اليمين الكاذبة بالله تعالى، و هى اليمين على أمر مخالف للواقع، و عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من حلف على يمين و هو يعلم أنه كاذب فقد بارز الله»، و قد ورد عنهم عليهم السلام أنها تقطع النسل و تذر الديار من أهلها بلاقع. بل تحرم اليمين على أمر مشكوك الحصول. كما يحرم الإخبار بأمر مخالف للواقع و بأمر مشكوك الحصول حتى من دون يمين، و مع اليمين يتأكد التحريم، و كلما كان المحلوف به أجل كان التحريم أكد. نعم لا كفارة فى جميع ذلك، بل ليس على فاعله إلا التوبة. و قد تقدم جميع ذلك فى مسألة حرمة الكذب من كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

(مسألة ٥): يلحق باليمين الكاذبة قول: (الله يعلم) أو: (علم الله) و نحو ذلك. ففى الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من قال: الله يعلم فيما لا يعلم اهتر لذلك عرشه إعظاماً له»، و فى حديث آخر عنه عليه السلام أنه قال: «إذا قال العبد: علم الله، و كان كاذباً قال الله عز و جل: أما وجدت أحداً تكذب عليه غيرى!».

(مسألة ٦): تجوز اليمين الكاذبة لدفع مظلمة عن النفس و عن المؤمن.

بل قد تجب اليمين حينئذ، كما إذا كان الضرر اللازم من تركها مهما يجب دفعه، كما تجب لدفع الحرام إذا أكره عليه لو لا اليمين، كما لو طلب الظالم منه الغناء فيحلف له أنه لا يحسنه، أو طلب منه أن يدفع له مال شخص فيحلف له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٢

أنه ليس عنده.

(مسألة ٧): تحرم اليمين بالبراءة من الله و رسوله صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام صادقاً أو كاذباً، بل الأحوط و جوباً عموم الحرمة للبراءة من دين الإسلام، أو أن يقول: أنا يهودى أو نصرانى أو نحوهما إن كان كذا.

القسم الثانى من اليمين: ما يقصد به الحالف تأكيد ما يلتزمه على نفسه و يتعهد به من فعل أو ترك، فلا بد فى متعلقها. أولاً: من كونه فعلاً- اختيارياً للحالف، دون ما هو خارج عن اختياره، كأفعاله السابقة، أو أفعال غيره، أو الحوادث الكونية- كطلوع الشمس و نزول المطر- سابقه كانت أو لاحقة، لامتناع تعهد الحالف بذلك على نفسه، بل اليمين فى ذلك كله من القسم الأول. و ثانياً: من ابتداء إخباره به على التزامه به و تعهده بتحقيقه، فلو تجرد عن ذلك، بل كان قصده محض الإخبار عنه لم تكن اليمين عليه من هذا القسم، بل من القسم الأول أيضاً، كما لو حلف على أنه يأكل هذا اليوم نوعاً من الطعام لتخيل أن أهله قد هيووه له، أو على أنه لا يسافر، لتخيل عدم حصول الداعى له للسفر.

و لا- تكون اليمين من هذا القسم إلا إذا ابتنى إخبار الحالف بمتعلقها على تعهده و التزامه به على نفسه مؤكداً ذلك باليمين، و هذا القسم من اليمين هو الذى يكون من سنخ النذر و العهد، التى هى محل الكلام، و التى يكون انعقادها سبباً لوجوب متعلقها، و يكون الخروج عنها محرماً موجباً للحنث و الكفارة.

و الكلام فى الفصول الآتية إنما هو فى شروط الانعقاد و أحكامه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٣

الفصل الأول فى الحالف و الناذر و المعاهد

(مسألة ٨): يشترط فى الحالف و الناذر و المعاهد البلوغ و العقل و القصد بالنحو الذى يعتد به عند العقلاء، فلا تنعقد من الصبى و

المجنون و النائم و الساهى و السكران و الغالط و نحوهم.

(مسألة ٩): لا ينعقد اليمين و النذر من الغضب ان إذا أوقعهما فى سورة غضبه، من دون ترو و هدوء أعصاب، و إن كان قاصدا لهما فى الجملة.

بخلاف العهد، فإنه ينعقد حينئذ مع تحقق القصد بنحو معتد به عند العقلاء.

(مسألة ١٠): لا تنعقد اليمين إذا صدرت اندفاعا بسبب عادة، كما يشيع عند كثير من الناس. بخلاف النذر و العهد، فإنهما ينعقدان حينئذ مع تحقق القصد بنحو معتد به عند العقلاء.

(مسألة ١١): لا بد فى انعقاد هذه الأمور من الاختيار التام، فلا تنعقد مع الإكراه، كما إذا طلبه إليه من يوعده بفعل ما يضره مع قدرته على تنفيذ ما أوعده به بنحو يخاف تحقيقه. بل لا تنعقد اليمين إذا وقعت من الحالف لإرضاء من يهيمه إرضاءه - كالأب و الام و الزوجة - إذا طلب منه ذلك، بخلاف النذر و العهد، فإنهما ينعقدان مع ذلك إذا لم يبلغا حد الإكراه.

(مسألة ١٢): لا بد فى انعقاد اليمين من الولد من إذن والده، و فى انعقادها من الزوجة من إذن زوجها، و فى انعقادها من العبد من إذن مولاه، فلو لم يسبق منهم الإذن لم تنعقد، و إن لم تكن منافية لحقوقهم، لا أنها تنعقد و لهم حلها، و إن كان هو الأحوط استحبابا. و أحوط منه أنها لا تنحل حتى بحلهم، إلا أن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٤

للحالف مخالفتها إذا طلبوا منه المخالفة إذا لم يكن متعلقها واجبا بنفسه، فإن خالفها بأمرهم انحلت، و إن لم يخالفها حتى مات الأب و أعتق العبد و طلقت المرأة أو مات زوجها بقيت على الانعقاد، و حرم على الحالف مخالفتها، و وجبت بها الكفارة. كل ذلك مقتضى الاحتياط الاستحبابى. و الظاهر ما ذكرناه أولا من عدم الانعقاد إلا مع الإذن.

(مسألة ١٣): لا يقوم الجد للأب مقام الأب فى حكم المسألة السابقة.

(مسألة ١٤): لا يشترط فى نذر الولد و عهده إذن أبيه، و إن نذر أو عاهد بدون إذنه لم يكن له حله و لا أمره بالمخالفة. نعم إذا نهاه قبل النذر و العهد عن أمر نهيا يوجب كونه مرجوحا فى حقه - بأن كان الأب فى حاجة لترك ذلك الأمر مثلا - لم ينعقد منه نذره و لا العهد عليه، كما أنه لو نهاه بعد النذر و العهد عنه نهيا يوجب كونه مرجوحا فى حقه بطل النذر و العهد.

(مسألة ١٥): يشترط فى نذر الزوجة و عهدها إذن الزوج إذا كانا منافيين لحقه و كان مطالبا بالحق، أما إذا لم ينافيا حقه - و لو لعدم مطالبته به - فالظاهر عدم اشتراط إذنه، فيصح منها النذر و العهد حينئذ و ليس له حلها و لا أمرها بمخالفتها.

(مسألة ١٦): إذا حلفت المرأة أو نذرت أو عاهدت ثم تزوجت، لم يبطل يمينها و لا نذرها و لا عهدها، حتى لو كانت منافية لحق الزوج، بل ليس له المطالبة بالحق حينئذ. نعم تبطل الأمور المذكورة إذا كانت مطالبة الزوج موجبة لكون مخالفتها خيرا من العمل عليها، لما يأتى. و كذا إذا كان النفوذ حرجيا فى حقه بنحو معتد به، لاستلزامه تعطيلها عن الزواج - لعدم إقدام أحد عليها مع نفوذ ما جعلته عليها - و كانت محتاجة للزواج، و لم تكن قد أقدمت على تحمل الحرج المذكور بيمينها أو نذرها أو عهدها، لغفلتها عن ذلك أو لتخليها عنه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٥

(مسألة ١٧): ينعقد النذر و اليمين و العهد من الكافر، فإن خالفها حال كفره حث و انحلت و وجبت عليه الكفارة، لكنها لا تصح منه لأنها عبادة، و لا تصح العبادة من الكافر. نعم إذا أسلم سقطت الكفارة، و إن لم يخالفها حتى أسلم لزمته، و وجب عليه العمل عليها. فإن خالفها حث و وجبت عليه الكفارة، و صحت منه.

الفصل الثانى فيما ينعقد به اليمين و النذر و العهد

(مسألة ١٨): تنعقد اليمين بالله تعالى سواء كان بلفظ الجلالة، أم بغيره من أسمائه المختصة - مثل فائق الحب و بارئ النسم - أو المشتركة التي تنصرف إليه، مثل الخالق و الرحمن و الرحيم، بل حتى التي لا تنصرف إليه - كالجواد و الكريم - مع قصده بها. بل يكفي ما يدل على الذات المقدسة و لو بغير العربية من اللغات الأخرى.

(مسألة ١٩): لا- تنعقد اليمين بغير الله تعالى و إن عظم قدره، كالقرآن الشريف و الكعبة المعظمة و الأنبياء و الأئمة - صلوات الله عليهم - و الأولياء.

نعم ينبغي رفع قدرها عن أن يحلف بها من دون وفاء، لما فيه من الامتهان لها و الاستهوان بشأنها، بنحو قد يبلغ مرتبة التحريم. إلا أن ذلك ليس لانعقاد اليمين بها بنحو يلزم بالحث بها الكفارة، الذي هو محل الكلام.

(مسألة ٢٠): لا تنعقد اليمين بمثل قدرة الله و عظمته و علمه، بل حتى حق الله تعالى، إلا أن يقصد به اليمين بالذات المقدسة، كما هو غير بعيد في كثير من الموارد. نعم ينعقد بقول: (لعمرو الله)، لأن المقصود به الذات المقدسة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٦

(مسألة ٢١): لا تنعقد اليمين بمثل: أشهد بالله تعالى، أو أعزم بالله، أو علم الله أني أفعل كذا، أو نحو ذلك.

(مسألة ٢٢): لا يكفي في انعقاد اليمين القصد للحلف بالله تعالى ما لم ينطق باللفظ الدال عليه جل شأنه. فإذا قال مثلاً: أحلف أو أقسم لم ينعقد اليمين، ما لم يقل: أحلف بالله، أو أقسم بالله.

(مسألة ٢٣): يكفي في اليمين كل ما يدل عليه من فعل، مثل: أقسم بالله و أحلف بالله. أو اسم، مثل: أيم الله و أيمين الله. أو حرف، مثل: و الله و بالله و تالله.

(مسألة ٢٤): تقدم أنه تحرم اليمين بالبراءة صادقاً أو كاذباً. لكن لو حلف بالبراءة من الله و رسوله - في القسم الثاني من اليمين الذي هو محل الكلام - انعقد مع بقاء الشروط، فإن حث فعليه إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين مد من طعام.

كما أن الأحوط استحباباً لمن حلف بالبراءة من دين محمد صلى الله عليه و آله - بل بكل ما يرجع إلى البراءة من الإسلام - على أمر مرجوح - كقطيعة الرحم - أن يصوم ثلاثة أيام و يتصدق على عشرة مساكين، من دون أن تنعقد يمينه. و أما مثل: أنا يهودي أو نصراني إن فعلت كذا، فلا تنعقد به اليمين، و لا تثبت به الكفارة.

(مسألة ٢٥): لا بد في انعقاد النذر من جعل الأمر المنذور لله تعالى، و لا يكفي فيه جعل المكلف الشيء على نفسه من دون أن يضيفه له تعالى، فلا يكفي أن يقول: على كذا، أو: جعلت على كذا، أو نذرت كذا. بل لا بد أن يقول مثلاً: لله تعالى على كذا، أو: على لله كذا، أو: على كذا لله، أو: على لله نذر، أو: نذرت لله على كذا، أو نحو ذلك. نعم لا يشترط ذكر لفظ الجلالة، بل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٧

يقوم مقامه كل ما يدل على الذات المقدسة، نظير ما تقدم في اليمين.

(مسألة ٢٦): يحسن الوفاء بما جعله الإنسان على نفسه من الخير من دون أن يضيفه لله تعالى، خصوصاً إذا كان الجعل في مقابل قضاء حاجته، بل يخشى حينئذ من عدم وفاء المكلف أن يرى ما لا يحب في حاجته أو في أمر آخر.

(مسألة ٢٧): يكفي في النذر الصيغة بلفظ الخطاب معه تعالى، كما لو قال مثلاً: لك يا رب على كذا.

(مسألة ٢٨): يكفي في العهد كل ما يدل على التعاهد مع الله تعالى، مثل: عاهدت الله، أو: على عهد الله، أو: عاهدتك يا رب، أو نحو ذلك.

(مسألة ٢٩): لا بد في انعقاد النذر من اللفظ و لا يكفي عقده في النفس إلا مع تعذر اللفظ لخرس و نحوه، فإن الأحوط وجوباً انعقاده مع الإشارة الدالة عليه. أما العهد ففي توقف انعقاده على اللفظ إشكالاً، فلا يترك الاحتياط بترتيب الأثر على عقده في النفس.

(مسألة ٣٠): لا ينعقد النذر و العهد لغير الله تعالى، كالنبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام و الأولياء و المشاهد الشريفة، فلا

يجب الوفاء به شرعا، لكنه وعد يحسن الوفاء به، خصوصا بلحاظ رفعة مقام الموعود و عظيم شأنه، حيث قد يكون عدم الوفاء به منافيا لاحترامه، و لا سيما إذا كان معلقا على تحقيق مطلوب شفاعته عند الله تعالى أو عظيم حقه عنده، حيث قد يكون عدم الوفاء هضمًا لحق عرفي له، بل يخشى من مغبة ذلك و عاقبته.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٨

الفصل الثالث فى متعلق اليمين و النذر و العهد

(مسألة ٣١): يشترط فى متعلق اليمين و النذر أن يكون طاعة لله تعالى، من فعل واجب أو مستحب و ترك حرام أو مكروه، فلا ينعقدان على ترك واجب أو مستحب و لا على فعل حرام أو مكروه، كما لا ينعقدان على فعل مباح أو تركه. نعم ينعقدان على فعله لو صار راجحا شرعا بعنوان ثانوى، و لو لأمر يعود للدنيا، كما ينعقدان على تركه لو صار مرجوحا شرعا بعنوان ثانوى أيضا. و هكذا الحال فى متعلق العهد، إلا أن الأحوط و جوبا انعقاده على المباح الذى لا رجحان فيه شرعا.

(مسألة ٣٢): إذا انعقد النذر و اليمين و العهد لتحقق الشرط المذكور فى المسألة السابقة ثم طرأ ما يقتضى رجحان مخالفتها شرعا، بحيث يصير متعلقها مرجوحا، كان له مخالفتها و لا كفارة حينئذ، و إن كان ذلك الطارى راجعا للدنيا، كحفظ المال و التجب للناس و نحوهما مما هو راجح شرعا.

(مسألة ٣٣): لا بد فى متعلق اليمين و النذر و العهد من أن يكون مقدورا فى وقته، فإن لم يكن مقدورا فى وقته لم تنعقد. و إن اعتقد المكلف القدرة عليه ثم ظهر عدمها انكشف عدم الانعقاد من أول الأمر. أما إذا تجدد العجز عنه فى أثناء وقته قبل الوفاء- كما لو نذر مثلا أن يزور الحسين عليه السلام فى شهر رمضان، فتجدد العجز عن الزيارة من نصف شهر رمضان إلى آخره- فهو لا يمنع من انعقاد اليمين و النذر و العهد، بل يوجب انحلالها من حينه. و حينئذ إن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٢٩

ظهرت أمارات العجز قبل وقته و جبت المبادرة للأداء ما دام قادرا، فإن فُرض عامدا كان حائثا و وجبت الكفارة، و إن لم تظهر أمارات العجز حتى فاجأه كان من موارد الحنث غير المتعمد الذى لا كفارة فيه.

(مسألة ٣٤): إذا كان المتعلق أمرا مقيدا فعجز المكلف عن القيد دون المقيد، فإن كان القيد مقوما للمتعلق عرفا- كما لو حلف أن يعتمر عمرة رجبية، أو نذر أن يزور الحسين عليه السلام فى عرفه- كان من موارد تعذر المتعلق الذى تقدم فى المسألة السابقة. أما إذا لم يكن القيد مقوما للمتعلق عرفا، بل موجبا لخصوصية فيه زائدة بالأحوط و جوبا الإتيان بالمتعلق الفاقد للقيد، كما لو حلف أن يحج أو يزور ماشيا، أو على غسل، أو راكبا سيارة خاصة، أو مع جماعة خاصة، أو نحو ذلك. بل لو أمكن التبويض فى القيد فالأحوط و جوبا الإتيان بما تيسر منه، كما لو قدر على أن يمشى فى بعض الطريق فى المثال السابق.

(مسألة ٣٥): يستثنى مما تقدم- من اشتراط القدرة على المتعلق- ما إذا نذر صوم يوم معين، كأول خميس من الشهر، فاتفق أن سافر، أو مرض فى ذلك اليوم، أو صادف ذلك اليوم عيدا، أو أيام التشريق لمن كان بمنى كان عليه قضاؤه. بل هو الأحوط و جوبا فى بقية الأعدار، كالحيض و النفاس. أما إذا تعذر الصوم رأسا- معيناً كان أو مطلقا- فالأحوط و جوبا أن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام.

(مسألة ٣٦): إذا حلف أو نذر أو عاهد على أمر يتعلق بغيره ممن لا- ولاية عليه شرعا لم ينعقد اليمين، كما إذا حلف الأب على أن يزوج ولده الكبير من فلانة، أو يشتري الولد الدار الفلانية، أو نذرت الام أن تزوج بنتها علويا. إلا أن يرجع ذلك إلى ما له الولاية عليه، مثل أن يحلف على أن يقوم بالزواج إذا طلبه الولد أو رضى به، أو على إقناعه بالزواج مع قدرته عليه، فينفذ ذلك منه إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٠

تمت الشروط الأخرى.

(مسألة ٣٧): إذا حلف أو نذر أو عاهد على أمر له الولاية عليه شرعا كان النفوذ مشروطا بكون المتعلق صلاحا للمولى عليه على ما هو مقتضى ولايته، وإلا فلا نفوذ، وإن كان الأمر راجحا من بعض الجهات، كما إذا خطب إليه مؤمن ابنته الصغيرة فحلف أن يزوجه إياها مراعيًا استحباب قضاء حاجة المؤمن ولم يكن الزواج صلاحا للبت. كما أنه لو كان صلاحا للمولى عليه ثم خرج المولى عليه عن ولايته قبل التنفيذ انحل النذر أو اليمين أو العهد، ولم يجب على المولى عليه بعد أن يستقل بنفسه العمل بمقتضاها، فإذا حلف الأب - مثلا - على تزويج ابنته من شخص وهو يرى ذلك صلاحا لها، فلم يزوجه حتى كبرت أو مات الأب، لم يجب عليها العمل باليمين. وإنما ذكرنا ذلك - مع أنه عند الفقهاء من الواضحات التي لا تحتاج للبيان - لتوهم كثير من عامة الناس النفوذ حينئذ، ووقوع بعضهم في الحرج منه ومحاولتهم المخرج منه.

(مسألة ٣٨): لا تنعقد يمين المناشدة، وهي الحلف على الغير أن يفعل، كما لو قال الرجل لآخر: والله لتفعلن كذا، أو بالله عليك لتفعلن كذا، أو نحو ذلك، فلا يجب على المخاطب أن يفعل، ولا على الحالف أن يفتعه، ولو لم يفعل لم تجب على أحدهما الكفارة. ويجرى ذلك في النذر والعهد.

(مسألة ٣٩): متعلق اليمين والنذر والعهد على قسمين.

الأول: أن يكون منجزا، كما لو قال: والله أزور الحسين، أو: لله على أن أصوم عشرة أيام، أو: عاهدت الله أن لا أفعل محرما، سواء كان ذلك لمحض الرغبة في إلزام نفسه بالخير، أم شكرا على نعمة حاصله، أو دفعا لبلية مخوفة، أو تكفيرا عن خطيئة حاصله، أو غير ذلك. من دون أن يؤخذ ذلك في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣١

اليمين أو النذر أو العهد.

الثاني: أن يكون معلقا على أمر، مثل أن يقول: والله أزور الحسين عليه السلام إن رزقت ولدا، أو: لله على إن شفيت من مرضى أن أصوم عشرة أيام، أو: إن خرج ولدى من السجن فعلى عهد الله تعالى أن أصلي صلاة الشكر.

والظاهر النفوذ في القسم الأول مطلقا، كما لا إشكال في نفوذ الثاني في الجملة وما يأتي تفصيله في المسألة اللاحقة.

(مسألة ٤٠): لا ينعقد النذر واليمين والعهد مع التعليق في موردين.

الأول: إذا كان شكرا على معصية ولو مكروهة كما إذا قال: إن قتل عمرو فله على أن أصلي ركعتين، و كان عمرو مؤمنا. أو: والله إن أجاد ولدى الغناء ذبحت شاء و تصدقت بلحمها، و نحو ذلك. و كذا إذا قال: إن قتلت عمرا فله على أن أصوم، قاصدا بذلك الشكر على تيسير ذلك له. أما إذا قصد زجر نفسه بذلك و التكفير به عن خطيئته فهو خارج عن ذلك، بل يكون زجرا عن المعصية و ينعقد حينئذ.

الثاني: إذا كان زجرا عن طاعة كما إذا قال: إن صليت جماعة فله على الصدقة بمد من طعام، أو: والله إن صليت جماعة لأتصدقن بمد من طعام، قاصدا بذلك زجر نفسه عن الصلاة جماعة. أما إذا قصد الشكر على تيسير ذلك له فهو خارج عن ذلك، بل يكون شكرا على الطاعة و ينعقد حينئذ.

و تنعقد فيما عدا ذلك، سواء كان زجرا عن معصية أو شكرا على طاعة، كالمثالين المتقدمين، أم شكرا على نعمة غير الطاعة، كما لو قال: إن ولد لي ولد فله على أن أصوم شهرا، أم كان خارجا عن ذلك و لم يقصد به إلا التوقيت، كما إذا قال: إن دخل الليل فله على أن أتصدق بدرهم، أو: والله لأتصدقن بدرهم إن دخل الليل، أو: على عهد الله أن أتصدق بدرهم إن دخل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٢

الليل.

(مسألة ٤١): إذا انكشف مع التعليق حصول المعلق عليه قبل اليمين أو النذر أو العهد لم ينعقد شيء منها، فإذا حلف - مثلا - أن يصوم

عشرة أيام إن رزق ولدا، ثم علم بعد ذلك أنه قد رزق الولد قبل زمان الحلف انكشف عدم انعقاد اليمين و لم يجب عليه شيء، إلا أن يكون المعلق عليه هو مطلق وجود الشرط و إن كان سابقا.

(مسألة ٤٢): إذا علق اليمين أو النذر أو العهد على المشيئة، فقال مثلا:

و الله أزور الحسين إن شاء الله تعالى، أو استثنى، فقال: أزور الحسين إلا- أن يشاء الله، انحل النذر أو اليمين أو العهد، فلا حث بمخالفتها و لا كفارة. نعم لو قصد تعليق وقوع الفعل في الخارج مع إطلاق التعهد به فلا انحلال، بل يجب الوفاء، و يقع الحث بتركه و تجب الكفارة، كما لو قصد في المثال السابق الحلف على زيارة الحسين عليه السلام و التعهد بها مطلقا، و إن كانت لا تقع في الخارج إلا مع المشيئة. لكن ذلك محتاج إلى عناية لا تناسب تركيب الكلام، بل الكلام بطبعه يقتضى الأول، و هو أن الأمر المتعهد به هو المعلق على المشيئة، لا المطلق.

و قد ورد في عدة أحاديث أن من لم يستثن في يمينه كان له أن يستثنى متى ذكر و لو بعد أربعين يوما. و لا إشكال في رجحان ذلك، إلا أن في انحلال اليمين به و عدم حصول الحث و سقوط الكفارة به إشكالا، و الأحوط وجوبا عدمه. بل لا إشكال في عدم الانحلال بذلك في النذر و العهد.

(مسألة ٤٣): إذا نذر و لم يعين شيئا لم ينقذ النذر و لم يجب عليه شيء، كما إذا قال: إن ولد لي ولد فله على نذر.

(مسألة ٤٤): إذا كان متعلق اليمين و النذر و العهد مطلق الطاعة كان له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٣

الاقتصار على أدنى البر، من صلاة أو صيام أو صدقة أو غيرها.

(مسألة ٤٥): إذا كان المتعلق لهذه الأمور مجملا- مرددا بين الأقل و الأ-كثر اقتصر على الأقل، و إذا كان مرددا بين المتباينين و جب الجمع بينهما، إلا أن يكون فيه ضرر مهم فالأحوط وجوبا الرجوع للقرعة، و كذا الحال إذا نسي المعلق و تردد بين الأقل و الأكثر أو المتباينين. نعم إذا كانت الأطراف كثيرة غير منحصرة فالظاهر الانحلال.

(مسألة ٤٦): من نذر أن يصوم حينما كان عليه صيام ستة أشهر، و من نذر أن يصوم زمانا كان عليه صيام خمسة أشهر، و الأحوط وجوبا جريان ذلك في اليمين و العهد. نعم إذا قصد بأحدهما مقدارا معينا كان العمل على ما قصد، حتى في النذر.

(مسألة ٤٧): من نذر شيئا للكعبة أو المشهد، فإن أمكن الانتفاع به بعينه في مصالح الكعبة أو المشهد من سراج و فراش و تنظيف و عمارة تعين، و إلا بيع و صرف ثمنه في ذلك. و إن تعذر الانتفاع به في ذلك- و لو لظهور خيانه السدنة أو عجزهم عن الحفاظ بوجه غير متعارف- صرف للمحتاجين من القاصدين و الزائرين للكعبة و المشهد في الطعام و نفقة الطريق و نحوهما.

أما مع نذر المال للنبي صلى الله عليه و آله أو الإمام عليه السلام أو الولي بشخصه فإنه ينفق في القربات و المبرات و يجعل ثوابها للمندوب له، لأنه أظهر وجوه انتفاعه بالمال.

إلا أن يكون الناذر قد قصد وجهها آخر من الإنفاق، فيتبع قصده. نعم نفوذ النذر في جميع ذلك مشروط بجعله لله تعالى، و إلا كان من النذر لغيره الذي يجرى فيه ما سبق.

(مسألة ٤٨): ورد في الحديث الصحيح أن من مرض فاشترى نفسه من الله تعالى بمال إن هو عافاه من مرضه فعوفى أن المال يكون لله تعالى، و منه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٤

للإمام عليه السلام، و حينئذ يلحقه حكم سهم الإمام عليه السلام و يراجع به الحاكم الشرعى.

و الأحوط وجوبا صرفه في الفقراء و المساكين و ابن السبيل.

(مسألة ٤٩): كفارة اليمين عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فإن عجز صام ثلاثة أيام متتابعة، و كذا كفارة النذر حتى

نذر الصوم، على ما تقدم في كتاب الصوم. و كفارة العهد عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، لكل مسكين مد من طعام. وقد تقدم في كتاب الصوم كثير من الفروع المتعلقة بالتتابع في الصوم، و بالإطعام، و هي تجرى هنا. فراجع.

(مسألة ٥٠): الكسوة ثوب تام، و الأفضل بل الأحوط استحبابا ثوبان.

(مسألة ٥١): إنما تجب الكفارة بتعمد الحنث، و هو المخالفة، و لا تجب مع المخالفة لا عن عمد، نعم هي موجبة لانحلال اليمين و النذر و العهد مع إطلاق متعلقها على ما تقدم. كما لا تشرع الكفارة قبل المخالفة من أجل أن ينحل اليمين و النذر و العهد، و تسوغ مخالفتها، بل هي لا تنحل بدفع الكفارة من دون مخالفة. و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٥

كتاب الكفارات

إشارة

و فيه فصلان.

الفصل الأول في تعداد الكفارات

ذكرنا جملة من الكفارات في مواضعها المناسبة، فقد تقدمت كفارة إفطار شهر رمضان و كفارة قضائه في كتاب الصوم، و كفارة الجماع حال الاعتكاف في كتاب الاعتكاف، و كفارة الظهار و الإيلاء في مبحثهما، و تقدمت في كتاب اليمين و النذر و العهد كفاراتها. و ذكرنا في مناسك الحج و العمرة كفارات الإحرام على كثرتها. و ذكرنا في المواضع المذكورة الفروع المناسبة لها، فلا نطيل بإعادتها.

(مسألة ١): كفارة قتل المسلم عمدا كفارة جمع - حتى لو كان عبدا للقائل الأحوط وجوبا - و هي عتق رقبة مؤمنة و صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد. و إذا كان القتل في حرم مكة المعظمة أو في الأشهر الحرم - و هي شهر رجب و ذو القعدة و ذو الحجة و المحرم - لزم الصوم في الأشهر الحرم، و إنما تجب الكفارة بقتل العمد على القاتل إذا لم يقتص منه و رضى أولياء المقتول بالدية.

(مسألة ٢): كفارة قتل المسلم خطأ مرتبة، و هي عتق رقبة مؤمنة، فإن عجز صام شهرين متتابعين، فإن عجز أطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد.

لكن إذا كان القتل في حرم مكة المعظمة أو في الأشهر الحرم فكفارته صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، فإن عجز أعتق رقبة مؤمنة، فإن عجز أطعم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٦

ستين مسكينا.

(مسألة ٣): إنما تجب الكفارة في قتل الخطأ إذا صح نسبة القتل للشخص عرفا، دون بقیة أسباب الضمان المذكورة في الديات، كما لو حفر بئرا في الطريق غفلة عما يترتب على ذلك فوقع فيها شخص فمات.

(مسألة ٤): لا بد في كفارة قتل العمد و الخطأ في الحرم أو في الأشهر الحرم من أن يكون الصوم في الأشهر الحرم، و أن يكون التتابع

فيه في تمام الشهرين، ولا يكفي التتابع في شهر و يوم ثم تفريق الصوم. و لازم ذلك صوم يوم عيد الأضحى، و لا بأس به، كما تقدم في كتاب الصوم.

(مسألة ٥): إذا اشترك جماعة في قتل شخص واحد، فعلى كل منهم كفارة على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٦): تثبت كفارة العمد و الخطأ في قتل الجنين بعد ولوج الروح فيه، بل مطلقا على الأظهر.

(مسألة ٧): إذا كان المقتول مهدور الدم بحيث يحل للقاتل قتله - كساب الله تعالى و سب النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام - فلا كفارة لقتله. نعم إذا كان مهدور الدم بحد يوكل للإمام - كالزاني المحصن و اللائط - فلا يجوز لغير الإمام قتله إلا بإذن الإمام، فإن قتله شخص بغير إذن الإمام ثبتت عليه الكفارة.

(مسألة ٨): يحرم على المرأة في المصاب جز شعرها - و هو قصه و نتفه، و خدش وجهها حتى تدميه، و فيها الكفارة. و أما اللطم على الخد فلا كفارة فيه. و يستحب له الاستغفار و التوبة.

(مسألة ٩): كفارة جز الشعر من المرأة في المصاب عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، لكل مسكين مد. و يكفي في وجوبها جز بعضه بمقدار معتد به، و يلحق به الحلق.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٧

(مسألة ١٠): كفارة نتف المرأة شعرها في المصاب و خدش وجهها حتى تدميه كفارة يمين.

(مسألة ١١): يحرم على الرجل أن يشق ثوبه في مصابه بولده أو زوجته.

و لا - يحرم الشق في غير ذلك، كشق الأبخ على أخيه و شق المرأة على زوجها و الام على ولدها و الأخت على أخيها و غير ذلك. و إن كان الأولى ترك ذلك و التجمل بالصبر.

(مسألة ١٢): كفارة شق الرجل ثوبه على ولده أو زوجته كفارة يمين.

(مسألة ١٣): من تزوج امرأة ذات زوج أو في عدتها جاهلا استحب له التكفير بخمسة أصوع من الدقيق، بل هو الأحوط استحبابا. و الصاع أربعة أمداد يقارب ثلاث كيلوات و أربعمائة و ثمانين غراما، كما تقدم في زكاة الفطرة.

(مسألة ١٤): من نام عن صلاة العشاء حتى انتصف الليل استحب له التكفير بأن يصوم اليوم اللاحق، بل هو الأحوط استحبابا.

(مسألة ١٥): ورد أن كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان، و حمل على الاستحباب. لكن تقدم في كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حرمة العمل للجائر مع عدم الإكراه إلا أن يكون الغرض نفع المؤمنين.

(مسألة ١٦): ورد أن من اغتاب مؤمنا فكفارته أن يستغفر له، و حمل على الاستحباب. لكن تقدم في كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لزوم الاستغفار له مع تعذر الاستحلال منه.

(مسألة ١٧): ورد في بعض الكفارات المستحبة أن كفارة الطيرة التوكل، و كفارة الضحك أن تقول: اللهم لا تمقتني، و كفارة المجالس أن تقول عند قيامك منها: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ. وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٨

الفصل الثاني في أحكام الكفارات

(مسألة ١٨): لا تثبت الكفارة بفعل شيء من أسبابها إلا إذا كان الفاعل مكلفا بعدم فعل السبب بأن يكون بالغا عاقلا غير مكره إكراهها رافعا للتكليف، فإذا قتل الصبي مثلا - مسلما عمدا أو خطأ فلا كفارة عليه. و كذا إذا أكره البالغ على الحنث بيمينه. نعم إذا لم يكن الإكراه رافعا للتكليف فلا أثر له، بل تجب معه الكفارة، كما إذا أكره على قتل مسلم، فإن الإكراه لا يسوغ القتل و لا يسقط كفارته.

(مسألة ١٩): لا تثبت الكفارة بفعل شيء من أسبابها لا عن عمد، بل خطأ أو نسيانا أو جهلا بالحكم أو الموضوع. إلا كفارة قتل المسلم

خطأ على ما تقدم، و كفارة الصيد في الإحرام على ما يذكر في محله.

(مسألة ٢٠): تجب المبادرة إلى أداء الكفارة عقلا لأنها بمنزلة التوبة من الذنب.

(مسألة ٢١): وجوب الكفارات المذكورة تكليف محض، فيجب على المكلف القيام بها من دون أن تكون من سنخ الديون التي تخرج من تركته بعد وفاته. نعم لو أوصى بها خرجت من ثلثه.

(مسألة ٢٢): الكفارات المتقدمة عبادات لا بد فيها من نية القربة، فيجرى فيها الفروع المناسبة لذلك، المذكورة في محلها كمباحث الوضوء.

(مسألة ٢٣): لما كانت الكفارات من العبادات فهي لا تصح من الكافر لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٣٩

تحقق سببها منه وإن وجبت عليه. كما أنه لو أسلم تسقط عنه. وكذا لا تصح من غير المؤمن. لكنه لو استبصر أجزأته كما يجتزئ بسائر عباداته. أما إذا لم يأت بها حتى استبصر فإنها لا تسقط عنه، بل يجب عليه أداؤها. نعم إذا لم يتحقق في حقه شرط ثبوتها فلا شيء عليه، كما إذا أقدم على السبب معتقدا حليته.

(مسألة ٢٤): يكفي في عدم كون المكلف واجدا للرقبة عدم وجدانه من المال ما يفضل عن حاجته و حاجه عياله فعلا و لا قوة، لعدم قدرته على التكسب بما يزيد على ذلك. وإن كان عدم تيسر العثور على الرقبة في زماننا غالبا يغني عن الكلام في ذلك و في جميع الفروع المتعلقة بها.

(مسألة ٢٥): يكفي في العجز عن الصيام المرض أو الحرج المعتد به إذا لم يرج زوالهما قريبا.

(مسألة ٢٦): يكفي في التتابع صوم شهر و يوم، كما تقدم في كتاب الصوم و تقدمت بعض الفروع المتعلقة به. نعم لا بد من التتابع التام في صوم كفارة القتل في الحرم أو في الأشهر الحرم عمدا كان أو خطأ، كما تقدم في الفصل الأول.

(مسألة ٢٧): المراد بإطعام المسكين في الكفارة هو أن يشبعه أو يتصدق عليه بمد من طعام. وقد تقدم في كتاب الصوم الفروع المناسبة لذلك.

(مسألة ٢٨): لا يجوز في إطعام الفقير في الكفارة الدفع لمن تجب نفقته على صاحب الكفارة إلا أن تكون عليه نفقات لا تجب على صاحب الكفارة نظير ما تقدم في الزكاة.

(مسألة ٢٩): المدار في العجز في الكفارة المرتبة على العجز حين إرادة التكفير، فإذا عجز عن المرتبة السابقة فأتى باللاحقة و أتمها ثم قدر على السابقة أجزأه ما أتى به و لا يحتاج للتكفير مرة أخرى بما قدر عليه من المرتبة السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٠

نعم إذا قدر على المرتبة السابقة قبل إكمال التكفير بالمرتبة اللاحقة فالأحوط وجوبا عدم الاجتزاء بما أتى به، بل يستأنف التكفير بالمرتبة السابقة، فإذا عجز عن العتق مثلا فشرع في الصوم ثم قدر على العتق قبل إكمال الصوم أعتق و لم يجتزئ بالصوم الذي وقع منه. نعم تقدم في كفارة الظهر الاجتزاء بالصوم في بعض الصور.

(مسألة ٣٠): من عجز عن بعض الخصال في كفارة الجمع أتى بالباقي، و استغفر بدلا عما عجز عنه، و الأحوط استحبابا أن يتصدق أيضا بدلا عنه بما يطيق. بل الأحوط وجوبا مع العجز عن الإطعام فيها أن يصوم ثمانية عشر يوما.

(مسألة ٣١): من عجز في الكفارة المرتبة عن الخصال الثلاث و آخرها إطعام ستين مسكينا صام ثمانية عشر يوما عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام. فإن عجز عنها أيضا لحقه حكم من عجز عن الكفارة من الاجتزاء بالاستغفار بدلا عنها. و الأحوط استحبابا أن يتصدق أيضا بما يطيق. هذا في غير كفارة الظهر، فقد تقدم الكلام فيها في محله.

(مسألة ٣٢): من كان عليه كفارات متعددة فعجز عن القيام بها كلها أتى بما يقدر عليه منها و جرى على الباقي حكم العجز عن

الكفارة. و لا يجرى حكم العجز عن الكفارة بالإضافة إلى الجميع، إلا إذا لم يقدر على شيء منها.

(مسألة ٣٣): من عجز عن الكفارة فأتى بالبدل من الاستغفار أو غيره سقطت عن ذمته، فإذا قدر عليها بعد ذلك لم يجب عليه تداركها.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤١

كتاب الإقرار

إشارة

و هو إخبار عن حق ثابت على المخبر أو نفى حق له على غيره. و ينفذ في حق المقر على نحو لا- تسمع منه الدعوى على خلافه، و يقدم على جميع الحجج حتى البينة. و يقع الكلام في شروط نفوذه و أحكامه.

(مسألة ١): يشترط في المقر البلوغ و العقل بالنحو المناسب للرشد في الجهة التي أقر بها من مال أو غيره، فإذا كان رشيدا في جهة دون أخرى نفذ إقراره في الجهة التي هو رشيد فيها دون الجهة التي ليس رشيدا فيها. فإذا كان رشيدا في الماليات إلا أنه سفيه فيما يتعلق ببدنه لقصور في إدراكه، فلا- يهمله مثلا إتلاف عضو من أعضائه، فأقر بأنه قد قطع يد رجل، لم ينفذ إقراره بنحو يستحق عليه القصاص، بل تثبت الدية لا غير. و قد تقدم في كتاب الحجر تحديد السفه في الماليات بنحو يجرى نظيره في غيرها. فراجع.

(مسألة ٢): يشترط في المقر أيضا القصد، فلا ينفذ إقرار النائم و السكران، و الساهي و الغالط. نعم لما كان السهو و الغلط على خلاف الأصل فلا بد له من إثباتهما، فإذا لم يثبتهما يحكم بعدمهما ظاهرا فينفذ الإقرار في حق الشاك في تحقق أحدهما، و لا ينفذ في حق العالم بوجوده.

(مسألة ٣): يشترط في المقر أيضا الاختيار فلا- ينفذ الإقرار من المكره، و لا- من المضطر، كما إذا عطش و خاف على نفسه التلف فطلب ماء فامتنع صاحب الماء من أن يعطيه حتى يقر له بأنه قد باعه الدار، فأقر له بها، فإن إقراره حينئذ لا ينفذ. نعم لما كان الإكراه و الاضطرار على خلاف الأصل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٢

فلا بد له من إثباتهما، على نحو ما تقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٤): لا- يشترط في الإقرار صيغة خاصة، بل يكفي كل ما يدل على ثبوت الحق على المقر للمقر له، أو نفى حقه عليه، و لا يشترط صراحته فيه، بل يكفي ظهوره فيه عرفا. بل يكفي الاعتراف بلازم ذلك في ثبوت الملزوم، فإذا ادعى رجل على آخر مالا، فادعى الآخر الوفاء، كانت دعواه الوفاء إقرارا منه بسبق استحقاق المدعى للمال عليه، فيلزم بأدائه ما لم يثبت الوفاء. و كذا إذا ادعى الرجل زوجية امرأة فادعت الطلاق، فإن دعواها الطلاق منه إقرار منها بسبق زوجيته لها، و هكذا.

(مسألة ٥): إذا لم يتضمن الكلام الإخبار بثبوت الحق أو بلازمه، بل تضمن طلب تصرف يلزم ثبوته، فالظاهر عدم صدق الإقرار عليه بمجرد ذلك، كما إذا رأى في يد زيد عينا فقال: بعنيها، فإن البيع و إن كان لا يتحقق إلا من المالك إلا أن طلب البيع قد يبتنى على كونه صاحب يد محكوم بأنه المالك ظاهرا، فلا يقتضى الإقرار بملكيتها واقعا بحيث ليس له بعد ذلك دعوى ملكيتها تكديبا لليد. نعم إذا قامت القرينة على ابتناء طلب البيع على تصديقه في ملكيته مع قطع النظر عن اليد كان ذلك إقرارا. بل يجرى ذلك حتى في الإخبار بملكيتها صاحب اليد، فإنه لا يكون إقرارا إلا إذا قامت القرينة على رجوعه إلى الإخبار بالملكيتها واقعا مع قطع النظر عن اليد.

(مسألة ٦): لا يشترط في الإقرار اللفظ، بل يكفي كل ما يدل على الإخبار بثبوت الحق أو نفيه من إشارة أو كتابة أو غيرهما.

(مسألة ٧): يشترط في المقر به أن يكون حقا للمقر له، بحيث له مطالبته المقر و إلزامه به، كالأعيان و المنافع الخارجية و الذميمة

المملوكة و الحقوق كحق الخيار و الاستمتاع و الإنفاق و نحوها. فلو لم يكن كذلك فلا أثر للإقرار به، كما لو أقر أنه قد حلف أن يدفع لزيد عشرة دنانير أو نذر أن يكسوه كسوة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٣

الشتاء، لأن اليمين و النذر إنما يجب الوفاء بهما لله تعالى، من دون أن يثبت بهما حق للشخص الذى ينتفع بمضمونهما. و كذا إذا أقر أن عليه حقا شرعيا، فإن ذلك لا يصحح للفقير المطالبة به، لأن الحق ليس ملكا للفقير، بل هو مصرف له، فليس له المطالبة به إذا لم يدفع له. نعم لو تمت ولاية الحاكم الشرعى على الحق كان له المطالبة به نيابة عن صاحبه.

(مسألة ٨): إذا أقر بثبوت الحق عليه بسبب باطل لم يثبت شيء، كما لو قال: لزيد على ألف دينار من ثمن خمر أو خنزير أو دين ربوى أو نحو ذلك.

نعم لو أطلق الإقرار بثبوت الحق، ثم ادعى أن ثبوته كان بسبب باطل، ثبت الحق كما أقر، و لم تسمع منه دعوى بطلان السبب. و هكذا الحال فى الإقرار بنفى حقه، كما لو قال: ليس لى عليه شيء بسبب إبرائى لدمته من الدين قبل بلوغى.

(مسألة ٩): لو أقر بدين مؤجل ثبت ما أقر به، و لم يستحق المقر له المطالبة قبل الأجل، إلا أن يثبت المقر له عدم التأجيل فى الدين. بخلاف ما لو أقر بالدين و أطلق ثم ادعى التعجيل، فإن مقتضى الأصل فى الحق التعجيل إلا أن يثبت من عليه الحق تأجيله.

(مسألة ١٠): المتبع فى تحديد الحق المقر به ظاهر كلام المقر المستفاد من إطلاقه أو من القرائن الحالية و المقالية المحيطة بكلامه، فإن ادعى خلاف ذلك لم يسمع منه. إلا أن يقر المقر له بما يشهد بمخالفه ظاهر كلام المقر الأول للواقع. كما لو أقر زيد لعمرى بألف دينار، فإنه يحمل على عمله البلد عملا بظاهر الكلام ما لم يقر عمرو بأن سبب الاستحقاق عقد قد تضمن التقييد بعمله أخرى غير عمله البلد، و كذا إذا ادعى وجود القرينة الصارفة عن مقتضى الظهور الأولى، فإن الدعوى المذكورة تسمع منه و يطالب بإثباتها.

(مسألة ١١): إذا أقر بعين تحت يده محكومة بأنها ملكه لشخصين فى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٤

كلامين لا تعلق لأحدهما بالآخر حكم بأنها لمن أقر له أولا. و حينئذ إن كذبه الثانى فى إقراره بها للأول كان له أن يقيم الدعوى على الأول و إثبات أنها له فينتزعا من الأول إن تيسر له ذلك، و إن لم يتيسر له ذلك كان له أن يقيم الدعوى على المقر بأنه قد تعمد حرمانه منها بإقراره بها للأول، بنحو يكون مفرضا فيها، فيضمنها له و كذا إذا كان المقر قد سلمها للأول اختيارا، حيث يضمنها بعدم تسليمها للثانى الذى هو مالكةا بمقتضى إقراره له. أما إذا لم يتيسر له أحد الأمرين فلا شيء له على المقر، كما إذا كان إقراره الأول عن خطأ منه أو ادعى هو ذلك من دون أن يتيسر للثانى تكذيبه فيه، و كان دفع العين للأول بإلزام من الحاكم الشرعى أو كان الأول قد انتزعا منه إرغاما من دون أن يكون هو قد فرط بتسليمها له.

(مسألة ١٢): إذا أقر بعين تحت يده لشخصين فى كلام واحد، فإن كان بنحو يظهر فى العدول من الإقرار بها للأول إلى الإقرار بها للثانى كان بحكم المسألة السابقة، كما إذا قال: هذا الثوب لزيد، كما قد نسيت هذا لعمرى. و إن كان بنحو الإضراب الظاهر فى الغلط و سبق اللسان حكم بها لمن أقر له بها ثانيا، كما إذا قال: هذه الدنانير لزيد، بل لعمرى. و حينئذ إن كذبه الأول فى إقراره بها للثانى كان له أن يقيم الدعوى على الثانى و إثبات أنها له فينتزعا منه إن تيسر له ذلك، و إن لم يتيسر له كان له أن يقيم الدعوى على أن المقر قد تعمد الإقرار بها له أولا حقيقة ثم عدل للإقرار بها للثانى ليحرمه منها، و ليس ما صدر منه من الخطأ و سبق اللسان، كما هو ظاهر الكلام، فإن تم له إثبات ذلك حكم بها للمقر له أولا و جرى حكم المسألة السابقة، و إن لم يتم له إثبات ذلك أيضا فلا شيء له.

(مسألة ١٣): لو أقر بما يتردد بين الأقل و الأكثر ثبت الأقل و الزم به، دون الأكثر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٥

(مسألة ١٤): لو أقر لشخص بأمر مبهم كلف الخروج عنه بدفع ما يصلح تفسيراً له، فإذا قال: له على مائة، و ترددت المائة بين أمور، كلف بدفع مائة مما يصلح لأن يملكه و يفسر به إقراره.

(مسألة ١٥): لو أقر لشخص مبهم فإن كان مردداً بين أشخاص بعضهم لا يصلح للمطالبة بالحق لغيبة أو لكونه تحت ولاية المقر أو غير ذلك، فلا يلزم بإقراره. و إن كان مردداً بين أشخاص كلهم يصلح للمطالبة بالحق فإن فسر المبهم و عينه قبل منه، و إن لم يفسره لم يكن لكل منهم المطالبة بالأمر المقر به و لا بالتفسير. نعم لهم أن يوكلوا شخصاً واحداً - منهم أو من غيرهم - بالمطالبة بإيصال الأمر المقر به لصاحبه الواقعي، فله أن يلزمه بذلك، و لا يتسنى له ذلك إلا بتفسير المبهم و تعيين صاحب الحق.

ثم إن فسر صاحب الحق و عينه بشخص خاص حينئذ أو من أول الأمر، فإن لم يعترض غيره أخذ ذلك الشخص الأمر المقر به، و إن اعترض غيره كان خصماً له لا للمقر، فإن أقام البينة على أنه صاحبه انتزعه منه، و إلا كان له على ذلك الشخص اليمين، فله أن يحلف اعتماداً على الإقرار، إلا أن يعلم بخطأ الإقرار أو كذبه فلا يحق له التعويل عليه في أخذ الأمر المقر به فضلاً عن اليمين عليه.

(مسألة ١٦): إذا أقر إقراراً يلزم شرعاً بظاهر الحال ثم ادعى أن إقراره لم يكن بداعي بيان الواقع، فإن رجع ذلك إلى خلل في شروط الإقرار، كما لو ادعى الإكراه أو الاضطرار أو الغلط، سمعت دعواه و كان عليه الإثبات، فإن لم يثبت نفذ الإقرار في حقه. و إن رجع إلى كذب الإقرار من دون خلل في شروطه لم تسمع دعواه، كما إذا أقر بالبيع أو بقبض الثمن و أشهد على إقراره، ثم ادعى ابتداء إقراره على المواطأة مع الطرف الآخر من أجل تنظيم المعاملة رسمياً و تثبيت شهادة الشهود عليها من دون أن يتحقق المقر به بعد في الواقع. و مجرد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٦

تعارف ذلك بين الناس و كثرة وقوعه لا يكفي في سماع الدعوى بعد رجوعها إلى تكذيب الإقرار.

(مسألة ١٧): الإقرار حجة في حق كل أحد، و لا تختص حجته بالحاكم الشرعي، و لا يتوقف نفوذه في حق غيره على حكمه.

(مسألة ١٨): الإقرار حجة ظاهريه، إنما ينفذ مع احتمال الصدق، فلو علم بكذبه لم ينفذ و لم يجز ترتيب الأثر عليه. نعم هو مقدم على جميع الحجج الظاهريه، بل لا تسمع معه الدعوى على خلافه من المقر، كما تقدم.

(مسألة ١٩): إذا أقر لشخص بشيء فإن صدقه المقر له أو قال: لا أعلم، نفذ الإقرار. و إن كذبه لم ينفذ لتعارض الإقرارين المسقط لهما عن الحجية، و حينئذ يرجع للحجج الأخرى المتأخرة عن الإقرار، كالبينة و اليد و الأصل.

تتميم.

يقبل الإخبار من بعض الأشخاص في بعض الموارد كحجة معتبرة، و قد يطلق عليه في كلماتهم الإقرار. لكنه ليس إقراراً بالمعنى المتقدم، لعدم ابتداء قبوله على تضمنه الاعتراف بحق على المقر.

منها: أخبار الإنسان عما تحت يده مما ليس ملكاً له كالأمانة و المصوب، فإنه يرجع إليه في أمره و يقبل قوله فيه، فإذا أقر بأنه ملك لإنسان حكم له به، و كذا إذا أخبر بأنه وقف أو حق شرعي أو نحو ذلك. بل لو أخبر بأنه محقوق لغير المالك قبل منه، كما لو ادعى أنه رهن على دين أو مستأجر إلى أجل أو نحوهما. و كذا إذا ادعى أنه عارية أو ودیعة إلى غير ذلك. نعم إذا كذب المالك أو من أقر هو بأنه المالك كان قوله مقديماً. كما أن حجية خبره فيه ليس كحجية الإقرار الذي سبق أنه يقدم على جميع الحجج، بل تقدم البينة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٧

عليه، كما يقدم عليه قول من ثبت سبق يده عليه.

و منها: أن من كان له السلطنة على شيء يقبل منه إخباره به في الظاهر، كإخبار الزوج بطلاق زوجته، و إخبار الولي أو الوكيل بفعل ما

له الولاية عليه أو وكل فيه، وإخبار الأجير على تفرغ ذمة الغير بإتيانه بالعمل المستأجر عليه، إلى غير ذلك. وهو المعروف عند الفقهاء (رضوان الله عليهم) بأن من ملك شيئاً ملك الإقرار به. نعم يمكن رفع اليد عنه بحجة منافية، كالبينة. ومنها: الإقرار بالنسب، حيث يقبل في بعض الموارد على ما تقدم في فصل أحكام الأولاد من كتاب النكاح، مع أنه قد يستلزم أحكاماً ليست من سنخ الحقوق الثابتة على المقر، كميثاق المقر ومن يتقرب به ممن يدعى بنوته، وميثاق الولد المدعى من المقر ومن يتقرب إليه به. إلى غير ذلك من الموارد التي يقبل فيها أخبار الإنسان من دون أن يكون إقراراً بالمعنى المتقدم.

والحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٤٩

كتاب الغصب

وهو العدوان على ملك الغير واستلابه بدون حق شرعي، بل لمجرد القدرة عليه، وبه يخرج الإنسان عن إنسانيته الفاضلة إلى حيوانيته وبهيمنته، حيث يقهر القوى الضعيف من دون أن يصغى إلى وازع من ضمير ولا يرتدع برادع من دين. وقد حرمه الله تعالى استصلاحاً للإنسان، وتنظيماً للعلائق بين أفرادها بما يناسب إنسانيته. بل تقدم في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن من الكبائر حبس الحقوق، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أخذ أرضاً بغير حق كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر»، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «أعظم الخطايا اقتطاع مال امرئ مسلم بغير حق». بل في آثاره في الدنيا ما يصلح أن يكون رادعاً لذي الرشد والحجاء، فعنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «الحجر الغصب في الدار رهن على خرابها».

ويلحق به في أكثر الأحكام في محل الكلام الاستيلاء على مال الغير بغير حق لا- بنية العدوان، بل خطأ أو لتخيل الاستحقاق، كالمقبوض بالعقد الفاسد ونحوه. ومن ثم يكون موضوع الكلام هنا ما يعم ذلك، وهو الاستيلاء على مال الغير من دون استحقاق واقعي، سواء كان على وجه الظلم ونحو العدوان أم مع العذر. وإذا اختص بعض الأحكام بصورة العدوان أشرنا إلى اختصاصه به عند التعرض له.

(مسألة ١): يحرم غصب المال المملوك والذي يختص بجهة معينة،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٠

كالحق الشرعي والمال الموقوف وغيرها. بل يحرم غصب المال غير المملوك لمحترم المال إذا كان فيه حق الاختصاص بتحجير ونحوه. نعم لا يحرم غصب مال من لا يحترم ماله والمال المملوك لمحترم المال إذا سقطت حرمة ووجب عليه إتلافه فلم يتلفه.

(مسألة ٢): يحرم غصب الحر إذا كان محترم الدم وكان في غصبه منافاة لسلطنته إذا كان كاملاً تام السلطنة، أو لسلطنة وليه عليه إذا كان قاصراً مولى عليه. نعم لا يضمن بمجرد الغصب، بل بالإتلاف. وإنما تضمن منافعه التي يستوفيها الغاصب كما لو استخدمه. وأما التي لم يستوفها فلا ضمان لها إلا أن يكون أجيراً مملوك المنفعة لشخص آخر ففي الضمان إشكال.

(مسألة ٣): يتحقق غصب الإنسان للعين باستيلائه عليها، بحيث تكون في حوزته. ولا يكفي فيه منعه للمالك من الاستيلاء عليها، كما لو منع المالك من إمساك دابته فشردت أو تلفت أو غصبت، فإنه لا يكون غاصباً بذلك ما لم يستول هو عليها. نعم يكون ضماناً لها إذا استند تلفها إليه عرفاً، كما لو اندفعت فأمسكها المالك ففتح يد المالك أو قطع الحبل فاسترسلت حتى تردت. وكذا لو كان المالك قد ربطها بفك الرباط أو قطع الحبل، بخلاف ما إذا فك الرباط أو قطع الحبل فلم تندفع بل وقفت ثم مشت حتى تردت أو تلفت بسبب آخر كغرق أو أكل سبع أو نحوهما. ويأتي في آخر كتاب القصاص والديات التعرض لأسباب الضمان. وعلى كل حال فالضمان حينئذ ليس للغصب، بل للإتلاف.

(مسألة ٤): لا فرق في تحقق الغضب بالاستيلاء بين الأعيان المنقولة و الثابتة، كالدار و العقار و البستان و غيرها.

(مسألة ٥): لا يتحقق غضب العين بمجرد التصرف فيها من دون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥١

استيلاء عليها و استقلال بها، كما لو دخل الدار أو صعد في السيارة أو جلس على الفراش، بل غاية الأمر أنه يكون غاصبا للمنفعة، فيضمنها لو كان لها ماليتها، من دون أن يضمن العين ذات المنفعة.

(مسألة ٦): إذا سكن شخص مع المالك في الدار مراغما له فلذلك صور.

الاولى: أن يشغل موضعا من الدار من دون أن يستقل به و لا بالدار، بل يبقى الاستقلال للمالك، بحيث يستطيع المالك نقله من موضع لآخر، نظير النزول في الفندق. و في ذلك لا يكون غاصبا للدار بل لمنفعتها لا غير.

الثانية: أن يستقل بالقسم الذي يسكنه بحيث يفقد المالك السيطرة عليه مع بقاء سيطرته على الباقي منها. و حينئذ يكون غاصبا للقسم الذي استولى عليه دون الآخر، و إذا كان هناك موضع مشترك بينهما يلحقه ما يأتي.

الثالثة: أن لا يختص كل منهما بشيء منها، بل يشتركان في الاستيلاء على تمام الدار، كالشريكين. و في صدق الغضب هنا لعين الدار إشكال، كالإشكال في ضمانها، و المتيقن صدق الغضب بالإضافة إلى المنفعة و ضمانها.

الرابعة: أن يستولى على تمام الدار و يستقل بها، و يكون المالك هنا كالغاصب في الصورة الاولى. و حينئذ يكون غاصبا لتام الدار، و لما يستوفيه هو من منافعتها، دون ما استوفاه المالك من منافعتها.

و تجرى الصور الأربع فيما إذا غصبت الدار من المالك و أشغلها أكثر من واحد، فإن ضمان كل منهم تابع لاستيلائه على ما فصل في الصورة المذكورة.

و تجرى أحكامها عدا الصورة الثالثة، فإن الغضب فيها يستند للمجموع لا لكل واحد، فيكون ضمان الدار عليهم بنحو التوزيع.

(مسألة ٧): لا وكالة في الغضب، فإذا باشر الوكيل الغضب كان هو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٢

الغاصب و الضامن دون الموكل. إلا أن يباشر الموكل الغضب بنفسه أيضا.

(مسألة ٨): العين المغصوبة مضمونة على الغاصب بمجرد وضع يده عليها، سواء كان معتديا في ذلك أم لا. فيجب عليه ردها إلى مالكيها مع وجودها و إن كان شاقا. و إذا استلزم صرف مال كان عليه.

(مسألة ٩): إذا حدث في العين عيب أو نقص كان مضمونا على الغاصب في دفع مع العين الأرش، و هو فرق ما بين الصحيح و المعيب بحسب القيمة السوقية. نعم الأرش الشرعي مع تلف عين الدابة هو ربع قيمته.

(مسألة ١٠): إذا زادت العين عند الغاصب زيادة متصلة - كالسمن - أو منفصلة - كالبيض و اللبن - كانت للمالك مضمونة على الغاصب فيجب عليه ردها مع العين أو رد بدلها لو كانت قد تلفت. نعم لو لم يستول الغاصب على الزيادة و لم تصر تحت يده لم

يضمنها، كما لو طار الطائر المغصوب من الغاصب، فتكونت فيه بيضة و باضها ثم رجع للغاصب. بل يكون الضمان على من يستولى على الزيادة المذكورة.

(مسألة ١١): إذا استحالت العين المغصوبة في يد الغاصب كالبيضة تصير فرخا و الحب يصير زراعا، فالأمر المستحال إليه للمالك، فإن نقصت قيمته عن الأصل كان على الغاصب الأرش. و كذا الحال لو انقلب الخل خمرا ثم انقلبت الخمر خلا.

(مسألة ١٢): إذا ارتفعت قيمة العين بأمر أحدثه الغاصب فيها، و كانت الزيادة بسبب إضافة عين - كما لو وضع للثوب أزرار - كان له انتزاعها ما لم يضر بالعين المغصوبة، فإن كان مضرا بها فالأحوط وجوبا حينئذ التصالح مع المالك و الاتفاق معه إما على أخذ المالك

الزيادة بقيمتها، أو إبقائها في العين بانتظار بيعها و دفع ما يقابل الزيادة من الثمن لمالكها، أو انتزاع الغاصب عينه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٣

و ضمان نقص العين المغصوبة أو غير ذلك.

(مسألة ١٣): إذا ارتفعت قيمة العين بأمر أحدثه الغاصب و كانت زيادتها مسببة عن حدوث صفة - كصبغ الثوب أو غسله و تجفيف الطعام أو طبخه و صياغة الذهب - فلا شيء للغاصب، بل يجب عليه دفع العين للمالك، و كذا إذا كان مسببا عن عين لا تميز لها في مقابل العين المغصوبة، بل تعد عرفا تالفه فيها كالدهن في الطعام. نعم إذا لم يكن الغاصب معتديا بل أخذ العين و تصرف فيها بتخيل الاستحقاق، فالظاهر أنه يملك نتيجة عمله و لا يجوز للمالك العين تفويته عليه، فإذا بيعت العين كان له من الثمن ما يقابل الصفة و نحوها بالنسبة.

فإذا كانت قيمة الذهب مثلا عشرة و قيمة الصياغة خمسة، فبيعت العين مع الحفاظ على النسبة كان له من الثمن الثلث.

(مسألة ١٤): إذا زرع الغاصب الأرض المغصوبة أو بنى فيها كان عليه أجره الأرض في المدة المذكورة و له زرع و بناؤه و للمالك أمره بقلعه و إن تضرر بذلك، و عليه الأرش للمالك لو تضررت الأرض بحفر أو أملاح أو نحوهما. نعم إذا لم يكن الغاصب معتديا، بل تصرف في العين بتخيل الاستحقاق كان له إلزام صاحب الأرض بإبقاء ما جعله فيها بالأجرة، إلا أن يتضرر صاحب الأرض فله قلعه حينئذ، أو يصطلحان على وجه آخر.

(مسألة ١٥): إذا امتزجت العين المغصوبة عند الغاصب بمال للغاصب امتزجا رافعا للتمييز بينهما عرفا، جرى على المالكين حكم الشركة، كما يظهر مما تقدم في كتاب الشركة. و الظاهر أن حصة كل منهما من المجموع بنسبة قيمة كل من المالكين لقيمة المجموع، لا بنسبة مقدار ماله لمقدار المجموع، فإذا تساوى المالكان قدرا و كانت قيمة مال أحدهما ضعف قيمة مال الآخر كان لصاحب الأول الثلثان و لصاحب الثاني الثلث. و إن اشتبهت القيمة لزم الرجوع للصالح. و حينئذ إن نقصت قيمة المال المغصوب بسبب الامتزاج كان الغاصب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٤

ضامنا للنقص. كما أنه إن أمكن الفصل بين المالكين كان للمالك مطالبة الغاصب به فيجب عليه القيام به، و إن استلزم صرف مال كان عليه، و إن تعذر فالظاهر عدم استحقاق المالك إلزام الغاصب بدفع البدل، خصوصا إذا رفع الغاصب يده عن ماله و أباحه له. هذا كله إذا كان الغاصب معتديا، أما بدون ذلك فليس للمالك إلزامه بتمييز المالكين إذا استلزم صرف مال، نعم له القيام بذلك بنفسه.

(مسألة ١٦): إذا نزلت قيمة العين السوقية من دون نقص فيها لم يكن على الغاصب شيء، بل يكفيه دفع العين.

(مسألة ١٧): لما كانت العين المغصوبة مضمونة على الغاصب فاللزام عليه مع تلفها رد بدلها على المالك.

(مسألة ١٨): إذا كانت العين قيمية فبدلها عند تلفها قيمتها، فإن اختلفت باختلاف الأوقات كان على الغاصب قيمة يوم الغصب. هذا إذا كان الاختلاف في القيمة لاختلاف مالية العين المضمونة بسبب عزة وجودها في وقت و كثرته في وقت آخر أو نحو ذلك. أما إذا كان بسبب اختلاف قيمة النقد الذي يكون التعويض به - كما شاع في عصورنا - فاللزام مراعاة مقدار مالية العين حين الغصب و دفع ما يقابلها من النقد حين التعويض.

(مسألة ١٩): إذا كانت العين مثلية فبدلها عند تلفها مثلها و إن توقف تحصيل الغاصب له على شرائه بأكثر من قيمته و جب عليه ذلك. و إن تعذر عليه تحصيله و جب عليه دفع قيمته حين الدفع.

(مسألة ٢٠): القيمي هو الذي تنسب القيمة فيه لشخصه، فيقال: هذا قيمته كذا، كما في كثير من المصنوعات اليدوية و الحيوانات و الأشياء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٥

المستعملة، و المثلي هو الذي تنسب القيمة فيه لثبته من دون خصوصية للفرد الخاص، فيقال: هذا النوع قيمته كذا، كما في الذهب و

الفضة و الحبوب و القطن و منتجات المعامل الحديثة ذات الماركات الخاصة. و قد تقدم نظير ذلك في الفصل الخامس من كتاب الإجارة.

(مسألة ٢١): كما يجب على الغاصب دفع بدل العين المغصوبة عند تلفها كذلك يجب عليه دفع بدلها إذا لم تتلف لكن تعذر دفعها لغرق أو سرقة أو ضياع أو نحوها، إذا طالب المالك بالبدل و لم يرض بالانتظار. و الأحوط وجوباً له حينئذ إن كانت قيمة مراعاة أكثر الأمرين من ماليتها يوم الغصب و ماليتها يوم الأداء. و حينئذ إن دفع البدل و رضى المالك به صارت العين للغاصب، فلو قدر عليها بعد ذلك لم يجب عليه تسليمها للمالك.

(مسألة ٢٢): كما يضمن الغاصب العين المغصوبة يضمن ما استوفاه من منافعها، كما لو سكن الدار أو ركب السيارة أو الدابة أو لبس الثوب أو غير ذلك. إذا في الوقف فقد تقدم عدم ضمان المنافع المستوفاة في بعض أقسامه. فراجع.

(مسألة ٢٣): لا يضمن الغاصب المنافع المستوفاة من قبل غيره، بل يضمنها المستوفى لها، سواء كان استيفاءه لها بإذن الغاصب أم بدونه. إلا أن يكون المستوفى غير مستقل بالإدراك بحيث يكون عرفاً كالألئ بيد الغاصب و لا ينسب الاستيفاء له، بل للغاصب، كالطفل غير المميز.

(مسألة ٢٤): لا يضمن الغاصب المنافع غير المستوفاة، كما لو كانت العين المغصوبة ذات منافع لها مالية و قد عطلها الغاصب.

(مسألة ٢٥): إذا تعاقبت الأيدي على العين المغصوبة - كما لو باع الغاصب العين على غيره، أو غصبها منه غاصب - و جرت هكذا على أيدي

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٦

كثيرة كان الكل ضامناً، و كان للمالك الرجوع عليهم جميعاً، كما لو كانت العين لعلی فغصبها منه زيد فصارت منه لعمرو، و من عمرو لبكر، و من بكر لخالد، و من خالد لعباس و هكذا. و يجوز له أيضاً الرجوع على متلف العين بالباشرة أو بالتسيب و إن لم يكن غاصباً، لعدم وضع يده على العين. و يأتي الكلام في تحديد المتلف بالباشرة و التسيب عند الكلام في أسباب الضمان من كتاب القصاص و الدييات إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢٦): مع تعاقب الأيدي على العين المغصوبة إن رجع المالك على السابق - كزيد في المثال السابق - كان على السابق انتزاع العين ممن بعده و دفعها للمالك، فإن تعذر ذلك أو كانت العين تالفة كان عليه دفع البدل للمالك على ما تقدم. و أما حكمه مع من بعده ممن غصب العين أو أتلّفها من دون أن يغصبها فله صور.

الاولى: أن يكون من بعده قد أخذ العين منه مضمونة عليه بعقد، كما لو كان قد باعها منه. و حينئذ يتعين بطلان العقد و رجوع البدل لصاحبه و رجوع الذى ضمن العين للمالك على الشخص المذكور بالعين مع وجودها، و بديلها مع فقدانها، حتى لو زاد البدل عن البدل الذى تضمنه العقد الباطل، إلا أن يكون ذلك الشخص مغروراً أو مخدوعاً من قبله بأن كان هو يعلم بالحال و أخفاه عليه، فله حينئذ أن يرجع بالزيادة عليه، و يقتصر على مقدار الثمن.

الثانية: أن يكون ذلك الشخص قد أخذ العين بدون إذنه. و حينئذ يتعين رجوعه عليه بالعين مع وجودها و بديلها مع فقدانها.

الثالثة: أن يكون ذلك الشخص قد أخذ العين منه مجاناً بنحو غير مضمن، كما لو وهبه إياها أو أودعها عنده. و حينئذ يرجع الذى ضمن للمالك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٧

عليه بالعين مع وجودها، و فى رجوعه بديلها مع تلفها إشكال، إلا أن يكون قد أخذها على وجه الأمانة و فرط فيها، فيرجع حينئذ بديلها.

(مسألة ٢٧): حكم الشخص الذي يضمن للسابق مع من بعده ممن صارت العين عنده أو أتلّفها حكم السابق الذي ضمن للمالك معه، فلذلك الشخص مع ضمانه للسابق الرجوع على من بعده. وهكذا كل من رجع إليه من قبله له أن يرجع على من بعده. ففي المثال السابق إذا رجع زيد بعد الضمان للمالك على عمرو أو بكر كان لعمرو أو بكر الرجوع على خالد مثلاً فإذا ضمن خالد كان له الرجوع على عباس وهكذا، وتجرى في اللاحق الصور الثلاث المتقدمة.

(مسألة ٢٨): مع تعاقب الأيدي على العين المغصوبة إن رجع المالك على من عدا الأول فدفن له العين مع وجودها و بدلها مع تلفها كان له الرجوع على من بعده - كما تقدم - ولم يكن له الرجوع على من قبله، إلا أن يكون قد أخذها منه بعوض فله الرجوع بالعوض لبطلان المعاوضة. وكذا إذا كان مغروراً مخدوعاً من قبله، فإنه يرجع عليه بما غرم للمالك من قيمة العين و المنافع التي استوفاهما. وكذا يرجع بما أنفق على العين من طعام أو حراسة أو غيرهما. أما لو لم يكن مغروراً من قبله - لجهل المأخوذ منه بالغصيبة أو لعلم الآخذ بها وإقدامه معها - فلا يرجع عليه بشيء غير العوض.

(مسألة ٢٩): من أخذ العين المغصوبة من الغاصب - مجاناً أو بعوض ليس له إرجاعها له ولا تبرأ ذمته بذلك، بل لا بد من إرجاعها لمالكها، فإن جهل المالك جرى عليها حكم مجهول المالك، الذي أشرنا إليه في مقامات متعددة و يأتي في آخر كتاب اللقطة.

(مسألة ٣٠): لا يجوز شراء المغصوب من الغاصب ولا التصرف فيه إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٨

بإذن المالك أو من يقوم مقامه - كالوكيل و الولي - و لا يسوغ الدخول فيه بغير إذنه صلوة للرحم أو لشراء بضاعة لا توجد إلا فيه أو للتداوى أو غير ذلك من موارد الحاجة العرفية، إلا أن يبلغ الأمر حد الاضطرار المسوّغ للحرام. نعم لا بأس بالدخول في الأراضي المكشوفة غير المسورة و إن كانت مغصوبة.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٣، ص: ١٥٨

(مسألة ٣١): يجوز للمالك انتزاع العين المغصوبة من الغاصب، و إذا امتنع لدعواه استحقاق المغصوب كان له رفعه للحاكم الشرعي، و إذا امتنع من الترافع له كان له انتزاعها منه قهراً عليه و إن استلزم التصرف في ماله - بمثل دخول الدار و فتح القفل - أو الترافع لحاكم الجور بل له التصرف بإتلاف ماله إذا توقف عليه تحصيل العين المغصوبة بمثل كسر القفل و نقب الجدار و وطء الزرع و قتل كلب الحراسة، مع الاقتصار على ما هو الأقل خسارةً فالأقل، و لا ضمان حينئذ. نعم إذا توقف ذلك على بذل مال من مالك العين المغصوبة أو غيره لم يكن لبأذله مطالبته الغاصب به.

(مسألة ٣٢): إذا تعمد الغاصب الغصب فوقع له مال عند مالك العين المغصوبة كان لمالك العين المغصوبة أن يأخذ من ذلك المال بمقدار حقه من باب المقاصة، التي تقدم الكلام فيها و في شروطها في آخر كتاب الدين، و عليه رد الزائد له. و إذا توقف استيفاء الحق على بيع المال الذي وقع في يد المغصوب منه فالأحوط وجوباً استئذان الحاكم الشرعي فيه.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٥٩

كتاب إحياء الموات

إشارة

الأرض على قسمين.

الأول: الأرض العامرة ببناء أو زرع، فإن كانت مملوكة لشخص بالإحياء أو الشراء فهو، وإن لم تكن مملوكة - كالأغابات - فهي تملك بالسبق إليها وحياتها بقصد التملك، كسائر المباحات الأصلية.

الثاني: الأرض الميتة، وهي الخالية من البناء والزرع. وهي محل الكلام في المقام.

(مسألة ١): يجوز إحياء الأرض الميتة بالأصل ويجرى عليها بالإحياء حكم الملك سواء كان المحيي لها مسلماً - مؤمناً أو مخالفاً - أم كافراً.

(مسألة ٢): لا تملك الأرض الميتة بغير الإحياء كالتسجيل في الطابو هبة من الدولة أو شراء منها، بل تبقى على إباحتها الأصلية، فيجوز لكل أحد تملكها بالإحياء وليس لمن سجلت الأرض باسمه حق منعه منها، فضلاً عن إزالة بنائها ونحوه مما يتحقق به الإحياء، نعم لا يجب عليه أن يتنازل للمحیی في دائرة الطابو، بل له الامتناع منه وأخذ مال في مقابله. وعلى ذلك لا يجوز لمن سجلت الأرض باسمه من دون إحياء بيع الأرض ما دامت ميتة، إذ لا بد في المبيع من كونه مملوكاً للبائع. نعم له أن يأخذ المال في مقابل التنازل لدافعة في دائرة الطابو.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٠

(مسألة ٣): الأرض المملوكة إذا ترك المالك عمارتها حتى خربت جاز لغيره عمارتها، سواء لم يكن لها مالك عرفاً - كأراضي الأمم السالفة التي لا بقية لها معروفة - أم كان لها مالك معلوم أو مجهول، و سواء كان المالك الأول قد تملكها بالإحياء أم بغيره، كالإرث والشراء ونحوهما، و سواء كان الترك للإعراض عن نفس الأرض أو عن عمارتها أم للعجز عن العمارة أم لدواعٍ أخرى، كالانشغال بما هو أهم. نعم لا بد من مضي مدة معتد بها، بحيث يصدق بأنه أخرجها.

(مسألة ٤): إذا كان ترك المالك عمارتها حتى خربت بسبب منع ظالم من عمارتها فالظاهر عدم جواز إحيائها بغير إذن المالك. إلا أن يستمر الخراب بعد ارتفاع المنع، بحيث يصير بوسعه أن يحييها، فيترك إحياءها، فيجوز حينئذ لغيره إحيائها. وأولى بالجواز ما إذا صار ذلك سبباً في الإعراض عن الأرض.

(مسألة ٥): الأحوط وجوباً عدم مزاحمة المالك الأول إذا أراد السبق لإحياء الأرض التي تركها حتى خربت، فلا يسبقه غيره في الإحياء. نعم إذا أحيها غيره فليس له المطالبة بها ليحييها هو، بل الحق للثاني وحده.

(مسألة ٦): الأحوط وجوباً عدم إحياء الأرض إذا كان عدم إحياء المالك الأول لحاجته له في الأرض غير الإحياء، كما لو أراد أن ينتفع بحشيشها أو قصبها أو يجعلها مرعى لأنعامه أو نحو ذلك مما لا يصدق معه أنه ترك الأرض.

(مسألة ٧): ما في الأرض الخربة من الأخشاب والأحجار والحديد وأصول الشجر وغير ذلك إن أحرز إعراض مالكه عنه جاز تملكه، وكذا إذا كان تابعا لأرض خربة قد باد أهلها أو انجلوا عنها. وفي غير ذلك لا يجوز تملكه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦١

بل لا بد من مراجعة مالكه مع معرفته والفحص عنه مع الجهل به، ومع اليأس من العثور عليه يجرى عليه حكم مجهول المالك الذي يأتي في آخر كتاب اللقطة.

(مسألة ٨): الأوقاف إن كانت في القرى القديمة التي خربت و باد أهلها أو انجلوا عنها تملك بالإحياء. أما في غير ذلك فهي باقية على الوقفية، ومع الجهل بوجه الوقفية يجرى ما تقدم في كتاب الوقف.

(مسألة ٩): يشكل ملكية الأرض بالإحياء إذا كان الإحياء لا بقصد حيازة الأرض و تملكها، بل كان لمجرد قضاء وطر منها، كما لو زرع الخارج للترهه أيام الربيع في الأرض زرعا ليأكل منه في وقت نزهته، أو بنى فيها بناء لينتفع به مؤقتاً. نعم لا إشكال في تملكه لها بعد الإحياء بمجرد الحيازة بقصد التملك، نظير ما تقدم في الغابات.

(مسألة ١٠): لا- يشترط في حصول الملك بالإحياء المباشرة، بل يكفي التوكيل فيه، فإذا أحيى الوكيل الأرض للموكل مجاناً أو بضمن ملكها الموكل.

و كذا الحال للولى بالإضافة للمولى عليه، نعم في كفاية التبرع عن الغير في الإحياء ابتداء من دون توكيل في ملكية المتبرع عنه إشكال، بل منع. و حينئذ يشكل ملكية المحيى لها أيضاً، لأنه لم يقصد التملك، كما يظهر مما تقدم.

(مسألة ١١): إحياء الأرض عبارة عن فعل ما يصدق معه أعمارها عرفاً كجعلها مزرعة أو داراً أو محلاً تجارياً أو مخزناً للحبوب أو حظيرة للحيوانات أو غير ذلك، و مع عدم حصول شيء من ذلك لا إحياء. نعم قد يتحقق التحجير الذى يأتى الكلام فيه.

(مسألة ١٢): من ملك أرضاً بالإحياء أو غيره يثبت له الحق في حريمها كالطريق و النهر و المرعى و نحو ذلك مما يتوقف عليه الانتفاع بها بالوجه المعدة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٢

له على ما يأتى تحديده، فلا يجوز لغيره تملكه بالإحياء و لا بالتصرف تصرفاً ينافى الوجه المطلوب من الحریم.

(مسألة ١٣): حد الطريق المبتكر مع التشاح خمسة أذرع- تقارب المترين و نصفاً- و يستحب سبعة أذرع- تقارب الثلاثة أمتار و نصفاً- بمعنى:

أن من كانت له أرض، و أراد الآخر أن يحيى أرضاً في الجهة المقابلة فلا بد أن يتباعد عنه من أجل فسح المجال بالمقدار المذكور. و كذا إذا أحيى أرضاً تبعد عن الطريق العام فإن له الطريق إليها بالمقدار المذكور. أما إذا اتفقا على الأكثر أو الأقل فلهم ذلك، إلا أن يكون مضراً بالمارة فلا بد من سعة الطريق بما يناسبهم.

(مسألة ١٤): إذا اتفق الطرفان عند إحياء الجانبين على جعل الطريق دون الحد و لم يكن مضراً بالمارة، ثم بعد ذلك كثر المارة و احتاجوا لسعة الطريق لم يجب على الطرفين توسيعه من ملكهما. كما أنه إذا اتفق الطرفان على جعل الطريق أكثر من الحد و جرى عليه المارة مدة من الزمان لم يكن لأحد الطرفين أو كليهما تضيقه و إن لم يضر بالمارة.

(مسألة ١٥): إذا كان الطريق مطروقا بمرور القوافل أو السيارات في الأرض الموات قبل إحياء جانبه لا يجوز تضيقه بإحياء جانبه مهما كان واسعاً، و الحد المتقدم إنما هو للطريق المبتكر عند إحياء الجانبين.

(مسألة ١٦): حریم البئر التى تحفر فى الموات لسقى الإبل و نحوها أربعون ذراعاً- تقارب العشرين متراً- من جوانبها الأربعة، ليكون ذلك المكان مجمعا للإبل حين السقى. أما إذا حفرت لسقى الزرع فحريمها ستون ذراعاً تقارب الثلاثين متراً- من جوانبها الأربعة ليكون ذلك مجمعا للحيوانات التى تنقل الماء لسقى الزرع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٣

(مسألة ١٧): لا يجوز لأحد أن يحفر بئراً تضر ببئر سابقه على بئر لغيره، و لا عيناً تضر بعين سابقه لغيره إذا كان الضرر معتداً به.

(مسألة ١٨): حریم النهر العام و المستحدث لشخص خاص الموضع الذى يجعل فيه ترابه عند حفره و تنظيفه و الطريق الذى يعبر عليه المارة من جانبه.

(مسألة ١٩): حریم الدار الطريق إليها من جهة بابها، بالمقدار المتقدم فى تحديد الطريق. و أما ما زاد عليه مما قد يحتاج إليه للإلقاء القمامة و نحوها فالظاهر عدم ثبوت الحریم فيه، إلا أن يتخذ صاحب الدار مكاناً لذلك و يستغله مدة من الزمن ففى جواز مزاحمته حينئذ فى ذلك المكان إشكال.

(مسألة ٢٠): ما يخصص فى بعض البلاد من المواضع العامة كالمنتزهات و الساحات و المراعى و البيادر و الغابات و المقابر- لا يتعين بمجرد تعيين الموضع رسمياً أو باتفاق أهل البلد، بل لا بد مع ذلك من استغلالهم له فيما أعد له و جريهم على ذلك مدة معتداً بها.

(مسألة ٢١): كما يملك الإنسان الأرض بالإحياء و يثبت له الحق فى حريمها، كذلك يثبت له الحق فيها و فى حريمها بالتحجير مقدمة

للإحياء، كتحديد الحدود و حفر الأسس مقدمة لبنائها بل و كذا بناء الأسس إذا لم يبلغ مرتبة يتحقق به الإحياء عرفا، فإن ذلك يوجب الحق في الأرض و في الحريم المناسب لما يراد بالإحياء، و أمد الحق المذكور هو الزمن الذي يتعارف بين التحجير بالوجه الحاصل و الإحياء، فإن طالت المدة سقط حق التحجير، و كان للغير المبادرة للإحياء. نعم إذا كان التحجير بشيء مملوك للمحجر، كبناء الأسس أشكال التصرف فيه ما لم يثبت إعراضه عنه و كذا إذا صدق عرفا تعطيله للأرض. لكن الأحوط وجوبا حينئذ مراجعته الحاكم الشرعى. نعم لو تصرف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٤

فيه من دون ذلك فإزاله كان ضامنا و صح منه الإحياء و ملك الأرض به.

(مسألة ٢٢): من حفر بئرا أو استنبط عينا أو شق نهرا للزرع ثبت له حق التحجير في الأرض التي من شأنها أن تزرع بتلك البئر أو العين أو ذلك النهر، بل يثبت له الحق بالشروع في حفر البئر أو استنباط العين أو حفر النهر على النحو المتقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٢٣): التحجير و إن لم يوجب ملكية الأرض المحجورة- فلا يجوز بيعها- إلا أنه يوجب حقا فيها يمكن المصالحة عليه بعوض.

(مسألة ٢٤): لا- أثر لتحجير ما لا- يراد إحياءه أو ما يعجز المحجر عن إحيائه، فلا يثبت به حق مانع من إحياء غيره، ليتمكن المصالحة عليه بعوض.

نعم يجرى في المواد التي يحجر بها- من بناء أو نحوه- ما تقدم في المسألة (٢١).

(مسألة ٢٥): من بنى حائطا حول قطعة من الأرض، فإن عدّ ذلك إحياء لها ملكها، كما لو جعلها حظيرة للحيوانات أو موضعا لجمع الحبوب أو نحو ذلك، و إلا كان محجرا لها و جرى حكم التحجير المتقدم، كما لو بناه مثلا من جوانبها الأربعة من دون باب يفضى منه للخارج.

(مسألة ٢٦): الأراضي المنسوبة للقبائل لمجاورتها لمساكنهم إذا لم تكن مملوكة لهم بالإحياء فإن كانت مخصصة منهم للانتفاع بها بمثل الرعى و الزهة و نحوها كانت من حريم أملاكهم، نظير ما تقدم في المسألة (٢٠) و لا يسوغ لغيرهم إحيائها و مزاحمتهم فيها، بل لا- يجوز ذلك لبعضهم من دون رضا الباقين، و إن لم تكن مخصصة منهم لذلك فلا- حق لهم فيها و جاز لبعضهم و لغيرهم الانتفاع بها، و تملكها بالإحياء من دون إذنهم، و يحرم عليهم المنع من ذلك أو أخذ العوض عليه. كما أنها لو قسمت بينهم بالتراضي من دون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٥

إحياء فلا أثر للقسمه، فهي نظير الصحارى المجاورة للمدن التي يجوز لكل أحد إحيائها، و به تتسع المدن.

(مسألة ٢٧): المواضع العامة التابعة للمدن- كالطرق و الساحات و المنتزهات- إن صارت من الموات عرفا جاز لكل أحد إحيائها و تملكها، كما لو ماتت تبعا لموت المدينة أو المحلة التابعة لها، و كما لو هجر المنتزه أو الطريق حتى صار مزبلة أو مستنقعا. و إن لم تصر من الموات عرفا فمع احتياج الناس إليها لا يجوز مزاحمتهم فيها إلا مع الضرورة فلا بد من مراجعته الحاكم الشرعى لتشخيص مرتبة الضرورة التي يقطع معها برضا الشارع الأقدس بالتصرف. و مع استغناء الناس عنها يجوز الاستيلاء عليها و أخذها بالعوض أو جعلها لمنفعة عامة بدلا عما كانت عليه. و كل ذلك بإذن الحاكم الشرعى.

(مسألة ٢٨): يحرم على الإنسان أن يتصرف في ملكه تصرفا يسرى إلى ملك جاره بنحو يضر به ضررا لا يتعارف بين الجيران، كما لو أجرى الماء بنحو يسرى هو أو رطوبته لحائط الجار فيضر به، سواء كان ترك التصرف المذكور مضرا به أم لم يكن، و لو فعل كان ضامنا لما يحدثه من الضرر. أما إذا كان التصرف مضرا بالجار من دون أن يسرى إلى ملك الجار، كما إذا رفع حائطه فمنع الهواء أو الشمس عنه فهو جائز، إلا أن يكون ضرر الجار كثيرا جدا ففى الجواز إشكال. هذا فى غير البئر و العين، أما فيهما فلا يجوز الإضرار، كما تقدم في المسألة (١٧).

(مسألة ٢٩): قد حث الشارع الأقدس على حسن الجوار والإحسان للجار، ففي وصية أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «والله الله في جيرانكم، فإنهم وصية نبيكم ما زال يوصي بهم حتى ظننا أنه سيورثهم»، و عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «الجار كالنفس. و حرمة الجار على الجار كحرمة أمه». و قد استفاضت الأخبار بأن حسن الجوار معمر الديار و يزيد في الرزق و الأعمار. كما أكد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٦

الشارع الأقدس أيضا في الزجر عن أذى الجار، ففي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «من كف أذاه عن جاره أقاله الله عثرته يوم القيامة»، و في حديث آخر: «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يؤذى جاره»، و في حديث ثالث: «من آذى جاره حرّم الله عليه الجنة، و مأواه جهنم و بس المصير، و من ضيع حقّ جاره فليس منا».

(مسألة ٣٠): يستحب للإنسان أن يعين جاره- بل كل مؤمن- فيما يقدر عليه، و من ذلك إعانته في مسكنه إن احتاج إلى شيء منه.

(مسألة ٣١): إذا أذن الجار لجاره بالتصرف في منزله و استغلاله، كما إذا أذن له في أن يضع فرسه في حظيرته، أو يضع سقف غرفته على حائطه، أو يجري ماءه في بالوعته فلذلك صورتان.

الاولى: أن يرجع إلى تعهد الأذن باستحقاق الجار للأمر المأذون فيه على تقدير فعل المقدمة من قبله و يفعل الجار المقدمة بناء على التعهد المذكور فيكون مرجع الإذن في الأمور المتقدمة مثلا إلى تعهد الأذن لجاره بأنه إن اشترى فرسا كان له أن يضعه في حظيرته، و إن أقام بقيه حيطان الغرفة و هيا السقف كان له أن يضعه على حائطه، و إن شق المجرى للبالوعة كان له أن يجري ماءه فيه حتى يستقر فيها، و يفعل الجار المقدمات المذكورة اعتمادا على التعهد المذكور، و حينئذ لا يجوز للأذن العدول عن إذنه و لا يترتب الأثر على عدوله بعد فعل المقدمات المذكورة قبل فعل الأمر المأذون فيه، فضلا عما لو باشر بفعله.

الثانية: أن لا يرجع الإذن إلى التعهد بالنحو المذكور، و حينئذ إن كان الأمر المأذون فيه مبنيا على التكرار- كوضع الفرس في الحظيرة و إجراء الماء في البالوعة- كان للأذن العدول عن الإذن بعد الشروع في العمل المأذون فيه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٧

فضلا عما قبله. و إن لم يكن الأمر المأذون فيه مبنيا على التكرار، بل كان من شأنه البقاء بنفسه- كوضع سقف الغرفة على حائطه- فلا إشكال في أن له العدول عن الإذن قبل فعل الأمر المأذون فيه، و كذا بعده إذا لم يبتن الإذن على استمرار الأمر المأذون فيه، بل على فعله مؤقتا، فله أن يأمره حينئذ برفع سقف الغرفة مثلا متى شاء، سواء أضر ذلك بالجار أم لا. و أما إذا ابنتى الإذن على استمرار الأمر المأذون فيه فإنما يجوز العدول عن الإذن إذا لم يكن العدول عن التصرف مضرا بالجار، أما مع إضراره به فلا يجوز، كما لو كان رفع السقف مثلا موجبا لتلف البناء أو نقصه على الجار. إلا أن يتدارك الأذن الضرر الحاصل، فيجوز له حينئذ العدول. و يجري هذا التفصيل في كل من أذن لغيره بالتصرف في ملكه، و لا يختص بالجار مع جاره.

(مسألة ٣٢): إعراض المالك عن ملكه لا يوجب زوال ملكيته له، بل هو راجع للرضا بتملك غيره له، فمن سبق إلى تملكه ملكه منه. فإن خرج المالك الأول عن السلطنة- بموت أو جنون أو غيرهما- قبل تملك الغير بقى على ملكه و لم يجوز تملكه. نعم لو شك في عروض ذلك كان للغير البناء على عدمه، فله تملكه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٨

تتميم في المشتريات

و هي أمور.

الأول: الأوقاف للجهات العامة أو الخاصة، و الاشتراك فيها تابع لكيفية وقفها، و قد تقدم في آخر الفصل السابع من كتاب الوقف

حكم تشاح الموقوف عليهم فى الانتفاع به.

الثانى: المساجد و المشاهد المعدة للزوار. و قد سبق فى مبحث مكان المصلى من كتاب الصلاة حكم السبق إلى مكان فيها و فروع ذلك. نعم الظاهر استمرار حق الاختصاص إلى الليل و عدم الاستمرار إلى اليوم الثانى، حتى لو أبقي متاعه فيه. إلا أن يبقى بنفسه فيه أو يسبق إليه فى اليوم الثانى فيتجدد له الحق فيه.

(مسألة ٣٣): يجوز لكل مسلم إشغال المسجد بالصلاة و سائر العبادات و التدريس و غيره حتى النوم و البيع و الشراء، إلا ما كان على نحو تهتك به حرمة المسجد. و من سبق إلى مكان فيه فهو أحق به كما أشرنا إليه آنفا. نعم الظاهر تقدم الصلاة فيه على غيرها. و المتيقن منه الصلاة فى أوقات الفرائض جماعة بالوضع المتعارف عليه فى ذلك المسجد، فلا يجوز مزاحمتها. بل الأحوط و جوبا ذلك فى الصلاة فرادى عند دخول الوقت، أما بعد ذلك فالظاهر عدم الأولوية للصلاة، إذا أمكن الإتيان بها فى موضع آخر من المسجد.

(مسألة ٣٤): يجوز إشغال المشاهد المشرفة بما يجوز به إشغال المساجد، نعم الظاهر تقدم العبادات - من الصلاة و قراءة القرآن و غيرها و وظائف الزيارة على غيرها، فلا يجوز مزاحمة غيرها لها. و الظاهر عدم تقديم وظائف الزيارة على غيرها من أنواع العبادة عند التراحم. نعم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٦٩

الظاهر عدم جواز المزاحمة بنحو يقتضى تعطيل المشهد عن وظائف الزيارة بالمقدار المعتد به، إلا عند دخول وقت الصلاة فلا مانع من إشغال المشهد بها مع سبق المصلين و إن استلزم التعطيل عن وظائف الزيارة.

الثالث: الأسواق. و المراد بها الساحات الواسعة التى لا تختص بشخص أو جهة و التى تبنى الناس على عرض بضائعهم فيها للبيع و الشراء على نحو العموم. و يجرى فى السبق إليها ما يجرى فى المساجد و المشاهد.

الرابع: الطرق. و هى على قسمين.

الأول: الطرق غير النافذة و هى المحاطة بالبناء من جوانبها الثلاثة.

الثانى: الطرق النافذة و هى المحاطة بالبناء من جانبيين فقط.

(مسألة ٣٥): الطريق غير النافذ - و هو المسمى فى عرفنا بالدريئة مختص بمن له باب مفتوح فيه و هو مشترك بينهم. نعم لا- يحتاج تصرف كل منهم فيه بالعبور و الجلوس و غير ذلك إلى استئذان الآخرين حتى لو كان فيهم قاصر. بل الظاهر أنه يجوز لبعضهم أن يوسع بابه أو يفتح بابا أخرى أو نافذة إلى الطريق المذكور من دون إذنهم. إلا أن يكون التصرف بذلك أو غيره مضرا ببعضهم فلا بد من استئذانهم. و كذا إذا وقع الاتفاق بينهم و التصالح على أن لكل منهم نحو خاصا من التصرف، فإنه لا يجوز لأحدهم الخروج عنه إلا بإذن الباقيين.

(مسألة ٣٦): لا يجوز إخراج الأجنحة الشاغلة للفضاء و حفر السرايب و البلايع الشاغلة للباطن و نصب الميازيب فى الطريق غير النافذ إذا كان مملوكا بالأصل لأصحاب الدور التى فيه فاتفقوا على جعله طريقا بينهم، إلا أن يأذنوا فى ذلك. و أما إذا لم يكن مملوكا لهم و إنما صار طريقا بسبب أحيائهم لجوانبه فالظاهر جواز الجميع من دون إذن، إلا مع الإضرار بالمارة و مزاحمته للعبور لكون الجناح منخفضا مثلا فلا يجوز. بل لو كان مضرا بالطريق عرفا من دون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٠

أن يزاحم العبور ففى جوازه إشكال، كما لو كان موجبا لظلام الطريق أو حبس الهواء عنه.

(مسألة ٣٧): إذا كان الطريق غير النافذ محجوبا بباب أو نحوه لم يحل لغير أهله التصرف فيه بالمرور أو الجلوس أو غيرهما إلا بإذنهم، و إن لم يكن محجوبا جاز التصرف فيه بغير إذنهم تصرفا لا يضرّ بهم.

(مسألة ٣٨): من كان لملكه حائط مسدود فى الطريق غير النافذ ليس له أن يفتح بابا له إلا بإذن أربابه و هم أصحاب الأبواب

المفتوحة فيه.

(مسألة ٣٩): إذا أُلغى أحد أصحاب الطريق غير النافذ بابه لم يسقط حقه فيه إلا أن يصلحه بقیة أرباب الطريق عن حقه، بحيث يتنازل لهم عنه و يجعله لهم.

(مسألة ٤٠): الطريق النافذ من المشتركات العامة التي لا يختص بها أحد، فيجوز لكل أحد التصرف فيه بالعبور والجلوس والنوم والبيع والشراء وغيرها. ولا يجوز لأحد منعه و مزاحمته من قضاء و طره. نعم لا بد في جميع ذلك من أن لا يضر بالمارة، و إلا كان معتديا ضامنا لما يحدث من ضرر عليهم بسببه.

(مسألة ٤١): من سبق إلى مكان في الطريق كان أحق به ما دام فيه، و كذا إذا قام عنه و أشغله برحله و متاعه، فإنه لا يجوز لغيره التصرف فيه مهما طال الزمان. نعم إذا لم يشغله بشيء سقط حقه و جاز لغيره إشغاله، سواء كان حين قيامه ناويا للعود أم لا.

(مسألة ٤٢): يجوز التصرف في الطريق النافذ- بإنشاء الأبواب و النوافذ عليه و إخراج الأجنحة و نصب الميازيب و حفر البلايع و السرايب و نحو ذلك ما لم يضر بالمارة بنحو يزاحم العبور، بل الأحوط وجوبا الترك إذا كان مضرا
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧١

بالطريق عرفا من دون أن يزاحم العبور. كما لو كان موجبا لظلامه أو حبس الهواء عنه. نظير ما تقدم في الطريق غير النافذ.

الخامس: مياه البحار و الشطوط و الأنهار الكبار و الصغار التي جرت من العيون أو السيول أو ذوبان الثلوج. و كذا مياه العيون التي تفجرت بنفسها و مياه الغدران و المستنقعات في الأرض الموات.

(مسألة ٤٣): المياه المشتركة من المباحات الأصلية لا يجوز لأحد منع الناس عنها، كما لا يجوز لبعضهم بيعها قبل حيازتها و تملكها. نعم يجوز لبعضهم مصالحة الآخرين على عدم استغلاله الماء في مقابل عوض يدفعه له.

(مسألة ٤٤): من سبق إلى شيء من المياه المشتركة كان أحق بالانتفاع به بالسقي و غيره، و من حاز شيئا منه ملكه.

(مسألة ٤٥): من شق نهرا من المياه المشتركة في أرضه أو في أرض موات بقصد الحيازة لمائه ملك ماءه و لا يجوز لأحد مزاحمته فيه.

(مسألة ٤٦): من فجر عينا أو حفر بئرا في أرض موات بقصد الحيازة لمائها كان الماء له، و كذا إذا تفجرت العين أو حفرت البئر في ملكه و إن لم تكن بقصد الحيازة.

(مسألة ٤٧): إذا حفر غاصب الأرض بئرا فيها أو فجر عينا فيها كان مأوها لصاحب الأرض المغصوبة فلا يجوز التصرف فيه بغير إذنه، و لا يكفي إذن الغاصب. نعم إذا جرى الماء بنفسه أو بفعل الغاصب فسقى بنفسه أرض الغير من دون أن يستولى عليه صاحب الأرض و لا يستند جريانه في متعرجات الأرض إليه لم يكن على صاحب الأرض إثم و لا ضمان، بل يكون ذلك على الغاصب وحده.

(مسألة ٤٨): من صنع على حافة الماء المشترك- الذي تقدم أنه من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٢

المباحات الأصلية- مسنأة أو نحوها مما يتيسر معه الاستقاء من الماء كان أولى بها، و لا يجوز لغيره مزاحمته فيها و يجوز له التنازل عنها لغيره، بل يجوز له المصالحة عن حقه فيها بعوض على كراهة. و ليس له بيع الماء بنفسه لعدم كونه مملوكا له. و هذا بخلاف ما إذا كان الماء مختصا بشخص واحد أو أشخاص خاصين، فإنه يجوز لصاحب الماء أن يبيع لغيره الماء بنفسه، و كذا يجوز للشريك بيع حصته منه.

(مسألة ٤٩): المياه الخاصة إن كانت في أرض محجوبة لم يحل التصرف فيها بالشرب و الغسل و نحوها بغير إذن مالئها. أما إذا كانت في أرض مكشوفة فإنه يجوز التصرف فيها بذلك للعابرين و الواردين من غير حاجة لإذن المالك ما لم يضرروا بالماء. نعم لا يجوز سقى الزرع به و لا خزن مقدار كثير منه، و نحوه من الاستعمالات المهمة المقصودة من المياه المذكورة إلا بإذن المالك.

(مسألة ٥٠): من نصب على نهر غيره رحي أو غرس عليه أشجارا فإن لم يكن يأذن صاحب النهر لم يمنع ذلك صاحب النهر من نقل النهر أو تحويل مجراه أو تغويره و إماتته. و كذا إذا كان يأذنه، إلا أن يرجع إذنه في ذلك إلى تعهده بإبقاء النهر لصلاح ذلك الشيء الذى أذن فيه على تقدير إحداثه و يكون إحداثه من قبل صاحبه مبنيا على التعهد المذكور.

(مسألة ٥١): إذا اجتمع جماعة على ماء مباح من أجل استغلاله و الانتفاع به لم يكن لبعضهم الاستئثار به و منع الآخرين منه، و لو بتحويل مجراه لصالحة وحده. و حينئذ إن كفاهم فلا إشكال، و إن لم يكفهم فلذلك صورتان. الأولى: أن يتعاقبوا على الماء بأن يكون بعضهم أسبق من بعض، كما إذا أحياى جماعة على التعاقب الأراضى المحيطة بالماء لزراعتها مثلا، و حينئذ

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٣

يكون الحق للأسبق فالأسبق فى أخذ مقدار حاجته لسقى الأرض التى سبق منه إحيائها. أما الأرض التى يريد إحياءها لاحقا بعد إحياء غيره فلا يكون له الحق فى أخذ ما تحتاج إليه إلا بعد أن تكتفى الأراضى المحيطة قبلها من قبل غيره.

فإذا أحياى زيد دونما من الأرض ثم أحياى عمرو دونما ثم أحياى بكر دونما، ثم أراد زيد أن يحيى دونما آخر، كان زيد مقدما على الباقين فى سقى دونمه الأول، و ليس له سقى دونمه الآخر إلا بعد اكتفاء دونم عمرو و دونم بكر.

هذا كله مع شحة الماء من أول الأمر، و أما لو كان وافيا بحاجتهم من أول الأمر ثم شح بعد ذلك ففى ترجيح الأسبق منهم إشكال. الثانية: أن يجتمعوا على الماء دفعة واحدة و حينئذ لا ترجيح لبعضهم، بل يجب عليهم تقاسم الماء بالسوية و يقتصر كل منهم على سهمه منه. نعم فى الصورتين معا لو صالح بعضهم بعضا على التنازل عن حقه من الماء بعوض كان له حقه منه.

(مسألة ٥٢): مع شحة الماء و احتياج المتشاحين لقسمته، فقسمة بأحد وجهين.

الأول: قسمته بالأجزاء بأن يستقى كل منهم مقدارا من الدلاء أو يفتح كل منهم نهرا ضيقا بمقدار حصته من الماء.

الثانى: المهايأة بأن يتفقوا بينهم على أن لكل منهم على التعاقب أن يستقل بالماء كله مدة معينة، كساعة أو يوم أو أسبوع. و الوجه الأول هو الأصل، و لا- ينفذ عليهم الثانى إلا برضاهم، فإن اتفقوا عليه إلى مدة معينة لزمهم العمل عليه فى تلك المدة، و لا يجوز لبعضهم الخروج عنه إلا برضا الباقين.

و إن اتفقوا مؤقتا من دون تحديد مدة كان لهم العدول عنه إلى الأول. نعم لا يجوز لمن استوفى نوبته العدول عنه إلا بعد استيفاء الباقين لنوبتهم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٤

و لا- يفرق فى الوجهين بين الماء المشترك بنحو العموم الذى يتشاح عليه المستفيدون منه و الماء المملوك المشترك بين جماعة خاصين.

(مسألة ٥٣): تنقية النهر المشترك بين جماعة خاصين عليهم كلهم إن أرادوا ذلك، و إن اختلفوا فإن كانت التنقية ضرورية للنهر بأن كان ينقص نقصا معتادا به بدونها لزم المخالف بالاشتراك فى نفقة التنقية أو ببيع حصته من النهر أو نحو ذلك مما يجمع بين الحقوق، و لو بالرجوع للحاكم الشرعى مع التشاح و التخاصم- نظير سائر موارد الشركة- لو احتاج الأمر المشترك للنفقة. و إن لم تكن التنقية ضرورية، بل كانت فائدها تحسين النهر لا غير لم يلزم المخالف بشيء. و فى كلا الحالين لو أقدم بعضهم على التنقية من دون مراجعة الآخرين تحمل هو نفقتها كاملا و ليس له إلزام الآخرين بدفع ما يناسب حصتهم منها. إلا أن يكون مفوضا من قبلهم.

السادس: المراعى فى الأرض الموات غير مملوكة لأحد. فلكل أحد الانتفاع بها و ليس لأحد أن يحميها و يمنع غيره منها. أما المراعى فى الأرض المملوكة لو اتخذها مالكة مرعى لأنعامه فهى تختص به و ليس لأحد الرعى فيها إلا بإذنه.

السابع: ما فى الأرض الموات غير المملوكة لأحد من المعادن و غيرها كالحصى و الرمل و الحجر و الحطب و غيرها، فلكل واحد ما

سبق إليه منها ولا يجوز لأحد أن يحميها ويمنع غيره منها. نعم يثبت في المعدن الخمس بالشروط المتقدمة في كتاب الخمس. والحمد لله رب العالمين
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٥

كتاب اللقطة

إشارة

المراد باللقطة هنا كل ضائع عمن يختص به. وهو إما إنسان أو حيوان أو غيرهما من الأموال. والأول يسمى لقيطا، والثاني يسمى ضالة، والثالث يسمى لقطه بالمعنى الأخص، وإليه ينصرف إطلاق لفظ اللقطة. فيقع الكلام في فصول ثلاثة.

الفصل الأول في اللقيط

وهو الطفل الضائع الذي لا يعرف أهله، سواء علم بأنه منبوذ من أهله قد تعمدوا تركه لعجز عن تربيته أو لخوف العار والفضيحة أو لغير ذلك، أم علم بأنه قد ضاع على أهله أو نهب منهم ثم نبذ، أم علم بأن أهله قد هلكوا من دون أن يعرفوا بقى وحده، أم جهل حاله. وهو محكوم بالحرية، إلا أن يعلم برقيته، فيلحقه حكم الضالة الآتى.

(مسألة ١): يجب التقاط الطفل الضائع، إذا خيف عليه التلف لو لا الالتقاط، وكان محكوماً عليه بأنه محترم الدم، كما لو علم بأنه من مسلم أو ذمى، أو كان في بلد يغلب عليه المسلمون أو أهل الذمة أو هما معا. أما لو لم يخش عليه التلف فلا يجب التقاطه، ولو لم يحكم بأنه محترم الدم وخشى عليه التلف ففي جواز تضييعه وعدم التقاطه إشكال.

(مسألة ٢): إذا التقط الطفل الضائع ملتقط كانت ولايته له، فيجب عليه رعايته وحضنته إلى أن يجد أهله أو من له الولاية عليه فيدفعه إليهم. ويجب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٦

عليه الفحص عنهم بالنحو المتعارف حتى يتحقق اليأس من العثور عليهم. إلا أن يعلم بكونه منبوزاً من قبلهم قد أعرضوا عن القيام فيه بمقتضى ولايتهم عليه.

(مسألة ٣): إنما تثبت الولاية للملتقط إذا كان بالغا عاقلاً حراً، فلا أثر لالتقاط الصبي والمجنون ولا لالتقاط العبد إلا إذا كان ياذن مولاه.

(مسألة ٤): إذا كان اللقيط محكوماً بالإسلام - كما إذا علم بإسلام أحد أبويه أو كان في بلد يغلب عليه المسلمون - فلا بد في ولاية الملتقط عليه من أن يكون مسلماً، وإلا - وجب عليه حفظه وتكون ولايته للمسلمين. والأحوط وجوباً مراجعته الحاكم الشرعى فى أمره.

(مسألة ٥): إذا كان مع اللقيط مال حكم بأنه ملك له، لكن كثيراً ما تقوم القرينة على خلاف ذلك، مثل كون المال مجعولاً معه ممن ينبذه ويتركه لأجل أن ينفقه عليه الملتقط، أو كون المال لغيره قد تركه قسراً عليه، كالطفل الذى ضاع من أهله ومعها مال لهم لا يناسب كونه ملكاً له. ويجرى على الأول حكم المال المأذون فى إنفاقه عليه، وعلى الثانى حكم مجهول المالك.

(مسألة ٦): إذا وجد متبرع ينفق على اللقيط أنفق عليه، ومنه ما إذا كان معه مال قامت القرينة على إذن صاحبه فى إنفاقه عليه، كما أشرنا إليه فى المسألة السابقة، وكذا إذا تهيأ الإنفاق عليه من الأموال المعدة للفقراء كالحقوق الشرعية ونحوها إذا كان مصرفاً لها. ومع عدم الأمرين فإن كان له مال أنفق عليه منه، وكذا إن أمكن اكتسابه بعمله وتعيشه من كسبه. ومع تعذر ذلك أيضاً ينفق عليه

الملتقط من ماله، وحينئذ إن أنفق عليه بقصد التبرع المحض فلا رجوع، وإن لم يقصد التبرع حين الإنفاق، بل كان الإنفاق بقصد الرجوع كان له الرجوع عليه إذا كبر إن كان له مال، وإن لم يكن له مال فلا رجوع، بل يحسب له ما أنفق منه من ماله (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٧ صدقة.

(مسألة ٧): إذا أنفق الملتقط من ماله على اللقيط برجاء أن يكون ولاؤه له لم يلزم ذلك اللقيط، بل له أن يوال - بعد أن يكبر - من يشاء. وحينئذ فإن والى الملتقط لم يرجع الملتقط عليه بما أنفق حتى لو كان اللقيط موسرا. وإن والى غيره وجب عليه مع يساره أن يؤدي للملتقط ما أنفق، وإن لم يكن موسرا لم يجب عليه شيء، وحسب للملتقط ما أنفق صدقة. والظاهر عدم وجوب مراجعة الحاكم الشرعي في جميع ذلك، بل ينفذ تصرف الملتقط مع مراعاته لمصلحة اللقيط.

(مسألة ٨): اللقيط إن عرف أهله فذاك، وإلا - كان ميراثه للإمام عليه السلام و عليه ضمان جريرته. إلا أن يكبر فيوالى الملتقط أو غيره، فيكون ميراثه لمن يواليه و جريرته عليه.

(مسألة ٩): المراد بالولاء أن يوالى شخصا آخر على أن يضمن جريرته، بأن يتحمل عنه دية الخطأ. و يأتي توضيح ذلك في كتاب الميراث إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٠): لا يجوز للملتقط تبنى اللقيط بحيث ينتسب له، ولا يترتب الأثر على التبنى المذكور و لو حصل، كما هو الحال في غير اللقيط على ما سبق التعرض لذلك في فصل أحكام الأولاد من كتاب النكاح.

(مسألة ١١): إذا كان الضائع كبيرا لا يستقل بنفسه كالمجنون و المريض الفاقد لم يكن لقيطا بالمعنى المتقدم، و لا تجرى عليه أحكامه. بل تجرى عليه أحكام المجنون الذي ليس له ولي خاص. و قد تقدم التعرض لذلك في ذيل مبحث أولياء العقد من كتاب البيع. نعم يجب حفظه مع خوف التلف عليه و احترام دمه، نظير ما تقدم في اللقيط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٨

الفصل الثاني في الضالة

و هي الحيوان المملوك للغير الضائع منه. أما غير المملوك كحيوانات البر الوحشية فهو ليس ضالة، بل هو من المباحات الأصلية التي يملكها من سبق إليها. و لو احتمل سبق ملك مسلم أو ذمي عليه و ضياعه منه حكم بعدمه، فيجوز تملكه و لا تجرى عليه حكم الضالة. نعم إذا علم بسبق مسلم أو ذمي عليه جرى عليه حكم الضالة.

(مسألة ١٢): يجوز أخذ الضالة من غير أرض الإسلام أو الذمة - و هي الأرض التي يغلب عليها المسلمون أو الذميون - من دون حاجة للتعريف، و لا فرق بين العمران و غيره، و لا بين أقسام الحيوان. إلا أن يكون في أخذها مخالفة لقوانين تلك البلاد أو أعرفها بالوجه الذي يكون الخروج عليه موجبا للضرر على المسلمين أو تشويها لصورة الإسلام فيحرم حينئذ. هذا إذا لم تكن هناك أمانة على ملكية المسلم له، و إلا جرى عليه حكم ما يوجد في أرض الإسلام الذي هو موضوع الكلام الآتي.

(مسألة ١٣): من وجد حيوانا في غير العمران - كالصحارى و الجبال و نحوها من المواضع الخالية من السكان - فإن لم يكن الحيوان معرضا للتلف حرم أخذه، و ذلك إنما يكون بأمرين.

الأول: أن يكون في كلاً و ماء، أو يكون بحيث يمكنه الوصول إليهما لكونه صحيحا و قريبا منهما أو بعيدا عنهما مع طاقته على الصبر عنهما مدة طويلة كالبعير، بخلاف ما لو كان مريضا أو مجهدا لا يستطيع السعى إليهما، أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٧٩

كان صحيحا مع بعدهما عنه من دون أن يطيق الصبر عنهما مدة طويلة، كالحمار و البقرة.

الثاني: أن لا يتعرض للسباع ونحوها مما يفتك به، إما لعدم كون الأرض مسبعة، أو لامتناعه عن السباع لقوته أو سرعته عدوه، كالبعير والفرس والثور والجاموس، بخلاف ما لو كانت الأرض مسبعة ولم يكن ممتنعا عن السباع بالذات - كالأشاة - أو لصغر أو مرض أو جهد.

و إن كان الحيوان معرضا للتلف لأحد الأمور المتقدمة حل أخذه والاستيلاء عليه. نعم هو مكروه. إلا أن يعلم بتلفه على تقدير عدم أخذه، فلا كراهة حينئذ، بل قد يرجح أخذه. كما أنه تشكل الكراهة لو اطمأن الواجد له بتمكنه من إيصاله لصاحبه، بل قد يحسن أخذه حينئذ بقصد ذلك.

(مسألة ١٤): إذا أخذ الواجد الحيوان في الصورة الأولى - من صورتين المذكورتين في المسألة السابقة والتي تقدم حرمة الأخذ فيها - كان ضامنا له، ووجب عليه الإنفاق عليه حفظا له، من دون أن يرجع بنفقته على المالك لو وجدته، كما لا يجوز له - مع عدم وجدان المالك - استيفاء النفقة من الحيوان نفسه - بتملكه لخصه منه أو من ثمنه - ولا - من نمائه - كلبنه و صوفه وفرخه - ولا من منفعتهم كالركوب عليه و تحميله، بل يكون ضامنا للنماء و المنفعة أيضا لو استوفاهما، و يحرم عليه التصرف في النماء و استيفاء المنفعة مجانا، بل يجب عليه حفظ النماء، أو بيعه بإذن الحاكم الشرعي و حفظ ثمنه للمالك، كما لا يجوز له استيفاء المنفعة بالضمان أو إيجار العين إلا بمراجعة الحاكم الشرعي، كما هو الحال في كل مغصوب لا يعرف صاحبه.

(مسألة ١٥): إذا أخذ الحيوان في الصورة الأولى المذكورة ووجب عليه الفحص عن مالكة و بذل الجهد في العثور عليه لتسليمه له هو و نماؤه و اجرة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٠

منفعتهم لو كانت، فإن يئس منه ووجب عليه التصديق به عنه، كما هو الحال في كل مال مجهول المالك. نعم الأحوط وجوبا هنا مراجعته الحاكم الشرعي في ذلك بعد أن كان متعديا في أخذه والاستيلاء عليه.

(مسألة ١٦): إذا أخذ الواجد الحيوان في الصورة الثانية - من صورتين المذكورتين في المسألة (١٣) و التي تقدم جواز الأخذ فيها - عرفه حيث وجدته، كما لو كان هناك أعراب قاطنين أو رحل أو قرى قريبة، فإن عرفه صاحبه رده عليه، و إن لم يعرفه أخذه و أجرى عليه حكم ملكه ثم هو ضامن له لو وجد صاحبه، فيرده عليه أو يرد ثمنه.

(مسألة ١٧): إذا ترك الإنسان حيوانا له في الطريق لجماحه أو لعجزه عن نفقته أو لأنه قد مرض أو كل و جهد، فإن تركه في موضع يقدر الحيوان على التعيش فيه، لأنه ذو ماء و كلاً و أمن، حرم على من يجده أخذه، بل يتركه في مكانه بانتظار رجوع صاحبه إليه، و إن أخذه ضمنه، نظير ما سبق في المسألة (١٤). إلا - أن تقوم القرينة على أنه قد أعرض عنه غير ناو الرجوع إليه، كما قد يحصل في الطرق البعيدة التي يصعب الرجوع فيها، حيث قد يعلم بعدم نية المالك الرجوع حينئذ من أجل حيوان واحد. و إن تركه في موضع لا يقدر الحيوان على التعيش فيه - كالأرض المسبعة أو الخالية عن الماء و الكلاً - جاز لواجده أخذه، و لا سبيل لصاحبه عليه بعد ذلك. إلا أن يعلم بأن المالك قد تركه ناويا الرجوع إليه سريعا قبل تعرضه للتلف. و كذا يجوز الأخذ إذا أعرض أهل الحيوان عنه في المدن و نحوها، لعجزهم عن نفقته أو لمرضه أو لغير ذلك.

(مسألة ١٨): إذا وجد الحيوان في العمران - و هو المكان العامر بالناس - فإن احتمل عدم ضياعه من صاحبه، و أنه قد تعود الخروج عنه لالتقاط العلف أو نحوه ثم الرجوع إليه، حرم أخذه، فإن أخذه ضمنه و جرى عليه ما تقدم في المسألتين (١٤) و (١٥). و إن علم بضياعه من صاحبه جاز أخذه و كان لقطه،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨١

فيجرى عليه حكمها الآتي في الفصل الثالث، و منه التعريف به سنة.

(مسألة ١٩): لا فرق في الأحكام المتقدمة بين كون أخذ الحيوان كبيرا و صغيرا و عاقلا و مجنونا، إلا أن الولي في الصغير و المجنون

هو يقوم مقامهما في التعريف و يتصدق أو يملك عنهما.

(مسألة ٢٠): إذا استغنى الحيوان الملتقط في مدة التعريف عن النفقة بمثل التقمم في المزابل أو دفع فضلات الدار له - أو كان هناك متبرع بها فذاك، و إلا أنفق عليه من نمائه أو مقابل منفعته إن كان له نماء أو منفعة مراعى في ذلك القيمة، فإن زاد من النماء أو قيمة المنفعة المستوفاه شيء بقى للمالك تبعا للحيوان الملتقط. و إن لم يكن للحيوان نماء و لا منفعة أو لم يكفيتها لما يحتاج إليه من النفقة كان له الإنفاق عليه بنية الرجوع على المالك، فإن لم يجده استوفاه من الحيوان نفسه إذا انتهت مدة التعريف.

(مسألة ٢١): إذا رأى الملتقط صلاح المالك في بيع الحيوان قبل التعريف لدفع النفقة عنه باعه و قام ثمنه مقامه في التعريف و غيره، و ذلك إذا لم يكن هناك غرض عقلائي معتد به في الحيوان بشخصه، بل كان مطلوباً لمالتيه، لكن يلزم استئذان الحاكم الشرعى في البيع مع تيسر الوصول إليه، و مع تعذره بالأحوط وجوب الاستعانة بمؤمن عدل ذى خبرة بذلك و إشراكه معه في الرأى.

(مسألة ٢٢): يستثنى مما تقدم في المسائل السابقة الشاء، فإن من وجدها في العمران كفاه أن يعرفها ثلاثة أيام، فإن وجد صاحبها و إلا باعها و تصدق بثمنها، فإن جاء صاحبها و لم يرض بالصدقة ضمن له الثمن. و له أن ينتظر بها أكثر من ذلك. لكن تكون نفقتها عليه، لا على المالك.

(مسألة ٢٣): إذا دخل الحيوان دار الإنسان أو نحوها من الأماكن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٢

المحجوبة لم يصدق بذلك أنه أخذه له و لا- يكون في ضمانه، و له إخراجه منه، بل يجب عليه ذلك إن احتمل عدم ضياعه من صاحبه. و إن علم ضياعه منه جاز له أخذه و جرى عليه ما تقدم في المسألة (١٨).

(مسألة ٢٤): إذا ملك الطائر جناحيه و خرج عن حوزة مالكة حل لكل أحد أخذه، فإن عرف صاحبه رده عليه، و كذا إذا جاء من يطلبه مدعياً ملكيته إذا كان ثقة غير متهم. و مع عدم الأمرين يجوز لأخذه تملكه و لا حاجة للتعريف به، من دون فرق في ذلك بين كون الآخذ كبيراً و صغيراً، بل حتى المجنون إذا تأتى منه قصد التملك.

الفصل الثالث في اللقطة

إشارة

و هي المال المنقول الضائع غير الحيوان. و محل الكلام منه ما يوجد في أرض الإسلام أو الذمة أو كان هناك أمانة على ملك المسلم أو الذمى له. أما ما عدا ذلك فيجرى فيه ما تقدم في أول الكلام في الضالة.

(مسألة ٢٥): يجوز أخذ اللقطة لمن وجدها على كراهة، خصوصاً في لقطة حرم مكة المعظمة، و خصوصاً لمن لم يحرز من نفسه القيام بالتعريف الواجب فيها، كما هو الحال في أكثر الناس لصعوبة التعريف كما يظهر مما يأتى، بل قد يحرم عقلاً بلحاظ ذلك.

(مسألة ٢٦): إذا كان المال غير منقول كالعقار و الأشجار لا يكون لقطة مع الجهل بمالكة و أخذ غيره له بل يجرى عليه حكم مجهول المالك الآتى في ختام هذا الفصل.

(مسألة ٢٧): إذا كانت اللقطة دون الدرهم جاز تملكها بدون تعريف.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٣

نعم الأحوط وجوب السؤال ممن له خصوصية تقتضى احتمال كونها له مع معرفته، كالواقف بجنيها، و من سبق له الحضور في موضعها، و أهل الدار لو وجدت على باب دارهم أو قريباً منها، و نحو ذلك.

(مسألة ٢٨): إذا أخذ اللقطة التي هي دون الدرهم و تملكها ثم وجد صاحبها وجب ردها إليه مع بقاء عينها مهما طال الزمان، و لا

يجب دفع بدلها مع تلفها. أما مع انتقالها عن ملك الواجد و بقاء عينها و إمكان الوصول إليها فالأحوط وجوبا التصالح بين مالكيها الأول و الواجد و من انتقلت إليه.

(مسألة ٢٩): الدرهم عبارة عن ثلاثة غرامات فضة إلا ربع عشر الغرام تقريبا.

(مسألة ٣٠): المدار في تحديد القيمة على مكان الالتقاط و زمانه، فإذا كانت اللقطة دون الدرهم في مكان الالتقاط حين الالتقاط لم يجب التعريف بها حتى لو زادت قيمتها بعد ذلك أو في مكان آخر، و العكس بالعكس.

(مسألة ٣١): إذا بلغت اللقطة الدرهم فما زاد وجب على واجدها التعريف بها سنة، ثم هو مخير بين إبقائها عنده بانتظار صاحبها، و تملكها و الصدقة بها. إلا- في لقطة حرم مكة المعظمة، فإن الأحوط وجوبا عدم تملكها، و الاقتصار على إبقائها عنده لملكها أو الصدقة بها.

(مسألة ٣٢): لا بد في المتصدق عليه في المقام من أن يكون فقيرا، كما هو الحال في سائر موارد الصدقة.

(مسألة ٣٣): لو عثر الملتقط على المالك بعد السنة فإن كانت اللقطة موجودة عنده ردها عليه، و إن كانت تالفة بتفريط منه ضمنها له، و إن لم يكن تلفها بتفريط منه ففي الضمان إشكال، و الأحوط وجوبا الصلح بينهما. و إن كان قد تصدق بها تخير المالك بين الرضا بالصدقة و يكون أجرها له، و الرجوع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٤

بديلها على الملتقط و يكون أجر الصدقة للملتقط.

(مسألة ٣٤): يكفي التعريف سنة حتى لو احتمل العثور على المالك بالاستمرار بالتعريف. نعم لو علم بالعثور على المالك مع الاستمرار في التعريف فالظاهر وجوبه، و لو قصّر حينئذ وجب التعريف حتى يئأس من العثور على المالك، و لم يجز له التملك، بل يتعين عليه إبقاء العين عنده بانتظار العثور على المالك أو التصديق بها.

(مسألة ٣٥): إنما يجب التعريف مع احتمال العثور به على المالك، فإذا تعذر العثور به على المالك لم يجب، كما إذا لم تكن في اللقطة علامة يمكن بها معرفة المالك، أو علم بسفر المالك للبلاد البعيدة عن موضع اللقطة بحيث لا يصله التعريف بها، أو علم بأنه ليس من شأنه الاهتمام بتحصيلها و البحث عنها و لو ليأسه من وجدانها. و حينئذ إن احتمل بوجه معتد به العثور على المالك صدفة و جب الانتظار باللقطة سنة و إلا جازت المبادرة لتملكها أو التصديق بها.

(مسألة ٣٦): يحرم الالتقاط على الواجد إذا عرف من نفسه تعذر التعريف عليه أو خشى ذلك، كما لو كان مجبوسا أو منتظرا الحبس مثلا- أو كان مضطرا للخروج من بلد اللقطة، أو خشى من التعريف الضرر أو الخطر على نفسه أو على اللقطة أو نحو ذلك، إلا أن يحرز رضا المالك بالالتقاط فيما إذا كان المال ضائعا عليه على كل حال، أو يعلم برضا الشارع الأقدس بالأخذ حينئذ.

و على كل حال إذا التقط الواجد اللقطة مع تعذر التعريف عليه و جب عليه الانتظار بها حتى يئأس من العثور على المالك، ثم له أن يتصدق بها، و لا يجوز له تملكها. و هكذا الحال لو التقطها بنية التعريف ثم طرأ ما يمنع منه أو انكشف تعذره من أول الأمر بالوجه المذكور.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٥

(مسألة ٣٧): تجب على الملتقط المبادرة للتعريف بعد الالتقاط بالوجه المتعارف، و إن لم يبادر- عصيانا أو لعذر- لم يكتف بالسنة بل يجب عليه الفحص عن المالك بعد السنة حتى يئأس منه، ثم له أن يتصدق بالعين، و لا- يجوز له تملكها. و كذا الحال إذا بادر للتعريف ثم قطعه قبل إكمال السنة مدة طويلة على خلاف المتعارف.

(مسألة ٣٨): لا تجب مباشرة الملتقط للتعريف، فيجوز له الاستنابة فيه بل يجزئ التعريف من المتبرع.

(مسألة ٣٩): إذا احتاج التعريف لبذل مال كان على الملتقط لا على المالك، و كذا إذا احتاج حفظ اللقطة- عن السرقة أو التلف أو

الضرر- لئذ مال. نعم إذا كان الالتقاط بطلب من الحاكم الشرعى لمصلحة المالك بمقتضى ولايته كان له جعل النفقة على المالك. (مسألة ٤٠): إذا ضاعت اللقطة من الملتقط فالتقطها آخر وجب عليه التعريف بها، فإن وجد صاحبها دفعها إليه، وإن وجد الملتقط الأول دفعها إليه و كان على الملتقط الأول إكمال التعريف حتى تتم السنة و لو بضميمة تعريف الملتقط الثانى.

هذا إذا لم يظهر من الملتقط الأول البناء على الخيانة و التقصير فى أمرها، و إلا حرم على الملتقط الثانى دفعها إليه لو وجدته، بل يجب عليه إكمال التعريف بنفسه حتى يجد المالك. و الأحوط وجوبا حينئذ أن لا يجترئ بتعريف الأول، بل يعرفها سنة من حين وجدانه لها، كما هو المتعين لو لم يعلم بأنها لقطة قد ضاعت من الملتقط. فإذا تمت السنة كان مخيرا بين الأمور الثلاثة كالملتقط الأول.

(مسألة ٤١): لا بد فى التعريف باللقطة من تجنب ما يوجب إيهام المالك

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٦

و انصراف ذهنه عنها، فإذا كانت نسيجا مخيطا لم يكف أن يقول: من ضاع له نسيج، إذا كان النسيج ينصرف لغير المخيط، و إذا مرت على اللقطة مدة طويلة لم يكف التعريف بما يوهم قرب ضياعها. بل إذا كان فى اللقطة بعض الخصوصيات التى يكون ذكرها منبها للمالك عليها و مثيرا لاحتماله إرادتها من التعريف و محفزا على طلبها و جب ذكره، ككونها ذهباً أو فضةً أو مصوغاً أو مخيطاً أو غير ذلك. نعم لا بد من الإيهام من بعض الجهات بالنحو الذى يحتاج معه إلى ذكر العلامة التى يختص بمعرفتها المالك.

(مسألة ٤٢): يجب فى التعريف تحرى المواضع التى يتوقع من التعريف فيها اطلاع المالك عليه إما لبحثه عن اللقطة فيها أو لحضوره فيها أو لوصول نأ التعريف منها إليه، و هو يختلف باختلاف الأمكنة و الأحوال و الأزمنة، ففى اللقطة فى المدينة يكون التعريف فى المواضع القريبة من مكان اللقطة التى يتعارف فحص المالك عن اللقطة فيها و فى الأماكن و المجامع العامة التى يتوقع حضور المالك فيها أو شيوع التعريف فيها بين أهل المدينة حتى يطلع المالك عليه. و فى لقطة الصحراء يكون التعريف للنازلين فى موضع اللقطة و فى الأماكن القريبة منه. و من اللقطة فى منازل المسافرين يكون التعريف فى موضع الالتقاط و فى المنازل المتأخرة عنه حتى ينتهى إلى بلد المسافرين. و فى اللقطة فى أيام المواسم التى يجتمع فيها الناس من مختلف البلدان- كالحج و الزيارات- يكون التعريف فى المشاهد و فى البلدان التى يجتمع فيها الناس و يرجعون إليها بعد انقضاء الموسم لو تيسر الوصول إليها. إلى غير ذلك.

(مسألة ٤٣): يجب تتابع التعريف فى ضمن السنة بحيث يصدق عرفا استمرار التعريف فيها و عدم انقطاعه و ذلك يختلف باختلاف كيفية التعريف و باختلاف الأعراف و العادات التى تجرى عليها الناس فى ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٧

(مسألة ٤٤): إذا ادعى اللقطة مدع و علم صدقه- إما لوثاقته فى نفسه أو لذكره علامات لا- يطلع عليها غير المالك عادة، أو لغير ذلك- فلا إشكال، و كذا إن قامت البينة على ملكيته لها. و بدونهما لا بد من الاطمئنان بصدقه بذكره علامات للقطة يبعد اطلاع غير المالك عليها. و لا يكفى مجرد ذكره للعلامات إذا احتمل بوجه معتد به اطلاعه عليها من المالك أو نحوه، بل لا يكفى ذلك و إن أوجب الظن إذا لم يوجب الاطمئنان.

(مسألة ٤٥): لا- يشترط العلم أو البينة أو الاطمئنان بكون الشخص هو المالك الواقعى فى جواز دفع اللقطة إليه، بل يكفى العلم أو البينة أو الاطمئنان بكونه صاحب اليد عليها قبل الضياع و إن احتمل عدم ملكيته لها واقعا، بل و إن علم ذلك إذا ادعى كونه و كيلا من قبل المالك أو وليا عليه أو نحو ذلك ممن يحق له الاستيلاء على العين و المطالبة بها. نعم مع العلم بأن يده عاديه كالسارق لها و الذى يأخذها بعقد فاسد و نحوهما- لا يجوز دفعها إليه، بل لا بد من الفحص عن المالك- الواقعى أو الظاهرى- أو من يقوم مقامه، و مع عدم العثور عليه يجرى ما سبق. و كذا إذا ادعى الوكالة أو الولاية أو نحوهما و لم يثبت سبق يده على اللقطة، فإنه لا يجوز دفعها إليه ما لم تثبت دعواه بوجه شرعى.

(مسألة ٤٦): إذا عرف المالك و تعذر إيصال اللقطة إليه أو إلى وكيله أو وليه، فإن كانت مما يصرف بعينه كالطعام و اللباس و علم رضا المالك بصرفها بعينها في بعض الوجوه - كبدلها للفقراء ليأكلوها أو يلبسوها - حل ذلك. و لا يكفي ذلك في جواز بيعها و إنفاق ثمنها. و في غير ذلك إن أمكن الرجوع له في كيفية التصرف فيها و جب، و إن تعذر و جب حفظها للمالك مهما طال الزمان. نعم مع اليأس من الوصول له أو لوارثه لا بد من الرجوع للحاكم الشرعي في كيفية التصرف فيها بدلا عن المالك.

(مسألة ٤٧): لا يجوز دفع اللقطة للحاكم الشرعي ليستقل بإجراء حكمها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٨

و لا تبرأ الذمة بذلك. إلا أن يكون الدفع إليه راجعا إلى توكيل الملتقط له في التعريف بها و إجراء أحكامها، فلا تبرأ الذمة إلا بقيامه بذلك، كما هو الحال في سائر الوكلاء.

(مسألة ٤٨): إذا حصل للقطعة نماء في مدة التعريف كان للمالك تبعا للعين فيأخذه معها إذا عثر عليه بالتعريف، و كذا إذا لم يعثر عليه و بقيت العين و النماء عند الملتقط بانتظار العثور على المالك. أما إذا أراد الملتقط تملكها فله تملك النماء معها إذا كان متصلا بها، كالسمن و الصوف قبل جزه. أما إذا كان منفصلا ففي جواز تملكه معها إشكال، و الأحوط و جوبا إجراء حكم مجهول المالك عليه، فيقتصر على الصدقة.

(مسألة ٤٩): إذا مات الملتقط بعد تملك اللقطة انتقلت لوارثه مع بقاء عينها، فإن جاء المالك لزم الوارث إرجاعها له مع وجودها، و ضمانها من أصل التركة إذا كانت قد تلفت في حياة الملتقط، و كذا إذا كانت قد تلفت بعد وفاته بغير تفريط من الوارث. أما إذا تلفت بتفريط منه فإنه يضمنها من ماله لا من التركة.

هذا، و أما إذا مات الملتقط قبل تملكه للقطعة فالأحوط و جوبا أن لا- يملكها الوارث، بل يتم تعريفها إن كان لم يتم، ثم يحفظها للمالك أو يتصدق بها، فإن جاء المالك و لم يرض بالصدقة ضمنها.

(مسألة ٥٠): يجري على التقاط الصبي و المجنون ما تقدم في الضالة.

(مسألة ٥١): إذا كانت اللقطة مما يفسد بالبقاء - كالخضر و الفواكه و الطعام المطبوخ - و جب على الملتقط تقويمها بالثمن على نفسه، ثم يتصرف فيها ثم يعرفها و يقوم الثمن مقامها في الأحكام المتقدمة بعد التعريف.

و أما بيعها على غيره فهو إنما يجوز بثمن المثل فما زاد، و إذا لم يجد من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٨٩

يشترىها بثمن المثل كان النقص عليه. نعم إذا كان الالتقاط بطلب من الحاكم الشرعي لمصلحة المالك بمقتضى ولايته كان له الاتفاق معه على مقدار الثمن الذي يقومها به على نفسه أو يبيعها به على غيره.

و يجري ذلك فيما إذا طرأ عليها ما يمنع من البقاء بعد الالتقاط قبل إكمال التعريف أو بعده.

(مسألة ٥٢): نظير فساد اللقطة بالبقاء العملة إذا تعرضت للسقوط المالية بسبب إلغاء الدولة لها. و الأعيان التي يتوقع عليها السرقة في ظروف طارئة و نحو ذلك.

(مسألة ٥٣): المال الموجود في الدار العامرة يراجع فيه أهلها، فإن أدعو ملكيتهم له أو ملكية غيرهم أو نفوه عنهم أو عن غيرهم صدقوا. و إن جهلوا الأمر فإن كانت الدار لا يدخلها غيرهم حكم بأنه لهم، و كذا إذا وجد في مكان منها يختص بهم، و لا يدخله غيرهم. و إن كانت الدار يدخلها غيرهم و وجد في مكان منها لا يختص بهم، فإن كان الذي يدخلها محصورا في أشخاص معينين لزم مراجعتهم في المال فإن علم أنه لأحدهم فذاك، و إن تردد بين أكثر من واحد فالأحوط و جوبا التصالح بينهم، و إن كان الذي يدخلها كثير غير محصورين جرى عليه حكم اللقطة في التعريف و غيره.

(مسألة ٥٤): المال الموجود في الدار الخربة التي هجرها أهلها و تركوها إن احتمل العثور على صاحبه بالتعريف عرف به، فإن لم

يوجد له صاحب فهو لواجده، ولا ينتظر به سنة. وكذا إذا كان ميؤوسا من العثور على صاحبه بالتعريف. نعم لو هجر الخربة أهلها و لم يتركها بل بقيت محجوبة لهم يتعاهدونها فهي بحكم الدار العامرة. هذا كله إذا لم يكن مدفونا، أما المدفون فقد تقدم حكمه في مسائل الكنز من كتاب الخمس.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٠

(مسألة ٥٥): إذا كان للإنسان صندوق أو نحوه محجوب معد لحرز المال و حفظه فوجد فيه مالا- و شك في أنه له أو لا. فإن كان الصندوق مختصا به لا يودع فيه غيره إلا وكاله عنه حكم بأن المال له، ولا يعتنى باحتمال كونه لغيره أمانة عنده أو أنه قد سقط من وكيله بلا قصد أو نحو ذلك. و إن كان مشتركا بينه وبين غيره عرفه ذلك الغير، فإن عرفه فذاك، و إن نفاه عنه و كان الأمر منحصرًا بينهما صار لصاحب الصندوق، و إن شك ذلك الغير بحيث ترد الأمر بينهما، فالأحوط وجوبا التصالح بينهما. أما لو لم يكن الصندوق محجوبا و لم يعد لحرز المال- بل يوضع فيه المال كما يوضع في سائر الأمكنة- فإن اختص بأهل الدار فالمال مردد بينهم و إن كان عاما جرى عليه حكم ما يوجد في الدار التي يدخلها كل أحد. لكنه فرض لا يوجد غالبا.

(مسألة ٥٦): إذا غرقت السفينة فما طاف على الماء أو قذف به الماء على الساحل فهو لأهله، فإن عرفوا دفع لهم، و مع الجهل بهم لو أخذه غيرهم جرى عليهم حكم اللقطة، و أما ما بقى في أعماق الماء فإن صار أهله في مقام استخراجها لم يحل لأحد سبقهم إليه، و ما تركوه- و لو لعجزهم عن استخراجها فهو لمن استخراجها بالغوص أو نحوه.

(مسألة ٥٧): إذا تبدل متاع الإنسان بمتاع غيره من حذاء أو لباس أو غيرهما، كما يتعارف كثيرا في المواضع العامة. فإن علم أن الذى بدله قد تعمّد ذلك و اعتدى عليه جاز للآخر أخذ البدل من باب المقاصد، التى تقدم الكلام فيها فى آخر كتاب الدين. فإن كان البدل الباقي أكثر قيمة من متاعه الذى أخذه المتعدى بقى الزائد ملكا له، فإن عرفه أوصله له، و إن جهله جرى على الزائد حكم مجهول المالك. إلا أن يعلم أن المتعدى تركه ليؤخذ بدلا عما أخذه فيجوز أخذه بتمامه و إن كان أكثر قيمة.

و إن احتمل غفلته عن ذلك و عدم تعمده جرى على البدل حكم مجهول

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩١

المالك، فلا- يجوز التصرف فيه إلا- أن يحرز رضا صاحبه لو علم بالحال. كما يجب الفحص عن المالك، و مع اليأس عن معرفته أو عن الوصول إليه- بعد الفحص أو بدونه- يستأذن الحاكم الشرعى فى أن يستوفى منه قيمة ما أخذه، و يتصدق بالزائد.

تتميم

و فيه أمران.

الأول: لا بد فى كون الشىء لقطه من أخذ الشخص له حال ضياعه من صاحبه. و لا تصدق فى غير ذلك من موارد الجهل بالمالك، كالأمانة و المقبوض بالعقد الفاسد و المغصوب و المأخوذ خطأ إذا ضاع أصحابها و لم يعرفوا، و كما إذا نسى الشخص متاعه فى مكان لغيره أو إذا دفع المشتري للبائع أكثر من مقدار الثمن أو دفع البائع للمشتري أكثر من المقدار الذى اشتراه إلى غير ذلك من موارد وقوع المال بيد غير مالكة. و فى جميع ذلك يجب الفحص عن المالك مع احتمال العثور بالفحص عليه احتمالا معتدا به، و لا يكتفى بالسنة حتى فى المأخوذ من السارق على الأحوط وجوبا، و مع تعذر الفحص أو اليأس من العثور على المالك بسببه إن احتمل بوجه معتد به العثور على المالك من دون فحص أو مجيئه بنفسه لطلب ماله و جب انتظاره، و مع اليأس عن معرفة المالك لا يجوز لمن عنده المال تملكه، بل له أن يتصدق به عن المالك لا غير. فإن عثر على المالك بعد التصديق بالمال فالأحوط وجوبا مراجعته فإن رضى بالتصدق كان له أجره، و إن لم يرض ضمن له المتصدق المال و كان أجر الصدقة للمتصدق.

(مسألة ٥٨): يجوز مباشرة من عنده المال للتصدق بنفسه، كما يجوز له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٢

التوكيل فيه.

(مسألة ٥٩): لا يجب استئذان الحاكم الشرعى فى التصدق بمجهول المالك، كما لا يجزئ الدفع إليه. نعم لو دفع المال إليه - على أنه وكيل عنه فى التصدق أو لأنه الأعراف بمواقع الصدقة أو لغير ذلك - فتصدق به أجزأ.

(مسألة ٦٠): يجوز الصدقة بعين المال، كما يجوز الصدقة بثمنه بعد تقويمه على نفسه أو بيعه من غيره. لكن لا بد فى الإبدال بالثمن من وجود مرجح لذلك، كعدم انتفاع الفقير بالعين أو نحو ذلك. كما أن الأحوط وجوبا حينئذ استئذان الحاكم الشرعى. وإذا تيسر التصدق بعين المال على الفقير ثم شراؤه منه بما يتفقان عليه كان أولى.

(مسألة ٦١): إذا خشى من بيده المال عليه التلف أو النقص أو نحوهما قبل اليأس من المالك و كانت المصلحة فى إبداله بالمثل أو القيمة جاز له ذلك.

و الأحوط وجوبا حينئذ مراجعته الحاكم الشرعى و استئذانه فى ذلك مع الإمكان.

(مسألة ٦٢): إذا تصرف من بيده المال فى المسألتين السابقتين من دون إذن الحاكم الشرعى ثم راجعه فأمضى التصرف نفذ و هكذا الحال فى جميع موارد مراجعته الحاكم الشرعى.

(مسألة ٦٣): إذا تعددت الأيدي على مجهول المالك كان الكل مسئولا به، فإن تصدق به أحدهم أجزأ عن الباقيين، و كان للمالك الرجوع على أى منهم شاء، بناء على الاحتياط السابق من الضمان له لو لم يرض بالصدقة. نعم إذا تولى أحدهم التصدق وكالة عمن سبقه فلا ضمان عليه، بل الضمان على الموكل الذى كان المال عنده قبله.

(مسألة ٦٤): إذا أراد من عنده المال المجهول المالك الصدقة به فلا بد من أن يتصدق به على فقير غيره، و لا يجزئ أخذه له على أنه صدقة على نفسه حتى لو كان هو فقيرا و مصرفا للصدقة. نعم لا بأس بأن يدفعه إلى غيره من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٣

أجل أن يتصدق به عليه، لما سبق من أن التصدق وظيفته كل من يكون المال تحت يده. لكن لا بد من وقوع التصدق منه استقلالاً، لا وكالة عمن كان عنده.

(مسألة ٦٥): لا- يجرى حكم مجهول المالك على الدين المجهول المالك، كما تقدم فى فروع المال المختلط بالحرام من كتاب الخمس، و فى المسألة الثانية و الخمسين من كتاب الدين.

الثانى: إذا أعرض المالك عن ملكه جاز لغيره أخذه و تملكه. لكن الإعراض على نحوين.

أحدهما: راجع إلى الإذن فى تملك المال الذى يعرض عنه، مثل ما يلقىه أهل الدار فى المزابل، و ما يلقىه أهل العمل من الآلات المستهلكة (السكراب) و ما يتركه صاحب القماش عند الخياط من قطع القماش الصغيرة التى لا ينتفع هو بها و نحو ذلك. و حينئذ يترتب على ذلك حكم الهبة فيجوز الرجوع فيه ما لم يتصرف الآخذ فى العين تصرفا مغيرا لها.

ثانيهما: راجع إلى الإعراض عن المال تخلصا من كلفته، كترك الحيوان للتخلص من الإنفاق عليه و ترك المال الذى يغرق بعدم تيسر الغوص له و إخراجه كما تقدم التعرض له آنفا، و ترك الحيوان فى الطريق إذا جهد و أعيب عن السير الذى تقدم التعرض له فى الفصل الثانى، و ترك الحيوان الوحشى إذا أفلت و فرّ فى البيداء و نحو ذلك. و الظاهر جواز تملك المال حينئذ لمن تكلف تحصيله و أخذه، و لا- يحق لصاحبه الأول المطالبة حتى مع بقاء المال على حاله. نعم لا- بد من إحراز إعراض المالك عنه و عدم سعيه لتحصيله، و لو من ظاهر الحال. أما لو اهتم بتحصيله و البحث عنه فيجب على غيره أن يدفعه له لو تكلف تحصيله، و ليس له الامتناع من ذلك و لا المطالبة بما أنفقه فى سبيل تحصيله حينئذ.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٥

كتاب الصيد والذباحه

إشارة

يحرم أكل الميتة كما يأتي، و هي أيضا نجسة إذا كانت لحيوان ذى نفس سائلة، كما تقدم فى محله. والمراد بالميتة فى محل الكلام كل حيوان مات من دون تذكية. والكلام هنا فيما تتحقق به التذكية، و هو الصيد والذباحه، فيقع الكلام فى باين.

الباب الأول فى الصيد

إشارة

و فيه فصلان.

الفصل الأول فى صيد ما له نفس سائلة

و يختص بالحيوان الوحشى الممتنع كأكثر الطيور و البقر و الحمار الوحشيين و الظبى و الأيل و نحوها. دون الحيوانات الأهلية كالإبل و البقر و الغنم و الدجاج و نحوها. و إذا توحش الحيوان الأهلى و امتنع حل بالصيد كالوحشى، و إذا تأهل الوحشى لم يحل بالصيد كالأهلى و كذا إذا لم يمتنع لكونه فى قبضة الإنسان، كالغزال يصاد و يربط أو يحبس فى الحظيرة. و فرخ الحيوان الوحشى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٦

قبل أن يمتنع و يقوى على الفرار فإنه لا يحل بالصيد كالأهلى، و كذا فرخ الطير قبل أن يملك جناحيه و يمتنع بالطيران. إذا عرفت هذا، فألة الصيد أمران.

الأول: الحيوان. و يختص بالكلب و لا يحل صيد غيره من سباع الطير و البر، كالصقر و البازى و العقاب و الفهد و النمر و الذئب و الأسد و غيرها، إلا إذا أدركت ذكاته.

(مسألة ١): لا فرق فى الكلب بين السلوقى و غيره. نعم الأحوط وجوبا عدم التذكية بالكلب الأسود البهيم، و هو الشديد السواد الذى لا يخالط سواده لون آخر.

(مسألة ٢): يشترط فى الكلب الذى يصطاد أن يكون معلما، بأن يتدرب على الصيد لصاحبه و يتعلمه بالتعليم. و هو أمر عرفى يدركه أهله.

قيل: و ذلك بأن يسترسل إذا أرسل و ينزجر إذا زجر. و الظاهر أن ذلك من لوازم التعليم فى الجملة. و ليس هو تمام معناه.

(مسألة ٣): لا بد فى حل الصيد بالكلب من أن يسترسل الكلب بإرسال الصائد و تهيجه، بحيث ينسب الصيد للمرسل، و يكون الكلب كالآلة له، فلو هاج الكلب بنفسه أو أفلت من صاحبه مع زجره له لم يحل صيده.

(مسألة ٤): لو هاج الكلب بنفسه نحو الصيد فأغراه صاحبه به فأسرع بسبب ذلك إليه فصاده ففى حل الصيد بذلك إشكال. نعم لو كان هياجه بانتظار أمر صاحبه، بحيث لو زجره فانزجر فأغراه صاحبه فاسترسل و صاد حل صيده. و أظهر منه ما إذا زجره فوقف، ثم أرسله فاسترسل و صاد.

(مسألة ٥): إذا أرسله لغرض غير الصيد - كتعليمه على الصيد أو طرد عدو أو مهاجمة سبع - فاصطاد حيوانا لم يحل ما صاده. بل لو

أرسله لصيد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٧

حيوان خاص فصاد غيره ففي حل ما صاده إشكال والأحوط وجوبا العدم.

(مسألة ٦): إذا أرسله للصيد من دون أن يرى المرسل صيدا، بل برجاه أن يرى الكلب صيدا، فصادف أن رآه فصاده حل. وكذا إذا أرسله على شبح برجاه أن يكون حيوانا يصاد، فصادف ذلك و صاده.

(مسألة ٧): لا فرق في المرسل بين أن يكون واحدا و متعددا، و كذا الحال في الكلب و في الصيد، فإذا أرسل شخص واحد أو أكثر كلبا معلما واحدا أو أكثر على حيوان واحد أو أكثر حل الصيد في الجميع. نعم لا بد من تمامية الشروط فيها جميعا، و لا يحل مع عدم تماميتها في بعضها، كما لو كان غير معلم أو قد هاج بنفسه أو قد أرسله كافر، أو تعمد من أرسله عدم التسمية. نعم إذا علم باستناد موت الصيد لواجد الشرط دون فاقده حل الصيد.

الثاني من آلتى الصيد: السلاح، سواء كان قاطعا، كالسيف و السكين و الخنجر، أم شائكا كالرمح و السهم و الحربة و نحوها.

(مسألة ٨): ما كان من السلاح من الحديد و نحوه من الفلزات الصلبة كالصفر و الذهب - أو مشتقلا على نصل من ذلك يحل الصيد به إذا قتله و إن لم يخرق اللحم. نعم الأحوط وجوبا المبادرة لإخراج الدم بالنحو المتعارف و عدم أكل الصيد إذا بقى دمه فيه. و أما ما لا يشتمل على ذلك كالخشب المحدد فلا يحل الصيد به إلا أن يخرق لحمه.

(مسألة ٩): في جواز الصيد بالآلات القاطعة و الشائكة مما لا يعد سلاحا إشكال، و الأحوط وجوبا العدم، و ذلك كالمنجل و المنشار و المزرف و الدر نفيس و المخيط و القالة. إلا أن يتخذ سلاحا و لو في خصوص مكان، فيحل الصيد به.

(مسألة ١٠): يحل الصيد بالطلقات النارية المتعارفة في زماننا إذا كانت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٨

محددة الطرف شائكة. و أما الكروية الشكل ففي الصيد بها إشكال و الأحوط وجوبا العدم. و أشكل منها الطلقات الحارقة إذا لم تكن محددة الطرف و تنفذ في البدن.

(مسألة ١١): لا يحل الصيد المقتول بالحجارة و العمود و الشرك و الجباله، و كذا بالضرب معترضا بمثل المسحاة و نحو ذلك مما يصاد به و لا يكون قاطعا و لا شائكا.

(مسألة ١٢): يشترط في حل الصيد بالآلة قصد الصائد الصيد بها، فلو رمى لا بقصد الصيد فأصاب حيوانا فقتله لم يحل و إن سمي بعد ما رماه. نعم لو رمى و سمي من دون أن يرى صيدا بل برجاه أن يصيب صيدا فأصابه و قتله حل، نظير ما تقدم في الصيد بالكلب.

(مسألة ١٣): إذا رمى صيدا فوصلت الرمية للصيد بمعونة الريح فقتلته، بحيث لو لا الريح لما وصلت إليه حل الصيد و كذا إذا اصطدمت بالأرض ثم و ثبت للصيد فقتلته.

(مسألة ١٤): إذا رمى صيدا فأخطأه و أصاب غيره فقتله حل.

(مسألة ١٥): لا فرق في الرامي بين أن يكون واحدا أو متعددا و كذا الحال في الصيد في الآلة التي يصاد بها نظير ما تقدم في الصيد في الكلب. بل لو اشترك في الصيد الكلب و الآلة حل إذا جمعا الشرائط، نظير ما تقدم أيضا.

(مسألة ١٦): يشترط في حل الصيد إسلام الشخص الذي يتولاه، و هو المرسل للكلب و الرامي بالآلة فيحل صيد المسلم مؤمنا كان أو مخالفا، كبيرا أو صغيرا مميذا يتحقق منه القصد للصيد. و لا يحل صيد الكافر، ذميا كان أو حريبا، كتابيا كان أو غيره. و يأتي في الذباحة ما ينفع في المقام.

(مسألة ١٧): يشترط في حل الصيد التسمية من الصائد عند إرسال

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ١٩٩

الكلب أو رمى الآلة، أو بعد ذلك قبل إصابتها للحيوان، فإن تعمد تركها حرم الصيد حتى لو كان جاهلا باشتراطها. نعم لو كان من شأنه الإتيان بها لكنه تركها نسيانا حل الصيد سواء كان يرى اشتراطها أم لا، بل يأتي بها تبركا أو لبنائه على استحبابها.

(مسألة ١٨): لا بد من التسمية من نفس مرسل الصيد، ولا يكفي من غيره عند إرساله الكلب أو رميه بالآلة.

(مسألة ١٩): يكفي في التسمية ذكر الله تعالى في ضمن جملة تتضمن التعظيم، مثل: بسم الله، و: الله أكبر، و: الحمد لله. ويشكل الاكتفاء بذكر الاسم الشريف مجردا، أو مع وصف يتضمن التعظيم من دون أن تتم به جملة، كما لو قال: الله العظيم. وكذا الاكتفاء بالنداء بمثل: يا الله.

(مسألة ٢٠): الأحوط وجوبا الاقتصار في اسمه تعالى على لفظ الجلالة، وعدم الاجتزاء بترجمته بغير العربية من اللغات لأهل تلك اللغة.

(مسألة ٢١): يجوز صيد الأخرس و تسميته بتحريك لسانه وإشارته بتحريك إصبعه.

(مسألة ٢٢): الظاهر لزوم الإتيان بالتسمية بعنوان كونها على الصيد و من أجله و لا تجزئ التسمية حين الصيد بداع آخر.

(مسألة ٢٣): يشترط في حل الصيد استناد موت الحيوان للسبب المحلل، كجرح الكلب و عقره و الإصابة بالسلاح أما إذا استند إلى سبب آخر كصدمته أو تردّد من شاهق أو غرق في ماء أو غير ذلك- فلا يحل سواء استند الموت للسبب الآخر وحده أم لهما معا. و لو شك في ذلك حرم ظاهرا. إلا مع عدم ظهور السبب الآخر و عدم المثير عرفا لاحتماله، بحيث يطمأن نوعا باستناد الموت للسبب المحلل.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٠

(مسألة ٢٤): يحرم الصيد على المحرم و لو في غير الحرم، كما يحرم الصيد في الحرم و لو لغير المحرم. و لا يحل الحيوان حينئذ حتى على المحل على ما ذكر في كتاب الحج مفصلا.

(مسألة ٢٥): إنما يحل الصيد بالسبب المحلل - من جرح الكلب و الإصابة بالسلاح - إذا لم يدرك الصائد ذكاته بالذبح، إما بأن يدركه ميتا أو حيا في زمن لا يسع الذكاه، و كذا إذا اشتغل بمقدمات التذكية القريبة كسل السكين و الاستقبال به فمات. أما إذا أدرك ذكاته فلم يذكه حتى مات فإنه لا يحل، حتى لو كان لعدم وجود آلة التذكية عنده. نعم إذا كان صيده بالكلب و لم يكن له ما يذكيه به كان له أن يغري الكلب به حتى يجهز عليه، و يحل بذلك حينئذ.

(مسألة ٢٦): لا- يجب مبادرة الصائد للصيد- ليدرك ذكاته- ما دام الصيد ممتنعا، فإذا حبسه الكلب أو أقعده أو أثخنه الرمي حتى وقف، فإن علم بأنه لو بادر إليه لم يدرك ذكاته لم يجب عليه المبادرة إليه و يحل بقتل الكلب له أو بنزف دمه حتى يموت، و إن احتمل أنه يدرك ذكاته لو بادر إليه فالأحوط وجوبا المبادرة إليه ليدرك ذكاته فلو لم يبادر إليه حينئذ لم يحل، إلا أن يعلم بعد ذلك أنه لو كان قد بادر إليه لم يدرك ذكاته.

نعم لا يضر عدم المبادرة للانشغال بغيره من الصيد فيما لو تعدد الصيد، أو للانشغال بحفظ متاعه من السرقة، أو بإمساك الحيوان الذي يركبه من الشرود و نحو ذلك. و إنما الإشكال في عدم المبادرة اعتبارا و تسامحا بانتظار موته بنزف دمه و نحوه.

(مسألة ٢٧): إذا فقد الصيد بعض الشروط المتقدمة فمات حرم، و إن أدرك الصائد أو غيره ذكاته فذكاه حل، إلا الصيد في الحرم أو من الحرم فإنه لا يحل على ما يذكر في كتاب الحج.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠١

(مسألة ٢٨): يكفي في إدراك تذكية الحيوان- في المسائل المتقدمة- أن يدركه حيا. و لو شك في ذلك كفى أن يحرك عينه أو يده أو أذنه أو ذنبه.

(مسألة ٢٩): الصيد إنما يوجب حلية الحيوان من حيثية التذكية، مع حرمة من حيثية نجاسة موضع الدم و موضع عضه الكلب و

نحوهما، فلا يحل إلا بعد تطهيرها.

(مسألة ٣٠): إذا قطع رأس الصيد فمات حل جميعه، وإن أدركه الصائد وفيه بقية من الحياة ففي وجوب تذكيتها من موضع التذكية إن لم يقطع منه إشكال، وإن كان أحوط وجوبا. هذا إذا كان الصيد واجدا للشرائط، وإن كان فاقدا لها حرم حتى إذا كان فيه بقية من حياة فذكي في موضع التذكية على الأحوط وجوبا.

(مسألة ٣١): إذا قطع عضوا من الصيد غير الرأس كاليد والرجل والذنب أو قطعة منه صغيرة حرم المقطوع وحده و حل ما بقي من الحيوان مع تحقق شروط الصيد أو تذكيتها بعد إدراكه حيا.

(مسألة ٣٢): إذا قطع الحيوان قطعتين فإن كانتا متقاربتين في المقدار حلتا جميعا مع تمامية شروط الصيد، والأحوط وجوبا تذكياً ما فيه الرأس مع إدراك ذكاته. وإن لم تتم شروط الصيد حرمتا جميعا حتى ما فيه الرأس وإن أدركه حيا فذبحة بالوجه الشرعي على الأحوط وجوبا. وإن اختلفتا قدرا بوجه ظاهر حلت الكبرى إن كانت في جانب الرأس والأحوط وجوبا تذكيتها مع إدراك ذكاتها. و في حلية ما عداها إشكال. هذا مع تمامية شروط الصيد، ومع عدم تماميتها حرم الجميع حتى الكبرى إذا كانت في جانب الرأس مع إدراكها حية و ذبحها بالوجه الشرعي على الأحوط وجوبا. إلا أن يصدق عليها أنها حيوان ناقص، كما لو قطعت الرجل مع بعض المؤخر فإن الباقي يحل بالتذكية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٢

(مسألة ٣٣): الصيد بالآلة كما يذكي ما يحل أكل لحمه يذكي ما يحرم أكل لحمه، فينتفع بجلده. نعم لا بد أن يكون الحيوان في نفسه قابلا للتذكية، و يأتي بيان ذلك في الذبحة. أما الصيد بالكلب فهو يذكي ما يحل أكل لحمه، ولا يذكي ما يحرم أكل لحمه.

(مسألة ٣٤): يملك الإنسان الحيوان المباح بالأصل بأخذه له، كما إذا قبض على يده أو رجله أو رماه بانشوطه بنحو يحبس بذلك، وكذا إذا دخل حجرته فأغلق عليه بابه و حبسه. وكذا إذا نصب شبكة أو شركا أو نحوهما مما يحبس الحيوان بقصد صيده وأخذه، فإنه يملكه إذا وقع فيها و انحبس. وكذا إذا أرسل عليه الكلب ليصيده به فاستولى عليه و حبسه. و أما إذا رماه فقتله أو أقعده فصيرته غير ممتنع - كما إذا كسر جناحه فمنعه من الطيران أو كسر رجله أو جرحه بنحو يمنعه من العدو - ففي تملكه بمجرد ذلك من دون أن يأخذه و يصير في حوزته إشكال، وكذا إذا عقره الكلب من دون أن يحبسه. فيلزم الاحتياط في ذلك في حق الفاعل بعدم ترتيبه أثر الملكية إلا بعد أخذه له، و في حق غيره بعدم التصرف فيه و لا التملك إلا بإذنه.

(مسألة ٣٥): إذا توحل الحيوان في أرضه أو انحبس الطائر في بيته أو وثب السمكة في سفينته لم يملك شيئا من ذلك، إلا أن يصدر منه ما يحقق أخذه له ناويا ذلك، كما إذا أغلق الباب على الحيوان أو الطائر أو ساق السفينة و السمكة فيها. أما إذا أعد شيئا من ذلك ليأخذ به الحيوان - كما إذا أجرى الماء في أرضه فأوحلها و فتح المضيق في بيته لينحبس فيهما الحيوان و الطائر، أو وضع سفينته في مكان ليثب فيها السمك - فإنه يملكه حينئذ بذلك.

(مسألة ٣٦): أخذ الحيوان في المسألة السابقة إنما يوجب تملك الآخذ له إذا كان بنية تملكه له، كما هو الحال في سائر المباحات الأصلية، أما إذا لم يكن بنية التملك فهو لا يوجب التملك، كما إذا أخذه ليعرف مدى قوته، نظير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٣

ما إذا أخذ حجرا ليرمي به و يعرف مدى رميته.

(مسألة ٣٧): إذا أخذ الحيوان في المسألة السابقة بأحد الوجوه المتقدمة ثم أفلت منه، فإن كان ذلك قبل استحكام الحبس، بحيث لا يصدق معه الأخذ للحيوان و حيازته فالحيوان باق على إباحته الأصلية و لم يملكه الآخذ، بخلاف ما إذا كان بعد استحكام الحبس و صدق الآخذ، كما إذا قبض عليه حتى تعب فضعف عن إمساكه و أفلت، و كما إذا أغلق عليه الباب ثم فتحها شخص ففر الحيوان، أو توحل حتى إذا جف الوحل قوى الحيوان على التخلص منه و نحو ذلك. و حينئذ يبقى الحيوان في ملك الآخذ، و لا يجوز لغيره

صيده أو قتله إلا أن يأذن في ذلك، أو يتحقق منه الإعراض عن الحيوان- و لو بسبب الإفلات- الذي تقدم الكلام فيه في آخر كتاب اللقطة.

(مسألة ٣٨): إذا شك في سبق وضع اليد على الحيوان بنى على عدمه، أما إذا علم بذلك فإن عرف صاحب اليد عليه وجب تسليمه له، و إن جهل جرى على الحيوان حكم اللقطة المتقدم. نعم إذا ملك الطائر جناحيه فأخذه شخص و لم يعرف صاحبه جاز له تملكه، كما تقدم في آخر الفصل الثاني من كتاب اللقطة.

(مسألة ٣٩): إذا تبع حيوانا فركض الحيوان حتى أعى و وقف لم يملكه الذي تبعه حتى يأخذه، فإن سبقه غيره و أخذه ملكه الآخذ، دون الذي تبعه.

(مسألة ٤٠): الصيد بالكلب و الآلة المغصوبين يحرم من حيثية التصرف بالمغصوب، و يترتب عليه التذكية، كالصيد بالمملوك و المباح. كما أنه لو تحقق به الأخذ- الذي سبق أنه سبب الملك- كان المالك هو الغاصب الآخذ لا صاحب الكلب أو الآلة المغصوب منه. نعم يستحق المغصوب منه على الغاصب اجرة العين المغصوبة التي يتحقق بها الصيد و الأخذ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٤

الفصل الثاني في صيد ما ليس له نفس سائلة

لما كانت ميتة ما ليس له نفس سائلة طاهرة فلا أثر لتذكيته إلا حل أكله.

و حيث يختص ما يحل أكله من غير ذى النفس بالسّمك و الجراد، فالكلام في المقام إنما هو في تذكيتهما من أجل حل أكلهما فعلا.

(مسألة ٤١): ذكاه السمك صيده بأخذه و الاستيلاء عليه مع خروجه من الماء حيا سواء كان أخذه قبل خروجه من الماء أم كان خروجه من الماء قبل أخذه. فالأول كما إذا ألقى الصائد شبكة فدخلها السمك ثم أخرجها بها أو نصب شبكة أو صنع حظيرة فدخلها السمك ثم نصب الماء عنه و هو حي. و الثاني كما إذا نصب الماء عن السمك من دون صيد أو وثب السمك خارج الماء ثم أخذه شخص قبل أن يموت.

(مسألة ٤٢): إذا نصب الماء عن السمك من دون أن يستولى عليه أحد و هو في الماء فاضطرب خارج الماء إلى أن مات لم يحل حتى لو كان عنده من ينظر إليه، إلا أن يأخذه أو يستولى عليه قبل أن يموت. و كذا إذا وثب السمكة من الماء إلى الشط أو السفينة، فإنها لا تحل إلا أن تؤخذ و هى حية، و لو بأن يسير بالسفينة ناويا الاستيلاء على السمك الذي وقع فيها. نعم لو جعلت السفينة في مكان من أجل أن يثب فيها السمك كان وثوبه فيها حينئذ أخذا له، نظير دخوله في الحظيرة التي تجعل لصيد السمك.

(مسألة ٤٣): إذا صيد السمك و هو في الماء بالشبكة أو الحظيرة أو نحوهما، ثم نصب عنه الماء أو أخرج منه، و قد مات بعضه في الماء حرم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٥

الميت منه، و حل الباقي. و مع الشك في أن موته كان و هو في الماء أو بعد خروجه منه، فإن علم زمان خروجه من الماء و شك في زمان موته حل ظاهرا، و إلا حرم.

(مسألة ٤٤): إذا أخرج السمك من الماء حيا، ثم ارجع إليه فمات فيه حرم، فإذا اضطرب صاحبه لإرجاعه للماء فليكن ذلك بعد موته و لو بأن يقتله هو بضرب أو غيره. أما إذا مات بعد ذلك خارج الماء فهو حلال و إن لم يخرج بل خرج بنفسه أو نصب الماء عنه، لأنه يكفى في تذكية أخرجه في المرة الأولى.

(مسألة ٤٥): يجوز صيد السمك بإلقاء السم له- المعروف عندنا بالزهر- في الماء. لكن لا يحل السمك به حتى يخرج الإنسان من

الماء حيا، سواء كان المخرج له هو الذي ألقى السم أم غيره. ولا يكون السمك ملكا لملقى السم، بل لمن استولى على السمك و أخذه.

(مسألة ٤٦): لا يشترط في حل السمك إذا ذكى بإخراجه من الماء حيا أن يموت بنفسه خارج الماء، فلو مات بالتقطيع أو بشق بطنه أو بضربه على رأسه أو غير ذلك حل أيضا. بل الظاهر جواز أكله حيا، كما إذا ابتلع السمك الصغار و هي أحياء.

(مسألة ٤٧): إذا قطعت السمكة قبل أن تذكى، فإن صدق على القطعة أنها سمكة ناقصة، كما لو قطع ذيلها وحده أو مع قسم قليل من أسفل بدنها، حلت بالتذكية بالنحو المتقدم، وإلا لم تحل كالرأس وحده أو مع قليل من البدن، وكأسفل البدن. وفي البدن بتمامه من دون رأس إشكال، والأحوط وجوبا اجتنابه. أما إذا ذكيت تامة ثم قطعت و أرجعت إلى الماء فما لم يميت منها في الماء حلال، وما مات منها في الماء حرام، حتى لو لم يصدق عليه أنه سمكة ناقصة على الأحوط وجوبا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٦

(مسألة ٤٨): إذا ابتلعت السمكة سمكة أخرى فصيدت بالوجه المتقدم حلت هي و السمكة التي في جوفها.

(مسألة ٤٩): الظاهر أن تذكية السمك بالوجه المتقدم لا تختص بما يحل أكله، بل تجرى فيما يحرم أكله. نعم في جريانها في غير السمك من حيوان الماء إشكال، خصوصا ما كان منه يعيش في البر أيضا كالسلاحف و السرطان و الضفدع. بل الظاهر عدم تذكيته بذلك.

(مسألة ٥٠): صيد الجراد و تذكيته بأخذه حيا، فإن مات قبل ذلك فهو ميتة حرام الأكل.

(مسألة ٥١): لا يحل الدبا، و هو الجراد قبل أن يستقل بالطيران.

(مسألة ٥٢): إذا اشتعلت نار أو اشعلت في موضع فيه جراد فاحترق لم يحل أكله، و كذا إذا أوجبت هيجان الجراد من موضع آخر و سقوطه فيها فاحترق، سواء كان القصد من أشعالها مجيء الجراد المذكور، أم كان الغرض منه أمرا آخر فصادف مجيء الجراد لها و احتراقه بها.

(مسألة ٥٣): يجوز أن يشوى الجراد و السمك بعد صيدهما و تذكيتهما قبل أن يموتا، و لا يحرم أن بذلك.

(مسألة ٥٤): لا يشترط في تذكية السمك و الجراد و صيدهما التسمية.

(مسألة ٥٥): لا يشترط في تذكية السمك و الجراد و صيدهما إسلام الآخذ لهما، فيصح صيد الكافر لهما بأقسامه ذميا كان أو حربيا، كتابيا أو غيره.

(مسألة ٥٦): لا بأس بصيد الصبي و المجنون للسمك و الجراد إذا تحقق منهما قصد الأخذ و الاستيلاء على ما يصيدانه.

(مسألة ٥٧): لا يحكم بتذكية ما يؤخذ من يد الكافر من السمك و الجراد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٧

إذا شك في تذكيته حتى إذا أخبر بتذكيته و لم يكن متهما إذا لم يوجب خبره العلم. نعم إذا أخبر بأخذه له من المسلم صدق في خبره إذا لم يكن متهما، و حكم بتذكية ما يؤخذ منه لسبق يد المسلم عليه. و هكذا الحال في جميع ما يؤخذ من الكافر مما لا يحل إلا بالتذكية، و قد تقدم في مبحث نجاسة الميتة الفروع المناسبة للمقام. فراجع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٨

الباب الثاني في الذبح

و محل الكلام هو الذبح الموجب للتذكية الذى يترتب عليه طهارة الحيوان و جواز أكله و بيعه و غير ذلك. و الكلام فيه يقع فى ضمن فصول.

الفصل الأول فيما يقبل التذكية

(مسألة ٥٨): كل حيوان محلل الأكل قابل للتذكية. فإن كان له نفس سائلة كان قابلاً للتذكية بالذبح، و بعضه يقبل التذكية بالصيد، كما سبق. و إن لم يكن له نفس سائلة- و هو السمك و الجراد- فلا يقبل التذكية بالذبح، بل بالصيد لا غير كما تقدم.

(مسألة ٥٩): ما ليس له نفس سائلة إذا كان محرم الأكل فإن كان سمكاً فقد سبق تذكيته بالصيد، و إن لم يكن سمكاً- كالضفدع و الوزغ- فهو لا يقبل التذكية لا بالذبح و لا بالصيد. لكن بعد حرمة أكل الحيوان على كل حال، و الاحتياط الوجوبى بعدم استصحاب أجزاءه فى الصلاة إذا كان له لحم، و طهارة ميتته لا يظهر الأثر لعدم تذكيته إلا فى وجوب الاحتياط بعدم بيعه.

(مسألة ٦٠): لا تقع التذكية على نجس العين.

(مسألة ٦١): تقع التذكية بالذبح على ما لا يؤكل لحمه من ذى النفس سواء كان له جلد يمكن الانتفاع به بلبس و فرش و نحوهما أم لا، و سواء كان من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٠٩

السباع أم من الطير أم من الحشرات التى تسكن باطن الأرض- كالضب و ابن عرس- أم من غيرها كالأرنب. فيطهر بالذبح لحمها و جلدها و يجوز بيعها.

الفصل الثانى فى الذابح

(مسألة ٦٢): يشترط فى الذابح الإسلام، فلا تصح ذبيحة الكافر و إن كان ذمياً، حتى إذا علم أنه قد سمي على ذبيحته.

(مسألة ٦٣): تحل ذبيحة المخالف إلا أن يكون محكوماً بالكفر. نعم هى مكروهة.

(مسألة ٦٤): تحل ذبيحة الصبى إذا كان مميزاً يحسن التذكية. نعم لا بد من أن يكون معلناً للإسلام، أو يكون محكوماً بأنه مسلم لكون أحد أبويه مسلماً. نعم إذا كان معلناً بالكفر فالظاهر عدم حل ذبيحته و إن كان أحد أبويه مسلماً.

(مسألة ٦٥): تحل ذبيحة ولد الزنا إذا كان معلناً للإسلام و إن كان صبياً.

بل الظاهر كفاية كون أحد أبويه مسلماً فى الحكم بإسلامه و إن كان صبياً لم يعلن الإسلام، و كذا إذا كان تابعاً لمسلم. على ما تقدم فى مطهريه التبعية من كتاب الطهارة.

(مسألة ٦٦): تحل ذبيحة المرأة و الأعمى و الأغلف و الخصى و الجنب و الحائض و الفاسق.

(مسألة ٦٧): تحل ذبيحة ناقص العقل إذا كان مميزاً يتأتى منه قصد الذبح المشروع، أما إذا لم يتحقق منه ذلك- كما فى المجنون الصرف- فلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٠

يصح. و كذا الحال فى السكران، فإن سكره قد لا يمنع من تمييزه و قصده الذبح الشرعى بالوجه الذى يترتب عليه الأثر عند العقلاء، بخلاف النائم، فإن الظاهر عدم العبرة بقصده.

(مسألة ٦٨): لا بأس بتعدد الذابح، بأن يتولى الذبح اثنان- مثلاً- على سبيل الاشتراك مقترنين بأن يأخذوا السكين معاً و يذبحا معاً، أو يأخذ كل منهما سكيناً و يقطع أحدهما بعض الأعضاء و الآخر الباقي دفعة واحدة. أو يكون ذلك منهما على التعاقب فيقطع أحدهما

بعض الأعضاء ثم يقطع الآخر الباقي. و من ذلك ما إذا ذبح شخص الحيوان و تركه فظهر النقص في ذبحه فأخذه الآخر و أتم ذبحه. و لا بد من تسمية الكل.

(مسألة ٦٩): لا بأس بذبيحة المكره و إن لم يكن إكراهه بحق.

(مسألة ٧٠): لا بأس بذبيحة من لا يعتقد بوجوب التسمية أو يعتقد بعدم وجوبها إذا سمى.

(مسألة ٧١): تحل ذبيحة المعتدى و الغاصب للحيوان المذبوح أو لآله الذبح و إن كان آثماً في ذبحه. و مثله ما إذا كان الحيوان مندوراً مثلاً لوجه خاص فذبح على وجه آخر. فالشاة التي ينذر صاحبها- مثلاً- أن يضحي بها لو ذبحت في غير وقت الأضحى عمداً أو جهلاً أو نسياناً تذكى بالذبح و يحل أكلها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١١

الفصل الثالث في كيفية الذبح

(مسألة ٧٢): لا بد في الذبح من قطع الأعضاء الأربعة، و هي مجرى النفس- الذي قد يسمى بالحلقوم- و مجرى الطعام و الشراب- الذي قد يسمى بالمرى- و الودجان، و هما عرقان محيطان بهما يجري فيهما الدم، و لا يكفي شق شيء منها من دون قطع.

(مسألة ٧٣): الظاهر أن قطع الأعضاء المذكورة يتوقف على بقاء (الجوزة) في جانب الرأس، فلو بقى منها شيء في الجسد لم يتم الذبح المذكى، لأن الحلقوم و المرى يبدآن منها، فمع بقاء شيء منها في جانب الرأس يكون موضع الذبح قبلهما، و لا يقطعان حينئذ.

(مسألة ٧٤): إذا قطع بعض الأعضاء الأربعة من تحت الجوزة على غير الوجه الشرعى- كما إذا استند إلى افتراس سبع أو ضرب لا يقصد به التذكية أو غير ذلك- لم يكف في التذكية قطع الباقي، بل يحرم الحيوان. نعم إذا شق بعض الأعضاء أو كلها من دون قطع و بقى الحيوان حياً أمكن تذكيته بقطعها من محل الشق أو من فوقه أو تحته.

(مسألة ٧٥): إذا أخطأ الذابح فذبح من فوق الجوزة أو من بعضها أمكنه التدارك ما دام الحيوان حياً فإذا ذبحه من تحت الجوزة ذكى و حل لحمه.

(مسألة ٧٦): لا- يجب التتابع العرفى في قطع الأعضاء، فلو قطع بعض الأعضاء من الحيوان فأرسله أو أفلت ثم قبض عليه فقطع الباقي و هو حى ذكى الحيوان و حل لحمه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٢

(مسألة ٧٧): لا- يجب في الذبح أن يكون في أعلى الرقبة تحت الجوزة مباشرة، بل يجوز أن يكون أسفل من ذلك إذا تحقق قطع الأعضاء الأربعة.

(مسألة ٧٨): لا- يصح الذبح من القفا، حتى لو قطعت الأعضاء الأربعة بأن يبدأ من القفا و ينتهى بالحلقوم. بل الأحوط و جوبا وضع السكين في ظاهر الرقبة و النزول بها إلى الباطن، و لا يقلب السكين و يدخلها وسط الرقبة تحت الأعضاء و يخرجها إلى الظاهر.

(مسألة ٧٩): الأحوط و جوبا عدم قطع رأس الحيوان عند الذبح، لكن لو حصل ذلك غفله أو خطأً أو لإسراع السكين لم يحرم الحيوان المذبوح، بل لا- يحرم حتى لو تعمد ذلك، و إن كان الأحوط استحباباً الترك. و يجرى جميع ذلك في النخع الذى هو عبارة عن الوصول بالسكين للنخاع فيقطع قبل أن يموت الحيوان من دون أن يقطع الرأس.

(مسألة ٨٠): يشكل الاكتفاء بقطع الأعضاء الأربعة بنحو القرض بمثل (المقص) و (المقراضة) و نحوهما مما يقطع بجمع الآلتين المحددتين لا- بإمرار آله واحدة كالسكين. نعم لا بأس به مع الاضطراب. و المعيار فيه خوف موت الحيوان لو تأخر ذبحه إلى حين القدرة على مثل السكين.

(مسألة ٨١): تختص الإبل من بين البهائم بأن تذكيها بالنحر، ولا يجوز ذلك في غيرها، حتى الخيل على الأحوط وجوبا. فإن ذبحت الإبل لم تذك و لم تحل، إلا أن تنحر قبل أن تموت، وإن نحر غيرها لم يذك و لم يحل إلا أن يذبح قبل أن يموت.

(مسألة ٨٢): كيفية النحر أن يطعن الحيوان بالآلة- من سكين أو حرب أو غيرها حتى مثل المزرف والمنجل- في اللب، و هي الموضع المنخفض في أصل العنق عند وسط أعلى الصدر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٣

(مسألة ٨٣): إذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره جاز تذكيته في غير موضع التذكية بالنحو المتيسر، و حل أكل لحمه. سواء كان ذلك لاستصعابه و شروده أم لصيرورته في مكان لا يسيطر عليه فيه المذكي، كما لو تردى في بئر أو سقط عليه البناء أو نحو ذلك. نعم لا بد من تحقق شروط التذكية الأخرى عدا الاستقبال. كما أنه إذا أدرك ذكاته بعد جرحه أو عقره وجبت تذكيته كالصيد.

(مسألة ٨٤): الجنين إذا مات أمه من دون تذكية فإن استخرج منها حيا و أدركت ذكاته و ذكى حل، و إلا كان ميتة محرما. و كذا إذا استخرج من أمه و هي حية بعملية قيصرية أو نحوها فإنه يحل إذا ذكى بالذبح، و لا يحل بدون ذلك.

(مسألة ٨٥): الجنين إذا ذكيت أمه فمات في بطنها قبل أن يستخرج منها كانت ذكاتها ذكاه له فيحل أكله، و كذا إذا لم تلجه الروح في بطنها.

(مسألة ٨٦): الجنين إذا ذكيت أمه فاستخرج منها حيا لم يحل إلا بالتذكية، فإن مات قبل أن يذكى فهو ميتة حرام، سواء ضاق الوقت عن تذكيته أم وسعها و لم يذك تسامحا أو غفلة.

(مسألة ٨٧): تجب المبادرة بالنحو المتعارف إلى سلخ الذبيحة ثم شق بطنها لإخراج الجنين منها و إدراك تذكيته، فلو لم يبادر بالنحو المتعارف و احتمال موت الجنين بسبب ذلك حكم بعدم ذكاه الجنين و بحرمة. نعم لو علم بعدم إدراكه حيا على كل حال لم تجب المبادرة لإخراجه، و حل حينئذ.

(مسألة ٨٨): إنما يجوز أكل الجنين إذا كان تام الخلقة و قد نبت شعره، و إلا لم يحل، سواء ذكى بذكاه أم ينبرحه بنفسه.

(مسألة ٨٩): لا فرق في تذكية الجنين بذكاه أمه بين محلل الأكل و محرمة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٤

الفصل الرابع في شروط الذبح

و هي أمور.

الأول: القصد للذبح أو النحر، فلا تحصل التذكية بالذبح أو النحر من غير القاصد، كما لو وقع السكين من يده على الأعضاء الأربعة فقطعها، أو قصد بتحريك السكين أمرا غير الذبح فقطعت الأعضاء الأربعة، و على ذلك يبتنى ما تقدم من عدم صحة الذبح و النحر من غير المميز، كالمجنون و النائم.

الثاني: أن يكون الذبح أو النحر بالحديد فلا يصح بغيره و إن كان من الفلزات الصلبة، كالنحاس و الذهب و الفضة. هذا مع تيسر الحديد، أما مع تعذره فيجوز الذبح بكل ما يفري الأوداج، كالفلزات الأخرى و الزجاج و العظم و الخشب و غيرها. و كذا الحال في النحر.

(مسألة ٩٠): يكفي في جواز الذبح بغير الحديد تعذر الحديد حين إرادة الذبح، و لا يشترط الاضطرار للذبح للحاجة للحم أو لخوف موت الحيوان.

(مسألة ٩١): يذكر بعض أهل الخبرة إن السليل حديد مصفى مشتمل على خليط من مواد أخرى. كما يذكرون أيضا أن الحديد المتعارف مشتمل على مواد أخرى. و حينئذ إذا كانت نسبة الخليط في السليل تقارب نسبة الخليط في الحديد المتعارف فلا بأس

بالذبح به و لعل ذلك هو الغالب من أنواع الستيل.

(مسألة ٩٢): الذبح بالسن و الظفر- عند تعذر الذبح بالحديد- إن كان

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٥

بإمرار أحدهما على الأعضاء نظير إمرار السكين فالظاهر جوازه، و إن كان بنحو القرض- كما لو قطعت الأعضاء بالعض أو بجمع الظفرين عليها- أشكل جوازه، لما سبق في الفصل الثالث من الإشكال في قطع الأعضاء بنحو القرض.

نعم مع الاضطرار لعدم تيسر الذبح إلا بهذا الوجه و خوف موت الحيوان فلا بأس به، كما تقدم.

الثالث: الاستقبال بالذبيحة بأن توجه للقبلة بمقاديمها و مذبحها، فإن ذبحت نائمة و جهت إلى القبلة معترضة، لكن لا تطرح على قفاها، بل تضجع على جانبها الأيمن- بأن يكون رأسها إلى يمين المستقبل، كهيئة الميت حال الدفن- أو على جانبها الأيسر- بأن يكون رأسها إلى يسار المستقبل- ليكون مذبحها موجهة للقبلة.

و إن ذبحت جالسة أو قائمة و جهت بصدرها إلى القبلة، كما هو الحال في الإبل حال النحر.

(مسألة ٩٣): يجوز ذبح الحيوان معلقاً من رجليه أو من رأسه. و يكون الاستقبال به بتوجيه صدره و بطنه إلى القبلة.

(مسألة ٩٤): إذا لم يستقبل الذابح أو الناحر بالحيوان القبلة عالماً عامداً لم يذكره الذبح و حرم أكله، و إن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الاستقبال ذكاه الذبح و حل أكله، و كذا إذا كان مخطئاً في القبلة بأن وجهها لجهة اعتقد أنها القبلة فتبين الخلاف.

(مسألة ٩٥): إذا جهلت القبلة و لم يتيسر معرفتها قريباً سقط اعتبار الاستقبال، و كذا إذا تعذر الاستقبال لاستصعاب الحيوان أو لخوف موته لو صرف الوقت في توجيهه للقبلة.

(مسألة ٩٦): لا يشترط استقبال الذابح، و إن كان أحوط استحباباً.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٦

الرابع: التسمية ممن يباشر الذبح أو النحر أو غيرهما مما يقوم مقامهما عند تعذرهما و لا تجزئ التسمية من غير الذابح، و أظهر في عدم الإجزاء التسمية في المسجل أو نحوه مما يحكى الصوت من دون ان ينطق بها إنسان.

(مسألة ٩٧): لا بد من مقارنة التسمية عرفاً للذبح أو النحر أو ما يقوم مقامهما، و لا تجزئ التسمية عند الشروع في المقدمات كسحب الحيوان و ربطه و إضجاعه.

(مسألة ٩٨): إذا نسي المذكي التسمية حلت ذبيحته، بخلاف ما لو تركها عمداً و لو بسبب الجهل باشتراطها، نظير ما تقدم في الصيد. و تقدمت هناك فروع أخرى في التسمية تجرى هنا.

(مسألة ٩٩): يستحب عند الذبح الصلاة على النبي و آله صلوات الله عليهم.

(مسألة ١٠٠): من نسي التسمية عند الذبح أو النحر استحبه له التسمية متى ذكر، يقول: بسم الله على أوله و على آخره. و إن لم يفعل تأكد استحباب التسمية حين الأكل من لحم الحيوان المذبوح.

الخامس: حياة الحيوان حين الذبح على النحو المتقدم في إدراك الذكاة في الصيد.

السادس: خروج الدم المعتدل على النحو المتعارف عند ذبح ذلك الحيوان فإن خرج متناقلاً لم يذكره و حرم أكله و إن علم بحياته حين الذبح.

السابع: حركة الذبيحة بعد الذبح و لو يسيراً، كما لو تحركت رجلها أو عينها.

(مسألة ١٠١): لا يشترط في حل الذبيحة استقرار الحياة، بمعنى أن يعيش مثلها اليوم و الأيام، بل يكفي في إدراك ذكاتها حياتها حين الذبح، كما سبق في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٧

الشرط الخامس. و على هذا لو طرأ عليها ما من شأنه أن يقضى عليها- من جرح أو عقر أو كسر أو غير ذلك- و ذبحت بالشروط المتقدمة ذكيت و حلت، بل لو شقت بطنها و خرجت حشوتها ثم ذبحت حلت. و كذا إذا حصل ذلك مقارنا للذبح. نعم لو قطع رأسها و انفصل من فوق المذبح، ففي حل جسدها بقطع الأعضاء الأربعة بالشروط المتقدمة إشكال، و الأظهر العدم. و أما الرأس فلا إشكال في عدم حله بذلك. و كذا سائر الأعضاء المنفصلة قبل الذبح- كالرجل و الألية- فإنها لا تذكى و لا تحل بذبح الحيوان إذا كان بعد فصلها منه.

(مسألة ١٠٢): إذا تم ذبح الحيوان بشروطه المتقدمة ثم حصل له قبل موته ما يوجب الموت- كما لو وقع في ماء أو نار أو سقط إلى الأرض من شاهق أو نحو ذلك- لم يمنع ذلك من تذكيته بالذبح و حل أكله، بخلاف الصيد فإنه لا يحكم بتذكية الحيوان به إلا أن يعلم استناد موت الحيوان إليه، كما تقدم. نعم يكره هنا أكل الحيوان، بل الأحوط استحبابا تركه.

(مسألة ١٠٣): إذا قطع من الحيوان شيء بعد ذبحه قبل موته لم يحرم.

و إن كان الأولى ترك ذلك، لاحتمال كونه سببا لإيذائه. بل قيل بكرهه قطع شيء منه قبل أن يبرد.

(مسألة ١٠٤): سلخ الذبيحة بعد إكمال ذبحها و قبل موتها لا يوجب حرمتها. نعم هو مكروه، بل قيل بكرهه سلخها قبل أن تبرد.

(مسألة ١٠٥): قد ذكر للذبح و النحر آداب، فيستحب في ذبح الغنم ربط يدي الحيوان و رجل واحدة، ثم يمسك صوفه أو شعره بعد ذبحه حتى يبرد.

و في ذبح البقر ربط اليدين و الرجلين و إطلاق الذنب، و في الإبل أن تنحر قائمه مع ربط يد واحدة، و الأولى أن تكون اليسرى، فإن نحررت باركة ربطت يداها ما بين الخف إلى الركبة. و يستحب إرسال الطير بعد الذبح.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٨

(مسألة ١٠٦): يستحب أن يساق الحيوان للذبح برفق، و يعرض عليه الماء قبل الذبح. و أن تحدد السكين و يسرع في الذبح ليكون أسهل. و عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «إن الله تعالى شأنه كتب عليكم الإحسان في كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، و إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، و ليحد أحدكم شفرته و ليرح ذبيحته».

(مسألة ١٠٧): تكره الذبحة ليلا، و كذا في نهار الجمعة إلى الزوال. و أن يذبح الإنسان بيده ما ربه من النعم. و أن تذبح الشاة عند الشاة و الجزور عند الجزور، بل الأولى العموم، فلا يذبح الحيوان عند حيوان ينظر إليه و إن لم يكن من جنسه. كما يكره أن يرى الحيوان السكين عند إرادة ذبحه.

(مسألة ١٠٨): إذا شك في التذكية حكم شرعا بعدمها إلا بحجة شرعية.

و قد تقدم في مبحث نجاسة الميتة أن يد المسلم حجة على التذكية، و تقدم جملة من الفروع المتعلقة بذلك فلا نطيل بإعادتها.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢١٩

كتاب الأطعمة و الأشربة

إشارة

و فيه فصول:

الفصل الأول في حيوان البحر

(مسألة ١٠٩): لا- يحل من حيوان البحر إلا ما له قشر. والمراد بالقشر الصدف الذى يكسو الحيوان و يمكن أن ينفصل عنه، كفلس السمك، وقشر الإريبان الذى يعرف فى عصورنا بالروبيان وغيرهما. أما الصدف اللازم للحيوان الملتصق به- كصدف السلحفاة و السرطان و المحار- فلا يكفى فى تحليله.

(مسألة ١١٠): إذا شك فى أن للحيوان قشر أو لا حرم أكله. نعم بعض السمك الذى له قشر كثيرا ما يحتك ببعض الأشياء فيسقط قشره، ولذا يبقى عليه شىء من القشر فى بعض المواضع التى لا يصلها الحك و يراها الفاحص بالتأمل. وقد تضمنت ذلك الأخبار فى سمك أطلقت عليه اسم الكنعت. و أكده فى زماننا بعض المستفتين. و عن بعضهم تأكيد ذلك فى نوعين من السمك يطلق عليهما (الصافى) و (المزلق). و على كل حال فما كان من هذا النوع من السمك حلال. و ينبغى التأكد منه.

(مسألة ١١١): إذا أخبر من عنده السمك بأن لذلك السمك قشر، أو أنه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٠

من النوع الذى له قشر أخذ بقوله إذا لم يكن متهما.

(مسألة ١١٢): لا يجوز بيع السمك المحرم الأكل على من يستحله أو على من يبيعه ممن يستحله، إلا أن يكون له منفعة محللة معتد بها غير الأكل، و قد سبقت بعض الفروع المناسبة بذلك فى مبحث المكاسب المحرمة.

(مسألة ١١٣): إذا ابتلعت الحية سمكة ثم ألقته و قد تسلخت فلوسها فالأحوط وجوبا عدم أكلها. أما إذا لم تتسلخ فلوسها فيحل أكلها إذا كانت ذكية، أو ذكيت بعد ذلك بأن أخذت و هى حية.

(مسألة ١١٤): بيض السمك تابع للسمك الذى يكون فيه، فإن كان محرما حرم بيضه، و إن كان حلالا حل بيضه. و إذا اشتبه حال البيض، و شك فى أنه من السمك الحلال أو الحرام حرم أكله.

الفصل الثانى فى حيوان البر

(مسألة ١١٥): يحرم أكل لحم الإنسان.

(مسألة ١١٦): يحرم من حيوان البر كل ذى ناب، و كل سبيع و إن لم يكن له ناب. و المراد بالسبع ما يفترس الحيوان، و يأكل اللحم قويا كان كالأسد و النمر و الذئب، أو ضعيفا كالضبع و الثعلب و السنور.

(مسألة ١١٧): يحرم من الحيوان المسوخ. و قد ورد فى الكتاب المجيد و الأخبار الكثيرة أن الله تعالى مسح جماعات من الناس قد عتوا و تمردوا على صور بعض الحيوانات. كما ورد أن المسوخ قد هلك و لم تتناسل، و أن التحريم إنما هو لما مثلت به من الحيوان. و قد عدّ منها من حيوان البر غير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢١

السباع: الخنزير و القرد و الفيل و الدب و الأرنب و الضب و الفأرة و العقرب و الوزغ.

(مسألة ١١٨): يحرم أكل الحشرات كالخنافس و الديدان و النمل و القمل و غيرها.

(مسألة ١١٩): يحرم كلما يسكن باطن الأرض من صغار الحيوانات كالقنفذ و ابن عرس و الجرذ و اليربوع و الحية و غيرها.

(مسألة ١٢٠): يحل لحم النعم الثلاثة: الإبل- العراب و هى ذات السنم الواحد، و البخاتى و هى ذات السنامين- و البقر- و منه الجاموس- و الغنم الضأن و المعز.

(مسألة ١٢١): يحل لحم الخيل و البغال و الحمير، على كراهة فى الجميع و تشدد فى الأخيرين.

(مسألة ١٢٢): يحل من الحيوان الوحشى البقر و الكباش الجبلية و الحمر كحمار الزرد- و الظباء و اليحامير- التى هى نوع من الأيل- بل جميع أنواع الأيل، و الوعل، و ما يسانخ ذلك عرفا. و فى اختصاص الحل بذلك إشكال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٢

الفصل الثالث في الطير

(مسألة ١٢٣): يحرم السبع من الطير، وهو ما يفترس، و يأكل اللحم، كالبازي و الصقر و العقاب و الشاهين و الباشق و النسر و الحدأة و غيرها. و ليس منه طير الماء الذي يأكل السمك.

(مسألة ١٢٤): يحرم من الطير ما يغلب في طيرانه الصفيف، و يحل منه ما يغلب في طيرانه الديق و الخفوق.

(مسألة ١٢٥): إذا لم يعلم كيفية طيران الطير أو شاع في طيرانه الصفيف و الديق معا، فإن لم يكن له حوصله و لا قانصه و لا صيصيه فهو محرم الأكل.

و الظاهر أن الحوصله مجمع الحب للطائر الذي يكون في آخر العنق، و القانصه هي العضله الصلبه التي يهضم بها الطعام، فبعض الطيور له قانصه، و بعضها له معدة كمعدة الإنسان و كثير من الحيوانات. أما الصيصيه فهي الشوكه التي خلف ساق الطائر خارجة عن الكف.

(مسألة ١٢٦): اللقلق و إن قيل أن له حوصله و قانصه و صيصيه، إلا أن الظاهر حرمة، لأن الغالب في طيرانه الصفيف.

(مسألة ١٢٧): يحرم من الطير الخفاش - و منه الوطواط - و الطاوس، و الغراب بجميع أنواعه.

(مسألة ١٢٨): يحرم من الطير ما كان من سنخ الحشرات كالزنبور و النحل و الذباب و نحوها، و لا يحل من هذا السنخ إلا الجراد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٣

الفصل الرابع فيما يحرم بالعرض

و هو أمور.

الأول: الجلال، و هو الذي يتغذى على عذرة الإنسان لا- يختلط معها غيرها. أما إذا كان يختلط معها غيرها فليس هو من الجلال المحرم، إلا أن يكون ذلك نادرا لا يعتد به عرفا بحيث لا يمنع من صدق أن غذاء العذرة، فيحرم. كما لا بد في صدق الجلال من تغذيه بالعذرة مدة معتدا بها عرفا، بحيث يصدق عرفا أن غذاء العذرة. و لا يفرق في ذلك بين أنواع الحيوان حتى السمك.

(مسألة ١٢٩): يرتفع الجلل و التحريم عن الحيوان باستبرائه و منعه عن العذرة مدة معتدا بها. و قد تقدم في العاشر من المطهرات من مباحث الطهارة من الخبث تحديد مدة الاستبراء، فلا نزيل بإعادته. نعم لم يتقدم منا التعرض لاستبراء السمك. و الظاهر أنه يكفي فيه منعه من العذرة و تغذيته بغيرها يوما و ليلة.

(مسألة ١٣٠): الأحوط و جوبا حرمة نسل الجلال المتكون منه قبل الاستبراء و عدم حله بالاستبراء.

الثاني: الجدى الذي يرتضع من لبن خنزيرة مدة معتد بها. و الأحوط و جوبا عموم التحريم لغير الجدى من الحيوانات التي ترتضع من لبن الخنزيرة.

كما أن الأحوط و جوبا العموم لشرب اللبن من غير ارتضاع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٤

(مسألة ١٣١): لا يلحق بالخنزيرة غيرها من الحيوانات النجسة كالكلبة و الكافرة التي قيل بنجاستها.

(مسألة ١٣٢): يستبرأ الحيوان المذكور بحبسه عن الخنزيرة، و إرضاعه من حيوان من سنخه سبعة أيام. و إن كان استغنى عن الرضاع و اللبن يعلف علفا طاهرا سبعة أيام أيضا.

(مسألة ١٣٣): كما يحرم الحيوان المذكور يحرم نسله المتكون من منيه قبل أن يستبرأ، و لا يحل النسل حينئذ بالاستبراء. و أما إذا كان

- المرتضع أنثى ففى حرمة حملها الذى تعلق به قبل الاستبراء إشكال. وإن كان أحوط وجوبا.
- الثالث: البهيمة التى يطؤها الرجل، قبلا- أو دبلا- والأحوط وجوبا العموم فى الواطئ لكل ذكر وإن كان صبيا، و فى الموطوء لكل حيوان ذكرا كان أو أنثى مأكولا أو غيره حتى الطير. بل العموم لنسل الموطوء، فيحرم أيضا.
- (مسألة ١٣٤): إذا كان الحيوان ميتا مذكى حلال اللحم لم يحرم بالوطء، ولا- تجرى عليه الأحكام الأخرى للموطوء. كما لا تجرى الأحكام المذكورة إذا كان الميت حرام اللحم أو غير مذكى.
- (مسألة ١٣٥): ما يحرم لكونه موطوءا أو نسلا لموطوء ليس له استبراء يحلله.
- (مسألة ١٣٦): إذا كان الموطوء مما يطلب لحمه ذبح، فإن مات أحرق.
- و إذا كان الواطئ غير المالك اغرم قيمته للمالك.
- (مسألة ١٣٧): إذا كان الحيوان الموطوء مما يطلب ظهره للركوب ولا يطلب لحمه- كالحمار- اخرج إلى مدينة أخرى لا يعرف فيها الواطئ، فبياع هناك. و حيثئذ إن كان الواطئ غير المالك اغرم قيمته للمالك فى المدينة التى وطئ فيها، و تحمل هو نفقة إخراجها و أخذ هو ثمنه بعد بيعه فى المدينة
- منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٥
- الأخرى. و إن كان الواطئ هو المالك تحمل هو نفقة الإخراج و كان له الثمن بعد البيع. و الأحوط وجوبا جريان ذلك فيما يحرم أكل لحمه و لا يطلب ظهره للركوب.
- (مسألة ١٣٨): إذا اشتبه الموطوء بغيره فيما يؤكل لحمه و يطلب أخرج بالقرعة.
- (مسألة ١٣٩): إذا شرب الحيوان الذى هو حلال اللحم خمرا لم يحرم لحمه، بل يؤكل بعد أن يغسل على الأحوط استحبابا. نعم إذا سكر فذبح حال سكره فالأحوط وجوبا عدم أكل ما فى بطنه من القلب و الكبدة و الكرش و غيرها. أما لو شرب بولا أو غيره من المائعات أو أكل نجسا فذبح فإنه يؤكل ما فى بطنه بعد غسله و تطهيره من النجاسة مع بقاء عينها و عدم تحللها.
- الرابع: الميتة، فإن الحيوان المحلل الأكل إنما يحل بالتذكية، أما إذا صار ميتة- بأن مات من دون تذكيته- فإنه يحرم مطلقا و ينجس إذا كان له نفس سائلة.
- (مسألة ١٤٠): بحكم الميتة ما يقطع من الحيوان الحى، على تفصيل تقدم فى مبحث نجاسة الميتة من مباحث الطهارة من الخبث.
- (مسألة ١٤١): يستثنى من نجاسة الميتة ما لا تحله الحياة منها، فهو طاهر و حلال إذا كان مما يؤكل أو يشرب كالبيض و الأنفحة و اللبن، على ما تقدم تفصيل الكلام فى مبحث نجاسة الميتة.
- منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٦

الفصل الخامس فى الجامد

- (مسألة ١٤٢): البيض و الأنفحة تابعان للحيوان الذى يتكونان فيه، فما كان من الحيوان المحرم الأكل حرام، و ما كان من الحيوان المحلل الأكل حلال.
- (مسألة ١٤٣): إذا اشتبه البيض بين ما يحل أكله و ما يحرم أكله ما اختلف طرفاه و ترك ما تساوى طرفاه. هذا إذا كان المحتمل هو الحرمة بالأصل. أما إذا كان المحتمل الحرمة بالعرض- كالجلل- فمع الشك فى حال البيض و الأنفحة يحكم بحليته إلا مع العلم الإجمالى بوجود الحرام فيه فيجتنب الكل. أما الأنفحة فإنها الاشتباه محكومة بالحل، إلا مع العلم الإجمالى بوجود الحرام فيحرم الكل.
- (مسألة ١٤٤): يحرم من الذبيحة التى يحل أكلها القرث و الدم و القضيبي و الأنتيان و الغدد و الطحال. و الأحوط وجوبا اجتناب الرحم و الحياء- و هو فرج الأنثى- و العلباء- و هى العصبتان خلف الرقبة- و النخاع- و هو المخ الأبيض المستطيل فى فقار الظهر- و المثانة

و المرارة. و الأحوط استحبابا اجتناب الحلق و الخرز التي في الدماغ. و يكره الكليتان و إذا القلب.

(مسألة ١٤٥): لا فرق في تحريم الأمور المذكورة بين الحيوان الصغير و الكبير. نعم لا بد من أن يكون لها فيه وجود عرفي متميز ملتفت إليه، فلو كانت خفية مغفولا عنها لصغرها لم تحرم، كما في جملة من هذه الأمور الحيوانات الصغيرة، و كالغدد الدقيقة في الحيوان الكبير.

(مسألة ١٤٦): لا تحرم هذه الأمور في السمك و نحوه مما لا يذكر

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٧

بالذبح. نعم في جواز أكل أو شرب دم السمك إذا كان له وجود معتد به عرفا إشكال. و الأحوط وجوبا تركه. بل يحرم إذا كان مما لا يؤكل لحمه.

(مسألة ١٤٧): يعفى عن الدم القليل المتخلف في العروق الدقيقة و نحوه مما يكون عرفا تابعا للحم و من شؤونه من دون أن يكون له وجود عرفي متميز.

(مسألة ١٤٨): تحرم الأعيان النجسة كالعذرة، و كذا المتنجسة إذا لم تطهر.

(مسألة ١٤٩): يحرم أكل الطين. و الأحوط وجوبا إلحاق التراب و الرمل و نحوهما مما هو من سنخ الأرض به. أما بقية المعادن فلا تحرم، إلا أن تكون سببا في ضرر يحرم إيقاعه بالنفس.

(مسألة ١٥٠): يستثنى من حرمة أكل الطين طين قبر الحسين عليه السلام، فإنه يجوز أكله بنية الاستشفاء. و يقتصر على القليل منه بما لا يزيد على مقدار الحمصة. و في إلحاق طين قبور بقية المعصومين عليهم السلام بها إشكال، و الأظهر عدم.

(مسألة ١٥١): يجوز الاستشفاء بالطين المأخوذ من مسافة ميل من قبر الحسين عليه السلام من جميع الجوانب. و يجوز أكله لذلك. و أفضل ما يؤخذ من مربع سعته سبعون باعا في سبعين باعا يتوسطه القبر الشريف. يقارب مربعا سعته مائة و عشرون مترا في مائة و عشرين مترا. و أفضل ذلك ما يؤخذ من عند الرأس الشريف و إن صار متعذرا في زماننا.

هذا، و قد ورد في بعض الأخبار أنه يستشفى بما بينه و بين القبر الشريف أربعة أميال، و حيث لم تتم عندنا حجية الخبر المذكور فلا مجال للاستشفاء بذلك بأكله. نعم لا بأس بالاستشفاء به برجاء الشفاء بوجه غير الأكل و لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٨

بوضعه في ماء حتى يستهلك ثم يشرب الماء.

(مسألة ١٥٢): الأحوط وجوبا الاجتناب عن المستقذرات من إفرازات الإنسان و الحيوان المحلل فضلا عن المحرم و إن لم تكن نجسة.

(مسألة ١٥٣): الظاهر جواز أكل المواد المحروقة، كالخبز و اللحم و غيرها.

الفصل السادس في المائع

(مسألة ١٥٤): يحرم الخمر و كل مسكر، و إن كان جامدا. و تختص النجاسة بالمائع بالأصل، نعم يطهر و يحل إذا انقلب خلا، و قد تقدم تفصيل ذلك في مباحث الطهارة من الخبث.

(مسألة ١٥٥): يحرم الفقاع و هو نجس، كما تقدم.

(مسألة ١٥٦): يحرم كل مائع نجس أو متنجس. و قد تقدم تحديد كل منهما في مباحث الطهارة من الخبث.

(مسألة ١٥٧): يحرم العصير العنبي إذا غلا بالنار حتى يذهب ثلثاه، و هو الأحوط وجوبا في العصير و الزبيبي، و الأحوط استحبابا في العصير التمرى و قد تقدمت بعض الفروع المتعلقة بذلك عند الكلام في نجاسة الخمر.

(مسألة ١٥٨): لا يحرم شيء من أنواع العصير الباقية، و لا شيء من المربيات إذا لم تكن مسكرة و إن شم منها رائحة المسكر.

(مسألة ١٥٩): اللبن تابع للحيوان الذي يتكون فيه، فيحرم ما كان من حيوان يحرم أكله، و يحل ما كان من حيوان يحل أكله. نعم لبن الإنسان حلال.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٢٩

(مسألة ١٦٠): الأحوط وجوبا اجتناب الأبوال الطاهرة. نعم يجوز استعمالها للتداوى و إن لم يبلغ مرتبة الضرورة.

(مسألة ١٦١): الظاهر حلية الريق من الحيوان المأكول اللحم. أما من الحيوان غير المأكول اللحم فالأحوط وجوبا اجتنابه إذا كان له وجود معتد به غير مستهلك. نعم يحل ريق الإنسان.

الفصل السابع في بعض الأحكام العامة

(مسألة ١٦٢): يحرم أكل و شرب ما يكون مضرا ضررا يبلغ حد الخطر و الخوف على الحياة، أو على عرض الإنسان بحيث يلزم هتكه و وهنه. بل الأحوط وجوبا اجتناب ما يخشى معه من تعطيل إحدى القوى التي أنعم الله تعالى بها على الإنسان، إلا لدفع ضرر مساو أو أهم.

(مسألة ١٦٣): العادات الضارة- كالتدخين و الأفيون- لا تحرم إلا أن يبلغ احتمال الضرر حدا يصدق معه الخوف من الضرر المحرم بسبب استعمال الشيء، و لا تحرم بدون ذلك، كما إذا كانت من سنخ المعد و المهيب للضرر بحيث لا يترتب عليه الضرر إلا بضميمة أمور غير معلومة الحصول كطول العمر و حدوث بعض المضاعفات في البدن و غير ذلك. نعم إذا كان من شأن تلك العادة الاستحكام بنحو لا يتخلى صاحبها عنها عادة و كان من شأنها أن تجر للمهالك أو الفضائح فالظاهر حرمة الإقدام عليها. كما لا يحسن بالإنسان العاقل أن يخضع نفسه لعادة تسيطر عليه و تستعبده و إن لم تكن ضارة بنفسها.

(مسألة ١٦٤): إذا انحصر الدواء بأكل ما هو حرام حل بمقدار الحاجة و إن لم يضطر للتداوى من المرض لعدم كونه مهلكا. إلا في المسكر و لحم الخنزير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٠

و شحمه و غيرهما من أجزائه، فإنه لا- يجوز التداوى بها حينئذ. نعم مع توقف الحياة عليه فالظاهر جوازه. و يلزم حينئذ التأكد من ذلك.

(مسألة ١٦٥): الأحوط وجوبا عدم الاكتحال بالمسكر، إلا مع الاضطرار، لتوقف شفاء العين عليه.

(مسألة ١٦٦): يجوز للمضطر بل يجب تناول المحرم بقدر ما يمسك ريقه. و يستثنى من ذلك الباغى و العادى فلا يجوز لهما تناول المحرم و إن لزم التلف. نعم لو تابا و عزموا على عدم العود لما هما فيه حل لهما بل و جب عليهما تناول ما يسد الريق.

(مسألة ١٦٧): الباغى هو الخارج على الإمام الحق، و الذى يخرج للصيد بطرا و لهوا، لا- لأجل الأكل أو التجارة. و العادى هو قاطع الطريق و الذى يخرج لأجل السرقة ممن يحرم السرقة منه. و فى شموله لبقية وجوه العدوان على الغير بوجه محرم- كالذى يخرج لقتل محترم الدم أو هتك عرض محترم العرض- إشكال.

(مسألة ١٦٨): إنما يحرم سد الريق على الباغى و العادى إذا كان البغى و العدوان هما منشأ الاضطرار للحرام، أما إذا كان منشأ الاضطرار عاما حتى فى حال عدم البغى و العدوان فالظاهر عدم حرمة سد الريق على الباغى و العادى، كما فى وقت المجاعة العامة.

(مسألة ١٦٩): يحرم الأكل و الشرب و كل تصرف فى مال من هو محترم المال إلا بإذنه أو بإحراز رضاه بالتصرف المذكور. و يستثنى من ذلك من تضمنته الآية (٦١) من سورة النور، و هم الآباء و الأمهات و الإخوة و الأخوات و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و من يتوكل عن المالك على بيته فيدفع إليه مفتاحه و الصديق. و يلحق بهم الزوجة و الولد. فيجوز الأكل من بيوتهم مع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣١

عدم إحراز الرضا. نعم يشكل الأكل مع الظن بعدم الرضا، فضلا عن العلم.

و كذا مع عدم إحراز رضا صاحب البيت بالدخول فيه.

(مسألة ١٧٠): يقتصر في الأكل على الطعام - كالحب - والإدام - كاللحم المطبوخ - والتمر، دون غير ذلك كالحلوى والمربيات و نحوها مما يؤكل بنفسه من دون أن يكون إداما، فإنه لا يجوز أكلها إلا مع العلم برضا صاحبها.

(مسألة ١٧١): يستثنى من عدم جواز الأكل من مال الغير أكل الإنسان من ثمرة النخل و الشجر و الزرع التي يمر بها. على ما تقدم في آخر الكلام في بيع الثمار و الزرع و الخضر من كتاب البيع.

(مسألة ١٧٢): يحرم أكل الإنسان من طعام لم يدع إليه، و في الحديث:

«من أكل طعاما لم يدع إليه فإنما أكل قطعة من النار»، كما أن من دعى إلى طعام حرم عليه أن يأخذ ولده معه. نعم يحل الأمران مع العلم برضا صاحب الطعام أو قيامه بما يكون قرينه عرفا على رضاه بذلك.

(مسألة ١٧٣): يحرم الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، كما يحرم الأكل منها. نعم يختص ذلك بحال شرب الخمر و لا يعم ما قبل ذلك و إن تهيأ صاحبها لأن يسقى الخمر عليها، كما لا يعم الطعام المجعول عليها بعد شرب الخمر. هذا كله مع قطع النظر عن النهي عن المنكر، أما إذا لزم من الجلوس عليها التشجيع على المنكر أو كان في القيام منها نهيا عنه حرم الجلوس مطلقا، بل قد يحرم حينئذ الدخول للدار أو مواصلة صاحبها، أو غير ذلك حسب اختلاف المقامات.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٢

الفصل الثامن في آداب المائدة

و اللازم - قبل النظر فيها - الاهتمام بطيب المكسب و حل الطعام و تجنب الحرام، ففي الحديث أن من أدخله بطنه النار فبعدها له. مضافا إلى ما في ذلك من سوء الأثر في النفس و في السلوك. بل عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

«كسب الحرام يبين في الذرية».

إذا عرفت هذا، فلندخل فيما عقد له هذا الفصل.

(مسألة ١٧٤): يستحب الاقتصاد في الأكل و يكره الإسراف و الإفراط فيه، و الامتلاء من الطعام. قال الله تعالى وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ. و في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أقرب ما يكون العبد من الله إذا خفف بطنه، و أبغض ما يكون العبد من الله إذا امتلأ بطنه»، و عنه عليه السلام قال: «ليس بد لابن آدم من أكله يقيم بها صلبه، فإذا أكل أحدكم طعاما فليجعل ثلث بطنه للطعام و ثلث بطنه للشراب و ثلث بطنه للنفس، و لا تسمنوا تسمن الخنازير للذبح»، و في وصية أمير المؤمنين عليه السلام لولده الحسن عليه السلام: «لا تجلس على الطعام إلا و أنت جائع و لا تقم عن الطعام إلا و أنت تشتهي و جود المضغ».

(مسألة ١٧٥): تستحب غسل اليدين قبل الطعام و بعده، و الاستلقاء بعده و وضع الرجل اليمنى على اليسرى حين الاستلقاء.

(مسألة ١٧٦): يستحب التسمية قبل الطعام و التحميد بعده، بل يستحب التحميد قبله أيضا و في أثناؤه. و من نسي التسمية في أول الطعام أتى بها متى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٣

ذكر يقول: «بسم الله على أوله و آخره».

(مسألة ١٧٧): يستحب الأكل و الشرب باليمنى و يكره باليسرى، إلا في العنب و الرمان فيؤكلان باليدين معا.

(مسألة ١٧٨): يستحب البدء بالملح و الختم به، أو البدء بالخل و الختم به، أو البدء بالملح و الختم بالخل. و الأول أفضل.

(مسألة ١٧٩): يستحب استقضاء الطعام عند الأكل تكريما له و عدم ترك شيء منه و إن قل، و ذلك بأمور.

الأول: مص الأصابع، ففي الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ مَصَّ أَصَابِعَهُ الَّتِي أَكَلَ بِهَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: بَارَكَ اللهُ فِيكَ»، و عن الإمام الصادق عليه السلام:

«إِنِّي لِأَلْحَسُ أَصَابِعِي مِنَ الْمَادُومِ حَتَّى أَخَافُ أَنْ يَرَى خَادِمِي أَنْ ذَلِكَ مِنَ الْجَشَعِ».

الثاني: لطح الإناء، فعن الإمام الصادق عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَلْطَعُ الْقِصْعَةَ وَيَقُولُ: مَنْ لَطَعَ الْقِصْعَةَ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا».

الثالث: استقصاء الفاكهة من قشرها، و عدم رمي القشر و فيه شيء منها.

الرابع: تتبع ما يسقط من الطعام في المنزل مهما كان قليلا، فقد أكدت الأخبار على ذلك، و أنه شفاء من كل داء، و أنه ينفي الفقر عمن أكله و من ولده و ولد ولده إلى السابع، و أنه يكثر الولد، و أنه مهوور الحور العين. و عن الإمام الصادق عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي يَسْقُطُ مِنَ الْخَوَانِ مِثْلَ السَّمْسَمَةِ فَيَأْكُلُهُ، وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لِأَجِدُ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ يَقَعُ مِنَ الْخَوَانِ فَأَعِيدُهُ فَيَضْحَكُ الْخَادِمُ».

بل اللازم احترام الطعام و تكريمه كأدب عام لا يختص بالمائدة، فعن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٤

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ تَمْرَةً أَوْ كَسْرَةً مَلَقَاةً فَأَكَلَهَا لَمْ تَسْتَقِرْ فِي جَوْفِهِ حَتَّى يَغْفِرَ اللهُ لَهُ». و في بعض الأخبار أَنَّهُ تَجِبَ لَهُ بِذَلِكَ الْجَنَّةُ. وَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

«مَنْ وَجَدَ كَسْرَةً فَأَكَلَهَا كَانَ لَهُ حَسَنَةٌ، وَ مَنْ وَجَدَهَا فِي قَدْرٍ فَغَسَلَهَا ثُمَّ رَفَعَهَا كَانَ لَهُ سَبْعُونَ حَسَنَةً». و عن الإمام الصادق عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى عَائِشَةَ فَرَأَى كَسْرَةً كَادَ أَنْ يَطَّأَهَا فَأَخَذَهَا وَ أَكَلَهَا، وَ قَالَ: يَا حَمِيرَاءُ أَكْرَمِي جِوَارَ نَعْمِ اللهِ عَلَيْكَ، فَإِنَّهَا لَمْ تَنْفِرْ عَنْ قَوْمِ فَكَادَتْ تَعُودُ إِلَيْهِمْ».

و مما يؤسف له تسامح الناس في ذلك كثيرا، خصوصا أهل النعم منهم، بطرا و أشرا و كفرا بنعمة الله تعالى و استهوانا بها، و أمنا من مكر الله تعالى و من تغييره ما بهم من نعمة. فما أكثر ما القى منها في الطرق و المزابل، و ما أكثر ما استهين بها بصورة تقشعر لها الأبدان، و إنا لله و إنا إليه راجعون، و نعوذ به من حلول سخطه و تحويل عافيته و سلب نعمته.

(مسألة ١٨٠): يستحب تخليل الأسنان بعد الطعام بالعيدان لإخراج ما تبقى فيها، و قد ورد التأكيد عليه في الأخبار و أنه مصلحة للثة و مجلبة للرزق، و أن تركه يوجب تغير رائحة الفم فيتأذى بذلك الملك. و يجوز التخلل بكل عود. لكن يكره بعود الريحان و الرمان و القصب و الخوص و الآس و الطرفاء.

(مسألة ١٨١): يستحب أكل بقايا الطعام في الفم مما يناله اللسان، و إلقاء ما أخرجه الخلال منه و يكره أكله.

و هناك آداب و مستحبات كثيرة للمائدة و للطعام لا يسع المقام استقصاءها، فلتطلب من المطولات.

و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق، و له الحمد.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٥

كتاب الميراث

إشارة

و هو ما حصله الإنسان بجدة أو جمعه بكده و أتعب فيه بدنه و أجهد فيه نفسه، و ربما يكون قد أغمض في مطالبه لا يهمه أن حصله من حلال أو حرام، سالكا في ذلك طرق الشبهات و الآثام، أو يكون قد بخل به على نفسه، فلم ينتفع به في دنياه و لا في آخرته، ثم

يتركه لمن بعده- بعد أن تحمل تبعته- يأكلونه و يتنعمون به، فيكون المهناً لغيره و الوزر على ظهره. فعلى العاقل الرشيد الاهتمام بأمرين.

الأول: طيب المكسب و حل المال الذى يتركه، و أداء حق الله تعالى فيه، و الخروج عن تبعاته، و اكتساب ما يتيسر له من الحسنات به، و لا يبخل على نفسه بماله، فإنه ليس له من ماله إلا ما قدم.

الثانى: أن يكون ورثته أهلاً للإحسان لحاجتهم و تدينهم و حسن تصرفهم فلا يضيع المال فيهم، بل يؤجر على تركه لهم و تعففهم به عما عند الناس، و استغنائهم بسببه عنهم. و نسأله تعالى التسديد و التوفيق و حسن العاقبة فى الدنيا و الآخرة.

و يقع الكلام فى كتاب الميراث فى ضمن فصول.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٦

الفصل الأول فى موجبات الإرث

و هى قسمان.

الأول: النسب، و له ثلاث مراتب، لا ترث المتأخرة شيئاً مع ميراث السابقة و إن بقى منها واحد، إلا أن تنعدم السابقة أو تكون ممنوعة من الميراث لأحد موانع الإرث الآتية.

الاولى: الأب و الام- دون الأجداد و الجدات- و الأولاد و إن نزلوا ذكورا و إناثا.

الثانية: الأجداد و الجدات و إن علوا- كأباء الأجداد و أجدادهم- و الإخوة و الأخوات، و يلحق بهم أولادهم و إن نزلوا، كأولاد أولادهم، و أولاد أولاد أولادهم.

الثالثة: الأعمام و الأخوال و إن علوا، كأعمام الآباء و الأمهات و أخوالهم، و أعمام الأجداد و الجدات و أخوالهم، و يلحق بهم أولادهم و إن نزلوا.

القسم الثانى: السبب. و هو الزوجية و الولاء. و للولاء مراتب ثلاث: لا ترث المتأخرة شيئاً مع السابقة:

الاولى: ولاء العتق.

الثانية: ولاء ضمان الجريرة.

الثالثة: ولاء الإمامة. و جميعها متأخرة عن مراتب النسب. أما الزوجية فهى سبب للميراث مع جميع المراتب.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٧

الفصل الثانى فى موانع الإرث

و هى ثلاثة.

الأول: الكفر، فلا يرث الكافر المسلم، و يرث المسلم الكافر. من دون فرق فى الكافر بين أقسامه و لا فى المسلم بين المؤمن و المخالف.

(مسألة ١): لا يحجب الكافر المسلم، بل يحجب المسلم الكافر و إن كان الميت كافراً، سواء كان الوارث المسلم مساوياً للوارث الكافر فى الطبقة أم أبعد منه، فإذا مات مسلم أو كافر و له ولد كافر و ولد مسلم كان الميراث للمسلم دون الكافر، و كذا إذا كان له ولد كافر و أخ أو ابن أخ مسلم، فإن الميراث يكون للمسلم دون الكافر.

(مسألة ٢): يستثنى مما تقدم ما إذا كان الميت كافراً و له أولاد صغار و ورثته مسلمون أبعد منه طبقة، فإن على المسلمين أن ينفقوا من تركته على أولاده الصغار حتى يكبروا فإن أسلموا كان لهم ميراث أبيهم، و إن لم يسلموا أخذ ورثته المسلمون بقيه ميراثه. و إن أسلم

أولاده و هم صغار دفعت التركة للحاكم الشرعى و أنفق عليهم منها حتى يكبروا، فإن بقوا على الإسلام دفع إليهم ميراث أبيهم، و إن لم يبقوا عليه دفع ما تبقى من تركته لورثته المسلمين.

(مسألة ٣): إذا انحصر الوارث المسلم للكافر بالإمام لم يحجب ورثته الكفار. و يستثنى من ذلك ما إذا ارتد المسلم عن فطره و كان له ورثة كفار و انحصر وارثه المسلم بالإمام، فإن ميراثه بسبب الارتداد لما اكتسبه قبل ارتداده يكون للإمام لا لورثته الكفار، أما ميراثه بالموت لما اكتسبه بعد ارتداده فإنه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٨

يكون لورثته الكفار، دون الإمام. و كذا المرتد الملى فإن ميراثه بالموت لما ملكه حال إسلامه و بعد ارتداده يكون لورثته الكفار دون الإمام. و قد تقدم جملة من أحكام الارتداد فى مبحث ما يحرم بالكفر من كتاب النكاح.

(مسألة ٤): مع تعدد الوارث المسلم إذا أسلم الوارث الكافر قبل قسمة الميراث و رث، فإن كان هو أقرب ممن سبقه من المسلمين حاز الميراث كله دونهم، و إن كان فى طبقتهم شاركهم فى الميراث. و أما مع اتحاد الوارث المسلم فإن الميراث له، و إسلام الوارث الكافر لا- يوجب ميراثه. نعم إذا لم يكن للميت وارث و كان ميراثه للإمام فإن الوارث الكافر إذا أسلم يحوز الميراث من الإمام ما دامت التركة موجودة و لم ينفقها الإمام، أما إذا أنفقها و خرجت عنه فلا شىء للذى أسلم.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٣، ص: ٢٣٨

(مسألة ٥): إذا انحصر الوارث بالزوج فحيث يكون الميراث كله- كما يأتى فى ميراث الأزواج- فهو بحكم الوارث الواحد الذى سبق أن إسلام الوارث الكافر لا- يمنعه من الميراث و لا- يستحق الكافر معه بإسلامه شيئاً. أما إذا انحصر الوارث بالزوجة فحيث إنها لا تستحق إلا- الربع و الباقي للإمام يجرى حكم تعدد الوارث، فإن أسلم الوارث الكافر قبل قسمة ميراثه مع الإمام و رث، و إن أسلم بعد قسمة ميراثه مع الإمام لم يرث.

(مسألة ٦): يلحق بالقسمة سائر وجوه تصفية الميراث المشترك، كما إذا وهب بعض الورثة حصته المشاعة للباقيين، أو صالح عليها بمال أو أوقفها أو غير ذلك.

(مسألة ٧): إذا أسلم الكافر بعد قسمة بعض التركة دون بعضها فالظاهر جريان حكم عدم القسمة، فيرث من الكل حتى ما قسم.

(مسألة ٨): إذا قسم بعض الورثة و أخذ حصته و بقى باقى التركة مشاعاً

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٣٩

بين الباقيين فهو بحكم عدم القسمة، كما إذا ترك الميت ثلاثة إخوة فاتفقوا على تعيين حصص أحدهم و بقى اثنان شريكين فى باقى التركة فإن الوارث الكافر يختص بالميراث أو يشارك فيه بالإضافة إلى تمام التركة حتى الحصص التى اختص بها أحد الإخوة.

(مسألة ٩): إذا تصرف الورثة بأجمعهم فى عين التركة قبل القسمة تصرفاً مخرجاً عن الملك فإن كان بعوض جرى على العوض حكم التركة فإذا أسلم الوارث قبل قسمة و رث منه، و إذا أسلم بعد قسمة لم يرث. و إن كان التصرف من دون عوض - كالصدقة و الهبة- فالظاهر نفوذ التصرف منهم و عدم ضمانهم للعوض لو أسلم الوارث الكافر. و كذا الحال فى التصرف المتلف للعين كالأكل، فإنه لا ضمان معه. و يجرى ذلك فى تصرف بعضهم فى حصته فى المسألتين السابقتين، فإنه إن كان تصرفاً بعوض جرى على العوض حكم الميراث فى حق من يسلم، و إن كان تصرفاً متلفاً أو مخرجاً عن الملك من غير عوض فلا ضمان على المتصرف، و إنما يجرى حكم الميراث فى حق من أسلم على الباقي من التركة لا غير.

(مسألة ١٠): إذا تصرف بعض الورثة فى التركة تصرفاً متلفاً للعين أو ناقلاً لها من دون رضا البقية، فإن كان الباقي واحداً كان التصرف

المذكور بمنزلة القسمة، وإن كان الباقي متعددًا لم تتم القسمة إلا أن يقسم الباقي حصصهم من التركة أو من عوضها.
(مسألة ١١): المراد من المسلم والكافر الوارث والموروث ما يعم المسلم والكافر تبعًا كالطفل والمجنون المتصل جنونه بصغره اللذين يكفي في الحكم بإسلامهما انعقاد نطقتهما من أب مسلم، كما يكفي إسلام أبيهما أو من يكفلهما في الحكم بإسلامهما تبعًا، كما تقدم في الثامن من المطهرات، من مباحث الطهارة من الخبث.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٠

الثاني من موانع الإرث: القتل، فلا يرث القاتل من المقتول إذا كان قتله بلا حق وإن كان خطأ، أما إذا كان بحق فهو يرثه، كما لو كان قصاصًا أو دفاعًا أو لهدر دمه بمثل سبه لله تعالى أو النبي صلى الله عليه وآله أو غير ذلك.

(مسألة ١٢): لا فرق في القتل بين القتل بالمباشرة، كما لو رماه بطلقة فمات، والتسيب، كما لو كتفه وألقاه للأسد فافترسه.

(مسألة ١٣): لو أمر غيره بقتل رجل فامثل أمره وقتله فعل حرامًا، إلا أنه لا يكون قاتلًا، ولا يمنع ذلك من ميراثه من المقتول.

(مسألة ١٤): إذا اشترك جماعة في قتل واحد حرّموا كلهم من إرثه.

(مسألة ١٥): القاتل كما لا يرث من المقتول لا يحجب غيره عن ميراثه ممن هو أبعد منه وإن كان متقربًا به، فإذا قتل الأب ولده فإن كانت له أم وأولاد كان ميراثه لهم، وإلا كان ميراثه للجد والاعوان، ثم لمن بعدهم من طبقات الورثة. وإذا قتل الولد أباه ولم يكن له أولاد غيره كان ميراثه لولد الولد مع وجوده، ثم لمن بعدهم من طبقات الورثة، ولو لم يكن له وارث غير القاتل إلا الإمام كان الميراث للإمام.

الثالث من موانع الإرث: الرق، فلا يرث العبد وإن انحصر به الميراث.

وحيث كان الابتلاء بذلك نادرًا أو منعدهما في زماننا فلا نطيل بذكر فروعه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤١

الفصل الثالث في ميراث المرتبة الأولى

وهم الأب والام والأبناء كما تقدم.

(مسألة ١٦): للأب المنفرد تمام المال وكذا للأم المنفردة. ولو كان مع أحدهما زوج أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الربع والباقي لأحد الأبوين.

(مسألة ١٧): للولد المنفرد تمام المال، وكذا للبنت المنفردة. ولو كان مع أحدهما زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن والباقي للابن أو البنت. ولا ينتقل شيء من الميراث للمراتب اللاحقة، لما سبق في الفصل الأول من أن المرتبة اللاحقة لا ترث مع إرث السابقة وإن بقي منها واحد.

(مسألة ١٨): إذا انفرد الأبوان بالميراث كان للأب الثلثان وللأم الثلث، إلا أن يكون للميت إخوة، فيحجبون الأم عما زاد عن السدس، ويكون الباقي للأب، وذلك بشروط.

الأول: أن يكونوا للأب أو للأبوين، فلا يحجب الإخوة للام وحدها.

الثاني: أن يكونوا أخوين فما زاد، أو ما هو بمنزلةهما، وهو الأخ والأختان، أو أربع أخوات، فلا يحجب الأخ الواحد أو مع أخت واحدة، ولا ثلاث أخوات فما دون.

الثالث: أن يكونوا أحياء منفصلين بالولادة، لا حملا.

الرابع: أن لا يكونوا مماليك ولا كفرة، وفي اشتراط أن لا يكونوا قاتلين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٢

للميت إشكال. والأظهر عدم الاشتراط، بل يحجب القاتل. فإذا تمت هذه الشروط حجب الإخوة الأم عما زاد عن السدس هنا وفي جميع صور وجود الأب. أما مع فقد الأب فلا يحجبونها.

(مسألة ١٩): إذا كان الوارث الأبوان مع زوج أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الربع، وللأم الثلث أو السدس - على التفصيل المتقدم في المسألة السابقة - والباقي للأب.

(مسألة ٢٠): إذا تعدد الأبناء الذكور واختص الميراث بهم كان المال بينهم بالسوية، وكذا إذا تعددت البنات واختص الميراث بهن. وإذا كان معهم زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن، وكان الباقي بين الأبناء أو البنات بالسوية.

(مسألة ٢١): إذا اجتمع الأبناء الذكور والإناث وانحصر الميراث بهم كان المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وإذا كان معهم زوج أو زوجة، كان للزوج الربع وللزوجة الثمن، والباقي بين الأبناء والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين.

(مسألة ٢٢): إذا ترك الميت أحد الأبوين مع ابن واحد أو أبناء متعددين كان لأحد الأبوين السدس، والباقي للابن أو الأبناء يقسم بينهم بالسوية.

ولو كان هناك أيضا زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن ولأحد الأبوين السدس والباقي للابن أو الأبناء يقسم بينهم بالسوية.

(مسألة ٢٣): إذا ترك الميت أبوين مع ابن واحد أو أبناء متعددين كان لكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للابن أو الأبناء يقسم بينهم بالسوية.

ولو كان هناك أيضا زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن، ولكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للابن أو الأبناء يقسم بينهم بالسوية.

(مسألة ٢٤): إذا ترك الميت أحد الأبوين مع بنت واحدة كان لأحد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٣

الأبوين الربع وللبنات الباقي. ولو كان معهما زوج أو زوجة كان للزوج الربع، وللزوجة الثمن، والباقي بين أحد الأبوين والبنت، لأحد الأبوين ربعه وللبنات ثلاثة أرباعه.

(مسألة ٢٥): إذا ترك الميت أبوين مع بنت واحدة كان لكل واحد من الأبوين خمس، وللبنات ثلاثة أخماس. ولو كان معهم زوج كان له الربع، ولكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للبنت. أما لو كان معهم زوجة فإنه يكون لها الثمن، والباقي يقسم أخماسا، لكل واحد من الأبوين خمسة، وللبنات ثلاثة أخماسه.

(مسألة ٢٦): إذا ترك الميت أحد الأبوين مع بنتين أو أكثر كان لأحد الأبوين الخمس، والباقي للبنات تقسم بينهما بالسوية. فإن كان معهم زوج كان له الربع، ولأحد الأبوين السدس، والباقي للبنات يقسم بينهما بالسوية، أما لو كان معهم زوجة فلها الثمن، والباقي بين أحد الأبوين والبنات، لأحد الأبوين خمسة وللبنات أربعة أخماسه، تقسم بينهما بالسوية أيضا.

(مسألة ٢٧): إذا ترك الميت أبوين مع بنتين أو أكثر كان لكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للبنات يقسم بينهما بالسوية. فإن كان معهم زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن ولكل واحد من الأبوين السدس والباقي للبنات يقسم بينهما بالسوية أيضا.

(مسألة ٢٨): إذا ترك الميت أحد الأبوين أو كليهما مع ابن واحد أو أكثر أو بنت واحدة أو أكثر كان لكل واحد من الأبوين السدس، والباقي للأبناء للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن كان معهم زوج أو زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن ولكل واحد من الأبوين السدس والباقي للأبناء للذكر مثل حظ الأنثيين أيضا.

(مسألة ٢٩): أولاد الأولاد يقومون مقام الأولاد عند عدمهم، ويحجبون

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٤

المرتبة الثانية- و هي الأجداد و الإخوان- و يأخذ كل فريق منهم نصيب من يتقرب به، فأولاد الابن يأخذون نصيب أبيهم، و أولاد البنت يأخذون نصيب أمهم، و ذلك بأن يفرض من يتقربون به موجودا، فما يستحقه من الميراث يستحقه المتقربون به، فإذا كان للميت أولاد كثيرون قد توفوا في حياته و لم يعقب عقباً باقياً إلا بعضهم فرض ذلك البعض موجوداً وحده حين وفاته فما يستحقه من الميراث يستحقه عقبه، دون غيرهم من ورثته، كالزوج و الزوجة.

(مسألة ٣٠): لا يتوقف ميراث أولاد الأولاد على فقد الأبوين، بل يرثون معهما و يحجبونهما عما زاد على السدس، كما أنهم يحجبون الزوجين عن نصيبهما الأعلى و هو النصف و الربع، و ينزلونهما إلى النصيب الأدنى و هو الربع و الثمن.

(مسألة ٣١): إنما يرث أولاد الأولاد إذا لم يكن للميت ولد للصلب، و إلا حجبهم و كان الميراث له دونهم و إن كان واحداً و أنثى، لأنه أقرب منهم للميت من حيثية البنوة.

(مسألة ٣٢): أولاد أولاد الأولاد مهما نزلوا يقومون مقام آبائهم، طبقه بعد طبقه، فترث الطبقة اللاحقة عند فقد الطبقة السابقة، و لا ترث مع وجودها و إن كان الموجود واحداً و أنثى- لأنها أقرب منها للميت.

(مسألة ٣٣): يقتسم أولاد كل ولد مع تعددهم نصيب أبيهم أو أمهم بينهم، فإن اتحدوا جنساً كان بينهم بالسوية، و إن اختلفوا كان بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

(مسألة ٣٤): يختص الولد الذكر الأكبر بالحبوة، و هي مصحف أبيه الميت و خاتمه و سيفه و ثيابه. و يستحب لبقية الورثة أن يعطوه بقية أقسام السلاح الذي للميت و كتب العلم التي اتخذها للانتفاع و الراحلة- و هي البعير

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٥

الذي كان الميت يتخذه لسفريه- و الرحل، و هو ما يجعل على ظهر البعير حين الركوب، بل الأحوط استحباباً العموم لكل ما يختص الميت به من الأثاث، خصوصاً ما يختص به في سفره.

(مسألة ٣٥): لا يشترط في استحقاق الولد الأكبر للحبوة أن يكون بالغاً و لا رشيداً، فيستحقها الصبي، بل الحمل، السفية، بل المجنون.

(مسألة ٣٦): لا يشترط في استحقاق الحبوة أن يترك الميت غيرها مما يكون لبقية الورثة، فلو انحصرت التركة بها كانت للولد الأكبر و لم يستحق غيره شيئاً.

(مسألة ٣٧): لا يبتنى استحقاقه للحبوة على تعويضه للورثة ما يقابلها من التركة، بل يستحقها بتمامها من أصل التركة، زائداً على حصته من غيرها.

نعم هي متأخرة عن الدين المستوعب للتركة، فإذا أرادها كان عليه أن يؤدي ما يقابلها من الدين. و لو كان الدين مستوعباً لبقية التركة و لبعض الحبوة كان مقدماً عليها و كان على المحبوس أن يفي ما يقابل ذلك البعض من الدين، فإذا كان مجموع التركة ثلاثين، و ما يقابل الحبوة منها عشرة، و كان الدين خمسة و عشرين لحق الحبوة خمسة من الدين، فإذا وفاها استقل بالحبوة. أما إذا كان الدين ينقص عن مقدار الحبوة من التركة فلا يلحق الحبوة منه شيء و وجب وفاؤه من غيرها. نعم إذا امتنع الورثة من الوفاء لم يستقل بالحبوة إلا بعد وفاته.

فإن وفاه فالظاهر عدم جواز رجوعه على الورثة، و إن أرجع للحاكم الشرعي كان له ترخيصه في الوفاء بنية الرجوع عليهم فله الرجوع حينئذ، و يجري هذا في واجبات التجهيز التي تخرج من أصل التركة، فإنها تخرج مما عدا الحبوة مع وفائه بها، و لا تخرج من الحبوة إلا مع عدم وفاء ما عدا الحبوة بها.

(مسألة ٣٨): في جواز الوصية بأعيان الحبوة لغير الولد الأكبر إشكال،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٦

فاللازم الاحتياط بعدم الوصية بها لغيره، أو بإمضاء الولد الأكبر للوصية المذكورة، أو بالتصالح بين الولد الأكبر و الموصى له بها. و

يجرى ذلك في الوصية بثلاث جميع التركة بنحو يشملها، فيجرب الاحتياط المذكور بالإضافة إلى ثلث الحبة. (مسألة ٣٩): إذا كانت أعيان الحبة مرهونة على دين في ذمة الميت وجب على الورثة وفاء الدين من غير الحبة مع سعة لوفائه كسائر الديون.

لكن ذلك لا يوجب حقا للمحبو عليهم بحيث له إلزامهم به أو يكون له الوفاء عنهم والرجوع عليهم. أما إذا كان الدين في ذمة غير الميت فيقوم المحبو مقام الميت حسب اتفاقه مع المدين الذي سلطه على رهن الأعيان المذكورة.

(مسألة ٤٠): الظاهر دخول القلنسوة والجورب والنعل في الحبة، لتبعيتها للثياب. وكذا غمد السيف لتبعيته للسيف.

(مسألة ٤١): المراد بالثياب هي التي كان الميت يلبسها معدا لها للبس، دون ما أعده للبس ولم يلبسه أو لبسه صدفة من دون إعداد للبس، أو لبسه ثم أعرض عنه وتركه، فضلا عما اتخذته للدخار أو التجارة، وكذا الحال في الخاتم.

(مسألة ٤٢): المراد بالمصحف هو المصحف الذي كان الميت يقرأ فيه معدا له لذلك، على نحو ما تقدم في الثياب. والمراد بالسيف هو الذي اتخذته لنفسه ليقاتل به.

(مسألة ٤٣): إذا تعدد المصحف أو الخاتم أو السيف كان الجميع حبة.

(مسألة ٤٤): المراد بالولد الأكبر هو الأسبق ولادة لا علوقا.

(مسألة ٤٥): إذا تعدد الولد الأكبر للميت بأن ولد له أكثر من واحد في وقت واحد. فالظاهر اشتراكهم في الحبة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٧

(مسألة ٤٦): تختص الحبة بولد الصلب، ولا يستحقها الأكبر من أولاد الأولاد، ولا من أولاد الولد الأكبر.

(مسألة ٤٧): قيل: يستحب لكل من الأبوين الوارثين لولدهما إطعام الجد والجدة المتقرب به سدس الأصل إذا زاد نصيبه عن السدس.

الفصل الرابع في ميراث المرتبة الثانية

وهي الإخوة والأجداد. وقد سبق أنها لا ترث مع المرتبة السابقة، وإنما ترث مع فقدها.

(مسألة ٤٨): إذا ترك الميت أخا واحدا أو أختا، أو جدا أو جدة، كان له المال كله. سواء كان الأخ والأخت للأب والام، أم للأب وحده، أم للام وحدها، و سواء كان الجد أو الجدة للأب أم للام. فإن كان معه زوج أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الربع، و الباقي للأخ أو الأخت أو الجد أو الجدة.

(مسألة ٤٩): إذا ترك الميت إخوة فقط فالمال كله لهم، فإن كانوا كلهم للأبوين قسّم المال مع اتحاد الجنس بينهم بالسوية، و مع اختلافه للذكر مثل حظ الأنثيين. وكذا إن كانوا كلهم للأب فقط. أما إذا كانوا للام فقط فالمال يقسم بينهم بالسوية حتى مع اختلافهم في الجنس. فإن كان مع الإخوة زوج أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الربع، و الباقي يكون للإخوة على النحو المتقدم.

(مسألة ٥٠): لا يرث الإخوة والأخوات للأب فقط مع الإخوة والأخوات للأبوين، و إنما يرثون مع فقدهم. أما الإخوة للام فقط فإنهم يرثون مع الإخوة للأبوين و مع الإخوة للأب فقط.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٨

(مسألة ٥١): إذا ترك الميت إخوة بعضهم من الأبوين أو الأب فقط و بعضهم من الأم، فإن كان الذي من الام واحدا - ذكرا أو أنثى - كان له السدس، و إن كان متعددا كان له الثلث يقسم بينهم بالسوية. و الباقي للذي من الأبوين أو الأب فقط، فإن كان واحدا انفرد به، و إن كان متعددا متحد الجنس قسّم بينهم بالسوية، و إن كان متعددا مختلف الجنس قسّم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن كان مع الإخوة في مفروض هذه المسألة زوج أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الربع، و للإخوة من الام نصيبهم المتقدم - و هو السدس مع الاتحاد و الثلث مع التعدد - و الباقي للإخوة من الأبوين أو الأب.

(مسألة ٥٢): حيث سبق أن الأجداد في مرتبة الإخوة فلا يفرق في ذلك بين الجد القريب و الجد البعيد، كأب الجد و جده و أم الجد أو الجدة و جدتهما.

نعم يحجب الجدّ القريب الجد البعيد، فلا يرث البعيد مع وجود من هو أقرب منه، سواء كان الأقرب سببا لاتصال الأبعد بالميت، كأب الأب مع جد الأب، أم لم يكن كأب الأم مع جد الأب.

(مسألة ٥٣): إذا ترك الميت جدا و جدة للأب و انحصر ميراثه بهما كان المال بينهما للجد الثلثان و للجدّة الثلث، فإن كان معهما زوج أو زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع، و الباقي بين الجدّين للجدّ ثلثاه و للجدّة ثلثه.

(مسألة ٥٤): إذا ترك الميت جدا و جدة للأم و انحصر ميراثه بهما كان المال بينهما بالسوية. و إذا كان معهما زوج أو زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع و الباقي للجدّين بالسوية.

(مسألة ٥٥): قد يترك الميت أجدادا بعضهم للام و بعضهم للأب أو الأبوين، و ذلك لا يكون في الجد إلا إذا كان بعيدا كجد الأب و الام. و حينئذ إذا انحصر الميراث بهم كان للذى من قبل الام الثلث فإن كان واحدا انفرد به، و إن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٤٩

كان متعددا اقتسموه بالسوية. و الباقي للذى هو من قبل الأب أو الأبوين، فإن كان واحدا انفرد به، و إن كان متعددا فإن اتحدوا في الجنس كان بينهم بالسوية و إن اختلفوا اقتسموه بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن كان معهم زوج أو زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع. و لمن هو من قبل الام من الأجداد الثلث على النحو المتقدم. و الباقي لمن هو من قبل الأب من الأجداد على النحو المتقدم أيضا.

(مسألة ٥٦): إذا اجتمع الجد أو الجدة - واحدا أو متعددا - مع الأخ أو الأخت - واحدا أو متعددا - فالمشهور أن الجد كواحد من الإخوة، فإن كان الجد للام قاسم الإخوة من الام نصيبهم المتقدم بالتساوى، و إن كان الجد للأب قاسم الإخوة من الأب نصيبهم المتقدم بالتساوى مع اتحاد الجنس، و بالتفاضل - للذكر مثل حظ الأنثيين - مع اختلاف الجنس، كالجدّة مع الإخوة، و الجد مع الأخوات. و إن اجتمع الجد أو الجدة للأب مع الإخوة للام و حدهم كان كما لو اجتمع الأخ أو الأخت للأب مع الإخوة للام، و إن اجتمع الجد أو الجدة للام مع الإخوة للأب و حدهم كان كما لو اجتمع الأخ للام مع الإخوة للأب.

و لكن الذى يظهر من النصوص أن الجد مطلقا - للأب كان أو للام - مع الإخوة كواحد من الإخوة للأب، و الجدة كواحدة من الأخوات للأب. و لا يكونان كواحد من الإخوة للام. و عليه إن انحصر الميراث بالجد - حتى لو كان للام - و الإخوة للأب كان كواحد منهم يقسم الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، و إن كان معهم أخ أو إخوة للام كان للأخ أو الإخوة للام نصيبهم المتقدم - من السدس أو الثلث - و الباقي للجد و الإخوة من الأب، و إن كان معهم زوج أو زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع، و الباقي للجد و الإخوة من الأب. و إن انحصر الميراث بالجد - حتى لو كان للام - و الأخ أو الإخوة للام كان للأخ أو الإخوة للام نصيبهم المتقدم، و الباقي للجد، و إن كان معهم زوج أو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٠

زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع، و للأخ أو الإخوة للام نصيبهم المتقدم و الباقي للجد.

و يتعين العمل على ذلك، و إن كان الاحتياط بالصالح حسنا جدا.

(مسألة ٥٧): يقوم أولاد الإخوة مقام الإخوة عند فقد الإخوة بأجمعهم فيشاركون الجد مع وجوده، و يستقلون بالميراث مع فقده. و يحجبون المرتبة الثالثة، و هى الأعمام و الأخوال. أما مع وجود بعض الإخوة فلا يرث أولاد الإخوة و إن كانوا ولدا لغير الموجود. من دون فرق بين أقسام الإخوة من كونهم للأبوين أو لأحدهما. فإذا وجد الأخ أو الأخت للأب فقط أو للام فقط لم يرث أولاد الإخوة للأبوين مع فقد آبائهم.

و هكذا الحال فى أولاد أولاد الإخوة مهما نزلوا فإنهم يرثون- و يشاركون الجد- مع فقد من هو أعلى منهم طبقه و لا يرثون مع وجود بعض من هو أقرب منهم طبقه.

(مسألة ٥٨): يرث أولاد الإخوة و الأخوات نصيب من يتقربون به بأن يفرض آباؤهم ورثه للميت، فما يرثه كل منهم يرثه ولده، فإذا كان للميت مثلا خمسة إخوة قد أعقب منهم عقبا باقيا اثنان أخت لأبيه و أخ لأمه، يفرض الأخوان المذكوران هما الوارثان للميت، و حيث كان ميراث الأخ للأم السدس و للأخت من الأب الباقي، يكون ميراث عقب الأخ للأم السدس و إن كثروا، و الباقي لعقب الأخت للأب و إن كان واحدا ذكرا أو أنثى.

(مسألة ٥٩): إذا كان عقب الأخ أو الأخت واحدا انفرد بحصة من يتقرب به. و إن كان متعددا اقتسموه بالسوية إن كان من يتقربون به أخوا أو أختا للميت من طرف امه فقط. و كذا إذا كان من يتقربون به أخوا أو أختا للميت من طرف أبيه، إذا كان عقب متحدين فى الجنس، و إذا كانوا مختلفين فى الجنس

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥١

فالمشهور أنهم يقتسمونه بالتفاضل للذكر مثل حظ الأنثيين، و لا يخلو من إشكال، فالأحوط وجوبا التصالح بينهم.

الفصل الخامس فى ميراث المرتبة الثالثة

و هى الأعمام و الأخوال، و قد تقدم أنها لا ترث مع وجود المرتبة الثانية.

(مسألة ٦٠): إذا ترك الميت عما واحدا أو عمه واحدة أو خالا واحدا أو خالة واحدة كان له الميراث كله. فإن كان معه زوج أو زوجة كان للزوج النصف و للزوجة الربع، و الباقي للعم أو العمه أو الخال أو الخالة.

(مسألة ٦١): إذا تعدد الأعمام و انحصر الميراث بهم فى طبقتهم كان لهم المال كله، إلا- أن يكون معهم زوج أو زوجة فيستثنى نصيبهما المتقدم، و يبقى الباقي للأعمام. و حينئذ إن اتحدوا فى الجنس- بأن كانوا كلهم ذكورا أو إناثا كان المال بينهم بالسوية، و إن اختلفوا فى الجنس كان المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ترك عما و عمه مثلا كان للعم الثلثان و للعمه الثلث. و لا فرق فى ذلك بين أن يكون الأعمام جميعا إخوة لأب الميت من أبويه أو من أبيه فقط أو من امه فقط، و أن يكونوا مختلفين.

نعم لا- يرث المتقرب بالأب فقط مع وجود المتقرب بالأبوين و إنما يرث مع فقده فيقوم مقامه، أما المتقرب بالأم فقط فإنه يرث مع كل منهما، نظير ما تقدم فى الإخوة. و لا يفرق فى ذلك بين صورة انحصار الميراث بالأعمام- كما هو المفروض فى هذه المسألة- و مشاركة الأخوال لهم.

(مسألة ٦٢): إذا تعدد الأخوال و انحصر الميراث بهم فى طبقتهم كان لهم المال كله، إلا- أن يكون معهم زوج أو زوجة، فيستثنى نصيبهما المتقدم، و يبقى

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٢

الباقي للأخوال. و حينئذ يقتسمون المال بالسوية. و لا فرق فى ذلك بين أن يكون الأخوال جميعا إخوة لام الميت من أبويها أو من أبيها فقط أو من أمها فقط، و أن يكونوا مختلفين.

نعم لا يرث المتقرب بالأب فقط مع وجود المتقرب بالأبوين، أما المتقرب بالأم فإنه يرث مع كل منهما، نظير ما تقدم فى الأعمام.

(مسألة ٦٣): إذا اجتمع العم أو الأعمام مع الخال أو الأخوال، كان للخال أو الأخوال الثلث، يقسم بينهم على النهج المتقدم، و للعم أو الأعمام الباقي يقسم بينهم على النهج المتقدم. إلا أن يكون معهم زوج أو زوجة، فيكون للزوج النصف و للزوجة الربع، و للأخوال الثلث، و للأعمام الباقي، فيقع النقص على الأعمام وحدهم.

(مسألة ٦٤): أولاد الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات يقومون مقام الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات عند فقدهم جميعا، و

لا يرثون مع وجود بعضهم، فلا يرث ولد العم مع وجود أبيه أو غيره من الأعمام. بل لا يرث ولد العم مع الخال. وكذا الحال في ولد الخال، فإنه لا يرث مع وجود أبيه أو غيره من الأخوال، ولا مع وجود العم.

(مسألة ٦٥): يستثنى مما تقدم ما إذا ترك الميت عمه أخوا أبيه لأبيه فقط و ابن عمه أختي أبيه لأبيه و امه، فإن ابن العم يمنع العم حينئذ. ولو كان معهما خال أو خالة حجب ابن العم و كان الميراث للعم و الخال أو الخالة. و لو تعدد العم أو ابن العم أو كان معهما زوج أو زوجة ففى حجب العم و ميراث ابن العم إشكال، و الأحوط وجوبا التصالح.

(مسألة ٦٦): يرث أولاد الأعمام و الأخوال ميراث من يتقربون به على النحو المتقدم فى ميراث أولاد الإخوة، و يقتسمونه بينهم لو تعددوا على النحو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٣

المتقدم هناك. فراجع المسألتين الأخيرتين من الفصل السابق.

(مسألة ٦٧): الأعمام و الأخوال طبقات مترتبة، فأعمام الميت و أخواله مقدمون على أعمام أبويه و أخوالهما، و أعمام الأبوين و أخوالهما مقدمون على أعمام الأجداد و أخوالهم و هكذا، و كل طبقة لا ترث إلا مع فقد جميع أفراد الطبقة السابقة عليها. بل أولاد كل طبقة و إن نزلوا يقومون مقام آبائهم، و يقدمون على الطبقة اللاحقة. و كل صنف منهم يرث نصيب من يتقرب به.

و يقتسمون النصيب بينهم مع تعددهم على النهج المتقدم فى ميراث أولاد الإخوة المتقدم فى المسألة الأخيرة من الفصل السابق.

(مسألة ٦٨): قد يجتمع لوارث جهتان، و ذلك على صور.

الاولى: أن يكونا من نوع واحد، كالجدة فى مثل الجد للأب و للأم.

الثانية: أن يكونا من نوعين من طبقة واحدة، كالخولة و العمومة.

و مثاله ما إذا كان زيد أخوا عمرو لأبيه، و هند أخت عمرو لأمه، فتزوج زيد هنداً فأولدها بكراً، فإن عمر يكون عم بكر و خاله، و مثل ذلك ما إذا كان الشخص عم أبى الميت و خال امه أو بالعكس.

الثالثة: أن تكون إحدى الجهتين نسبا و الأخرى سبباً، كالقراية و الزوجية، كما لو كان الزوجان ابني عم. و فى الصور الثلاث يتعين الميراث من كلتا الجهتين، إلا أن تكون إحداها مانعة من الأخرى، فيرث بالجهة المانعة دون الممنوعة، كما فى أخ هو ابن عم، كما لو تزوج زيد هنداً فأولدها عمراً، ثم تزوجها أخوه فأولدها بكراً، فإن بكراً أخو عمرو لأمه و ابن عمه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٤

الفصل السادس فى الميراث بالولاء

و قد تقدم أن الولاء متأخر عن مراتب النسب الثلاث، فلا يكون سبباً للميراث مع وجود أحدها. كما تقدم أنه ثلاث مراتب أيضاً، و لا ترث المتأخرة شيئاً مع وجود المتقدمة.

الأولى: ولاء العتق، فإن من أعتق عبداً كان له ميراثه بشروط أعرضنا عن ذكرها كما أعرضنا عن فروع ذلك، لندرة الابتلاء بالعتق فى عصورنا أو عدمه.

الثانية: ولاء ضمان الجريرة. و المراد بالجريرة دية قتل الخطأ الذى تتحمله عاقلة القاتل، و هم ورثته على تفصيل يأتى فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى، فإذا لم يكن للإنسان وارث نسبى، و لا معتق وارث فإن له أن يتولى شخصاً على أن يضمن جريرته، فإن فعل ذلك كان الضامن وارثاً له.

(مسألة ٦٩): لا بد فى حصول الولاء من ضمان الجريرة، فيترتب عليه الميراث، من دون حاجة للتخصيص عليه. نعم لا يضر التخصيص عليه مع ضمان الجريرة. و لا يكفى فى الولاء الالتزام بالإرث وحده من دون ذكر ضمان الجريرة، فإن اقتصر على الالتزام بالإرث لم

يترتب الميراث، فضلا عن ضمان الجريرة.

(مسألة ٧٠): ضمان الجريرة من العقود. فهو عقد يتضمن الولاء من شخص لآخر على أن يضمن جريرته، ولا بد فيه من الإيجاب و القبول كسائر العقود، فيقول الضامن مثلا: واليتك على أن أعقل عنك و أضمن جريرتك،
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٥

فيقول المضمون: قبلت، أو يقول المضمون عنه: واليتك على أن تعقل عني و تضمن جريرتي، فيقول الضامن: قبلت.

(مسألة ٧١): يمكن فسخ عقد ضمان الجريرة بالتقابل من الطرفين. بل في لزومه في حق كل منهما بحيث ليس له فسخه من دون رضا الطرف الآخر إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٧٢): يشترط في المضمون عنه أن لا يكون له من يعقل عنه من الأرحام أو المعتق. و في اشتراط عدم الوارث له و إن لم يكن عليه عقل كالنساء إشكال، و كذا الإشكال في بطلان عقد ضمان الجريرة لو حصل العاقل أو الوارث من الأرحام و تجدد بعد العقد.

(مسألة ٧٣): ضمان الجريرة إنما يقتضى ميراث الضامن للمضمون، و لا يقتضى ميراث المضمون للضامن، إلا أن يكون الضامن من الطرفين.

(مسألة ٧٤): إذا مات ضامن الجريرة لم ينتقل الضمان لورثته.

(مسألة ٧٥): ضامن الجريرة يرث جميع المال، إلا- أن يكون معه زوج أو زوجة، فيكون للزوج النصف و للزوجة الربع، و لضامن الجريرة الباقي.

الثالثة: ولاء الإمامة. فإن الإمام وارث من لا وارث له من المراتب السابقة للنسب و الولاء.

(مسألة ٧٦): إذا لم يكن للميت وارث إلا الزوجة كان لها الربع، و الباقي للإمام. أما إذا انحصر الميراث بالزوج فإنه له النصف بالأصل، و يرد عليه النصف الثاني أيضا، و لا يرثه الإمام.

(مسألة ٧٧): إذا أوصى من لا وارث له بماله كله في المسلمين و المساكين و ابن السبيل نفذت وصيته و لم يكن للإمام شيء. أما إذا أوصى بجميع ماله في غير ذلك فلا تنفذ وصيته إلا في الثلث، و كان الباقي للإمام.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٦

(مسألة ٧٨): إذا كان الإمام ظاهرا كان الميراث له يعمل به ما يشاء. و قد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يفرقه في فقراء أهل بلد الميت. و أما في عصر الغيبة فيجوز عليه حكم سهم الإمام عليه السلام من الخمس يراجع فيه الحاكم الشرعي و عليه أن يتولى صرفه في مصارف السهم المذكور. و الأولى صرفه في المحتاجين من أهل بلد الميت.

(مسألة ٧٩): المراد بمن لا وارث له من يعلم بعدم الوارث له من الأرحام المسلمين و المعتق و ضامن الجريرة، كالذي يسلم من الكفار وحده و يموت قبل أن يحصل له وارث مسلم من الطبقات السابقة أو ينفرد بنسبه حتى يبعد من يشاركه في النسب بحيث لا يصدق عليه أنه رحمه. و يلحق به اللقيط قبل أن يعرف أهله، دون من كان له وارث من المسلمين إلا أنه لا يعرف بسبب انقطاعه عن أهله و بعده عنهم كالمسافر المنقطع و الحاضر المنحاز عن أهله لخوف أو نحوه، بحيث لا يعرف أهله، فإن مثل هذا لا يرثه الإمام، بل يرثه أهله و إن كانوا مجهولين، فيجوز على تركته حكم مجهول المالك من وجوب الفحص عن صاحبه. و مع اليأس عن العثور عليه يجوز أن يتصدق به على الفقراء عن صاحبه، على ما تقدم في ذيل كتاب اللقطة.

الفصل السابع في ميراث الأزواج

الزوجية من أسباب التوارث بين الزوجين إذا كانت دائمة، أما إذا كانت منقطعة فلا توجب التوارث إلا مع اشتراطه في عقد الزواج، و في صحة اشتراط الميراث لأحدهما دون الآخر إشكال.

(مسألة ٨٠): لا يشترط في توارث الزوجين الدخول، فلو مات أحدهما

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٧

قبل الدخول ورثه الآخر، إلا- في زواج المريض فإنه لا يصح من دون دخول، فلا يترتب عليه الميراث، كما تقدم في أواخر فصل العيوب والشروط من كتاب النكاح.

(مسألة ٨١): يلحق بالزوجة العدة الرجعية، فإنها بحكم الزوجية يثبت التوارث مع موت أحد الزوجين فيها. كما تقدم في أواخر الفصل الرابع من كتاب الطلاق. كما يلحق بها المطلقة من قبل المريض إلى سنة بشروط تقدمت في آخر الفصل الثالث من كتاب الطلاق أيضا.

(مسألة ٨٢): مما تقدم يظهر أن للزوج النصف من زوجته إذا لم يكن لها ولد ذكر ولا أنثى، وإن نزل كولد الولد، والربع إذا كان لها ولد. وللزوجة الربع من زوجها إذا لم يكن له ولد، والثلث إذا كان له ولد. ولا ينقصان عن ذلك ولا يزدان مع جميع طبقات الميراث. إلا الزوج مع عدم وجود وارث للزوجة غير الإمام، فإنه له تمام المال، وليس للإمام شيء، كما تقدم في الفصل السابق.

(مسألة ٨٣): مع تعدد الزوجات و ما الحق بهن يشتركن في سهم الزوجية المتقدم بالتساوي.

(مسألة ٨٤): الزوج كسائر الورثة يرث نصيبه من جميع ما تركه الزوجة من الأرض وغيرها من المنقول وغيره. أما الزوجة فإنما ترث نصيبها من المنقول- كالنقود والبضائع والسفن والحيوانات وغيرها- دون الأرض المجردة أو العامرة بالبناء أو الزرع أو نحوهما، فإنها لا ترث من عينها ولا من قيمتها. نعم ترث مما ثبت فيها من البناء والشجر والأخشاب والآلات ونحوها.

وللوارث دفع قيمة ذلك ويجب عليها القبول بها.

(مسألة ٨٥): الثابت في الأرض إن كان تابعا لها أو للبناء عرفا لم تستحق الزوجة من عينه بل من قيمته كعريش العنب والناعور و تجهيز الماء والكهرباء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٨

والأبواب والمغاسل ونحوها. وإن لم يكن تابعا لها وإنما ثبت فيها لتوقف أداء وظيفته على ذلك، فالظاهر أنها تستحق سهمها من عينه كالمعامل المنصوبة في الأرض والمكائن الزراعية ونحوها، فليس للوارث إلزامها بقبول القيمة.

(مسألة ٨٦): كيفية التقويم في البناء أن تقوّم أجزاؤه بذاتها لا بما أنها مبنية. وفي مثل النخل والشجر أن يقوّم بما هو نخل أو شجر أو نحوها غير مستحق للبقاء في الأرض.

(مسألة ٨٧): ترث الزوجة من عين ثمره النخل والشجر والزرع الموجودة حال موت الزوج، وليس للوارث إجبارها على القيمة.

(مسألة ٨٨): إذا لم يدفع الوارث القيمة فإن كان عن تراض منه ومنها و اتفاق بينهما فهما على اتفاقهما. وإن لم يكن عن تراض منهما كان لها سهمها من اجرة أجزاء البناء على من استوفى منفعتهم. ولها سهمها من عين ثمره الشجر ونحوه.

(مسألة ٨٩): إذا انقلعت الشجرة أو انكسرت أو انهدم البناء قبل دفع القيمة للزوجة فالظاهر أن لها المطالبة بسهمها من العين وليس للوارث إجبارها على أخذ القيمة. بخلاف ما إذا كان البناء مستعدا للانهدام والشجر مستعدا للقلع أو القطع، فإنه ليس لها المطالبة بسهمها من العين، بل للوارث إجبارها على أخذ القيمة. نعم إذا خرج الشجر عن كونه شجرا بل صار حطبا فالظاهر أنه كالثمر تستحق سهمها من عينه وليس للوارث إجبارها على أخذ قيمته.

(مسألة ٩٠): القنوات والعيون والآبار ترث الزوجة من آلاتها، وللوارث إجبارها على أخذ القيمة. أما الماء الموجود فيها فإنها ترث من عينه، وليس للوارث إجبارها على أخذ قيمته.

(مسألة ٩١): إذا حفر سردابا أو بئرا قبل أن يصل إلى حد النبع فإن كان

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٥٩

فيه بناء استحقت منه، و كان للوارث إجبارها على أخذ القيمة، و إن لم يكن فيه بناء فلا تستحق منه شيئا- كالأرض - حتى لو كان له قيمة في نفسه أو كان سببا في زيادة قيمة الأرض التي حفر فيها. و مثل ذلك ما إذا شق في الأرض طريقا أو أنشأ فيها سدة ترابية أو نحو ذلك.

(مسألة ٩٢): إذا لم يدفع الوارث القيمة للزوجة فإن كان ذلك عن رضا منه بمشاركتها في العين و إسقاط منه لحقه في التبديل بالقيمة نفذ ذلك عليها و عليه و ليس له الرجوع فيه، و إن لم يكن كذلك، بل كان عن عجز منه عن القيمة أو تسويق منه في دفعها فلا يلزم بذلك، و له دفع القيمة متى شاء.

(مسألة ٩٣): المدار في القيمة على قيمة يوم الدفع. إلا أن يتصالح الوارث و الزوجة على قيمة معينة قبل الدفع، فتلزم عملا بمقتضى الصلح.

(مسألة ٩٤): الزوجة و إن كانت لا- ترث من الأرض - كما سبق- إلا أنها ترث من الحقوق المتعلقة بالأرض كحق السرقفلية و حق الخيار الذي لا- يشترط فيه المباشرة و ينتقل للوارث، فإذا باع الزوج الأرض أو اشتراها بخيار إلى أجل ثم مات ورثت الزوجة الحق المذكور و لم يختص به غيرها من الورثة، بل هي مثلهم في السلطنة على أعمال الحق المذكور بالنحو الذي يأتي توضيحه في الخاتمة إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٩٥): ما يخرج من أصل التركة كالديون و الواجبات المالية يؤخذ من أرض و غيرها من أقسام التركة بالنسبة، فإذا كان مجموع التركة مثلا مائة و عشرين ألف دينار ثلثها أرض و ثلثاها غير أرض، و كانت الأمور المذكورة من الديون و غيرها بقدر أربعين ألف دينار، فثلثها يخرج من الأرض، و ثلثاها من الباقي لعدم المرجح، و عليه يكون ثمن الزوجة ثلثي العشرة آلاف دينار. و لا مجال لإخراجها بأجمعها من غير الأرض المستلزم لكون ثمن الزوجة خمسة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٠

آلاف دينار، لأن في ذلك إجحافا بالزوجة، و لا لإخراجها بأجمعها من الأرض المستلزم لكون ثمن الزوجة عشرة آلاف دينار تامة، لأن في ذلك إجحافا ببقية الورثة. و هذا أمر قد يغفل عنه.

الفصل الثامن في ميراث ولد الملائنة و الزنا و الحمل و المفقود

(مسألة ٩٦): تقدم في فصل اللعان من كتاب الطلاق أن ولد الملائنة ترثه امه و من يتقرب بها- كالإخوة للام و الجد للام و الأخوال- دون الأب و من يتقرب به- كالإخوة للأب و الجد للأب و الأعمام- و على ذلك يكون إخوته لأبويه بحكم إخوته لأمه، فيشاركون إخوته لأمه في ميراثهم، و تكون قسمة الميراث بين الجميع بالسوية.

(مسألة ٩٧): كما ترثه امه و من يتقرب بها يرثه بقية الورثة غير الأب و من يتقرب به كالزوجين و ضامن الجريرة و الإمام. و على ذلك يفرض كما لو لم يكن له أب و لا من يتقرب به و تجرى على تركته قسمة الموارث في حق غيرهم وفق الضوابط المتقدمة فيمن لم يكن له أب و لا من يتقرب به، فلا نطيل بإعادتها.

(مسألة ٩٨): لا يرث ولد الملائنة أباه، و لا قرابة أبيه كإخوته من أبيه و جده لأبيه و أعمامه، و لا يرثه أبوه و لا أحد منهم.

(مسألة ٩٩): إذا ادعى الأب بعد الملائنة الولد و أكذب نفسه الحق الولد بالأب و ورث الأب دون قرابة الأب، فإنه لا يرثهم بذلك. أما الأب فلا يرث الولد إذا ادعاه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦١

(مسألة ١٠٠): يرث ولد الملائنة امه و إخوته من امه و إخوته من أبيه و امه، لكن يحكم عليه بأنه أخوهم من أمهم لا غير.

(مسألة ١٠١): يرث ولد الملائنة جده لأمه مطلقا، و كذا يرث أخواله إذا ادعاه أبوه بعد الملائنة. و أما إذا لم يدعه أبوه ففي ميراثه

من أخواله إشكال، فاللزام الاحتياط.

(مسألة ١٠٢): يرث ولد الملاعنة بقیة الناس و يرثونه بأسباب الميراث الشرعية كالزوجة و الولاء.

(مسألة ١٠٣): إذا تبرأ الأب من جريرة ابنه و من ميراثه فلا- أثر للتبرؤ من الميراث، فإن مات الولد ورثه أقرب الناس إليه سواء كان الأب أم غيره.

(مسألة ١٠٤): ولد الزنا لا يرثه أبوه الزانى و لا من يتقرب به و لا يرثهم هو، و لا ترثه أمه الزانية و لا من يتقرب بها و لا يرثهم هو، بل يثبت التوارث بينه و بين غيرهم من الورثة كأولاده و الزوج أو الزوجة، كما يورث و يرث بالولاء كولاء ضمان الجريرة و الإمامة على النحو المتقدم فى غيره. و قد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أوائل أحكام الأولاد من كتاب النكاح.

(مسألة ١٠٥): إذا كان الزنا من أحد الأبوين مع الشبهة من الآخر ثبت التوارث بينه و بين صاحب الشبهة و من يتقرب به دون الزانى و من يتقرب به، كما تقدم هناك أيضا.

(مسألة ١٠٦): الحمل حين موت المورث يرث منه إذا سقط حيا بأن صاح أو تحرك حركة الحياة أو غير ذلك مما يعلم منه حياته. أما إذا سقط ميتا فإنه لا يرث و إن كان حيا قبل انفصاله عن امه و تمام ولادته.

(مسألة ١٠٧): تثبت حياة المولود بالبينه و هى رجلان عدلان. كما تثبت بشهادة أربع نساء. و لو شهدت امرأة واحدة ثبت بشهادتها ربع الميراث، فإن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٢

كانتا اثنتين ثبت نصف الميراث، فإن كنّ ثلاثا ثبت ثلاثة أرباع الميراث. نعم لو حصل العلم بقولها أو قولهن ثبت له تمام الميراث فى حق من حصل له العلم.

(مسألة ١٠٨): إذا سقط حيا فورث سهمه ثم مات ورثه أقرب الناس إليه.

(مسألة ١٠٩): إذا علم باتحاد الحمل عزل له عند قسمة الميراث سهم واحد، و إن علم بتعددته عزل له بقدره، و لو شك فى ذلك اقتصر على الأقل. إلا أن يرضى الورثة بعزل الأكثر احتياطا. كما أنه إن علم بكونه ذكرا عزل له سهم الذكر، و إن علم بأنه أنثى عزل له سهم الأنثى، و إن جهل حاله عزل له سهم الذكر احتياطا حتى يتبين الحال. فإن تبين حاله عمل عليه. و إن مات و لم يتبين حاله تعين الصلح بين وارثه و بقیة الورثة.

(مسألة ١١٠): المفقود لغيبه و نحوها إذا لم يعلم حياته و لا موته يتربص بماله أربع سنين مع الفحص عنه فى الأرض، و عشر سنين من دون فحص و لو لتعذر الفحص، ثم يحكم بموته، فيدفع ماله لو ارثه بعد مدة التربص. كما أنه إذا مات له مورث قبل مضى مدة التربص حكم يارثه منه. أما إذا مات بعد مدة التربص فلا يحكم يارثه منه. و قد تقدم فى أواخر كتاب الدين ما ينفع فى المقام، لأن المقامين من باب واحد.

هذا إذا لم يكن له من يكلف بالإنفاق عليه، أما مع وجوده- كما لو كان له أولاد محتاجين- فيجوز الإنفاق عليه من ماله قبل مدة التربص.

(مسألة ١١١): إذا تعارف اثنان بالنسب و تصادقا عليه توارثا، على تفصيل تقدم فى فصل أحكام الأولاد من كتاب النكاح.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٣

الفصل التاسع فى ميراث الخنى و ما يشبهه

المعيار فى الذكورة و الأنوثة فى الإنسان شرعا على العضو الذكري و العضو الانثوى، فواجد العضو الذكري وحده ذكر، تترتب عليه أحكام الذكر شرعا، و واجد العضو الانثوى وحده أنثى تترتب عليه أحكام الأنثى شرعا، و لا عبرة بغير ذلك من لوازم الذكورة و

الأنوثة الغالبية ظاهرة كانت - كالحية في الذكر و كبر الثديين في الأنثى - أو خفية كالإحساسات الغريزية التي يدركها الشخص نفسه و كالمهر مونات الذكريه و الانثوية التي يعرفها أهل الاختصاص في زماننا هذا، لإمكان الشذوذ الخلقى في اللوازم المذكورة. و يترتب على ذلك أمران.

الأول: أنه لا يتحول الذكر أنثى و لا الأنثى ذكرا بعملية جراحية أو أدوية تستهدف الفوارق الجسدية بين الجنسين. نعم لو تبدل الحال خلقيا بمعجزة أو نحوها تحقق التحول عرفا، إلا أن ذلك لو وقع فهو شذوذ في التكوين لا يخضع لسيطرة الإنسان.

الثاني: أن الخنثى هو الإنسان الواحد للعضوين معا، و لا عبرة بغيرهما من الخواص مهما كانت. و حينئذ إن علم بأنه من أحد الجنسين، لعدم كون العضو الآخر حقيقيا، و إنما هو بصورة العضو عمل على العلم المذكور. و إلا فلا طريق للعلم بأنه من أحد الجنسين، مع قطع النظر عن الأمارات الآتية، لأنه بعد كون معيار الجنس هو العضو دون بقية الخواص، و فرض وجود العضوين معا، كيف يتيسر العلم بأنه من أحد الجنسين! و من ثم لا بد من النظر في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٤

العلامات الشرعية. و هو ما عقد له هذا الفصل.

(مسألة ١١٢): الخنثى إن كان يبول من فرج الرجال دون فرج النساء الحق بالرجال و استحق ميراثهم، و إن كان يبول من فرج النساء دون فرج الرجال الحق بالنساء و استحق ميراثهن.

(مسألة ١١٣): الخنثى إن كان يبول من الفرجين معا كان العمل على ما يسبق منه البول. فإن كانا سواء في ذلك فالعمل على ما ينبعث منه البول و يقوى اندفاعه.

(مسألة ١١٤): إذا لم يعلم حال الخنثى من جهة البول، فإن تيسر عدّ أضلاعه من الجانبين، فإن اختلفت بأن كانت سبعة عشر تسعة في اليمين و ثمانية في اليسار فهو رجل، و إن تساوت بأن كانت ثمانية عشر في كل جانب تسعة فهو أنثى.

(مسألة ١١٥): إذا لم يتيسر الرجوع للأمارات السابقة في تعيين حال الخنثى إما لتعارضها أو لعدم وضوحها، كما لو مات قبل أن يبول أو لم يتضح عدد أضلاعه، صار الخنثى مشكلا الذي يأتي حكمه.

(مسألة ١١٦): يعطى الخنثى المشكل نصف نصيب الذكر و نصف نصيب الأنثى. و ذلك بأن يفرض ذكرا و يقسم الميراث بينه و بين بقية الورثة على الفرض المذكور، ثم يفرض أنثى و يقسم الميراث بينه و بين بقية الورثة على الفرض المذكور. ثم يعطى هو و بقية

الورثة نصف كل من السهمين الحاصل في الفرضين. مثلا إذا ترك الميت ولدا ذكرا و خنثى، يقسم الميراث اثني عشر سهما، فإذا فرض الخنثى ذكرا كان له ستة و للذكر ستة، و إذا فرض الخنثى أنثى كان له أربعة و للذكر ثمانية، فيعطى الخنثى نصف كل من

السهمين، و هو خمسة و يعطى الذكر نصف كل من السهمين، و هو سبعة. و إذا ترك الميت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٥

ذكرين و خنثى يقسم الميراث ثلاثين سهما فإذا فرض الخنثى ذكرا كان له عشرة، و لكل من الذكرين عشرة، و إذا فرض الخنثى أنثى كان له ستة، و لكل من الذكرين اثني عشر، فيعطى الخنثى نصف كل من السهمين، و هو ثمانية، و يعطى كل من الذكرين نصف كل

من السهمين و هو أحد عشر. و إذا ترك الميت أبا و ولدا خنثى يقسم الميراث أربعة و عشرين سهما، فإذا فرض الخنثى ذكرا كان له عشرون و للأب أربعة، و إذا فرض الخنثى أنثى كان له ثمانية عشر و للأب ستة، فيعطى الخنثى نصف كل من السهمين و هو تسعة

عشر، و يعطى الأب نصف كل من السهمين و هو خمسة. و على هذا تجرى قسمة الميراث في جميع فروض المسألة.

(مسألة ١١٧): من ليس له عضو الذكر و لا عضو الأنثى يورث بالقرعة يكتب على سهم (عبد الله) و على سهم (أمة الله) ثم يدعو المقرع الله و يبتهل إليه في كشف الحال، ثم يطرح السهمان في سهم ليس عليها كتابة ثم تشوش السهام ثم يأخذ المقرع سهميها فسهما

حتى يقع على أحد السهمين المكتوب عليهما فأيهما خرج أولا عمل عليه، و ورث المولود على مقتضاه.

(مسألة ١١٨): الأحوط وجوبا أن يكون الاقتراع برضا الورثة كلهم عند إرادة معرفة الحال من أجل قسمة المال، ولا يكتفى بتسرع شخص بالاقتراع من دون مراجعتهم. بل الأحوط وجوبا أن يكون ذلك بإذن الحاكم الشرعي.

(مسألة ١١٩): يستحب أن يقول المقرع عند الدعاء: (اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى كيف يورث ما فرضت له في الكتاب).

(مسألة ١٢٠): إذا لم يعلم حال المولود أنه ذكر أو أنثى لموانع خارجية، كما لو غرق أو أكله السبع أو نحو ذلك، ففي الرجوع للقرعة - كما في الفاقد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٦

للعضوين - أو للتنصيف - كما في الخنثى المشكل - وجهان فلا يترك الاحتياط بالتصالح.

(مسألة ١٢١): من له رأسان على صدر واحد أو بدنان على حقو واحد يترك حتى ينام ثم يبنه، فإن انتبها جميعا كان له ميراث واحد، وإن انتبه أحدهما دون الآخر كان له ميراث اثنين. والظاهر التعدى من الميراث إلى سائر أحكام الواحد والمتعدد.

الفصل العاشر في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

الغرقى والمهدوم عليهم إن علم بالمتقدم منهم موتا والمتأخر ورث المتأخر من المتقدم ولم يرث المتقدم من المتأخر، وإن علم بتقارنهم في الموت لم يرث بعضهم من بعض، وإن جهل المتقدم والمتأخر ورث بعضهم بعضا.

(مسألة ١٢٢): كيفية التوارث بينهم أن يفرض كل طرف حيا حين موت الآخر، فيرث من مال الآخر الأصلي الذي كان له في حياته، ثم يعكس الفرض، يفرض الآخر حيا حين موت صاحبه، فيرث من ماله الذي كان له في حياته دون المال الذي ورثه من الأول. مثلا: إذا غرق الزوجان و كان للزوج أربعمئة دينار وللزوجة أربعة آلاف درهم، ولم يكن لهما أولاد، فرض الزوج حيا حين موت زوجته فيرث منها ألفا درهم، ثم فرضت الزوجة حية حين موت زوجها فترث منه مائة دينار، فيدفع لورثة الزوج الآخرين ثلاثمئة دينار بقیة تركته الأصلية و ألفا دينار التي ورثها من زوجته، و يدفع لورثة الزوجة ألفا درهم بقیة تركتها الأصلية و مائة دينار التي ورثتها من زوجها. و يجرى هذا لو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٧

كان الغرقى أو المهدوم عليهم الذين يرث بعضهم من بعض أكثر من اثنين، كأب و أم و ولدتهما. يفرض الام و الولد حين موت الأب فيرثان من ماله الأصلي، و يفرض الأب و الولد حين موت الام فيرثان من مالها الأصلي، و يفرض الأب و الام حين موت الولد فيرثان من ماله الأصلي، ثم يدفع لوارث كل منهم غير الغريق بقیة مال مورثه الأصلي و ما ورثه من الغريقين الآخرين.

(مسألة ١٢٣): كما يفرض كل طرف حيا حين موت الآخر من أجل ميراثه منه، كذلك يفرض حيا من أجل ميراث الحى غير الغريق من المال الأصلي للغريق لو كان لحياته أثر في ذلك. مثلا: إذا غرقت الزوجة مع ابنتها من غير الزوج و لم يكن لها ذرية غيرها و بقى الزوج، فالزوج يرث من المال الأصلي للزوجة الربع لا النصف، للحكم ببقاء بنتها حين موتها، و الثلثة الأرباع الباقية من مال الزوجة للبنت الغريقة مع أمها تدفع لورثة البنت. كما أنه لو كان للبنت في الفرض مال أصلى فلا يكون بتمامه لأبيها، بل له منه الثلثان، للحكم بحياء أمها حين موتها فترث من المال المذكور الثلث، و يكون لورثة الام، و منهم الزوج.

(مسألة ١٢٤): كما يفرض كل طرف حيا من أجل ميراثه من الآخر و من أجل ميراث الحى منه - كما تقدم - كذلك يفرض حيا من أجل منع ميراث غريق آخر منه لو كان حاجبا له. مثلا: لو غرق أب و ولدها، فلا توارث بين الولدين الأخوين، للحكم بحياء الأب عند موت كل منهما فيكون حاجبا للآخر، لأن الأب يحجب الأخ، فيحكم في الفرض مع تأخر الورثة الأحياء لكل منهم عن صاحبيه طبقه بانتقال المال الأصلي لكل من الولدين للأب، و بانتقال المال الأصلي للأب لهما معا. مثلا: إذا كان للأب غنم، و للولد الكبير ألف

دينار و للصغير ألف درهم حكم بميراث الأب من الولدين الدراهم

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٨

و الدنانير، و بميراثهما من أبيهما الغنم بالتناصف. و الظاهر عدم ميراث كل منهما من الأب ما ورثه الأب من الآخر. فلا يرث الكبير من أبيه الدراهم التي ورثها من الصغير، و لا يرث الصغير من أبيه الدنانير التي ورثها من الكبير، بل يقتصر ميراثهما على الغنم يدفع لورثته كل منهما حصته منه و يختص الوارث الحي للأب بالدراهم و الدنانير.

(مسألة ١٢٥): لا يشترط في ميراث بعضهم من بعض التوارث من الجانبين، بل لو كان أحد الطرفين يرث من الآخر دون العكس ثبت الميراث كذلك، فلو غرق إخوان لأحدهما أولاد دون الآخر ورث صاحب الأولاد أخاه و لم يرثه أخوه، بل يكون ميراثه لأولاده، فيصير لهم ماله الذي كان عنده في حياته و ما ورثه من أخيه الغريق معه.

(مسألة ١٢٦): لا يشترط في ميراث بعضهم من بعض أن يكون لكل من الطرفين مال، فلو كان لأحد الطرفين مال دون الآخر ورث من ليس له مال من صاحبه و لم يرث صاحبه منه، فيكون المال لوارث من ليس له مال، و لا يبقى لوارث من له مال شيء إذا كان الغريق حاجبا له. مثلا: إذا غرق أخوان لام و لكل منهما عم ليس له وارث غيره بعد الأخ و كان لأحدهما مال دون الآخر فالمال يصير لعم من ليس له مال، و لا يبقى لعم من له مال شيء.

(مسألة ١٢٧): إذا مات المتوارثون بغير الغرق و الهدم، فهنا صور.

الاولى: أن يعلم بالمتقدم و المتأخر، و لا إشكال في ميراث المتأخر من المتقدم دون العكس.

الثانية: أن يعلم بالتقارن، و لا إشكال - حينئذ - في عدم التوارث، نظير ما تقدم في الغرقى و المهذوم عليهم.

الثالثة: أن يتردد الأمر بين التقارن و عدمه. و حينئذ إن علم تاريخ موت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٦٩

بعضهم و جهل تاريخ موت الآخر حكم بميراث مجهول تاريخ الموت من معلوم تاريخ الموت دون العكس، فإذا مات الأب و الابن و علم بأن الأب مات عند الزوال و لم يعلم بتاريخ موت الابن حكم بميراث الابن من الأب و عدم ميراث الأب من الابن. و إن جهل تاريخ موت كل منهما حكم بعدم التوارث منها، فكل منهما لا يرث الآخر.

الرابعة: أن يعلم بعدم التقارن مع الجهل بالمتقدم و المتأخر، فإن علم بتاريخ موت أحدهم و جهل تاريخ موت الآخر حكم بميراث مجهول تاريخ الموت من معلوم تاريخ الموت، نظير ما سبق في الصورة الثالثة. و إن جهل تاريخ الموت في الكل فليل بالرجوع للقرعة في تعيين الوارث. و لكن الظاهر عدم الرجوع إليها، بل يحكم بعدم التوارث. و إن كان الأحوط استحبابا الصلح و لو بالرجوع للقرعة. هذا كله في فرض التوارث من الجانبين، أما إذا كان الميراث من جانب واحد - كما إذا مات إخوان لأحدهما أولاد دون الآخر - فمع العلم بالتقارن لا ميراث كما تقدم. و مع عدم العلم به أو العلم بعدمه فإن علم تاريخ موت المورث و جهل تاريخ موت الآخر حكم بالميراث. و إن جهل التاريخان فلا ميراث، و إن كان الأحوط استحبابا التصالح.

ثم أنه لا يفرق في هذه المسألة بتفاصيلها بين موتهم جميعا حتف الأنف، و موتهم جميعا بسبب غير الغرق و الهدم - كالقتل في الحرب و افتراس السباع - و اختلافهم بأن مات بعضهم حتف أنفه و بعضهم بسبب غير الغرق و الهدم، أو بسبب الغرق أو الهدم، بل و كذا لو مات بعضهم بالغرق و بعضهم بالهدم. فالمعيار في هذه المسألة على عدم موتهم جميعا بالغرق و عدم موتهم جميعا بالهدم.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٠

خاتمة

فيها مسائل:

الأولى: سهام الموارث المتقدمة إنما تجرى فيما يقبل القسمة عرفا و لو بنحو الإشاعة و هي الأموال عينا كانت أو دينا أو منفعة، و كذا الحقوق المقابلة بالمال، كحق السرقة الذي تقدم الكلام فيه في آخر كتاب الإجارة، فلو بيع قسم الثمن بين الورثة قسمة سهام الموارث. أما الحقوق غير المقابلة بالمال كحق القصاص و الخيار- فهي لا تقبل القسمة، حتى بنحو الإشاعة، و لا تجرى السهام فيها، بل يشترك فيها الورثة بنحو المجموعية، فالحق الواحد يكون ملكا لجميع الورثة و يكون تحت سلطنة الكل بنحو المجموعية فليس لكل منهم إعماله أو إسقاطه إلا- برضا الآخرين. أما لو صالحوا عنه بمال قابل للقسمة ففي جريان سهام الموارث فيه إشكال، بل الظاهر قسمته بين الكل بالتساوي، إلا مع قيام القرينة على ابتناء الصلح من الكل على قسمته قسمة الموارث، فيكون العمل على ذلك. الثانية: سهام الموارث المتقدمة إنما تجرى بعد خروج الديون و الواجبات المالية و واجبات التجهيز و الوصية، فالمراد بالثلث أو السدس مثلا في الموارث هو الثلث أو السدس من الباقي بعد إخراج الأمور المذكورة، لا من أصل التركة. و لعل هذا من الواضحات. الثالثة: يلحق بمال الميت الذي يجرى عليه الميراث و تنفذ منه الوصايا و الديون دية قتله، سواء كانت مستحقة ابتداء و هي دية الخطأ أم كانت بدلا عن القصاص في القتل العمدى إذا رضى أولياء الميت. و أما دية الجروح و الأعضاء فما كان منها بسبب العدوان عليه في حياته فهو قد ملكه قبل موته و صار من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧١

أمواله الحقيقية التي تركها. و ما كان منها بسبب العدوان عليه بعد وفاته ينفق في وجوه البر عنه، و لا يلحق بأمواله و لا يجرى عليه الميراث. نعم يوفى منه ديونه لو انحصر وفاؤه به، لأنه من أفضل وجوه البر.

الرابعة: يرث الدية كل من يرث المال عدا الإخوة للام فقط، فإنهم لا يرثون منها. و ألحق بهم المشهور كل من يتقرب بالأم فقط كالأخوال و أبنائهم، و لا يخلو عن إشكال. بل الأظهر عدم إلحاقهم بالإخوة، بل هم يرثون من الدية كغيرهم من الورثة.

الخامسة: قد تختلف قسمة الموارث عند المخالفين عن قسمتها عندنا، و حينئذ إذا ثبت للمؤمن حق بمقتضى قسمتها عندهم لا يثبت بمقتضى قسمتها عندنا جاز له الأخذ به إلزاما لهم بمقتضى دينهم. و الملزم بذلك هو الوارث الذي يدخل عليه النقص و يأخذ المؤمن منه ما يستحقه في مذهبه، لا الميت، فلا بد من كون الوارث المذكور مخالفا ليلزم بمقتضى مذهبه، سواء كان الميت مؤمنا أم مخالفا، و لا أثر لكون الميت مخالفا في ذلك.

السادسة: لما كان الميراث يجرى على ما يملكه الميت فلا تورث الأراضى الميتة التي قد سبق تسجيلها باسم الميت شراء من الدولة أو هبة منها لعدم ملكيته لها، كما سبق في أول كتاب إحياء الموات. بل هي على إباحتها الأصلية يملكها كل من يحييها و ليس للورثة منعه منه. نعم لا يجب عليهم التنازل للمحيى بالطابو و لهم أخذ مال في مقابل ذلك.

كما أن الأرصدة التي في البنوك التابعة لجهات غير مالكة لا يجرى عليها التوارث و ما يؤخذ في مقابلها إما مباح أصلى أو مجهول المالك. نعم الأحوط وجوبا لمن يقبض المال أن يدفعه للورثة على نحو سهام الموارث و عدم خروجه في المال المذكور عن مقتضاها.

و الحمد لله رب العالمين

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٣

كتاب القصاص و الديات

إشارة

قد شدد الله تعالى في كتابه المجيد و على لسان رسوله الأمين و الأئمة من أهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين في دم

المؤمن و انتهاك حرمة و أكد على ذلك، فقد قال تعالى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا، و عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يغرنكم رحب الذراعين بالدم، فإن له عند الله قاتلا لا يموت، قالوا: يا رسول الله و ما قاتل لا يموت؟ فقال: النار»، و في عهد أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر (رضوان الله عليه): «إياك و الدماء و سفكها بغير حلها، فإنه ليس شيء أدنى لنقمة و لا أعظم لتبعه و لا أحرى بزوال نعمه و انقطاع مدة من سفك الدماء بغير حقها، و الله سبحانه مبتدء بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة»، و عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «من قتل مؤمنا متعمدا أثبت الله على قاتله جميع الذنوب، و برىء المقتول منها. و ذلك قول الله عز و جل إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ. إلى غير ذلك.

بل ورد التشديد في الإعانة على قتل المؤمن و الاشتراك فيه و الرضا به، فعن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «و الذي بعثني بالحق لو أن أهل السماء و الأرض شركوا في دم امرئ مسلم و رضوا به لأكبهم الله على مناخرهم [وجوههم] في النار»، و عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إن الرجل ليأتي يوم القيامة و معه قدر محجمة من دم فيقول: و الله ما قتلت و لا شركت في دم، فيقال: بلى ذكرت عبدى فلانا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٤

فترقى في ذلك حتى قتل فأصابك من دمه»، و عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

«من أعان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله». إلى غير ذلك.

و كذا يحرم إيواء القاتل و منعه من أولياء المقتول، كما تضافرت بذلك الأخبار عن أهل بيت العصمة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين.

لكن الجرم مهما عظم فباب التوبة منه مفتوح، رحمة من الله تعالى بعباده و استصلاحاً لأمرهم و إبعاداً لهم عن القنوط المهلك. نعم التوبة مشروطة.

أولاً: بتسليم المعتدى نفسه لأولياء المقتول، فإن شاؤوا اقتصوا، و إن شاؤوا أخذوا الدية، و إن شاؤوا عفوا.

و ثانياً: بأداء الكفارة إن رضى أولياء المقتول بالدية و لم يقتصوا، و قد تقدم التعرض لها في كتاب الكفارات.

و قد جعل الله سبحانه القصاص حقاً لأولياء المقتول على القاتل و ثقل في الدية تعظيماً لحرمة القتل و ردعاً عنه، قال عز اسمه وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ.

كما أنه تعالى قد خص القصاص بالمعتدى و لم يرض به على غيره عدلاً منه تعالى في الحكم، قال عز اسمه وَ لَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى، و عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إن أعتى الناس على الله عز و جل من قتل غير قاتله و من ضرب من لم يضربه» و الأخبار في ذلك كثيرة.

لكن مع كل ذلك نرى كثيراً من الناس ينتهكون حرمة الله تعالى و يتعدون حدوده - استخفافاً و تهاوناً و طغياناً و تجبراً - فهم يستخفون بالدماء و يتسرعون في إهراقها ثم هم يمنعون القاتل من أن يقتص منه و يدافعون عنه عصبيةً و حميةً. كما أنهم يعصبون الدم بغير القاتل من الأهل و العشيرة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٥

و يقتصون منهم، رجوعاً لعادات الجاهلية الجاهلاء، و اندفاعاً وراء العصبية الحمقاء، و استجابةً لدعوة الشيطان الرجيم، و عزوفاً عن دين الله القويم و صراطه المستقيم أَ فَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، و إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ. كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَ رَسُولِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ، و إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

و قد رأينا أن نقتصر في هذا الكتاب على المهم من أحكام القصاص و الدييات على ما هو مورد للابتلاء من ذلك سداً لحاجة

المؤمنين، مع إيكال بقية الفروع والأحكام للمطولات، حيث يضيق المقام عن استقصاء الكلام فيها. ومنه سبحانه نستمد العون والتوفيق، وهو حسنا ونعم الوكيل. ويقع الكلام في ذلك في قسمين. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٦

القسم الأول في القصاص

إشارة

وهو جزء الجناية على البدن بمثلها، والكلام فيه في ضمن فصول.

الفصل الأول في قصاص النفس

من قتل نفسا كان لأولياء المقتول الاقتصاص منه و قتله بشروط.

الأول: أن يكون كاملا، بأن يكون عاقلا بالغاً، فلا قصاص على المجنون وإن كان عامداً وكذا الصبي، وإن بلغ خمسة أشبار على الأحوط وجوبا.

(مسألة ١٢٨): في ثبوت القصاص على السكران إذا بلغ حدا لا يعتد بقصده عن العقلاء إشكال. نعم لو كان يعلم من نفسه أنه إذا سكر اعتدى فأقدم على السكر كان عليه القصاص. كما أنه إذا لم يكن سكره أثر في جنايته فلا إشكال في عدم القصاص عليه. كما إذا رمى بما لا يقتل عادة فقتل اتفاقاً أو رمى حيواناً فأصاب إنساناً، كما يتحقق ذلك من السكران كثيراً.

الثاني: أن يكون القتل عمداً، فإن لم يكن عمداً لم يكن عليه قصاص.

بل تثبت بقتله الدية على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٢٩): القتل على أنحاء ثلاثة.

الأول: العمد، ويتحقق بالقصد للقتل وإن كان بفعل ما لا يوجه عادة،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٧

كما إذا رمى رجلاً بحصاة صغيرة أو ضربه بعصا صغيرة ضربة خفيفة أو دفعه دفعا خفيفا فصادف قتله بذلك. كما يتحقق بالقصد إلى إصابة المقتول بما يتوقع به القتل عادة، بحيث لا يستغرب تحقق القتل به، وإن لم يقصد بذلك القتل.

الثاني: الشبيه بالعمد، ويتحقق بما إذا قصد إصابة المجنى عليه بما لا يوجب القتل عادة من دون أن يقصد به القتل فصادف حصول القتل.

الثالث: الخطأ المحض، وهو الذي لا يقصد به إصابة المجنى عليه، كما لو رمى شاة أو كافرا مهدور الدم فأصاب إنسانا مسلما فقتله. وأولى من ذلك ما إذا لم يقصد به الفعل الذي تحقق به القتل، كما إذا مشى على سقف فخسفه فوقع على شخص فقتله، أو أخذ السلاح الناري ليصلحه فانطلقت منه رصاصة فأصاب شخصاً فقتلته ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون المقتول حراً إن كان القاتل حراً، فلا يقتص من الحر بقتل العبد و يقتص من العبد بقتل الحر أو العبد. ولا مجال لإطالة الكلام في ذلك وفي فروع بعد عدم الابتلاء به أو ندرته.

الرابع: أن يكون المقتول مسلماً إن كان القاتل مسلماً، فلا يقتص من المسلم بقتل الكافر، و يقتص من الكافر بقتل المسلم والكافر.

(مسألة ١٣٠): إذا قتل الكافر المسلم دفع الكافر إلى أولياء المقتول فإن شأؤوا قتلوه، وإن شأؤوا استرقوه وإن شأؤوا عفوا. وكذا يدفع

لهم ماله. و إن أسلم قبل الاسترقاق لم يسترق، و كان لهم القتل أو العفو.

(مسألة ١٣١): إذا قتل الكافر كافرا اقتص منه إلا أن يسلم القاتل قبل القصاص فلا يقتل حينئذ، بل ليس لأولياء المقتول إلا الدية إن كان للمقتول دية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٨

(مسألة ١٣٢): إذا تعود المسلم قتل الذمي اقتص منه بعد أن يعطى فضل ما بين دية المسلم و الذمي فإن دية الذمي، ثمانمائة درهم، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

الخامس: أن لا يكون القاتل أباً للمقتول، فلا يقتص من الأب لو قتل ابنه، و يقتص من الابن لو قتل أباه، كما يقتص من الام لو قتلت ولدها، و من الولد لو قتل امه، لكن بعد رد فاضل الدية إن كان ذكراً.

السادس: أن لا يكون المقتول مجنوناً، فإن من قتل مجنوناً لا يقتص منه.

(مسألة ١٣٣): الأحوط وجوباً عدم الاقتصاص من الرجل إذا قتل الطفل غير البالغ.

السابع: أن يكون القاتل مبصراً، فإن كان أعمى فلا قصاص، بل تثبت الدية و تحملها عاقلته، لأنه في حكم قتل الخطأ.

الثامن: أن يكون القاتل محرماً، فلو كان سائغاً في حق القاتل فلا قصاص، كما في سب النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام، و المرتد الفطري قبل توبته، و المقتول بقصاص أو حد، و المهاجم لو قتل دفاعاً.

(مسألة ١٣٤): الظاهر ثبوت القصاص بقتل من عليه القتل حداً - كاللائط و الزاني المحصن - إذا تولاه من ليس له إقامة الحد. و كذا بقتل من عليه قصاص إذا تولاه من ليس له القصاص من دون توكيل منه.

(مسألة ١٣٥): إذا قتل المولود الشرعي ولد الزنا المحكوم بإسلامه ثبت لوليه القصاص، و لكن يعطى للقاتل فاضل الدية، فإن دية ولد الزنا ثمانمائة درهم كما يأتي.

(مسألة ١٣٦): يثبت القصاص على الرجل بقتله للرجل و للمرأة، و يثبت

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٧٩

القصاص على المرأة بقتلها للرجل و للمرأة. لكن لو قتل الرجل المرأة لم يقتل بها إلا بعد دفع فاضل الدية له، فإن دية المرأة نصف دية الرجل. أما لو قتلت المرأة الرجل فهي تقتل به لا غير، و لا يجب عليها دفع فاضل الدية لأوليائه.

(مسألة ١٣٧): إذا اجتمع اثنان على قتل واحد فأمسكه أحدهما و قتله الآخر كان القصاص على القاتل، و كان على من أمسكه أن يخلد في السجن حتى يموت عقوبةً و حداً، فإن كان معهم ثالث ينظر إليهم لا يغير عليهم و هو يقدر على التغيير كانت عقوبته أن تشمل عيناه.

(مسألة ١٣٨): إذا أمر رجل رجلاً بقتل رجل آخر فقتله كان على القاتل القصاص، و على الأمر أن يخلد في السجن حداً و عقوبةً. إلا أن يكون المأمور عبداً للآمر، فيقتل الأمر و يخلد العبد في السجن. و يجري ذلك فيما لو كان الأمر أو المأمور أو المقتول امرأة. أما لو كان المأمور صغيراً غير مميز أو مجنوناً كذلك فيقتل الأمر مطلقاً و لا شيء على المأمور. و أما لو كان المأمور صبياً مميزاً فلا قصاص على الأمر و لا على المأمور، بل يخلد الأمر في السجن، و تثبت الدية على المأمور تؤديها عنه عاقلته، كما يظهر مما يأتي في الديات.

(مسألة ١٣٩): إذا اشترك أكثر من واحد في قتل واحد ثبت القصاص عليهم. و حينئذ يتخير الولي في استيفائه بين وجوه.

الأول: أن يقتص منهم جميعاً بعد رد فاضل الدية على كل منهم، فإذا كانا اثنين رد عليها دية تامه بينهما، و إن كانوا ثلاثة رد عليهم ديتان بينهم، لكل منهم ثلثا دية، و إن كانوا أربعة رد عليهم ثلاث ديات بينهم لكل منهم ثلاثة أرباع الدية، و هكذا.

الثاني: أن يقتص من واحد منهم، و حينئذ يجب على من بقى أن يرد على ولي المقتص منه ما فضل من الدية، فإن كان من بقى واحداً دفع إليه نصف

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٠

الدية، وإن كانا اثنين دفع كل واحد منهما ثلث الدية، وإن كانوا ثلاثة دفع إليه كل منهم ربع الدية، وهكذا. الثالث: أن يقتص من بعضهم أكثر من واحد. مثلاً إذا كان المشتركون في القتل أربعة كان له أن يقتص من اثنين، بعد أن يدفع لكل منهما نصف الدية، ويدفع الاثنان الباقيان كل منهما ربع الدية لولى المقتص منهما فيكون لكل واحد من المقتولين المقتص منهما ثلاثة أرباع الدية، وهكذا بقیة الصور المتصورة.

و الضابط أن على كل مشترك من دم القتل بنسبة شركته، فإن استوفى منه أكثر من ذلك بالاختصاص منه كان له الفاضل من الدية على المستوفى للقصاص و على من لم يقتص منه ممن شارك في القتل بنسبة شركتهم. و من ذلك يظهر أنه لو كان المشترك في القتل امرأة فقد لا يكون لها رد مع الاختصاص منها، لأن ديتها نصف دية الرجل، فلو كان القاتل للرجل امرأتين كان لولى القتل قتلها معاً من دون رد عليهما. و لو كان القاتل رجلاً و امرأة كان له قتل الرجل و ترد المرأة على ولى الرجل نصف الدية، و له قتل المرأة، و يرد الرجل نصف الدية على ولى القاتل لا على ولى المرأة، و على هذا النهج تجرى بقیة الصور المتصورة.

(مسألة ١٤٠): في كل مورد يجوز القصاص مع رد الولى فاضل الدية، يتعين تقديم رد الفاضل للجاني ثم الاختصاص منه، و لا يحل الاختصاص منه قبل الرد. أما لو كان الرد من غير الولى - كما تقدم في المسألة السابقة - فلا يتوقف الاختصاص على تقديم الرد، بل يجوز الاختصاص للولى قبله، و يجب بعده أن يرد بقیة الجناة على ورثة المقتص منه.

(مسألة ١٤١): إذا قتل الجاني أكثر من واحد كان لأولياء كل قاتل

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨١

الاختصاص منه. فإن اجتمعوا على الاختصاص منه فلا شيء لهم. و إن عفا بعضهم أو رضی بالدية و قبل بها الجاني لم يسقط حق الباقيين من القصاص.

و إن سبق بعضهم بالقصاص من دون مراجعة الباقيين فقد استوفى حقه. و هل يسقط حق الباقيين، أو ينتقلون للدية - كما فيمن تعذر الاختصاص منه - وجهان أقواهما الثاني.

(مسألة ١٤٢): المسلمون تكافأ دماً و دمهم، فكل مسلم محترم الدم يثبت القصاص بقتله مهما كان نسبه و من أى فرقة كان، بعد مراعاة الشروط المتقدمة.

الفصل الثاني في أحكام القصاص

(مسألة ١٤٣): لا يثبت القصاص إلا بعد موت المجنى عليه، فمن اقتص قبله بعد الجناية كان ظالماً للجاني و كان لولى الجاني حينئذ القصاص من المقتص، أو الرضا بالدية أو العفو. نعم إذا مات المجنى عليه الأول بعد قتل الجاني ثبتت ديته في مال الجاني المقتول. (مسألة ١٤٤): لا يستحق ولى المقتول مع القتل العمدي إلا القصاص.

و ليس له الإلزام بالدية بدلا عن القصاص إلا برضا الجاني. و حينئذ فلهما التراضي بما زاد على الدية أو نقص عنها.

(مسألة ١٤٥): إذا توقف القصاص من ولى المقتول على رده فاضل الدية للجاني كان لولى المقتول الخيار بين القصاص مع الرد و أخذ الدية، و ليس للجاني الامتناع من الدية.

(مسألة ١٤٦): إذا تعذر القصاص في قتل العمدة للخوف من القاتل أو موته أو لمنع السلطان من القصاص أو نحو ذلك ثبتت الدية في ماله، فإن لم يكن له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٢

مال بقيت في ذمته كسائر ديونه. نعم إذا هرب القاتل فلم يقدر عليه و لم يكن له مال أخذت الدية من قرابته الأقرب له فالأقرب، فإن

لم يكن له قرابة كانت الدية على الإمام، ولا يتعدى لغير ذلك من صور تعدد القصاص.

(مسألة ١٤٧): إذا صالح الجاني على الدية ثم امتنع من أدائها فلا يعود حق القصاص و يبقى مطالبا بالدية، وكذا إذا عجز عن أدائها فإنها تبقى في ذمته كسائر ديونه ولا يتحملها عاقلته عنه ولا الإمام.

(مسألة ١٤٨): إذا أراد ولي المقتول القصاص من القاتل، فخلصه شخص أو قوم حتى امتنع الاقتصاص على الولي الزم الذي خلصه بإرجاعه و حبس حتى يحضره، فإن فدى نفسه بالدية و رضى بها ولي المقتول فذاك، وإن لم يفعل حتى مات القاتل الزم بالدية.

(مسألة ١٤٩): يثبت حق القصاص لولي الميت و هو وارث المال و في ثبوته للزوج و الزوجة إشكال، نعم هما يرثان من الدية لو رضى بها الوارث بدلا عن القصاص. و كذا من الدية الثابتة ابتداء، و هي دية الخطأ. و أما ما تعارف عند كثير من القبائل من إناطة الأمر بغير الوارث، كرئيس القبيلة و أكابرها فهو من عادات الجاهلية التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان. و اللازم على المؤمنين نبذ ذلك و الرضوخ لأحكام الله تعالى و المحافظة على حدوده لينالوا بذلك رضاه و يستحقوا رحمته، و إلا تعرضوا لنقمة الله تعالى و عقابه في الدنيا و الآخرة.

(مسألة ١٥٠): لولي الميت القصاص، و أخذ الدية برضا الجاني و بدونه على اختلاف الصور المتقدمة. كما أن له العفو، بل إلا الإمام فإنه ليس له العفو، لا بد له إما من القصاص أو أخذ الدية.

(مسألة ١٥١): إذا كان المقتول مسلما و ليس له أولياء من المسلمين إلا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٣

الإمام و كان له أولياء من أهل الذمة عرض عليهم الإمام الإسلام فمن أسلم منهم فهو وليه، فإن شاء اقتص و إن شاء عفا و إن شاء أخذ الدية، و إن لم يسلم منهم أحد كان الأمر للإمام، و ليس له إلا القصاص أو أخذ الدية، كما تقدم.

(مسألة ١٥٢): إذا كان ولي المقتول مولى عليه لصغر أو جنون فالظاهر أن لوليه العمل على ما فيه صلاحه من القصاص أو الدية أو العفو. و الأحوط وجوبا له الاقتصاص على مقتضى المصلحة المهمة التي يكون تفويتها تفریطا في حقه عرفا. و مع عدم وضوحها للولي ينتظر به حتى يرتفع الحجر عنه فيعمل حقه بنفسه.

(مسألة ١٥٣): إذا كان ولي الميت محجورا عليه لسفه أو فليس لم يمنعه ذلك من طلب القصاص، كما لا يمنعه من الرضا بالدية.

(مسألة ١٥٤): يجوز لولي الميت المبادرة بالقصاص و إن كان الأولي استئذان الإمام، أو نائبه الخاص، و في عصر الغيبة يستأذن الحاكم الشرعي.

(مسألة ١٥٥): إذا تعدد الأولياء كان لكل منهم الاقتصاص من القاتل منفردا، لكن مع ملاحظة حق الآخرين، فإن رضوا بالقصاص فذاك، و إن أراد بعضهم الدية دفع له سهمه منها، و إن عفا بعضهم دفع سهمه من الدية لأولياء المقتص منه. و إن كان بعضهم غائبا لم يبطل حقه، بل ينتظر حتى يحضر فيعمل حقه، و كذا إذا كان مجنونا أو صغيرا فإنه لا يبطل حقه بل يعمل به و ينتظر به ارتفاع الحجر عنه، كما تقدم.

(مسألة ١٥٦): للولي استيفاء القصاص بنفسه مباشرة، أو بتوكيل غيره على أن يقوم به مجانا أو بأجرة، و تكون الأجرة عليه لا على المقتص منه.

(مسألة ١٥٧): إذا كان المقتول ناقصا - كمقطوع اليد أو الرجل أو فاقد العين - ثبت القصاص أو الدية على قاتله و إن كان تاما و لا يجب على أولياء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٤

المقتول رد دية العضو الناقص على القاتل. نعم إذا كان المقتول مقطوع اليد اليمنى قاصدا أو كان قد جنى عليه في قطعها فأخذ ديتها كان على أوليائه رد دية اليد قبل القصاص، و إذا أخذوا الدية استثنوا دية اليد. و في عموم ذلك لليد اليسرى فضلا عن بقية الأعضاء

إشكال، بل منع.

(مسألة ١٥٨): المقتول عمدا إن كان عليه دين و ليس له مال فلاولياته القصاص و لا يضمنون الدين. نعم إذا عفوا فى قتل العمد و الخطأ ضمنوا الدين. و لو أخذوا الدية كان عليهم وفاء الدين منها.

(مسألة ١٥٩): اللانزم فى القصاص قتل الجانى بما يجهز عليه من دون تعذيب و مثله و نحوهما حتى لو كان قد قتل المجنى عليه بالوجه المذكور.

و المشهور أنه لا يقتص منه إلا بالسيف، و لكن الظاهر الاكتفاء بكل ما يجهز عليه كالسلاح النارى. هذا كله مع استسلامه للقصاص جبرا أو اختيارا، أما مع امتناعه بحيث لا يمكن الاقتصاص منه إلا مباغته فالظاهر جواز ما تيسر من الوجوه مع تحرى الأبعد عن التعذيب و الأقرب للإجهاز.

(مسألة ١٦٠): إذا أراد ولى الدم أن يقتص من الجانى فضربه ضربة غير قاتلة كان ضامنا لما حصل منه، فإن كان عامدا و كانت الضربة مما يقتص فيه كان على ولى الدم القصاص، و إلا كان عليه دية الضربة له، ثم يقتص منه. نعم إذا ضربه ضربة قاتلة حتى ظن أنه أجهز عليه لكنه عولج فبرئ فالأحوط وجوبا سقوط القصاص بذلك.

(مسألة ١٦١): ليس للمجنى عليه قبل موته حق العفو أو اختيار القصاص أو الدية، و لو اختار شيئا من ذلك فلا أثر له، بل يبقى الحق للولى.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٥

الفصل الثالث فى قصاص الطرف

و المراد منه ما لا تبلغ فيه الجنائية إزهاق النفس، سواء اقتضت إتلاف عضو - كاليد و العين - أم لا، بل مجرد الاعتداء على البدن بمثل الجرح و الخدش. فإنه يثبت فى ذلك القصاص بالمثل فى الجملة على تفصيل يتضح مما يأتى.

(مسألة ١٦٢): يشترط فى قصاص الطرف ما يشترط فى قصاص النفس من كمال الجانى - بالبلوغ و العقل - و عمده، و حرية المجنى عليه إذا كان الجانى حرا، و إسلامه إذا كان الجانى مسلما، و عدم كون الجانى أبا للمجنى عليه و عدم كون المجنى عليه، مجنونا بل لا صبيا على الأحوط وجوبا، و أن يكون الجانى مبصرا، و أن تكون الجنائية محرمة، على التفصيل المتقدم هناك.

(مسألة ١٦٣): الظاهر أن الجنائية عمدا على الطرف موجبة لتخيير المجنى عليه بين القصاص و الدية، فإن اختار الدية فليس للجانى الامتناع، بخلاف الجنائية على النفس، كما تقدم.

(مسألة ١٦٤): إذا جنت المرأة على الرجل كان له القصاص بالمثل لا غير، و إذا جنى الرجل على المرأة كان لها القصاص منه بلا رد ما لم تبلغ دية الجنائية ثلث دية قتل الرجل، فإذا بلغت ثلث الدية نزلت ديتها إلى النصف و كان عليها رد فاضل الدية. فمثلا: إذا قطع الرجل إصبعاً أو إصبعين أو ثلاثاً من أصابع المرأة كان لها القصاص من دون رد، فإن قطع أربعاً كان لها القصاص مع رد نصف دية الأصابع المذكورة. و إذا فقأ الرجل عين المرأة أو قطع رجلها كان لها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٦

لها القصاص بفقء عينه أو قطع رجله مع رد نصف دية العين و الرجل، و هو ربع دية النفس، و هكذا.

(مسألة ١٦٥): المعيار فى بلوغ الثلث و عدمه على وحدة الجنائية عرفا و تعددها، فإذا كان قطع الأربع الأصابع دفعة واحدة عرفا كانت الجنائية أكثر من الثلث و ثبت الرد، أما إذا كان متفرقا بحيث تعد جنايات متعددة فكل جناية دون الثلث و لا رد فيها.

(مسألة ١٦٦): لا يشترط فى القصاص فى الأطراف التساوى فى السلامة و العيب، فيقتص للمعيبة بالسليمة و للسليمة بالمعيبة بلا رد. نعم إذا كانت اليد شلاء فالأحوط وجوبا عدم القصاص فيها، بل الدية و هى ثلث دية اليد الصحيحة.

(مسألة ١٦٧): تقطع اليد باليد، فإن كان للجاني مماثل للمقطوع من حيثية اليمين و اليسار كان هو المقدم فى القصاص، فتقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار، و إلا سقطت المماثلة فى ذلك، فإن لم يكن للجاني يد قطعت رجله مع مراعاة المماثلة من حيثية اليمين و اليسار مع الإمكان، و يسقط مع التعذر.

(مسألة ١٦٨): إذا فقأ الأعور عينا واحدة من ذى عينين كان له القصاص، فيفقأ عينه و إن صار أعمى. و أظهر من ذلك ما لو فقأ عين أعور مثله.

(مسألة ١٦٩): إذا فقأ صحيح العين الصحيحة من الأعور تخير المجنى عليه بين القصاص من إحدى عيني الجاني مع أخذ نصف دية الإنسان و أخذ دية تامة من دون قصاص. نعم لو كان عور الأعور لجناية جان فالأحوط و جوبا مع اقتصاصه عدم أخذ فاضل الدية.

(مسألة ١٧٠): فى إذهاب الرؤية من العين مع بقائها القصاص إن أمكن من دون تعد على الجاني بأكثر مما جنى و مع خوف التعدى تتعين الدية. و كذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٧

الحال فى جميع منافع الأعضاء إذا ذهبت مع بقاء العضو سالما.

(مسألة ١٧١): يثبت القصاص فى إزالة الشعر إذا لم يكن فيه إفساد لمحلله بل كان ينبت ثانيا. و كذا إذا كان فيه إفساد لمحلله بحيث لا ينبت ثانيا إن أمكن القصاص، و إلا تعينت الدية.

(مسألة ١٧٢): يثبت القصاص فى قطع الذكر من الرجل و الفرج من المرأة بالمثل، أما لو قطع الرجل فرج المرأة أو المرأة فرج الرجل فلا قصاص، بل تتعين الدية. نعم إذا قطع الرجل فرج امرأته و امتنع عن دفع الدية كان للمرأة القصاص بقطع ذكره.

(مسألة ١٧٣): يثبت القصاص فى الأسنان ذات الأصول الثابتة فى أصل الفك. و لا يسقطه نباتها بعد ذلك و إن عادت كحالتها الأول. نعم الأحوط و جوبا عدم القصاص إذا كانت لغير البالغ، لما تقدم فى شروط القصاص. و أما الأسنان النابتة فى اللحم غير ذات الأصول- المسماة بالأسنان اللبئية- فالظاهر وجوب القصاص فيها بمثلها إذا كان الجاني و المجنى عليه كبيرين، و إن كان الفرض نادرا. أما القصاص عنها بالسن الأصلية فهو لا يخلو عن إشكال. و الأحوط و جوبا عدمه، و الرجوع إلى الدية سواء عادت أم لم تعد.

(مسألة ١٧٤): لا بد من المماثلة فى قصاص الأسنان، فلا يقتصر لأسنان المقدم بالطواحن و لا العكس، و لا يقتصر بشيء منها بالأنياب و لا العكس، بل الأحوط و جوبا عدم الاقتصاص للعليا بالسفلى و بالعكس. بل و عدم الاقتصاص للثنتين المتوسطتين بالرباعيتين اللتين على جانبيهما و بالعكس، بل يرضى فى جميع ذلك بالدية. نعم الظاهر عدم إخلال اختلاف الجانب بالمماثلة عرفا، فيقتصر لما فى الجانب الأيمن بما فى الجانب الأيسر و بالعكس. و إن كان الأحوط و جوبا الحفاظ على المماثلة فى الجانب مع

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٨

الإمكان و عدم الإخلال بها إلا مع التعذر كما إذا لم يكن للجاني سن مماثل فى الجانب الذى اعتدى على مثله فى المجنى عليه. و يجرى جميع ذلك فى الأصابع و فى جميع الأطراف.

(مسألة ١٧٥): إذا قطع شيء من جسد الإنسان أو شق ثم ألصق و أعيد إلى ما كان عليه قبل الجناية- كما يشيع ذلك فى عصورنا- فالظاهر سقوط القصاص. بل يشكل ثبوت الدية، و يحتمل الرجوع للحكومة التى يأتى الكلام فيها فى الديات، فاللازم التصالح. نعم إذا أصلح النقص بأجنبى لم يمنع من القصاص، كما لو فقأ عينه فزرع عين حى أو ميت بدلها، أو قطعت شحمه أذنه فوضع بدلها لحمه من بدنه أو بدن غيره بعملية تجميل أو نحو ذلك.

(مسألة ١٧٦): إذا جنى بما يستوجب القطع أو الشق ثم اقتصر منه فأراد إصلاحه بإصاقه و إعادته على ما كان عليه قبل القصاص لم يمكن من ذلك، و لو فعل أعيد القصاص عليه لإبقاء النقص. نعم فى منعه من إصلاح النقص بأجنبى- نظير ما تقدم فى المسألة

السابقة - إشكال، و الأظهر العدم.

(مسألة ١٧٧): إذا قطع منه شيء و اقتص لنفسه ثم تسنى للمجنى عليه أن يعيد ما قطع منه بنفسه و رجع الحال إلى ما كان عليه قبل الجناية، فإن كان يعلم قبل الاقتصاص بقدرته على الإصلاح و حصوله منه ثم اقتص بنفسه كان عليه القصاص، و إن لم يعلم بذلك أو و كّل شخصاً بالقصاص و لم يباشره فلا-قصاص عليه، بل الدية إن كان قد اقتص بنفسه جاهلاً- بالحال. و إن قام غيره مقامه فى الاقتصاص فلا دية عليه أيضاً، بل يتحملها المباشر، إلا أن يكون تابعا للإمام فتكون على بيت مال المسلمين. نعم إذا كان المجنى عليه غاراً لمطالبته بالقصاص مع علمه بحصول الإصلاح كان لمن يؤدي الدية الرجوع بها عليه.

و على كل حال ليس للمقتص منه منع المجنى عليه من الإصلاح، فضلاً عن أن يلزمه بعد حصول الإصلاح بإرجاع الحال إلى ما كان قبله.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٨٩

(مسألة ١٧٨): يثبت القصاص فى الجراح و الشجاج مع انضباطها و عدم كون القصاص معرضاً للنفس للهلاك أو معرضاً للعضو التلف أو الضرر.

(مسألة ١٧٩): لا يثبت القصاص فى الجرح الواصل للجوف و لا الناقل للعظم عن محله، و لا الواصل لام الرأس، و لا الهاشم للعظم.

(مسألة ١٨٠): لا يثبت القصاص فى كسر العظم حتى كسر الذراع على الأحوط و جوبا.

(مسألة ١٨١): فى الجراح و الشجاج التى يثبت فيها القصاص لا بد من مساواة القصاص للجناية طولاً و عرضاً و عمقاً و تكفى المساواة العرفية. كما أنه يجوز الاقتصاص بالأقل. و فى استحقاق الدية للزائد إشكال.

(مسألة ١٨٢): إذا اقتص من الجانى فسرت الجناية عليه بوجه غير متوقع لطوارئ خارجية فمات أو تلف عضو منه أو نحو ذلك فلا قصاص له و لا دية.

و كذا إذا سرت الجناية بنفسها بوجه غير متوقع لا لطوارئ خارجية و كان القصاص بأمر الإمام أو الحاكم الشرعى. و أما إذا لم يكن بأمره فلا قصاص، و فى سقوط الدية للسراية إشكال، فاللازم التصالح.

(مسألة ١٨٣): فى ثبوت القصاص فى الضرب بالسوط و غيره، و فى اللطمه و نحوها إشكال، و الأحوط و جوبا الاقتصاص على الدية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٠

خاتمة

فيها مسائل.

الأولى: إذا لجأ الجانى لحرم مكة المعظمة لم يقتص منه فى النفس و لا فى الجراح و لا فى غيرها، بل لا يبايع و لا يشارى و لا يطعم و لا يسقى و لا يكلم حتى يخرج منه. نعم إذا جنى فى الحرم اقتص منه فيه. و لا يلحق بالحرم المذكور حرم المدينة المشرفة و لا مشاهد الأئمة عليهم السلام، إلا أن يلزم من القصاص فيها هتكها، فيحرم.

الثانية: يستحب العفو عن القصاص فى النفس و الطرف و غيرهما، كما حثّ على ذلك الكتاب المجيد و تضافرت به الأخبار، قال تعالى وَ لِيَعْفُوا وَ لِيَصْفَحُوا أَلَا تَتُوبُونَ أَنْ يُعْفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. و فى الحديث: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ قَالَ: يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفى عنه من جراح أو غيره». و يتأكد ذلك فى النادم التائب، فإن فى الندم و تأنيب الضمير من الألم النفسى ما قد يزيد على العقاب البدنى.

و خصوصاً إذا استسلم للقصاص الذى فيه من كسر النفس و الإقدام على تحمل المشقة ما يطفى غضب المعتدى عليه و يشفى غيظه و ما يستحق به المستسلم للشكر الجزيل و الجزاء الجميل.

الثالثة: إذا عفا من يده القصاص عن القصاص فليس له الرجوع في ذلك، لأن حقه قد سقط بالعفو ولا يعود بعد سقوطه، قال تعالى
 فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِعَدْوٍ ذَلِكُمْ فَلهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، و عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير هذه الآية أنه قال: «هو الرجل يقبل الدية أو يعفو أو
 يصالح ثم يعتدى، فله عذاب أليم، كما قال الله عز و جل».
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩١

القسم الثاني في الديات

إشارة

الدية هي المال المفروض تداركا للجناية الواردة على النفس أو البدن.
 وهي تثبت بالأصل في مورد الخطأ، و مع العمد في مورد لا قصاص فيه. كما تثبت شرعا بدلا عن القصاص في مورد تعذره، و تثبت
 بالتراضي بدلا عن القصاص مع إمكانه، كما يتضح مما تقدم.
 و يقع الكلام فيها في ضمن فصول.

الفصل الأول في دية النفس

(مسألة ١٨٤): دية قتل المسلم عمدا أحد أمور.
 الأول: مائة من الإبل. و لا بد من كونها مسنة. و الأحوط وجوبا أن تكون داخله في السنة السادسة، و أن تكون فحولة لا إناثا.
 الثاني: مائتان من البقر. و يكفي فيه ما يصدق عليه أنه بقر. و إن كان الأحوط استحبابا أن تكون إناثا مسنة، و هي الداخله في السنة
 الثالثة.
 الثالث: ألف من الغنم. و يكفي فيه ما يصدق أنه شاة.
 الرابع: ألف دينار ذهب. و قد تقدم في كتاب الزكاة أن الدينار أربعة غرامات و ربع تقريبا، فتكون الدية أربعة كيلوات من الذهب و
 ربع الكيلو تقريبا.
 منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٢
 الخامس: عشرة آلاف درهم فضة. و قد تقدم في كتابي الزكاة و اللقطة أن الدرهم ثلاثة غرامات إلا ربع عشر الغرام تقريبا، فتكون
 الدية ثلاثين كيلوا إلا ربع الكيلو من الفضة تقريبا.
 السادس: مائتا حلة، و كل حلة ثوبان إزار و رداء، و الأحوط وجوبا الاقتصار على برود اليمن.
 (مسألة ١٨٥): الأحوط وجوبا الاقتصار في كل خصلة من خصال الدية الستة على من يناسبه، فيؤخذ من أهل الإبل - و هم أهل
 البوادي - الإبل، و من أهل البقر البقر، و من أهل الغنم الغنم، و من أهل الدنانير الدنانير، و من أهل الدراهم الدراهم، و من أهل الحلل
 الحلل، و إن كان بعض الناس من أهل أكثر من نوع واحد خيّر بينهما. نعم من لم يكن من أهل شيء من هذه الخصال كأهل المدن
 في زماننا - يتخير بين الخصال الست.
 (مسألة ١٨٦): في مورد ثبوت التخيير فالذي يخير هو الجاني و من يقوم مقامه ممن يكلف بدفع الدية، لا من يستحق الدية. نعم إذا
 ثبتت الدية بالصلح بدل القصاص أمكن جعلها على وجه آخر، كما يمكن الزيادة على الدية.
 (مسألة ١٨٧): دية العمد يؤديها الجاني نفسه. نعم إذا ثبتت بالصلح بدل القصاص أمكن أن تجعل على غيره.
 (مسألة ١٨٨): تؤدي دية العمد في سنة. و المراد بذلك أنها تؤدي في سنة من حين ثبوتها لا من حين حصول القتل. نعم إذا ثبتت

بالصلح بدل القصاص أمكن تحديد مدة أدائها على خلاف ذلك.

(مسألة ١٨٩): تقدم في أول الكلام في القصاص أن الخطأ على قسمين.

الأول: شبه عمد. و يتحقق بما إذا قصد إصابة المجنى عليه بما لا يوجب القتل عادة، من دون قصد للقتل إذا صادف حصول القتل به.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٣

الثاني: خطأ محض. وهو الذي لا يقصد به إصابة المجنى عليه، بل يصيبه من دون قصد. وفيهما معا الدية دون القصاص.

(مسألة ١٩٠): دية شبه العمد هي الخصال الست المتقدمة، إلا أن الأحوط وجوبا أن تكون الغنم فيها ذكرا. كما أن أسنان الإبل فيها

تختلف فتتردد بين وجهين.

الأول: أن تكون ثلاثا و ثلاثون منها حقة - وهي الداخلة في السنة الرابعة - و ثلاث و ثلاثون جذعة - وهي الداخلة في السنة

الخامسة - و أربع و ثلاثون ثنية - وهي التي ولدت بطنين - كما ان الأحوط وجوبا أن تكون كلها حامل.

الثاني: أن تكون أربعون منها حامل بين الثنية، وهي ولدت بطنين، كما سبق، و بازل عامها - وهي الداخلة في السنة التاسعة - و ثلاثون

بنت لبون - وهي الداخلة في السنة الثالثة - و ثلاثون حقة. و يحسن مع ذلك الاحتياط بالصلح.

(مسألة ١٩١): دية شبه العمد يؤديها الجاني نفسه، كدية العمد، فإن امتنع من أدائها أو مات ثبتت في ماله، فإن لم يكن له مال كانت

كسائر الديون الثابتة في ذمته.

(مسألة ١٩٢): دية الخطأ المحض هي الخصال الست المتقدمة، إلا أن الأحوط وجوبا في أسنان الإبل فيها أن تكون ثلاثون حقة - و

تقدم شرحها و ثلاثون ابنة لبون، و عشرون ابن لبون - و هما ما يدخل في السنة الثالثة و عشرون بنت مخاض، وهي الداخلة في السنة

الثانية. و يمكن التراضي على غير ذلك.

(مسألة ١٩٣): دية الخطأ المحض في القتل و الأطراف و الجروح و غيرها على العاقلة، وهي عشيرة الجاني. على ما يأتي توضيحه في

محلّه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٤

(مسألة ١٩٤): تؤدي دية قتل الخطأ في ثلاث سنين من حين القتل، من دون فرق بين شبه العمد و الخطأ المحض.

(مسألة ١٩٥): إذا وقع القتل في حرم مكة المعظمة أو في الأشهر الحرم كانت الدية مغلظة، وهي دية و ثلث من دية المقتول في

غيرها، رجلا كان أو امرأة. و يختص ذلك بدية القتل و لا يعم دية الأطراف و الجروح و غيرهما. و لا يلحق بحرم مكة حرم المدينة

المنورة و لا غيره من الأماكن المقدسة، كالمساجد و المشاهد المشرفة.

(مسألة ١٩٦): دية المرأة نصف دية الرجل من جميع الخصال الست المتقدمة. و يجري فيها التغليظ المتقدم إذا قتلت في الحرم أو في

الأشهر الحرم.

(مسألة ١٩٧): يستثنى من ثبوت الدية في قتل المسلم خطأ ما إذا قتل في أرض الكفر بتخيل كونه كافرا، فإنه لا تثبت به الدية حينئذ و

تثبت به الكفارة لا غير.

(مسألة ١٩٨): دية ولد الزنا، من الأبوين معا إذا حكم بإسلامه تبعا لأبويه أو لأنه أظهر الإسلام ثمانمائة درهم، و دية المرأة على

النصف من ذلك.

و يجري فيهما التغليظ المتقدم. و أما ديات الأعضاء و الجروح و نحوها فإنها تنسب للدية المذكورة بنسبة دية أعضاء و جروح غيره

لديته، فدية عينه مثلا أربعمائة درهما و دية إصبغه ثمانون درهما، و هكذا. و أما إذا كان الزنا من أحد الأبوين دون الآخر فدية الولد

دية الولد الشرعي.

(مسألة ١٩٩): دية الذمي ثمانمائة درهم، و دية المرأة على النصف، و يجري فيهما التغليظ المتقدم، و على ذلك تنسب ديات الأعضاء

و الجروح و نحوها، نظير ما تقدم في المسألة السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٥

(مسألة ٢٠٠): لا دية لكافر غير ذمي.

(مسألة ٢٠١): إذا أذّب الزوج زوجته تأديبا مشروعا بما لا يوجب القتل عادة فصادف موتها فعليه ديتها. و كذا الولي إذا أذّب المولى عليه.

(مسألة ٢٠٢): تقدم في كتاب الإجارة أن الطيب ضامن ما لم يتبرأ من الضمان. لكن ذلك يختص بما إذا أوكل العلاج له. أما إذا اذن له في وجه خاص، فقام به و لم يتجاوز، فأدى ذلك إلى التلف، فلا ضمان عليه مطلقا، كما لو اذن له في شق خراج في بدنه فشقه فمات بسبب الشق بوجه غير متوقع، فإنه لا- دية حينئذ. نعم إذا لم يستند التلف لأصل الشق، بل لخصوصية فيه غير مأذون فيها بالخصوص اختارها بمقتضى اجتهاده توقف عدم ضمانه على براءته من الضمان، كما إذا استند لكيفية الشق أو لعدم ربطه بعد تنظيف الخراج أو نحو ذلك. و كذا يضمن إذا كان غازا، بأن أظهر أنه من أهل الخبرة و المعرفة و لم يكن كذلك، بل لا تنفع البراءة من الضمان حينئذ. كما أنه لو كان العمل مما لا يستبعد معه التلف كان عليه القصاص حينئذ.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٦

الفصل الثاني في ديّات قطع الأعضاء و نحوها مما في البدن

تمهيد: في الأرش و الحكومه

في كل اعتداء على الإنسان المحترم الدم الدية. فإن كان لذلك الاعتداء مقدر شرعا مستفاد من دليل عام أو خاص عمل عليه، و إن لم يثبت لذلك مقدر شرعا ففيه الأرش، و قد يسمى بالحكومة. و الأحوط وجوبا في تحديده الرجوع للحكمين عادلين يحكمان به. فإن اتفق الطرفان على تعيينهما فذاك، و إن اختلفا رجعا للحاكم الشرعي في تعيينهما، و لا بد أن يبتنى حكم الحكمين على ملاحظة الدية الشرعية المنصوصة للنفس و الأطراف و الجروح و غيرها، و مقايسته غير المنصوص به حسبما يتوصل إليه اجتهادهما بعد إعمال منتهى طاقتهما. و لا- بد مع ذلك من التصالح بين الطرفين الجاني أو عاقلته و المجنى عليه أو وارثه إما على الرجوع للحكمين قبل تحكيمهما أو على ما حكما به بعد تحكيمهما و صدور الحكم منهما.

إذا عرفت هذا، فيقع الكلام في هذا الفصل في ديّات القطع المنصوصة و غيرها. و هو يكون في أمور.

الأول: الشعر:

(مسألة ٢٠٣): إذا أزيل شعر اللحية من الرجل، فإن عاد و نبت ثانيا ففيه ثلث دية الرجل، و إن لم ينبت ففيه الدية كاملة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٧

(مسألة ٢٠٤): إذا أزيل شعر الرأس من الرجل فإن نبت ففيه الأرش و الحكومة، و إن لم ينبت فالمشهور أن فيه الدية كاملة. و الأحوط وجوبا الصلح.

(مسألة ٢٠٥): إذا أزيل شعر رأس المرأة فإن نبت ففيه مهر نساءها، و إن لم ينبت ففيه ديتها.

(مسألة ٢٠٦): إذا أصيب الحاجب فذهب شعره و لم ينبت فديته نصف دية العين، و هو ربع الدية التامة، و في بعضه بالنسبة. فإن نبت

ففيه الأرش والحكومة.

(مسألة ٢٠٧): في أبعاض الشعر المتقدم غير الحاجب الحكومة، سواء كان التبويض في مساحة منبت الشعر أم في طول الشعر، كما إذا قصه وقصره.
و كذا الحال في بقيه شعر البدن كأهداب العينين و شعر العانة وغيرهما.

الثاني: العين:

(مسألة ٢٠٨): إذا قلت أو فقت العين من شخص - رجل أو امرأة - كان له نصف ديته، و في العينين معا ديته كاملة. من دون فرق بين العين الصحيحة و العمشاء و الجاحظة و الحولاء و غيرها.
(مسألة ٢٠٩): في العين الصحيحة من الأعور ديته كاملة، و إذا كان عوره بجناية جان عليها ففي ثبوت تمام الديه أو نصفها وجهان، و الأحوط وجوبا التصالح.
(مسألة ٢١٠): في العين القائمة إذا لم تكن مبصرة ثلث ديتها.
(مسألة ٢١١): في شتر جفن العين الأعلى ثلث ديه العين، و في شتر جفنها الأسفل نصف ديه العين. و كذا الحال في قطعها.
منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٨
(مسألة ٢١٢): ليس في الأهداب شيء إذا أصيبت مع الأجنان، و إنما يثبت فيها الأرش - كما تقدم - إذا أصيبت وحدها.
(مسألة ٢١٣): إذا أصيب الجفن مع العين ثبت لكل ديته، و لا تتداخل الديتان.

الثالث: الأنف:

(مسألة ٢١٤): إذا قطع مارن الأنف - و هو ما لان منه - كله من شخص ففيه ديته تامة، و كذا فيما زاد عليه حتى يستأصل كله. نعم مع تعدد الجناية بأن قطع شخص المارن أولا ثم قطع هو أو غيره ما زاد عليه من الأنف ثبتت الديه في المارن، و كان في الزائد الأرش و الحكومة.
(مسألة ٢١٥): إذا قطع من شخص طرف الأنف المشرف على الفم ففيه نصف ديته. و في كل واحد من جانبيه و هو الظاهر من المنخر ثلثها.
و كذا في إزالة الحاجز بين المنخرين، لكن مع التصالح عليه بين الطرفين على الأحوط وجوبا.
(مسألة ٢١٦): إذا نفذت نافذة في أحد المنخرين و برئت ففيها عشر الديه، و إن لم تبرأ ففيها ثلث الديه.

الرابع: الأذن:

(مسألة ٢١٧): في قطع الأذن من أصلها من شخص نصف ديته، و في قطع الأذنين معا منه ديه تامة. من دون فرق بين الأذن الصماء و غيرها.
(مسألة ٢١٨): إذا قطع بعض الأذن ففيه من ديه الأذن بنسبة المقطوع لمجموع الأذن. نعم يثبت ثلث ديه الأذن في قطع شحمتها، و هي اللحمة التي في أسفلها.

(مسألة ٢١٩): في خرم الاذن و ثقبها الأرش و الحكومه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٢٩٩

الخامس: الشفة:

(مسألة ٢٢٠): إذا استوصلت الشفتان معا من شخص ففيهما ديته تامه.

(مسألة ٢٢١): إذا استوصلت الشفة العليا وحدها من شخص ففيها نصف ديته. و إذا قطع بعضها ففيه من الديه المذكوره بنسبه المقطوع لمجموع الشفة.

(مسألة ٢٢٢): إذا شقت الشفة العليا حتى بانت منها الأسنان ثم عولجت و التأمت و برئت ففيها خمس ديتها، و إن لم تلتئم و بقي شينها قبيحا ففيها خمس ديتها و ثلث الخمس. و فيما عدا ذلك منها الحكومه و الأرش.

(مسألة ٢٢٣): إذا استوصلت الشفة السفلى وحدها من شخص ففيها ثلثا ديته، و إذا قطع بعضها ففيه من الديه المذكوره بنسبه المقطوع لمجموع الشفة.

(مسألة ٢٢٤): إذا شقت الشفة السفلى حتى بانت الأسنان منها ثم التأمت بالتداوى و العلاج ففيها خمس ديتها، و إن لم تلتئم و بقي شينها قبيحا ففيها نصف ديتها. و فيما عدا ذلك منها الحكومه و الأرش.

(مسألة ٢٢٥): إذا أصيبت الشفة فتقلصت من دون جرح أو قطع ففيها الحكومه.

السادس: اللسان:

(مسألة ٢٢٦): في لسان الصحيح ديته كامله. و في لسان الأخرس ثلث ديته. و في أبعاضهما الحكومه.

(مسألة ٢٢٧): في قطع لسان الطفل الذي لم يتكلم الديه كامله، إلا أن يعلم بأنه أخرس ففيه ثلث الديه.

السابع: الأسنان:

(مسألة ٢٢٨): في الأسنان بجموعها إذا أسقطت من الإنسان ديته كامله.

(مسألة ٢٢٩): تقسم الديه على ثمانية و عشرين سنا المقدم منها- و هو

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٠

الأنياب الأربعة و ما بينها- اثني عشر، و المؤخر منها- و هو الأضراس- ستة عشر. لكل واحد من المقدم نصف عشر الديه تكون بحساب الدنانير خمسين ديناراً، و مجموعها ستمائة دينار. و لكل واحد من المؤخر ربع عشر الديه تكون بحساب الدنانير خمسة و عشرين ديناراً، و مجموعها أربعمائة دينار.

(مسألة ٢٣٠): يكفى في ثبوت ديه السن انفصال ما ظهر منه خارج اللثة بكسر أو نشر أو نحوهما، و لا يشترط فيه قلعه من أصله. و في انفصال بعض ما ظهر منه بكسر و نحوه الأرش و الحكومه.

(مسألة ٢٣١): من نقصت أسنانه خلقه فقلعت كلها نقصت ديتها بالنسبه.

(مسألة ٢٣٢): في الأسنان الزائدة الأرش و الحكومه، سواء قلعت مع الأصلية أم وحدها.

(مسألة ٢٣٣): إذا ضربت السن انتظر بها سنة، فإن وقعت غرم الضارب ديتها، وإن أسودت فعليه ثلثا ديتها، وإن تغيرت بغير السواد أو لم تتغير ففيها الأرش والحكومة.

(مسألة ٢٣٤): إذا أسقطت السن السوداء ففيها ربع ديتها.

(مسألة ٢٣٥): ما سبق يختص بديه الأسنان ذات الأصول النابتة في الفك، وأما الأسنان النابتة في اللحم غير ذات الأصول - المسماة بالأسنان اللبنة فالظاهر فيها الأرش. والأحوط وجوبا تقديره لكل سن بغير، من دون فرق بين نبات غيرها مكانها و عدمه. نعم إذا كان عدم نبات غيره ناشئا عن خلل في الفك بسبب الجناية على السن، ففيه الأرش والحكومة غير ما ثبت بسبب سقوط السن.

(مسألة ٢٣٦): لو ثبت مكان السن المقلوع سنا حقيقية - من إنسان أو حيوان - أو صناعية فجنى عليها جان فأزالها أو كسرها فعليه ضمان نقص

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠١
ذلك، والمرجع فيه الصلح، ومع التشاح يرجع للحاكم الشرعي.

الثامن: اليد:

(مسألة ٢٣٧): في قطع كل يد من شخص نصف ديته، وفي اليدين معا ديته تامة.

(مسألة ٢٣٨): المدار في قطع اليد على العضو الخاص، المنتهى بالمنكب، سواء قطع من تمام الكف أم مما زاد عليها، بأن قطع مع الذراع أو مع العضد أو مع أعضاهما، فتثبت دية اليد في ذلك كله من دون زيادة ولا نقيصة.
نعم إذا قطعت الكف مثلا فتثبت دية اليد ثم قطع الذراع بجناية أخرى ففيه الأرش والحكومة، وكذا في كل جناية أخرى بعد قطع الكف.

(مسألة ٢٣٩): في شلّ اليدين معا الدية، وفي شلّ إحداها نصفها، كما هو الحال في القطع.

التاسع: الأصابع:

(مسألة ٢٤٠): في أصابع اليدين بتمامها من شخص ديته، وكذا في أصابع الرجلين.

(مسألة ٢٤١): تقسم دية الأصابع على عشرة، فلكل إصبع عشر الدية.

(مسألة ٢٤٢): تقسم دية الإبهام على مفصلين، ففي قطع المفصل الأعلى منهما وحده نصف دية الإبهام، ولا تتم دية الإبهام إلا بقطعه من أصله. وتقسّم دية بقية الأصابع على ثلاثة مفاصل، ففي قطع المفصل الأعلى وحده ثلث دية الإصبع، وفي قطع الثاني ثلثها، ولا تتم دية الإصبع إلا بقطعه من أصله.

(مسألة ٢٤٣): في فصل كل ظفر من اليد أو الرجل خمسة دنانير.

(مسألة ٢٤٤): في الإصبع الزائدة ثلث دية الإصبع الأصلية.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٢

العاشر: التديان:

- (مسألة ٢٤٥): في ثدى المرأة نصف ديتها، و في الثديين معا تمام ديتها.
و في حلمة ثديها ربع ديتها، و في الحلمتين معا نصف ديتها.
(مسألة ٢٤٦): في حلمة ثدى الرجل ثمن ديته، و فيما زاد عليها من ثديه الأرش و الحكومه.

الحادى عشر: الذكر:

- (مسألة ٢٤٧): في قطع الذكر الديه تامه. من دون فرق بين الصغير و الكبير، الشاب و الشيخ، حتى العنين. نعم في ذكر الخصى ثلث ديته. و كذا في الذكر المشلول غير ذكر العنين.
(مسألة ٢٤٨): يكفى في ثبوت الديه التامه قطع الذكر من الحشفه فما زاد.
و أما قطع بعض الحشفه ففيه الأرش و الحكومه. و الأحوط وجوبا كونه من الديه بنسبه المقطوع لتمام الحشفه.

الثانى عشر: البيضان:

- (مسألة ٢٤٩): في قطع بيضه الرجل نصف ديته، و في قطع البيضتين معا ديه تامه. و الأحوط استحبابا التصالح بين الجانى و المجنى عليه عن اليسرى بما بين نصف الديه و ثلثها، و عن اليمنى بما بين نصفها و ثلثها.
(مسألة ٢٥٠): في بيضتى الخصى إن كانتا موجودتين ثلث ديته.

الثالث عشر: قبل المرأة:

- (مسألة ٢٥١): في قطع قبل المرأة ديتها تامه. من دون فرق بين السليمه و المعيبه - كالتقاء و القرناء - و البكر و الثيب و الصغيره و الكبيره.
(مسألة ٢٥٢): المشهور أن في قطع كل من الشفرين الكبيرين من المرأة منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٣
نصف ديتها و فيهما معا ديتها تامه. لكن الظاهر أن فيهما الأرش و الحكومه.
و كذا في قطع بقيه أجزاء الفرج. لأذن القبل ليس خصوص الشفرين الكبيرين، فلا بد من توزيع الديه على تمام الأجزاء، و لا طريق للتوزيع المذكور إلا الحكومه.

الرابع عشر: الرجلان:

- (مسألة ٢٥٣): في قطع رجل واحد من الشخص نصف ديته، و في قطعها معا ديته كامله.
(مسألة ٢٥٤): المدار في قطع الرجل على العضو الخاص المنتهى فى أصل الفخذ، سواء قطع من تمام القدم حيث مفصل الساق أم من الركبه أم من أصل الفخذ، نظير ما تقدم فى اليدين. كما أن فى قطع أصابعهما ما تقدم عند الكلام فى الأصابع.
(مسألة ٢٥٥): فى شلّ الرجلين ديه كامله، و فى شلّ إحداهما نصف الديه، كما هو الحال فى القطع.

(مسألة ٢٥٦): في قطع كل عضو لا يؤدي وظيفته - لشلل أو نحوه - ثلث الديء، كذكر الخصى و أنثيه و لسان الأخرس و عين الأعمى و اليد الشلاء و نحو ذلك. و يستثنى من ذلك ذكر العين كما تقدم. و هناك فروع كثيرة أعرضنا عنها خوف التطويل. منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٤

الفصل الثالث في ديات الجرح و الصدع و الكسر و نحوها

(مسألة ٢٥٧): إذا جرح الرأس جرحا خفيفا يسلخ الجلد و لا يأخذ من اللحم ففيه جزء من مائة جزء من الديء، و هي بعير أو عشرة دنانير أو نحوهما من بقیة أصناف الديء.

(مسألة ٢٥٨): إذا جرح الرأس جرحا يأخذ من اللحم يسيرا ففيه جزءان من مائة جزء من الديء.

(مسألة ٢٥٩): إذا جرح الرأس جرحا ينزل في اللحم و لا يبلغ الغشاء الرقيق الذي يحيط بالعظم ففيه ثلاثة أجزاء من مائة جزء من الديء.

(مسألة ٢٦٠): إذا جرح الرأس جرحا ينزل في اللحم حتى يصل الغشاء الرقيق الذي يحيط بالعظم ففيه أربعة أجزاء من مائة جزء من الديء.

(مسألة ٢٦١): إذا جرح الرأس جرحا ينزل في اللحم حتى يصل إلى العظم و يوضعه ففيه خمسة أجزاء من مائة جزء من الديء.

(مسألة ٢٦٢): إذا جرح الرأس جرحا ينزل في العظم و يهشمه ففيه عشر الديء، فإن نقل العظم عن موضعه ففيه عشر و نصف يعنى خمسة عشر جزء من مائة جزء من الديء.

(مسألة ٢٦٣): إذا هشم عظم الرأس أو نقل من مكانه من دون جرح ففي جريان الحكم السابق عليه إشكال، و الأحوط وجوبا فيه الرجوع للأرش و الحكومة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٥

(مسألة ٢٦٤): إذا جرح الرأس جرحا يبلغ أم الدماغ - و هي جلدة رقيقة تجمع الدماغ تحت الجمجمة - ففيه ثلث الديء، و كذا الحال إذا نزل الجرح إلى جوف الدماغ.

(مسألة ٢٦٥): إذا أعطيت الديء في المسألة السابقة من الإبل كفى فيها ثلاث و ثلاثون، و يسقط الكسر و هو ثلث بعير، أما في غير الإبل فلا يسقط الكسر حتى في البقر و الغنم.

(مسألة ٢٦٦): الجروح المتقدمة بمراتبها المختلفة إذا حصلت في الوجه كانت ديته مثل ديته إذا حصلت في الرأس، فالمراد بالرأس ما يقابل الرقبة لا خصوص منبت الشعر.

(مسألة ٢٦٧): إذا نفذ الجرح في الخد إلى فضاء الفم و لم يكن جرحا واسعا يرى منه داخل الفم فديته مائة دينار، فإن كان جرحا واسعا يرى منه داخل الفم فديته مائة دينار، فإن التأم و بقى أثره و شينه كان فيه خمسون دينارا للشين، فيكون مجموع ديته مائتين و خمسين دينارا.

(مسألة ٢٦٨): إذا أبنيت من الخد قطعة من اللحم بقدر الدرهم من دون أن تكون الإصابة مظهرة للعظم ففيها ثلاثون دينارا.

(مسألة ٢٦٩): إذا كان في الخد جرح غير نافذ فبرئ ففيه عشرة دنانير.

لكن في استحقاقها بمجرد ذلك أو بشرط أن يبقى له أثر بعد البرء إشكال، فالأحوط وجوبا الصلح. و أما جرح الوجه في غير الخد فيلحقه حكم الجروح في الرأس بمراتبها السابقة كما تقدم.

(مسألة ٢٧٠): إذا خرق السهم أو الطلقة الخد حتى نبتت في عظم الحنك كان فيها مائة و خمسون دينارا، مائة منها لخرق الخد و خمسون لإصابة عظم الحنك. و كذا الحال في كل إصابة تبلغ العظم و توضحه في الوجه فإن لها

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٦

خمسین دینارا إذا التحمت من دون شین، فإن التحمت مع الشین زادت الیدیة للشین و قدرت الزیادة بستة دنانیر و ربع، و لكن الأحوط و جوبا فیها الصلح.

(مسألة ٢٧١): لو كسر الأنف من دون أن يقطع منه شيء و من دون أن تفقد بسببه حاسة الشم ففيه الحكومة، سواء جبر على غير عيب أم لا.

(مسألة ٢٧٢): في الجناية على الرقبة بحيث تميل إلى أحد الجانبين و تقف بحيث لا يستطيع الإنسان أن يلتفت نصف الیدیة. و أما في غير ذلك من الجنایات على الرقبة من جرح أو كسر أو غیرهما ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٧٣): في كسر الظهر من شخص ديتة كاملة، و كذا إذا أصيب فاحدودب أو تعذر بسببه الجلوس، نعم إذا كسر ثم جبر من غير عيب ففيه مائة دينار. و لو حصل بسببه عيب آخر ثبتت دية ذلك العيب.

(مسألة ٢٧٤): لما كان الظهر و الصلب عظاما متصله بانتظام فالمراد بكسرها ليس هو كسر عظم واحد منها، كما في كسر عظمی العضد و الساق، بل فصلها على وجه يختل نظامها و بنحو يشبه كسر العظم الواحد، بحيث يصدق عرفا أنه كسر.

(مسألة ٢٧٥): في جرح الظهر جرحا يظهر فيه العظم خمسة و عشرون دینارا، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٧٦): الترقوة هي العظم الناتئ المعترض في أعلى الصدر بین وسط الرقبة و المنكب. و في كسرها إذا جبرت من غير عيب أربعون دینارا فإن نقل العظم عن موضعه كان فيه عشرون دینارا زائدا على دية الكسر.

(مسألة ٢٧٧): صدع العظم عبارة عن شقه من دون أن ينفصل، و هو في المسمى في عرفنا بالصدع إذا عرفت هذا ففي صدع الترقوة اثنان و ثلاثون دینارا، و في نقبها عشرة دنانیر. و المراد بالنقب حفر العظم و إن لم يخرج من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٧

الجانب الآخر و يكون ثقباً.

(مسألة ٢٧٨): في جرح الترقوة جرحا يظهر فيه عظمها خمسة و عشرون دینارا، فإن لم يخرج العظم ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٧٩): في كسر الترقوة إذا لم تجبر أو جبرت على عيب الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٨٠): في كسر كل ضلع من الأضلاع العليا المسامتة للقلب خمسة و عشرون دینارا، و في صدعه اثنا عشر دینارا و نصف. و في نقبه بالمعنى المتقدم - ستة دنانیر و ربع، و في نقله عن موضعه سبعة دنانیر و نصف.

(مسألة ٢٨١): في الجرح الذي يظهر فيه عظم أحد الأضلاع المذكورة ستة دنانیر و ربع، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٨٢): في كسر كل ضلع من الأضلاع السفلى عشرة دنانیر، و في صدعه سبعة دنانیر، و في نقله عن موضعه خمسة دنانیر، و في نقبه - بالمعنى المتقدم - دیناران، و نصف و كذا في الجرح الذي يظهر فيه عظم أحد الأضلاع المذكورة، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٨٣): في رض الصدر إذا اثنى و تقوس أحد جانبيه مائتان و خمسون دینارا، و إذا اثنى و تقوس كلا جانبيه خمسمائة دینار، و إذا رض من غير أن يثنى ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٨٤): في رض كل كتف إذا اثنى و تقوس مائتان و خمسون دینارا، و إذا رض كلاهما ففيه خمسمائة دینار. و إذا رض أحدهما أو كلاهما من غير أن يثنى ففيه الأرش و الحكومة.

(مسألة ٢٨٥): في جرح الصدر أو الكتف حتى يظهر العظم خمسة و عشرون دینارا، فإذا لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٨

(مسألة ٢٨٦): في كسر المنكب إذا جبر من غير عيب مائة دینار، و في صدعه ثمانون دینارا - و في نقل عظامه عن موضعها بعد الكسر

خمسون ديناراً زيادةً على مائة دينار للكسر. و في فك مفصله- المسمى في عرفنا بالفسخ- من دون كسر ثلاثون ديناراً. و في نقبه- بالمعنى المتقدم- خمسة و عشرون ديناراً.

و كذا في الجرح الذي يظهر به عظمه، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه.

(مسألة ٢٨٧): إذا رض المنكب فلم يجبر أو جبر على عيب فديته ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

(مسألة ٢٨٨): في كسر العضد إذا جبر من غير عيب خمس دية اليد مائة دينار، و في نقل عظامه خمسون ديناراً، و في نقبه- بالمعنى المتقدم- خمسة و عشرون ديناراً، و كذا في الجرح الذي يظهر عظمه، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه.

(مسألة ٢٨٩): إذا كسر العضد و لم يجبر أو جبر على عيب ففيه الأرش و الحكومه. و كذا في صدعه من دون كسر.

(مسألة ٢٩٠): في الجناية على الساعد- الذي هو عظم الذراع و الذي له قصبتان- بالكسر و غيره الأرش و الحكومه، و إن كان المظنون أنه في كسره بكلا قصبتيه مائة دينار، و في كسر إحداهما خمسون ديناراً، و في جرحه حتى يظهر العظم خمسة و عشرون ديناراً، و في إحدى القصبتين أربعون ديناراً. لكن ذلك لا يغني عن الاحتياط بالصلح أو بالحكومه في ذلك و في بقيه صور الجناية على الساعد، نعم لا إشكال في أن دية القرحة فيه التي لا تبرأ ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

(مسألة ٢٩١): في كسر المرفق- الذي هو المفصل بين العضد

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٠٩

و الذراع- إذا جبر من غير عيب مائة دينار، فإن رض و بقي عيبه ففيه ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار و هي ثلث دية النفس.

(مسألة ٢٩٢): في صدع المرفق ثمانون ديناراً، و في نقبه- بالمعنى المتقدم- خمسة و عشرون ديناراً. و في جرحه حتى يظهر العظم خمسة و عشرون ديناراً، و في نقل عظامه خمسون ديناراً. و في فك مفصله ثلاثون ديناراً.

(مسألة ٢٩٣): المفصل بين الذراع و الكف هو الرسغ أو الرصغ، و قد يسمى بالزند أيضاً، و في رضه إذا جبر على غير عيب مائة و ستة و ستون ديناراً و ثلث دينار، و هي ثلث دية اليد، فإن لم يجبر أو جبر على عيب ففيه الأرش و الحكومه.

(مسألة ٢٩٤): دية الكف إذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً، و دية صدعها اثنان و ثلاثون ديناراً، فإن جرحت حتى يظهر العظم فديتها خمسة و عشرون ديناراً، و دية نقل عظامها عشرون ديناراً و نصف دينار، و دية نقبها عشرة دنائير. و الأحوط استحباباً الصلح لاحتمال زيادتها على ذلك و أن دية كسر الكف مائة دينار، و دية نقل عظامها خمسون ديناراً، و غير ذلك.

(مسألة ٢٩٥): في كسر الأصابع الأرش و الحكومه.

(مسألة ٢٩٦): في كل ورك إذا كسر ثم جبر من غير عيب خمس دية الرجل مائة دينار. فإن رض فلم يجبر أو جبر على عيب فديته ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

(مسألة ٢٩٧): إذا صدع الورك ففيه ثمانون ديناراً، و في نقل عظامه خمسون ديناراً، و إذا جرح حتى ظهر العظم ففيه خمسة و عشرون ديناراً، فإن

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٠

لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه. و في فكه ثلاثون ديناراً.

(مسألة ٢٩٨): الفخذ بحكم الورك في جميع ما تقدم، و فك الفخذ هو عين فك الورك، لأن الورك لا يتصل إلا بالفخذ.

(مسألة ٢٩٩): في نقل عظم الفخذ خمسة و عشرون ديناراً.

(مسألة ٣٠٠): في كل ركلة إذا كسرت ثم جبرت على غير عيب مائة دينار، و إن رضت فلم تجبر أو جبرت على عيب ففيها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

(مسألة ٣٠١): إذا انصدعت الركبة فديتها ثمانون ديناراً. فإن نقلت عظامها ففيها خمسون ديناراً، و في نقيبها خمسة و عشرون ديناراً، و كذا في جرحها إذا ظهر العظم فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه، و في فك الركبة ثلاثون ديناراً.
(مسألة ٣٠٢): في كل ساق إذا كسرت ثم جبرت على غير عيب مائة دينار، و مع بقاء العيب فديتها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

(مسألة ٣٠٣): إذا انصدعت الساق فديتها ثمانون ديناراً، و في نقل عظامها خمسون ديناراً، و في نقيبها اثنا عشر ديناراً و نصف دينار، و في جرحها إذا ظهر العظم خمسة و عشرون ديناراً، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه.

(مسألة ٣٠٤): في كل كعب إذا رض و جبر على غير عيب سدس دية النفس مائة و ستة و ستون ديناراً و ثلث دينار. و الكعب هو قبة القدم. و فيما عدا ذلك من جنائته الحكومه.

(مسألة ٣٠٥): في كل واحد من القدمين إذا كسرت ثم جبرت على غير عيب مائة دينار، فإن لم تجبر أو جبرت على عيب ففيها الحكومه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١١

(مسألة ٣٠٦): في نقل عظام القدم خمسون ديناراً، و في نقيبها خمسة و عشرون ديناراً، و كذا في جرحها حتى يظهر العظم، فإن لم يظهر العظم ففيه الأرش و الحكومه، و كذا في غير ما تقدم من الجنائيات على القدم و في الجنائيات على أصابعه إلى الأرش و الحكومه أيضاً.

(مسألة ٣٠٧): لو نفذت نافذة - برمح أو خنجر أو طلقه أو نحوها - في شيء من أطراف البدن - كاليد و الرجل و الرقبة - من دون كسر عظم ففيها مائة دينار، و المراد بالنفوذ أن تخترق العضو من جانب لآخر و تثقبه، أما مع كسر العظم فتضاف إليها دية كسره. و لا يدخل في ذلك ثقب الأنف و الأذن، فقد تقدم التعرض لديتهما عند الكلام في دية قطع الأنف و الأذن، و كذا لا يدخل في ذلك ثقب الخد فقد تقدم الكلام فيه في أوائل هذا الفصل.

(مسألة ٣٠٨): إذا نفذت نافذة من إحدى جهات البدن إلى الجوف ففيها ثلث الدية، و إن أعطيت من الإبل كفي ثلاثة و ثلاثون بعيراً، و يسقط الكسر، و هو ثلث بعير. و المراد بالجوف داخل الصدر و البطن.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ٣ جلد، دار الصفوة، بيروت - لبنان، اول، ١٤١٥ هـ ق منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)؛ ج ٣، ص: ٣١١

(مسألة ٣٠٩): إذا نفذت نافذة من أحد جانبي البدن للآخر، كما لو رماه في بطنه فخرجت الرمية من ظهره ففيها أربعمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و الأحوط وجوباً الاقتصار في ذلك على ما إذا أصابت البطن و لو من أحد الجانبين، أما في غير ذلك كما لو اخترقت الصدر و الظهر فالأحوط وجوباً الرجوع للأرش و الحكومه.

(مسألة ٣١٠): إذا عيب شيء مما في الجوف من الأمعاء أو غيرها بسبب الجناية المتقدمة في المسألتين السابقتين كان فيه الأرش و الحكومه زيادة على الدية المتقدمة فيهما. و كذا الحال لو عيب شيء مما في الجوف من دون جرح نافذ، فإن فيه الأرش و الحكومه.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٢

(مسألة ٣١١): إذا جرح الجسد - غير الرأس و الرقبة - جرحاً يبلغ العظم و يظهره ففيه أربعون ديناراً، إلا - ما تقدم في جروح الأعضاء كاليد و الرجلين و غيرهما، كما تقدم دية جروح الرأس و الرقبة. و أما إذا لم يبلغ الجرح في الجسد العظم ففيه الأرش و الحكومه، و قد تقدم في أول الفصل جروح الرأس و الرقبة.

(مسألة ٣١٢): إذا نفذت نافذة من الرمح أو خنجر في شيء من أطراف اليدين فديتها مائة دينار.

(مسألة ٣١٣): في كل فتق للجوف ثلث الدية - ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار - كفتق السرّة و البيضة و نحوهما من مواضع البطن و منافذها.

و في فتق كلتا البيضتين بجناية واحدة أربعمئة دينار، فإن كان الفتق ضخماً بحيث يمنع من المشى أو يوجب تشوهه شديداً بسبب تباعد الرجلين ففيه أربعة أخماس الدية ثمانمائة دينار.

(مسألة ٣١٤): في اللطمة في الوجه إذا اسود أثرها ستة دنانير، و إذا اخضر ثلاثة دنانير، و إذا أحمر دينار و نصف و إن كانت في البدن فهي على النصف.

و إن كانت في غير الوجه من الرأس ففيها الأرش و الحكومة. و كذا إذا كانت في الرقبة.

(مسألة ٣١٥): الظاهر عموم المسألة السابقة لغير اللطمة من أنحاء الضرب، كالوكزة و الضرب بالسوط و بالخشبة و نحوها، بل الظاهر العموم للصدمة من دون ضرب. نعم يشكل العموم بحصول الأثر المذكور من غير صدمة، كما في العصر و العض و القرص و غيرها، و حينئذ فالأحوط وجوباً ثبوت الأرش و الحكومة.

(مسألة ٣١٦): إذا لم يؤثر الضرب أحد الألوان الثلاثة المتقدمة ففيه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٣

الأرش و الحكومة.

(مسألة ٣١٧): تشارك المرأة الرجل في جميع ما تقدم حتى تبلغ الجناية ثلث الدية، فإذا بلغ ثلث الدية صارت المرأة على النصف.

(مسألة ٣١٨): المقادير المتقدمة للجنايات المختلفة من الجروح و الكسور و غيرها و إن قدرت تارة بالإبل و أخرى بالدنانير، إلا أنها ترجع إلى نسبة المقادير المذكورة إلى مجموع الدية من جميع أصنافها المتقدمة في دية النفس، فإذا ذكر في دية الجناية بعير مثلاً أجزاء ما يساوي عشرة دنانير من الذهب أو مائة درهم من الفضة أو بقرتان أو عشر شياه، و إذا ذكر في ديتها خمسون ديناراً مثلاً أجزاء ما يساوي خمسمائة درهم من الفضة أو خمس من الإبل أو عشر بقرات أو خمسين شاةً و هكذا. و ليس التنصيص على خصوص بعض الأصناف إلا لذكره في بعض النصوص من دون إلزام به بخصوصه.

(مسألة ٣١٩): من افتض امرأة بالوطء أو بغيره وجب عليه مهر مثلها، نعم لا مهر لها إذا كانت زانية بأن تكون راضية بالوطء من غير شبهة. و كذا إذا رضيت بإزالتها بكارتها بغير الوطء. أما إذا أزال بكارتها الزوج بالوطء فليس لها إلا تمام المهر المسمى لها بالعقد. أما الوطء بعد زوال البكارة فقد تقدم حكمه في أواخر فصل المهر من كتاب النكاح.

(مسألة ٣٢٠): في إفضاء المرأة ديتها، و الإفضاء هو اتصال مجرى الحيض و الغائط و انخراط الحاجز بينهما.

(مسألة ٣٢١): إذا كان المفضى للمرأة زوجها فإن كان بسبب غير الوطء ففيه الدية، و كذا إذا كان بسبب الوطء قبل أن تكمل تسع سنين و طلقها. نعم إذا كان طلاقها بعد أن خيط الجرح و التأم ففي ثبوت الدية إشكال و اللازم الاحتياط. أما إذا لم يطلقها و أمسكها فلا شيء عليه. و كذا إذا كان الإفضاء

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٤

بسبب وطئها بعد إكمال تسع سنين فإنه لا شيء عليه أيضاً حتى لو طلقها. نعم لو تعمد إفضاءها فالظاهر ثبوت الدية مطلقاً في الصغيرة و الكبيرة مع الطلاق و بدونه.

(مسألة ٣٢٢): إذا وطأ الرجل زوجته قبل أن تبلغ تسع سنين فأفضاها كان عليه الإنفاق عليها ما دامت حية حتى لو طلقها. بل و إن تزوجت على الأحوط وجوباً. نعم لو خيط الجرح و التأم ففي وجوب الإنفاق عليها إشكال، و اللازم الاحتياط.

(مسألة ٣٢٣): إذا أدت الجناية إلى ذهاب العقل ففيه الدية كاملة. وإذا أدت إلى نقصه أو صار المجنى عليه مجنوناً جنوناً أدوارياً ففيه الأرش والحكومة.

(مسألة ٣٢٤): إذا ذهب العقل بجناية لها دية بنفسها تداخلت ديتهما مع دية ذهاب العقل و ثبت الأكثر دية، فمثلاً إذا استند ذهاب العقل لضربة واحدة ثبتت دية ذهاب العقل و سقطت دية الضربة، أما إذا استند ذهاب العقل لضربات متعددة يثبت في مجموعها أكثر من دية ثبتت دية الضربات و سقطت دية ذهاب العقل، كما أنه لو بلغت دية الضربات دية تامة تداخلت مع دية العقل و ثبتت دية واحدة. نعم إذا استند ذهاب العقل للضربة الأخيرة فقط ثبتت لكل ضربة من الضربات السابقة ديتهما، و لم يتداخل مع دية العقل إلا دية الضربة الأخيرة، فتسقط.

(مسألة ٣٢٥): إذا نقص العقل بجناية ذات دية ثبت أكثر الأمرين من دية

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٥

تلك الجناية و أرش ما ذهب من العقل الثابت بمقتضى الحكومة.

(مسألة ٣٢٦): إذا علم بعدم عود العقل إلى ما كان عليه قبل الجناية وجبت الدية و كان على الجاني تسليمها بمجرد الجناية، و إن احتمل عوده انتظر به سنة من حين الجناية، فإن عاد في أثناء السنة فلا دية له، و تثبت دية الجناية إن كان لها دية مقدرة، و إن لم تكن لها دية مقدرة ثبت لها الأرش و الحكومة، و إن لم يعد العقل في أثناء السنة وجب على الجاني أداء الدية، فإن عاد العقل بعد السنة لم يسترجع الجاني الدية.

(مسألة ٣٢٧): إذا ذهب السمع كله ففيه الدية كاملة، و في ذهاب سمع إحدى الأذنين نصف الدية، و في نقص السمع يثبت من الدية بنسبة الفائت لمجموع السمع، و في عموم ذلك لما إذا كان السمع قبل الجناية ناقصاً عن المتعارف في إحدى الأذنين أو في كليهما إشكال، فالأحوط وجوباً الصلح.

(مسألة ٣٢٨): إذا ادعى المجنى عليه ذهاب السمع بالجناية فإن صدقه الجاني فذاك، و إن لم يصدقه أجل سنة و امتحن المجنى عليه في أثنائها بأن يترصد و يستغفل و يصاح به، يكرر عليه ذلك في السنة فإن سمع أو قامت البينة على أنه سمع لم يستحق الدية، و إلا استحلف و أعطى الدية.

(مسألة ٣٢٩): لا بد في استحلافه على ذهاب سمعه كله من أن يحلف هو و خمسة أشخاص آخرون على ذلك، و إذا لم يحصل له العدد المذكور كرر هو الحلف بدل من ينقص منه، فإن حلف معه أربعة حلف هو مرتين، و إن حلف معه ثلاثة حلف هو ثلاث مرات، و إن حلف معه اثنان حلف هو أربع مرات، و إن حلف معه واحد حلف هو خمس مرات، و إن لم يحلف معه أحد حلف هو ست مرات.

(مسألة ٣٣٠): إذا عاد السمع قبل السنة فلا دية، و يثبت الأرش

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٦

و الحكومة، و إن عاد بعد السنة لم تسقط الدية.

(مسألة ٣٣١): إذا ادعى المجنى عليه نقص السمع في كلتا الأذنين فإن صدقه الجاني فذاك، و إن لم يصدقه فإن أقام الجاني البينة فلا شيء له، و إن لم يقيم البينة حلف المجنى عليه، فإن ادعى نقص سدس سمعه حلف مرة واحدة، و إن ادعى نقص ثلث سمعه حلف مرة و حلف معه رجل، و إن ادعى نقص نصف سمعه حلف هو و حلف معه رجلان، و إن ادعى نقص ثلثي سمعه حلف هو و حلف معه ثلاثة رجال، و إن ادعى نقص خمسة أسداس سمعه حلف هو و حلف معه أربعة رجال، و إن لم يكن معه من يتمم يمينه ضوعف عليه اليمين بقدر الناقص. و المدار في نقص السمع على المسافة.

(مسألة ٣٣٢): إذا ادعى المجنى عليه نقص سمع إحدى الأذنين قيساً بالإضافة إلى الأذن الصحيحة، فيثبت له من الدية بنسبة نقص

سمع المعيبة عن سماع الصحيحة. و كيفية الاختبار: أن تسد التي أصيبت سدا جيدا، ثم يضرب له بالجرس من إحدى الجهات الأربع و يبعد عنه صاحب الجرس حتى ينتهي إلى أقصى مسافة يدعى السمع فيها فإن صدقه الجاني، و إلا عتِن الموضع الذي يدعى انه منتهى سمعه و ضرب له بالجرس من بقية الجهات الأربع، فإن تساوت المسافة التي يدعى السمع فيها صدق، و إن اختلفت كذب، و تعاد عليه التجربة حتى تتفق المسافة التي يدعيها من الجهات الأربع. و حينئذ تسد الأذن الصحيحة سدا جيدا و تجرى التجربة المتقدمة في الأذن المصابة، فتقاس المسافتان، و يعطى من الديق نسبة نقص مسافة السمع في الأذن المصابة عن مسافة السمع في الأذن الصحيحة، لكن بعد اليمين، فإن كان النقص بمقدار السدس حلف مرة، و إن كان بمقدار سدسين حلف مرة و حلف معه رجل آخر، فإن لم يحلف معه رجل حلف مرتين، و هكذا لكل سدس رجل يحلف معه أو يمين يكرره، نظير ما تقدم في المسألة السابقة. هذا مع احتمال تساوى منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٧

الأذنين في السمع، أما مع العلم باختلافهما فيه فالأحوط وجوبا الصلح.

(مسألة ٣٣٣): لا بد في الاختبار المذكور في المسألة السابقة من عدم وجود ما يعيق امتداد الصوت من بعض الجهات، بأن يكون في مكان منبسط لا تختلف جهاته بالارتفاع و الانخفاض، و يكون هادئا ليس فيه ضجيج في بعض الجهات أو جميعها يمنع من سماع الصوت أو يوجب تشويشه، و أن يكون الهواء ساكنا لئلا يصرف الصوت إلى خصوص بعض الجهات أو يشوشه.

(مسألة ٣٣٤): إذا كان ذهاب السمع أو نقصه بجناية على البدن، كما لو ضربه على رأسه أو على أذنه أو قطع أذنه أو أذنيه، تتداخل الجنائتان و تثبت دية أعظمهما على نحو ما سبق في ذهاب العقل بتفصيله.

(مسألة ٣٣٥): إذا ذهبت الرؤية من العينين معا ففيها الدية كاملة، و في ذهاب الرؤية من إحداهما نصف الدية. و في نقص الرؤية منهما أو من إحداهما يثبت من الدية نسبة الفاتت لمجموع الرؤية. و في عمومها لما إذا كانت الرؤية قبل الجناية ناقصة عن المتعارف في إحدى العينين أو في كليهما إشكال، فاللازم الاحتياط بالصلح.

(مسألة ٣٣٦): إذا ادعى المجنى عليه فقدته للرؤية فإن صدقه الجاني فذاك، و إن لم يصدقه اختبر بأن يقابل بعينه الشمس، فإن كان كاذبا لم يتمالك حتى يغمض عينيه و إن كان صادقا بقيتا مفتوحتين. و يؤكد ذلك باليمين، فيحلف هو و يحلف معه خمسة رجال أو يكرر اليمين، على نحو ما تقدم في السمع.

(مسألة ٣٣٧): تقدم في السمع أنه ينتظر به سنة، فإن عاد في أثنائها لم يستحق الدية و كان له الأرش و الحكومة، و إن لم يعد فيها استحق الدية، و لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٨

يسقطها عوده بعد السنة، و في جريان ذلك في الرؤية إشكال. و لا يبعد كون رجوع الرؤية مطلقا كاشفا عن عدم فقدتها بالجناية فلا تستحق الدية، بل الأرش، و إن كان الأحوط وجوبا مع الشك الصلح.

(مسألة ٣٣٨): إذا ادعى المجنى عليه نقصان الرؤية في عينيه معا، فإن علم بمقدار رؤيته قبل الجناية من حيثية المسافة قيست رؤيته بعد الجناية بالإضافة لرؤيته قبل الجناية، و اعطى من الدية بنسبة النقص من رؤيته قبل الجناية. و إن جهل مقدار رؤيته قبل الجناية قيست رؤيته بعد الجناية في المسافة برؤية من هم في سنه، و اعطى من الدية بنسبة نقص رؤيته عن رؤيتهم.

(مسألة ٣٣٩): إذا ادعى المجنى عليه نقصان الرؤية في إحدى عينيه قيست رؤية العين المصابة برؤية العين الصحيحة، و اعطى من الدية بنسبة نقص العين المصابة عن رؤية العين الصحيحة. هذا مع احتمال تساوى العينين في الرؤية. أما مع العلم باختلافهما فالأحوط وجوبا الصلح.

(مسألة ٣٤٠): كيفية قياس الرؤية في العينين بسد إحداهما و فتح الأخرى و قياس نظرها إلى الجهات الأربع على نحو ما تقدم في قياس السمع. و لا بد فيه من أن لا يكون في يوم غيم أو نحوه مما يضعف الرؤية، و أن لا يكون في موضع تختلف جهاته في امتداد الرؤية

على نحو ما تقدم هناك.

(مسألة ٣٤١): لا- بد مع الاختبار المذكور في كلتا العينين أو في إحداهما من اليمين لكل سدس من الرؤية من قبل المجنى عليه أو ممن يحلف معه، على نحو ما تقدم في السمع.

(مسألة ٣٤٢): إذا كان النقص في الرؤية من غير حيشية المسافة فيه الأرش والحكومة، كما لو حدثت غشاوة أو عمى عن الألوان أو غير ذلك. ولا بد فيه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣١٩

من الإثبات بالطرق العامة في الدعوى من البينة واليمين ونحوهما على ما يراه الحاكم الشرعي عند التخاصم.

(مسألة ٣٤٣): إذا كان ذهاب الرؤية أو نقصها بجناية على البدن تداخلت الجنائتان على نحو ما تقدم في ذهاب العقل وذهاب السمع.

(مسألة ٣٤٤): إذا ذهب الشم كله من الأنف من كلا المنخرين ففيه الدية كاملة، وفي عموم ذلك لما إذا كان الشم قبل الجناية ناقصاً عن المتعارف إشكال، فالأحوط وجوباً الصلح.

(مسألة ٣٤٥): إذا ادعى المجنى عليه ذهاب الشم كله فإن صدقه الجاني فذاك، وإلا اختبر بالحراق، بأن يحرق شيء ويدنى من أنفه، فإن دمعت عيناه ونحى رأسه فهو كاذب، وإلا صدق. لكن لا بد من ضم اليمين إليه من المجنى عليه ومن غيره، أو مضاعفة اليمين عليه، على نحو ما تقدم في السمع.

(مسألة ٣٤٦): في ذهاب الشم من أحد المنخرين الأرش والحكومة، نعم لو رجع إلى نقص نصف الشم ففيه الدية.

(مسألة ٣٤٧): إذا ادعى المجنى عليه ذهاب الشم من أحد المنخرين، فإن صدقه الجاني فذاك، وإن لم يصدقه سد المنخر الصحيح سداً محكماً ثم يختبر المنخر المصاب بالحراق، نظير ما تقدم، فإن لم ترجع دعواه إلى نقص مقدار الشم كفى يمين واحد.

(مسألة ٣٤٨): إذا ادعى المجنى عليه نقص الشم ففي تحديد مقدار النقص إشكال، فاللازم الرجوع للأرش والحكومة بعد إثبات حدوث النقص بالطرق العامة في الدعوى.

(مسألة ٣٤٩): إذا كان ذهاب الشم أو نقصه بجناية على البدن تداخلت الجنائتان على النحو المتقدم في المنافع السابقة.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٠

(مسألة ٣٥٠): إذا ذهب النطق كله ففيه الدية كاملة. وإذا ذهب بعضه ثبت بعضها بالنسبة.

(مسألة ٣٥١): إذا ادعى المجنى عليه ذهاب النطق كله، فإن صدقه الجاني فذاك، وإن لم يصدقه فإن كانت الجناية بضربه على هامته ضرب على لسانه بإبرة، فإن خرج الدم أحمر فهو كاذب، وإن خرج أسود فهو صادق. وإن كانت الجناية بنحو آخر كان على الحاكم اختباره بما يراه دليلاً وإجراء حكم التداعى العام، وعلى كل حال لا بد من اليمين من المجنى عليه ومن غيره أو مضاعفة اليمين عليه على نحو ما تقدم في السمع.

(مسألة ٣٥٢): النقص في النطق يقاس على حروف المعجم، فتقسم الدية عليها، ويعطى المجنى عليه من الدية بنسبة ما لا يفصح به منها.

(مسألة ٣٥٣): الظاهر أن حروف المعجم التي تقسم عليها الدية ثمانية وعشرون حرفاً - كما هو المشهور، و يقتضيه النظر في النصوص - بجعل الهمزة فيها دون الألف، لأنها هي التي تنطق بنفسها عرفاً، وأما الألف فهي وإن عدت من الحروف عند أهل العربية، إلا - أنها لا تنطق بنفسها بل تقوم بغيرها نظير قيام الحركة بالحرف، ونظير قيام الواو والياء اللينتين به، لكن يحسن مع ذلك الاحتياط بالصلح.

(مسألة ٣٥٤): لو كان المجنى عليه لا يحسن العربية، وحروف معجم لغته مخالفة لحروف معجم اللغة العربية أشكل قياس نقص نطقه على حروف معجم اللغة العربية، بل الأحوط وجوباً الرجوع فيه للأرش والحكومة.

(مسألة ٣٥٥): إذا ادعى المجنى عليه نقص النطق، فإن صدقه الجانى فذاك، وإن لم يصدقه فلا بد من يمينه مع يمين غيره أو مضاعفة اليمين عليه على نسبة ما نقص من كلامه، على نحو ما سبق فى نقص السمع.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢١

(مسألة ٣٥٦): إذا كان ذهاب النطق أو نقصه بجناية على البدن تداخلت الجنائتان على نحو ما تقدم فى ذهاب العقل.

(مسألة ٣٥٧): فى ذهاب الذائقة أو نقصها بحيث لا يميز الطعوم أو بعضها الأرش والحكومة، ويرجع فى طريق إثبات ذلك للطرق العامة فى الدعوى، ولو كان ذلك بجناية على البدن تداخلت الجنائتان على نحو ما تقدم.

(مسألة ٣٥٨): فى ذهاب الصوت كله حتى مثل البحة والغنة الدينة كاملة، وفى نقصه وعبه الأرش والحكومة. ولو كان ذلك بجناية على البدن تداخلت الجنائتان، نظير ما تقدم.

(مسألة ٣٥٩): فى الجناية على الرجل الموجبة لعدم سيطرته على بوله أو على غائظه الدينة كاملة، وكذا لو أوجبت الجناية فقد السيطرة عليهما معاً، ويجرى ذلك فى المرأة إلا أن فى سلس البول وحده لها ثلث ديتها. ولو كان ذلك بجناية على البدن تداخلت الجنائتان نظير ما تقدم.

(مسألة ٣٦٠): إذا أوجبت الجناية على الرجل عجزه عن الجماع كان فيها الدينة كاملة. وإن أوجبت له عدم إنزال المنى ففيها الأرش والحكومة.

(مسألة ٣٦١): من داس بطن إنسان حتى أحدث عمداً كان عليه القصاص أو يدفع ثلث الدينة، وله اختيار أيهما شاء لا للمجنى عليه. أما لو كان ذلك خطأ فعليه ثلث الدينة لا غير، والأحوط وجوباً للاقتصار فى الحدث على الغائط وحده أو هو مع البول، دون الريح والبول من دون غائط، بل المرجح فيهما الأرش والحكومة.

(مسألة ٣٦٢): فى شلل العضو من اليد والرجل والأصابع وغيرها ثلثاً دية ذلك العضو، نعم تقدم أن فى العجز عن الجماع الدينة تامة، مع أنه قد يرجع لشلل الذكر.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٢

(مسألة ٣٦٣): تشارك المرأة الرجل فى ديات المنافع المتقدمة ما لم تبلغ ثلث دية الرجل، فإذا بلغت ثلث الدينة صارت المرأة على النصف من الرجل، نظير ما تقدم فى الفصول السابقة.

الفصل الخامس فى دية الحمل والميت والحيوان

(مسألة ٣٦٤): إذا كان الحمل نطفة فديته عشرون ديناراً، وإذا كان علقه فأربعون ديناراً، وإذا كان مضغه فستون ديناراً، وإذا صار فيه العظام فثمانون ديناراً، وإذا كسيت العظام لحماً فمائة دينار من دون فرق بين الذكر والأنثى، فإذا تمت خلقته ولجته الروح كانت دية الدينة النفس إن كان ذكراً فألف دينار، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار.

(مسألة ٣٦٥): تمكث النطفة فى الرحم أربعين يوماً، ثم تصير علقه فتمكث أربعين يوماً، ثم تصير مضغه فتمكث أربعين يوماً فهذه مائة وعشرون يوماً ثم تكون عظاماً بعد ذلك، ثم تكسى لحماً، فإذا تم للجنين خمسة أشهر فلا بد أن يكون قد ولجته الروح، وليس المراد بولوج الروح ما تحسه الحامل من حركة الجنين فى الشهر الرابع، بل ما يكون بعد تمامية خلقته قرب الشهر الخامس.

(مسألة ٣٦٦): هل تتدرج الدينة بتدرج المراتب المتقدمة، فإذا دخل فى دور العلقه زاد على العشرين ديناراً دينارين حتى يتم دور العلقه فى آخر الثمانين يوماً فتم له الأربعون ديناراً، فإذا دخل فى دور المضغه زاد دينارين دينارين حتى يتم دور المضغه فى آخر المائة والعشرين يوماً، فتم له الستون ديناراً وهكذا، حتى تتم المائة أولاً، بل تنتقل الدينة بين المراتب

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٣

الخمس دفعة واحدة، فتزيد عشرين عشرين دينارا حتى تتم المائة؟ وجهان، و اللازم الاحتياط بالصلح.

(مسألة ٣٦٧): لا فرق في ثبوت دية الجنين بين الجناية عليه بإسقاطه حيا ثم يموت و بما يقتضى موته في بطن امه ثم سقوطه ميتا أو موتها قبل سقوطه و لو بسبب آخر.

(مسألة ٣٦٨): إذا كان الحمل أكثر من واحد فلكل ديته.

(مسألة ٣٦٩): إذا قتلت المرأة و هي حبلى فمات جنينها و لم يعلم أنه ذكر أو أنثى فديته نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى.

(مسألة ٣٧٠): إذا أفرغ شخص رجلا- عن زوجته حال الجماع فعزل عنها و أنزل المنى خارج الفرج من دون أن يريد ذلك كان على المفزع لصاحب المنى عشرة دنانير.

(مسألة ٣٧١): إذا كان الجنين من الزنا فديته إذا كان نطفة ستة عشر درهما، و إذا كان علقه اثنان و ثلاثون درهما، و إذا كان مضغة ثمانية و أربعون درهما، و إذا كان عظاما أربعة و ستون درهما، فإذا اكتسى اللحم فثمانون درهما، فإذا ولجته الروح فديته دية ولد الزنا ثمانمائة درهم إن كان ذكرا و أربعمائة درهم إن كان أنثى، و الذى يرث الدية هو الإمام. هذا إذا كان الزنا من الأبوين معا، أما إذا كان من أحدهما فقط فديته دية الحمل من غير زنى و يرثها غير الزانى من الأبوين.

(مسألة ٣٧٢): دية الحمل بجميع مراتبه على القاتل فى العمد و شبهه، و على عاقلته مع الخطأ، كما هو الحال فى دية الإنسان المولود.

(مسألة ٣٧٣): من قطع رأس ميت مسلم أو فعل به ما يوجب موته لو كان حيا فعليه مائة دينار ذكرًا كان الميت أو أنثى و لا كفارة عليه، هذا إذا كان عامدا.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٤

أما مع الخطأ فلا دية عليه، بل عليه كفارة قتل الخطأ لا غير.

(مسألة ٣٧٤): فى قطع أعضاء الميت و جراحاته الدية بالنسبة، و هي عشر ديته لو كان حيا.

(مسألة ٣٧٥): لا يستحق وارث الميت ديته، بل تنفق فى وجوه البر عنه، نعم إذا كان مدينا دينا لا تفى به تركته و جب وفاء الدين من ديته، و لو لأنه أفضل وجوه البر عنه، و كذا الحال فى حجة الإسلام، بل الأحوط وجوبا تقديمها على الدين.

(مسألة ٣٧٦): إذا كان الميت ولد زنا مسلما فديته عشر ديته إذا كان حيا ثمانون درهما، نظير ما تقدم فى الحمل قبل أن تلججه الروح.

(مسألة ٣٧٧): الأحوط وجوبا دفع دية الميت للحاكم الشرعى ليصرفها فى وجوه البر عنه.

(مسألة ٣٧٨): دية الجنين و الميت و إن سبق تقديرها بالدنانير، إلا أن المراد بها ما يساوى نسبة الدية المذكورة للدية التامة من جميع أصناف الدية المتقدمة و لا تختص بالدنانير، نعم لا يجرى ذلك فى دية ابن الزنا، بل هى تقدر بالدرهم لا غير.

(مسألة ٣٧٩): كل حيوان قابل للتذكية- سواء كان مأكول اللحم أم لا- إذا ذكاه أحد بغير إذن مالكه عمدا أو خطأ فليس للمالك إلا أرش النقص، و هو تفاوت قيمته بين كونه حيا و كونه ميتا. و ليس له إلزام المذكى بأخذ الحيوان المذكى و دفع قيمته حيا. نعم إذا اتفقا معا على ذلك فلا بأس به، و كذا إذا لم يكن للمذكى قيمة، كما فى جملة مما لا يؤكل لحمه.

(مسألة ٣٨٠): لا- بد فى تعيين الأرش من ملاحظة جميع ظروف الحيوان المذكى من الزمان و المكان و غيرها بما فى ذلك حال صاحبه، فإن قيمة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٥

الحيوان المذكى عند القصاب الذى يتهاى له بيع اللحم ليست كقيمه عند المستهلك الذى لا يتهاى له بيعه.

(مسألة ٣٨١): إذا قتل الحيوان- غير الكلب و الخنزير- من دون تذكية ضمن القاتل قيمة الحيوان، إلا أن يكون فيه بعد الموت ما ينتفع به و يكون له قيمة كأنياب الفيل فيستثنى حينئذ من القيمة المضمونة، و كذا الحال فى كل حيوان مملوك.

(مسألة ٣٨٢): من جنى على غير الكلب و الخنزير بكسر أو جرح أو نحوهما كان عليه أرش العيب الحادث، و هو فرق القيمة بين واجد

العيب و فاقده، و لا ضابط لذلك، بل هو يختلف باختلاف الحيوانات و الأحوال، نعم من فقأ عين حيوان ذى قوائم أربع كان عليه ربع ثمنه.

(مسألة ٣٨٣): من جنى على بهيمة حامل فأسقطت حملها كان عليه لصاحبه عشر قيمتها.

(مسألة ٣٨٤): لا ضمان فى الجناية على الخنزير، إلا أن يكون لدمى ملترم بشروط الذم، فعلى الجانى قيمته إذا تلف و أرشه إذا تعيب.

(مسألة ٣٨٥): دية كلب الصيد المعلم أربعون درهما.

(مسألة ٣٨٦): من قتل كلب الحراسة للغنم و البستان المحوط بحائط لزمه قيمته، و الأحوط وجوباً ذلك فى كلب الزرع غير المحوط،

بل فى مطلق كلب الحراسة، و أما بقية الكلاب فلا دية لها.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٦

الفصل السادس فى العاقلة

و هى التى تتحمل عن الجانى دية الخطأ المحض، كما تقدم. و العقل هو تحمل الدية.

(مسألة ٣٨٧): عاقلة الجانى هم الرجال من عشيرته، و هم الذين يتقربون إليه بالأب، كالإخوة و الأعمام و أولادهم و يدخل فيهم الآباء

و إن علوا و الأبناء و إن نزلوا، و لا يشترك معهم الجانى نفسه.

(مسألة ٣٨٨): يشترط فى ضمان كل فرد من العاقلة التكليف - بالبلوغ و العقل - من حين الجناية إلى حين الأداء.

(مسألة ٣٨٩): فى سقوط العقل عن الفقير بالمعنى الشرعى إشكال و الأظهر عدم، نعم لا إشكال فى سقوطه عن العاجز الذى لا يجد

ما يدفعه و لا يقدر عليه بالتكسب و نحوه، و لا يجب عليه الاستدانة، و لا يبيع مستثنيات الدين.

(مسألة ٣٩٠): لا فرق فى العقل بين من يتقرب بالأبوين و من يتقرب بالأب وحده، و لا يتقدم الأول على الثانى.

(مسألة ٣٩١): إذا لم يكن للجانى عشيرة كان عاقلته وليه المعتق له، فإن لم يكن له ولي معتق كان عاقلته ضامن الجريرة، فإن لم يكن

ضامن الجريرة كان عاقلته الإمام عليه السلام، نظير ما تقدم فى طبقات الميراث. لكن عقل الإمام لجنائه مشروط بأن لا يكون له مال،

فإن كان له مال كان عليه أداء الدية من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٧

ماله، و لا يجب على الإمام عقله.

(مسألة ٣٩٢): إذا عجزت العاقلة عن أداء الدية كانت الدية فى مال الجانى، فإن لم يكن له مال كان على الإمام أداء الدية عنه.

(مسألة ٣٩٣): إنما تتحمل العاقلة دية الخطأ المحض كما تقدم، أما دية العمد و شبه العمد فهى على الجانى و فى ماله، و يستثنى من

ذلك ما إذا هرب القاتل المتمعد فلو يقدر عليه و لم يكن له مال فإن الدية تؤخذ من قرابته الأقرب فالأقرب، فإن لم يكن له قرابة

كانت ديته على الإمام و لا يتعدى لغير ذلك كما تقدم فى أول الفصل الثانى من أحكام القصاص.

(مسألة ٣٩٤): تضمن العاقلة كل جناية عن خطأ محض، سواء كانت على النفس أم على الطرف أم كانت من سنخ الجروح و الكسور

و نحوها، و تؤدى الجميع فى ثلاث سنين، كما تقدم فى دية النفس.

(مسألة ٣٩٥): لا- تضمن العاقلة الجناية إذا ثبت بإقرار الجانى، بل تكون فى مال الجانى نفسه. نعم إذا أقرت العاقلة نفسها بصدور

الجناية الخطأ من الجانى لزمها إقرارها، و عليها أن تؤدى الدية. و كذا إذا ثبتت الجناية بالبينه فإنها تكون على العاقلة.

(مسألة ٣٩٦): إذا صالح الجانى المجنى عليه بمال غير الدية لم تلزم العاقلة به، و كان فى مال الجانى.

(مسألة ٣٩٧): إنما تتحمل العاقلة دية جناية الخطأ من الجانى على غيره.

أما لو جنى على نفسه خطأ فلا دية له، و لا تتحمل العاقلة شيئاً.

(مسألة ٣٩٨): لا- تتحمل العاقلة من دية الخطأ في الجروح ونحوها إلا جرحاً يوضح العظم فما زاد على ذلك، أما ما نقص عنه فعلى الجاني نفسه.

(مسألة ٣٩٩): لا تتحمل العاقلة دية الحيوان أو أرشه، وإن كانت الجنائياً

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٨

عليه خطأ.

(مسألة ٤٠٠): تقسّط الدية على العاقلة بالسوية، من دون فرق بين الغنى والفقير والقريب والبعيد. وإن مات بعضهم قبل أداء حصته وزعت حصته على الباقيين، ولا يجب أداؤها من تركته.

الفصل السابع في موجبات الضمان

إشارة

والكلام هنا لا يختص بالجنائى على النفس والبدن، بل يعم الجنائى على المال على ما أشرنا إليه في كتاب الغصب، فالكلام هنا فيما يوجب تحمل درك ما وقع وضمائه، فيستحق به القصاص بشروطه، والدية فى الجنائى على النفس والبدن، والضممان بالمثل أو القيمة فى الجنائى على المال. وأسباب الضمان ترجع إلى أمرين المباشرة والتسيب، فالكلام فى مقامين.

المقام الأول: فى المباشرة:

إشارة

من استند إليه الحادث بالمباشرة يتحمل دركه و عليه ضمائه ما لم يكن من غيره تسيب مضمن يرفع الضمان عنه، على ما يتضح فى الأمر الثانى.

(مسألة ٤٠١): لا بد فى المباشرة الموجبة للضمان من صحة نسبة الفعل للمباشر عرفاً، ولا يكفى مجرد استناده إليه على نحو استناده للآلة، فمن ألقى حجراً من شاهق على شىء فكسره كان مباشراً للكسر و عليه ضمائه، أما إذا ألقاه من شاهق و لم يكن ذلك الشىء تحته إلا أن شخصاً وضع ذلك الشىء تحت الحجر بعد إلقائه فأصابه الحجر فالمباشر عرفاً هو الثانى الذى وضع الشىء تحت الحجر، لا الأول الذىرمى بالحجر. وكذلك سائق السيارة فإنه إذا أصاب إنساناً أو حيواناً فقتله لا يكون مباشراً للقتل إلا إذا كانت إصابته له مستنده

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٢٩

لسيرة، أما إذا استندت لقفزان الشخص أو الحيوان أو دفع شخص آخر لهما أمامه بحيث لا يقدر على تجنب إصابتهما لفقدته السيطرة بسبب اندفاعه فى السرعة فلا يكون مباشراً للقتل، بل يستند القتل إليهما، أو إلى من دفعهما.

(مسألة ٤٠٢): يضمن الطبيب والبيطرى والممرض وإن لم يكونوا مباشرين للعلاج، على تفصيل تقدم فى كتاب الإجارة.

(مسألة ٤٠٣): إذا انقلب النائم أو تحرك فأتلف شيئاً ضمن، وإن جنى على نفس إنسان أو بدنه كانت جنايته خطأ محضاً فتحمله عاقلته.

(مسألة ٤٠٤): إذا قتلت الطئر- وهى المرضعة لولد غيرها- الولد بحركتها أو انقلابها عليه حال نومها، فإن كانت قد أخذت الولد طلباً

للغزو والفخر كانت جنايتها عليه في مالها، وإن كانت قد أخذته لفقرها أو لحاجته إليها أو غير ذلك كانت جنايتها على عاقلتها. و
يجرى التفصيل المذكور في الجناية على الولد بغير القتل من جرح أو كسر أو غيرهما.

(مسألة ٤٠٥): إذا اصطدم شخصان فأصيب أحدهما أو كلاهما، فإن علم باستناد الإصابة لأحدهما لسرعه سيره تحمل ما يجنيه على
غيره. وإن علم باستنادها لهما معا أو احتمل ذلك ذهب نصف الجناية هدرا و ثبت نصفها على الطرف المجنى عليه أو على عاقلته،
فإن كانت الجناية على أحدهما فقط كان على الآخر أو على عاقلته نصف ديته، وإن كانت عليهما معا كان على كل منهما أو على
عاقلته نصف الجناية التي وقعت على الآخر. نعم إذا اصطدم الفارسان فمات أحدهما ولم يعلم باستناد الجناية لأحدهما فقط كان على
الحى أو عاقلته دية الميت تامة.

(مسألة ٤٠٦): إذا اصطدمت سيارتان أو سفينتان أو غيرهما، فإذا أصيب أحد السائقين أو كلاهما جرى ما تقدم من التفصيل بين العلم
باستناد الإصابة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٠

لأحدهما و عدمه. و أما إذا أصيب غير السائقين من الركاب فلا يذهب شيء من الجناية هدرا، بل إن علم باستناد الإصابة لأحد
السائقين فقط تحمل هو أو عاقلته تمام دية الجناية الحاصلة، و إلا كانت الجناية على السائقين أو عاقلتهما بالسوية. و نظير ذلك دية
الجنين لو كان الاصطدام بين امرأتين كلاهما أو إحداهما حامل.

(مسألة ٤٠٧): من أفرع إنسانا بصيحة أو غيرها فمات أو جن أو أصابه عيب آخر كان الضمان على الصائح أو عاقلته، و كذا إذا
تحرك حركة غير اختيارية بسبب فزعه فسقط من شاق أو نحوه فمات أو كسر أو نحو ذلك، و نظيره أيضا ما إذا كان ذلك سببا
لنفور الدابة فسقط ركبها فمات أو كسر، أو سقط مال تحمله فتلف.

(مسألة ٤٠٨): من أخاف شخصا ففر منه أو تحرك حركة اختيارية بسبب خوفه فأصابه عطب أو كسر أو غيرهما ففي ضمان المخيف
إشكال.

(مسألة ٤٠٩): إذا سقط شخص من دون اختياره على آخر فمات أو كسر أو جرح أو غير ذلك فلا شيء على الشخص الذي سقط.
(مسألة ٤١٠): إذا دفع شخصا على مال فأتلفه كان الضمان على الدافع و ليس على المدفوع شيء، و كذا إذا دفعه على إنسان فجرحه
أو كسره. أما إذا دفعه على إنسان فقتله كانت دية المقتول على المدفوع، و يرجع المدفوع بالدية على الذى دفعه. و لو أصاب المدفوع
شيء كان على الدافع.

(مسألة ٤١١): من دعا غيره ليلا فأخرجه من منزله فهو له ضامن حتى يرجع إلى منزله، فيجب عليه دية إذا جهل أمره، أو علم بموته، و
إن لم يعلم أنه هو الذى قتله. نعم إذا علم بموته حتف أنفه من دون دخل لإخراجه من منزله فلا شيء عليه. كما أنه لو علم بقتل غيره
له كان لأوليائه الرجوع على كل من

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣١

المخرج و القاتل، فإن رجعوا على المخرج رجع على القاتل بما دفع، و إن رجعوا على القاتل لم يرجع على المخرج بشيء.
(مسألة ٤١٢): إذا دفع أهل الصبي الصبي لأمراة لترضعه فدفعته لغيرها على أن ترضعه من دون إذنهم ففقد الطفل أو مات كان لهم
الرجوع على التى دفعوه لها، فتجب عليها دية في مالها. إلا- أن يعلم بموته حتف أنفه من دون دخل لدفعه للأخرى، كما أنه لو علم
بقتل الطفل من شخص آخر كان لأوليائه الرجوع على القاتل و على التى دفعوه لها، على نحو ما تقدم في المسألة السابقة. و الظاهر
جريان ذلك فيما لو أصاب الطفل كسر أو جرح أو غيرهما من الأمور المضمونة.

يسقط الضمان عن المباشر في موارد.

الأول: ما إذا كان المجنى عليه معتديا على الجاني و كان الجاني مدافعا له عن اعتدائه، فإن المعتدى مهدور الدم و المال و لا سبيل على المدافع، و يلحق بذلك من اطلع على قوم في منزلهم ليشرف عليهم و ينظر إلى عوراتهم، فإن لهم أن يردعوه و يرموه فإن أصابوا عينه أو جرحوه أو قتلوه فلا دية له و كانت الجناية عليه هدرا.

الثاني: ما إذا كان المجنى عليه معتديا على طريق المسلمين، كالتائم في الطريق و الواضع متاعه فيه بنحو يزاحم المارة، فإنه إذا أصابه المار و جنى عليه أو على ماله من دون علم كانت جنايته هدرا و لم يكن عليه ضمان.

الثالث: ما إذا رمى في موضع قد يمر فيه إنسان و حدّر، فمر إنسان فأصابه و هو لا يعلم، فإنه لا دية له، بخلاف ما إذا لم يحدّر، فإنه إن أصابه كان له

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٢

الدية على عاقله الرامي. و كذا إذا خاطر المجنى عليه بنفسه، فمرّ في المكان المعرض للجناية مع علمه بالحال فأصابه الجاني من دون عمد. و الأحوط وجوبا قصور ذلك عما إذا كان الجاني معتديا في اختيار المكان الذي يرمى فيه، كما لو رمى في ملك المجنى عليه من دون إذنه أو في طريق المسلمين.

الرابع: ما إذا كان المجنى عليه أو وليه قد أذن في الجناية فيما إذا كان له السلطنة على ذلك، كما في الجنايات الخفيفة غير الخطيرة، أو الخطيرة التي لها مبرر، كما في موارد دفع الأفسد بالفساد عند العلاج، دون القتل أو تعطيل العضو الذي يتعرض معه الإنسان للخطر من دون مبرر، بل مطلق تعطيل العضو من دون مبرر و إن لم يتعرض معه للخطر على الأحوط وجوبا. و ربما كان هناك موارد أخرى قد تظهر عند الكلام في المقام الثاني.

المقام الثاني: في التسبب.

(مسألة ٤١٣): لو فعل بشخص ما يعرضه للضرر و يعجز معه من التخلص منه فحصل الضرر عليه ضمن، كما لو كتفه أو حبسه فافترسه السبع أو جرفه السيل أو نحو ذلك. و كذا لو ألقاه في أرض مسبعة فافترسه السبع من دون أن يقدر على التخلص منه. نعم لو كان الضرر بمباشرة شخص آخر مختار كان المباشر هو الضامن، كما إذا حبسه و ذهب فجاء شخص آخر فقتله. كما أنه لو لم يكن لما فعله به أثر في حصول الضرر عليه فلا دية له، كما لو مات حتف أنفه.

(مسألة ٤١٤): لو أغرى شخص حيوانا- كالكلب و الأسد- بإنسان فجنى عليه كانت الجناية و الضمان على المغرى، و كذا إذا أغرى به صبيبا غير مميز أو مجنوننا. أما إذا أغرى به صبيبا مميزا أو كبيرا عاقلا فالجناية على المباشر أو على عاقلته، إلا أن يكون الإغراء بطريق الأمر و كان الأمر عبدا للأمر، كما تقدم في

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٣

فصل قصاص النفس، نعم قد يستحق المغرى التعزير، كما تقدم هناك أن الأمر يخلد في السجن عقوبة و حدا، فراجع.

(مسألة ٤١٥): إذا كان المجنى عليه في المسألتين السابقتين قادرا على التخلص من الجناية فتسامح و لم يفعل لم تكن الجناية مضمونة على الحابس و المغرى. فيجب عليه ديته إذا جهل أمره أو علم بموته و إن لم يعلم أنه هو الذي قتله.

(مسألة ٤١٦): من أضر بالطريق كان ضامنا لما يحدث بسببه من قتل أو جرح أو تلف مال، كما لو حفر فيه حفيرة فسقط فيها رجل أو حيوان، أو طرح حجرا، أو أثبت وتدعا فعثر به المار، أو دق مسمارا في حائط في الطريق فجرح به المار أو شق ثوبه، أو نحو ذلك. و كذا لو ألقى قشرا في الطريق فزلق به المار فضره أو ضر ماله.

(مسألة ٤١٧): من نصب ميزاباً أو غيره على الطريق بنحو لا يضر بالمارة لعلوه و أحكمه، ثم وقع بزوبعة أو نحوها فأضر بنفس أو بدن أو مال فلا ضمان عليه.

(مسألة ٤١٨): من حفر في ملك غيره، أو وضع فيه شيئاً، أو بنى بناءً بغير إذن المالك فهو ضامن لما يحدث بسببه على المالك، و على من يدخل فيه بإذن المالك. و أما ضمانه لما يصيب الداخل بغير إذن المالك عدواناً ففيه إشكال، و الأظهر العدم.

(مسألة ٤١٩): لا فرق في الضمان في المسألتين السابقتين بين أن يكون إحداث ما أحدث في الطريق أو في ملك الغير لمصلحة الطريق أو لمصلحة ذلك الغير و أن لا يكون كذلك. نعم لو أحدث ولى المالك في الملك شيئاً بغير إذنه لم يكن ضامناً لما يحدث على المالك بسببه إذا لم يكن مفراطاً

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٤

في حقه عرفاً.

(مسألة ٤٢٠): لا بد في الضمان فيما سبق من عدم تعمد المضرور المرور بالمكان مع الالتفات لما حدث فيه، فإن تعمد المرور بالمكان ملتفتاً لما حدث فيه لتخيل تمكنه من تجنب الضرر فوقع في الضرر فالظاهر عدم الضمان على من أحدث فيه ما أحدث، و أظهر من ذلك ما إذا أقدم على الضرر و تعمد إيقاعه بنفسه أو ماله. بل لو كان يحمل نفساً أخرى أو مالا لشخص آخر فتعمد العبور بالمكان لتخيل تجنب الضرر أو إقداماً على الضرر كان هو الضامن للضرر على تلك النفس أو ذلك المال، دون من أحدث بالمكان ما أحدث.

(مسألة ٤٢١): من حفر شيئاً في ملكه أو وضع شيئاً فيه فهو لا يضمن ما يحدث بسببه لمن يدخل فيه بغير إذنه، بل حتى لمن دخل فيه بإذنه، إلا أن يكون مخدوعاً و مغروراً من قبله.

(مسألة ٤٢٢): من بنى جداراً في ملكه أو في مكان مباح أو مأذون له فيه لم يضمن ما يحصل بسبب سقوط الجدار. نعم إذا سقط الجدار على الطريق أو على ملك إنسان غيره فأصاب المارة أو صاحب الملك و من يتعلق به و كان ذلك بتقصير من باني الجدار لميلان الجدار أو عدم إحكامه كان الباني ضامناً لما حصل. و لو كان ذلك منه غفلةً من دون تقصير ففي الضمان إشكال.

و هل الضامن هو المباشر للبناء أو صاحب الجدار البازل لبنائه و الأمر به؟
الظاهر الأول.

(مسألة ٤٢٣): لو بنى الحائط محكماً ثم طرأ عليه الخلل و صار في معرض السقوط كان لمن يتعرض للضرر - كالجار أو المارة - إصلاحه أو تهديمه بعد استئذان المالك و وجب على المالك الرضا بذلك، و إن امتنع لزم مراجعته الحاكم الشرعي. و لو منع المالك أو غيره من تهديمه بحيث تعذر ذلك فسقط،

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٥

فهل يكون المانع ضامناً لما يحدث بذلك من تلف في النفوس أو الأموال؟

إشكال. بل لا إشكال في عدم الضمان لو لم يكن المانع مقصراً لاعتقاده إحكام الحائط و لم يتدخل الحاكم الشرعي. و كذا إذا لم يلتفت أحد لحصول الخلل في الحائط و لم يطالب بإصلاحه أو تهديمه حتى سقط.

(مسألة ٤٢٤): من وضع شيئاً على مرتفع و كان معرضاً للسقوط فسقط و تلف، أو أصاب شيئاً فأتلفه كان ضامناً لما حصل. و إن لم يكن معرضاً للسقوط فسقط بشيء غير متوقع من ريح أو نحوها فلا ضمان عليه.

(مسألة ٤٢٥): لو أراد إصلاح سفينة في الماء ففرقت بفعله ضمن ما حصل من جناية على النفس أو البدن مع عجز المجنى عليه عن التخلص، أما ما أصيب فيها من مال فهو يضمنه حتى لو قدر صاحبه على تخليصه فلم يفعل.

نعم لو كان مأذوناً من قبل المجنى عليه أو على ماله في الإصلاح و لم يتجاوز ما اذن له فيه و تبرأ من ضمانه عليه فلا ضمان عليه، كما

لو وقعت السفينة في خطر و طلبوا منه إصلاحها أملا- بالنجاء فخاف من تفاقم الخطر فترا من الضمان فقبلوا منه ففعل ما هو الأقرب بنظره لدفع الخطر فأخطأ، كما أنه لو اذن له في أمر خاص- كدق مسمار- ففعله غافلا عن ترتب الضرر و حصل الضرر فلا ضمان و إن لم يتبرأ من الضمان.

(مسألة ٤٢٦): من أجيح نارا في ملكه فإن كانت في معرض السراية لغيره فسرت و أتلفت كان ضامنا لتلفها، و إن لم تكن في معرض السراية فسرت اتفاقا لطارئ غير متوقع فلا- شيء عليه. أما لو فعل ذلك في ملك غيره من دون إذنه كان ضامنا لما يحدث بسببها مطلقا.

(مسألة ٤٢٧): يجب على مالك الحيوان الصائل- كالبعير المغتلم و الكلب العقور و نحوهما- منعه و الاستيثاق منه، فإن فرط في ذلك كان ضامنا لما يصيبه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٦

الحيوان من نفس أو بدن أو مال. و إن لم يكن مفراطا في ذلك فلا ضمان عليه، كما لو لم يعلم بحاله، أو استوثق منه و منعه فألفت، نعم لا يجرى ذلك في مثل الهرة مما هو صائل بطبعه و يتعارف التحفظ منه بسبب توقع الابتلاء به فإن صاحبه لا يضمن ما يفسده، بل على الناس التحفظ منه. إلا- أن يخرج في وضعه عن المتعارف و يكون لجنى صاحبه له أثر في إفساده و ابتلاء الناس به، بحيث لو لا ذلك لم يألف البيوت أو لم يفسد و لا يؤذى الناس ففي عدم ضمان صاحبه حينئذ لما يفسده إشكال.

(مسألة ٤٢٨): إذا تعارف منع الحيوان في وقت دون وقت، فما أصابه ذلك الحيوان في الوقت الذي يتعارف منعه فيه مضمون على صاحبه، و ما أصابه في الوقت الذي يتعارف عدم منعه فيه غير مضمون على صاحبه، كالماشية التي يتعارف إطلاقها في النهار لترعى و منعها في الليل.

(مسألة ٤٢٩): من دخل دار قوم بإذنه فغقره كلبهم ضمنوا جنايته، و إن كان دخوله بغير إذنه فلا ضمان عليهم، أما لو غقره الكلب خارج الدار فإن كان غقره ليلا فلا ضمان عليهم لتعارف إطلاقه للحراسة و تحفظ الناس منه، و إن كان غقره نهارا ضمنوا لعدم تعارف التحفظ منه، فيلزمهم منعه لئلا يضر بالناس و يمنعهم من سيرهم.

(مسألة ٤٣٠): يجوز قتل الحيوان الصائل بغير إذن صاحبه دفاعا عن النفس أو المال أو الأهل، بل قد يجب. و يجب أيضا لدفع ضرره الواجب الدفع، كما لو خيف منه على مؤمن، لكن لو أمكن في الثاني الاستئذان من صاحبه و جب، و إلا فمن الحاكم الشرعي، و مع تعذره ليقتل بلا- استئذان. أما قتله بغير ذلك- كالانتقام منه لو أفسد أو أضر- بغير إذن صاحبه فهو حرام، و حينئذ لو قتله من دون تذكىة ضمن، و إن ذكاه و لو تذكىة اضطرارية ضمن الأرش، و هو فرق ما بين قيمة الحيوان الحي و قيمة اللحم. أما إذا كان قتله دفاعا منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٧

أو لدفع ضرره الذي تقدم في صورتين الأوليين فإن التفت للتذكىة فذكاه فلا شيء عليه، و كذا إن ذهل عنها أو تعذرت فلم يذكه. أما إذا التفت للتذكىة و لم يذكه تسامحا فهو ضامن لقيمته و هو حي، لأنه معتد حينئذ بقتله من غير تذكىة. و لا يكفي أن يدفع قيمة اللحم المذكى.

(مسألة ٤٣١): من ركب دابة و سار بها بحيث كان هو المسيّر لها كان عليه ما أصابت بيديها و ليس عليه ما أصابت برجليها، أما إذا كان لها قائد يقودها أو سائق يسوقها من دون أن يكون للراكب دخل في سيرها فلا شيء على الراكب حتى إذا أصابت بيديها. (مسألة ٤٣٢): إذا ركب الدابة شخصان كان الضمان عليهما بالسوية.

(مسألة ٤٣٣): من قاد دابة كان عليه ما أصابت بيديها حال سيرها و ليس عليه ما أصابت برجليها.

(مسألة ٤٣٤): من ساق دابة كان عليه ما أصابت برجليها حال سيرها، و في ضمانه لما أصابت بيديها إشكال.

(مسألة ٤٣٥): إذا وقف الراكب بدابته كان عليه ضمان ما تصيب بيديها و رجليها.

(مسألة ٤٣٦): الدابة الواقعة من دون راكب إذا أصابت شيئاً فلا ضمان على أحد. نعم إذا وقف بها شخص في طريق المسلمين فأضرت بالمارء كان ضامناً لضررها، لما سبق من حرمة الطريق.

(مسألة ٤٣٧): إذا سارت الدابة بنفسها من دون سائق ولا راكب ولا قائد فأصابت شيئاً فلا ضمان على أحد إلا مع التفريط.

(مسألة ٤٣٨): ما سبق في المسائل المتقدمة من ضمان من سبق مختص بما إذا لم يكن هناك من تستند إليه الجناية عرفاً، وإلا كان هو الضامن، كما إذا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٨

نخس يدها أو رجلها شخص آخر فضربت برجلها شيئاً فأضرت به، كما أن ما سبق من عدم ضمانهم لما تصيبه برجلها أو يديها مختص بما إذا لم يفرطوا، أما مع تفريطهم فعليهم الضمان مطلقاً، كما إذا أدخلها شخص في مزرعة غيره من غير إذنه فأتلقت الزرع، أو أوقفها قرب المزرعة ولم يربطها فدخلت وأتلقت الزرع، ونحو ذلك.

(مسألة ٤٣٩): إذا ألت الدابة راكبها لم يضمن مالها ما يصيبه، إلا أن ينفرها هو أو غيره، فيضمن المنفر لها، لاستناد الجناية إليه.

(مسألة ٤٤٠): إذا اجتمع سببان من أسباب الضمان المتقدمة أو أكثر، واستندت الجناية للجميع اشترك في الضمان فاعل الجميع، كما إذا وضع أحد حجراً في الطريق، وحفر آخر حفيرة فيه، فعثر أحد المارة بالحجر فسقط في الحفيرة فمات، فإن ديته تكون على الشخصين معا يشتركان فيها. نعم إذا لم يكن أحدهما معتدياً فالضمان على المعتدي، كما لو وضع صاحب الحجر الحجر في ملكه وحفر الآخر في الطريق فعثر شخص بالحجر وسقط في الحفيرة فمات، فإن ديته تكون على حافر الحفيرة.

(مسألة ٤٤١): من خدع شخصاً فأصابه بسبب ذلك ضرر على النفس أو البدن ضمن ما أصابه، كما إذا دعاه للسير في طريق فيه حفيرة يخشى منها أو حيوان كاسر و كان الداعي عالماً بذلك والمدعو غافلاً عنه فسار فيها فسقط فمات أو كسر، وكذا لو دعاه لطعام أو شراب مسموم، أو غير ذلك.

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٣٩

خاتمة في الفصول العشائرية

تعارف في أوساط العشائر - خصوصاً من أهل الأرياف والبوادي - إجراء عقوبات و ضمانات تحل بها المشاكل الناجمة عن تعدي بعضهم على بعض، وهي قد تبتنى على أمور.

الأول: تحكيم رؤساء العشيرة أو من يرتضونه في حل النزاع. وهذا أمر لا يحل شرعاً، فإن الحكم في ذلك للحاكم الشرعي، وهو الفقيه العادل المأمون على الدنيا والدين، والذي لا تأخذه في الله لومة لائم. وعلى ذلك يحرم منهم الحكم حتى لو كان على طبق الحكم الشرعي، ولا ينفذ في حق الآخرين، فإنه من حكم الطاغوت، وقد قال تعالى يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّخَذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. نعم إذا لم يبتن الرجوع لهم على تحكيمهم، بل على مجرد استئمانهم على بيان الحكم الشرعي وتنفيذه جاز ذلك. ولزمهم التحفظ في أخذ الحكم بالرجوع لمن يجب تقليده من العلماء، على ما هو مذكور في محله، ووجب على الآخرين تنفيذه إذا تأكدوا من عدم خطئهم في معرفته.

كما أنه لو كان الرجوع لهم من أجل الرضا بما ينسبونه ويرجعونه في حل المشكلة من دون حكم منهم ولا إلزام بما ينسبون، حل الرجوع لهم وحل منهم التدخل في حل المشكلة. لكن لا ينفذ ما ينسبونه في حق كل أحد إلا برضاه، ولا يحل لأحد أن يجبره عليه.

الثاني: البناء على أن بعض الأمور جنائيات تستدعي الضمان والعقوبة

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٤٠

مع أنها ليست من الجنائيات شرعاً، كتزويج الرجل المرأة من غير رضا أهلها وعشيرتها، وأخذها لبيتها الذي هو إما باطل شرعاً - كما إذا

كانت بكرًا و كان أبوها موجودًا- من دون أن يكون جنائية يستحق بها الضمان و العقاب، أو صحيح يحرم المنع من إيقاعه، كما يحرم السعى لنقضه بعد إيقاعه، فالحكم بأن هذه الأمور جنائيات حكم بغير ما أنزل الله تعالى، و قد قال عز اسمه و مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. و قال سبحانه و مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ. و قال عز و جل أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ و مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. كما أن بعض الأمور جرائم و آثام إلا- أنها ليست من الجنائيات المضمونة بالمال أو المعاقب عليها من قبل الناس، بل لا تقتضى إلا الردع نهيا عن المنكر، كالزنا و العياد بالله، فالحكم فيها بالضمان حكم بغير ما أنزل الله أيضا.

الثالث: إلزام عشيرة الجاني بجنائته و تحميلهم دركها من ضمانات أو عقوبات، و لا يشرع من ذلك إلا حمل العاقلة لدية الخطأ المحض، على ما تقدم تفصيله. و الحكم بغير ذلك حكم بغير ما أنزل الله، و لا ينبغي للمؤمن انتهاك حرمة الله تعالى فيه.

الرابع: جعل عقوبات و ضمانات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان على الجاني أو عشيرته، و الكلام فيه كما سبق.

نعم إذا ابنت هذه الأمور الثلاثة على التناسب لحل المشكلة من دون حكم و إلزام فلا بأس به، و لا ينفذ على أحد إلا أن يرضى بالقيام به بطيب نفسه، نظير ما تقدم في الأمر الأول.

(مسألة ٤٤٢): المال المدفوع إن لم يكن بعنوان الدية لم يشرع جعله و لا

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٤١

أخذه، إلا إذا كان جعله بعنوان التنسيب و دفع برضا صاحبه، كما سبق. و كذا إن كان بعنوان الدية لأمر ليس هو جنائية شرعية يستحق بها الدية. و إن كان بعنوان الدية لجنائية لها دية شرعا بحيث كان مستحقا شرعا فهو يعود للمجنى عليه أو لوارثه كما تقدم، و لا يجوز لغيرهما من أفراد العشيرة أخذه، و لا أخذ شيء منه إلا برضاه، و إذا لم يدفع للمجنى عليه و لا لوارثه، بل دفع لرئيس العشيرة- مثلا- فلا تبرأ ذمة الجاني إلا بعد وصوله لهما. نعم إذا كان المجنى عليه أو وارثه قد و كل رئيس العشيرة أو غيره في القبض عنه برئت ذمة الجاني بالدفع للشخص الذى و كله، و كان على ذلك الشخص إيصال المال للمجنى عليه أو لوارثه أو لمن يرضى بإيصاله له.

(مسألة ٤٤٣): كثيرا ما تكون الدية المدفوعة أقل من الدية الشرعية.

و حينئذ لا تبرأ ذمة الجاني إلا برضا المجنى عليه أو وارثه و إبرائهما. و إذا كان المجنى عليه أو وارثه قاصرا لم يكن لوليه الإبراء عنه، لأنه مخالف لمصلحته، بل تبقى حصته بتمامها في ذمة الجاني لا تبرأ ذمته إلا من مقدار ما دفع.

(مسألة ٤٤٤): إذا رضى المجنى عليه أو وارثه بالدية فليس لهما بعد ذلك حق الشكايه على الجاني و طلب عقوبته حسب القوانين الوضعية. نعم ليس عليهما السعى لرفع العقوبة عنه إذا كان اعتقاله بمقتضى الحق العام تبعا للقانون الوضعي، إلا باتفاق خاص زائد على دفع الدية.

(مسألة ٤٤٥): لا يجوز الاشتراك في «المشية» التى هى مقدمة للحكم بالفصل إذا ابنتى على الخروج عن الميزان الشرعى حسبما بين فيما سبق. نعم إذا كان الغرض من «المشية» الشفاعة من أجل العفو أو التخفيف ممن بيده شرعا ذلك فلا بأس بالاشتراك فيها. و كذا إذا كان الغرض منها التوسط للإصلاح و وقف الفتنة من دون نظر لكيفية الحل، و لا إعداد له، و لا اشتراك فيه، لحد الشارع الأقدس على إصلاح ذات البين، بل قد يجب ذلك على من يستطيعه

منهاج الصالحين (للسيد محمد سعيد)، ج ٣، ص: ٣٤٢

و يحسنه، كما إذا خيف من تركه تفاقم الفتنة و ما يستتبع ذلك من انتشار الفساد و إراقة الدماء و انتهاك الحرمات.

و نسأله سبحانه و تعالى أن يسدد المصلحين و الساعين فى الخير، و يوفق المؤمنين للتمسك بدينهم، و التزام أحكامه و تعاليمه، و عدم الخروج عنها إلى تعاليم الجاهلية، و نبذ الحمية و العصبية. إنه الموفق و المعين، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

انتهى الكلام فى كتاب القصاص و الديات، آخر نهار السبت العشرين من شهر جمادى الثانية، الذى هو يوم ذكرى الميلاد المبارك

الميمون لام الأئمة المعصومين فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين صلوات الله تعالى عليها وعلى أبيها وبعلمها وبنيها أجمعين، من سنة ألف وأربعمائة وسبعة عشر للهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتحية، في النجف الأشرف ببركة المشهد المشرف على مشرفة الصلاة والسلام، وبه ختام الجزء الثالث من رسالتنا (منهاج الصالحين) المشتمل على القسم الثاني والأخير من أحكام المعاملات.

ونسأله سبحانه وتعالى العون والتوفيق والتأييد والتسديد، مع قبول السعي وصلاح النيء وحسن العاقبة في جميع الأمور وتمام العافية والسعادة في الدنيا والآخرة، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره ودرأيته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقه كم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى وأحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل والنهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة وتبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله واهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً مترائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

